

حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي

المصرى للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بميرة

للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى

للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

منهاج الطالبين

للامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

للتوفى سنة ٦٨١ هـ

في فقه الشافعية

تنبيه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحشية القليوبي
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

المجلد الثاني

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الزكاة)

تقدم حكمة ذكرها عقب الصلاة وهي شاملة لأخبارها وما يخرج وما يخرج عنه وما يتعلق بذلك * وهي لغة
الغناء أي التنمية والتطهير والإصلاح * وشرعاً مال مخصوص يخرج من مال أو بدن مخصوص على وجه
مخصوص * وفرضت في شعبان السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطر أو زكاة الفطر بعدها في رمضان
(قوله أي أنواع) أي تتعلق بأنواع ولو قال بأجناس لكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان
ونبات وجوهر وعدها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة والنبات والنقد وبعضهم سبعة يجعل النبات ثلاثة
حبا وعنباً ونخل والنقد واحد وبعضهم عدها ثمانية يجعل النقد ذهباً وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ الزكاة
من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل في عموم جنس وهي حيوان واختصت بالنعم من كثرة نفعه
ونبات واختصت بالمقتات منه لأن به قوام البدن وجوهر واختصت بالنقد منه لكثرة فوائده ونخل واختصت
بالنخل والعنب منه للاغتناء بهما عن القوت ويدخل في النقد التجارة لأن المعبر بقيمتها وانما وجب فيها لما
فيها من الفوائد والمعدن والركاز لما فيهما من الغناء المحض وسيأتي في الصدقات أنها تدفع لثمانية أصناف وهي
الذكورة في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين (قوله الحيوان) والنعم أخص منه والماشية أخص منهما
لأنها كافي القاموس اسم للابل والغنم والمعروف مساواتها للحيوان فلعل هذا المعنى قد هجر في العرف
وسميت بذلك لرعيها وهي تمشي (قوله للبداء بالابل الخ) هو تعليل للدعوتين قبله والابل اسم جمع لا واحد
له من لفظه ومدلوله جمع وكذا الغنم والتخيل وسميت بذلك لاختيارها في مشيها قال الجوهري واسم الجمع اذا
استعمل في غير الآدمي لزمه التأنيث نحو رعت الابل والبقر والريق اسم جنس لانه موضوع للاهية المطلقة

(كتاب الزكاة)

الزكاة في اللغة النمو والتطهير والمدح وفي الشرع اسم لقدر من مال مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة
بشرائط سمي بذلك لأن المال ينمو ببركة أخرجه ودعاء الآخذ قال تعالى وما آتيتم من زكاة تريدون وجه
الله الآية ثم هي نوعان زكاة بدن وزكاة مال والثاني ضرر بان متعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة ومتعلق بالعين
وهو ثلاثة حيوان وجوهر ونبات واختصت من الحيوان بالنعم لكثرة النفع به في المأكل وغيره مع كثرتها في

(كتاب الزكاة)

هي أنواع تأتي في أبواب
(باب زكاة الحيوان) بدوا
بهويالا بل منه للبداء بالابل
في الحديث الآتي

لأنما كثرة أموال العرب (أنما يجب منه في النعم وهي الأبل والبقر والغنم) فتجب في الثلاث اجتمعا (لا الخيل والرفيق والمتولد من غنم ولبنة) فلا يجب فيها قال صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواه الشيخان والاصل عدم الوجوب في المتولدة المذكورة (ولا شيء في الأبل حتى تبلغ خمسا ففيها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين (٣) أربع وخمس وعشرين بنت غناض

وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جففة وست وسبعين بنتا لبون واحدة وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في الأكثر من ذلك (في كل أربعين بنت لبون و) (كل خمسين حقة) حديث أبي بكر رضي الله عنه بذلك في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري عن أنس ومن لفظه فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين إلى آخر ما تقدم وهذا يصدق بما زادوا واحدة وهو المراد وذلك مشتمل على ثلاث أربعين بنتا لبون في رواية لابي داود باللفظ فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون فصرح الفقهاء بذلك وذكروا الضابط الشامل له بعده ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين

وله واحد من لفظه وهو ما أقردي أن أطلق على القليل والكثير كاللحم والعسل أوجعي إن اختص بالكثير ويميز بينه وبين مفردة بقاء النسب كروم ورومي أو بالتاء غالبا إما في مفردة كتمر وتمر أو في جمعه نحو كرام وكما قومنه البقر لان مفردة بقر فأو باقور أو قال بعضهم أنه اسم جنس وضاعوصه الاستعمال بالكثير وجعل له مفردا كما مر (قوله والمتولد من غنم ولبنة الخ) أي المتولد بين زكوي وغيره لازكاة فيه لان معنى الزكاة على التخفيف يخرج به المتولد بين زكوي وبين كبر وغنم فتجب فيه الزكاة ويلحق بالحق بالخاف قال ابن حجر من حيث العدد لا السن فيجب في أربعين بنتا لبون ومائة بنتا لبون (قوله ثم في الأكثر الخ) أشار إلى أن هذا الضابط إنما يعتبر في زيادة النسب السابقة ووجوده قبل زيادة تسع عليها معلوم الاتقاء فمأذكرة المنهج من الإيهام في عبارة المصنف غير مستقيم فتأمل (قوله ففيه) أي المشتمل إذا المعنى أنه إذا زادت ثلث شاة مع كل أربعين وإنما أقصر في الحديث على الأربعين لأنها الكوامل وهذا المشار إليه بقول المنهج ففي كل أربعين على أن معناه ثلثا فهو بضم المثلثة وما ذكره العلامة ابن قاسم هنا لاستقيم لفظا ولا معنى كما يعلم من مراجعته (قوله الشامل له) أي على ما مر فبعده متعلق بقوله ذكرنا فتأمل (قوله وللواحدة الخ) هو مفاد الجمل السابق وكلام الاصطخري مبني على عدم التأويل ويرد التصريح بالواحدة في الخبر الآخر (قوله وما بين النسب عفو) أي لا يتعلق به الواجب أي لا وجودا ولا عدما بمعنى أنه لا يزبد الواجب بوجوده

ففسها ومن الجواهر بالنقد لكونهما قيم الأشياء ونفشا عنهما الفوائد كالحيوان ومن النبات بالقوت لان به قوام البدن وسد الضروريات فتعلقت به لضرورة الفقراء (قوله لانه) مرجع الضمير فيه وفي بدوابة للحيوان (قول المتن في النعم) يذكر ويؤنف قال الجوهري وهو واحد الانعام وتقل النووي عن الواحدى اتفاق أهل اللغة على إطلاقه على الثلاث اه وكذلك الانعام تطلق على الثلاث قال تعالى وان لكم في الانعام الآية إلى أن قال والخيل والبغال الخ (قول المتن لا الخيل) خالف أبو حنيفة فأوجبها في اثنا الخيل وكذا في الله كور تبع اللانات وسميت خيالا لا اختيارا في مشيها وأبدى بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها قال وهي كونها تتخذ للزينة وأما المتولد المذكور فعدم الوجوب فيه لانه لا يسمى غنما وكلا لا يجزى عنى الاصححة قال الاسنوى والظباء معدودا جمع ظبي (قوله وهو المراد) أي للتصريح بها في بعض الروايات كما قاله الشارح قال الاسنوى وحالا لطلق على المقيد كما في باقي النسب فانها لا تتغير الا بواحدة (قوله ففيه) مرجع الضمير فيه ما من قوله بما زاد (قوله فصرح الفقهاء الخ) دفع لما يقال عبارة المؤلف أعني قوله ثم في كل أربعين الخ تقتضى أن هذا الحكم لا يثبت قبل ذلك مع أنه ثابت بزيادة الواحدة على العشرين (قوله الشامل له) كيف الشمول مع أن الواحدة يقابلها قسط من الواجب (قوله وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسطن الواجب) قال السبكي فعلى هذا يكون قوله في الحديث ففي كل أربعين مخصوصا بمائة واحدة وعشرين وعلى قول الاصطخري لا تخصيص لان الزائد عفو وان توقف تغير الواجب عليه ثم قال وأما الثاني والعشرين وما بعده إلى التسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعنى ليس فيه نصاب غير الواجب وإنما هو عدد بين النسب قال فان علمنا الفرض به كان المراد بقوله في الحديث ففي كل أربعين بنت لبون العقود الكاملة دون الآحاد وان جعلنا الوقص عفوا كان المراد ما عدا صورة المائة واحدة وعشرين يعنى كلام المصنف على المذهب

ثلاث حقا وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقا وبنت لبون وفي مائتين مائيتان من أربع حقا أو خمس بنات لبون وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسط من الواجب وقال الاصطخري لا فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط من الواجب جزء من مائة أو إحدى وعشرين جزأ وقال الاصطخري لا يسقط شيء وقال بضافها إذا بعض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والمصحح حقتان وما بين النسب عفو وفي قول يتعلق به الواجب بضافها

كان معه نسع من الابل فتقتسمها أربع بعد الحول وقبل الفسكن وجبت شاة وعلى الثاني خمسة اشباع شاة ان قلنا الفسكن شرط في الضمان
فمن الوجوب وهو الاظهر (و بنت الحماض لها سنة) وطعنت في الثانية (واللبون سنتان) وطعنت في الثالثة (والحقنة ثلاث) وطعنت في الرابعة
(والجذعة أربع) وطعنت في الخامسة وجه التسمية ان الاولى ان لامها ان تكون من الحماض أى الحوامل وان الثانية ان لا مهان تلد فصير
لبون وان الثالثة استحققت أن (٤) بطرقها الفحل أو ان تركب ويحمل عليها فولان وان الرابعة تجزئ مقدم أسنانها

أى نسقطه (والشاة) لا ينقص بعده ولو بعد وجوده (قوله لها سنة) أى كاملة ولا يتحقق الا بالشروع في السنة الثانية لان أسنان
الزكاة تحديدية بمعنى أنه لا يغتفر النقص فيها الا في ضأن أجدع زعى مقدم أسنانه فيجزئ قبل تمام السنة
(قوله ان لامها) هو بعد الهزرة من الاوان أى الزمان لانه المعتبر لا وجود الحول بالفعل وفي كلامه اطلاق الحماض
على الواحدة والجامعة وعلى كل ففيه تجوز باطلاقها على الماخض لان الحماض أم الولادة في الواحدة كقوله تعالى
فأجاءها الحماض (فائدة) ولد الناقة ان ولدت أو ان الولادة وهو من الربيع سعى الذي كرر بعاد الانثى ربعة
أو في غيرا وانه وهو الصيف سعى الذكر هبعا والا نثى هبعتا اذا فطم عن الرضاع سعى فصلا في كل ذلك يسمى
حوارا الى تمام السنة (قوله فولان) شهرهما الاول كافي رواية بطروقة الفحل وكذا رواية بطروقة الجمل بالجيم
وصحفه قائل القول الثاني بالجمل بالخاء ويقال في الذكر استحق أن يطرق الانثى أو أن يركب ويحمل عليه
(قوله تجزئ مقدم أسنانها) أى تلقيبه وكذا الذكر ويقال لما طعن في السنة السادسة نثى وثنية وفي التاسعة باذل
لانه يذل نابه أى طلع وفي العاشرة باذل ويحلف وفيها بعدها باذل عام وعامين أو يحلف عام وعامين الى خمس ثم
بعده يقال للذكر عود وللانثى عودة ثم بعده اذا كبر يقال للذكر غم وللانثى لحمه ثم بعده يقال ناب وشارف
(قوله والشاة) قال العلماء في ايجابها رفق بالمالك بعدم وجوب بعير كامل وبالفقراء بدفع ضرر المشاركة بخمس
بعير اعتبارا بوجوبه في خمس وعشرين (قوله الله كورة) أى الخرجة عن الابل وكذا الخرجة عن الغنم كما
يأتى وفي عدمها حسا أو شرعا يجزئ اخراج قيمتها (قوله وقيل ستة أشهر) فالاصح أنها لا تجزئ الا ان
أجدعت كما مر (قوله تفسير) أى من حيث اللغة والا تجزئ المعز لا يجزئ (قوله حملا لاطاق) أى هناءى الزكاة
على المقيد في الانحية بجامع ان كلا منهما عبادة تتعلق بالحيوان المقصود (قوله من غنم البلد) أى بلد المال
(قوله على الذكر) أى فاهها في الشاة للوحدة لا للتأنيث ووجهه أنه لما سوح بالاخراج من غير الجنس سوح
بالذكورة (قوله بعير الزكاة) استفيد من الاضافة أنه يجزئ ابن الحماض اذا عدت الانثى وكذا ابن اللبون ولو
مع وجودها وكذا ما فوقه وانه تشتط أنوته اذا كان في ابلا نثى كذا في شرح الروض فتأمل (قوله الاصح أنه)
أى بعير الزكاة يجزئ قد يستفاد من الخلاف أنه بدل عن الشاة ولعلك اشتطت سلامته كافي الشاة وان كانت
ابله معيبة وقصيرح أيضا في شرح الروض بانه اذا امتنع يطالب بالشاة فان دفع البعير قبل منه كذا قاله شيخنا
الزيادى واعتمده والذى اعتمده شيخنا الرملى وصرح به في شرحه أنه اصل (قوله أو بدلا نثى الخ) تقدم عن
ثم بعد الحادى والعشرين وعلى رأى الاصطخري بعد العشرين اه موخها (قوله ان قلنا الخ) أى أما اذا
قلنا بانه شرط في الوجوب فانه يجب شاة على القولين لتلف الاربعة قبل تعلق الوجوب بها (قوله وطعنت في
الثانية) أى فهمى متصفة بذلك حتى طعنت في الثالثة وقس الباقي (قوله وما ذكر) الحاصل أن سن الجذعة
من الضأن والمعز على النصف من سن الثانية منهما (قول المتن والاصح انه مخير) أى لا تطلق الشاة في الظهر
وكما في الانحية ومقابل الاصح يتعين الغالب اذا كان أعلى (قول المتن وانه يجزئ الذكر) لا بشكل عليه
لفظ الشاة في الظهر لان التاء للوحدة لا للتأنيث وكما في الانحية وبشروط أن تكون سليمة ولو كانت الابل
مراسلا نها وجبت في القيمة لكونها من غير الجنس (قوله نظرا الخ) أى وكما في الشاة في أربع الغنم قال

أى نسقطه (والشاة) الله كورة (جذعة ضأن لها سنة) ودخلت في الثانية (وقيل ستة أشهر وثنية معز لها سنتان) ودخلت في الثالثة (وقيل سنة) وما ذكر تفسير الجذعة والثنية سواء كاتمن الضأن أم من المعز وقتل الاول فيهما واحد وكذا قائل الثاني وقيلبت الشاة بالجذعة أو الثانية جلا فلتطلق على المقيد في الانحية (والاصح انه مخير بينهما) أى بين الضأن والمعز من غنم البلد (ولا يتعين غالب غنم البلد) بل الثاني يتعين الغالب منها فان استوى يتخير بينهما ولا يجوز العدول عن غنم البلد لا بخير منها فية أو مثلها (و) الاصح (انه يجزئ الذكر) أى جذع الضأن أو نثى المعز وان كانت الابل انما صدق الشاة على الذكر والثاني لا يجزئ مطلقا نظرا الى ان المراد الانثى لما فيها من الضر والنسل والثالث يجزئ على الابل الذكر دون الانثى والجامعة لها والذكور (وكذا بعير الزكاة) الاصح انه يجزئ (عن دون خمس وعشرين) لانه يجزئ عنها فعمادونها أولى والثاني لا يجزئ البعير الناقص عن قيمة شاة في الخمس وشاتين

في العشر وثلاث في الخمس عشر توأر بع في العشرين والثالث لا بد في العشرين حيوانين بعيرين أو شاتين أو بعير وشاة وفي الخمس عشر من ثلثة حيوانين في العشرين من أربع على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكر والانثى وباضافته المزيدة على المحرر الى الزكاة كذا في الاصح
بنت الحماض فافقوها كما قاله في شرح المنهبر هل الفرض في الخمس جميعه أو خمسها الباقي تطوع وجهان قال في الروضة

الاصح ان جميعه فرض (فان عدم بنت مخاض) بان لم يملكها وقت الوجوب (فان لبون) وان كان أقل قيمة منها ولا يسقط تحصيلها (وللعيبه كعدومة) ففي حديث البخاري السابق فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء فان عدم ابن اللبون ايضا حصل ما شاء منها وقبل تعين بنت المخاض وفي شرح المهذب ان المقصود والمرهونة كالمعدومة ذكره القليري وغيره (ولا يكلف كريمة) عنده أي اخرجها واطلمها زيل لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه عاملا اياك وكرائم أمواتهم رواه الشيخان (لكن تمنع) الكريمة عنده (ابن لبون في الاصح) لوجود بنت المخاض عنده والثاني يقول هي لعدم وجوب اخراجها كالمعدومة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها فانه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عندهما (٥) (في الاصح) والثاني يقيسه على

ابن اللبون عندهم بنت المخاض نظر الى ان زيادة السن جارية لفضيلة الانوثة وأجلب الاول بان زيادة السن في ابن اللبون توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع بخلافها في الحق فلا يوجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبرها هناك جبرها هنا وقوله الاصح عبر بدله في أصل الروضة بالذهب قال وبه قطع الجمهور وحكت طائفة فيه وجهين (ولو اتفق) فرضان في الابل (كما تنفي بعير) فرضها بحساب بنات اللبون خمس وبحسب الحقائق أربع (فالذهب لا يتعين أربع حقائق بل هن أو خمس بنات لبون) والقديم يتعين

شرح الروض ما يخالف ذلك في ابن اللبون ويوافق التعليل السابق بقوله لانه يجوز عنيها فعدمها أولى فقام له (قوله الاصح ان جميعه فرض) اعتمده شيخنا الرملي (قوله فان عدم بنت مخاض) أي في خمس وعشرين اذ لا يتوقف فيما دونها على فقدها كما تقدم والمراد عدمها وقت الاخراج على الاصح سواء تلفت قبل الحول أو بعده ولو بعد التمكن من اخراجها ولو ملكها بعد الحول تعينت وكذلك لو ملكها وارثه على المعتد (قوله بان لم يملكها) أي فلا يشترط تعدد تحصيلها كما أشار اليه (قوله كالمعدومة) أي ان لم يقدر على تحصيلها من الغاصب بلا مشقة شديدة ولا على وفاة الدين المرهونة به وقد حل أو كان مؤجلا بخلاف قدرته على الرجوع في هبة ولده (قوله لكن تمنع ابن اللبون) أي وحقاؤه صعود وهبوط معها لا تنقي مع الجبران فهي بالنسبة لها كالمعدومة والحقنى كاذ لا يجوز أن ابن المخاض مطلقا وعلم ان القدرة على بنت المخاض لا تعينها وفاق القدرة على نمن الماء في الطهارة والرقبة في الكفارة ببناء الزكاة على التخفيف (قوله والقديم يتعين الحقائق) أي سواء وجدت بماله وحدها أو مع بنات اللبون وان كان بنات اللبون أغبط فالطرق جارية مطلقا (قوله فان وجد بماله أحدهما) جملة ما ذكره الشارح من الصورتين الأولى والثانية وجود أحدهما بماله مع عدم وجود شيء من الآخر أو مع وجود بعضه المشار اليهما بقوله سواء لم يوجد أحدهما الثالثة عدم وجود شيء منهما المشار اليه بقول المصنف والا إلى آخره الرابعة وجودهما بماله المشار اليه بقول المصنف وان وجدتهما الخ الخامسة

الرافعي والوجهان مبنيان على ان النشاء هنا أصل أو بدل عن الابل اه وفيه نظر (قول المتن فان عدم بنت مخاض الخ) صرح في الروض بان عدمها معتبرا أيضا في اجزائه عن دون خمسة وعشرين (قوله بان لم يملكها الخ) اقتضى هذا الاطلاق وجوب الاخراج اذا كان يملكها خارجة عن النصاب كالمعدومة قال الاسنوي وهو متجه اه وقد يقال عدم وجوب الكرائم بما يمنع منه ويحجب بان المعدومة قد تكون غير كريمة (قوله ولا يكلف تحصيلها) أي ولا جبرنا لان زيادة السن تقابلها الانوثة واعلم ان دليل ذلك كتاب أبي بكر رضي الله عنه ففيه فان لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء وهذا التعليل سيأتي في كلام الشارح وكتبته قبل الاطلاع عليه (قول المتن والمعبية كعدومة) لوقال والمعيب لا فادح كما علمنا غير خاص بهذه المسئلة (قوله وقيل تعين بنت المخاض) أي لان الابتداء في العدم كالاتداء في الوجود ووجه الاول انه اذا اشترى ابن اللبون صار واحدا له مع فقد بنت المخاض ثم لا ينبغي ان له ان يترك التحصيل ويصعد الى بنت اللبون وياخذ الجبران نعم لو كان عنده ابن اللبون وبنت اللبون فاراد اخراجها مع أخذ الجبران امتنع (قول المتن ويؤخذ الحق) أي ولا جبران لان الجبران انما هو بين الاناث (قول المتن في الاصح) راجع لقوله لابن لبون (قوله والقديم الخ) هذا القديم جار سواء وجد السنان في ماله أم لا

الحقائق نظر الاعتبار زيادة السن أو لا بد ليس الترقى الى الجذعة التي هي منتهى الكمال في الاسنان ثم العدول الى زيادة العدد واستتيل في المهذب وغيره للجديد بما في نسخة كتابه صلى الله عليه وسلم بالصدقة فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي السنين وجبت أخذت رواه أبو داود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر انه قرأه من الكتاب ولم يذكر سماعه عنه ابيه في جملة حديث الكتاب وقطع بعض الاصحاب بالجديد وحمل القديم على ما لا يوجد الا الحقائق ولم يصرح في الروضة كاصحابها بتصحیح واحد من الطريقين وصحح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح المهذب فعلى القديم ان وجدت الحقائق عنده بصفة الاجزاء من غير نفاسة لم يجز غيرها والا تزل منها الى بنت اللبون أو صعد الى الجذاع مع الجبران قال في شرح المهذب وان شاء اشترى الحقائق (فان وجد) على المذهب الجديد (بماله أحدهما)

أخضعه كما سبق في الحديث سواء علم بوجوده من الآخر شيء أم وجد بعضه اذ الناقص كالعدم وكذلك المعيب ولو كان الآخر أضعف لساكن لم يكف
 محصيله (والا) أي وان لم يوجد به أحدهما (فله تحصيل ما شاء) منها بشرا أو غيره (وقيل يجب الاغبط للفقراء) كإيجاب إخراج
 اذ لو وجد في ماله كإسباني وله ان (٦) لا يحصل واحد منهما بل ينزل أو يصعد مع الجبران فان شاء جعل الحقائق أصلا وصعد الى

أربع جذع فأخرجها
 وأخذ أربع جبرانات وان
 شاء جعل نبات اللبون
 أصلا ونزل الى خمس نبات
 مخاض فأخرجها ودفع
 معها خمس جبرانات (وان
 وجد هما) في ماله (فالصحيح
 فعين الاغبط منها للفقراء)
 والمراد بهو بالساكن هنا
 جميع المستحقين ولشهرتهم
 يسبق اللسان الى ذكرهم
 والثاني يتخير المالك
 بينهما كإلوم يكونا عنده
 (ولا يجزى) على الاول
 (غيره) أي غير الاغبط
 (ان دلس) المالك في
 إعطائه (أو قصر الساعي)
 في أخذه (والا فيجزى
 والاصح) مع اجزائه
 (وجوب قدر التفاوت)
 بينه وبين الاغبط والثاني
 يستحب فاذا كانت قيمة
 نبات اللبون أربع مائة
 وخمسين وقيمة الحقائق
 وقد أخذت أربع مائة
 قدر التفاوت خمسون
 (ويجوز إخراج درهم)
 كإيجوز إخراج شقص به
 (وقيل يتعين تحصيل
 شقص به) وعلى هذا
 يكون من الاغبط لانه
 الاصل وقيل من المخرج

وجود بعض كل منهما المذكور بقوله لو وجدت ثلاث حقائق وأربع نبات لبون الخ السادسة وجود بعض
 أحد همدون شيء من الآخر المشار اليه بقوله ولو وجد حقتين فقط الخ (قوله أخضعه) أي جواز اوله تحصيل
 الآخر ويمتنع عليه الصعود والنزول وعليه يحمل قول من قال يتعين (قوله اذ الناقص) أي مع وجود تمام
 الآخر (قوله أي وان لم يوجد أحدهما) أي لم يوجد شيء من أحدهما وكذلك لو كانا نفيسين لانه لا يلزمه إخراج
 النفيس فهو كالعدم (قوله وصعد الخ) قال شيخنا الرمي وله النزول أيضا كما يدل عليه كلام المصنف الآتي
 وشرح الروض وقال الاسنوي يمتنع النزول ووافقه شيخنا الزبدي قال لانه ان نزل الى نبات المخاض لزم
 كثرة الجبران مع الاستغناء عنه وهو ممنوع كما صرح به في شرح الروض. أو الى نبات اللبون فهي من أفراد
 مامر لانه وجد بعض أحدهما بماله فتأمل (قوله ونزل الخ) وفي الصعود ما ذكر قبله (قوله تعين الاغبط)
 ولو في مال محجور عليه (قوله كإلوم يكونا عنده) وقرئ بعدم المشقة (قوله وجوب قدر التفاوت) أي ان
 كان والا فلا شيء كما قاله الرافعي (قوله وعلى هذا) وكذا على الاول اذا اختار الشقص ولو أخرجها كلها وقع
 قدر الواجب فرضا للباقي تطوعا وقارق مامر لانه هناك بدل وأصل (قوله وقيل من المخرج) أي بقدر
 ما يساوى الاغبط (قوله خمسة أسباع بنت لبون) لان قيمتها تسعون كما مر (قوله نصف حقه) لان قيمتها
 مائة كما تقدم (قوله والاصح في الروضة) هو المعتمد

(قول المتن أخذ) أي وليس هنا صعود ولا هبوط (قوله وله ان لا يحصل) هو مفهوم من قول المنهاج فله
 تحصيل ما شاء (فرع) لو كان له نبات لبون مثلا ولو لكنها جارية في ملكه وله تجليك من أيه لم يكف
 الوالد الرجوع فيها (قوله وصعد الى أربع جذع) له أيضا ان يجعلها أصلا وينزل الى أربع نبات لبون مع دفع
 الجبران كان له ان يجعل نبات اللبون أصلا ويصعد الى خمس حقائق مع أخذ الجبران ويمتنع ان يرتقي
 من نبات اللبون الى الجذع أو ينزل من الحقائق الى نبات المخاض لكثرة الجبرانات مع امكان التقليل
 وقولي له أيضا ان يجعلها الى قولي مع أخذ الجبران لم أره مسطورا في سوى شرح الارشاد لا كمال المقسمي
 والتمى ينقدح في نفسى اشكاله ومنعه الا ان يساعده نقل ووجه الاشكال أن من حصل أحد الصنفين صار
 واجدا للواجبة فكيف يأخذ مع ذلك جبرانا أو يعطيه ثم رأيت في شرح البهجة لشيخنا التصريح بما قلته
 ففقه الحد ثم رأيت البلقيني بحث الجواز في الشق الاول دون الثاني وهو ظاهر (قوله للفقراء) أي سواء
 كانت القبطه من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسيس الحاجة الى الارتفاق بالجل كالحقائق والحاصل انه
 ينظر الاغبط مراعي في ذلك مصلحة الفقراء به عليه الرافعي رحمه الله عند الكلام على إيجاب التفاوت
 ونبه أيضا على ان محل ذلك اذا كانت القبطه تقتضي زيادة في القيمة والا فلا يجب تفاوت (قوله والثاني
 يتخير) أي كافي الجبران وكافي الصعود والنزول ورد بان الجبران في التمة غير فيه كالكفارة وبان للمالك
 مندرجة عن الصعود والنزول بان يحصل القرض لكنه خير فبقائه كي لا يكف الشراء فوكل الامر الى خبرته
 (قول المتن والا فيجزى) للشفقة في الرد (قوله مع اجزائه) ولذا قل بعضهم المراد بالاجزاء الحسابان
 لا الكفاية (قوله والثاني يستحب) لان المخرج محسوب (قول المتن ويجوز إخراج درهم) لان القرض
 منه جبر القرض فكان كالجبران ولان القيمة قد تحجب كالتعنت الناشئة الواجبة في الابل وكالتعنت بنت
 المخاض مع ابن اللبون فلم يجد هما في ماله ولا بالتمن (قوله كما يجوز إخراج شقص به) يريد بهذا ان القائل
 بالاول يجوز الثاني بخلاف العكس كما يفهم من قوله وقيل يتعين (قوله وعلى هذا الخ) كذا على الاول فيما يظهر

(قوله)

لثلاث قبض وقيل يتخير بينهما في المثال المتقدم يخرج خمسة أسباع بنت لبون وقيل نصف

حقوقيل يتخير بينهما يصرف ذلك للساعي وفي إخراج الدرهم قيل لا يجب صرفها اليه لانهما من الاموال الهاشنة والاصح في الروضة
 وجوب صرفها اليه لانهما جبران الظاهر قوما ادهم بالدرهم

فصل في كسر جمعهم ولكثرة استعمالاته تجري على اللسان قال في شرح المهذب على استحباب التفاوت له ان يفرقه كيف شاء ولا يتعين لاستحبابه الشقص بالاتفاق (تمه) لو وجد ثلاث حقايق وأربع بنات لبون بخيرين ان يدفع الحقايق مع بنت اللبون وجبران وبين ان يدفع بنات اللبون مع حققة يأخذ جبرانا وله دفع حققة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات في الاصح ومقابلته ينظر الى بقاء بعض الفرض عند موثرة الجبران ولو وجد حقتين فقط فله ان يخرجهما مع جذعتين ويأخذ جبرائين وله ان يخرج خمس بنات مخاض بدل بنت اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث بنات لبون فقط فله اخراجهن مع (٧) بنتي مخاض وجبرائين وله ان

يخرج أربع جذعات بدل الحقايق ويأخذ أربع جبرانات كذا ذكر البغوي الصورتين وطرد الرافعي الوجه السابق في الشق الثاني منها لبقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو أخرج عن المائتين حقتين وبنتي لبون ونصفا لم يجز للتشقيص ولو ملك أربع مائة فعليه ثمان حقايق أو عشر بنات لبون ويعود فيها جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع ولو أخرج عنها أربع حقايق وخمس بنات لبون جاز لان كل مائتين أصل وقيل لا يجوز لتفريق الفرض (ومن لزمه بنت مخاض فقدمها وعنده بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو) لزمه (بنت لبون فقدمها دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو) دفع (حققة وأخذ شاتين

(قوله نقد البلد) أي ولو غير دراهم كمروض (قوله خمس بنات مخاض الخ) وليس له دفع أربع بنات مخاض بدل الحقايق مع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع عدم الحاجة اليه كما مر (قوله مع بنتي مخاض الخ) أومع حقتين ويأخذ جبرائين (قوله الصورتين) ومما حقتان فقط أو ثلاث بنات لبون فقط (قوله الوجه السابق) وهو المذكور بقوله ومقابلته ينظر الخ (قوله في الشق الثاني فيها) وهو المنار إليه بقوله في الصورة الأولى وله ان يخرج خمس بنات لبون وفي الثانية وله ان يخرج أربع جذعات (قوله للتشقيص) فلأخرج الثالثة كاملة جاز لعدم التشقيص وفارق عدم اجزاء كسوة خسة واطعام خسة في كفارة اليمين للنص فيها على عدم اجزاء ذلك مع التطوع هنا بالزائد (قوله لان كل مائتين الخ) فلاصرحوا بان نصف كل من الحقايق وبنات اللبون عن مائتين فهل يبطل الاخراج أو يلغى التصريح راجعه وانظره مما سيأتي في الجبران (قوله والدرهم النقرة) أي الفضة الاسلامية والمعتبر فيها الوزن وقال شيخنا المراد بها المضروبة وفيه نظر (قوله الخالصة) فان غلبت المعاملة بالمغشوشة وجب منها ما خالصه قدر الواجب (قوله فقدمها) أي وعدم ابن اللبون أيضا لانه مقامها بالنص (قوله الا ان لا يطلب جبرانا) قال شيخنا الرمي قال الزركشي ولا يقع الزائض كافة لان زيادة السن يقع الجبران في مقابلتها وهو هنا عشرة أجزاء من ستة وأربعين جزءا وكذا

(قوله نقد البلد) أي لا خصوص الدرهم وهي الفضة (قوله ان يفرقه) الضمير فيه راجع للتفاوت من قوله على استحباب التفاوت (قوله تمه) بهذه التمه يعلم ان المسئلة خسة أو الوجود أحد السنين فقد هما وجودهما وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما فالثلث الاول سبقت في المتن والاخيرتان في التمه (قوله وبين ان يدفع الخ) منه تستفيد انه لو كان عنده ثلاث بنات لبون وحقتان جاز له اخراج ذلك مع أخذ جبرائين (قوله وله دفع حققة الخ) سكت على دفع بنت لبون مع أربع حقايق وأخذ الجبران فانه متمتع فيما يظهر لان الأربع حقايق فرضه فيخرجها فقط بلا جبران (قوله الصورتين) المراد بهما قوله وله ان يخرج خمس بنات مخاض الخ وقوله وله ان يخرج أربع جذعات الخ (قول المتن فقدمها) أي من ماله (قول المتن دفعها) قال العراقي أي ان اراد له تحصيل بنت المخاض وقوله وعنده بنت لبون ليس بشرط فله تحصيلها ولو وجد ابن اللبون فليس له ان يخرج بنت اللبون ويطلب الجبران اه بمعناه واعلم انهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله ولا بالثمن دفع القيمة وقضية كلامهم هنا ان شرط ذلك ان لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي في النكت قال لعل دفع القيمة اذا فقد سائر أسنان الزكاة (قول المتن شاتين أو عشرين درهما) الحكمة في ذلك ان الزكاة تؤخذ عند المياة غالباً وليس هناك حاكم ولا مقوم يضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطرة ونحوهما (قوله تخفيفا) أي كي لا يكلف الشراء لشقته (قوله في الصعود) أي ليدفع معيبا قال الاسنوي وقضية تعليلهم الجواز اذا دفع سلبا وان كان

أو عشرين درهما) روى ذلك في المسئلتين البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره موصفة الشاة ما تقدم في شاة الخمس والدرهم هي النقرة قال في شرح المهذب الخالصة والشاتان أو العشر ودرهما هو مسمى الجبران الواحد وقوله فقدمها أي في ماله احتراز عما لو وجدها فيه فليس له النزول وكذا الصعود الآن لا يطلب جبرانا لانه زاد خيرا كما ذكره فيا سيأتي (واختيار في الشاتين والدرهم لدفعهما) ساعيا كان أو مالا كما هو ظاهر الحديث المذكور (وفي الصعود والنزول للمالك في الاصح) لانها شرعا تخفيفا عليه ومقابلته للساعي لن دفع للمالك غير الاغبطان دفع الاغبط لزم الساعي أخذه قطعا (الا أن تكون ابله معينة) بمرض أو غيره فلا خيار له في الصعود لان الواجب محبب والجبران لتفاوت

عن السليمان وهو فرق التفاوت بين المعيين فاذا اراد النزول ودفع الجبران قبل لانه تبرع بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرائيل ونزول درجتين مع) دفع (جبرائيل بشرط تعذر درجة في الاصح) كان يعطى بدل بنت المخاض عند فقدها وقد بنت اللبون حقها يأخذ جبرائيل أو يعطى بدل الحققة عند فقدها وقد بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرائيل وجه الاشتراط النظر الى تقليل الجبران ومقابلته يقول القرني للوجود ليست واجبة فوجودها كعدمها ولو صعد مع وجودها ورضى بجبران واحدا جاز بلا خلاف ولو تعذرت درجة في الصعود ووجدت في النزول كان لزمه بنت لبون فلم (أ) يجدها ولا حققة ووجدت بنت مخاض ففي اخراج الجدعة وجهان أحدهما في شرح المهذب

الجواز وله الصعود والنزول ثلاث درجات بشرط تعذر درجتين في الاصح كما صرح به في شرح المهذب بان يعطى بدل الجدعة عند فقدها وقد الحققة وبنت اللبون بنت مخاض مع ثلاث جبرائيل أو يعطى بدل بنت المخاض الجدعة عند فقد ما بينهما يأخذ ثلاث جبرائيل (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) بدفعها (بدل جدعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لان الثنية وهي أعلى من الجدعة بسنة ليست من أسنان الزكاة (قلت الاصح عند الجمهور الجواز والله أعلم) كافي سائر المراتب ولا يلزم من اقتفاء أسنان الزكاة عن الثنية بطريق الاصلية اقتفاء نيابتها فان دفعها ولم يطلب جبرائيل جاز قطعاً لانه زاد خبراً (ولا يجزئ وفاة) وعشرة دراهم (جبران واحدا لانه خلاف ما تقدم

لواخرج بنت لبون عن خمسة وعشرين بدلا عن بنت مخاض يكون الواجب خمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً أو المتطوع الباقي وهو أحد عشر جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً وأقره عليه وقد بنا فيه ما مر عنه في ان بنت المخاض المأخوذة عن الشاة تقع كلها فرضاً الا أن يفرق كما مر فراجع (قوله بين السليمان) أي من السنين اذ السن الواحد لا جبران فيه (قوله فان اراد الخ) منه يعلم أن منع الصعود قبله فيها يدفع معيبة ليأخذ جبرائيل فلا يجوز ان رأى فيه الساعي مصلحة خلافاً للاسنوي فلا يدفع سليمة وأخذ جاز كقوله الاسنوي وخرج بخيرة المالك ومثله ولي التيمم المستحقون فلاخبار لهم وان انحصروا كما اعتمد شيخنا الرملي وشملت خيرة المالك ما لو أخذ الساعي الجبران أو دفعه فتقييد الروض بالاول مردود (قوله أحدهما) هو المعتمد (قوله الصعود والنزول) أي أحدهما ويجوز جمعهما كالأول لزمه بنت لبون فعدمهما فلا دفع بنت مخاض وحققة ولا جبران قاله شيخنا (قوله ليست من أسنان الزكاة) فكان كدفع فصيل عن بنت مخاض مع دفع جبران وعلى مصحح المصنف يفرق بأن الجدعة تجزئ في الاصح (قوله لانه خلاف ما تقدم في الحديث) وانما جاز مع رضا المالك الاخذ لانه ساع محقق وهذا رد قول ابن حجر ان الشارع اذا أخبر بين خصلتين بمنع اختراع خصلة ثالثة كافي اطعام خمسة وكسوة خمسة في الكفارة (قوله أَرْضَى) أي المالك بالتفريق جاز له الاخذ وهو المعتمد ولا عبرة برضا الساعي ولا المستحقين وان انحصر (قوله نظر الخ) أي جملاً على ذلك فلو قصد التبعض لم يضرب قال بعضهم ولو صرح بالتبعض بطل الاخراج وفيه نظر فراجع (قوله تبيع) سمي بذلك لانه يتبع أمه في المرمى أو لان قرنه يتبع اذنه أي يساويها ويجزئ عنه تبعة بالاولى اطلاق المتهاج يقتضي المنع اهـ (فرع) لو كان عنده بنت مخاض وهي كريمة لم تمنع الصعود وان منعت اخراج ابن اللبون (قول المتن في الاصح) يرجع لقوله بشرط (قوله في الصعود) مثله لو تعذرت في النزول ووجدت في الصعود كان واجب الحققة فلم يجدها ولا بنت اللبون له أن ينزل الى بنت المخاض مع وجود الجدعة (قوله والنزول ثلاث درجات) قلت والقياس جواز النزول الى أربع بناء على ترجيح النووي الآتي كان يصعد من بنت المخاض الى الثنية عند تعذر ما بينهما (قوله ليست أسنان الزكاة) فكان ذلك كالأول اخرج عن بنت المخاض فصلا مع دفع الجبران وعلى ما صححه النووي رحمه الله يحتاج الى الفرق ولعل اعتبار الشارع لها في الاصح (قول المتن قلت الاصح عند الجمهور الخ) هل يجوز أن يدفع بدل الجدعة مثلاً بنت لبون أو حقتين ويأخذ الجبرائيل بل يكون ذلك أولى بالجواز من الثنية لانه ليست من أسنان الزكاة بخلاف ما ذكر محل نظر ثم ذكر لي أن المسئلة منقولة في الدمري وانه ذكر فيها اذا اخرج ذلك من غير جبران وجهين أحدهما يجزئ والثاني لا لان الواجب معنى ليس في المخرج قلت والاول قياس ما قالوه من اجزاء التبعية عن المسئلة (قوله لانه خلاف ما تقدم) أي وكما لا يجوز في الكفارة ان يطعم خمسة ويكسو خمسة وهذا بخلاف المسئلة الآتية فانها كالاطعام عن كفارة والكسوة عن أخرى

(قول)

في الحديث فان كان المالك أخذاً ورضى بالتفريق جاز لان الجبران

حقه له اسقاطه (ونجزي شاتان وعشرون) درهما (جبرائيل) من المالك أو الساعي نظر الى ان الشاتين لواحد والعشرين لآخر وقال في فرح المذهب لو توجه جبرانان على المالك أو الساعي جاز أن يخرج عن أحدهما عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجبر الآخر على قبوله وكذا لو توجه ثلاث جبرائيل فخرج عن أحدها شاتين وعن الآخر بن أربعين درهما أو عكسه جاز بلا خلاف (و) لا شيء (في) البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع (ابن سنة) وطعن في الثانية وقيل ستة اشهر (تم في كل ثلاثين تبيع

وكل أربعين سنة طاستان) وطعت في الثالثة وقيل سنة روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن أخذ من كل أربعين بقرة سنة ومن كل ثلاثين نبيعا ومعه الحاكم وغيره والبقرة تنفع على الذكر والاتي في سنتين نبيعان وفي سبعين نبيع وسنة وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة أتبة وفي مائة سنة ونبيعان وفي مائة وعشرة مستان ونبيع وفي مائة وعشرين ثلاث مستات وأربعة أتبة وحكمها حكم بلوغ الأبل مائتين في جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع (و) لاشئ (في النعم حتى تبلغ أربعين فشاة) أي فيها شاة (جذعة ضأن أو ثنية معز) وسبق بيانها (وفي مائة واحد) (٩) وعشرين شان ومائتين وواحدة

ثلاث وأربعمائة أربع نهي كل مائة شاة) روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وفي صدقة النعم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شانان فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الآن يشاء ربه

(فصل في أن اتخذ نوع الماشية) كان كانت أبله كلها أرحبية أو مهرية أو بقرة كلها جواميس أو هرايا أو غنمه كلها ضأن أو معزا (أخذ الفرض منه) وهذا هو الأصل (فلو أخذ من ضأن معزا أو عكسه جزئي الأصح بشرط رعاية القيمة) بأن تساوى ثنية المعز في القيمة جذعة الضأن وعكسه وهذا نظر إلى اتفاق

قال الزركشي وله البقرة يسمى بعد الولادة عجلا فإذا طعن في الثانية سمي جذعا وجذعة أي ويسمى نبيعا وتبيعة فإذا طعن في الثالثة فهو ثني وثنية فإذا دخل في الرابعة فرابع ورابعة فإذا دخل في السادسة فضالغ ثم يقال ضالغ عام وضالغ عامين وهكذا (قوله سنة) ولا يجوز عنهما مسن ويجزى عنها نبيعان وسميت بذلك لتكامل أسنانها وقال الأزهرى طالع أسنانها وجعلها مسنات تصحيحا ومسنان تكسيرا ولا جبران في غير الأبل لعدم وروده كما سيذكره (قوله الآن يشاء ربه) أي فيها صدقة مندوبة لتعلقها بمشيئته (فصل في كيفية إخراج الزكاة) (قوله أن اتخذ نوع الماشية) وإن اختلف مكانها (قوله أرحبية) بالراء والحاء المهملتين نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان والمهرية بفتح الميم والهاء نسبة إلى مهرية اسم قبيلة أيضا والمجيدية بضم الميم والجيم نسبة إلى خل يقال له مجيد وقال الدميري منسوبة إلى المجيد وهو الشرف وهي دون المهرية والعرباب أبل العرب والبخاني أبل الترك ولها سنامان (قوله أخذ الفرض منه) ولا يجب مراعاة الأجود والأغبط وخرج بالنوع الصفة فيجب فيها مراعاة الأغبط (قوله جزما) وفارق جريان الخلاف في النعم تمايز ذات الضأن عن المعز وكذا البقر (قوله ومعلوم الخ) جواب عن سكوت المصنف عنه بناء على بحته المرجوح (قوله فلا يجوز الخ) هو بحث للشارح والمعتمد خلافه وعليه يفارق المعز عن الضأن مع نقص القيمة المعلوم بأن زيادة السن في المعز جائزة (قوله ولم يصرحوا الخ) قال شيخنا هذا ممنوع فقد صرح ابن حجر بأن الخلاف في النعم جار في البقر وبأن الدعوى أن قيمة الجواميس دون قيمة العرباب دائما ممنوعة أيضا (قوله كضأن) هو جمع مفردة ضأن للذكر وضائنة للأنثى وكذا المعز (قوله يخرج الخ) يفيد

(قول المتن وكل أربعين) منها الأربعون الأولى وقوله سنة تسمى ثنية أيضا (قوله وحكمها الخ) قال أصحابنا رحمهم الله ولا جبران في البقر والنعم لعدم وروده قال في الكفاية بل عليه التحصيل أو إخراج الأعلى كما قاله الماوردي وغيره اه أقول قضيته عدم العدول إلى القيمة ويشكل عليه العدول إليها عند فقد بنت الحاض وابن اللبون

(فصل في أن اتخذ الخ) (قوله أرحبية أو مهرية) اعلم أن الأبل العرباب هي أبل العرب ويقال لها البخاني وهي أبل الترك ولها سنامان ثم إن أبل العرب منها أرحبية نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان ومنها المهرية نسبة إلى مهرية بن حيدان أبو قبيلة ومنها المجيدية نسبة إلى خل يقال له مجيد وهي دون المهرية (قول المتن أخذ الفرض منه) لو اتخذ النوع ولكن اختلفت الصفة ولا نقص أخذ الأغبط كما سلف في الحقائق وبنات اللبون (قول المتن عن ضأن معزا) الضأن جمع مفردة ضأن للذكر وضائنة للأنثى والمعز جمع مفردة معز للذكر ومعزة للأنثى (قول المتن من الأكثر) وإن كان لاحظ خلافه اتباعا للأقل لا أكثر لأن النظر إلى كل نوع بما يشق (قوله وقيل بتخير المالك) مقابل قول المتن فلا غبط (قول المتن ماشاء) بحث ابن الصباغ أن يكون المأخوذ من أعلى الأنواع أي مع مراعاة التقسيط كالأول اقتسمت الماشية إلى صحاح ومراس وأجاب

(٢ - فليؤبى وعمره) - ثاني

أشرف منه بخلاف العكس وقولهم في توجيه الأول كالمهرية مع الأرحبية يدل على جواز أخذ أحدهما عن الأخرى جزما حيث تساويا في القيمة ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العرباب فلا يجوز أخذها عن العرباب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك ولا جبران في ذكاة البقر والنعم لعدم وروده فيهما (وإن اختلف) النوع (كضأن ومعز) من النعم وأرحبية ومهرية من الأبل وعرباب وجواميس من البقر (ففي قول يؤخذ من الأكثر فإن استويا فلا غبط) للفقراء وقيل بتخير المالك (والأظهر أنه يخرج ماشاء مقسطا عليهما بالقيمة فإذا كان

أي يوجد (ثلاثون عنزا) وهي أتي المر (وعشر نجات) من الضأن (أخذ عنزا ونهضة بقيمة ثلاثة أرباع عذرة بع نهضة) وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة أرباع نهضة مع عذرة على القول الأول يؤخذ في الصورة الأولى ثنية معزوفى الثانية جذعة ضأن ولو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشرة مهرية أخذ منه على القول الأول بنت مخاض أرحبية وأمه مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمسة مهرية ولو كان له من البقر العرب ثلاثون ومن الجواميس عشرة أخذ منه على القول الأول مسنة من العرب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة مهابقيمة ثلاثة أرباع مسنة منها ور بع جاموسة (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بماترده في البيع (الامن مثلها) أي من المريضات أو (١٠) المعيبات ويكتفى مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط وقيل تؤخذ من الخيار

ان الخيرة للمالك فلاخذ بعده بمعنى الاعطاء أو بمعنى أخذ الساعي مادفع له المالك (قوله فيما يظهر) أي بناء على ما بحثه ولا (قوله ولا معيبة) هو عطف عام بعد خاص (قوله ذكورا) خرج الخنثى فتجب أتي بقيمة خنثى ولا تجزى خنثى لا احتمال ذكوره وأنوته الباقي (قوله بسنها) صريح في أنه يؤخذ ابن مخاض عن خمس وعشرين ذكورا وإن كانت أكبر سنانه فإن المخاض من اسنان الزكاة وفيه مخالفة لقولهم فيها من ان اضافة البعير الى الزكاة نفيدا نوته ولقوله وعلى هذا الخ اذا الواجب في ستة وثلاثين ذكورا ابن لبون وان كانت أكبر سنانه لانه بسن الا تقي المأخوذة عن ذلك العدد لولم تكن ذكورا والنسبة الآتية المذكورة في كلام الشيخين تقتضي أن ابن اللبون في خمس وعشرين أصل لا بدل عن بنت المخاض والا فلا فائدة لها فراجع ذلك (قوله أما الغنم فيؤخذ عنها الذكرا قطعا) قال العلامة البرلسي أي بالتقسيم صرح به في الروض والتصحيح وغيرهما انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله كالتمحضة أنا) أي من حيث الأنوثة ويعتبر كون المأخوذة عن الاناث أكثر قيمة من المأخوذة عن المنقسم (قوله وفي الصغار) وهو في المعز واضح وفي غيره الرافعي بأن النهي ورد عن أخذ المراض بخلاف هذا (قول المتن أخذ) لو عر بالاعطاء كان أولى ليفيد أن الخيرة للمالك لكن قول المهاج والظاهر انه يخرج ما شاء يفيد ان الخيرة للمالك (قول المتن بقيمة الخ) ضابط ذلك في هذا ومثاله الآتية أن يكون نسبة قيمة المأخوذة الى قيمة جميع نصابه كنسبة المأخوذة الى ذلك النصاب (قول المتن ولا تؤخذ مريضة الخ) أي لقوله تعالى ولا تجموا الخبث منه تنفقون والمراد بالخبث الردى لا الحرام لقوله تعالى ولستم بأخذيه إلا أن تمضوا فيه ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تبس الغنم والعوار العيب بفتح العين أفصح من ضمها ثم هذا الحديث محمول على الغالب من كون المال فيه صحيح ومعيب فلا ينافي أخذ المعيب من مثله (قوله بماترده في البيع) أي فتجزى الحامل وان لم تجزى في الأنحية (قوله يؤخذ عنها الذكرا) كأن ضابطه حينئذ اعتبار أقل مجزى في خمسة وعشرين (قوله بسنها) الضمير فيه راجع لقوله أتي (قوله والثاني المنع) أي لان النص ورد بالاناث فكيف التحصيل (قوله قطعا) وجهه عدم نص الشارع فيها على الا تقي بخلاف غيرها (قوله لا يؤخذ الخ) أي بالتقسيم صرح به في الروض والتصحيح وغيرهما (قول المتن وفي الصغار الخ) دليله ودليل نحوه مما سلف قوله تعالى خنمن أموالهم صدقة ويخص مسئلتنا قول أبي بكر رضي الله عنه والله لو منعوا مني عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه (قوله من الثلاث) يتصور أيضا بغير ذلك لكن في المعز والبقر لان واجبا ماله مستان كذا ذكره الاسنوي ومراده في البقر ان يبلغ قعدا يكون

ولو اقسمت الماشية الى صحاح ومراض وأولى سليمة ومعيبة أخذت صحيحة وسليمة بالقسط ففي أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مراض بقيمة كل صحيحة دينار وكل مريضة دينار تؤخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة بما ذكره ذلك دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سليما ونصفها معيبا كما ذكر (ولا) يؤخذ (ذكر الا اذا) (وجب) كابن لبون في خمس وعشرين من الأبل عند فقد بنت المخاض وكالتبعية في البقر (وكذا لو تمحضت ذكورا) وواجبها في الأصل أتي يؤخذ عنها الذكرا بسنها (في الأصح) وعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين من الأبل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها ثلاثا

يسوى بين النصابين

ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فإذا كان قيمة المأخوذة في خمس وعشرين خسين درهما يكون قيمة المأخوذة في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الست وثلاثين على الخمس والعشرين وهي خسان وخمس خمس والثاني المنع وعلى هذا تؤخذ أتي دون قيمة المأخوذة من محض الاناث بأن تقوم الذكور بتقديرها أنا والاتي المأخوذة عنها وتعرف نسبة قيمتها من الجملة ثم تقوم ذكورا وتؤخذ أتي قيمتها ما تقتضيه النسبة أي فإذا كانت قيمتها أنا ألفين وقيمة الا تي المأخوذة عنها خمسين وقيمته ذكورا ألفا أخذ عنها أتي قيمتها خمسة وعشرون والوجهان في الأبل والبقر أما الغنم فيؤخذ عنها الذكرا قطعا وقيل على الوجهين والمنقسمة من الثلاث الى الذكور والاناث لا يؤخذ عنها الا الاناث كالتمحضة أنا (وفي الصغار صغيرة في الجديد) كان مات الامهات عنها من الثلاث فيبني حولها على حولها كما سبأني والقديم لا يؤخذ عنها الا كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة عن الكبار في القيمة وحكي الخلاف وجهين أيضا

وعلى الاول يجتهد السامع في غير الغنم ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير فأخذ في ست وثلاثين فصلا فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس (١١) ولوا تقسمت الماشية الى صغار

وكبار فقياس ما تقدم وجوب كبيرة في الجديد وفي القديم تؤخذ كبيرة بالقسط (ولا) تؤخذ (ربى) وأكولة) وهما كافى الحرر وغيره الحديثة العهد بالتاج والمسمنة لالا كل (وحامل وخيار الا برضا المالك) بذلك والربى يطلق عليها الاسم قال الزهرى الى خمسة عشر يوما من ولادتها والجوهري عن الاسوى الى شهرين وحكى خلافا في أنها تختص بالعز أو تطلق على الصان أيضا قال وقد تطلق على الابل قال غيره والبقير (ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية) نصب بشرا وأرثا وغيره (زكيا كرجل) واحد (وكذا لو خطا بجاورة) لكن (بشرط ان لا تحبز) ماشية أحدها عن ماشية الآخر (في المشرع) أى موضع الشرب بان نسقى من ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة (والمسرح) الشامل للمرعى أى الموضع الذى تسرح الهم لتجتمع ونساق الى المرعى والموضع الذى ترمى فيه لانهما مسرحة

بموت الامهات كاذ كرمه وحمل اجزاء الصغيرة ان كانت من الجنس أما الشاة المأخوذة عن الابل الصغار فيعتبر كونهما تجزئ عن الكبار (قوله في غير الغنم) أما الغنم فالعبرة فيها بالعدد من غير نظر الى تسوية بين قليل وكثير (قوله وجوب كبيرة) أى مع رعاية القيمة كما علم من القياس وان لم توفى نعم بنافعة كذا في المنهج ولعله فيما لو تعدد ما يخرج به ونقصت قيمة ما أخرجه من الصحاح عن الواجب فيكمل بجزء من مريضة ولو غير متوسطة لان التوسط انما يعتبر اذا انقرضت فتأمل ومعنى رعاية القيمة عن الجديد ان تعرف قيمة الكبيرة منها لو كانت كلها كبيرا أو قيمة الصغيرة منها لو كانت كلها صغارا ويؤخذ كبيرة نساي ما ينقص كلا منهما كما مر في الضأن والمزروع على القديم باعتبار نسبة قيمة المأخوذة عن جلة الكبار مع قيمة المأخوذة عن الصغار فافهم (قوله ربي) بضم الراء وتشديد الموحدة المفتوحة سميت بذلك لانها تربي ولدها وجمعها ربات ومصدرها ربات بالكسر ولو كانت ماشيته كلها كذلك أخذ منها كاعلم (قوله وخيار) هو من عطف العام (تنبيه) علم بما ذكر أن عيوب الزكاة خمسة المرض والعيب والله كورة والصغر وروءاء النوع ولو كانت ماشيته كلها خيارا أخذ منها الخيار الا الحامل فلا تؤخذ وان كانت ماشيته كلها حوامل فان رضى بدفعها جاز أخذها هتانا ولم تجزئ في الانحية ولو دفع المالك الخيار عن غيره ففسن (قوله نصاب) خرج به دون النصاب فلا عبرة به الا ان كان لاحدهما نصاب آخر أو ما يتم به النصاب فتزومه وحده فلو كان لكل من اثنين عشرون شاة فخطاها الا شاتين فلا خطا ولا زكاة الا ان كان لاحدهما عشرون أخرى أو أكثر فتزومه الزكاة وحده (قوله ونساق الخ) ولا بد من اتحاد المربيين أيضا وكذا المثل الذى توقف فيه عند اعادة سقيها أو تنحى اليه ليشرب غيره أو ما ذكره الشارح من ان جلة الشروط عشرة هو باعتبار ما في كلام المصنف فلا ينافى ما زاده عليه والمتفق عليه من العشرة سبعة المشرع الواجب في أصله سنة كالاربعة والافا ثلاثون يجب فيها تباع وهو ما له سنة وحينئذ هذا الذى ذكره في البقر يتصور في الابل أيضا كان بملك ستا وثلاثين أو لاد مخاض فيجب صغيرة أو يذقيمة من المأخوذة في خمس وعشرين وبالجملة فلك أن تعتذر عن اقتصار الشارح تبعا لغيره على التصور بالموت بان غرضهم صغار ليست من اسنان الزكاة ولا يتصور ذلك الا بموت الاصول فليتأمل (قوله في غير الغنم) أى أما الغنم فلا يؤدى فيها ذلك الى التسوية بين القليل والكثير لان العبرة فيها بالعدد ولذا قال في الروضة ان الجمهور قطعوا فيها لاخذ (قوله وجوب كبيرة) أى بالقسط صرح به في التصحيح لابن قاضي عجلاون وحينئذ فانظر ما الفرق بين الجديد والقديم (قوله المتن وخيار) من عطف العام على الخاص (فرع) لو كانت الماشية كلها خيارا أخذ منها الفرض الا الحوامل فانه لا يؤخذ منها الحامل وان كان السكل حوامل (قول المتن ولو اشترك أهل الزكاة الخ) نسي هذه خطا الشيوخ وخطا الاعيان والآتية خطا جوار وخطا أوصاف (قوله واحد) بقياس الاولى على خطا الجوارم الخطا قد تنفذ تخفيفا كفى ثمانين شاة بينهما على السواء أو تنقيلا كأربعين كذلك أو تخفيفا على أحدهما وتنقيلا على الآخر كان ملكا ستين لاحدهما ثلثاها وللآخر ثلثها وقد لا تنفذ واحدا منهما كاتين على السواء ويجزئ ذلك في كل من الخططين (قول المتن وكذا لو خطا بجاورة) استعمل على صدق اسم الخطا بذلك بقوله تعالى وان كثيرا من الخطاة ليبقى الآية عقب قوله تعالى ان هذا أخى له تسع وتسعون نجمة ولى نجمة واحدة (قول المتن بشرط الخ) أى فالشرط راجع للجاورة فقط (قوله أى موضع الشرب) يقال بعير شارح أى وارد الماء

اليهما كاتال الرافى ولو قال المصنف والمسرح والمرعى كافى أصل الروضة وغيرها لكن أوضح (والمراح) بضم الميم أى سائر أحوالها (وموضع الخلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكنوها وهو الخلب بفتح الميم (وكذا الراعى والفحل في الاصح) وبه قطع الجمهور في الفحل وكثير من الاصحاب في الراعى ولا بأس بتعدد لهما

وسواء كانت الفصول مشتركة بينهما أم مملوكة لأحدهما أم مستعارة وقاهر أن الاشتراك في الفعل فيما يمكن بأن تكون ما بينهما نوا
واحدا بخلاف الضمان والمزكاة في شرح المذهب (لأنه الخطأ في الأصح) ولا يشترط الاشتراك في الحالب والحلب بكسر الميم أي الأناة الذي
يحب فيه في الأصح فيه ما فجموع الشروط باتفاق واختلاف عشرة في يدل على أن الخطأ مؤثرة ما روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر
السابق ذكره ولا يجمع بين متفرق (٢) ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وفي حديث الدارقطني بعد ذلك من رواية

مسند بن أبي وقاص
والطيطان ما اجتماعا في
الحوض والفعل والراعي
بمعن ذلك على غيره من
الشروط لكن ضعف
الحديث المذكور ومن
الجمع بين متفرق أن يكون
لكل واحد أربع شاة
فيخطاها ومن مقابله أن
يكون لها أربع شاة فيفارقها
خطة عشرين بمثلها بوجوب
الزكاة وأربعين بمثلها
بفعلها ومائة وواحدة بمثلها
يأثرها ومقابل الأصح في
الراعي والفعل ينظر إلى
أن الافتراق فيها لا يرجع
إلى نفس المال بخلافه فيما
قبلها على أنه يشترط اتحاد
موضع الأجزاء والمشتط
نية الخطأ قال الخطأ تغير
أمر الزكاة بالتكثير أو
التقليل ولا ينبغي أن يكثر
من غير قصد ورضاه ولا
أن يقلل إذا لم يقصد محافظة
على حتى الفقهاء ودفع
بأن الخطأ إنما يؤثر من
جهة خفة المؤنة باتحاد
المراقب وذلك لا يختلف
بالقصد وعدمه وقوله أهل
الزكاة احتراز عن غيره

والسرح والمراح وموضع الحلب والراعي والفعل والمرعى والحلب الذي يحلب فيه ونية الخطأ واتحاد
الحالب وأناه الحلب وبزاد اشتراط موضع الأجزاء اتفاقا ودوام الشركة والخطأ كذلك وأما اتحاد الجنس فلا
بدونه كما سيأتي عن شيخنا الرملي وغيره وهل يشترط في موضع الجز مثلا اتحاد راجعه (قوله وسواء الخ)
قال شرط أن لا يختص مال كل واحد بفعل وكذا الراعي (قوله في الحالب) ولا في جز الصوف ولا في خلط
اللبن أو الصوف (قوله ولا يجمع) أي يكره ذلك فهو نهي تنزيه للمالك والساعي (قوله خشية الصدقة) أي
خشية سقوطها أو قلتها أو وجوبها أو كثرتها كما سيأتي (قوله في خطاها) أي لتقل فالمالك منهي عن
الجمع خشية الكثرة بالتفريق ولو كانت مخلوطة فالساعي منهي عن طلب التفريق خشية القلة بدوام الجمع
(قوله بفارقها) أي خشية الوجوب بدوام الخطأ فالمالك منهي عن التفريق المسقط لها والساعي منهي
عن طلب الجمع فيها لو كانت مفرقة خشية سقوطها بدوام التفريق (قوله على أنه يشترط) الضمير عائذ للوجه
المرجوح ويشترط مبنى للفاعل فهو علاوة في الاعتراض عليه إذ كيف لا يقول باتحاد الفعل مع اعتباره
موضع الأجزاء أي طروق الفعل ويصح جعل الضمير للشأن وبناء يشترط للمفعول ليقيد أنه لا خلاف
في اشتراطه الذي هو المعتمد ويلزمه ما ذكر أيضا (قوله جميع السنة) فلو افرق ما لمهما زمانا وطولا أو قصيرا
بحيث يضر لو علفت كما يأتي وعلم به أحدهما أو هما بطلت الخطأ والافلا قال شيخنا الرملي ولا بد من كون
المالين من جنس واحد فلا خطأة بين غنم وبقروذ كره الخطيب وغيره أيضا في خطأة الشيوخ والجوار وفيه
في الشيوخ نظر ظاهر فتأمل (قوله فلو ملك كل الخ) قال شيخنا الرملي ومثله ما لو اختلف حولهما كأن
ملك أحدهما أربعين شاة وغرة المحرم والآخرا أربعين غرة صفرو خطاها غرة ربيع فيجب على كل عند
تمام حوله شاة انتهى وفيه نظر لانه يلزمه أما الغاء أول الحول الثاني في متقدم الملك أو حسيان آخر الحول
الأول في الآخر وقياس ما يأتي في اختلاف الملك اعتبار كل حول لكل واحد منهما على حدته فيجب على
الأول شاة وغرة المحرم وعلى الآخر شاة وغرة صفر ثم بعد ذلك يجب نصف شاة على كل في غرة حوله وكذا
لو اختلف وقت الملك لو اختلف ملك أربعين غرة المحرم ثم أربعين غرة صفر ثم أربعين غرة ربيع فيجب
في غرة المحرم شاة وفي غرة صفر نصف شاة لوجود خطأة الأول قبل تمام الحول وفي غرة ربيع ثلث شاة
لوجود خطأة الأولين ثم بعد ذلك ثلث شاة في غرة كل شهر من الثلاثة فتأمل (قوله وأخذ الساعي الخ)
قال شيخنا فيه إشارة إلى أن نية أحد الشرعيين كافية عن نية الآخر وأنه لا يحتاج إلى إذنه في الدفع
(قوله وهو الحلب) يرجع لقول المتن وموضع الحلب (قوله على أنه يشترط الخ) هذا الحكم جعله الأسنوي
مفرغا على الثاني وكذا رأيته في شرح السبكي لكنه قال عقبه هكذا قاله الرافعي عن المسعودي قال أعني
السبكي وسكت عما إذا قلنا يشترط اتحاد الفعل ومقتضى تنبيهه بموضع الحلب أن يشترط على الوجهين كما
أن موضع الحلب يشترط شرطنا اتحاد الحالب أم لا اه (قوله من جهة خفة المؤنة الخ) لك أن تقول هذا قد
يشكل عليه اشتراط قصد السوم لأن مجاب بان السوم لما توقف عليه أصل الوجوب اعتبر قصده بخلاف
الخطأة ولا ينقض بمثل خلط عشرين من الغنم بعشرين أخرى لانه فرد نادر (قوله فلا تثبت الخطأة الخ)

قال
فلو كان أحدهما ذنبيا ومكاتب فلا أثر للاشتراك والخطأة بل إن كان نصيب الحر المسلم نصيبا زكاه لا فقرادوا ولا فلاشي
عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخطأة جميع السنة فلو ملك كل منهما أربعين شاة وغرة المحرم ثم خطاها غرة صفر فلا تثبت الخطأة في هذه السنة
في الجديد فيجب على كل منهما في المحرم شاة وفي القديم نصف شاة وثبتت في السنة الثانية وما بعدها قطعوا إذا خطاها عشرين من الغنم بعشرين
وأخذ الساعي شاة من نصيب أحدهما يرجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف خطأة لانها غير مثلية ولو كان لأحدهما مائة ولا آخر خمسون

فأخذ الساعي الشاين الواجبين من صاحب المأذون بثلاث قيمتهما أو من صاحب الحسين بثلثي قيمتهما أو من كل واحد عشرة رجب صاحب المائة بثلاث قيمة شانه وصاحب الحسين بثلثي قيمة شانه ولونتر على قيمة المأذون قول المرجوع عليه لا نهظم (والاعهر تأخير خلطة الفم والزهر والنقد وعرض التجارة) بشرط أو مجاورة لعموم ما تقسم في الحديث ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة والثاني لا تؤثر مطلقا وليس فيها ما في خلطة الماشية من نفع المالك تارة بتقليل الزكاة والثالث تؤثر خلطة الاشتراك فقط وقيل لا تؤثر خلطة الجوار في النقد وعرض التجارة وعلى الاول قال (بشرط أن لا يجز) أي في خلطة الجوار (الناطور) (١٣) بالمهلة وهو حافظ النخل والشجر

(والجرين) بفتح الجيم وهو موضع تحفيف الفم (والدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها) كالتمديد وصورتها أن يكون لكل واحد منهما صف تحصيل أو ذرع في حائط واحد أو كيس دراهم في صندوق واحد أو أمتعة تجارة في دكان واحد ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور والرافعي على تأثير الخلطة بالارتفاق باتحاد الناطور وما ذكره وزاد على ذلك في شرح المذهب اتحاد الماء والحراث والعامل وجداد النخل والملقح واللقاط والجمال والكيال والوزان والميزان للتاجر في حانوت واحد والبيدر اه وهو بموحدة ثم تحتانية موضع دياس الخلطة ونحوها (ولوجب زكاة الماشية) أي الزكاة فيها كما في المحرر (شرطان) أحدهما (مضى الحول في ملكه) روي أبو داود وغيره حديث لازكاة في مال

بخلاف إخراجها عنه من غير المشترك ولو عن المشترك (تنبيه) لو كان لزيد أربعون من البقر ولعمرو ثلاثون منها فأخذ الساعي من زيد مسنة ومن عمرو وبيعها فلا تراجع على الراجح (قوله خلطة الفم) بفتح الفاء أو مجاورة كافي الماشية كذا قاله شيخنا في شرحه وغيره ويؤخذ منه اتحاد الجنس فراجع كما مر (قوله وقيل لا تؤثر الخ) حكاه بقيل إشارة إلى أنها طريقة مقابلة للطريقة الأولى الخاكية للأقوال (قوله موضع تحفيف الفم) هو بالثلاثة شامل للزيب وللمر بالثلاثة فهو مرادف للمر بد بكسر الميم وسكون الراء المهملة وفتح الموحدة وآخره دال مهملة وقيل الجرين للزيب والمر بد للتمر بالثلاثة الغوقية (قوله ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور) قال ابن شبة لم يصرح به أحد الا النووي في المناج (قوله والعامل) قال البندنيجي والمطالب بالاموال (قوله وجداد) بقصد يدل الالاولى لانه الفاعل ويشترط اتحاد الملقح واللقاط والمناجى (قوله موضع دياس الخلطة) وقد هجر الآن اسم البيدر في غالب الاماكن واشتهر الجرين لذلك مع اسقاط التحتية (قوله كافي المحرر) فهي أولى لا يهاهم عبارة المصنف وجوب الإخراج فقط وأدفع إيهام ان الشروط في نفس الزكاة المحرجة وهذا أدق (قوله في ملكه) فلو باعه بشرط اختيار له ما فأنفس العقد دام الحول أو أجزأ اعتبر بعول المشتري من وقت العقد أو بشرط اختيار للبائع في الفسخ يستمر الحول بالاولى مع قبله وفي الاجارة يبدأ حول المشتري منها أو بشرطه للمشتري في الاجارة يعتبر بعول المشتري من العقد وفي الفسخ يبدأ حول البائع منه لتجدد الملك بعد زواله (قوله من حيث العدد) أي لا السوم لعدم تصويره فهو غير معتبر فيه ولم يعتبر فيه الكثرة البياح أيضا لذلك أولان اللبن شبهه بالماء لكونه من عند الله واليه أشار الشارح بقوله من حيث العدد ويخرج به ما لو نقص العدد قبل عام الحول (قوله نتج) أي بان تم انفصال النتاج قبل تمام الحول (قوله ثم مات) يقتضى اعتبار تقدم الانفصال على الموت ولعله تصوير في البهجة لومات واحدة من الاربعين حال ولادة أخرى لم ينقطع الحول وان شئت في المعية لان الاصل بقاء الحول فراجع ولا حاجة لقوله مات لما سيذكره بعده بقوله كافي شاة نتج منها احدى وعشرون فتجب شاتان انتهى الا ان يقال ان كلامه في كون النصاب من الصغار لان الذي بعده في تمام النصاب (قوله في اشتراط الحول) وكذا في اشتراط السوم (قوله اعتد) بفتح الغوقية مشقلا

قال الرافعي رحمه الله ان الاصل الانقراض والخلط عارض فقلب حكم الحول المتعقد على الانفراد (قوله أي الزكاة فيها) كأنه يريد بها ادفع ما توهمه العبارة من وجوب الإخراج (قول المتن الحول) سمي بذلك من حال إذا ذهب ومضى ولو ضل ماله أو سرق أو غاب أو كان مودعا لم يجد ثم خلس من ذلك وجبت لما مضى (قوله بان الخ) هذا تفسير مرادوا لافقتضية العبارة ان الاربعين مثلا لو نتجت عشرة مثلا ثم مات الاربعون تركى العشرة بحول أصولها وليس كذلك ثم نائب الفاعل في وجد ضمير يعود على النتاج (قوله فيه) الضمير يرجع لقول المتن بحوله (قوله كأربعين شاة الخ) استشكله الاسنوى على قولهم بشرط السوم وهو الرعى في

حتى يحول عليه الحول (لكن ما نتج من نصاب تركى بحوله) أي النصاب بان وجد فيه مع مقتضى لكانه من حيث العدد كانه شاة نتج منها احدى وعشرون فتجب شاتان وكأربعين شاة ولو لم تربعين ثم مات وتم حوله على النتاج فتجب شاة وقبل بشرط بقا عشى من الامهات ولو واحدة والأصل في ذلك ما روى مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أنه قال لساعيه اعتد عليهم بالسخط وهو اسم يقع على الذكرو والا تي ووافقه أن المعنى في اشتراط الحول أي يحصل النماء والنتاج ثم اعظم فتجب الأصول في الحول وان مات فيه وما نتج من دون نصاب لم يبلغ به نصابا يعتد حوله من حين بلوغه وقد ذكره في المحرر

(ولا يضم المملوك بشراء أو غيره) كهيئة أو ارث إلى ما عنده (في الحول) لأنه ليس في معنى التناج وإن ضم إليه في النصاب مثاله ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشر أفعليه عند تمام كل حول للعشر ربع مسنة وعند تمام الحول الأول للثلاثين نبيع ولكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة وقال ابن مريج لا يضم في النصاب كالحول فلا ينقطع الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو ادعى) المالك (التناج بعد الحول صدق) لأن الأصل عدم وجوده قبله فإن اتهم حلف وعصارة الروضة وأصلها فإن اتهمه السامعي حلفه ونحوها في الحرور وأعادها في الروضة آخر كتاب قسم الصدقات وقال إن اليمين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر ومستحبة وقيل واجبة فيما يخالف الظاهر كقوله كنت بعت المال في أثناء (١٤) الحول ثم اشترى به واتهمه السامعي في ذلك فيحلفه قال فإن قلنا اليمين مستحبة

فامتنع منها فلا شيء عليه والأخذ منه لا بالنكول بل بالسبب السابق أي لها (ولو زال الملك في الحول) يبيع أو غيره (فعاد) بشراء أو غيره (أو بادل بمثله) كابل بابل أو بنوع آخر كابل بيقر (استأنف) الحول لا تقطاع الأول بما فعله وإن قصد به الفرار من الزكاة والفرار منها مكروه وقيل حرام (و) الشرط الثاني (كونه ساعة) على ما يأتي بيانه والأصل في ذلك ما تقدم في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في سائنها إلى آخره دل بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفة الغنم وقيل عليها معلوفة الأبل والبقر وفي حديث أبي داود وغيره في كل ساعة أبل في أربعين بنت لبون قال الحاكم صحيح الأسناد واختصت الساعة بالزكاة لتوفر مؤنتها بل رمى

أمر من الأعداد أي الحسبان (قوله ولا يضم الخ) أي ولو في التناج كوصى بأولاده (قوله اتهمه السامعي) أي مثلاً كافي ابن حجر (قوله أو مستحبة) هو المعتمد (قوله لا بالنكول) فالنكول غير موجب بل هو غير مسقط (قوله يبيع) أي بلا خيار أو خيار للشرى كاتقدم (قوله أو غيره) ولو بهبة لفرعه ورجع فيها (قوله مكروه) هو المعتمد (قوله ساعة) أي رابعة (قوله دل بمفهومه وقوله واختصت الساعة) هو جواب عما يقال قيد السوم خرج مخرج الغالب لعلته في أموال العرب والقيد بذلك المعنى لا مفهوم له كافي الأصول ومحصل الجواب إن ما ذكر في قيد لم يفهم منه معنى مخصص له ولا فيعتبر مفهومه كما هنا على أن السوم الذي يعتبر هنا ليس هو الذي في أموالهم لا اعتبار عدم التخلل هنا وكونه من المالك أو غيره فتأمل (قوله وجهان) أحدهما أنها معلوفة وأوراق الأشجار إن جعت لها فهي من الملق وكذا كلاً أحرمت إذا جمعه والآخر الكلا والمباد التي تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا يستحق الزكاة المشية وفلقت الزروع كما يأتي بان احتياج المشية إلى العلف في المقيأ كثر غالباً ولم يحيط به الخراج الأرض كالعلف لأنه ليس للخراج دخل في ثمة الزرع (قوله فإن علف) أي ولو من غير المالك ولو مفرق في الحول أو بمشعوب أو من أرض خراجية أو من كلاً مباح لكن يجوز من ماله ولو في المرمى (قوله ليلاً) أي لا يحتاج إليه (قوله ولو قصد بالعلف) أي الذي لا يقطع السوم (قوله انقطع) وفارق عدم اعتبار زينة عدم الخلطة بوجودها ظاهر مع عدم اعتبار جميع النصاب أقول يمكن تصويره بما إذا سقيت من لبن ساعة أخرى بقية الحول أو كان الانتاج قبيل الحول بزمن يسير (قول المتن فعاد) في التعبير بالفاء إشارة إلى أن العود المتأخر يكون قاطعاً بالاولى وكذا قوله بمثله يفهم منه أن المبادلة بغير المثل كالمبادلة بنوع آخر أو لي بذلك ولومات استأنف الوارث (قوله لم تعش بدونه) أي سواء كان متوالي أم متفرقا وقدر ضرره ولو ترك هذا ما ظهر لي في فهم هذا المحل فقول الشارح الآتي ومن محل الخلاف الخ أي فلا تجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف ليلاً في المسئلة المذكورة محتاجاً إليه حتى لو كانت تكفي بالسوم نهاراً فلا أثر للعلف في حال كفايتها ثم رأيت في شرح السبكي ما يوافق ما ذكرته حيث قال فيه إذا قلنا بالأصح فالقدر الذي تعيش بدونه تارة يكون لقلته كاتقدم من علف يوم أو يومين وتارة لا يستغنيها عنه بل رمى وإن كثر كما إذا كان المرمى يكفيها ولكنه يعلفها أيضاً فإن الرواية جزم بأنه لا يتغير حكمها به قال وقد ذكر القفال لو كان يسرحها كل يوم وإذا ردها بالليل إلى المراح ألقى شيئاً من العلف ط لا ينقطع الحول قال وأراد به ما ذكرته اه (قوله والمشية) أي سواء كانت معلوفة قبل ذلك أو لا معلوفة ولا ساعة كأن سامت بنفسها عقب ملكها (فرع) غصب ساعة فعلفها أو معلوفة

في كلاً مباح قال في الروضة ولو أسيمت في كلاً مملوك فهل هي ساعة أو معلوفة وجهان في البيان (فان علفت فاسماها معظم الحول) ليلاً ونهاراً (غلازكاة) فيها (والا) بأن علفت دون معظم (فلاصح أن علفت قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت) زكاتها لقلته (والا) بأن لم تعيش بدونه أو عاشت بدونه مع ضرر بين (فلا) يجب فيها زكاة والمشية تصبر عن العلف اليوم واليومين ولا تصبر الثلاثة والوجه الثاني أن علفت قدر يعيش بدونه بلا إضافة لرفق المشية فلا زكاة وإن احتقر بال إضافة إليه وجبت وقدر الفرق بدرها ونسلها وأصوافها وأولها قال الرافعي يجوز أن يقال المراد من فرق أسامتها فإن في الرعي تخفيفاً عظيمًا والثالث أن كانت الإضافة أكثر من العلف وجبت الزكاة ولا فلا يجب والراجح أن لا يجب الزكاة مع علف ما يجوز لوان قل أماعلف ما لا يجوز فلا أثر له قطعاً ومن محل الخلاف ما لو كانت سائمة نهراً وتعتد في جميع السنة ولو قصد بالعلف قطع السوم لم يلزم الحول لا محالة ذكره صاحب الفتاوى وغيره

قال الرافعي ولعله الاقرب ولا أثر لجدنية العلف (ولو سامت) الماشية (بنفسها أو اعتلفت السائمة أو كانت عوامل في حوث ونضح) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء (فلاز كاة في الاصح) نظرا في الاولين (١٥) الى اعتبار القصد في السوم وصحة

في العلف وفي الثالثة الى ان العوامل تقتناها للاستعمال لا للقاء كشياب البدن ومتاع العار والثاني يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرفق باسمتها وبدل للاول حديث الدارقطني ليس في البقر العوامل شيء قال ابن القطان استناذه صحيح (واذا وردت ماء أخفت زكاتها عنده) ولا يكافهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزمه أن يقع المراسي (والا) أي وان لم ترد الماء بان اكتفت بالكلا في وقت الريع (فمندیوت أهلها) وأفتينهم كائن عليه قال الرافعي وقضيتة تجوز تكليفهم الرد الى الافنية وقد صرح به المحامي وغيره وفي المسئلة حديث الامام أحمد تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم وحديث البيهقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياهم وأفتينهم وهو اشارة الى الحاليين (و يصدق المالك في عددها أن كان ثقة والافنية عند مضيق) تمر به واحدة واحدة و بيد كل من المالك والساعي أو نائبهما قضيب بشبران به

فصل المالك فيها بخلاف السوم فتأمل (قوله ولو سامت بنفسها) فلاز كاة وكذا لو أسامها غير المالك أو المالك غير المميز أو غير العالم بالسوم أو غير العالم بانها انصاب أو المشتري شراء قاسدا أو الفاصب لها أو الوارث قبل علمه بملكها أو بعده ولم يعلم انها انصاب ونائب المالك مثله ولو كيلا أو وليا أو حاكما كان ردها له غاصب نعم لا عبرة باسماته ولي المصلحة في تركها (قوله عوامل) أي ولو في محرم كقطع طريق لان الاصل في الماشية الحبل وبذلك فارق وجوب الزكاة في الحلي المحرم لان الاصل في النقد الحرمة (قوله في العلف) متعلق بنظرا أي لم ينظر في العلف للقصد وعدمه كالم ينظر لذلك في السوم فيضرو لو بلا قصد (قوله الى أن العوامل) ويكفي في عملها قدر زمن العلف المسقط للوجوب ولا يضر مادونه وقياسه ان سورها بنفسها كملفها وكذا اسامة نحو غاصب بمن مر (قوله فعند بيوت أهلها) فان لم يكن لم يبيت بأن لازموا النجعة لم الساعي القهاب اليهم لان الواجب عليهم التمكين بعد التسليم ولو توحشت الماشية لزم المالك تسليم الواجب ولو توقفت على عقل وجب عليه لانه من تمام التمكين وعلى هذا حل قول الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عقالا لقائلتهم انتهى والافنية كالبيوت وهي الرحاب أمام البيوت مثلا (قوله المالك) المراد به المخرج (قوله والا) بان لم يكن ثقة وكذا لو قال لأعرف عدها (قوله فتعد) أي وجوب بان كان في العد غرض والا فلا كما بعد العد الدكور (قوله أعادا) بضمير التثنية العائد للمالك والساعي أي وجوبا كما تقدم (باب زكاة النبات)

بالمعنى الشامل لما يعم الشجر وان لم يكن اطلاقه في العرف عليه ما لو فالمراد منه حبه وثمره اذ لاز كاة في عينه وشجره (قوله أي النبات) دفع به توهم ارادة المصدر (قوله من شجر وزرع) دفع به ارادة اسم المصدر وشمل كلامه النبات في الارض الخراجية وهي التي فتحت عنوة ثم تعوضها الامام من الفاتحين ووقفها على المسلمين وضرب لها خراجا معاوما كأرض مصر أو فتحت صلحا بشرط كونها لنا وأسكنها الكفار بخراج وهو أجرة لا تسقط باسلامهم وكل ما جرت العادة بأخذ خراجة فهو جاز سواء علم محققا أخذه أولا اذ الظاهر أنه يفتي كأن الظاهر من وضع الايدي جواز البيع والرهن وغيرهما ولو أخذ الامام الخراج بدلا عن العشر كان كأخذ القيمة في الزكاة فلا يحزى الا ان كان باجتهاد منه فيسقط به الفرض حينئذ وان نقص عن قدر الواجب نعم لاز كاة في الموقوف على المساجد والفقراء والجهات العامة ولا في النخيل المباحة ونحو ذلك لعدم صلاحية المالك بخلاف الوقف على معين (قوله والشعير) هو بفتح الشين ويقال بكسرهما

فاسامها فلاز كاة (قول المتن ونضح ونحوه) لو استعملها في بعض الايام ففي تعليق البند ينجى عن الشيخ أبي حامد انه لو استعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة فانه يسقط الزكاة فيها قل والصحيح عندي انه انما تسقط الزكاة بالاستعمال والنية ولو كانت معدة لاستعمال محرم كما غر لم تجب الزكاة فيها كما صرح به الماوردي بخلاف نظيره من الحلي و فرق بان الاصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة الامار خص فاذا استعملت في المحرم رجعت الى أصلها ولا نظر الى الفعل الخميس واذا استعمل الحلي في ذلك فقد استعمل في أصله (قوله وعدمه) الظاهر أن مرجع الضمير الاعتبار ويحتمل رجوعه الى السوم

(باب زكاة النبات الخ)

النبات يكون مصدرا أو يكون اسما للنبات وهو المراد هنا وينقسم الى شجر وهو ما له ساق والى نجم وهو ما لا ساق له كالزعر قال تعالى والنجم والشجر يسجدان (قول المتن بالقوت) هو ما به يعيش البدن غالبا فيخرج ما يؤكل تنعما وقد اوى (قول المتن والشعير) يجوز فيه الكسر

الى كل واحدة أو يصيان به مظهرها فذلك أبعد عن الخط فان اختلفا بعد العد وكان الواجب يختلف به أعدد العد أي النبات من شجر وزرع (تختصر بالقوت وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الخنطة والشعير والارز) بفتح الهزمة

وهم الرأء وتشد يد الزاى فى أشهر اللغات (والعديس وسائر المقتات اختيارا) كالذرة والحص والباقلا والدخن والجلبان فتجب الزكاة فى ذلك لو ردها فى بعضه فى الاحاديث الآتية وألحق به الباقي ولا تجب فى السمسم والتين والجوز واللوز والمان والتفاح ونحوها قولوا واحدا (وفى القديم تجب فى الزيتون والزعفران والورس) بسكون الرأء وهو شبيه بالزعفران (والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمهما (والعسل) من النحل يروى الاول عن عمر رضى الله عنه وما بعده خلا الزعفران عن أبى بكر رضى الله عنه وقول الصحابي حجة فى القديم وقيل فيه الزعفران على الورس واحتزروا ببقية الاختيار عما يقتات فى حال الضرورة كحبي الحنظل والغاسول ومن الاحاديث ما روى أبو داود والترمذى وابن حبان عن عتاب بن (١٦) أسيد بفتح الهنزة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما

يخرص النخل وتؤخذ زكاته زبيبا كما تؤخذ زكاة النخل تمرا وما روى الحاكم وقال اسناده صحيح عن أبى موسى الأشعرى أنه صلى الله عليه وسلم قال له ولعله ذهبن بينهما الى اليمن لا تأخذنا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والخنطة والتمر والزبيب وهذا الحصر اضاف لما روى الحاكم وقال صحيح الاسناد عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وانما يكون ذلك فى التمر والخنطة والحبوب فاما القثاء والبطيخ والمان والقهض فمفوعا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقهض بسكون المهملة الرطبة يسكون الطاء (ونصابه خمسة أوسق) فلا زكاة فى أقل منها قال صلى

(قوله أشهر اللغات) لانها سبع لغات (قوله كالذرة) بضم الدال المججمة وفتح الرأء المهمة المخففة والدخن الذى كور نوع منها (قوله والحص) بكسر الحاء المهمة لتشد يد الميم مكسورة أو مفتوحة وآخره صاد مهمة (قوله والباقلاء) وهو الفول ويرسم آخره بالالف فتخفف اللام ويمد وقد يقصر وبالياء فتشد اللام ويقصر (قوله والجلبان) بضم الجيم ومنه الماش بالمجمة آخره (قوله فتجب الزكاة فى ذلك) أى سواء زرع قصدا أم نبت اتفاقا وفارق السائمة لان لها اختيارا نعم لو حمل السيل مثلا بذرا من دار الحرب ونبت فى دارنا لم تجز كانه (قوله السمسم) هو بكسر السينين (قوله والزعفران) وهو يخرج من تمر كالبدانجان عن أصل كالبصل (قوله والورس) وهو شبيه بالزعفران من حيث اللون والصنع به نعم فيه نوع أسود وهو يخرج من تمر كالسمسم عن أصل كالقطن وبذلك علم أنه ليس المراد بالورس السكرم كاقيل فتأمل (قوله من النخل) بالحاء المهمة ما وكأومباها وكذا من غيره بالاولى كفى شرح الروض (قوله والغاسول) وكذا الترهس والحلبة (قوله كما يخرص النخل) جعله أصلا للعنب لان خرصه كان عند فتح خيبر سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة (قوله اضافى) أى بالنظر لاهل اليمن خاصة (قوله والبعل) هو بالجر عطف على ما لانه مما يشرب بعروقه (قوله الرطبة) هو البرسيم المعروف أو ما يشبهه (قوله أوسق) جمع وسق من وسق أى جمع لجمعه الصيعان (قوله لان الوسق ستون صاعا) قال ابن المنذر بالاجماع فجمعتها ثلاثمائة صاع وأوجبها أبو حنيفة فى القليل كالكثير

(قوله والدخن) قال ابن الصلاح الدخن نوع من الذرة (قوله وهو شبيه الخ) قال الاسنوى هو تمر شجر يخرج شيا كالزعفران يصبغ به فى اليمن (قول المثنى والعسل) أى سواء أخذ من نخل مملوك أم من المواضع المباحة واعلم انه نقل عن القديم أيضا الوجوب فى التمرس وجب الفجل والعصفر (قوله كما يخرص النخل) قيل جعله أصلا للعنب لان اخرص فيه كان سابقا لما افتتح خيبر بخلاف العنب فانه انما حصل فى فتح الطائف سنة ثمان (قوله اضافى) أى بالنظر لاهل اليمن خاصة واعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون مخصصا للحديث الذى بعده ولهذا قال السبكي رحمه الله ان صح هذا الحديث فيحتاج فى اثبات الزكاة فى الارز وسائر المقتات الى دليل قال وقد يكتفى بكونها فى معنى الاربعة عند من يجوز القياس على العدد المحصور اه أقول كيف القياس مع كون الحديث مفيد للنهي عن الاخذ من غير الاربعة بدلالة المنطوق والمنطوق مقدم على القياس (قول المثنى ونصابه خمسة أوسق الخ) حالف أبو حنيفة فأوجبها فى القليل كالكثير (قوله لان الوسق الخ) ايضاح ذلك ان الخمسة أوسق ثلثمائة صاع كل صاع خمسة أرطال وثلث يضرب فى ثلثمائة صاع يخرج ألف وستمائة رطل (قوله مائة وثلاثون) قال ابن الرفعة هو الذى يقوى فى النفس منه

الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة رواه الشيخان وفى رواية سلم ليس فى حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهى ألف وستمائة رطل ببغدادية) لان الوسق ستون صاعا كما رواه ابن حبان وغيره فى الحديث السابق والصاع أربعة أمداد كما هو معلوم والمدر رطل وثلث بالبغدادية وقد رتب به لانه الرطل الشرعى قاله المحب الطبري (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان) لان الرطل الدمشقي ستائة درهم والرطل البغدادى مائة وثلثون درهما فاجزم به الرافعى فتضرب فى ألف وستمائة تبلغ مائتى ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستائة يخرج بالقسمة ما ذكر (قلت الاصح ثلاثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع رطل لان الاصح ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم

وقيل بلا أسباع وقيل ثلاثون والفقاعلم) بيانه ان تضرب ماسقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في الخمسة ستاة تبلغ اثني درهم ومائتي درهم وخسة وثمانين درهما وخسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة ما ذكره المصنف وعبرة المحرر وهي أي الخسة أو سق بالمئ الصغير ثمانية وبالكبير الذي وزنه ستاة درهم ثمانية من وستة وأربعون منا وثلاثون ولما سواة هذا المئ لل رطل الدمشقي عبر المصنف به والمئ الصغير قال في الدقائق رطلان كما قال الرافعي في الشرح ويؤخذ من كلامه ان الرطل مائة درهم وثلاثون درهما كما أفصح به في زكاة الفطر وهذا

(١٧)

النصاب تحديد وقيل قريب

فيحتمل قصص القليل كالرطل والرطلين والاعتبار فيه بالكيل وقيل بالوزن وقال في العدة بالتحديد في الكيل والتقريب في الوزن لان التقدير به للاستظهار ويعتبر النصاب فيما تقدم على القديم على المذهب الا الزعفران والورس لان الغالب أن لا يحصل للواحد منهما قدر النصاب فيجب في القليل منهما على المذهب والاعتبار في العسل بالوزن كما قاله الجرجاني (ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب (تمر أو زبيب أو تمر أو زبيب والافراطا وعنبا) ونخرج الزكاة منها كما صرح به الشيخ في التنبية (والحب معنى من تنبه) بخلاف ما يؤكل قشر معه كالقرفة فيدخل في الحساب وان كان قد يزال تنعما كما تقشر الحنطة (وما دخر في قشره) ولم يؤكل معه (كالارز والعلس) بفتح العين واللام وسيأتي

(قوله وبالكبير) أي المئ الكبير الذي هو قدر الرطل الدمشقي الذي وزنه ستاة درهم والصغير رطلان كما ذكره (قوله والاعتبار فيه بالكيل) هو المعتمد وبالمصري ستة أذابور بع أردب على ما قاله القمولى واعتمده شيخنا الربلي وشيخنا الزياي خلافا للسبكي في أنه خمسة أذابور ونصف وثلاث أردب فهي ستاة قدح على قول القمولى المعتمد وخمسة أذابور قدح على الآخر (قوله وقيل بالوزن) وهو بالرطل المصري ألف رطل وأربع مائة وثمانية وعشرون رطلا ونصف وثلاث أوقية وسبعاد درهم على ما صححه النووي في رطل بغداد (قوله والا) بان لم يتجفف أصلا أو يتجفف رديثا أو كان يطول زمن جفافه أو احتيج لقطعه لنحو عطش وجبت زكاته رطبا وعنبا ويجب استئذان العامل في قطعه لانه شريك ويجب عليه الاذن ويعزر المستع منهما ولا غرم عليه ولوا كتنفى بقطع البعض لم تجز الزيادة يضم غير المتجفف اليه في النصاب لاتحاد الجنس (قوله كالقرفة) ومثله قشر الباقلاء الاسفل على المعتمد فيدخل في الحساب ويدخل فيه أيضا القشور السفلى من القمح والارز والعلس ونحوها دون العليان ذلك كالحمر (قوله كالارز والعلس) الكاف استقصائية اذ ليس ثم غيرها (قوله عشرة أو سق) أي غالبا فلا وجد النصاب بمدونها وفوقها اعتبر (قوله ويخرج من كل بقسطه) أي جواز فان أخرج من نوعه ولومن غيره أو من نوع منها على جاز كافي العباب واعتمده شيخنا (قوله أخرج الوسط) أي جواز أو يجوز من الاعلى كما علم (قوله جاز) بل هو الافضل (قوله ويضم العلس الى الحنطة) وهو قوت صنعاء البين ويكون في الكام الواحد حبتان أو ثلاثة بحسب التجربة (قول المئ وقيل بلا أسباع) قال المحب الطبري هو الاقيس لان الأوقية عشرة دراهم وأربعة دوايق أي أسداس وهي ثلاثاد درهم (قوله نسقط ذلك من مبلغ الضرب) الباقي بعد هذا الاسقاط مائتا ألف وخسة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهما وسبعاد درهم وقوله نسقط ذلك الخ أسهل منه وأقرب أن تقول ألفاد درهم ومائتا درهم ثلاثة أرطال وثلاث رطل وخسة وثمانون وخسة أسباع هي سبع رطل نسقط ذلك من ثمانية وستة وأربعين وثلاثين يصير الباقي ثمانية واثنين وأربعين رطلا وستة أسباع رطل والله أعلم (قوله ثمانية ثمانمائة من) أي فكل من صغير رطلان بالبغدادى كما سيأتي عن الدقائق (قوله ويعتبر في قدر النصاب الخ) هذا دليله حديث عتاب بن أسيد السابق رأس الصفحة وقوله والا فزطبا وعنبا لا يقال هذا في معنى الخضراوات لانه لا يصلح للاذخار لانا نقول الغالب في جنسه الصلاحية فألحق النادر بالغالب (قوله فيخرج منه الثلث) أي قشراف في شرح السبكي هذا ما حكاه الرافعي وبينه البند نيجي فقال لا شيء فيه حتى يكون خمسة أو سق مقشرا وسبعة أو سق ونصفا غير مقشر (قوله فلا يضم القمح الى الزبيب) هو بالاجماع وقيس عليه الباقي (قول المئ ويخرج من كل بقسطه) لا تتفاء المشقة بخلاف المواشي فانه يدفع نوعا منها مع مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضهم كل للشقة (قوله ولونكف الخ) هو يفهم من قول المتأخر فان عسر (قوله وقيل يجب الاخراج الخ) مقابله قول المئ ويخرج من كل بقسطه

(٣ - قلوبى وعمره) - ثانياً)

بالنصف وعن الشيخ أبي حامد ان الارز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصابا ويؤخذوا به ما في قشره (ولا يكبل) في النصاب (جنس يجنس) فلا يضم القمح الى الزبيب ولا الحنطة الى الشعير (ويضم النوع الى النوع) كأنواع القمح وأنواع الزبيب وغيرها (ويخرج من كل بقسطه فان عسر) لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لا أعلاها ولا أدناها رعاية للجانبين ولونكف وأخرج من كل نوع بقسطه جاز وقيل يجب ذلك وقيل يجب الاخراج من الغالب ويجعل غيره تبعاله ومنهم من قطع بالاول (ويضم العلس الى الحنطة

لا نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن (والسلب) بضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) فيضم اليه (وقيل حنطة) فيضم اليها وهو حب يشبه الحنطة في اللون والنعومة والشعير في برودة الطبع وقيل انه في صورة الشعير وطبعه حار كالحنطة فألحق بها في وجهه وبه في آخر الشبهين والاول قال اكثب من تركب الشبهين طبعاً انفرده وصار أصلاً برأسه (ولا يضم ثمراً عام وزرعته الى) ثم وزرع عام (آخر) في كمال النصاب وان فرض اطلاق ثمرة العام الثاني قبل جداد ثم الاول (ويضم ثمراً العام بعضه الى بعض وان اختلفت ادراكه) لاختلاف أنواعه أو ببلاده حرارة وبرودة كنجود وتهامة فهامة حارة يسرع ادراك الثمر بها بخلاف نجد لبردها (وقيل ان أطلع الثاني بعد جداد الاول) (١٨٨) بفتح الجيم وكسر هاواهمال الدالين في الصحاح أي قطعه (لم يضم) لانه يشبه ثمراً عامين

(قوله والسلب) وهو المعروف بشعير النبي صلى الله عليه وسلم وهو جنس مستقل على المعتمد كاذ كروان سمي بذلك وانظر الطبع الذي انفرده ما هو (قوله ولا يضم الخ) وكذا لا يضم ثمراً نخل أو كرم يحمل في العام مرتين بل كل مرة كثمر عام وفارق ما لو حصل سنبل الذرة مرتين حيث يضم لان كلا من النخل والكرم يراد للادوام فهو مستثنى عما قبله وعلى هذا فقول المصنف ويضم ثمراً العام الخ ضائع فليراجع (قوله وقوع حصا ديها) هو المعتمد والمراد دخول وقت الحصاد لا وجوده بالفعل والمعتمد في الثمار اعتبار وقت الاطلاق لا الجداد قال بعضهم والحكمة في ذلك أن كلا من الحصاد والاطلاع ليس باختيار المالك ولذلك لم يعتبر كون الزرع واقعا من المالك ولا بقصد (تنبيه) اعتبار الاطلاع في العام وعدمه في النخل والكرم لا حاجة اليه لانه لا يضم بعضه الى بعض مطلقاً حيث تعدد الاطلاع كما مر قال في العباب والروض وشرحه ولو توصل بذر الزرع بأن امتد شهر أو شهرين متلاحقاً عادة فذلك زرع واحد وان تفصل بأن اختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في عام بعضه الى بعض انتهى

وعلى هذا أطلع قبل جداد الاول وبعد بدو صلاحه فوجهاً في أحدهما في التهذيب لا يضم وعليه أيضاً يقام وقت الجداد مقام الجداد في أفقه الوجهين ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزماً (وزرع العام يضمان) وذلك كالذرة زرع في الحريف والربيع والصيف (والاظهر) في الضم (اعتبار وقوع حصا ديها في سنة) وان كان الزرع الاول خارجاً عنها فان وقع حصاد الثاني بعدها فلا ضم لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة وان كان حصاد الثاني خارجاً عنها لان الزرع هو الاصل والحصاد فرع عنه وثمرته والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين

(قوله قوت صنعاء اليمن) قال السبكي يكون منه في السكام الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كجاءه الا بالرحى الخفيفة أو المهراس وبقاؤه فيه أصلح (قوله ولا يضم ثمراً عام الخ) هو بالا جاع (قول المتن ويضم الخ) اعلم ان الرب سبحانه وتعالى من اطفه بعبيده قد أجرى عاقبه بأن ادراك الثمار لا يكون دفعة واحدة بل النخلة الواحدة لا تمزك دفعة واحدة اطالة الزمن التفكك ونفع العباد فلو اعتبر التساوي في الادراك لم يتصور وجوب الزكاة قال السنوي رحمه الله ثم ان العادة جارية بأن ما بين اطلاق النخلة الى بدو صلاحها أربعة أشهر وهذا هو المعتمد والمراد بالعام كما نقله في الكفاية عن الاحصاء اه أقول اذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال السنوي كغيره بعد ذلك يستثنى ما لو أثمرت النخلة في الواحد مرتين فان قالوا المراد مرتين في هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله أعلم وأيضاً الوجه الآتي ظاهر أو صريح في خلاف ما قاله ابن الرفعة (قوله كنجود وتهامة) مثل الاول اسكندرية والشام ومثل الثاني صعيد مصر (قول المتن وقوع حصا ديها في سنة) قال السنوي بأن يكون بين حصا ديها أقل من اثني عشر شهراً اه أقول وينبغي أن يكون أو ان الحصاد كالخصاد (قوله فالاصح القطع الخ) أي ولو فرض عدم الحصادين في سنة ويكون محل اعتبار الحصادين في سنة غير هذا قال في الروض وشرحه فرع وان توصل بذر الزرع شهراً أو شهرين مثلاً متلاحقاً عادة فذلك زرع واحد وان تفصل واختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في سنة (قوله وواجب ما سقى الخ) قال السنوي انعقد الاجماع على ذلك (قول المتن بنضح) النضح هو السقي من نهر أو بئر محبوبان

(قول)

في سنة لانهما حينئذ يعدان زرع سنة واحدة بخلاف ما اذا كان الزرع الاول

أو حصاد الثاني خارجاً عنها وهي اثنا عشر شهراً عريضة والرابع الاعتبار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو الحصادين في سنة وفي قول ان ما زرع بعد حصاد الاول في العام لا يضم اليه ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الزرع الثاني بعد اشتداد حب الاول والاصح انه على الخلاف ولو وقع الزرعان معاً وعلى التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر يقل لم يشتد حبه فالاصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف (فرع) لو اختلف المالك والساعي في أنه زرع عام أو عامين صدق المالك في قوله عامين فان اتهمه الساعي حلفه استحباباً لا مادامه ليس بخالف للظاهر ذكره في شرح المهذب (وواجب ما شرب بالمطر أو عررقه لقربه من الماء) وهو البعل (من ثم وزرع العشر) وفي معنى ذلك ما شرب من ماء ينصب اليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة (و) واجب (ما سقى بنضح) بان سقى من ماء بشاراً ونهر بغير أو بقرقوب يسمى ناصحاً

(أودولاب) ودالية وهي ما يدبره البقرة وناهرة وهي ما يدبره الماء بنفسه (أو بما اشتراه) وفي معناه المقصوب لجوب ضبانه والموهوب لعظم المنفعة فيه (نصفه) أي نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وخفتها في الأول وهو الأصل في ذلك حديث البخاري في مياست السماء والعيون أو كان عشر يا العشر وما سقي بالنضح نصف العشر وحديث مسلم في مياست الانهار والعيون العشر وفيما سقي بالسواني بالنضح نصف العشر والعشر وحديث أبي داود في مياست السماء والانهار والعيون أو كان بعلا العشر وفيما سقي بالسواني أو بالنضح نصف العشر والعشر بفتح المهملة والمثلثة ما سقي بماء النيل قاله الازهرى وغيره والقيم المطر والسانية والناضح اسم للبعير والبقرة الذي يسقى عليه من البئر أو النهر والانتى ناضحة (والقنوات كالطر على الصحيح) ففي المسقى بما يجري فيها من النهر العشر وقيل نصفه لكثرة المؤنة فيها والأول يمنع ذلك (و) واجب (ما سقي بهما) أي بالنوعين كالنضح والمطر سواء (ثلاثة أرباعه) أي العشر عملاً بواجب النوعين (فان غلب أحدهما في قول يعتبر هو) فان كان الغالب المطر فالواجب العشر أو النضح فنصف العشر (والاظهر بقسط) والغلبة (١٩) والتقسيم (باعتبار عيش الزرع)

أو النحر (وعمامة) وقيل بعد السقيات والمراد النافعة بقول أهل الخبرة ويعبر عن الأول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضح فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب نصف العشر لأن عدد السقيات بالنضح أكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر وربيع نصف العشر وعلى

(قوله أودولاب) هو فارسي معرب ويقال له المنجنون والدالية قاله الجوهري فطفت الدالية بعده مرادف وقيل الدالية البكرة وقيل غير ذلك وسميت دالية لانها تدلى إلى الماء لتخرجه من الأسفل إلى الأعلى والناهرة ما يدبره الماء بنفسه ومن الناضح الآلة المعروفة بالشادوف (قوله نصفه) ولا يتكرر بتكرار السنين كالعشر وفارق التقو يدوامها وانما يسقط النصف كما في المعالوفة لكثرة مؤنة العلف غالباً ولان القوت ضروري (قوله والقنوات كالطر) ومثلها الجسور المعروفة وان احتاجت للإصلاح كثيراً (قوله عيش الزرع) أي مدة بقائه كما يأتي (قوله أخذ بالأسوأ) أي لئلا يلزم التحكم ولان الأصل عدم زيادة أحدهما خرج بقوله وجهل مقدار كل منهما ما لو علم كثرة أحدهما وجهل عينه فالواجب دون العشر وفوق نصفه فيجب اخراج جزء متمول زائد على نصف العشر وبوقف ما زاد إلى تبين الحال (قوله وبدواصلاح الخ) سواء تأخر قليلاً وكثيراً حيث انحدر العام ومحل ذلك في البستان الواحد كما يحسنه البرلس وفيه نظر فخره

(قول المتن أودولاب) عبارة الاسنوي هو فارسي معرب ويسمى أيضاً المنجنون والدالية كما قاله الجوهري وقيل الدالية هي البكرة وقيل جذع قصير يداس أحد طرفيه فيرفع الآخر الماء وسميت دالية لانها تدلى إلى الماء لتخرجه (فائدة) السيج هو الجاري على وجه الأرض بسبب فتح مكان من النهر ونحو ذلك (قوله وهو ما يدبره الخ) كأنه على هذا يرى ان اللولاب ما يدبره الشخص على فم البئر أو نحو ذلك (قوله والسانية) يقال سنف الناقة وكذا السحاب يسنوا إذا سقت (قول المتن والقنوات كالطر) علل ذلك بانها إنما تحفر لاصلاح القرية فاذا انتهأت وصل ماء النهر إليها المرة بعد الأخرى بخلاف السقي بالنضح وقال البغوي ان كانت تنهار كثيراً وتحتاج إلى استحداث حفر المرة بعد المرة فنصف العشر وان لم يكن سوى مؤنة الحفر الأول وكسجه في بعض الاوقات فالعشر (قول المتن في قول يعتبر هو الاظهر بقسط) قال في المحررهما كالقولين في تنوع الماشية (قوله ويعبر عن الأول الخ) أي لان العيش هو مدة الإقامة (فرع) لو كان ارتفاع الزرع بالثلاث في شهرين باعتبار ما حصل فيه من النمو والزيادة مساوياً لما حصل في السنة فظاهر كلامهم عدم تأثير ذلك (قوله يجب خمس العشر) جملة ذلك ثلاثة أخماس العشر ونصف خمسة (قوله كما لا يشترط الخ) عبارة الاذعري ويشترط بدوا الاشتداد (قوله وبدواصلاح

قول اعتبار الأغلب يجب العشر لان مدة السقي بماء السماء أطول ولوسقى الزرع بماء السماء والنضح وجهل مقدار كل منهما وجب فيه ثلاثة أرباع العشر أخذ بالأسوأ وقيل نصف العشر لان الأصل براءة الفضة من الزيادة عليه وسواء في السقي بماء من أنشاء الزرع على قصد السقي بهما أم أنشاءه مقصداً السقي بأحدهما ثم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يستصحب حكم ما قصد مولو اختلاف المالك والساعي في أنه بماذا سقى صدق المالك لان الأصل عدم وجوب الزيادة عليه قال في شرح المذهب فان انتهت الساعي حلقه وهذه العين مستحبة بالاتفاق لان قوله لا يخالف الظاهر ولو كان له زرع مسقى بماء السماء وآخر مسقى بالنضح ولم يبلغ واحد منهما نصاباً ضم أحدهما إلى الآخر لتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الآخر وضم في شرح المذهب إلى الزرع في ذلك النحر (وتجب) الزكاة فيما تقدم (بمقتضى صلاح النحر) لانه حيث تكثر كماله وهو قبل ذلك بلع وحصرم (واشتهاد الخ) لانه حيث تكثر طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الاشتداد كما لا يشترط تمام الصلاح في النحر وبدواصلاح

في بعضه كبسوه في الجميع قال في شرح المهذب واشتداد بعض الحب كاشتداد كاله وسيا في بلب الاصول والثمار قوله وبدو صلاح التمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيا لا يتلون وفي غيره بان يأخذ في الحرة أو السواد وأسقط قول المحرر هنا تقر بعالي بدو الصلاح حتى لو اشترى أو ورت تخيلا مشتمرا بدا الصلاح عنده كانت الزكاة عليه لا على من اقتتل الملك عنه لعل بشرعيه وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب الاخراج في الحال بل المراد ان مقدار سبب وجوب اخراج التمر والحب المصفي عند الصيرورة كذلك ولو أخرج في الحال الرطب والعنب بما يشتمرونه ببل يجرئه (٢٠) ولوأخذ الساعي لم يقع الموقع ومؤنة جداد التمر وتحفيفه وحصاد الحب وتصفيته من

خالص مال المالك لا يحسب
فهي منها من مال الزكاة
(ويستخرج من التمر)
التي يجب الزكاة فيه (إذا
بدأ صلاحه على ملكه)
لامر الله عليه وسلم
بخرصه في حديث عتاب
ابن أسيد المتقدم أول
الباب فيطوف الخارص
بكل نخلة ويقدر ما عليها
رطباً ثم لا يقتصر على
روية البعض وقياس
الباقى به وإن اختلف النوع
جاز أن يخرص الجميع
وطبائهم ترا (والمشهور
ادخال جميعه في الخرص)
وفي قول قديم وجب يترك
للمالك ثم نخلة أو نخلات
ياكلها أهلها يختلف ذلك
بفقه عياله وكثرتهم وقياس
بالنخل في ذلك كله الكرم
(وأنه يكفي خارص) واحد
لأن الخرص بنشأ من
اجتهاد وفي قول لا بد من
اثنين لأنه تقدير لئلا
فيشبه التقويم وقطع
بعضهم بالاول (وشرطه)
واحداً كان أو اثنين

وسيا في ما فيه ومرا إذا اخرج بذ ك كلام المصنف في بدو الصلاح وبدو من حيث هو اذ ليس هنا غير متلون فتأمل (قوله حتى لو اشترى) أي شراء بلا خيار أو بخيار للشترى بدليل ما بعده ولو لم يبق الملك للشترى وأخذ الساعي الزكاة من التمر ترجع عليه من انتقلت اليه وكذا لو كان الخيار للبائع وحده فان كان له ما وقفت فنم له الملك وجبت عليه وتعلق الزكاة عيب حادث يمنع الرد فإفان أخرجهما من غيرهما فله الرد ولو اشترىها بشرط القطع فبدأ صلاحها قبله حرم القطع لتعلق الزكاة بها ولو كان المشتري عن لانه الزكاة نحو مكاتب و بدأ الصلاح حينئذ فلا زكاة على أحد (قوله لم يقع الموقع) أي لفساد القبض وان تقرأ وترتب عند فيجب عليه رد ما وبه ان تلف قال شيخنا ولا نيلس هو الواجب ولا مشقلا عليه وبهذا فارق أجزاء ترفيه قدر الواجب وأجزاء زرع في سنبله أعطاه المالك بقصد الزكاة لنحو شاعر أو فقير لا شمله على الواجب ويكون نحو اثنين متبرعا به خلافا لما نقله ابن حجر عن بعضهم (قوله خرص) والخرص هو القول بغير علم بل بالظن والخزر (قوله التمر) هو المثلثة الشامل للعنب والنخل ولو من نخيل البصرة على المعتمد سواء جمع أنواعه أو نوعا منه على المعتمد ولا يتوقف على بدو صلاح بقية الأنواع (قوله يكفي خارص واحد) ولو أخذ الشترى يكن ان وجبت فيه الشروط الآتية (قوله في الرواية) قيد به ثلاثا تكرر مع ما بعده ويشترط أيضا كونه ناطقا بصيرا كفاي شرح شيخنا وظاهر عدم اعتبار السماع وظاهر قوله انه يشترط فيه أهلية الشهادة اشتراطه فليراجع (قوله من الخارص) أي ان فوض اليه التضمين من الامام والساعي والافهما المعتبران (قوله وقبول المالك) هو المعتمد فورا ولو بنائبه كولي المحجور (قوله أو ضمنه فلم يقبل) وكذا القبل وهو معسر أو تبين اعساره لفساد التضمن حينئذ والتضمن أن يقول ضمنك اياه بكذا أو أخذه بكذا أمرا أو أقرضتك نصيب الفقراء من الرطب بما يجي منه من التمر ولو تلف بغير اتلافه بعد التضمن فلا شيء عليه ولو تلفه قبل الخرص ضمن حصة الفقراء رطبا بقيمتها لا بمثلها وفارق الماشية كما مر لانها تنفع بدها ونسلها ونحو ذلك (قوله

في بعضه كبسوه في الجميع) قضية اطلاقه كغيره أن الحكم كذلك وان تأخر ادراك بعضها جدا بسبب اختلاف جهات الارض وأنواع الثمار أي اذا كان الضم ثابتا فيها بل يكون أنواعا من الثمار واحد وهو ظاهر لا مانع من القول به الا أنه هل يختص ذلك بالستان الواحد الظاهر بل المتعين نعم (قوله وفي غيره بان يأخذ الخ) لا يخفى ان الزكاة في الثمار خاصة بالرطب والعنب والظاهر انها مما يتلون ولكن كلام الشارح على بدو الصلاح من حيث هو (قول المتن خرص التمر) هو في اللغة القول بغير علم بل بالظن والخزر ومنه قوله تعالى قتل الخراصون وفي الاصطلاح الشرعي خرص ما يجي على النخل والعنب تراوز يبيأ المراد بالخرص في عبارة الكتاب الرطب والعنب (قوله جاز أن يخرص الخ) أي يخرص كل نخلة رطبا ثم يقدر الجميع ترا هذا مراده قطعاً كما يعلم ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قوله في الرواية) انما قال في الرواية لقول المتن بعد وكذا الخ (قول المتن وقبول المالك) والظاهر اشتراط الفور

مع علمه بالخرص (العدالة) في الرواية (وكذا الخريفة والذ كورة في الاصح) هو مني على الاكتفاء بواحد فان (قوله)
اعتبرنا اثنين جاز أن يكون أحدهما عبداً أو امرأة وهذا مقابل الاصح (فلا خرص فالأظهر ان حق الفقراء ينقطع من عين التمر ويصير في ذمة المالك التمر والى يخرجهما بعد جفافه ويشترط في الانقطاع والصبرورة المذكورين (التصریح) من الخارص (بتضمنه) أي حق الفقراء للمالك (وقبول المالك) التضمن (على المذهب) فان لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء على ما كان (وقيل ينقطع) حقهم (بنفس الخرص) فلا يحتاج الى تضمينه من الخارص بل نفس الخرص تضمنين وهذا أحوج بهي

الطريقة الثانية وثانها انه لا بد من تضمين الخارص وعلى هذا قال الامام الذي اراه لا يحتاج الى قبول المالك ومقابل الاظهر ان حتى الفقراء لا ينقطع عن عين التمر فخرصه وتضمن الخارص وقبول المالك له لغو بل يبقى حقهم على ما كان وقائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى هذا قول المعبر والاول قول التضمن وعليه قال (فاذا ضمن) أي المالك (جاز تصرفه في جميع الخروص بيعا وغيره) أما قبل الخرص في التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئا ولا ان يتصرف (٢١) في شيء فان لم يبعث الخارص كما خارصا أولا ولم يكن كما تمحنا كالمعدلين

يخرصان عليه ولا مدخل للخرص في الحب لانه لا يمكن الوقوف على قدره لاستناره (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) كله أو بعضه (بسبب خفي كسرقة أو ظاهر عرف) كالبرد والهب والجراد وزول العسكرواتهم في الهلاك به (صدق يمينه) وان لم يتم في ذلك صدق بلا يمين (فان لم يعرف الظاهر طول بينة) بوقوعه (على الصحيح) لامكانها (ثم يصدق يمينه في الهلاك به) والثاني يصدق يمينه بلا يمين لانه مؤتمن شرعا واليمين فيما ذكر مستحبة وقيل واجبة ولو اقتصر على دعوى الهلاك قال الرافعي فالمفهوم من كلام الاصحاب قبوله مع اليمين حملا على وجه يقتضي عن البينة قال في شرح المهذب وهو كما قال الرافعي ولو قال هلك بحريق وقع في الجرين وعلنا انه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه (ولو

ولا ان يتصرف في شيء) أي معين كما يأتي ومثله الزرع بعد اشتداده هذا ما في شرح الروض وغيره وفي ابن شعبة جواز التصرف في قدر نصيبه ومشي عليه العلامة ابن عبد الحق ووافق شيخنا أخذاً عما سألني آخر الكتاب (قوله فان لم يبعث الخارصا ولم يكن كما تمحنا كالمعدلين يخرصان عليه) وانظر ما معني هذا التحاكم وهل يحتاج الى تضمين وغيره مما تقدم (قوله طول بينة) أي وجوب اقاله شيخنا فراجع مع ان اليمين مستحبة على المعتمد كما ذكره المشرح (قوله قال الرافعي الخ) هو المعتمد (قوله غلطه) ذكر بالطاء المهمة المشالة وهو غير صحيح في اللغة لان العرب تقول غلط في كلامه وغلت بالثنيات في الحساب فاذا كره المصنف مخالفة (قوله المحتمل) وهو الذي لو اقتصر عليه قبل ولولم يدع غلطاً بل قال وجدته هكذا صدق اذا تكذيب مع احتمال التلف (قوله أمهم ما يقبل) هو المعتمد (قوله قيل في الاصح) المعتمد

(قوله ومقابل الاظهر الخ) آخره هاتان قولوه بشرط الخ مفرع على الاظهر خاصة وتوجيه مقابل الاظهر ان الخرص ظن وتخمين وتوجيه مقابل المذهب ان هذه معاوضة على خلاف الاصل لان بيع الرطب بالتمر ممتنع ولكن شرعت للضرورة فلا اشتراط للفظ لتأكيده شبه البيع وتوسط الامام فشرط التضمن دون القبول قال البغوي وطريقه أن يقول ضمانتك نصيب الفقراء من الرطب بما يحجي منه من التمر (قوله بل يبيح الخ) أي لان الخرص ظن وتخمين فلا يكفي في نقل حقهم الى ذمة المالك قال الرافعي رحمه الله والقولان مبنيان على التعلق بالعين فان قلنا ان حق الفقراء متعلق بالذمة فكيف ينقطع حقهم من العين وينتقل اليها هو كان فيها (قول المتن فاذا ضمن) قال الاسنوي فان لم يضمن أو جطناه عبرة نفذ التصرف فيما عدم مقدار الزكاة وسيأتي الكلام على بيع المال الزكوي قبيل الصيام ان شاء الله تعالى ولو تلف المالك التمر قبل الخرص ضمن حصة الفقراء رطباً (قول المتن في جميع الخروص بيعا) ظاهر هذا ولو كان معسرا وفيه نظر ثم هذا ليس كغيره من الضمان اذ لو تلف لاشئ عليه (قوله أما قبل الخرص) أي بعد بدو الصلاح وأما قبله فلاحق للفقراء فيه وله التصرف كيف شاء ثم لا يخفى ان الزرع لا خرص فيه وجبت اشتداد الحب فينبغي أن يمنع على المالك الاكل والتصرف وحينئذ فينبغي اجتناب الفريك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قوله ولا أن يتصرف في شيء الخ) معين كما في المهمات واما التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعاً فإنه نافذ وكذا جاز في اظهر ووقع في شرح الروض خلاف هذا فراجع (قوله وانهم الخ) هذا يفيد ان الذي عرف هو عمومهم لا يختلف فيه لا تفاء التهمة ووقع لبعضهم التصريح بالخلف هنا فاستشكل على نظيره من الودعة والذي سلكه رحمه الله مخلص من الاشكال وأجاب بعضهم عن الاشكال بان المراد بالعموم الكثرة (قول المتن أو غلطه) تقول العرب غلط في منطقته وغلت في الحساب أي بالتاء (قول المتن قبل في الاصح) لان الكيل يقين والخرص تخمين والمالك أمين فوجب الرجوع اليه ثم بالنظر في كلام المشرح الخ تعلم أن محل الخلاف القدر الذي يقع بين الكيلين (قوله هو صادق) كأنه يريد بهذا الاعتراض على المهاج من حيث ان عبارته تقتضي جريان خلاف في القدر للزائد

ادعى خيف الخارص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما يعلم يقبل) وبعبارة الروضة كاصلها في الاولى لم يلتفت اليه كالوادعي مبل الحاكم أو كذب الشاهد لا يقبل الابينة وفي الثانية لم يقبل في حط جميعه وفي حط المحتمل منه وجهان أمهم ما يقبل (أو بمحتمل) بفتح الميم (قبل في الاصح) هو صادق بما في الروضة كاصلها انه ان كان فوق ما يقع بين الكيلين خمسة أوسق في مائة قبل فان لم يبعث الخارص أي استحب بل وقيل وجوباً كما ذكر في شرح المهذب وان كان قدر ما يقع بين الكيلين أي كوسق في مائة أو ادعاء بعد الكيلين فوجهان أحدهما لا يحيط لا خيال ان التمس بوضع في الكيل ولو كيل ثانياً في الثاني يحط لان الكيل يقين والخرص تخمين فلا حجة عليه أولى

فإذا قلت هذا أقوى وصحح إمام الحرمين الأول وكذا قال في شرح المذهب وفي بعض نسخ شرح الرافعي وأصحهما بدل والثاني وبوافقه تصحيح الحروري في شرح المذهب تصويروا إمام المسئلة بدفوات عين الخروص أي فإن بقي أهيكه وعمل ولو ادعى غلط الخارص ولم يبين فهو الم نسمع دعواه (باب زكاة النقد) (٢٢) أي الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (انصاب الفضة ما تاتى

درهم والذهب عشرون مثقالاً بوزن مكة وزكاتها ربع عشر) في النصاب وما زاد عليه ولا زكاة فيها دونه قال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة رواه الشيخان مسلم والبخاري وأواق كجوار وإذا نطق بياضه تشدد وتخفف وروى البخاري في حديث أبي بكر في كتابه السابق ذكره في زكاة الحيوان وفي الرقة ربع العشر والرقة والورق الفضة والماء عوض من الثوب والواقية بضم الهيمزة وتشديد الباء بعون هو ما قل في شرح المذهب بالنصوص المشهورة وإجماع المسلمين قال وروى أبوداود وغيره بإسناد صحيح أو حسن عن علي بن النعمان قال صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء وفي عشرين نصف دينار وقوله بوزن مكة استدلوا عليه بحديث المكيا لمكيا أهل المدينة والوزن وزن مكة رواه أبوداود والنسائي بإسناد صحيح والدرهم ستة دواقي

خلافه الآتي في الشارح

(باب زكاة النقد)

هو مصدر معناه لغة الاعطاء ما لا يتم إطلاق على المنقود والمراد به هنا ما قبل العرض والدين وقد يطلق على المضروب وحده (قوله ربع عشر) وهو نصف مثقال في دفع الفقراء مثقالاً كاملاً لا يصير شريراً كما لم فيه ثم يبيعونه لأجنبي ويقسمون ثمنه أو يبيعهم المزكي النصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم وإن كره للشخص شراء صدقته ولو مندوبة للضرورة وحصة قبل ذلك أمانة معهم (قوله والدرهم ستة دواقي) وهو نصف مجموع الدرهم الطبري الذي هو أربع دواقي والبغلي الذي هو ثمانية دواقي لأنهم جمعوهما ثم قسموهما نصفين ولو كانت كلها مبرية لنقص النصاب أو بغلية لزيادة الدواقي لا بد من أن يعتد بأن الدرهم كان كذلك أي ستة دواقي في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن خلفائه فالجمع والقسمة سابقان على ذلك لكن ذكر الرافعي أن الجمع والقسمة كانا في زمن عمر رضي الله عنه أو في زمن بني أمية وعليه فيجب أن الإجماع انعقد على ما قاله الفقهاء فلعن النصاب كان مائة من كل من الدرهمين أو أنهم علموا ذلك من غوى كلامه صلى الله عليه وسلم فتأمل والدواقي ثمان حبات وخساحية والدرهم ستة مثاقيل وهو خسون حبة وخساحية بحسب الشعر كما يأتي قال بعضهم ودرهم الإسلام المشهور الآن ستة عشر قيراطاً أو أربعة أخماس من قيراط بقرار بط الوقت (قوله والمثقال الخ) قال السبكي وغيره ومقدار لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً وهو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة قطع من طرفها مادي وطال ونصاب الذهب الاشرقي القايدي خمسة وعشرون وسبعان وتسع ويقاس به غيره (قوله ولو نقص الخ) أي فالنصاب تحديد (قوله في المشوش) ويكره إمساكه ويحرم التعامل به إن لم يكن كدراهم البلد ويكره الضرب على سكة الإمام لم يزد غشه ولا حرم (قوله خالصاً) أي وجوباً في نحوولي محجور وفيه الأسنوي بما إذا كانت قيمة السبك دون قيمة الفضة ومال إليه شيخنا ولا بد من أن يكون الخالص هو الواجب بقينا أو بقول خيرين وقبل علم المالك يمينه ولا يكتفي اجتهداه فيه ويقع الفضة تطوعاً عليه أولاً ولا يجزئ الردى عن الجيد ولا المكسر عن الصحيح ويفسد القبض ويجب الردان بقي والأخرج قدر التفاوت ويعرف بتقويم المخرج بالآخر صحيحاً ومعيباً وفارق الفرقين لا شتاه هنا على عين الواجب ويكمل الأنواع ببعضها يخرج من كل نوع بقسطه إن تيسر والا فالوسط كما مر في العشرات (قوله زكي الاكثر) فيقع الزائد على الواجب تطوعاً وهذا في غيرولي نحو محجور فيجب فيه التمييز على ما مر

على ما يقع بين السكيلين مع أنه يقبل جزماً (قوله وزاد قلت الخ) يرجع لقوله في الروضة

(باب زكاة النقد الخ)

النقد في اللغة الاعطاء ثم استعمل في المعطي من إطلاق المصدر على المفعول قال العراقي وقد أطلق على ما يقابل العرض فيشمل غير المضروب (قول المتن وزكاتها الخ) قال الصيمري ربما أفتيت بجواز إخراج الذهب عن الفضة وعكسه وقال الروياني هو الاختيار عند كثير من أصحابنا للضرورة (قوله والواقية الخ) عبارة الأسنوي وكانت الواقية في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين درهماً (قوله بالنصوص) هذا يفيد أن ذكر الدرهم وقع في الحديث (قوله والمثقال الخ) هو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة والدرهم

خسون

والمثقال درهم وثلاثة أسباعه فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولو نقص عن النصاب حبة أو بعضها

فلزكاة وإن راجح رواج التام ولو نقص في ميزان وتم في آخر فالصحيح لازكاة ولا يكمل نصاب أحد النقدين بالآخر (ولاشي في المشوش) منها (حتى يبلغ خالصه نصيباً) فإذا بلغه أخرج الواجب خالصاً وأخرج من المشوش ما يملك اشتاله على خالص بقدر الواجب (ولو اختلطت لهما) بل إن أذيلاً ما صيغ منهما الأنا (وجهل أكثرهما زكي الاكثر ذهباً وفضة) فإذا كان وزناً لثمن أحدهما ستمائة ومن

الآخر بما تقرر كسنة ذهب وسنة فضة (أوميز) بينهما بالنار قال في البسيط وبمصل ذلك سببك فسر يسيرا إذا تسوت جزأوه (وبزكي
المحرم من حلى) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الباء جمع حلى بفتح الحاء وسكون (٢٣) اللام (وغیره) بالجر (لا المباح

في الاظهر) الخلاف مبنى
على أن الزكاة في النقود
لجوهره أو للاستغناء عن
الاستغناء فتجب في المباح
على الاول دون الثاني (فن
المحرم الاناء) من الذهب أو
الفضة للرجل والمرأة وهو
محرم لعينه (والسوار
واخلخال) بفتح الخاء
(لبس الرجل) بان يقصده
بالتخذهما فهما محرمان
بالقصد (فلواتخذ سوارا)
مثلا (بلا قصد أو بقصد
اجارته لمن له استعماله فلا
زكاة) فيه (في الاصح)
لاتقاء القصد المحرم والثاني
ينظر في الاولى الى أنه ليس
له لبسه وفي الثانية الى أنه معد
لنساءه ولو اتخذ لغيره فلا زكاة
جزما ولو قصد كثره ففيه
الزكاة جزما عند الجمهور
وحكى الامام فيه خلافا
(وكذا لو انكسر الحلى)
لمن له لبسه بحيث يمنع
الاستعمال (وقصد اصلاحه)
لا زكاة فيه في الاصح لهوام
صورته وقصد اصلاحه
والثاني فيه الزكاة لتعذر
استعماله ولولم يقبل
الاصلاح بان احتاج في
استعماله الى سبك وصوغ
فتجب فيه الزكاة وأول
الحول وقت الانكسار
وكذا الوقيل الاصلاح وقصد

(قوله بالنار) ويجوز بالماء كان يضع فيه ألقا ذهباً ويعلم ارتفاعه ثم فضة ويعلم كذلك ثم يضع
المخلوط فالأقرب الى احدي العلامتين هو الاكثر وهذا الطريق يمكن فيها اذا جهل فيه وزن كل منهما
وفي المعلوم طريق آخر هو ان يضع في الماء سنة ذهباً أو بعامة فضة ويعلم ارتفاعه ثم يمسك ذلك ويعلمه
ثم يضع المخلوط فاي العلامتين وصل اليها فالأكثر منه وهذا أصب ولو تعذر التمييز وجب الاخراج مع
الاحتياط ولم يؤخر لوجوب الاخراج على الفور ويقتصر التأخير لوجود آلة السبك اذا لم تتعذر ومؤنة
السبك ونحوه على المالك (قوله بالجر) فضمه راجع للحلى دفع بذلك ارادة المكروه الا لازم عليها القطع
بوجوب الزكاة فيه مع أن فيه وجهين الاصح منهما الوجوب كذا قالوا ويمكن دفع ذلك بأن يقرأ بالرفع
ويرجع الخلاف بقوله في الاظهر اليه كالمباح وكونه فيه تغليب الاظهر على الاصح أقل ايهما من
دخول المكروه في المباح لمقابله بالحرام أو من سكوت المصنف عن ذكره فتأمل وشيخ الاسلام تبع
الشارح فقال يؤذ كالمكروه من زيادتي (قوله لا المباح) أي ان علمه فلو ورت حليا ولم يعلم به حتى
مضى حول وجبت زكاته على المعتمد (قوله الاناء) ثم لو اشتراه ليضعه حليا مباحا ثم احتاج الى
استعماله فبسه سنة لم تجب زكاته على المعتمد ومن المحرم التصاوير التي تتخذها المرأة والمزركش في غير
لبسها (قوله والسوار الخ) والمعتبر في زكاة كل محرم لعينه كالاناء عينه وان زادت قيمته فيخرج ربع
عشره من غير من نوعه أو منه بكسره أو مشاعا والمعتبر في المحرم بالقصد كأي زكاة الحلى لنحو لبس أو كثر
أكثر الامرين من قيمته وعينه كذا في العباب واعتمده شيخنا ولا يكسرها لانه ضروري لتسليمه للساعي
أو غير من المستحقين ماصر (قوله فلواتخذ) أي الرجل ولو حكا (قوله أو بقصد اجارته) أي ولو بعد قصد
لبسه على الأرجح من وجهين وان قصد بالاجارة التجارة فلا حرمة حينئذ فعمل أن القصد يتغير من الحرمة
للاباحة وعكسه (قوله لمن له لبسه) لو قال للذي لازكاة عليه كان أولى (قوله وقصد كثره) أي بعد علمه
بانكساره فلو مضى حول بعد كسره وقبل علمه فلا زكاة فيه وفارق هذا ما مر بدوام الاباحة هنا بخلاف ذلك
لابتداء ملكه فتأمل (قوله ارجعها الوجوب) هو المعتمد نعم لو قصد حين علمه اصلاحه فلا زكاة فالمعتبر
في غير الاتخاذ قصد البيع وفيه عدم قصد المحرم (قوله ويحرم على الرجل) ومثله الخنثى (قوله والاعلة)
خسبون شعيرة وخساشة بيرة وهو ستة دنانير وكل دنانير ثمان حبات وخسان والمثقال يختلف قدره جاهلية
ولا اسلاما بخلاف الدرهم فانه كان في عصره صلى الله عليه وسلم والدرهم الاول بالدرهم البطل وهو ثمانية
دنانير والطبري وهو نصفها لجمعها وقسما درهمين قيل فعل ذلك في زمن بنى أمية وأجمع أهل العصر عليه
كذا في شرح البهجة نقل عن الرافعي وهو مشكك من حيث ان الدرهم وردت في الحديث فكيف
تنصرف الى غير المتعامل به في زمنه صلى الله عليه وسلم (قول المتن فن المحرم) منه أيضا التصاوير التي تتخذها
المرأة من الذهب والفضة فتجب فيها الزكاة (قول المتن فلواتخذ) ان جعل فاعل اتخذ ضمير الرجل أشعر
ذلك بان المرأة في المسئلتين لازكاة عليها قطعا لان القرينة تصرفه الى الاستعمال الجائر وان جعل فاعله
الشخص أفاد ثبوت الخلاف فيها كالرجل قال الاسنوي وهو متجه اه أقول بل المتجه الاول وهو
ظاهر العبارة لا جرم صرح في المحرم بالرجل (قول المتن فلا زكاة في الاصح) علل ذلك في الاولى بان الزكاة
انما تجب في المال النامي والنقد غير نام بنفسه وانما التحق بالناميات لكونه مهيأ للاخراج فيما
يعود دفعه وبالصياغة بطل هذا التيهو (قوله وأول الحول وقت الانكسار) هو كذلك في المسئلتين
بعد (قوله في الحديث الشريف وحرم على ذكورها) وقبس عليه الفضة

كفره ولو لم يقصد شيئا فوجهين وقيل قولان أوجبهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تأثيره (ويحرم على الرجل حلى
الذهب) قال صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحرير لآثام أمي وحرم على ذكورها صححه الترمذي (الا لاف والاعلة) بتثنية الميم

والهمزة (والسن) فيجوز اتخاذها لمن قطع انفه وأملتأ وقلمت سنه (لا الاصبع) فلا يجوز اتخاذها والاصل في ذلك ان عرجة بن أسعد قطع أنف نفسه يوم الكلاب بضم الكاف اسم ماء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذها نفا من ورق فائقن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فالتفتا نفا من ذهب رواء بوداود (٢٤) والنسائي والترمذي وحسنه وقيس على الانف الاغلة والسن ويجوز الثلاثة من الفضة

أولى والفرق بين الانملة والاصبع أنها تعمل بخلاف الاصبع واليد فلا يجوز اتخاذها من ذهب ولا فضة قال في الروضة وفيه وجه انه يجوز (ويحرم سن الخاتم) من ذهب على الرجل (على الصحيح) وقال الامام لا يبعد تشبيه القليل منه بالضة الصغيرة في الاطموع بن بطريق الخاتم باسنانه وفرق الرافعي بان الخاتم أزم للشخص من الاناء واستعماله أديم (ويحل له من الفضة الخاتم) لانه صلى الله عليه وسلم اتخذها من فضة رواء الشيخان (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم والبرج والخف وأطراف السهام لان ذلك يغيبط الكفار (لا ما يلبسه كالسرج واللجام) والركاب والثفروبرة الناقة (في الاصح) والثاني يلحقه بالاول ولا يحل له تحلية شيء مما ذكر بالذهب (وليس للمرأة حلية آلة الحرب بالذهب والفضة لما فيه من التشبه بالرجال وليس لها التشبه بهم وان جازها المحاربة بآلة الحرب في

لامها للجنس فيشمل ما عدا الاسافل لانها لا تعمل ولذلك يمتنع الكل في الاصبع الاشل ولا م السن للجنس أيضا (قوله لا الاصبع) أي للرجل وكذا المرأة على ما اعتمده شيخنا خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وصرح عبارة المنهج (قوله الخاتم) فيجوز لبسه بل يسن وكونه في خنصر اليمين أفضل وله الختم به لو نقش عليه اسمه مثالا ولا كراهة في نقشه بذكر الله تعالى وغيره ويسن جعل فسه داخل الكف والعبرة في قدره وعدده ومحل بهادة أمثاله في الفقيه الخنصر وحده وفي العاصم نحو الابهام معه وخرج به الختم فيحرم وكان نقش خاتمته صلى الله عليه وسلم كما قاله بعض المحدثين محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر أعلى ومتى خالف عادة أمثاله كره وأحرم وتزعم الزكاة فيهما وله اتخاذ خواتم متعددة ليلبس كل بعض منها في وقت ولا زكاة فيها حينئذ فان لبس منها أكثر من عادته أو قصد ذلك وجبت الزكاة ولا بأس بلبس غير الفضة من نحاس أو غيره (قوله وحلية آلات الحرب) محل للرجل من الفضة فقط ولو غير مقاتل ومنها كما قال الشارح السهام والبرج والخف وكذا الخوذة والبيضة والحرية قال شيخنا والتحلية قطع كالصفايح تسمر على الآلات غير مضروبة ومحل بالنقد المضروب إن جعل لها عرى والا فلا محل وتجوز كاتها ومحل بالتمويه أيضا على المعتمد وان حصل منها شيء بالعرض على النار (قوله والمنطقة) أي محل للرجل فقط وكذا التحلية التاج للمرأة لا للرجل على المعتمد وفارق المنطقة لان فيها تشييطا وتقوية للبدن نعم رد حل الخف ويحرم على الرجل والمرأة تحلية سكين المهنة والمقلعة والمرأة بكسر الميم والدواة والمقراض (قوله كالسرج واللجام والركاب) وبرة البعير واللبب والقلاذق وتعبيره بالسرج يفيد ان محل الخلاف فيما يتعلق بالتحليل بخلاف البغال والخيول فيحرم جزأ ما به صرح العلامة البرلسي (قوله ولها لبس) أي لا افتراش ولا غطاء كرتبة ولحاف كما قاله القنوي فيحرم ان على المعتمد (قوله وكذا النعل) ومثله التاج كما ورد ان لم يكن من عادة أمثاله ومثل المرأة الصبي غير البالغ على المعتمد (قوله مانسج بهما) ومثله المزركش فلها لبسه لا افتراشه ولا التدثر به ويجوز لبس العصائب المرصعة بالنقد وان كثرت ولا زكاة فيها وقيد شيخنا بما عارى ولو من غيرها كما يأتي في باب الاجارة والا فلا يجوز وتجوز كاتها كما ورد في التحلية بها (قوله تحريم المبالغة) ويكره السرف بلا مبالغة قاله الخطيب واستظهره ابن حجر وتبعه شيخنا الرمي بل استوجه الاباحة فيه وقال شيخنا الزايد بالحرمة كاللبالفة ولو اتخذت حلياً متعددة افغى مامر في الخاتم ومتى حرم أو كره وجبت زكاة الجميع لا القدر الزائد فقط على المعتمد (قوله وجواز تحلية المصحف بفضة) وكذا كتابته واعتمده شيخنا كواله شيخنا الرمي جواز كتابته بالذهب للرجل والمرأة كما قاله الغزالي وقياسه أن التحلية كذلك وكلام المصنف بخالفه في الرجل (قوله فيجوز اتخاذها) يجوز أيضاً شداها اذا تحركت ثم كل ما جاز بالذهب فهو بالفضة أجوز كما سنبه عليه الشارح (قوله كانت الواقعة عنده) يعني بين الاوس والخزرج قال الشاعر ان الكلاب ماؤنا غلوه (قوله فلا يجوز) أشار بالفاء الى ان هذا الحكم في الذهب والفضة مستفاد من التعليل قال الاسنوي ومسئلة الفضة لا تؤخذ من الكتاب (قوله وقال الامام) هو مقابل الصحيح (قول المتن ويحل له من الفضة الخاتم) بل هو سنة للرجل وأن يكون في اليمين وأن يجعل فسه مما يلي كفه (قول المتن في الاصح) يستثنى البغال والخيول فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها بخلاف لانها لا تصلح للقتال قاله في الذخائر ونبه الرافعي على أن الكثير من الاصحاب قطعوا بتحريم قلادة الفرس (قول المتن والاصح تحريم المبالغة) علل مقابله بالقياس على الحل

الجملة (ولها لبس أنواع حلي الذهب والفضة) كالطوق والخاتم والسوار والخلخال وكذا النعل وقيل لا للسرف الذي (وكذا ما نسج بهما) لها لبسه (في الاصح) والثاني لا لما فيه من السرف والخيلاء (والاصح تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (تخلخل وزنه ما تدينار وكذا اسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) فانه يحرم في الاصح (و) الاصح (جواز تحلية المصحف بفضة)

(وشروط زكاة نقد الحول)
لحديث أبي داود وغيره
لا زكاة في مال حتى يحول
عليه الحول (ولا زكاة في
سائر الجواهر كالؤلؤ)
والياقوت لعدم ورودها في
ذلك

(باب زكاة المعدن والركاز
والتجارة)

(من استخرج ذهباً أو
فضة من معدن) أي مكان
خلقه الله فيه مواتاً ومالك
له كما ذكره في شرح المهلب
عن الأصحاب ويسمى
المستخرج معدناً أيضاً كما
في الترجمة (لزمه ربع
عشره) للملكه أياه كافي
غير المعدن لشمول الأدلة
(وفي قول الخس) كالركاز
بجامع الخفاء في الأرض
(وفي قول أن حصل بتعب)
بأن احتاج إلى الطحن
والمعالجة بالنار (فربع
عشره والا) أي بأن حصل
بلا تعب بأن استغنى عنهما
(خمسه) كما اختلف الواجب

في المستقي بالمطر والمستقي
بالنضح (ويشترط النصاب
لأحول على المذهب فيهما)
وقيل في اشتراط كل منهما
قولان كذا في أصل
الروضة والفرق بينهما على
الأول أن مادون النصاب
لا يحتمل المواصلة والحول
إنما اشترط للتمكن من

بالذهب وأقره شيخنا وفي شرحه فراجع وحرر وجلد المصحف ولو منفصلاً وكيسه مثله وكذا اللوح
والعلاقه بخلاف الكرسي والتفسيران حرمه فكل المصحف والأفلاجل ومنه يؤخذ أن المراد بالمصحف
ما حرمه وإن لم يسم مصحفاً ومنه يؤخذ أيضاً حرمة تحلية التأمم وفي ابن حجر ما يقتضي الجواز فيها (قوله)
وكذا المرأة) ومثلها الصبي فيحل لهما تحلية المصحف بالذهب والفضة (قوله والثاني الخ) صريح كلامه أن
الاختلاف راجع لجميع ما قبله فهذان وجهان مطلقان في مقابلة الأصح الفصل فتأمل (قوله سائر الكتب)
أي يحرم تحليتها ولو للزكاة ولو بالفضة وسواء كتب الحديث والعلم ومثلها الكعبة وقبر النبي صلى الله عليه
وسلم وكذا بقية الأنبياء فيحرم تحليتها ولو تمويهها ويحرم تزيينها بالقناديل من النقود يبطل وقفها إلا أن
احتيج إليها كالوقف على تزويق المساجد (قوله الحول) ولا ينقطع بقرضه لغيره كما قاله شيخنا الرملي وفي
المجموع أن الذهب إذا صاد لا يحرم استعماله وحله شيخنا الرملي على صدأ يحصل منه شيء يعرضه على النار
كالموّه بنحو نحاس (باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

قدم المعدن لثبوته في محله وهو بفتح الدال وكسر هاء اسم للحل ولما يخرج من عدن بمعنى أقام وقيل الأول
للأول والثاني للثاني وجمع معه الركاز لشاركتيه له في عدم الحول وهو من ركز بمعنى خفي أو بمعنى غرز ومعهما
التجارة لا اعتباراً بها بآخر الحول فقط لا بجميعة وأخرها عن النقل لعلقها به ولأنها راجعة إليه (قوله من
استخرج) أي من أهل الزكاة لا مكان وذمى وعبدول كل أخذه نداء يمنع الذي منه بدارنا وما أخذه
العبد فليس له فعليه زكاته والمبعض بينهما ولذي النوبة (قوله من معدن) أي من غير دار الحرب لأن
الماخوذ منها غنيمة لا أخذه (قوله للملكه) فيجب الإخراج به على ما يأتي (قوله تفرقه) أي بفتح التاء والفاء
وتشديد الراء المضمومة والقاف (قوله وطريق الخ) فيه اعتراض على كلام المصنف فتأمل (قوله أن تتابع

الذي لا سرف فيه إذا تعدد (قوله والثاني الجواز لهما) علل بالأكرام وعلل المنع لهما بأن الخبر ورد به ذلك
(قوله أيضاً والثاني الجواز لهما والثالث المنع) يقابلان قول المتن وكذا للمرأة بذهب (قوله ولا يجوز تحلية سائر
الكتب) أي لا للمرأة ولا للرجل قاله الأسنوي به تعلم أن العلة في تحلية المرأة للمصحف مركبة من الأكرام
والتحلي إذ لو كانت للأكرام فقط لجاز للرجال وللتحلية لجاز في الكتب قال وإذا جاز في المصحف جاز أيضاً
في علاقته المنفصلة عنه وقيل لا (باب زكاة المعدن)

(قوله أي مكان الخ) سمي بذلك لأقامة ما خلق الله فيه يقال عدن بعدن عدونا أقام ومنه جنات عدن لطول
الأقامة فيها من الله علينا بذلك برحمة آمين ومنه أيضاً عدن للبلد المعروف لأن تبعاً كان يحبس فيها أصحاب
الجرائم وقيل سمي معدناً لأقامة الناس عليه والركاز ذنوب الجاهلية سمي بذلك لأنه ركز في المكان أي غرز
من قولهم ركزت الرمح وقيل تخفأته ومنه قوله تعالى أو تسمع لهم ركزا أي صونا تخفيا والتجارة تغليب المال
والتصرف فيه رجاء الرمح والأصل في زكاة المعدن قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم وبما أخرجنا لكم
من الأرض وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية المدقة وهي بقاء وباه مفتوحتين
ناحية من الفرع بضم الفاء واسكان الراء قرية بين مكة والمدينة قريبة من ساحل البصرات تحبل وزرع
على أربع مراحل من المدينة (قوله كما اختلف الخ) بجامع أن كلاماً مأخوذاً من الأرض (قوله كذا في أصل
الروضة الخ) يشير إلى مخالفته لما في الرافعي حيث قال أن أوجبنا ربع العشر فلا بد من النصاب وفي الحول
قولان وإن أوجبنا الخمس فلا يعتبر الحول وفي النصاب قولان انتهى (قوله مفرع على وجوب الخمس) أي
فوجه عدم اشتراطه القياس على الغنيمة بجامع أنه مال الخمس وقوله مفرع على وجوب ربع العشر أي
فوجه اشتراط الحول عموم أدلة الحول السابقة (قول المتن ويضم بعضه الخ) قال الرافعي رحمه الله لا يشترط

العمل ولا يشترط) في الفهم (اتصال النبل على الجديد) لان العادة تفرقه والقديم ان طال الزمن الا تقطع لا يضم (واذا قطع العمل بعذر) ثم
 فادليه (ضم) قصر الزمان أم طال عرفا وقيل الطويل ثلاثة أيام وقيل يوم كامل ومن العذر اصلاح الآلات وهرب الاجراء والسفر والمرض
 (والا) أي وان قطع العمل بعذر (فلا يضم الاول الى الثاني) طال الزمان أم قصر لا عراضه (و يضم الثاني الى الاول كما يضمه الى مملكه
 بعذر المعدن في اكمال النصاب) فاذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعدل الاول وما بقى وخمسين بالثاني فلا زكاة في الخمسين وتجب في المائة
 والخمسين كالتسعين من غير المعدن وينعقد الحول على الماتين من حين تمامهما اذا أخرج (٢٦)

والخمس كالتسعين من غير المعدن وينعقد الحول على الماتين من حين تمامهما اذا أخرج
 حق المعدن من غيرهما ولو
 استخرج اثنان من معدن
 نصابا فوجوب الزكاة فيه
 ينفي على ثبوت الخلطة في
 غير المواشي والظاهر كما تقدم
 الثبوت فيه ووقت وجوب
 حق المعدن بناء على المذهب
 أن الحول لا يشترط فيه
 حصول النبل في يده ووقت
 الاخراج التخليص والتنقية
 من التراب والخجر فلو أخرج
 منه قبلها لم يجزه ووثقها
 على المالك ولا زكاة في
 غير الذهب والفضة من
 المستخرج من معدن وفي
 وجهه شاذ يجب في كل
 مستخرج منه منطبا
 كان كالحديد والنحاس أو
 غيره كالسحل والياقوت
 (وفي الركاز الخمس) رواه
 الشيخان من حديث أبي
 هريرة (يصرف) مصرف
 الزكاة على المشهور) لانه
 حق واجب في المستفاد من
 الارض فاشبهه الواجب
 في التمار والزروع والثاني

العمل) أي واتحد المكان والمخرج وان خرج الاول عن ملكه والا فلا ضم وان تقارب المكان وكذا يقال
 في الركاز أيضا (قوله لا عراضه) نعم يتسامح بما اعتيد الاستراحة في مثله وان طال لا بعذر وان قصر (قوله
 والظاهر الخ) وعليه فيشترط اتحاد ما يمكن اتحاده كالقوة كان حفظ وأجير (قوله لا يشترط فيه) حصول النبل
 في يده) ظاهره وان وجد في ملكه فسقط ما قيل هلا وجبت زكاة الاعوام الماضية اذا وجد في ملكه
 كذا في البرلسي فانظر مع ما سبأني في قول الشارح ويملكه بالاحياء أي فتجب زكاته من وقته كما صرح
 به السباطي فالوجه أن يراد بحصوله في يده دخوله في ملكه (قوله ووقت الاخراج الخ) فلو تافس في يده بلا
 تقصير سقط واجبه (قوله لم يجزه) أي لفساد القبض ويلزم الساعي رده فان ميزه اجزا أولا جرت في تميزه
 ويجبر دما زاد ويرجع بما نقص ولو تافس في يده قبل تميزه لم يرد قيمته ويصدق فيها وتقدم الفرق بينه
 وبين القرو والزيب (قوله لعدم الاشتراط) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله الجاهلية) ولو احتمالا والمراد بها
 ما قبل بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أو بعدها ولم تبلغ الدعوة فان علم أنه دفنه بعد بلوغه وعلم دفنه في وقت
 ويستدل على كونه من دفن الجاهلية بوجوده في قبورهم أو خزانهم أو قلاعهم أو موت كسبائي فان
 أن ينال في الدفعة الواحدة نصابا بل مائتة بدفعات يضم لانه هكذا يستخرج فاشبهه تلاحق التمار لكن الضابط
 في التمار أن تكون ثمار عام وهما ينظر بده الى العمل (قوله لا عراضه) فان الاعراض يصير الثاني مالا
 آخر (قول المتن في اكمال النصاب) لو كان الاول نصابا ضم اليه الثاني بطريق الاولى (قوله بناء على المذهب
 ان الحول الخ) ظاهره أن الحكم كذلك ولو وجد في ملكه فسقط ما قيل هلا وجبت زكاة الاعوام الماضية
 اذا وجد في ملكه (قوله لم يجزه) كان وجهه أن مؤنة التخليص على المالك (قول المتن وفي الركاز
 الخمس) انظر هل يأتي في ضمه ما سلف في المعدن (قول المتن مصرف) هو هنا بكسر الراء اسم لمحل
 الصرف وأما بالفتح فصدر (قوله فيصرف خمسة الخ) أي والباقي لو اجد هو المراد أنه كالتي في مصرف
 الخمس خاصة (قوله أي الذهب والفضة) أي فليس المراد بالنقد الذهب والفضة المضروبين (قوله لعدم
 الاشتراط) أي به قال الأئمة الثلاثة ووجه الاول القياس على المعدن (قوله بلا خلاف) نقل الماوردي
 الاجماع على ذلك وخالف المعدن في جريان الخلاف لان المعدن يتكفل بتحصيله (قوله أي الذي هو من
 دفن الجاهلية) أي بان يكون عليه اسم ملك منهم أو صليب واستشكل الثاني لان الصليب معهود الآن في
 مله النصراني ويكفي في الاهتداء الى كونه من دفنهم وجود العلامة المذكورة وان لم يلزم منها كونه من
 دفنهم لان الاصل عدم أخذ القبر له ثم دفنه قاله السبكي والاسنوي خلافا للشيخين حيث قال لا يحتمل ان يلزم من
 كون العلامة عليه أن يكون من دفنهم (قول المتن فلقطة) زاد الاسنوي وقيل انه مال ضائع يحفظ

أبدا

يصرف مصرف خمس التي لان الركاز مال جاهلي حصل الظفر به من غير ان يحاف خيل ولا ركاب فكان

كالتي فيصرف خمسة مصرف خمس التي (وشروطه النصاب والنقد) أي الذهب والفضة (على المذهب) وقيل في اشتراط ذلك قولان الجديد
 الاشتراط كذا في أصل الروضة والذي في نسخ من الشرح ترجع طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط باطلاق الحديث (لا الحول) فلا
 يشترط بلا خلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجد دونه وهو مال من جنسه ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركاز وعلى الوجوب في غير النقد
 يؤخذ خمس الموجود منه لاقيمته (وهو) أي الركاز (الموجود الجاهلي) أي الذي هو من دفن الجاهلية (فان وجد اسلامي) بان كان
 عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام (علم مال كلفه) لا الواجب فيجب رده عليه (والا) أي وان لم يعلم مال كلفه (فلقطة) يعرفه

الواجد سنة ثم لم تملكه ان لم يظهر ملكه (وكذا ان لم يعلم من أي الضربين) الجاهل أو الاسلامي (هو) بأن كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو كان مما لا أثر عليه كالتبر والحلى والأواني فهو لقطه يفعل فيه ما تقدم (وانما يملكه) أي الركا (الواجد وتزومه الزكاة) فيه (اذا وجد في موات أو ملك أحياء) ويملكه في الثانية بالاحياء كسيأتي (فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة على الذهب) يفعل فيه ما تقدم وقيل ركاز كلوات بجامع اشتراك الناس في الثلاثة (أو) وجد (في ملك شخص فله شخص ان ادعاه) فأخذه بلايعين كالامتعة في الدار (والا) أي وان لم يدعه (فلمن ملك منه وهكذا حتى ينهي) الامر الى المحي للارض فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالبيع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول فان كان المحي أو من تلقى (٢٧) الملك عنه حال كما فورته قائمون مقامه

فان قال بعض ورثة من تلقى الملك عنه هو لمورثنا وأباه بعضهم سلم نصيب المدي اليه وملك بالباقي ما ذكر (ولو تنازعه) أي الركا في الملك (بائع ومشترا أو مكر ومكتر أو معبر ومستعبر) فقال كل منهما هولي وأدافنته (صدق ذو اليد) أي المشتري والمكترى والمستعبر (يجب) كالأ تنازعا في متاع الدار وهذا اذا احتمل صدق صاحب اليد ولو على بعد فان لم يحتمل صدقه في ذلك لكون مثله لا يمكن دفنه في مدة يده فلا يصدق ولو وقع النزاع في مسئلتى المكري والمعبر بعد عود الدار الى يدهما فان قال كل منهما نادفنته بعد عود الدار الى فالقول قوله بشرط الامكان وان قال دفنته فبيل خروجها من يدي فقيل القول قوله والاصح قول المستاجر والمستعبر

وجد غير مدفون فان علم أنه كان ظاهرا فلقطة والا فر كاز كالتردد في أنه من دفنهم أولا فقوله الضربين بمعنى القسمين (قوله يملكه في الثانية بالاحياء) ولا يتوقف على الاخراج الذي هو الوجدان المذكور ولو حل الوجدان على الملك لم يحتج الى ذلك وعلى هذا اذا قلنا بوجوب الزكاة الذي هو المعتمد من حين يملكه لم يصح ما مر عن العلامة البرلسي فتأمل (قوله فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة) وان علم الذي سبل المسجد أو الشارع ولو الامام من بيت المال لان الحق صار للمسلمين ولو وجد في أرض الفاتمين فلهم أو في أرض النقي فلا هله أو في دار الحرب في ملك حرى أو موقوف عليه فله أو في موقوف على معين فلم يستحق ولو مسجدا لا ناظره فان لم يدعه انتقل الى الواقف وهكذا (قوله وان لم يدعه) بان سكت أو نفاه في السكوت خلاف ذكره العلامة البرلسي وصوابه كدعواه (قوله وان لم يدعه) أي ما لم ينقه خلافا لابن حجر وحيث يلمز من كونه للأعوام الماضية فان نفاه فلا مال له وان هو في يده أن يتصدق به عنه فان لم يعلم المحي فامر له ببيت المال كالألف الرجحان بأو خلف المورث ودبعة ولم يعلم لذلك مالك وعلى هذا فالاقسام ثلاثة واداعى المالك ولم يحصل اليأس منه حفظ له وان أيس منه فلمن هو في يده أن يتصدق به عنه أو لم يعلم فليت المال وعلى ذلك يحمل التناقض في كلامهم وما نقل عن شيخنا الرملى من أن اليأس من المالك كعدم العلم به فيكون أمره ببيت المال مردود

(فصل في أحكام التجارة) ولا يكفر جاحز كانها لقول القديم بعدمها وسيأتي (قوله قلب المالك الخ) منه صباغ الثياب ودباغ أو دهن للجلود لا صابون لغسل وملح للخبز هلاك عينه وفارق الدباغ بانه ينقل الجلس من طبع الى طبع فكأنه باقى (قوله على الثياب) أي وعلى السلاح قاله الجوهري ولا زكاة فيها فذكر

أبدا (قول المتن في موات) مثله الخراب والقلاع الجاهليان وكذا قبور أهلها (قوله بالاحياء) أي لا بالوجدان كالأولى (قول المتن فلقطة) أي لان يد المسلمين عليه (قول المتن على الذهب) عبارة الروضة أن الذهب في الموجود في الشارع أنه لقطه وقيل ركاز وقيل وجهان فله اعبر بالذهب (قول المتن ان ادعاه) الذي شرطه ابن الرفعة أن لا ينفقه وهو الصواب كسائر ما في يده (قوله بلايعين) ان ادعاه الواجد فلا بد من الجمين (قوله عنه) الضمير راجع للمحي من قوله فان كان المحي الخ

(فصل شرط زكاة التجارة) (قوله تطلق على الثياب) وتطلق أيضا على السلاح قال الأئمة ولا زكاة في عينهما فتعين ارادة التجارة واستدل لها أيضا بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومن جهة القياس انه مال يتنى منه الغناء فوجب فيه الزكاة كالواشي لكن لا يكفر جاحدها فيمالان لنا قولاً قديما بعدم الوجوب فيها (قول المتن بائتر الحول) الباء ظرفية (قوله بالقيمة) أي بخلاف الذي

لان المالك سلم له حصول تنسخ الكثر في يده فيده اليد السابقة (فصل) التجارة قلب المالك بالمعاوضة لغرض الرجحان في زكاتها ما روى الحاكم بإسنادين وقال هما صحيحان على شرط الشيخين عن أبي ذر أنه صلى الله عليه وسلم قال في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها وهو بفتح الواحدة بالزاي يطلق على الثياب المعدة للبيع وما روى أبو داود عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامرنا أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها (معتبرا) أي النصاب (بائتر الحول وفي قول بطرفه) أي أوله وآخره دون وسطه (و) في (قول مجمعه) كالنقد وفرق بينهما بان الاعتبارها بالقيمة ويصير مراعاتها كل وقت لا اضطراب للاسعار تخفضا وارتفاعا

واكتفى باعتبارها آخر الحول لانه وقت الوجوب والثاني بضم اليه وقت الانقضاء منهم من عبرنا بالوجه لان الاول منصوص والآخرون
مخرجان والمخرج بعبرته بالوجه تارة (٢٨) وبالقول أخرى (فعل الاظهر) وهو الاعتبار بآخر الحول (لورد) مال التجارة

(الى النقد) بأن بيع به
(في خلال الحول وهو
دون النصاب واشترى به
سلعة فالاصح أنه ينقطع
الحول ويبدأ حوله
من) حين (شراؤها)
والثاني لا ينقطع ولو بدله
بسلعة فالاصح أنه لا ينقطع
ولو ترص به حتى تم
الحول فهذه الصورة
الاصيلة للاظهر وغيره ولو
كان النقد غير ما يقوم به
آخر الحول كان باعه
بهرام والحال يقتضي
التقويم بالدينار فهو كبيعته
بالسلعة وما ذكر من
التفريع يأتي على القول
الثاني أيضا (ولو تم الحول
وقيمة العرض دون
النصاب فالاصح أنه يبدأ
حول ويبدأ الاول)
فلا يجب له زكاة والثاني
لا بل متى بلغت قيمة العرض
نصابا وجبت الزكاة ثم يبدأ
حول ثان ولو كان معه
من أول الحول ما يكمل
به النصاب زكاهما آخره
كما قال في شرح المهذب لو
كان معه مائة درهم فاشترى
عرضا للتجارة بخمسين
منها فبلغت قيمته في آخر
الحول مائة وخمسين لزمه
زكاة الجميع (وبصير عرض

الحديث الثاني لبيان المراد من الاول وذ كر الاول لدفع توهم ارادة صدقة التطوع في الثاني (قوله لورد)
أي نص جميعه لا بعضه كما سيذكره (قوله ويبدأ حوله الخ) ولا يحتاج الى نية على الأرجح (قوله بسلعة)
قيده العلامة البرلسي بما قيمته دون نصاب ولعله ذكر الخلاف لانها اذا سوت النصاب لم ينقطع قطعا لان
قيمتها قدر النصاب من أول الحول (قوله ولو ترص به) أي بمال التجارة الذي اشترى أو لا قبل نضوضه
لا بما نض ولا بما اشترى ثانيا (قوله يأتي على القول الثاني) وكذا على الثالث بالاولى قاله شيخنا الرمي
وقال العلامة البرلسي ولا يأتي على الثالث نظر المقابل الاصح في مسألة المتن وللاصح في مسئلتى الشارح فان
صورتهما أن السلعة التي تبدل به قيمته دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس اه وهو مبني على
ما صور به وليس في كلام الشارح ما يفيد الان يقال ان ذ كر الخلاف قربنة عليه كما تقدمت الإشارة اليه
والوجه أن يقال ان الذي يقطع الحول على الاول يقطعه على الثاني والثالث بالاولى ولا عكس لزوما فتأمل
(قوله للفتنة) أي بجميعه أو ببعضه ولو مبهما وبعضه نقد قاله شيخنا الرمي وفيه نظر ظاهر وشمل ما لو نواها
لاستعمال محرم كما مر في العوامل خلافا لابن حجر (قوله بمعاوضة) ومنها عروض أخذت بدل فرض

تجب في عينه فان مراعاة الحول في العين لا تعمس (قوله واكتفى باعتبارها آخر الحول) أي وكما أن الزيادة
على النصاب في غيرها تعتبر آخر الحول (قوله لان الاول الخ) أي فيكون التعبير بالوجه من باب
التغليب (قوله لورد مال التجارة) المراد نص جميعه ناقصا من جنس ما يقوم به أوالنض البعض فقط فحول
التجارة باق فيه وان قل العرض جدا لان الرجح كامل فيه ونقص المال عن النصاب لم يتحقق لان العبرة
بآخر الحول بخلاف مالونض جميعه ناقصا وهذا مرادهم قطعا وهو المفهوم من تعليمهم وسيأتي في قول
المهاج لان نص وقول الشارح أي صار السكل ناضا الخ وهو صريح فيما قلناه والله أعلم ومنه تعلم أن التجار
بحوائت الديار المصرية ونحوهم اذا نص من عروضهم البعض ناقصا فحول التجارة باق فيه نظرا لما عنده
من العروض وان قلت فليست فظن لذلك لكن اذا اشترى بعد ذلك في ذمته وتقديه بعد لزوم العقد ذلك
النص ابتدى الحول الآن فيما يظهر كما يؤخذ مما سيأتي في الصفحة الآتية (قوله ولو ترص به) الضمير
يرجع لقوله مال التجارة (قوله للاظهر وغيره) المراد بالغير مقابل الاظهر والمعنى ان الصورة الاصلية لجريان
الاظهر ومقابليه هي حالة الترتيب المذكورة وأما صورة المتن المذكورة بقوله فعلى الاظهر والصورتان اللتان
في كلام الشارح فانها فروع عن صورة محل الاقوال ولم يحك الاصحاب الاقوال السابقة فيها وانما فصولها
بوجهين متفرعين على القول الاول والثاني أحدهما في مسألة المتن الانقطاع وفي مسئلتى الشرح عدم
الانقطاع وأما القول الثالث فلا يصح تفريع الوجهين عليه فتأمل (قوله ولو كان النقد غير ما يقوم به) أي
وهو دون نصاب (قوله يأتي على الثاني) أي ولا يأتي على الثالث نظرا لمقابل الاصح في مسئلتى المتن وللاصح
في مسئلتى الشرح فان صورتهما أن السلعة التي تبدل بها قيمته دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس
فتأمل (قوله أيضا يأتي على الثاني) أي بطريق الاولى ولذا لم يذكره المصنف وأورد الرافي السؤال على الفزالي
غافلا عن هذه الدقيقة وكأنه ظن أنه بعد ذلك ان السؤال غير متجه فعبر في الحرر كالوجيز السنوي (قوله لزمه
زكاة الجميع) أي وابتداء حول الجميع من وقت شراء العرض وهذا مراده قطعا بخلاف مالو ملك الحسين في
أثناء الحول فانه يزكي الجميع أيضا ولكن اذا تم حول الحسين كذا في الاسنوي نقلا عن شرح المهذب لكن
انظر لماذا لم يجب زكاة المائة والحسين الاولى عند تمام حوله وقد يقال هو مراده ويكون الشرط لزكاة
الحسين فقط (قول المتن اذا افترت نيتها) وذلك أن المالك بالمعاوضة قد قصد به التجارة وقد قصد به

(وكذا المهر عوض الخلع) كأن زوج أمته أو خال زوجته بعرض نوى به التجارة فمالمال تجارة بنيتها (في الاصح) والثاني يقول المعاوضة بهما ليست محضة (لابلهة) المحضة (والاحتطاب والاسترداد بعيب) كأن باع عرض فنية بما وجد به عيبا فردوه واسترد عرضه فالمكسوب بما ذكر أو نحوه كالاختطاب والاصطياد والارث ورد العرض بعيب لا يصير مال تجارة بنيتها لا تنفاه المعاوضة فيه والهة بشواب كالشراء ولو تأخرت النية عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها وقال الكرايسى تؤثر فيصير العرض بها للتجارة (واذا ملكه) أى عرض التجارة (بنقد نصاب) كأن اشتراه بعشرين ديناراً أو بمائتي درهم أى بعين ذلك (خوله

من حين ملك) ذلك (النقد) بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده ينقطع حول النقد ويتبدأ حول التجارة من حين الشراء وفرق بين المسئلتين بأن النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاولى (أو دونه) أى النصاب (أو بعرض فنية) كالعبيد والماشية (فن الشراء) حوله وقبل ان ملكه بنصاب سائمة بنى على حوله) كما لو ملكه بنصاب نقد وفرق الاول بان الواجب في المقيس مختلف على خلافه في المقيس عليه (ويضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض) فلو اشترى عرضاً بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثمائة زكاه آخره (لان نص) أى صار الكل ناضاً دراهم وأدنايه من جنس رأس المال الذى هو نصاب

وكذا كل عرض أخذه بدل دين له أو عرض أخذه بدل أجرة في اجارة ولولتفسه (قوله لابلهة) ولا بالقرض لانه عقد ارفاق ورد بدينه حكم من أحكامه (قوله والاسترداد بعيب) وكذا الاقالة لعدم المعاوضة فيهما (قوله عرض فنية) خرج عرض التجارة فالرد بالعيب لا يبطل حكمه لعدم احتياجه الى نية (قوله والارث) ان نوى الوارث لا يقطع نية المورث بموته (قوله ولو تأخرت النية عن الكسب بالمعاوضة فلا أثر لها) أى تأخرت عن العقد قال شيخنا وعن المجلس أيضاً لان الواقع فيه كالواقع في العقد وفيه نظر بالفرق الآتى ولانه يلزمه أنه لو عقد بقضة ونقد عنها في المجلس ذهباً أنه يقوم بالذهب وليس كذلك وما في كلام السبكي لا يدل له كما يعلم بمراجعته (قوله أى بعين ذلك) في العقد لا في المجلس وفيه ماسر عن شيخنا (قوله على خلافه في المقيس عليه) أى لأن واجب السائمة في عيها وواجب ما اشتراها به في قيمته وهي من النقد وواجب المقيس عليه من النقد فيهما (قوله زكاه) أى قيمته وهي الثلاثمائة وان باعه بدونها فان باعها بكثر من الجيع (قوله لان نص) ولو بقيمته في اتلاف أجنبي قال الاسنوى ولو تأخر دفع القيمة أو باعه بزيادة الى أجل فالقياس عدم الضم أيضاً (قوله صار الكل ناضاً) فالنقص بعضه غيرهما فلا بد من نية مميزة وينبغي اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها العقد (قول المتن وكذا المهر) مثله ما لو كان يستأجر الاعيان ويؤجرها بقصد التجارة (قول المتن والاسترداد بعيب) علل بانه لا يصدق عليه اسم المعاوضة عرفاً بل هو نقص لها (قول المتن بنقد نصاب) لو كان النقد ديناً لشترى في ذمة البائع فالحكم كذلك قاله في الكفاية (قوله أى بعين ذلك) قال في شرح الارشاد أوفى الذمة وعين في المجلس في قدر الواجب وجنسه والمراد بالنقد الذهب والفضة ولو غير مضرور وعلل أيضاً التهاء بان الزكاة إنما وجبت في النقد لانه مرصداً للأناء والنفاء يحصل بالتجارة فلم يحز أن يكون السبب في الوجوب سبباً في الاسقاط (قوله بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده) المراد نقده بعد المجلس ومثل هذا فيما يظهر ما لو اشترى بجمال التجارة في ذمته ثم نقده بعد المجلس من مال التجارة فان الحول يتشأ من الشراء ولا يبنى على عروض التجارة التي عنده لانه ملكه بمافى الذمة ولا حول له وما نقده فيه لم يتعين صرفه له ولو نواه حين الشراء وقول المنهاج أو دونه لو كان هذا اللون من مال التجارة الذي لم ينقطع حوله فلا شك في بقاء الحول كما أشار اليه بقوله أو بعرض فنية (فائدة) قال السبكي رحمه الله الثمن الذى ملك به العرض هو المعين في العقد أو المجلس أما الذى نقده بعد ذلك فلا الذى ملكه به هو مافى الذمة ولا حول له انتهى ومنه نعم صحة ما قلنا ما ولا وقوله عين في المجلس ظاهره وان لم يقبض وهو ظاهر (قوله بان النقد لم يتعين صرفه) المراد النقد الذى دفعه بعد المجلس (قوله على خلافه) متعلق مختلف (قول المتن ويضم الربح الى الاصل) أى قياساً على النتائج بالاولى اعسر مرقبة القيم ارتفاعاً وانخفاضاً (قول المتن لان نص) أى لقوله صلى الله عليه وسلم

وأمسكه الى آخر الحول أو اشترى به عرضاً قبل تمامه فيقدر الربح بحوله (في الاظهر) قال في المحرر فاذا اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة وأمسكها الى تمام الحول أو اشترى بها عرضاً وهو يساوى ثلثمائة في آخر الحول فيخرج الزكاة من مائتين فاذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة والثاني يزكى الربح بحول الاصل ولو كان الناض المبيع به من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم الربح الى الاصل وقيل على الخلاف فيها هو من الجنس ولو كان رأس المال دون نصاب كان اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكها الى تمام حوله الشراء واعتبرنا لنصاب آخر الحول فقط زكاهما

ان ضمنا الرج الى الاصل والاز كى مائة الرج بعد ستة أشهر أخرى وان اعتبرنا النصاب في جميع الحول وفي طرفه فابتداء حول الجميع من حين باع ونض فاذا تمز كى المائتين (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كالتحليل والجوارى والمعروفة (وغيره) من الاشجار (مال تجارة) والثاني يقول (٣٠) لم يحصل بالتجارة (و) الاصح على الاول (أن حوله حول الاصل)

والثاني لا بل بفرد محول من انفصال الولد وظهور الفهر واذا قلنا الولد ليس مال تجارة ونقصت الام بالولادة جبر قصصها من قيمته ففيا اذا كانت قيمتها ألفا وصارت بالولادة تسعمائة وقيمة المائتين يز كى الالف وسبأنى الكلام فى العرض السائمة (وواجبها) أى التجارة (ربع عشر القيمة) وهذه العبارة أخصر وأوضح من قول المهر والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة أى النقد الذى تقوم به وقدم ان واجب التقدير ربع العشر وعبارة الوجيز وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة (فان ملك العرض) بنقد يقوم به ان ملك بنصاب) دراهم أو دنانير ولن كان غير نقد البلد القالب (وكذا دونه) أى دون النصاب (فى الاصح) والثاني يقوم بغالب نقد البلد ان لم يكن مال كالبقية النصاب من ذلك النقد فان كان يقوم به لبناء حول التجارة على حوله كما فى الاول كان اشترى عرضا

فلكل حكمه (قوله ان ضمنا) أى على المرجوح (قوله والا) بان لم نضم على الراجح ز كى مائة الرج بعد ستة أشهر وز كى مائة الاصل قبلها عند تمام حول التجارة لان النضوض لا يقطع له لكونه نصابا كما فى شرح الروض وغيره ولو تم الحول وقيمتها دون نصاب ابتدئ حول من آخره نعم ان كان فى ملكه من أول الحول ما يتم به النصاب ز كما فى آخره (قوله ان ولد العرض من الحيوان مال تجارة) سواء كان من نعم أو خيل أو أماء أو غيرها ويظهر أن مثله فرخ يبيض للتجارة ويلحق بولده صوره ورشه ووبره وشعره ولبنه وسمنه ونحوها فكذلك مال تجارة (قوله وغيره) أى عرض التجارة من نخل وعنب وغيرها مال تجارة وكذا ثبته وأغصانه وأوراقه ويظهر أن مثله نبات بذرها وسنابلها (تنبيه) يظهر أنه لا يمنع المالك من استعمال عروض التجارة كركوب حيوانها وسكنى عقارها ولا من الأكل من حيوانها أو ثمارها أو لبنها ولا من اللبس من نحو صوفها ولا من وطء أمانها ولا من هبة شئ من ذلك ولا من التصدق به على ما يلقى ولا من اعتره ولا اجارته وان كل ما خرج عن ملكه بنحو الصدقة أو استهلاك بنحو الاكل بطلت فيه التجارة ولا يلزمه بدله لان ذلك كنية القنية أو أقوى وأنه لا يلزمه أجره فى الاستعمال وان أجره ما أجروا تكون له لمال تجارة وان كسب رفيق التجارة قومها ما ليس مال تجارة أيضا لذلك وأنه لو ولدت منه الامه خرجت كولدها عن مال التجارة بالاولى مما سار لا ممتنع بينهما وان ماتت من أموالها بشئ من ذلك أو بغيره خرج عن مال التجارة أيضا الا ان ألقاه اجنبى ضامن فبدله مال التجارة كما سار هذا ما ظهر فليراجع من محله ويعمل بما وافق منه المنقول والله أعلم (قوله بغالب نقد البلد) أى ما غلب التعامل به من الذهب والفضة فى بلد حال الحول على المال وهو قاربها وأقرب بلد اليه (قوله قوم به) لانه تخمين لا يتحقق فيه النقص

لاز كاة فى مال حتى يحول عليه الحول والفرق بينه وبين النجاج ان النجاج من عين الامهات والرج انما هو مكتسب بحسن التصرف ولهذا يرد الغالب النجاج دون الرج ولو صار ناضا باتلاف الاجنبى فكما لو نض بالتجارة قال الاسنوى ولو ناض دفع القيمة أو باعه بزيادة الى أجل فالقياس عدم الضم أيضا ولو نض الرج بعد الحول بان كان ظاهرا قبل الحول ضم والا فلا. وقول الشارح أى صار الكل ناضا احتراز به عما لو نض البعض ولو كان ناقصا ومن جنس ما يقوم به فالحول والضم باقى فى الجميع وان قل العوض بل قضية اطلاقه انه لو كان رأس المال نصابا ثم نض ونض معه رج لا يفرد الرج الناض بحول مادام شئ من العرض لم ينض وليس مراد افيا يظهر (قوله ان ضمنا الرج) أى الناض وذلك على مقابل الاظهر. وقوله بعد ستة أشهر أى بخلاف المائة الاولى فانه يز كىها الآن لانه تمام حولها (قوله وان اعتبرنا النصاب الخ) بهذا فافقت هذه المسئلة ما لو كان رأس المال نصابا وهو حكمة افراد الشارح لها عن الاولى (قول المتن وغيره) قال الاسنوى صوف الحيوان وأغصان الشجر وأوراقه ونحو ذلك أى كلبه وسمنه داخل هنا فى الفهر (قوله بل يفرد) أى كافى الرج الناض (قوله وظهور الفهر) انظر هل المراد التأخير ونحوه (قوله أى النقد) من كلام الشارح لان كلام المهر (قول المتن قوم به) لانه لما حصل به كان أقرب اليه من غيره فصار كالاستحاضة نزدالى عادتها فان لم تكن عادة فالغالب (قوله والثاني يقوم بغالب نقد البلد) أى بناء على تحليل المسئلة الاولى بأن الحول المبني على حول النصاب الاول يقوم به (قوله ان لم يكن مال كالح) أى فحل الخلاف اذا لم

بما قدرهم وهو ملك مائة أخرى (أو ملك) (بعرض) للقنية (بغالب) يمكن
نقد البلد من الدراهم أو الدنانير يقوم وكذا الوملك بنكاح أو خلع (فان غلب نقدان) على التسلوى (وبلغ بأحدهما) دون الآخر
(نصاب يقوم بمثل بلغ) نصابا (بهما يقوم بالانفع)

للفقر أو قبل يتغير إلى ذلك) فيقوم بما شاء منهما ويصح في أصل الروضة لنقل الرافعي نصيبه عن العرافين والروائي وتصحيح
 الأول عن مقتضى إيراد الامام والبعوى وعبر عنه في الحرر بأولى الوجهين (وإن ملك بنقد عرض قوم ما قبل النقد به والباقي بالغالب)
 من نقد البلد وفيما إذا كان النقد دون نصاب الوجه السابق (وتجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها) لاختلاف سيهما (ولو كان العرض
 ساعة فان كل) بثلاث الميم (نصاب إحدى الزكاتين) العين والتجارة (فقط) أي دون نصاب الأخرى كاربين من الغنم لا تبلغ
 قيمتها نصاباً آخر الحول أو تسع وثلاثين فادونها قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كل نصابه (أو) كل (نصابهما فزكاة العين)
 تجب (في الجديد) وزكاة التجارة في القديم ولا يجمع بين الزكاتين ويجري (٣١) القولان في عمر العرض إذا بلغ نصاباً

وعلى الجديد تضم السخال
 إلى الامهات وعلى القديم
 تقوم مع درها ونسلها
 وصوفها وما اتخذ من لبنها
 بناء على ان النتاج مال
 تجارة ولا يضر نقص
 قيمتها عن النصاب في
 أثناء الحول بناء على ان
 الاعتبار بآخره (فعلى
 هذا) أي الجديد (لو
 سبق حول التجارة بان
 اشترى بما لها بعد ستة
 أشهر) من حولها
 (نصاب سائمة فالاصح
 وجوب زكاة التجارة لقلم
 حولها ثم يفتح) من
 تمامه (حولاً لزكاة العين
 أبداً) أي فتجب في سائر
 الاحوال والثاني يبطل
 حول التجارة وتجب زكاة
 العين لقلم حولها من
 الفراء ولكل حول بعده
 وعلى القديم تجب زكاة
 التجارة لكل حول
 (وإذا قلنا عامل القراض
 لا يملك الربح) المشروط

وبذلك فارق الوزن فيما مر لانما ضبط فلا زكاة فيه وتعتبر قيمته وقت الوجوب لا وقت الإخراج فيضمن
 ما نقص لا ما زاد (قوله وقيل يتخير) وهو المعتمد كذا ذكره عن أصل الرضة وفارق تعين الاغبط في
 الحيوان لان تعلق العين أشد كذا قيل والوجه أنه لا فرق لان ما يقوم به هناليس في ملكه كالأول يمكن
 الاغبط في ملكه فتأمل (قوله قوم ما قبل النقد) ويعرف قدره مقابلته بتقويم العرض يوم التملك به
 بالنقد الذي معه ومعرفة النسبة بينهما (قوله والباقي بالغالب) أي من نقد البلد ثم ان اتفق جنسهما ضامناً في
 النصاب والا فلا ثم ان بلغ أحدهما نصاباً وجبت زكاته والا فلا (تنبيه) لو شك في جنس النقد الذي
 اشترى به أو في جنس العرض أو قدره ففيه تأمل راجع والوجه فيه العمل بالاحوط (قوله لاختلاف
 سببهما) فهو كالقيمة مع الكفارة في قتل العبد أو مع الجزاء في قتل المحرم صيداً أو لوكاً (قوله فزكاة العين)
 للنص والاجماع عليها كما مر ويعتبر في صوفها ونحوه زكاة التجارة ان كانت كما أشار إليه الشارح فان بلغ
 نصاباً وجبت زكاته ولا يكمل بالعين كعكسه وان اختلف حولهما (قوله فان أخرجهما) أي المالك من عنده
 فذاك ظاهر وواضح وظاهر أنه لا يرجع بها المالك على مال القراض فراجع (قوله حسب من الربح)

يكن مالاً كما ذكر (قوله لاختلاف سببهما) نظيره العبد المقتول في وجوب القيمة والكفارة ووجوب
 القيمة والجزاء في قتل المحرم الصيد المملوك (قوله وزكاة التجارة في القديم) أي نظر الكثرة النفع فيها
 بسبب اعتبار الصوف واللبن وسائر الاجزاء والفوائد وعدم الوقص ووجه الجديد قوة زكاة العين بالاجماع
 عليها بخلاف زكاة التجارة فان للشافعي رضي الله عنه قولاً في القديم بأنها لا تجب كما أسلفناه فيما مضى (قوله
 تضم السخال) أي وأما الصوف واللبن ونحوهما فيحتمل وجوب زكاة التجارة فيها ويحتمل أن يقال لما
 غلبت زكاة العين فيها امتنعت الزكاة في فوائدها ويرجع هذا لتعليقهم تغليب التجارة بكثرة الفوائد فيها
 من الصوف والفراء وغير ذلك كما سلف ثم رأيت في القوت ما قد يرجع الأول حيث قال اذا غلبت زكاة العين
 لم تسقط زكاة التجارة عن قيمة الجنع وتبين الزرع والارض انتهى فقد يقال تلك الفوائد في معنى التبن
 والوجه خلافه حرصاً على محبة تغليب القديم والتبين هو القصل مع ورقة الحامل للسنايل والحبات فهو نظير
 الارض والشجر في تفرع الثمار عنها بخلاف الصوف واللبن ونحوهما فانه ناشئ عن العين المزكاة ومن
 فوائدها التابعة لها حيث سقطت زكاة التجارة في المتبوع اتجه سقوطها في التابع والله أعلم (قول المتن ثم
 يفتح) وذلك لان التفرع على تقديم زكاة العين وانما اعتبرنا التجارة في العام الأول لئلا يحبط ما مضى
 من حولها (قوله وعلى القديم الخ) فاستفدنا من هذه المسئلة ان القديم والجديد جريان سواء اتفقت

له (بالظهور) بل بالقسمة وهو الأظهر كما سيأتي في بابه (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) رأس المال والربح لانه ملكه (فان
 أخرجهما) من عنده فذاك أو (من مال القراض حسب من الربح في الاصح) كاللؤلؤ التي تلزم المال من أجرة الدلال والكيال وغيرها
 والثاني من رأس المال والثالث من الجميع بالتقسيم فإذا كان رأس المال مائتين والربح مائة فنلتا المخرج من رأس المال وثلثه من
 الربح (وان قلنا يملك) العامل الربح المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحسنه من الربح والله ان يلمز العامل زكاة حصته
 والقول الثاني لا ينزله لانه غير متمكن من كمال التصرف فيها وقطع بعضهم بالأول لتمكنه من الوصول إليها بطلب القسمة وقطع بعضهم
 بالثاني لعدم استقرار ملكه لاحتمال الخسران وسكت في الروضة كاسلها عن ترجيح واحدة من هذه الطرق ورجع في شرح

ان لم يصرح بالتوزيع والعمل به **(قوله وحسته نصاب)** ولم تعتبر الشركة هنا لعدم تحقق ملك العامل وهذا على الطريق المرجوح كقوله وله الاستبداد أى الاستقلال باخراجها وهو بدلين مهملتين **(فرع)** لو باع مال التجارة أو تصدق به أو أعتق عبدا أو جعله صداقا ونحو ذلك بعد وجوبها وقبل اخراجها لم يصح لانه لا عوض فيه كذا قالوا والوجه صحة واعتبار قيمته عليه بخلافه قبل الوجوب كما مر فتأمل وراجع وافهم **(باب زكاة الفطر)**

هي لغة اما بمعنى الفطرة أى الخلقة فهي من اضافة الشيء الى سببه وحكمته تركة النفس ونجته عملها أو بمعنى الفطر من الصوم فهي من اضافة الشيء الى جزء سببه وحكمته جبر خلل يقع في الصوم كسجود السهو والصلاة وظاهر ذلك أنها من خواص هذه الامة وكان مقتضى هذا عدم وجوبها كما قيل به وان قيل انه خطأ لأن يقال روى فيها النص الآتى ولذلك لا يكفر جاحدها وفرضت في رمضان السنة الثانية من الهجرة ولفظ الفطرة بكسر الفاء وضمها لحن. ولد لا عربى ولا معرب وهى شرعا اسم لما يخرج كإيأى **(قوله فرض)** أى أوجب **(قوله على كل)** أى عن كل لانه المؤدى عنه وأشار بهلى الى أن الوجوب يلاقيه ابتداء **(قوله بأول)** أى بأدراك جزء من أول تلك الليلة أى مع ادراك آخر جزء من النهار قبلها لانها سبب الوجوب كإيأى **(قوله)** عمن مات بعد الغروب يقينا ولو قبل التمكّن من اخراجها المتعلقة بالذمة بخلاف زكاة المال وخرج من مات مع الغروب لعدم ادراك الجزء الاول يقينا والعبارة تمام الانفصال لا بما قبله وان سبق على الغروب **(فرع)** لو أعتق عبدا مع أول الغروب فلا زكاة عنه على واحد منهما أو قبله فعلى العتيق نعم ان أقر بعده انه أعتقه قبله فعلى السيد لانه يدعى نقلها والاصل بقاؤها ولو وقع بيع العبد مع الغروب فلا زكاة عنه على واحد ولو وقع الجزآن في زمن خيار لهما فعلى من تم له الملك أولا أحدهما فعليه وان لم يتم له الملك **(قوله ويسن أن لا تؤخر عن صلاته)** أى عن أول وقتها الغالب وهو بعد طلوع الشمس بقدر ركعتين وخطبتين خفيفات نعم يندب تأخيرها عنها ولو بقية اليوم لانه لا انتظار نحو قريب وشمل كلامه اخراجها حالة الصلاة وبعد الخروج اليها الزكّاتان في وقت الوجوب أو سبقت احدهما الاخرى **(قوله وحسته نصاب)** لك أن تقول هلا اعتبر الخلطة مع شريكه

(باب زكاة الفطر)

(قول المتن زكاة الفطر) أضيفت اليه لان وجوبها يدخل به ويقال لها زكاة الفطرة بالكسر أى الخلقة من قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها ويقال بالكسر أيضا للخروج قال النووي لكنهما موله ليست عربية ولا معربة بل اصطلاحية للفقهاء وقال ابن كجب لا يكفر جاحدها بخلاف زكاة العين فقد ذهب بعض الصحابة الى عدم وجوبها **(قوله من رمضان)** يتعلق بقوله زكاة الفطر **(قوله على كل حر)** أى عن كل حر لثلاث يلزم التكرار وقوله في الاول فرض معناه واجب لان التقدير ذكر بعد من محي على بمعنى عن قول الشاعر * اذا رضى على بنو قشير * **(قول المتن بأول ليلة العيد)** أى لانها مضافة الى الفطر في الحديث ووجه الثاني انها قرينة متعلقة بالعيد فكانت كالتحية واعترض بأن وقت العيد من طلوع الشمس لا الفجر ووجه الثالث اعتبار الشئتين لتعلقها بالامرين ووجهه القاضى بأن حقيقة الفطر انما تحصل بطلوع الفجر اذا الليل غير قابل للصوم فاشترط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والاخر لتحقيقه **(قول المتن عمن مات بعد الغروب)** أى ولو قبل التمكّن من الاخراج بخلاف ما لو تلف المؤدى منه قبل التمكّن فانه لا شئ عليه كتلف المال الزكوى ولو باع العبد قبل الغروب بعد أن زكى عنه لزم المشتري بشرط الاخراج عمن مات بعد الغروب أن يكون فيه حياة مستقرة وقت الغروب **(قول المتن ويسن أن لا تؤخر عن صلاته)** أى عن أولها

المذهب القطع بالزوم وابتداء الحول عليه من حين الظهور فاذا تم وحسته نصاب لزمز كاتها ولا يلزمه اخراجها قبل القسمة وله الاستبداد باخراجها من مال القراض **(باب زكاة الفطر)**

روى الشيخان عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين **(تعجب بأول ليلة العيد في الاظهر)** والثاني بطول جرمه والثالث بها **(فتخرج)** على الاول **(عمن مات بعد الغروب دون من ولد)** بعده ولا يخرج على الآخرين عن الميت ويخرج على الثاني عن المولود ويلزم من انتفاء اخراجها عنه على الاول انتفاء اخراجها عنه على الثالث **(ويسن أن لا تؤخر عن صلاته)** أى العيد

بأن يخرج قبلها في يومه كذا ذكره في شرح المهذب ودليله ما روي الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكافة
 الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أي العبد فيجوز إخراجها فيه بعد صلاتها إذا أخرت عنه
 تقضى (ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (الأي عبيد) السلم (وقريه المسلم) فتجب عليه عنهما (في
 الأصح) المبني على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه (٣٣) المؤدى والثاني وهو علم الوجوب

مبنى على أنها تجب ابتداء
 على المؤدى عن غيره
 والكافر ليس من أهلها
 وعلى الأول قال الإمام
 لا صائر إلى أن التحمل
 منه ينوي والكافر لا تصح
 منه النية وظاهر أن الأمة
 كالعبد وعبر في الروضة
 كأصلها بالمستولدة ولو
 أسلمت ذمية تحت ذمي
 ودخل وقت وجوب الفطرة
 وهو متخلف في العدة ففي
 وجوب فطرتها عليه
 الوجهان بناء على وجوب
 نفقة مدة التخلف وهو
 الصحيح الآتي في باب وفي
 وجوبها على المرتد الأقوال
 في بقاء ملكه أظهرها أنه
 موقوف إن عاد إلى الإسلام
 تنبينا بقاءه فتجب والأفلا
 ذكره في شرح المهذب
 (ولا) فطرة على (رفيق)
 أما غير المكاتب فأنه
 لا يملك شيئا وفطرتة على سيده
 فأن كان أومدبرا أو أم ولد
 أو معلق العتق بصفة وأما
 المكاتب فلضعف ملكه
 ولا فطرة على سيده عنه
 لنزوله معه منزلة الأجنبي
 وقيل تجب عليه لأنه عبد

والدليل المذكور وكلام الشارح لا يفي بذلك إلا أن يجعل إلى بمعنى من (قوله في يومه) أشار إلى أنه أفضل
 من إخراجها لئلا يعمد إلى ما بعد الغروب برؤيته بالأمس فأخرجها لئلا أفضل قاله شيخنا كشيخه البرقي
 ولو قيل بوجوب إخراجها فيه حينئذ لم يبعد فراجع (قوله ويحرم تأخيرها عن يومه) ولو انحرف قريب
 (قوله تقضى) لأن زمنها المقدر لها قد فات وبذلك فارتدت زكاة المال ويجب العزم في قضائها إن لم يعثر في
 تأخيرها كغيبية المستحقين أو غيبة ماله في دون مسافة الفصر لأن غيبته فيها سقط لها كإثباتي (قوله
 ولا فطرة على كافر) أي عن كافر من نفسه أو غيره بدليل ما بعده (قوله أنها تجب ابتداء على المؤدى
 عنه) ولو غير مكاتب لتعلق الزكاة بما له وتحملها غيره عنه (قوله قال الإمام الخ) فيكفي عنده الإخراج من
 غيرنية كأنقله الشيخان عنه ونقل عنه في المجموع وجوب النية كإف الكفارة لأنها للتمييز وهو المعتمد
 (قوله بالمستولدة) أي وليس للتعبد (قوله في العدة) متعلق بدخل وقت فيفيد وجوبها عليه عنها
 وإن أصرحتي انقضت العدة كما قاله الأسنوي واعتمده شيخنا الرملي والزبيري ولا نظر لنزعة بعضهم فيه
 ولو أسلم على أكثر من أربع لزمه فطرة أربع فقط لأن وجوب نفقة من زاد عليها الحبس لا للزوجة كذا
 قالوا فيه نظر وأما فطرة الباقيات منهن فعلمين وتبين عند الاختيار (قوله وهو الصحيح) فأصح
 الوجهين لزوم الفطرة وفي النية ما تقدم (قوله وفي وجوبها على المرتد) عن نفسه وعن عليه نفقته وفي
 وجوبها عنه أيضا أقوال أهمها أن عاد إلى الإسلام تبين بقاء ملكه وإسلامه فتجب عليه وعنه والأفلا وهو
 المعتمد عند شيخنا وفيه بحث يعلم مما مر فيمن أسلم ولو أخرجها حال ردته ثم أسلم تبين إخراجها والاتيين
 عدم إخراجها (قوله فاضعف ملكه) أي المكاتب فلا فطرة عليه عن نفسه ولا عن غيره كوله وزوجته
 وكذا الأفطرة على سيده عنه أي في الكتابة الصحيحة والأوجبت فطرتة على سيده جزما ولا تلزمه
 نفقته (قوله فسطه) أي أن أخرج عن نفسه ولزمه فطرة كاملة عن نفقته كزوجته وولده وإن تعددا
 (قوله من الشريكين) أو الشركاء بقدر حصته أيضا (قوله فإن كانت) أي مهايأة في المستثنين هما
 مسئلة السيد وعبد ومسئلة الشركاء (قوله اختصت) أي اختص وجوبها عن وقع زمن وجوبها في نوبته
 وزمن وجوبها من آخر يوم من رمضان وجزء من أول ليلة من شوال فلو كانت المهايأة يوما ويوما أو
 شهرا وشهرا فكمدها فتجب بالقط (قوله وإن أسير بعد وقت الوجوب) ولو في ليلة العيد أو يومه لم
 يسن له في هذه الإخراج قال العلامة ابن قاسم ويقع واجبا كالو كلف المعسر وأخرج وفيه بحث فتأمل

(قوله بأن يخرج قبلها في يومه) أي فهو أفضل من إخراجها لئلا يعمد إلى ما بعد الغروب برؤيته
 في الماضية فقد سلف أن العبد يصل من الغداء فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أم المبادرة أولى
 الظاهر الثاني (قوله أمر بركاة الفطراخ) انظر ما صارف لهذا الأمر عن الوجوب (قوله المسلم) يريد أن
 عبارة المتن فيها حذف من الأول دلالة الثاني (قوله ولو أسلمت ذمية) هي واردة على الحصر في المتن
 (قوله ولا فطرة على سيده) ولو كانت الكتابة فاسدة وجب على السيد فطرتة دون نفقته (قوله وفطرة
 زوجته الخ) معطوف على قوله فطرتة (قوله يلزمه) الضمير فيه يرجع لمن قوله ومن بعضه حر

(٥ - (قليوبى وعيمره) - ثاني) مابق عليه درهم (وفي المكاتب درجة) أنه يجب عليه فطرتة وفطرة زوجته
 وعبده في كسبه كنفقته (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطه) من الحرية إذا لم يكن بينه وبين مالك بعض مهايأة أو كذا يلزم كلام من
 الشر يكتن في عبد بقدر حصته منه إذا لم يكن بينهما مهايأة فإن كانت في المستثنين اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وقيل يوزع
 بينهما كما سبق (ولا) فطرة على (معسر) وإن أسير بعد وقت الوجوب

(فن لم يفضل عن قوته وفوت من في نفقته ليلة العبد وبومه ثني) يخرج في الفطرة (مفسر) بخلاف من فضل عنه ما يخرج فيها من أي جنس كان من المال فهو (٣٤) موسر لكن بالشروط المذكورة (وبشروط كونه) أي الفاضل عما ذكر

(فاضل عن مسكن) يحتاج إليه (وخادم يحتاج إليه في الأصح) وهذا في ابتداء فلو ثبتت الفطرة في ذمة إنسان بعناخادمه ومسكنه فيها لأنها بعد الثبوت التحقت بالديون ولا يشترط كونه فاضلاً عن دين الآدمي على الأئمة بالذهب في الشرح الصغير الموافق لمقتضى كلام الكبير وسكت عليه في الروضة وقال في شرح المهذب هو كما قال قالوا لا يشترط بالاتفاق ومضى عليه صاحب الحاوي الصغير والمصنف في نكت التنبيه ويؤخذ مما ذكره طريقان (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من لزمه نفقته) وذلك بملك أو قرابة أو نكاح (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وإن لزمه نفقته أقوله في الحديث السابق من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمّة وإن لزمه نفقته في كسبه لأنه ليس أهلاً لفطرة نفسه فكيف يحمل عن غيره (ولا الابن فطرة زوجته أيّه) وإن لزمه نفقته للزوم الاعتقالي الآتي في باب (وفي الابن وجه) أنه يلزمه فطرته كما قال الأول الأصل في النفقة والفطرة الأب وهو معسر ولا تجب الفطرة على المعسر بخلاف النفقة فيتحملها الابن (ولو أعسر الزوج أو كان عبداً فلا يظهر أنه يلزم زوجته الحرية فطرتهما وكذا سيد الأئمة) والثاني لا يلزمهما

(قوله فن لم يفضل عن قوته وفوت من في نفقته) وفي ذكر من تغليب العاقل على غيره لشموله للدواب وكالقوت دست ثوب يلبق به بمن في نفقته وكذا ما اعتيد من نحو سمك وكعلك وتقل وغيرها ولا يتقيد ذلك بيوم وليلة (قوله من المال) ومنه أجر يوم وليلة في المؤجر وخرج به الكسب فلا يعتبر ومن المال المؤجر والمرهون فلو كان أحدهما عبداً وجبت فطرته ولو توقف آخر أجها عنهما أو عن غيرهما على بيع جزء من أحدهما فهل يباع فحراً على المستأجر والمرتهن أو تؤخر إلى زوال الحق ويعذر المالك بتأخيرها أو يكلف الاقتراض والأخراج كل محتمل ويظهر أنه إن تسر ذلك بلا مشقة ورضى صاحب ذلك لزمه والأفلا راجعه قال ابن حجر والمال الغائب في مسافة القصر كالمعسوم لقول الشيخين يجوز أخذ صاحبه من الزكاة وترد فيه شيخنا (قوله يحتاج إليه) هو قيد في المسكن والخادم قال شيخنا ويبنى اعتبار الحاجة في الملابس أيضاً وشملت الحاجة ما لو كانت لنفسه وألمونه والمراد بالحاجة في الخادم أن تكون لنحو زمانة أو منصب لا لنحو رعي ماشية وفي المسكن أن لا يستغنى عنه ولو بنحو رباط ولا عبرة بالآفة هنا وانظر المراد بالحاجة الملابس ويظهر شمولها الحاجة التحمل وتقيد بنوع واحد فراجع قال شيخنا ولو أمكنه إبدال الخادم والمسكن بدونهما وأخرج التفاوت لزمه وفيه نظر لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب فراجع (قوله ولا يشترط كونه فاضلاً عن دين الآدمي) هو المعتمد خلافاً للإمام وإن وافقه شيخ الإسلام في المنهج واستشكل الأول في التصحيح بأن الدين مقدم على المسكن والخادم لبيعهما له وقد تقدم ما هنا على الفطرة فهو أولى بالتقديم عليها إذا تقدم على المقدم مقدم مردود لأن بيعهما في الدين لتفريغ ذمة مشغولة إذ الدين ثابت قبل وفي بيعهما هنا شغل ذمة فارغة فهو كالزامة بالكسب لوجوبها وهو باطل إذ تحصيل سبب الوجوب لا يجب كما هو معلوم فتأمل وافهم (قوله ومن لزمه الخ) أي من صح أن يتعلق به لزوم فطرة نفسه صح أن يتعلق به لزوم فطرة غيره إذا تلازم بين اللزومين وخرج عن منطوق ذلك ما ذكره بقوله لكن لا يلزم المسلم الخ ولا الابن الخ وعن مفهومه ما ذكره بقوله فيما مر في الكافر لا في عبده إلى آخره وبقوله هنا ولا العبد الخ فعلم أن في عطفه على ما قبله تجوز أقول ابن حجر أنه من المنطوق باعتبار أن الوجوب يلاقيه ابتداء ليس في محله كما يفيد تعليل الشارح بقوله لا لأنه ليس أهلاً الخ (تنبيه) لا فطرة على أحد عن فن بيت المال أو فن مسجد أو موقوف ولو على معين ولا عن معسر على المسلمين ولا على مستأجر من يحج عنه بالنفقة وفطرته على نفسه إن كان موسراً ولا على مستأجر عبده بنفقته ولا على عامل قراض أو مساق شرط عليه نفقة عبد المالك بل فطرة هؤلاء على ساداتهم ولا على موسى له بمنفعة عبد مطلقاً وكذا إرقيقته نعم إن وجد سببها بعمود موسى وقبل الموصى له الوصية أو وارثه فعليهما والأفعلى الموصى أو وارثه ولومات الموصى له قبل موت الموصى وقبل تجوز لأن العبد لا يلزمه فطرة نفسه وبه نعلم أن البعض يلزمه من فطرته زوجته بقدر ما فيه من الحرية

قوله فطرتهما كنفقتهما وقال الأول الأصل في النفقة والفطرة الأب وهو معسر ولا تجب الفطرة على المعسر بخلاف النفقة فيتحملها الابن (ولو أعسر الزوج أو كان عبداً فلا يظهر أنه يلزم زوجته الحرية فطرتهما وكذا سيد الأئمة) والثاني لا يلزمهما

وارثه بعده فعلى الوارث ان قلنا بقاء الوصية (قوله والتحالف مبني الخ) لا يخفى ان هذا البناء وجعل التحالف
طرقا غير مستقيم فتأمل (قوله لا يلزم الحرة) أي زوجة العسر أو العبد نعم يندب لها الاخراج ولا ترجع بها
عليه لو أيسر بعدوكذا كل من أدى عن غيره باذنه ولم يشترط رجوعا أو أدى عن نفسه مع كونها على غيره
ويعمل كل من الزوجين باعتقاده لو اختلفا فيه والكلام في حرة مومرة والا فلا فطرة عليها قطعا وفي غير
الناشئة والا فلا فطرة عليها ان كانت مومرة قطعا (قوله لاستخدام السيد) أي لتمكن السيد من الاستخدام
اذا اختلف في المسئلة لزوجها ليلانها ان نعم ان كان زوجها في هذه امور الزمة فطرتها كذا قاله شيخنا
الز يادى وشيخنا الرملى وهو من القاعدة لم يكن العلة الله كورة تخالفهما اما غير المسئلة ففطرتها على السيد
قطعا ولو مع حرموسر (قوله مع تواصل الرفاق) قيد محل الخلاف والا فلا تسقط فطرته جزما وخرج بالعبد
نحو قريب غائب فلا فطرة عنه (قوله وجوب اخراج فطرته) أي العبد الغائب ما لم تخص مدة يحكم فيها بعونه
والالم يجب كذا قاله ابن حجر ونبهه شيخنا في شرحه والمنقول عنه في غير مومشى عليه شيخنا الز يادى وهو
المتجه بقاء الوجوب حتى يقع الحكم بموته من قاض اجتهادا أو بيينة وحيث وجبت لزوم السيد قوت آخر محل
علم وصوله اليه ودفعها لاهله فان لم يعلم فالسيد دفعها بنفسه من أي قوت للضرورة قاله شيخنا وفيه نظر فان
دفعها للحاكم من أعلى الاقوات يرى قطعا وقيدا بن حجر الحالك من له ولاية على محل العبد قاضيا أو اماما
(قوله لمعنى الغناء) أي ان الزكاة شرعت في المال لاجل الغناء فيه وأخرت في الغائب لاحتمال قوت الغناء
بتلفه ووجوب زكاة العبد لا يعتبر فيه ذلك فلامعنى لتأخيرها فتأمل (قوله والثاني منه) أي الخلاف (قوله
وهو فطرة الواحد) بالهاء المهملة وقدمه لصحة الحكم بعدم وقيل بالجيم (قوله ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم
الابن ثم الأم ثم الولد الكبير) ثم قد أعقب شيخنا الزوجة بخادمها بالنفقة ولو حرا أو مملوكا كالزوجة وفيه نظر مع
ما مر أن المستأجر بالنفقة لا يجب فطرته الا ان يفرق بوجوب الاخدام هنا وفيه بحث وهو مستفتى ثم بعد
الخدام الله كور الرقيق المملوك مقدم على الولد الصغير ويقدم منه أم الولد ثم المدير ثم المعلق عتقه ثم غيره
وأخر ابن حجر وغيره كالمنهج المملوك عن الولد الكبير وفي بعض نسخ شيخنا الرملى ما يوافق والمنقول عنه
ما مر وهو الوجه لان نفسه أئزم نعم لو كان خادم الزوجة حرة مزوجة بزوجة مومرة ففطرتها على زوجها
(قوله ثم ولده الكبير) ظاهره ولو سفيها أو مجنونا (قوله عن نفسه) أي وجوبا وكذا ما بعده لان
الترتيب في غير المقدور عليه واجب وفيه مندوب قاله شيخنا كابن حجر قال ولا نظر لاحتمال التالف

(قوله والتحالف مبني الخ) أي فان قلنا يجب على المؤدى عنه ابتداء فقلنا بما قال في شرح المهذب لان الوجوب
عليهما والزوج متحمل فاذا عجز عن التحمل بقي الوجوب في محله بخلاف ما اذا قلنا يجب على المؤدى فانه
لاحق عليهما (قوله بخلاف الامة) أي فلا تتحول الفطرة عن السيد وانما الزوج كالضامن فاذا لم يقدر بقي
الوجوب على السيد (قوله مع تواصل الرفاق) يعني انقطع خبره مع تواصل محي الرفاق من تلك الناحية ولم
يتحدثوا بخبره بخلاف ما اذا انقطع خبره مع عدم تواصل الرفاق فانه ينبغي ان يجب الزكاة فولا واحدا الا انه قد
يكون سبب انقطاع الخبر عدم تواصل الرفاق هذا امر ادرجه الله فليتنامل (قول المتن وفي قول لاشئ) هو
مخرج من نصه على عدم اجزائه في الكفارة قال العراقي والاحسن ان يقول وقيل قولان ثانيهما لاشئ (قوله
ووجه مقابله) الضمير فيه يرجع لقول المتن وفي قول لاشئ (قوله الخلاف في وجوب اخراجها في الحال) عبارة
الروضة واذا أوجبنا الفطرة فالذهب وجوب الاخراج في الحال ونص في الاملاء على قولين مصرح في شرح
المهذب بطريقين ووجه الجزم فصاحب المنهاج رحمه الله أراد بالذهب هنا بالنظر لوجوب الاخراج أحد
القولين من الطريق الحاكمة للخلاف فيه وبالنظر لوقت الاخراج طريق القطع وقوله وقيل اذا عاده هو
أحد القولين من الحاكمة لقولي الاملاء فلو قال وقيل قولان أحدهما اذا عاد لكان أولى

ثم ولده (الكبير) فاذا وجد صاعا أخرجه عن نفسه وقيل عن زوجته ووجه بان فطرته ادين والدين بمنع وجوب الفطرة على طريق تقديم

وقيل يشجر بينهما أو صاعين أخرجهما عن خمسة وزوجه مقدسة على القريب لان نفقتها آكد الا لا سقط نفقته الزمان بخلاف نفقته
 وقيل يؤخرها عن القريب لان علقته لا تنقطع وعلقها بعرض لها الاقطاع وقيل يشجر بينهما أو ثلاثة أصع فأكثر أخرجه الثالث عن والده
 الصغير والرابع عن الاب وال الخامس عن الام وفي شرح المهذب عن الامام وغيره حكايته بتقديم الولد الكبير على الابوين ووجه تقديم الام
 على الاب ووجه بانه يشجر بينهما (٣٦) كاخلاف في نفقتها لكن الاصح منه تقديم الام قال والفرق أن النفقة تجب

لان الاصل البقاء ولو أخرجه الصاع المقدور عن غير نفسه لم يقع عن المخرج عنه وله استرداده
 ان شرطه وتبني فطرة نفسه عليه وكذا يقال فيما بعده ولو قدم المؤخر في حالة النكاح فتلغ الذي أخرجه
 لتقدم قبل اخراجه عنه تبين عدم اجزاء الذي أخرجه فله شيخانم ان كان الاخراج قبل وقت
 الوجوب فيه لظاهر فراجع (قوله تقديم الام) أي في النفقة (قوله والفرق الخ) ابطال الاستوى
 الفرق بتقدم الولد الصغير على الاب وأجاب عنه شيخنا الرمي بان الولد جزء منه فهو بنفسه وبان النظر
 للشرف عند اتحاد الجهة ونظر بعضهم في الجواب الاول بتأخير الولد الكبير وقد يقال شأن الولد الكبير
 عدم الحاجة وفيه بعد فتأمل (فرع) لو استوى جاشة في مرتبة ونقص واجبه كصاع فأقل عن زوجتين
 يخبر في اخراجه عن احدهما ولا يسقطه بينهما ويظهر أنه لا يبعد نكاح القرعة بينهما ولو تعدد من تلزمه كولد من
 عن أبيه لم يلزم كالاخص صاع فان أخرجه أحدهما جاع الصاع احتاج في محض اخراجه الى اذن الآخر أو الاب
 كذا بحث العلامة ابن قاسم وأرضاء شيخنا الرمي ويظهر انه لا حاجة لاذن وأنها تسقط عن الآخر كما يؤخذ
 مما مر من العلامة البرلماني أنه لو نكح من لزمت فطرية لغيره وأخرج عن نفسه كفي ولا يرجع على ذلك الغير
 فانه صريح في عدم الاحتياج الى اذن الا أن يقال ان هذا هو الاصل في اخراج الشخص عن نفسه وحمل هذا
 على ما لو اعسر من لزمت فيه بعد فراجع (قوله صاع) قال القفال وحكمة الصاع أن الفقير لا يجد من يستعمله
 في يوم العيد وثلاثة أيام بعده في الغالب والمتحصل من الصاع وما يضم اليه من الماء في حجة ثمانية أرتال
 وذلك كفاية أربعة أيام لكل يوم رطلان ونظر بعضهم في هذه الحكمة على مذهب الامام الشافعي رضي
 الله عنه الموجب دفعها لثلاثة فأكثر من كل صنف أو لصنف من الاصناف السبعة مثلاً (قوله والمدرطل
 وثلاث) ويعلم مقداره من مقدار الرطل على اختلاف وسيأتي في النفقات التصريح بقدره كانه عليه في
 المنهج (قوله والصواب الخ) هو المعتمد (قوله بصاع معيار الخ) وقيل بالكيل المصري فكان مقدار
 قد حين تقريباً فهو المعتمد ولا نظر للوزن وان اختلف وزن الحبوب ولا يميز يذان على أربعة الامداد التي
 هي الصاع بنحو سببي مدلان مقدار الفصح بالهرام المصرية مائة درهم واثنتان وثلاثون درهماً ويكفي عن
 الكيل بالفصح أربع حفنات بكفين منضمين معتدلين كذلك (قوله وكذا نصفه) لا حاجة اليه مع ما قبله
 ولعله لدفع توهم اختصاص ما يسبق بغير النضج فتأمل ودخل فيه العسل والماش والحصى (قوله هولبن)
 أي الاقط أي ولون آدمي أو غيره كابل خلافاً لبعضهم والعبارة فيه بالكيل ان تيسر والا فالوزن ويعتبر
 في اخراج اللبن ان يبلغ قدر صاع أقط كما في العباب وذكره شيخنا في شرحه كابن حجر وفيه بحث ظاهر
 (قوله لمعنى الفناء) أي الذي يفوته في الغيبة هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليل انما علل به من
 منع الوجوب في المال الغائب وأما تأخير الاخراج فيه فعمل بانه غير متمكن من الاخراج منه
 والتكليف من غيره خرج لاحتمال تلفه (قوله والثاني يقول الخ) أي قياساً على الرقبة في الكفارة (قوله
 هولبن بابس) قال ابن الاعرابي يعمل من ألبان الابل خاصة وعلا في الكفاية بانه مقتات عما يجب

له الحلة والام أحوج
 وأقل حيلة والفطرة تجب
 لتطهير المخرج عنه ونشر يفه
 والاب أحق بهذا فانه
 منسوب اليه وبشرف
 بغيره (وهي) أي فطرة
 الواحد (صاع) وهو ستانة
 درهم وثلاثة وتسعون
 (وثلاث) لانه أربعاً مائة
 والمدرطل وثلاث بالبغدادى
 والرطل مائة درهم وثلاثون
 درهماً (قلت) الاصح ستانة
 وخمسة وثمانون درهماً
 وخمسة أسباع درهم لما
 سبق في زكاة النبات والله
 اعلم من أن الاصح ان
 رطل بغداد مائة درهم
 وثمانية وعشرون درهماً
 وأربعة أسباع درهم قال
 ابن الصباغ وغيره الاصل
 في ذلك الكيل وانما قدره
 العلماء بالوزن استظهاراً
 قال في الروضة يختلف قدره
 وزناً باختلاف جنس ما
 يخرج كالقرفة والحصى
 وغيرهما والصواب ما قاله
 الهاربي أن الاعتماد على
 الكيل بصاع معيار بالصاع
 الذي كان يخرج به في

حصص النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجد وجب عليه اخراج قدر يقين أنه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير
 بضمه فأرطل وثلاث قريب (وجنبه) أي الصاع الواجب (القوت العشر) أي الذي يجب فيه العشر وكذا الاقط في الاظهر
 بفتح الهجزة وكسر القاف قال في التحرير هولبن بابس غير متزوج الزبير بن الشخير عن أبي سعيد الخدري قال كنا نخرج اذ كان فينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير أو كبير أو مملوك صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر
 أو صاعاً من زبيب ومنشأ القولين الترددي في حديثه وقد صح وثلاث

فقط بعضهم يجوز له قال في الروضة ينبغي أن يقطع بجواز لصحة الحديث فيه من غير معرض وفي معناه اللبن والجبن فيجوز من في الأصح وأجزاء كل من الثلاثين هو قوته ولا يجزى الخبيض والمصل والسمن والجبن المزروع الزبد لا تنفاه الاقتيات بها ولا المصلح من الاقط التي أفرد كثرة الملح جوهره بخلاف ظاهر الملح فيجزي لكن لا يحسب الملح فيخرج قدره يكون محض الاقط منه صاعاً (ويجب في البلدي من قوت بلده وقبل قوته وقبل شخير بين) جميع (الاقوات) لقوله في الحديث السابق (٣٧) صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط

أو صاعاً من شحير إلى آخره وأوجب الأولان بأن أوفيه ليست للتخخير بل لبيان الأنواع التي تخرج منها ولو كان قوت بلده الشحير وقوته البرتنما نعين البر على الثاني وأجزاء الشحير على الأول وأجزاء غيرها على الثالث وعبر في الحرر والروضة وأصلها بغالب قوته وغالب قوت البلد (ويجزي) على الأولين (الادنى) ولا عكس (والاعتبار في الأعلى والادنى بالقيمة في وجه) فما قيمته أكثر من قيمة الآخر أعلى والآخر أدنى ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والاقوات إلا أن نعتب زيادة القيمة في الأصغر (وبزيادة الاقتيات في الأصح فالبر خير من الحر والأرض) قال في شرح المهذب والزيب والشحير (والأصح أن الشحير خير من الحر) لأنه أبلغ في الاقتيات وقبل الحر خبر منه (وأن الحر خير من الزيب) لذلك أيضاً

خصر صاع اعتبار الوزن فيه ومعتبر الجبن كالأقط (قوله ولا يجزى الخبيض الخ) وكذا اللحم وإن اقتاتوه (قوله بلده) أي عهده وإن لم يكن بلداً (قوله بغالب قوته) على الوجه المرجوح وغالب قوت البلد على الوجه الراجح والمراعاة بله المؤدى عنه والمراد غلبته في جميع السنة بأن يكون المضمون اليه دونه في جميع السنة أو يكون استحصاه في أكثر أيامها فلا تساوى مع غيره بخبر بينهما ولو اختلفا في جيلين كبر وشحير فإن كان حبات الشحير أكثر أو مساوية لحبات البر تخبر كذا قال شيخنا وهو واضح في الثانية ويختلف لما قبله والقاعدة في الأولى فالوجه فيها اعتبار الشحير الآن يقال إن إخراج الأعلى مما ورد به جائز وإن كان حبات البر أكثر نعين البر ويجزى الإخراج من المختلط في الأولين دون الثالثة إلا أن كان خالص البر منه قدر الواجب ويعتبر قوت أقرب البلاد إلى بلدهم فيه القوت فإن استوى اليه بلدان واختلف جنس قوتيهما تخبر والأعلى (أكل) (قوله ولا يجزى الأعلى من الأدنى) قال شيخنا ويحبر على قوله فراجع وقار في عدم الأجزاء في زكاة المال نظراً لقيام البدن المعتبر بها (قوله وبزيادة الاقتيات) أي من حيث هو من غير نظر إلى بلدهم (قوله فالبر) ويليها السلت (قوله أن الشحير خير من الحر) ويليها الدخن والتمر فهما جنس واحد وعلى هذا يحصل قول ابن حجر إنهما في مرتبة الشحير أي من حيث تقديمهما على ما بعدهما ويليها الأرض فالجس فالماشى فالعسل فالقول والتمر (قوله من الزيب) ويليها الاقط فاللبن فالجبن لجهة مراتب الاقوات أربع عشرة مرتبة صر موز إليها بحروف أوائل كلمات البيت الأول من هذين البيتين في قول القائل نظماً لضبطها بالله سل شيخ ذي رعن سكي مثلاً عن فور ترك زكاة الفطر لوجهها حروف أوائل جات مرتبة أسماء قوت زكاة الفطر إن عقلا

فالباع من بالله للبر والسين من سل للسل والشحير والقال للتمر ومنها الدخن والراء للرز والحاء للحمص والميم للماش والعين للعسل والفاء للقول والتاء للتمر والزاي للزيب والالف للأقط واللام للبن والجيم للجبن وهذا ما اعتد به شيخنا لكن في كلام ابن وحشية في الفلاحة مخالفة لبعض ذلك (قوله ولا يبيض الصاع) أي من جنسين عن واحد ولو من قوتين مستويين كما يشتر إليه كلام الشارح الأفيامر في المختلط

فيه الزكاة فكمكتال فيجزي كالحبوب وقضية تطيله عدم أجزاء المختلط من غير الزكوى كالمختلط من لبن الطيبة (قوله والمصل) قيل هو ماء الاقط قاله في الجمل وغيره وفي البيان هو لبن مغزوع الزبد وفي النهاية هو الخبيض (قول المتن وقبل قوته) أي لأنها تابعة للثبوت وواجبة في الفاضل عنها فكانت منها الأول قاس على ثمن البيع (قوله لبيان الأنواع) أي وتعدد ما باعتبار تعدد النواحي المخرج منها فيمنه عليه الصلاة والسلام (قول المتن ويجزى الأعلى الخ) خولف ذلك في الزكاة فلم يجز إخراج الذهب عن الفضة مثلاً قال الرافى لأن الزكوات المالية متعلقة بالمال فأمر أن يواشى الفقراء بما وساء الله تعالى به والفطر زكاة البدن فوقع النظر فيها لما هو غذاء البدن والأعلى يحصل هذا الفرض وزيادة (قول المتن والاعتبار بالقيمة الخ) لأنه أنفع للفقراء (قوله ويختلف الخ) لم يذكر مثل هذا في زيادة الاقتيات الآتي كأنه وافته علم لأن الحكم فيه اعتبار زيادة

وقيل الزيب خبر منه قال في شرح المهذب والصواب تقديم الشحير على الزيب أي من تردد فيه للشيخ أبي محمد كترده في الحر والأرض فيجوز بتقديم الحر على الشحير وقدم البغوى الشحير على الحر فبر عن قوليهما وعن تردد الأول بالوجهين (وله أن يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أو عده (أعلى منه ولا يبيض الصاع) عن واحد بل يخرج من قوتين ولو كان أحدهما على من الواجب كان واجباً للتمر فأخرج نصف صاع منه ونصف من البر قال الرافى ورايت لبعض المتأخرين يجوز له وهو خلاف ظاهر الحديث أول البلب فرض صاعاً من تمر أو صاعاً من شحير ولو ملك نصفين من عشرين فأخرج نصف صاع عن أحد النصفين من الواجب ونصف من الثاني من جنس أعلى منه بطر على

التخير بين الأقوات له إخراجها من جنسين بكل حال (ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخير) بينها فيخرج ما شاء منها (والأفضل أشر فيها) أي أعلاها وهذا التعبير موافق لتعبير الحرر فيما تقدم بغالب قوت البلد (ولو كان عبده ببلد آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثاني الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على أنها تجب ابتداء على المؤدى عن غيره (قلت الواجب الحب السليم) فلا يجزئ المسوس والمعيب ولا الدقيق والسويق كاذ كره الرافعي في الشرح (ولو أخرج من ماله فطر قوله الصغير الغني جاز كأجنبي أذن) فيجوز إخراجها عنه (بخلاف الكبير) فلا يجوز بغير إذنه لأن الأب لا يستقل بملكه بخلاف الصغير فكانه ملكه فطرته ثم أخرجهما عنه (ولو اشترك موسر ومعسر في عبد لزم الموسر نصف صاع) ولا يجب غيره ذكر المشتلين في الروضة (ولو أيسرا) أي المشتركين في (٣٨) عبد (واختلفوا فيهما) باختلاف قوت بلديهما أو قوتيهما (أخرج كل واحد

ويجوز من نوعين (قوله الحب السليم) أي ولو عتيقا لا قيمة له حيث لم يتغير بطعم ولون ولا ريح (قوله فلا يجزئ المسوس) وإن كانوا يقاتلون أو بلغ لبه صاعا خلافا للاسنوي كذا في شرح شيخنا الرمي (قوله ولله الصغير الغني) ومثله السفيه والمجنون (قوله جاز) فإن قصد الرجوع ورجع وخرج بولده الوصي والقيم فلا يؤدى من ماله إلا بإذن الحاكم (قوله كأجنبي أذن) ومنه ولله الكبير ولا رجوع إلا بشرطه (قوله لزم الموسر نصف صاع) أي إن لم يكن مهابا فإن كانت ووقع وقت الوجوب في نوبته لزمه صاع والأفلاشي على واحد منهما (قوله والثاني لا يجوز ذلك) وهو المعتمد وحل شيخنا الرمي كلام المصنف على ما لو كان بلد العبد لا قوت فيه وكان يبريه وبلد السيد من أقرب بلد إليه غير مستقيم كما علم مما مر فراجعه (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه)

(قوله بفصلين) أي والآنسب التعبير بالباب فيهما لعدم دخولهما في هذا وأجاب شيخنا الرمي بأنه لما كان الاداء والتجهيل مناسبتين للوجوب لثبتهما عليه صح التعبير عنهما بما انفصل وما في البرلسي فيه نظر فراجع (قوله شرط وجوب زكاة المال) أي وجوب أدائها وقيد بالمال لأن زكاة الفطر تجب على الكافر كما مر (قوله الاسلام) نعم الأنبياء لازكاة عليهم ووصية عيسى صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى وأوصاني بالصلاة

الافتيات في الأكثر (قول المتن تخير) أي ويفارق تعيين الأغبط في اجتماع الحقائق وبنات اللبون لأن زكاة المال متعلقة بعين المال (قول المتن وهذا التعبير) يؤيد قوله لا غالب فيها تخير حيث جعل التخير عند عدم الغلبة قبل على اعتبار الغلبة عند وجودها (قوله والمعيب) منه أن يكون متغير الطعم أو الرائحة (قول المتن ولو أخرج من ماله الخ) بخلاف الوصي والقيم فلا يخرجان من ماله إلا بإذن القاضي (قول المتن من واجبه) نظير ذلك ثلاثة محررون قتلوا غلبة فخرج أحدهم ثلث شاة والآخر طعما بقيمة ذلك والآخر صام بعده (باب من تلزمه الزكاة الخ)

أي بامشروط من تلزمه الزكاة فمشرط المال الذي تجب فيه الزكاة وأما بيان الأنواع التي تجب فيها فقد سلف ذلك فيما سلف (قوله وترجم بعده بفصلين) يريد أن الفصلين ليسا من الباب فلا يعترض بأن الذي فيه مال ليس بعضا من هذا الباب (قول المتن شرط وجوب زكاة المال الاسلام) قيل إن أراد التكليف المقتضى للعقاب الأخرى فممنوع لأن الكافر عند ما مكف بالفروع وإن أراد التكليف بالأخراج أشكل عطف الحرية

والضال وغير مملو ترجم بعده بفصلين (شرط وجوب زكاة المال) بانواعه السابقة من حيوان ولبنات وقصد تجارة على ماله (الاسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق أول زكاة الحيوان فرضها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطالبة بها في الدنيا لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما قرر في الأصول ويسقط عنه بالاسلام ماضى ترغيبا فيه (والحرية) فلا تجب على الفتن إذا ملكه سيده مالا زكوا فقلنا ملكه على قول من جرح بأن في باب له ضعف ملكه إذا للسيد انتزاعه متى شاء ولا زكاة فيه على السيد لأن ملكه زائل وقيل نعم لأن ثمره الملك باقية إذ تصرف فيه كيف شاء والمدير وأم الولد كالقن فيما ذكر (وتلزم المرتد أن أبقينا ملكه) مؤاخذه له بحكم الاسلام فإن أنزلناه فلا وقلنا موقوف وهو لا يظهر الآتي في باب فوقوفه أن عاد إلى الاسلام لزمته لتبين بقاء ملكه وإن هلك مريدافلا واختلف في الروضة وأصلها فيما حال عليه الحول في الردة ما التزمته قبلها فلا تسقط جزما ويجزئه الإخراج في حال الردة في هذه وفي الأولى

نصف صاع من واجبه في (الأصح) كاذ كره الرافعي في الشرح (والله أعلم) لأنه إذا أخرج ذلك أخرج جميع ما لزمه من جنس واحد والثاني لا يجوز ذلك لأن المخرج عنه واحد فلا يقبض واجبه فيخرجان من أعلى القوتين في وجه رعاية للفقراء ومن أدانها في آخر دفعا لضرب أحد المالكين وقوله من واجبه أي قوت بلده أو قوته وإن كان العبد يبذل آخر بناء على أنها تجب على السيد ابتداء فإن قلنا تجب بالتحمل فالمخرج من قوت بلد العبد كاذ كره الرافعي بعد تصحيحه السابق ولم يذكره في الروضة (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) بما يأتي بيانه كالمنصوب

والزكاة اعلى فرض وجوبها أو على تركية النفس وهذا صرح شيخ الاسلام في فتح الرحمن وفي هذا الاستثناء نظران كان عدم الزكاة عليهم لعدم ملكهم نصا باشرطه فتأمل (قوله على قول الزوم) وكذا على الاظهر ويمكن شمول كلامه واذا مات مرتد بعد الاخراج رجع الامام على الآخذ وان لم يعلم أو كان من أهل النية (قوله الى النية) تقدم في الفطرة أنه ينوي للتمييز (قوله دون المكاتب) سواء الكتابة الفاسدة والصحيحة (قوله لسيدته) ولا زكاة على سيدته فيه ولا في دين كان لسيدته عليه وان مضت أحوال (قوله وتجب في مال الصبي الخ) نظم الفخر الرازي في ذلك فقال

طلبت من المبيع زكاة حسن على صغر من السن البهي
فقال وهل على مثلي زكاة على رأي العراقي الكمي
فقلت الشافعي لنا امام وقد فرض الزكاة على الصبي
فقال اذهب اذا وا قبض زكائي بقول الشافعي من الولي

ونعمه التقي السبكي فقال

فقلت له فديتك من فقيه أطلب بالوفاء سوى الملى
نصاب الحسن عندك ذوامتنا بخدك والقوام السمهي
فان أعطيتنا طوعا والا أخذناها بقول الشافعي

(قوله أيضا وتجب في مال الصبي والمجنون) ومثلهما السفه وكلامه يقتضي انها لم تجب عليهما وهو أحد وجهين في الكفاية وعلل بأنهما غير مكافئين وقال ابن الصلاح ان من أحمها بنان قال تجب في مالهما لا عليهم وليس كما قال فان معنى وجوبها عليهم ثبوتها في ذمتهم كما يقال عليهم ضمان مأ تلفوه وهذا من خطاب الازام لان خطاب المواجهة كما قاله الماوردي (قوله ويخرجها منه وليهما) أي الشافعي وان كانا حنفيين والاحوط له في هذه الرفع الى الحاكم ليلزمه بالاخراج كشلا برفعها الى حنفي فيقرمه فان كان حنفيا وهما شافعيان أخرها وأخبرهما بعد كمالها بولاه رفع الامر الى الحاكم ليلزمه بالاخراج أيضا (قوله ولا تجب الخ) أي لا على الجنين ولا على ورثته وان انفصل ميتا ولو تبين ان لاجل أصلا فقتضى قولهم في الفرق بين مال الجنين والبائع اذا فسخ العقد بأن البائع كان له ملك فاستصحب عدم الوجوب هنا لعدم ذلك في الورثة فراجعهم (قوله والضال) وكذا ما وقع في بحر أونسى محله (قوله ماشية) ويتصور فيها بأن فضل أو تقصب بعد حولها سائمة وقبل التمكّن (قوله عن الاحوال الماضية) أي ان لم ينقص النصاب بالواجب والا فلا تجب في

لأنها شرط في أصل تعلق الخطاب وقوله زكاة المال خرج زكاة الفطر فانها تجب على الكافر في قرية المسلم ونحوه (قوله لضعف ملكه) أي فلا يحتمل الموازنة بدليل عدم وجوب نفقة القريب عليه (قوله يصير ما في يده لسيدته) أي فيبدأ حوله من حيث (قوله اذا انفصل حيا) ولو انفصل ميتا قال الاسنوي فالتجبه عدم الوجوب على الورثة لضعف ملكهم (قول المتن ولا يجب دفعها حتى يعود) وذلك لانه غير متمكن منه والتكليف من غيره لا يتجه لان المال قديتلف (نبيه) لو كان قادرا على خلاص المقصوب أو المجهود بينة وجبت الزكاة والاخراج حالا قطعاً وقد أشار اليه الشارح في الفرق الآتي ويأتي في المتن ذكره في الدين (قوله والثاني وحكي قديم الخ) أخر ذكره عن قول المتهاج ولا يجب الخ ليخرج من الاول بتفريعه (قول المتن والمسترى قبل قبضه) أي تجب فيه قطعاً وقيل فيه القولان ثم على طريق القطع المتجه وجوب الاخراج من غير توقف على القبض بخلافه على طريق القولين كذا قاله الاسنوي وقد يشكك عليه ما سياتي للشارح في قول المتن وقيل يجب دفعها قبل قبضه حيث قال انه مبني على طريق القطع قلت لا شك لانه هنا متمكن من الوصول بدفع الفتن بخلاف ما يأتي

على قول الزوم فيها نظرا الى جهة المال وفيه احتمال لصاحب التفريغ نظرا الى أن الزكاة فريضة مفتقرة الى النية (دون المكاتب) فلا تلزمه لضعف ملكه اذا لا يرث ولا يورث ولا يعتق عليه فريضة بتجهيزه نفسه يصير ما في يده لسيدته (وتجب في مال الصبي والمجنون) ويخرجها منه وليهما لشمول حديث الصدقة السابق لماطما ولا تجب في المال المنسوب الى الجنين اذا لا وثوق بوجوده وحياته وقيل تجب فيه اذا انفصل حيا (وكذا من ملك بيعه الحر نصا) تجب زكاة عليه (في الاصل) تمام ملكه له والثاني لا تجب عليه لضعفه بالرق (و) تجب في المقصوب والضال والمجهود كان أودع فجحد أي تجب في كل عاذا كره (في الاظهر) ماشية كان أو غيرها (ولا يجب دفعها حتى يعود) فيخرجها عن الاحوال الماضية ولو تلف قبل التمكّن سقطت والثاني وحكي قديما أنها لا تجب في المذكورات لتعطل نمائها وقادتها على مالها بخروجها من يده

وامتناع تصرفه فيها (والشترى قبل قبضه) بان حال عليه الحول في بد البائع يجب فيه الزكاة على المشتري (وقيل فيه القولان) في المنصوب
وفرق الاول بتغير الوصول اليه واتقاعه بخلاف المشتري لم تكن منه بمسلم الثمن (ويجب في الحال عن) المال (الفائبان قدر عليه)
وتخرج في بلدان كان سائرا (٤٠) فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه (والا) أي دان لم يقدر عليه لا تقطاع الطريق أو انقطاع

خبره (فكمنصوب) الاحوال التي بعد التقص (قوله وامتناع تصرفه فيها) فلو قدر على زرع المنصوب أو بينة في المجهود
فتجب فيه في الاظهر ولا يجب اخراجها حتى يصل اليه (والدين ان كان ماشية أو غير لازم كال كتلة فلا زكاة) فيه أما الماشية فلان شرط زكاتها السوم ومافي القيمة لا يتصف بسوم وأما مال الكتابة فلان الملك غير تام فيه والعبد اسقاطه متى شاء (أو مرضا أو تقدا فكذا) أي لازكاة فيه (في القديم) لانه لا ملك في الدين حقيقة (وفي الجديد ان كان حالا ونسبر أخذه لا عسر وغيره) أي كبحود ولا بينة أو مطلق أو غيبة ملىء (فكمنصوب) فتجب فيه في الاظهر ولا يجب اخراجها حتى يحصل (وان نيسر) أخذه بان كان على ملىء مقرر حاضر باذل (وجب تركه في الحال) وان لم يقبض (أو مؤجلا) قاله (أنه كمنصوب) فتجب فيه في الاظهر وقيل قطعا ولا يجب دفعها حتى يقبض (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) وهو مبنى على طريق القطع المقيس على المال الغائب

الاحوال التي بعد التقص (قوله وامتناع تصرفه فيها) فلو قدر على زرع المنصوب أو بينة في المجهود
وجبت زكاته حالا (قوله حال عليه الحول) أي من وقت انقطاع الخيار مطلقا كما هو ظاهر كلام شيخنا الرمي
وقال شيخنا الرمي من الشراء ان لم يكن الخيار للبائع وحده فهو ما تقدم وقيل الذي يتجه هنا أنه يعتبر من
الشراء ان كان الخيار للمشتري وحده والا فتنقطع الخيار فراجعه مامر (قوله في بلد) أي المال ان
استقر فيه وهناك ساع أو كما يدفعه حالا (قوله فان كان سائرا فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه) ظاهره
أنه لا يعتبر بل محل الحول فيها والمال سائرا عليها فراجعه (قوله والدين) قال التاج السبكي وحيث وجبت
الزكاة في الدين وقلنا الزكاة تتعلق به تتعلق الشركة فقد ملك الاصناف بعضه في ذمة الدين ويترتب عليه
أمر وكثيرة واقع فيها كثير من الناس كالأبرامنة والدعوى به ونحوها فينبغي في الدعوى ان يدعى أنه
يستحق قبض ذلك ويحلف كذلك ولا يحلف أنه يستحقه ولا انه باق على ملكه فليتنبه لذلك (قوله
ماشية) وكذا المعسر لشرط الزهو وهو بدو الصلاح في ملكه (قوله ومافي القيمة لا يسوم) أي لا يتصف
بالسوم فلا برد محبة السلم في اللحم من السائمة (قوله والعباد) يؤخذ منه أنه لو أحال المكاتب سيده به على
أجنبي وجبت زكاته على السيد وان عجز المكاتب قاله شيخنا الرمي كنجوم الكتابة ومثلهما دين السيد
عليه بنحو معاملة كاسر آقا (قوله وان تيسر أخذه) أو أخذ بدله بنحو ظرفر كقوله الاذرى واعتمده
شيخنا (قوله أو مؤجلا) ومثلهما فترد عدم المطالبة به أو الموصى به قاله شيخنا الرمي (قوله في الاظهر) قال
ابن الرفعة ومقابل الاظهر تقدم أنه قديم وما هنا مفرغ على الجديد فاجواب القديم فيه غير صحيح كإفعل الرافعي
اتهم وقد يدفع بان مقابل الاظهر موافق للقديم لأنه هو وأمنه فراجعه (قوله قبل قبضه) المراد قبل حلوله
كما قال الاسنوى انه الصواب لان الكلام في دين على وسرم مقرر على باذل وكلام الشارح صريح فيه
أيضا ولعل هذا مبنى على طريق القطع لان الاظهر موافق لما لا يقول به ومقابل الاظهر مقطوع به كما
سند كرم أيضا (قوله وهو النقد والعرض) اقتصر عليه بالشمول النقد والركاز والعرض لزكاة الفطر
(قوله وسواء كان الدين الخ) وسواء دين الضمان وغيره ودين الله كزكاة وكفارة وغيره وما استغرق

(قوله فان كان سائرا) يرجع لقول الشارح المال (قوله ومافي القيمة الخ) اعترضه الرافعي بأنه يذكر في
السلم في اللحم كونه لحم راعية أو معالوفة فإذا جاز أن يثبت في القيمة لحم راعية جاز أن يثبت الراعية نفسها
وضعه القونوي بان المدعى انصافه بالسوم المحقق ونبوته في القيمة أمر تقديري (قوله فلان الملك غير تام
فيه) يؤخذ من هذا التعليل أن المكاتب لو أحال سيده بالنجوم على شخص تجب الزكاة فيه لانه لازم
لا يسقط عن ذمة الحال عليه بتجهيز المكاتب ولا فسحه (قول المتن وأعرضا) أي للتجارة (قوله لانه لا ملك
في الدين) استشكل هذا بأنه لو حلف لماله وله دين مؤجل أو حال حنث به (قول المتن وان نيسر) لو نيسر
أخذه بالظفر فالظاهر لزوم في الحال (قوله على الاظهر) هي الطريقة الحاكية للخلاف وقوله وقيل قطعا
هي الطريقة القاطعة (قوله ولا يجب حتى يقبض) هو على الطريقين لكنه متطوع به على الاول وقول
المتن وقيل تجب مفرغ على طريق القطع كاذ كرم الشارح ثم قوله قبل قبضه أولى منه قبل حلوله كانه عليه
الاسنوى وغيره وقوله وقيل تجب الخ اذا كان المدين مليا ولا مانع سوى الاجل وقوله المقيس على المال

الذي يسهل احضاره ووجه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل الى التصرف فيه قبل الحول وقيل لا تجب فيه قطعا لانه
لا يملك شيئا قبل الحول (ولا يمنع الدين وجوبها في اظهر الاقوال) لا مطلق النصوص الواردة فيها والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج (والثالث
يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والركاز وزكاة الفطر كسبائي في الفصل ولا يمنع في الظاهر وهو الماشية والزرع والفقر والمعدن
والفرق أن الظاهر يجوز بنفسه والباطن انما يجوز بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في فضائه وسواء كان الدين

حالا أم مؤجلا من جنس المال أم لا (فعلى الاول لو حجر عليه الدين خلال الحول في الحجر فكم مقصوب) لان الحجر مانع من التصرف ولو عين
الحاكم لكل من غرمائه شيئا من ماله ومكثهم من أخذه خلال الحول قبل أخذه فلاز كاة عليه قطعا لضعف ملكه وقيل فيها خلاف المقصوب
(و) على الاول أيضا (لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة) بان مات قبل أداء الزكاة (قدمت) تقديم الدين الله وفي حديث الصحيحين فدين
الله أحق بالقضاء (وفي قول) يقدم (الدين) لاقتقار الآدمي واحتياجه (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان الزكاة تعود فائدتها
الى الآدميين أيضا (والغنيمة قبل القسمة ان اختار الغنائمون تملكها ومضى بعده (٤١) حول والجميع صنفز كوى وبلغ

النصاب وغيره (قوله فكم مقصوب) فيجب الاخراج بعد ذلك الحجر لاقبله وفاق وجوب زكاة المهرهون
حالا بانه يباع منه جزء ان لم يكن له ما يخرج منه غيره فمهره على المرتين ولا خيار له في ذلك وبان الراهن حجر
على نفسه بلا حاكم (قوله شيئا من ماله) أى من جنس دينهم فقط وسواء أخذه الغرماء أم لا فلاز كاة عليه
لو تركه وله ولاز كاة عليهم لو أخفوه أيضا لضعف ملكهم (قوله قدمت) أى الى الزكاة ولو عين الفطرة على الدين
وان تعلق بالعين وكالزكاة كل حق لله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد والحج الا الجزية فكدين الآدمي
تفاديا لجانب انها أجرة وفي اجتماع حقوق الله تعالى يقدم ما تعلق بالعين ثم ما تعلق بالذمة وخرج بالتركة المحي
فيقدم فيه دين الآدمي ان حجر عليه الا الزكاة المتعلقة بالعين (قوله أى وان لم يختاروا الخ) خصه بالذمة
لكونه مدخول الشرط وان أمكن شمول كلام المصنف لما بعده فتأمل (قوله وهى أصناف) ظاهره وان
علم أن الذي يخص كل واحد منهم يبلغ نصابا (قوله لو كانت صنفالا يبلغ الخ) أو بلغ وهو غيرز كوى أو ز كوى
لم يبلغ نصابا أو بلغ المجموع نصابا بالجنس (قوله نصاب سائمة) أى نصابا وسامه سواء كان سائمة قبله أم لا ليوافق
ما مر ومنعها منه بعد طلبها كالنصب فان طلبها بلاوط قبل الحول رجع نصفه له وعلى كل عند تمام الحول
نصف شاة أو طلق بعد تمام الحول رجع له كذلك شاة ان أخذ الساعي الواجب من غيره أو لم يأخذ شيئا
والارجع هو عليها بنصف قيمة المخرج ولو بعد الرجوع كذلك شاة ان أخذ الساعي الواجب من غيره أو لم يأخذ شيئا
(قوله كما تقدم) من أن السائمة لا تكون في الذمة فان كان غير سائمة كالنقل لم يهاز كاته لانه من الدين (قوله
وقبضها) فان لم يقبضها فهي من الدين ان كانت في الذمة والا فكالمبيع قبل قبضه والخلاف المذكور من
العائب رد بان المؤجل لو كان مائتين مثالا فلا بد من اخراج الخمسة والتسليف بها اجماف لانه انساوى أكثر
من خمسة مؤجلة (قوله بانه لا يتوصل الخ) أى فألحق بالمقصوب (قول المتن ولو اجتمع زكاة) ولو زكاة فطر
(قول المتن ودين) (فائدة) ظاهر اطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو
كذلك (قوله لا تقتار الآدمي الخ) أى وكما يقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة (قول المتن
وقبضها) خرج ما اذا لم يقبضها فانه ان كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وان كانت معيبة فكالمبيع قبل
القبض (تنبيه) كلام المنهاج يشعر بان الخلاف في الاخراج وان الوجوب مجزوم به وهو كذلك (قول
المتن وعشرين لستين) لا يخفى ان الفقهاء تمام السنة الاولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم
يكن مالا كجميعها في الحول الثاني بل لتسعة عشر دينارا ونصف واذا سقط النصف فيسقط ما يقابلها من
الزكاة وهو ربع عشرة فمجموع ما يلزم تمام السنة الثانية دينار ونصف الاربع عشر النصف وقس الاخراج
بعد الثالثة والرابعة على ذلك هكذا استدركه الرافعي ناقلا عن الاصحاب ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير
الغنائم وينبغي أن يتفطن أيضا لامر آخر وهو أن الحول الثاني مثالا في مقدار الزكاة من الاعطاء لا من حين

النصاب وغيره (قوله فكم مقصوب) فيجب الاخراج بعد ذلك الحجر لاقبله وفاق وجوب زكاة المهرهون
حالا بانه يباع منه جزء ان لم يكن له ما يخرج منه غيره فمهره على المرتين ولا خيار له في ذلك وبان الراهن حجر
على نفسه بلا حاكم (قوله شيئا من ماله) أى من جنس دينهم فقط وسواء أخذه الغرماء أم لا فلاز كاة عليه
لو تركه وله ولاز كاة عليهم لو أخفوه أيضا لضعف ملكهم (قوله قدمت) أى الى الزكاة ولو عين الفطرة على الدين
وان تعلق بالعين وكالزكاة كل حق لله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد والحج الا الجزية فكدين الآدمي
تفاديا لجانب انها أجرة وفي اجتماع حقوق الله تعالى يقدم ما تعلق بالعين ثم ما تعلق بالذمة وخرج بالتركة المحي
فيقدم فيه دين الآدمي ان حجر عليه الا الزكاة المتعلقة بالعين (قوله أى وان لم يختاروا الخ) خصه بالذمة
لكونه مدخول الشرط وان أمكن شمول كلام المصنف لما بعده فتأمل (قوله وهى أصناف) ظاهره وان
علم أن الذي يخص كل واحد منهم يبلغ نصابا (قوله لو كانت صنفالا يبلغ الخ) أو بلغ وهو غيرز كوى أو ز كوى
لم يبلغ نصابا أو بلغ المجموع نصابا بالجنس (قوله نصاب سائمة) أى نصابا وسامه سواء كان سائمة قبله أم لا ليوافق
ما مر ومنعها منه بعد طلبها كالنصب فان طلبها بلاوط قبل الحول رجع نصفه له وعلى كل عند تمام الحول
نصف شاة أو طلق بعد تمام الحول رجع له كذلك شاة ان أخذ الساعي الواجب من غيره أو لم يأخذ شيئا
والارجع هو عليها بنصف قيمة المخرج ولو بعد الرجوع كذلك شاة ان أخذ الساعي الواجب من غيره أو لم يأخذ شيئا
(قوله كما تقدم) من أن السائمة لا تكون في الذمة فان كان غير سائمة كالنقل لم يهاز كاته لانه من الدين (قوله
وقبضها) فان لم يقبضها فهي من الدين ان كانت في الذمة والا فكالمبيع قبل قبضه والخلاف المذكور من
العائب رد بان المؤجل لو كان مائتين مثالا فلا بد من اخراج الخمسة والتسليف بها اجماف لانه انساوى أكثر
من خمسة مؤجلة (قوله بانه لا يتوصل الخ) أى فألحق بالمقصوب (قول المتن ولو اجتمع زكاة) ولو زكاة فطر
(قول المتن ودين) (فائدة) ظاهر اطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو
كذلك (قوله لا تقتار الآدمي الخ) أى وكما يقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة (قول المتن
وقبضها) خرج ما اذا لم يقبضها فانه ان كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وان كانت معيبة فكالمبيع قبل
القبض (تنبيه) كلام المنهاج يشعر بان الخلاف في الاخراج وان الوجوب مجزوم به وهو كذلك (قول
المتن وعشرين لستين) لا يخفى ان الفقهاء تمام السنة الاولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم
يكن مالا كجميعها في الحول الثاني بل لتسعة عشر دينارا ونصف واذا سقط النصف فيسقط ما يقابلها من
الزكاة وهو ربع عشرة فمجموع ما يلزم تمام السنة الثانية دينار ونصف الاربع عشر النصف وقس الاخراج
بعد الثالثة والرابعة على ذلك هكذا استدركه الرافعي ناقلا عن الاصحاب ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير
الغنائم وينبغي أن يتفطن أيضا لامر آخر وهو أن الحول الثاني مثالا في مقدار الزكاة من الاعطاء لا من حين

(٦ - (قيلوبى وعميره - ثانى) أربع سنين ثمانين دينارا وقبضها فلا يظهر لانه لا يلزمه ان يخرج الا زكاة ما استقر
لان مالا يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فلكه ضعيف والفرق بين هذا وبين ما ذكر في مسألة الصداق اذ هو بفرض أن يعود نصفه
بالطلاق قبل الدخول ان يعود نصفه ملك جديد من غير انفساخ لعقد بخلاف عود بعض الاجرة فانه بانفساخ الاجرة (فيخرج عند تمام السنة
الاولى زكاة عشرين) لانها التى استقر ملكه عليها (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لستين) وهى التى
استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لستين) وهى التى استقر ملكه عليها الآن
(ولتمام الرابعة زكاة ستين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لارب) وهى التى استقر ملكه عليها الآن (والثانى يخرج لتمام الاولى

زكاة ثمانين) لانه ملكها ملكا تاما والى الكلام فيما اذا كانت اجرة السنين مقسوبة وأخرج الزكاة من غير المقبوض وفي الروضة أكصلها ان كلام نقله المذهب يشمل (٤٢) ماذا كانت الاجرة في الذمة وقبضت وما اذا كانت معينة (فصل تجب الزكاة) أي

أداؤها (على الفور اذا تمكن وذلك بحضرة المال والاصناف) أي المستحقين لان حاجتهم اليها ناجزة أما زكاة الفطر فوسعة بليدة العيد ويومه كما تقدم في بابها (وله أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم انه النقذ والعرض وزيد عليهما هنا في الروضة أكصلها الركوز كاة الفطر (وكذا الظاهر) وهو الماشية والزرع والخمر والمعدن (على الجديد) والقديم يجب دفع زكاته الى الامام وان كان جائرا لنفاذ حكمه فلو فرقها المالك بنفسه لم تحسب وقيل لا يجب دفعها الى الجائر (وله) مع الاداء بنفسه في المالكين (التوكيل) فيه (والصرف الى الامام) بنفسه أو وكيله (والاظهر ان الصرف الى الامام أفضل) من تفريقه بنفسه لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق بينهم والثاني تفريقه بنفسه أفضل لانه بفعله نفسه أوثق وهذا كما في الروضة وأصلها في المال الباطن أما الظاهر فصرف زكاته

حيث الاخراج وأما الوجوب فجزوم به (قوله زكاة ثمانين) قال في المجموع عن الماردي والاصحاب واذا أخرج الجميع ثم انتهت الدار يرجع المستأجر بقسط الاجرة ولا يرجع المخرج بشئ انتهى فراجع (قوله وأخرج الخ) أي لثلاثين نقص النصاب لو أخرج منها كذا قالوه وتكفوا في الجواب عنه قال بعضهم وعندنا تأمل فيما روي عنده ما يكمل به النصاب لا أشك في تأمل نعم فيقال ان التقرير بذلك لاجل كون المخرج عنه عشرين في كل سنة (تنبيه) للثمن المقبوض قبل قبض المبيع وعكسه حكم للاجرة المذكورة لتعرضه للسقوط بثلث مقابلته ويؤخذ من ذلك الوجوب في رأس مال السلم لانه لا يتعرض له الفسخ بانقطاع السلم فيه (فصل في اداء زكاة المال) (قوله بحضور المال) أي بحضور المال اليه أو بحضوره عند المال ولو تقديرا فلو مضى بعد الحول لم يمكن فيه حضوره لمال غائب وجب الاخراج ولا بد من تنقية الحب من نحو تبن وجفاف ثم وخلصه من مهم ديني أو دنيوي وله انتظار نحو صالح وجار أو تزوي في استحقاق بشرط سلامة العاقبة (قوله المستحقين) أي من تصرف له الزكاة من امام أو ساع أو المستحقين أو بعضهم في حصته نعم لا يحصل التمكن بحضور المستحقين دون الامام في زكاة طلبها في مال ظاهر والتمكن شرط للضمان لا للوجوب على الاصح ولا يجوز التأخير عن نحو جائع (قوله وله التوكيل) أي لبالغ عاقل وكذا السفه رصبي ان توى وعين المدفوع له قاله شيخنا الرمي (قوله والاظهر أن الصرف الخ) وبعد الامام الساعي وتصرف الامام بالولاية لا بالنيابة على المعتمد (قوله جأرا) أي في الزكاة ولو عدل في غيرها وهذا في المال الباطن ان لم تمام الحول الذي قبله لان حصة الفقراء باقية على وجه الشركة الى حين الاعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن اشكال الرافعي المذكور بتصوير المسئلة بالتجمل عن الثمانين أولا وهو غفلة عن النقول قال السبكي في شرحه * فرع قال الروياني عن والده اذا قلنا بالمذهب فلو عجل زكاة ما زاد على قسط الاول لم يحجز وتو عجل زكاة عشرين في العام الاول حيث تكون الاجرة مائة فان كان مضى أربعة أخماس الحول جاز والا فلا لانه ما لم يعلم وجود النصاب في ملكه فتجمله غير جائز كالوكان له درهم لا يعلم بلوغها نصابا فجهل عنها ثم علم فانه لا يجزى قال السبكي وقياسه أن مسئلة المنهاج لا يصح التجمل فيها ولا في العشرين الاولى لانه متى انفسخت الاجارة في الحول الاول فلا نصاب اه اللهم الآن يقال هذه مقالة بأبها عموم قولهم يجوز التجمل لعام بعد انعقاد الحول (قوله وما اذا كانت معينة) لم يقل وقبضت لانه لا فرق بين القبض فيها وعدمه ثم لا يخفى ان التي في الذمة ولم تقبض كذلك غاية الامر انه يطرقها خلاف الدين كما ان المعينة قبل القبض يطرقها خلاف المشتري قبل قبضه (فصل تجب الزكاة الخ) أي أدائها يريد أن التمكن شرط للاداء للوجوب لكن لك أن تقول الوجوب إنما يتعلق بالاداء لانه فعل المكلف (قول المتن وله أن يؤدى الخ) أي كما يؤدى الكفارات بنفسه وقيس الظاهر على الباطن (قوله والقديم تجب الخ) استدله بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وخالف الباطن لان الناس لهم غرض في اخفاء أموالهم فلا يفوت ذلك عليهم والظاهر لا يطلب اخفاؤه (قوله لانه بفعله نفسه أوثق) وليتناول ثواب تقديم الاقارب والجيران فتفريق المالك بنفسه أفضل أي ولو كان المال ظاهرا كما في الروضة وأصلها وخالف في شرح المذهب فرجع ان صرف الظاهر حتى الى الجائر أفضل (قوله أفضل من الصرف اليه) وقيل فيه الخلاف أي فالراجح القطع بكونه أفضل وحينئذ فلا استثناء راجع

الى الى الامام أفضل قطعا وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان (الأن يكون جائرا) فتفريق المالك بنفسه أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف وتفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بخلاف قال في الروضة والدفع الى الامام أفضل من التوكيل قطعا وفيها كمالها لو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بخلاف وأما الاموال الباطنة فقال الماردي

ليس للولاية نظر في زكاتها وأربابها أحق بها فان بذلها وطوعا قبلها الوالي (ونحب النية فينوي هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) أي زكاة مالي المفروضة أو صدقة مالي المفروضة وعبر في الروضة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ولونوى الزكاة دون الفرضية أجزاء وقيل لا كما لونوى صلاة الظهر ورد بأن الظهر قد تنفع نفلا كالعادة والزكاة لا تنفع الا فرضا وفي شرح المذهب وقال البغوي ان قال هذه زكاة مالي كفاء وان قال زكاة في اجزائه وجهان ولم يصحح (٤٣) شيئا وأصحهما الاجزاء (ولا يكفي

هذا فرض مالي) لانه يكون كفارة ونذرا (وكذا الصدقة) أي صدقة مالي (في الاصح) لانها تسكون نافلة والثاني يكفي لظهورها في الزكاة وعبرة الروضة كأصلها ولا يكفي مطلق الصدقة على الاصح وقال في شرح المذهب على المذهب وبه قطع الجمهور وعبر فيه في الاولى بالاصح (ولا يجب تعيين المال) المترك في النية عند اخراج الزكاة (ولو عين لم يقع) أي المخرج (عن غيره) فلو ملك مائتي درهم حاضرة ومائتين غائبة فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائبة فله جعل المخرج عن الحاضرة ولو كان عينه عن الغائبة لم يكن له صرفه الى الحاضرة والمراد الغائبة عن مجلسه لاعن البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو الاظهر الآتي في كتاب قسم الصدقات (ويلزم الوالي النية اذا أخرج زكاة الصبي أو المجنون) فلو دفع بلانية

يطلبها فيه فان طلبها فيه أو كانت عن المال الظاهر وان لم يطلبها فصرفها له ولو جازأ أفضل كما سيأتي في كلامه بعضه عن الروضة وأصلها (قوله ليس للولاية) أي يحرم عليهم (قوله بالصدقة المفروضة) ومثله فرض الصدقة فالمعتمد الا كتفاء بهما ولا يضر شمولهما لزكاة الفطر لخروجها بالقرينة فتأمل (قوله ولونوى الزكاة دون للفرضية أجزاء) هو المعتمد والمذكور بعده دليل عليه (قوله وأصحهما الاجزاء) هو المعتمد كما تقدم (قوله وعبرة الروضة الخ) أي فهي مسئلة غير التي في المنهاج فلذلك جرى فيها طرق ولم يستفوا بالقرينة في هذه والتي قبلها لانها انما يكفي بها في تخصيص النيات لا في صرف أصلها (قوله لم يكن له صرفه الخ) نعم ان شرط أن يكون عن الحاضرة ان تلفت الغائبة انصرف للحاضرة ولو قال عن الحاضرة والغائبة ولم تلف اجزائه عن أحدهما ويخرج عن الاخرى فان تلفت لم تجزئه عن البقية (قوله يلزم الوالي الخ) تقدم ما فيه (قوله السفية) فينوي الوالي عنه وللولى تفويض النية اليه بل له الاستقلال بالنية كما قاله شيخنا واعتمده (قوله ولونوى الموكل الخ) وكذا لونوى عند عزل المال ولو قبل التفريق لانه أول اجزاء العبادة والمستحق في هذه الاستقلال بالاخذ ويكفي فيها تفرقة الصبي ونحوه على ما تقدم ولا يتعين على المالك صرف ما أفرزه بل له صرف غيره لان شركة المستحقين لا تنقطع الا بقضائها وبهذا فارق الشاة المعبنة في الانحية ومن التوكل في النية كانت تفرقه أن يقول لغيره أخرج زكائي أو زك عنى أو أخرج فطرني أو أهد عنى في الهدى ونحو ذلك فيتعين على الوكيل النية وله توكل واحد في النية وواحد في الدفع للمستحقين (قوله في المسائل الثلاث) هي مسئلة نية الوكيل وحده وتفويض الوكيل النية اليه ونية الموكل وحده (قوله الى السلطان) ومثله الساعي

الى المال الباطن ويدل عليه تقديم الشارح لذكر مقابل الاظهر وهذا مبني على ما في شرح المذهب من أن صرف الظاهر للإمام أفضل وان كان جازأ خلاف ما في الروضة (قوله لظهورها) أي وكثرة ورودها في القرآن بمعنى ذلك قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وقال تعالى ومنهم من يلزمك في الصدقات وقال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين (قوله وقيل في شرح المذهب الخ) حاصله أنه اذا قال هذا صدقة لا يكفي على الاصح الذي قطع به الجمهور وأما صدقة مالي فعبر فيها في شرح المذهب بالاصح فقط وانما قطع بتلك لان الصدقة اذا لم تنصف يكثر عمومها لاطلاقها على غير المال كما في حديث بكل تكبيرة صدقة (قول المتن ولا يجب تعيين للمال) قال الاسنوي حتى لو قال هذا عن هذا أو هذا كفى قال فلو تلف أحدهما بعد الاداء فله جعله عن الباقي (قوله لم يكن له صرفه الخ) أي بل تنفع نافلة (قول المتن وتسكني نية الموكل الخ) أي كما تكفي عند الدفع الى السلطان ولو وجدت النية من الخاطب بالزكاة مقارنة لفعلة ووجه الثاني القياس على الحج وفرق الاول بان أفعال النائب في الحج كمال الموكل في الزكاة لإن البراءة حصلت بهما وقد وجدت في الموضعين ممن وجد منه الفعل المبرى وأعلم أنه لو عزل قدر الزكاة أولا ونوى كان كافيا على الاصح قال الاسنوي الوجهان في مسئلة الكتاب مبنيان على هذين الوجهين (قوله والثاني لا تكفي بل لا بد الخ) قضية الكلام أن الوكيل في هذه الحالة ينوي وان لم يفوض له النية وفيه نظر (قوله في المسائل الثلاث) يرجع

لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قاله ابن كجب وضم اليهما في شرح المذهب السفية (وتكفي نية الموكل عند الصرف الى الوكيل في الاصح والا فضل ان ينوي الوكيل عند التفريق أيضا) على المستحقين والثاني لا تكفي نية الموكل وحده بل لا بد من نية الوكيل المذكور ولو نوى الوكيل وحده لم يكف الا أن يكون الموكل فوض اليه النية فتكفي ولو نوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفى قاله في شرح المذهب وفيه اختلاف في المسائل الثلاث (ولو دفع) الزكاة (الى السلطان كفت النية عنده) أي عند الدفع اليه وان لم ينو السلطان عند القسم

على المستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع اليهم (فان لم ينو) عند الدفع اليه (لم يجزى على الصحيح وان نوى السلطان) عند القسم عليهم
كما لا يجزى الدفع اليهم بلانية والثاني يجزى نوى السلطان أم لم ينولانه لا يدفع اليه الا الفرض ولا يقسم الا الفرض فاغنت هذه القرينة عن
النية (والاصح انه يلزم السلطان (٤٤) النية اذا اخذ زكاة الممتنع) من أدائها نيابة عنه لتجزئه في الظاهر فلا يطلب

(قوله لم يجزى) أى ان لم ينو المالك الزكاة قبل صرف الامام (قوله بلانية) أى يقينا فلو شك بعد
الاخراج في النية لم يقع زكاة فيسترده ثم ينوى ثم يعيده للمستحق أو يخرج غيره (قوله أى السلطان)
فيا ثم يتركها ويكتفى عند الاخذ أو التفرقة وظاهر ما ذكرناه لا يكتفى الاخذ مع تركها فلا يقع زكاة
ويضمنه الامام الا ان استرده ونوى ثم أعاده للمستحق فراجع وفي شرح شيخنا الرملى رجوع الضمير
للممتنع وتسميته تمتعاً باعتبار ما كان وفيه نظر فراجع وحرره (فروع) يندب لأخذ الزكاة الدعاء للدافع
المالك وله مع الدافع غير المالك كأن يقول أجرك الله فيها أعطيت وجعله لك طهوراً بارك لك فيها أقيمت
ويندب لكل دافع مال من زكاة أو كفارة أو نذر أو صدقة تطوع ولقارىء نحو درس وغير ذلك أن يقول
بعد فراغه بنا تقبل منا الآتية ويندب الترضى والترحم على غير الانبياء من الاخبار ولو من غير الصحابة
رضى الله تعالى عنهم وتكره الصلاة وكذب السلام على غير الانبياء والملائكة الانبعاثهم ولا نكره منهم على
غيرهم ولا من غيرهم على من اختلف في نبوته كلقمان ومريم

(فصل في تحجيل الزكاة) أى في جوازها وعدمه وقسم الامام مالك تحجيل ووافقه ابن المنذر وابن
خزيمة من أصحابنا (قوله ويجوز) أى لغيرولى من مال الطفل ولولو للقطرة ويجوز له من مال نفسه وسواء دفع
المجمل للمفقراء أو للامام (قوله قبل الحول) أى قبل تمامه وبعد انعقاده (قوله والاول مقيد في الروضة
وأصلها بلزكاة العينية) وهو المعتمد وسيأتى مفهومه في التجارة ولا يخفى عليك ان مقتضى هذا القيد ان
التحجيل في التجارة قبل وجود السيدين معا وهو غير مستقيم لما فيه من بطلان القاعدة والوجه فيها أن
السبب الاول هو انعقاد الحول وقد وجد كافي غير هالان اعتبار النصاب فيه لاجل انعقاد الحول فيه لانه
فتأمل (قوله فجعل شاة) أى منها لا من غيرها ويحتمل الامر من معالي تجزئه (قوله فجعل زكاة أر بعامة)
أى من المائتين أو من غيرها على ما تقدم لم يجزئه فقول لم يجزئه نراجع للسائلين وهو المعتمد ولو جعل شاة
عن أر بعين فنتجت أر بعين ثم ماتت الامهات لم تجزئه فان جعل بعد النتاج أجزاء على المعتمد ولو عمل
شاة من مائة وعشرين فنتجت سحلة قبل الحول لم تجزئه على المعتمد عند شيخنا وظاهره عدم اجزاء
الثانين والوجه اجزاء واحدة لتمام نصابها فراجع (قوله في الاصح) هو المعتمد وفارق هذه ما قبلها
بالقطع فيه لبناء حول النتاج على أصله وتقييد عدم الاجزاء بالنصاب الذى كمل يفيد الاجزاء عن النصاب

لكل من قوله ولو نوى الوكيل الخ وقوله الا أن يكون وقوله ولو نوى الموكل وقوله لم تجزى النية الخ أى ويجزئه
فعل الامام من غيرنية هذا قضية كلامه فندبره (قوله وان قلنا الخ) عبارة الرافعى وان قلنا بالبراءة ففي
وجوب النية عليه وجهان وظاهر المذهب الوجوب اه ولاجل ما ذكره الشارح والرافعى اعترض
الاسنوى على المنهاج وقال كان ينبغي له تقديم المسئلة الثانية على الاولى وأن لا يعبرى الاولى بالاصح لان
فيها طريقتين

(فصل لا يصح تحجيل الزكاة الخ) اعلم أن الامام مالكا رحمه الله منع من التحجيل ووافقه ابن المنذر وابن
خزيمة من أصحابنا لئلا أن العباس رضى الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تحجيل صدقته قبل أن يحل
فرخص له ولانه حق مال إلى أجل رفقاً بخازن تقديمه على أجله كالدين وأيضاً فلانها حق مالى وجب بسببين فجاز
تقديمه على أحدهما كالكفارة في اليمين وقد وافق المخالف عليها (قول المتن قبل الحول) أى قبل تمامه

(قوله)

زكاة اذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجزئه المجمل ولو ملك مائتي درهم وتوقع حصول مائتين

من جهة أخرى فجعل زكاة أر بعامة فحصل ما توقعه لم يجزئه ما مجمله عن الحادث ولو ملك خماس من الابل فجعل شاة من قبلها عشر ابلات
لم يجزئها معاملة عن النصاب الذى كل الآن في الاصح أن زكاة التجارة كان اشترى عرضا يسوى مائة درهم فجعل زكاة مائتين وحال الحول

بها ثانيا وقيل تجزئه من
غيرنية فلا تلزم السلطان
(و) الاصح (أن نيته)
أى السلطان (تكفى) في
الاجزاء باطنا اقامة لها
مقام نية المالك والثاني
لا تكفى لان المالك لم ينو
وهو متعبد بان يتقرب
بالزكاة ونوى الامام
والغزالي الخلاف الاول
على الثاني فقالا ان قلنا لا تبرأ
فصة الممتنع باطنا لم تجزى
النية على الامام وان قلنا
تبرأ فوجهان أحدهما
لا تجزى لئلا يتهاون
المالك فيها ومتعبد عنه
والثاني تجزى لان الامام
فيما يليه من أمر الزكاة
مكولى الطفل والممتنع
مقهور كالطفل

(فصل لا يصح تحجيل
الزكاة) في المال الحولى
(على ملك النصاب) لفقد
سبب وجوبها (ويجوز)
تحجيلها (قبل الحول)
بعد ملكه النصاب لوجود
السبب والاول مقيد
في الروضة وأصلها بلزكاة
العينية فاذا ملك مائة درهم
فجعل منها خمسة أو ملك
تسعة وثلاثين شاة فجعل
شاة ليسكون المجمل عن

وهو يساوها بانه يجزئه المجل بناء على أن اعتبار النصاب فيها باخر الحول وهو القول الرابع كالتقدم ولو اشترى عرضاً بمائتين فجعل زكاة أو بعمارة وحال الحول وهو يساوها بجزأه المجل بناء على ما ذكره وقيل لا يجزئه في المائتين الزائدين (ولا تجهيل لعامين في الاصح) لان زكاة العام الثاني لم ينقد حولها والتجهيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتجهيل قبل كمال النصاب فاعجل لعامين يجزئ للاول فقط والثاني استند الى انه عليه الصلاة والسلام تسلف من العباس صدقة عامين رواه البيهقي (٤٥) وأجيب بانقطاعه كابينه وباحتمال

التسلف في عامين والجواز على الثاني مقيد بما اذا بقي بعد التجهيل نصاب كان ملكاً فثنين وأربعين شاة فجعل منها شاتين فان عجلهما من احدي وأربعين لم يجزئ المجل للعام الثاني لنقص النصاب في جميع العام فالتجهيل له تجهيل على ملك النصاب فيه وقيل يجزئ لان المجل كالباقى على ملكه (وله تجهيل الفطرة من أول رمضان) لبلا وقيل نهراً لانها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها (والصحيح منعه قبله) أى منع التجهيل قبل رمضان لانه تقديم على السببين والثاني جواز تقديمه في السنة كما حكاه في شرح المهذب (و) الصحيح (أنه لا يجوز اخراج زكاة الفطر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لانه لا يعرف قدره تحقيقاً ولا تخميناً (ويجوز بعدهما) أى بعد بدو الصلاح واشتداد الحب

الاول في احدي الشاتين وهذا يؤيد ما ذكرناه ولا فراجعه (قوله يساوها) هل بالخرج أو دونه الظاهر الثاني (قوله اجزاء المجل) هو المعتمد (قوله وقيل الخ) ولم يجز هذا الخلاف فيما قبل هذه لوجود بعض المجل عنه فيها (قوله يجزئ للاول فقط) أى وان لم يزرحة كل عام على المعتمد لانه ليس له تشريك بين فرض ونفل (قوله صدقة عامين) يجوز تنوين صدقة وادافها والاول أقرب الى الجواب المذكور فتأمل (قوله لم يجزئ المجل للعام الثاني) ظاهره الاجزاء للعام الاول وفيه نظر اذا لم يبق معه نصاب وكون احدي المجلتين باقية على ملكه فيتم بها النصاب يقال عليه لم يوجد السوم فيها كذا قاله شيخنا وهو صحيح مستقيم وبه يعلم الرد على الوجه الثاني (قوله لبلا) ولوفى أول ليلة منه (قوله فهو) أى رمضان (قوله ويجوز بعدهما) أى وبالمخرج من غيرهما كما سنعلم ان أخرج من غنبل لا يوجب أو رطب لا يتمم أجزاء قطعاً لانه ليس تجهيلاً وكذا لو أخرج بعد تمام الحول وقبل التمكن لما ذكر (قوله أى وقوعه زكاة) وفى كلام العلامة البرلسي هنا ما لا يناسب ذكره فراجع (قوله أهلاً للوجوب) المراد استمراره بصفة الوجوب ولا يخرج من الردة عنه اذا لم يمت عليها ويشترط أيضاً بقاء المال والمخرج على صفته وقت الاخراج فلو أخرج بنت مخاض عن خمسة وعشرين فبلغت بالتوالد ستاً وثلاثين لم تجزئه المجله وان صارت عند القابض بنت لبون فيستردها منه ويعيدها له أو بدلها نعم ان تلفت عند القابض قبل آخر الحول أجزأت (قوله مستحقاً) أى أهلاً لاستحقاق الزكاة من حيث هي لا لما أخذها لخصو فلا يضرا انتقاله عن بلد المالك أو عكسه

(قوله والثاني الخ) صححه الاسنوي وقال انه نص عليه الشافعي والاكثر من قال نعم الاكثر من على منع تجهيل زكاة عامين لنصاب واحد فكان الرافعي أراد ذلك أو أراد أن يعز والجواز الى الاكثرين فانقلب عليه (قوله لبلا وقيل نهراً) يرجعان لقول المصنف من أول رمضان وبعبارة الاسنوي وقيل لا يجوز في الليلة الاولى منه لان الصوم لم يدخل (قوله فهو سبب آخرها) الضمير في قوله فهو راجع لرمضان (قوله والثاني جواز تقديمه الخ) علل هذا بان وجود المخرج في نفسه سبب ورد أبو الطيب بان ماله ثلاثة لا يجوز تقديمه على اثنين منها بدليل كفارة الظهار فان سببها الزوجة والظهار والعود اه (قوله لانه لا يعرف الخ) علل أيضاً بان لها سبباً واحداً واعترض الرافعي الاول بان الكلام فيها اذا عرف قدر نصاب والثاني بان لها سببين الظهور والادراك (قوله أى وقوعه زكاة) هذا مراده من الاجزاء فادفع ما قيل تعبير المحرر بالوقوع وعدمه يشمل ما اذا استمر الوجوب على المالك ولكن وجد مانع كغنى الفقراء أو لم يستمر كبيع المال بخلاف التعبير بالاجزاء فلا يصدق الا حيث كان الواجب باقياً قال وتعبيره أيضاً باهلية الوجوب مردود لان الاهلية تثبت بالاسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك وصفه بوجوب الزكاة عليه الذى هو المراد هنا قال ويدخل فى كلامهما اذا تلف المالك النصاب لا الحاجة وهو كذلك نعم قد يرد عليهما ما اذا عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالت حتى بلغت ستاً وثلاثين وصارت المخرجة بنت لبون فانها لا تجزئ على الاصح (قوله كما أفصح بذلك في المحرر) عبر الشارح بهذا اشارة الى أن ذلك يفهم من المناج (قول المتن مستحقاً) انظر لو كان ابن سبيل

قبل الجفاف والتصفية لمعرفة قدره تخميناً والثاني لا يجوز في الحالين لعدم العلم بالقدر حينئذ والثالث يجوز فيها العلم بالقدر بعد ذلك فان نقص المجل عن الواجب أخرجه باقيه أو زاد فانزاد تطوع ولا يجوز الاخراج قبل ظهور الفطر وانعقاد الحب قطعاً والاخراج لازم بعد الجفاف والتصفية لانه وقته (وشروط اجزاء المجل) أى وقوعه زكاة كفى المحرر (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه (الى آخر الحول) فلو مات أو تلف ماله أو باعهم يكن المجل زكاة كما أفصح بذلك في المحرر (وكون القابض فى آخر الحول مستحقاً) فلو كان ميتاً أو مريضاً لم يحسب المدفوع اليه عن الزكاة (وقيل ان خرج عن الاستحقاق فى أثناء الحول) كان اردنم عاد

(البهزة) أي المالك المجهل (ولا يضر غناه بالزكاة) أي كافي الرزقة وأصلها المدفوعة إليه وحدها أو مع غيرها ويضر غناه بغيرها قال الفاروق كزكاة أخرى واجبة أو مبهمة أخذها بعد الأولى بشهر مثلاً (وإذا لم يقع المجهل زكاة) العروض مانع (استرد) المالك (إن كان شرط الاسترداد أن عرض مانع) عملاً بالشرط (والأصح أنه إن قال ههنا كافي المبهمة فقط) أو علم القابض أنها مبهمة (استرد) لذكره التحجيل أو العلم به وقد بطل والثاني (٤٦) لا يسترد ويكون تطوعاً (و) (الأصح) أنه إن لم يتعرض للتحجيل (بأن اقتصر على ذكر

الزكاة) ولم يعلمه القابض لم يسترد) ويكون تطوعاً والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها (و) (الأصح) (أنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو ذكر التحجيل أو علم القابض به على الأصح وشرط الاسترداد على مقابل (الأصح) (صدق القابض يمينه) لأن الأصل عدم ذلك والثاني يصدق المالك يمينه لأنه المؤدى وهو أعرف بقصده وهذا في غير علم القابض لأنه أعلم به له وعلى الاسترداد في المسئلة الأخيرة يصدق المالك يمينه إذا نازعه القابض في قوله قصدت التحجيل فإنه أعرف بنيةه ولا سبيل إلى معرفتها إلا من جهته (ومنى ثبت) الاسترداد (والمجهل تالف وجب ضمانه) بالمثل إن كان مثلياً وبالقيمة إن كان متقوماً (والأصح) في المتقوم (اعتبار قيمته يوم القبض) والثاني قيمته يوم التلف (و) (الأصح) (أنه إن وجد ناقصاً) نقص

ولم تضر ردة إن يمد كماله ويكتفي احتمال بقائه على الاستحقاق نظر الأصل فلو غلب وجهه لم يضر فلو مات في أثناء الحول لزم المالك إخراج غيره لدفعه له ويصدق وارثه في عدم علمه بالتحجيل يمينه فلا يسترده (قوله واجبة أو مبهمة الخ) فإن أخذ زكاة من أحدهما مبهمة ردها مطلقاً أو مبهمة من رد الثانية إن ترتبتا والتأخير كذا في شرح شيخنا فتأمل ما نظر تصويره (قوله وإذا لم يقع المجهل زكاة) فله الاسترداد بعد عروض المانع لأقبله والمسترد للمالك أو لورثته نعم لو مات المالك مرتداً فالسنة ترد في فالحطاب به الإمام كاسم قال ابن حجر ومثل الزكاة ماله سيدان كعدم التمتع وكذا الكفارة ونحوها (قوله ويكون تطوعاً) يؤخذ منه أنه لو كان المدفوع مبهمة لا إمام رجع قطعاً (قوله على مقابل الأصح) فعلى الأصح بالأولى (قوله الأخيرة) وهي والأصح أنها الخ (قوله وبالقيمة) قال الأسنوي فلو كان المجهل شاة من الأربعين وتلفت قبل الوجوب سقطت الزكاة إذا تكمل المشية بالقيمة ولو كان المجهل خسة دراهم من مائتي درهم فتلفت في يد القابض فلا زكاة لنقص النصاب وقد تقدمت الإشارة إليه (قوله ناقصاً) أي قبل عروض ما يثبت الرد أم معه وبعده فمضون (قوله نقص أرش) ولو من أجنبي وغرمه للفقراء وهو ما لا يفرد بعقد ولو جزأً (قوله كالولد والابن) ولو في الضرع وكذا الصوف ولو قبل جزؤه قول المنهج كشمرة لا ينفك عن عدم تصوره بها الآن يقال هو مثال لما هو زكاة منفصلة في ذمتها (قوله كالممن) قال شيخنا وكذا الحل (قوله أدائها إلى إخراجها) فالغاية مثلاً ولو كان في آخر الحول قيمياً غنياً (قوله لا يجره) أي كما لو كان عند الأخذ بصفة الأجزاء ثم انصف بها ورد بان ذلك متعدي في الأخذ بخلاف هذا (قول المتن وإذا لم يقع المجهل الخ) أفهمت هذه العبارة أنه ليس له الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لأنه تبرع بالتحجيل كتحجيل الدين المؤجل وأفهمت أيضاً أنه لو شرط الاسترداد بدون عارض لا يسترد لكن في صحة القبض هنا نظر (قوله والثاني لا يسترد الخ) علل هذا بان العادة جارية بان المدفوع إلى الفقير لا يسترد فكأنه قال هوز كاة مالى إن وجد شرطه والا كان صدقة (قوله ويكون تطوعاً) يؤخذ منه أن المجهل لو كان الإمام وذكر التحجيل يرجع قطعاً (قوله بان اقتصر على ذكر الزكاة) فضيته أنه لو أعطى ساكتاً لم يذ كر شيئاً لا يكون من محل الخلاف لكن صرح الأسنوي بخلافه (قوله والثاني يسترد) رجحه في الكفاية فيما إذا كان المعطي هو الإمام واقتضى كلام الرافعي أن الأكثرين عليه في هذه الحالة (قوله والثاني يصدق الخ) أي كما لو دفع ثوباً لانساً واختلفاً في العارية وقوله بأنه يصدق الدافع في العارية (قوله وبالقيمة الخ) لتأوجه أنه يضمن الحيوان بالمثل الصوري بناء على أن المجهل كالقرض (قوله يوم التلف) لأنه وقت لا تنتقل الحق إلى القيمة (قول المتن فلا ريب) ظاهره ولو كان النقص بغيره أو بجناية أجنبي وغرمه للفقير (قوله اعتباراً بالتلف) إيضاحه إن جلته مضمونة فكذلك جزؤه (قوله ولو كان المجهل الخ) محترز قوله نقص أرش (قوله والابن) أي ولو في الضرع (قوله لتقصيره) أي وإن لم يكن عاصياً كما لو أخر لا انتظار قريب وأجاراً ولشك في حال المستحق (قول المتن وإن تلف) زعم الأسنوي أنه خطأ سواء جعلت بوجوب معنى يقتضى أو يكف فانه يقتضى اشتراك ما بعد ان

أرش (فلا أرش) لأنه لان النقص حدث في ملك القابض فلا يضمنه والثاني له أرشه اعتباراً به بالتلف وما ولو كان المجهل يبيع برن أو شاتين فتلف أحدهما وبقي الآخر رجع فيه وبقيمة التالف ذكره في شرح المذهب (و) (الأصح) (أنه لا يسترد زيادة منفصلة) كالولد والابن والثاني يسترد هاهنا الأصل لأنه لتبين أنه لم يقع الموقع كان القابض لم يملكه في الحقيقة أما زيادة المنفعة كالممن والسكبر فتتبع الأصل فيسترده معها (وتأخير الزكاة) أي أدائها (بعد التمكن) وقد تقدم (بوجوب الضمان) لها (إن تلف المال) المترك لتقصيره بحسب الحق عن مستحقه (ولو تلف قبل التمكن)

بعد الحول (فلا ضمان لا تنفاه التقصير (ولو تلف بعضه) قبل التمكين وبقي بعضه (فلا يظهر انه يغرم قسط ما بقي) والثاني لاشئ عليه بناء على ان التمكين شرط للوجوب فاذا تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكين ففي الباقي أربعة أخماس شاة على الاول ولا شئ على الثاني (وان تلفه بعد الحول وقبل التمكين لم تسقط الزكاة) (٤٧) لتقصيره بانلافه (وهي)

أى الزكاة (تتعلق بالمال) الذى تجب في عينه (تعلق الشركة) بقدرها (وفى قول تعلق الرهن) بقدرها منه وقيل بجميعه (وفى قول) تتعلق (بالقمة) كزكاة الفطر وبدل الاول انه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام من ماله قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وللثاني انه لو امتنع من أدائها ولم توجد السن الواجبة في ماله كان للامام أن يبيع بعضه ويشترى السن الواجبة كما يبيع الرهن لقضاء الدين وللثالث انه يجوز اخراجها من غير المال واعتبروا الاول عن هذا بأن أمر الزكاة مبني على المساهلة والارفاق فيحتمل فيه مالا يحتمل في سائر الاموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل فقبل لا يجزى فيه قول الشركة والاصح جريانه ونكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة

صحيحة (قوله بعد الحول) وكذا قبله بتقصير أخذنا من العلة (قوله شرط للوجوب) الذى هو المرجوح (قوله واحد من خمس) ومثله خمس من تسع بناء على الراجح أن الوقص عفو بخلاف أربع منها فيجب شاقو يمكن شمول كلامه لها لانها قسط الخمسة (قوله وان تلفه) أى المالك وكذا لو تلفه أجنبي لا تسقط الزكاة أيضا لانه ضامن فليدفع القيمة وينقل الحق لها كالمالك لو تلف العبد الجاني المهرهون (قوله تعلق الشركة) هو المقتد سواه في الدين والدين (قوله فيحتمل فيه الخ) ولهذا لم يشارك المستحق المالك فيما حدث بعد الوجوب (قوله والاصح جريانه) هو المقتد (قوله بقدر) أى يجوز من الابل بقدر الخ قال الاسنوى وغيره وابتداء الحول الثاني من الاخراج اذا كان نصا بابل الزكشى ولو مكث عنده خمس من الابل عامين لم يزكاة عام واحد وقدم ما يفيد (قوله وجهان) أحدهما الثاني وقيد بالحيوان لان التعلق بالجزء الشائع في غيره لا خلاف فيه (قوله بطل في قدرها) ولو من غير الجنس فيبطل في خمس من الابل جزء بقدر قيمة الشاة لما مر وما قبلها في الحكم ويكون ما بعدها أولى بعدمه وليس كذلك لان التلف هو محل الضمان وأما قبله فالواجب الأداء وثبت مع ذلك أيضا دخولها في ضمانه حتى يغرم لو تلف قال فتأمل فانه دقيق اه أقول لا خفاء ان ايجاب الضمان بالتأخير له ثمرات منها تكليف المالك الاخراج عند التلف وهي مسئلة الكتاب ومنها تكليفه اياه لو عرض له حائل دون المال من غيبة أو ضلال أو بدعادية أو تلف أجنبي ومن البين ان حالة تلفه بأقفة التى هي مسئلة الكتاب أولى بعدم الضمان من كل ذلك لان المالك لم يتحصل فيها على شئ من المال الزكوى بخلافه في هذا ونحوه فانه يرجو العود والاعين ضامن فهو مخطئ فيما خطأ النووى به والله أعلم (قوله على الاول) أى بناء على ان التمكين شرط للضمان فقط وهو الراجح قال الرافعى لانه لو تلف المال بعد الحول لا تسقط عنه الزكاة ولو لا الوجوب لسقط واحتج كثيرون بأنه لو تأخر الامكان مدة فابتداء الحول الثاني من وقت الوجوب لا من وقت الامكان فلو كان الامكان هو وقت الوجوب كان بين وجوب الزكاة دون حول اه ومن جعله شرطا للوجوب قاس على الصلاة والحج والصوم ونحو ذلك (تنبيه) قال الاسنوى في المهمات قياس قول الشركة أن يكون أول الحول الثاني من الدفع اذا كان نصا فقط اه قلت كانه لم يكن ذلك كالشركة الحقيقية بدليل الفوز بالهاء لم ينظروا لذلك ثم رأيت في الزكشى ما يشهد للاسنوى وهو لو مكث عنده خمس من الابل سنتين لم يزكاة عام واحد لكن مسئلة تلف البعض السابقة انما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارح فيما سلف (قول المتن بعد الحول) صرح به هنا لان الحكم هنا عدم الاسقاط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فان الحكم عدم الضمان وهو جار بعد الحول وقيله (قول المتن لم تسقط الزكاة) أى على القولين وهما قول الشارح على الاول ولا شئ على الثاني (قول المتن وهي الخ) سقوط الزكاة بتلف المال بعد الحول وقبل التمكين يشعر بأنها متعلقة بالعين دون الذمة فلما جرى ذكر هذه المسئلة حسن البحث عن وجه ذلك التعلق (قوله بقدرها منه) يعنى مقدارها من المال كالمهرهون بها (قول المتن وفى قول بالقمة) يرجع لقوله تعلق بالمال وهو أضعفها وأذكره ابن سريج (قوله وبدل الاول الخ) وبدل له أيضا قوله تعالى وفى أموالهم حق (قوله وجهان) قال الاسنوى هما خاصان بالمواشى وأما النمل والنقود ونحوهما فهو شائع بالاخلاف صرح به جماعة وجرم به في الكفاية وان كان قضية شرح المذهب الاطلاق (قوله

في أربعين شاة مثلا شاة مبهمة أو جزء من كل شاة وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضا ببعض وفى الروضة وأصلها ان الجمهور جعلوا تعلق الرهن والذمة قول واحد فقالوا تعلق بالذمة والمال مرتين بها وحكاية قول اربع انها تعلق به تعلق الارش برقبة العبد الجاني لسقوطها تلف المال والتعلق بقدرها منه وقيل بجميعه وعلى الاول يأتي الوجهان في مسئلة الشاة السابقة (فلو باهه) أى المال بعد وجوب الزكاة (قبل ائراجها فلا يظهر بطلانه) أى البيع (في قدرها وصحته في الباقي) والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاولان قولان تفريق الصفقة

وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة وبأني الثالث على ذلك أيضا في قول يصح البيع في قدر الزكاة على تعلق الشركة لان ملك المستحقين غير مستقر فيه اذ للمالك اخراج الزكاة من غير ما لها وعلى تعلق الرهن لانه ثبت من غير اختيار المالك ولغير معين فيسأح فيه بما لا يسأح به في سائر الرهون وعلى تعلق الارش يكون بالبيع مختارا للاخراج من مال آخر واذ اصح في قدرها فما سواه أولى وعلى تعلق الذمة يصح بيع الجميع قطعا ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة فهو كما لو باع الجميع وان أبقى قدرها بنية الصرف فيها أو بلا نية فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ أقيسهما البطلان لان حق المستحقين شائع فأي قدر باعه كان حقه وحقه والاول قال ما باعه حقه وعلى تعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة يصح البيع اما بيع مال التجارة قبل اخراج زكاته فيصح لان متعلقها القيمة وهي لا تقوت بالبيع

(كتاب الصيام)

(يجب صوم رمضان باكمال)

وشبهنا خلاف في هذه وأبطلها في الجميع ولم يوافق عليه ولا ينقلب العقد فيه صحيحا لو أخرج الواجب بعد ذلك من غيرها ولو رد المشتري على البائع قدر الزكاة فان كان ميزه البائع لها أو المشتري بأذنه امتنع تعلق الساعي بما في يد المشتري والا فلا (فرع) لو نذر التصديق بشئ من المال قبل الحول وتعين لكفارة سقطت زكاة ذلك القدر ويزكي الباقي ان بلغ نصابا أو بعد الحول لم يسقط من الزكاة شئ (قوله بنية الصرف فيها الخ) خرج بالنية ما لو قال باللفظ بعثك هذه الاربعين شاة الا هذه الشاة للزكاة أو بعثك هذا الحب الا هذا الاروب مثلا للزكاة أو بعثك هذا الا العشر أو الا نصف العشر للزكاة فيصح قطعا (قوله اقبسهما البطلان) أي في قدر الزكاة على المعتمد (قوله بالبيع) خرج به الهبة منها وعتق رقيقها والمحاباة في بيع عرضها أو جعله عوض خلع فذلك كبيع الماشية بعد الوجوب والله أعلم

(كتاب الصيام)

اختاره على الصوم المجرد لا فائدة الزيادة القليلة التغير لليلاء وهو لغة الامساك ولو عن نحو الكلام ومنه اني نذرت للرحن صوما أي سكونا وشرعا امساك عن المفطرات جميع النهار وفرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة وشهره أفضل الشهور وهو من خصوصيات هذه الامة بخلاف مطلق الصوم وقيل انه المفروض على سائر الامم الا ان غير هذه الامة أضلته فالخصوصية في تعيينه (قوله رمضان) من الرمن وهو شدة الحر لوجوده عند وضع اسمه من العرب لانهم الذين وضعوا اللغة وقد سمو كل شهر بصفة مما في زمنه حال وضعه كما سمو الربيعين لوجود زمن الربيع عندهما وعلم من كلام المصنف كغيره انه لا كراهة في ذكره بدون لفظ شهر خلا فبعضهم لما قيل انه من أسماء الله تعالى ولم يثبت كما أنكره النووي (قوله باكمال) عبارة

وتعلق الرهن أو الارش الخ) اقتضى هذا ان الارجح عليهما الصحة فيما عدا قدر الزكاة وجعل الاسنوي الارجح هو الصحة في الجميع على قول تعلق الرهن والارش ومثله في شرح السبكي بل وفي الرافعي واعل الشارح يختار قول امام الحرمين والغزالي من البطلان في قدر الزكاة على تعلق الرهن والارش فيكون في الباقي قولنا تفريق الصفة لكن الاصح عند العراقيين الصحة في قدر الزكاة على العلتين المذكورتين فهي في غير قدر الزكاة أولى (قوله من غيرها لها) أي ثم ان أخرج فذلك والا نزع الساعي من المشتري قدرها (قوله فيسأح فيه) أي فتصح مع عدم اذن المرتهن لعدم تعيينه (قوله ويكون بالبيع) يرجع لقوله وعلى تعلق الارش (قوله اقبسهما البطلان) أي في قدر الزكاة من البيع واعلم انهما مبتنيان على ان التعلق شائع أو مبهم كما أشار اليه الشارح في التعليلين (قوله يصح البيع) ظاهره يصح البيع في جميع المبيع وهو يخالف ما سلف له عند بيع الكل من الصحة في غير قدر الزكاة خاصة حتى على تعلق الارش والرهن وعبارة السبكي فيما لو باع وترك قدر الزكاة ان قلنا بالشركة على الابهام صح أو على الاشاعة بطل في قدر الزكاة وصح في الباقي وان قلنا بالرهن وقلنا الجميع مرهون لم يصح وان قلنا قدر الزكاة صح فيما عداه وان قلنا بالارش فان صححنا بيع الجاني صح والا فكالتمريض على الرهن ذكر هذا الترتيب الرافعي وغيره وقوله فيما عداه يخالف لما جرى عليه عند بيع الكل كما سلف نقله عنه في الهامش أي على قوله وتعلق الرهن والذي في الرافعي والروضة في هذه صحة البيع ولم يقلوا فيما عداه فالشارح موافق لما هنا الا انه يخالف ما سلف له عند بيع الكل ويجوز ان يعتذر عن السبكي بان مراده بمعاذاه القدر الذي أبقاه ولم يجعله داخلا في البيع فيكون البيع صحيحا فيما ورد عليه وفي الاعتذار انظر نعم فديعتن عن الشارح بان غرضه من الكلام الاول محي القولين على قول الرهن والارش ولكن بدون ترجيح (قوله أما بيع مال التجارة الخ) هو فسيم قوله أولا الذي يجب في عينه

(كتاب الصيام)

(قول للثن باكمال)

النتج بكمال وهي الانسب اختصارا ومعنى الآن خسر الا كمال بالحساب (قوله شعبان) جمعه شعبان
يقال شعبت الشيء جمعه وشعبته يضافرقته فهو من الاضداد والعرب كانت تجتمع فيه للقتل بعد وجب
وتفرق فيه التهب والاموال وتتفرق فيه لاخذ الثار (قوله ثلاثين) وقال الامام أحمد رضي الله عنه يجب الصوم
ليلة الثلاثين عند الغيم (قوله سوموا لرؤيته الخ) فيه أمور يحتملها اللفظ بحسب ذاته أحدها انه ان حل
ضمير سوموا ورؤيته على السكينة فيهما كان المعنى يصوم كل واحد اذا رأى دون غيره أو حل عليها في الاول
دون الثاني كان المعنى يصوم كل واحد لرؤية واحد أو عكسه كان المعنى يصوم واحد لرؤية كل واحد ثانيها
انه ان حلت الرؤية على ما هو بالبصر كان المعنى من أبصره يصوم دون غيره كالاعشى ثالثها انه ان حلت الرؤية
على العلم دخل التواتر وخرج خبر العدل رابعها انه ان حلت على ما يشمل الظن دخل خبر المنجم خامسها انه
ان حلت على امكانها دخل طلب الصوم اذا غم وكان بحيث يرى سادسها انه ان حلت على وجوده لزم طلب
الصوم وان لم تمكن رؤيته بان أخبر المنجم ان له قوسا لا يرى سابعها انه ان جعل ضمير سوموا لجميع الامة
ورؤيته لبعضهم لزم صوم كلهم لرؤية بعضهم ولو واحد على نظير ما مر ثامنها ان هذه الاحتمالات تأتي في الفطر
بقوله وأفطروا لرؤيته تاسعها ان ضمير رؤيته عائد لطلال رمضان فيهما وهو غير ممكن في الثاني عاشرها ان
معنى غم استتر بالغمام فيخرج ما لو استتر بغيره ويبقى في ضمير عليكم ما في ضمير سوموا وغير ذلك من
الاحتمالات فراجع وانظر المراد منها أو من غيرها والوجه الذي لا يجوز غيره أن تحمل الرؤية على امكانها في
الصوم والفطر وما في شرح شيخنا وغيره مما يفهم خلاف ذلك غير مستقيم فلا ينبغي التعويل عليه تأمل
(قوله فأكلا الخ) ظاهره انه لا قضاء لوتين الحال بان اليوم الذي غم فيه من رمضان وليس مرادا (قوله
عند القاضي) ولا بد من قوله ثبت عندى أو حكمت به وقول بعضهم ليس هذا حكا حقيقة لانه على غير معين
لا حاجة اليه لان الحكم انما وقع بوجوده لطلال ولزوم الصوم ناشئ عنه وتابع له ولا يحكم قاضي الضرورة بعلمه
بل يشهد عند غيره على العتد (قوله وثبت رؤيته) للصوم وكذا للفطر والحج والنفر وكل عبادة وتجهيز
ميت كافر شهد عدل اسلامه قبل موته وصلى عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت
بذلك للارث منه لا نحو عتق وطلاق كإسباني (قوله بعدل) لافادته الظن قال شيخنا الرمل كواله وشيخنا
الزبادى فكل ما أفاد الظن كذلك في الصوم والفطر ومنه خبر غير العدل ولو عن العدل لمن وثقه أو صدقه
ولو صبيا أو أفسقا ومنه حساب المنجم لنفسه ولن صدقه بل قل العلامة العبادى انه اذا دل الحساب القطعى
على عدم رؤيته لم يقبل قول العدول لرؤيته وترد شهادتهم بها انتهى وهو ظاهر جلى ولا يجوز الصوم حينئذ
ومخالفة ذلك معاندة ومكابرة ومن الظن الاجتهادى نحو أسير أو محبوس لا في أهل بلد قرب عهدهم بالاسلام
مثلا فلا بد فيهم من رؤيته أو بينة ويجوز لكل من هؤلاء الفطر يوم الثلاثين من صومهم بل يجب عليهم وان
لم ير الهلال ولو في الصحو ما لم يقطع بعدمه ومنهم ما عاين الطبول وضرب الدفوف ونحو ذلك مما يعتاد فعله أول
الشهر وآخره ومنه رؤية القناديل المعتادة فان طفت بعد النية ثم أعيدت كما يقع عند التردد في ثبوته صح
صوم من لم يعلم بزوالها أو علم به ونوى بعد اعدائها والافلا قال الزركشى ولو علم غير القاضي فسق الشاهد
عنده أى أو كذبه في رؤيته لم يجب عليه الصوم بل يحرم عليه واعتمده شيخنا الرمل قال والمحكم كالحاكم

شعبان الخ) أفهم الاختصار على هذين عدم الوجوب بغيرهما كاخبار المنجم والحاسب بل لا يجوز لغيرهما
اعتقاد هملو يجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجوز ما عن فرضهما كذا في شرح المذهب واستشكل عدم
الاجزاء (قول المتن وثبت رؤيته الخ) بحيث بعضهم عدم تأنى الحكم بذلك لان الحكم يتوسط بمعين
(قوله تحصل) أى تكفى (قول المتن بعدل) لو نفذ صوم شهر معين ثبت بصدقه أيضا قاله الرولى (قوله واطلاق
العدول الخ) رد لما اعترض به لا سنوى من أن العدل أيضا يفتى عن العدول آخره

شعبان ثلاثين) يوما (أو
رؤية لطلال) ليلة الثلاثين
منه قال صلى الله عليه وسلم
صوموا لرؤيته وأفطروا
لرؤيته فان غم عليكم
فأكلا عدة شعبان ثلاثين
رواه البخارى ولا بد في
الوجوب على من لم يره من
ثبوت رؤيته عند القاضي
(وثبوت رؤيته) تحصل
(بعدل) قل ابن عمر
أخبرت رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنى رأيت الهلال
فصام وأمر الناس بصيامه
رواه أبو داود وابن حبان
(وفى قول) يشترط في
ثبوت رؤيته (عدلان)
كغيره من الشهور (وشرط
لواحد صفة العدول في
الاصح لا عبد وامرأة)
فليسا من العدول في

الشهادة والطلاق العدول ينصرف اليها بخلاف اطلاق العدل فيصدق بها بالرواية والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها واختلاف مبنى على ان
النسب والرواية واحدة أو روية (٥٠) فلا يثبت بواحد منهما على الاول ويثبت به على الثاني ويشترط لفظ الشهادة على

الاول ايضا وهي شهادة
حسبة وفي اشتراط العدالة
الباطنة فيه وهي التي يرجع
فيها الى أقوال المزكين
وجهان ويشترط على قول
المصدقين جزما وعليه
لا مدخل لشهادة النساء ولا
اعتبار بقول العبد جزما
ولا فرق على القولين بين
أن تكون السماء مصحبة
أو مضمية وعلى الاول قال
البغوي لا توقع الطلاق
والعتق المعلقين به لئلا
رمضان ولا يحكم بحلول
الدين المؤجل اليه وعلى أنه
رواية قال الامام وابن
الصباغ اذا أخبره موثق
به بالرواية لزم قبوله وان لم
يذكره عند القاضي وطائفة
منهم البغوي قالوا يجب
الصوم بذلك اذا اعتقد
صدقه ولم يفرعه على شيء
(واذا ضمنا بعدل ولم نر
الحلال بعد ثلاثين أفطرنا
في الاصح) لان الشهر يتم
بعض ثلاثين والثاني
لا تقطر لانه افطار بواحد
وهو لا يجوز كما لو شهد
بهلاك شوال واحد وأجاب
الاول بان الشيء يثبت ضمنا
بما لا يثبت به مقصودا
وقوله (وان كانت السماء
مصحبة) أشار به الى أن
الاختلاف في حالتي الصحو
والغيم وان بعضهم قال
بلا فطار في حالة الغيم دون الصحو
البعيد أيضا (ومسافة البعيد مسافة القصر وقيل) البعيد

لمن رضى به ولورجع العدل عن الشهادة بعدائه رجع في الصوم أو بعد الحكم لم يؤثر في الصوم ولا انقطر آخر
وان لم ير الحلال وكان محموا وقبلهما يؤثر فلا يصح وتقبل شهادة العدل في أثناء رمضان كأوله (قوله واطلاق
الخ) دفع به ما قيل انه لا حاجة لقول المصنف وشروط الواحد الخ لان في ذكر العدل غنية عنه (قوله والمرأة
الخ) دفع به توهم شمول العدول لها لقبول شهادتها في الجملة (قوله وحدها) أي بخلاف الرجل وضم
اليمين اليه مؤكدا لا شاهدا آخر (قوله شهادة حسبة) أي فلا تحتاج الى دعوى وان اختصت بأن تكون
عند قاض ينفذ حكمه ولو ضرورة (قوله وجهان) أمحهما لان شرط احتياط الصوم ولا يكفي قول العدل
ان غدا من رمضان الا ان علم أن مسنده الرؤية وقال ابن حجر لا يكفي مطلقا (قوله لا مدخل لشهادة النساء
ولا اعتبار) غير بينهما لقبول شهادة المرأة في الجملة (فرع) تكفي الشهادة على شهادة الشاهد أنه
رأى الحلال كما مر الاشارة اليه (قوله المعلقين) أي بغير الثبوت وتقدم عليها وكان من غير الرأى والافق
(قوله صدقه) أي المؤثوق به وكذا غيره كما مر (قوله أفطرنا) أي وجوب بلوان كانت السماء مصحبة ولم ير
الحلال أو دل الحساب على رؤيته على ما مر ومثل ذلك كما مر من صام بخبر من يتق به أو من صدقه ولو فاسقا
أو بحسبه أو من صدقه أو رأى هلال شوال وحده لكن يندب لهؤلاء اخفاء فطرهم وللحاكم تميز من
أظهره ان اطعم عليه واذا ظن هذا وجب الاخفاء كما قاله العبادي (فرع) تردد بعض مشايخنا في أنه
هل يجب سؤال من ظن منه الرؤية أو علم بحسبه فراجع ولا يجوز الصوم باخبار المصوم في النوم لعدم ضبط
النائم أفعاله (قوله رؤى) لو قال ثبت كان أولى (قوله وهو لا يجوز كالوشهد بهلال شوال واحد) مقتضى
هذا ان عدم الفطر بشهادة واحد متفق عليه في المذهب وتقدم عن شيخنا الرمي اعتماد خلافه (قوله وقيل
البعيد) ذكره بلفظ المصدر ليناسب ما بعده (قوله باختلاف المطالع) أي بالمعنى الشامل للغارب والمعنى أن
يكون طالع الشمس أو الفجر أو الكواكب أو غروب ذلك في محل متقدما على مثله في محل آخر أو متأخرا
عنه فتأخر رؤيته في بلد عن رؤيته في بلد آخر أو تقدم عليه وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أي
بعدها عن خط الاستواء واطوالها أي بعدة عن ساحل البحر المحيط الغربي فتن تساوى طول بلدين لزم
من رؤيته في أحد هما رؤيته في الآخر وان اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهرا أو كان أحدهما في
أقصى الجنوب والآخر في أقصى الشمال ومتى اختلف طولهما بمسافة في امتنع تساويهما في الرؤية بولزم من
رؤيته في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي دون العكس كافي مكة المشرقة ومصر المحروسة فيلزم من
رؤيته في مكه رؤيته في مصر لا عكسه لان رؤية الحلال من افراد الغروب لانهم من جهة المغرب وما ذكره من
شيخنا الرمي وعن السبكي وغيره مما يخالف هذا لا يعول عليه ولا يجوز الاعتماد عليه وقول بعضهم وأقل
ما يحصل به اختلاف المطالع مسافة قصر ونصفها ذلك أربعة وعشرون فرسخا غير مستقيم بل باطل وكذا
(قوله والمرأة لا تقبل الخ) أي فلا يقبل فيها صفة الشهود فان قلت وكذا الرجل لا يقبل وحده قلت مراده
انه يقبل في الشهادة وحده من حيث انه لا يحتاج الى شاهد آخر وأما اليمين فليست بشهادة فصدق انه قبل في
الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فانها تتوقف على شهادة أخرى ولا يكفي معها يمين (قوله وجهان) رجع
في شرح المذهب قبول المستور قال الاسنوي وهو متكحل لان الصحيح هنا انها شهادة اه قال الامام
واذا ضمنا ثلاثين ولم نره فلا بد الآن من البحث عن العدالة الباطنة قال فتأملوا ترشدوا اه (قوله لا مدخل
ولا اعتبار) غير بينهما فبإذ كرر ان المرأة تقبل شهادتها في الجملة (قوله لا توقع الطلاق والعتق) لو صدر
التعليق ونحوه بعد الشهادة والحكم عولنا عليه (قول المتن مصحبة) يقال أمحت السماء اذا انقش الغيم عنها
قول

(واذا رؤى بيل لزم حكمه البلد القريب بدون البعيد في الاصح) والثاني يلزم في (قوله)
باعتلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) لان أمر الحلال لا يتعلق بمسافة القصر
البعيد أيضا (ومسافة البعيد مسافة القصر وقيل) البعيد

قوله شيخنا الرملي انها تحديد كاعلمت (تنبيه) اعتبار المسافة واختلاف المطالع معتبر بين كل بلد وأخرى بعيدة عنها بذلك المقدار مثلا فقول بعضهم يلزم على اختلاف المطالع دخول البلد القريب من بلد آخر وخروج البعيد عنه خطأ ظاهر والله أعلم (قوله والامام قال الخ) وأجاب عنه في شرح الروض بانه لا يلزم من عدم اعتبار ذلك في الاصول والامور العامة عدم اعتبارها في التوابع والامور الخاصة انتهى وفي الجواب تسليم لما قاله وفيه نظر بل لا يصح اعتبار المسافة لانه قد يكون بين البلدين أكثر من مسافة قصر ولا يمكن اختلاف رؤية عندهما كما علم مما بعده (قوله وذلك الخ) فان عيد يوم الثلاثين من صومه لم يقض شيئا (قوله يوافقهم في الصوم آخرا) قال شيخنا ولا يلزمه كفارة لو أفسده بالجماع لانه غير أصلي سواء سافر قبل ان عيدا أو بعده وخالفه العلامة ابن قاسم وهو واضح ويصرح به قولهم لانه صار منهم ومقتضى ذلك أيضا انه يلزم قضاء لو أفسده أو لم يبيت النية فيه لو وصل اليهم ليلا وكذا بقية الاحكام والفطر آخرا كالصوم فلو سافر صائما فوجدهم مفطرين وجب عليه الفطر والاول كالآخر في ذلك (قوله بأن يكون الخ) وذلك بأن اتفقوا في اول الصوم (قوله وبأن يكون الخ) وذلك بأن اختلف الصوم في الاول اذ هو قد عيد قبل سفره وضرب صومهم عائدا لاهل البلد المنتقل اليه بدليل ما بعده فاعتراض بعضهم عليه في غير محله (فرع) قال في المنهج ولا أثر لرؤيته الهلال نهارا أي فلا يكون ليلة الماضية في فطر ولا للمستقبل فيبستر رمضان مثلا ومن اعتبر انه للمستقبل صحيح فدرؤيته يوم الثلاثين لكن لا أثر له لكمال العدد بخلافه يوم التاسع والعشرين فلا يفتي عن رؤيته بعد الغروب للمستقبل كقولهم بعضهم (قائدة) روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم كان يقول عند رؤية الهلال هلال يرشد وخبر مرتين آمنت بالذي خلقك ثلاث مرات الجمعة التي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا انتهى والله أعلم

(قول المتن واذا لم نوجب) احتزمنا اذا أوجبنا فانه يلزم أهل البلد المنتقل اليه موافقته ان ثبت عندهم رؤيته في البلد المنتقل عنها اما بقوله أو بطريق آخر ويقضون اليوم الاول فان لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر كالورأى هلال شوال وحده قال الاسنوي والمتجه اعتبار أن يكون موجودا في بلد الرؤية وقت الغروب لا أول الصوم وهو اليوم الاول اهـ وقوله من بلد الرؤية مثلها فيما يظهر ما لو كان في مكان له حكمها (قول المتن فالاصح أنه يوافقهم في الصوم) كذلك يوافقهم في الفطر بأن أصبح صائما في بلد الرؤية ثم سارت به السفينة الى بلد بعيد فوجدهم معيدين وسيأتي عكسها في كلامه (قوله على الاصح) يرجع لقول المتن فالاصح انه يوافقهم (قوله فيما اذا عيدا والتاسع والعشرين الخ) أي بأن كان رمضان عندهم ناقصا والفرض انه سابق لبلد المنتقل يوم فلم يحمل للنتقل سوى ثمانية وعشرين أما اذا عيدا يوم الثلاثين من صومه فانه يوافقهم ولا قضاء لان الشهر يكون تسعة وعشرين وقد صامها (قوله وذلك شرط للقضاء) أي لا لزوم التعيين معهم (قوله للمعتمد) ان كان غرضه وقضى وما يعلم منه ذلك ممنوع وكان المراد أنه معلوم من خارج (قوله ومن أصبح معيدا) قال الاسنوي هذه المسئلة أيضا مفرعة على أن حكم الرؤية لا يتعدى الى البعيد وان للنتقل حكم المنتقل اليه (قوله على الاصح) يرجع أيضا لقول المتن فالاصح انه يوافقهم (قوله والثاني لا يجب الخ) أي لان مجزئة اليوم الواحد يجب اسماك بعض دون بعض بعيدة كذا قالوا وهو متخلف فيما لو رأى هلال شوال ثم سافر فوصل البلد ليلا فانه يصبح صائما معهم (تنبيه) ينبغي جوبان هذا الخلاف في عكس هذه المسئلة أي فيكون الاصح انه يفطر معهم والثاني لا (قوله وتصور الخ) وافق الاسنوي على الاول وأما الثانية فصوره بانه ان يكون الميسر أي هلال رمضان أو كمل العدة ثم ضم يوم العيد على بلدة بعيدة وأهلها صيام لانهم لم يروا الهلال لاني أول الشهر ولا في آخره فأكمل العدة (قوله لم يروه) أي هلال شوال (قوله من صومهم) ظاهره عود الضمير على أهل البلدين جميعا لو جئنا

الثلاثين من صوم أهل البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه بأن يكون التاسع والعشرين من صومهم متأخرا ابتدائه يوم

(فصل • التية شرط الصوم) وعبارة المحرر لابد من التية في الصوم وفي الشرح لم يورد الخلاف في أنهاركن في الصلاة أم شرط ههنا أي بل جزموا بأنهاركن كالمسك قالوا لا يلقى بمن اختار كونها شرطاً هناك أن يقول بقله ههنا (ويشترط لفرضه التيبب) التية أي إيقاعها بالإلقال صلى الله عليه وسلم (٥٢) من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواءه الدارقطني وغيره وقال رواه ثقاته (والصحيح

لما يشترط) في التيبب (النصف الآخر من الليل) لأطلاقه في الحديث والثاني تقرب التية من العبادة لما تغفر اقترانها بها (و) الصحيح (أنه لا يضر إلا كل والجماع بعدها) وقيل يضر فيحتاج إلى تجديدها محرزاً عن تحلل المناقض بينهما وبين العبادة لما تعتبر اقترانها بها (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد) لها (إذا نام) بعدها (ثم نبه) قبل الفجر وقيل يجب تقرباً للتية من العبادة بقدر الوسع (ويصح النقل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول) في جميع ساعات النهار والراجع المنع دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني إذا أصوم قالت ودخل على يوماً آخر فقال أعتدك شيء قلت نعم قال إذا أفطرت ان كنت فرضت الصوم رواء الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح وفي رواية لأول وقال اسناده صحيح هل عندكم من غداء وهو بفتح الغين

(فصل في أركان الصوم) وهو ثلاثة التية والصائم والامساك عن المفطر وتعبيره عنها بالشروط باعتبار أوصافها كالإسلام في الصائم أو باعتبار أنها لا بد منها وإن كان الأولى خلافه (قوله التية) ومنه ما لو أكل ليلاً خوفاً من الجوع أو شرب خوفاً من العطش ان لاحظ مع ذلك الصوم (قوله بل جزموا الخ) وذلك لان الصوم هو الامساك وهو لا يتميز عن غير رمضان إلا بالتية (قوله لفرضه) ولو عارضا كأمر الامام أو بالنذر أو كان النوى صيباً كالقيام في الصلاة والمراد بالفرض المفروض ولا يأتي هنا الاختلاف في نية الفرضية للصبي في الصلاة فتأمل (قوله التيبب) أي كل ليلة عندنا كالخنا بلة والخنفية وان اكتفى الخنفية بالتية نهاراً لان كل يوم عبادة مستقلة ولذلك تعددت الكفارة بالوطء في كل يوم منه وينب أن ينوى أول ليلة صوم شهر رمضان أو صوم رمضان كله لينفعه تقليد الامام مالك في يوم نسي التية فيه مثلاً لأنها عنده تكفي لجميع الشهر وعندنا الليلة الأولى فقط (قوله ليلاً) أي فيما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر فلو قارنه الفجر لم يصح وكذا لو شك حال التية هل طلع الفجر أم لا لم يصح بخلاف ما لو شك بعدها هل طلع الفجر أو لا فتصح ولو شك هل كانت قبل الفجر أو لا أو شك نهاراً هل نوى ليلاً أو لا فان نفذ كرفيها ولو بعد زمن طويل أنها وقعت ليلاً جزأً والأفلا ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر ولو لم تقع التية ليلاً ونوى نهاراً لم يقع عن رمضان ولا عن غيره ولا تغللاً ن رمضان لا يقبل غيره (قوله لما نذر اقترانها) لعل المراد لانه نذر صحة الصوم مع اقترانها لانه جزء من النهار ولو كان مراده مشقة الاقتران لقال لعسر مراقة الفجر كما قاله غيره (قوله أنه لا يضر إلا كل والجماع بعدها مادام الليل) لانه لم يتلبس بالعبادة وكذا بقية المفطرات كالجنون والنفس والاعماء نعم تطلمها الردة ولو نهاراً وكذا الرض ليلاً لانهاراً ولا يحرم الرض كما قاله شيخنا ولا يضر قصد قلبه إلى غيره ولا تركه منجزاً ولا معلقاً ليلاً ونهاراً كالحج (قوله فرضت الصوم) أي نويته لان الفرض أنه نقل (قوله قبل الزوال) وأوله من الفجر (قوله أو بعده) أي الزوال ولعله إلى قبيل الليل (قوله يقبس الخ) انظر لم يستند لاطلاق الحديث الأول اذا الثاني فرد من افراده

فصورتها والله أعلم أن يصوم كل من البلدين السبت مثلاً والحال ان أول الشهر لهما الجمعة ثم ان أحد البلدين يرون هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة الثلاثين من أول الشهر ولا يراه أهل البلد الآخر فيعيد شخص من أهل بلد الرؤية ثم يسافر فيجدا هل تلك صائمين فيمسك معهم وصدق ان هذا اليوم هو يوم التاسع والعشرين من صوم البلدين وان كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من أول الشهر لهما (فصل التية شرط) (قوله وعبارة المحرر الخ) الجواب ان حقيقة الصوم الامساك وهو لا يتميز عن الامساك العادي فاعتبر التية كمنجز ما في تيمزه (قول المتن ويشترط لفرضه) أي المفروض منه (قوله فلا صيام) لعل المخالف يرجعه إلى نفي السكال واعلم ان هذا الحديث الشريف يفيد عدم الصحة اذا قارنت الفجر ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت النقل كذلك (قول المتن وأنه لا يضر إلا كل والجماع الخ) لان العبادة المنوبة لم يتلبس بها (قوله وقيل يضر) قائلة أبو اسحق المروزي وقيل انه يرجع عنه حين اجتمع بالاصطخري في الحج وأخبره بنص الشافعي (قول المتن ثم نبه) أي بخلاف ما لو استمر إلى الفجر فإنه لا يضر بلا خلاف (قوله في جميع ساعات النهار) هذا بخلافه قول الاسنوي انه في شرح المذهب قال شرط هذا القول ان يبق بعد التية جزء من النهار (قوله ودفع الخ) عدل عن قول غيره في بيان الدفع لان التية قبل الزوال تكون

اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعد الزوال على ما قبله ودفع بان الاصل أن لا يخالف النقل الفرض في وقت التية وورد الحديث في النقل قبل الزوال فاقصر عليه على ان المرنى وأما يحيى البلخي فلا يوجب التيبب في النقل للحديث السابق (والصحيح اشتراط

حصول شرط الصوم) في النية قبل الزوال أو بعده (من أول الشهر) سواء قلنا انه مسلم من أوله نوابا وهو الصحيح كما ان مسرقة
 لم يركع مع الامام مدرج لجميع الركعة نوابا قلنا انه مسلم من حين النية والاي بطل مقصود الصوم وقيل على هذا أي الثاني لا يشترط ما ذكر
 وفطر الصوم هنا الامساك عن المفطرات من أكل وجماع وغيرهما والخلع عن الكفر (٥٣) والحيف والجنون (ويجب)

في النية (التعيين في
 الفرض) سواء فيه
 رمضان والنفل والسكفرة
 وغيرها أما النفل فيصح
 بنية مطلق الصوم قال في
 شرح المهذب هكذا أطلقه
 الأصحاب ويبنى أن يشترط
 التعيين في الصوم المرتب
 كموم عرفه وعاشوراء وأيام
 البيض وستة من شوال
 ونحوها كما يشترط ذلك
 في الرواتب من نوافل الصلاة
 ويحجب بان الصوم في الأيام
 المذكورة منصرف إليها
 بل لو نوى به غيرها حصلت
 أيضا كتحية المسجد لان
 المقصود وجود صوم فيها
 (وكاله) أي التعيين كافي
 في الحرر والشرح وفي أصل
 الروضة وكال النية (في
 رمضان ان ينوى صوم غد
 عن أداء فرض رمضان
 هذه السنة لله تعالى) باضافة
 رمضان (وفي الاداء
 والفرضية والاضافة الى
 الله تعالى الخلاف المذكور
 في الصلاة) كذا في الروضة
 وأصلها أيضا وتقدم في الصلاة
 وتصحيح وجوب نية
 الفرضية دون الآخرين
 وقال في شرح المهذب
 الأصح عندنا لا كثيرين

فلا يخصه تأمل (قوله حصول شرط الصوم الخ) ومنه علم سبق ما مضى واستشاق بمبالغة فيضمر
 لانه يضر لو كان صائما ولا يضر سبقها بلامبالغة ووصف النوى هذه بانه نية غير قوي وقول شيخنا
 الرملي وبلحق بذلك كل ما لا يفطر الصائم غير مستقيم والوجه اسقاطه وأشار بقوله هنا الى اخراج النية
 أو التبييت (قوله التعيين) أي من حيث الجنس لامن حيث النوع ولا الزمن فيمكن نية السكفرة
 لمن عليه كفارات ولو أخطأ في الاسم لم يضر مطلقا كان سمي الخبث بالجمعة ولا في الاعتقاد كان اعتقاد ساذك
 ان لاحظ الزمان الحاضر أو غدا والام تصح النية ولو في الاسم والاعتقاد معا للغالط دون العلم لتلاعبه
 وبذلك علم أنه لو كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة معينة فنوى رمضان سنة غيرها لم تصح وان كان غالطا
 لعدم امكان الملاحة المذكورة ولو كان عليه صوم فرض لم يدر سببه كفاه نية الصوم الواجب للضرورة ورفع عدم
 امكان ضبط افرادهم بهذا فارق من نسي احصى الخبث ويضر التعليق بمشقة زيد أو بمشقة الله أو نحو ذلك
 ما لم يقصد في مشقة الله التبرك (قوله وغيرها) كالواجب بامر الامام كما في (قوله ويجاب الخ) هذا الجواب
 معتمد من حيث الصحقوان كان التعيين أولى مطلقا (قوله بل لو نوى الخ) دفع به اراد رمضان على ما قبله
 (قوله كتحية المسجد) مقتضاه انه لو فاه لم يحصل ووافق عليه بعض مشايخنا فراجع (قوله وكاله) أي
 لان أفعه علم وهو ان ينوى الصوم عن رمضان ولا يحتاج لذكر العدى الاقل لان ذكره بالنظر الى التبييت ولا
 يكفي نية صوم الغد من غير ملاحنة رمضان وكذا نية الصوم الواجب والفروض أو فرض الوقت أو صوم
 الشهر قال في الانوار ولا بد ان تخطر في ذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد الى ذلك المعلوم فلا خطر
 بباله الكامات مع جهله معناها لم يصح انتهى فتأمل (قوله وفي أصل الروضة وكال النية) وهي أولى (قوله
 باضافة رمضان) الى عده فتونه مكسورة لانه مخفوض وذلك لاجراجه توهم صوم رمضان عبر هذه السنة فيها
 أول دفع توهم تعلق هذه بنويت ولا معنى له (قوله الأصح عندنا لا كثيرين) هو المعتمد (قوله تعيين السنة)

تكون ومعظم النهار باق لانه منقوض بما لو كانت النية قبيل الزوال فان ابتداء النهار من الفجر
 وقسمضى معظمه ولذا قال الامام ضبط بالزوال لانه ظاهر بين (قوله وقيل على الثاني) يريد بهذا ان مقابل
 الصحيح مفرع على مرجوح وأما اذا قلنا ان الصوم ينقطع على ما مضى فانه يشترط ذلك جزما
 وقيل على الخلاف ومن ثم قال الاسنوى كان الصواب التعبير بالمذهب (قوله هنا) كانه قيد بهذا
 نظرا للتبييت (قول المتن ويجب التعيين الخ) وذلك لانها عبادة مضافة الى وقت (قوله ويجب
 الخ) انظر هل ينتقض هذا باشتراط التعيين في رمضان قلت قوله بل لو نوى الخ يمنع الاشكال (قول
 المتن وكاله في رمضان الخ) حيث عاد الضمير على التعيين الواجب ثم تعرض لمافيته من الخلاف من
 ذلك فربما يؤخذ منه اشتراط النية لكل ليلة من قوله صوم الغد ثم عدم التعرض له فيما بعد واعلم ان
 لفظ الغد لا دخل له في التعيين وانما وقع ذلك في عباراتهم بالنظر الى ان التبييت واجب (قوله المتن ان
 ينوى صوم غد) أي سواء تعرض لخصوص الغد أم لا كالمونوى في أول الشهر صوم الشهر فانه يصح
 لليوم الاول (قوله كما لا يشترط الاداء الخ) عدل عن قول الرافعي لان معنى الاداء يقضى عنه ولا نية تعيين اليوم
 وهو الغد يقضى عنه أيضا لان الاسنوى اعترض التعليل الاول بأنه يلزم منه وجوب أحد الأمرين الاداء أو
 الاضافة والثاني بأن الفرق بين اليوم الذي يصومه والذي يصوم عنه ترتبي فالغرض التقييد للذي يصومه

عدم اشتراط الفرضية هنا والفرق ان صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا بخلاف صلواته لظهور فتكون خلا في حق من صلاحها
 ثانيا في جماعة (والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الاداء لان المقصود منها واحد وقيل يشترط ولا يقضى عنه الاداء لانه
 يقصد به معنى القضاء (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان

ان كان منه فكان منه) وصله (لم يقع عنه) لشك في انه منه حال النية فليست جازمة (الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأ أو صبيان برشده) فانه يقع عنه لظن انه منه حال النية ولظن في مثل هذا حكم اليقين فتصح النية للنية عليه وذ ك في شرح المهذب اعتماد الصبي المراهق أيضا عن الجرجاني والحاملي (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان أجزاء ان كان منه) لان الاصل بقاء رمضان (ولو اشتبه) رمضان على محبوس (صام شهرا بالاجتهاد) ولا يكفيه صوم شهر بلا اجتهاد وان وافق رمضان (فان وافق) صومه بالاجتهاد (مابعد (٥٤) رمضان أجزاء) قطعاً (وهو قضاء على الاصح) لانه بعد الوقت والثاني أداء العمل

فانه يجعل غير الوقت وقتاً كما في الجمع بين الصلاتين (فلو نقص وكان رمضان تاماً لزمه يوم آخر) على القضاء ولا يلزمه على الاداء كما لو كان رمضان ناقصاً ولو كان الامر بالعكس فان قلنا قضاء فله افطار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان قلنا أداء فلا ولو وافق صومه شوال حصل منه تسعة وعشرون ان كل ثمانية وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصاً فلا شيء عليه على التقدير الاول ويقضى يوماً على التقدير الثاني وان كان رمضان كاملاً قضى يوماً على التقدير الاول ويومين على التقدير الثاني وان قلنا أداء قضى يوماً بكل حال ولو وافق صومه اذا اجتمع حصل منه ستة وعشرون يوماً ان كل خمسة وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصاً قضى ثلاثة أيام على التقدير الاول

فلو عين قدم ما فيه (قوله ان كان منه) ولو زادوا الافتطوع أو عن شعبان لم يضر لانه تصرح بالواقع ويقع تطوعاً ان لم يكن من رمضان وجازله صومه والا لم يقع فرضاً ولا تفلاً قاله شيخنا الرمي (قوله اعتماد الصبي المراهق) أي المميز ولو غير مراهق وهو المعتمد وان لم يكن مأموماً ومثله العبد والمرأة والفاسق والكافر حيث اعتقد صدقه والحاسب والمنجم كذلك كاسر ولا عبرة باخبار المنام ولو من صادق كما تقدم وهذا ما قاله شيخنا في الجمع واعتمده (قوله بالاجتهاد) بعلامة كحر أو برد بان يعلم أن رمضان تلك السنة يكون في البرد مثلاً وتدخل أيام البرد ولم يعلم عين رمضان (قوله ولا يكفيه) ولا يلزمه مع التحير لعدم تحقق الوجوب وهذا فارق الصلاة والقبلة ولو اشتبه عليه الليل والنهار اجتهاداً أيضاً ولا يلزمه القضاء الا ان كان يصوم الليل وحده (قوله أجزاء) أي ان لم يقصد الاداء الحقيقي والا لم يحزته كافي الصلاة (قوله التقدير الاول) هو ان كل والثاني هو ان نقص هنا وما بعده وكل حال أي على التقديرين المذكورين (قوله قضى يوماً) بكل حال وكذا ان كلاً ونقصاً سواء قلنا أداءاً وقضاء (قوله قضى أربعة أجزأ) وكذا لو كلاً ونقصاً سواء قلنا أداءاً أو قضاء (قوله بان لم يقين الحال الخ) ولو لم يقين الحال أصلاً فلا قضاء ولو صام شهراً فذر صومه بالاجتهاد فوافق رمضان لم يقع عن واحد منهما ولا تفلاً ولو لزمه قضاء رمضان فوافق رمضان آخر أداء أجزاء عن الاداء كذا في الباب ولعله لم يقصد القضاء الحقيقي كما مر في نظيره فراجع (قوله ثم انقطع) قيد لا بد منه

والتعرض للسنة تقييد للذي يصوم عنه بدليل ان من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صح أن يقال له صيامك هذا اليوم هل هو عن فرض هذه السنة أم سنة أخرى (قول المتن ان كان منه) مثلهما لو سكت عن التعليق فانه لا وجود للجزء من غير شيء يستند اليه وانما هو حديث نفس (قول المتن فكان منه) ولم يثبت كونه منه فالظاهر محتمة نفلاً (قول المتن من عبد الخ) خرج به الاستناد الى قول المنجم والحاسب والمنام اذا أخبره فيه الصادق صلى الله عليه وسلم (قوله برشده) يجوز ان يكون راجعاً للجميع (قوله فتصح النية) اعلم انه قد سلف عن البغوي وغيره انه يجب الصوم اذا أخبره من يثق به ووقع في قلبه صدقه فان حمل على اخبار الرجل الكامل فلا اشكال وان أبقينا على ظاهره فينبغي أن يعمل المذكور هنا على الزوم ليتفق الموضعان ثم رأيت المقدسي في شرح الارشاد صرح بالوجوب وحل كلام البغوي على عموم (قول المتن بالاجتهاد) أي فينظر في الامارات من الحر والبرد والبيع والحريف والقواكه وغير ذلك (تنبيه) لو تخبر في شرح المهذب لا يلزمه أن يصوم وقيل يلزمه تخميناً ويقضى كالقبلة وقرق الاصحاب بأنه هنا لم يتحقق الوجوب ولم يظنه وفي القبلة تحقيقه بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فامر باصلاة حرمة الوقت (قوله قطعاً) أي لا يأتي فيه خلاف القضاء بنية الاداء ونظيره هذا ان يظن فوات رمضان فيقضيه ثم يقين له انه هو قال ابن الرفعة لم أر فيها نقلاً والظاهر انها كالوفاق ما بعده قال الاسنوي جزم به الروياني حكماً وتعليلاً (قول المتن فالجدد الخ) هذا الخلاف مفرغ أيضاً على الوجهين السابقين في القضاء

والاداء

وأربعة على التقدير الثاني وان كان كاملاً قضى أربعة على التقدير الاول وخمس على الثاني وان قلنا أداء قضى

أربعة بكل حال (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد بيان الحال (لزمه صومه) بلا خلاف (والا) أي وان لم يدركه بأن لم يقين الحال الا بعده (فالجدد يوجب القضاء) والتقديم لا يجب للضرورة وقطع بعضهم بالاول وان تبين الحال بعد مضى بعض رمضان ففي وجوب قضاء ما مضى منه الخلاف وقطع بعضهم بوجوبهم القاطع بالوجوب في الاولى وبعض الخاكين للخلاف فيها (ولو نوت الخافض صوم غد قبل انقطع دمها ثم انقطع ليلاصح) صومها بنية النية (ان ثم طائفة القليل كثر الحيف) مبتدأة كانت أم معتادة كثر الحيف

(وكذا) ان تم لها (فطر العادة) التي هي دين أكثر الحيف فانه يصح صومها بتلك النية (في الاصح) لان الظاهر استمرار رعايتها والثاني يقول قد تتخلف فلا تكون النية جازمة وان لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها (٥٥) بتلك النية لعدم بناءها على أصل وكذا

لو كان لها عادات مختلفة

(فصل ٥ شرط الصوم)

من حيث الفعل وسياق

شرطه من حيث الفاعل

(الامساك عن الجماع) فمن

جامع بطل صومه بالاجماع

(والاستقاء) فمن تقياً

عامداً أفطر قال صلى الله

عليه وسلم من ذرعه التي

وهو صائم فليس عليه قضاء

ومن استقاء فليقض برواه

أصحاب السنن الاربعة

وغيرهم وذرعه بالنال

المجتمعة أي غلبه (والصحيح

أنه لو تبين أنه لم يرجع شيء

إلى جوفه) بالاستقاء

(بطل) صومه بناء على أن

المفطر عنها كالانزال

لظاهر الحديث والثاني مبني

على أن الفطر بها لتطمينها

رجوع شيء إلى الجوف

وان قل (ولو غلبه التي

فلا بأس) للحديث (وكذا

لو اقلع نخامة) من

الباطن (ولفظها) أي

ربما فلا بأس بذلك (في

الاصح) لان الحاجة اليه

عما يكرر فليخص فيه

والثاني يفطر به كالاستقاء

(فلو زلت من دماغه

وحصلت في حد الظاهر

من القسم فليقطعها من

مجرها وليجها فان تركها

في غير تمام أكثر الحيف (قوله عادات مختلفة) أي ولم يتم أكثرها لئلا والله تعالى أعلم
(فصل في الركن الثاني من أركان الصوم) وهو الامساك عما يأتي من مبطلاته والشرطية منصرفه
لوضعه (قوله فمن جامع) أي عامداً علماً اذا كرا الصوم مختاراً أو جاهلاً غير معذور بطل صومه بخلاف المعذور
كان قريب عهده بالاسلام وان كان مخالطاً لنا وكذا بقية المفطرات نعم لو علت المرأة عليه ولم يحصل منه حركة لم
يفطر الا بالانزال لانه غير مباشرة ولا كفارة عليه كذا قالوه وفيه وقفة وتفطرها بدخول اليد لانه عين
(قوله بالاجماع) أي في المجموع لان بعض الأئمة كما في حنيفة لا يقول بالفطر في اللواط واثبات البهيمة (قوله
ومن استقاء الخ) نعم يحتمل اغتفار الاستقاء لمن شرب الخمر لئلا يوجوبها عليه وفي كلامهم خلافه فيفطر بها
(قوله نخامة) باليم وتقال العين وهي الفضة الغليظة تنزل من الدماغ أو تصعد من الباطن فلا تضر ولو نجسة
وخرج باقتطاع ما لو حصلت بنفسها أو بنحو سعال فلفظها فلا يضر جزماً بل فظها ما لو ابتلعها بعد وصولها
لظاهر فيفطر جزماً ومثل لفظها ما لو بقيت في فم (قوله حد الظاهر من الفم) وهو مخرج الحاء المهملة عند
النوى واعتمد وهو مشكل لانها من وسط الحلق أو انحاء المجمة عند الرافعي قال شيخنا الرمي ودخل
الفم والاقف إلى منتهى الخيشوم له حكم الظاهر في الإفطار بوصول التي إليه وابتلاع النخامة منه وعدم
الإفطار بوصول عين إليه وان أمسكها فيه ووجوب غسله من نجاسة وله حكم الباطن في عدم الإفطار بابتلاع
الريق منه وعدم وجوب غسله لتوحيب وفرق السباطي بأن أمر النجاسة أغلظ فضيق فيه بخلاف الجنابة
انتهى فراجعه وتأمله (قوله ولنجها) ولا تبطل صلاته ولو فرضاً بالنطق بحروف توقف آخرها عليها
وان كثرت كما في تمر القراءة الواجبة (قوله وعن وصول العين) ولومن نحو جافة وان قلت كحبة سمسم
خلافاً لابي حنيفة أو لم تؤكل كتراب ومنه ادخا مع عين تنفصل كما في شرح شيخنا الرمي وخرج بها الرمي

والاداء واستشكل التخريج وأجاب ابن الرفعة بأن الوجهين يخرجان على أصول الشافعي وحينئذ فلا يمنع
ذلك (تنبيه) لو ظهر أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار فهو كأيام العيذ قاله في الكفاية نقلاً عن الأصحاب
(فصل شرط الصوم) أي شرط صحته والمراد به ما لا بد منه والاختصاص كان الامساك شرطاً والنية شرطاً فإن
حقيقة الصوم ثم الدليل على مسئلة الجماع قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث والاجماع كما قاله الشارح
(قوله بالاجماع) في اللواط واثبات البهيمة رواية عن أبي حنيفة بالمنع (قوله ومن استقاء الخ) لو شرب الخمر
ليلاً وأصبح صائماً فيجتمعت عدم وجوب الاستقاء نظر للصوم (قول المتن لو تبين أنه الخ) خرج ما لو
تبين وصول شيء قال الاسنوي فلما ان قلنا الاستقاء مفطرة بنفسها فهذا أولى والافسح سبق للماء من
المبالغة في المضمضة قال وخرج اذا لم يقن شيئاً فانه لا يبعد الحاقه بالاول عملاً بالأصل اهـ (قول المتن ولو
غلبه) هو في الحقيقة محترز الاستقاء (قول المتن اقلع) خرج ما لو زلت بنفسها فلفظها فلا يضر قطعاً
والباطن مخرج الحاء والمهزلة والظاهر مخرج الحاء المجمة وكذا المهمة عند النوى وهو مشكل فان الحاء
من وسط الحلق وهو جوف ثم انظر هل ينبغي أن تكون النخامة الخارجة من الصدر نجسة كالتي (قول المتن
فلو زلت من دماغه) أي بأن انصبت في الثقبة النافذة من الدماغ إلى أقصى الفم فوق الحلقوم (قول المتن
وقيل بشرط الخ) لان غير ذلك لا تقتضي النفس بالواصل إليه ولا يفتن به البدن فاشبهه بالواصل إلى غير جوف
وأضاف لان حكمه الصوم لا يختل به ثم الغذاء يشمل المأكول والمشروب (قوله على الاول) لعله على الثاني ففي
الاسنوي والصحيح هو الوجه الاول قياساً على الوصول إلى الحلق وعبارة الروضة ويدل عليه معنى الاول

مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أفطر في الاصح) لتقصيره والثاني لا يفطر لانه لم يفعل شيئاً وانما أمسك عن الفعل ولو ابتلعها أفطر
ولو لم تحصل في حد الظاهر من الفم أو حصلت فيه ولم يقدر على قطعها ومجها تضر (و) الامساك (عن وصول العين إلى ما يسمى جوفاً وقيل
يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحمّل الغذاء) بكسر العين وبالنال المجمة (أو الدواء)

المصلحين جمع مصلحون
رضا (والثقة) بالثقة
وهي جمع البول (مفطر
بالاسعاط أو الاكل أو الحقنة
أو الوصول من جائفه)
البطن (أو مأومة) بالرأس
(ونحوهما) وإن لم يكن
الوصول من الجائفة
إلى البطن الامعاء وكذا
لو كان الوصول من
للمأومة إلى خريطة السماع
المسماة الرأس دون باطنها
المسمى بطن السماع
(والتقطير في بطن الاذن
والاحليل) أي الذكر
(مفطر في الاصح) من
الوجهين المذكورين كافي
المحرر لانه في جوف غير
محبل ولو أوصل الفراء
لجراحة على الساق إلى
فاخل اللحم أو غرز فيه
سكيناً وصلت عنه لم يفطر
لانه ليس بجوف ولو طعن
نفسه أو طعنه فيه جائفته
فوصل السكين جوفه
أفطر (وشرط الواصل
كونه من منفذ) بفتح الفاء
(مفتوح فلا يضر وصول
الدهن) إلى الجوف
(بقترب السالم) كالوطى
رأسه أو بطنه كما لا يضر
لفقه بل الماء وإن وجد
أثر في بطنه (ولا يضر
الا كنه حاله وإن وجد
طعمه) أي الكحل (حلقه)

ومنه دخل نحو بنحو وليس معه عين تفصل والعلم (قوله والخلق الخ) لان الخلق لا يسمى جوفاً وليس فيه
قوة الاحالة وكلام الامام شرط فيه وخص الالحاق بالاول لانه المذهب وما في البرلسي هنا غير مناسب فراجع
(قوله بالاسعاط) وهو وصول الشيء إلى السماع من الانف وعلى هذا لو لم يصل إلى السماع لم يضر بأن لم يجاوز
الخشوم كما مر وما في البرلسي هنا غير مستقيم فراجع (قوله وإن لم يكن الوصول الخ) أقاده ان من
في كلام المصنف بمعنى في فلا يشترط خرق خريطة السماع ولا نحوها في الجائفة فلا اعتراض بما قاله
الاسنوي فيضرب ما جاوز عظم الرأس أو خرق جلد البطن (قوله والاحليل) سواء جاوز الحشفة أم لا
وخصه الشارح بالذكر مع شموله للثدي المسمى بذلك أيضاً نظر الظاهر ومثله في الفرج ما يجوز ما يجب
غسله في الاستنجاء فهو مفطر أيضاً (قوله وشرط الواصل الخ) مكرر ولعله توطئة لما بعده (قوله
بأذنه) لان طعن بغير أذنه وإن تمكن من دفع من طعنه وفارق التمكين من اخراج الخط لا لان له غرضاً فيه
وشر المحرم لانه أمانة في يده (قوله المسام) هو بقصد بدالميم الأخيرة جمع سم بتثنية أوله والفتح أفصح
وهي ثقب البدن من محال شعوره (قوله ولا يضر الا كنه حاله) أي ولا يكره أيضاً نهاراً فهو خلاف
الاولى وعند الامام مالك يفطر (قوله وإن وجد طعمه بحلقه) وكذا لو وجد لونه في ريقه أو بخره
(قوله بقصد) أي مع فعل المسامياتي (قوله أو غبار الطريق) ولو نجس أو كثيراً أو مكنه الاحتراز منه بنحو
اطباق فم مثلاً ولو وضع في فمه ماء مثلاً بلا غرض ثم ابتلعه ناسياً لم يضر أو سبقه ضرراً أو وضعه لغرض كتبرد
دعش فتزل جوفه أو صعد إلى دماغه بغير فعله أو ابتلعه ناسياً لم يفطر كما قاله شيخنا الرزلي في شرحه نعم
لو فتح فمه في الماء فدخل جوفه أفطر (قوله وغر بلة الدقيق الخ) ولو لغير معتاده وكفرت والغر بلة
أصله ادارة نحو الحب في نحو الغر بال لاخراج طبيه من خبيثه (قوله حتى دخل) هي تعيلية أي لاجل
الدخول أو غائية وكلفبار ما ذكره ونحوه (قوله ذباب) ولعله جمع الذباب لا فائدة أنه لا يتقيد
انهم جعلوا الخلق كالجوف في البطان بالوصول اليه وقال الامام اذا جاوز الشيء الحلقوم أفطر اه وكان الحبل
له على ذلك قول الروضة الخلق كالجوف لكنه يفهم أنه لا يكون كالجوف على الثاني وهو ممنوع (قوله قال
الامام ومجاوزة الحلقوم) ظاهره أن الامام قال يلحق بالجوف الخلق ومجاوزة الحلقوم والذي في الروضة
ما قلناه في ذيل الصفحة والذي قاله في ذيل الصفحة هو الذي قاله في القولة التي عقب هذه (قول المتن بالاسعاط
الخ) راجع للسماع والا كل البطن والحقنة للامعاء وما بعد ذلك للجميع (تنبيه) ظاهر كلامهم - م - ان
الواصل من الاصل مجاوز الخشوم وحاذى العين ولم يبلغ الدماغ لا يؤثر وهو مشكل بالاحليل والخلق
(قول المتن أو الحقنة) قيل لو عبر بالحقن كان أولى فانه الفعل وأما الحقنة فهي الادوية قاله الجوهري
(قول المتن جائفه) هي التي تصل إلى الجوف واعلم أن جلد الرأس المشاهدة بعن الخلق يليها لحم ويليها
جلد رقيقة تسمى السمحاق ويليها عظم يسمى القحف وبعده خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن
يسمى السماع وتلك الخريطة تسمى خريطة السماغ وأم الرأس والجناية الواصلة إلى الخريطة تسمى
مأومة فلو كان على رأسه مأومة أو على بطنه جائفه فوصل الدموع منها جوفه أو خريطة دماغه أفطروا ولم
يصل بطن الامعاء وبطن الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزمه في الروضة فباطن السماغ ليس بشرط ولا
السماع نفسه وإنما يعتبر مجاوزة القحف وكذا الامعاء لا يشترط بطنها خلاف ما جزم به المصنف أسنوي
(قول المتن والاحليل) قال الجوهري هو مخرج البول واللبن من الثدي والضرع ووزنه اقل
(فرع) لو جاوز الداخل من فرج المرأة ما يجب غسله أفطرت قاله صاحب الاستقصاء (قول المتن في منفذ)
لا يشكل عليه مسئلة الطعن بالسكين لانها لم تبلغ الجوف الا من المنفذ الذي قطعته (قول المتن ذباب) لم يظهر

لانه لا ينفذ من العين إلى الخلق والواصل اليه من المسام (دكونه) أي الواصل (بقصد فلو وصل جوفه ذباب
أو بعوضاً أو غبار الطريق أو غر بلة الدقيق لم يفطر) لان الضرر عن ذلك يعسر ولو فتح فاه حتى دخل القبار جوفه

لم يفطر على الاصح في التذيب (ولا يفطر ببلع ريقه من معدته) لانه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج عن القم) لأعلى اللسان (ثم رده)
اليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل خيطا بريقه ورده الى فيه) كما يعتد عند القتل (وعليه رطوبة تنفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا
بغيره) الظاهر كمن قتل خيطا مصبوغا بغيره بريقه (أو متنجسا) كمن دس ثلثته أو كل شيئا نجسا ولم يفصل فيه حتى أصبح (أفطر) في المسائل
الاربعة لانه لا حاجة الى رد الريق وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع المخلوط. (٥٧) والمتنجس منه ولو أخرج اللسان

وعليه الريق ثم رده وابتلع
ما عليه لم يفطر في الاصح
لان اللسان كيفما تقلب
معدود من داخل الفم فلم
يفارق ما عليه معدته (ولو
جمع ريقه فابتلع لم يفطر في
الاصح) لانه لم يخرج عن
معدته والثاني يفطر لان
الاحتراز عنه حين (ولو
سبق ماء المضغطة أو
الاستنشاق الى جوفه)
من باطن أو دماغ (فالذهب
أنه ان بالغ) في ذلك
(أفطر) لانه منى عن
المبالغة (والا) أى وان لم
يبالغ (فلا) يفطر لانه تولد
من مأموره بغير اختياره
وقيل يفطر مطلقا لان
وصول الماء الى الجوف
بفعله وقيل لا يفطر مطلقا
لان وصوله بغير اختياره
وأصل الخلاف نصاب
مطلقان بالافطار وعدمه
فهم من حمل الاول على
حال المبالغة والثاني على
حال عدمها والاصح حكاية
قولين فقبل هما في الحالين
وقيل هما فيا اذا بالغ فان
لم يبلغ لم يفطر قطعا
والاصح كما في المحرر أنهما

بواحدة ويعلم منه حكم البعوض بالاولى ولو عكس لم يعلم ذلك لصغر البعوض وفي الجلائن أن التذيب اسم
جنس واحدة ذبابة وان البعوض صغار البق (قوله وعليه رطوبة) قال بعض مشايخنا ومثله رطوبة على
مقعدة مستنقع استرخت ولا يضرب إعادة مقعدة خرجت من ميسور ولو باصبعه وان دخل بعض أصبعه معها
وقول بعضهم ان الغائط اليابس اذا أخرجه باصبعه لا يضرب باصبعه ونقل عن شيخنا ولم أسمع منه
فراجعه (قوله بغير ريقه) قيده لا جل ما بعده والافليس قيده ومنبع الريق تحت اللسان ومن منافعه
تليين لسانه للنطق ويابس الاكل (قوله دس ثلثته) أى وليس معدورا فلولم يجدها وشق عليه البصق
عنى عن أثره وذكر الأذرى ما يفيد ذلك بقوله لا يبعد أن يقال فيمن عمت بلواه بذلك بحيث يجري دائما
أو غالبا أن يسبح بما يشق الاحتراز منه فيسكن بصفه الدم ويعنى عن أثره انتهى (قوله وعليه الريق)
ولو فوق حائل كنصف مثلا (قوله لانه منى عن المبالغة) ومثله ما تولد من المرة الرابعة وكذا كل منى عنه
(قوله مأموره) ومنه المبالغة في غسل نجاسة بقمه وكذا ما تولد من غسل جنبه من أذنه وان أمكنه إمالة
رأسه للشفة نعم ان علم وصوله منها أو أمكنه الاحتراز منه بلا مشقة أفطر به ولا يضرب ابتلاع ريقه بعد المضغطة
وان أمكنه مجهر لغير التحرز عنه وكذا وصول شيء في فيه الى جوفه بنحو عطاس (فرع) أكل ما قلعه من
بين أسنانه بخلال مكرره بخلافه باصبعه ويفطر بهما معا (قوله وقيل الخ) هذا الوجه لم ينظر للاختیار
وعدمه والذي بعده لم ينظر للاصر وعدمه (قوله من غير قصد) أى من غير قصد ابتلاعه (قوله فان قدر
عليهما) أى حال الجريان كما مر أفطر نعم يعذرنا في جهل الفطر به ويندب الخلال ليلامؤ كذا ولا يجب ولو
بلغ الهراهم خوفا من القطاع أفطر (قوله وفي المسئلة الخ) هو اعتراض على المصنف بعدم ذكر اختلاف
أصلا وفرعا (قوله مكرها) وكذا نأتم ومغنى عليه ونحوهما فلا يفطر (قوله عند الغزالي الخ) فيه

حكمة جمع التذيب وافراد البعوضة (قوله لم يفطر على الاصح في التذيب) لو كان كثيرا ينبغي أن يضرب
كالمعمل الكثير المفعول عمدا (قول المتن ثم رده) قال بعضهم جعلوا اللقم حكم الظاهر في غسل النجاسة ولم
يجعلوه كذلك في الفسل من الجنابة فما الفرق (قول المتن أو بل خيطا بريقه) حكى الأذرى خلافا في
مسئلة الخيط ثم قال وخص القاضي والمتولى الخلاف بالجاهل بالتحريم وقالوا لا يفطر قطعا قال القاضي
وكل مسئلة نعمض على العامي فانها على هذين الوجهين ثم نظر الأذرى في مسئلة الجهل لانه يخفى على غالب
الناس (قول المتن ولو جمع ريقه) خرج ما لو اجتمع بنفسه ثم بلعه فانه لا يفطر بخلاف (قول المتن والا فلا)
قال الأذرى عقب هذا اشارات ماسبق في الذكركر للصوم أما الناسى والجاهل فلا يفطر كما قال النووي بلا
خلاف قال الأذرى لكن سبق عن القاضي ما يقتضى أن الجاهل على وجهين اهـ يريد ما سلف في الهامش
وهو قوله وخص القاضي (قوله فان قدر عليهما أفطر) أى سواء كانت القدرة قبل جريانه أم في حال
جريانه لانه مقصر بما سلكه هكذا ينهم من ظاهر الكتاب ومن صريح شرح الروض ومن قول الأذرى
بعد التسليم على المتن وقياس الحكم بالفطر إيجاب الخلال لكن في الانوار لو وضع شيئا في فيه عمدا ثم ابتلع
ناسيا لا يضرب اهـ وفي الروضة ما يوافق (قوله وحكاية قولين) أى في الحالين معا (قوله لانه دفع به الضرر

(٨ - (قليوبى وعميره) - ثانى) فيما اذا لم يبلغ فان بالغ أفطر قطعا ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي
طعام بين أسنانه جرى بريقه) من غير قصد (لم يفطر ان عجز عن تمييزه وجهه) فان قدر عليهما أفطر وفي المسئلة نصاب مطلقان بالافطار
وعدمه حلا على هذين الحالين وحكاية قولين (ولو أوجر) أى صب في حلقه (مكرها لم يفطر) لانه لم يفعل ولم يقصد (فان أكره حتى أكل أفطر في
الظاهر) أى عند الغزالي كما قال الرافى في الشرح لانه دفع به الضرر

عن نفسه وهبارة الحرر
فالذي رجح من القولين
انه يفطر قال في الشرح
الصغير ولا يبعد ان يرجح
عدم الفطر (قلت الاظهر
لا يفطر والله أعلم) لان
أكله ليس منهيًا عنه
(وان أكل ناسيا لم يفطر)
قال صلى الله عليه وسلم
من نسي رهوصام فأكل
أو شرب فليتم صومه قائما
أطعمه الله وسقاه رواء
الشيخان (الا أن يكثر)
فيفطر به (في الاصح)
لان النسيان في الكثير
نادر (قلت الاصح لا يفطر
والله أعلم) لعدم الحديث
(والجماع) ناسيا (كالاكل)
ناسيا فلا يفطر به (على
المذهب) وقيل فيه قول
جماع المحرم ناسيا وفرق
الاول بان المحرم له هيئة
يتذكر بها الاحرام بخلاف
الصائم (والامساك) (عن
الاستمنا) فيفطر به
لان الابلج من غير انزال
مفطر فالانزال بنسوع
شهوة اولى ان يكون
مفطرا (وكذا خروج المني
بلبس وقيلة ومضاجعة)
يفطر به لانه انزال بمباشرة
(لا الفكر والنظر بشهوة)
لانه انزال من غير مباشرة
كالاختلام (وتكره
القبلة لمن حرك شهوته)

اعترض على المصنف في تعبيره بالاظهر اخذا بظاهر عبارة الحرر ولم يقنعه لما في الشرح (قوله لا يفطر) نعم
ان تناوله لا لاجل الاكراه افطروا كذا الواكره على أحدنا من معين فأكل من الآخرو كذا الاكل من
واحد من ائمة من أكره على الاكل من أحدنا غير معين فيفطر كما في الجنايات فراجع ودخل في الاكراه
مالوا كرهه على الزنا والمواخاف المكروه بكسر الراء على المكروه بفتحها تلفت عضوا ومنفعة أو مشقة لا محتمل
فأكرهه على الاكل أو على الشرب فلا يفطر أيضا (قوله أن يكثر) أي المأكول والكثير ثلاث لقم فأكثر
(فرج) ابتلع ليل لا خبطا أو أصبح بعضه داخل جوفه وبعضه خارج فان أبقاه لم تصح صلاته لاتصاله بالنجاسة
وان نزع بطل صومه لانه من الاستقاء ففطر بقية فمته ما أن ينزع منه في غفلته أو بغير اختيار أو باجبار
حائلا على اخراجه أو باكراه عليه فان تعذر عليه ذلك أخرجه وجوب ابراعة للصلاة لان حرمتها
أشد لوجوبها مع العذر وبلغه أولى من اخراجه لعدم التمسك ولو لم يصل طرفه الداخل الى النجاسة
لم يضر في الصلاة ولا في الصوم ولو أذن في اخراجه أو تمكن من دفع من أخرجه أفطر لان فيه غرضا
وبذلك فارق الطعن كما لو أمكنه قطعه من حد الظاهر واخرجه واشتباع ما في الباطن لزمه ومجابه
(قوله والجماع) ولو لم يوطأ لزمه أو تكرر (قوله ناسيا) ومثله الاكراه كما مر ولم يذكره الشارح
لما قيل من عدم تصوره لان الشهوة لا توجد الا عن اختيار وهو مردود والتقييد لاجل الخلاف
(قوله وفرق الاول) أي من حيث الخلاف (قوله وعن الاستمنا) أي اخراج المني من الذكر باليد ولو مع
حائل أو بيد حليلة ولا يفطر بخروج المني والودي خلافا للامام أحمد (قوله لان الابلج) أي ولو في هوى
الفرج أو بمحائل ولو تخيلا أو بغير آدمي في قبل أو برنم لا يفطر الخنثى بايلاجه ولا بابلج فيه الا ان وجب
الفعل على ما مر في باب فراجع (قوله وكذا خروج المني بلس) أي بحيث ينسب خروجه اليه وان تأخر عنه
نعم لو لم يسبق الفجر وانزل بعده لم يفطر ومحل الفطر به في لسان ينقض الوضوء ولو لفرج مبان والا كما مر
ومحرم وعضو مبان فلا يفطر ولو بشهوة كما عتده شيخنا آخره لم يوافق على قول شيخنا الرمي بتقييد
لس المحرم بكونه على وجه الكرامة وكالو كان بمحائل فلا يفطر معه ولو كان رقيقا وان كرر ما وقصده الانزال
عن نفسه) أي فكان كالأكل لدفع المرض والجوع ورد بأن الاكراه قاذح في اختياره والمرض والجوع
لا يقدحان فيه بل يزيدانه تأثرا (قوله ليس منهيًا عنه) أي قاشبه النامى اسكن لو قصد التلفد بالاكل ينفي
الفطر كما ذكره جماعة في نظيره من الجماع (قول المتن وان أكل ناسيا الخ) مثله الاكل جاهلا بالتحريم اذا كان
قريب عهد بالاسلام أو نشأ في بادية بعيدة عن العلماء واستشكل الشيخ عز الدين تصوير المسئلة من حيث
انه اذا اعتقد جواز الاكل فها هو الصوم الذي نواه والجاهل بحقيقة الصوم لا يتصور منه قصد والجواب بان
يفرض ذلك في ما كول يخفى حكمه كالتراب فان العاصي قد يظن ان الصوم هو الامساك عن المعتاد وهذا
الجواب فيه نظر لان قضيته انه لا يشترط قرب العهد بالاسلام وأجيب أيضا بما لو أكل ناسيا يظن انه أفطر
فا كل ناسيا ورد بان الحكم في الجهل عدم الصوم وفي هذا التصوير الصوم فلا يستقيم (قول المتن الا أن يكثر)
انظر هل الكثرة بالنظر للأكل أم بالنظر للفعل (قول المتن والجماع) لو أكره على الزنا ينفي أن يفطر به
تنفيرا عنه (قول المتن كالاكل) قضية التشبيه التفصيل بين أن يطول زمنه أو لا على ما سلف وهو متجه بالاولى
لان الجماع بين اثنين ان نسي أحدهما ذكره الآخر بخلاف الاكل وقول الشارح ناسيا يقتضي ان التشبيه
لا يتوجه الى حكمه في الاكراه وهو ممنوع (قول المتن وعن الاستمنا) ولو بيد زوجته وخارج بالاستمنا
الامناء بغير اختياره فلا يفطر به (قول المتن وكذا خروج الخ) لو خرج مذى لم يضر خلافا لا أحمد ذكره
الدميري (قول المتن لا الفكر) بالاجماع (قول المتن وتكره القبلة الخ) أي في القم وغيره من امرأة لرجل
أو عكسه وكذا المعاقبة واللس باليد ونحو ذلك في الحديث من حام حول الحي يوشك أن يقع فيه (قوله

خوف الانزال (والاولى لغير تركها) فيكون فعلها خلاف الاول وعمل حناؤي الروضة عن قول اصلها يحرك الى حرك لما لا يخفى
(فلتحكي كراهة تحريم في الاصح واقعا علم) كذا قال في اصل الروضة ايضا (٥٩) والرافى حكي عن التمتع وجهين

التحريم والتزبه وقال
والاول هو المذكور في
التهديب (ولا يفطر بالفصد
والجمامة) وسيأتي
استحباب الاحتراز عنها
(والاحتياط أن لا يأكل
آخر النهار الا يقين) كأن
يشاهد غروب الشمس
(ويحتمل) الا كل آخره
(بالاجتهاد) بورد وغيره
(في الاصح) والثاني
لاقتصرته على اليقين بالصبر
(ويجوز) الا كل (إذا)
ظن بقاء الليل فلت وكذا
لوشك (فيه) والله أعلم
لان الاصح بقاؤه (ولو أكل
باجتهاد أو لا آخره) من
النهار (وبان الغلط بطل
صومه أو بلا ظن ولم يبين
الحال صح ان وقع) الا كل
(في أوله) لان الاصح بقاء
الليل (وبطل) ان وقع
الا كل (في آخره) لان
الاصح بقاء النهار ولا مبالة
بالتسليم في هذا الكلام
لظهور المعنى المراد (ولو
طلع الفجر وفي غم طعام
فلفظه صح صومه) وان
ابتلع شيئاً من أفطر وان
سبق شيء منه الى جوفه
فوجهان مخترعان من
سبق الماء في المضضة قال
في الروضة الصحيح لا يفطر
(وكذا لو كان) طالع

أو افطر أو كان بفعلها وان تمكن من دفعها كما يؤخذ مما مر (قوله خوف الانزال الخ) أي فلا يفطر به وان
كرره وعلم انه ينزل به وهذا ما مشى عليه ابن حجر والخطيب تبعاً لظاهر ما في المجموع وقال الاذرى يفطر اذا
علم الانزال به وان لم يكرره واعتمده شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي قال والفكر كالتنظر في ذلك (قوله لما
لا يخفى) وهو ان الماضي يفيد وجود التحرك عند ما ذكر بخلاف المضارع لشموله للمستقبل وليس مراداً
ولا يفتر بما لبعضهم هنا (فتبينه) النظر والفكر المحرك للشهوة كالتفكير في حرمه وان لم يفطر به (قوله
وكذا لوشك فيه) أي في بقاء الليل قال شيخنا الرملي وغيره ولا تصح النية في هذه الحالة لعدم الجزم فيها كما مر
(قوله ولو أكل باجتهاد أو لا آخره) بان الغلط بطل صومه (وكذا لو جامع مثلاً كما يأتي (قوله وبطل)
ويؤثر الكفارة ان أفطر بالجامع في هذه نعم لو بان له الصواب فلا قضاء ولا كفارة (قوله بالتسليم الخ)
حيث أطلق أول النهار وآخره على آخر الليل وأوله على ما لم يعلم أنه أوله وآخره (قوله فلنظنه) هو محتاج اليه
في عدم الفطر بالسبق المذكور بعده لانه وان صح صومه في امساك كل ما سبق منه شيء الى الجوف أفطر كما قاله
شيخنا الرملي (قوله من مباشرة مباحة) أي من حيث الصوم وان كان زانياً ومحل محبة الصوم حيث ان لم
يقصد الله بالتركع والابطال صومه وقيد الامام جواز الا بلاج بما اذا بقي من الليل ما يسعه مع التركع والامتنع
وبطل صومه بالتركع وان قارن الفجر (قوله بطل صومه) أي لم ينقض ثم ان أمكنه محبة صومه بالتركع ولم
ينزع لزمته الكفارة أيضاً وفي شرح شيخنا انه لا كفارة ان استمر لظنه بطلان صومه أو طلع الفجر قبل
علمه به وان استمر بحماها أو علم حال طوعه فترك حالاً

(فصل في الركن الثالث من أركان الصوم هو المذكور فيه شروط الصحة وسيأتي شروط الوجوب (قوله
والعقل) أي الغريزي الذي لا يزيه الا الجنون أخذ مما بعده

خوف الانزال) يريد بهذا ان العلة خوف الانزال لا حصول اللذة (قوله لما لا يخفى) أي وهو تنزيل الشهوة
التي تحصل من القلبة منزلة الحاصل لشدة ارتباطها بما بحيث يخشى الانزال (قول المتن ولا يفطر بالفصد الخ)
وأما حديث أفطر الحاجم والمحجوم فقال الشافعي رضي الله عنه منسوخ وفي البخاري انه صلى الله عليه وسلم
احتجم وهو صائم (قول المتن ويجعل بالاجتهاد كغيره) ويكون بورد من القراءة والاذكار والاعمال
(قوله بالتسليم في هذا الكلام) يعني في رجوع ضميرى أوله وآخره للنهار وقوله بالتسليم أي في قوله أوله
وآخره لان المعنى من النهار فقد أطلق أول النهار على جزء من آخر الليل وأطلق آخره على جزء من أول الليل
أي باعتبار الاجتهاد وكذا التسليم في رجوع ضميرى أوله وآخره الى النهار مع ان الاكل في الحقيقة ربما
وقع في جزء مشكوك فيه (قوله وان سبق الخ) ظاهره ولو بعد التمكن من طرحه (قول المتن فتركع) أي
لان النازع ليس مجامعاً لم قصد بنزعه اللذة في البحر عن الشيخ أبي محمد انه يضر (قوله وأولى من هذا
الخ) عبارة الاسنوي التعبير بقاء التعقيب يؤخذ منه ان صورة المسئلة أن ينزع عقب الفجر فلو أحسن
بالفجر فتركع بحيث وافق طوعه آخر تركعه صح بلا خلاف وقوله وافق طوعه يعني ابتداء الطالع فيوافق
عبارة الشارح (قول المتن بطل) بمعنى لم ينقض (قوله وان لم يعلم) اذا علم ثم مكث لزمته الكفارة وان كان
صومه لم ينقض لثلاث الخ لوجاع في رمضان عنها واستشكله بنظير من الحج ولعل الفرق سبق النية هنا

(فصل شرط الصوم الخ) المذكور في هذا الفصل شروط الصحة وفي التي بعده شروط الوجوب وأما
التعبير بالشرط فيما سلف فهو مجوز والمراد ما لا بد منه (قول المتن والعقل) أي التمييز فيصح صوم المميز كذا

الفجر (بجامع فتركع في الحال) صح صومه وان أنزل تولده من مباشرة مباحة قاله في شرح المهذب وأولى من هذا بالصحة أن يحبس وهو
جامع بشارب الصبح فيتركع بحيث يوافق آخر التركع ابتداء الطالع (فان مكث) بعد الطالع بجامعاً (بطل) صومه وان لم يعلم بطوعه الا بعد
المكث فتركع حين علم (فصل شرط الصوم) من حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصلياً كان أو مرتداً (والعقل) فلا

يصح صوم المجنون (والنقاء عن الحيض والنفس) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلوارها وجن أو حاضاً وتفتت
 أثناء النهار بطل صومه (ولا يصح النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني يضر كالأغماء وفرق الأول بأن الأغماء يخرج
 عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالأغماء (والأظهر أن الأغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من نهاره)
 انبا عازر من الأغماء زمن الافاقه (٦٠) فان لم يفق ضرر الثاني يضر مطلقاً والثالث لا يضر إذا أفاق أول النهار وفي الروضة

وأصلها لو شرب دواء ليل
 فزال عقله نهاراً ففى
 التهذيب ان قلنا لا يصح
 الصوم فى الأغماء فهنا أولى
 والافوجهان والاصح أنه
 لا يصح لانه بفعله ولو شرب
 المسكر ليلاً وبقي سكره
 جميع النهار لزمه القضاء
 وان صح فى بعضه فهو
 كالأغماء فى بعض النهار
 قاله فى التتمه (ولا يصح
 صوم العبد) أى عيه
 الفطر أو الاضحية نهى
 صلى الله عليه وسلم عن
 صيام يومين يوم الفطر
 ويوم الاضحية رواه الشيخان
 (وكذا التشرىق) أى
 أيامه الثلاثة بعد يوم الاضحية
 لا يصح صومها (فى الجديد)
 لانه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن صيامها رواه
 أبو داود بأسناد صحيح
 وفى حديث مسلم أنها أيام
 أكل وشرب وذكر الله
 عز وجل فى القديم يجوز
 للتمتع العادم الهدى
 صومها من الثلاثة الواجبة
 فى الحج لما روى البخارى
 عن عائشة وابن عمر قال لم
 يرخص فى أيام التشرىق أن

(قوله والنفس) وكذا نحو الولادة من القاء علقه أو مضغة ولو بلابل على المعتمد (قوله وفرق الخ)
 والمنظور اليه فى الفرق وجوب قضاء الصلاة على النائم دون المغمى عليه فلا اعتراض عليه (قوله اذا أفاق
 الخ) صريح هذه الوجوه عدم صحة الصوم فى الأغماء المستغرق لجميع النهار بلا خلاف ومثله بالاول
 شرب الدواء المذكور بعده المبني عليه وان علم أنه يزول عقله لم يضر عليه فالمراد بزوال العقل فيه وجوده
 فى بعض النهار ليصح البناء المذكور وعقبه بقوله ان قلنا الخ اذا قائل بالصحة مع الاستغراق كما علم
 وحديثه فتصحيح البطلان عليه فى الطريقة الحاكية ضعيف لما يأتى ولعل سكوت الشارح عنه لعلم
 بالصحة فيه بالاولى مما ذكره بعده من صحة صوم السكران اذا صح لحظة من النهار مع تعديه المنصرف اليه
 السكران عند الاطلاق (قوله فزال عقله) أى بغير جنون وكذا فى السكر بعده فتأمل (قوله الثلاثة) وقال
 مالك انها اثنان (قوله هو الراجح دليلاً) فالذهب المعتمد خلافة وان نفر الاول وأقام بمكة وأشار بقوله
 نظراً الخ الى أن محل رجحان الدليل اذا أريد به ذلك والا فلا قال بعضهم وفى هذا الاحتمال ابطال للرجحان
 فتأمل (قوله فى الجملة) أى عند السبب ومنه أمر الامام بصوم الاستسقاء كما مر (قوله عن القضاء) ولولنفر

قال الاسنوى وفيه نظر فان المغمى عليه يصح صومه اذا أفاق لحظة كما سيأتى ولا شك ان التمييز يزول به بل
 النوم يزول بالتمييز (قول المتن والنقاء) بالاجماع (قول المتن جميع النهار) يرجع لكل من الاسلام والعقل
 والنقاء (قوله والثانى يضر الخ) وأما الغفلة فلا أثر لها فى الصوم بالاتفاق (قوله بخلاف النوم) لك أن تقول
 المغمى عليه يجب عليه أيضاً قضاء الصوم كما سيأتى ففيه أهلية الخطاب نعم النائم أكل منه وكأن الشارح
 رحمه الله أراد بالأهلية غريزة العقل لكن فى زوالها عن المغمى عليه نظر (قول المتن من نهاره) أى الأغماء
 أو الصيام (قوله والثانى يضر مطلقاً) كالمجنون (قوله أول النهار) أى لانه أول جزء تقارنه النبوة حكماً (قوله
 والاصح أنه لا يصح) قال الاسنوى يجب حله على المستغرق وقال انه أولى بالصحة من السكر يعنى لان السكر
 حرام وهذا دواء مأذون فيه هذا كلام حسن الا أن المبني عليه اغما هو الأغماء غير المستغرق لان المستغرق
 لم يحك الشارح فيه وجهاً بصحة الصوم ثم رأيت الاسنوى حكى فى الأغماء وجهاً انه لا يضر مطلقاً كالنوم
 (تنبيه) لا يصح حل مسألة الدواء على ان الحاصل بالنهار جنون لانه يلزم أن يكون الجنون من غير سبب
 من الشخص يترب حكمة على الأغماء بالاولى ولم يفتأوا ذلك (قوله عن الثلاثة الواجبة فى الحج) لونهجلى
 فى يومين هل له صوم الثالث من السبعة اذا أقام بمكة (قول المتن بلا سبب) أو رد الاسنوى على مفهوم هذا
 عدم صحة صومه احتياطاً لرمضان قالوا الاحتياط سبب اه وفيه نظر لان سببية الاحتياط ههنا منوعة شرعاً
 فكيف الايراد قلنا انظر فيه بعضهم وفى نظره نظر لان منع سببية الاحتياط هو موضع النزاع (قوله لانه قابل
 للصوم) أى كما يأتى فى قوله وله صومه عن القضاء الخ قال الاسنوى وما جزمه من تحريم الصوم فيه مخالف
 لنص الشافعى وجهور الاصحاب وكان اعتراضه من حيث كونه يوم شك والافتقار لعقب ذلك فرع اذا
 اتصف شعبان حرم الصوم بغير سبب على الصحيح فى زوائد الروضة قال وعلى هذا فلا فرق بين أن يسهل
 بيوم أو يومين قبله أم لا اهم قضية التحريم الفساد كما فى يوم الشك (قول المتن عن القضاء) ولو عن مستحب

يصمن الامن لم يجد الهدى قال فى الروضة وهذا القديم هو الراجح دليلاً أى نظر الى أن المراد لم يرخص رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أباً القاسم صلى الله
 عليه وسلم رواه أصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم (فلو صامه) تطوعاً بلا سبب (لم يصح فى الاصح) والثانى يصح
 لانه قابل للصوم فى الجملة (وله صومه عن القضاء)

والنذر) والكفارة (وكذا الروايات عادة تطوعه) كان اعتنا بصوم الاثنين والخميس فوافي أحد عماله صومه تطوعاً لمعادنه قال صلى الله عليه وسلم لا تقسموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه رواه الشيخان وتقدموا أصله فتقدموا بتاء بن حنف من أحداهما تخفيفاً (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته) أي بان الهلال رؤى ليته والسماء مصحبة ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) وظن صدقهم أو عدل (٦١) ولم نكتف بهو عبارة الحرر كالشرح

أو قل عدد من النسوة أو العبيد أو الفساق قدر إتيانه ولا يصح صومه عن رمضان لأنه لم يثبت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال إنهم رأوه من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن بغوي في طائفة أول الباب وتقدم في ثلثه صحة نية المعتقد لذلك ودفع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة (وليس طبق القسم) ليلة الثلاثين (شك) فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لما تقدم في الحديث فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين ولا أثر لظننا برؤيته لولا السحاب بعد الهلال عن الشمس ولو كانت السماء مصحبة وراى الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس يوم شك وقيل هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها

أو قل (قوله والنذر) أي المطلق إذا أصبح فترى من عينه لمن لا يصح صومه ولا كراهة في صومه لشئ من ذلك نعم إن عمرى صومه لذلك لم يصح كافي الصلاة في وقت الكراهة (قوله لمعادنه) وثبت العادة بمرقبته (قوله الرجل الخ) وقيل بما فيه غيره مجامع السبب (قوله والسماء مصحبة) أي ليست مطبقة بالغيم لأنه مفهوم ما بعده (قوله وظن صدقهم) أي وحالهم يشعر به أيضاً (قوله ولم نكتف به) أي على المرجوح (قوله أو شهد بها صبيان الخ) فلا بد من العدد فيهم وفيمن بعدهم وأقله اثنان ومن الفسقة الكفار (قوله لم يثبت) أي لا خصوصاً ولا عموماً (تنبيه) علم بما ذكره من عدم صحة ما ذكره شيخنا الرملي عن افتاء والده في المسئلة التي تم بها البلوى (قوله يجب الصوم عليه) أي المخبر بفتح الموحدة وكذا من أخبره أيضاً وهكذا ولا يخرج ذلك اليوم من كونه يوم الشك في ذاته (قوله إذا تبين) ولو بعد زمن طويل والمراد بقوله أنه من أن لا يقين أنه من غيره (قوله الأصح ليس بشك) هو المعتمد (تنبيه) مثل يوم الشك بقية النصف الثاني من شعبان فيحرم صوم شئ منه بلا سبب إن لم يصط به ما قبله ولو يوم ولو وصله ثم أفطر يوماً امتنع الصوم بعده قال شيخنا وفيه نظر لأنه ثبت له بما صامه منه عادة فراجع (قاعدة) يحرم الوصال بالصوم لأنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم وكذا الإمساك كما قاله الأسنوي وهو أن لا يتعاطى مفطرا بين اليومين ولو بنحو جاع (قوله تجهيل الفطر) بغير الجاع ولو على الماء وإن رجي غيره ويكره تأخيرها وإن اعتقده فضيلة كافي الام (قوله على عمر) والأفضل كونه وتزاول كونه بثلاث فاكثروا يقدم عليه الرطب والبسر والحبوة وبعد ما زمر ثم غيره ثم الخواء بالماء خلافاً للروايات ويقدم اللبن على العسل لأنه أفضل منه ويكره رج الماء وإن يتقاه كافي شرح شيخنا (قوله وعسارة الحرر الخ) هي أولى عن عبارة المنهاج لأنها تفيد أن تجهيل الفطر سنة برأسها وأنه على الفطر كذلك وأنه على الماء عند فقد الحر (قوله وتأخير السحور) عطف على تجهيل ويسن ولو كان عن قضاء رمضان تعين فعله فيه فيما يظهر (قوله أي بان الهلال) أي أما إذا قال أحداً أنه في المسئلة الآتية (قوله وظن صدقهم) عبارة الأسنوي وإن ظن صدقهم (قوله وقال عدد) يريد به عدم اشتراط لفظ شهادة (قوله ولا يصح صومه الخ) إن كان مراده لا يصح ولا يجوز فهو محمول على من لم يظن صدق الخبر ويكون ظن الصدق من غيره وإن كان المراد في الصحة فقط فهو محمول على من ظن الصدق ولم يقين كونه من رمضان وبهذا يحصل عدم المناقاة (قوله فلا تنافي بين ما ذكر الخ) أي لأن ما هنا وجه عدم الثبوت والذي قاله بغوي مفيد لوجوب الصوم على من اعتقد والذي في أثناء الباب المراد منه أن نية المعتقد صحيحة وأنه يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه فيكون هذا الثالث مقيد الكلام بغوي فيجب الصوم على كلام بغوي ولكن لا يقع عن رمضان إلا إذا تبين كونه منه لأنه لا يثبت بمن ذكره ما ظهر في معنى كلامه ويجوز على بعدان يحمل ما هنا على مجرد الظن وكلام بغوي إنما هو مفروض في الاعتقاد وهو أعلى (قوله فلم يتحدث برؤيته) يفهم أنه إذا تحدث برؤيته يكون يوم الشك كالمتمحض المحصور وهو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسماء مصحبة فقيده لا خذ من أطباق الغيم الآتي في المتن بعده (قوله وعسارة الحرر)

وأن يخفى تحاول تحدث الناس برؤيته فقيل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الأصح ليس بشك (ويسن تجهيل الفطر) إذا تحقق غروب الشمس (على عمر والافاء) قال صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر رواه الشيخان وقال إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على تمر فإن لم يجد التمر فليأكل ماء فإنه طهور صححه الترمذي وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري وعسارة الحرر يسن للصائم أن يجل الفطر وأن يطر على تمر فإن لم يتيسر فليأكل ماء (وتأخير السحور) قال صلى الله عليه وسلم لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور رواه الامام أحمد في مسنده

(ما لم يجمع في شك) في طلوع الفجر فالأفضل تركه قال في شرح المهذب وبعبارة الحرروان يتسحروا ويؤخروا وفي الصحيحين حديث تسحروا فإن في السحور بركة وفيهما من زيد بن ثابت قال تسحروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة وكان قد مر ما بينهما تسحروا ولو لم يجز عتاء وفي شرح المهذب وقت السحور بين نصف الليل (٦٢) خسين آتوني صحيح ابن حبان

وطلوع الفجر وأنه يحصل بكثير الماء كقول وقليه وبالماء (وليصن لسانه من الكذب والغيبة ونفسه من الشهوات) قال في المحقق اشتراك النوعان في الأمر بهما لكن الأول أمر بإيجاب والثاني استحباب له وقول المحرر وأن يصون اللسان بقية أنه من السنن كما صرح به في الشرح كثير والمعنى أنه يسن للصائم من حيث الصوم صون لسانه من الكذب والغيبة المحرمين فلا يبطل صومه بارتكابهما بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستقاء فلا حاجة إلى عدول المتهاج عما في الحرر وغيره وظاهر أن المراد بالكف عن الشهوات التي لا تبطل الصوم كشتم الرياحين والنظر إليها ولمسها لما في ذلك من الترفه القبيح لا يناسب حكمة الصوم وبدل لأول حديث البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه (ويستحب أن يفصل عن الجنابة)

على ما تقدم في الفطر من تمر وغيره نعم إن خشى منه ضرر لم يسن وهو بفتح السين الماء كقول وبضمها الاكل وتأخير موافق لحكمة مشروعية الصوم من الاعانة عليه (قوله في طلوع الفجر) قصر الشارح مع إمكان رجوعه إلى الغروب أيضا ولعله لا نه لما فرض الأول بعد تحقق الغروب لم يصح الرجوع إليه (قوله وبعبارة المحرر الخ) وهي أولى من عبارة المتهاج لنظير ما مر (قوله النوعان) أي الحاصلان من اللسان والنفس والقلب كاللسان في الغيبة الأولى (قوله من حيث الصوم) أي فلا يجب إلا من حيث الصوم (قوله فلا حاجة إلى عدول المتهاج) عن ذكر السنة إلى صيغة الأمر المشتركة بين الوجوب والنسب كما مر (قوله كشتم الرياحين والنظر إليها) وهي ما طارح طبيب كالمسك والطيب والورد والترجس والريحان ولو في يوم الجمعة مثلاً وسواء الأعمى والبصير قال شيخنا وعمل ذلك في النهار أم لا واستعمله ليلاً أو أصبح مستديماً لم ينكره كافي المحرم وفي ابن حجر ما يخالفه ويوافقه التعليل المذكور (قوله من الترفه) ومنه دخول الحمام لفبر عن (قوله قول الزور والعمل به) لعل المراد به كل شيء غير مطلوب في الصوم وإن لم يحرم قال الحلبي ينبغي الصائم أن يصوم بجميع جوارحه فلا يمشي برجله إلى باطل ولا يبطش بيده في غير طاعة الله ولا يدهن ولا يقطع الزمن بالأشعار والحكايات التي لا طائل تحتها ونحو ذلك انتهى خصوصاً ما يحرم مطالعته مما سياتي في الاعتكاف (فرع) لو بات من ارتكب في الصوم ما يلبق ارتفع عن صومه النقص بناء على أن التوبة تجب ما قبلها أي تجبر بمعنى تزيل ما وقع قبلها ولو فطر صائماً قد فعل ما لا يلبق ولو عابحاً أجبره لم يفتر إلا على من فطره على الوجه الوجيه فراجع (قوله أن يفصل) ولومن الاحتلام أخطأ من العلة فإن لم يفصل غسل ما لا يخاف من وصول الماء إليه كالاذن والدبر (قوله عن الحجة) من حاجهم ومحبوم (قوله أن الأولى) أي فكره (قوله وذوق الطعام) نعم لا كراهة فيه لحاجة كضغ لطفل (قوله بفتح العين) اسم للفعل وبكسرهما اسم للمأكول الذي كساه ضغ قوي وصلب واجتمع ومنه الموميا (قوله أفطر في وجه تقدم) وهو من جرح نم أن انفصل معه شيء من المأكول أفطر قطعاً وحرم المأكول حينئذ ولا يضر وصول ريحه وطعمه إلى جوفه (قوله عند فطره) أي عقب ما يحصل به الفطر أي فهي أحسن لانتهاقها إن التحجيل سنة مستقلة (قوله ما لم يقع الخ) أي لحديث دع مايريبك (قوله في طلوع الفجر) إن قلت هلا قال أو في غروب الشمس قلت لأنه فرض الأول بعد تحقق الغروب كما سلف فلا يصح رجوع هذا لها (قوله لكن الأول أمر بإيجاب) قال الأسنوي وقد يكون أمر نذير كافي أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أورد أنها قد يكونان واجبين كافي التخلص من ظالم وكافي مساوئ الخطأ ونحوه ورد بان النهي عن المفهوم الكلي باعتبار ذاته لا ينافي الجواز في بعض جزئياته واعتراض أيضاً بان الغيبة تكون بالقلب فقيد اللسان لا حاجة إليه ورد بأنه يفهم بالأولى لأن اللسان آلة القلب ثم الذي سلكه الشارح غير ذلك كله (قوله فلا يبطل صومه) أي ثوابه (فرع) لو تاب هل يسل الصوم من النقص محل نظره ويحتمل بقاؤه وأن يكون غائبا دفع الأثم خادماً (قوله وبدل لأول الخ) وفي الحديث رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر قال الماوردي والروائي لما كانا يحبطان الثواب حسن عدا الاحترار بينهما من آداب الصوم (قوله بفتح العين) وأما بالكسر فهو اسم للموميا التي كساه ضفته قوي

ونحوها (قبل الفجر) ليكون على طهارة من أول الصوم (وأن يحتز عن الحجة) والفصل بينهما يضغفانه (والقبلة) بناء فيمن تحرك شهوته على إطلاق الحرركرأهنا المنصرف إلى كراهة التنزيه وعلى تصحيح المصنف إن كراهتها كراهة تحرير يجب الاحتراز عنها وتقدم إن الأولى لمن لم تحرك القبلة شهوته تركها (وذوق الطعام) خوف الوصول إلى حلقه (والملك) بفتح العين لأنه يجمع الريق فإن ابتلعه أفطر في وجه تقدم وإن ألقاه عطشه (وأن بقول عند فطره اللهم لك صمت

حسن لكنه مرسل (وأن
يكثرا الصدقة وتلاوة القرآن
في رمضان وأن يعتكف)
فيه (لا سيما في العشر الاواخر
منه) روى الشيخان عن
ابن عباس قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أجود الناس بالخير وكان
أجود ما يكون في شهر
رمضان ان جبريل كان
يلقاه في كل سنة في رمضان
حتى ينسخ فيعرض عليه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم القرآن وفي رواية
وكان يلقيه في كل ليلة وروى
عن ابن عمر أنه صلى الله
عليه وسلم كان يعتكف في
العشر الاواخر من رمضان
وهن عائشة قالت كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعتكف في العشر
الاواخر من رمضان حتى
توفاه الله وفي رواية
للبخاري انه كان يعتكف
في كل رمضان فلا اعتكاف
فيه أفضل منه في غيره وكذا
اكثر الصدقة والتلاوة
فيه ولا فضلية ذلك فيه
عد من السنن فيه وان
كان مسنونا على الاطلاق
(فصل شرط وجوب صوم
رمضان العقل والبلوغ)
وهذا يصدق مع الكفر
والحيض وغيرهما فلا يجب
على الصبي والمجنون لعدم

وان لم يندب لجماع وادخال نحو عود في أذنه كقوله بعض مشايخنا بل نقل أنه يكفي دخول وقت الافطار
لكن ربما ينافيه لفظ وعلى رزقك أفطرت فتأمل دراجعه (قوله روى أبو داود الخ) وورداً يضافه أن كان
عليه الصلاة والسلام يقول ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الاجران شاء الله ولكن هذا بما يفهم منه أنه
في خصوص من أفطرت على الماء فراجعه (قوله الصدقة) ومنها التوسعة على عياله والاحسان الى ذوي
الارحام وافطار الصائمين بعشاء أو ما قدر عليه ونحو ذلك (قوله وتلاوة القرآن) ولو في حمام أو طريق لا نحو
حش وهي في المصحف والى القبلة وجهها أفضل الا تخوف رياء أو تشويش على قارئ آخر أو على نائم
أو مص (قوله في رمضان) صرح به هنا لطلب هذه الامور ليلا ونهارا فيه والا فهي مطلوبة مطلقا (قوله
سيما) كلمة تقيدها ما بعدها ولي بالحكم مما قبلها الاداة استثناء وهي تشدد وتخفف ومعناها المثل وما موصولة
أوزائدة ويجوز رفع ما بعدها خبر المحذوف ونصبه بمحذوف أو جزمه بالاضافة وهو أرجح (قوله وكان أجود
ما يكون) برفع أجود اسم كان ولا يجوز نصبه وما مصدرية أي أجوداً كونه أي أوقاته أو أحواله (قوله
وأن جبريل) بفتح الهمزة تعليل لما قبله وفي عرضه صلى الله عليه وسلم القرآن على جبريل نظر فإن حفظه
من ظهر قلب من خواص البشر الا أن يقال ان الله تعالى يلقي على جبريل حفظ ما كان يقرؤه النبي صلى الله
عليه وسلم في ذلك الوقت عليه أو يكشفه عن اللوح المحفوظ فيقابل ما يقرؤه النبي صلى الله عليه وسلم فيه
أو نحو ذلك فراجع وانظر (قوله وعن عائشة الخ) ذكره بعد الاول لافادته استغراق العشر والمداومة (قوله
في كل رمضان) بمحتمل أن المراد في رمضان كل سنة فيفيد مداومة الاعتكاف من غير تقييد بعشر فقد ورد
أنه اعتكف العشر الاول ثارة والعشر الاوسط ثارة أيضاً ويحتمل في جميع أيام رمضان في بعض السنين
(قوله ولا فضلية ذلك) أي الاعتكاف والصدقة والتلاوة وغيرها والاكثر المذكور في كلام المصنف وكل
صحيح والله أعلم

(فصل في شروط وجوب الصوم) (قوله العقل والبلوغ) اقتصر عليها لان المقصود من هو مكلف
بالصوم حالاً أو ما لا ينافي البرسي هنا غير مناسب فتأمل (قوله وكذا يقال) هو مبني للجهول ونائب المصدر
المؤول بقوله انه انعقد السبب الخ فالمراد بالخائض في انعقاد السبب وهو لا ينافي كونه مخاطباً به خطاب
تسليف بخلافها فقوله في المنهج ومن الحق المرتد بها فقد سها اشارة الى الشارح بناء على ما فهمه من شمول
الالحاق لعدم التسليف وليس كذلك مع أن في كلام المنهج ما يصرح بالتخصيص بقوله في ذلك فلا اعتراض

قوى وصلب واجتمع (قوله روى أبو داود الخ) يؤخسه ان وقت الاستحباب بعد الفطر لقوله في الحديث
وعلى رزقك أفطرت ولقول الراوي كان اذا أفطرت (قول المتن وان يكثرا الصدقة) في الحديث من فطر
صائماً فله مثل أجره انظر لو كان الصائم قد فعل ما يحبط الثواب ثم فطره ما حكمه (قول المتن في رمضان)
صرح به هنا دون ما سلف لان هذه الامور تكون ليلا ونهارا في رمضان (قوله في كل رمضان) بمحتمل أن
يريد في جميعه ويحتمل أن يريد في كل شهر من أفراد هذا الشهر

(فصل شرط وجوب صوم رمضان) (قوله ووجوبه على الكافر الخ) لم يسلط صاحب المنهاج مثل هذا
في الحج بل أخرج الكافر بقيد الاسلام فواجهه التفرقة فان قلت قد ذكر الاسلام شرطاً للصحة وهو ينافي
عن ذكره هنا قلت فهل يفعل في الحج ذلك فانه ذكره في الصحة وفي الوجوب وقول الشارح ووجوبه على
الحائض والنفساء الخ لم يسلط الا سنوى هذا المسلك بل جعل عدم الوجوب عليهم ما فهموا بالاولى من جعل
البقاء في الفصل السابق شرطاً للصحة قال فيكون شرطاً في الوجوب والا يلزم التكليف المحال وقوله على
الكافر الظاهر ان مراده بالكافر ما يشمل المرتد ولا ينافي ذلك قوله الاتي في المرتد وكذا يقال الخ لانه لم يقل

تسليفه ما وجوبه على الكافر مع عدم محتمله وجوب عقاب عليه في الآخرة كما قرر في الاصول ووجوبه على الحائض والنفساء
والمرتضى والمسافر وجوب انعقاد سبب كما قرر في الاصول أيضاً وجوب القضاء عليهم كاسيائي وكذا يقال في المرتد

والنهي عليه والسكران انه انعقد السبب في حقهم لوجوب القضاء عليهم (واما قوله) أي الصوم فلا يجب على من لا يطبقه لسكر أو مرض لا يرجى برؤه ويجب عليه كل يوم من أيامه (ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق) وفي المذهب ويضرب على تركه لعشر قياسا على الصلاة وفي شرحه (٦٤) يجب على الولي ان يأمره به ويضربه على تركه ثم قال ولا يصح صومه الابنية من

ولا سهو فتأمل (قوله لا يرجى برؤه) قيد لقوله ويجب عليه لكل يوم مدلا لاصل الحكم (قوله قياسا على الصلاة) تقدم فيها من شيخنا الرمي أنه لا يشترط في السبع تمامها خلافاً لشيخ الاسلام وابن حجر والخطيب فيأتي مثله هنا (قوله عقوبة) مردود لا اختصاص العقوبة بالبالغ وانما هو لمصلحة اعتياده (قوله ويباح تركه) قال شيخنا أي يجب أخذ من تفسير المرض بما يبيح التيمم وما لا يبيحه يجوز فيه الفطر حيث شق مشقة لا تحتل عادة كافي شرح الهجة وغيره وضبط الامام المرض بما يمنع من التصرف مع الصوم ونقل عن شيخنا الرمي أن ما يبيح التيمم يجوز لا موجب وما لا يبيحه لا يجوز معه الفطر وأنه لا يجب الا عند خوف الهلاك ولم يرثه شيخنا والوجه ما قاله شيخنا ومثل المرض غلبة جوع وعطش لا نحو صداع ووجع أذن وسن خفيفة (قوله للرئيس) أي وان تعدي بما أمره وشرط جواز فطره بنية الترخص كما قاله شيخنا الرمي واعتمده (قوله والافعليه أن ينوي) قال الاذرى ووافقه شيخنا الرمي ومثل ذلك نحو حصاد و بناء وحارس ولو متبرعاً فتجب عليه النية لئلا ثم ان لحقته مشقة أفطر (قوله وللسافر) قال شيخنا الزبدي والرمي وان أدام السفر وغلب على ظنه الموت قبل القضاء وسواء رمضان والكفارة والمندور ولو معينا في نذر صوم ولولده أو نذرا تمامه به بشرطه فيه أو القضاء ولو لم تعدي بفطره أو ضاق وقته وخالف السبكي في مديم السفر وفي النذر المعين وفي شرح شيخنا موافقته والمنقول عنه الاول وابن حجر في المضيق والمتعدي بفطره والعليل في نذر صوم الدهر والعباد فيمن غلب على ظنه الموت نعم اعتمد شيخنا الرمي أن الواجب باسرا الامام في الاستسقاء لا يجوز فطره بالسفر كما مر (قوله فان نضر) أي ضررا لا يوجب الفطر (قوله وان سافر) أي بعد الفجر ولو احتمالا بأن شك هل فارق السور أو العمران قبل الفجر أو بعده (قوله فلا يفطر) فيحرم عليه الفطر حتى لو أفطر بالجماع لزمته الكفارة خلافاً للثلاثة نعم في لزوم الكفارة نظر فراجع (قوله جازلها) أي بنية الترخص كما مر وفارق امتناع القصر بعد الاتمام للسافر بان صوم المسافر مندوب (قوله قضيا) ولا يجب عليهما الفور بل بسن وكذا في جميع المذكورات لا يجب الفور الا في أربعة وهي قضاء يوم الشك والمتعدي بفطره والمرئذ والنية لئلا يعمد على المعتمد ويندب التتابع في قضاء رمضان وقد يجب فيه الفور والتتابع لصيق الوقت بأن لم يبق لرمضان الذي بعده

وجوده على المرتد وجوب انعقاد سبب عند التأمل لم يجعله كالحائض فاندفع بذلك مانسه اليه شارح المنهج من السهو في الحاقه بالحائض والله أعلم (قوله والنهي عليه والسكران) صريح الشارح رحمه الله يقتضي انهما داخلان في عبارة المتن وفيه نظر (قوله ويجب عليه لكل يوم مد) أي ابتداء كما صححه في شرح المذهب وصحح في الكفاية ان الصوم واجب أولاً ثم انتقل الى القدية ثم قضية ترجيح الاول عدم القضاء لو شفي بعد ذلك وهو كذلك (قول المتن ويباح تركه للرئيس) ولو تعدي بسببه ومن غلبه الجوع والعطش حكمه كالرئيس (قوله تغليباً لحكم الحاضر) أي كان الصلاة اذا اجتمع فيها سفر وحضر يغلب جانب الحاضر فلا تقصر (فرع) لو أفطر بالجماع لزمه الكفارة خلافاً للثلاثة (قول المتن ولو أصبح المسافر) استشكل الفرز الى مسألة السفر من شرع في الصلاة وهو مسافر بنية الاتمام فانه لا يجوز له القصر لتلبسه بفرض المقيمين قال والفرق بينهما غامض وفرق القاضي بان المسافر يجوز له اخلاء اليوم من الصوم بخلاف الصلاة (قوله ومثلها النفساء) أي ولو عن زنا فبما يظهر (قول المتن والفطر بلا عذر) أي لانه اذا وجب على المعذور فعلى

الليل اه ونظر بعضهم في القياس بأن ضربه عقوبة فيقتصر فيها على محل ورودها وكان الرافعي لم يذكره لذلك والمراد بالصبي الجنس الصادق بالذكور والاثني (ويباح تركه للرئيس) اذا وجد به ضرراً شديداً وهو ما تقدم بيانه في التيمم ثم المرض ان كان مطبقاً فله ترك النية وان كان يحتمل وينقطع فان كان يحتمل وقت الشروع فله ترك النية والا فعليه أن ينوي فان عاد واحتاج الى الافطار أفطر (ويباح تركه) للسافر سفراً طويلاً مباحاً فان نضر به فالفطر أفضل والا فالصوم أفضل كاتقدم في باب صلاة المسافر (ولو أصبح) المقيم (صائماً فرض أفطر) لوجود المباح للافطار (وان سافر فلا) يفطر تغليبا لحكم الحاضر وقيل يفطر تغليبا لحكم السفر (ولو أصبح المسافر والرئيس صائمين ثم اراد الفطر جاز) لهما لهوام عذرهما (فلا أقام) المسافر (وشفي) المريض (حرم) عليهما (الفطر على الصحيح)

لزوال عذرهما واثنان يجوز لهما الفطر اعتباراً بأول اليوم (واذا أفطر المسافر والمريض قضيا) غيره قال تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر أي فاطر فعدة (وكذا الحائض) تقضي ما فاتتها كاتقدم في باب الحيض ومثلها النفساء (والفطر بلا عذر وتارك النية) عمد أو سهواً بقضيان

ويجب قضاء ما فات بالاغماء بخلاف ما فات من الصلاة به كما تفسر في بابها المشقة فيها بشكرها (والزدة) أي يجب قضاء ما فاتتها إذا عاود إلى الإسلام وكذا السكر يجب قضاء ما فات به (دون الكفر الأصلي) فلا يجب قضاء ما فات به إذا أسلم ترغيباً في الإسلام (والصبا والجنون) فلا يجب قضاء ما فات به ما لم يعلم موجه ولو اتصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو اتصل بالسكر لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر (وإذا بلغ) الصبي (بالتها رصاعاً) بأن نوى ليلاً (وجب) عليه (اتمامه بقضاء) (٦٥) وقيل يستحب اتمامه ويلزمه

القضاء لأنه لم ينو الفرض (ولو بلغ) الصبي (فيه مفطر أو أفاق) المجنون فيه (أو أسلم) الكافر فيه (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) لأن ما أدركوه منه لا يمكنهم صومه ولم يؤمروا بالقضاء والثاني يلزمهم القضاء كما يلزمهم الصلاة إذا أدركوا من آخر وقتها ما لا يسعها (ولا يلزمهم امساك بقية النهار في الأصح) بناء على عدم لزوم القضاء والثاني مبني على لزومه ومنهم من عكس ذلك فبني خلاف القضاء على خلاف الامساك وقيل من يوجب الامساك يكتفي به ولا يوجب القضاء ومن يوجب القضاء لا يوجب الامساك ففيهما حينئذ أربعة أوجه يجبهان لا يجبان يجب القضاء دون الامساك يجب الامساك دون القضاء (ويلزم) أي الامساك (من تعدى بالفطر أو نسي النية) لأن نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير (للمسافر أو مريضاً زال عنهما بعد الفطر)

الأقصر من القضاء وليس هذا بالصلاة وفيه نظر (قوله ويجب قضاء ما فات بالاغماء) علل بأنه مرض لجوازه على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقيد بعضهم فيهم بأن لا يمضي عليهم فيه وقت صلاة وفيه بحث فتأمل (قوله وكذا السكر الخ) ذكره مع الردة يفهم أنه في التعدي به وهو كذلك بخلاف غير المتعدي به إلا أن وقع في ردة كجائتي (قوله فلا يجب) قال شيخنا الرمي ولا ينسب فلو قضاؤه منعقد اليوم إسلامه وقال غيره يندب له القضاء مطلقاً وينسب في الصبي قضاء ما فات في زمن التمييز دون غيره والمجنون كالسكران فيما ذكره وأوجب الإمام مالك القضاء على المجنون كالمعتق عليه (قوله ولو اتصل الخ) المراد باتصال الجنون بالردة وقوعه في زمنها لا بعد هار باتصاله بالسكر وقوعه بعده لافيه وحينئذ فالواقع في زمن كل منهما يقضيه والواقع بعده فيها لا يقضيه كإسلام أحد أبويه في الردة فلا فرق بينهما حتى لو كان له أصل مسلم قبل رده لم يقض من زمن الجنون شيئاً (قوله وجب عليه إتمامه) قال شيخنا الرمي حتى لو جامع فيه بعد بلوغه لمزمت الكفارة (قوله فلا قضاء عليهم) أي من بلغ مفطراً أو أسلم أو أفاق بل ينسب لهم (قوله كما يلزمهم الصلاة الخ) ويفرق بأنه لو شرع أحدهم في الصلاة أمكنه أن يجها ولا كذلك الصوم (قوله ولا يلزمهم) أي بل ينسب لهم الامساك وفارق الإسلام الكافر من سافر لبلد أهلها صيام حيث يلزمه الامساك بأنه من أهل العبادة وصار منهم وينسب إخفاء الفطر عنده من جهل عن الفطر كما سيذكره (قوله لا يلزمهما) أي قطعاً وفارق جريان اختلاف فيما بعدهما من تعاطى الفطر ليس فيه أهلية الصوم لو كان نقلاً (قوله من أكل) ليس قيداً والمراد من لم يكن فيه صائماً (قوله يوم الشك) المراد به يوم الثلاثين من شعبان وإن لم يكن شك وقضاؤه على الفور كما مر (قوله

غيره أولى وسبق في الصلاة وجهه أنه لا يصح قضاؤها تعظيماً عليه فينبغي أن يأتى هنا (فرع) في الخادم عن شرح المذهب أن تارك النية ولو عمداً قضاؤه على التراخي بلا خلاف واعتراض الزركشي مسألة العمد (قول المتن بالاغماء) علل بأنه مرض بدليل جوازه على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بخلاف الجنون قال بعضهم شرط جواز الاغماء عليهم أن لا يمضي عليه وقت صلاة اهـ (قول المتن والردة) لأنه التزم ذلك بالإسلام (قول المتن دون الكفر الأصلي) عبارة الروض كل مفطر بعذر أو غيره يقضى لاصبي ومجنون وكافر أصلي اهـ ولا يردا الحرم ونحوه لأنهما خوطبا بالقديرة دون الصوم (قول المتن والجنون) خلافاً لما ذكره الله في مسألة الجنون فأوجب القضاء به كالإغماء (قول المتن بقضاء) لأنه صار من أهل الوجوب فلو جامع بعد ذلك لمزمت الكفارة والقضاء (قول المتن لا يمكنهم صومه) أي فاشبهه من نذر صوم بعض يوم فإنه لا ينعقد (قول المتن ولا يلزمهم امساك الخ) (فرع) يسن لهؤلاء الثلاثة الامساك والقضاء خروجاً من الخلاف (قوله لأن نسيانه يشعر الخ) قال الرافعي ويجوز أن يوجه بأن الاكل في نهار رمضان حرام على غير المعذور فان فات الصوم بتقصير أو غيره لم يرتفع التحريم (قوله أي لا يلزمهما الامساك) لعدم التقصير كالمقصّر المسافر ثم أقام ومثلها الحائض والنفساء إذا زال عنهما نهاراً بالاولى (قوله لكن يستحب) وكذا يستحب في المسئلة الآتية بطريق الأولى (قول المتن والظاهر) عبارة الروضة فيما حكاه الاسنوي إذا أصبح يوم الشك مفطراً ثم ثبت كونه من رمضان فيجب امساكه في الظاهر قال في التتمة القولان فيها إذا بان أنه من رمضان قبل الاكل

(٩ - (قليوبي - وعيمره) - ثاني)

بأن أكل أي لا يلزمهما الامساك لكن يستحب حرمة الوقت فإن أكل فليخفيه كيلا يتعرضاً للهمة وعقوبة السلطان (ولو زال) عنهما (قبل أن يأكل) ولم ينو ياليف كذا (أي لا يلزمهما الامساك في المذهب) لأن من أصبح تاركاً للنية فقد أصبح مفطراً فكان كالأكل وقيل يلزمهما الامساك حرمة اليوم ومنهم من قطع بالاول (والظاهر أنه يلزم) الامساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) والثاني لا يلزمه لعذره كمسافر قدم بعد الإك

وفرق الاول بأن الاكل في السفر مباح مع العلم بأن اليوم من رمضان بخلاف الاكل في يوم الشك ولو بان انه من رمضان قبل الاكل
 لحكي المتولي في لزوم الامساك القولين وجزم الماردي وجاعة بلزومه (وامساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف التسلم
 والقضاء) فلا امساك على متعدد (٦٦) بالفطر فيه ما تم المسك ليس في صوم فلوار تكتب محظور افلاشي عليه سوى الام

(فصل من فاته شيء من رمضان فاته قبل امكان القضاء فلا تدارك له) أي للفائت (ولا اثم) به ان فات بعذر كمرض استمر الى الموت (وان مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (لم يصم عنه وليه في الجديد) بل يخرج من تركته لكل يوم م طعام وفي القديم يصوم عنه وليه أي يجوز له الصوم عنه ويجوز له الاطعام فلا بد من التدارك على القولين سواء فات بعذر أم بغيره (وكذا النذر والكفارة) في تداركهما القولان (قلت القديم هنا أظهر) قال في الروضة للأحاديث الصحيحة فيه وذهب الى تصحيحه جماعة من محقق أصحابنا والمشهور في المذهب تصحيح الجديد والحديث الوارد بالاطعام ضعيف أي وهو حديث ابن عمر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا رواه ابن ماجه والترمذي وقال الصحيح وقفه على رايه ومن أحاديث القديم من مات وعليه صيام صام عنه

وجزم الماردي وجاعة بلزومه) وهو المعتمد (قوله من خواص رمضان) وذلك لان وجوبه أصلي بدليل أنه لا يقبل غيره ولأنه سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم عيد الفطر (قوله سوى الاثم) وينتاب عليه لانه واجب ولو ارتكب فيه مكروها كره كالاستنكاح بعد الزوال وقد سأل عن المعتمد عدم كراهته له (فصل في فدية فطر صوم رمضان) (قوله ان فات بعذر) قيد في عدم التدارك وعدم الاثم فخافات بغير عذر يجب تداركها مع الاثم وان لم يتمكن من القضاء يصوم عنه وليه ويجب الاخراج من تركته عنه والمراد بالتمكن أن يدرك زمنا قابلا للصوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر ولو قبل رمضان الثاني خلا فالابن أبي هريرة رضي الله عنه (قوله وان مات) أي من فاته شيء من رمضان بعد التمكن لا يقيد كونه معذورا فصح التعميم بعده (قوله وفي القديم يصوم عنه وليه) أي ان مات مسلما ولا تعين الاطعام (قوله يجوز) أي ينبغي ان لم يكن تركه والاوجب (قوله والكفارة) ولو عن عين أو نعمة أو قتل أو ظهار على المعتمد فيجب منها ما يمكن منه فلو مات بعد لزوم كفارة الظهار بعشرة أيام مثلا لم تدارك العشرة دون ما زاد ويلزم الولي في الصوم اتمام كل يوم شرع فيه لا غيره ولا يجب عليه التتابع في كفارة ظهار مثلا ولا في نذر شرط الميت

فان بان بعده فطر يقان أحدهما لا يجب الامساك قطعاً وأصحهما وجهان الصحيح منهما الوجوب اه وبها اعترض الاسنوي على المهاج حيث فرض القولين فيمن أكل مع ان محلها ما قبل الاكل قال وكانه توهم ان المراد بالفطر أي في عبارة المحرر الآكل فصرح به قال نعم كلام المهاج صواب من حيث ان في الكفاية ان الأكثرين على القطع بالوجوب عند عدم الاكل قال فاقاله في المهاج صواب في الحقيقة وخطأ في الظاهر اه (قوله وفرق الاول الخ) قال الامام على قاعدة ان الامر بالامساك تغليظ وعقوبة نافذة نزل الخطي منزلة العاصية لانفسابه الى ترك التحفظ كما في حرمان القاتل خطأ من الميراث (قول المتن من خواص رمضان) وذلك لان وجوبه أصلي بدليل أنه لا يقبل غيره (قوله لاشي عليه) بخلاف التمسك للجمع الغاصد

(فصل من فاته شيء الخ) (قوله فاته قبل امكان القضاء) من صورته عروض الحيض الذي مات فيه قبل غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذلك قاله الاسنوي وهو ظاهر لان فرض المسئلة انه فات بعذر (قول المتن فلا تدارك له) كما لو تلف المال بعد الحول وقبل التمكن فانه لا ضمان ولا اثم (قوله ان فات بعذر الخ) أما لو فات بغيره والصورة عدم التمكن بعد ذلك فانه يأثم وتجب الفدية من تركته قاله الرافعي في باب النذر وينبغي جريان القول القديم الآتي في هذه الصورة (قول المتن بعد التمكن) ذهب ابن أبي هريرة الى عدم لزوم شيء اذا مات قبل رمضان الثاني قال لانه قضاء موسع في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فانه لا اثم عليه اه وخالفه سائر الأصحاب (قوله أي يجوز له الصوم) ينبغي اذا كان وارثا وله تركه ان يجب أحد الأمرين ثم الفدية من رأس المال (قوله سواء فات الخ) هو كذلك الا أن المقسم ولا مفروض في الفات بعذر لقوله ولا اثم فلا تشمل العبارة الفائت بغير عذر هذا حصل اشكال الاسنوي وأجيب بان المقسم أعم ولكن الحكم الذي في جزاء الشرط الاول مقيد بحالة العسر بدلالة نفي الاثم ولا يلزم من ذلك تقييد الشرط به (قول المتن والكفارة) أي كفارة القتل لانه لا اطعام فيها بخلاف كفارة الظهار ووقع رمضان فانه بالموت يهجر عن الصيام فينتقل الى اطعام ستين مسكينا من غير صوم (قول المتن أظهر) نوزع في هذا بان الصحيح في المذهب منع الصيام بل المعروف القطع به (قوله بان المراد الخ) كما في الحديث الصحيح

الطيب

وليهر رواه الشيخان من حديث عائشة وتاؤه ونحوه الصحيحون للجديد بأن

المراة أن يفعل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام لان الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة (والولي) الذي يصوم على القديم

(كل قريب) أي قريب كان (على المختار) من اختلاف الامام وهي أن المعتز بالولاية كافي الحديث أو يطلق القرابة أو بشرط الارث والعصوبة قال الرافعي وإذا اختلفت عن نظائره وجدت الاشبه اعتبار الارث اه وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة قال له ان أمي ماتت وعليها صوم فنذر أفأصوم عنها صومي عن أمك وهذا يبطل (٦٧) احتال ولاية للوالد والعصوبة

كما قاله في شرح المهذب (ولو صام أجنبي بأذن الولد) على القديم (صح) بأجرة أو دونها كافي الحج (لا استقلال في الاصح) لأنه ليس في معنى ماورد به النص والثاني يصح كإبراهيم بن بغير اذنه (ولو مات وعليه صلاة واعتكف لم يفعل) ذلك (عنه) وليه (ولا فدية) له (وفي الاعتكاف قول واقه أعلم) أنه يفعله عنه وليه وفي رواية يطعم عنه عن كل يوم بليته مدا وهذه المسائل ذكرها الرافعي في الشرح وقوله وفي رواية أي عن الشافعي (والاظهر وجوب المد) لكل يوم (على من أفطر) في رمضان (لا لكبر) بأن لم يطق الصوم وكذا من لا يطيقه لمرض لا يرجي برؤه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فسدية طعام مسكين المراد لا يطيقونه والثاني يقول لا تقدير لتخييرهم في صمد الاسلام بين الصوم والفسدية ثم نسخ بتعيين الصوم بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وعلى الاول لو أصبر بالفسدية فسق

تتابعه لا تقطاعه بالموت (قوله كل قريب) أي بالغ عاقل ولورقيقاً أو بعيداً بلا إذن كالحج الواجب وانما لم تصح نيابة الرقيق في الحج لأنه ليس من أهل حجة الاسلام ولو لم يصم عنه قريب وزعت التركة بحسب الارث ومن خصه من منازمه اخراجاً والصوم بدله بقدر مولا ببعض يوم صوما ولا اطعم ابل بجبر المنكسر ولو اختلفت الاقارب في الصوم والاطعام أجب من طلب الاطعام كإيجاب من طلب الاجرة يصوم (قوله ولو صام) أي أو أطعم أجنبي أي مكلف بأذن الولي أي والميت قبل موته صح وكفى عن الميت (قوله لا استقلال) وفارق حجة الحج الواجب عنه لوجود النيابة فيه في الحياة نعم ولو لم يكن ولي أو لم يكن أهلاً أو لم يأذن كفي إذن الحاكم للأجنبي على المعتمد خلافاً للنسخ للاسلام وابن حجر (قوله وفي الاعتكاف قول) وفي الصلاة قولاً يضافها وجه أنه يطعم عنه لكل صلاة مد قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده لأنه من مقابل الاصح نعم صلى أجبر الحج ركعتي الطواف وكذا لو نذر ان يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً فلوليه أن يصوم عنه معتكفاً (تنبيه) علم بما ذكر أنه لا يصام عن حيوان عجز لهرم أو غيره وتلزمه الفدية وهل يتصدق عنه أو يتصدق عنها راجعه (قوله وجوب المد) أي لا على الفور كما مال اليه شيخنا قال فلو تحمل المشقة وصام أجزاء مولا فله في ولويه اذا مات أن يصوم وان يطعم ولو قدر قبل موته على الصوم قبل الاخراج فالوجه تعيين الصوم كما قاله بعضهم وقال شيخنا يتخير بين الصوم والاخراج أو بعد الاخراج وقع الموضع وبما ذكر علم أنه لا يقال ان الصوم واجب ابتداء ولا الفدية كذلك وان صحح في الروضة الثاني (قوله لكل يوم) وله اخراجه من أول بليته ولا يصح الاخراج عن المستقبل (قوله في رمضان) قال الاسنوي كالرافعي ومثله النذر والقضاء (قوله بأن لم يطق الصوم) أي في زمن أصلاً فان أطافه في زمن وجب قدر أطافه وتقييد الشارح بربضان لا مفهوم له فغير مثله كما مر (قوله أظهرهما فيها الاستقرار) وكذا هنا وهو المعتمد (قوله الحامل) ولو من زناً أو بغير آدمي وكذا المرضع ولو لكب محترم وفي كلامه تغليب الولد على الحمل والسكينة في كلام الشارح يراد بها مقابلة الثني بالثني فتأمل (قوله لزمتهما مع القضاء الفدية) وهي مد لكل يوم ولا

الطيب وضوء المسلم وعلى هذا فقوله في الحديث صومي عن أمك بمعنى أطعمي (قول المتن على المختار) وجه ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم ظاهر كلامهم أنه لا يراعى هنا الاقرب فالأقرب (فرع) ينبغي أن يشترط البلوغ فيمن يصوم قالوا في الحج لا يجوز استنابة صبي ولا عبد لانهما ليسا من أهل الفرض (قول المتن بأذن الولي) العتق والصدقة عن الحي هل يجوز كالتب أم يمنع لعدم النيابة (قول المتن لا استقلال) يشكل عليه صحته في الحج إلا أن يفرق بأن الحج عهد فيه النيابة في الحياة بخلاف الصوم وانظر هل اطعام الاجنبي كصومه (قول المتن وفي الاعتكاف قول) أي قياساً على الصوم بمجامع ان كلا كف (قوله عن كل يوم بليته) كذا قاله الجويني واستشكله ولده بأن كل لحظة عبادة تامة فان قيس على الصوم فالليل خارج عن الاعتبار اه واعلم ان ما قيل في الاعتكاف قال البغوي جاز أن يخرج في الصلاة وقوله وقوله الضمير راجع للرافعي من قوله ذكرها الرافعي (قول المتن والاظهر وجوب المداخ) ظاهره ولو فقير وهو كذلك لما سبأني انها تستقر في ذمته (قوله في رمضان) جعل الاسنوي مثله النذر والقضاء ونقله عن الرافعي (قوله لتخييرهم) يرجع للذين من قوله وعلى الذين يطيقونه (قول المتن فان أفطر ناخوفا) الخوف هنا كالتييم (قوله أي وله كل منهما) أي وان تعدد (قوله مع القضاء) الفرق بينهما وبين المريض والمسافر ومن أفطر لكبر حيث

استقراره في ذمته القولان في الكفارة أظهرهما فيها الاستقرار كما سبأني قال في شرح المهذب ينبغي هنا صحيح السقوط لان الفدية ليست في مقابلة جنابة بخلاف الكفارة (وأما الحامل والمرضع فان أفطر ناخوفا) من الصوم (على نفسها) وحدهما أو مع ولديهما كالتيميم شرح المهذب (وجب) عليهما (القضاء بالفدية) كالريض (أو) خوفاً (على الولد) أي وله كل منهما (لزمتهما) مع القضاء (الفدية في الاظهر)

عنه والثاني لا يلزمهما كالخوف على النفس لان الولد جزء منهما والثالث يلزم المرضع لان انفصال الولد عنها دون الحامل وسكت عن اباحة الفطر لهما وعن الضرر المخوف للعلم بهما من المرض وهل فطر للمستأجرة لارضاع غيره ولهما قال الغزالي في الفتاوى لا وقال صاحب التتمة نعم وتقدي وجهه في الروضة (والاصح انه يلحق بالمرضع) في لزوم الفدية في الاظهر مع القضاء (من افطر لا تقاذ مشرف على هلاك) بفرق أو غيره لانه فطر ارتفق به شخصان كافي المرضع والثاني لا يلحق بها فلا تلزمه الفدية جزما لان لزومها مع القضاء بعيد عن القياس فيقتصر على محل ورودها وقول الرافعي في المحتاج في نقاذ المذكور الى الفطره ذلك قال في الروضة مراده انه يجب عليه ذلك وقد صرح به أصحابنا (لا المتعدي بفطر رمضان بغير جاع) فانه لا يلحق بالمرضع في لزوم الفدية مع القضاء في الاصح فلا تلزمه جزما لان فطرها ارتفق به شخصان من غير تعد

تتعدوان تعدد الولد ولا يصح الاخراج عن المستقبل كما مر ولا فدية على متحجرة الا لمن تتحقق فيه عدم الحيض كأن زاد فطرها على ستة عشر يوما فتخرج لازما وكانت عادت فيها الطهر قبل التحجر ولا فدية على مسافرة افطرت للسفر لا للولد وحده (قوله في حكمها) فتقدير لافي الآية كما سبق في حق غيرهما فلا منافاة كما ذكره بعضهم فتأمل (قوله للعلم بهما من المرض) أي فيجب عند خوف ضرر يبيح التيمم ويجوز في غيره (قوله وقال صاحب التتمة نعم) هو المعتمد بل لو كانت متبرعة ولو مع وجود غيرها أو كان الولد غير آدمي ولو كلبا أو من زنا جازها الفطر مع الفدية كما تقدم آتقا وهذا في الحرمة أما الامة فتبقى الفدية في ذمتها الا ان تعتق ولا يصوم عنها قاله شيخنا عميرة والمستأجر للارضاع اختيارا اذا امتنعت عن الفطر (قوله مشرف) أي من حيوان محترم بخلاف المال فيجوز الفطر ولا فدية وفي المتحجرة والمسافرة ما تقدم (قوله على هلاك) أي تلف الشيء من نفسه أو عضوه أو منفعة ذلك كافي شرح شيخنا (قوله ارتفق به شخصان) هما الفريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الفريق كافي المرضع وتستقر في ذمة الحامل أو المرضع أو المنفد لا عسرا ورقا الى اليسار بعد العتق كما مر (قوله جزما) فيه مع ما قبله تأمل فانظره (قوله لتعديه) يريد بما قاله الاول انه ليس باعتبار الكفارة لاجل التعدي وانما هو لحكمة استأثر الله بها ألا ترى أن الردة فيه أغش من الجماع ولا كفارة فيها (قوله ومن آخر) أي من الاحرار أما الرقيق فلا فدية عليه وان عتق الا ان آخر بعد عتقه كذا في شرح شيخنا وهو مقتضى اعتبار اليسار في جميع السنة فراجع مع ما يأتي (قوله رمضان) أي لا غيره ولو لوجبا وان أم (قوله مقيما صحيحا) أي من ميسر قضاء ما عليه فان وسع بعض لزمه بقدر ذلك البعض لا ما زاد (قوله لزمه الخ) نعم ان كان فطره موجبا للكفارة العظمى كالجماع لم يلزمه فدية بالتأخير قاله شيخنا الرمي تبعاً لوالده واعتمده وخالف شيخنا الزياي نظرا الى اختلاف لا يجب الأمر واحد القضاء أو الفدية أن هذا الفطر ارتفق به شخصان فكذا واجبه أمران (قوله أخفا الخ) لك أن تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقديره لا وقد استدلل بها فيما مضى على وجوب المدنى حتى الكبير والمرضى الذي لا يرجي برؤم وذلك فرع عن تقديره لا كما سلف ولا يجوز اعتبار النني تارة والاثبات أخرى في الآية الواحدة (قوله وهل فطر المستأجرة الخ) وكذا المتبرعة بالارضاع تفطر ويلزمها القضاء والفدية (قوله وقال صاحب التتمة الخ) أفنى الغزالي بعدم ثبوت الخيار للمستأجرة اذا امتنعت عن الفطر (قوله وتقدي) الامة المرضعة اذا افطرت تبقى الفدية في ذمتها الى أن تعتق ولا تصوم عن الفدية (قول المتن من افطر لا تقاذ مشرف الخ) انذار الامعى في بطلان الصلاة فيه خلاف والا كل لا تقاذ بفطره قطعاً فما الفرق قبل منافاة الا كل للصوم اهـ (قوله فلا تلزمه الفدية جزما) أي لان الخلاف انما يأتي على وجه اللاحق (قوله في الاصح الخ) يريد بهذا أن تعبیر المصنف بعيد لجريان الطريقين في المتعدي كالمتعدي بغيره ولكن التصحيح متعاكس (قوله من غير تعد) يريد ان الكفارة جارة فلا تليق بالمتعدي وفرق أيضا بأن الفدية غير معتبرة بالاثم وانما هي حكمة استأثر الله سبحانه بها بدليل ان الردة في الصوم أغش من الجماع ولا كفارة فيها هذا ولكن الكلام الاول يشكك عليه أن من تعدى بالفطرمات قبل التمكن يجب عليه الفدية بخلاف غير المتعدي (قوله مقيما صحيحا) أي فالمرض والسفر لا مكان معهما كما سيأتي في كلام الشارح واعلم أن هذا المؤخر يأم أيضا كما قاله الشارح بخلاف الصلاة الفاتنة بعذر لان الصوم يلقاه وقت لا يقبله وهو رمضان الآتي بخلاف الصلاة كذا قالوا ولم ينظروا الى لقي العيد الكبير وأيام التشريق وذلك برد الفرق المذكور لأن يعتذر بطول زمن رمضان فربما مات أو عارض (قول المتن بكل يوم مد) هدم الفدية للتأخير وفدية المرضع ونحوها لفضية الوقت وفدية الحرم لا صل الصوم (تنبيه) ما فات

هرير عن أنس بن مالك رضي الله عنه
فأما لررض ثم صرح ولم يقفه
حتى أدركه رمضان آخر
صام الذي أدركه ثم
يقضى ما عليه ثم يطعم عن
كل يوم مسكينا وضعا
قالا وروى موقفا على
راويه بأسناد صحيح أما
من لم يمكنه القضاء بان
استمر مسافرا أو مريضا
حتى دخل رمضان
فلا شيء عليه بالتأخير لان
تأخير الاداء بهذا العرف
فتأخير القضاء أولى بالجواز
(والاصح تكرره) أي
المد (بتكرار السنين)
والثاني لا يتكرر أي يكفي
المد عن كل السنين (و)
الاصح (أنه لو أخر القضاء
مع امكانه فأت أخر
من تركته لكل يوم
مدان مدلفوات) على
الجديد (ومد للتأخير)
والثاني يكفي مد وهو
لفوات ويسقط مد التأخير
وعلى القديم يصوم عنه
الولي ويخرج مد التأخير
(ومد صرف القدية الفقراء
والمساكين) خاصة لان
المساكين ذكر في الآية
والحديث والفقير أسوأ
حالا منه (وله صرف
أمداد منها) إلى شخص
واحد) ولا يجوز صرف
مد منها إلى شخصين
(وجنسها جنس الفطرة)

الموجب مع أن التأخير طارئ بعد لزوم الكفارة وهو الوجه غرره (قوله وأتم) صريح في أنه أخره عامدا
علما فلا فدية على ناس أو جاهل ولو لم يأت بغير عن خلاف الخطيب ولا بد من كونه موسرا أيضا قال الخطيب
وغيره بما في الفطرة وقال بعضهم المعتبر يساره بذلك زيادة على كفاية عمومه العمر الغالب لأنه كفارة وهل
المعتبر يساره بذلك في يوم من السنة أو في جميعها كما مر أو في قدر ما عليه وهل إذا أعسر تسقط عنه
أو تستقر عليه حر ذلك (قوله بمجرد دخول رمضان) وإن تأخر القضاء عنه لكونه لا يقبل غيره وظاهر
الحديث الآتي تأخير القدية عن القضاء وليس معتبرا وقضية ما ذكر أنه لا يجب القدية قبل دخول رمضان فإن
أيس من القضاء يكن عليه عشرة أيام فأخر حتى بقي من شعبان خمسة أيام مثلا فلا يلزمه الإخراج عن الخمسة
التي تحقق فواتها سواء مات أو لا وفي الروضة للزوم في الميت دون الحي وهو الذي اعتمد شيخنا في شرحه
فيلزم عن الميت خمسة عشر مد بخلاف الحي لأنه نظير ما لو حلف ليا كن ذا الطعام غدا فلتلف قبله وقال
السبكي بالزوم كالمتوفى ويفارق مسألة الحلف باحتيال موته قبل الغد فراجع وخروج رمضان غيره كشعبان
وإن نذر صومه وعلم من النص هنا على عدم جواز التأخير عن رمضان الفرق بينه وبين من فاته صلاة بعذر
(قوله مسافرا) أو مريضا أو حاملا أو مريضا فلو أطلق العذر لشم ذلك وغيره وقضية ذلك عدم الزوم ولو لم
أت بغير عن (قوله بتكرار السنين) أي التي وقع فيها الامكان بجميع الشروط السابقة فلا يلزمه لعام محجز فيه
كما مر كذا قاله شيخنا ونقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي أنه يكفي تمكنه في العام الاول وبهذا علم أنه
لا فدية على نحو الهرم بتأخير القدية لعدم القضاء فيه ولا على مديم السفر لاستمرار عذره كما مر (فرع)
قال شيخنا الرمي لو عزم على تأخير القضاء قبل رمضان وأخرج القدية أجزاء وان حرم عليه التأخير
فراجع (قوله ويخرج مد التأخير) مقتضاؤه أنه لا يصح صوم الولي عن مد التأخير كالأبني صوم الذي أخر
عنه ويحتمل خلافه فراجع (قوله خاصة) أي لا غيرهم من أهل الزكاة (قوله وله صرف امداد الخ) وذلك
لان الامداد تبدل عن أيام الصوم وهو يصح فيه أن يصوم الواحد أياما متعددة عن المكفر بعلمونه على
القديم الرابع وفي حياته لو قيل به وبذلك فارق الزكاة وليست الامداد في الحي في الكفارة بدلا عن الأيام
لأنها خصة مستقلة فلم يجز فيها ما ذكر فتأمل هذا فإنه يغنيك عما أطالوا به هنا في الجواب عما لا يجدي نفعا
(قوله ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين) وكذا لا يجوز صرف ثلاثة أمداد إلى شخصين لان كل مد تبدل
صوم يوم وهو لا يتبعض ولا يتصور هنا وجوب بعض مد وبذلك فارق فدية نحو الأذى في الحج (قوله
وجنسها الخ) قال ابن حجر ويعتبر فضلها أيضا على ما في الفطرة ومقتضاؤه سقوطها مع الاعسار ويخالفه قولهم
أنها تستقر في ذمة المعسر الآن يراد سقوط آخرها حالها وما ذكر من اعسار الفطرة بخلاف ما مر من اعسار
العمر الغالب فراجع وهل مد التأخير مثلها أو أنه يسقط وإن قلنا بعدم السقوط هنا كل محتمل والثاني
أقرب (فصل) في صفة الكفارة العظمى وكذا الفطر الذي تلزم فيه (قوله من رمضان) أي بقينا أو ظنا
بغير عن بحر تأخير بالسفر كذا نقله الرافعي عن البغوي وأقره وإذا كان حراما فتجب القدية ولو
استمر عن السفر وخالف في تحريره مع السفر جماعة من الأصحاب كصاحب التتمة وغيره وهو ظاهر إطلاق
المنهاج (قول المتن والاصح تكرره) أي لان الحقوق المالية لا تتدخل ووجه الثاني القياس على الحدود
(فرع) لو أخر القدية ثم أخر تكررت بلا خلاف (قول المتن بتكرار السنين) ظاهره ولو محجز في السنة
الثانية وما بعدها (قوله أخر من تركته لكل يوم مدان) لان كلا من السنين المذكورة موجب
عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (قوله والثاني الخ) أي كافي الشيخ الهرم فإنه لا تكرير في حقه (قوله
يصوم عنه الولي ويخرج الخ) أي يجمع بينهما
(فصل تجب الكفارة الخ) أي وكذا التعزير (قول المتن بافساد صوم الخ) يؤخذ من هذا أن كل يوم

فيعتبر غالب قوت البلد على الاصح ولا يجزى الدقيق والسوي كاسبق (• فصل تجب الكفارة) وستأتي (بافساد صوم يوم من رمضان)

بجماع آثم به بسبب الصوم) فهذه خمسة قيود تلحق الكفارة باتفاده كل واحد منها كاقبال (فلا كفارة على ناس) لان جماعه
لا يفسد الصوم على المذهب كاتقدم (٧٠) وان قلنا يفسده فقل نجب الكفارة لا نفسه الى التقدير والاصح لا نجب لانها تتبع

الائم (ولا مفسد غير
رمضان) من نذر أو قضاء
أو كفارة لان النص ورد
في رمضان كما سيأتي وهو
مخصوص بفضائل لا يشترك
غيره فيها (أو) مفسد
رمضان (بغير الجماع)
كلا كل والشرب
والاستمناء والمباشرة فيما
هو من الفرج المفضية الى
الانزال لان النص ورد في
الجماع وما عداه ليس في
معناه (ولا) على (مسافر)
صائم (جامع بنية الترخص)
لانه لم يأت به (وكذا بغيرها)
وان قلنا يأت به (في الاصح)
لان الاضطرار مباح له فيصير
شبهة في دية الكفارة
وهذا دافع لقول الثاني
تقره لانه فان الرخصة لا تباح
بدون قصد المريض
كالمسافر فيأذ كر (ولا
على من ظن الليل) وقت
الجماع (فبان نهرا) لعدم
اثمه قال الامام ومن أوجب
الكفارة بجماع النامي
يوجبها هنا للتقصير في
البحث ولو ظن غروب
الشمس لجامع فبان خلافه
في التهذيب وغيره انه
لا كفارة لانها تسقط
بالشبهة قال الرافعي وهذا
ينبغي ان يكون مفعرا
على تجوز الافطار بالظن

نجب فيه كفارة (قول المتن بجماع) قيده الغزالي بتام ليخرج المرأة ورد بانها تفسد ببعض الحشفة
ولا يسمى جماعا (قول المتن على ناس) لو نسي النية فامر ناه بالامساك لجامع فلا كفارة قطعاً لكن قياس من
قال الامساك صوم شرعي وجوبها ومثل النامي المكروه (قوله والاصح لا نجب) أي فهو خارج بهذا ان
قلنا يفسد بالاول ان قلنا لا يفسد (قوله أو قضاء) وقيل نجب في هذا الكفارة الصغرى وهو المثل لكل يوم
(قوله وهو مخصوص بفضائل) لانه أفضل الشهور كاسلف (قوله لان الافطار مباح له) أي في الجلة لا في
خصوص هذه الحالة (قوله فان الرخصة الخ) وذلك يجري في تأخير الظهر الى العصر بغير نية الجمع فانه حرام
ولا جمع بل يكون قضاء واعلم اننا اذا قلنا بالتحريم يكون ذلك واردا على الضابط لكن التنصيص عليها سهل
الاراد (قوله ولو ظن) عبارة التهذيب ولو شك وكان الشيخين عدلا عنها القولم فبان خلافه اذا لم يخفى ان
مجرد الشك يحرم الجماع ويفسد الصوم لكن صرح القاضي بانه لو شك في الغروب حرم عليه وفسد ومع
ذلك لا كفارة عليه للشبهة (قوله على تجوز الافطار الخ) أي وهو الراجح لان المراد الظن الناشئ عن
الاجتهاد بدليل قوله فبان خلافه ثم رأيت الخادم قال ان الرافعي عبر بالظن ومراده المبني على اماره وليس
صورة المسئلة انما صورتها الظن من غير اماره لكن هذا يحرم من غير خلاف ثم جعلهم اختلاف شبهة
يشكل عليه وجوبها على الصبي اذا جامع بعد بلوغه نهرا وعلى المسافر اذا جامع بعد عروض سفره نهرا (قوله
والافتحجب الكفارة الخ) أي فهي بدون هذا وارادة على الضابط (قول المتن بعد الاكل ناسيا) لو تكلم عامدا
بعد السلام ناسيا لم تبطل الصلاة وكان الفرق ان هذا الظن لا يبيح الفطر بل يخلفه وجوب الامساك وقوله في
المتن ناسيا يرجع للاكل من قوله بعد الاكل (قوله فلم يأت به) هذا محله اذا لم يعلم ان الامساك عن الجماع وغيره
بقية اليوم واجب عليه والافهوا آثم لا بسبب الصوم فيخرج بالقييد الا خبر دون الرابع وما يخرج بغيره
الائم أيضا جامع الصبي (قوله قيل لا يبطل صومه) هو مقابل الاصح

والافتحجب الكفارة قفوا الضابط المذكور اول الفصل لما وجبها (ولا) على (من جامع) عامدا (بعد الاكل) (قوله)
ناسيا ولو ظن انه افطر بهون كن الاصح بطلان صومه) بالجماع لانه جامع وهو يعتقد انه غير صائم فلم يأت به ولذلك قيل لا يبطل صومه

وبطلان مقبس على ما لوطن الليل وقت الجماع فبان خلافه وعن القاضي أبي الطيب انه يمتثل أن يجب الكفارة لأن هذا الظن لا يبيح الوطء (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم وقلنا كافي الرخصة وأصلها الصوم يفسد بالجماع ناسيا لأنه لم يأت بالجماع بسبب الصوم لأنه ناسي وقيل يجب عليه الكفارة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصا) بالفطر لأنه لم يأت بالفطر بالجماع بسبب الصوم فإن الفطر به جائز له وإنما أم بالفطر به من حيث أنه زنا (والكفارة على الزوج عنه) (٧١) لأنه المخاطب بها في الحديث كما

سبأني (وفي قوله عنه ومنها) لا اشترا كهبا في الجماع ويتحملها عنها (وفي قول عليها كفارة أخرى) لأنها اشتركت في الجماع فيستويان في العقوبة بالكفارة كحد الزنا والكلام فيما إذا كانت صائتة وبطل صومها فإن كانت مفطرة بحيثض أو غيره أولم يبطل صومها لكونها نائمة مثلا فلا كفارة عليها قطعاً (وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) لأنه يوم من رمضان برؤيته (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) سواء كفر عن الأول قبل الثاني أم لا بخلاف من جامع مرتين في يوم فليس عليه إلا كفارة للجماع الأول لأن الثاني لم يفسد صوما (وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب) والقول الثاني في حدوث المرض أنه يسقطها لأنه يبيح الفطر فيقين به أن الصوم لم يقع مستحقا ودفع بأنه هتك

جنس الكلام مفتقر في الصلاة بخلاف جنس الجماع ولا كل في الصوم (قوله مترخصا) أي ناويا لترخص وليس قيد في هدم الكفارة وهذا محترز قوله بسبب الصوم لأن أمه بسبب الزنا فلا يفتني عنه ما مر بقوله بالجماع ناسيا الخ (قوله على الزوج) لو قال على الواطئ دون الموطوء لشمّل غير الزوج والزوجة كاجنبي وفي الدبر وقد يقال انما قيد بالزوج لأنه محل الخلاف فغيره يجب الكفارة عنه قطعاً لا على الموطوء وسواء الكفارة بالصوم أو غيره وفيه بحث ظاهر على أن الموطوء يبطل صومه بدخول بعض الحشفة فلا يتصور فيه افساد بجماع فتأمل (قوله ويتحملها عنها) إن كان أهلاً ولا كيجنون فتقرر عليها على هذا دون الأول وفي معنى العمل على ذلك خلاف لأنه يمتثل أن معنى نعلمه عنها اندراج كفارتها في كفارته وهو أحد أوجه ثلاثة ويحتمل أن معناه سقوطها عنها باخراجه كالسبوق في الصلاة وهو الوجه الثاني ويحتمل أنه يجب على كل منهما نصف كفارة وأنه يحمل نصفها عنها وهو الوجه الثالث كذا في الاستدلال وكلام الشارح ظاهر في الأولين ومحتمل الثالث (قوله وبطل صومها) ويتصور توقف بطلانها على الجماع مع أنه يبطل بمجرد دخول بعض الحشفة بما لو أدخل الحشفة وهي نائمة أو ناسية أو مكرهة ثم زال عذرها واستدامتة فإن استدامة الجماع جامع فتأمل (قوله من انفرد برؤية الهلال) وكذا من اعتقد صدق من أخبره برؤيته من تقدم ويجب الفطر بذلك في حلال شوال وينسب اخفاؤه ولا يعزّر بفطره فيما لو شهد ودان سبق جماعه على شهادته (قوله وحدوث السفر) أي بغير بلد مطالعة مخالف والاسقطت ولا تعود بعوده لبلده على المعتمد وإن كان التعليل المذكور يخالفه وكذا يسقطها الجنون والموت نعم قال العلامة السنباطي لا يسقطها قتله نفسه أو تعاطى ما يمجّنه فراجع (قوله وكذا المرض) ومثله الردة بالأولى

(قوله وقلنا الخ) دفع لما أورد عليه من أن هذا ذكره الغزالي فنبهه عليه في المحرر وهو مستغنى عنه لدخوله في قوله أولاً ولا كفارة على ناس (تنبيه) أورد عليه المسافر إذا جامع غير ناو لترخص وجماع المرأة إذا أدخل الرجل ذكره في فرجها وهي نائمة مثلاً ثم انقبت ولم تدفع وما لو جامعها به عذري يبيح الفطر له دونها فلا كفارة بافساد صومها فلو قيد بصومه خرج هذا الرابع إذا جامع شا كافي غروب الشمس الخامس إذا طلع عليه الفجر مجامعا فاستدام ولو قلنا أن صومه لا ينقصد وهي واردة على العكس فإن الجماع فيها لم يفسد صوما مع ذلك يجب الكفارة (قوله لأنه المخاطب بها) أي ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يبين الذي عليها كما قاله في الزانية واغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجها (قوله ويتحملها) لو كان مجنوناً على هذا استقرت عليها ولا يلزمها شيء على الأول (قوله والكلام الخ) قيد المسئلة أيضاً في الكفاية بما إذا وطئت في القبل (قول المتن ويلزم من انفرد) خلافاً لابي حنيفة رحمه الله (قوله بخلاف من جامع مرتين) خلافاً لاجدرجه الله (قول المتن لا تسقط الكفارة) لأن السفر الحادث لا يبيح الفطر كما سلف مع ما حصل منه من هتك الحرمة (قول المتن وكذا المرض) أما حدوث الردة فلا يسقطها قطعاً وحدوث الجنون والحيض على القول بانها يجب على المرأة يسقطانها على الاظهر لأنها بنافيان الصوم ومثلها حدوث الموت (قول المتن ويجب معها الخ) لأنها أولى بذلك من المعذور الذي يجب عليه القضاء (قوله ما يعتق رقبة) لما كان الملك كالتق في الرقبة والعنق

حومة الصوم بما فعل ومنهم من قطع بالأول وبعضهم ألحق السفر بالمرض في الخلاف (ويجب معها قضاء يوم الافساد على الصحيح) والثاني لا يجب لأن الخلل انجبر بالكفارة والثالث أن كفر بالصوم دخل فيه القضاء والا فلا بدخل فيجب (وهي عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فاعطام ستين مسكينا) روى الشيخان عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك قال وقعت على امرأة قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين

قال لا قال فهل نجد ما نعلم ستين مسكينا قال لا ثم جلس قال النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثم قال تصدق بهذا قال على أفقرنا فوالله ما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك وفي رواية للبخاري فأعق رقبة فصم شهرين فأطعم

(٧٢)

(قوله بعرق) هو بفتح المهملة مكتل من خوص النخل وسيد كرمه قدره في الحديث بقوله يسع خمسة عشر صاعا والصاع أربعة أمداد فهي ستون مدا (قوله استقرت في ذمته على الاظهر) لان حقوق الله تعالى المالية اذا وجبت بشئ كازالة شعر وقتل بغير سبب الشخص سقطت عند الجز قطعا كزكاة الفطر أو بسببه كاتلاف صيد في حرم استقرت قطعا أو بغير اتلاف ككفارة الجماع استقرت على الاظهر واذا استقرت في ذمته دامت حرمة على المعتمد (قوله فعلمنا) أي الحصة المستدرة عليها فان قدر على خصلة أو على منها وجبت ان كان قبل الشروع فيها والاندبت ولو قدر على الكل رتب كما علم وفيه نظر بالقدرة على الماء في أثناء التيمم وقد يفرق بان كل خصلة هنا أصل (قوله كفارته) أي التي من ماله أو ما لو كفر غيره عنه فهو ولعله الاخذ منها سواء فرقها غيره أو هو على المعتمد الذي عليه الاحكام فلو كفر أب من ماله عن ابنه الصغير فله دفعها للولد ان كان محتاجا فيأكل من كفارة نفسه ولو حل حديث الاعرابي المذكور المسمى مسلمة بن مخر البياض على ما ذكر لم يكن بعيدا بل هو أولى من غيره من الاجوبة ولعله وأهله كانوا استين آدميا وعلم صلى الله عليه وسلم بذلك

(باب صوم التطوع)

(قوله تعرض الاعمال) أي أعمال الاسبوع على الله تعالى وأما العرض على الملائكة بمعنى كتابتهم له فانه في كل يوم ليلة وأما العرض على الله في نصف شعبان كل سنة فلعجلة أعمال السنة وكل ذلك لاظهار العدل واقامة الحجة اذ لا يخفى على الله من شئ في الارض ولا في السماء (قوله الاثنين) سمي بذلك لانه ثاني أيام ايجاد يزيه عن غيره بهذا العضو الذي هو محل العمل (قوله وان كلامهم) يرجع لقول المتن ستين مسكينا (قول المتن استقرت) استدلل عليه بأنه صلى الله عليه وسلم أمر الاعرابي بالكفر مع اخباره بعجزه ثم المعتمد ان المستقر أصل الكفارة بصفة ترتيبها فان قدر على خصلة منها فعلمنا أو أكثر رتب (قول المتن على خصلة) أي فليس الثابت في ذمته عند الجز المرتبة الاخيرة (فائدة) حقوق الله سبحانه وتعالى المالية اذا وجبت من غير سبب العبد سقطت بالجز كزكاة الفطر والافان كانت بسبب الاتلاف كفدية المحرم استقرت قطعا والا ككفارة الظهار واليمين ودم القتع والقران استقرت على الاظهر (قوله لانه لا يأمن وقوعه في الصوم) لما فيه من الحرارة مع حوارة الشهوة في الحديث لما أمر بالصوم قال وهل أتيت الا من الصوم كذا في الوافي وغيره وفي شرح الروض ان قائل هذا كان في حادثة ظهار اه وهو تابع في ذلك للاذرعي (قول المتن للفقيه) أي بخلاف غيره ويجوز ان يكفر على عيال الفقير عنه بعد اذنه في التكفير عنه (قوله لما توسط بينهما الخ) لك أن تقول يفسح في هذا الجواب ان حاجته قد علمت من قوله انه عاجز عن اطعام ستين مسكينا وقيل بل تصدق عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأمره باطعام أهله واستشكل بامر من كون الاهل لم يكونوا ستين وما روى أبو داود كماله أنت وأهلك قال الزكشي والسبكي ولا نعلم أحدا قال بجواز كماله هو اه

(باب صوم التطوع الخ)

هو شكر في الاسبوع والشهور والسنين (قول المتن الاثنين) قيل سمي بذلك لانه ثاني الاسبوع والخميس خامسة كذا ذكره النووي في التحرير على التنبيه وقد نقل ابن عطية ان الاكثرين على ان أول الاسبوع الاحد وسيأتي في باب التمران أوله السبت (قوله وقال تعرض الاعمال الخ) قال الاسنوي أي على الله

عشر صاعا واقتصروا في صفة الكفارة على ما في الحديث وكما لم يستقصي في كتاب الكفارة الآتي عقب كتاب الظهار ومنه كون الرقبة مؤمنة وان الفقير كالمسكين وان كلالهم يطعم مداما يكون فطرة (فلو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الاظهر فاذا قدر على خصلة منها (فعلمنا) والثاني لا يستقر بل تسقط كزكاة الفطر (والاصح ان له العدول من الصوم الى الاطعام لشدة الفاقة) يضم المحجمة وسكون اللام أي الحاجة الى النكاح لانه لا يأمن وقوعه في الصوم فيبطل تنابسه ويؤدي الى حرج شديد والثاني ينظر الى قدرته على الصوم (و) الاصح (انه لا يجوز للفقير صرف كفارته الى عياله) كفبرها من الكفارات والثاني يجوز لقوله في الحديث فأطعمه أهلك وجوابه لان لم ان اطعمهم من الكفارة وان تقدمه الاذن بالصرف فيها لما فوسط بينهما من ذكر

سبحانه

(باب صوم التطوع)

احتياجه وأهله اليه والكفارة انما يجب اخراجها بعد الكفاية

(بسن صوم الاثنين والخميس) لانه صلى الله عليه وسلم كان يتجرى صومه ما قال تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فأجاب أن يعرض على وأما ستم رواها الترمذي وغيره الاول من حديث عائشة والثاني من حديث أبي هريرة

المخلوقات غير الارض والجس خامسها كافي الحديث وما قيل لانه تاني الاسبوع مبنى على مرجوح ان اوله الاحد وانما اوله السبت على المعتمد كافي باب النذر والاثنتين افضل من الجس (قوله اما الحاج) ومثله المسافر ولو سفر اقصر فلا يندب له نعم يندب صومه للحاج بغير عرفة ويندب صوم الثمانية قبله للحاج وغيره ولو حصل فيه شك مع ليلة العيد بنقص الشهر وكاله كان كالشك في يوم الثلاثين من رمضان فلا حرمه فيه ولا كراهة ويوم عرفة افضل ايام السنة (قوله وعاشوراء الخ) وسمى بذلك لانه عاشر ايام شهر المحرم وتاسوعاء تاسعه ويندب معها صوم الحادي عشر والثامن احتياطاً ويندب صوم بقية العشر (قوله احتسب) هو بلفظ المضارع وضميره عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره يعود الى الصوم وفيه بعد وحكمة كون عرفة تكفر سنتين لانه من خصائص هذه الامة بخلاف عاشوراء لمشاركة قوم موسى صلى الله عليه وسلم والسنة الماضية آخرها شهر الحجة والمستقبلها ولها المحرم والتكفير للذنوب الصغار التي لاتعلق بالآدمي قال النووي فان لم تكن صفات فبرجى ان تحت من الكبار وعمه ابن المنذر في الكبار ايضا ومنى عليه صاحب الذخائر وقال التخصيص بالصغار تحكيم وعفو الله واسع ومال اليه شيخنا الرمي في شرحه فان لم تكن له ذنوب فزيادة في الحسنات وقال الماوردي التكفير يطلق بمعنى الغفران وبمعنى العصمة فيحمل الاول على السنة الماضية والثاني على المستقبل وقيل المراد به في المستقبل انه اذا وقع كان مغفورا وقيل المراد عدم وقوعه وهذا عائد الى معنى العصمة (قائدة) قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية انه لا يموت فيها لأن التكفير لا يكون بعد الموت فراجع (قوله خلاف الاولى) هو المعتمد وكذا المسافر (قوله الثالث عشر) أي في غير ذي الحجة لانه من ايام التشريق فيبديل بالسادس عشر منه (قوله لانها تبيض الخ) فحكمة صومها شكر الله تعالى على هذا النور العظيم ويندب صوم ايام الليالي السود وهي الثامن والعشرون وتاليها وسميت بذلك لانها تسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل الى آخره فحكمة صومها طلب كشف تلك الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيفا ويسن صوم السابع والعشرين معها احتياطاً لنقص الشهر فان لم يصمه ونقص الشهر ابدله من أول الشهر بعده وعلى هذا هل يطلب لهذا الشهر ثلاثة ايام أخرى وأنه يكفي للشهرين راجعه ويندب صوم ثلاثة ايام من كل شهر ولو غير المدة كورة لانها كصيام الشهر اذا حسنة بعشر أمثالها (قوله من شوال) أي وان أفطر رمضان ولو بغير عرفة فان صامه عنه دخلت فيه ويحصل ثوابها المخصوص وكذا ثواب رمضان المخصوص خلافاً للاسنوي فان قصدنا خبرها لم تدخل ويصومها من ذي القعدة وفيه ما يأتي (قوله ثم اتبعه) أي حقيقة ان صامه وحكما ان أفطره لان قضاءه يقع عنه فكانه مقدم (قوله كصيام الدهر) أي فريضة لتمييز عن غيرها (وتابعها أفضل) فله تغفر يقها في جميع الشهر وتغفر بقواته وفي شرح شيخنا الرمي ما يقتضي انه يندب قضاؤها بعد شوال اذا لم يصمها فيه ولو بغير عرفة فيه نظر لان جميع أنواع هذا الصوم سبحانه وتعالى وأما رفع الملائكة فانه بالليل مرة وبالنهار أخرى (قوله ويوم عرفة) ولو حصل الشك في هلال الحجة فلا نحرى ولا كراهة في صومه كافي صيام الثلاثين من رمضان بعد الشك في أوله قاله موهوب الجديري (قوله أن يكفر) قال الامام أي الصغار قال في الذخائر وهو مردود ويحتاج الى دليل والفضل واسع قال الماوردي وللتكفير تاويلان قيل الغفران وقيل العصمة منها (تنبيه) قال ابن الرفعة هذا أصل في جواز تقديم الكفارة على الحنث ونقل الاسنوي عن النص أنه يستحب فطر عرفة للمسافر غير الحاج أيضا (قوله وهي الثالث عشر الخ) يستثنى ذوالحجة فانه يسقط الثالث عشر وفسدكتوا عن سن تعويضه (قوله بعشرة أشهر) ظاهره ان الحال لا يختلف بنقصه وكال عشرة والعكس

التاسع منه قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وقال ابن بقيت الى قابل لا صوم من اليوم التاسع قلت قبله رواها مسلم أما الحاج فيستحب له الفطر يوم درفة للاتباع رواه الشيخان وسواء كما قال في شرح المهذب عن الجمهور أضعفه الصوم من الدعاء وأعمال الحج أم لا فصومه خلاف الاولى وقيل مكروه لحديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة وضعف بان في اسناده مجهولا (وأيام) الليالي (البیض) وهي الثالث عشر وتاليها قال أبو ذر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه النسائي وابن حبان ووصفت الليالي بالبيض لانها تبيض بطول القمر من أولها الى آخرها (وستة من شوال) قال صلى الله عليه وسلم من صام رمضان

(ويكره افراد الجمعة وافراد السبت) بالصوم قال صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم قبله أو يصوم بعده واما الشيخان وقال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم رواه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذى وصححه الحاكم على شرط الشيخين (وصوم الدهر غير العبد والتشريق مكرره لمن خاف به ضررا أو فوت حق ومستحب لغيره) وعلى الحالة الاولى حمل حديث مسلم لاصام من صام الابد واستحباه في الحالة الثانية هو مراد الروضة كاصلها بعدم كراهته (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعها ولا قضاء) قال صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر رواه الحاكم من حديث أم هانئ وقال صحيح الاسناد وروى أبو داود أن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع غير هاعليه الصلاة والسلام بين أن تخطربلا قضاء وبين أن تم صومها وقبس الصلاة على الصوم في الاصرين (ومن تلبس بقضاء) للصوم الثالث من رمضان

لله كور لا يقضى اذ ليس لها وقت محدود الطرفين كافي الصلاة فتأمله (قوله افراد الجمعة الخ) وفاقا لاحدوا بن يوسف وخلافا لابي حنيفة ومحمد (قوله وافراد السبت) وكذا افراد الاحد قياسا على السبت لكون النصارى تعظمه كاتعظم اليهود السبت وخرج بالافراد نفس الصوم فهو مندوب وخرج به جمعها أو بعضها مع غيرها أو الاثنين منها لان ذلك لم يعظمه أحدو يؤخذ من العلة انه يخرج عن الكراهة بصوم الجمعة والاحد هو غير بعيد وحكمة كراهة الجمعة الضعف عن أعمالها غالبا (قوله فيما افترض عليكم) من قضاء أو نذر أو كفارة فلا يكره الافراد فيها (قوله وصوم الدهر) فيه اطلاق الدهر على الزمان فهما مترادفان وهو كذلك عرفا ولغة دائما أو غالبا وقيل الزمان مدة الاشياء المتحركة والدمر مدة الاشياء الساكنة وقيل الزمان مدة الاشياء المحسوسة والدمر مدة الاشياء المعقولة فراجع (قوله خاف ضررا) ظاهره ولو مبنيحا للتييم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك كما مر فاعل المراد بالضرر هنا مادون ذلك فراجع (قوله فوت حق) قال شيخنا الرملى في شرحه كان حجر ولومندو باو مقتضاه الكراهة مع فوات الحق الواجب والذي يتجه في هذه حرمة تقديمه للواجب على المنسوب الا أن يحمل على مجرد الخوف وأما عند العلم والظن فيحرم راجعه (قوله ويستحب لغيره) هو المعتمدو يذب صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وعلى هذا لو وافق يوم فطره يوم خيس أو عرفة ففطره فيه أفضل ليم له ذلك فراجع (تنبيه) أفضل الصيام بعد رمضان صيام الاشهر الحرم وأولها شهر ذى القعدة على المعتمد عند شيخنا كإبائى في باب الطلاق وأفضلها على الاصح شهر المحرم ثم رجب ثم القعدة والحجة وقيل بتقديم الحجة ثم بعدها شعبان وعشر رمضان الاخير أفضل من عشر ذى الحجة الاول لانه من الافضل (فرع) قال الماوردى لو وقع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد نذب فطرها (فرع) ورد في الحديث الشريف القدسي أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه لا يأجر به ففيل في الجواب عنه ان الحسنه بعشر أمثالها الى سبعة ما تضعف وكل عمل ابن آدم له الا الصوم فيها وقيل ان الخصوم يوم القيامة تتعلق على الاعمال فاذا لم يبق الا الصوم فيتكفل الله برضا الخصوم فيه ويدخل الصائم الجنة ويحتمل وهو الاقرب أن يقال ان أعمال بنى آدم محسوسة يطلعون عليها ويعلمون الجزاء عليها جريا على العادة بخلاف الصوم ولذلك قال ابن حجر انه لا رياء فيه بذاته وانما الرياء باخبار صاحبه بنحو انه صائم مثلا وقيل غير ذلك (قوله فله قطعها) أى ولا كراهة مع العذر ومثلها سائر النوافل كاعتكاف وقراءة ولوقى صلاة وطواف ووضوء وذكروا في صلاة أو عقيبها وفرض الكفاية كالنفل فيما ذكر على المعتمد الا في حج وعمرة سواء الفرض والنفل والا في تجهيز ميت لم يقم غير مقامه فيه ويشاب على ما مضى فيما لا يتوقف على نية دون ما يتوقف عليها (قوله ولا قضاء) خلافا للامة الثلاثة وأفتى شيخنا الرملى بقضاء الموقت منها نذا بكاسر (قوله وقبس الصلاة على الصوم) وقبس عليها أيضا بقية النوافل وفرض الكفاية لعدم تعيينه (قوله بقضاء) ليس قيذا (قوله من رمضان) ليس قيذا أيضا بل كل فرض عيني كذلك نعم لا يحرم قطع تعلم العلم لائق كل مسألة مستقلة برأسها ومنه يعلم حرمة قطع المسألة الواحدة (فرع) يكره الصوم تطوعا لمن عليه قضاء ولو غير فوري ويحرم أن تصوم المرأة تطوعا عما يتكرر روز وجها حاضر الا باذنه للنهي عنه أما

(قول المتن ويكره افراد الجمعة) قيل لانه يضعف بصومه عن وظائف العبادة وقيل لانه يوم عيد فنهى عنه نحو النهى عن العيدين قاله ابن عبد البر وغيره وقيل لثلاثه وجوه به وقيل لثلاثه بالغ في تعظيمه كالهود في السبت (قول المتن أو فوت حق) أى واجبا كان أو مستحبا لكن تقويت الواجب حرام فتكون الكراهة عند مجرد الخوف لا العلم والظن (قول المتن فله قطعها) أى ولا يشاب على الماضى قاله في التتمة (قول المتن ولا قضاء) خلافا لما لك وأبى حنيفة ولكن يستحب قضاؤه خروجا من الخلاف

ملا يتكرر كرم فستة شوال فلها صومها الا ان منعها وليس الصلاة كالصوم لقصر زمنها
(كتاب الاعتكاف)

هو من الشرائع القديمة كذا قالوا ولعل ذلك باعتبار معناه اللغوي بدليل آية لن نبرح عليه أى على عبادة
الجهل عاكفين وأما كونه بالهيئة المخصوصة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الأمة فراجعه ومعناه لغة
الاقامة على الامر خيراً وشروراً عما ذكره الشارح (قوله كل وقت) من النهار ولو بلا صوم أو الليل وحده
كما سيأتى خلافاً للإمامين مالك وأبى حنيفة كذا ثبت انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من شوال
وفيه يوم العيد قطعاً وهو لا يقبل الصوم اتفاقاً (قوله كما تقدم) أى فى باب الصوم وتقدم ما فيه (قوله وقالوا)
أى الاصحاب فليس مراده التبرى منه بل بيان هذه الحكمة وقيل مراده التبرى واليه مال شيخنا لعدم
تعين هذه الحكمة (قوله ليلة القدر) هى من خصائص هذه الأمة وباقية الى يوم القيامة وسببت بذلك
لعقوبتها أولشرفها وأفضل الاقدار فيها كما قيل به وترى حقيقة ويندب لمن رآها كتبها ويندب
احياؤها كفى العيد ويتأ كدهنا قول اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا ويحصل فضلها لمن
أحياها وان لم يشعر بها ونفيع محمول على نفي السكال كما حل رفعها على رفع عنها ومن صلى العشاء والفجر
فى جماعة فقد أخذ بحظه منها وعلامتها عدم الحر والبرد فيها ويندب صوم يومها وكثرة العبادة فيه وعلامتها
طلوع شمسها بيضاء منكسرة الشعاع لما قيل من كثرة تردد الملائكة فيها ويستفاد بعلامتها معرفتها باقى
الاعوام بناء على أنها لا تنتقل الذى هو الاصح (قوله كل سنة الخ) لوزك هذا التبدل كان أولى ليدخل
توافق سنتين أو أكثر فى ليلة مع ان التوافق فيها محقق بكثرة الاعوام امام التوافق والتفرق (قوله الى
ليلة) أى من العشر المذكور مطلقاً ومن مفرداته كما اختاره الغزالي وغيره وقالوا انها تعلم فيه باليوم الاول من
الشهر فان كان أوله يوم الاحد أو الاربعاء فهى ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهى ليلة احدى وعشرين

(قول المتن حرم عليه قطعه) أى لان وجوبه فوراً ينافى جواز فطره وقوله وكذا ان لم يكن الخ أى
قياساً على الصلاة اذا شرع فيها أول الوقت يحرم عليه قطعها وان كان وجوبها موسماً (قول المتن وهو صوم
من تعدى بالفطر) يرد عليه قضاء يوم الشك فانه فوري وليس هناك تعد (فرع) المتعدي بالفطر يلزمه
الفور فى القضاء وان سافر ويكره أن يصوم نظراً قبل قضاء ما عليه سواء فانه بعذر أم لا

(كتاب الاعتكاف الخ)

هو لغة الاقامة على الشيء ولو شرأ قال الله تعالى فاتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم والاصل فيه قوله تعالى
وطهر بيتى للطائفين والعاكفين وهو جمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول المتن هو مستحب كل وقت) روى
مسلم انه صلى الله عليه وسلم اعتكف فى العشر الاول من شوال (قول المتن وهو فى العشر الاواخر الخ) هذا
قد ذكره فى الصوم ولكن أعاده هنا لبيان حكمته أعنى طلب ليلة القدر (قول المتن لطلب ليلة القدر) أى
فيحبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء فانها أفضل ليالى السنة والعمل فيها خير من العمل فى ألف شهر ليس
فيها ليلة القدر قال الاسنوى ولو شهد العشاء والصبح فى جماعة فقد أخذ بحظها كذا نقله فى الروضة عن نفعه
فى القديم ويستحب ان يجتهد فى يومها كما يجتهد فى ليلىها قاله الشافعى رضى الله عنه فى القديم (قائمة) ليلة القدر
من خصائص هذه الأمة (قوله أى العمل فيها) ظاهره ولو قل (قول المتن وميل الشافعى الخ) محصل ما فى
الرافعى أنهم قالوا لان الشافعى رضى الله عنه (قوله حديث الشيخين) منه قوله صلى الله عليه وسلم انى رأيتها
ليلة وأراى أسجد فى صبيحتها فى الطين والماء فأصبحوا من ليلة احدى وعشرين وقدمنا النبى الى الصبح
فطربت السماء فوذف المسجد فخرج من صلاة الصبح وجبينه وأرنبه أنفه فيهما أثر الماء والطين وروى مسلم
مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين

(حرم عليه قطعه ان كان)

قضاؤه على الفور وهو
صوم من تعدى بالفطر
وكذا ان لم يكن على الفور
فى الاصح بأن لم يكن تعدى
بالفطر) والثانى يجوز
الخروج منه لانه متبرع
بالشروع فيه فلا يلزمه
اتمامه

(كتاب الاعتكاف)

يؤخذ مما سيأتى انه الثابت
فى المسجد بنية و (هو
مستحب كل وقت)
ويجب بالنذر (و) هو
(فى العشر الاواخر من
رمضان أفضل) منه فى
غيره لمواظبته صلى الله عليه
وسلم على الاعتكاف فيه كما
تقدم فى حديث الشيخين
وقالوا فى حكمة ذلك (الطلب
ليلة القدر) التى هى كقائل
الله تعالى خير من ألف شهر
أى العمل فيها خير من
العمل فى ألف شهر ليس
فيها ليلة القدر وقال صلى
الله عليه وسلم من قام ليلة
القدر إيماناً واحتساباً غفر له
ما تقدم من ذنبه رواه
الشيخان وهى فى العشر
المذكورة (وميل الشافعى
رجحه الله الى أنها ليلة الاحدى
أو الثالث والعشرين)
من دل على الاول حديث
الشيخين وعلى الثانى
حديث مسلم قال المزنى
وابن خزيمة انها تنتقل
كل سنة الى ليلة جمعة بين
الاخبار قال فى الروضة

وهو قوي ومنه الشافعي انها (٧٦) تلزم ليله بعينها (واعتماص العتكاف في المسجد) كما فعله صلى الله عليه وسلم (والجامع أولى)

ثلاثا يحتاج الى الخروج للجمعة (والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) والقديم يصح اعتكافها فيه وعلى هذا في صحته للرجل في مسجد بيته وجهان أحدهما في شرح المذهب لا يصح وعلى الجديد كل امرأة يكره لها الخروج للجمعة يكره لها الخروج للاعتكاف ومن لا فلا (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين وكذا مسجد المدينة و) المسجد (الاقصى) اذا عينها في نذره تعينا (في الاظهر) فلا يقوم غير الثلاثة مقامها لمزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى رواه الشيخان ومقابل الاظهر انهما لا يتعينان بخلاف المسجد الحرام لاختصاصه بتعلق النفس به ومنهم من خرجه على القولين ولو عين في نذره غير الثلاثة لم يتعين كالأعينة للصلاة وفي وجه وقيل قول يتعين لان الاعتكاف يختص بالمسجد بخلاف الصلاة (و يقوم المسجد الحرام مقامهما

أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنما بلغت سن الرجال ما فأتى ليلة القدر بهذه القاعدة المذكورة وقد نظمها بقولي

ياسائل عن ليلة القدر التي في عشر رمضان الاخير حلت فانها في مفردات العشر فبالاحد والاربعا في التاسعة وان بدا الخميس فالتاسعة وان بدا الاثنين فهي الحادي هذا عن الصوفية الزهادي

(قوله تلزم ليله بعينها) فمن عرفها في سنة عرفها فيما بعدها كما مر (قوله في المسجد) ومنه روشنه ورجبته القديمة ومنه ما ينسب اليه عرفان نحو سباط أحد جانيه على غير المسجد وفي حاشية شيخنا الصفة فيه من غير تقييد وفي ابن حجر عدم الصحة كذلك والوجه الاول فراجعوه يصح على غصن شجرة خارجه وأصلها فيه كعكسه والمراد به الكامل فلا يصح في المشاع وان طلبت له التحية ولو شك في المسجبة اجتهد وليس منه ما أرضه ملوكة أو محتكرة نعم ان بني فهادكة ووقف مسجد اصح فيها وكذا منقول أثبتته ووقفه مسجدا ثم نزعه ولا يصح فيما بني في حريم النهر (قوله لثلاثا يحتاج) هذه العلة للغالب فالجامع أولى مطلقا وخروجا من خلاف من أوجبه بل يجب على من نذر مدة متتابعة فيها يوم الجمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها لان خروجه لها يقطع تتابعه نعم لو أقيمت في غير مسجد لم ينقطع تتابعه له نذره وكذا لو حدث الجامع بعد نذره ولو شرط الخروج لها مر على أحد جامعين ليلد الى آخر فان كان الثاني يصلي قبل الاول لم يضر والابطل اعتكافه (فرع) قال بعضهم ليس لنا عبادة تتوقف على المسجد الاثلاثة الطواف والاعتكاف والتحية (قوله والقديم يصح) ورد بانها عبادة شرط فيها بالمسجدية للرجل فشرط للمرأة والخنثى كالرجل (قوله المسجد الحرام) والمراد به ما يصح فيه الطواف وما حوله وان وسع وكذا جوف الكعبة لا غيره من بقية الحرم ولو في مسجد آخر (قوله مسجد المدينة) والمراد به ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زبد فيه أخذ من الاشارة الآتية دون غيره ولو مما صلى فيه ولو في المدينة نحو مسجد قباء (قوله قال صلى الله عليه وسلم صلاة الخ) الذي دلت عليه الاحاديث المذكورة ان الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة في مسجد المدينة ومن مائتين في الأقصى ومن مائة ألف في غيرها وانها في مسجد المدينة أفضل من صلاتين في الأقصى ومن ألف في غيرها وانها في الأقصى أفضل من خمسمائة في غيرها واذكر ابن حجر ما يخالف هذا أخذ من الاحاديث غير المذكورة

(قوله كما فعله صلى الله عليه وسلم) استدلالا أيضا بآية ولا تبشروهن وأتم ما كفون في المساجد من حيث ان ذكر المساجد لا جائز أن يكون لاجل انها شرط في منع مباشرة المعتكف لانه ممنوع منها خارج المسجد أيضا اذا خرج لتحويل قضاء الحاجة ولان غير المعتكف ممنوع من المباشرة في المساجد فتعين ان يكون ذكرها لاشتراط صحة الاعتكاف ولكأن تعترضه باحتمال ان القيد لموافقة الغالب (قوله أحدهما في شرح المذهب لا يصح) لانه لا يطلب منه التبرج خلاف المرأة (قول المتن ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف) مثله الصلاة (قوله في الحديث الشريف صلاة في مسجدي الخ) اذا تأملت فيه علمت منه ان الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سوى مسجد المدينة فان قلت فهل يكون أفضل من مائة ألف صلاة في المسجد الأقصى قلت الوجه ان تعدل مائتي صلاة فيه فقط لان قوله في الحديث الشريف صلاة في مسجدي

أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد غيره ورواه الإمام أحمد ومحمد بن ماجه
 ولوعين زمن الاعتكاف في نذره تعين على الصحيح فلا يجوز التقديم عليه ولو تأخر كان قضاء (والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر
 ما يسمى عكوفاً) أى إقامة يقال عكف واعتكف أى أقام فلا يكفي فيه أقل ما يكفي في (٧٧) الطمأنينة في الصلاة ولا يعتبر

فيه السكون بل يكفي التردد
 (وقيل يكفي المرور بلا
 لبث) كأن دخل من باب
 وخرج من آخر (وقيل)
 لا يكفي لبث القدر المذكور
 أى أقل ما يصدق به بل
 (يشترط مكث نحو يوم)
 أى قريب منه كافي للمحرر
 وغيره لان مادون ذلك
 معتاد في الحاجات التي تعين
 في المساجد فلا يصح للقربة
 وعلى الاصح لو نذر اعتكاف
 ساعة صح نذره ولو نذر
 اعتكافاً مطلقاً خرج من
 عهده النذر بان يعتكف
 لحظة (ويبطل بالجماع)
 اذا كان ذا كراهة علماً
 بتحريم الجماع فيه سواء
 جامع في المسجد ام عند
 الخروج منه لقضاء الحاجة
 لانسحاب حكم الاعتكاف
 عليه حينئذ (واظهر
 الاقوال ان المباشرة
 بشهوة) فيادون الفرج
 (كلس وقيلة تبطله ان ائزل
 والا فلا) كالصوم والثاني
 تبطله مطلقاً لحرمتها والثالث
 لا تبطله مطلقاً كالجماع وهي
 حرام على كل قول قال تعالى
 ولا تبشروهن واتم
 عاكفون في المساجد
 ولا بأس باللس بغير شهوة

(قوله أقل ما يكفي الخ) أى فلا بد من زيادة عليه ويندب يوم لانه لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم ولا أحد من
 الصحابة اعتكف دونه وضم اليه بعض أصحاب الشافعي ليلة أيضاً (قوله صح نذره) ويخرج من عهده بلحظة
 واعتبر شيخنا ساعة فلسكية (قوله لحظة) فان زاد عليها وقع الجميع فرضاً على المعتكف كذا قاله شيخنا وهو مبني
 على بقاء الاعتكاف بعد فراغ تلك اللحظة ولا قائل به لان اللحظة المحمول عليها النذر كاللعينة بالنذر والنذر
 المقيد بمدة فرضاً ونقلاً لا يدوم بعد فراغها لمن دام في المسجد فافهم ولا تنفل وبهذا سقط ما هنا من الاعتراض
 ولا يقال ان النية تم الفرض والنفل كما هو في الصلاة مثلاً للفرق الواضح والله أعلم (قوله بالجماع) أى
 الموجب للفعل بخلاف الخنثى في بعض أحواله (قوله عند الخروج) أى معه (قوله لانسحاب الخ) قال
 الاسنوي سواء قلنا انه معتكف حاله خروجه أم لا اذ الكلام في اعتكاف لم يخرج منه بالخروج من المسجد
 والجماع حرام في الواجب مطلقاً وفي المندوب في المسجد من حيث المسجدية (قوله كالصوم) يفيد أن ذلك
 في ليس ينقض الوضوء بلا حائل كما مر عن شيخنا وان الاستمناء بيمينه مطلقاً (قوله لحرمتها) أى في الواجب
 لحامس (قوله ولا يضر التطيب الخ) ولا الأكل ولا الشرب ولا الأمر بالصالح معاشه ولا كتابة العلم وان كثرت
 ولا الصنعة ولا غير ذلك ولا تنكره الصنعة فيه مالم تنكروا غسل يديه في نحو اناء مالم يكن ازراءه ولا الوضوء فيه
 أو على حصره والاولى للعتكاف الاشتغال بالعبادة وبجالس أهل العلم والحديث وقراءة القرآن والمغازي غير
 الموضوعات لا فتحرم كفتوح الشام وقصص الانبياء وحكايتهم المنسوبة للواقدي (فائدة) ذكر الامام
 الشعراوى في المتن مانعه ويحذر من مطالعة مواضع من كتاب احياء العلوم للفرالى ومن كتاب قوت
 القلوب لأبي طالب الدكي ومن تفسير مكي ومن كلام ابن ميسرة الخنثى ومن كلام منذر بن سعيد البلوطي
 ومن مطالعة كتب ابن حبان أو كتب اخوان الصفاء أو كلام ابراهيم النجاشي أو كتاب خلع النعلين لابن
 قسي أو كتب محمد بن حرم الظاهري أو كلام المفيد بن رشيدى أو كتب يحيى الدين بن العربي أو ثمانية محمد بن
 وفا أو نحو ذلك انتهى (قوله ولا الفطر) وان وجب كالعيد والتشريق كما مر (قوله يوم صومه) ولو نقلاً
 ويلزمه اعتكاف يوم كامل وهو صائم من أوله فلو اعتكف من أوله ونوى الصوم في اثنتائه لم يكفه (قوله)

هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه على غير الاقصى والا يلزم ان الواحدة في مسجد المدينة
 تزيد على الالف في غير الاقصى من جهة ان الواحدة في الاقصى أفضل من خمسمائة في غيره (قوله أفضل من
 ألف صلاة الخ) هو يفيدك ان الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في غيره مسجد
 المدينة ثم قوله في الحديث فيما سواه لا يشمل الاقصى لثلاث يلزم أن يزيد على الالف بالنسبة لغير الاقصى (قوله
 قد يكفي فيه) الضمير فيه يرجع للاعتكاف (قول المتن وقيل يكفي الخ) أى قياساً على الوقوف بعرفة وهذا
 مقابل قوله لبث والوجه الذي بعده مقابل قوله يسمى عكوفاً (قول المتن ويطلب بالجماع) قال العراقي بالنسبة
 للمستقبل أما الماضي فكذلك ان كان مندوراً متتابعاً فاستأنف وان لم يكن متتابعاً لم يبطل ماضى سواء
 كان مندوراً أم نقلاً وانما يبطل بالجماع لانه تعالى نهى عنه فيه بقوله تعالى ولا تبشروهن والآية والنهى في
 العبادة يقتضى الفساد (قوله لحرمتها) استدلل غيره بعموم قوله تعالى ولا تبشروهن وأتم عاكفون
 الآية (قوله وهي حرام الخ) حاول في المهمات منع التحريم فيها اذا كان الاعتكاف تطوعاً وقضية الشرح
 كالروضة خلافه (قول المتن ولا يضر التطيب) لانه لم ينقل تركه ولا الامر بتركه (قول المتن لزمه) أى لان

ولا بالتقييل على سبيل الشفقة والا كرام (ولو جامع ناسياً) للاعتكاف (فكجماع الصائم) ناسياً فلا يضر على المذهب وكذا اجماع الجاهل
 بشعره (ولا يضر التطيب والترين) بلبس الثياب وترجيل الشعر (و) لا (الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكي قول قديم أنه
 لا يصح وانه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه وليس له افراد حددهما عن الآخر

فلو اعتكف في رمضان أجراه لأنه لم يأنز به بالنذر صوماً (ولو نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً لزماه) أي الاعتكف بالصوم (والاصح وجوب جمعهما) والثاني لا يجب كالو نذر أن يعتكف مصلياً أو يصل معتكفاً لا يجب جمعهما وقيل بطرد الوجهين وقرئ الأول بأن الصوم يناسب الاعتكاف (٧٨) لا شترهما في الكف والصلاة أفعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف والثالث

صائماً أو يصوم معتكفاً) أو باعتكاف (قوله أي الاعتكاف والصوم) ويكفيه لحظة من الاعتكاف ولا يجوز له صوم غير ما نذر له ولو واجبا ولا أقل من صوم يوم لأنه أقره (قوله والصلاة أفعال) ومثلها الاحرام فلونذر أن يعتكف مصلياً أو عكسه لزماه لا جمعهما ولو نذر القرآن بين حج وعمره جاز له أفرادهما وهو أفضل (قوله وقرئ الأول) أي القاطع المذكور بقوله والثاني لا يجب وحيث لزماه فيكفيه للاعتكاف لحظة ومن الصلاة ركعتان ولو قيد بزمن وجب فلو كان أياماً لزمه لكل يوم ركعتان فيه ولا يكفيه جمعها في يوم ولو عين زمتها لا يصح صومه معه لزمه الاعتكاف فقط ولو نذر اعتكاف أيام ولياليها متتابعاً بما جمعا ليلا بطل وزمه الاستثنائي (قوله الفرضية) أو النذر ولم يجر هنا الخلاف في نية الفرضية في الصلاة لأن لفظ الظهر والعصر مثلاً يرشد إلى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولا يجب تعيين سببه لأنه لا يجب بغیر النذر (قوله أطلق نية الاعتكاف) أي في النفل المطلق بأن لم يقيد بمدة (قوله وإن طال مكثه) ولا يضر في النية قصد قطعها ولا قصد قطع الاعتكاف ولا قصد الخروج منه كما في الحج نعم بضر فرضها (قوله احتاج إلى الاستئناف) أي إن لم يعزم حال خروجه على العود للاعتكاف والا كفاه ذلك العزم عن النية عند دخوله مسجدًا سواء الأول أو غيره وإن لم يخطر بباله اعتكاف ولا يضر في نيته جماعه حال خروجه لأنه ليس في اعتكاف حقيقة ولا حكماً (قوله لزمه الاستئناف) أي ما لم يعزم على العود كالتالي قبلها بالاولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقاً وشيخنا لم يوافق في هذه على ذلك وفي كلام العلامة ابن عبدالحق ما يوافقه إذا عاد إلى مسجد غير الأول وهو أكثر مسافة منه ومحل ذلك إذا عاد قبل فراغ المدة التي عنها والا فقد خرج من الاعتكاف مطلقاً فلا بد من تجديد نية (قوله بالتعيين) أي من حيث المقدار كما ذكره ولا في التقدير لا من حيث الزمن كيوم كذا تأمل (قوله ولو نذر الخ) ومثله ما لو نوى مدة معينة فلا يكاد يلد له التعليل المذكور غيبه (قوله وعاد) أي بعد زوال عذره حالاً وجوباً

الاعتكاف بالصوم أفضل فصح التزامه لحديث من نذر أن يطعم الله فليطعه (قول المتن أن يعتكف صائماً) مثله ما لو نذر أن يعتكف يصوم لأنه حال أيضاً قال الاسنوي وينبغي فيهما أن يكتفي باعتكاف لحظة (قوله وقيل بطرد الوجهين) مقابل قوله لا يجب جمعهما (قول المتن وينوي في النذر الفرضية) لم يحكوا هنا خلاف الصلاة لأن تقييد البالغ الصلاة بكونها ظاهراً مثلاً يرشد إلى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا تعيين سبب وجوبه وهو النذر لأنه لا يكون إلا به قال في الذخائر ولو اقتصر على نية المنذور كفته عن الفرضية (قول المتن وإن طال مكثه) قد سلف في الصلاة وجهه في مثل هذه النية لأنه لا يرد على ركعة وقياسه هنا الاقتصار على ما يسمى عكفاً ووجه لأنه لا يرد على ركعتين وقياسه هنا الاقتصار على يوم (قول المتن ولو نوى مدة) مثله لو نذر لها ولم يشترط التتابع قاله السبكي وغيره (قول المتن لزمه الاستئناف) أي ليصح اعتكافه الثاني وأما أصل العود فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه قال الأذري وهذا الخلاف الذي في التطوع جار فيها إذا نذر مدة ولم يشترط فيها التتابع وكذا قاله السبكي (قوله وسواء الخ) قال الاسنوي هو كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكتاب اه وفيه نظر (قول المتن ولو نذر مدة متتابعة) يحتمل أن نيتها كنذرهما كما هو قضية الارشاد لكن قضية كلام الاسنوي كالشيخين في الروضة وأصلها في المسئلة قبلها خلافة وهو ظاهر ثم رأيت عبارة الروضة كما قاله الاسنوي (قول المتن لعذر لا يقطع التتابع) قال الاسنوي كالأكل وقضاء الحاجة والحيض والمرض والخروج ناسياً وغير ذلك مما يأتي إيضاحه (قول المتن لم يجب استئناف النية)

يجب الجمع في المسئلة الأولى دون الثانية والفرق ان الاعتكاف لا يصلح وصفا للصوم بخلاف عكسه فان الصوم من منسوبات الاعتكاف (ويشترط نية الاعتكاف) في ابتدائه وعبارة المحرر لا بد من النية في الاعتكاف وعبر فيها في الروضة كالوجيز بالركن (وينوي في النذر الفرضية) وجوباً (وإذا أطلق نية الاعتكاف) كفته نيته هذه (وإن طال مكثه لكن لو خرج من المسجد وعاد) إليه (احتاج إلى الاستئناف) للنية سواء خرج لقضاء الحاجة أو لغيره فان ماضى عبادة تامة والثاني اعتكاف جديد (ولو نوى مدة) كيوم أو شهر (خرج فيها وعاد فان خرج لفرض قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) للنية وإن لم يطل الزمان لقطعه الاعتكاف (أو طافلاً) يلزمه وإن طال الزمان لأنها لا بد منها فهي كالمستثنى عند النية (وقيل إن طالت مدة خروجه استأنف) النية لتغير البناء بخلاف ماذا

لم تطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (وقيل لا يستأنف مطلقاً) لأن النية شملت جميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع) وعاد (لم يجب استئناف النية) وقيل إن خرج لغير الحاجة

وغسل الجنابة) يعني عماله منه بكالا كل فاته مع امكانه في المسجد يجوز له الخروج على الصحيح لانه قد يستحي منه ويشق عليه فيه بخلاف الشرب فلا يجوز الخروج له مع امكانه في الاصح فانه لا يستحي منه في المسجد (٧٩) (وجب) استئذان النية لانه خرج

عن العبادة بما عرض
والاصح لا يجب لشمول
النية جميع المدة اماما لا بد
له منه كالحيض فهو كالحاجة
فقطا ولو خرج لعذر يقطع
التتابع كعبادة المريض
وجب استئذان النية
عند العود (وشرط
المعتكف الاسلام والعقل
والنقاء من الحيض)
والنفاس (والجنابة) فلا
يصح اعتكاف الكافر
والجنون وكذا المغني
عليه والسكران اذا نية لهم
ولا اعتكاف الحائض
والنفاس والجنب لحرمه
المكث في المسجد عليهم
(ولو ارتد المعتكف أو
سكر بطل) اعتكافه من
الردة والسكر (والمنه
بطئان ماضى من
اعتكافهما المتتابع) من
حيث المتتابع فان ذلك
أشد من الخروج من
المسجد بلا عذر وهو
يقطع المتتابع كما سيأتي وقيل
لا يبطل فيهما فينبين بعد
العود والصحو ما في الردة
فترغب في الاسلام وأما في
السكر فالحاقالة بالنوم
وقيل يبطل في الاول دون
الثاني لما تقدم فيه وقيل
يبطل في الثاني دون الاول
لما تقدم فيه وهذا يعني

في النفر والابطال اعتكافه (قوله بد) بضم الموحدة وتشديد المهملة أى غنى (قوله وشرط المعتكف)
أى وصفه بشرط وأما هو فركن وبه تم أركان الاعتكاف الاربعة وهي النية والمسجد واللبث فيه
والمعتكف (قوله وكذا المغني عليه) الحقه وما بعده بالجنون لانه لم يرد بالعقل التمييز في بعض النسخ
اسقاط لفظ كذا على ارادة ذلك وهي أولى لأن الكلام هنا في الابتداء وسيأتي الاثناء (قوله والجنب ولو
صيبا) والعلة للاصل والغلب (قوله لحرمه المكث) أى من حيث ذاته فيصح اعتكاف من به جراحة
فصاحة على المعتمد عند شيخنا الزايد ونقل عن شيخنا الرملي ما يخالفه ولم يرضه واعتكاف زوجة وأمة
وعبد وله بغير اذن مالك أمرهم لان الحرمة في ذلك الامر خارج وبأذنه لا حرمة وله تحليلهم من نقل اذن
فيه لا من فرض اذن فيه ولو غير متتابع ونذر العبد صحيح فان اذن له سيده فيه ثم باعه لم يكن للمشتري تحليله
وله الخياران جهل والمكاتب في الحرمة كالقن ان فات عليه كسب والا فلا والمبعض في نوبته كالحرق (قوله
أوسكر) أى متعديا والاف كالأغماء اذ لم يتعده أيضا كما يأتي (قوله من اعتكافهما) اعترض على التثنية
لان العطف قبله بأو وأجاب العراقي بان العطف للفعل ومرجع الضمير للرتد والسكران انتهى وفيه نظر
ولذلك لم يرضه الشارح بقوله قبله بطل اعتكافه (قوله من حيث المتتابع) وكذا يبطل الثواب في المرتد
مطلقا وكذا العمل ان مات مرتدا (قوله حلوا نص المرتد الخ) في هذا الجمل نظر مع فرض أن النصين في
المتتابع كما تقدم (قوله ولو طرأ) أى بلا تعد (قوله بالبناء للفعل) لعل ضبطه لذلك امالكون كل منهما

ولكن اشترط المبادرة الى العود عند زوال العذر (قول المتن وغسل الجنابة) أى غير المفطر (قوله يعني
عماله منه بد) حاول بهذا دفع ما قاله الاسنوى تخصيص الخلاف بهذين غلط تبع فيه الحرر فان الرافي قد ذكر
المسئلة آخر الباب فقال ما الخروج لقضاء الحاجة فقد سبق انه لا يحتاج معه الى تجديد نية ثم قال وفي معناه ما لا
بد منه كالاغتسال وألقى به الاذان اذا جازنا الخروج له وأما الذي منه بد أى لا يقطع المتتابع ففيه وجهان
أظهرهما لا يجب ذكر في الروضة مثله قال أعنى الاسنوى رحمه الله فتلخص أن جميع ما لا بد منه لا خلاف
فيه وذلك كالحيض والنفاس والمرض وقضاء العدة وغير ذلك وكيف يتخيل اغتفار الاغتسال والاذان
دون الحيض ونحوه اه ثم نبه أيضا على انه لو خرج لغرض أشاء ثم عاد في التجديد لخلاف فيما له منه بد
(قول المتن وشرط المعتكف الخ) دخل في ضابطه الصبي والمرأة والعبد وان توقف على اذن السيد والزوج
(قوله وكذا المغني عليه) قال الاسنوى لكن سيأتي أن زمنه يحسب اذا طرأ وحينئذ فلا يمكن حل هذه
الشروط على الاطلاق ولا على الابتداء فقط فتأمل اه والظاهر انه أراد الابتداء وأما الدوام فذكره بقوله
ولو ارتد الخ (قوله زمن الردة الخ) أى دون الماضى من غير المتتابع (قول المتن من اعتكافهما) اعترض
التثنية بان العطف السابق بأو وأجاب العراقي بان العطف للفعل ومرجع الضمير للرتد والسكران فلا يراد
(قوله من حيث المتتابع) والا فهو محسوب له ولا يحبطه عليه ولكن في الردة يشترط العود (قوله وقيل يبطل
في الاول الخ) أى لان الردة تنافي العبادة والسكر كالنوم (قوله لما تقدم فيه) عبارة الرافي رحمه الله لان
المرتد لا يمنع من المسجد ولذا تجوز استنابته فيه وتمكنه من الدخول لاستماع القرآن ونحوه والسكران
ممنوع من المسجد للآية فاذا شرب وسكر فقد أخرج نفسه عن أهلية اللب (قوله وأصحاب الطريق الاول)
كذا أصحاب الطريق الثاني حلوا النصين جميعا على ما ذكر وكان الشارح رحمه الله ترك ذلك للعلم به
قاله في الاولتين (قوله لانه معدور بما عرض له) هو يفيدك ان الشخص لو تسبب في ذلك كان قاطعا وبه

النصوص عليه فيهما من البناء في الاول بعد الاسلام والاستئذان في الثاني بعد الصحو وقيل فيهما قولان هذه خمسة طرق وأصحاب الطريق
الاول حلوا نص المرتد على اعتكاف غير متتابع وأصحاب الطريق الثاني حلوا نص السكران على ما اذا خرج من المسجد (ولو طرأ جنون
أو اغماء) على المعتكف (لم يبطل ماضى) من اعتكافه المتتابع (ان لم يخرج) بالبناء للفعل من المسجد لانه معدور بما عرض

لهذه بالخراج من غير اختياره (ويحسب من الاغماء من الاعتكاف) كالنوم (دون) زمن الجنون) لنافاته للاعتكاف (أو) طراً (الحيض وجب الخروج وكذا الجنابة ان تغسل الفسل في المسجد) لحمة المكث فيه على الحائض والجنب (فلو أمكن) الفسل فيه (جاز الخروج) له (ولا يلزم) بل يجوز الفسل فيه ويلزم أن يبادر به كي لا يبطل تتابع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة) في المسجد من الاعتكاف لنافاته
(فصل اذا نذر مدة متتابعة) كأن قال لله على اعتكاف عشرة أيام متتابعة أو شهر متتابع (لزمه) التتابع فيها وفي مدة الايام يلزم اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الارجح (والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط) والثاني أنه يجب كالحلف لا يكلم فلان شهر ا يكون متتابعاً و فرق الاول بان مقصود العيمين المجران ولا يتحقق بدون التتابع وعلى الاول لو نوى التتابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الاصح كالأول نذر أصل الاعتكاف بقلبه

لا ينسب اليه خروج أو ليعمد خروجه بنفسه أو لادخال اخراج غيره لا لخراج خروجه بنفسه ولذلك اعتند شيخنا كشبخنا الرمي أنه لا يبطل تتابع اعتكافهما سواء أخرجاً وأخرجا أمكن حفظهما في المسجد بلا مشقة ولا حرم ابقاؤهما في المسجد لنحو تنجس أو لاقوله لمشفة الخ قيل للخلاف للاحكم وفي ابن حجر بطلان التتابع فيما اذا وجب اخراجهما كالمكره بحق وتبعه شيخنا في شرحه بسكوته عليه والمشهور عنه ما تقدم (قوله) ويحسب زمن الاغماء) أي ان لم يخرج من المسجد (قوله) وكذا الجنابة) أي غير المفطرة لان المفطرة تقطع التتابع مطلقاً (قوله) فلو أمكن الفسل) أي بلامكث ومثله التيمم (قوله) زمن الحيض) اما المستحاضة فلا تخرج من المسجد ان أمنت التلويث
(فصل في الاعتكاف) المنذور وكيفية نذره (قوله) وفي مدة الايام الخ) أفادانه اذا تلفظ بالتتابع دخلت الليالي في لفظ الشهر قطعاً سواء عينه أو لا بل وان نفاها في نيته ومثله الاسبوع والعشر الفلاني من شهر كذا وتدخل في لفظ العشرة الايام على الارجح ومثله سبعة أيام وثلاثون يوماً وان اذالم يتلفظ بالتتابع دخلت في نحو الشهر قطعاً أيضاً ولا تدخل في نحو العشرة أيام على الارجح نعم ان نواها دخلت كالأول نذر يوماً فلا تدخل ليلته الا ان نواها بذلك علم أن التتابع لا يلزم بنيته وفارق لزوم الليالي بها بأنه وصف غير لازم والليالي من الجنس ولازمة للايام فقول الشارح ويلزم في مدة الايام اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الارجح مبنى على المرجوح وهو لزوم التتابع بالنية ومحمول على ما اذا نواها في نسخة ولا يلزم الخ وهو مبني على الارجح اذالم ينوها وخرج بقوله المتخللة الليلة السابقة فيها ما في ليلة اليوم المذكور فليست امل ذلك وليحرر (قوله) ولو شرط التفرق) ولو في مدة معينة على المعتمد وهذا مفهوم شرط التتابع (قوله) خرج عن العهدة بالتتابع) وفارق عدم اجزاء التتابع فيما لو نذر صوم عشرة أيام متفرقة فصاهما متواليه حيث يحسب له منها خمسة فقط لوجوب وجود الفطر في تحللها بخلافه هنا وفارق أيضاً عدم اجزاء التوالي في العشرة أيام للتمتع في الحج بالنص على تفريقها وبأنه في اداها متخللها فاطر وجوباً في أيام التشريق أيضاً تأمل (قوله) كافي الروضة) خلافاً لفتضى كلام المصنف من التعبير بالصحيح عطفاً على ما قبله (قوله) يوماً) وهو ما بين طلوع الفجر وغروب
صرح في الكفاية نقلاً عن البندنجي (قول المتن ويحسب من الاغماء) نظير ما سلف في الصائم اذا زال في بعض النهار لكن هنا لا يشترط ذلك كما هو قضية اطلاقهم انما الشرط جنابة لا تقطع التتابع (قول المتن) زمن الحيض ولا الجنابة) أي سواء اتفق المكث معهما في المسجد لعذر أو غيره لانه حرام وانما يباح للضرورة وهل يبطل بالحيض ما سبق من التتابع أم يجوز البناء فيه تفصيل يأتي في آخر الباب
(فصل اذا نذر الخ) (قول المتن لزمه) أي كالصوم ولان التتابع وصف مقصود لما فيه من المبادرة الى الباقي عقب الايمان ببعضه وأفهم كلامه عدم لزوم نذر التفرق وهو كذلك بخلاف الصوم (قوله) يلزم اعتكاف الليالي الخ) قال الروياني الآن يستثنى الليالي بقلبه (قول المتن والصحيح الخ) أي قياساً على نظيره من الصوم (نبيه) لو نذر يوماً ونوى ليلته معه لزمته باتفاق قاله السبكي واستشكله الامام بان النية وحدها لا تعمل وأجاب بان اليوم قد يطلق عليها اه ولو نوى أياماً ونوى لياليها فكذلك وأما الشهر فان لياليه تدخل من غير نية لانه اسم للايام والليالي (قوله) لو نوى التتابع ولم يتلفظ به لا يلزم) اختار السبكي وغيره للزوم واستدل بان الليالي في نذر الايام تلزم بنيتها هو زمن فالصفة أعنى التتابع أولى بذلك و فرق بعضهم بان الليالي من جنس المنذور فلزمت بالنية بخلاف التتابع فاته من غير جنسه (قول المتن ولا يلزم الخ) هو معطوف على قوله لو نوى والمراد ان من نذر الايام اذالم يشترط التتابع ولا نواه لا تلزمه الليالي وهذا هو المراد ان شاء الله فلا تغتر بما كتبناه في حاشية أخرى من انه معطوف على لا يلزمه قول الشارح مدة الايام احتراز عن الشهر فان الليالي تلزم وان لم يتعرض للتتابع (قوله) كافي الروضة) يرجع لقوله والإصح

لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز
تنزيلا للساعات من اليوم
منزلة الايام من الشهر (و)
الاصح كافي الروضة (انه
لوعين مدة كاسبوع)
عينه (وتعرض للتتابع
وفاته لزمه التتابع في
القضاء) والثاني لا يلزمه لان
التتابع يقع ضرورة فلا اثر
اتصربه به (وان لم
يتعرض له لم يلزمه في القضاء)
قطعا (واذا ذكر التتابع)
في نذره (وشرط الخروج
لعارض صح الشرط في
الظاهر) لانه لم يلزم
الاجسبه والثاني يلغو
لخالفته لمقتضى التتابع
وعلى الاول ان عين
العارض فقال لا يخرج
الاعيادة المرضي أو لعيادة
زيد يخرج لما عينه دون
غيره وان كان أهم منه
وان أطلق فقال لا يخرج
الاعارض أو شغل خروج
لكل شغل ديني كالعيادة
والجماعة أو ديني مباح
كقاء الساطان واقضاء
الغريم وليست النزهة من
الشغل ويلزمه العود بعد
قضاء الشغل (والزمان
المصرف اليه) أي
العارض (لا يجب تداركه
ان عين المدة كهذا الشهر)
لان النذر في الحقيقة لما
عداه (والا) أي وان لم يعين
المدة كشهر (فيجب)

الشمس كما قاله الخليل (قوله على الايام) ر بما رشد فيها لودخل في أثناء يوم واستمر الى مثله من اليوم الثاني
أنه يكفيه وهو المعتمد فليست من اقرار كلام المصنف وخروج بقوله واستمر الى مثله ما لو خرج منه ليلا فلا يكفيه
عنه شيء بخلافه لا الخطيب ولو نذر وقت الزوال مثلا اعتكاف يوم أو له من هذا الوقت لزمه من ذلك الوقت الى
مثله من العود دخلت الليلة لضرورة التعيين ولو اعتكف ليلا عوضا عن النهار فان كان قضاء صح بشرط ان
لا ينقص عن قسرا اليوم المعين والاوجب التكميل وفارق اجزاء يوم قصير عن طول بل في الصوم باتحاد جنس
الزمان كافي قضاء رمضان وبان الصوم لا يتبعص وقد يقال لاحاجة لهذا لان لو اعتكف يوما كفاء وان كان أقل
من المنذور وانما احتيج الى التكميل في الليل لعدم اسم اليوم فيه فاعتبر فيه مثل الزمن المنذور فتأمل (قوله
والثاني يجوز) قال المحققون يكفيه على هذا قدر ساعات أقصر الايام لانه لو اعتكفه عنه كفاء قال الامام وهو
واضح ان فرقه في سنين فان فرقه في أيام متوالية في الطول أو القصير فيذني اعتبار الجزئية الى ذلك اليوم
فان كان ثلثا مثلا خرج عن ثلث ما عليه قال الرافعي وهو حسن وسكت عليه في الروضة ومحل الخلاف اذا غابر
بين الساعات فلا تأتي ساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسها من يوم آخر وهكذا الى ان استكمل ما عليه لم يجز
جزما (قوله عينه) قيد لتصور القضاء ولو ترك يوما منه قضى بدله فقط وفارق استثناف صوم الكفارة
بعدم تعيين زمنها ولو نذر العشر الاخير من شهر معين لزمه ما بعد العشرين من الايام والليالي وان
نقص أو نذر عشرة أيام من آخر شهر معين لزمه قضاء يوم اذا نقص والاحوط اعتكاف يوم العشرين
ويجزئه ان نقص والائتمه ولو نذر يوم قدوم زيد لزمه من وقت قدومه فقط ان قدم نهارا حيا مختارا
والافلاو يلزمه قضاء نذره اذا فات والافضل يوم (قوله فلا اثر لتصريحه به) فهو ولو أودى كد (قوله لم يلزمه
في القضاء) لان لزمه في الاداء لضرورة الوقت كرمضان (قوله اعارض ديني) أو ديني كذا كره الشارح
بشرط أربعة كونه معينا مباحا مقصودا غير مناف للاعتكاف فان فقد شرط منها بطل النذر كافي شرح
شيخنا ودخل في المعين ما ينصرف اليه عند الاطلاق كذا كره الشارح وخروج به ما لو قال الان يبدي
عارض أو أريد الخروج مثلا وسأني البقية في كلامه (قوله كالعيادة) المندوبة لمريض (قوله مباح)
لانحو مرفة أو زنا (قوله كقاء سلطان) لانحو تفرج بل لنحو سلام أو منصب لانه غير مناف للاعتكاف
وخروج به نحو جاع نم لا يضر نحو حبض غير مبطل للتتابع (قوله وليست النزهة الخ) وكل غيره مقصود كذلك
(تنبيه) يصح شرط هذا العارض في الصلاة والصوم والصدقة وغيرها نحو الله على صوم كذا الان حصل
شغل كذا أو عطش أو جوع ومنه نذر التصديق بماله الان احتاج اليه في عمره واذا مات لزم الوارث التصديق
بجميعه على المعتمد (قوله ويلزمه العود) ان لم يكن شرط في نذره قطع الاعتكاف بالعارض كقوله الله
على اعتكاف كذا الان حصل لي كذا كمرض أو سفر على نظير ما في محال المحصر الآتي كذا صوره

(قوله لان المفهوم الخ) قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (قوله والثاني يجوز)
عمل ذلك اذا غابر بين الساعات ما لو أتى ساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسها من آخر الى ان استكمل فانه
لا يجزئ جزما ثم كلام المصنف يشعر بأنه لو نذر نصف يوم جاز التفريق والمتجه المنع (قوله عينه) خرج
بذلك ما لو عبر بالاسبوع فقط وشرط التتابع فلا يتصور فيه الفوات فانه على التراخي أسنوى (قوله لزمه
التتابع الخ) لا التزام له (قول المتن واذا ذكر التتابع) أي باللفظ (قول المتن وشرط الخروج) خرج به ما لو شرط
قطع الاعتكاف للعارض فانه يصح ولكن لا يجب العود وقوله لعارض خرج به ما لو قال الان يبدي فانه
شرط باطل لمناقته الالتزام كذا في الاسنوى وقضية تعليه بطلان الالتزام في الأخيرة (قوله الاجسبه)
الضمير فيه يرجع للشرط من قول المتن صح الشرط (قول المتن فيجب) أي تداركه ويكون متتابعا

تداركه لتمام المدة وتكون فائدة الشرط تنزل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان التتابع لا ينقطع به (وينقطع التتابع بالخروج) من المسجد (بلا غير) وسيأتي بيانه في (٨٢) صور (ولا يضر اخراج بعض الاعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجليه أو كتفه ما

شيخنا فانظر مع التصور قبله (قوله ويكون الخ) وفارق نظير ذلك في المعينة بأن ضرورة التعيين صرف الاستثناء الى جزء من الزمان الملتزم وظاهره أنه لو كان الملتزم نحو حيض لم يلزم تداركه (قوله أو إحدى رجليه) أي ولم يعتمد عليها فقط والافضر (قوله فان اعتمد عليهما) أي وهما خارجتان معا والافلا يضر وهذا التفصيل يجري في كل جزء أخرجه من بدنه (قوله لقضاء الحاجة) أي المعهودة هنا وهي البول والغائط قال شيخنا الرمي وكذا الرج (قوله للشقة في الاول) بعسره أو الاحتشام منه وكذا كل ما فيه منه عليه كدارصديقه ولولم يحنث من سقاية المسجد لم يكن معذورا (قوله يفحش) ضبطه بغوى بما يذهب فيه أكثر الوقت المنذور انتهى وفيه نظر اذ يلزم توقف الحكم بطلانه على تمامه فانظره (قوله واستثنى الخ) أي فان وجد ذلك ضرر البعد قطعاً والافضر وان غش (تنبيه) الخروج لنحو لا كل كالخروج لقضاء الحاجة في التفصيل المذكور (قوله فان طال) ضبطه بعضهم بأن يزبد على أقل ما يجزى في صلاة الجنائز لان فعلها مقتفر وتردد فيه شيخنا واعتبر العرف وفي شرح شيخنا موافقته (قوله أو عدل) قال بعضهم بأن يدخل منعطفاً غير نافذ لا يحتاجه الى العود منه الى طريقه فان كان نافذاً لم يضر (تنبيه) لو تعددت عيادة المريض بتعدد المرضى أو تعددت الصلاة على الجنائز بتعدد الجنائز مثلاً فهل يعتبر كل واحدة على انفرادها أو يعتبر المجموع والذي مال اليه شيخنا الثاني نظر الماسر عنه من اعتبار العرف (قوله لعارض يقتضيه) أي كسهال وادار بول (قوله واذافرغ منها) أي الحاجة المذكورة سابقاً واستنجدى فله ان يتوضأ وله الخروج للاستنجاء وحده وله ان يتوضأ وان كان الوضوء مندوباً فيهما (قوله بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد) فان لم يمكن فيه فله الخروج قطعاً والكلام في الوضوء الواجب ولا يجوز الخروج للمندوب قطعاً وان لم يمكن منه في المسجد وفي شرح الروض جواز الخروج لوضوء غسل نحو الاحتلام (قوله ولا ينقطع التتابع بالخروج بمرض يحوج الخ) وكالمرض نحو حرق وخوف مع فقد مسجد يأمن فيه ويجب العود

(قوله وتكون فائدة الشرط الخ) قضية هذا ان المستثنى لو كان لا يقطع التتابع كالحيض لا يجب تداركه وقد يلتزم ذلك (قول المتن وينقطع التتابع الخ) أي لانه غير معتكف اذا خرج ولا عذر (قول المتن ولا يضر الخ) كغير ما يستدل لانه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يذني رأسه الى عائشة رضي الله عنها فرجله وهو معتكف واعتراض الاستدلال من وجهين الاول احتمال ان عائشة هي التي تدخل بدها المسجد الثاني أن اعتكافه صلى الله عليه وسلم لم يكن عن نذر أو جيب عن الاخير بأنه كان اذا عمل شيئاً اداوم عليه فهو في معنى المنذور (قوله أو إحدى رجليه) لو أخرج إحدى رجليه واعتمد عليهما قال الاسنوي ففقيه نظر ولو اضطجع وأخرج بعض بدنه فهل يعتبر بالساحة أو بالنقل الظاهر الثاني (قول المتن ولا يخرج لقضاء الحاجة) أي وان كثر لعارض كإسباتي (قوله ودارصديقه) يحتمل أن يكون مثله دارأصوله وفروعه وزوجته وعتقائه ويحتمل خلافه ويحتمل التفصيل (قوله أو عدل) علله الرافعي لمسا فيه من إنشاء السير بعد قضاء الحاجة قد علمت من كلام المصنف أن ابتداء الخروج اعيادة المريض قاطع ومثله عيادة المريض زيارة القادم وصلاة الجنائز فلو خرج لقضاء الحاجة فصل على جنازة ولم ينظرها ولم يعرج جاز وجعل الامام والغزالي قيرصلاتها حدة اللوافة اليسيرة واحتملها السائر الاغراض (فرغ) لا يجوز الخروج لفصل العبد والجمعة في أصح الوجهين (قوله بل يعني على سجيته) لو تباطأ أكثر من ذلك ضرر (قوله كاذ كره) الضمير فيه يرجع للاظهر من قوله في أظهر القولين

وهو قاعدة ما دللنا فان اعتمد عليهما فهو خارج وان كان رأسه داخل (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاية المسجد ودارصديقه المجاورة له للشقة في الاول والمنته في الثاني (ولا يضر بعدها) من المسجد (الا ان يفحش فيضري في الاصح) لانه قد يأتيه البول الى ان يرجع فيبقى طول يومه في القهاب والرجس وسوء واستثنى في الروضة كاصحابها على هذا أن لا يجد في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بمكانه ان يدخل لقضائها غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المنته في غيرها (ولو عاد صريفاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو لم يعدل عن طريقه) فان طال أو عدل ضرر ولو كثر خروجه لقضاء الحاجة لعارض يقتضيه فقليل يضر لسدوره والأصح لا يضر نظراً الى جنسه ولا يكلف في الخروج لها الاسراع بل يعني على سجيته المعهودة واذافرغ منها واستنجدى فله ان يتوضأ خارج المسجد لانه يقع تابعاً لها بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد فلا يجوز في الاصح (قوله ولا ينقطع التتابع) بالخروج (بمرض يحوج الى الخروج) في أظهر القولين كاذ كره في المحرر كالخروج لقضاء الحاجة والثاني ينقطع لان

(قوله)

واستنجدى فله ان يتوضأ خارج المسجد لانه يقع تابعاً لها بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد فلا يجوز في الاصح

(ولا ينقطع التتابع) بالخروج (بمرض يحوج الى الخروج) في أظهر القولين كاذ كره في المحرر كالخروج لقضاء الحاجة والثاني ينقطع لان

المرض لا يفتل عروضة بخلاف قضاء الحاجة وقوله يجوز الى الخروج صادق بما يشق معه المقام في المسجد للحاجة الى الفراش والخدم
وتردد الطبيب وبما يخاف منه تلويث المسجد كالاسهال وادار البول وفي الروضة كاصلا احكامية القولين في الاول والقطع في الثاني بالنفي
وقيل على القولين اما المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد كاصداع والحمى الخفيفة فينقطع التتابع بالخروج بسببه (ولا) ينقطع
(بمحض ان طال مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عنه غالبا كشهري (فان كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الاظهر) وقيل الاصح لانها
بسبيل من ان تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتأتي به في زمن الطهر والثاني (٨٣) لا ينقطع لان جنس الحيض يتكرر

بالجبهة فلا يؤثر في التتابع
كقضاء الحاجة (ولا) ينقطع
(بالخروج) من المسجد
(ناسيا) للاعتكاف
(على المذهب) وقيل فيه
قولان أو وجهان أحدهما
ينقطع لان اللبس مأثور
به والنسيان ليس بعذر في
ترك الأمور وعبر في
المحرر بأظهر القولين
والمكره كالنسي فيأذ كر
وعلى الراجح لولم يتذكر
النسي الا بعد طول الزمان
فوجهان كلاهما كل الصائم
كثيرا ناسيا (ولا) ينقطع
(بمخرج المؤذن الراتب الى
منارة) بفتح الميم (منفصلة
عن المسجد للاذان)
بخلاف غير الراتب (في
الاصح) فيهما والثاني
ينقطع فيهما لانه لا ضرورة
الى صعود المنارة لامكان
الاذان على سطح المسجد
والثالث لا ينقطع فيه - ما
لانها مبنية للمسجد معدودة
من توابعه والاول يضم الى
هذا الاعتقاد الراتب

فورا بعد زوال ذلك (قوله بالخروج) يفيد أنه لو لم يخرج في هذا وما قبله لم يبطل تنابعه فيحسب
زمنه وان حرم المكث كما صرح في ذي جراحة فضاحة قاله شيخنا الرمي وبحرم المكث مع التلويث
مطلقا ومع عدمه الا في اخراج الدم للعفوع عن جنسه (قوله لا تخلو عنه غالبا كشهري) يفيد اعتبار غالب
عادة النساء وبوافقه شرح شيخنا واعتبر شيخنا الزيادة غالب عاداتها (قوله ناسيا) أي للاعتكاف
أول التتابع (قوله والمكره كالنسي) ان كان بغير حق سواء الا كراه الحسي كأن أخرج محمولا عاجزا
عن خلاص نفسه أو الشرعي كخروجه لاداء شهادة تعملها قبل الاعتكاف قال شيخنا الرمي أو نعين
عليه الاداء والتحمل معافي حال الاعتكاف فراجع وفي كون ما ذكرنا كراه بغير حق نظر فتأمل فان كان
بحق بطل كما كراه زوج زوجته وسيد عبده على الخروج من اعتكاف متتابع لم يأذنا فيه أو كراه ما كم
لمن لزمه دين لوفاته وكان مقصرا فيه والالم يبطل ولو خرجت لوفاء عدة بطل ان لزمها باختيارها كتنفويض
طلاقها اليه والاكوفة أو قهر افلا (قوله لولم يتذكر النامي) الا بعد طول الزمان فوجهان (أصحهما) لا يبطل أخذ
من التشبيه (قوله راتب) المراد من ألف الناس صوته ولو غير راتب أو غير مأنوس وألحق بعضهم بالاذان
التسبيح المعهود في آخر الليل ولم يرتفع شيخنا الزيادة (قوله لامكان الاذان الخ) وبهذا قال الاذرعى اذا
حصل به الشعار وأقره شيخنا الرمي (قوله منفصلة عنه) بحيث تنسب اليه عرفا وان لم تكن له (قوله ولا دام
احتمال) هو مخرج (قوله ولا يصح) أي على احتمال الامام المذكور (قوله في كلام الاصحاب) هو
المعتمد (قوله الا وقت قضاء الحاجة) وكذا كل ما طلب الخروج له وقصر زمنه كأكل وغسل جنبابة
قد كر غسل جنبابة في كلام الشارح للتعميم لصحة الاستثناء وحكمه بعدم الاعتكاف أي حسا لان

(قوله قولان أو وجهان) سبب هذا أن الخلاف يخرج فقه من غير عنه القولين ومنهم من عبر عنه بالوجهين
وكل صحيح لان المخرج يسوغ فيه ذلك (قوله ويجعل زمان الاذان الخ) أي فلا يقضى أيضا كما يأتي
في كلام الشارح (قول المتن الا وقت قضاء الحاجة) قال الرافعي رحمه الله لذلك مأخذان أحدهما ان
الاعتكاف مستمر في أوقات الخروج لها والثاني ان زمان الخروج لها كالمستثنى لفظا عن المدة اه
وظاهر صنيع الشارح رحمه الله اعتداد الثاني والذي في شرح السبكي تصحيح الاول ونقله عن قطع جماعة
وانهم استدلوا بانه لو جامع في خروجه من غير مكث بطل اعتكافه وفي الخادم انه غير معتكف زمن الخروج
قطعا في غير قضاء الحاجة قال الاسنوي رحمه الله ساذكره من تمام القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحدا قال به
غيرهما بعد الفحص الشديد بل يستثنى أيضا خروج المؤذن والجنب للاغتسال ونحو ذلك بخلاف الحيض
والنفاس والمرض ونحوهما يطول زمنه عادة قال والموقع للرافعي في ذلك ان الغزالي قال فعليه قضاء الاوقات
المصروفة الى هذه الاعذار وأشار بالاعذار الى أمور عددها ليس فيها شيء مما قلنا يجب استثناءه فحمل الرافعي

صعودها واستثناس الناس بصوته فيعذر ويجعل زمان الاذان والخروج له مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز الخروج اليها
لغير الاذان وسواء في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحريم المسجد أم منفصلة عنه أما التي بابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا
يضر صعودها للاذان وغيره كسطح المسجد وسواء كانت في نفس المسجد أو الرحبة أم خارجة عن سمت البناء وترتيبه وللإمام احتمال في
الخارجة عن سمت قال لانها لا تعتمد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الاصحاب ينافي في وجوبه به وسكت على ذلك
المصنف في الروضة وقال في شرح المهذب هذا الذي قاله الرافعي صحيح (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف المنذور
التتابع (بالاعذار) التي لا ينقطع التتابع بها كارات الحيض والجنب وغيرهما لانه غير معتكف فيها (الا وقت قضاء الحاجة)

فانه لا بد منه بخلاف غيره فأوقاته كالمستثناة لفظاً من المدة المنذورة وكذا أوقات الاذان المؤذن الراتب كما تقدم وتقدم ان الزمان للمصروف الى العارض في المدة المعينة لا يجب تداركه لذلك أيضاً (كتاب الحج) (هو فرض) كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله تعالى وقل على الناس حج البيت ولا يجب (٨٤) بأصل الشرع في العبر الامر واحدة وتجب الزيادة عليها بعارض كالنذر والقضاء

(وكذا العمرة) فرض (في الاظهر) كالحج وقد قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي أتوا بها على وجه التمام والثاني انها سنة لحديث الترمذي عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي قال لا وأن تعتمر فهو أفضل قال في شرح المذهب اتفق الحفاظ على انه حديث ضعيف ولا يفتى بقول الترمذي فيه حسن صحيح قال وروى ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى البيهقي باسناد موجود في صحيح مسلم في حديث السؤال عن الايمان والاسلام والاحسان الاسلام ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتمر وتغتسل من الجنابة وتم الوضوء وتصوم رمضان وروى الدارقطني هذا اللفظ بحروفيه ثم قال هذا اسناد صحيح ثابت (وشروط محتمة)

حكمه منسحب عليه فلوارتكب ما يبطله بطل (فرع) يقطع التتابع الخروج لمباشرة وظيفة أو صلاة جمعة وان وجب الا بشرطهما وظاهر كلامهم عدم كراهة افراد نحو يوم جمعة أو تخصيص ليلتها به (كتاب الحج)

هو من الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لآدم لما حج لقد طافت الملائكة بهذا البيت سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظر اذا الطواف ليس سجداً بفرضه جملاً على قول ابراهيم صلى الله عليه وسلم يأبى الناس كتب عليكم الحج الخ فلم يرد أنه بهذه الهيئة المخصوصة فالخصوص بهذه الامة ما عدا الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية وينبغي أن يقال في العمرة كذلك ونزلت آيته في السنة الخامسة وفرض في السنة السادسة وهذا يجمع التناقض ومعناه كالعمره لغة الزيادة أو القصد وكثرة القصد وشرعاً قصد الكعبة للنسك الآتي أو أعمال مخصوصة بنية (قوله العمرة) سميت العمرة بذلك لكونها وظيفة العمر من حيث الوجوب كالحج خلافاً للإمام مالك قال الشافعي وأبو حنيفة انهما على التراخي وقال المزني من أئمتنا كالأمام مالك وأحمد وأبي يوسف انهما على الفور ويقعان تطوعاً فيما بعد المرة الاولى ولا يقعان فرض كفاية أبداً وانما فرض الكفاية أحياء الكعبة بهما (قوله وشروط محتمة الخ) جلتها ذكره أربع مرات وبقي خمسة وسطها وهي مرتبة النذر وشروطها الاسلام والتكليف وأما معرفة الاعمال فليست شرطاً للصحة الاحرام لا مكان معرفتها بعده (قوله أي الحج) لم يقل كل منهما ويستغنى عن التثنية الآتية لقول المصنف وانما يقع عن حجة الاسلام الخ قال العلامة البرلسي ولا يصح اقامة الحج عن العمرة بخلاف الفصل عن الوضوء لان اسم الطهارة يشملها انتهى وفيه نظر اذا الشمول بالمعنى القوي هناك وهما سواء ولا شمول فيه ما بالمعنى الضعيف فتأمل (قوله فقلوا الخ) في المال بنفسه أو مأذونه والسيد في عبده غير البالغ كالولي وفي البعض يشترط احرام الولي والسيد عنه جميعاً وأحد هما باذن الآخر ولا مدخل للهاية هنا

هذا اللفظ على العموم وتصرف فيه فاعلمه اه نقلنا من شرح المنهاج والمهمات وقوله والجنب لا يخالف كلام الشارح لان مراد الاسنوي زمن الخروج ومراد الشارح زمن الجنابة (قوله فانه) الضمير راجع للقضاء من قول المتن أوقات قضاء الحاجة (قوله لذلك أيضاً) امم الاشارة راجع لقوله كالمستثناة لفظاً (كتاب الحج)

(قول المتن فرض) أي مفروض قيل فرض قبل الهجرة وقيل بعده في الخامسة وقيل في السادسة ومعهما في باب السير وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة ومعهما القاضي عياض (فائدة) قيل لا يتصور حج تطوع الامن العبد والصبي لانه يلزم بالشروع (قوله كالنذر والقضاء) وكاللزوم بالشروع وفيه نظر (قوله لله) قيل حكمة ذكرها فهم ما كان فيهم من كثرة الرياء (قوله في الحديث الشريف وان تعتمر) قال النووي هو بفتح الهمزة (فرع) لو فعل الحج بدل العمرة لم يجزئه بخلاف الفصل عن الوضوء لان اسم الطهارة يشملها (قوله ولا تغتر بقول الترمذي الخ) أجاب بعضهم عنه باحتمال أن يكون خرج جواباً لتلك السائل (قول المتن وشروط محتمة الاسلام) أورد الوقت ومعرفة الاعمال واعترض الثاني بانفقاده مطلقاً ثم يصرفه للحج أو للعمرة أو كليهما (قوله أي الحج) قال الاسنوي الاولى ان يرجع الضمير الى المذكور من الحج أو العمرة قلت غير الشارح رحمه الله قول المتن وانما يقع عن حجة الاسلام (قوله فلا يصح حج كافر) أي

أي الحج (الاسلام) فقط فلا يصح حج كافر أصلي أو مرتد ولا يشترط فيها التكليف (قلوا لى أن يحرم عن الصبي الذي لا يعيز والجنون) وان لم يحج عن نفسه وأحرم عنها والمميز يحرم باذن الولي وقيل بغير اذنه وعلى الأول لولى أن يحرم عنه في الاصح في أصل الروضة والاصل في حج الصبي والمراد به الجنس الصادق بالصبيّة أيضاً ما روى مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم

لحق ركباً بالروحاء ففرغت امرأة فأخذت به عند صبي صغير فأخرجته من محبتها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر وفيما المجنون على الصبي والولي الأب والجد وإن علا عند عدم الأب وقيل مع وجوده أيضاً وكذا الوصي وقيم الحاكم دون الأخ والعلم والام في الأصح ولو أذن الأب لمن يحرم عن الصبي فالصحيح في الروضة صحته وفي شرح المذهب عن (٨٥) الأصحاب صفة أحرام الولي عن الصبي

أن ينوي جعله محرماً فيصير الصبي محرماً بمجرد ذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته في الأصح ويطوف الولي به ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسبي به ويحضره عرفة والمزدلفة والمواقف ويحمله الحجار فيربها إن قدر والأرمي عنه من لأرمي عليه والمميز يطوف ويصلي ويسبي بنفسه وظاهر أن المجنون كغير المميز فيها ذكراً والنمى عليه لا يحرم عنه غيره لأنه ليس بقاتل العقل وبرؤء مرجو على القرب وإنما صح مباشرة من المسلم المميز) بالغاً كان أو غير بلغ حراً كان أو عبداً فلا تصح مباشرة المجنون والصبي غير المميز وتقسم افتقار المميز إلى اذن الولي (وإنما يقع من حجة الإسلام بالمباشرة إذا باشره المكلف) أي البالغ العاقل (الحرة) وإن لم يكن غنياً (فيجزئ حج الفقير) كما لو عمل الصبي خطراً الطريق وحج (دون) حج (الصبي والعبد) إذا كلاً بعده قال

(قوله بالروحاء) بالمدايم واد مشهور بالمدينة الشريفة على نحو خمسة وثلاثين ميلاً منها وفرغت أمرت (قوله صبي) أي ذكر لانه الواقع ولا يتقيد بالحكم به إذ مثله الصبية (قوله ولك أجر) أي على الأحرام عنه أو النفقة عليه وأعلمه صلى الله عليه وسلم أنه لم يأت عليه ولا يملك (قوله له أن ينوي) أي يقول نويت الأحرام عن هذا أو عن فلان أو جعلته محرماً بكذا ولا يصير الولي محرماً بذلك ثم إن جعله قاتلاً أو متحماً قائماً على الولي وإذا ارتكب محظوراً بنفسه فلا ضمان مطلقاً إن لم يكن عـ. يزا والا فعلى وليه ولو اتلفاً وبغيره فعلى ذلك الغير ولو أجنبياً ويفسد حجه بالجماع بشرط كونه عامداً على اختياره ويقضيه ولو في حالة الصبا (قوله ولا يصح أحرام الصبي بغير إذن وليه) لأن شأن النسك الاحتياج إلى المال وبذلك فارق الصلاة والصوم (قوله ويطوف الولي به) أي بغير المميز ولا يكفي فعل أحدهما حتى إذا أركبه دابة اعتبر كونه قائداً له أو سائقاً به ويشترط طهارتهما من حدث ونجس وستر عورتها نعم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولد لأن الاعتبار بأصله هو الولي (تنبيه) لا يصح الأحرام عن ولد الكافر وإن اعتقد الإسلام ولا يضر اعتقاد ولد المسلم الكفر في صحة الأحرام عنه وقال شيخنا يضرب فيه إذا قارن النية عنه (قوله ويناوله) أي يناول الولي غير المميز ندباً بالحجارة ليربها إن قدر فناولته كرميه عنه فليس مستثنى كما قيل (قوله والمميز يطوف بنفسه) وجوباً وكذا السبي والأرمي وتشتت شروط الطواف فيه لافي الولي (قوله الحر) ولو في الواقع (قوله إن كلاً بعده) أي بعد حجهما أي بعد فوت الوقوف فيه والالتزام بما فعله وإن تحللاً أو وقع منهما جماع بلا تجديد أحرام لبقاء أثره ولزمهما إعادة الطواف والسبي إن كانا فعلاً خلافاً لبعضهم (تنبيه) الطواف في العمرة كالوقوف في الحج فيلزمهما فعله وما قبله إن كلاً قبل فراغه ولا يعيدان ما فعلاه بعد كمالهما (تنبيه) المجنون كالصبي فيما سـ وافقته بعد الأحرام عنه كبوغي الصبي (قوله فعليه حجة أخرى) اعتباراً لوقوعه حالة الكمال لانه وظيفة العمر ولا يتسكرو بذلك فارق أجزاء

لامنه ولا عنه وأما ولد المسلم إذا اعتقد الكفر فقد حكي الروايات عن والده أنه يصح حجه لانه محكوم بإسلامه ثم خالفه واختار أنه لا يصح وقاسه على الصلاة وقضيته عدم صحة الصلاة منه جزماً (قوله لحق ركباً بالروحاء الخ) وجه الدلالة أن الصبي الذي يؤخذ بعصده لا يميز له وقوله في الحديث الشريف ولك أجر ظاهر في أنها تنحج عنه وأجيب بأن المراد أجر النفقة والحل وإنها كانت وصية أو مأذونة (قوله وكذا الوصي الخ) قال الأذرى قضية كلام الشيخين وغيرهما جواز سفرهما به لذلك وإن بعدت المسافة وقال أبو حامد صورته أن يكون بمكة ولا يجوز السفر لغير الأب والجد (قوله فيربها الخ) على هذا يكون مثل ذلك مستثنى من قولهم بشرط مباشرته التمييز (قول المتن من المسلم) دخل فيه العبد بغير إذن سيده وإن عصي وللسيد تحليله إن شاء قال الإمام الفرق بين حجة حج الصبي وعدم حجة إسلامه غامض اه وفرق بأن الحج قد يكون نفلاً وبأن الإسلام لما كان يلزمه التزام التكليف كلها اعتبر الكمال فيه وأعلم أن الصبي يثاب على الساعات ولا تكتب عليه معصية بالاجماع قاله السبكي رحمه الله (قوله فلا تصح مباشرة المجنون) أي ولولي الوقوف بعرفة قال الأذرى وهو المذهب قال ووقع في الروضة وشرح المذهب نسبة تصحيح الصحة إلى الرافعي وهو غلط (قوله قال الله من استطاع إليه سبيلاً) وهو اجماع أيضاً

صلى الله عليه وسلم أي ما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد كقوله في شرح المذهب (وشروط وجوبه الإسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) قال الله تعالى من استطاع إليه سبيلاً أما الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبته به في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقر في الأصول فإن أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها إلا في المرتد فإن الحج يستقر في ذمته

بإستطاعته في الردة ذكره في شرح المذهب (تنبيه) العمرة على القول الاظهر بفرضيتها كالحج في شرط مطابق الصحة ومحة المباشرة
والوجوب والاجزاء عن عمرة الاسلام والاستطاعة الواحدة كافية لهما جميعا (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط أحدها
وجود الزاد وأوعيته ومؤنة ذهابه (٨٦) وأياه) وعبرة التحرر وما يحتاج اليه في السفر مدة الذهاب والاياب وعبرة

صلاة صبي بلغ بعد ما في الوقت (قوله باستطاعته في الردة) فيلزمه فعله اذا أسلم ويقضى من تركته ان مات
بعد اسلامه والا فلا يقضى (قوله ولها شروط) أي سبعة ذكر المصنف منها أربعة وبقائها لم من كلام مع
الشارح وهي وجود الزاد والراحة وكون الزاد ونحوه موجودا في محل المعقاة وأمن الطريق والثبوت على
الراحة بلا مشقة وأمكن السير والوقت (تنبيه) يعتبر في الاستطاعة امتدادها من وقت خروج أهل
بلده للحج الى عودهم اليه فمن أعسر في جزء من ذلك لم يلزمه حج في تلك السنة ولا عبرة بيساره قبل ذلك
الوقت ولا بعده (قوله ذهابه وأياه) وكذا اقامة بمكة أو غيرها (قوله يلزمه نفقته) واستثنى بعضهم الرجعية
وان لزمه نفقتها (قوله وعبرة التحرر الخ) هي أهم من عبارة الكتاب وعبرة الروضة أولى منهما لعدم
احتياجها الى التأويل الذي ذكره الشارح (قوله والاصح اشتراطها) هو المعتمد وهذا مكرر لتقدمه في
عبارة الروضة وشمل الأهل أقارب الام قال العلامة البراسي وعدم تيسر حرقه بالحجاز كالأهل (قوله
ولنزع النفوس) أي شوقها وطلبها للوطن (قوله وهو يكتسب) أي بحسب عادته وظنه (قوله في يوم) أي
في اليوم الاول من أيام سفره على المعتمد ولا نظر لما بعده ولا لا يكسب في الحضر (قوله كفاية أيام) هي
أيام سفره وهي ما بين زوال سابع ذي الحجة الى زوال ثالث عشره لمن لم ينفر النفر الاول فهي ستة أو سبعة
ويعتبر في العمرة قدوما يسع أعمالها وهو نحو ثلثي يوم (قوله الراحة) أي ما يليق به ولو آدميا (تنبيه)
من وجود الزاد والراحة مالار باب وظائف الرب في بيت المال أو موقوف عليها (قوله مكة) أي لأحرمها
(قوله للقادر) ولوأثنى على المعتمد عند شيخنا كشيخنا الرمل (قوله مشقة شديدة) هي ما لا تختمل

(قوله باستطاعته في الردة) فإذا أسلم كاف به حتى لو مات بعد الاسلام وقبل التمكن فعل من التركة
واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه أما استطاعته قبلها فلم يجب فيها الاعلى مسلم وكذا
لا اثر للوجوب أعني غير العقاب فيما واستمر مرتدا حتى مات اذا لا سبيل الى الحج عنه في حال رده
(قول المتن وأوعيته) حتى السفارة كما نقله في الكفاية عن القاضي حسين (قول المتن ومؤنة ذهابه)
هذا يعني عما قبله (قوله وعبرة التحرر الخ) هي أحسن لا يهمل الاولى أجزاء السفر خاصة (قوله من نلزمه
نفقته) ينبغي أن يستثنى منه الرجعية وان لزمته نفقتها (قوله أي أقارب) أي ولو من الام (قوله أي
لم يكن له واحد منهما) دفع لما يقال قضية العبارة تخصيص هذا الوجه بما اذا اتفقا معا (فرع) ينبغي
أن يكون مثل الأهل والعشيرة عدم تيسر حرقه بالحجاز (قوله لما في الغربة من الوحشة) بدليل تقريب
الزاني (قول المتن كان يكسب في سفره) قال الاسنوي رحمه الله لو كان يقدر في الحضر أن يكسب في يوم
ما يكفي له ذلك اليوم وللحج فهل يجب عليه لم يصرحوا به غير اننا نقول ان كان على دون مسافة القصر
وجب لانهم اذا كفوه مثل ذلك في السفر ففي الحضر أولى فان كان طويلا فينتجه أيضا الوجوب لا تنفاه
المحذور المذكور في كلامهم عند الكسب في السفر الطويل (قول المتن الراحة) قال الجوهري هي الناقة
التي تصلح لان ترحل وقال في شرح المذهب هي البعير التجيب ثم الجار ونحوه كالراحة (قول المتن مشقة
شديدة) قال الشيخ أبو محمد بأن تكون موازية للضرر بين الركوب والمشى (قوله بأن وجد مؤنة الحمل
بتمامه) قال في الوسيط لان بذل الزائد خسرا لا مقابل له اه قال الاسنوي وقضيته أن الذي يحتاجه من

الروضة أن يجد الزاد
وأوعيته وما يحتاج اليه في
السفر فان كان له أهل أو
عشيرة اشترط ذلك لذهابه
ورجوعه وان لم يكن
فكذلك على الاصح
(وقيل ان لم يكن له بلده)
بهاء الضمير (أهل) أي
من يلزمه نفقته (وعشيرة)
أي أقارب أي لم يكن له
واحد منهما (لم تسترط)
في حقه (نفقة الاياب)
الذ كورة من الزاد وغيره
لان السداد في حق مثله
متقاربة بالاصح اشتراطها
لما في الغربة من الوحشة
ولنزع النفوس الى الاوطان
ويجري الوجهان في اشتراط
الراحة للرجوع وسبأني
وليس المعارف والاصدقاء
كالعشيرة لان الاستبدال
بهم تيسر (فلو) لم يجد
ما ذكر لكن (كان يكتسب)
في سفره (ما بين زاده)
ومؤنته (وسفره طويل)
أي مرحلتان فأكثر
(لم يكلف الحج) لانه قد
ينقطع عن الكسب
لعارض ويتقديران
لا ينقطع فالجمع بين تعب
السفر والكسب تعظم
فيه المشقة (وان قصر)

أي السفر (وهو يكتسب في يوم كفاية أيام كاف) الحج بأن يخرج له لقلة المشقة فيه بخلاف ما اذا كان لا يكسب في كل
يوم الا كفاية يومه فلا يلزمه لانه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فيتضرر (الثاني) من الشروط (وجود الراحة لمن بينه وبين مكة
مرحلتان) سواء قصر على المشى أم لا لكن يستحب للقادر عليه الحج (فان لحقته بالراحة مشقة شديدة اشترط وجود محمل) بفتح الميم
الاولى وكسر الثانية ذكره الجوهري (واشترط شريك يجلس في الشق الآخر) فان لم يجد الشريك فلا يلزمه الحج وان وجد مؤنة المحمل بتمامه

قال في الشامل ولو لحقه مشقة عظيمة في ركوب الحمل اعتبر في حقه الكنيسة وأطلق الحمل وغيره ان المرأة تعتبر في حقه الحمل لانه أسس لها (ومن ينهوا عنها) أي مكة (دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزم الحج) ولا يعتبر في حقه وجود الراحة (فان ضعف) عن المشي (فكالبعيد) عن مكة فيعتبر في حقه وجود الراحة والحمل أيضا ان لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر وجودهما فالمراد التمكن من تحصيلهما بشراعا واستتجار بمن المثل وأجرة المثل (ويشترط كون الزاد والراحة) بما ذكرهما (فاضلين عن دينه ومؤثمة عليه نفقتهم مذهبها وإياه) والمؤثمة تشمل النفقة المذكورة في الحرر وغيرها كالكسوة (٨٧) وسواء في الدين الحال لانه ناجز

والحج على التراخي والمؤجل لانه اذا صرف ماله الى الحج فقد بطل الاجل ولا يجزئ ما يقضى به الدين وقد تحقره المنية فتبقى ذمته مرهونة ولو كان ماله دينيا في ذمة انسان فان أمكن تحصيله في الحال فكالحاصل والا فكل معدوم (والاصح اشتراط كونه) أي المذكور الفاضل عما ذكر (فاضلا) أيضا (عن مسكنه وعبد يحتاج اليه لخدمته) لزماته أو منصبه والثاني لا يشترط بل عليه بيعهما ويكتفي بالا كتراء واختلاف فيما اذا كانت الدار مستغرفة لحاجته وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله فاما اذا أمكن بيع بعض الدار وفي ثمنه بمؤنة الحج أو كانا نفسيين لا يليقان بمثله ولو أبدلها لوفى التفاوت بمؤنة الحج فانه يلزمه ذلك جزما ولا يلزم أن يأتي في النفسين المؤلفين اختلاف

عادة عند شيخنا كابن حجر واعتبر شيخنا الرمي ما يبيح التيمم ويعتبر في الشريك أن يليق به بحالته وليس به مشوه بخورص ولا بد من قدرته على مؤنته أيضا (قوله الكنيسة) وهي المعروفة الآن بالحجارة مأخوذة من الكس وهو السفر فان عجز فالحفة فان عجز فسرير بحمله الرجال (قوله وأطلق الحمل أن المرأة) ومثلها الخنثى الشكل يعتبر في حقه ما الحمل وان قدرنا على المشي بلا مشقة وهو المعتمد (قوله أي مكة) فلا تعتبر عرفة ولا الحرم وفارق اعتبارها في حاضري الحرم منه نظر للتخفيف فيها (قوله فان ضعف عن المشي) أي وان قدر على الزحف والحبو (قوله والحمل) هو الذي يعرف الآن بالشدق ولو جرت العادة بالمعادلة بالانقال لم يكف عن الشريك في الوجوب على المعتمد (قوله بما ذكر معهما) كالحمل (قوله عن دينه) ولولته تعالى كندرو وكفارة (قوله من عليه نفقتهم) منهم زوجاته والقدرة على نفقتهم ذهابا وإياها بحسب نفس الامر ومنها اعفاف الاب ومن المؤنة أجرة طبيب وغن أدوية ونحو ذلك لمن عليه نفقته وأجرة مسكنه ذهابا وإياها قال شيخنا الرمي ويحرم الحج على من لا يقدر على ما ذكره وان أوهم كلامهم جوازهم (قوله يحتاج اليه) أي الى ما ذكره وأمة الاستمتاع والخدمة كالعبد يخرج بالحاجة من استغنى بسكنى زوج أو بنحور باط فيلزمه بيعه وصرفه في الحج على المعتمد (قوله لزمه بيعها) وسواء أحسن الكسب أو لا ولو افتقر بعد استطاعته لم يلزمه الكسب ولا سؤال الصدقة أو الزكاة لبقاء الحج في ذمته على التراخي خلافا للفرز في الاحياء (قوله ولا يلزم الفقيه بيع كتبه) ومثله كل ذي حرفة لا يلزمه بيع آلة حرفته المحتاج اليها ومثلها خيل الجندي وسلاحه وبها هم الزراع ومحراثه (قوله أهم) هو الصحيح المعتمد (قوله ومصحفه في الروضة) هو المعتمد لان حاجة النكاح لا تمنع وجوب الحج لكن تقديم النكاح أولى

الزاد يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضي تعيين الشريك قال الزركشي والاول ظاهر النص وكلام الجمهور وهو الوجه اه (قوله ولو لحقه الحج) لو عجز عن الركوب في الكنيسة وهي المعروفة الآن بالحجارة ولكنه قادر على الركوب في الحفة التي تكون بين جبلين وتكون من مؤنتها فالظاهر لزوم وتوقف الاذمى في ذلك لما فيه من عظم المؤنة (قول المتن دون مرحلتين) أي من مكة نفسها لامن الحرم بخلاف المسافة فيمن هو من حاضري المسجد الحرام فانها معتبرة من الحرم رعاية للتخفيف في الموضوعين (قول المتن مؤنة) قال الجوهرى هي الكلفة تقول ما أنته أمانه كسأته أسأله ومنه أمان كقلت أقول ويدخل فيها اعفاف الوالد وأجرة الطبيب له وغير ذلك أقول كذا قالوا لكن قالوا أيضا ان احتياج الشخص الى النكاح لا يمنع الوجوب فيجب أن يخص ذلك بما اذا لم يبلغ به الحال الى أن يجب اعفاف نفسه ان قلنا بوجوبه فان اعفاف نفسه مقدم على اعفاف والده (قوله فقد بطل الاجل) أي بموت أو غيره كإسنياتي وسواء كان الدين لله تعالى أو لأدنى (قول المتن عن مسكنه) لو احتاج للسكنى بأجرة هل تعتبر أجرة الذهاب والاياب

فيهما في الكفارة لان لها بدلا قاله في الروضة معترضاه قول الرافعي لا بد من عود ههنا (و) الاصح (انه يلزمه صرف مال تجارته اليهما) أي الى الزاد والراحة بما ذكرهما وفارق المسكن والعبد لانهما محتاج اليهما في الحال وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه الا ببلت حتى بالمساكين ولو كان له مستغلات بحصل منها نفقته لزمه بيعها وصرفها الى ما ذكر في الاصح أيضا ولا يلزم الفقيه بيع كتبه للحج في الاصح لحاجته اليها الآن يكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه بيع احدهما لعدم حاجته اليها ذكره في شرح المهذب ولو ملك ما يمكنه به الحج واحتاج الى النكاح تخوفه العنت فصرف المال الى النكاح أهم لان الحاجة اليه ناجزة والحج على التراخي وصرح الامام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه ومصحفه في الروضة (الثالث) من الشروط (أمن الطريق) ظنا بحسب

ما يلحق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه أو ماله سبعا) وعدوا أو رصديا ولا طريق له (سواء لم يحب الحج) عليه وان كان الرصدى برضى بشئ يسير ويكره بذل المال لهم لانه يحرمهم على التعرض للناس وسواء كان الذين يخافهم مسلمين أم كفارا لكن ان كانوا كفارا أو اطاقوا مقاومتهم استحب لهم أن يخرجوا للحج ويقاتلوهم لينالوا ثواب الحج والجهاد وان كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه وان (٨٨) كان أبعد من الاول اذا وجب له ما يقطعه به (والاظهر وجوب ركوب البحر) لمن

لا طريق له سواء (ان) غلبت السلامة في ركوبه كساوك طريق البر عند غلبة السلامة والثاني المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لطيجان الامواج في بعض الاحوال لم يجب ركوبه جزما وان استوى الامر ان فوجها قال في الروضة أحصهما لا يجب واذا قلنا لا يجب استحب على الاصح ان غلبت السلامة وان غلب الهلاك حرم وان استويا ففي التحريم وجهان قال في الروضة أحصهما التحريم ومنهم من حكى القولين في لزوم ركوبه مطلقا للزوم الظواهر المطلقة في الحج وعدم اللزوم لما في ركوبه من الخوف والخطر هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لضعفها عن احتمال الاهوال ولانها عورة معرضة للانكشاف وغيره لصيق المكان فان لم نوجه

وعليه لومات بعد تقديم النكاح لم يكن عاصيا بقضى من تركته واذا لم يخف العنت فالأفضل تقديم الحج وفي هذه لومات قبله كان عاصيا كذا اعتمد شيخنا تبة الشيخنا الرملي فراجع (قوله فلو خاف) أى وان اختص الخوف به على المعتمد (قوله ماله) أى الذى يبدله للحج لا نحو مال تجارة وشرط شيخنا الرملي الا ان على ماله في الحضر لو سافر فلا يجب عليه الحج لو كان اذا سافر له لا يأمن على ما يبق من أمواله في بلده فراجع (قوله أو رصديا) وهو بفتح الراء وفتح الصاد واسكانها من رقب الطريق لياخذ من المارة شيئا ثم لو كان البادل للرصدى الامام أو اجنبي عن جميع الركب لا عن واحد بخصوصه لم يسقط الوجوب (قوله أن يخرجوا) واذا خرجوا والتفت الصفوف حرم الانصراف وما في ابن حجر وغيره محمول على غير هذه فراجع (قوله وجوب ركوب البحر) أى ابتداء أو دوما ولوقطع بعضه في حالة عدم الوجوب فله الرجوع ان لم يكن الباقي أقل خوفا ومشقة سواء استوت المسافة أم لا قال بعضهم ويقال مثل ذلك في البر (قوله لمن لا طريق له سواء) يحتمل أن لا طريق له أصلا ويحتمل أن لا طريق له يأمن فيه وقول المنهج تعين يشتر بالثاني ولو كان معه مال في البحر دون البر فهل هو من التعين أو لا حره (قوله عند غلبة السلامة) صريح في ان البر كالبحر فقوله فيما مر من الطريق أى غلبت السلامة فيها (قوله أحصهما لا يجب) هو المعتمد (قوله واذا قلنا لا يجب) أى على مقابل الاظهر (قوله أحصهما التحريم) هو المعتمد (قوله ففيها خلاف) المعتمد انها كالرجل فبأذى كرفيه ومثلها الخنثى (قوله وليست الخ) المعتمد أنها في وقت هي جاتها كالبحر (قوله أجرة البذرة) وهى كلمة عجمية معربة ويجوز فيها افعال الدال ورزنها مفعلة كمنطقة ومحلها ان كانت أجرة مثلها فأقل (قوله الخفارة) بثلاث الخاء المعجمة (قوله والخلاف الخ) فيه اعتراض على المصنف (قوله ويشترط) هذا شرط رابع في ضمن الثالث وهو راجع الى الاول الآن الاول في وجود ما ذكره بالفعل معه وهذا في

فقط أم على الدوام (قوله ما يلحق به) الضمير فيه يرجع للطريق من قول المتن أمن الطريق (قول المتن أو رصديا) لو كان البادل له الامام لم يمنع الوجوب وأما الاجنبي فقال في المهمات القياس عدم الوجوب لانه والرصدى يسكون الصاد وفتحها المترتب للثنى والمراد الا من العام فلا يلتفت الى الخوف في حق الشخص الواحد ولو كان الخوف بسبب أموال التجارة فكأن عدم كايحه الاذرى وهو ظاهر (قول المتن وجوب ركوب البحر) بحث الاسنوى تحريم السفر بالولديه للعذر واعترضه الزركشى بان غاية ذلك التغرير وهو جائز محافظة على الاجر لولد كافي احضاره في الغزو والرضخ له (قوله في بعض الاحوال) فديقال هذا لا يلائم غلبة الهلاك (قوله ففيها خلاف مرتب) أى على الخلاف المذكور في المتن بدليل قوله بعد فان لم نوجه الخ (قول المتن وان يلزمه الخ) بحث الزركشى أن القدر اليسير الزائد فيها على أجرة المثل يغتفر (قوله بفتح الموحدة وسكون المعجمة) زاد الاسنوى بالمهمة أيضا ونبه على انها عجمية معربة (قوله والخلاف وجهان) اعتراض على المصنف في عطفه على الاظهر ولقد لم يقدره الشارح فيما ساف (قول المتن فمن المثل) أى سواء كان غالبا أو خيضا (قول المتن في كل مرحلة) استشكله المتأخرون فان أراد المزمع قرب ما يقرب

(قوله)

عليه لم يستحب له ما وقيل يطرد الخلاف وليست الانهار العظيمة تجيئون ونحوه في حكم البحر لان

المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم (وانه يلزمه أجرة البذرة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة أى الخفارة لانها من أهب الحج فيشترط في وجوبه القدرة عليها والثاني يقول هي خسران لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها والخلاف وجهان والتصحيح للامام وفي شرح المهذب عن جمهور العراقيين والخراسانيين انه اذا احتاج الى خفارة لم يجب الحج وحله على رادة ما يأخذه الرصدى في المراد وقد تقدم (ويشترط) في وجوب الحج (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها بمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان) فان

كان لا يوجد بها خلوة من أهلها وانقطاع المياه وكان يوجد بها أكثر من ثمن المثل لم يجب الحج (وعلف الدابة في كل مرحلة) لان الملوثة تعظم بحمله لكثرة ما في شرح المذهب ينبغي اعتبار العادة فيه كالماء (و) يشترط (في المرأة) لوجوب الحج عليها (أن يخرج معها زوج أو محرم) بنفس أو غير نسب (أو نسوة ثقات) لتأمين على نفسها (والاصح أنه لا يشترط وجود محرم لاحداهن) لان الاطماع تنقطع بجماعتهن والثاني يشترط وجوده ليحكم الرجال عنهن ويعينهن اذا اناهن أمر ومثله في ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المذهب بأو (و) الاصح (أنه يلزمها أجره المحرم اذا لم يخرج الابها) لانه من أهبة سفرها في حديث الشيخين لا تسافر امرأة الا مع محرم فيشترط في وجوب الحج عليها قدرتها على أجرته والثاني يقول من حقه الخروج معها فاذا لم يخرج الاب أجره لا يجب الحج عليها والمسئلة مبنية على أجره بالبرقة وأولى بالزوم ويظهر ان أجره الزوج كاجرة المحرم قال في شرح المذهب الخنثى المشكل يشترط في حقه (٨٩) من المحرم ما يشترط في المرأة

فان كان معه نسوة من محارم كاخواته وعماته جاز وان كن اجنبيات فلا لانه يحرم عليه الخلوة بهن ذكره صاحب البيان وغيره اه وقال قبل هذا يسير المشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن معترضا بقول الامام وغيره بحرمة ذلك فاستغنى بهذا الاعتراض عن مثله في الخنثى الملحق بالرجل احتياطاً (الرابع) من الشروط (أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة) في حمل فن لم يثبت عليها أصلاً ونبت عليها في حمل بمشقة شديدة لمرض أو غيره لا يجب عليه الحج بنفسه بخلاف من اتفت عنه المشقة في الحمل فيجب عليه الحج كما تقسم (وعلى الاعمى الحج ان وجد قائداً) مع الشروط المذكورة

وجوده بخلافه في محله ولعل المراد ان له الرجوع فتأمل (قوله) بأكثر من ثمن المثل) نعم تفقدها الزيادة البسيرة بخلاف ما صرح في التيمم لان له بدلا بخلاف ما هنا (قوله) وفي شرح المذهب اعتبار العادة) وهو المعتمد (قوله) ويشترط في المرأة) ومثلها الخنثى (قوله) لوجوب الحج عليها) ويكتفى في الجواز للواجب من السفر ولو اغبر الحج امرأة أو أمنها على نفسها ويجوز لها التفصل مع الزوج أو مع محرم لأم نسوة وان كثرت كسفرها وان قصر اغبر واجب ولومات المحرم ونحوه بعد احرامها لزمها الاتمام ان أمنت على نفسها وحرم عليها التحلل حينئذ والاجاز وأقبل احرامها لزمها الرجوع ان أمنت (قوله) وأمحرم) ولو مرها حقاً ويشترط كونه بصيراً فالاعمى كالعدم قال شيخنا الرمي الا ان كان فطنا حاذقاً فينبغي الاكتفاء به لكن اشتراطهم مصاحبة نحو المحرم لها لئلا يمنع عنها أعيان الناظرين اليها في ذلك ولا يشترط كونه ثقة كالزوج وكالمحرم عبدها الثقة والممسوح الثقة والامرء كالمرأة (قوله) نسوة) أقلهن ثقتان ولو اماء على المعتمد ولو غير بالغات حيث هن حنق (قوله) ثقات) أي ان كن غير محارم والا فلا (قوله) وان كن اجنبيات فلا الخ) المعتمد خلافه وأن الخنثى كالمرأة في الخلوة وغيرها (قوله) بلا مشقة شديدة) تقدم المراد بها وتقدم ضبط الحمل أنه يفتح الميم الاولي وكسر الثانية وعكسه كما في المنهج والعباب (قوله) ان وجد قائداً) وان أحسن المشي ولو بغير العسا (فرع) لو ظن مستظلم من عدو أو غيره استصحب الغالب فان لم يغلب شيء وجب الخروج فان لم يخرج لظنه وجود المانع والمسقط فبان عدمه تبين الوجوب كعكسه (قوله) انه شرط في وجوب الحج) هو المعتمد خلافاً لابن

(قوله) لوجوب الحج عليها) خرج الجواز فانه ثابت اذا وجدت واحدة فقط وأما سفر النفل فيمتنع عليها وان وجدت عدداً من النسوة هذا ولكن الذي نص عليه الشافعي ان السفر الواجب يكتفى فيه بواحدة (قول المتن أو محرم) شرط العبادي في المحرم أن يكون بصيراً ويقاس به غيره ثم ظاهر كلامهم اعتباره حتى في حق المجوز (قوله) فاستغنى الخ) خالف بعضهم في هذا وقال ان معنى قوله يحرم عليه الخلوة بهن أي بكل منهن والسفر مظنة ذلك فلا ينافي ما سلفه من جواز خلوة الرجل بنسوة في غير السفر (قوله) في حمل) دفع الاعتراض الاسنوي بأن المتقدم في الشرط الثاني في عبارته القدرة على الراحلة يعني الخالية عن الحمل فتسكون هي المرادة هنا فيشكل بأن من عجز عن ذلك وقدر على الركوب في الحمل وجبت المباشرة اه والحق أن المراد الراحلة الشرعية فلا يراد (قوله) لا يجب عليه الحج بنفسه) بل يكون من النوع الثاني (قوله) بخلاف الخ) دفع لما عساه يقال المذكور هنا هو الذي سلف ثم المذكور هنا يكاد أن يكون نصريحاً

(١٣) - (قيلوبى وعيمره) - (ثاني)

يقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله (وهو) في حقه (كالمحرم في حق المرأة) قال في شرح المذهب فيكون في وجوب استجاره وجهان أحدهما الوجوب (والهجوم عليه لسفه كغيره) في وجوب الحج عليه (لكن لا يدفع المال اليه) لتبذيره (بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصاً له) لينفق عليه في الطريق بالمعروف ويظهر ان أجرته كاجرة المحرم (تنبيه) يدخل في شرط أمن الطريق كما قال الرافعي ما ذكر البغوي وغيره انه يشترط ان يجدر فقة يخرج معهم على العادة قال المتولى فان كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة الى الرفقة أما مكان السبر وهو أن يبقى زمن يمكن السير فيه الى الحج السبر المعهود فنقل الرافعي عن الأئمة أنه شرط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح انما هو شرط لاستقراره في ذمته ايجب فضاؤه من تركته لومات قبل الحج وليس شرطاً لاصل الوجوب

فيجب على المستطيع في الحال كالأصل أن يجزأ أول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في القيمة بمضي زمن التحك من فعلها وصوب في الروضة
الأول وأجاب عن الصلاة بأنها تلحق في أول الوقت لا مكان تجميعها (النوع الثاني استطاعة لصحة غيره من مات وفي ذمته حج واجب
الاجتماع عنه من تركته) كما نقض (٩٠) مناد بونه فلولم يكن له تركه استحبابا وإن حج عنه فان حج عنه بنفسه

أو باستئجار سقط الحج
عن الميت ولو حج عنه
أجنبي جاز وإن لم ياذن له
الوارث كما يقضى دينه بغير
إذن الوارث ويبرأ الميت
به ذكر ذلك كله في شرح
المهذب ورؤي مسلم عن
بريدة أن امرأة قالت
يا رسول الله إن أمي ماتت
ولم تحج قط أفأحج عنها قال
جئى عنها ورؤي النسائي
 وغيره باستئجار جديدين رجلا
سأل النبي صلى الله عليه
وسلم عن الحج عن أبيه
فقال أرايت لو كان على
أبيك دين فقضيت عنه
أ كان ذلك يجزئ عنه
قل نعم قال فأحجج عنه
(والمعصوب العاجز عن
الحج بنفسه) لكبر أو
غيره (إن وجد أجره من
حج عنه باجرة المثل لزمه)
الحج بها (ويشترط كونها
قاضية عن الحاجات
المدكورة فيمن حج بنفسه
لكن لا يشترط نفقة
العيال ذهابا وإيابا) فانه
إذا لم يفارق أهله يمكنه
تخصيل نفقتهم ولولم
يجد الأجره ماش وجب
استئجاره في الأصح إذ

الصلاح ويتعين تصوير المسئلة بأن يقال إنه استطاع عند خروج أهل بلده ثم أعسر قبل عودهم كما سألناه
مات فعند ابن الصلاح أنه وجب ولكن لم يستقر وعنه غيره لم يجب ونصير كلامهم بغير هذا فاسد ولا يفتقر
بقائه قال البلقيني ويترتب على الخلاف الاستئجار عنه من تركته فان قلنا وجب مع الاستئجار قطعا وإلا
ففيه قولان وأما الموت في أثناء وقت الاستطاعة فهو كمن مات في أثناء وقت الصلاة في زمن لا يسعها به يتبين
عدم الوجوب كما مر (قوله فن مات) أي غير مرتد وفارق الزكاة بأنه عبادة بدنية (قوله ولو حج عنه أجنبي)
أي فرضاً وحجة الإسلام وإن كانت نقلاً بأن لم يستطع قبل موته جازوا العلة للأصل والأغلب وأما النقل غير
هذه فلا يصح بغير إذنه سواء من الوارث أو غيره على المعتمد كما يأتي في الوصية (قوله والمعصوب) من المعصوب
بمجمعة وهو القطع لقطع عن كمال الحركة وبمجملة كأنه قطع عصبه (قوله أو غيره) من كل مشقة لا يتحمل ولو
من يمكنه كان لا يقدر على الثبوت على المركوب وعلى هذا يحمل ما قاله في المنهج ولا يصح استئنابه عن لزمه
الحج ثم جن لأنه قد يفتق فلا استئنا بغيره فمات قبل إفاقته لم يجزئه وكذا مريض يرجى برؤه (قوله
لزمه) أي على الفور إن طرأ العجز واللا يمكن بالغ عاجز فعلى التراخي وعلى كل لبس للحاكم اجباره على
استئنا به إن امتنع (قوله فاضلاع الحاجات الخ) أي ليوم الاستئجار فقط وتشترط معرفة العاقدين أهمل
الحج فرضاً ونقلاً حتى لو تركه مندوباً سقط من الأجرة ما يقابله ولو أفسد الاجبار الحج وقع له ولا شيء على
المستأجر وحجه بعده قضاء عن الفاسد له ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له أو يبق عليه الحج إن كان في الذمة
(قوله أو أجنبي مالا) نعم يجب قبوله إن كان أماماً له حتى في بيت المال ولوليين له مالاً ومطيع تبين الوجوب
اعتباراً بالواقع (قوله ولو بذل الولد الطاعة) ولو غير وارث أو بعيداً ولو بذل الطاعة لوالديه بغير والاب أولى
ويجب سؤال الولد بها إن تودم منه الاجابة ولا تلزمه الاجابة ومثله الأجنبي ويشترط في كل منهما أن يكون
موتوقاً به حج عن نفسه أهلاً للفرض وليس معصوماً أيضاً كذا في شرح شيخنا وغيره وشروط شيخنا كونه
بما فهم من هناك فليتنامل (قوله فيجب على المستطيع في الحال) انظر ما فائدة ذلك حيث لا يستقر ولا
يقضى من تركته إلا أن تمكن بعد ذلك (قوله كما نقض مناد بونه) أشار بهذا إلى أن الحج عنه يكون قضاء
لفوات الوقت وهو العمر (قوله قال نعم) وجه الدلالة أنه أشبه الحج بالدين وأذن له في الحج عنه والدين يجب
قضاؤه أو صرى به أو لا فسكذا الحج ومن ثم سألنا الأجنبي أن يحج عنه (قول المتن لزمه) قال الرافعي إن بلغ
معصوماً كان على التراخي وإن عصب بعدما يسر فيجب الاستئجار على الفور على الصحيح وأما الأذن
لبذل الطاعة فعلى الفور كما جزم به في الكفاية وشرح المهذب وقبول المال إذا أوجبناه كالأذن على ما
يقضيه كلامهم قال الأسنوي ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه أن وجوب المباشرة على
الشخص بدعوه ويحمله على الفعل فوكل إلى داعيته وذلك منتف في حق الغير فوجبت المبادرة اه وقد
القبول يكون بالبذل بخبر ابن الفور والتراخي (قول المتن لكن لا يشترط الخ) لو كان عاجزاً عن كسبها
ينبغي أن يعتبر (قوله في معنى التفسير للمعصوب) من العصب وهو القطع لأنه قطع عن الحركة ويقال
المعصوب بالصاد المهمل كأنه قطع عصبه (فائدة) لا يشترط أن يعرف من استؤجر عنه بل يكفي أن ينوي عن
استؤجر عنه (قول المتن الولد) أي بعداً وقرب وارثاً وغير وارث وفي الخادم عن الشافعي أنه يشترط في

المطاع

لا مشقة عليه في مشى الاجبر بخلاف ما إذا حج بنفسه يشق عليه المشى وقوله العاجز الخ صفة كاشفة في معنى
التفسير للمعصوب (ولو بذل) بالمجمعة أي أعطى (ولده أو أجنبي مالا لا جرة) لم يجب قبوله في الأصح (ل) فيه من المنة الثقيلة والثاني
يجب حصول الاستطاعة به والوجوب في الولد أولى منه في الأجنبي وبذل الاب المال كبذل الابن أو كبذل الأجنبي فيه احتمالان ذكرهما الامام
أحدهما الاول (ولو بذل الولد الطاعة) في الحج

(وجوب قبوله) بالاذن فيه (وكذا الاجنبى في الاصح) والمحقق ذلك ليست كالنهي في المال الا ترى ان الانسان يستكف عن الاستعانة
 عمال الغير ولا يستكف عن الاستعانة بيده في الاشغال ومقابل الاصح يفرق بأن الولد بضعة منه نفسه كنفه بخلاف غيره موالا لا والاب
 كالا جنى لان استخداها ينقل ولو بذل الولد والوالد الطاعة ليحج ماشيا (٩١) ففي وجوب قبوله وجهان أحدهما

في الرخصة لا يجب لانه
 ينشئ عليه مشيها بخلاف
 مشي الاجنبى ولو طلب
 الولد من الولد أن يحج
 عنه استحب له اجابته
 كاذ كره في شرح المذهب
 ولو بذل الولد الطاعة ثم
 أراد الرجوع فان كان بعد
 احرامه لم يحز أو قبله بل في
 الاصح اذا كان رجوعه
 الجائز قبل أن يحج أهل
 بلدة تبين انه لم يجب على
 الاب وروى الشيخان
 عن ابن عباس ان امرأة
 من خشم قالت يا رسول الله
 ان فريضة الله في الحج
 على عباده أدركت أبى
 شيخا كبيرا لا يستطيع أن
 يثبت على الراحلة أفأحج
 عنه قال نعم وذلك في حجة
 الوداع

ذكرنا أمثاله تقدم في الحديث ما ينافيه بقوله يحجى عن أمك فراجعه ومثل بذل الطاعة فيه ما لو طلب منه
 أن يأذن لها في أن يستأجر من يحج عنه ولا يشترط معرفة من استأجر عنه وينبى عن استأجر عنه
 (قوله بالاذن له) أى على الفور فيه وفى الاجنبى وكذا قبول المال ولو وجب وأما فعل البازل على التراخى (قوله
 ماشيا) ومثله موعلا على الكسب والسؤال (قوله لا يحج) اعتمد شيخنا الرملى أن الاجنبى كالولد
 في عدم الوجوب في المشى (قوله لا يجب) هو المعتمد (قوله ولو طلب الوالد الح) تقدم وجوبه في حالة (قوله
 قبل أن يحج الح) المراد به الزمن الذى يكون فيه مستطيعا كما سر فرجوع الولد كتلف المال ونحوه النتيجة
 في حج النفل لسبب وبمجرد الحج بالنفقة أى التكفاية ولو لا أكثر من واحد كالا استجار ويقع ما زاد من
 الواحد مثلا كفى لليت ونحوه النتيجة بالجدالة نحو من حج عنى فله كذا والاذن فيها لواحد فقط فان أجزم
 عنه اثنان من تباين ما وقع عنه الاول والا لم يقع له واحد منهما ما يقع لها ولا شئ عليه ولو نسي وقت الامر ولو
 شئ المصنوب تبين بقاء الحج عليه وحج الأجير يقع لنفسه ولا يرد ما أخذه من الأجرة (قوله خشم) هو
 بائنة المهمة المفتوحة والمثلية الساكنة والمهمة المفتوحة اسم قبيلة ولفظ الحج في الحديث بدل من فريضة
 (باب المواقيت)

هي لغة الحدود والأوقات المضروب بها وفي الاصطلاح اسم للكان أو للزمان المضروب لما يأتى (قوله ذى
 الحجة) هي بكسر الحاء أفصح من فتحها سميت بذلك لوقوع الحج فيها والافصح في كاف القعدة الفتح
 وسميت بذلك للعود عن القتال فيها (قوله وفي ليلة النحر وجه) أى مرجوح فهمى من وقته فيصح
 الاحرام به فيها وان لم يتمكن من الايتان بأعماله لكن ينقصد فيه عمرة خلافا لابن عبدالحق والوجه قول
 ابن عبدالحق للتأمل (قوله ولكن يتحلل الح) أنظر كيف هذا التحلل مع عدم الانقضاء (قوله

المطاع عدم المال وفيه نظر (قول المتن وجب قبوله) وبعد القبول يكون فعل البازل على التراخى (قوله
 ماشيا الح) بحث بعضهم وجوب القبول اذا كان السفر قصيرا (فرع) لو بذل لوالديه معا يصرفه بعد
 ذلك لمن شاء منهما والاب أولى

(باب المواقيت)

هو في اللغة الحد وأصله الزمان كذا في الاستنوى وقال الجوهرى الميقات الوقت المضروب للفعل والموضع
 يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذى يحرمون منه (قول المتن وذو القعدة) هو بفتح القاف ويجوز
 الكسر والحجة بكسر الحاء ويجوز الفتح سمي الاول بذلك للعودهم فيه عن القتال وأما تسمية الثانى فظاهرة
 قال ابن الرفعة في قوله تعالى الحج أشهر معلومات أفهم انه لا يصح الحج الا في أشهر لان الأشهر لا يصح حملها
 على الحج لكونه فعلا فلا بد من اضمار ولا يجوز فعل الحج في أشهر لان فعله في أيام لاف أشهر ولا يجوز أن
 يكون التقدير أشهر الحج أشهر معلومات كما قال الزجاج فخلوه عن الفائدة فتعين أن يكون التقدير وقت
 الاحرام بالحج أشهر معلومات اظهروا الفائدة حينئذ (قول المتن وفي ليلة النحر وجه) قال الرافعى يجوز أن
 يكون قائله هو القائل بعدم حجة الوقوف فيها (قوله انها ليست من وقته) تبعاليومها (قوله لان الاحرام الح)
 على أيضا بأنه اذا بطل قصد الحج بطل الاحرام والعمره تنقصد بذلك كفى حالة الاطلاق ولو أحرمت بالظهر
 قبل الوقت عمدا لا ينقصد فلا لان الجمع لا بد فيه من التعيين (قوله الحاكية لقولين) يرجع لقوله من أصح

• (باب المواقيت) للحج
 والعمره زمانا ومكانا •
 (وقت احرام الحج شوال
 وذو القعدة وعشر ليل)
 بالايام بينها (من ذى الحجة
 وفي ليلة النحر) وهي
 العاشرة (وجه) انها ليست
 من وقته (فلا أحرمت به في
 غير وقته) انقصد عمره على
 الصحيح لان الاحرام
 شديد التعلق بالزوم فاذا

لم يقبل الوقت ما أحرمت به انصرف الى ما يقبله وهو العمره والثانى لا ينقصد عمره كالا ينقصد سجاول لكن يتحلل بعمل عمره كمن قات حجه فعل
 الاول اذا أتى بعمل العمره سقطت عنه عمره الاسلام بخلاف الثانى وسواء فى الانقضاء الجاهل بالخال والعالم به الاول هو الراجح من أصح
 الطرق الحاكية لقولين بما تقدم من الثانية طاعة بالثانى والثالثة تقول ينقصد احرامه مبهم فان صرفه الى العمره كان عمره صحيحا لا تحلل

وجميع السنة الخ) وصرف الزمن فيها أفضل من صرف مثله في الطواف وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربعين
 كلهن في ذي القعدة الا التي في عام حجة احدى في السنة السادسة وهي التي صدعنهما من الحديبية وثانيها عمرة
 القضاء في العام بعده وثالثها عمرة في السنة العاشرة مع حجة ورابعها عمرة في السنة العاشرة أيضا من الجمرات
 حين قسم غنائم الطائف بعد فتح مكة (قوله لاحرام العمرة) قال البند نيجي ولموامها فلا يجب عليه التحلل
 منها وتوقف فيه الاذرى وأوجب التحلل (فرع) منع المزي من جواز أكثر من عمرة في السنة كالحج وهو
 مرجوح (قوله كالمكف بمنى) المراد به من بقي عليه بعض أهمل الحج ولولم يكن بمنى أو سقط عنه المبيت
 بها فقله لجزء أى شرعا ونصح من نفر النفر الاول ومن غير التلبس بالحج في شهره (قوله نفس مكة) أى
 جميعها نعم الافضل أن يصلى ركعتين في المسجد ثم يذهب الى بيته فيحرم منه ثم يعود للمسجد لطواف الوداع
 (قوله وقيل كل الحرم) فيزبد على ما قبله بمن مسكنه خارج مكة (قوله ذوالخليفة) سميت بذلك لوجود
 النبات المعروف بذلك فيها وهي المعروفة الآن بابيل على رضى الله عنه لزعم العامة أنه قاتل الجن فيها وهي
 أبعد المواقيت عن مكة على ثلاثة أميال من المدينة المشرفة وعلى نحو عشرة مراحل من مكة (قوله ومن
 الشام) وهو طول من العريش الى الفرات على الصحيح وقيل الى الباس وعرض من جبل الطي الى بحر الروم
 ولفظه مذكر وسمى بذلك لما قيل انه كالشامة في الارض ولذلك فضله ابن حجر على مصر وعكسه الجلال
 السيوطي وهو المرجح وقيل لانه منسوب الى سام بن نوح لما قيل انه الذى أنشأ مأبداً في الممثلة بمجبة
 وقيل غير ذلك وهذا كان في الزمن الاول (قوله ومصر) سميت باسم أول من سكنها وهو مصر بن بصر بن
 سام بن نوح وقال ابن حجر سميت مصر لانها حديتين المشرق والمغرب والمصر لغة الحد وبها مكة والمدينة
 فضل كفضل المشرق على المغرب على الراجح ولفظها مذكر ويؤنث ويصرف ولا يصرف وهي طولاً من ايلة
 الى رقة بجانب البحر الرومي من جنوبه ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرض من مدينة أسوان
 وما حاذها من الصعيد الأعلى الى رشيد وما حاذها من مسافة النيل الى البحر الرومي ومسافة ذلك قريب من

بعمل عمرة فهذه من مقابل
 الصحيح أيضاً وعبر به دون
 الذهب اشارة الى ضعف
 الخلاف (وجميع السنة
 وقت لاحرام العمرة) وقد
 يمنع الاحرام بها لعارض
 كالمكف بمنى للمبيت
 والرمي لا يعتقد احرامها بها
 لجزء من التشاغل بعملها
 (والمبقات المكافى للحج
 في حق من بمكة) من أهلها
 وغيرهم (نفس مكة)
 للحديث الآتي (وقيل كل
 الحرم) لاستواء مكة وما
 وراءها من الحرم في الحرمة
 وقوله للحج يشمل المفرد
 والقارن وقيل يجب أن
 يخرج القارن الى أدنى
 الحبل كما لو أفرد العمرة
 (وأما غيره فمبقات المتوجه
 من المدينة ذوالخليفة ومن
 الشام ومصر

الطريق (قوله فهذه من مقابل الصحيح) دفع لاعتراض الاسنوي بأن هنا طرية قاطعة بعدم انعقاد عمرة
 فاختلاف قوى فتعبيره بالصحيح معترض من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالذهب أيضاً (قول المتن
 لاحرام العمرة) أى ولادائها (فرع) ذهب المزي الى ان العمرة لا تجوز في العام الا مرة واحدة (فرع)
 قال البند نيجي يجوز أن يستمر على احرامه بالعمرة أبداً ويكملها متى شاء قال الاذرى وفي النفس منه شيء
 (قوله كالمكف بمنى) أى وان كان بعد التحللين ومن هنا أخذنا أنه لا يجوز حجتان في عام واحد بأن يدفع
 بعد نصف الليل فيرمى ويحلق ويطوف ثم يحرم من مكة ويعود الى الموقف قبل الفجر وقد حكى الاجماع
 على ذلك لكن التعليل بالاستتغال في المسئلة الاولى ضعيف لانه قد يحرم بالعمرة ولا يفعلها الا بعد النفر من
 منى أو في وقت من تلك الايام غير مشتغل فيه بمبيت ولا رمي ومع ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجويني أن من
 ترك منى والرمي وخرج منها يجوز له الاحرام بالعمرة وبحث الزركشي عدم الجواز بعد النفر قبل الوداع ان
 جعلناه من المناسك (قول المتن نفس مكة) في الصحيحين عن جابر انهم في حجة الوداع أحرموا بالابطح
 متوجهين الى منى وذلك يقتضى أن يراد بمكة جميع الحرم واختاره الحب الطبري لذلك خلاف ما عليه
 الاصحاب (قول المتن المتوجه) عبر به ليشمل أهلها وغيرهم (قول المتن ومصر) أورد البارزى أنه ينبغي أن
 يحرم المصرى من بدر لانه ميقات أهلها كما أن الشامى يحرم من ذى الحليفة ولا يصبر للجهفة قلت فيه نظر فان
 الجحفة ونحوها قال الشارع فيها انها لأهلها والماربها ولا كذلك من دون الميقات كبدر فانه لم يقل فيها ذلك
 ثم رأيت في شرح السبكي ما يدفع الاشكال من أصله حيث قال ان أهل بدر ميقاتهم الجحفة وقد نقلت كلامه
 على هامش شرح البهجة

(ذات عرق) يروى الشيخان
عن ابن عباس قال وقت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لاهل المدينة الخليفة
ولا لاهل الشام الجحفة ولا لاهل
نجد قرنا ولا لاهل اليمن يهلم
وقال هن لمن ولين أتى
عليهن من غير أهلهن ممن
أراد الحج والعمرة فمن كان
دون ذلك فمن حيث أنشأ
حتى أهل مكة من مكة وروى
الشافعي في الام عن عائشة
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقت لاهل المدينة ذا
الخليفة ولا لاهل الشام ومصر
والمغرب الجحفة وروى
أبو داود والنسائي وكذا
الدارقطني باسناد صحيح كما
قاله في شرح المهذب عن
عائشة أن النبي صلى الله
عليه وسلم وقت لاهل
العراق ذات عرق
(والأفضل أن يحرم من
أول الميقات) وهو الطرف
الابعد من مكة ليقطع
الباقى محرما (ويجوز
من آخره) لوقوع الاسم
عليه (ومن سلك طريقا
لا ينتهي الى ميقات) مما
ذكر (فان حاذي) بالعجم
الذال (ميقاتا) منها أي
سامته يمنة أو يسرة
(أحرم من محاذاته) سواء
كان في البرأم في البحر
(أو) حاذي (ميقاتين)
منها بان كان طريقه بينهما

ثلاثين يوما يكتنفها في العرض جبلان المقطم من شرقها وجبل الوفاء من غربها (قوله والمغرب) سمي
بذلك لكونه عند مغرب الشمس وأعظمه إقليم الاندلس ودوره نحو ثلاثة أشهر واقصاه جزائر الخلدات
الستة ومسيرتها نحو مائتي فرسخ (قوله والجحفة) ويقال لها مبيعة بوزن مرعثة أو معينة وهي المروطة الآن
برابغ وسميت بذلك لان السيل أجفها أي ذهب بها وكانت قرية كبيرة وهي على ستة مراحل من مكة
(قوله ومن اليمن) وهو من الاقليم الثاني ومسافته طولا فيما بين المشرق والمغرب نحو عشرة آلاف ميل
وهرضه فيما بين الجنوب والشمال أربعة مائة ميل ومنه الصين والهند (قوله يهلم) أصله ألم ويقال له يرسم
برادين بدل اللامين فقلت الهمة باء وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة (قوله قرن) هو يسكون الراء
وغلط من حركها يقال له قرن الثعالب وقرن المنازل وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة أيضا وأما قرن
بفتح الراء فاسم قبيلة ينسب اليها أو يس القرني رضي الله عنه (قوله ذات عرق) بكسر العين وسكون الراء
قرية مشرفة على وادي العقيق وهي على مرحلتين من مكة أيضا (قوله وقت رسول الله صلى الله عليه
وسلم) أي في عام حجة كقوله الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وفي الحديث الثاني زيادة على الاول بذكر
مصر والمغرب (قوله وقال هن) أي المواقيت لمن أي للنواحي أي لاهلها ولين أتى أي من ولو منفردا
عليهن أي المواقيت من غير أهلها أي أهل المواقيت المذكورين ممن أراد الرجوع لمن على الظاهر والاولى
رجوعه لاهل أيضا لانه المقصود الحج والعمرة أي معا أو منفردين فالواو بمعنى أو مانعة خلو (قوله
لاهل العراق) سمي بذلك لسهولة أرضه بعدم الجبال والاحجار ولقطة مذكروا على المشهور وسيأتي مقداره
في الجزية ويدخل ما انضم اليهم من الحديث الاول (فائدة) أصل نجد اسم للسان المرتفع وتهامة اسم
للسان المنخفض ويقال له الغور أيضا والحجاز والعين مشتقان على نجد وتهامة وحيث أطلق نجد فهو نجد
الحجاز وسمى بالحجاز لانه حاجز بين اليمن والشام وفيه نظر لما يأتي أو بين تهامة ونجد وألاحتجازه بالجبال
والصخور وهو اسم مكة والمدينة ومخالفهما وهو من اليمن كافي الحديث وقيل المدينة نجد وقيل تهامة
وقيل نصفها نجد ونصفها تهامة وهو يقابل أرض الحبشة من غربيه وبينهما عرض البحر فقط ومسيرته نحو
شهر وأوله مدينة يلة المعروفة بالعقبة من منازل الحج المصري ومنها من شامة مدينة سدوم من قرى قوم
لوط ومن غربيه جبل السراة وهو قطعة من جزيرة العرب التي هي طولاً من أقصى عدن الى ريف العراق
وعرضاً من جعدة على ساحل البحر الى أطراف الشام وسميت جزيرة لانها أطاح بها أربعة أبحر دجلة
والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس (قوله من أول الميقات) نعم ان كان في الميقات مسجداً فالأفضل الاحرام
منه (قوله أحرم من محاذاته) ولو بالاجتهاد وبقليدان تحريم (قوله من محاذاتها) المراد من محاذاة أول من
حاذاهنهما وان كان الآخر أقرب اليه سواء حاذاه أيضاً أم لا خلافاً لما في شرح المنهج (قوله سواء تساوبا

(قول المتن والمغرب الجحفة) قال بعض المالكية وقاه السبكي أيضاً احرام المصري الآن من رابع سابق على
الميقات لان الجحفة بعده مما يلي مكة (قوله وهو الطرف الابعد) قال الاسنوي مثله من أراد الاحرام من
قرية الأفضل أن يحرم من طرفها الابعد (قوله يمنة أو يسرة) أي لاجهة الوجه ولا بجهة الظهر وكذا قال
الاسنوي رحمه الله (قوله بان كان طريقه بينهما) خرج ما لو كان في جهة واحدة وهو ظاهر لكن عبارة
الاسنوي سواء كان أحدهما عن يمنة والآخر عن شماله أو كانا معاً في جهة واحدة (قول المتن أبعدهما من
مكة) قال الاسنوي وهو الذي يحاذيه قبل محاذاة الآخر قال أما لو حاذاهما معاً فانه يحرم من موضع المحاذاة
قال الرافعي ويتصور في هذا أن يكون أحدهما أبعد الى مكة لانحراف الطريق لكن هل ينسب الاحرام
حينئذ الى الابعد أم الى الأقرب وجهان حكاهما الامام قال وتظهر فائدة ما فيها اذا جاوز الميقات بغير احرام
وأراد العود لدفع الاساءة ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع الى الاطول أو الاقصر

(فالأصح أنه يحرم من محاذاة أبعدهما) من مكة والثاني يتخير بينهما فان تساوبا في المسافة الى مكة أحرم من محاذاتها سواء تسوبا

في المسافة الى طريقه أم تفاوتنا ومسئلة الخلاف مفروضة في الروضة كأصاها فيما اذا تساوى في المسافة الى طريقه وفيها لو تفاوت
المقيتان في المسافة الى مكة وإلى طريقه فهل الاعتبار بالقرب اليها وإلى مكة فيه وجهان أحدهما الاول (وان لم يجز) ميقاتا (أحرم على
مرحلتين من مكة) اذ ليس شئ من المواقيت أقل مسافة من هذا القدر (ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقانه مسكنه) من قرية أو حجة
لما في الحديث السابق بعد ذكر المواقيت فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ (ومن بلغ ميقاتا غير مر يد نسكا ثم أراد ميقاته موضعه)
لما ذكر في الحديث يضا (وان) (٩٤) بلغه مريدا (نسكا) لم يجز مجاوزته بغير احرام) قال في شرح المذهب بالاجماع

(فان فعل لزمه العود) اليه (ليحرم منه الا اذا) كان له عذر كان (ضاق الوقت أو كان الطريق غموصا) أو خاف الانقطاع عن الرفقة قال في شرح المذهب أو كان به مرض شاق فانه لا يلزمه العود (فان لم يعد) للعذر أو غيره (لزمه دم) اذا أحرم لاصاحته بترك الاحرام من الميقات قال ابن عباس من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما رواه مالك وان عاد أو أحرم من الميقات فلا دم عليه سواء كان دخل مكة أم لا وقال الامام والفزالي ان كان دخلها فعليه دم وقيل ان عاد بعد مسافة القصر فعليه دم (وان أحرم ثم عاد) الى الميقات (فلاصح انه ان عاد) اليه (قبل تلبسه بنسك سقط الدم) عنه لقطعه المسافة من الميقات محرما أو أداء المناسك بعده

(الح) هو المعتمد (قوله ومسئلة الخلاف الخ) فيحمل عليهما في كلام المصنف (قوله أحدهما الاول) هو المعتمد فلو كان الأقرب اليه هو الأبعد عن مكة أحرم من محاذاته بلا خلاف (قوله وان لم يجز ميقاتا) كالجائي من سوا كن في البحر الى جدة فانه لا يجزى ميقات رابع ولا يعلم الا في دون مرحلتين (قوله فيقانه مسكنه) أي ان لم يكن امامه ميقات والا كأهل بدر والصفراء فيقاتهم بالجمعة لانها امامهم وفوا الحليفة قبلهم (قوله ثم أراد) وتنصرف ارادته الحج برادق يارة أهل أو تجارة (قوله وان بلغه) أي وهو مكلف حر ولو كفر أو أسلم لا يجنون وعبد وصبي وان كملوا قبل الوقوف (قوله مريدا نسكا) أي في عامه في الحج ومطلقا في العمرة على المعتمد وهو المراد بقوله الآتي اذا أحرم الخ والمراد بالمجازة المجاوزة الى جهة مكة فلو جاوزه بمنة أو يسرة وأحرم من مثل مسافته فلا دم (تنبيه) سيأتي أنه يكره احرام الجنب ونحو الخائض قبل يعنوف مجاوزته بلا احرام هنا راجعه (قوله وان أحرم) ليس قيدا من حيث الحكم بسقوط

(قوله أي الى مكة) ظاهره ان الوجه الثاني يعتبر القرب الى مكة وفيه نظرا فالظاهر والله أعلم أن المراد القرب والبعده من مكة أي فيكون المعتمد الا بعد من مكة لئلا يثم مسلف نظيره (قول المتن أحرم على مرحلتين) قال ابن الرفعة هذا الحكم من تخرج الامام رحمه الله (قوله لما ذكر في الحديث أيضا) مستفاد من قوله ومن كان دون ذلك مع قوله قبل ذلك عن أراد الحج والعمرة (قوله اليه) أو الى مثل مسافته من ميقات آخر (قول المتن ليحرم) بوجه أنه لو أحرم قبل العود لم يجب العود وليس مرادا (قوله اذا أحرم) أي بالحج في تلك السنة أو بالعمرة مطلقا (قوله وأداء المناسك بعده) هو احتراز عن المسئلة الآتية (قوله اطلاق الفزالي) دفع لما اعترض به الاسنوي من أن مقابل الاصح فيالوعاد بعد التلبس بنسك ما قيل انه لا يضر التلبس بطواف التقدم قال وهذا الوجه هو المقابل هنا خاصة خلافا لظاهر اطلاق المصنف اه وكان الشارح رحمه الله ترك التوجيه لعدم تصريح الاصحاب بحكاية ما اقتضاه اطلاق الفزالي (قوله عالما بالحكم) لم يقل أيضا عالما بالميقات أو جاهلا به لان المقيم بأي ذلك اذ هو فيمن بلغ الميقات مریدا للنسك فلا يتصور فيه الجهل بالميقات وفي هذا الاعتذار نظر (قول المتن من دورة أهله) قال الاسنوي لك أن تقول كيف راعى الرافعي طول الاحرام هنا ولم يراعه فيمن أراد الاحرام بالعمرة وهو بمكة حيث وافق على ان الخروج الى التنعيم أفضل من الحديبية (قوله لانه أكثر عملا) وأيضا فقد فسر عمر وعمر على رضي الله عنهما الاتمام في الآية بذلك (قول المتن قلت الميقات أظهر) قال ابن الرفعة قد علمت عماد كراهة تقديم الاحرام على الميقات المسكاني سائغ ولا كذلك الزماني والفرق ان المسكاني مبني على الاختلاف في حق الناس بخلاف الزماني اه أقول ولان تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاما كن المكروهة (فرع) لو نذر الاحرام من دورة أهله انعقد نذره كما لو نذر الحج ماشيا (قوله انه صلى الله عليه

(والا) أي وان عاد بعد تلبسه بنسك (فلا) يسقط الدم لتأدي النسك باحرام ناقص وسواء كان النسك وحده أو كالموقوف أم سنة كطواف القدوم ومقابل الاصح اطلاق الفزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم السقوط تأ كد الاساءة بانشاء الاحرام من غير موضعه قال الامام وان طالت المسافة فأولى بان لا يسقط وان دخل مكة فهو أولى بعدم السقوط وعبر في الروضة في التفصيل بالذهب ولا فرق في لزوم الدم للجواز بين أن يكون عالما بالحكم ذا كراهة أو ناسيا أو جاهلا به ولا ثم على الناسي والجاهل (والأفضل أن يحرم) من هو فوق الميقات (من دورة أهله) لانه أكثر عملا (وفي قول) الأفضل (من الميقات قلت الميقات أظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله أعلم) لانه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمره الحديبية من ذي الحليفة روى الاول الشبخان من رواية

جماعة من الصحابة والثاني البخاري في كتاب المغازي (ومبقات العمر قلن هو خارج الحرم مبقات الحج) لقوله في الحديث السابق عن
أراد الحج والعمرة (ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة) من أي (٩٥) جهة شاء فيحرم بها لأنه صلى الله

عليه وسلم أرسل عائشة بعد
فضاء الحج الى التنعيم
فاعتمرت منسه رواه
الشيخان والتنعيم أقرب
أطراف الحل الى مكة على
ثلاثة أميال منها وقيل
أربعة فلو لم يكن الخروج
واجباً لما أمرها به لضيق
الوقت برحيل الحاج (فان
لم يخرج وأتى بأفعال العمرة
أجزأته) عن عمرته (في
الظاهر وعليه دم) تركه
الاحرام من الميقات والثاني
لأنجرته لأن العمرة أحد
النسكين فيشترط فيه الجمع
بين الحل والحرم كالخج
لابد فيه من الوقوف بعرفة
وهي من الحل (فلو خرج)
على الاول (الى الحل
بعد احرامه) فقط (سقط
الدم على الذهب) والثاني
تخرجه على الخلاف في
عود من جاوز الميقات اليه
محرمًا وقرق الاول بان
المجاوز مسمى بخلاف الحرم
من مكفاته شبيهة بحرم
قبل الميقات (وأفضل
بقاع الحل) للاحرام
بالعمرة (الجعرانة
ثم التنعيم ثم الحديبية) لأنه
صلى الله عليه وسلم أحرم
بها من الجعرانة رواه
الشيخان وأمر عائشة

الهم فيجب عليه العود ولو قبل الاحرام وسقط الدم عنه (قوله ومن بالحرم) أي وأراد الاحرام بالعمرة
فقط فان أراد القران فن مسكنه أو من مكة (قوله ولو بخطوة) ولو برجل اعتمد عليها فقط (تنبيه) علم
بما ذكر ان تقديم الاحرام على ميقاته المكاني جائز بخلافه في الزماني لان تعلق العبادة بالزماني أشد كافي
بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاماكن المكروهة وأيضا الميقات المكاني مختلف بالنواحي
(قوله الجعرانة) باسكان العين وتخفيف الراء على الافصح سميت باسم امرأة كانت تسكنها ونصفها من
الحل ونصفها من الحرم قيل اعتمر منها ثمانية نبي عليهم الصلاة والسلام وسيد كرمساقته في حدود الحرم أنها
تسعة أميال وفي شرح شيخنا وغيره كالشارح فيما يأتي أنها على ستة فراسخ من مكة وهو غير مستقيم فراجع
(قوله ثم التنعيم) سمي بذلك لأنه عن يمينه جبل يقال له نعيم وعن يساره جبل يقال له ناعم ومحل في وادي يقال
له نعمان وسيد كرمساقته أنها ثلاثة أميال (قوله الحديبية) بتخفيف الياء اسم محل عند البئر المعروفة
بعين شمس وسيد كرمساقته (قوله هم بالدخول اليها) لما صد الكفار في السنة السادسة من الهجرة بعد
احرامه بذى الحليفة بالعمرة فاقبل انه أحرم منها مردود وهمه بذلك مع تركه من الدخول من غيره
المساوي له من حيث انه من بقاع الحرم دليل على أفضليته على غيره فتأمل (قوله على ستة فراسخ) ظاهر
كلامه رجوعه للجعرانة والحديبية وهو في الاول يخالف لما قالوه في تحديد الحرم لانها آخره وضبطه بأنه
تسعة أميال وفي الثاني يخالف للشاهد فهو غير مستقيم فيما وفي شرح شيخنا الرملى أن الحديبية على
ثلاثة فراسخ من مكة وهذا هو المعروف للمشاهد وبعضها من الحل وبعضها من الحرم كما مر (قوله بين
طريق حدة) بالحاء المهملة المكسورة وقيل بالجيم في منعطف عن الطريق (قوله وطريق المدينة) على
فرسخ من مكة وهو خارج الحرم (قوله وفيه مساجد عائشة) زوجته صلى الله عليه وسلم نسب اليها الاحرامها
بالعمرة منه باسمه صلى الله عليه وسلم

(باب الاحرام)

وسلم) بدل (قول المتن ومن بالحرم) تعبيره عن في هذا وفي الذي قبله يفيد انه لا فرق في هذا بين المسكى وغيره
وهو كذلك (قول المتن ولو بخطوة) لو أراد ان يحرم قارنا ساغ له ذلك من مكة على الاصح كما سلف صدر
الباب (فرع) لو كان له قدم في الحل وقدم في الحرم واعتمد على الخارجة وحدها جاز الاحرام بالعمرة فيما
يظهر (قول المتن سقط الدم) قال الاسنوي بمعنى لم يجب قال وحيث أوجبنا الدم لم يجز فعل ذلك بل يجب
الخروج قبل الاحرام وان لم نوجب جاز فعل ذلك بل يستحب كما رأيت في المجموع للمعالم والتحرير
للجرجاني والذي فهمته من كلام أكثرهم عدم الاستحباب اه (قول المتن الجعرانة) قال يوسف بن
ماهلك اعتمر من الجعرانة ثمانية نبي عليهم الصلاة والسلام (قول المتن ثم التنعيم) سمي بذلك لان على يمينه
جبل يقال له نعيم وعلى يساره آخر يقال له ناعم والوادي نعمان (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ) استشكل
بانه اذا تعارض قوله وفعله وعلم المتأخر كان ناسخا للمتقدم فكيف تقدم الجعرانة على التنعيم وقد يجب
بانه انما أمر بالتنعيم اضيق الوقت وهو أقرب أطراف الحل لكن هذا الجواب يشكل عليه أفضلية التنعيم
على الحديبية (قوله والحديبية على ستة فراسخ الخ) قال الرافعي وقد ظهر بهذا ان التفضيل ليس لبعده
المسافة وقصرها اه أقول من ثم استشكل الاسنوي عليه فيما مضى حكمه بتفضيل من أحرم من دويرة
أهله

(باب الاحرام الخ)

بالأصهار من التنعيم كما تقدم وبعد احرامه بذى الحليفة عام الحديبية كما تقدم هم بالدخول اليها من الحديبية فصد للشركون عنها فقدم
الشافعي ما فعه له ثم أمر به ثم ما هم به والجعرانة والحديبية على ستة فراسخ من مكة والاولى بطرف الطائف والثانية بين طريق حدة وطريق
المدينة والتنعيم على طريق المدينة وفيه مساجد عائشة

(باب الاحرام)

(97)

قال فقدا حسنت طف بالبيت
وبالصفا المروة قرأ حل (فان لم يكن)

قال فقدما حسنت طف بالبيت
وبالصفا والمرورأ حل (فان لم يكن زيد محرما انعقد احرامه مطلقا) ولغت الاضافة الى زيد (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم
ينعقد) احرامه كقولنا ان كان محرما فقد احرمت فلم يكن محرما لوفرق في الاصح بأن المقيس عليه تعليق أصل الاحرام بخلاف المقيس (وان
كان زيد محرما انعقد احرامه كاحرامه) ان كان حجاجا حج وان كان عمرة فعمرة وان كان قرا ناقرا وان كان مطلقا فطلق ويتخير كما يتخير زيد

جهة النية كما يأتي (قوله ولا يلزمه الخ) أي وان قصد التشبيه به الآن أو فيما يأتي أوهما (قوله مطلقا) أي ان لم يقصد التشبيه به الآن والالزمة ما فيزيد (قوله فاسدا) بأن أحرم بالعمرة وأفسدها بالجماع ثم أدخل الحج عليها فإنه يدخل فاسدا ولا يتصور فساد حال النية بغير هذه الصورة لانه لا ينعقد إحرامه حال الجماع كما في الروضة فلا يلزمه المضى فيه و ينعقد إحرامه حال التزعم (قوله جعل هذا نفسه) قال في المنهج كالوشك في إحرام نفسه أي ولا يجوز له الاجتهاد على الجديد لما صرو بذلك فارق الصلاة والاواني والقبلة ولان عدم الاجتهاد هنا لا يؤدي الى فعل محظور بخلاف غيره لادائه الى الصلاة لغير القبلة أو بنجس ولو شك في إحرام نفسه بعد فراغه من الاعمال ففيه تفصيل يعلم من مراجعة كلام الرافعي (قوله بأن ينوى القرآن) أي أو الحج وحده ولا يأتي الاجتهاد هنا قطعاً لعدم الأمانة على نية الغير ولا يجزئه العمل قبل هذه النية فلا يبرأ لامن الحج ولا من العمرة ويحصل له التحلل بعمل العمرة ثم لو نوى القرآن أو الحج بعد ذلك وأدرك الوقوف وأعاد العمل برى من الحج كما يأتي ويلزمه دم لانه لما تمتع أو حلق قبل وقته ولا يعينه عن جهة بل يوقعه عن الواجب عليه ولولم يتم أعمال العمرة ونوى القرآن أو الحج وأتى بالاعمال لم يبرأ من الحج ولا من العمرة لان الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف وقد يكون معتمرا كذا قيل والوجه خلافه بل يأتي فيه كالذي قبله لان الاعمال ليست من عمل العمرة كما مر (قوله أعمال النساكين) وهي أعمال الحج وحده كما يأتي (قوله ليهتدق الخ) ولا يبرأ من العمرة لاحتمال تقدم الحج عليها أي ويبرأ من الحج كما قاله في العباب ولا دم عليه لعدم تحقق القرآن ولكنه يستحب

(فصل في كيفية الاحرام بالحج أو العمرة أو بهما) (قوله المحرم) أي من يريد الاحرام (قوله فيقول) أي حالة كونه مستقبلاً للقبلة ندبا بقبائه وجوباً بولسانه ندبا بنويت الحج مثلاً وأحرمت به تفسير لنويت أو تأكيداً لبليك الخ أي عقب النية ندبا كما يندب التلفظ بما نواه في التلبية الاولى فقط بالرفع صوت بحيث

سلف ان النبي صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقاً وخرج ينتظر القضاء فيقول أبي موسى انه أهل كاهلاً صلى الله عليه وسلم يقتضى الانعقاد مبهماً ولو صرف النبي صلى الله عليه وسلم إحرامه الى الحج بعد ذلك فلا ينافي ذلك أمره لا بنى موسى بأعمال العمرة أما ان قلنا انه صلى الله عليه وسلم كان محرماً بحج كاهلاً المرجح عندنا فيكون أمره لا بنى موسى من باب الفسخ الى العمرة خصوصية له ولا مثاله في ذلك العام (قول المتن فان تعذر الخ) قال ابن الرفعة ولا يحسن هنا الاجتهاد لانه متلبس بالعبادة كالوشك في عدد الركعات ثم لو قلنا يتحري فلم يظهر له شيء جعل نفسه قارناً (قوله ليهتدق الخ) يريد انه يبرأ من الحج دون العمرة لانه اذا كان ذلك قبل الاتيان بالأعمال مثلاً فان كان محرماً بالحج لم يضر تجديد النية وادخال العمرة عليه لا يقدر وان كان محرماً بالعمرة فادخل الحج عليها جازاً بخلاف العمرة لا يخرج عنها لاحتمال أن يكون محرماً بالحج وان كان قد وقف ولم يطف فاذا نوى القرآن ثم عاد ووقف ثانياً أجزأه الحج دون العمرة وان طاف ثم شك فاتم عمرة ثم أحرم بالحج برى منه فقط أيضاً ولم يتم أعمال العمرة ولكن نوى القرآن أو الحج وأتى بالاعمال فلا يبرأ عن شيء لان الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف ومن الجائز أن يكون معتمراً وان كان بعد الطواف والوقوف وأحرم بحج أو قران لم يبرأ من شيء فان لم يحرم وأتم أعمال العمرة ثم أحرم بالحج برى منه وعليه دم وان أتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة برى منه ولا دم

(فصل المحرم بنوى الخ) (قول المتن فان لم يبرأ من النية لم ينعقد إحرامه) وقيل في قول ينعقد عليه اذا أطلق التلبية ان ينعقد مطلقاً وخص الامام الخلاف بما لو أطلق التلبية ولم يخطر بباله قصد الاحرام أماماً ذكرها حاكياً أو معلماً أو قصداً سوى الاحرام لم يكن محرماً (قوله الثاني الخ) انظر هل يشترط عليه اقتران النية بلفظ

ولا يلزمه للصرف الى ما يصرف اليه زيدون عين زيد قبل إحرامه انعقد وان كان إحراماً زيد فاسداً انعقد لهذا مطلقاً وقيل لا ينعقد له (فان تعذر معرفة إحرامه بموته) أو جنونه أو غيبته كما في الروضة وأصلها (جعل) هذا (نفسه قارناً) بأن ينوى القرآن (وعمل أعمال النساكين) ليهتدق الخروج عما شرع فيه (فصل المحرم) أي يريد الاحرام (بنوى) أي الدخول في الحج أو العمرة أو بهما ويستحب أن يتلفظ بما نواه (ويلى) فيقول بقلبه واسانته نويت الحج وأحرمت به لله تعالى لبليك اللهم الخ (فان لم يبرأ من النية لم ينعقد إحرامه وان نوى ولم يلب انعقد) إحرامه (على الصحيح) والثاني لا ينعقد لاطباق الناس على الاعتناء بالتلبية عند الاحرام ولا يجب التعرض للفرضية بزمان كرهى شرح المذهب في باب صفة

الصلاة (ويسن الغسل للأحرام) لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل لأحرامه رَوَاهُ الترمذى وحسنه وسواء في ذلك الأحرام بحج أم بعمره أم بهما ذكر في شرح المذهب (فان عجز) عن الغسل لعدم الماء ولمد القدرة على استعماله (تيمم) لأن التيمم ينوب عن الغسل **والواجب** فمن المنسوب أولى (و) الغسل (لدخول مكة) لأنه صلى الله عليه وسلم قبله بذى طوى رَوَاهُ الشيخان وسيأتي بطوله أول الباب الآتى قال في شرح المذهب وهذا الغسل مستحب لكل داخل محرم سواء كان محرما بحج أم عمره أم قران (والوقوف بعرفة) عشية (وبعد دفعة غداة التحرر في أيام) (٩٨) (التشريق) الثلاثة (للمرى) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسن الغسل لها قاطعا

لروائح الكريمة وسواء في هذه الاغسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيرهما وروى مسلم أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بذى الحليفة فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتهل وللإمام نظر في نية الحائض والغشاء قال الرافعي والظاهر أنهما ينويان لأنهما يقيمان مسنونا ولا يسن الغسل لرمي جرة العقبة اكتفاء بغسل العبد ومن عجز عن الغسل لغبر الأحرام تيمم أيضا وما تقدم فاجاب الجمعة من حكاية وجهه ان من عجز عن غسلها لا يتيمم يأتي هنا كما قاله الرافعي لما تقدم في وجهه من ان الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريمة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للأحرام بحلق العانة وتنف الابط وقص الشارب وتقليم الاظفار ويغنى تقدم هذه الامور

يسمع نفسه على المعتمد ويندب ان يقول أيضا اللهم أحرم لك شعري وشعري ولحي ودي (قوله ويسن الغسل) ويكره تركه لغبر عن أخذ بقاعدة كل مندوب صح الامر به قصدا كره تركه كما قاله الامام (قوله فان عجز) أى عن استعمال الماء في جميع بدنه أو بعضه ويقدم الماء ويقدم أعضاء الوضوء ولا يكفيه نية الغسل عن التيمم (قوله داخل محرم) ويندب للحلال أيضا فهو وليس من الاغسال الخاصة بالحج ولو فات لم يندب قضاءه كبقية الاغسال (قوله عشية) ظرف للوقوف بعرفة اذ الغسل لها يدخل وقته بالفجر كالجمعة وتأخيرها بعد الزوال أفضل ويخرج بخروج وقت الوقوف (قوله غداة) ظرف للوقوف بمنزلة عند المشر الحرام ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل كالعيد ولا يندب الغسل للبيت بهما من عرفه (قوله وفي أيام التشريق) ويدخل وقت الغسل لكل يوم بفجره كالجمعة والافضل تأخيرها لما بعد الزوال ويخرج غسل كل يوم بغروبه أو برمي (قوله وسواء الرجل) وكذا الصبي ولو غبر عن غسله عليه وكذا في المرأة (قوله والظاهر) هو المعتمد ويكره أحرام الجنب ونحو الحائض فيندب لها ما تأخيره لا يظهر ان تيسر (قوله ولا يسن) هو المعتمد ومثله كل غسل قرب مما قبله كالقدم مع الدخول والحلق والطواف والوداع وسيأتي بعض ذلك (قوله بحلق العانة) وكذا بحلق رأس لمن يزين به والاندب أن يلبسه بنحو صمغ دفا لنحو القمل ويندب السواك أيضا كما قاله السبكي (قوله وينبغي تقدم الخ) أى في حق غير الجنب ويندب له التأخير (قوله تقدم في حق الميت) أى على القول الجديد المرجوح والراجح هناك التقديم وهو علم طلبها (قوله وهي حاصلة الخ) قال شيخنا الرملى نعم ان تغبر مع بدنه طلب فعله وكذا بقية الاغسال ونفوت بالاعراض أو بطول الفصل ولا تقضى (قوله وان يطيب بدنه) اجابا على الاصل فيكره ولحدته فيحرم وقال الاذرى يندب النكاح أيضا لان الطيب من دواعيه ولم يخالفوه (قوله وكذا ثوبه) مرجوح بل هو مكروه عند ابن حجر ومباح عند شيخنا الرملى (قوله في الاول) أى الاصح بالجواز أى مع الكراهة وهو المعتمد

التلبية الظاهر الاشتراط والحاصل ان لفظ التلبية على هذا الوجه كاف في التكبير في الصلاة (قول المتن ويسن الغسل الخ) ويكره تركه من غير عذر قاله الشافعي وهو يعكز على قول الاصوليين الكراهة ما فيه نهى مقصود فانه لم يرد نهى هنا قاله الرافعي قال الامام كل مندوب صح الامر به قصدا كره تركه اه واغسل الشافعي للأحرام وهو مريض يخاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي ان يترك الغسل في كل موطن ندب فيه فان له تأخر في جلاء القلوب واذهب درن الغفلة يدرك ذلك أو باب القلوب الصافية (قول المتن فان عجز الخ) لو أخره الى بعد كان أولى ليع هذا سائر الاغسال (قوله مستحبة لكل داخل محرم) وكذا حلال (قول المتن غداة النحر) ظاهره ان وقته يدخل بالفجر (قوله ويستحب أن يتأهب الخ) ومن السنن السواك أيضا قاله السبكي (قوله وينبغي تقدم هذه الامور) لو كان جنبا لم يطلب تأخيرها (قوله أى ازار الأحرام وداؤه) ومثله

على الغسل كما تقدم في حق الميت وفي شرح المذهب ان من خرج من مكة فاحرم بالعمرة من الحل واغتسل للأحرام يستحب له أن يغتسل لدخول مكة ان كان أحرم من موضع بعيد منها كالجفرانة والحديبية وان أحرم من موضع قريب منها كالتيمن أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخولها لان المراد من هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وأن يطيب بدنه للأحرام) لا ينباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء في ذلك الرجل والمرأة وفي قول لا يستحب لها (وكذا ثوبه) أى ازار الأحرام وداؤه (في الاصح) قياسا على البدن والثاني لا يجوز تطيبه لانه يفرغ ولبس واذا نزع ثم أعاده كان كالأستقبلي نوب مطيب وفي الروضة وأصلها التعيير

في الاول بالجواز في التمسك بالاستحباب قال في شرح المهذب وهو غريب ولو تعطروا به من بدنه فلا بأس به قطعا (ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولا بطيبه جرم) لما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت كآني أنظر الى وبيص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والوبيص بالموحدة والمهمة البريق وسواء في الاستدانة بالبدن والثوب (لكن لو نزع ثوبه الطيب لم يلبسه لزمه الفدية في الاصح) كما لو أخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه والثاني لا يلمه لان العادة في الثوب أن يترع ويعد فجعل عفو اولو طيبات المرأة ثم لزمها عده بغيرها ازالة الطيب في وجهه لان في العدة حق آدمي فالمضايقة فيه أكثر (وأن تحض المرأة (٩٩) للاحرام يدها) أي كل يدها

الى السكوع بالحناء لانهما قد ينكشفان وأن تمسح وجهها بشئ من الحناء لانها تؤمر بكشفه فلتستر لون البشرة بلون الحناء ويكره لها الخضب بعد الاحرام لما فيه من ازالة الشعث ولا يحض الرجل والخنثى للاحرام (ويتجرد الرجل لاحرامه عن غيط الثياب) ليتنقى عنه ليلسه في الاحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي ويتجرد بالرفع بضبط المصنف وصرح في شرح المهذب كالرافعي بوجوب التجرد لما ذكر فهو واجب اغييره (ويلبس ازار او رداء أيضين) جديدين والا ففسولين (ونعلين ويصلي ركعتين) للاحرام وتنقئ عنهما القريضة روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم أحرم في ازار ورداء وانه صلى الله عليه وسلم صلى بذى الخليفة ركعتين ثم أحرم وتقدم في الجنائز حديث البسوا من ثيابكم

وكذا الاحرام وردائه وثياب المرأة وليس في شرح شيخنا ولا غيره ذكر الكراهة فراجع (قوله وفي التمسك بالاستحباب) والمعتمد خلافه كما تقدم (قوله لزمه الفدية) وان لم توجد فيه رائحة الطيب لكن عجزه لم يفسد بما ظهرت ولو مس ثوبه عمدا يده لزمته الفدية ولا يضر تعطر ثوبه من بدنه أو عكسه ولا مسه سهوا ولا انتقاله بنحو عرق (قوله في وجهه) هو المعتمد (قوله وأن تحض المرأة) أي غير المحدة كما مر (قوله بالحناء) خرج بها القسويد والتطر يف والنقش فحرام (قوله فلتستر) أي تغير وهذا التغير لا يمنع من حرمه في الاجنبى (قوله ولا يحض الرجل والخنثى) فيحرم عليهما في الدين والرجلين لما فيه من التشبه بالنساء الاحاجة ولا يحرم في غيرهما ولو في غير الاحرام وتجاوز الحناء للصبي كالحرير (قوله الذي هو محرم عليه) يفيد أنه في دوام الاحرام لاحالة الاحرام ولا يلزمه الفدية فيه اذا نزعها حالا فتأمل (قوله ويتجرد بالرفع) ليفيد أنه جلة ابتداء تقييد الوجوب لا بالنصب عطف على ما قبله المفيد للندب (قوله بوجوب التجرد) هو المعتمد كما مشى عليه في المنهج وان كان الوجه ما قاله النووي في مناسكه من أنه مسنون وتبعه السبكي تبعا للمعتمد الطبري وغيره قائلين بأن سبب الوجوب وهو الاحرام لم يحصل ولا يعصى بالنزع بعد الاحرام حالا وجواب بعضهم كافي المنهج عن هذا بأن التجرد في الاحرام واجب ولا يتم الا بالتجرد قبله فوجب كالسعي الى الجمعة ممنوع اذ يتم الواجب هنا بالتجرد حال الاحرام لا قبله ولا يقاس بالسعي المذكور المقتضي عدمه الى الحرمة بالتفويت بخلافه هنا وجوابه في شرح الروض عما قاله السبكي من التأييد للقول بالندب لا يجدي نفعا فراجع ونأمله (قوله ويلبس أي ندبا) (قوله أيضين) أي ندبا ويكره المصبوغ وغيره البياض ولو بعضا وان قل ولو قبل نسجه (قوله جديدين) ويندب غسلهما مع ثوبهم نجاسة (قوله ويصلي) أي من يريد الاحرام ولو امرأة ومحله في غير وقت الكراهة ان كان في غير الحرم ويندب كونهما في مسجد كما مروى يسرهما ولو لبلا (قوله ويغني عنهما القريضة) وكذا نافله ولو غير مؤقتة ويقرأ فيهما سورتي الاخلاص (قوله أن يحرم الخ) نعم للخطيب يوم السابع أن يخطب محرما فقد تقدم احرامه على سيره يوم لانه في الثامن (قوله اكثر التلبية) ولو بالجمجمة لقادر على العربية وتكره في مواضع النجاسات كسائر الاذكار (قوله ورفع صوته بها) نعم يندب في التلبية الاولى أن يقتصر على اسماع نفسه ولا يندب الرفع كما مروى لو حصل تشويش على مصل أو ذا كرا أو قارئ أو نائم كره الرفع بل يحرم ان تأذى به أذى لا يحتمل (قوله بمعنى خصوصا) فهو اعم فاعل

ومثله ثياب المرأة (قوله في الاول) متعلق بقول المتن في الاصح (قول المتن لكن لو نزع ثيابه الخ) كذلك لو وضع يده عليه عمدا لزمته الفدية (قوله لانهما الخ) عبارة الاسنوي لانها مأمورة بكشفهما اه والاول احسن (قوله ويتجرد بالرفع الخ) أي فيكون التجرد واجبا وجوز غيره أن يكون منصوبا عطف على ما سلف فيكون مستحبوا يبادر بالنزع عقب الاحرام وفي المسئلة كلام طويل في شرح الروض وشرح الاذرع وغيرهما (قوله أي استوت قائمة) قال السبكي هذا معنى الانبعاث ولكن الاحباب عبروا عنه

البياض وقال ابن المنذر ثبت انه صلى الله عليه وسلم قال ليحرم أحدكم في ازار ورداء ونعلين اه ورواه ابو عوانة في صحيحه (ثم الأفضل أن يحرم اذا انبعثت به راحلته) أي استوت قائمة الى طريقه (أو توجه لغيره ماشيا) روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لم يهل حتى انبعثت به راحلته وروى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أهلنا أن نحرم اذا توجهنا (وفي قول يحرم عقب الصلاة) جالسا روى الترمذي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حديث حسن (ويستحب كثيرا التلبية ورفع صوته أي الرجل بها) بحيث لا يضر بنفسه (في دوام احرامه) هو متعلق باكثر ورفع أي مادام محرما في جميع احواله (وخاصة) بمعنى خصوصا

(عند تغاير الأحوال كركوب وتزول وهبوط وصعود واختلاط رقيقة) بضم الراء وكسر هاء وفراغ صلاة وقبل الليل والنهار ووقت السحر
فلا استحباب في ذلك متأكد روى مسلم عن جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يلبثه وروى الترمذي حديث أناني جبريل
فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا (١٠٠) أصواتهم بالأهلال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على اصباح

نفسها فان رفعته كره
واختفى كالمراة ذكره في
شرح المسند (ولا
تستحب) التلبية (في
طواف القدوم) والسعي
بعده لان فيهما أذكارا
خاصة (وفي التقديم
تستحب فيه) وفي السعي
(بلا جهر) ولا يلبى في
طواف الأفاضة جزما
لأخذه في أسباب التحلل
وتستحب التلبية في
المسجد الحرام ومسجد
الحنيف بنى ومسجد ابراهيم
بعرفة وكذا سائر المساجد
في الجديد ويرفع الصوت
فيها (ولفظها لبيك اللهم
ليبك لبيك لا شريك لك
ليبك ان الحمد والنعمة لك
والملك لا شريك لك)
للاتباع رواه الشيخان
ويستحب تكريرها ثلاثا
والقصد بليبك وهو من
مضاف الاجابة لدعوة الحج
في قوله تعالى وأذن في الناس
بالحج (واذا رأى ما يحب
قال لبيك ان العيش
عيش الآخرة) قاله صلى
الله عليه وسلم حين وقف
بمرقات ورأى جميع المسلمين
رواه الشافعي والبيهقي عن
محمد بن سلا ومعناه

مختوم بالتاء استعمال المصادر (قوله وهبوط وصعود) بضم أو وهما المصدر بفتحهما مكانه وكل
صحيح (قوله وفراغ صلاة) ولا تقوت بها الا ذكر الواردة عقب الصلاة كافي تكبير العيد ويندب للبي
وضع أصبعه في أذنه كما ورد به الحديث (قوله فان رفعته كره) وفارق حرمة الرفع في الاذان منها بطلب الاصفاء
اليه وهذا أولى بما فرق به في المنهج فراجع (قوله طواف القدوم) ومثله المنذور والندوب (قوله ومسجد
ابراهيم) الخليل صلى الله عليه وسلم خلافا لمن زعم أنه غيره (قوله وهو منى مضاف) حذفت نونه للاضافة
منسوب بمحذوف والمراد منه التكثير وهو من لبيا وألب البابا اذا أقام بالمكان والمعنى ان اقيم على
طاعتك اقامة بعد اقامة وكسر همزة ان استثناء أفصح ويجوز الفتح تعليلا أي لأن وضعفه أبو البقاء
بوجهين ايهام تخصيص التلبية باستحقاق الحمد واهام قصر الحمد على التلبية وفيه نظر فتأمل ويجوز نصب
النعمة على العطف فيكون لك خبران ورفعهما على الابتداء فيكون لك خبره ويكون خبران محذوف
ويندب وقفة لطيفة على الملك دفعا لاتصاله بالنفي وعدم نقص أو زيادة فيها فلوزاد لم يكره نحو وسعديك
والخير كله في يدك والرغبة والعمل اليك لوروده ويكره الكلام في أثناءها والسلام عليه ويندب له رده
وتأخيره الى فراغها أحب (قوله ما يجبه) وكذا ما يكرهه فقد قاله صلى الله عليه وسلم في أشد أحواله يوم
الاحدق (قوله قال لبيك) أي ان كان محرما والاقال اللهم ان العيش الخ وهل يكرهه التلبية راجعه ولا بأس
بالجواب بليبك بل هو مندوب وقد ضمن بعضهم ذلك لغیر المحرم نظما بقوله

لا ترغبين الى الثياب الفاخرة واذا كره عظامك حين تسمى ناخره
واذا رأيت زخارف الدنيا فقل لا هم ان العيش عيش الآخرة

(قوله واذا فرغ) أي بعد فراغ تكريرها ثلاثا كما يأتي (قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) أي بصوت
أخفض من صوت التلبية بحيث يميزان ويندب الصلاة والسلام على آله وصحبه وتكريرها ثلاثا ويدعو بما
شاء من ديني ودنيوي ومنه اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووفوا بعهدك
ورثوا لوعدهك واتبعوا أمرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيت وارضيت اللهم يسر لي أداما نويت
وتقبل مني يا كريم أديت والمراد بالرسول المذكور ابراهيم صلى الله عليه وسلم لما ورد ان ابن عباس رضي
الله عنهما قال لما فرغ ابراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء الكعبة أوحى الله اليه أن أذن في الناس بالحج
قال يا رب ما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ فقام ابراهيم على المقام ونادى يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى
بيت الله العتيق وفي رواية عباد الله اجيبوا داعي الله فسمعته من كان بين السماء والارض حتى من في

بالاخذ في السير (قوله رقيقة) هم الجماعة يرتفق بعضهم ببعض (قول المتن في طواف القدوم) مثله غيره
من الطواف المندوب فيما يظهر أي فيجوز فيه الخلاف (قوله ويرفع) استثنى بعضهم ما لو أدى ذلك الى
تشويش على المصلين (قول المتن ولفظها لبيك الخ) أصلها لبيك لك حذفت النون من المتن للاضافة
والفعل مضمر وجوب المعنى على كثرة الاجابة لخصوص التثنية (قوله ويستحب تكريرها ثلاثا) وأن
يقف وقفة لطيفة على قوله والملك (قوله وهو منى مضاف) سقطت النون للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر
وجوبه وليس المعنى على التثنية فقط بل المراد كثرة الاجابة وأصل الفعل منها لبيك فاستقوا ثلاثا بات فابدلوا
الثالثة ياء كافي تطيبت قلوبوا الباء ياء

(باب

أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هي حياة دار الآخرة (واذا فرغ من تلبيته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم)

قال تعالى ورفعتك ذكر كرك أي لا أذن كرك لا أذن كركمى لطبي ذلك (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانها واستعاذ به من النار) روى الشافعي
والمارقاني والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من تلبيته في حجة أو عمرة سأل الله رضوانها والجنة واستعاذ برحمته: النار قال

في شرح المذهب والجمهور وضعوه • (باب دخوله) أي الحرم (مكة) زادها الله شرقا • (الافضل) للحرم بالحج (دخولها قبل الوقوف) بركة كما فعل صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو مشهور (وأن يغسل داخلها) (١٠١) الجائي (من طريق المدينة بذي

طوى وبدخلها من نية كداء) روى الشيخان من نافع قال كان ابن عمر اذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم بيت بذي طوى ثم صلى بها الصبح ويغسل ويحسب أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك روى رواية لمسلم أن ابن عمر كان لا يقدم مكة الا بذي طوى حتى يصبح ويغسل ثم يدخل مكة ثم يركب ربه روي عنه ابن عمر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى والعليا تسمى نية كداء بالفتح والتثنية والسفلى تسمى نية كدى بالضم والقصر والتثنية وهي عند جبل قبيعان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين وذو طوى بين الثنتين وأقرب إلى السفلى وهو مثل الطاء أما الجائي من غير طريق المدينة فلا يؤمر بالغسل بذي طوى بل بنحو مسافته من طريقه كما ذكره في شرح المذهب ولا بالدخول من الثنية العليا وقال الشيخ أبو محمد يستحب له الدخول منها (ويقول اذ أبصر البيت)

الاصلاب والارحام (قوله ضعفوه) أي هذا الحديث الذي فيه السؤال وليس التضعيف راجعا للملادة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لما توهمه عبارة المنهج فراجع والله أعلم (باب صفة النسك)

أي كيفية المطاوب فيه من حين الاحرام به (قوله مكة) هي بالميم وبالوحد لغتان اسم للبلد وقيل بالميم للبلد وبالباء للمسجد وهي من الملك بمعنى المص يقال امتك البعير ما في ضرع أمه اذا امتصه لقله ماؤها وبالباء من اليك أي الاخراج لاجزائها الجبارة أو فيها من الدفع والزحام وهي أفضل بلاد الله الا البقعة التي ضمت أعضائه صلى الله عليه وسلم فهي أفضل حتى من العرش والكرسي قال ابن حجر وكذا ما اثر الانبياء وأفضل مقامها الكعبة ثم المسجد حوله ثم بيت خديجة رضي الله عنها وتنب المجاورة بها الا خوف انحطاط رتبة أو مخور من نحو معصية وأول من بنى البيت الملائكة قبل خلق آدم عليه الصلاة والسلام وطافوا به كما مر ثم آدم ثم ابنه شيث ثم ابراهيم ثم العما لقة ثم ابراهيم ثم قصي ثم قرش ثم عبد الله بن الزبير ثم الحجاج لجانب الحجر بكسر الحاء فقط ثم عبد الملك بن مروان وسبأ بنى المسجد في الطواف وكذا كسوة البيت ومن أراد الوقوف على ذلك فعليه بالمؤانفة الذي ذكرناه فيه (قوله داخلها) بالرفع فاعل يغسل ولو حلالا أو أتى (قوله من طريق المدينة) وكذا مصر والشام والمغرب (قوله طوى) سبأ في ضبطها (قوله نهرا) فهو أفضل من الليل وبعد الفجر أفضل وخولف بين طريق الدخول والخروج كالجمعة وغيرها وسواء في ذلك الداخل محرما وغيره وينب كونه الداخل ماشيا وحافيا الالعذر والمرأة في هودجها ومثلها الخنثى ودعا عيا وشاعا ومتدلا لا تمتد كراجله الحرم ومزيته على غيره ومجتنبا للزحمة والابذاء ومتلطفا بمن يزاحه (قوله والعليا) هي المعروفة بباب المعلاة وخست بالدخول لكون الداخل يطلب مكانا رفيعا ومزينة عالية ولا نهاجل دعاء ابراهيم صلى الله عليه وسلم بقوله اجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم ولأنها واجهة لباب الكعبة وجهته أفضل الجهات (قوله والسفلى تسمى نية كدى الخ) وتصرف ولا تصرف على ما يأتي وهي المعروفة الآن بباب الشبيكة وبمكة موضع ثالث يقال له كدى بتشديد الباء على طريق اليمن (قوله قبيعان) ويقال له قينقاع (قوله وذو طوى) اسم وادو طوى مثلث الطاء والفتح أجود وبالقصر وتصرف ولا تصرف على معنى المكان أو البقعة وهي اسم بئر مطوية بين الحجونين أي بنية بالحجارة فنسب الوادي إليها (قوله كما ذكره في شرح المذهب) معتمد (قوله يستحب) وهو المعتمد (قوله أبصر البيت) أي حقيقة أو حكما فدخل الاعمى ومن في ظلمة والحلال

(باب دخول مكة الخ)

(قوله المتن دخولها) الافضل أن يكون نهرا وما شيا وحافيا قال في المجموع ويستحب اذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه ويتذكر جلالة الحرم ومزيته على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فخرمني على النار وأمني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأهل طاعتك (قول المتن وأن يغسل) قد سلف سنينة هذا الغسل والغرض هنا بيان موضعه وطوى قرية كانت بين الثنتين وهي إلى السفلى أقرب سميت بذلك لاشتغالها على بئر مطوية بالحجارة أي مبنية والى البناء وهو مقصور ويجوز تنوينه وعدمه باعتبار ارادة المكان والبقعة هذا اذا جعل طوى علما أما اذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذوا ما كان بالصرف لا غير (قوله أي الكعبة) بثها الملائكة قبل خلق آدم بالنبي عام وحجوا لها ثم بناه ابراهيم عليه الصلاة والسلام ثم بنته قرش ثم بناه ابن الزبير على

وصححه في الروضة وشرح المذهب لما قاله الشيخ من أنها ليست على طريق المدينة وقد عدل النبي إليها أي الكعبة

بصرف يديه (اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وعظمته من حجه وأحضره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً) للاتباع رواد الشافعي والبيهقي وقال هذا منقطع ولفظهما بدل وعظمه وكرمه (اللهم أنت السلام ومنك السلام خينار بناب السلام) قاله عمر رضي الله عنه ورواه عنه البيهقي قال في (١٠٢) شرح المهذب واسناد ليس بقوى ومعنى السلام الاول ذوالسلامة من النقائص والثاني

والثالث السلامة من الآفات وبناء البيت رفيع يرى قبل دخول المسجد اذا دخل من أعلى مكة (ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه) سوله كان في صوب طريقه أم لا بلا خلاف لأنه صلى الله عليه وسلم دخل منه ولم يكن على طريقه قاله الرافعي وغيره وروى البيهقي دخوله صلى الله عليه وسلم منه عن ابن عباس في عهد قریش وذلك في عمرة القضاء وعن ابن عمر وعطاء ولم يصرحا بالحج الذي الكلام فيه ولا يفعله وفي شرح المهذب اتفق أصحابنا على أنه يستحب للمحرم أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه (ويبدأ بطواف القدوم) روى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه نواهاً ثم طاف بالبيت وأورده الرافعي حج فأول شيء أحل ولودخل والناس في مكتوبة صلاحهم أولاً ولو أقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف قدم

والحرم وذلك هو باب المسجد الآن وأما أول الردم الذي كان يرى منه البيت قبل وجود الابنية الحائلة فيطلب فيه الدعاء من حيث أنه كان محل الرؤية ودعاء الاختيار فيه والتشريف بالعلو والتعظيم بالتبجيل والتكريم التفضيل والمهابة التوقير والبر الاحسان الواسع وقدم التعظيم على التكريم في الدعاء للبيت وعكسه في الدعاء لزارع لان فضل البيت معلوم فليراجع ابن حجر هنا (قوله و بناء البيت الخ) تقدم ما فيه ومن بناء (قوله يرى قبل دخول المسجد) أي فيها كان كما تقدم (قوله ثم يدخل) ولو حللاً كما مر (قوله من باب بني شيبه) وهو المعروف الآن بباب السلام وهو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الاسود وباب الكعبة وهو أشرف جهات البيت كما مر وأن يخرج الى بلده من باب بني سهم المعروف الآن بباب العمرة وهو طافة واحدة (قوله بطواف القدوم) ويسمى طواف القادم وطواف الصدر وطواف الصادر وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية (قوله آخر الطواف) ما لم تخف نحو طهر حيض ويقدم على الطواف كلاً أو بعضاً صلاتاً أقيمت أو خيف فوترها ولو تقلاً ولو نكح كرفيه فانتة قطعه وفعلها وان قات بعد بل يجب ان قات بغير حضر (قوله أي المسجد الحرام) المعتمد أنه تحية البيت وان تحية المسجد الى كعتان بعده أي انها تخرج فيها أوفى غيرهما من صلاة يفعلها ولا تقوت احدي التحيتين بالآخرى (قوله وجهان) أحدهما لا تقوت الا بالوقوف برفة بشرط الآتي واذا قات فلا يقضى (قوله لدخول وقت الخ) يقضى أنه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل أنه يطوف للقدوم به قال شيخنا و قول ابن حجر ان هذا الطواف لهذا القدوم لا للاول رد العلامة ابن قاسم بأن الاول لم يفت فلا يصح كونه للثاني دونه انتهى والوجه كلام القواعد ثم بناء الحاج بامر عبد الملك والذي بناه منه حائط الحجر وهدم من بناء ابن الزبير من ناحية الحجر مسته أذرع وشبراً وأبقاه على الارتفاع الذي صنعه ابن الزبير وهو سبعة وعشرون ذراعاً وكان في بناء قریش ثمانية عشر وهي عندنا أفضل من المدينة وجعل ابن حزم ذلك التفضيل ثابتاً للحرم وعرفات وان كانت من الحل قال بعضهم بين الركن والمقام وزمن قبور تسعة وتسعين نبيا منهم هود وصالح وشعيب واسماعيل عليهم الصلاة والسلام (قوله بصدرف يديه) أي رهو واقف (قول المتن تشريفاً) أي رفعة وعلاوا (قول المتن وتكريماً) أي تفضيلاً (قول المتن مهابة) أي اجلالاً (قول المتن وبراً) قال الاسنوي هو الاتساع في الاحسان (قوله ومعنى السلام الاول الخ) في السبكي السلام الاول اسم الله ومعنى الثاني من أكرمه بالسلام فقد سلم خينار بناب سلام أي سلمنا بتحياتك ايانا من جميع الآفات (قوله و بناء البيت الخ) نوطئة لقول المتن بدخل (قوله قال الرافعي وغيره) فيه ان الذي كان على طريقه صلى الله عليه وسلم باب ابراهيم اه قيل المعنى فيه مواجهة الجهة التي فيها باب الكعبة لقوله تعالى و اتوا البيوت من أبوابها قال الشيخ عز الدين وهي أشرف جهات البيت زاد الله شرفاً (قول المتن ويبدأ بطواف القدوم) هو تحية البيت وتحية المسجد نطلب أيضاً هنا و صل بركني الطواف كذا قاله الاسنوي هنا نقلاً عن القاضي أبي الطيب وسبأني عن شرح المهذب ما يخالفه وفي السبكي ان دخل ومنع من الطواف صلى تحية المسجد والذي ذكره الاسنوي ذكره السبكي أيضاً (قوله وهذه المسئلة قد تستفاد الخ) أي بخلاف قول المهاج ثم يدخل المسجد الخ فانه لا يقيد ذلك (قوله فلا يطلب من الداخل الخ) لو وقف ثم دخل قبل وقت طواف الركن وطاف وقع

الصلاة وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة ولو قدمت المرأة نهاراً وهي جيلة أو شريفة لا تبرأ للرجال أخرت عن الطواف الى الليل وهو تحية البقعة أي المسجد الحرام كما ذكر في شرح المهذب قال في فواته بالتأخير وجهان حكاهما امام الحرمين ويؤخر عنه أكثر ما نقله وتفسير ثيابه وهذا المسئلة قد تستفاد من قول المهرر وان قصد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء (ويختص طواف القدوم) في الحرم (بحاج دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر له دخول وقت طواف الفرض عليهما ما الحلال فيستحب

طواف القدوم أيضاً (ومن قصد مكة للنسك) كأن دخلها تجاراً أو رسلاً أو زيارة (استحب له أن يحرم بجمع أو عمرة) كتحية المسجد لها (وفي قول يجب) لا طابق الناس عليه والسنة ينصرف فيها الاتفاق العمل (الأأن يتكرر دخوله كخطاب وصياد) فلا يجب عليه جزأاً لا شقاً بالتكرار للوجوب في غيره شروط أن يجيء من خارج الحرم (١٠٣) فاهله لا احرام عليهم قطعاً وأن

لا يدخلها لقتال ولا خائفاً فان دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق أو غيرهما أو خائفاً من ظلم أو غريم يحبس به وهو معسر لا يمكنه الظهور لاداء النسك لم يلزمه الاحرام قطعاً وأن يكون حراً فالعبد لا احرام عليه قطعاً وقبل ان اذن له سيده في الدخول محرماً فهو حكر وعلى الوجوب لو دخل غير محررم فقبل يلزمه القضاء بان يخرج ثم يعود محرماً ولا يصح القطع بأنه لا قضاء عليه لان الاحرام تحية البقعة فلا يقضى كتحية المسجد قال ابن كج ولا يجبر بالدم بخلاف ما لو أحرم بعد مجاوزة الميقات فعليه دم والحرم مككة فيأذ كر

(فصل للطواف بأنواعه) كطواف القدوم وطواف الفرض وطواف الوداع (واجبات) لا يصح الا بها (وسنن) لا يصح بدونها (أما الواجبات فيشترط لها) ستر العورة وطهارة الحدث والتنجس كما في الصلاة قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا أن الله قد أحل فيه المنطق

ابن حجر ان كان طواف للقدوم الاول بل لا يبعد كون هذا الطواف واقعا عنهما معاً فراجعه وظاهر قول المصنف ويختص الخ أن طواف القدوم ليس مطلوباً في غير ذلك وفي شرح المذهب أنه مطلوب أيضاً لكنه يدخل في طواف الفرض كتحية المسجد وبه قال الاسنوي وفي عبارة الرافعي ما يوافق ذلك أيضاً وسيأتي التصريح به في كلام الشارح للجلال قريبا عند ذكر الرمل في المعتبر وقد يقال ان كلام المصنف في طواف القدوم المنصرف اليه الاسم عند الفقهاء وهو لا ينافي طلبه وتسميته بذلك في مطلق القدوم وعلى هذا فالفرق بأن تحية المسجد ممكنة استقلالاً ليس فيه منافاة لذلك (قوله استحب له) أي وإن كان عاصياً كما سبق (قوله بجمع) أي ان كان في أشهره أو بعمره مطلقاً (قوله فلا يجب) أي فلا استثناء من الوجوب والتدب على إطلاقه لانه لا حرج فيه لجواز تركه (قوله والحرم مككة فيأذ كر) أي في أن من قصد به يحرم بجمع الخ (فصل فيما يطلب في الطواف) وهو أفضل أركان الحج حتى من الوقوف على ما اعتمده شيخنا الرمي (قوله كطواف الخ) أشار بالسكاف الى أنه بقي من أنواعه أفراد وهي طواف التحلل وطواف النذر وطواف النفل ولا يجوز التطوع بطوفة واحدة (قوله أما الواجب) أي المشروط لصحته فهو ثمانية الستر والطهر وجعل البيت عن اليسار والبدء بالحجر وكونه سيطاً وكونه في المسجد وعدم صرفه ونيتة ان استقل وهذا ان ذكرهما الشارح في التتمة آخر الفصل (قوله كافي الصلاة) راجع للستر والطهارة وعند أبي حنيفة صحة طواف المحدث ويجب مع الجنابة والحيض بدنة ومع الحدث شاة (قوله عارياً) أي مع القدرة على الستر والا فلا إعادة (قوله أو محدثاً) أي مع القدرة على الطهارة وكذا في المتنجس بغير معفو عنه وشملت طهارة الحدث ما لو كانت بالتيمم حيث تسقط به الصلاة وهو كذلك ويجب الصبر على من رجال الماء حيث أمكن قبل رحيله أما العاجز عن الطهارة والمتنجس فليس له فعل شيء من أنواع الطواف ويسقط عنه طواف الوداع بلامدوم ويجب عليه فعل طواف الركن متى أمكن ولو بعد سنين ولا يحتاج الى نية ومثله الحائض والنفساء وفاقداً للظهور بن ومنه فاقداً الماء وعلى بدنه نجاسة لعدم صحة تيممه معها وسواء تحلوا بعد مفارقة مككة أو لا وفي حاشية شيخنا أنه اعتمد أن الحائض يجب عليها أن تتحلل بذبح وحلق ونية ومع ذلك لا يحتاج الى نية اطوافها اذا قدرت عليه وأعادته وأما التيمم الذي تلزمه إعادة الحيرة مثلاً أو لنذور فقد الماء فليس له فعل طواف النفل وله فعل الفرض ويحصل به تحلله ويلزمه إعادة طواف الركن متى أمكن ولا يحتاج لنية أيضاً لان الاحرام باق في حق الجميع بالنسبة له هذا ما قاله شيخنا الرمي واعتمده (قوله وينبغي الى آخره) هو المعتمد بشرطه في الصلاة وهو أن

عن القدوم فيما يظهر (قوله فان دخلها لقتال الخ) استدل الرافعي لذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح غير محررم واعترض بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يدخل مكة بغير احرام ودفع بان أصحابه أيضاً في ذلك اليوم دخلوا بغير احرام فان قلت قد فتحت صلحاً مع أبي سفيان فكيف يقال دخلها لقتال قلنا كان غير واثق بصلحه

(فصل للطواف بأنواعه الخ) (قوله كطواف القدوم الخ) بقي من أنواع الطواف النفل وقد يقال قيد بذلك لما قال في الخادم بحثاً ونسبه لظاهر النص ان التطوع بطوفة واحدة يجوز في النفل كالصلاة (قوله كافي الصلاة) في الختام هنا بكرة للمرأة هنا الانتقاب في الصلاة (فائدة) الطهارة واجبة عند الحنفية وليست فطرطاً اذا تركها مع الجنابة أو الحيض وجبت بدنة ومع الحدث شاة (قوله الا أن الله قد أحل فيه الخ) وجهه

فمن نطق فلا ينطق الا بخبر رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم فلو طاف عارياً أو محدثاً أو على نوبه أو بدنه نجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه وكذا لو كان يداً في مطافه النجاسة قال في شرح المذهب وغلبت عليه معامته به البلوى وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين بن المحققين العفو عنها وينبغي أن يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك

(فلو أحدث فيه نضاً وبنى وفي قول استأثف) كافي الصلاة وفرق الاول بان الطواف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولوسبقه الحدث فان قلنا في التعمد يبنى فهنا أولى والا فقولان أرجحهما البناء وسواء على البناء طال الفصل أم لا بناء على ماسبق في ان من سنن الطواف مولاته وفي قول (١٠٤) انها واجبة فيستأنف في الطول بلا عذر على هذا وحيث لا نوجب الاستئناف

نستحب (وأن يجعل البيت عن يساره) وبمر تلقاه وجهه (مبتدئاً) في ذلك (بالجهر الاسود محاذياً) بالمحكمة (له في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) بان لا يقدم جزء من بدنه على جزء من الجهر وفي المذهب وشرحه يستحب استقباله ويجوز جعله عن يساره وذكر الامام والغزالي أن المراد بجميع البدن جميع الشئ الايسر (فلو بدأ بغير الحجر لم يحسب فاذا انتهى اليه ابتداءً) ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه مجاوز الى جانب الباب فالجديد لا يعتد بهذه الطوفة ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزاء ذكره العراقيون كذا في الروضة كملها في المستثلين وفي شرح المذهب في الثانية أن أمكن ذلك ثم قال وذكر صاحب العدة وغيره في المستثلين قولين انتهى وظاهر ان المراد بمحاذاة الحجر في المستثلين استقباله وان عدم الصحة في الاولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله

لا يعتمد المشي عليه وأن لا تكون رطوبة وان لا يجرد مكاناً خالياً منه (قوله فلو أحدث) أي أو انكشفت عورته أو تنجس (قوله وبنى) الا لغنى عليه والمجنون فيستأنفان مطلقاً (قوله وبمر تلقاه وجهه) ولو منكساً أو على ظهره أو وجهه أو محمولاً على دابة مثلاً نعم المعتبر في الصبي المحمول الولي بدونه كما مر في شرح شيخنا (قوله بالجهر الاسود) ومحلّه مثله في جميع ما يأتي (قوله بان الخ) أشار بان الى ان هذا هو المراد بالمحاذاة وان كان بدنه أصغر من قدر الحجر أو أكبر (قوله يستحب استقباله) أي قبل شروعه في الطواف (قوله وظاهر ان المراد الخ) ليس هذا الظاهر بظاهر بل المراد أنها بالشئ الايسر كما مر عن الغزالي اذ مع طلب الاستقبال لا بد من انحرافه اليه بشقه الايسر بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه كما تقدم فقوله في المنهج فاذا جاوزته انقل المراد اذا قرب من مجاوزته ولا حاجة لقوله وهذا مستثنى الخ وان كان في شرح شيخنا كابن حجر ما يوافقه لانه غير محسوب من الطواف اذ أوله من انقله ولا يصح ما قاله من كون الحجر عن يمينه لانه مستقبل له فتأمل وحذره (قوله وهو الجدار البارز الخ) وارتفاعه مطلقاً ربع وثمان ذراع وعرضه في جهة الباب نصفه وربع ذراع وفي غيرهما نصف ذراع وكلامهم صريح في أنه ليس للبيت شاذر وان قديم غير الذي في جهة الباب فالوجود في غير ما حدث فلا يضر المشي فوقه ولا مس الجدار فوقه لانه ليس جزءاً من الطائف الدلالة الاقتصار على استئناف حكم واحد واستئناف أيضاً ابتداءً أي بكر رضى الله تعالى عنه ولا يناف بالبيت عربان وكأوا في الجاهلية يطوفون عراً ويرون ان ذلك أفضل ليكنون كما خلقوا وكانت المرأة تشد على فرجها سيورا (قول المتن فلو أحدث الخ) نقل في الكفاية عن النص انه لو أغشى عليه وجب الاستئناف والوضوء وعلاه بزوال التكليف بخلاف المحدث بغيره (فرع) حكم الخارج لحاجة حكم الخارج للحدث قاله الماوردي (قوله وبمر تلقاه وجهه) من جملة ما خرج بهذا ان يدار بالريض وهو مستلق على ظهره وشقه الايسر لجهة البيت (قول المتن مبتدئاً الخ) هو حال فيصير المعنى يجعل البيت عن يساره في حال ابتداءه بالحجر الاسود فلا يفيد ذلك وجوب الابتداء بل ولا وجوب الجعل في حالة عدم الابتداء كذا أورده الاسنوي ثم قال ومثله يجري في محاذيا (قوله بان لا يقدم جزءاً الخ) أي بان يكون ذلك الجزء جاوز الحجر الى جهة الباب فهذا هو المضّر لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذي في جهة الركن اليماني بذلك على ذلك مسألة البعض الآتية عن العراقيين (قول المتن فاذا انتهى اليه ابتداءً) فضيته انه لا فرق في ذلك بين العمدة والسهول لكن قد ذكر في الصلاة انه لو قرأ النصف الثاني عمداً ثم قرأ الاول لا يبنى عليه بل يجب الاستئناف وكان قياسه ان المتعمد اذا ابتداء من الباب ودار حتى انتهى اليه لا يحسب له مروره من الحجر اليه حتى يعود الى الحجر ثانياً واذا لم يحسب تلك المسافة فلا يحسب ما بعدها وهكذا حتى ينتهي الى طوفة قعداد فيها من الباب الى الحجر كذا ذكره الاسنوي ثم قال والفرق مشكل (قول المتن ابتداءً منه) أي مع النية حيث اعتبرت (قوله وظاهر الخ) فيرد عن الاسنوي حيث قال في الثانية قد تكلفوا التصويرها ولا وقفة فيه وصورتها أن لا يستقبل الحجر بوجهه بل يجعله على يساره وحينئذ فيكون الحجر في سمت عرض بدنه والغالب ان المنكب ونحوه مما هو في جهة العرض دون جرم الحجر وقوله ان المراد الخ هو استفاد من قوله بجميع بدنه وقوله ان أمكن ذلك (قول المتن على الشاذر وان الخ) فلا يصح ما بعد ذلك وبه تعلم ان الترتيب يعتبر بين الاشواط وكذا بين أجزاء كل شوط (قوله وهو الجدار الخ) كذا في الاسنوي وبه تعلم ان قول الكمال المقدسي في شرح

الارشاد

المعتد به مما تقدم وهو ان لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر المذكور في الروضة وأصلها وان عبر فيه يبنى ولو استقبل البيت أو استدبره وجعله عن يمينه ومشى نحو الركن اليماني أو نحو الباب أو عن يساره أو مشى فقهري نحو الركن اليماني لم يصح طوافه (ولو مشى على الشاذر وان) بفتح الدال للمحكمة وهو الجدار البارز من علوه بين ركن الباب والركن الشامي

فتحتى الحجر) بكسر الحاء
(وخرج من الأخرى)
وهو بين الركنين الشاميين
عليه جدار قصير (لم تصح
طوفته) فى المسائل الثلاث
لأنه فيها طائف فى البيت
لأنه وقد قال تعالى وليطوفوا
بالبيت العتيق والحجر قبل
جميعه من البيت والصحيح
فمرسته أذرع فقط (وفى
مسئلة المسوجه) أنه تصح
طوفته فيها لأن معظم
بدنه خارج فيصدق أنه
طائف بالبيت (وأن يطوف
سبعاً داخل المسجد) ولو
فى آخرياته ولا بأس بالحوال
فيه كالساقية والسواري
والاصل فيبأذ كر الانباع
منه ماروى مسلم عن جابر
أنه صلى الله عليه وسلم لما
قدم مكة أتى الحجر فاستلمه
ثم مشى على يمينه فرمل
ثلاثاً ومشى أربعاً وروى
البخارى من حديث ابن
عمر نحوه إلا أنه مشى على يمينه
وروى مسلم عن جابر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يرمى على راحلته يوم
النحر ويقول لتأخفوا
عنى مناسككم فأتى لأدري
لعل لا أحج بعد حجتى هذه
(وأما السنن فان بطوف
ماشياً) كما تقدم فى الحديث
ولا يركب الا لعذر كمرض
وطاف صلى الله عليه وسلم
راكباً فى حجة الوداع كما رواه
الشيخان لبراء الناس

فى هواء البيت وما فى شرح شيخنا الرملى عن النووي لا يخالف ذلك لمن تأمله (قوله أومس الجدار) أى
يختر من بدنه ولا يضره عليه ما لبس أو بشىء فى يده كالأضراس جدار الشاذر وان من أسفله بدنه ولا مس
جدار البيت فى غير جهة الشاذروان كأمس (قوله وهو) أى الحجر وقصته ملاصقتان لجدار البيت فهمامنه
وان كان لا يصح استقبال المصلى لهما قالوا لعدم اليقين فى كونهما منه (قوله عليه جدار قصير) وحكم هذا
الجدار حكم جدار البيت فيضرب رجل جزء من بدنه فوقه أو فى رفرقه ولو فبازاد على الستة أذرع خروجه من
الخلاف كما بأتى (قوله والحجر) أى بكسر الحاء كأمس ويسمى الخطم لما قيل انه حطم أى مات فيه ألوف
من الانبياء وغيرهم وفيه قبر أم عيسى صلى الله عليه وسلم وقيل وأمه هاجر وكان محل مأوى غنمه ليلا ويسمى
مابين الحجر الاسود والمقام خطيماً أيضاً كفى اللعان (قوله ستة أذرع) فقط أى تقر بيا لما قيل انه استأذرع
ونحو شبر وذلك من جملة ما بين صدره وجدار البيت وهو خمسة عشر ذراعاً تقر بيا وعرض جداره ذراعان
وثلاث ذراع وارفعاه فوق ذراعين وسعة كل فتحة منه فوق أربعة أذرع (قوله داخل المسجد) أى وان
وسع مالم يبلغ الحل ولا يضر ارتفاع الطائف على البيت كسطح المسجد وغيره وأول من حوط على المسجد
النبي صلى الله عليه وسلم ثم وسعه بعده الامام الخليفة أبو بكر الصديق رضى الله عنه ثم بعده الخليفة عمر بن
الخطاب رضى الله عنه وجعل له جداراً نحو القامة ثم بعده الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه وجعل له
الاروقة ثم الامير عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ثم الخليفة عبد الملك بن مروان ثم ولده الوليد بن عبد الملك
المدكور ثم الخليفة المنصور ثم الخليفة المهدى ولم يمتعه فتممه بعده ولده الخليفة الهادى وزاد فى بعض جهاته
بميت جعله مابين جداره وجدار الكعبة تسعون ذراعاً من كل جانب واستقر الامر عليه وبناء
السلطين بعده تعجيد من غير زيادة فيه وأول من كسا الكعبة من داخلها قصى جده صلى الله عليه وسلم
حين بناها قبل بناء قريش ثم كساها عبد الله بن الزبير بالقباطى من خارجها حين بناها ثم أبدلها السلطان
فرج بن برق فى خلافته بالكسوة السوداء من خارجها واستمرت وحل بسط ذلك التوارىخ ومنهم ما أولفنا
السابق (قوله ماشياً) ولو اسرأة ويندب ان يقصر خطاه لكثرة الاجور وحافياً إلى اللعذر ويكره الزحف
وأما الزكوب بخلاف الاولى والحل على الرجال أولى من الدواب والابل أولى من غيرها وانظر هل يصح
الطواف فى هواء المسجد ولا يصح كفى الوقوف راجعه ويتجه فيه الصحة هنا (قوله بلا كراهة) أى
بل هو خلاف الاولى كأمس

الارشاد هو القدر الذى تركته قريش من عرض الاساس خارجاً عن عرض الجدار فيما عدا جهة الحجر غير
صواب ومن ثم تعلم ان البناء الذى يشبه الشاذر وان الكائن الآن من الاسود الى اليماني ثم منه الى الشامي
محدث ولعله منشأ وهم شارح الارشاد على ان الذى قاله هو ما فى نفوس الناس فليتنبه له وقد يعتذر له بأنه
فى تينك الجهتين أيضاً ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت العراقى يفرض المسئلة وقال ان اختصاصه بجهة
الباب قاله الراعى تبعاً للامام وهو خلاف المشاهد من تعميم الجدران الثلاث كما صرح به الازرقى فى تاريخ مكة
اه (قول المتن فى موازاته) احتراز عن مشيه لافى موازاة الشاذروان كفى الجهة التى بين اليماني والركن
الاسود وكذا التى بين اليماني والشامي (قوله والصحيح قدر ستة أذرع) الى آخر الفتحة منها (فرع)
لو استقبل هذا المقدار فى الصلاة لم تصح لانه غير قطعى وقد يشك كل عليه استقبال المسلمين له بعد بناء ابن
الزبير فان قيل ذلك اجماع قيل فهل ادام حكمه بعد هدم الحاج له (قول المتن وجه) هو وجهه ويؤيده ان
الجنب اذا أدخل يده فى المسجد لائتم عليه (قول المتن سبعا) هو فى طواف النساك أما النفل فحاول فى الخادم
جواز التطوع بطوفه واحدة وان يجوز اطلاق النية ثم يزيد على السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول
المتن ماشياً) أى وحافياً أيضاً قال فى الاملاء وأحب لو كان المظاف خالياً أن يقصر فى المشى ليكثر له الاجر

قال الامام: وادخل الهيعة التي لا يؤمن بتوحيها المسجد مكروه (ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث (وبقبله) روى الشيخان عن ابن عمر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله (ويضع جبهته عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد على الحجر (فان عجز) (١٠٦) عن التقبيل ووضع الجبهة تزججة (استلم) أي اقتصر على الاستلام باليد ثم قبلها

(فان عجز) عن الاستلام (أشار بيده) ولا يشير بالقدم إلى التقبيل وفي الروضة يستحب الاستلام بالخشب ونحوها إذا لم يتمكن من الاستلام باليد أي ويقبل الخشب أو نحوها وفي شرح المذهب فان لم يتمكن بعضا ونحوها أشار بيده أو بشئ فيها ثم قبل ما أشار به وفي الروضة ولا يستحب للنساء استلام ولا تقبيل الا عند خلو المطاف في الليل أو غيره وفي شرح المذهب يستحب أن يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (ويراعي ذلك) أي الاستلام وما بعده (في كل طوفة ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما ويستلم الجاني ولا يقبله) لكن يقبل اليد بعد استلامه ويفعل ذلك في كل طوفة روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن الجاني والحجر الاسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر (وأن يقول أول طوافه بسم الله والله

(قوله مكروه) قال شيخنا الرملي هي كراهة تنهي عن سواها كان حاجة أو لا فان أمن التلويت فمكروه تنزيها سواها كان حاجة أو لا أيضا ومثل الدابة الصبي والمجنون وقال بعضهم انه مع عدم أمن التلويت يحرم أن لم تكن حاجة والا كره ومع أمنه ان لم تكن حاجة كره والا فلا كراهة (قوله ويستلم الحجر) أي ثلاثا وكذا ما بعده من التقبيل وغيره سواء فعلها متوالية أو متخللة ومحلها أول أو بل والعباد بالله مثله كاسر وارتفاعه عن أرض المسجد في المطاف ذراعان ونصف تقر بيا وهو من الجنة وكان أشد بياضا من اللبن فسودته خطا يا بني آدم كافي الحديث ويحترز عند تقبيله عن مرور قدميه ولو بأذى جزء بل يشبه ما حتى يعتدل ثم يمر فان مر وهو منحن قبل أن يعتدل وجب عليه العود إلى محله عند استقباله (قوله بيده) والمعنى أولى (قوله في كل طوفة) والاولى آكد (قوله ولا يقبل الخ) أي لا يستحب بل هو مباح وكذا بقية أجزاء البيت مما لم يطلب فيه ذلك وكذا الايسن السجود على غير الحجر ولو على ما استلمه به من بدأ وغيره (قوله لكن يقبل اليد الخ) فان عجز عن استلامه أشار إليه بيده أو بشئ فيها وقبل ما أشار به خلا لما ذكره بعضهم من عدم طلب ذلك وبحث بعضهم تثليث الاشارة والتقبيل لما أشار به أيضا وبحث بعضهم ان هذه السنن لا تختص بمن يطوف فراجع وحكمة تفاوت الاركان ان ركن الحجر فيه فضيلتان الحجر وكونه على قواعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم وفي الركن الجاني الثانية منهما ما وخالو الركنين الشاميين ههنا (قوله أول طوافه) أي أول كل طوفة من طوافه والاولى آكد واستحب أبو حامد رفع اليدين عند التكبير (قوله ووفاء بعهديك) أي بعهدي بكتابي وبعهدي عنك عنه ولما ذكره بعض العلماء ان الله تعالى لما خلق آدم استخرج ذريته من صلبه ثم قال لهم ألتبر بكم قالوا بلى فأمر أن يدرج ذلك العهد في الحجر الاسود وقد صرح بذلك علي بن أبي طالب فليراجع من مؤلفنا المشار إليه فيما مر (قوله الباب) وارتفاعه فوق خمسة أذرع وعرض عتبه ثلاثة أرباع ذراع (قوله ويشير) أي يقبله إلى مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم الذي هو من الجنة كالحجر الاسود وسمى مقاما لانه قام عليه حين نادى بالحج كاسر وانه كان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر ثم يهبط به حتى يأخذ ما يبني به وهكذا وقال ابن الصلاح يشير إلى مقام نفسه وضعفه (قوله مع دعاء عند الركن الشامي) وهو اللهم اني أعوذ بك من الشرك والشقاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد (قوله تحت الميزاب) وهو اللهم اظني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس نبيك محمد صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا لاظمه بعده أبا داود الجلال والاكرام (قوله ودعاء بين الركن الشامي والجاني) وهو

(قوله قال الامام الخ) كذا نقله عنه الشيخان وأقره واعتضه الاسنوي بتصريحهم بتحريم إدخال الصبيان المساجد كما نقله الرافعي عن صاحب العدة واعتضه النووي فقال في زيادة الروضة إذا لم يغلب تنجيسهم كان مكروها قال الاسنوي فهذا صريح في التحريم عند غلبة النجاسة والكراهة عند عدم الغلبة وأما طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لحضر وهو استفتاء الناس له وتعليم المناسك (قول المتن ويستلم الخ) قال الاسنوي ولا يقبل اليد في هذه الحالة (قول المتن ولا يقبل الركنين الخ) قال الاسنوي رحمه الله الحكمة في اختلاف أحكام هذه الاركان ان الركن الاسود فيه فضيلتان وجوه الحجر الاسود فيه وكونه على قواعد ابراهيم والجاني فيه الفضيلة الثانية والشاميان خاليان عن هذين اه وهو صريح في ان

الصادر من

أ كبر اللهم إيمانك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهديك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى

الله عليه وسلم قال الرافعي روى ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو غريب وقوله إيماننا لمفعول له لا طوف مقدر (وليفعل قبالة الباب اللهم ان البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير إلى مقام ابراهيم وهذا الدعاء أورده الشيخ أبو محمد مع دعاء عند الركن الشامي ودعاء تحت الميزاب ودعاء بين الشامي والجاني

وسئلهم جميعهم عن الروضة (وبين الجمانين اللهم أنت الذي لا يباحسنه وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار) روي ما يورد بلفظ بن عبد الله
لهم عن عبد الله بن السائب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠٧)

المحرر والشرح ربنا وفي
 الروضة اللهم ربنا (وليدع
 بما شاء) في جميع طوافه
 (مأثور الدعاء) فيه
 (أفضل من القراءة وهي)
 فيه (أفضل من غير
 مأثوره) وفي وجه أنها
 أفضل من مأثوره أيضا
 (وأن يرمل في الاشواط
 الثلاثة الاولى بأن يسرع
 مشيه مقار باخطاه وبمضى
 في الباقي) على هيئته
 للاتباع كما تقدم ويستوعب
 البيت بالرمل روى مسلم
 عن ابن عمر قال رمل
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الحجر الى الحجر
 ثلاثا ومشي أربعا ولوطاف
 راكباً أو محملاً لا حرك الدابة
 ورمل به الحامل ولو ترك
 الرمل في الثلاثة لا يقضيه
 في الاربعه لان هيئتها
 السكينة فلا تغير (ويختص
 الرمل بطواف يعقبه سعي
 وفي قول بطواف القدوم)
 لان مارمل فيه النبي كان
 للقدوم وسعى عقبه فعلى
 القوانين لا يرمل في طواف
 الوداع ويرمل من قدم مكة
 معتمر الاجزاء طوافه عن
 القدوم وكذا من لم يدخلها
 حاجاً لا بعد الوقوف فان
 دخلها قبله ولم يرد السعي
 عقب طوافه للقدوم

اللهم اجعله أي ما نافية محامير وراو ذنبا أي واجعل سعي في
 طاعتك مشكوراً ونجاراً لن تبور يا عزيز يا غفور قال الاسنوي والمعتبر يقول عمرة مبرورة وضعفه
 شيخنا اتباعاً للحديث وينزل الحج في كلام المعتبر على القوي وهو القصد والزيارة وان لم يقصد ذلك وفيه
 بعض ما قاله الاسنوي أقرب فراجع (قوله وأسقطها جميعها من الروضة) ولعل اسقاطه لقول الشافعي رضي
 الله عنه الآتي (قوله وبين الجمانين اللهم أنت الذي لا يباحسنه) قال الشافعي رضي الله عنه وهذا أحب الي وأحب أن يقال
 في جميع الطواف وفي الشرحين والمحرر بن عبد الله قال الاسنوي وهو الوارد وما في المنهاج كالروضة سهو
 ولعل تعرض الشارح له (قوله وليدع) أي في خلال التذكر المطلوب بعد فراغ كل دعاء في محله أو تركه
 تلك الادعية وهذا هو الظاهر من قول الشارح في جميع طوافه ويكره فيه ما يحرم أو يكره في الصلاة وغير
 ذلك (قوله فيه) أي في الطواف أي في عماله المخصوصة فقط (قوله وهي) أي القراءة (قوله وفي وجه أنها)
 أي القراءة أفضل ففي الخبر يقول الله عز وجل من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين
 وأفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه وأنت خير بأن الذي كره لا يختص بالقرآن وان
 طلب غيره لخصوصه لا يعارض أفضليته فتأمل (تنبيه) ينسب الاسرار في جميع ما ذكر (قوله وان
 يرمل) أي الذي كره كإسبائي ويكره تركه ولو قصد السعي فرمل ثم عتله تركه أو عكسه جازوه رمل من
 أطلق في قصد السعي ولا عهده أو تردد في أنه يفعله الآن فراجعه وينبغي بناؤه على أنه مطلوب في أيهما أصالة
 أو على أفضليته وسيأتي (قوله في الاشواط) قال شيخنا الرمي المعتمد انه يكره تسمية الطواف شوطاً ودورا
 والذي اختاره النووي عدم الكراهة وشهد النكبر على من قال بالكراهة (قوله بأن يسرع الخ) قال في
 المنهج ويسمى خبيبا قال شيخنا الرمي ومن قال ان الرمل دون الخشب فقد غلط بل هو مشى لا عدو فيه ولا
 وثب وحكمته الاصلية أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم بأصحابه الى مكة في عمرة القضاء قال المشركون انه قدم
 عليكم قوم قدأ وهنتهم حتى يثرب فيلقهم أو ان الله أطلع نبيه عليه فأمر صلى الله عليه وسلم أصحابه بالرمل ليرى
 المشركون جلدهم فلما رأوهم قالوا لبعضهم هؤلاء الذين زعمتم كذا وكذا والله انهم أجلد من كذا وكذا
 وفي رواية كأنهم لم الغزلان وطالب من ذلك لتندكر نعمة الله على اعزاز الاسلام وأهله (قوله ومشي
 أربعا) وهذا كان في طواف القدوم فلا ينافي ما ورد من ركوبه لانه كان في طواف الركن تأمل (قوله
 لان مارمل فيه الخ) انظر مع ما مر أنه كان في عمرة القضاء وليس في العمرة قدوم وأجاب عنه بقوله ويرمل
 من قدم مكة معتمر الخ (قوله يرمل في طوافه) أي الذي بعد وقوفه وهو طواف الافاضة والذي عند خروجه
 لانه وداع (قوله السعي عقب طوافه للقدوم) قال ابن حجر والشمس الخطيب وهو أفضل وقال شيخنا الرمي

الناذر وان خاص بما بين الركن الاسود والشمي كما سلف قريبا (قول المتن وبين الجمانين اللهم) قال
 الاسنوي الذي في الشرحين والمحرر بن عبد الله وهو الوارد وقد سها في الروضة فتبعه في المنهاج (قول
 المتن وليدع بما شاء) أي كما في الصلاة (قوله وهي فيه أفضل) أي لقوله صلى الله عليه وسلم يقول الرب سبحانه
 وتعالى من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام
 كفضل الله تعالى على خلقه رواه الترمذي وقال حديث حسن (قول المتن وان يرمل في الاشواط الخ) قيل
 ليس فيه دلالة على استيعابها (قوله ويستوعب) نبه عليه لان عبارة الكتاب قد لا تفيد (قوله ومشي
 أربعا) هذا كان في طواف القدوم فلا ينافي ما سلف في ركوبه لانه كان في طواف الركن (قوله كان للقدوم
 وسعى عقبه) أي فالاول نظر الى الثاني لاتناته الى تواصل الحركات بين الجبلين والثاني نظر الى الاول لانه

رمل فيه على الثاني دون الاول والحاج منها يرمل في طوافه على الاول دون الثاني ومن أراد السعي عقب طوافه للقدوم رمل فيه على القولين
 واذ رمل فيه وسعى عقبه لا يرمل في طواف الافاضة ان لم يرد السعي عقبه وكذا ان أراد في الاظهر لانه غير مطلوب منه فقوله المصنف يعقبه

سمى أى مطلوب أو محسوب وإذا طاف للقسم وسعى عقبه ولم يرم فيه لا يقضيه في طواف الأفاضة في الأصح وقيل الأظهر ولو طاف ورمى ولم يسع رمل في طواف الأفاضة لبقاء السعي عليه (وليقل فيه) أى في الرمل (اللهم اجعله حجاً مبروراً وادنياً مغفوراً وسعيام مشكوراً) قال الرافعي روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اجعله أى ما أتانيه من العمل المحسوب بالذنب قال في التنبية ويقول في الاربعة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت (١٠٨) الاعز الاكرم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

تأخيره لما بعد الأفاضة أفضل وكلام الشارح بعده يدل له ولا يعيد الرمل اذا فعله وان أخر السعي (قوله مطلوب أو محسوب) أى سواء قلنا انه مطلوب أو انه محسوب غير مطلوب فقوله غير مطلوب أى وغير محسوب وأشار بمطوب الى ما ليس بعد طواف القدوم والمحسوب اليه وكذا يقال انه مطلوب في نفسه فيستغنى عن محسوب (قوله وليقل الخ) أى يدل الله كرم المطلوب فيه مما سراً وفي وقت لا ذك فيه مما سراً (قوله ويقول في الاربعة الخ) أى على ما ذكر (قوله لا يطلب منها ذلك) فلو فعلته لم يحرم بل يكره وفي البرلسي انه مباح ما لم تقصد التشبه بالرجال (قوله مع بعد أولى) سواء أوى طوافه وآخره وما بينهما ويندب في القرب الاحتياط ويندب أن يكون بعده بقدر ثلاث خطوات وقيل ثلاثة أذرع نعم الطواف من وراء زمزم مكره فقر به عنهما تركه الرمل أولى حينئذ (تنبيه) يكره في الطواف الاكل والشرب والبصاق وتفرغ الاصابع ونسبكها وتكثيفها خلف ظهره وكونه حافياً وأحافئاً وغير ذلك من مكروهات الصلاة التي تأتي هنا وكون المرأة منتقبة وقطعه لصلاة فرض كفاية أو نافلة أو سجدة ثلاثة أو شكرو كل ذلك حيث لا عذر ولو شك في شيء من شروطه وجب تداركه إلا أن تحلل كما قاله الأذري وسكت عليه شيخنا وفيه بحث والوجه انه لا يؤثر الشك بعد فراغه كافي الفاتحة والصلاة فراجعه ودخل في عدم الموالاة لوفرق الاشواط الاربعة على الايام وهو ما قاله السبكي وخالفه الزركشي (فرع) التطوع بالصلاة في زمن أفضل من الطواف فيه (قوله ويصلى بعده) ويندب قبل الصلاة أن يأتي المزمزم وسعى بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم التزمه وأخبرنا هناك ملكاً يؤمن على الدعاء وهو ما بين الحجر الاسود ومحاذاة الباب من أسفله وعرضه علوار بعة أذرع ويلصق بطنه بجدار البيت ويضع خده الايمن عليه ويسط ذراعيه وكفيه ويتعلق باستار الكعبة ويقول اللهم رب هذا البيت العتيق أعتق رقبتى من النار وأعذنى من الشيطان الرجيم وروسا سه ويدعو بما شاء ثم ينصرف للصلاة ولا بد من النية فيها ان استقلت بخلاف الطواف لانها ليست من أفعال الحج ويندب اذا والى بين

أول العهد بالبيت فيلحق به النشاط والاهتزاز وقوله للقدم متعلق بقول المتن وفي قوله وقول وسعى عقبه يرجع لقول المتن ويختص (قوله المتن مبروراً) أى لا بخاطئه معصية من البر وهو الطاعة وقيل هو المتقبل وقوله ذنباً مغفوراً أى اجعل ذنبى مغفوراً والسعى هو العمل والمشكور هو المتقبل وقيل هو الذى يشكر عليه (قول المتن في جميع كل طواف الخ) أى فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل يعم السبعة بخلاف السعى وبحث الزركشي أن لا يس الخيط لعذر لا يطلب منه الاضطجاع وفيه نظر (قوله المتن وكذا في السعى) بخلاف ركعتي الطواف لان هيئة الاضطجاع مكروهة في الصلاة (قوله أى لا يطلب منها الخ) ظاهره انه غير مكروه (قول المتن الا أن يخاف) ينبى أن يكون خوف مخاططة النساء في معنى لمسهن (قول المتن وأن يوالى الخ) وجه عدم الوجوب أنها عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها فلم تجب موالاة كالموضوء (فرع) لوفرق الاشواط على الايام أو جزأ الشوط قال السبكي جاز ومنعه الزركشي وذ كر نصوا عن الساقى صريحة في المنع (قوله وفي قول تجب موالاة الخ) ان قلت ما وجه ذكر هذا هنا مع انه سيأتى قلت ليعلمك ان محل القولين في التفريق الكثير بلا عذر (قول المتن ويصلى بعده ركعتين) أى بنية ولم يستغن عنها

(وان يطلبع في جميع كل طواف يرم فيه وكذا في السعى على الصحيح وهو جعل وسط ردائه تحت منكبه الايمن وطر فيه على) منكبه (الايسر) كتاب أهل الشطارة مأخوذ من الضبع يسكون الموحدة وهو العصد روى أبو داود عن ابن عباس باسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب أنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا من الجعرانة فرموا بالبيت وجعلوا أردبتهم تحت آبائهم ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى وقبس السعى على الطواف بجماع قطع مسافة مأمور بتكررها سبعة ومقابله يقف مع الوارد (ولا ترم المرأة ولا تضطبع) أى لا يطلب منها ذلك قال في شرح المهذب والختمى في ذلك كالمرأة (وان يقرب من البيت) تبركاه (فلو فات الرمل بالقرب لزجة فالرمل مع بعد أولى) لانه متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بموضعها (الا أن يخاف صدم

النساء) بحاشية المطاف (قال قرب بالرمل أولى) نحرز عن مصادمتين المؤدية الى انتقاض الطهارة كطواف وكذا لو كان بالقرب أيضا بخلاف مصادمتين في الرمل فتركه أولى ولو كان من بقوته الرمل مع القرب لزجة برجو فرجة وقف ليجدها في رمل فيها (وان برالى طوافه) وفي قول تجب موالاة كحاشيتي فيبطل بالتفريق الكثير بلا عذر قال الامام وهو ما يفتى على الظن تركه الطواف ولو أقيمت المكتوبة وهو فيه فخر فيه فبها تفريق سدر (ويصلى بعده ركعتين

أكثر من طواف أن يصلي لكل طواف ركعتين والافضل أن تكون صلاة كل طواف عقبه ولو قصد كون
الركعتين عن الكل كفي بلا كراهة وقياس سجود التلاوة أن يكون الاطلاق كذلك فليراجع (قوله خلف
المقام) فهمافيه افضل من داخل الكعبة ثم داخل الكعبة ثم في الحجر وأولاه ما قرب من البيت ثم في الحطيم
ثم في وجه الكعبة ثم فيما بين اليمانيين ثم بقية المسجد ثم في بيت خديجة ثم في منزله صلى الله عليه وسلم المعروف
بدار الخيزران ثم في بقية مكة ثم باقي الحرم ثم حيث شاء متى شاء ولا يفوتان الا بالموت والمراد بخلف المقام كوفي
المقام بينه وبين الكعبة لان وجهه كان من جهتها فغير ويجزئ عن الركعتين فريضة ونافلة أخرى كافي
المنهج وغيره ونظر بعضهم في الجمع بين هذا وما قبله فقال حيث قيل بحصولهما مع غيرهما فكيف يأتي
قولهم حيث شاء متى شاء وكذلك ما قبله لا يقال ان ذلك فيمن لم يقع منه صلاة بعد الطواف في بقية عمره اذ
لا قائل به ولا انهما لا بد من قصدهما مع غيرهما والا فلا بد دخلا فيه نظر المناقاة لما مر ولا أنه كمن قصد
تأخيرهما لعدم محتمة كافي التحية وفي ابن حجر بعض شيء من ذلك وانظر هل يجوز احواله بأربع ركعات أو
أكثر على انها سنة الطواف كافي التحية ظاهر كلامهم جواز ذلك فراجع (تنبيه) سمي البيت كعبة
لتربيعها من التمسك به وهو التربع وذلك على التقريب لان عرض جهة الباب من خارج البيت ثلاثة
وعشرون ذراعا وربع ذراع ومن داخله ثمانية عشر ذراعا ونحو الثلثين من ذراع وعرض ما بين الشاميين
من خارجه ثمانية عشر ذراعا وثلاثة أرباع من ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعا وقيراطان وعرض جهة
ما بين الشامي واليماني من خارجه ثلاثة وعشرون ذراعا ومن داخله ثمانية عشر ذراعا وثلثان وربع ذراع
وعرض جهة ما بين اليمانيين من خارجه تسعة عشر ذراعا وربع ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعا وثلاث
ذراع وارتراف جدرانها أربعة وعشرون ذراعا تقريبا كل ذلك بالنزاع المصري ويندب دخول الكعبة
من غير ابداء أحد قال بعضهم واذا دخلها خرسا جدد الشكر أي مع التيق وغيرهما من شروطه (قوله ويجهز بها
ليلا) ومنه ما بعد الفجر واستشكال ابن الصلاح ووافقه البلقيني التفرقة بين الليل والنهار مع ان الصحيح
في التوافق ليلا للتوسط ولا يقاس على الكسوف لان سببه ايلي ولا على الكسوف لان سببه نهاري وبأن
الجماعة مطاوعة في الكسوفين فطلب الجهر والاسرار وهذه صلاة سبها واحد وهو الطواف فارجحه
التفرقة فيها والوجه الاسرار فيها ليلا ونهارا كصلاة الجنائز وقد يجاب بان هذه ذات سبب فلا تقاس على
النفل المطلق وبان سببها مطاوع كل وقت فلا تقاس بذات الاسباب المقيدة وبان ما هنا باب اتباع
وأما القياس على الكسوف كافي المنهج فهو من حيث وجود الجهر والاسرار لان من حيث الدليل عليها
مما لا تأمل (قوله وفي قول نجب الموالاة) وقياس الصلاة وجوبها على صاحب الضرورة بلا خلاف

كالطواف في الحج لانها ليست من جنس أفعال الحج وهذه الصلاة تتميز عن غيرها بجران النيابة فيها في الحج
عن الغير (قول المتن خلف المقام) أي فهمافي المسجد افضل من المنزل وان كانت نافلة ثم قضية كلامهم ان
فعلها خلف المقام افضل من فعلها في الكعبة زادها الله شرفا وفيه نظر فقد أطلقوا ان النفل داخلها افضل
منه في المسجد (تنبيه) أفاد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أن الصلاة الى جهة الباب الشريف
افضل من سائر الجهات وظاهر أن مراده ما عندنا نفس الحجر فقد صرح الاصحاب بأن ركعتي الطواف
ان لم يفعلهما خلف المقام يفعلهما في الحجر وهذه اظهر ولا يرد على الشيخ لان الذي في الحجر في البيت
ولا يقال فيه انه افضل الى جهة من البيت (قول المتن وفي قول نجب الموالاة) أي لانه صلى الله عليه
وسلم فعلها وقال خنوعا عن مناسكتكم ثم محل الوجوب الطواف المفروض ويمح الهي قبل الركعتين
اتفاقا (قوله وعورض بما في الحج) انظر هل تتوقف المعارضة على تأخر تاريخ هذا الحديث وأيضا انظر
هل تعارض ذين من تعارض الخاص والعام فيكون الخاص مخصوصا لم لا أقول ان كانت السورة مكية

خلف المقام يقرأ في الاول
قل يا أيها الكافرون وفي
الثانية الاخلاص (لا نبيع
رواه في غير القراءة
الشيخان وفيها مسلم
(ويجهز بها) (ليلا) ويجهز
نهارا (وفي قول نجب
الموالاة) كما تقدم (والصلاة)
لانه صلى الله عليه وسلم
لما فعلها تلا قوله تعالى
واخذوا من مقام ابراهيم
مصلى رواه مسلم فأفهم أن
الآية أمرة بها والاصح
للوجوب وعورض بها
في حديث الصحيحين
المشهور هل على غيرها
قال لا الا أن تطوع وعلى
الوجوب يصح الطواف
بدونها ولا يجبر تركها بشئ

(قوله) لا تجب النيابة في الطواف في الأصح لان الحج أوالعمرة تشبهه فم يشترط أن لا يصرفه الى غرض آخر كطلب غريمي
 الأصح ولو علم فيه على هيئة (١١٠) لا تنقض الوضوء صح طوافه في الأصح أما الطواف في غير حج وعمرة

فلا يصح بغير نية بلا
 خلاص ذكره في شرح
 المذهب (ولو حمل الحلال
 محرما) لم يرض أو غيره
 (وطاف به حسب)
 الطواف (المحمول)
 وكذا الوجه المحرم فطاف
 عن نفسه والا) أي وان لم
 يمكن طاف عن نفسه
 (فالأصح انه ان قصد
 المحمول فله) وينزل الحامل
 منزلة الدابة وهذا مخرج
 على اشتراط أن لا يصرف
 الطواف الى غرض آخر
 والثاني يقع الطواف
 للحامل وهو مخرج على
 عدم اشتراط ما ذكر
 والثالث يقع لهما لان
 أحدهما دار والآخرة به
 (وان قصد لنفسه أو لهما
 فالحامل فقط) قاله الامام
 وحكي اتفاق الاصحاب
 عليه في الصورة الاولى
 وحكي البغوي في الثانية
 وجهين في حصوله
 للمحمول مع الحامل لانه
 دار به ولو لم يقصد واحدا
 من الاقسام الثلاثة فهو كالمحمول
 قصد نفسه أو كليهما أي فيقع
 للحامل فقط ويؤخذ مما
 ذكر ان الحلال لو نوى
 الطواف لنفسه وقع له فقط
 وفي شرح المذهب لو كانا

(قوله) فم يشترط أن لا يصرفه) أي الى غير الطواف كمثل الشرح أما لو صرفه لطواف آخر فرضا
 أو نفلا فلا يصرف بل يقع عما عليه الا في صورة المحمول الآتية ولو صرفه عن الطواف وغيره
 فالقياس وقوعه على ما عليه وكذا لو قصد به الطواف وغيره كأي الصلاة ولا تدخله النيابة وأما المرمى
 فكالطواف فيها ذكر لكن لا يصرف الى المحمول ولو بالصراف اليه وتجزي فيه النيابة وأما الوقوف
 والسي والخلق فلا تنصرف ولا تجزي فيهما النيابة وفي شرح شيخنا ما يقتضي صرف السي كابن حجر
 وفيه نظار ولا يرد النائب عن المعصوب لان الحج من أصله واقع له فتأمل ومنه صغير حمله عليه أو غيره وهو غير
 مميز وينبغي تقييده في غير الولي أن يكون باذنه لما يأتي أنه لو ركب دابة فلا بد أن يكون الولي قائدا له أو متاعا
 وخرج بالحل ما لو وضعه على نحو خشبة وجذبه فلا تعلق لطواف أحدهما بالآخر (قوله) ولو حمل الحلال
 محرما) أو المحرم محرما أو حلالا واحدا أو أكثر في كل منهم (قوله) وطاف به) خرج السي والمبيت بمنزلة
 ومنى فيقع في السي للحامل مطلقا في الوقوف لهما معاملة مطلقا ومثله المبيت (قوله) حسب الحج) وشروط من
 يقع له الطواف وجود شرطه فيه من ستر وغيره ولو صرفه الحامل لغير الطواف كطلب غريم لم يقع عن
 واحد منهما كالمس (قوله) ان قصد للمحمول فله) قال شيخنا وان صرفه المحمول للحامل لم يقع لواحد
 منهما فراجع (قوله) وينزل الحامل منزلة الدابة) أي لامن كل وجه بدليل وقوعه بخلافه اذ لا قصد
 لهما ولو تعدد الحامل وقصد واحد لنفسه وآخر للمحمول لم يقع للمحمول فراجع (قوله) أو لهما) علم منه أنه
 لا عبرة بقصد المحمول مع قصد الحامل تأمله (قوله) لنفسه) أي أو لهما كأي المحرم (قوله) ونوى الطواف)
 فان نواه المحمول دون الحامل وقع للمحمول وكذا يقال في الحلالين (قوله) كاللابة) تقدم الفرق بينهما
 والله أعلم
 (فصل في كيفية السي وشروطه وما يطلب فيه) (قوله) يستلم الحجر) ويقبله ويسجد عليه مما كاهة لا ابتداء
 فيها (قوله) والمرودة) وهي أفضل من الصفا لانها اختتام على المعتمد وقصر المسافة بينهما بذراع اليد سبع أمة
 وقوله للاعرابي في سنة الوفود وهي السنة التاسعة فالحديث خاص وليس هذا من تعارض الخاص
 والعام بل قوله ليس عليك غيرها اخبار لا يمكن حذوره والمواات الواجبة أكثر من خمس فليتأمل
 (قوله) تنه لا تجب النيابة في الطواف في الأصح) هذا الخلاف يجري في غيره كالرمي والوقوف ونحوهما (قوله)
 أما الطواف في غير حج وعمرة) ظاهر هذا دخول طواف القدوم في القسم الاول ثم ما قلناه من أن القدوم
 كالركن قال الاسنوي لم يصرح به ولكنه القياس لان الاحرام شمله ولا يحتاج الى نية وتوقف ابن الرفعة
 في طواف الوداع لو وقوعه بعد التحلل التام ثم قال تجب نية بلا شك ونازعه الاسنوي وقال القياس يخرج به
 على أنه من المناسك أم لا (قوله) فلا يصح بغير نية) (فرع) لو نوى أسبوعين بنية واحدة لم يصح فيما يظهر
 بخلاف الصلاة لان لها تحلا بخلاف هذا فانه يخرج منه تمام السبع فلا بد من نية للطواف الآخر (قول المتن)
 ولو حمل الحلال محرما) أي دخل وقت طوافه (قول المتن) حسب المحمول) بحث ابن الرفعة وغيره تقييده
 بما اذا نواه للمحمول أو أطلق وعابه منى شيخنا في شرح المنهج وغيره (قول المتن) فطاف عن نفسه)
 أي الطواف الذي شمله الاحرام من قدوم وركن كفا في الاسنوي ثم هذه الصورة أيضا يأتي فيها بحث ابن
 لرفعة المذكور
 (فصل • يستلم الحجر) قال الرافعي رحمه الله ليكون آخر عهده الاستسلام كأن أول شيء ابتدأ به

الاستلام

محرمين ونوى بالطواف فأقول أحدهما وقوعه عن الحامل فقط لانه الطائف والثاني عن المحمول فقط

والحامل كاللابة والثالث عنهما لينهما مع الدوران ويقاس بهما الحلالان الناويان فيقع للحامل منهما في الأصح

(فصل • يستلم الحجر بشمال الطواف وصلاته) استحبابا (ثم يخرج من باب الصفا للسي) بين الصفا والمرودة

الاتباع في ذلك رواء مسلم (ومعظمه أن يبدأ بالصفا وان يسي سبعا ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه أخرى)
 للاتباع في كل ذلك وقال بدأ بمبدأ الله رواء مسلم (وان يسي بعد طواف ركن أو قدم بحيث لا يتخلل بينهما) أي بين السعي
 وطواف القدوم كافي المحرم (الوقوف بعرفة) بان يسي قبله للاتباع المعلوم من الأحاديث في هذا وفي طواف الركن في العمرة
 ويقاس به طواف الركن في الحج (ومن سعى بعد طواف قدوم) (١١١) بعده) الماروي مسلم عن جابر

قال لم يطف النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا أصحابه
 بين الصفا والمروة الا طوافا
 واحدا طوافه الاول أي
 سعيه وفي التنزيل فلا
 جناح عليه أن يطوف
 بهما وعبره للمحرر كالشرح
 لم يستحب اطلاقه به
 طواف الركن فهي
 خلاف الاولى وقال الشيخ
 أبو محمد مكرهه
 (ويستحب أن يرق على
 الصفا والمروة قد رقما) لما
 روى مسلم عن جابر أنه صلى
 الله عليه وسلم بدأ بالصفا
 فرقى عليه حتى رأى البيت
 وأنه فعل على المروة كما
 فعل على الصفا قال الشيخ
 في التنبيه والمرأة لا ترق
 والواجب على من لم يرق
 أن يلصق عقبه بأصل
 ما يذهب منه ويلصق
 رأس أصابع رجليه بها
 يذهب اليه من الصفا
 والمروة (فاذا رقى) بكسر
 القاف (قال الله أكبر الله
 أكبر الله أكبر والله الحمد
 الله أكبر على ما هدانا
 والحمد لله على ما أولانا لا اله
 الا الله وحده لا شريك له

وسبعة وسبعون ذراعا ولان عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعا فادخلوا به في المسجد والصفا من جبل
 أبي فيس والمروة من جبل فينقاع وباب الصفا يقابل ما بين الركنين الجبائين وهو خمس طاقات (قوله)
 للاتباع) ومن الاتباع في الجناح في قوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما وأصل نفيه أن العزم المسمى
 اساقا كان على الصفا وان العزم المسمى نائلة كان على المروة وكان الجاهلية اذا سوا عزميها فاصحاب
 الاسلام تخرج المسلمون عن السعي لذلك فنزل الآية (قوله أبدأ) هو مضارع يعود ضميره للنبي صلى الله
 عليه وسلم لانه جواب لقولهم يا رسول الله بماذا تبدأ اذا طفت وفي رواية للنسائي فابدؤا بلفظ الامر للجماعة
 جوابا لقولهم بماذا تبدأ اذا طفتنا ولعل السؤال تعدد بذلك (قوله وان يسي) أي جميع السعي وهو محرم
 فلو أخر بعضه لما بعد الوقوف لم يحسب ما قبله قبله أو أحرم بعد طواف فرض أو نفل لم يحزله السعي كدكي
 أراد الخروج الى مسافة القصر فطاف للوداع أو طاف نفلا ثم أحرم وأراد أن يسي حينئذ وعلم بما ذكرناه
 لو سعى بعد طواف الوداع وان قصد الخروج الى مسافة القصر أو خرج بالفعل لم يعتد به ولا يعتد بطواف
 الوداع لانه لا يصح من المحرم كافي شرح الروض وفيه نظر يعلم مما مر في احرام المسكى وما يأتي في الخروج
 الى منى ويشترط كونه في بطن الوادي المعروف وقد مر ضبطه فلو سقف وطاف على سقفه هل يكفي حرمه
 وفي كلام العلامة العبادي جواز وهل يكفي السعي طائرا (قوله أو قدوم) وهو أفضل عند ابن حجر والخطيب
 وقال شيخنا الرمي انه بعد الركن أفضل كالمس (قوله بان يسي قبله) أي الوقوف وقد قدم جواز طواف
 القدوم بعده قبل نصف الليل لكن لا يسي بعده بل بعد طواف الركن كذا قالوه عن ابن حجر وقال شيخنا له
 السعي ويكفيه عن الركن ونفله عن شيخنا الرمي نعم لو لم يطف لم يحزله السعي الا بعد طواف الافاضة وان طاف
 قبل الوقوف فان حل كلام ابن حجر على هذه فواضح وظاهر كلامهم انه لا يسي بعد غير طواف القدوم
 وقول بعضهم يجوز بعد كل طواف ولو نفلا أو لوداع الا طواف الوداع بعد فراغ الحج فغير معتد كالمس
 (قوله لم يستحب الاعادة) بل تنكر أو تحرم ان قصد بها العبادة لانها فاسدة وقد تستحب كافي القارين
 خروجا من خلاف من أوجب كافي حنيفة وقد تجب كالمبلغ أو عتق بعده وأمكنه اعادته بان ادرك
 الوقوف كاتقدم ونوزع في الوجوب (قوله مكرره) هو المعتمد (قوله والمرأة لا ترق) أي الا ان خلا الهل
 من غير المحارم فيستحب لها الرقي ومنها الخنثى (قوله والواجب الخ) هنا بحسب ما كان وأما الآن
 فقد استقر من الصفا نحو ثمان درجات ومن المروة نحو ثلاث درجات والوقوف فوق ذلك يكفي عن
 الاصلق المذكور (قوله فاذا رقى) ليس قيد ابل الرقي وغيره الذكر وغيره سواء في طلب الذكر

الاستلام اه ولم يذكروا هنا تقبيل ولا سجودا ففعل بهبه المبادرة الى السعي (قوله بمبدأ الله به) اعلم
 ان الآية لا تدل على الوجوب ولا تنفيه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم اسعوا فان الله كتب عليكم السعي
 وغير ذلك (قول المتن بعد طواف ركن أو قدوم) أفهم أنه لا يصح بعد طواف نفل أو وداع ولو قبل الوقوف
 كن أحرم من مكة ثم طاف نفلا أو أراد الخروج لحاجة فطاف للوداع وفي المسئلة كلام في شرح الارشاد
 وغيره (قوله وفي التنزيل) متعلق بقوله أي سعيه (قوله وقال الشيخ أبو محمد مكرهه) اعتمد السبكي

له الحمد بحسب ويحيى بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء ويطلبه فقلت ويعبد الله كذا والدعاء ثانيا وثالثا والله
 أعلم) كذا قال الرافعي في الشرح أيضا الا الدعاء ثالثا وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بعده قوله رأى البيت فاستقبل القبلة
 فوجد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وهزم الاخر باب وحده

الشيء وآخره ويدعو) أي
يسمى سعيًا شديدًا (في
الوسط) لقول جابر بعد قوله
مرات ثم نزل إلى المروة
حتى إذا انصبت قدماه في
بطن الوادي سمى حتى إذا
صعدتاه مشى إلى المروة
(وموضع النوعين) أي
المشي والهدوء (معروف)
هناك فيمشي حتى يبقى
بينه وبين الميسل الأخضر
المعلق بركن المسجد على
يساره فحرسنة أذرع
فيعدو حتى يتوسط بين
الميسلين الأخضرين
أحدهما في ركن المسجد
والآخر متصل بدار العباس
رضي الله عنه فيمشي
حتى ينتهي إلى المروة
وإذا عاد منها إلى الصفا
مشى في موضع مشبه وسعى
في موضع سعيه أولاً والمرأة
لا تسمى ويستحب أن
يقول في سعيه رب اغفر
وارحمه تجاوز عما نعلم أنك
أنت إلا كرم وان وإلى
بين مرات السعي وبينه وبين
الطواف ولا يشترط فيه الطهارة
وسترا العورة ويجوز فعله
راكباً ولو شك في عدم ما في
بدن من مرات السعي أو
الطواف أخذ بالاقول ولو كان
عضده أنه أعمها فأخبره ثقة
ببقاء شيء منها لم يلزمه
الانتيان به لكن يستحب
(فصل • يستحب للإمام)

الآتي (قوله ثم دعابن ذلك) أي بما شاء كما مر ومنه كما قاله الأصحاب اللهم أنك قلت ادعوني أستجب لكم
وانك لا تخلف الميعاد وإنني أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزعني حتى تتوفاني وأنا مسلم والمراد بقوله
بين ذلك أي بعده لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكرره أو المراد بين كل مرتين من الدعاء المذكور لما مر أنه يكرره
ثلاثاً والأول ظاهر الحديث فهو أولى لثلاثاً يخرج الدعاء عقب المرة الثالثة وألفظ الشافعي رضي الله عنه ودعابن
كل تكبيرتين كذا كرم في القوت (قوله وان يمشي) أي تلقاه وجهه على الأكل (قوله ويدعو) قال
شيخنا الرملي ولا يقصد به سعيه لعباد ولا مسابقة لغيره والالم بحسب سعيه وفيه نظر لما تقدم عنه أن السعي
لا ينصرف كالوقوف فراجع (قوله انصبت) أي نزلت (قوله حتى يبقى بينه الخ) لأن هذا الموضع كان محل
ذلك الميل فلما رماه السيل لصقوه بجدار المسجد فقدم عن عمادة عمله بذلك المقدار (قوله والمرأة
لا تسمى) أي لا تعدو ولوليل في خلوة ومثلها الخشي (قوله ويستحب أن يقول) أي الساعي ولو أتى أو خشي
في المني والعدو (قوله ولا يشترط) أي بل يندب فيه كل ما طلب في الطواف من شرطه أو مندوبه (قوله
يجوز فعله راكباً) وتقدم في الطواف أنه خلاف الأولى (قوله أخذ بالاقول) أي أن كان قبل التحلل كما مر
عن الأذري وفيه ما مر (قوله لم يلزمه) أي أن لم يبلغوا عدد التواتر والألزمه سواء القول والفعل كافي
الملة والله أعلم

(فصل في الوقوف بعرفة) وما يطلب قبله وفيه وما يذ كرمه (قوله أو منصوبه) قالوا وانصبه واجب على الإمام
(قوله أن يجتنب) أي بعد إحرامه كما مر (قوله بمكة) وكونه عند الكعبة وعند بابها أفضل وإذا لم يدخل
الحجج مكة بل توجهوا إلى عرفة من الميقات مثلاً من لا منهم الخطبة أيضاً (قوله سابع ذي الحجة) ويسمى
يوم الزينة لأنهم يزبنون هو أدهم لأجل المسير في غده كما سيأتي (قوله بعد صلاة الظهر) أي أداء فان خرج
الوقت فأت الخطبة قاله شيخنا الرملي كابن حجر (قوله خطبة) فردة وبفتحها المحرم بالتلبية والحلال
بالتكبير ويستحب له أن كان فقهياً أن يقول هل من سائل ويجب أن يأتي فيها بالاركان الخمسة كمال إليه
شيخنا وهذا أول خطب الحج الأربع والثانية يوم عرفة بمسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم والثالثة يوم العيد
والرابعة في ثاني أيام التشريق وكأها فرادى وبعد الصلاة الثانية فيها أو كما يبعث الزوال (قوله بالغدو) أي
قبل الزوال كما يؤخذ من لفظ الغدو وفي اليوم الثامن المسمى يوم القروية لأنهم يتروون فيه الماء ويأمر فيها
المتنعين والمكئين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد إحرامهم وهذا الطواف مندوب يخرج بالمتعين
والمكئين غيرهم من المفردين والقارنين والأفاقيين لعدم تحللهم وعدم إقامتهم (قوله إلى منى) بكسر الميم

(قوله ثم دعابن ذلك) انظر ما معنى هذه العبارة وكان المراد أنه لما فرغ من هذا يدعو ثم بعيد التكبير
ثم يدعو وهكذا في لفظ الشافعي ودعابن كل تكبيرتين بما شاء ثم وجدت نص البويطي مصرحاً ذكره
الأذري في القوت (قول المتن وان يمشي الخ) قال في الكفاية إنما جاز ترك العدو في محله لأن ابن عمر رضي الله
عنهما مشى بين الصفا والمروة وقال إن مشيت فقد رأيت رسول الله يمشي وإن سمعت فقد رأيت رسول الله
يسمى وأما شيخ كبير (قوله ولا يشترط فيه الطهارة الخ) استدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم أفعلى
ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف بالنهي فعمل إن السعي غير داخل فيه ولأنه نسك
لا يتعلق بالبيت فلم يكن من شرطه ذلك كالوقوف قاله ابن الرفعة في الكفاية (قوله أخذ بالاقول) أي ولو كان
بعد فراغها لأنه في النسك

(فصل • يستحب للإمام) (قول المتن بالغدو إلى منى) يؤخذ منه أن الذهاب قبل الزوال لأن العرب تقول
غدا فلان لمن ذهب قبل الزوال وراح لمن ذهب بعده وهذا الذي يؤخذ منه هو المشهور وفيه قول بأنه بعد

كان قبل التروية يوم
خطب الناس وأخبرهم
بمناسكهم ورواه البيهقي
باسناد جيد كقوله في شرح
المهذب ويوم التروية
اليوم الثامن ولو كان
التابع يوم جمعة خطب
بعد صلاة الجمعة (ويخرج
بهم من الغد) للاتباع ورواه
مسلم بعد صلاة الصبح وان
كان يوم جمعة فقبل الفجر
(الى منى ويبيتون بها فاذا
طلعت الشمس قصدوا
عرفات فقلت) كما قال
الرافعي في الشرح (ولا
يدخلونها بل يقيمون
بشمرة بقرب عرفات حتى
تزل الشمس والله أعلم ثم
يخطب الامام بعد الزوال
خطبتين) للاتباع في كل
ذلك رواه مسلم يبين لهم في
اولاهما ما أمهم من
المناسك الى خطبة يوم
التحرر ويحرضهم على
كثائر الدعاء والتهليل
بالموقف ويخففها ويجلس
بعد فراغها بقدر سورة
الاخلاص ثم يقوم الى
الثانية ويأخذ المؤذن في
الاذان ويخففها بحيث
يفرغ منها مع فراغ المؤذن
قبل من الإقامة وقيل من
الاذان ويحججه في الشرح
الصغير والروضة وفيه حديث
رواه البيهقي (ثم يصلي بالناس

وفتح النون مخففة على الافصح وقال بعضهم ضم الميم خطأ لانه جمع منية أي ما يجتمع وهي بالقصور وتذ كبرها
أغلب وفيها الصرف وعدمه وسميت بذلك لكثرة ما يجتمع أي يراق فيها من الدعاء وهي ما بين وادي محسر
واسفل جرة العقبة لان الجرة ليست منها وذلك سبعة آلاف ذراع وما تثنى ذراع بذراع اليد وبينها وبين مكة
فرسخ وكذا منها الى مزدلفة وكذا منها الى عرفات (قوله الى الخطبة الثانية) هذا قيد لما هو الاقل والاكمل
أن يذكر في كل خطبة ما أمهم من المناسك الى آخر تمام الحج كما قاله الاسنوي (قوله بعد صلاة الجمعة) فلا
يكفي خطبة الجمعة عنها وان تعرض لها فيها لانه لم يدخل وقتها (قوله بعد صلاة الصبح) والاولى عند الضحى
كما فعله صلى الله عليه وسلم (قوله الى منى) فيصلون فيها الظهر وما بعدهما ويندب المشي في جميع المناسك
(قوله ويبيتون) عطف على يخطب فهو مندوب ومن البدع المنكرة ما اعتاده الناس من ايقاد الشموع في
هذه الليلة (قوله طلعت الشمس) أي أشرقت على ثبير بفتح المثناة جبل كبير بمزدلفة على عين الذهاب الى
عرفات ويذهبون الى عرفات من طريق صب وهو جبل مطل على منى ويعودون من طريق المازمين وهما
جبلان بين عرفات ومزدلفة بينهما طريق ضيق هي المازم لغة كما تقدم (قوله بجمرة) بفتح النون مع كسر الميم
واسكانها بكسر النون مع اسكان الميم موضع يندب الغسل فيه للوقوف كما مر (قوله من الاذان) المراد به
الإقامة كما قاله ابن حجر وبه يزول الخلاف المذكور يزول ما قيل ان الاذان يمنع من سماع الخطبة الثانية
فيغوت المقصود منها ولا حاجة الى الجواب عنه بأن المقصود من الخطبة التعليم وقد حصل بالخطبة الاولى
وانما الخطبة الثانية ذكر ودعاء فتأمل (قوله بمسجد ابراهيم) الخليل صلى الله عليه وسلم ومن قال انه
شخص من بني العباس سمي بذلك وهو الذي نسب اليه باب ابراهيم بالمسجد فقد سها وان تبعه بعض

صلاة الظهر بمكة يوم التروية (قول المتن ويعلمهم ما أمهم الخ) ويأمرهم فيها بطواف الوداع ثم ان كان
الخطيب محرما ففتح الخطبة بالتلبية والافه التكبير (قول المتن منى) سميت بذلك لكثرة ما يجتمع فيها من
الدعاء أي يراق وبينها وبين مكة فرسخ وكذا منها الى المزدلفة ومنها الى عرفات وقوله ويبيتون بها قال
الرافعي هو هيئة ولبس بسك يجبر بدم والغرض منه الاستراحة للسبيل من الغد الى عرفات من غير تعب قال
في شرح المهذب ولا خلاف في أنه سنة (قول المتن ثم يخطب الامام الخ) روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نزل
بجمرة حتى اذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى
الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس
وذهبت الصفرة قليلا (قول المتن ثم يصلي بالناس الظهر الخ) ويسر فيها خلافا لابي حنيفة (قول والجمع
للسفر الخ) أي وأما المقصر فهو للسفر بلا خلاف كما صرح الاصحاب رضي الله عنهم والمراد بلا خلاف عندنا
فتذهب مالك الى أن أهل مكة يقصرون (قوله ويقصروا أيضا المسافرين) ولا يضر في ذلك كون
الخارج من مكة الى وطنه غازما على العود اليها للطواف وغيره وان كان مقبلا بها قبل ذلك والمستوطن بها اذا
خرج قاصدا السفر الى مصر مثالا يعتبر فيه عدم العود كما لا يخفى لانه لوطنه ونية العود اليه دواما قاطعة
فكيف بها ابتداء هكذا ظهر لي ولم اره مسطورا وقد حدث الآن اقامتهم بمكة قبل المناسك أياما وذلك مانع
من قصر غير أهل مكة أيضا فليستأمل (قول المتن ويقفوا) منصوب عطف على يخطب فاقتضى انه مستحب
مع انهم ركن والجواب ان قوله الى الغروب سهل ذلك نعم قضية العطف افراد الضمير ولكن جمعه بالنظر الى
ما قاله الشارح (تنبيه) أهمل المصنف الغسل لهذا الموقف وللشعر وأيام التشريق لكونه ذكره فيها
سبق (قول المتن ويدعوه) من مستحسن الدعاء فيه ما ذكره الروايات اللهم انك تسمع كلامي وترى مكاني
وتعلم سرى وعلائي ولا يخفى عليك شيء من أمري أسألك مسألة المسكين وأبتل اليك ابتهاج الدليل

من عرفة وآخره من عرفة (وبقوا) أى الامام أو منصوبه والناس بعد الصلوتين (بعرفة الى الغروب) للاتباع رواه مسلم قال فى الروضة وبين هذا المسجد وموقف النبي صلى الله عليه وسلم بالصخرات لمحميل (ويذكر الله تعالى ويدعوه ويكثر التهليل) روى الترمذى حديث خبير الدعاء دعاء يوم عرفة وخبر ما قلت أنا والنيبون من قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير زاد البيهقى اللهم اجعل فى قلبى نورا فى سمى نورا وفى بصرى نورا اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى امرى (فاذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة وأخروا المغرب ليصلوا مع العشاء بمزدلفة جميعا) للاتباع رواه الشيخان والجمع للسفر وقيل للنسك ويذهبون بسكينة ووقار فمن وجد فرجة أسرع (دواجب الوقوف حضوره) أى الحرم (بجزء من أرض عرفات) قال صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم (وان كان مارا فى طلب آتى وهو) كدابة شاردة

أهل الفضل (قوله عرفة) بضم العين وفتح الراء المهملتين وفتح النون وليست مرة ولا عرفة من عرفات ولا من الحرم (قوله ويقفوا) عطف على يخطب فهو مندوب وسيأتى الواجب منه (قوله بعرفة) سميت بذلك لان آدم وحواء تعارفا فيها بعد نزولهما من الجنة متفرقين آدم بجبل مرديب وحواء بعرفة وقيل لان جبريل عرف ابراهيم المناسك فيها وقيل غير ذلك ولها حدود أربعة أحدها ينهى الى جادة طريق الشرق والثانى الى حافات الجبل الذى وراءها والثالث الى البساتين التى عند القرية التى ترى من عرفات والرابع الى وادى عرينة بالنون وجبل الرحة فى وسطها وعلامتها من جهة مكة العلمان المشهوران ومايزعمه العوام فيهما من نزول حواء عليهما من فضيلة الدخول والخروج من بينهما فن خرافاتهم ومسافتها من باب السلام ثلاثمائة ألف ذراع وأربعون ألف ذراع واثنتان وثمانون ذراعا بذراع اليد (قوله الى الغروب) أى عقبه بزوال الصفرة (قوله وموقف النبي صلى الله عليه وسلم) المشهور بموقف الحامل أفضل محل بها للدعاء وغيره وهو أسفل جبل الرحة الذى بوسط عرفات وليس للوقوف على هذا الجبل فضيلة بل قيل بكرأهته كبقية جبال عرفة وهذا الجبل بعدهم المبيانو بعدهم الخناني وبعدهم النساء الى حاشية عرفة كفى الصلاة والفضل الوقوف على كماله أعون (قوله يدعوه) أى الله تعالى ومن مآثور الدعاء اللهم لك الحمد الذى تقول وخبر ما تقول ويندب ان يكرر كل ذكر ودعاء ثلاثا وان يفتتحه ويختتمه بالتسبيح والتحميد والتهليل والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكثر من التلبية وقراءة القرآن خصوصا سورة الحشر لآثر ورد فيها وان يرفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه وان لا يفرط فى الجهر بالدعاء وغيره وان لا يستظل بل يبرز للشمس الا لعذر وان يكون فى جهة ذلك مستقبلا متطهرا مستورا راكبا شاعبا كيا أو متبا كيا وان يحذر المشاة والحاصصة واتهار السائل واحتقار أحد وكثرة الكلام (فرع) قال شيخنا وغيره ولا بأس بالتعريف بغير عرفة ان خلا عن نحو اختلاط رجال ونساء (قوله قصدوا) أى من طريق المأزمين كما مر (قوله مزدلفة) من الازدلاف أى القرب لقرب الحاج فيهما من منى أولقربهما من عرفة وتسمى جمعا بفتح الجيم وسكون الميم لاجتماع الحاج فيها وهى ما بين المأزمين ووادى محسر (قوله ليصلوها) أى بعد نائخة جالهم وقبل حط رحلهم ثم ان خافوا خروج وقت اختيار العشاء صلاوا فى الطريق ويندب لهم صلاة الرواتب لا التوافل الماطقة (قوله من أرض عرفات) قال شيخنا ولو على قطعة نقلت منها الى غيرها فراجع وخروج بارضها وهاؤها كنحو سحاب وغصن شجرة أصلها خارج عنها أو عكسه فلا يكتفى بالوقوف على غصن فى هاتوا أو أصله فى أرضها كفى لان الاعتبار هنا بالأرض وبذلك فارق ما فى الاعتكاف من الاكتفاء فيه بذلك كله وتقدم الاكتفاء هنا بالركوب على دابة (قوله مارا) أى لا طارا كما مر وعلم بما ذكره ان الوقوف لا ينصرف لغبر ولو نفعاء كما مر (قوله أهلا للعبادة) وتقدم وأدعوك دعاء الخائف الضعيف بدعاء من خضع لك رقبته وقاضت عبرته وذلك لك جسده ورغم لك انقه اللهم لا تجعلنى بدعائك شقيبا وكن فى رؤوف رحيا يا خير المسولين يا خير المعطين لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير (قول المتن وأخروا المغرب) قال الاسنوى نقله عن الاملاء ان ذلك فى حق من قصد المصير اليها حالا ولا يقدم ونوزع أى بدلالة النص كما فى النسك (قول المتن وان كان مارا فى طلب آتى) أشار بالمرور الى عدم اشتراط المكث وبطلب الآتى الى أن الصرف لغرض آخر لا يضرب قال الامام ولم يجزوا فيه الخلاف فى صرف الطواف ولعل الفرق ان الطواف قرية مستقلة هذه الحاشية سطرها قبل رؤية ما فى الشرح (قول المتن أهلا للعبادة) قال الأصحاب يشترط أن يكون أهلا لها أيضا عند الاحرام والطواف والسعى ولم يتعرضوا للحلق وقياس كونه نسكا لا اشتراط قلة

فلا يجوز ولا السكران ولا الجنون وقبل مجزئهم (ولا بأس بالنوم) المستغرق وقبل ضرولهم يعلم انها غرة فجزأ وقبل لا (ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقبل بعد مضى زمان امكان صلاة الظهر من الزوال (والصحيح) (١١٥) بقاؤه الى التجر يوم النحر)

والثاني لا يبنى الى ذلك بل يخرج بفسرود الشمس والثالث يبنى بشرط تقدم الاحرام على ليلة النحر ويدل الاول حديث الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أصحاب السنن الاربعة بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المذهب وليلة جمع هي ليلة المزدلفة (ولو وقف نهارا ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد أراق) مع ادراكه الوقوف (دما استحبيا) خروجا من خلاف من أوجبه (وفي قول يجب) لانه ترك نسكا هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي في الوقوف (وان عاد) الى عرفة (فكان بها عند الغروب فلا دم) يؤمر به (وكذا ان عاد ليليا في الاصح) ورجح القطع به في شرح المذهب والثاني يجب الدم لان النسك الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته واختلف في الروضة وأصلها مبنى على الوجوب في عدم العود (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا) افانهم انه التاسع بأن غم عليهم هلال

ما يعلم منها شرط ذلك للبشارة في الطواف والسعي والحلق (قوله فلا يجوز) أي حيث لم يبق من اغمائه لحظة ولا يبنى الولي على فعله فلا يقع حجه فرضا ولا نفلا على المعتمد وما في المنهج وغيره مرجوح (قوله ولا السكران) أي الذي لم يزل عقله وليس له نوع تمييز فهو كالغنى عليه فيما ذكر فان كان له نوع تمييز خججه صحيح أو زال عقله فساكن الجنون وحكمه أن يبنى الولي على فعله لان له الاحرام عنه ابتداء كما مر ويقع حجه نفلا وسواء تعدى السكران والجنون والمغنى عليه بما فعلوا ولا فالخاصل أن الجنون يصح وقوفه ويقع حجه نفلا وكذا السكران ان زال عقله وان المغنى عليه لا يصح وقوفه ولا يقع حجه فرضا ولا نفلا ان لم يبق لحظة وكذا السكران ان لم يزل عقله (قوله من الزوال) وجوزة الامام أحمد قبله (قوله وليلة جمع الخ) رده على من قال ليلة جمع ليلة التاسع فهو مستثنى من كون الليل سابق النهار (قوله خروج الخ) وهو الامام مالك رضي الله عنه وبوافقه القول المذكور (قوله ورجح القطع الخ) فالتعبير بالمذهب أنسب (قوله غلطا) حال من الفاعل أخذ ما بعده وقال بعضهم يصح كونه مفعولا لاجله بل هو أولى وقال شيخنا بل هو متعين كما يصرح به كلام الشارح ولا يضر فيه فقد بعض شروط المفعول له كما قيل وانما يتعين ليدخل ما لو ظهر لهم الغلط في اليوم العاشر فوقوا بعد زواله فانه مجزئهم وأشار بقوله لظنهم الى دفع قول الاسنوي رحمه الله تعالى ان التصوير المذكور جهل لا غلط (قوله هلال ذي القعدة) أي المتصل بها وهو في الحقيقة هلال ذي الحجة وكان الاصول التعبير به كما عبر به غيره (قوله أجزأهم وقوفهم) أي بعد زوال العاشر لا قبله وان تبين أنه العاشر وتكون ليلة العيد هي التي بعده ويجزئ الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج الاربعة نصفها ويجب مبيت مزدلفة فيها واليوم الذي بعده هو يوم العيد فلا تجزئ الا نحية قبل طلوع شمسه ويحرم صومه وتكون أيام التشريق ثلاثة بعده تجزئ الا نحية فيها ويحرم صومها وهذا كله بالنسبة للحاج دون غيره فيما يظهر نعم من رأى أو

العراقي (قوله وقبل يضر) أي بناء على ان كل ركن يحتاج الى نية (قوله وقبل بعده مضى الخ) اعلم ان الاسنوي ساق حديثا صحيحا عن عروة الطائي يدل على دخول الوقت من طلوع الفجر وهو مذهب أحمد قال فان تمسكنا بالحديث لم نمان ذلك وان تمسكنا بالفعل وجعلناه مبينا للراد من النهار المذكور في الحديث لزمانا أن نعتبر امكان الصلاة كصلاة العيد لا نحية فالقول بالزوال خروج عن الليلين معا انتهى ولاك أن تقول من شأن الخطبة المتعلقة بشئ أن تكون في وقت ذلك الشئ (قوله ويدل الاول) ودليل الثاني هو العمل (قوله ورجح القطع به) ومن ثم اعترض الاسنوي عدم التعبير بالمذهب ثم التعبير بالاصح دون الصحيح (قول المتن غلطا) مفعول لاجله فتشمل العبارة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم وقفوا على يقين القوات بخلاف ما لو أعرب حالا قاله الاسنوي وفيه نظر لان المفعول لاجله يشترط اتحاد مع المعلن به في الوقت (قوله لظنهم) حاول به تصحيح اطلاق لفظ الغلط على التصوير الآتي ليدفع قول الاسنوي رحمه الله أنه يسمى جهلا لا غلطا قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير مغتفر فافتضاء كلام المصنف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يقتضيه (قوله هلال ذي القعدة) عبر به بذي الحجة وهذا ظاهر وأما عبارة الشيخ فكذا أنه أراد نسبته اليها باعتبار أنه تطلب رؤيته ليلة الثلاثين منها فله بهانوع ارتباط صحيح للاضافة أو مراده ان هلاها غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال فأكلوا عدة شوال وعدة القعدة وشرعوا في الحجة كل ذلك من غير رؤية ثم ثبت في التاسع من الحج رؤية الهلال في ليلة الثلاثين من شوال فيكون التاسع عائرا (قول المتن أجزأهم) أي بالاجماع (قول المتن فيقضون) أي فانهم يقضون

ذي القعدة فأكلوه ثلاثين ثم بان ان الهلال اهل ليلة الثلاثين اما في أثناء الوقوف أو بعده (أجزأهم) وقوفهم (الآن يقولوا على خلاف العادة) في الحجيج (فيقضون) هذا الحج (في الاصح) لانه ليس في قضاءهم مشقة عامة والثاني لا يقضون لانهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو بان الأمر قبل الزوال من العاشر فوقوا بعده

قال في التهذيب المذهب انهم لا يجزئهم لانهم وقفوا على يقين القوات قال الرافي وهذا غير مسلم لان عامة الاصحاب ذكروا انه لو قامت البينة على رؤية
الاحلال ليلة العاشر وهم بمكة لا يتمكنون من حضور الموقف بالليل يقفون من الغدو بحسب لهم كما لو قامت البينة بعد الغروب يوم الثلاثاء من
رمضان على رؤية الاحلال ليلة الثلاثاء نص على انهم يصلون من الغد العبد فاذا لم يحكم بالقوات بقيام الشهادة ليلة العاشر لزم مثله في اليوم العاشر
وسكت على ذلك في الروضة ولو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال (وان وقفوا في) اليوم (الثامن) وعلموا قبل فوت الوقت وجب
الوقوف في الوقت وان علموا (١١٦) بعده أي بعد فوت الوقوف (وجب القضاء) لهذا الحج (في الاصح) والثاني لا يجب

كافي الغلط بالتأخير وفرق
بأن تأخير العبادة عن
وقتها أقرب الى الاحتساب
من تقديمها عليه وبأن
الغلط بالتقديم يمكن
الاحتراز عنه فانه انما يقع
لغلط في الحساب أو تخلف في
الشهود الذين شهدوا
بتقديم الهلال والغلط
بالتأخير قد يكون بالغيم
المانع من رؤية الاحلال ومثل
ذلك لا يمكن الاحتراز
عنه ولو غلطوا في المكان
فوقفوا بغير معرفة لم يصح
حجهم

(فصل • ويبيتون
بمزدلفة) للاتباع العلوم
من الاحاديث الصحيحة
(ومن دفع منها بعد نصف
الليل أو قبله وعاد قبل الفجر
فلا شيء عليه ومن لم يكن بها
في النصف الثاني) بان كان
بها في النصف الاول فقط أو
ترك المبيت بها أصلاً (أراق
دماء في وجوبه القولان)
السابقان فيمن لم يكن
بمعرفة عند الغروب قال في
الروضة والظاهر وجوب

أخبره من رأى وصدقه يجب عليه العمل به وحده كافي الصوم (قوله قال في التهذيب الخ) هو غير معتمد
والمعتمد الاجزاء كما قاله الرافي عن الاصحاب وقد تقدم رسكوته في الروضة عليه يدل على أنه ارتضا (قوله
يقفون من الغد) له بعد الزوال أخذاً بما قبله فراجع (قوله والثاني لا يجب) وبه قال الامام مالك والامام
أحمد رضي الله عنهما (قوله لغلط في الحساب) وهو لا عبرة بالغلط بسببه وهذا خارج بقوله فيما مر بان غم الخ
(قوله لو غلطوا في المكان الخ) هذا خارج بقوله العاشر الخ لانه زمان

(فصل في المبيت بمزدلفة وما معه) ولا يتصور صرفه ولو عن حاصل لغيره (قوله والظاهر وجوب الدم)
هو المعتمد لان المبيت بها واجب (قوله ساعة) أي لحظة ولو بالمرور وان لم يعلم بها أو كان طالباً لا يبق مثلاً
كمرفة قاله شيخنا ومقتضاه انه لا يكفي المرور بها في هوائها فراجع (قوله وفي قول يشترط معظم الليل) أي
نظراً الى كونه يسمى مبيتاً والاول لم يوجب له لكونه مبيتاً اذ لم يرد الامر بالمبيت هنا وانما هو لكونهم
لا يصلونها لنحو ربع الليل تخفف عليهم ما بين أيديهم من الاعمال الكثيرة كذا استدلو به وفيه نظر لانه
لا يفيد اعتبار الوجوب ولا النصف الثاني من الليل فتأمل (تنبيه) لو أغنى عليه أو جن جميع النصف الثاني
لم يضر في حجه وليس هو كمرفة لما لا يخفى (قوله فلا شيء عليه) قال شيخنا الرمي محله ان لم يتمكن من
الوقوف بمزدلفة وكذا التي بعدها والافعليه دم (قوله لو أفاض) أي قبل نصف الليل وفارق مزدلفة قبله
أيضا (قوله قال القفال) هو المعتمد بالشرط المتقدم ولا يجب عليه العود الى المزدلفة وان تمكن منه كما هو
ظاهر كلامهم ومثل هذا من بادرت الى الطواف خوف طرد ونحو حبض وجميع اعدار منى تأتي هنا (قوله

ولا يصح نصبه) (قوله قال الرافي وهذا غير مسلم) قال الاذري ولو وقفوا قبل الزوال يوم العاشر غلطاً ثم
انكشف الحال قبل الزوال قال الاذري فالظاهر وجوب الوقوف بعد الزوال (قوله وسكت على ذلك في
الروضة) صحح في شرح المذهب الاجزاء ثم قضية كلامهما سماع البينة وقضية رمضان عدم سماعها فالفرق
(قوله والثاني الخ) قال الاسنوي عليه الا كثرون

(فصل ويبيتون بمزدلفة) هي ما بين ما زمي عرفة ووادي محسر وكلاهما من الحرم وتسمى جمعاً والسنة
الاغتسال منها بعد نصف الليل للوقوف بها للعبد كاسلف وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى أن المبيت
بها ركن والصحيح وجوبه في جزء من النصف الثاني وكفاية المرور فيه لعرفات وبدل لعدم الركنية سقوطه
عن المعذورين قيل وعبارة الكتاب تقتضي اشتراط أن يكون فيها قبل النصف وبعده (قول المتن وفي
وجوبه الخ) نظريه من وجهين الاول عدم ذكر القولين في هذا الفصل فلا يهتدى الناظر اليهما الثاني ان
قضية استحباب الدم وهو خلاف المرجح في الروضة وغيرها كما ذكره الشارح رحمه الله واعلم ان الذي
ساقه الشارح عن الروضة لا يفهم شيء منه من عبارة المنهاج (قوله حصل المبيت) أي حصل ما يمنع من وجوب
الدم وان لم يسم مبيتاً (قوله وفي قول يشترط معظم الليل) هذا قال الرافي انه الاظهر ثم استشكله من جهة

الدم يترك المبيت وقال لو لم يحضر مزدلفة في النصف الاول وحضرها ساعة في النصف الثاني حصل المبيت نص عليه في
الام وفي قول يشترط معظم الليل (ويسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل الى منى) ليرموا جرة العقبة قبل الزحمة روى الشيخان عن
عائشة أن سودة أفاضت في النصف الاخير من مزدلفة باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمرها بالدم ولا النحر الذين كانوا معها وروى بهن
ابن عباس قال تأمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضافة أهلها ولواتهم الى معرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفة
فلا شيء عليه ولو أفاض من عرفة الى مكة وطاف لا فاضة بعد نصف الليل فقام المبيت بمزدلفة قال القفال لا شيء عليه لا شتغاله بالطواف قال

يصلوا الصبح مغلسين) بها

للا اتباع رواه الشيخان والتغلبس هنا أشد لستحبابا من باقي الايام ليسع الوقت لما بين أيديهم من الاعمال في يوم النحر (ثم يدفعون الى منى ويأخذون من مزدلفة (حصى الرمي) قال الجمهور ليلا وقال البغوي بعد صلاة الصبح والمأخوذ سبع حصيات لرمي يوم النحر وقيل سبعون حصاة لرمي يوم النحر وأيام التشريق على ما سيأتي بيانه روى البيهقي والنسائي باسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المهذب عن الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له غدا يوم النحر التقط لي حصى قال فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف وهو باعجام الخاء والقال الساكنة وظاهر ان المقدمين بالليل يأخذون حصى الرمي من مزدلفة أيضا (فاذا بلغوا المشعر الحرام) وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له قروح بضم القاف وبالأزاي (وقفوا) قد كروا الله تعالى (ودعوا الى الاسفار) مستقبلين الكعبة روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما صلى ركع (ثم يسبرون فيصلون منى

يدفعون) أي قبل طلوع الشمس ويكره التأخير اليه (قوله قال الجمهور ليلا) هو المعتمد (قوله والمأخوذ سبع حصيات) هو المعتمد والاحسن أخذ حصوة وزيادة خشية سقوط واحدة منه ويسن أن يغسلها ولا يكره أخذها من بقعة من البقاع الامن الرمي أو من محل نجس أو من الخلل أو من المسجد ويحرم من وقف مسجد (قوله وظاهر الخ) هو وارد على كلام المصنف وقد يقال ان كلامه يشمله يجعل يأخذون عطفاء على بيتون لا على يدفعون فتأمله ويندب لهم جميعا الاشتغال بالتلبية لا التكبير خلافا لاقفال (قوله المشعر) بفتح الميم وفيه لغة شاذة بكسر هاء الحرام بمعنى الحرم لانه منه وهو من مزدلفة وسمى بذلك لما فيه من شعار الدين (قوله وهو جبل الخ) أي عند الفقهاء وعند المحدثين جميع مزدلفة (قوله في آخر المزدلفة) وقال المحب الطبري باوسطها وقد استبدل الناس عنه الآن بالوقوف على بناء محدث هناك يظنونه المشعر الحرام وليس كذلك وان حصل به أصل السنة ونوزع في ذلك (قوله وقفوا) أي عنده فهو أفضل من الوقوف بغيره من مزدلفة ومن ترك الوقوف من أصله (قوله القصواء) اسم لنافقة من ابله صلى الله عليه وسلم وهي بفتح القاف والمدقوقيل بالضم والقصر ونسب قائله الى السهو (قوله ثم يسبرون) بسكينة قبل طلوع الشمس ويكره التأخير اليه خلافا لما كانت عليه الجاهلية ومن وجد فرجة من الطريق أسرع وإذا وصلوا الى وادي عسر وهو فاصل بين مزدلفة ومنى كما مر مع وجه تسميته بذلك أسرع الماشي وحرك الراكب دابته قدر رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادي (قوله فيصلون منى) ويندب لكل من دخلها أن يقول اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسألك ان تمن علي بما مننت به علي وأليائك اللهم اني أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني ودنياي يا أرحم الراحمين (قوله بعد طلوع الشمس) أي وارتفاعها كرمح وهذا وقت الفضيلة الى الزوال (قوله فبرمى كل شخص) وهو مستقبل الجرة ويساره الى جهة مكة ويمينه الى جهة منى لان الجرة ليست منها كاسر ويندب في رمي غير هذا اليوم أن يستقبل الكعبة ثم يأخذها انهم لا يصلون المزدلفة الا قريبا من ربع الليل والدفع بعد انقضاء جازز (قوله والتغلبس الخ) هي عبارة الروضة قال الرافعي والذي افادته لا يستفاد من المنهاج (قول المتن) يأخذون ظاهره العطف على يدفعون فيكون قاصرا عن افادة حكم أخذ النساء والضعفة ومقتضيا لان يكون الاخذ نهارا وهو ما عليه البغوي وخالفه الجمهور وأما عطفه على بيتون السابق فيفيد (قول المتن ودعوا) منه اللهم كما وقفنا فيه وأرسلنا اياه وقفنا كرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا أقضتم من عرفات فاذكروا الله الى قوله غفور رحيم وروى الامام أحمد عن محمد بن عبد الله الثقفي قال سمعت عبد الله بن الزبير يخطب بوز كرحب شطوطيلا ثم قال فكان الناس في الجاهلية اذا وقفوا بالمشعر الحرام ينهل أحدهم اللهم ارزقني ابلا اللهم ارزقني غنا فازل الله تعالى فن الناس من يقول بنا آتنا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاق ومنهم من يقول الى آخر الآية اللهم رب المشعر الحرام بلغ روح محمد رسولك أزكى نعمة وأفضل سلام واجمع بيننا وبينه في دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والاكرام اللهم احفظ علي ديني واجعل خشيتك نصب عيني واصلح لي شأنى يا حي يا قيوم يا خير مقصود يا خير مدعو يا خير مرجو يا خير مسئول يا خير معط اللهم ذلل نفسي حتى تنقاد لطاعتك ويسر عليها العمل بما يقربها الى رضاك واجعلها من أهل ولايتك وسكان جنتك ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم (قول المتن ثم يسبرون) أي قبل طلوع الشمس (قول المتن فبرمى) أفادت الفاء ان السنة المبادرة الى الرمي وهو كذلك بحيث ان الراكب لا ينزل حتى يرمى وهو راجع وعبارة المحرر وكما رافوها وما قال الاسنوي واستعمال الكاف بمعنى مع أو عند لغة عجمية وليست من كلام العرب فعبرة المنهاج أصوب وسيأتي شروط الرمي مستحبة

القصواء حتى أتى على المشعر الحرام واستقبل القبلة ودعا لله تعالى وكبر وهلل ووحده ولم يزل واقفا حتى أصفر جدا بعد طلوع الشمس فبرمى كل شخص حينئذ سبع حصيات الى جرة العقبة

ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) لا غنى في أسباب التحلل (ويكبر مع كل حصاة) روى مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم أتى الجمرتين
يوم النحر فرماها سبع حصيات يكبر (١١٨) مع كل حصاة منها مثل حصي الخنثى (ثم يذبح من معه حتى يرمي حتى لا ينبع

موضعاً من عنى والاولى منزله صلى الله عليه وسلم وهو على يساره على الامام وهذا الرمي محبة في فعله
به كما أكادته الفاء حتى انه ينبغي للراكب أن لا ينزل قبله (قوله ويقطع التلبية) لانها اجابة لطلب
المناسك وهذا قد أخذ في الانصراف عنها ولا يعود اليها بعد ذلك وقال بعض مشايخنا يعود اليها ما علم
محرمنا والذي اعتمد شيخنا أن العبرة بالتحلل لا بالزوال فتنى تحلل يكبر ولو قبل الزوال والافياي ولو
بعد فليراجع من باب صلاة العيد (قوله ويكبر) أي ثلاثاً لا يزيد لانه لا الله وحده الخ ويرى بالمؤمن ويرفع
الرجل يده حتى يرى بياض ابطه مع كل حصاة رماها (قوله مثل حصي الخنثى) وفي نسخة قدر حصي
الخنثى قال النووي وهو الصواب فراجع (قوله ثم يذبح) قال جابر رضى الله عنه نحر صلى الله عليه وسلم في
ذلك اليوم مائة بدنة ذبح بيده منها ثلاثون بدنة وعلى رضى الله عنه باقية قال بعضهم وفي ذلك إشارة الى
مدة عمره الشريف (قوله ثم يحلق) ويندب لكل مخلوق ولو حلالا لاستقبال القبلة والبداءة بالثقل الايمن
جميعه ثم الايسر كذلك وان لا يشارط عليه وان يبلغ به العظمين عند الاذنين وان يدفن شعره كظفره وان
يقول بعده مع التكبير ان كان محرم اللهم أعطني بكل شعرة حسنة واعني بها سيئة وارفع لي بها درجة
واغفر لي وجميع المسلمين ويز بد المحرم اللهم اغفر للحلقين والمقصرين ويندب التزني بغير الحلق بقص
ظفره وشاربه (قوله والحلق أفضل) أي للذكر كما سيأتي فيمنع من ندره ويكفيه عن النذر حلق ثلاث
شعرات فأكثر الا ان صرح باستيعاب رأسه فيلزمه استيعابه ولا يكفي عن النفر ما لا يسمى حلقاً كقص
وتنف واخراق فان فعل ذلك لزمه دم كالونذر المشي فركب (قوله وتقصر المرأة) أي الاثني ولو صغيرة أي
الافضل لها ذلك فيمنع من ندرهاه نعم ان كانت في سابع ولادتها تدب لها الحلق (قوله ويكره للمرأة الحلق)
فان منعها خلل أو نقص به استمتاعه حرم الا باذنه أو نذر كأن تناذى به قال شيخنا الرملي والولد مع والده
كالزوج ان كان مصلحة (قوله الجلي) ضبطه الاسنوي بفتح المهملة وفتح الجيم وكلامه بالحلق الخنثى
للرأة معتمد (فرع) يستثنى من أفضلية الحلق ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم
النحر ولم يسود رأسه فالأفضل له التقصير وانما لم يؤمر بحلق بعض رأسه في كل لكرهاته التزنع نعم لو كان
له رأسان حلق واحد منهما لم يكره (قوله والحلق نسك الخ) جلة الخلاف فيه خمسة أوجه ركن سنة واجب
مباح ركن في العمرة واجب في الحج (قوله وقال الغزالي) أي بناء على القول الثاني (قوله أو تقصيرا)
هو اسم لازالة الشعر بأي ألف والقص ازالته بالقراض (قوله أو دفعات) والافضل كونها متواليه (قوله)
وهو أي الشعر لانه اسم جمع ولو ازال شعرة واحدة في ثلاث مرات كفي كما صححه النووي في المجموع
والمناسك (قوله يستحب له امرار المومسي عليه) ولو كان به بعض شعر ندب له مع ازالته امرار المومسي على
بقية رأسه وانما لم يجب الامرار هنا لفوات ما يتعلق به الواجب وهو الشعر لا بشرة الرأس وبذلك فارق

رواه مسلم (أو يقصر
وأحلق أفضل) قال تعالى
عاقبتين رؤسكم ومقصرين
وقال صلى الله عليه وسلم
اللهم ارحم الحلقين فقالوا
يا رسول الله والمقصرين
فقال اللهم ارحم الحلقين
قال في الرابطة والمقصرين
رواه الشيخان (وتقصر
للرأة) ولا تؤمر بالحلق
روى أبو داود باسناد حسن
كما قاله في شرح المذهب
حديث ليس على النساء
حلق إنما على النساء
التقصير وفي شرح المذهب
عن جماعة يكره للرأة
الحلق وعن الجلي أن
التقصير لخنثى أفضل
كالرأة (والحلق) أي ازالة
الشعر في الحج أو العمرة
في وقته (نسك على
المشهور) فيتاب عليه
وهو ركن كما سيأتي
واستدل على انه نسك
بهداه لفاعله بالرجعة في
الحديث السابق والثاني
هو استباحة عظوره لانه
كان محرماً عليه كما سيأتي
فايحب له فلا نوب فيه كما
قاله في شرح المذهب
كالرأفي وقال الغزالي انه
مستحب بلا خلاف
(وأقله ثلاث شعرات)
بفتح العين أي ازالتهما من

شعر الرأس (حلقاً أو تقصيراً أو تفتاً أو حرقاً وقصاً) مما يحاذي الرأس أو ما سترل عنه في دفعة أو دفعتين قل تعالى ولكن
عاقبتين رؤسكم ومقصرين أي شعرها وهو يصفى بالثلاث (ومن لا شعر برأسه يستحب) له (امرار المومسي عليه) تشبيهاً بالحلقين

(هذا خلق أو قصر دخل مكة وطاف بالركن) للإتياع رواء مسلم (وسى ان لم يكن سى) بطواف القدوم كما تقدم ان من سى بعده لم يحدوه سياتى ان السى ركن (ثم يعود الى سى) ليبيت بها (وهذا الرى والذبح) (١١٩) والحنى والطواف تسن ترتيبها

كاذ كونا) ولا يجب روى مسلم أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى حلفت قبل أن أرمى فقال ارم ولا سرج وأتاه آخر فقال انى أفضت الى البيت قبل ان أرمى فقال ارم ولا سرج وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شئ يومئذ قدم ولا أخر الا قال افعل ولا سرج وانه قيل له فى الذبح والحنى والرى والتقديم والتأخير فقال لا سرج وعلى القول بان الحلق استباحة محظور لوفعه قبل الرى والطواف معا لزمه الفدية لوقوع الحلق قبل التحلل (وبدخل وقتها) يعنى غير الذبح لما سياتى فيه (بنصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك روى أبو داود باسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله فى شرح المذهب عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة أيلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت وقبس الباقي منها على ذلك (ويبقى وقت الرى الى آخر يوم النحر) روى البخارى أن رجلا

المسح للوضوء ولو تعذر عليه الحلق صبر الى مكانه ولا يسقط عنه الحلق ولا تكفيه الفدية ولا يجب زواله اذا نبت بعد امرار المرسى عليه ويندب له أخذ شئ من نحو شاربه وحكيته وشئ من أطفاره ولا يندب الامرار لغير الحرم وقد أخطأ من نسب له لشرح شيخنا الرملى (قوله طواف الركن) ويسمى طواف الغرض وطواف الزيارة وطواف الصدر بفتح الدال ويندب أن يشرب بعده من سقاية العباس ومن زمزم (قوله ثم يعود) أى قبل صلاة الظهر ولو عبر بالفاء فى السى والعود كان أولى وفعله صلى الله عليه وسلم الصلاة بمكة لبيان الجواز (قوله ولا يجب) أى الترتيب وأشار به الى أن ما ذكر من الاحاديث يفيد عدم الوجوب لالتدب الذى هو المدعى فتأمل (قوله يعنى غير الذبح) وسكت عن السى لما سمر من جوازه قبل الوقوف (قوله ليلة النحر) أى حقيقة وحكما كما مر فى الغلط (قوله لمن وقف) أى بعرفة ولا عبرة بالوقوف بمزدلفة وان كان ما ذكر يتأخر عن اللحظة التى لها لانه لضرورة الزمن لانه شرط (قوله قبل ذلك) أى قبل النصف فلو فعل شيا من هذه الامور قبل الوقوف ولو بعد نصف الليل وجبت اعادته بعده ولو فات الوقوف فانت ولذلك قال الراافى ينبغي أن بعد الترتيب هنا كذا كما فى الوضوء والصلاة بأن يقدم الاحرام على غيره ثم الوقوف ثم الطواف وازالة الشعر ثم الطواف على السى على ما مر (قوله ويبقى وقت الرى) أى الاختيارى وأما وقت الفضية فن طوع الشمس الى الزوال كاسر وأما وقت الجواز فقبل ذلك وبعده الى آخر أيام القسرين فيه ثلاثة أوقات (قوله الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية) فيه نظرين فمن اعتمر فى أثناء العام ومعه هدى لاقتضاه وجوب تأخير بوقت الاضحية ولم يرد أنه صلى الله عليه وسلم أخر هديه فى حجة الحديبية ولا فى عمرة القضاء لذلك الوقت فراجع ذلك فانه مشكل على المذهب كذا فى البرلى وهو غير مستقيم ولا وجه له لما سياتى أن دم الهدى الذى يساق تقرر بامن الحلال فى غير أيام الحج أو من المعتمر كذلك لا يختص بوقت وان دم الجبران المذكور هنا كذلك وقد نحر صلى الله عليه وسلم فى الحديبية وقت حصر وأما هدى التقرب من الحاج فليس الكلام فيه فتأمل (قوله وسياتى) أى فى كلام الراافى رحمه الله تعالى (قوله وعبارته) أى الراافى (قوله والمراد الخ) فيه تصريح بأن دم الجبران يسمى هديا وعلى هذا فكلام الطوافى ولكن متى نبت هل يجب حلقه هو محتمل ثم رأيت فى الروض عدم الوجوب (قول المتن ثم يعود الى سى) أى قبل صلاة الظهر كما فى رواية ابن عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة وجمع النوى بينهما بانه صلى بمكة وأعاد بها بى معنى أقول قضية الجمع استحباب فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه الاصحاب (قول المتن ولا يختص الذبح بزمن) أى ولكن يختص بالحرم (قول المتن بوقت الاضحية) أى فوقته الى آخر أيام القسرين انظر كيف هذا فمن اعتمر أثناء العام وساق هديا كيف يجب تأخير بكملة بوقت الاضحية والذى ساقه عليه الصلاة والسلام فى عمرة الحديبية هل كان يريد تأخيرها الى وقت الاضحية وكذا عمرة القضاء لا بد أنه ساق فيها وفى (أحدث) (١) انه نحر بالروة ولم يؤخره لوقت الاضحية فليست أم ذلك فانه مشكل على المذهب (قول المتن وسياتى الخ) يريد ان كلام الراافى رحمه الله اختلف والصواب الاخير قال الاسنوى الهدى يطلق على دم الجبرانات والمحظورات وعلى ما يساق تقرر بالاول لا يختص بزمن والثانى يختص بوقت الاضحية فالاول اراده المحرر والثانى اراده فيما يأتى قال وقد أوضح الراافى ذلك فى آخر باب الهدى من الشرح الكبير غاية الامر انه لم يفصح فى المحرر عن المراد فظن النوى رحمه الله ان المسئلة واحدة فاعترض فى هذا الباب هنا وفى الروضة (قول المتن على الصواب) أى فى كلامه المختصر فى المحرر

قال للنبي صلى الله عليه وسلم انى رميت بعدما أمست قال لا سرج والمساء من بعد الزوال (ولا يختص الذبح) لهدى (زمن) قلت الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية وسياتى فى آخر باب عمرات الاحرام على الصواب والله أعلم وعبارته هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح والمراد به (١) قوله وفى حديثه هكذا بالنسخة التى يدينها وله رمى الى حديث الطبرانى وليحذر

مسبق تقرر بلغة تعالى في الروضة وشرح المذهب في باب الاضحية أنها تستحب للحاج متى كان معه هدى ومن لم يكن وقال العبد
 لا اضحية في حق كالاخطاب بعد صلاة العبد من أجل حجة انتهى وفي شرح التنبيه للمحب الطبري عن الامام في بعض كتبه استحباب صلاة
 العبد للحاج متى (والخلق والطواف والسعي) ان لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخر لوقتها) وفعلها يوم النحر كما تقدم أفضل (واذا قلنا
 الخلق نسك) وهو المشهور (ففعل اثنين من الرمي والخلق والطواف) المتبوع بالسعي ان لم يفعل قبل (حصول التحلل الاول) من تحلى الحج
 (وحل به اللبس والخلق) ان لم يفعل (واقلم) وستر الرأس للرجل والوجه للمرأة وذكري المحرر ستر الرأس دون الخلق (١٢٠)

(وكذا الصيد وعقد النكاح) بحلان به (في الاظهر قلت) كأنقل الراجح في الشرح عن الأكثر (الاظهر لا يحل عقد النكاح والله أعلم) وكذا قل عنهم في المباشرة فيما دون الفرج كالتبليغ ان الاظهر نحر بها ورجح في الشرح الصغير الحل في المسئلتين قال وفي التطيب طريقتان أشهرهما انه على القولين والثاني القطع بالحل وسواء أثبت الخلاف أم لم تثبته فالذهب انه يحل بل يستحب ان يتطيب لعله بين التحللين قالت غانثقرضى الله عنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت انتهى والحديث متفق عليه بافظ كنت أطيب والدين ملحق بالتطيب (واذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حصول التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات) وهو الجماع

صحيح في الموضوعين واعتراض المصنف عليه بحسب ما فهمه من أن الهدى هنا ما ساقه الحاج تقرر بالانه المراد عند الاطلاق فتأمل (قوله انها) أي الاضحية تستحب هو المعتمد (قوله كالاخطاب) أي نداء بصلاة العبد أي جماعة وكلام الامام محمول على طلبها فرادى فلا مخالفة (قوله لا آخر لوقتها) أي اثنتان يعني الطواف والسعي والخلق ولولم يفته الوقوف ووجوب التحلل عليه لا لخروج وقتها بل لان في مصابرة الاحرام مشقة بلا فائدة فلا حاجة لما اعترض به الامام السبكي وجوابه (قوله ففعل اثنين الخ) ولا دخل للذبح في التحلل وان كان من أعمال يوم النحر لانه سنة ولا بد من السعي لم يكن سعي في حصول التحلل بالطواف (قوله ليس بنسك) وكذا الوسيط لعدم (قوله دون الخلق) وعدم ذكره ما نسب لانه أحد أسباب حل غيره (قوله وكذا نقل عنهم الخ) هو المعتمد خلافا لما في الشرح الصغير المذكور ولا يحل الجماع بالاولى من مقدماته وسيأتي (قوله فاذا فعل الثالث) نعم لو كان هو الرمي وفاته بفرأغ أيام التشريق توقف التحلل على الاتيان بيده ولو صوما على المعتمد وفارق عدم توقف تحلل المحصر على الصوم لان له تحللا واحدا فلا واستمر تحريم جميع المحرمات عليه ولو غير الجماع اشق ذلك عليه بخلاف الحج (قوله وهو الجماع الخ) لكن يندب تأخيرها عن أيام منى لانها من بقية أيام الحج والله أعلم

(فصل في البيت بمنى ليلي أيام التشريق وما يذبح كرمعه ولا ينصرف الى غيره ولو من الحامل كما مر (قوله اذا عاد) وكذا الواستمر في منى وأخر الطواف (قوله بات) أي وجوبها كإسائتي (قوله والثالثة أيضا) أي يجب مبيتها كما سيذكره (قوله التشريق) سميت بذلك لاشراق أيامها بالشمس ولياليها بالقرم وألأشراق

(قوله ماسبق تقرر بالي الله تعالى) أي لاداء الجبرانات (قول المتن لا آخر لوقتها) لان الاصل عدم التأقيت قال الاسنوي ويكره تأخيرها عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد كراهة قاله في شرح المذهب واستشكل الاسنوي بقاءه محرما دائما كما اقتضاه كلام الشيوخين قال لان من فاته الحج منعه من ذلك لان ذلك كابتداء الاحرام في غير أشهره ثم نقل عن ابن الزرعة أنه قال من قال بالجواز في مسئلتنا محله بعد التحلل الاول فيما يظهر لي والا يصير محرما بالحج في غير أشهره واعتراض الاسنوي بمقاتته بان وقت الحج يخرج بطاوع غير النحر والتحلل قبل ذلك لا يجب اتفاقا بل الافضل تأخير أسباب التحلل عنه قال والصحيح عند ابن الزرعة وغيره انه يجوز الاحرام بالنافذة في غير وقت الكراهة ثم بعدها وذلك نظير مسئلتنا (قوله وذكري المحرر الخ) أي في المنهاج ذكر ما تركه وترك ما ذكره (قوله وكذا نقل عنهم في المباشرة) اعلم أن من قال بالتحريم في المباشرة وعقد النكاح والصيد على الاولين بتعلقها بالنساء وقد قال صلى الله عليه وسلم اذارميتم الجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وعلى الصيد بعموم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قال بالحل نظر الى انها من المحرمات التي لا يوجب تعاطيها افساد فكانت كالخلق (قوله وهو الجماع الخ) لكن يستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الايام كذا جزم به الشيخان قال المحب الطبري

ويشكل

والمباشرة فيما دون الفرج وعقد النكاح على ما تقدم واذا قلنا الخلق ليس بنسك حصل التحلل الاول بواحد

من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر وروى النسائي وابن ماجه حديث اذارميتم الجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وروى البيهقي حديث اذارميتم وحلقتم وفي رواية وذبحتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء وضعفه والحكمة في ان للحج تحللين بخلاف العمر فانه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها فيجب بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر (فصل اذا عاد) بعد الطواف يوم النحر (الى منى بل بمأبئي التشريق) الاولين والثالثة أيضا (ورمي كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي الحدي عشر وتاليا (الى الجمرات الثلاث كل

جر قسبع حصيات) فجمع المرمى ثلاث وستون حصاة ودليل ذلك كله الاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة (فاذا رمى اليوم الثاني فطراد النفر) يسكون الفاء (قبل غروب الشمس جاز وسقط ميت الليلة الثالثة ورمى يومها) (١٢١) قال تعالى فمن نجح في يومين

فلائم عليه (فان لم ينفر) بكسر الفاء (حتى غربت الشمس) (وجب مبيتها ورمى الغد) كإرواء مالك في الموطأ عن ابن عمر وعلم بما ذكر وجوب المبيت والرمى الى الجرات وفي قول يستحب المبيت ويحصل بمعظم الليل وفي قول المعتبر كونه حاضرا طلوع الفجر (ويدخل رمي القشريق بزوال الشمس) أي رمي كل يوم من الثلاثة بزوال شمسها للاتباع رواه مسلم (ويخرج بفروها) لعدم وروده بالليل (وقيل يبقى) في اليومين الاولين (الى الفجر) كما يبيح الوقوف الى الفجر بخلاف الثالث لخروج وقت المناسك بغروب شمسها ويخطب الامام بئى بعد الزوال يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمي أيام القشريق وحكم المبيت وغير ذلك وثاني أيام القشريق خطبة يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغير ذلك وبودعهم (ويشترط رمي السبع واحدة واحدة) للاتباع ورواه البخاري (وترتيب الجرات) بان يرمى أولا الى الجرة التي تلي

اللاحم فيها أي جعله في الشمس (قوله فاذا رمى اليوم الثاني) أي بعد مبيتته ومبيت ما قبله ورميه أيضا والابان فانه المبيت أو الرمي لهما أو لاحدهما فان كان بلا عنده لم يسقط مبيت الليلة الثالثة ولا رمي يومها أو بنفر سقطا وظاهر قولهم ان الرمي تابع للمبيت انه لا يتدارك رمي يوم فات مبيتته ولو بلا عنده مع أن الرمي يمكن تداركه كما سيأتي في نحو الرعاة فراجع ذلك وحرره (قوله فاراد النفر) بان نواه وتمت أشغاله وسار بالفعل قبل الغروب وان لم يفارق محله ولا يجب عليه بعوده بعد النفر ولو بقصد المبيت (قوله ورمى يومها) أي فسقوط الرمي تابع لسقوط المبيت أي في هذه الصورة فقط كما يعلم مما يأتي في نحو الرعاة وقد مر ويكره النفر بحصى الرمي بل يطرحه أو يدفعه لمن يرمى به ودفعه لأصله (قوله فان لم ينفر) أي لم ينو النفر أو لم يتم أشغاله وان شرع فيها قبل الغروب أو لم يسر بالفعل (قوله ويحصل بمعظم الليل) هو المعتمد وفارق من دلفه بما مر أنه لم يرد فيها المبيت (قوله ويدخل رمي القشريق الخ) وينب فعله في وقت فضيلة وهو تقديمه على صلاة الظهر ان اتسع الوقت ولم يؤخر لجمع تأخير (قوله ويخرج) أي وقت الرمي الاختياري بفروها (قوله بعد الزوال) أي ولو بعد الصلاة كما مر (قوله خطبة) أي فردة كما مر وكذا التي بعدها أيضا (قوله ويشترط) أي لصحة الرمي شرط ثمانية أو تسعة أو عشرة كونه في الوقت وترتيب الرمي وترتيب الجرات وكونه سباعا وكونه واحدة واحدة وكونه بحجر وكونه يسمى رميا وكونه بيد وقصد الرمي ووقوعه في المرمى ولم يذكر المصنف الاخيرين لعلهما بما ذكره كإسقاط (قوله مسجد الخيف) نسبة الى محله لان الخيف اسم لمكان ارتفع عن السيل وانحط عن غلظ الجبل وقيل غير ذلك (قوله واحدة واحدة) أي رمية بغير رمية بحصاة واحدة أو أكثر فلورمي اثنتين معا ولو بيديه معا حسبتا واحدة وان ترتبتا في الوقوع بخلاف ما لو رماهما متبعا فيحسبان مرتين وان وقفتهما معا وسبقت الثانية الاولى في الوقوع (قوله جرة العقبة) وهي الاقرب الى مكة وليست من منى كما تقدم (قوله حجرا) ولو مفصوا بأو متنجسا وان حرم ذكره (قوله كالسندان) هو بالذال المعجمة البلاط المعروف (قوله والبرام) وهو ما يعمل منه القدر (قوله والمرمر) وهو نوع من الرخام المشهور (قوله وكذا ما يتخذ منه الفصوص) فيجزئ كالعقيق والياقوت والزبرجد ولا يحرم لانه لغرض وفي شرح شيخنا الحرم (قوله كالانمد) وهو الكحل الاسود فلا يجزئ (قوله والجص) وهو السندان بعد طبعه ومثله الخندق لانه مطبوخ كالآجر فلا يجزئ وتكرز وملح ومدر وتبر لا يحرق فيه (قوله وما ينطبع) أي وطبع بالفعل وصفي من حجره والا كفي لان فيه الحجر كما نوا من هنا يعلم صحة الرمي بخاتم فضة

وبشكل عليه حديث أيام منى أيام كل وشرب وبعال

(فصل اذا عاد الخ) (قوله وفي قول يستحب) هو الذي مال اليه الرافي رحمه الله وأما الرمي فهو واجب اتفاقا وقول المتن وجب قال الاسنوي هو من نصره وعبارة المحرر فعليه قال وهي صادقة بالاستحباب (قول المتن بزوال الشمس) قال في شرح المذهب يستحب فعله قبل الصلاة وقوله أي رمي كل يوم يعني ليس المراد جميع رمي أيام القشريق ثم المراد هنا بالوقت الذي يخرج هو وقت الاختيار أو ما وقت الجواز فهو باق الى آخر أيام القشريق كما سيأتي أيضا (قول المتن ويشترط رمي السبع الخ) هو يفيدك ان العبرة في العدد بالرمى لا بالوقوع فلورمي مرتين وقعا معا وسبقت المتأخرة صح بخلاف ما لو رماهما معا وان وقعا متبعا (قول المتن واحدة واحدة) ربما يقتضى عدم الاجزاء فيما لو رماها مصحوبة بغيرها وهكذا حتى أتى على السبع وليس مرادا

(١٦) - (قليوبي وعميرة) - (ثاني) مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم جرة العقبة للاتباع رواه البخاري (وكون المرمى حجرا) لذكر الحصى في الأحاديث السابقة وهو من الحجر فيجزي ما نواحه كالسندان والبرام والمرمر وكذا ما يتخذ منه الفصوص كالياقوت والعقيق في الاصح ولا يجزئ اللؤلؤ والمرمر من طبقات الارض كالانمد والزرنينخ والجص وما ينطبع كالذهب والفضة

وفيه فص من حجر كياقوت خلافا لبعضهم (قوله وان يسمى رميا) يعلم منه انه باليد لانه لا يسمى رميا بغيرها
وانه مقصود لانه بغيره وقوعه وان لا يتكفى الوضع في الرمي لانه لا يسمى رميا بذلك فارق مسح الرأس بوضع
نحو اليد المبتدئة عليه لان المراد وصول الماء اليه ولو تعددت اليد والوجه اعتبر باليسر زاد ولا يتكفى برجل
ولا مقلع قال بعض مشايخنا وظاهر كلامهم ان فاقد اليدين يستنيب ولا يرمى برجله مثلا فراجعه وفي ابن
حجر جوازه بالرجل ثم القم لفاقد اليدين وسكت عنه شيخنا في شرحه ويندب تقديم اليد اليمنى على اليسرى
ووضع الحصى على باطن الابهام ورميها بظفر السبابة وان يرمى راجلا الا في يوم النفر وان يدنو من المرمى وان
يرمي من علوه الا في جرة العقبة فمن بطن الوادي ويندب للرجل رفع يده الى ان يظهر بياض ابطه وان
يستقبل القبلة في حالة الرمي الا في جرة العقبة يوم العيد كما مر ويكره الرمي بدون قدر حصي الخلف أو با كبر
منه (قوله قصد الرمي) أي ان لا يقصد غير الرمي فيه وهو مجتمع الحصى القدر بثلاثة أذرع حول الشاخص
المشهور من سائر جهاته الا في جرة العقبة لان لها وجهها واحد فلا قصد الشاخص ورمى يكف وان وقع في
الرمي أو قصد الرمي ورمى الى الشاخص فوقع بعدها صابته في الرمي كفي وهذا يجمع التناقض في كلامهم ولو
أصابته الحصى شيئا كحمل فعادت الى الرمي فان كان عودها بحركة ما صابته لم يكف والا كفي كما لو رده
الريح وتدرج الى الرمي من الارض لامن نحو ظهر بغير لاحتمالها بحركته فان تحقق عدم الحركة كفي
ولو شك هل أصاب الرمي أو لم يكف ولو شك في عدما أتى به أو في عين المتروك منه أخذ بالاحتياط فلو
شك في واحدة من السبع فعلها أو في تمام جرة كلها وفعل ما بعدها فان كان الشك في واحدة من الجرة
الاولى أو في واحدة من الثلاث جعلها من الاولى وكلها وأعاد اللتين بعدها ومن جرة العقبة يوم العيد كلها
وأعاد الثلاث من أولها فان كان الشك بعد رميه لها مكنت عمارها وأعاد الثلاثة لان الرمي ينوب عن
بعضه كاسيأتي ويندب الموالاة بين الجرات وبين رميها (تنبيه) مقتضى ما ذكر ان الشك في عدد الرميات
بعد فراغ السبع أو بعد فراغ الجرات الثلاث يؤثر في قياس الصلاة وغيرها خلافا وهو الوجه فراجعه (قوله
ورمي الى الطرف الآخر) خرج ما لو رمى تحت رجله فلا يتكفى الا ان سمي رميا كما مر ولا يتكفى الرمي في موضع
الشاخص لو أزيل (تنبيه) تقدم حكم صرف الرمي في الطواف فراجعه (فرع) ينسب ان يقف على كل
جرة من الاوليين بعد رميها يدعو بما شاء بقدر سورة البقرة (قوله ومن عجز الخ) ومن العجز الحبس ولو
بحق لعجز عن الاداء بخلاف القادر عليه كما في تحلل المحصر ودخل في العاقر النائب عن معصوب (قوله قبل
خروج وقت الرمي) يفهم أنه لو ظن قدرته في اليوم الثالث لم يستنيب فيما قبله قال شيخنا وهو كذلك (قوله
استناب) أي وجوبه ولو لحلال ولو بجرة فاضلة عما في الفطرة ولا ينعزل النائب باغماء المستنيب وجنونه

(قول المتن وان يسمى رميا) فيه لربما يستغنى عن هذا بقوله أو لا يشترط رمي السبع واحدة واحدة
(قوله ويشترط قصد الرمي) قضيته انه لو رمى الى العلم المنسوب في الجرة فاصابه ثم وقع فيه لا يجزئ قال المحب
الطبري وهو الاظهر عندي ويحتمل الاجزاء لانه قصد الرمي الواجب عليه قال الهندي والثاني أقرب قال المحب
الطبري ولم يذكر والرمي ضابطا فينبغي ان يرمى في أصل العلم وقر بياضه وهو مجتمع الحصى دون ما سال
(قول المتن والسنة ان يرمى الخ) لكن لا على هيئة الخلف قاله النووي رحمه الله يسن ان يرفع يده اليمنى حتى
يرى بياض ابطه وان يستقبل القبلة في رمي أيام التشريق بخلاف رمي يوم النحر فإنه يستقبل الوادي
ويجعل القبلة عن يساره وعرفات عن يمينه ويشترط قصد الرمي ولا يشترط نية النسيك ولو وقعت في غير الرمي
ثم تدرجت اليه لم يضر بخلاف ما لو وقعت على رأسه ثم تدرجت وكان الفارق احتمال كون التدرج
باشئا من حركة البعير ولو أصابت عنق البعير ونحوه ورجعت الى الرمي لم يضر فان استقبال القبلة في رمي جرة
العقبة أيام التشريق لا اعلم له مسند او لو رمى باصغر من حصي الخلف أو با كبره (قوله وقت الرمي) بحث

وغيرهما (وان يسمى رميا
فلا يتكفى الوضع) في الرمي
لانه خلاف الوارد وقيل
يتكفى ويشترط قصد الرمي
فلا يرمى في الهواء فوقع في
الرمي لم يعتد به (والسنة
ان يرمى بقدر حصي
الخلف) لما تقدم في جرة
العقبة وروى مسلم حديث
عليكم بحصى الخلف وهو
دون الثلاثة طولا وعرضا
في قصر الباقلا (ولا يشترط
بقاء الطير في الرمي) فلو
تدرج وخرج منه لم يضر
(ولا كون الرامي خارجا
عن الجرة) فلو وقف في
طرفها ورمى الى الطرف
الآخر جاز (ومن عجز عن
الرمي) لعله لا يرجح زوالها
قبل خروج وقت الرمي
(استناب) ولا يمنع زوالها
بعده ولا يصح رمي النائب

عن المستنيب الأبعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه ولو زال عن المستنيب بعد رمي النائب والوقت باق طليص عليه إعادة الرمي
 وظهر أن ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون الرمي حجرا أو ما بعده إلى هنا يأتي في رمي يوم النحر (واذا ترك رمي يوم) ويومين
 هذا أو سهوا (تدارك في باقي الأيام على الظاهر) فيتدارك الأول في الثاني والثالث والثاني أو الأولين في الثالث ويكون ذلك أداء وفي قول
 قضاء لجوازته للوقت المضروب به وعلى الأداء يكون الوقت المضروب وقت (١٢٣) اختيار كوقت الاختيار للصلاة ووجه

الأيام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب الترتيب بين رمي يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لأن القضاء لا تأت ولا قبل لا يجوز لأن الرمي عبادة النهار كالصوم هذا جميعه ذكره الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة وشرح المذهب وحكي في الشرح الصغير على القضاء وجهين في التدارك قبل الزوال أحدهما المنع لأن ما قبل الزوال لم يشرع فيه رمي قضاء ولا أداء قال ويحرم الوجهان في التدارك ليلا وإن جعلناه أداء ففيما قبل الزوال والليل الخلاف قال الامام والوجه القطع بالمنع فان تعيين الوقت بالأداء أليق وهذا ما أورده في الكتاب فقال اذا قلنا أداء تأت بما بعد الزوال انتهى ومقابل الظاهر في المنهاج ان الرمي المتروك في بعض الأيام لا يتدارك في باقيها كالا يتدارك بعدها (ولا دم) مع التدارك وفي قول

بخلاف عكسه (قوله الأبعد رميه عن نفسه) أي الجرات الثلاث فليرمي الجرة سبعة عن نفسه وسبعة عن مستنبيه لم تحسب هذه في رمي الثلاثة عن نفسه ثم يعود فيرميها عن مستنبيه كما أفنى شيخنا الرمي (قوله فلو خالف) بأن رمي عن غيره لم يقع عن الغير وإن نواه كحرم ويقع عن نفسه (تنبيه) ذكرهم الاستنابة للعاجز عن الرمي وسكونهم عن غيره من بقية أركان الحج وواجباته يقتضي عدم صحة الاستنابة فيها بصريح به ما قاله في الخافض من أن الطواف يبقى في ذمها ولم يقولوا بجواز استنابته فيه فراجع ذلك (قوله والوقت) أي وقت الرمي (قوله فليس عليه إعادة الرمي) أي لكتناتين (قوله أو الثالث) فيه نظرائه لا يتصور قتالهما (قوله ويجب الترتيب) بمعنى أنه يقع مرتبا وإن قصد خلافا ولا يحسب رميه عن يومه الأبعد تمام الثلاث عن أمسه بين الجرات سميت بذلك لرمي الجرات أي الحصيات فيها مسافة بعد الأولى عن مسجد الخيف ألف ذراع ومائتا ذراع وأربعة وخمسون ذراعا وعن الوسطى مائتا ذراع وخمسة وستون ذراعا وبين الوسطى وجرة العقبة مائتا ذراع ومائتا ذراع وبين هذه وباب السلام أحد عشر ألف ذراع ومائتا ذراع وأحد وأربعون ذراعا كل ذلك بذراع اليد وهو ينقص عن القراع المصري بنحو ثمانية كاسر (قوله وعلى القضاء لا يجب الترتيب) فيه نظر مع وقوع الرمي عن الفائت فمرا كاسر (قوله ويجوز التدارك بالليل) هو المعتمد وكذا قبل الزوال وهذا مفهوم قول المصنف وكذا في باقي الأيام ويحرم على غيره معذور تأخير رمي كل يوم عن غرو به وإن قلنا ان التدارك أداء (قوله أحدهما المنع) المعتمد الجواز كاسر (قوله في الكتاب) أي الوجيز (قوله كالأخر) ودفع بان التدارك هنا أداء ولو في الليل على الأصح (قوله فعليه دم) أي وإن تركه لعذر كسهو ونسيان وغفلة وكذلك لشغل كما يأتي (قوله ثلاث حصيات) أي فاكثر قال في المنهج ولومن الأيام الأربعة قال شيخنا الغاية راجعة لقوله فاكثر في بعض أفراده كترك واحد من

السبكي أن يكون المراد الوقت إلى النفر على قول الأداء (قول المتن تدارك في باقي الأيام على الظاهر) أي لانه صلى الله عليه وسلم جوز ذلك للرعاة فلو كانت بقية الأيام غير الحلة لم يفتقر الحال بين المعذور وغيره كالوقوف بعرفة لكن لم يرخص لهم في تأخير النحر ولا في تأخير يومين (قوله وعلى الأداء) قال الاسنوي اذا قلنا بالأداء جاز تأخير يومين ليقلعه بعد ويجوز أيضا تقديم اليوم الثاني والثالث ليقلعه مع اليوم الأول كما قلناه في الكبير عن الامام وجزم به في الصغير انتهى والذي صححه الروايات خلافه في التقديم وقال النووي انه الصواب وبه قطع الجمهور (قوله على الزوال) أي ولوليل لأن لم تقده عبارة المنهاج (قوله ويجوز التدارك بالليل) سكت عن قبل الزوال وقد صرح في الكبير بالمنع على قول القضاء وهو مشكل مع تجويزه ذلك على قول الأداء وأيضا فالنهار محل الرمي في الجملة فكيف بمنع فيه ويجوز ليلا (قوله كالا يتدارك بعدها) أي وكالا يتدارك الوقوف (قوله وفي قول يجب الخ) أي اذا جعلناه قضاء (قوله والثلاثة) مثلها الأربعة (قوله كما يكمل) أي بالاتفاق (قوله في وظيفة جرة) أي وهي سبعة وهذا ساقه الاسنوي قولا خامسا جعل الثاني أن لوظيفة كل يوم دما كاملا والثالث ليوم النحر دم وللأربع ان الثلاث جرات كالشعرات الثلاث فاذا ترك جميعها من يوم واحد كمل الهم وفي الجرة والجرتين الأقوال في الشعرة والشعرين انتهى وكما ما خوخ من كلام الرافعي رحمه الله

يجب الدم معه كالأخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر يقضى ويغدى (والا) أي وإن لم يتدارك المتروك (فعليه دم) في ترك رمي اليوم وكذا في اليومين والثلاثة لأن الرمي فيها لشئ واحد وفي قول يجب لترك رمي كل يوم دم لانه عبادة برأسها وعلى قول عدم التدارك يجب لكل يوم دم لفوات رميه بغروب شمس واستقرار بدله في القصة (والذهب تكميل الدم في) ترك (ثلاث حصيات) أيضا كما يكمل في حلق ثلاث شعرات وقبل ان يكمل في وظيفة جرة كما يكمل في وظيفة جرة يوم النحر وفي الحصاة والحصاتين على الطريقتين الأقوال في حلق الشعرة

والشعرين يظهران في الحصة الواحدة مدطعام والثاني درهم والثالث ثلث دم على الاول وسبعة على الثاني وفي الحصتين ضعف ذلك (قمة)
يجب وفي قول يستحب في ترك الميت (١٣٤) ليالى النشر بق دم وفي قول في كل ليلة دم على الاول في الليلة مد وفي قول درهم

اليوم الثاني وما بعده أو من اليوم الاول وما بعده أو من يوم العيد وما بعده اذ لا يتصور ترك عشرين رمية فاقل في أكثر من يوم فتأمل (قوله أظهرها أن في الحصة الواحدة مدطعام) وفي الاثنين مدان وهو المعتمد وعليه لو عجز عن المدصام خمسة أيام يجبر المنكسر كذا قاله النشيلي ومن تبعه وفيه نظر اذ المد مقابل لثالث العشرة أيام وهو ثلاثة أيام وثلاث يوم وذلك عشرة أثلاث منها ثلاثة أعشارها في الحج وهي يوم واحد وباقية اذ ارجع الى أهله وهو سبعة أثلاث فهي يومان وثلاث يوم فيكمل الثالث يوما فالجأة أربعة أيام فقط ولعل النشيلي اعتبر ان ثلث العشرة وهو ثلاثة أيام وثلاث تسكمل أربعة وثلاث في الحج وهو يوم وثلاث فيكمل الثالث يوما فهي يومان وباقية اذ ارجع وهو يومان وثلاث فيكمل يوما فهي ثلاثة والذي يتجه بل الصواب الاول فتأمل وعلى هذا في المدين سبعة أيام يومان في الحج وخسة اذ ارجع الى أهله (قوله يجب) هو المعتمد (قوله في الليلة مد) هو المعتمد (قوله والاصح وجوب الدم) وهو المعتمد (قوله فلم ترك الميت ليالى منى) من غير دم بشرط أن يخرج الرعاء من منى قبل الغروب بخلاف أهل السقاية لان عملهم لا يخرج بالميت الرمي ولو من يوم النحر فليس لهم تركه ويتداركونه ما بقى الوقت والافقيه الدم على قياس ما صر في غيرهم (قوله كاهل الخ) فتلهم من يخاف على نفس أو مال أو فوت مطالب كآبق أو ضياع مريض بلا متعهد أو موت نحو قريب في غيبته فلو ترك الميت بلامد لا الرمي وسقاية العباس ليست قيد ابل كل سقاية كذلك وسواء رعاء ابل الحاج وغيرها (تنبيه) استنبط البلقيني من ذلك انه لو بات من شرط مبيته في مدرسته مثلا خارجها لنحو خوف على نفس أو مال أو زوجة لم يسقط من معلومه شئ (فرع) ظاهر كلامهم ان الميت لا يسقط بالسهر والغفلة والنسيان كما صر في الرمي ففيه الدم فراجع (قوله أحكمها) هو المعتمد والمعتمد من القولين جواز التدارك كما تقدم في غيره (فرع) يندب لمن نفر من منى في اليوم الثالث وكذا في الثاني على ما بحثه شيخ الاسلام ان ينزل بالمحصب ويصلى به العصرين والمغربين وبيت به لا لتباع وليس ذلك من المناسك وهو بضم الميم ثم مهملتين مفتوحتين وتشديد الثانية منها وآخره موحدة وادفع بين مكة ومنى والى منى أقرب ويقال له الاطبع والبطحاء وخيف بنى كنانة وحده ما بين الجبلين الى المقبرة والله أعلم (قوله بعد فراغ النسك) صريح هذا أن طواف الوداع ليس من أعمال الحج فلا بد له من نية ولا يكفي عنه طواف الركن لو أخره الى خروجه ولا يلزم الاجبر عن مستأجره ولا

(قوله فلم ترك الميت) لهم أيضا أن يدعوا في يوم ويأتوا به في الثاني قبل رميه نعم لا يرخص لهم في ترك رمي يوم النحر قاله في شرح المذهب وقال الاسنوي في محل آخر بعد ذلك ان هذا لا يعقل مع نصريحهم بجواز تأخير الرمي لغبر باب الاعتذار واجب بان مسئلة المعذور فيها ضم ترك الرمي الى ترك الميت وقال الاذرى سبب الاشكال خلط طريقة بطريقة فان طريقة البغوى ان التدارك قضاء والجهور اداء والبغوى مع أرباب العذر من الزيادة على يوم فتبعه الرافى وغفل عن كونه مفرغا على طريقته من القضاء في الاشكال وقال السبكي الاداء والقضاء امر اصطلاحى فلا يصح أن يؤخذ منهما حكم جواز التأخير وعدمه واختار انه يحرم تأخير رمي كل يوم عن غروبه لغبر المعذور مع القول بأن التدارك يكون اداء (قوله ورعاء الابل) حاول بعضهم أن يكون المراد ابل الحاج والوجه خلافه أخذ من مسئلة الخوف على المال (قوله لانه أثرا في التحلل) أى فلا يقاس عليها (قوله وجوب الترتيب بعده) الضمير فيه راجع للزوال من قوله وجوزاه قبل الزوال (قول الماتن طاف للوداع) لو أخر الحاج طواف الركن حتى انتهى أمره من الميت والرمي ثم دخل

وفي آخر ثلث دم وفي اليلتين ضعف ذلك ان لم ينفر قبل الثالثة فان نفر قبلها ففي وجه الحكم كذلك لانه لم يترك الاليلتين والاصح وجوب الدم بكامله لترك جنس الميت بمنى قال في شرح المهذب وترك الميت ناسيا أكثره عامدا صرح به الدارمى وغيره هذا كله في غير المعذورين أما هم كاهل سقاية العباس ورعاء الابل فلم ترك الميت ليالى منى من غير دم روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس أن يبيت بمكة ليالى منى لاجل السقاية وروى مالك وأصحاب السنن الاربعة وغيرهم عن عاصم بن عدى انه صلى الله عليه وسلم رخص لرعاء الابل ان يتركوا الميت بمنى الحديث قال الترمذى حسن صحيح واذا رمى يوم النحر في تداركه في أيام التشريق طريقان أحدهما انه على القولين في تدارك رميها والثاني لا يتدارك قطعاً لان له أثرا في التحلل

بخلاف رميها على التدارك يأتي فيه ما تقدم من كونه أداً وجواز قبل الزوال وجوب الترتيب بعده كما صرح بذلك مكة المصنف كابن الصلاح في مناسكهم (واذا أراد الخروج من مكة) بعد فراغ النسك (طاف للوداع) روى البخارى عن أنس انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت

الطواف أى بالبيت كإرواه أبو داود قال فى شرح المنهب ولو أراد الحاج الرجوع الى بلده من منى لم يرد دخول مكة لطواف الوداع ان قلنا هو واجب ولو طاف يوم النحر للافاضة ثم للوداع ثم أى منى ثم أراد النفر منها الى وقته الى وطنه فقبل يجزئه ذلك الطواف وقيل لا ذكرهما صاحب البيان وهذا الثانى هو الصحيح وهو مقتضى كلام الأصحاب انتهى ومن لم يكن فى نسك وأراد الخروج من مكة كالمسكى يريد سفرا والآفاق يرد الرجوع الى وطنه طاف للوداع أيضا فى الأصح تعظيما للحرم وتشبيها لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله للأحرام والثانى يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه بذى النسك ومن أراد الاقامة بمكة بعد فراغ (١٢٥) النسك لا يؤمر به وقوله أراد الخروج أى

الى مسافة القصر وفى شرح المنهب ودونها على الصحيح (ولا يمكث بعده) الحديث ابن عباس السابق فان مكث لغير اشتغال بأسباب الخروج كشراء متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض أعاده وان اشتغل بأسباب الخروج كشراء الزاد وشدة الرحل ونحوهما لم يمتنع الى اعادته قال فى الروضة ولو أقيمت الصلاة فصلها لم بعده (وهو واجب يجبر تركه بدم) وجوبا (وفى قول سنة لا يجبر) أى لا يجب جبره ولكن يستحب (فان أوجبناه فخرج بلا وداع فعاد فقبل مسافة القصر) وطاف (سقط الدم) كالجواز للمبقيات غير محرم ثم عاد اليه (أو) عاد اليه (بعدها) وطاف (فلا) يسقط (على الصحيح) لاستقراره والثانى يسقط كالحالة الاولى ويجب العود فيها ولا يجب فى الثانية (وللعائض النفر بلا)

يحط من الاجرة شئ بتركه ولا يلزم الولى أن يطوف عن طفله ولا به على المعتمد فى جميع ذلك ولزوم الدم بتركه لتبعيته للناسك وشبهه بصورة ويلزم المحرم بعده والحلال كما مر (قوله أى الطواف) هو بيان لتعلق الجار وهو ما اسم كان أو غيرها (قوله لزمه دخول مكة الخ) هو المعتمد (قوله وهذا الثانى هو الصحيح) وهو المعتمد (قوله فى الأصح) هو المعتمد (قوله الى مسافة القصر) أى سواء أراد الاقامة أولا الى وطنه أولا (قوله ودونها على الصحيح) أى ان كان الى وطنه أو قصد اقامة تقطع السفر والا فلا يلزمه والمسافة معتبرة من مكة لا من الحرم كما فى شرح شيخنا الرملى (قوله فان مكث بعده) أى فى محل لا يجوز قصر الصلاة فيه (قوله لغير اشتغال الخ) ولو أغشى عليه أو جن أو أكره على عدم الخروج لم تجب اعادته لان تمكن بان مكث بعد زوال ذلك والا فلا نعم يغتفر هنا ما يغتفر فى الاعتكاف كأشار اليه بقوله أو عيادة مريض ويغتفر فعل ما ندب فعله كدخول البيت والصلاة فيه والتزام الملتزم والسعاء فيه وشرب ماء زمزم منها ومن سقاية العباس ونحو ذلك وينصرف بعد ذلك تلقاء وجهه ولا يمضى القهقرى كما يفعله العوام (قوله يجبر تركه) ولو بترك بعضه وسواء تركه عامدا أو علما أو ناسيا أو جاهلا فقوله فى المنهج لتركه نسكا مبنى على انه من المناسك وتقدم أن المعتمد خلافه (قوله قبل مسافة القصر) أى وقبل وطنه أو محل اقامته كما مر (قوله وطاف سقط عنه الدم) والاثم فان لم يطف كان مات لم يسقط عنه (قوله وللحائض تركه) نعم للتحيرة فعلة ولا دم لو تركته للشك فى طهرها أو كالحائض من خاف على نفس أو مال أو منفعة أو تحلفه عن رفقة (قوله خطة مكة) أى ابنيها لا بعدها ولو قبل مفارقة الحرم فلا عود عليها (قوله ويسن شرب ماء زمزم) ولو لغبر حاج ومعتزم وان يتصلع منه وان يستقبل القبلة عند شربه منها وان يشوى حال شربه ماشاء من جلب نفع أو زوال مرض لما فى الحديث ماء زمزم لما شربه وسيقا أى ما يتعلق بفضله فى المحرمات (قوله طعام طعم) لعل المراد أنه يغنى عن المطعومات من حيث انه يشبع كالطعام (قوله وشفاء سقم) أى شرب ما شفى من السقام بقصده (قوله بعد فراغ الحج) ليس قيذا لا لكونه له أكد فسن الزيارة ولو لغبر مكة فطاف للركن وخرج مسافرا لم يغن ذلك عن الوداع لانه لا يدخل تحت غيره (قوله هو واجب) أى لحديث ابن عباس وقوله وفى قول سنة استدله بأنه لو كان واجبا لوجب جبره على الحائض لان الفداء لا يفترق الحال فيه بين المعذور وغيره كما فى ترك الرمي قال السبكي لا ظن أحد ايقول بأنه يجبر اذا لم نجعله نسكا فان قيل به فهو فى غاية الاشكال واختار انه من المناسك لذلك وأجاب عن عدم طلبه من المقيم بمكة بأن شرطه ارادة فراقها لم توجد وحل النسك فى حديث المهاجر على غير التابع (قوله مالوعاد) أو مات مثلا قبل الطواف فان الدم لا يسقط (قول المتن ويسن) أى فى سائر الاحوال لا عقب طواف الوداع خاصة ويسن دخول الكعبة من غير ايداء قال الحليمي واذا دخلها بغير ساجدا قال بعضهم هو سجود شكر (قول المتن وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) عن العبدى المالسكى ان زيارته صلى الله عليه

طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض فلو طهرت قبل مفارقة خطة مكة لزمها العود والطواف أو بعدها فلا والنساء كالحائض فى ذلك ذكره فى شرح المنهب (ويسن شرب ماء زمزم) للاتباع رواه الشيخان وروى مسلم حديث انهم مباركة انها طعام طعم زاد أبو داود الطيالسى فى مسنده وشفاء سقم (وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) اقول المحشى (قوله مالوعاد ومات الخ) كذا بالاصل الذى بايد بنا وليس فى الشرح كثرى ولعل فيه سقطا والاصل (قوله وطاف سقط الدم) بخلاف مالوعاد ومات الخ وأنحو ذلك تأمل اه مصححه

ففي حديث من حج ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زار قبري وجبت له شفاعتي ومعهومه
انها تجوز لفير زائره وفي شرح المهذب زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهم القربات فاذا انصرف الحاج والمعتصرون من مكة
استحب لهم استحباباً كثيراً كذا ان (١٢٦) يتوجهوا الى المدينة لزيارته صلى الله عليه وسلم وليكثر المتوجه اليها في طريقه

من الصلاة والسلام عليه
ويزيد منهما اذا أبصر
أشجارها مثلاً ويستحب
أن يقتسل قبل دخوله
ويلبس أنظف ثيابه فاذا
دخل المسجد قصد الروضة
وهي ما بين القبر والمنبر
فيصلي تحية المسجد بحجب
للمنبر ثم يأتي القبر فيستقبل
رأسه ويستدير القبلة
ويبعد منه نحو أربعة
أذرع فيقف ناظراً الى
أسفل ما يستقبله في مقام
الهيبة والاجلال فارغ
القلب من عسائير الدنيا
ويسلم ولا يرفع صوته
وأقل السلام عليه السلام
عليك يا رسول الله صلى
الله عليك وسلم وروى أبو
دلود باسناد صحيح ما من
أخذ يسلم على الاراد الله على
روحي حتى أورد عليه السلام
ثم يتأخر الى صوب يمينه
فيمر ذراعاً فيسلم على أبي
بكر رضي الله عنه فان
رأسه عنه منكبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم
يتأخر قدر ذراع آخر
فيسلم على عمر رضي الله عنه
ثم يرجع الى موقفه الاول
قبالة وجه رسول الله صلى
الله عليه وسلم ويتوسل به

حاج ومعتصم بل قال العبدري المالكي ان قصد زيارته أفضل من قصد السكبة وبيت المقدس (قوله
قصد الروضة) ففي الحديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة أي قطعة من أرض الجنة
أو العمل فيها كالعمل في رياض الجنة أو موصل الى رياض الجنة أو انها ستكون من رياض الجنة
أو الجالس فيها يرى من الراحة ما يراه الجالس في رياض الجنة وعلى كل بحث من جلس فيها وحلف أنه
جالس في الجنة (قوله والمنبر) فمن على رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال منبري على حوضي
فيحتمل أنه عليه الآن ويحتمل أنه ينقل اليه في الآخرة (قوله وأقل السلام عليه الخ) ويزيد عليه من
فلان ان كان قد حملها السلام عليه (قوله الاراد الله على روضي) يحتمل أنه على حذف قد المفيدة
لاستمرارها قبله وبعده وهذا أولى الاجوبة ويحتمل انها رد حقيقة لان روحه عليه الصلاة والسلام
في الملأ الاعلى ويحتمل أن المراد بها النطق كما قاله الجلال السيوطي ويحتمل أنه الملك الذي يبلغه كافي
رواية من صلى على عند قبري وكل الله به ملكاً يبلغني وكفي أمر دنياه وآخرته وكنت له شفيعاً وشهيداً يوم
القيامة (قوله يتأخر) أي يمشي الى جهة يمينه وكذا ما بعده (قوله عند منكبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم) أي في مقابلته من وراء ظهره (قوله على عمر) ورأسه عند منكبر أبي بكر على مثل ما ذكر
(قوله قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعلامته الكوكب المسمى بالهري المصوق بجدار القبر
الشريف داخل الحجرة الشريفة وكان فيما مضى مزاراً من فضاء وصار الآن حراماً من اللباس الاصفر أبدله
به السلطان أحمد فز من سلطنته (قوله ثم يستقبل القبلة) أي بحيث لا يستدير القبر الشريف واذا أراد
السفر يودع المسجد بركعتين وأعاد الزيارة المذكورة ثم يدعو بما شاء ثم يقول اللهم لانجعله آخر العهد
من حرم رسولك ويسر لنا العود الى الحرمين سبيلاً سهلاً وارزقنا العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا
الى أهلنا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي القهقري كما يفعل العوام (تنبيه) يكره كراهة
شديدة في حال الزيارة أو غيرها أن يلمس ظهره أو بطنه بجدار القبر الشريف أو مسح يده أو يقبلها أو يقبله
وليحذر من الطواف بالقبر والصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه أو استقباله بالصلاة (فردع) يندب
الصيام بالمدينة المنورة والمجاورة لها من لم تسقط حرمتها عنده والتصدق على أهلها خصوصاً ما كثر من الحرمة
النسبى والغريب ومن البدع المنكرة تقرب العوام بأكل التمر الصيحات في الروضة الشريفة على صاحبها
أفضل الصلاة والسلام

(فصل في أركان النسك وما يتعلق بها) (قوله خمسة) سكت عن عدد الترتيب ركناً سادساً كما هو الصحيح في
الروضة وغيرها لانه لا بد منه في الحج الا في جواز تقديم السعي والخطى على ما يأتي وفي العمرة مطلقاً (قوله أي
نية الدخول فيه) أي قصد فعله كافي الصلاة وقدر تفسير الاحرام بالدخول أيضاً ولم يجعله هناك كذلك لأنه
لا يناسب الركنية المذكورة هنا (قوله كما قاله في شرح المهذب) فيه رد على السبكي بقوله ان النووي ضعف
وسلم أفضل من قصد السكبة وبيت المقدس قال في القوت ويكره مسح الجدار باليد وتقبيله وكذا الصاق
البطن أو الظهر بالجدار قال ولا تغتر بمن يفعل ما يخالف ذلك (قوله وأقل السلام عليه السلام عليك الخ)
واذا جعل أحداً مسلماً يقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان ونحو ذلك قاله السبكي
(فصل أركان الحج الخ) (قوله أي نية الدخول) قد فسره فيما سلف بالدخول في النسك وعمل هنا الى

في حق نفسه ويستشفع به اليه به سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء والمسبحين انتهى نية

(فصل أركان الحج خمسة الاحرام) به أي نية الدخول فيه (والوقوف) بمرقة للحديث السابق الحج عرفة (والطواف) قال تعالى
وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعي) روى الدارقطني والبيهقي باسناد حسن كما قاله في شرح المهذب أنه صلى الله عليه وسلم

استقبل الناس في السبي وقيل بأنهم الناس اسموا فان السبي قد كتب عليكم (والخلق اذا جعلناه نسكا) وهو المشهور كما تقدم لتوقف التحلل عليه كالطواف (ولا يجزئ) هذه المسألة أي لا يدخل الجبران فيها حال وقد تقدم ما يجزئ بالدم ويسمى بعضا وغيره يسمى هيئة (وما سوى الوقوف أو كان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها (ويؤدي النكاح على أوجه) بأن يحرم بهما معا أو يبدأ بالحج أو بالعمرة قالت عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنامن أهل بعمره ونامن أهل بحج ونامن أهل بعمره ورواه الشيخان (أحدها الافراد بان يحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام المكي) بأن يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتي بعملها) هذه الصورة الأصلية للأفراد ويضم اليها صور فوات الشروط الآتية في التمتع على وجهه (الثاني القران بأن يحرم بها) (١٢٧) (بها) معا (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان) هذه الصورة الأصلية

للقران (ولو أحرم بعمره في أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان قارنا) يكفيه عمل الحج روى مسلم ان عائشة أحرمت بعمره فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدها تبكي فقال ما شانك قالت حضت وقد حل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجك وعمرتك جميعا وقوله قبل الطواف أي قبل الشروع فيه فلو شرع فيه لم يصح الاحرام بالحج لانه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (ولا يجوز عكسه في الجديد) وهو

هذا الحديث (قوله ويؤدي النكاح) أما أحدهما فيؤدي على خمسة أوجه الثلاثة المذكورة والحج وحده والعمرة وحدها (قوله على أوجه) أي ثلاثة والاطلاق لا يخرج عنها عند صرفه (قوله فيحصلان) ويكفيانه من حجة الاسلام وعمرته والأعمال التي أتى بها قبل للحج وان العمرة انقضت فيه كالحلت الأصغر مع الأكبر وقيل عنهما معا لما قالوا انه يستحب ان يأتي بطوافين وسبعين خروجا من خلاف أبي حنيفة وفيه نظر فقد قالوا في الموضوع مع النسل كذلك (قوله على وجه) أي مرجوح (قوله من الميقات) بيان للواقع لا قيد (قوله في أشهر الحج) هو غير قيد في الاحرام والعمرة (قوله قبل الشروع فيه) ولا يضر تقبيل الحجر ومسه مثلا (قوله فلو شرع فيه) ولو بخطوة ولو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع في الطواف أو بعده صح احرامه وكان قارنا (قوله وقيل يصح) هو المتمد (قوله من ميقات بلده) ومن مكة ليس للتقييد كما يعلم من كلامه بعد (قوله مسافة القصر) ليس قيذا للزم وفيها دونها أولى

نية الدخول لانه الملامم للركنية (قوله لتوقف التحلل عليه) أي مع عدم جبره بالدم فلا يراد الرمي (قوله شمول الأدلة) قال الاسنوي بطله قياسا على الحج (قول المتن على أوجه) هو جمع قلة لان الكيفيات ثلاث (قوله على وجه) متعلق بقوله يضم (قول المتن بأن يحرم بهما معا) أي فان كان مكيا أحرم بهما معا من مكة تغليبا لميقات الحج (قول المتن ويعمل عمل الحج) خالف أبو حنيفة فاشتراط طوافين وسبعين (قوله هذه الصورة الأصلية للقران) أي بخلاف الصورة في قوله ولو أحرم الحج وكذا صورتان في قول الشارح الآتي ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج الخ فان كلا منهما من القران ولكنه غير الصورة الأصلية فلا يتوجه اعتراض على تفسير المتن القران بهذه الصورة فقط (قوله بخلاف العكس) أي فان أعمال العمرة صارت مستحقة بسبب الاحرام بالحج فلم يقد احرامها شيئا (قوله مريد الاحرام) احتراز عن غير المريد اذا بدله الاحرام بعد ذلك فانه من جملة صور المتن أعني قوله بان يحرم بهما من الميقات (قوله هذه الصورة الأصلية للتمتع) أي فلا يراد على ذلك ان منه الصور الآتية فربما في كلام الشارح (قوله ويلزم فيه دم) حكمة التعرض لهذا معنا مع أنه سيأتي أن الفروع المذكورة عقبه تكام فيها الشارح على حكم الدم فيها (قوله وبينه وبين مكة مسافة القصر) احتراز عن دونها فانه يكون حاضر المسجد الحرام فلا يجب عليه دم التمتع لكن الصحيح اعتبار المسافة من الحرم لامن مكة زاد الله شرفا كذا ذكر الاسنوي رحمه الله أقول وينظر في هذا وفي الفرع المنقول عن الغزالي وهو اذا دخل الآفاق مكة غير مريد للنسك فكما دخل اعتمر ثم حج قال الغزالي رحمه الله لا يكون مقتعا وعلاه بأنه صار من حاضري المسجد اذا لا يعتبر فيه قصد الإقامة قال الرافعي وهذه المسألة موضع توقفه ولم أرها لغيره وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة مما ينازع فيه كلام عامة الاصحاب وتقلهم عن النص فانه ظاهر في اعتبارها بل

أن يحرم بالحج في أشهره ثم بعمره قبل الطواف للقدم وجوزة القدم قياسا على العكس فيكون قارنا أيضا وفرق الاول بان ادخال الحج على العمرة يفيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرمي والمبيت بخلاف العكس ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها في أشهره فقبل لا يصح هذا الادخال لانه يؤدي الى حجة الاحرام بالحج قبل أشهره وقيل يصح لأنه انما يصبر محرما بالحج وقت ادخاله قال في الروضة الثاني أصح أي فيكون قارنا ولو أحرم بهما بعد مجاوزة الميقات مريد للاحرام كان قارنا أيضا وان أساء (الثالث التمتع بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويرفع منها ثم ينشئ حجا من مكة) هذه الصورة الأصلية للتمتع ويلزم فيه دم بشرطه كما سيأتي ولو جاوز الميقات مريد للنسك ثم أحرم بالعمرة وبينه وبين مكة مسافة القصر لم يدم التمتع مع دم الاساءة عند الأكثرين فيكون متمتعا

وكذا الوجوه غير مبررة بالنسك ثم بدله فحرم بالعمرة فانه يلزمه دم التمتع على ما سياتي فيكون متمتعا ولو خرج من مكة وأحرم بالحج من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته فلا دم عليه كما سياتي وهو متمتع ووجه التسمية بالتمتع استمتاعه بمحظورات الاحرام بين العمرة والحج (وأفضلها) أي أوجه أداء النسكين (الافراد التمتع وفي قول التمتع أفضل من الافراد) وأما القرآن فتؤخر عنه ما جزأ لان أفعال النسكين فيهما أكمل منها فيه وحكي عن المزني وابن المنذر وأبي اسحق المروزي ان القرآن أفضل منهما ومنشا الخلاف اختلاف الرواة في احرامه صلى الله عليه وسلم (١٢٨) روى الشيخان عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبيك عمرة وحجاً ورويا

عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم أحرم متمتعا ورويا عن جابر وعائشة انه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ورواه مسلم عن ابن عباس أيضا ورجع هذا بكثرة روايته وبان جابر انهم أقدم محبة وأشد عناية بضبط المناسك وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم من لمن خروجه من المدينة الى أن تحلل وعمره تفضيل الافراد ان يعتمر في سنته فلا أخرت عنها فكل من التمتع والقرآن أفضل منه لان تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه (وعلى المتمتع دم) قال تعالى فمن تمتع بالعمرة أي بسببها الى الحج فما استيسر من الهدى (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فلا دم على حاضريه (وحاضروه من) مساكنهم (دون من حلتين من مكة) كمن مساكنهم بها (قلت)

(قوله اختلاف الرواة الخ) ويمكن الجمع بينها وان كان الافراد هو الأرجح بأن يقال انه صلى الله عليه وسلم أحرم أولا مطاقا ثم صرفه للعمرة ثم أدخل الحج عليها فن قال انه مطلق نظرا الى أول احرامه ومن قال انه متمتع نظرا الى أول صرفه ومن قال انه قارن نظر الى ما بعد ادخال الحج ومن قال انه مفرد نظرا الى انه أتى بأعمال الحج وما ذكره في المجموع في الجمع غير متجه فراجعوه وتأمل (قوله في سنته) أي قبل فراغ شهر ذي الحجة سواء اعتمر فيه بعد فراغ الحج أو قدم العمرة على الحج كان وقعت في رمضان ولو بوقوع احرامها فيه (قوله وعلى التمتع دم) فلو قرن بعد عمرته لزومه دمان وقال الاسنوي دم فقط (قوله من مساكنهم الخ) صرح بالمساكن لانها المرادة كما يأتي في الروضة ومن له مسكنان قريب وبعيد يعتبر ما فيه أهله أي زوجته وأولاده وماله ثم ما فيه أهله ثم ما كثرت اقامته فيه ثم ما عزم على الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه ولا عبرة بقصد توطن غريب بعد أداء النسك (قوله ومن اطلاق الخ) وكذا جميع ما في القرآن من ذكر المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام فالمراد به الكعبة فقط كذا أطلقوه والوجه أن يستثنى منه آية بالامراء أيضا لأن المراد فيها حقيقة المسجد فقط (قوله لزمه دم التمتع) لانه راجع بميقاتا بخلاف حاضري المسجد الحرام لانه لا يرجوه (قوله على الاصح من الحرم) هو المعتد وكذا المختار وقول الشافعي كافي المنهج ان اعتبار الحرم

في اعتبار الاستيطان وقال النووي المختار انه متمتع ليس بحاضر بل يلزمه الدم واختار النسبكي مقالة الغزالي (قوله وكذا وجازه الخ) أي سواء بلغ مكة قبل الاحرام أم لا كما سياتي ثم غرض الشارح رحمه الله من سوق هذه الفروع هنا الحكم على فاعلها بانه يسمى متمتعا وان كان ظاهر المتن يأتي ذلك فقد اعترضه بان الغرض منه بيان الصورة الاصلية (قوله وهو متمتع) جعل المحب الطبري هنا من أفراد الفاضل قال بل هو أفضل من تأخير العمرة عن الحج وفعلها في سنته (قول المتن وفي قول التمتع أفضل) لما يأتي ولان فيه المبادرة بالعمرة قال الاسنوي ولو تمتع ولكن اعتمر بعد الحج فيظهر أن يكون أفضل واعترض بانه خروج عن محل الكلام وهو تأدية فرض السلام لا مطلق التأدية (قوله فلا دم على حاضريه) قالوا المعنى فيه أن الحاضر بمكة ميقاته نفس مكة فلا يكون راجعا بميقاتا واعترض بأن من بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر اذ اعلمه النسك يلزمه ان يحرم من موضعه ويجب الدم بتركه فاذا تمتع فقد استفاد ميقاتا ولك أن تقول قطعوا النظر عن ذلك وجعلوا هذا باطلا لان هذا القدر الذي يستفيدة مشقته يسيرة غالبا فالحق بمن في مكة نفسها (قول المتن وحاضروه الخ) أي بدليل منع القصر والفطر في مثل هذه المسئلة (قول المتن من مكة الخ) دليلة ان المسجد في الآية ليس المراد منه حقيقة انفاقا فلا بد من تجوز وحمله على مكة أقل تجوزا ودليل الثاني ان المسجد غالب اطلاقه بمعنى الحرم فكان الاطلاق بالغالب أولى (قوله وهم من مسكنه) يريدان في عبارة الروضة نصير بحال السكنى بخلاف عبارة المنهاج

الاصح من الحرم والله أعلم) والرافعي في الشرح حكى الوجهين وقال الثاني هو الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين قول وقال في الشرح الصغير انه أشبه وعبارة الروضة وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من نفس مكة والقريب من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي قريبة منه ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقر بوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ومن جاوز الميقات غير مبرر بدنسك ثم بدله فحرم بالعمرة قبل دخول مكة أو عقب دخولها لزمه دم التمتع على الاصح في الاولى والمختار في الروضة في الثانية لانه ليس من الحاضرين والثاني بعده منهم

(وان تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل أشهر أو فيها أو الحج في سنة فاجبة فلا دم ولو أحرمت بها قبل أشهر أو أي بجميع أفعالها في أشهره ففي قول يجب الدم والأظهر لا تقدم أحداً ركنها ولو تقدم بعض أفعالها فأولى أن لا يجب الدم أيضاً وعلى الأول فيلزم يجب الأصح لا (وان لا يعود لأحرام الحج إلى الميقات) الذي أحرمت به العمر منه فلو عاد إليه أو إلى مثل مسافته وأحرمت بالحج فلا دم وكنا لو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته وأحرمت منه لادم عليه في الأصح (١٣٩) لا تنفاه تمتعه وترفعه ولو أحرمت به من مكة ثم عاد إلى الميقات سقط عنه الدم في الأصح ثم

الشرط الثاني مناط وجوب الدم والخارج بالأول والثالث كالمتقضى منه ولا تعتبر هذه الشروط في التسمية بالتمتع وقيل تعتبر فيها أيضاً حتى لو فات شرط منها يكون مفرداً (ووقت وجوب الدم أحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمره إلى الحج ولا تنافى إرافته بوقت وهو دم شاة بصفة الاضحية ويقوم مقامها سبع بدنة أو سبع بقرة (والأفضل ذبحه يوم النحر) ويجوز قبل الأحرام بالحج بعد التحلل من العمره في الأظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الأصح (فان عجز عنه في موضعه) وهو الحرم بأن لم يجده فيه أو لم يجد ما يشتر به فيه (صام) بدله (عشرة) أيام ثلاثة في الحج نستحب قبل يوم عرفة) لأنه يستحب للحاج فطره كما تقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمها على الأحرام بالحج لأنها عبادة بدنية

يؤدي إلى إدخال البعيد عن مكة وإخراج القريب عنها لا اختلاف المواقف يقال عليه واعتبار مكة يؤدي إلى إدخال البعيد من الحرم وإخراج القريب منه لما ذكرنا من (قوله وأن تقع عمرته الحج) هو قيد للزوم الدم وكون الأفراد أفضل والأفلا تمتنع أفضل ولا دم ولا يتكرر الدم بتكررها على الأرجح ولا يشترط في وجوب الدم قصد التمتع ولا بقاؤه حياً ولا وقوع النسكين عن واحد فلو استأجره واحد للحج وآخر للعمره فتمتع عنهما واعتقر عن نفسه وحج عن غيره وعكسه فهو متمتع ثم إن تمتع بلا إذن مستأجره فعليه دمان للتمتع واحد ولا ساءته بمجاوزة الميقات واحداً وبأذنه قدم واحد عليه مانصان أن أيسرهما عاوا لا الصوم على الأجير وحده (قوله والأظهر لا) هو المعتمد (قوله فأولى) هو المعتمد (قوله والأصح لا) هو المعتمد (قوله في الأصح) هو المعتمد في صورتين (قوله لا تنفاه تمتعه) يعلم منه أن الدم إنما وجب عليه لسقوط مسافة الميقات من أحد النسكين الذي هو الحج هنا واحد هما في القارن الآتي ولذلك سقط الدم عنه إذا عاد إلى ميقات ولو أقرب من ميقاته أو إلى مرحلتين ولو بغير ميقات توعد سقط الدم سقط الأثم أيضاً وما ذكره هنا لا يخالف ما مر في معنى تسميته متمتعاً كما يؤخذ مما ذكره بقوله ولا تعتبر هذه الشروط في تسميته متمتعاً الذي هو الأصح (قوله ولا تنافى إرافته بوقت) ويتقيد مكانه بالحرم (قوله ووقت وجوب الحج) ويجوز ذبحه عند إرادته أحرامه لأنه مما له سببان (قوله والأفضل ذبحه يوم النحر) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قوله فان عجز) أي وقت إرادته الأداء وان كان وسراً قبله وعدم قدرته بعده (قوله ولم يجد الحج) أي أو وجدته بأكثر من ثمن المشل ويشترط أن يكون زائداً على العمر الغالب كما في نفقة الزوجة وغنى الزكاة ولو وجدته لكن احتاج إليه فهو عاجز (قوله نستحب قبل يوم عرفة) بل نجب أن كان أحرامه قبل يوم العيد يزمن يسعها فأكثر ونجب بقدر ما أدركه منها أن كان أحرامه بقدر زمن لا يسعها فان أخر ما أدركه منها عصى وكان قضاء ولا يجب عليه أن يقدم الأحرام يزمن يسعها لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب (قوله إلى أهله) أي

(قول المتن وان تقع عمرته الحج) أي لان العرب كانوا يرون العمره في أشهر الحج من آخر الفجور فشرع التمتع رخصة لان القريب قد يقدم قبل عرفة بأيام ويشق عليه استدامة الأحرام لو أحرمت من الميقات بالحج ولا سبيل إلى مجاوزته بغير أحرام فرخص له الشرع أن يعتصر ويتحلل مع الدم (قول المتن من سنته) أي لما روى سعيد بن المسيب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يعتصرون في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من عامهم ذلك لم يهدوا ثم كلام الكتاب الحج يفهم أنه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع النسكين عن شخص ولا بقاؤه حياً إلى فراغ الحج وهو كذلك في الأولى وجهه في الأخيرين قول (قوله وعلى الأول) متعلق بقوله ففي قول نجب (قوله يكون مفرداً) ذهب إليه القاضي والامام فيما لو فرغ منها قبل أشهر الحج وأبقيا الخلاف فيها واختاره السبكي (قول المتن والأفضل ذبحه الحج) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قول المتن ويجوز قبل الأحرام الحج) لأنه حق مالي تعلق بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة (قول المتن فان عجز عنه في موضعه) أي لأنه يعتذر بذبحه بأرض الحرم (قوله بأن لم يجده الحج) يريد أنه لا فرق بين الجز الحسى والشرعى (قوله ولا يجوز تقديمها على الأحرام) كذلك لا يجب عليه تقديم الأحرام يزمن

(١٧ - (قليوبي وعميرة) - ثاني)

وجوز صومه هاله القديم كما تقدم في كتاب الصيام (وسبعة إذا رجع إلى أهله في الأظهر) قال تعالى فن لم يجد فصيماً ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وقال صلى الله عليه وسلم للمتمتعين من كان معه هدى فليهدى من لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله رواه الشيخان

والثاني اذا فرغ من الحج لان قوله تعالى وسبعة اذارجعتم مسبق بقوله ثلاثة ايام في الحج فتصرف اليه وكأنه بالفراغ رجع هما كان مقبلا عليه من الاعمال وعلى الاول لو توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وان لم يتوطنها لم يجز صومه بها ولا يجوز صومها في الطريق اذا توجه الى وطنه لانه تقديم للعبادة البدنية على وقتها وقيل يجوز لان ابتداء السير اول الرجوع وعلى الثاني لو أخره حتى رجع الى وطنه جاز بل هو أفضل خروجا من الخلاف وفي قول التقديم أفضل مبادرة الى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم شيء من السبعة في أيام التشريق لانه يعد في الحج (ويندب تتابع الثلاثة وكذا (١٣٠) السبعة) وحكي قول مخرج من كفارة الجبن انه يجب فيها التتابع (ولو

قانت الثلاثة في الحج) ورجع الى أهله (فالظاهر انه يلزمه ان يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) كافي الاداء والثاني يقطع النظر عن الاداء وعلى الاول يكفي التفريق بيوم في قول والظاهر يفرق بأربعة أيام ومدة امكان سيره الى أهله على العادة الغالبة لتتم محاكاة القضاء للاداء وان قلنا يجوز له صوم أيام التشريق كفي التفريق بمدة امكان السير واذا قلنا الرجوع الفراغ من الحج وقلنا ليس له صوم أيام التشريق فرق بأربعة أيام وفي قول يوم وفي آخر لا يلزم التفريق وان قلنا له صومها لم يجب التفريق وقيل يجب بيوم ليصوم مقام انفصال الثلاثة في الاداء عن السبعة بكونها في الحج والحاصل خمسة أقوال وما بعد الخامس متداخل وفي سادس مخرج أنها لا تنقضي ويستقر الهدى في ذمته بدلها وفواتها

الى وطنه الذي تنعقد به الجمعة ولا يتصور فيها القضاء وسيأتي لو توطن غيره (قوله صام بها) أي مكة ويجب ان يفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام التي هي العيد والتشريق (قوله وان لم يتوطنها الخ) فلا عبرة باقامته بغير توطن (قوله ويندب الخ) نعم تقدم أنه لو أحرم قبل يوم العيد بمن يسعها وبعضها وجب التتابع (قوله والظاهر يفرق الخ) هو المعتمد (قوله على العادة الغالبة) يفيد اعتبار اقامة مكة وأنشاء الطريق مما جرت به العادة (قوله والحاصل خمسة أقوال) وهي عدم لزوم التفريق لزومه بيوم فقط لزومه بأربعة أيام فقط لزومه بمدة سيره لزومه بالاخيرين معا وهو المعتمد (قوله ثم عاد الى الميقات) المتقدم في التمتع يفيد انه يكفي أي ميقات من مواقيت الحج وان كان أقرب مما أحرم منه وفارق لزوم عود المجاوز لما أحرم منه لاساءته (فرع) لو شرع المتمتع أو القارن في الصوم ثم وجد الهدى سن له العود اليه أو قبل الشروع وجب العود اليه ولو مات قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط ويجب صرفه لفقراء الحرم أو صوم فكم رمضان فيسقط عنه ان لم يتمكن منه والواجب ان يطعم عنه لكل يوم مدو يسن صرفه لفقراء الحرم ولا يجب لانه بدل عن الصوم وهو غير مختص بهم

يمكنه فيه صوم الثلاثة قبل العيد وقيل يجب ولو تأخر التحلل عن أيام التشريق وصامها بعد ذلك قبل أن يتحلل أم وصارت قضاء وان صدق عليه انه في الحج لان تأخيرها نادر فلا يكون مراد في الآية قال الامام وانما يلزمه صوم الثلاثة في الحج اذ لم يكن مسافرا فان كان فلا كصوم رمضان وضعفه الشيخان (قائدا) قال الاسنوي رحمه الله حيث صارت الثلاثة قضاء في السبعة قولان في مخرج الجرجاني قال الاسنوي والذي فهمته من كلام أكثرهم الجزم بانها أداء (قوله والثاني اذا فرغ من الحج) وقيل على هذا المراد والرجوع من منى بعد فراغ اعمال الحج (قول المتن ويندب تتابع الثلاثة الخ) مبادرة الى فعل الواجب (قوله كافي الاداء) يشكل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها فالاحسن ما قاله غيره لانه تفريق واجب في الاداء يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فلم يسقط بالفوات كترتيب أفعال الصلاة والثاني ومحمده الامام قاس على عدم التفريق في قضاء الصلوات قال الرافعي في الادنى وفارق تفريق الصلوات لان ذلك تفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الرجوع والحج اه (قوله والحاصل خمسة أقوال) وهي قوله والثاني يقطع النظر عن الاداء وقوله بيوم في قول وقوله والظاهر وقوله بمدة امكان السير وقوله بأربعة أيام (قوله وما بعد الخامس) أي وهو قوله بيوم وفي الآخر لا يلزم والخمسة قبل ذلك ومنها ما قبل الاظهر (قوله الملحق به القارن) أي فدمه فرع عن دم المتمتع لانه وجب بالقياس عليه فالحالة التي لا يجب فيها على الاصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الاول فهو متعلق بقوله الملحق يعني ان القارن الحق في وجوب الدم عليه بالمتمتع بطريق الاول لان أعمال التمتع أكثر مما رأيت في شرح الروض قال لان دم القران فرع عن دم التمتع فاذا لم يجب في الاصل فقرعه أولى اه وفيه نظر

بفوات يوم عرفة وان جوز له صوم أيام التشريق بفوات أيامه وان تأخر طواف الركن عنها لان تأخيرها بعيد في العادة فلا يقع الصوم قبله بعدها من ادمن قوله تعالى ثلاثة أيام في الحج وقيل يقع (وعلى القارن دم كدم التمتع) في صفته وبدله عند العجز عنه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم) كافي المتمتع الملحق به القارن فيما ذكر بطريق الاول فان أفعال المتمتع أكثر من أفعال وروى الشيخان عن عائشة أنها صلى الله عليه وسلم ذبح من نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات ولودخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد الى الميقات

بالعود الى الميقات بخلاف

التمتع

(باب محرمات الاحرام)

أى ما يحرم بسبب الاحرام

(أحدها ستر بعض رأس

الرجل) مع البعض الآخر

أولا (بما يعد سارا) من

غيط أو غيره كقلنسوة

وعمامة وخرقة وعصابة

وكناطين غخين في الاصح

(الاحاجة) كمدواة أو

حر أو برد فيجوز ونجب

الفدية واحترز بالرجل

عن المرأة وبما يعد سارا

عما لا يعد كوضع يده أو يد

غيره أو زنبيل أو حجل

والتوسد بوسادة أو عمامة

والانتماس في الماء

والاستظل بالحمل وان

مس رأسه وشده بخيط

لمنع الشعر من الانتشار

وغيره (وليس الخيط)

كالقميص (أو المنسوج)

كالزرد (أو المفقود) كحبة

اللبد (في سائر) أى باقى

(بدنه) أى الرجل (الا

إذا لم يجد غيره) فيجوز

لبس السراويل منه

والخفين اذا قطعاً أسفل

من الكعبين ولا فدية وان

احتاج الى لبس الخيط

لمداواة أو حر أو برد جز

ووجب الفدية كما تقدم

في السراويل وستر أو لبس

الخيط من غير غنم ووجب

الفدية ومن المحرم عليه القفاز وسبأى وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلاً غيطاً أو لحيته خريطة يلفقها بها اذا خضبها (ووجه المرأة

كراسه) أى الرجل في حرمة السراويل كورقه الاحاجة فيجوز ونجب الفدية كاتقهم وان سترته من غير غنم ووجب الفدية (وله لبس

(باب محرمات الاحرام)

أى بيان الامور التى تحرم بسبب الاحرام وزيادة ما يحرم على الحلال غير معيب والمذكور فيه المحرمات على المذهب الاربعون زيادة الفائدة وهذا المصنف خمسة وبعضهم ثمانية وبعضهم عشرة وبعضهم عشرين وهو اختلاف لفظي من حيث عدم الترجع والاسباب خصوص المحرم الثاني والاعم الثالث والرابع لموافقة للنظام الآتى (قوله رأس الرجل) أى بشر أو شعر اى حده بخلاف ما استرسل منه ومن الرأس البياض خلف الأذن ويجب كشف جزء مما حوالى الرأس الملاصق له لانعام الواجب وخرج به الوجه خلافاً للثلاثة والمراد بالرجل الذى كرى يقينا فدخل الصبي وخرج الخنثى لانه كالمرأة (نبيه) تعدد الرأس يعتبر بماى الوضوء (قوله بما يعد سارا) أى عرفاً وان لم يمنع ادراك لون البشرة كالزجاج ومهمل للنسج (قوله طين غخين) بخلاف الرقيق (قوله كوضع يده الخ) ولا فدية فى شئ من ذلك وان قصد به السراويل وان حرم قاله شيخنا الرملى وعند شيخنا كابن حجر وجوب الفدية عند القصد المذكور وشرح شيخنا كابن حجر فدية ان الزنبيل اذا صار كالقلنسوة ووجب فيه الفدية مطلقاً (قوله والاستظل بالحمل) ومنعه مالك وأحمد ومثله رفع ثوب على اعداء مثلاً لمنع نحو حر (قوله في الماء) ولو كدر أو مثله لبن ومصل وفارق الصلاة بان المقصود فيها ما يمنع ادراك لون البشرة (قوله وشده بخيط) خرج العصابة فتجب فيها الفدية ولو شد جراحه بخرقه ووجب الفدية وان كانت فى الرأس والا فلا (قوله من أسفل الكعبين) وان ستر القدم ومثله الزربول والزرموز ونحو القبقاب والقطع قبل اللبس وان خالفه ظاهر الحديث (قوله ولا فدية) أى عند عدم وجد ان غيره اخرج ماله وجد غيره كالتعلل أو احتاج له مع عدم قطعه حر أو برد مثلاً فيلزمه الفدية وأجاز الخفية نحو الزرموزة مطلقاً (قوله مثلاً) بقبية أعضائه كساعده ثم لا يضر لفرقة على يده يحرم ربطها عليها (قوله أو لحيته خريطة) وكذا الوجه (قوله ووجه المرأة) أى وان تعدد كفى الوضوء

وأظن منشأ عدم فهم العبارة على الوجه الذى فهمناه ثم رأيت الاسنوى ذكر ما قاله شيخنا فهو نابع له وهو موجود فقط قالوا لو عاد القارن القريب الى الميقات محرماً فالذهب لادم وقال الامام ان قلنا فى المتمتع اذا أحرم بالحج من مكة وعاد للميقات لا يسقط فكذا هنا وان قلنا يسقط فوجهان والفرق ان القران فى حكم نسك واحد فلا أثر لعوده اه وذلك مانع من صحة ما قاله شيخنا تبعاً للاسنوى (قوله سقط عنه الدم) أى فكان ينبغي للؤلؤ ان يقول وان لا يعود الى الميقات قبل يوم عرفة

(باب محرمات الاحرام)

(قول المتن وليس الخيط) أى على العادة فى لبسه كسبأى فى كلام الشارح وقوله أو المنسوج أو المفقود أى لانهما فى معنى الخيط والمفقود هو الذى لزم بعضه ببعض كشوب اللبد ومثل ذلك لبس ثوب لزقه من ورق (قول المتن اذا لم يجد) أى ولو باعارة كسبأى فى كلام الشارح ثم قضية كلام المتن ان لبس الخيط يتوقف جوازُه على فقد الغير ولا تنكفى فيه الحاجة كحر وبرد ومداواة وليس كذلك كسبأى فى قول الشارح وان احتاج الخ (قوله والخفين الخ) أى بشرط عدم التعليل للحديث الآتى قال الاسنوى وحكم المساس وهو الزرموزة حكم الخف المقطوع اه أى بشرط فيها عدم التعليل وذلك لان فيها بعض احاطة (قوله من غير غنم) أى وهو الجبل أو النسيان مطلقاً أو الفقد فى السراويل والخلف (قوله ومن المحرم الخ) قال الاسنوى رحمه الله فى سائر بدنه يؤخذ منه أنه يحرم أن يتخذ لساعده أو لعضو آخر شيئاً يحيط به وهو كذلك قال وهكذا لو اتخذ لحيته خريطة فتلخص أن ضابط ما يحرم أن يكون فيه احاطة للبدن أو لبعض الاعضاء قال نعم خريطة اللحية لا تدخل فى عبارة الكتاب لانها ليست من مسمى البدن (قوله من غير غنم) المراد بالغير هنا

الفدية ومن المحرم عليه القفاز وسبأى وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلاً غيطاً أو لحيته خريطة يلفقها بها اذا خضبها (ووجه المرأة كراسه) أى الرجل في حرمة السراويل كورقه الاحاجة فيجوز ونجب الفدية كاتقهم وان سترته من غير غنم ووجب الفدية (وله لبس

الخط في الرأس وبغيره (الافتاز في الاظهر) وهو محيط عشاء خطن يعمل للدين ليقيم على البرد يز على الساعد ين روى الشبان انه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم الذي خرمن بعير ميتا لا تخمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا وانه صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس الحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف الا ان لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران زاد البخاري ولا تقتب المرأة ولا تلبس القفازين وروى يا أنه صلى الله عليه وسلم قال السراويل لمن لم يجد الازار وروى مسلم من لم يجد ازارا فليلبس سراويل وروى الشافعي في الام عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يأمر بناته بلبس القفازين في الاحرام وروى الدارقطني والبيهقي حديث ليس على المرأة احرام الا في وجهها فالاولا صحيح وقفه على ابن عمر راويه والاصل في وجوب الفدية قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية أي خلق ففدية وقبس على الخلق باقي

(١٣٢)

المحرمات للمعسر فلفه

(قوله يعمل للدين) أي الكفين اما ما يعمل للساعدين فيجوز للمرأة لا للرجل وتلزمه الفدية (قوله انه كان يأمر بناته الخ) هذا دليل مقابل الاظهر الذي سكت عنه الشارح (قوله فلا فدية) أي في الارتداء بالقميص وان أتى بكبه على عاتقه وكذا الارتداء بالقباء بحيث لا يستمسك في قيام أو قعود وكذا لو أدخل رجله في ساق الخف أو لبس السراويل في أحدهما رجله وكذا لو تقلد بنحو سيف خلافا لما لك واحد ويجوز لف نحو عمامة على وسطه بلا عقد وادخال يده في كم غيره والاحتواء بحبوة مثلا وليس نحو خاتم لادرج وزردية (قوله بل يرتدي به) وله التفطية به عند النوم (قوله ويجوز له أن يعقد الازار) خلافا لما لك واحد وخرج بالعقد الازار فتجوز ان تباعدت والا فلا وأما الازار في الرداء فتحرم وان تباعدت خلافا للحنفية ووافقهم ابن حجر في المتابعة (قوله مثل الحجرة) بحاء مهلة مضمومة وجيم ساكنة وزاي معجمة وهي ما يدخل فيها التكة بكسر التاء (قوله وان يغرز الخ) أي مع الكراهة خلافا لما لك واحد وخرج بغرزه فيه جعل أزرار بينهما فتحرم خلافا للحنفية (قوله ولاخله بخلال أو مسلة) فيحرم خلافا للحنفية أيضا وكذا ربط طرف أحدهما بالآخر (قوله ولا بدل المرأة) أي الحرقة أن تسترخ الخ ولا فدية عليها فيه وان ندب كالتخلوة بالمحرم على المعتمد (قوله لم يفرقوا فيه بين الحرية والامة في التحريم) الجهل أو النسيان (قول المتن الا القفاز الخ) من هنا تعلم أن لها شيئا على يدها وغير ذلك من أنواع الشر بغير القفازين المذكورين (قوله في الحديث لا تخمروا راسه الخ) وروى مسلم لا تخمروا راسه ولا وجهه وحله أثمتنا على أنه ذكر الوجه احتياطا للرأس (قوله في الحديث فليلبس الخفين وليقطعهما) هو على التقديم والتأخير وقال الجمع في يجوز لبس الخف المقطوع مع وجود النعل (قوله وروى الشافعي الخ) هذا توجيه مقابل الاظهر (قوله وقبس على الخلق الخ) نظريه الاسنوي بان الخلق اطلاق وهو أغلظ من الاستمتاع (قوله ولا يقصر على تحصيله الخ) لو توقف الازار على فتح السراويل وخياطة ازاره لم يكف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين ولا يكف بيع السراويل وشراء ازاره الا اذا أمن كشف عورته زمن البيع والشراء ولا يكف ربط السراويل على حدة السرة خلافا للإمام (قوله ويجوز له أن يعقد الازار) لوزره بلزرا أو شاكه أو خاطه لم يجز نص عليه في الاملاء وسيأتي في كلام الشارح نظير ذلك في الرداء (قوله وله أن يغرز طرف ردائه) كذا له أن يربطه في الازار (قوله ونحوه) منه أن يجعل

أولى ثم اللبس مريح في وجوب الفدية على ما يعتاد في كل ملبوس فلا يرتدي بقميص أو أترز بسراويل فلا فدية كما لو أترز بلزاري ملفق من رقاع ولو لم يجد رداء لم يجز له لبس القميص بل يرتدي به ولو لم يجد أزارا وجد سراويل يتأني الازار به على هيئته أترزه ولم يجز له لبسه كما صرح به في شرح المذهب والمراد بعدم وجدان الازار أو النعلين المذكور في الحديث أن لا يكون في ملكه ولا يقصر على تحصيله بشراء أو استئجار بعوض منه أو استعارة بخلاف الطبية فلا يلزم قبولها لعظم المنفعة فيها وإذا وجد الازار أو النعلين بعد لبس السراويل والخفين الجائز

له وجب نزع ذلك فان آخر وجبت الفدية ويجوز له أن يعقد الازار ويشد عليه خيطا ليثبت وان يجعل له مثل الحجرة له ويدخل فيها التكة احكاما وان يغرز طرف ردائه في طرف ازاره ولا يجوز عقد الرداء ولاخله بخلال أو مسلة ولا ربط طرفه الى طرفه بخيط ونحوه فان فعل ذلك لزمته الفدية لانه في معنى الخيط من حيث انه مستمسك بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بدل المرأة أن تسترخ من الوجه القدر اليسير الذي يلى الرأس اذا لم يمكن اسقيعاب ستر الرأس الواجب الاباء ولها أن تسدل على وجهها ولو امتعافا عنه بخشبة ونحوها لحاجة من حار أو برد أو فتنة ونحوها أو لغرض حاجة فان وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعت في الحال فلا فدية وان كان عمدا أو استدامته لزمها الفدية قال في شرح المذهب ما ذكر في احرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحرية والامة وهذا القاضي أبو الطيب حكى وجهها ان الامة كالرجل في حكم الاحرام ووجهين فيمن نصفها حر ونصفها رقيق هل هي كالامة أو كالحره واذا ستر الخنثى المشكل رأسه فقط أو وجهه فقط

وله كنف الوجه قال صاحب البيان وقياسه وليس الخيط ويستحب أن يستتر بغيره لجواز كونه رجلا فان لبسه فلاذية لجواز كونه امرأة وقال القاضي أبو الطيب لا خلاف اننا أمره بالستر وليس الخيط كإنا أمره أن يستتر في صلانه كالمرأة ولا تتركه الفدية لان الأصل براءته وقيل تركه احتياطاً (الثاني) من محرمات الاحرام (استعمال الطيب في ثوبه أو بدنه) كالسك والكافور والورس وهو أشهر طيب في بلاد اليمن والزعفران وان كان يطلب للصبي والتداوي أيضاً وقد تقدم ذكره مع الورس في الحديث في الثوب وقيس عليه البدن وعليهما بقية أنواع الطيب وأدرج فيه ما معظم الغرض منه رائحة الطيبة كالورد والياسمين والزعفران والبنفسج والريحان الفارسي وما اشتمل على الطيب من الدهن كدهن الورد ودهن البنفسج وعدم استعمال الطيب أن يأكله أو يحتقن به أو يستعاط وان يحتوي على حجرة عود فينبغي حرقه

وهو المعتمد الا في ستر الجزء المذكور من الامة (قوله فلاذية) لاحتمال انوثته في الاول وذكوره في الثاني ولذلك لو سترهما معا ولو سترها بواحد وجبت الفدية لتعين أحد الاحتمالين (قوله له كشف الوجه) أي يجب عليه لانه جواز بعد منعه ويجب ستر رأسه لانه كالمرأة احتياطاً كما مر ولان كشف الوجه من الرجل جائز ومن المرأة واجب والوجوب لا ينافي الجواز فتأمل (تنبيه) اذا لبس المحرم ثوباً فوق آخر أو عمامة فوق أخرى فان ستر الثاني زائد على ما ستره الاول تعددت الفدية والا فلا واعلم أنه يجب على ولي الصبي منعه من محرمات الاحرام فان وجد شيئاً منها ففعل أجنبي فعليه الفدية والا فليؤمل ان كان غيرهما والافلاذية مطلقاً كما مر (قوله استعمال الطيب) ولو من أخشم سواء الذكر والانثى والخنثى وكذا بقية المحرمات الآتية وخص المالكية الطيب بما أقوى ربحه كالسك والكافور والزعفران (تنبيه) يعتبر في محرم جميع المحرمات كون الفاعل مكلفاً عالماً عامداً اذا كره الاحرام مختاراً والافلاذية ولو على جاهل غير معذور لأنها مما يخفى وكذا الافدية على غير محرم كإناهم ومغنى عليه مطلقاً ولا على مجزأ لا يفي به اطلاق كالألة شعر وظفر لا غيره كجماع وطيب (قوله ما معظم الغرض منه رائحته) أي واستعمله على الوجه المعتاد فخرج كل العود وجل المسك في نحو كيس كإنا في وأشار الى عدم حصر أفراد بقوله كالورد والنسرين واللبان والسوسن والبيتران والمنثور والتمام والكاذي بالمجعة ومحل المنع في الرطب منها والافلاذية ولا حرمة وخرج بما ذكر ما معظم الغرض منه أكله كالنفاح والسفرجل والآنرج والتاريخ والليمون ونحوها أو ما معظم الغرض منه التداوي كالقرنفل والقرفة والمطكي والسنبل وحب الخبث ونحوها وما معظم الغرض منه لونه كالعصفر والحناء وما لا يقصد شيئاً من ذلك من ريحان العرب وغيره كالشبع والقبصوم والشقائق وزهر نحو النفاح والكسمرى فلا حرمة ولا فدية في شيء من ذلك (قوله الفارسي) لبس قبا كما علم في شمل المرسين والريحان القرنفل وغيرهما (قوله وما اشتمل الخ) قالوا وخرج بذلك مالور في السمس بورق نحو الورد ثم عصاره فلا حرمة ولا فدية في استعماله (قوله أن يأكله) أو يشربه فمحمولاً كجميع غيره ولم يظهر له ربح ولا طعم فلا حرمة ولا فدية وان ظهر لونه وبه قال الحنابلة وأجاز الحنفية أكله مع غيره مطلقاً وأجاز المالكية كل ما مسته النار (قوله وأن يحتوي) وكذا لو وصل البخور اليه بجعله أمامه مثلاً وأجاز الأئمة الثلاثة شم الرائحة وغيرهما مطلقاً (قوله وان يدوس الخ) أي ان علم أنه طيب وأنه يعلق بنبعله

له انزرا وعري بمسكها (قوله وان سترهما) أي ولو على التعاقب (قوله قال صاحب البيان الخ) غبارة الاسنوى رحمه الله وفي البيان عن القاضي أبي الفتح أنه يمنع من ستر الوجه والرأس معالان فيه ترك الواجب وان لم يفسد يؤمر بكشف الوجه لكان محتملاً ان كان رجلاً فكشف وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه وان كان امرأة فهو الواجب ثم قال يعني صاحب البيان وعلى قياس ما قاله يستحب أن لا يلبس الخيط لجواز كونه رجلاً فان فعل فلاذية لجواز كونه امرأة اهـ وقوله في الاول عن القاضي انه يمنع من ستر الوجه والرأس لعله من كشف الوجه والرأس ليوافق ما ساقه الشارح عن شرح المهذب في حكاية كلام أبي الفتح (قوله وقياسه) أي قياس ما نقل عن القاضي أبي الفتح من انه ليس له كشفهما الخ وقوله ويستحب ان يستتر بغير ما الخ من قلة كلام صاحب البيان (قول المتن الثاني استعمال الطيب الخ) ولولا خشم قال الرافعي رحمه الله المراد بالطيب ما ظهر فيه غرض التطيب (قوله وقياس عليه البدن) أي بالاولى (قوله كدهن الورد ودهن البنفسج) صورته ان يؤخذ من الورد والسمسم ونحوهما ثم طرح فيه الورد أو البنفسج أما لو طرحا على السمسم أو الورد مثلاً فأخذ رائحة منهما ثم استخرج الدهن فلاذية فيه عند الجمهور لانهم يربح مجاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال بل هو أشرف وألطف من الاول

وان يشد المسك أو العنبر في طرف ثوبه أو تضعه المرأة في جيبها أو تلبس الخلى المحنوبه وان يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة وان يموس الطيب بنبذه

لأنها ملبوسة ومعنى استعمال الطيب في محل الصاقه فليطبا فلا استعمال بشم ماء الورود لا يحمل المسك ونحوه في كبس أو نحوه ولا بأكل
العوداً وشده في ثوبه لأن التطيب به إنما يكون بالتبخير به ولا يحرم على المحرم استعمال الطيب جاهلاً بكونه طيباً أو طائفاً به لا يطهره
منه شيئاً وأناسياً لأحرامه ولا فدية (١٣٤) في ذلك ولا فائدة إذا ألفت عليه الرجح الطيب لكن يلزم المبادرة إلى إزالته في هذه

الصورة وفيما قبلها عند زوال عندها من آخر وجبت الفدية كما يجب في استعماله المحرم ونجب فيه للمبادرة إلى الإزالة أيضاً (ودهن شعر الرأس أو اللحية) بدهن غيره طيب كالزيت والسمن والزبد ودهن اللوز لما فيه من التزيين المنافي لحديث المحرم أثبت أغبر أي شأنه بالمأثور به ذلك في مخالفته بالدهن المذكور الفدية وفي دهن الرأس المخلوق الفدية في الأصح لتأثيره في تحسين الشعر الذي ينبت بهرم ولا فدية في دهن رأس الأفرع والأصلع وذفن الأرمذ ويجوز استعمال هذا الدهن في سائر البدن شعره وبشره لأنه لا يقصد تزيينه ويجوزاً كله (ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخلطى) أوسد رأى يجوز ذلك لكن المستحب أن لا يفعل وحكى قدم بكرهته لما فيه من التزيين ولا فدية فيه وفارقه دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التسمية (الثالث) من

وعلق به والأفلا حرمته لا فدية إلا فيما يأتي (قوله لأنها) أي النعل ملبوسة وبذلك يعلم أن المراد بثوبه قبحاً مطلقاً ملبوسة وإن لم يسم ثوباً (قوله فلا استعمال بشم ماء الورود) أو غير من الياحين ولو بوضعه عليه (قوله جاهلاً بكونه طيباً) أو بأنه يعلق به نعم أن علم الحرمة وجهل الفدية أو غنه نوباً ليس من الطيب فبان منكرته الفدية فيهما (قوله ألفت عليه الرجح) وكذا الفدية عليه فيها لو طيبه غيره بشم رائحته وهجز من دفعه عنه والفدية فيه على الفاعل إلا أن استداهه فعليه أيضاً (قوله في هذه) وهي الفاء الرجح (قوله وفيما قبلها) وهي صور الجهل وظن اليس وعدم كونه يعلق ونسبانه للأحرام (قوله عند زوال عذره) بقصرته على إزالته وعلمه وتذكره (قوله فإن آخر) أي الإزالة بعد زوال عذره المذكور وجبت الفدية (قوله ودهن شعر الرأس أو اللحية) ولو شعرة أو بعضها بقية شعور الوجه كاللحية على المقتمه وسواء ذكره والأتى والخنثى (قوله ودهن اللوز) والتبرج وغيرهما ولو من حيوان كشحم ملأب (قوله وذفن الأرمذ) لا فدية في دهنه إلا في زمن نبات شعره كأي الرأس المخلوق (قوله ويجوزاً كله) أي بحيث لا يمس شيئاً من شعرو وجهه كما صرح ويجوز إلا كتحال بالانتماء بلا طيب مع الكراهة بخلاف التوتيل ولا كراهة لعدم الزينقوا جاز المالكية الدهن غير المطيب مطلقاً (قوله لكن المستحب أن لا يفعل) الفصل بالخطمى فهو مباح (قوله إزالة الشعر) ولو من الناسى والجاهل لأنه أتلف بخلاف نحو الطيب لأنه ترفه ولو بواسطة كحجم وحك بنحو ظفر كتحريرك رجل راكب على برذعة أو قتب وامتنشاط فيحرم ذلك أن علم إزالته به ونجب الفدية والأفكره ولا فدية ومنع الحنفية والمالكية الامتنشاط مطلقاً (قوله من الرأس) وغيره من سائر البدن ولو مما يطلب إزالته كشعر العانة وداخل الأذن نعم لا فدية في إزالة ما غطى عينه من شعر رأسه أو حاجبه ولا في إزالة ما نبت في داخل العين (قوله الصادق بالشعرة لواحدة) وكذا بعض (قوله وإن يدوس الطيب بنعله) كذا أطلقه الرافى رحمه الله قال الأسنوى وشرطه أن يعلق به شيئ منه كما نقله الماوردى عن النص (قوله ومعنى استعمال الطيب الخ) قال السبكي عبر في التنبيه بشم الياحين وقضيته إلا كتفاه فيها بالوضع بين يديه للشم ويحتمل أن يكون غرضه أنه لا بد فيها مع لصوق البدن من الشم ونبيه على أن شمه من الشجر لا شيء فيه (قوله ويجب فيه) الضمير راجع للاستعمال من قوله كما يجب في استعماله (قول المتن ودهن شعر الرأس) ولو بالشمع القاتب ثم إن المصنف جمع في هذا النوع الثاني بين الطيب والدهن ولم يجعل الأدهان نوعاً مستقلاً لتقاربهما بمعنى من حيث أن كلا منهما ترفه وليس فيه إزالة عين (قول المتن أو اللحية) ولولا امرأة (قوله لحديث المحرم الخ) نظر فيه الأسنوى بأنه إخبار ولو كان للنهي لحرم إزالة الشعث والغباب اهـ والجواب يؤخذ من قول الشارح أي شأنه المأمور به ذلك نعم من قوله بعده وفارقه دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التسمية والحاصل أنه دال على الأمر وأنه استنبط منه معنى خصه (قوله وذفن الأرمذ) وحرم مالك نظره لوجهه في المرآة بخلاف الماء (قول المتن إزالة الشعر) أي من نفسه (قوله من الرأس أو غيره) بكره مشط الشعر وحكه بالظفر (قوله فعلى غيره أولى) لا يقال هذا التوجيه لا يشمل الثلاث شعرات إذا أزيلت لعذر لا تأقول هذا من جهة القيس عليه للمتموص لقوله والشعر يعني المخلوق بالعذر يصدق بالثلاث ولا يعتبر

جميعه

محرمات الأحرام (إزالة الشعر) من الرأس أو غيره حلقاً أو غيره (أو الظفر) من اليد والرجل قلعاً أو غيره

قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيس على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى الحلق غيره وعلى إزالة الشعر إزالة الظفر بجامع الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس الصادق بالواحدة فصاعداً لما سبأني (وتكامل الفدية في) إزالة (ثلاث شعرات أو ثلاثة غفار) لأنها تجب على العذر بالحق للآية كسبأني فصل غير مأول

والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الاظفار ولا يعتبر جميعه بالاجماع وتعتبر ازالة الثلاث أو الثلاثة دفعة واحدة في مكان واحد ولو خلق جميع شعر رأسه دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه الا فية واحدة لانه بعد فملا واحدا (١٣٥) وكذا لو خلق جميع شعر رأسه

وهنه على التواصل ويقاس بالشعر في ذلك الاظفر من اليدين والرجلين ولو خلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجبت فديتان وقيل واحدة ولو خلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة أو في ثلاثة أوقات متفرقة وجب في كل واحدة ما يجب فيها لو انفردت وقد ذكره في قوله (والاظهر ان في الشعرة مد طعام في الشعرين مدين) والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهما والثالث ثلث درهم وثلثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والاولان قالا تبعض الدم عشر فعلى الاول منهما الى الطعام لان الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القل والمداقل ماوجب في الكفارات فقولت به وعلى الثاني الى القيمة وكانت قيمة الثلاثة في عهد صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقريبا فاعتبرت عند الحاجة الى التوزيع وتجري الاقوال في الظفر والظفرين

الشعرة خلافا للثلاثة (قوله في مكان واحد) أي وزمان واحد عرفا (قوله ثلاث شعرات) وكذا ثلاثة أبعاض من ثلاث شعرات فان كانت من شعرة واحدة ففيها مدان اتحاد الزمان والمكان والاف في كل بعض مدكذا قاله شيخنا واعتد به فراجعه والظفر كالشعر في جميع ما ذكر فيه اتحادا وانفرادا وبضا أو كلا ولا فدية في ازالة ظفر انكسر وتأذى به ولا في ازالة قطعة لحم من رأسه مثلا عليها شعر ولا في قطع أصبع بظفره لانه تابع ولو ازال غيره شعره بإذنه أو قدرته على دفعه فالفدية عليه والاف على المزيل وله مطالبة بالخراج ولا يصح اخراجه عنه كال كفارة وقول المنهج بالحنث في السكوت من جرح مبنى على من جرح ولو أمر غيره ولو حلا باز الة شعر محرم بالخلق مثلا فالفدية على المخلوق ان قدر على الدفع والاف على الأمر ان عند المأمور الخالق بمجهل أو أكرام أو اعتقاد وجوب طاعة والاف على المأمور الخالق (قوله ان في الشعرة الواحدة مد طعام في الشعرين مدين) وان تكررت الازالة في الشعرة أو الشعرين حيث لم يتحد الزمان والمكان سواء اختار الطعام أو لا على المعتمد خلافا لما في المنهج وإذا عجز عن ذلك استقر في ذمته ولا ينتقل الى الصوم (قوله الجماع) أي في فرج قبل أو بعد متصل أو مبين من آدمي أو بهيمة من نفسه أو غيره من حليلة أو غيرها بإدخال حشفة من ذكر متصل أو مبين من آدمي أو بهيمة في فساد به النسك من الرجل والمرأة وينتج في الحنث اعتبار وجوب الغسل عليه بالجنابة (فرج) يحرم على الحلال من الزوجين تمكين المحرم من الجماع ومعلوم أنه لا يفسد نسك صاحب المبان لو كان محرما وسيأتي في كلامه بعض ذلك (قوله) وتفسد به العمرة المستقلة وأما في القرآن فهي تابعة للحج وعلم من فساد النسك به أنه لا ينقصه الا ان نوى في جميعه بالاجماع (قوله والشعر يصدق بالثلاث) اعترض بأنه في الآية مضاف فيم قال المعارض فليقم الدليل بأن الاجماع صدعن الاستيعاب أو يقدر الشعر منكرام مقطوعا عن الاضافة (قول المتن والاظهر الخ) اعلم أن من خلق أو قل ثلاثة فأكثر تخير بين اراقة دم ثلاثة أصع وصيام ثلاثة أيام فلو قل ظفرا أو أزال شعرة فقط تخير بين الثلاثة أيضا فان اختار الصوم صام يوما واحدا جزا وماوان اختار الطعام أخرج صاعا جزا وماوان اختار الدم فهو محل الاقوال هنا أحدها ثلث دم عملا بالتقسيم والثاني درهم لما بينه الشارح بعدوا الاظهر مد لما قاله الشارح أيضا كذا قرره صاحب البيان وهو يؤل الى التخير بين الصوم والصاع والمد فان قيل كيف يخير بين الشيء وبعضه فان المد بعض الصاع فالجواب ان ذلك معهود كالتخير بين القصر والائتمام وبين الجمعة والظهر ولوقص الشعرة أو قل الظفر دون القدر المعتاد كان الحكم كالتقدم ولو لم يأت على رأس الظفر كله بل أخذ من بعض جوانبه فان قلنا يجب في الظفر الواحد درهم أو ثلث دم فالواجب ما يقتضيه الحساب وان قلنا مد فلا سبيل الى تبعضه كذا في الاسنوي ملخصا بعد ان قال قل من نطق لسر هذه المسئلة وتصورها أقول وقول الشارح على قياس وجوب الدم ثم قوله والاولان الخ كانه اشارة لذلك والله أعلم (قوله عند اختياره) الضمير فيه راجع للدم من قوله وجوب الدم (قوله وكانت قيمة الشاة الخ) قال النووي هو مجرد دعوى لأصل لها (قوله وسواء الخ) لو تأذى بالوسخ كان الحكم كذلك ثم مثل الخلق كل محظورا يبيع للحاجة فان الفدية تجب بالابلس السراويل والخفين المقطوعين لان ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة ما مور به فغفقت فبها ذلك (فائدة) ما كان اتلا فاحضا كالصيد ففيه الفدية وان كان ناسيا أو جاهلا وما كان ترفها وتمتعا كاللبس والطيب فلا فدية في حال النسك بيان والجهل وما أخذ شبهان منه كالجماع والقلم والخلق ففيه مع الجهل والنسيان خلاف والاصح في الجماع لا وفيهما نعم (قوله أي فلا ترفثوا الخ) انما أول هذا لانه لو كان خبرا على بابه لاستحال تخلفه (قول المتن وتفسد به العمرة) معنى

(وللعنود) في الخلق (أن يخلق ويخدى) للآية المتقدمة وسواء كان عنده بكثرة القمل أم للتأذى بجراحة أو بالحر (الرابع) من محرمات الاحرام (الجماع) قال تعالى فلا ترفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تفتسقوا بالجماع (وتفسد به العمرة)

قبل الحلق ان جعلناه فسكوا لا قبل السبي (وكذا الحج) يفسد به (قبل التحلل الاول) بعد الوقوف أو قبله ولا يفسد به بين التحليل وقيل يفسد ولا يفسد به العمرة في ضمن القران أيضا لتبطل به وقيل تفسد به ان لم يأت بشئ من أعمالها والوطا كالجماع وكذا اتیان البهيمه على الصحيح ولا فساد بجماع الناسي والجاهل بالتحريم ومن جن بعد ان أحرم عاقلا في الجديد (وتحجب به) أي بالجماع المفسد (بدنة) وقيل لا يجب في افساد العمرة الا شاة وفي الجماع بين التحليل بناء على عدم الفساد به شاة وفي قول بدنة ولو جامع ثانيا بعد ان فسد حجه بالجماع وجب في الجماع الثاني شاة وفي قول (١٣٦) بدنة ولو كانت المرأة محرمة أيضا وفسد حجبها بالجماع بأن طارعت فلا بدنة عليها في

الاظهر والبدنة الواحد من الابل أو البقر ذكر كان أو أنثى (والمضي في فاسده) أي المذكور من حج أو عمره بأن يتم قال تعالى وأتموا الحج والعمره لله وهو يتناول الصحيح والفساد وغير النسك من العبادات لا يعضى في فاسده اذ يحصل الخروج منه بالفساد (والقضاء) اتفاقا (وان كان نسكه تطوعا) فان التطوع منه يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الاتمام كالقرض بخلاف غيره من التطوع (والاصح انه) أي القضاء (على الفور) والثاني على التراخي كالاداء والاول نظر الى تنسيقه بالشروع فيه ويقع القضاء عن المفسد يتأدى به ما كان يتأدى بالمفسد ولا الفساد من فرض الاسلام أو غيره مما يلزمه أن يحرم في القضاء مما أحرم منه في الاداء من ميقات أو قبله من ديرة أهلها وغيرها وان

حال نزعه (قوله ولا يفسد) أي الحج به أي بالجماع بين التحليل بخلاف الردة فيفسد بها في ذلك وقوله (قوله ولا فساد بجماع الناسي) للأحرام وللعلم (قوله والجاهل بالتحريم) ولو غير معذور كما مر (قوله ومن جن) أي والمجنون ومثله المغمى عليه والنائم وكل غير مميز ويفسد بجماع الصبي المميز كغيره (قوله بناء على عدم الفساد به) الذي هو المعتمد (قوله شاة) وتتعدد بتعدد هذا الجماع كالذي بعده (قوله فلا فدية عليها) أي المرأة بفساد حجبها بالجماع من الزوج أو غيره بل هي على الواطئ ان كان محرما بشرطه (قوله والبدنة) أي لغما ذكراه أو في كلامه للتنويع كما سيأتي (قوله والمضي في فاسده) ويجب فيه اجتناب الجماع ومقدماته وتلزم به الفدية وخروج بالفساد الباطل بالردة ولو بين التحليل كما مر فلا يعضى فيه ولا يلزمه قضاءه لخروجه منه بها (قوله والقضاء على الفور) وعلى الواطئ ان كان زواجا مؤنة قضاء حج زوجته ذهابا وايابا وغيرهما وإذا عضبت أناب عنها من ماله بخلاف غير الزوج والمراد بالقضاء الاعادة لانه في وقته يقع نفلا (قوله عن المفسد) بفتح السين (قوله ويتأدى به الخ) فلم أن الاعادة من الصبي تقع نفلا فان بلغ وقعت عن حجة الاسلام أيضا أو بلغ قبلها وقعت عن حجة الاسلام وبقي القضاء في ذمته وانها من التطوع تقع تطوعا وتقدم على المنذور بعد الفساد (قوله أحرم من قدر مساقته في الاداء) نعم يظهر أنه لو كان في طريقه ميقاتا بعد من تلك المسافة لزمه الاحرام منه فراجع (قوله ولا يلزمه أن يحرم الخ) وكذا لا يلزمه وصف ما أفسده من افراد أو تمتع أو قران ويلزم القارن بالفساد بدنة فقط لا نفماز عمرته في الحج ويلزمه دمان للقران الذي أفسده والذي لزمه بالافساد وان أفرد لانه متبرع به ويلزمه في القضاء قران أو حجة وعمره مستقلين ونفوت عمرته بنفوات الحج لما مر ويلزمه ثلاثة دماء دم للفوات مع السمين السابقين فتأمل (قوله بأن يحصر الخ) أو بأن يتحلل بمرض بشرطه (قوله ويحرم على المحرم مقدمات الجماع) حاصل ما فيها أنها انما تحرم على العاقل العالم المكلف بشهوة وبلا حائل ولو بعد التحلل الاول وان لم ينزل وتلزم فيها الفدية حيث كان كان قبل التحلل الاول مطلقا وقال شيخنا الزيادي ان أنزل ومتى انتفى شرط من ذلك فلا حرمة ولا فدية وانه لا يفسد بها النسك

الفساد وجوب القضاء لا الخروج منه كسائر العبادات (قوله وكذا الحج) والردة تبطلها ومن ثم فرق فيه بين الفساد والبطالان (قوله ان لم يأت بشئ من أعمالها) كأن صورة هذا ان يتحلل التحلل الاول بالرمي فقط اما بناء على ان الحلق ليس بنسك أو لانه لا شعر برأسه (قوله وقيل لا يجب) أي لان رتبته دون الحج (قوله شاة) أي كافي الاستمتاع بدون الجماع هذه الحاشية مقتضاها الوجوب في الاستمتاع بين التحليل وقضية كلام الشارح الآتي آخر الصفحة اختصاص ذلك بما قبل التحلل الاول فلا بد ان يرد أحدهما الى الآخر (قوله ولو كانت المرأة الخ) هي واردة على الكتاب (قول المتن والمضي في فاسده) فلما ارتكب محظورا بعد ذلك لزمته الفدية كالصحيح (قول المتن والقضاء) به أفقي ابن عباس وابن عمر وابن العاص ولا يعرف لهما مخالف وأيضا ففسده لا يقال بالرأي (قوله ولا يلزمه أن يحرم الخ) فترق الرافي بان اعتناء الشارع

بالميقات

كان جاوز الميقات مر به النسك لزمه في القضاء الاحرام منه وكذا ان كان جاوزه غير مر به في الاصح

هذا ان سلك في القضاء طريق الاداء قال في الروضة ولا يلزمه ساوكة بخلاف لكن يشترط اذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء يعني أن لم يكن جاوز الميقات غير محرم كما تقدم ولا يلزمه أن يحرم في مثل الرمن الذي كان أحرم فيه بالاداء فله التأخير عنه والتقديم عليه ويتصور قضاء الحج في عام الافساد بأن يحصر بعد الافساد ويتعذر عليه المضي في الفساد فيحل ثم يزول الحصر والوقت باق فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمته الكفارة ولزمه قضاء واحد (تمة) يحرم على المحرم مقدمات الجماع بشهوة كالمفاخرة

مطلقاً وانزل والاستمناة كذلك ولا حرمه ولا فدية في الفكر والنظر مطلقاً وقال المالكية والحنابلة
يفسد بالانزال في جميع ذلك (تنبيه) كلامهم هنا في المباشرة شامل لما لا ينقض الوضوء كالاصد وصرح
به النووي وهو مخالف ما صرح بطالان الصوم فراجع له ولو تعددت المقدمات من نوع أو أنواع فإن المحرم
الزمان والمكان ففدية واحدة والاتعددت قاله شيخنا (قوله ثم جامع الخ) أي إذا فعل شيئاً من المقدمات
وجامع بعده دخلت فدية واحدة في بدنة الجماع ظاهره سواء طال الزمن بأن لم ينسب الجماع إلى تلك المقدمة
أولاً وهو ظاهر شرح شيخنا أيضاً واعتمد شيخنا أن محل التداخل أن نسب إليها أو لا فلا ولو عكس
ما ذكر بأن جامع ثم فعل مقدمة أو وقع معها فقطضي كلامه أنه لا تداخل ومال بعض مشايخنا إلى التداخل
أي باشرطه وظاهر تقييده بالبدنة أنه لو فعل بين التحليلين مقدمة وجامع أنه لا تدخل شاة المقدمة في شاة
الجماع ومال بعض مشايخنا أيضاً إلى التداخل وفي شرح شيخنا التداخل أيضاً فراجع ذلك وحوره
(تنبيه) يندب نفر يق المجامعين في حجة القضاء من وقت الاحرام وقيل من محل الجماع إلى تمام التحلل
(قوله اصطيد) أي تعرض بقتل أو قطع أو ضرب أو تنفير أو صياح أو إغارة على ذلك أو دلالة عليه أو إشارة
إليه أو إغارة آله أو غير ذلك (قوله كل صيد) لكاه أو بعضه أو ريشه أو شعره أو وبره أو صوفه أو
فرخه أو بيضه إلا المذموم غير النعام وفي شرح شيخنا خلافه (قوله مأ كول) أي يقيناً فلا وشك فيه لم يحرم
(قوله برى) أي يقيناً أيضاً ويؤخذ منه كونه وحشياً أيضاً وهو كذلك لأنه منه أوفى معناه ولذلك لم يذكره
الشارح فذكر غيره له أيضاً (قوله وكذا وضع اليد عليه) أي تملكه أخذاً من غنيمته بالشرع أو غير الملك مثله
كغصب واجارة وعارية وغيرها (قوله ولا فرق بين المستأنس وغيره نظر الأصل) ومنه دجاج الحبش
المشهور ومنه الاوز المعروف سكن قيدة الماوردى بما يطير منه (قوله ولو توحش أنسى لم يحرم التعرض له)
أي لو وحشى منه نظر الأصل أيضاً (قوله ولا يحرم التعرض لغير المأ كول) ولو وحشياً وحرم الحنفية التعرض
لوحشى منه (قوله فنه ماهوم مؤذ فيستحب قتله كالنمر والنسر) وكذا الحية والعقرب والحداة والغراب
الابقع والذئب والأسد والعقاب والذب والكلب العقور وكذا السكب غير العقور الذي لا تقع به عند والد
شيخنا الرملي تبعاً للإمام الشافعي وقال شيخنا يحرم قتله ومنه البق والبعوض والزنبور والقراد والبرغوث
والقمل وبيضه وهو الصئبان نعم يكره التعرض له في رأس المحرم ولحيته وخوف الانتفاخ ويندب لمن قتله
منهما أن يتصدق بلقمة في القملة أو البرغوث الواحد وبدون اللقمة في الواحدة من الصئبان ومنه النمل
الصغير ويجوز إحراره إن تعين طريقاً كالقمل وأما النمل السليماني فنقل عن شيخنا الرملي حرمه قتله وقتل
بالمقات المأكاني أكثر بدليل تعيين مكان الاحرام دون زمانه ثم قال ولا يتخلو من نزاع وتجب منه
الاسنوى فإنه صحيح في النذر تعيين الزمان كالمكان بالنذر وحاول الاسنوى الفرق بأن المكان هنا
ينضبط بخلاف الزمان (قوله قبل التحلل إلى قوله وتجب به الفدية) فضيته أنها لا تجب بالاستمناة بين
التحليلين (قوله ومن أسرم عاقلاً الخ) يشكل عليه أن عمده كالمكاف والاشكال هنا في الجماع (قوله
دخلت) لوقبل في مجلس ثم جامع في آخر فينبغي عدم التداخل ثم أصل التداخل يشكل على نظيره من
الجراح لأن واجبه ما قدر كقطع الاذن مع الايضاح (قوله كل صيد) هو مستفاد من لفظ الاصطياد
فكلامه يفيد اشتراط التوحش لأن الصيد هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه إلا بحيلة (قوله أي
أخذه) دفع لما قيل إن الاستدلال إنما يتم إذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق أنه المصاد
فيكون المراد تحريم أكله إذا لم يمتن اضماراً واضحاً كالأخذ مع امتنع لأن مثل هذا لا عموم له فتعين
اضمار البعض وهو الأكل ولا يلزم منه تحريم الاصطياد (فرع) لو صيد للمحرم حرم عليه الأكل منه فلو
أكل فلا فدية (قوله ولا فرق بين المستأنس وغيره) قال في القوت من هذا دجاج الحبش ومنه الاوز وقال

والقبة واللس قبل التحلل
الأول في الحج وقبل الحلق
في العمرة ولا يفسد بشيء
سها التسك وتجب به الفدية لا
البدنة وإن أنزل والاستمناة
بليد بوجبة الفدية في
الاصح ولا فدية على الناس
بلا خلاف ويلحق به
الجاهل بالتحريم ومن
أحرم عاقلاً ثم جن أخذاً
مما تقدم في الجماع ولو باشر
دون الفرج ثم جامع دخلت
الشاة في البدنة في الاصح
(الخامس) من محرمات
الاحرام (اصطياد كل)
صيد (مأ كول برى) من
طير أو دابة وكذا وضع
اليده عليه بشراء أو غيره
قال تعالى وحرم عليكم صيد
البر ما دمتم حرماً أي أخذه
ولا فرق بين المستأنس
وغيره ولا بين المملوك وغيره
ولو توحش أنسى لم يحرم
التعرض له ولا يحرم
التعرض لغير المأ كول فنه
ماهوم مؤذ فيستحب قتله
كالنمر والنسر

كالهدهد والصقر فلا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والرخة فيكره قتله ويحل اصطياده البحري وهو ما لا يعيش الا في البحر أما ما يعيش فيه وفي البرف كالبري (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا المتولد منه) أي من للأكل البري (ومن غيره) يحرم اصطياده (والله أعلم) احتياطا ويصدق غيره بغيره للأكل من وحشي أو انسي وبالأكل غير البري أي الانسي مثله المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الحمار الوحشي والحمار الاهلي والمتولد من الظبي والشاة (ويحرم ذلك) أي اصطياد المأكول البري والمتولد منه ومن غيره (في الحرم على الحلال) ويحرم عليه وضع اليد عليه بشراء أو غيره كما يؤخذ من شرح المهذب قال صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بحرمته تعالى لا يعضد شجره ولا ينفر صيده الحديث رواه الشيخان أي لا يجوز تنفير صيده لحرم ولا حلال فاصطياده وماله كرمه أولى وقيس على مكة باقي الحرم وقوله في الحرم حال من ذالمشار به

الذحل (قوله) ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالهدهد والصقر (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان) والبازي والرخة ومنه القرد والهدهد والخطاف والصرده والصفدع والخنفساء والجعل بضم الجيم وفتح العين وهو الزعقوف فيكره قتل ذلك كاذ كره الشارح واعتمد شيخنا كشيخنا الرمي حرمه قتل جميع ذلك فتحمل الكراهة في كلامه على التحريم وفي شرح شيخنا موافقة الشارح (تنبيه) يكره حمل ما يصاد به من كلب وغيره إلى الحرم فلو حله وانفلت منه وأتلف شيئاً من صيداً وغيره فلا ضمان فيه لأن لها اختياراً كما ذكره في المجموع عن الماوردي وأقره (قوله) أما ما يعيش في البحر والبرف كالبري أي فيحرم التعرض له إن كان ما كولا وحشياً (قوله) فيحرم اصطياده أي المتولد منه كورأي يحرم التعرض له وتملكه كما مر (قوله) ويصدق غيره (قوله) بالتولد من ضبع وصفدع كاذ كره في المنهج وفارق عدم الزكاة في المتولد بين زكوي وغيره لبناء الزكاة على التخفيف (قوله) ويحرم ذلك (أي اصطياد) خص مرجع الإشارة به لأنه الذي في كلام المصنف وأورد عليه وضع اليد بعده (قوله) في الحرم على الحلال ولو كافراً (قوله) وقبس على مكة التي في الحديث باقي الحرم لأنها منه وحدوده معروفة وقد نظمها بعضهم بقوله

ولاحرم التصيد من أرض طيبة ثلاثة أميال إذا رمت اتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف وحيدة عشر ثم تسع جعرانه
زاد بعضهم ومن عن سبع بتقديم سببه وقد كملت فاشكر لربك إحسانه

ولو قال ومن عن مثل العراق فطاف لكان أولى فتأمل وقدره بعض المؤرخين بقدر عشرة أميال في مسير يوم سير اعتدال وقال بعضهم هو يريد وثلاث في مثله تقريباً واختلف في هذه الحدود فقيل أنها قديمة لا يعلم ابتداءها وقيل ان الله خلق مكة قبل الأرض بألف عام وحفها بالملائكة فكان قدر الحرم حيث وقفوا وقيل علمها جبريل لأبراهيم صلى الله عليه وسلم لما قال ربنا أرنا مناسكنا وقيل بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم في عام فتح مكة أو في عام حجه وقيل لما جاء آدم إلى البيت بعد هبوطه من الجنة خاف من شياطين الأرض بحسب الطبع البشري فأرسل الله تعالى إليه الملائكة فوقف على تلك الحدود لمنع عنه ما يخافه وقيل لما نزل الحجر الأسود من الجنة أضاء فوصل ضوءه إلى تلك الحدود وقيل أضاءت له الدنيا فجاء أهلها لينظر وأذلك النور فنعيمهم الملائكة عند ذلك وقيل نزلت يا قوته من الجنة حين قبول توبة آدم حلقت رأسه فتناثر شعره إلى ذلك وقيل أنها وأخرى عن غنم اسمعيل وكان مأواها في الحجر كما مر وقيل غير ذلك (قوله) إذا كانا أي المائد والمصيد (قوله) في الحرم أي في حالي الرمي والاصابة معا أو في أحدهما وسواء كان كل منهما أو أحدهما فيه أي في أرضه أو هوائه كغصن شجرة فيه وأصلها خارج (قوله) أو أحدهما فيه أي كأن كان المائد كله أو بعضه في الحرم أو المصيد كذلك رافداً كل منهما أو مضطجعا أو واقفاً إن كان الصيد واقفاً وبعضه في الحل وهو معتمد عليه وحده وأصابه المائد فيه فلا حرم ولا قدية (تنبيه) يلحق بهذا المأوى وهو محرم وحل قبل الاصابة كأن قصر شعره أو عكسه فعليه الحرمة والقدية أيضاً ويلحق به أيضاً ما لو كان المائد والمصيد في الحل ولكن من السهم في الحرم لوجود المنوع منه وبذلك فارق عدم حرمه البصاق الماوردي إن كان ينهض بجناحيه حرم والا فلا كالهدهد (قوله) وهو القياس (قوله) كالهدهد والنسر أي غير المملوكين (قوله) والصقر قال في الخادم هو شامل للبازي والشاهين والعقاب التي يصاد بها (قوله) فلا يستحب ولا يكره (الح) مراده غير المملوك (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه (الح) منه الذباب والدود ونحو ذلك (قوله) ويحل اصطياد البحر (الح) قال السبكي الطيور التي تنفوس في الماء وتخرج منه بركة (قوله) لا يعضد شجره أي لا يقطع (قوله) بما إذا كانا في الحرم) لورمى إلى الصيد بعضه في الحل وبعضه في الحرم وجب الجزاء هنا إن

الحل كان رمي من الحرم

صيدا في الحل أو من الحل
صيدا في الحرم أو أرسل
كلبا في الصورتين فيحرم
في جميع ذلك (فإن أئلف)
من حرم عليه الاصطياد
الذي كور من محرم أو لحلال
كما تقدم (صيدا) مما ذكر
ملوكا وغير ملوك (ضمنه)
بما سيأتي قال تعالى لا تقتلوا
الصيد وأتم حرم ومن قتله
منكم متعمدا جزاء مثل
ما قتل من النعم الآية وقيس
على المحرم الحلال الذي كور
بجامع حرمة الاصطياد ولو
نسب في تلف الصيد كان
أرسل كلبا فأتلفه أو نصب
الحلال شبكة في الحرم أو
نصبها المحرم حيث كان
فتعلق بها صيد وهلك
ضمنه كما لو أتلفه ولو تلف
في يد المحرم صيد ضمنه
كالغاصب لحرمة امساكه
وكذا لو تلف في يد الحلال
صيد من الحرم يضمنه
لأنه كور بخلاف ما لو أدخل
معه إلى الحرم صيد لملوكه
فله امساكه فيه وفيه
والتصرف فيه كيف شاء
لأنه صيد حل ولو أحرى من
في ملكه صيد بيده زال
ملكه عنه ولزمه إرساله
وإن تحلل ولا يملك المحرم
صيدا ويلزمه إرساله وما
أخذه من الصيد بشراء
لا يملكه لعدم صحة شرائه
ويلزمه رده إلى ملكه
ويقاس بالمحرم في المستثنى

خارج المسجد لعدم وجود الاستقذار الممنوع فتأمل (قوله أو أرسل كلبا) خرج ما لو أرسل بنفسه وإن
أغراه وزاد عدوه فلا ضمان كما سيأتي (قوله في الصورتين) وهما كون الصائد والمصيد في الحرم أو أحدهما فيه
وكذا لو كان في الحل ومرا السكب في الحرم نعم إن أرسله في طريق خارج الحرم فسدل السكب إلى الحرم أو
تحمّل به الصيد فادخله فيه أو دخل مع الصيد فيه مع وجود مقرر خارج فلا فدية قال شيخنا لكن لا يحل
أكل ذلك الصيد احتياطا (قوله فإن أئلف) أي يقينا فلا يجوز صيد افقاب ثم وجوده ميتا واحتمل موته
بغير الجرح ضمن الأرض فقط وخرج بالانلاف الاعانة ولو على ذبحه والدلالة عليه ونحو ذلك فلا ضمان عليه
(قوله من حرم) هو فاعل أئلف سواء انفراد أو تعدد بضربات أو جراحات ولا يتعدد الجزاء بل يوزع على
الرؤس فلو شارك حلال عمر ما في صيد الحل ضمن الحرم نصفه ولائش على الحلال (قوله ملوكا) وعليه مع
الجزء قيمته لملكه وقد انفرد ابن الوردي في ذلك بقوله نظما

عندي سؤال حسن مستظرف فرج على أصلين قد تفرعا

قابض ثنى رضا مالكه ويضمن القيمة والمثل معا

(قوله ضمنه) أي كلاً أو بعضاً ولو بنحو تنفر يشته من جناحه فيفدى نقص ماله مثل بجزء من مثله بحسب
القيمة فإن قتله قبل برئه فعليه جزاء كامل أو بعده فعليه مثل ناقص كما لو قتله غيره مطلقاً ولو لم يبق فيه نقص
بعد البرء فرض القاضي له أو رشا بجهته كافي الحكومة (قوله وقيس على المحرم الحلال) أي في الضمان
بالانلاف الذي كور (قوله ولو نسب الخ) أشار إلى أن الانلاف كافي كلامه ليس قيداً ومثل إرسال السكب
حل بطه ولو غير معمل على الأرجح ومن السبب ما لو نفره فتعثر بنحو شجرة أو جدار أو كاه نحو سبع
أومات قبل سكنونه أو أمسكه لمن قتله أو حبس أمه عنه وهو رضيع فمات ونحو ذلك كزلقه ببول من كره به
(قوله نصب الحلال شبكة) ولو في ملكه لكن بقصد الاصطياد (قوله في الحرم) لافي الحل وإن أحرى بها
وحفر البئر نديا كنصب الشبكة (قوله ضمنه الناصب) ولو بعد موته أو بعد تحلل المحرم (قوله ولو تلف)
أشار إلى أن التلف كالانلاف الذي في كلامه (قوله بيده) ليس قيداً في زوال ملكه عنه وعن أجزائه ويضمنه
وفرخه واحترزه في الأوصال عن مشترك بينه وبين غيره (قوله ولزمه إرساله) بنفسه أو وليه ولو بعد تحلله
وما تلف منه مضمون ولو على الولي بقيمته ومن أخذه ولو قبل إرساله ملكه نعم لو ورث صيد أحال إحرامه لم
يزل ملكه عنه إلا بإرساله ويصح بيعه ولا يبرأ من الجزاء إذا تلف ولو عند المشتري (قوله بشراء) أو هبة من
حلال أو محرم فبهما (قوله ويلزم رده إلى مالكه) أي إلى من أخذه منه نعم لا يلزمه رده لمحرم بل يرسله
وعليه قيمته في غير الهبة ولا جزاء عليه فإن رده إليه لزمه الجزاء حتى يرسله المحرم (قوله ويقاس) أي

كان واقفاً فإن كان نائماً فالعبرة بمستقره ذكر التقييد في الاستقصاء ولو سعى الشخص من الحرم إلى الحل ومثله
أو من الحل إلى الحل ولكن سلك الحرم فيما بين ذلك فلا ضمان قطعاً قاله في شرح المذهب لأن ابتداء الاصطياد
من حين الرمي لا من حين السعي ولذا أشرع التسمية عند إرسال السهم لا عند ابتداء العدو بل ضربه (قول
المتن فإن تلف الخ) اعلم أن جهات الضمان أحداها المباشرة الثانية التسبب ومنه أن ينفر صيداً فيموت بعثرة
أو يأخذه سبع أو ينصدم بشجرة أو حبل ويكون في عهدة المنفر حتى يرجع إلى عادته في السكون الثالثة اليد
بوديعة أو عارية أو غير ذلك وعبرة المتن لا تنفي الثالثة (قوله ملوكا) لو أئلف محرم ضمنه بالجزاء الحق الله
تعالى وبالقيمة لملكه (قوله بما سيأتي) قال السبكي الحلال إذا أئلف في الحرم صيداً لملوكه لغيره ضمنه
بالقيمة لملكه ولا جزاء فيه (قوله ويقاس الخ) قضيت أن الحلال في الحرم لا يجوز له شراء الصيد المملوك
للعلال وكذا قول الشارح السالف ويحرم وضع اليد عليه بشراء أو غيره لكن في شرح البهجة التصريح
بالجواز أخذ من قولهم يجوز للعلال أن يدخل بالصيد المملوك الحرم ويتصدق فيه كيف شاء وكذا صرح

الخلال في الحرم ثم لافرق في الضمان بالانلاف وغيره بين العامد والخطي والناسي الاحرام وفي المذهب وغيره والجاهل بالتحريم كافي الضمانات الواجبة للادميين ولا مفهوم لتعمده في الآية نعم لو صال صيد على محرم أو على حلال في الحرم فقتله دفعا فلا ضمان ولو خلاص المحرم صيدا من قم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذ له دابة أو يتعهده فمات في يده لم يضمنه في الاظهر ولو أحرّم ثم جن فقتل صيدا لم يجب ضمانه في الاظهر ويقاس به في المسئلتين الخلال في (١٤٥) الحرم ولو أكره محرم أو حلال في الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه في وجه

والاصح عليه الجزاء ويرجع به على الأمر ثم الصيد ضرر بان أحدهما له مثل من النعم في الصورة والخلقة على التقريب فيضمن به ومنه ما فيه نقل عن السلف فينبع قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم (في النعامة) الله كوا والاني (بدنة) أي واحد من الابل (وفي بقر الوحش) أي الواحد منه (وحماره بقرة) أي واحد من البقر (وفي الغزال عنز) وهي الانثى من المعز التي تم لها سنة والغزال ولد الظبية الى أن يطلع قرناه ثم يسمى الله كرتظيا والاني ظبية وهما المراد بالغزال هنا ليناسب كبر العنز ويجب فيه بمعناه الاصل ما يجب في الصغار قاله الامام (و) في (الارب هناق) وهي الانثى من المعز من حين تولد مالم تستكمل سنة (و) في (البر بوع) وهو معروف (جفرة) وهي الانثى من المعز اذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فان الارنب

في جميع ما ذكر في الخلال في صيد الحرم (تنبيه) ظاهر كلامهم لزوم الجزاء في عدم الارسال حالا فلو أخرجه ثم أرسله فينتج رجوعه فيه كالزكاة المججلة ولا يكره له شراء ما أرسله من أخذه بعد تحلله (قوله نعم الخ) هو استثناء من لزوم الضمان فيما ص (قوله فقتله دفعا) لصياله عن نفسه أو عن غيره وكالصيال كل طعامه أو شرب مائه أو تنجس حوائجه بنحو بوله أو ضيق مكانه عليه أو فراشه كذلك وتردد العلامة العبادي فيما لو عتس في المسجد الحرام وتأذى الناس بنجاسته (قوله وأخذ له دابة) الاولى التعيير بأو كافي الروضة (قوله والاصح عليه الجزاء) هو المعتمد أي يجب على المسكره بفتح الراء جزاء ما قتله ويرجع به على من أكرهه قال شيخ شيوخنا عميرة ولو كان الصيد معلوما فعليه ما قيمته معافرا جعه (تنبيه) مذبوح المحرم من الصيد مطلقا والخلال في صيد الحرم ميتة فلا يجوز أكله لاحد وعابه الجزاء مطلقا وقيمتها لملكه لو كان معلوما كنم لو ذبح أحد هما صيدا يحل له التصرف فيه في الحرم لم يحرم على غير المحرم وخرج بالذبح ماله جلب محرم صيدا أو قتل جرادا أو كسر بيضا فلا يحرم على غيره (قوله في الصورة والخلقة على التقريب) أي لافي القيمة مطابقا ولا في الصورة على التحقيق قال الرافعي بدليل أن الصحابة رضي الله عنهم حكموا في نوع من الصيد بنوع من غيره مع اختلاف البلاد والازمان والقيم (قوله ومنه) أي ماله مثل ما فيه نقل عن السلف فينبع لانهم عدول والآية المذكورة دليل عليه (قوله في النعامة) قتلا أو ازمانا (قوله بدنة) ولا يجزئ عنها بقرة ولا غيرها وكذا البقرة نظرا لاعتبار الصورة هنا (قوله وهما المراد الخ) ظاهره وجوب عنز في الظبي وليس كذلك لان فيه تيسا كما سيأتي (قوله ما يجب في الصغار) وهو جدي أو جفري الذي ذكر وعناق أو جفرة في الانثى ويقال للجدي خروف وللخروف حلال وحلام بضم الحاء فهما وتشديد اللام في الثاني (قوله وفي البر بوع) ومثله الوبر بالوحدة وهو دويبة دون السنور كحلاء اللون لا ذنب لها (قوله جفرة) سميت بذلك لانه جفر جنبها أي عظما (قوله ما فوق الجفرة) أي ما زاد على أول سنهها وهو أربعة أشهر فعلم من كلامه أن ما دون الاربعة أشهر عناق فقط وما زاد عليها عناق وجفرة ولم يذكروا انتهاء سن الجفرة فليراجع (قوله وفي الضبع كبش) وهذا اسم للانثى ويقال للذ كرتضبان بكسر أوله وسكون ثانيه ويجزئ عنه الكبش بالاولى وفي الثعلب شاة وفي الضب وأم حبين بضم المهملة أوله وفتح الموحدة جدي (قوله بتيس أعفر) هو ما بياضه غير صاف أو يعلوه حرة (قوله عدلان) ولو ظاهر اذ كان حران فقهان ولو بهذا الباب فقط فطنان أي ذوا خندق ومعرفة ولو حكم عدلان بمثل وآخران بقيمة قدم الاولان أو بمثل آخر تخير (قائدة) يفسق العدل بقتل الصيد عمدا عداوانا لانه كبيرة قاله السنباطي فراجع به بالمسئلة في شرح الدميري وبين القول فيها بان الخلال يتصدق بالبيع وغيره اذا كان الذي يتصدق معه حلالا وهو ظاهر ان شاء الله وأما كلام الشارح آخر أو لا فهو قابل للتأويل والله أعلم (قوله ولا مفهوم لتعمده في الآية) لانه لموافقة الغالب (قوله ويرجع به على الأمر) وأما قيمته لملكه فالظاهر انها عليه ما نصفين (قوله من النعم) أي وهو الابل والبقر والغنم

(قوله)

خير من البر بوع وفي الضبع كبش وروى البيهقي عن عمرو بن علي وابن عباس ومعاوية انهم قضوا في النعامة ببذنة وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير انهم قضوا في حمار الوحش وبقره ببقرة وعن ابن عباس انه قضى في الارنب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود انه قضى في البر بوع بجفرة أو جفرة وعن عمرو بن عوف انها حكماء في الظبي بشاة وعن عبد الرحمن بن هوف وسعد انها حكماء في الظبي بتيس أعفر وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي البر بوع بجفرة وهذا اسناده صحيح مليح (وما نقل فيه) عن السلف (بحكم بمثله) من النعم (عدلان) فقهان

فثمان ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير من مثله من النعم والصغير بالصغير ويجزى فداء الله كـ بالانثى وعكسه والمرضى بالمرضى والمعيب بالمعيب اذا انحدر جنس العيب كالعور وان كان عوراً أحدهما في العين والآخر في اليسار فان اختلف كالعور والجرب فلا ولو قابل المريض بالصحيح والمعيب بالسليم فهو أفضل قال في شرح المهذب ويفدى (١٤١) السمين بسمين والهزيل بهزيل

(قوله) ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير والصغير بالصغير ويجزى فداء الله كـ بالانثى وعكسه (أي في غير مافيه نقل بخصوصه كما مر (قوله) والمرضى بالمرضى) ظاهره وان لم يتحدد المرض ويدلله ما ذكره بعده بقوله والمعيب بالمعيب نعم تفدى الحامل بمثلهما ولكنها لا تذبح فيخرج بقدر قيمتها في محل ذبحها لو ذبحت طعاماً للفقراء أو يصوم عنه (قوله) فان اختلف (أي جنس العيب كالعور والجرب فلا يجزى) (قوله) ويستثنى منه (أي عملاً مثل له الحمام لم يقل ومنه مافيه نقل كالنثى قبله لان مافيه النقل هنا فرد مخصوص والمراد به كل ما عاب أي شرب الماء بلامص وهذا رأى صوت وهو لازم للاول كالفاخت والقمرى والقطا والكروان واليمام (فائدة) قال ابن قاضي عجّلون كل دماء الحج يعتبر فيها الاجزاء في الانحية الادماء الصيد وارضاء شيخنا (قوله) وتعتبر القيمة بمحل الاتلاف أو التالف ظاهره أنه لا يعتبر محل الجرح مثلاً (قوله) ويحرم على الحلال والحرم قطع أو قلع نبات الحرم) ولو في بعض أصله أو لمحوه أو كان غصانه في هواء الحل بخلاف عكسه (قوله) شجرة كان (وهو ما له ساق أو غير شجرة وهو عكسه (قوله) وهو) أي غير الشجر الحشيش الرطب لو قال العشب أو الخلا أو الكلا الرطب لسكان أولى أو صواباً لان الحشيش والمشمم اسم لليابس والعشب والخلا بالقصر اسم للرطب والكلا بالهمز جمعهما (قوله) وبقطع (قوله) هو بالياء الموحدة عطف على الضمير في به من عطف الخاص على تفسير الشارح النبات أولاً والمغائر على تفسيره ثانياً فتأمل (قوله) في الشجرة (أي الحرمية وان كانت كلها أو بعضها في الحل ابقاء لحرمتها في أصلها كما أن شجرة الحل لا تثبت لها الحرمية في الحرم لذلك فقارفت الصيد بثبوت أصلها ومحل ضمانها ان ماتت فان نبت ولو في الحل فلا ضمان ويجب عودها للحرم وللنواة حكم أصلها (قوله) بقرة (قوله) تجزى أنحية كما مر وسيأتي اجزاء البدنة

(قوله) ثم الكبير (الحيوان) قال السبكي هذا جار في القسمين المذكورين يعني ما لا ينقل فيه ومافيه نقل اه وهو مسلم في غير الله كورة والانونة وكذا فيهما عند عدم النص على شيء منهما بخصوصه كالنيس في الظبي والعنز في الظبية والعناق في الارنب والكبش في الضبع والجفرة في اليربوع والوبر قال الاسنوي رحمه الله واذا علمت أن الغزال اسم للصغير وأنه يطلق على الذكرو والانثى فان الغزال ذكرواً جبه ذكرواً من صفات المعز كالجدى أو الجفرة على ما يقتضيه جسم الصيد وان كان أنثى فالعناق أو الجفرة اه فهذا ظاهر في التعيين لكن صرح شيخنا في شرح البهجة بعدمه في هذا وفي غيره وكلام السبكي بوافقه وكذا صرح كلام الاذرى وظاهر كلام الشارح فليعتمد وكلام الاسنوي تبعاً للحديث قد لا ينافيه لا مكان حله على ان هذا هو الواجب ولكن غيره يجزى عنه (قوله وعكسه) أي في القسمين صرح به السبكي رحمه الله (قوله) قياساً (أي على ضمان اتلاف سال الغير المتقوم (قوله) وهو محمول الخ) وقيل حكموا بذلك لما بينهما من الشبه من حيث ان كلاهما يألّف البيوت ويأنس به الناس وفائدة الخلاف لو كان صغيراً فهل نجس سخله أو شاة قاله الماوردي وغيره (قوله) شجرة كان أو غير شجرة (لوضيق الشجر الطريق وضرب المارة جاز قطعه ففي مسلم رأيت رجلاً في الجنة يعضد شجرة شوك أزاله من الطريق (قوله) وهو الحشيش الرطب) قيل هذا مستفاد من المنهاج لان اليابس مغروز لا نابت (فائدة) الحشيش والمشمم هو اليابس والعشب والخلا بالقصر هو الرطب والكلا بالهمز جمعهما (قوله) ويقاس باقي الحرم الخ) معطوف على قوله مافى حديث الشيخين (قول المتن) وبقطع أشجاره (قوله) هو مستدرك لان الضمير السابق يعود على النبات وهو شامل

به أي بنبات الحرم من الحشيش الرطب اذا قطع أو قلع (وبقطع أشجاره) أو قلعها قياساً على صيده اذا أتلّف بجامع المنع من الاتلاف لحرمة الحرم والثاني لا يتعلق به الضمان لان الاحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم وعلى الاول (ففي الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة شاة) رواه الشافعي عن ابن الزبير وضم اليه الرافي ابن عباس قال ومثل هذا لا يطلق الا عن توقيف قال الامام والبدنة في معنى

البقرة وضبط الشجرة المضمونة بالشاة بل تنقع فريضة من سبع الكيرة فان الشاة من البقرة سبعة فان صغرت جدا فالواجب القيمة وجزم بجميع هذا الذي قاله الامام في أصل الروضة وعبر فيها كاصلها بان مادون الكيرة تضمن بشاة فضبط الامام بالنسبة الى أقل ما يضمن بها ويدل عليه ما عقبه به أما غير الشجر (١٤٢) وهو الحشيش الرطب فيضمن بالقيمة ان لم يخلف فان أخلف فلا ضمان قطعا والمضمون

به هنا على التعديل والتخيير - بر كافي الصيد (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (والمستنبط) من الشجر (كغيره) في الحرم والضمان (على المذهب) وهو القول الاظهر وقطع به بعضهم لشمول الحديث له والثاني المنع تشبيهه بالزرع أي كالخطة والشجر والذرة والفطنية والقول والخضراوات فانه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في شرح المذهب (ويحتمل) من شجر الحرم (الاذخر) بالذال المحجمة للمنفى الحديث السابق قال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه لقينهم ويوتهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى كونه ليوتهم أنهم يسقفونها به فوق الحطب والقين الحداد (وكذا الشوك) أي شجره (كالعوسج وغيره) يحتمل (عند الجمهور) كالصيد المؤذى فلا ضمان في قطعه وفي وجه يحرم لاطلاق الحديث ومعه في شرح مسلم ويضمن (والاصح حل

عنها وكذا سبع شياء أيضا (قوله قريضة من سبع الكيرة) أي فاكثر الى ستة أسباع وفي مادون السبع الضمان بالقيمة كالحشيش كاذ كره وينبغي اعتبار زيادة الشاة فيما زاد على السبع (قوله فان أخلف) أي الحشيش يعني العشب كالحرم فلا ضمان ان كان مثله والاضمن نفسه (قوله والمستنبط من الشجر) أي لان غيره (قوله كغيره) أي كغير المستنبط المتقدم في الحرم والضمان (قوله فانه يجوز قطعه) أي المذكور من الزروع والبقول والخضراوات وان ثبت بنفسه ويحتمل التصرف فيه بالبيع وغيره (قوله ويحتمل من شجر الحرم) لو قال من نبات الحرم لسكان أولى أو صوابا الاذخر قطعا وقلة وتصرفا ببيع وغيره (قوله وكذا الشوك) خلافا للحنفية يحتمل قلة وقطعا وتصرفا ببيع وغيره أيضا (قوله ومعه في شرح مسلم) وهو مرجوح وقارق الصيد المؤذى بان له اختيارا في قصه الاذخر (قوله بسكون اللام) ويجوز قصها وفيه بعد (قوله كالاذخر) أي من حيث جواز الاخذ لا التصرف (قوله ويجوز نزع البهايم فيه) خلافا للحنابلة (قوله ومن الممتنع أخذه لبيعه) أو هبة ولو لم يعلف به كاذ كره (قوله ويجوز أخذ ورق الشجر) بالمعنى الشامل للنبات كالسنا ظاهره ولونه والبيع وبه قال بعض مشايخنا (قوله ويجوز أخذ ثمره) أي الشجر وفيه ما ذكر في الورق (قوله عود السواك) قال شيخنا لا يبيع أو هبة ولم يرضه بعض مشايخنا (قوله ونحوه) أي نحو عود السواك من أطراف أغصان الاشجار وفيه ما في السواك المذكور لكن قال شيخنا انها اذا لم تخلف مثلها في عامها ضمنها بالقيمة وأما العشب فيجوز أخذ ما يخلف

للشجر (قوله أما غير الشجر الخ) هذا لا تفيد عبارة الكتاب (قوله فان أخلف الخ) لو أخلف غصن الشجر قبل العام فلا ضمان بخلاف الحشيش فانه متى أخلف فلا ضمان (قول الماتن والمستنبط من الشجر) أي كان أخذ غصن من الحرم وغرس في موضع آخر منه أما المأخوذ من الحل اذا غرس في الحرم فلا يحرم قطعه بخلاف عكسه ولو غصنا ونواة ولو كان المنقول من الحل الى الحرم غصنا ونواة فالحكم عدم ثبوت الحرمه لذلك كما صرح به في شرح البهجة (قوله فانه يجوز قطعه الخ) سواء ثبت بنفسه أو استنبطه الناس (قوله الا الاذخر فانه لقينهم الخ) انظر لو قطع الاذخر لغرض البيع أو الحاجة هل يجوز أو لا (قوله ومعه في شرح مسلم) لهذا قال في الماتن عند الجمهور ولم يقل على الصحيح ونحوه على عادته (قول الماتن لعلف البهايم) مثله أخذه للحاجة التي يؤخذ لاجلها الاذخر وحكمنا الا كل (فرع) لو كانت الحاجة غير ناجزة فهل يجوز الاخذ لما عساه يطرأ الظاهر لا كافتناء الكلب لما عساه يكون من الزرع ونحوه (قائده) نظم بعضهم حدود الحرم فقال وللحرم الصيد من أرض طيبة ثلاثة أميال اذا رمت اقتافه وسبعة أميال عرق وطائف واحدة عشر ثم تسع جعرانه

(قول الماتن وللدواء والله أعلم) قال الاسنوي رحمه الله ولو أخذه للحاجة التي يؤخذ لها الاذخر كالتسقيف البيوت جاز قطعه لذلك كاذ كره الغزالي في البسيط والوسيط وتبعه الحاروي الصغير وصرح بجواز قطعه مطلقا قال وقل من تعرض لذلك اه قلت وما اقتضاء ظاهر هذا الكلام من ان الاشجار الرطبة يجوز قطعها لتسقيف البيوت ونحو ذلك من الحاجات محل نظر وقد صرح في شرح البهجة بانه لا يجوز قطع الشجر لحاجة السقف ونحوه (قوله في حشيشه) زاد في شرح الروض وشجره (قوله ومن الممتنع أخذه لبيعه) هذا يفيدك ان السواك المأخوذ من الحرم لا يجوز بيعه وكذا ورق السنن (قوله ورق الشجر) منه السعف (قوله

أخذ نباته) من حشيش ونحوه (لعلف البهايم) بسكون اللام (وللدواء والله أعلم) قطع الحاجة الى ذلك كالاذخر والثاني يقف مع ظاهر الحديث ويجوز نزع البهايم في حشيشه لترعى جزما ومن الممتنع أخذه لبيعه كما فصح به في شرح المذهب وهو صادق ببيعه ممن يعلف به ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا يضبط قال في شرح المذهب ويجوز أخذ ثمره وهو

السواك ونحوه بانفاق أصحابنا أما اليابس من الشجر فيجوز قطعه وقطعه واليابس من الحشيش يجوز قطعه ولو قلعه قال البغوي لزمه الضمان
لا يملك قطعه لبنت ثانيا قال في شرح المهذب ولا يخالفه قول الماوردي إذا جف الحشيش ومات جاز قطعه وأخذه فقول البغوي فيما لم يمت
(وصيد المدينة حرام) وفي المحرر صيد حرم المدينة وفي الروضة كاصلها وشجره ويؤخذ من شرح المهذب وخلاه روى الشيخان أنه صلى الله
عليه وسلم قال إن إبراهيم حرم مكة وإن حرم المدينة ما بين لا يبقها لا يقطع شجرها زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديث أبي داود بإسناد
صحيح كما قاله في شرح المهذب لا يمتلى خلاها ولا ينفر صيدها واللاتان الحرتان ثنية لابة وهي الأرض المكسية بحجارة سودا وهما شرقي
المدينة وغربها غرهما ما بينهما عرضا وما بين جبلها طولاً وهما في

(١٤٣)

غيره ولو في غير عامه (قوله أما اليابس من الشجر فيجوز) خلافاً لما لكية قطعه مطلقاً وكذا قلعه إن مات
والأفلا كما ذكره عن البغوي ويجوز تقليم شجر الحرم للإصلاح وفيما يؤخذ منه من جريد ونحوه مأمور
وظاهر كلامهم جواز التصرف فيه ولو بنحو البيع فراجع (قوله وصيد المدينة) لو أسقط لفظ الصيد لشم
الشجر والخلا الذي أورد هما الشارح عليه لأن الاعتماد تحرير الثلاثة (قوله وفي المحرر صيد حرم المدينة)
وهي أولى (قوله إن إبراهيم حرم مكة) أي أظهر تحريرها لأنه قديم (قوله وإن حرم المدينة) أي ابتدأت
تحريرها فهو حادث (قوله غرهما ما بينهما) أي اللاتين الشرقية والغربية عرضاً (قوله وما بين جبلها
غير) بفتح العين وسكون التحتية ونور بالثلاثة طولاً وقصر بعضهم (قوله إن وراءه) أي أحد جبل صغير
وفي نسخة جبل قائم إن ضمير الشأن أو هو خبرها واسمها وراء بناء على تصرفه (قوله ولا يضمن الصيد
والشجر والخلا في الجديد) وهو المعتمد ومثل حرم المدينة في ذلك وادى وج بفتح الواو وتشديد الجيم
بالطائف (تمة) نقل تراب الحل إلى أحد الحرمين خلاف الأولى على المعتمد ونقل أجزاء أرضهما ولو من
ترابهما وأنها نحو الكيزان والأباريق إلى الحل حرام ويجب رده ولا ضمان فيه ولو تلف ويؤخذ من تقييد
حرمه النقل بكونه إلى الحل أنه يجوز نقل أجزاء كل منهما من محل إلى محل آخر منه وأنه يجوز نقل أجزاء أحدهما
إلى الآخر وأنه يجوز نقل ما ليس من أجزاءهما كتخشب لسقف الكعبة وجندوعها إذا انكسرت مثلاً إلى
الحل ونحو ذلك ولا مانع منه فراجع وليحرر ولا بأس بنقل غارهما وحشيشهما وورق شجرهما وأغصانه
للانتفاع وكذا لا بأس بنقل ما من زمزم بل هو مندوب وما قيل بأنه يبدل فن خرافات العوام ومحرم أخذ
طيب الكعبة ومن أراد التبرك مسحها بطيبه وأخذه وأما كونها فإن علم وقفها عليها فقبل أمرها
للإمام من بيع وهبة وغيرهما والأصح أنها تابع إن لم يبق فيها جبال وتصرف في مصالح البيت والمسجد وإن
لم يعلم وقفها فهي لمالكها إن علم والأفلا من فيها القيمة ما يبيعها وتصرفها في مصالحها وإن وقف لها وقف
تسكى منه كما هو الآن في مصر فإن شرط الواقف شيئاً أتبع والأفان وقفها الناظر في حكمها ما أمر والأفله يبيعها
وتصرفها في كسوة أخرى فإن شرط تجديدها كل عام مثلاً كما هو الآن فالتجدها السادتها أي خادمها وإن
لم يعلم حالها كما هو الآن فأمرها للإمام ويتبع فيها ما جرت به العادة ويجوز لبسها لمن أخذها ولو جنباً

منه ولو في غير عامه (قوله أما اليابس من الشجر فيجوز) خلافاً لما لكية قطعه مطلقاً وكذا قلعه إن مات
والأفلا كما ذكره عن البغوي ويجوز تقليم شجر الحرم للإصلاح وفيما يؤخذ منه من جريد ونحوه مأمور
وظاهر كلامهم جواز التصرف فيه ولو بنحو البيع فراجع (قوله وصيد المدينة) لو أسقط لفظ الصيد لشم
الشجر والخلا الذي أورد هما الشارح عليه لأن الاعتماد تحرير الثلاثة (قوله وفي المحرر صيد حرم المدينة)
وهي أولى (قوله إن إبراهيم حرم مكة) أي أظهر تحريرها لأنه قديم (قوله وإن حرم المدينة) أي ابتدأت
تحريرها فهو حادث (قوله غرهما ما بينهما) أي اللاتين الشرقية والغربية عرضاً (قوله وما بين جبلها
غير) بفتح العين وسكون التحتية ونور بالثلاثة طولاً وقصر بعضهم (قوله إن وراءه) أي أحد جبل صغير
وفي نسخة جبل قائم إن ضمير الشأن أو هو خبرها واسمها وراء بناء على تصرفه (قوله ولا يضمن الصيد
والشجر والخلا في الجديد) وهو المعتمد ومثل حرم المدينة في ذلك وادى وج بفتح الواو وتشديد الجيم
بالطائف (تمة) نقل تراب الحل إلى أحد الحرمين خلاف الأولى على المعتمد ونقل أجزاء أرضهما ولو من
ترابهما وأنها نحو الكيزان والأباريق إلى الحل حرام ويجب رده ولا ضمان فيه ولو تلف ويؤخذ من تقييد
حرمه النقل بكونه إلى الحل أنه يجوز نقل أجزاء كل منهما من محل إلى محل آخر منه وأنه يجوز نقل أجزاء أحدهما
إلى الآخر وأنه يجوز نقل ما ليس من أجزاءهما كتخشب لسقف الكعبة وجندوعها إذا انكسرت مثلاً إلى
الحل ونحو ذلك ولا مانع منه فراجع وليحرر ولا بأس بنقل غارهما وحشيشهما وورق شجرهما وأغصانه
للانتفاع وكذا لا بأس بنقل ما من زمزم بل هو مندوب وما قيل بأنه يبدل فن خرافات العوام ومحرم أخذ
طيب الكعبة ومن أراد التبرك مسحها بطيبه وأخذه وأما كونها فإن علم وقفها عليها فقبل أمرها
للإمام من بيع وهبة وغيرهما والأصح أنها تابع إن لم يبق فيها جبال وتصرف في مصالح البيت والمسجد وإن
لم يعلم وقفها فهي لمالكها إن علم والأفلا من فيها القيمة ما يبيعها وتصرفها في مصالحها وإن وقف لها وقف
تسكى منه كما هو الآن في مصر فإن شرط الواقف شيئاً أتبع والأفان وقفها الناظر في حكمها ما أمر والأفله يبيعها
وتصرفها في كسوة أخرى فإن شرط تجديدها كل عام مثلاً كما هو الآن فالتجدها السادتها أي خادمها وإن
لم يعلم حالها كما هو الآن فأمرها للإمام ويتبع فيها ما جرت به العادة ويجوز لبسها لمن أخذها ولو جنباً

قطعه) إن قلت لم يضمن بالقيمة كبيض النعام قلت أجب بأنه مستقل فاعتبر ضمانه كاصيد والبيض تبع
فكان كالليف وقد يعترض بالورق والخمر اليابسين (قوله لأنه ليس محلاً للنسك) زاد الرافعي رحمه الله فأشبه
مواضع الحى وإنما أثبتنا التحريم بالنصوص (قوله وروى البيهقي الخ) هذه الرواية تزيد على الأولى بالتقييد
بالرطب وإضافته إلى المدينة وقوله وإن لم يكن أكثر الناس مالا (قوله من ثياب وفرس ونحو ذلك) اقتضى هذا كما

في حرم المدينة فسلبه ثيابه فجاء مواله فكاهوه فيه فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من أخذ أحد ما يبيده فيه
فليس له فلا أريد عليكم طعمته طعمته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن إن شتمت دفعتم اليكم فنه وروى البيهقي أنه كان يخرج من
للمدينة فيجد الحطاب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ سلبه فيكاه فيه فيقول لأدع غنيمته غنمته رسول الله
صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن أكثر الناس مالا وظاهر الحديث وكلام الأئمة في الاصطيد أنه يسلب وإن لم يتلف الصيد وقال الإمام
لا أدري أي يسلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب حتى يتلفه ثم يسلب الصائد والقاطع كسلب القليل جميع ما معه من ثياب وفرس ونحو ذلك وقيل
نيل به فقط وهو السلب وقيل لفقراء المدينة وقيل لبيت المال وهل يترك لمسلوب ما يقربه عورته وجهان أصحهما في الروضة

به على مساكين الحرم) بان يفرق لحمه عليهم أو يتلصقهم جلته مذبوحا لاحيا (وبين أن يقوم المثل دراهم ويشتري بها طعاما) بما يجزى في الفطرة قاله الامام وأشار الى انه يجوز ان يخرج بقدرها من طعامه (لحم) أي لاجلهم بان يتصدق به عليهم ولا يجوز أن يتصدق بالدرهم (أو يصوم عن كل مد) من الطعام (يوما) حيث كان قال تعالى هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما (وغير المثل يتصدق بقيمته طعاما) لمساكين الحرم ولا يتصدق بالدرهم (أو يصوم) عن كل مذبوحا كالمثل فان انكسر مدق القسمين صام يوما لان الصوم لا يتبع بعض ويقاس بالمساكين الفقراء والعبرة في قيمة غير المثل بمحل الاتلاف قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المثل بمكة يوم ارادة تقويمه لانها محل ذبحه لو أريد وهل يعتبر في العدول الى الطعام سعره بمحل الاتلاف أو بمكة احتمالا للامام والظاهر منهما الثاني (ويتخير في فدية الحلق بين ذبح شاة) بصفة الانحية (والتصدق بثلاثة أصع) بالمد (لسته مساكين) لكل مسكين نصف صاع

وحاشا هذا محصل ما قاله شيخنا كشيخنا الرملي (قوله ويتخير في الصيد الخ) هذا شروع في دماء الحج وجلتها كاسيأتى في النظم أحد وعشرون دما وهي أربعة أقسام أحدها مرتب لا ينتقل الى خصلة الا ان عجز عما قبلها مقدر شيء معين لا يزيد ولا ينقص وهي تسعة دماء ثانيها مرتب كاس مرتب أي مقوم بالعدول وهو دمان ثالثها مخير يجوز العدول فيه الى كل خصلة مع القدرة على غيرها معدل كاس وهو دمان أيضا رابعها مخير مقدر كاس وهو ثمانية دماء وقد نظمها ابن المقرئ بقوله

أربعة دماء حج تحصر	أولها المرتب المقدر
تمتع فوت وحج قرنا	وترك رمي والمبيت بمعنى
وتركة الميقات والمزدلفة	أولم يودع أو كشي أخلفه
ناذره يصوم ان دما فقد	ثلاثة فيه وسبع في البلد
والثان ترتب وتعديل ورد	في محصر ووطء حج ان فسد
ان لم يجد قومه ثم اشترى	به طعاما طعمة للفقرا
ثم لجزم عدل ذاك صوما	أعني به عن كل مذبوحا
والثالث التغيير والتعديل في	صيد وأشجار بلا تكاف
ان شئت فاذبح أو فعديل مثل ما	عدلت في قيمة ما تقدما
وخبرن وقد رن في الرابع	ان شئت فاذبح أو فدا صاع
لشخص نصف أو قسم ثلاثا	تحت ما اجنته اجنتا
في الحلق والقلم وطيب دهن	لبس وتقيل ووطء ثني
أو بين تحليلى ذرى احرام	هذى دماء الحج بالتمام

ونظمها الدميري أيضا وغيره والمصنف ذكر غالبا كما استقف عليه ان شاء الله تعالى (قوله ذبح منه) مالم يكن حاملا ولا فلا يجزى ذبحها والواجب قيمتها كاس (قوله على مساكين الحرم) ويكفي ثلاثة منهم وان انحصروا كما قاله ابن حجر ولا يكفى في أقل من ثلاثة فان دفعه لاثنتين منهم ضمن للثالث أقل متمول وضافتهم الى الحرم من حيث وجودهم فيه ذلك الوقت ولو غير قاطنين فيه لكن القاطن أفضل كما سجد كره فلو خرج بهم عن الحرم تعين انقاطنون كذا قال بعضهم وفيه نظر والوجه خلافه ولولم يوجدوا حفظ الى وجودهم (قوله بان يفرق لحمه) وكذا بقية أجزائه بجلته وشعره وان صار قديدا (قوله أو يمسكهم جلته مذبوحا) ولو قبل سلخه وسيأتى تولف قبل ذلك ولو قال وعليكهم مذبوحا لكان أولى فتأمل (قوله دراهم) ان كانت الغالب والا فالغالب من غيرها ونصبها على نزع الخافض وهي متعلقة بيقوم (قوله ويشتري بها) ان شاء وله أن يخرج من طعام نفسه كافي الروضة وأشار اليه الشارح (قوله أي لاجلهم) لان الشراء لنفسه فعمل أنه لا يكفي التصدق بالدرهم كما ذكره (قوله والعبرة الخ) أي ان المعتبر في قيمة غير المثل بمحل الاتلاف زمانا ومكانا وفي قيمة مثل المثل بمكة يوم ارادة تقويمه وفي سعر الطعام كذلك على الظاهر الآتي في كلامه والمعتبر في قيمة بدنة الجماع سعر مكة وقت الوجوب (قوله ذبح شاة) ويكفي عنها سبع بدنة أو بقرة فان ذبح البدنة وقع الزائد تطوعا على المعتد (قوله لكل مسكين نصف صاع) ولا يجزى أقل منه وليس في الكفارات

تري ان الثياب والفرس ونحو ذلك يؤخذ في العشة الواحدة وتقدم في حرم مكة ان مادون سبع الكبيرة من الشجر وسائر الخلايض من بالقيمة في حرم مكة ولا مانع من التزام ذلك وان كان حرم مكة أعظم حرمة (قول المتن والصدقة) أي فلا يجوز أن يتناول منه شيئا ولو جلد (فرع) لوقال أهدي عن ثلثه وأطعم عن ثلثه وأصوم عن ثلثه لم يجز نه ذلك (قوله أي لاجلهم) يعني ليس المراد أن الشراء يقع لهم (قوله ولا يجوز أن يتصدق الخ) خلافا لابي حنيفة رحمه الله (قوله بصفة الانحية) لوان سمع عليه سبع شياء أجزأت عنه بدنة أو بقرة ولو ذبح

وجمع في الأصل أصوع أبدا من واوه هز فمضمومة قدمت على الصاد وتقلت ضممتها اليها وقلبته هي ألفا (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالى من كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أي خلق فدية من صيام أو صدقة أو نسك وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن جبرة أبو ذك حوام رأسك قال نعم قال أنسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أصع وقبس القلم على الخلق وغير المعذور فيهما عليه والقراءة على المساكين وكفدية الخلق فدية الاستمتاع كالطبيب والادهان واللبس ومقدمات الجامع لا شرا كلها في الترفه هذا دم تخيير (والأصح أن الدم في ترك المأمور كالاحرام من الميقات) والميت بمزدلفة ليلة النحر وبني ليالي التشرير والرمح وطواف الوداع (دم ترتب) الحاقه بدم التمتع لما في التمتع من ترك (١٤٥) الاحرام من الميقات وقبس به

ترك باقي المأمورات (فاذا عجز) عن الدم (اشترى بقيمة الشاة طعاما وصدق به فان عجز) عن ذلك (صام لكل مديونا) وهذا يسمى تعديلا وصححه الغزالي كالاموالا كثرون على انه اذا عجز عن الدم يصوم كل تمتع ثلاثة أيام بالحج وسبعة بعد رجوعه وهو الاصح في الروضة كأصلها ويسمى تقديرا والاول قال التعديل جار على القياس والتقدير لا يعرف الا بتوقيف وقيل يلزمه اذا عجز عن الدم صوم الخلق ومقابل الترتب انه دم تخيير وتعديل كجزاء الصيد (ودم الفوات) أي فوات الحج بفوات الوقوف وسبب في آخر الباب الآتي وجوبه مع القضاء (كدم التمتع) في صفته وحكمه عند العجز عنه وغيره لان دم التمتع لترك

عمل بزيادة المسكين على مدخر هذا كذا قالوا فانظره مع ما مر في الصوم أنه يجوز دفع أمداد أيام لمسكين واحد (قوله والأصح إلخ) هذا ما ذكره الامام والغزالي وهو مرجوح والمتمتع ما ذكره عن الاكثرين ان الدم في ترك المأمورات دم تخيير وتقدير كافي بدم الخلق قبله (قوله ودم الفوات) أي للحج والعمر معه تابعة كحرم (قوله كدم التمتع في صفته وحكمه) فهو دم ترتب وتقدير (قوله ويذبحه في حجة القضاء وجوبا) فلا يكفي ذبحه في حجة الفوات ويدخل وقته ذبحا وصوما بالاحرام بها كاسيد كره وله الذبح أيضا عند ارادة الاحرام ولو أخرجه قبل احرامه كافي بالتمتع (قوله والدم الواجب) فدية بملتمعة المذكور والاول فالمراد به المطلوب ولو ندبا كدم عدم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف (قوله بفعل حرام) أي أصلا وان جاز لنحو وجب المبادرة به اذا عصى بسببه كما قاله السبكي واعتمده شيخنا الرملي (قوله لا يختص بزمان) أي من يوم النحر وغيره لكن بعد وجود سببه (قوله فلا يذبحه خارج الحرم لم يعتد به) فيلزمه ابداله (قوله قبل بدنة مثلا ونوى التصديق بسبعها عن الشاة وأكل الباقي أجزاءه وهذا الحكم مطرد الا في جزاء الصيد بل لا تجزى فيه البدنة عن الشاة (قوله أبدا إلخ) رد على ابن مكي في قوله ان أصع خطأ من كلام العوام وان الصواب أصوع (قوله وروى الشيخان) اشتمل هذا الحديث الشريف على تفسير أقسام الآية الشريفة (قوله وغير المعذور إلخ) أي لان كل كفارة ثبت فيها التخيير اذا كان سببها مباحا ثبت فيها التخيير اذا كان سببها محرما ككفارة اليمين وقتل الصيد (قوله يصوم كالتمتع) أي لما ألحق بالتمتع في الترتب بجامع ترك المأمور وألحق به في واجبه عند العجز أيضا (قوله ومقابل الترتب إلخ) يعني ان الاصح في المتن له مقابلان مقابل يتعلق بالحج عن الدم وهو قول الاكثرين السابق والوجه المحكي عقبه ومقابل يتعلق بالترتيب ذهب الى أن الدم هنا دم تخيير وتعديل لكن الاسنوي نقل عن النووي أن مقابل الترتب المذكور ضعيف شاذ فاعترض الاسنوي التعبير بالأصح فيما يتعلق بالترتيب فقال فكان الصواب أن يعبر بالأصح بعدد البدنة الحكم بكونه مرتبا (قوله كما أمر به عمر رضي الله عنه) أي بقوله الآتي فاذا كان عام قابل فحجوا واحسوا (قوله وعلى الاول اذا أحرم إلخ) وقيل هو كالقضاء يجب في سنة الفوات وان وجب تأخير صرح بحكاية هذا الوجه في شرح المهذب وأشار اليه في الروضة وأصلها (فتبيه) لك أن تقول حيث كان هذا الدم يجب اذا أحرم بالقضاء فها جاز تقديمه في سنة الفوات كما جاز في دم التمتع تقديمه على الاحرام بالحج قلت في مسئلة التمتع اذا قدم على الاحرام بالحج كان واقعا في سنة الحج بخلاف مسئلة القضاء نعم قياس هذا أن يجوز فعله في سنة القضاء قبل الاحرام فيها بالقضاء ولا مانع من ذلك فيما يظهر (قول المتن بفعل حرام) أي ما أصله ذلك

(١٩ - قليوبى وعبره) - ثانياً (الاحرام من الميقات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه (ويذبحه في حجة القضاء) وجوبا (في الاصح) كما أمر به عمر رضي الله عنه ورواه مالك في الموطأ وسبأ في بطوله في آخر الباب الآتي والثاني يجوز ذبحه في سنة الفوات كدم الفساد يراق في الحجة الفاسدة وفي الروضة كأصلها حكاية اختلاف قولين وفي شرح المهذب منهم من حكاهما جميعا ثم وقت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الاول اذا أحرم بالقضاء كما يجب دم التمتع اذا أحرم بالحج أما اذا كفر بالصوم وقتلنا وقت الوجوب اذا أحرم بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء ويصوم السبعة اذا رجع منه وان قلنا يجب بالفوات في جواز صوم الثلاثة في حجة الفوات وجهان وجه المنع انه في احرام ناقص ولم يهودا بقاصها إلى نسك كامل (والدم الواجب) في الاحرام (بفعل حرام أو ترك واجب لا يختص بزمان) بل يجوز في يوم النحر وغيره وانما يختص بيوم النحر وأيام التشرير والضحايا (ويختص ذبحه بالحرم في الاظهر) قال تعالى هديا بالغ الكعبة فلا يذبح خارج الحرم لم يعتد به

المذكور في قوله (ويجب صرف لحمه الى مساكينه) أى الحرم جزأ القاطنين والطارئين والصرف الى القاطنين أفضل وكذا الحكم في دم الفتح والقران ولو كان يكفر بالطعام بدلا عن الذبح وجب تخصيصه بمساكين الحرم وأقل ما يجزئ الصرف الى ثلاثة وقيل بتعين في الطعام لكل مسكين مد كالكفارة وتجب النية عند التفرقة ذكره في الروضة عن الروايات وقيل الفقراء على المساكين (وأفضل بقعة) من الحرم (الذبح المعتمر المروءة والحاج منى) لانها محل تحللها (وكذا حكم ما ساقا من هدى) تطوع أو مندور (مكانا) في الاختصاص والافضلية (ووقته) وقت الاضحية على الصحيح) والثاني لا يختص بوقت كدم الجيران وعلى الاول لو أخر ذبحه عن أيام التشريق فان كان واجبا ذبحه قضاء والا فقد فات ذبحه قال الشافعي رضي الله عنه كانت شاة لحم ومعلوم ان الواجب يجب صرف لحمه الى مساكين الحرم وقرانه وانه لا بد في وقوع التطوع موقعه

تغير لحمه) أى على الوجه المرجوح (قوله ويجب صرف لحمه) وكذا بقية أجزائه كما مر ولو تلف قبل صرفه بنحو غصب أو سرقة ولو من فقراء الحرم لم يجزئ له شراء اللحم بدله ويفرقه (قوله ولو كان يكفر بالطعام الخ) أى يجب في تفرقة أى طعام ما يجب في صرف اللحم كما مر (قوله وتجب النية عند التفرقة) أى الطعام وتكفي النية عند عزله كفي الزكاة والنية في الذبح عنده ولو نوى عند الصرف فهو أكمل (قوله وأفضل بقعة) بناء التأنيث كاذ كره الشارح ويجوز كونه بهاء الضمير أى الحرم وهي أولى لشمول الاول لتغير الحرم (قوله والحاج) ولو قارنا أو تمتعا (قوله لانها) أى المروءة ومنى محل تحللها ويندب أن يذبح المعتمر قبل حلقة وبعده (قوله ووقته) أى الهدى الذي يقع ضحية من تطوع أو مندور وقت الاضحية وان تعين غيره لان تعيين الزمان ليس قرينة فلا يصح نذر ولا بد من صرفه فيها الفقراء الحرم وله الاكل من غير الواجب ويجب ذبح الواجب بعد فوات الوقت قضاء ويفوت المندوب كاذ كره (فروع) الهدى من غير الحرم أو من المعتمر في غير أيام الحج لا يختص بزمان كما مر ولو عصب الهدى المساق الى الحرم في الطريق أى عجز عن المشي ولم يقدر على حمله فان كان واجبا معينا وجب ذبحه في محل عصبه وتفرقة جميعه على أهله أو معينا عمافى الزمة فله أكله ويجب ابداله أو مندوبا فله أكله بلا ابدال

(باب الاحصار والقوات)

أى بيانها وحكمها وما يترتب عليهما والاحصار لغة المنع من أحصره وحصره والاول في المرض أشهر والثاني في العدو وأشهر ووقوع الاول في القرآن للعدو لايخرجه عن الفصاحة وشرعا المنع من النسك ابتداء أو دوما كالا أو بعضا والقوات لغة عدم ادراك الشيء وشرعا هنا عدم ادراك الوقوف بعرفة وأسباب الحصر ستة العدو والمرض والسيادة والزوجية وذكرها المصنف والاصلية والدينية فيندب للفرج وان سفل استئذان جميع أصوله ولو كفار أو أرقاء في أداء النسك ولو فرضا ولكل منهم منعه منه احراما وسفرا وتحليله بعد احرامه ان كان تطوعا الا ان كان مسافرا معه أو كان سفره دون مرحلتين ويجب عليه التحلل بأمره بما يأتي ويندب لمن عليه الدين استئذان دانه وان قل الدين ويحرم عليه السفر بدون علم رضاه أو قضاؤه وله منعه من الخروج ولو بعد الاحرام وامتنع من أدائه بعد طلبه ان كان الدين حالا وهو موسر وان فاته النسك وليس له نائب في قضاؤه لتعديده والا فليس له منعه كالا يمنع من الاحرام مطلقا واذافاته

ليشمل دماء المعنورين (قول المتن ويجب صرف لحمه الخ) لو ذبحه بالحرم فمصرف منه سقط الذبح وبقي وجوب التصديق اما بذبح أو بلحم يشترطه ويفرقه (فروع) قوله ويجب صرف لحمه قال الاذرى وكذا سائر أجزائه المأكولة فيما يظهر اه (قوله الصرف الى ثلاثة) استشكل ابن الرفعة عدم التعميم عند الانحصار كالزكاة بجامع عدم جواز النقل فيهما وفرق السبكي بأن المقصود هنا حرمه البلد والمقصود في الزكاة سد الحاجات ثم لا يخفى ان فدية الخلق ونحوه يجب لكل مسكين نصف صاع من السنة (قوله عند التفرقة) قال الاذرى ويشبه أن يجزئ في النية المتقدمة على التفرقة ما قبل في الزكاة (قول المتن وأفضل بقعة) يجوز قراءته جماعة مضافا لضمير الحرم (قول المتن لذبح المعتمر) أى غير القارن أو المتمتع أما المتمتع الذي عليه دم فلا فضل لذبح دم تمتعه بمعنى قاله السبكي (قول المتن ووقته وقت الاضحية) قياسا عليها (قوله وانه لا بد الخ) انظر هل يجوز أكله منه قلت نعم هو كأضحية التطوع (قوله بالا بالندر) انظر هل يكفي فيه التعيين كالأضحية ثم الهدى بن عصب في الطريق نحره فان كان تطوعا أو عين عمافى الزمة جاز أكل الجميع ويبدل عمافى الزمة عند بلوغ الحرم وان كان معينا ابتداء حرم عليه وعلى أهل القافلة ولو فقر له بل يتركه لاهل الموضع الذي عصب فيه

(باب الاحصار والقوات الخ)

(قوله)

(باب الاحصار والقوات)

من صرفه اليهم وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة فاستحب لمن فصد مائة كبحج أو عمره أن يهدي إليها شيئا من النعم ولا يجب ذلك الا بالندر

للحج (من أحصر) عن

اتمام حج أو عمره أي منعه
عن ذلك عدو من المسلمين
أو الكفار من جميع الطرق
(تحلل) أي جازله التحلل
وسيا أي ما يحصل به قال
تعالى فإن أحصرتم أي
وأردتم التحلل فما استيسر
من الهدى وفي الصحيحين
أنه صلى الله عليه وسلم تحلل
بالحديبية لما صد المشركون
وكان محرما بالعمرة وسواء
أحصر الكل أم البعض
(وقيل لا تحلل الشرزمة)
بالجمعة من جملة الرفقة
لاختصاصها بالاحصار كالأ
أخطأت الطريق أو
مرضت ودفع بان مشقة
كل واحد التي جاز التحلل لها
لا تختلف بين أن يتحمل
غيره مثلها أو لا ثم ان كان
الوقت للحج واسعا فالأفضل
أن لا يحل التحلل فرما
زال المنع فأنم الحج ومثله
العمرة والا فالأفضل
تجبل التحلل لثلاث فوات
الحج ولومنعوا ولم يمكنوا
من الفضي الا ببذل مال
فلهم أن يتحللوا ولا يبذلوا
المال وان قيل اذا لا يجب
احتمال الظلم في أداء الحج
ومثله العمرة ولومنعوا من
الرجوع أيضا جاز لهم التحلل
في الأصح (ولا تحلل
بالمرض) لانه لا يفيد زوال
المرض بخلاف التحلل
بالاحصار بل يصبر حتى يبرأ

الحج لم يجزله التحلل الا باتيان مكة واعمال العمرة تغليظا عليه بتعديده وعليه القضاء فان لم يوجد منه تعدد
كان حبس ظلهما تحلل كغيره بما يأتي ولا قضاء عليه (قوله للحج) متعلق بالفوات كما يأتي (قوله عن اتمام
حج أو عمرة) عبر بالانحلال لقول المصنف تحلل فهو مسبوق بالاحرام والا فقد يكون المنع عن ابتداءه كما
يأتي ثم ان كان المنع من الوقوف فهو من الفوات الآتي أو كان من الطواف أو السعي فلا آخر لوقتهما كما مر
فيأتي بهما متى شاء فان لم يتيسر له فعلهما تحلل ولا قضاء عليه ولا يتصور المنع من التقصير أو كان من الرمي لزمه
الفدية عنه أو من المبيت بمزدلفة أو مني لم يلزمه شيء لما مر انه يسقط بالعذر وظاهر شرح شيخنا لزوم الفدية
فيه فراجع (قوله أي منعه عن ذلك) أي الاتمام عدوا بما يخص الحصر هنا بالعدوان غيره سيا أي وسواء
منعه مع ذلك من الرجوع أيضا أولا (قوله تحلل) وان فات احياء الكعبة في ذلك العام (قوله أي جاز)
فلا يجب فوراً كما يأتي (قوله تحلل بالحديبية) حين هم بالدخول منها الى مكة في سنة ست وتحلل معه أصحابه
وسيا أي عديهم (فائدة) قال السهيلي ان الصحابة لما حلقوا رؤسهم بالحديبية جاءت ريح جلت
شعورهم وألقته في الحرم فاستبشروا بقبول عمرتهم انتهى (قوله وكان محرما) هو وأصحابه بالعمرة من ذي
الحليفة ميقات المدينة الشريفة خلا للفرزالي ومن تبعه (قوله من جملة الرفقة) أشار الى أن محل الخلاف اذا
كان الحصر لبعض الحجاج وليست الشرزمة قيداً وليست هي جميع الحجاج فتأمل (قوله ثم ان كان الخ)
أي اذا كان وقت الوقوف مستقبلاً بزمان وأوسع يرجون ادراكه فالأفضل الصبر اليه بل ان غلب على ظنهم
ادراكه بعد الحصر وجب عليهم الصبر (قوله ومثله العمرة) من حيث أفضلية الصبر فيها لان وقتها واسع بل
ان غلب على ظنهم ادراكها في ثلاث أيام وجب الصبر (قوله لثلاث فوات الحج) لوقال لان في مصابرة الاحرام
مع التردد في ادراكه التمسك فيه مشقة شديدة تليسان أولى (قوله فلم الخ) يفيد أنه لا يجب عليهم بذل
المال بل يكره لكفار لافيه من الصغار ومثل بذل المال القتال ثم ان كان فيهم قوة كقتال الكفار ندب
لهم لبنا لواناب الجهاد والحج (قوله وان قل) أي لا يلزمهم بذل المال ولو قليلا نعم لا عبرة بنحو دورهم
أودرهمين (قوله ولومنعوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل في الأصح) هو للمعتمد (تنبيه) هنا كله
فما اذا منعوا من جميع الطرق كما تقدم في كلامه فلو منعوا من طريق دون غيره وجب عليهم سلوك ذلك
الصبر وان كان أطول وأشق ولا يجوز لهم التحلل ثم ان كان مثل الاول أو دونه طولا وسهولة وفاتهم الحج
فيه لزمهم القضاء كما لو صابروا الاحرام غير متوقعين زوال الحصر قبله والا فلا قضاء كما لو صابروا الاحرام
متوقعين زواله (قوله ولا تحلل بالمرض) أي لا يجوز في الحج قبل الفوات ولا في العمرة مطلقا ومثل المرض
فقد انتفخ واضل الطريق وخطأ العدد والحس لدين هو موصل به وفي المعسر ماض (قوله فان شرطه)
أي ذكر بلفظه حالة احرامه بذلك بقوله انه تحلل اذا مرض يتحلل صورته بذلك لقول المصنف تحلل فلو قال

(قوله الاحصار) يقال على المشهور حصر العدو وأحصره المرض ويقال مما فيها ما وفي الاصطلاح المنع
عن اتمام أركان الحج أو العمرة (قوله للحج) كذلك يتصور فوات العمرة تبعا للحج في حق القارن
(قوله عن اتمام حج أو عمرة) أي اتمام أركان حج أو عمرة ففي كلامه مضاف محذوف اذ لو حصر عن الرمي
والمبيت جبرهما بدم مع تمام الاركان وتم حجه وينبغي أن يتوقف التحلل التام على هذا الدم أيضا (فرع)
لو حبس ظلهما أو كان معسرا ولا يئنه ساغ التحلل كالحصر العام (قوله لما صد المشركون الخ) هذا فيه رد
على ما للبرجاء انه حيث قال بعدم التحلل في العمرة قسعة وقتها (قوله من جملة الرفقة الخ) هنا وكذا نقوله
الآتي وادفع بهديك الى ان محل هذا الوجه اذا كان الحصر لبعض من الجماعة فهو فيها (قوله لانه لا يفيد زوال
المرض) منه تعلم الفرق بينه وبين حصر الشرزمة البسيطة نعم قد يرد على التعليل ما لو أحصر حتى عن
الرجوع ويرد بانهم استفادوا الامن من العدو الذي بين أيديهم (قول المتن فان شرطه) أي في أول احرامه

فان كان محرما بعمرة أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمل حجرة (فان شرطه) أي

التحلل بالمرض أي أنه يتحلل إذا مرض (تحلل به) أي بسبب المرض (على المشهور) والثاني لا يجوز لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها غير
 حذر فلا يجوز بالشرط كالصلاة المفروضة واستدل الأول بما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة
 بنت الزبير فقال لها أردت الحج قالت والله ما أجدني إلا وجعة فقال جئني واشترطي وقولي اللهم على حيث حبستني وما قبل من جهة
 القول الآخر أنه مخصوص بضباعة (١٤٨) خلاف الظاهر وتقاس العمرة بالحج ولو قال إذا مرضت فأنحل صرحا لا بنفس

المرض وقيل لا بد من
 التحلل (ومن تحلل) أي
 أراد التحلل أي الخروج
 من النسك بالاحصار (ذبح)
 لزوم الآية السابقة (شاة
 حيث أحصر) من حل
 أو حرم وفرق لها على
 مساكين ذلك الموضع
 ويقاس بهم فقراؤه ولا
 يلزمه إذا أحصر في الحل
 أن يبعث بها إلى الحرم
 فإنه صلى الله عليه وسلم ذبح
 بالحديبية وهي من الحل
 ويقوم مقام الشاة بدنة
 أو بقرة أو سبع أحدها
 ولا يسقط الدم إذا شرط
 عند الأحرام أنه يتحلل
 إذا أحصر وقبل يسقط في
 ذلك وقوة الكلام تعطى
 حصول التحلل بالذبح
 (قلت) كما قال الرافعي في
 الشرح (أنما يحصل التحلل
 بالذبح ونية التحلل) عنده
 لاحتماله لفبر التحلل (وكذا
 الحلق إن جعلناه نسكا)
 وهو المشهور كما تقدم
 وينوي عنه التحلل
 أيضا لما تقدم وقد صرح
 به في الروضة في تحلل العبد

أنه يصير حلالا لم يحتاج إلى تحلل ولو شرط أن يقلب حجه عمرة فله قلبه وأنه ينقلب حجه عمرة أو قلبه من غير
 قلب ونكفيه عن عمرة الإسلام ولو شرط مع ذلك هديا لم يزمه ولا كفاه الحلق والنية كما يأتي ومثل المرض
 في الشرط المذكور ما أخفى به ما مر ويكفي في المرض مشقة لا تحتمل عادة كما اعتمده شيخنا (قوله
 ضباعة) بضم الصاد المجمعة وبالوحدوة بعد الالف عين مهملة ثم هاء بنت الزبير ابن عمته رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعبد الله بن الزبير المشهور الذي قتله الحجاج أخوها من أبيها وأمه أسماء بنت الصديق رضي الله
 عنهم ولها أخ شقيق اسمه عبد الله أيضا قتل في أحد (قوله ما أجدني إلا وجعة) أي متوقعة لحصول وجع
 مستقبل بدليل ما بعده (قوله جئني واشترطي) أي أنوي الحج واشترطي التحلل بالمرض إذا حصل (قوله
 وقولي إلخ) هو تفسير للشرط وعلى بكسر الحاء بمعنى التحلل لا بمعنى أصير حلالا وإن احتملته العبارة قلنا
 يأتي وضيم جحسني بناء التأنيت الساكنة عائد للعبة (قوله ولو قال إذا مرضت فأنحل صرحا لا بنفس
 المرض) وأورد ملأ فيه من الخلاف ولم يجعل الحديث شاملا له (قوله بالاحصار) لا بالمرض لأنه لا ذبح فيه
 إلا بشرطه كما مر (قوله وفرق لها) وكذا بقية أجزاءها كما مر (قوله ذلك الموضع) أي موضع الحصر
 ولا يجوز لفبر في الحل ويجوز نقله إلى الحرم ولا يجب كذا ذكره ويجوز لمن أحصر في الحرم نقله إلى مكان منه
 (قوله ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة) لكن تقدم عن شيخنا أن ما زاد على سبعها يقع تطوعا (قوله ولا يسقط
 إلخ) أي سكونه عن شرط الذبح حال نية الأحرام لا يسقطه بل يسقط بنفيه أيضا بخلاف المرض فيهما كما علم
 (قوله وقوة الكلام إلخ) أي كلام المحرر تفيد أن التحلل يحصل بمجرد الذبح وحده وليس كذلك فلا بد من
 النية معه ومن الحلق والنية معاً أيضا ولا بد من تقديم الذبح على الحلق (قوله والأظهر إلخ) أي المعتمد أن دم
 (قوله أي أنه يتحلل إذا مرض) لو شرط أن يقلب حجه عمرة كان أولى بالصحة إذا مرض وبجزمته عن
 عمرة الإسلام قاله البلقيني (قوله أنه مخصوص بضباعة) أجاب الامام بحمل الحبس على الموت (قوله أي
 أراد) أوله بذلك لأن الذبح يكون قبل التحلل (قوله ويقاس بهم إلخ) انظر ما وجه جعل المساكين
 أصلا مع عدم ورود النص فيهم هنا وكانه نظر إلى ذكرهم في آية جزاء الصيد وحديث كفارة الحلق وفيه
 نظر (قوله إن يبعث بها إلخ) كذا لا يلزمه الذبح بالحرم وإن أمكن ولا يجوز أن يذبح في غير مكان
 الاحصار من الحل ونظير منع المتنفل من التوجه في النفل لفبر مقصده قال في شرح الروض والأولى
 بعثه إلى الحرم (قوله أنه يتحلل إذا أحصر) زاد في شرح الروض وإن شرط نفيه (قوله لاحتماله لفبر التحلل)
 اعلم أن النية اعتبرت هنا ولم تعتبر في أفعال الحج والعمرة التي يحصل بها التحلل لأمرين أحدهما ما ذكره
 الشارح الثاني شمول نية الحج أولا لأفعاله بخلاف الذبح عند الجزاء وانما توقف التحلل على الحلق أيضا
 لأنه ركن فبر عليه فلا بد منه وأما اشتراط النية عنده فلا يأتي إلا على التوجيه الأول كما يعلم من صنيع الشارح
 رحمه الله ثم رأيت معنى ثالثا ذكره الأصحاب وهو أن المحصر يداخروا من الأفعال قبل كالحاقها فاحتاج إلى نية
 كالصائم إذا مرض وأراد الفطر (قول المتن فإن فقد الدم) أي حسا وشرعا وهو بفتح القاف (قوله الطعام

كما حيا أي من غير تنبيه على زيادته وإن قلنا الحلق ليس بنسك وأسقطنا الدم في الصورة السابقة حصل التحلل فيها بمجرد فقط
 النية (فإن فقد الدم فلا يظهر أن له بدلا) كافي دم التمتع وغيره والثاني لا بد له لعدم وروده بخلاف دم التمتع (و) الأظهر على الأول (أنه)
 أي بدله (طعام بقيمة الشاة فان عجز) عنه (صام عن كل مديوم أو له) إذا انتقل إلى الصوم (التحلل في الحلق في الأظهر والله أعلم) بالحلق والنية
 عند مرقابه يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الطعام وقرئ الأول بل الصوم بطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الأحرام إلى فراغه
 والقول الثاني بدل الدم الطعام

الا حرام من ترتيب وتعديل ويتوقف التحلل فيه على الفرج أو الاطعام لا على الصوم (قوله وجهان) أى على
 الرجوع أحدهما الاول (قوله أقوال) أى على الرجوع أرجحها الثالث (قوله ووجه ترجيح الاول) وهو
 الاظهر المبني على الاظهر قبله (قوله وإذا أحرم العبد) بالمعنى الشامل للامة خلافاً للامام كباقي والمراد من فيه
 رق كباقي (قوله فلسيده) ولو لا أتى أولويه في المحجور سواء من أحرم في ملكه أو من طرأ ملكه كأن اشتراه
 عالماً بالاحرام وأجاز العقد نعم لو فتر نسكاً في وقت معين باذن سيده فأحرم به ثم باعهم يكن للشترى تحليله (قوله
 والاولى أن يأذن له في الانعام) بمعنى أنه لا يحلله (قوله والمراد الخ) أى معنى تحليل السبيله أمر به لا قطع نيته
 ولا منعه عن السفر مثلاً (قوله فيصوز) أى يجب بامر مويجوز قبله وإذا امتنع من التصل فلسيده استخذه
 في محرمات الاحرام ولو جاعاً والام والفداء والقضاء عليه لا على السيد ولا يلزمه الاذن له في القضاء وفداؤه
 بالصوم وسيد منعه منه وسيد الفداء عنه بالفرج بعد موته لا في حياته (قوله فيصلي ويؤى) فلا يتوقف
 تحلله على الصوم كالحرم (قوله وان أحرم باذن السيد) سواء أطلق له في الاذن أولاً ولا فيه أن يحرم بما شاء فان
 ادعى السيد ارادة فغيراً أحرم به صدق السيد ان كان الذي أراد هذون ما أراد العبد الا صدق العبد أو قيده
 بزمان وأحرم فيه فان أحرم قبله فله تحليله قبل دخوله لافيه أو قيده بنوع ووافقه فيه كفراد وتمتع فان خالفه
 فله تحليله ان كان ما أذن فيه دون ما أحرم به كأن أذن له في العمرقة فأحرم بالحج والا فلا كأن أذن له في حج
 فحرم وفي تمتع فأفرد أو في قران فتمتع قاله شيخنا فتأمل (قوله لم يكن له) أى لسيد تحليله وان طرأ ملكه وله
 اختيار (تنبيه) اذنه في الانعام كالا بتداه فان ادعى أنه أذن له فيه لظنه معتبراً فبان حاجاً فيظهر تصديقي
 السيد (قوله نرجع) أى يرجع السيد من الاذن قبل احرام العبد ولم يعلم به ولو اختلفا في ان احرامه قبل
 الرجوع أو بعده فكافي الرجوع ولو أنكر السيد أصل الاذن صدق (قوله ومن بعض حر كالفن) نعم ان كانت
 مهايأً قد وقع جميع أعمال الحج في نوبة العبد فليس لسيد تحليله (تنبيه) سكت الشارح عن المكاتب لانه
 كالفن فيأذ كرفيه وان كانت كاتبة محبسة نعم قال بعضهم في المحبسة انه اذا لم يمتنع في حجه الى سفر ولم يحل
 عليه شيء من التجميد منه فليس له تحليله ولم ير فيه الشمس الخطيب ويجوز في تحليله أن يذبح باذن سيده وان
 يذبح عنه سيده (فرع) لو أسلم عبد حرى وأحرم ففقدنا لم يحرم تحليله (قوله وللزوج) الممكن وطؤه ولو بولي
 في نحو عجنون أو رفيقاً أو ضيفاً تحليل زوجته ولو أمة وأذن لها سيدها فيه ومعه ان أمكن وطؤها وحل له ولم
 يكن لها عذر وكان له سلطنة عليها فلا يحل صغرة أحرم عنها وليها مثلاً ولا حرمة حال احراماً بضوا من وقع
 حجاباً فمن خرجها للنفقة في معسر ولا من أخبر طبيبان أنها اذا لم تكمل حجابها غضبت ولا مطلقة ولو رجعية

فقط) أى لانه أقرب الى الحيوان من الصيام لا اشتراكها في المالية فكان الرجوع اليه أولى وقوله وهو
 ما تقدم أى لانه اعتبرنا القرب ولا شك ان الطعام بقدر قيمة الهدى أقرب اليه من اعتبار ثلاثة أصع وقوله أو
 ثلاثة أصع أى في ذبية الحلق وقوله والثالث بدله الصوم فقط أى قياساً على التمتع لان التحلل والتمتع شرعا
 تخفيفاً لوزنها واشتركا في ترك بعض النسك وقوله والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر ان
 التحلل لا يتوقف على الصوم على هذا القول أيضاً (قوله فلسيده) أى ولو اتى اشتراه بعد ذلك (قوله فأحراه
 منعقد) لكنه يحرم عليه لكونه بغير الاذن وكذا الزوجة (قائدة) قل النووي عن الاصحاب ان احب
 أبحنالزوج تحليل زوجته لا يجوز لها أن تتحلل الا باذنه ونظر فيه السبكي بسبب العيان قال ويعد ثبوت
 الحرمة أولاً وزواها دوماً (قوله فله تحليله) قال الاذرى بغير اشتراط ثبوت الرجوع بالينة (قوله أى
 فرض الاسلام) خرج النفر قال في المهمات المتجه فيه أن يقال ان تعلق بزمان معين وكان قبل النكاح
 أو بعده وأذن فيه الزوج فلا يمنع والا فلا يمنع اهـ وخرج القضاء أيضاً قال الاسنوى المتجه فيه عدم المنع

فقط وهو ما تقدم وأثلاثة
 أصع لسته مساكين كالحلق
 وجهان والثالث بدله الصوم
 فقط وهو عشرة أيام كصوم
 التمتع أو ثلاثة كصوم
 الحلق أو ما يؤدى اليه
 التعديل بالامداد كما تقدم
 أقوال ووجه ترجيح الاول
 من أقوال البذل اشتباه
 على الطعام والصيام (وإذا
 أحرم العبد بلاذن فلسيده
 تحليله) لان تقريره على
 الاحرام يعطل منافعه عليه
 والاولى أن يأذن له في انعام
 النسك فأحرامه منعقد
 والمراد بتحليل السبيله
 أن يأمر به التحلل فيجوز له
 حيث يشاء فيحلق ويؤى
 التحلل وان ملكه السيد
 شاقولنا بالرجوع انه يملك
 ذبح ونوى التحلل وحلق
 ونوى التحلل وان أحرم
 باذن السيد لم يكن له تحليله
 وان أذن له في الاحرام ثم
 رجع ولم يعلم العبد فأحرم
 فله تحليله في الاصح وأم
 الولو والمدر والمعلق عتقه
 بصفق ومن بعض حر كالفن
 (والزوج تحليلها) أى

(في الاظهر) لان تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع بها والثاني يقيسه على الصوم والصلاة المفروضين وفرق الاول بان مدتها لا تطول فلا يطحق الزوج كبير ضرر وحكى الثاني في التطوع لانه يصير فرضا بالشروع وله منعها من الابتداء بالتطوع جزما وبالفرض في الاظهر وخلاف التحليل مبنى عليه فيكون في المنع والتحليل أقوال ثالثا المنع دون التحليل ولو اذن لها فلا يسلم لتحليلها ويقاس بالحج العمرة والمراد بتحليلها ايها ان يأمرها بالتحلل وتحللها كتحلل المحصر ولو لم تتحلل فله ان يستمتع بها والاثم عليها حكاه الامام عن الصيدلاني ثم توقف فيه لان المحرمة محرمة لحق الله تعالى كل مرتدة فيحتمل أن يمنع الزوج من الاستمتاع الى ان تتحلل قال في شرح المهذب والمذهب القطع بالجواز وضم الامة الى الزوجة في ذلك (ولا قضاء على المحصر التطوع) اذا تحلل لعدم وروده (فان كان) نسكه (فرضا مستقرا) عليه حجة لاسلام بعد السنة الاولى

وان راجعها وكان قد اذن لها نعم ان أحرمت حال الطلاق بلا اذن ثم راجعها فله تحليلها وله حبس معتدة ولو باثنائي العدة وان أحرمت باذنه وأخاف القوات ويلزمها به القضاء والفدية وان تحللت بعمل العمرة (قوله أى فرض الاسلام) حل الفرض على ذلك لانصرافه اليه عند الاطلاق وليس قيد اذ التذر ولو لمعينا والقضاء كذلك الا فيما مر (قوله وله منعها من الابتداء بالتطوع جزما) ومن الفرض على الاظهر قياسا على التحليل بالاولى فقد كره تميم للاقسام فدل أنه يحرم عليها الاحرام بغير اذنه (قوله ولو اذن لها) أى في التطوع أو الفرض فليس له تحليلها ان لم يراجع قبل احرامها وان لم يعلم به فان اختلفا فالراجعية (قوله ويقاس بالحج العمرة) فلو قال المصنف من نسك الخ لكان أعم (قوله أن يأمرها بالتحلل) ويجب عليها بما مر ويمتنع عليها قبله بخلاف الرقيق كما مر لكمال الحر في الجملة (قوله وتحللها كتحلل المحصر) فهو بذبح ثم حلق ونية فيهما (قوله والاثم عليها) هو المعتمد ويفسد نسكها بالجماع وعليها القضاء فور اقال شيخ شيخنا عميرة وعليها الكفارة أيضا وفيه نظر فراجع (قوله وضم الامة الخ) أى ذكر في شرح المذهب أن الامة كالزوجة فاذا أمرها سيدها بالتحلل ولم تتحلل فلا يسيد أن يستمتع بها والاثم عليها وقد تقدم (قوله ولا قضاء على المحصر الخ) حاصله أن المحصر خاصا أو عاما لا يوجب قضاء التطوع ولا الفرض ولا يسقط ما استقر قبله من فرض أصلي أو قضاء أو تذر على ما مر لعدم وروده أى لعدم الامر به بل أن أحصر لانه قد أحرم معه صلى الله عليه وسلم من أصحابه عام الحديبية ألف وأربعمائة وأكثر من أحرم معه في عمرة القضاء في العام بعده سبع مائة ولم يرد أنه أمر أحد غيرهم بالقضاء (قوله اذا تحلل) سواء مع بقاء المحصر قبل الوقوف أو بعده نعم ان زال المحصر قبل الوقوف وتمكن منه وتحلل قيل فعلة فهو من القوات الآتي (تنبيه) لو أحصر بعد الوقوف فتحلل ثم زال المحصر لم يكن له البناء ولا الاحرام (قوله بعد زوال الاحصار) أى في الزمن الذي تعتبر الاستطاعة فيه فيأمر وهذا يفيد أن الاستطاعة في زمن الاحصار ولو خاصا غير معتبرة فراجع (قوله ومن فاته الوقوف) سواء تمكن منه أو لا يحصر أو

اذا كان سببه وطء الزوج أو اجنبى ولكن قبل الشكاح فان وطئها اجنبى بعده في نسك لم ياذن فيه فله المنع وان اذن ففي المنع نظر (قوله لان تقريرها عليه يعطل حقه الخ) قيل يؤخذ من هذا التعليل امتناع تحليل الصغيرة التي لا يوطأ مثلها وكذا الكبيرة اذا سافرت مع الزوج وأحرمت وقت احرامه (قوله مبنى عليه) الضمير فيه راجع للاظهر من قوله وبالفرض في الاظهر (قوله فيكون في المنع الخ) أى بالنسبة الى الفرض ثم وجه أخذ المفضل من ذلك أن مقابل الاظهر القائل بعدم التحليل بان له المنع ابتداء فانه اذا كان الخلاف في التحليل مفرعا على المنع في الابتداء كان معنى الكلام ان القائل بالمنع في الابتداء اختلف قوله في المنع في الدوام (قوله والاثم عليها) أى وكذا الكفارة في الوطء (قوله لعدم وروده) استدلالا بان النبي صلى الله عليه وسلم أحصر معه في الحديبية ألف وأربعمائة ولم يعتمر معه في العام القابل للانقر يسير أكثر مما قيل أنهم سبع مائة ولم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان أتى ببعض المناسك قبل الحصر وكذا هو ثابت أيضا في حق الشرذمة البسيرة والحصر الخاص كإتي المريض والزوجة والولد واستشكاه الاسنوي بوجوب القضاء عند غلط الشرذمة البسيرة في يوم عرفه يؤخذ أيضا من الاطلاق أنهم لو أخرؤ التحلل طامعين في زوال المحصر حتى فات الحج لا قضاء وهو كذلك ومثله لو سلكوا طريقا طويلا من الاول أو أوعرفقاتهم بل سلكوا كواجب وان علموا القوات وما أخذ ذلك ان القوات ناشئ عن الحصر بخلاف ما لوصاروا على غير طمع الزوال أو سلكوا طريقا سائرا بالاول أو أقرب منه فقاتهم الوقوف فان القضاء واجب

من سنى الامكان وكالتقاء والتذر (بقي في ذمته) كالأشهر في صلاة فرض ولم يجها تقي في ذمته (أو غير مستقر) حجة (قوله الاسلام في السنة الاولى من سنى الامكان) (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار وان وجدت وجب والا فلا (ومن فاته الوقوف)

اختلفه (بطواف وسعى وحلق وفيهما) أي السعي والحلق (قول) انهما لا يجبان في التحلل بناء على أن الحلق ليس بنفسك ونظرا إلى أن السعي ليس من أسباب التحلل لأجزائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فيمن لم يتقدم منه سعي فن سعي عقب طواف القدوم لا يحتاج في تحله إلى سعي (وعليه دم والقضاء) للحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا وعبر في الروضة كاصلها والمحرر بان الفرض يبقى في ذمته ثم القضاء على الفور في الاصح والاصل في ذلك كله مارواه مالك في الموطأ باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحرفه فقل يا امير المؤمنين اخطأنا لعد وكنا نظن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا ان كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكر واتقأ علم (كتاب البيع)

غيره (قوله تحلل أي جازله التحلل) أي وجب فوراً لأنه جواز بعد منع فيحرم بقلوه على الاحرام ولا يجوز له لو أخره إلى عام قابل (قوله بطواف وسعى وحلق) وهي أعمال العمرة كما عبر بها غير ما يحصل التحلل الاول بواحد من الحلق أو الطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم ويحصل بالآخر التحلل الثاني العام لأنه لا رمي هنا ولا ميت لقواتهما تبعاً للوقوف فلا يجوز فعلهما ولا يحتاج في أعمال هذه العمرة إلى نية اكتفاء بنية التحلل ولأنها ليست عمرة حقيقة ولهذا لا تكفي عن عمرة الاسلام ولو لم يكن برأسه شعر حصل التحلل العام بالطواف وحده أو مع سعيه (قوله لا يحتاج في تحله إلى سعي) فكلام المصنف ليس فيه (قوله وعليه دم القضاء) ان لم يكن فات بحصره كما مر وسعي قضاء لتضيقة بالقوات والا فليس قضاء كما أشار إليه بعبارة الروضة وأصلها والمحرر (قوله تطوعا كان أو فرضا) فعبارة المصنف أولى من تعبير الروضة وأصلها والمحرر بالفرض لا يهاهما عدم وجوب قضاء التطوع (قوله ثم القضاء على الفور في الاصح) وهو المعتمد وان فات بمنزلة لا يتخلو عن تقصير غالباً (قوله والاصل في ذلك كله) أي المتعلق بالقوات (قوله هبار) بقصد الموحدة وآخره راء مهمله (قوله اخطأنا لعد) بفتح العين المهملة وتشديد الدال أي العدد في أيام الشهر وضيق المتكلم اما هبار بتعظيمه نفسه أو له ولا يحابه وهذا أظهر (قوله واسعوا) لعل الامام عمر رضي الله عنه علم أنهم لم يكونوا واسعوا بعد طواف القدوم أو أنهم عن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلاً فتأمل (قوله وانحروا هديا) أي ولن ينحركل منكم هديه والتقييد بكونه معهم لا مفهوماً له كاعلم مما مر (قوله ثم احلقوا أو قصروا) أي من شاء منكم الحلق فليحلق ومن شاء منكم التقصير فليقصّر (قوله فاذا كان عام قابل فحجوا) فيه إفادة الفورية في القضاء بالفداء في فحجوا وبتقييد العام بالقابل فتأمل (خاتمة) يندب أن يحج الرجل بأهله وان يحمل هدية معه وان يأتي اذا عاد من سفر ولو قصر براهية لأهله وأن يرسل لهم من يخبرهم بقدمه ان لم يعلموا به وان لا يطرهم لئلا وان يقصد أقرب مسجد فيصلي فيه ركعتين سنة القدوم وان يصنع أهل له ولجته تسمى النقيعة وان يتلقوه كغيرهم وأن يقال له ان كان حاجاً ومعتصراً تقبل الله حجك أو عمرتك وغفر ذنبك وأخلف عليك نفقتك أو غزا يا الحمد لله الذي نصرك وأكرمك وأعزك ويندب للحاج الدعاء لغيره بالمغفرة وان لم يسأله لغيره سؤال الدعاء منه بها وذكرنا أن ذلك يمتد أربعين يوماً من قدومه فراجعوا الله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(كتاب البيع)

أخره عن العبادات لأنها أفضل الاعمال ولان الاضرار البها كثر ولقلة أفراد قاعله ولفظه في الاصل مصدر فلذا أفردته وان كان تحتها أنواع ثم صار امها لما فيه مقابلة على ماسياً أي ثم ان أريد به أحد شقي العقد الذي يسمى من يأتي به بائعاً فيعرف بأنه تملك بعوض على وجه مخصوص ويقابله الشراء الذي هو الشق الآخر الذي يسمى من يأتي به مشترى لا يعرف بأنه تملك بعوض كذلك ويجوز اطلاق اسم البائع على المشتري وعكسه اعتباراً والتعبير بالتملك والتملك بالنظر للعنى الشرعى كما سيأتي وان أريد به المركب من الشقين معا بمعنى العلة الحاصلة من الشقين التي ترد عليها الاجارة والفسخ فيقال له لغة مقابلة شيء بشئ على وجه

(قوله أي جازله التحلل الخ) قد جزم في شرح المذهب بالوجوب لكن السبكي حل كلامهم على عدم صحة الحج بهذا الاحرام من قابل لا وجوب التحلل فوراً وفي كلام الرافعي ما هو ظاهر فيه فلعل الشارح رحمه الله تابع لذلك (قوله لأجزائه قبل الوقوف) أي وأسباب التحلل يجب تأخيرها عنه (قول المتن وعليه دم) أي لما سيأتي عن عمر رضي الله عنه ولان القوات سبب يجب به القضاء فيجب به الهدى كالافساد ثم هو دم ترتيباً وتقدير كاسلف ووجه القضاء ماسياً أي ولانه لا يتخلو عن تقصير بخلاف الحصر فكان كالفساد

(كتاب البيع)

المعاوضة فيدخل فيما لا يصح تملكه كالإختصاص والمال لم تكن صيغة كالمعاطاة وخرج بوجه المعاوضة نحو
السلام وشرعا عقده معاوضة مالية فبذلك عين أو منفعة على التأيد لا على وجه القربى وأركانها ثلاثة عقاد
ومعقود عليه وصيغته وهي في الحقيقة ستة كإسباني والعقد في التعريف جنس وشأنه الإدخال لكن إذا
كان بينه وبين فصله فهو من وجه يخرج بكل منهما ما دخل في عموم الآخر ذلك قالوا خرج بالعقد المعاطاة
وبالمعاوضة نحو الهدية وبالمالية نحو النكاح وبإفادة ملك العين الجارية وبغير وجه القربى القرض والمراد
بالمنفعة بيع نحو حق المير والتقييد بالتأيد فيه لاخراج الجارية أيضا وإخراج الشيء الواحد بقيد غير معيب
وهذا التعريف أولى من التعريف بأنه مقابلة مال بمال على وجه مخصوص لما لا ينبغي ثم البيع منحصر في
خسة أطراف الأولى في محته وفساده والثاني في جوازه ولزومه والثالث في حكمه قبل القبض وبعده والاربع
في الألفاظ المطلقة والخامس في التحالف ومعاملة العبيد وأفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة
على الراجح (قوله هو) أي البيع بالمعنى الشرعي المركب كالمير وعرفه بالمتبادل دون أحد لأنه أظهر والأشارة
كالقول وغير لفظ البيع مثله كإسباني (قوله بعتك) فيه الاستناد إلى جهة الخطاب فلا يكفي الاستناد إلى
جزئه كإسباني أن أريد به الجملة ومال شيخنا الرمي إلى الصحة في النفس والعين مع إرادة الجملة وشيخنا زى
إلى الصحة ولو في نحو اليد مع الإرادة كقوله كوزة فراجعه ولا يكفي قصد خطاب غير العاقد ولا الإشارة لغيره
ولا قصد غيره بالاسم الظاهر ولا الاستناد لغير الخطاب كبيع موكك ولا بعتك لأنه لا يستقل به المالك
بخلاف نحو العتق نعم هو كناية هنا ولا يكفي عن الخطاب اسم الإشارة كهذا أو ما يجيزه كالاسم الظاهر كزيد
والعقصة ولا يشترط الخطاب في بيع ماله لطفه وعكسه ولا في البيع مع الواسطة بل لا يصح الخطاب فيها
ويكفي صيغة أحد المتعاقدين ولو قبل علم الآخر أي ولا يضر اللحن في الصيغة من العامي كفتح تاء المتكلم
وإبدال الكاف همزة (قوله اشتريته به) فلا بد من ذكر العوض والمعوض في كل من الجانبين واغتفر
الخطيب عدم ذكرهما من الثاني (قوله فيتحقق) يفيد اعتمادها أن كان كالمير (قوله ولهما شروط
الح) أي قد كثر شروطها يقتضى اعتبارهما وأنها غير شرطين لبعدها اعتبار شرط في شرط لشيء واحد
أصله فسكونه عنهما للعلم بوجودهما ضرورة (قوله للخلاف فيها) أولانها سبب في تسميته عقادا (قوله
وعبر عنها بالشرط) أي وهو غير مناسب وإن قال الإمام أنه لا حجر على الفقيه في التعبير أو قلنا إن المراد بالشرط
ملا بد منه والاعتراض بانها لو كانت ركنا لما قبل بصحة المعاطاة عند قلته مردود (قوله عن الثلاثة) وهي
ستة في الحقيقة كالمير ولم يعد الزمان ركنا ولا المكان لمعومهما وانما هذا الزمن في نحو الصوم لعدم وجود

هو كقوله بعتك هذا بكذا
فيقول اشتريته به فيتحقق
بالعقد والمعقود عليه
ولها شروط تأتي والصيغة
التي بها يعقد وبدأ بها
كغيره لأنها أهم للخلاف
فيها وعبر عنها بالشرط
خلاف تعبيره في شرح
المهذب كالغزالي عن الثلاثة

(قوله لأنها أهم) قال شيخنا العلامة النوري المحلى ولأن العاقد والمعقود عليه من حيث كونهما كذلك
لا يتحققان إلا بالصيغة وإن كانت ذاتهما من حيث هي متقدمة عليهما (قول المتن شرطه الإيجاب) المراد به
ملا بد منه ليوافق ما في شرح المهذب من جعلها ركنا والإيجاب من أوجب معنى أوقع ومنه قوله تعالى
فاذا وجبت جنوبها (قول المتن كبعثك وملكتك) صراحة هذا تعلم من قوله بعد وينعقد بالكتابة وفارق
ملكك وأدخلته في ملكك بإحتمال الثاني الإدخال في مكان مملوك له ومن الصريح اشتريته كإسباني
في كلام الشارح ومنها شريكك ووليتك وأشركتك وصارفتك وعوضتك قال الأسنوي والمستثقات كبائع
ومبيع قياسا على طالق ومطلقة ومنها لم يلفظ الهبة مع العوض قال الأسنوي رحمه الله أشار بكفى الخطاب
في بعتك وملكتك إلى أن استناد البيع إلى الخطاب لا بد منه ولو كان نائباً عن غيره وهو كذلك حتى لو لم
يسنده إلى آخر كايق في كثير من الأوقات أن يقول المشتري بعت هذا بعشرة مثلاً فيقول البائع بعت
أو أسنده إلى غيره كالأول بعت موكك فقبل فانه لا يصح بخلاف النكاح فانه يصح بذلك بل لا يصح إلا به
كأهو مبسوط في الوكالة ثم قال في نعم ولو قال المتوسط بعت هذا بكذا فقال نعم أو بعت ثم قال للمشتري
اشتريت بكذا فقال نعم أو اشتريت صح وقوله عن الرافعي ذلك أن تقول كذا ينبغي في الصورة أن يصح إذا قبل

الاجاب كبعثك وملكتك والقبول كاشتريت وتملكت وقبلت) أى فلا يصح البيع بدونهما لانه منوط بالرضا لحديث ابن ماجه وغيره انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يسع بالمعاطاة ويرد كل ما أخذه بها أو بدله ان ناف وقيل ينعقد بها في المحقر كرتل خبز وخزعة بقل وقيل في كل ما يعمد فيه يعمد بخلاف غيره كالدواب والعقار واختاره المصنف في الروضة وغيرها (ويجوز تقديم لفظ المشتري) على لفظ البائع لحصول المقصود مع ذلك ومنع الامام تقدم قبلت وحزم الرافي المصنف بجوازه في عقد النكاح والبيع مثله وهذا ناظر الى المعنى والاول الى اللفظ (ولو قال بعنى فقال بعثك انعقد البيع) (في الاظهر) لدلالة بعنى على الرضا والثاني لا ينعقد لاحتمال بعنى لاستبانه الرغبة وبهذه الصيغة تقديرنا البيع الضمنى فى أعتق عبدك عني بكذا ففعل فانه يعنى عن الطالب ويلزمه العوض كإسباني في كفارة الظهار فكأنه قال بعنيه وأعتقه عني وقد أجابه ولو قال اشترى فقال اشتريت

صورته في الخارج فتأمل (قوله باركان البيع) الاضافة بيانية كاعلم مما مر (قوله وملكتك) أى ومثله في الصحة والصراحة أعطيتك واعطيتك كاشتري (قوله وقبلت) ومثله رضيت وفعلت وأحييت ونعم كذلك وهي صريحة ان وقعت جوابا للصريح والاف كناية سواء في المتوسط وغيره ولا يشترط في المتوسط أهلية البيع ولا نيته في الكناية ولا صحة تملكه للبيع (قوله من اللفظ) أى وان اتفقي هو باطنا وسيأتي أن الاشارة من الاخرس كاللفظ من غيره (قوله فلا بيع بالمعاطاة) بان لم توجد صيغة كما هو الظاهر والاولى أن يراد بها الاعم منها بان لم يستوف العقد ما يبره فيه شرعا ويحرم تعاطي ذلك العقد ان قصد المعنى الشرعى وأطلق ولا قرينة نصرفه الى غيره كتعليم وملاعبة زوجته بقوله بعثك نفسك مثلاً وحيث حرم وجبت التوبة منه مطلقا كما قاله السبكي وقال غيره ما لم يوجد مكفر فهو وصغيرة ونقل عن شيخنا أنه كبيرة وهو بعيد جدا (قوله ويرد كل) أى ولو بلا طلب قال شيخنا وذبني أن يكون وارثه مثله حيث علم الحال واذالم يرد ما أخذه فلا مطالبة في الآخرة ان كان ثم رضا قال الغزالي وللبائع أن يملك من الثمن قدر قيمة متاعه من باب الظفر حيث وجدت شروطه ويحتمل أن له ذلك مطلقا (قوله ويجوز تقديم الخ) أى الابنم ونحوها وفعلت ورضيت (قوله ومنع الامام الخ) جملة شيخنا مر على ما اذا قصد بها جواب كلام قبلها والافيصح تقديمها عليه حل كلام الرافي (قوله الى اللفظ) أى لان لفظ قبلت يستدعى شيئا قبله (قوله بعنى) أى في الصريح أو أوجع له في الكناية (قوله وبهذه الصيغة) أى التي فيها تقدم لفظ المشتري والمقدر فيها الصريح ولا يختص الحكم بذلك ولفظ تقديرنا حال من الصيغة والمراد بالبيع الضمنى في العتق ولو لمعاقفة لا نحو وقف ولا من يعتق على الطالب كبعثه فقول بعضهم كاعتق عبدك الخ يحمل على ان الكاف استقصائية أو مثال لا افراد الصيغة (قوله ففعل) أى قال أعتقته عنك ولا يكتفى بفعلت ولا ننم ونحوهما (قوله فكما لو الخ) التنبيه يشمل الحكم والخلاف (قوله صريح) قال شيخنا مر نعم ان قصد عدم جوابه أو عدم قبوله لم يصح العقد ومحل الصراحة في غير صيغة المضارع والانحوا قبل أو ابتاع أو اشترى فكناية (قوله وينعقد بالكناية) ومنها تسلمه بكذا وان لم يقل منى أو بارك الله فيه أو هذا لك أو سلطتك عليه أو باعك الله وفارق صراحة نحو العتق بهذا المام وليس من الكناية أبحتك لصراحته في عدم العوض ولا أرقبتك أو أعمرتك بخلاف وهبتك وان رادفهما ومن الكناية الكتابة بالمشاة الفوقية قبل الاف قال شيخنا مر الاعلى مائع أو هواء وتصح من سكران

المشتري بعد ذلك فان أجيب بان صورة المسئلة عدم قبول المشتري بعد ذلك قلنا فكان ينبغي أن يصورها بقول المشتري بعنى هذا بعشرة فان بعث هذا بكذا استفهام لا ينفى عن القبول والله أعلم ثم قضية اطلاق المصنف اشتراط الاجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي أحد اللفظين وقيل نسكني النية قال الاسنوي وهو قوى لان اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا ولم يتقيد به وقوله والقبول كاشتريت من الفاظه أيضا ابتعت واشتريت وصارفت وتوليت واشتركت وكذا بعثت ونعم ولفظ الهبة ومنها فعلت في جواب اشترى منى قال السبكي ولو قال بعنى فقال فعلت أو نعم فكقوله بعثك اه وفي الرافي في النكاح لو قال بعثك بألف فقال نعم صح البيع وفي شرح البهجة لشيخنا خلافة لكونه لم يطلع عليه بل تبع ما شعر به ظاهر متن البهجة (قوله لحديث ابن ماجه) مثله قوله تعالى الآن تكون بحجارة عن تراض منكم (قوله ما يدل عليه من اللفظ) يرد عليه الصحة بالكناية (قول المتن انعقد) أى البيع روى مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال سلمة بن الاكوع رضى الله عنه في جارية هب لي المرأة فقال له هي لك فقيس عليها باقى العقود ثم المذهب في نظيره من النكاح القطع بالصحة والفرق أن النكاح غالبا يسبقه خطبة فيستخلف فيه توجيه مقابل الاظهر ولو اتى بمضارع مقرون بلام الامر قال الاسنوي اتجه الحاقه بالامر (قول المتن وينعقد بالكناية) لحديث سلمة السابق في الحاشية التي قبل هذه وفي قصة جل جابر رضى الله عنه بعنى

ما يحتمل البيع وغيره بان
ينويه (كجعلته لك بكذا)
أؤخذه بكذا ناويا البيع
(في الاصح) هوراجع الى
الانقذاد والثاني لا ينعقد
بها لان الخطاب لا يدرى
أخوطب ببيع أم بغيره
وأجيب بأن ذكر العوض
ظاهر في ارادة البيع فان
توفرت القرائن على ارادته
قال الامام وجب القطع
بصحته وبيع الوكيل
المشروط عليه الاشهاد فيه
لا ينعقد بها جزما لان
الشهود لا يطلعون على
النية فان توفرت القرائن
عليه قال الغزالي فالظاهر
انقذاده (ويشترط أن
لا يطول الفصل بين لفظيهما)
ولا يتخللهما كلام أجني
عن العقد فان طال أو
تخلل لم ينعقد كذا في
الروضة كاصلها وفي شرح
المهذب الطويل ما أشعر
بأعراضه عن القبول ولو
تخلل كلمة أجنبية بطل
العقد اه (وأن يقبل على
وفق الإيجاب فلا قال
بعتك بالف

وتعلم النية منه ومن الآخر بالكتابة أو الإشارة أو غيرهما ودخل في الكتابة ما لو كانت لحاضر وقيل فورا
أو لغائب ولا يشترط فيه ارسال الكتاب فورا ولا علم المكتوب اليه بالبيع ويشترط قبوله فورا وقت اطلاعه
على لفظ البيع في الكتاب لاقبله وان علم ويمتد خياره مادام في مجلس قبوله ولا يعتبر لا كاتب مجلس ولو بعد
قبول المكتوب اليه بل يمتد خياره مادام خيار المكتوب اليه (قوله ناويا البيع) أي ولو في جزء من الصيغة
كما في الطلاق قاله شيخنا مر وقال شيخنا زى يشترط اقترانها بجميع اللفظ ومنه ذكر العوض عندهما
وان لم يكن من الصيغة الأصلية (قوله المشروط عليه الاشهاد فيه) أي لا بصيغة الأمر نحو بشرط ان تشهد
أو على ان تشهد أو وكنتك في البيع وتشهد اما بالأمر كبيع واشهد فلا يشترط الاشهاد عليه فيه (قوله فالظاهر
انقذاده) هو المعتمد والمراد بالقرائن ما يدل على المقصود ولو قرينة واحدة (تنبيه) الصحة وانتقال
الملك يقارنان آخر الصيغة على المعتمد (قوله أن لا يطول الفصل) أي بسكوت ولو سهوا أو جهلا كما في
الفاتحة على المعتمد ولا يضر اليسير الامن عالم عامد قصد به القطع كذلك (قوله لفظيهما) المراد به ما ينعقد
به البيع ولو إشارة أو كتابة منهما أو من أحدهما وذكر اللفظ للغالب (قوله كلام) وهو ما تبطل به
الصلاة من الكثير مطلقا أو نحو حرف مفهم فأكثر من عامد عالم نعم لا يضر قد أو أنا بغير أو ونحو يازيد
نحو قد قبلت أنا اشتريت بعتك يازيد وسواء كان الكلام من الموجب أو القابل ومنه التعليق الا ان شئت
من الأول بعد تمام صيغته على المعتمد وكذا ان كان ملكي فقد بعتك لما هو ملكه لان ان فيه بمعنى
اذ وفي كلام العلامة ابن القاسم ان إشارة الآخر كالكلام المذكور ونوزع فيه (تنبيه) ينبغي انه
لا يضر الكلام من الكاتب لنحو غائب مطلقا ولا من المكتوب اليه الا بعد وجوب فورية القبول عليه
بما مر (قوله أجني) أي الا يسير النسيان أو جهل عنده كما علم مما تقدم والمراد بالأجنبي ما ليس من
مقتضيات العقد ولا من مصالحه ولا من مستحباته ولو بحسب الاصل فلا تضر الخطبة كالجدلة الى آخره
وان لم تستحب بينهما كما في النكاح (تنبيه) لو قارن الكلام الأجنبي صيغة المتأخر منهما فالذي رجمه
العلامة ابن قاسم انه يضر أخذا من التعليل بالأعراض ويؤخذ منه البطالان بمقارنة صيغة المتقدم أيضا
فليراجع واغترر الكلام اليسير العمدة في الخلع وان قصد به القطع لأن ما هنا معاوضة محضة (قوله عن
القبول) أي أو عن الإيجاب (قوله على وفق الإيجاب) أي في المعنى من حيث النوع والصفة والتقدير
والحلول والتأجيل وان اختلف لفظهما من الشروط أن لا تتغير صيغة الأول قبل تمام صيغة الثاني ولو باسقاط
أجل أو خيار وان يتكلم كل منهما بحيث يسمعه من بقره بلا مانع وان لم يسمعه صاحبه كان وقع قبوله
اتفاقا ولا عبرة بحمل الراجح وان نبي أهليتهما الى تمام الصيغة فلو جن أو مات لم يصح قبول وليه أو وارثه
وان يشتمل الإيجاب على خطاب أو ما يقوم مقامه كما مر وان يكون الخطاب للقابل لسكته أو لجزئه على ما مر
وان يكون الجواب ممن صدر معه الخطاب لا ممن وكيله مثلا على المعتمد وأن لا يكون تأقيت ولو بالأنعام
جلك قلت ان لرجل على أوقية فهو لك ما فقال صلى الله عليه وسلم قد أخذته خرجه الشيخان (قوله بأن
ينويه) تفسير لقول المصنف و ينعقد بالكتابة (قول المتن كجعلته لك الخ) قضية كونه كناية انه يحتمل غير
البيع كالأجارة (قوله وأخذه) وكذا تسميته وسلطتك عليه وأدخلته في ملكك وكذا باعك الله وبارك الله
لك فيه جوابا لمن قال بمعنى أفنى بذلك الغزالي ونقله عنه النووي في زوائد الروضة وأقره (قوله ناويا البيع)
الظاهر انه لو نوى قبل فراغ لفظ الكناية كفي أي فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله
(قول المتن ويشترط الخ) لنا في النكاح وجه أنه يكفي القبول في مجلس الإيجاب والقياس طرده هنا بل صرح
بعضهم بحكاية هنا (قول المتن بين لفظيهما) هو جري على الغالب والافلاط والاشارة كذلك وكذا المعاطاة
على القول بها (قول المتن فقال قبلت) مثل هذا ما لو أوجب بمؤجل فقبل بحال (قوله وكذا عكسه) المفهوم

ولا تعليق الا فيما سر وان يقصد كل منهما اللفظ لعنايه أى أن يأتي باللفظ قاصدا له حالة كونه عارفا بعنايه كافي
الطلاق فلا يصح مع سبق لسان ولا من أعجمى لقنه بخلاف المأزول والادعب (تنبيه) هذه الشروط
معتبرة في الحاضر والقائب على ما هو الظاهر في غير ما سرفراجه (قوله مكسرة) قال بعضهم هي قطع
تتم مضروب قبل قطعه وهو الوجه وقول شيخنا انه لا يتقيد بذلك فيه نظر (قوله لم يصح) قال شيخنا
وان تساوت قيمتهما على المعتمد وكذا الواجب بنقد فقبل بنقد آخر وان ساواه فلا يصح أيضا كما علم بما مر
(قوله ولو قال ونصفه بخمسائة الخ) وحمل شيخنا مر القول بالصحة على ما اذا لم يقصد تعدد الصفقة والقول
بالبطلان على ما اذا قصد وخرج بنصفه ما لو قال بعثك بعضه بخمسائة وبعضه بخمسائة فلا يصح لاحتمال
البعض لغير النصف قال بعضهم وظاهر هذا عدم الصحة وان قصد بالبعض النصف مثلا فراجعه وأما عكس
هذه بأن عدد الاول فلا يصح مطلقا وكذا لو قال بعثك هذا بألف وهذا بمائة فقبل أحدهما أو يصح لو قال
بعثك هذا بألف على أن لا نصفه لان المعنى بعثك نصفه قاله شيخنا وانظر ماذا يلزمه ويظهر توزيع
التمن عليهما نصفين (قوله والظاهر فساد العقد) هو المعتمد (قوله لا يلزمه عنده) أى لا يلزم القابل عند
القفل على كلامه المرجوح الا الاشارة الاخرى كالنطق في سائر الاحكام الا في شهادة بطلان صلاة وحسن وفيه
في الحل أيضا) وقد قالوا ان اشارة الاخرى كالنطق في سائر الاحكام الا في شهادة بطلان صلاة وحسن وفيه
نظر يعلم من سبر مسائل الفقه (قوله وشرط العاقد) ولو في غير البيع وخرج به الدلال والمتوسط كما مر
(قوله مصلحا لدينه) بأن لا يفعل محرما يبطل العدة أو به خرج المجنون كما سيذكره (قوله وماله) بأن لا ينفقه
في محرم فيخرج عن الرشد بعدم صلاح واحد من دينه وماله وشملت اضافة المال ما لو كانت للابسة فيدخل

بالاولى (قول المتن واشارة الاخرى) مثلها كتابته (قول المتن بالعقد) هي من زيادته على المحرر قال في
الدقائق احتزرت بها عن اشارته في الصلاة والشهادة فليس لها حكم النطق واعترض الاسنوي بانها وان
حسنت من هذا الوجه لكن يرد بسببها ان اشارته في الدعاوى والاقرار والاجارات والفسوخ وغيرها قائمة
مقام النطق وكان الشارح رحمه الله أشار الى بعض الاعتذار بقوله وسيأتي في كتاب الطلاق الخ (قول المتن
وشرط العاقد الرشد الخ) عدل عن قول المحرر ويعتبر في المتبايعين التكليف قال في الدقائق لانه يرد عليه
السكران والسفيه والمكره بغير حق قال الاسنوي فيه امر ان أحدهما ان النائم ونحوه ومن زال عقله بلا
تقصير لا يصح بيعهم فان كانوا عنده ملحقين بذوى الرشد ودواعيله والا فيلزمه انتفاء الرشد عن السكران
المتعدى بسكره بطريق الاولى وحينئذ فيلزمه أن لا يصح بيعه مع أنه يصح وأيضاً فالرشد يطلق على الرشد في
المال وعلى الرشد في الدين وكلاهما ليس بشرط كافي للسفيه الممسك الامر الثاني السكران لا يرد على المحرر
لانه مكاف عند الفقهاء غير مكاف عند الاصوليين والمصنف ينفى عنه التكليف ويعتبر تصرفاته وهو خلط
طريقة بطريقة قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه أنه مكاف قال أعني الاسنوي رحمه الله وليت شعري
مالذي فهمه من معنى التكليف حتى نفاه عنه مع القول بتقييد تصرفاته وعليه قال وأما السفيه والمكره
فلا يردان عليه لان معنى كلامه ان كل بيع لا بد فيه من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو ان كل مكاف
يعتبر بيعه فليس هو مدلول كلامه اه أقول ما منع به ايراد السفيه والمكره هلا منع به ايراد النائم ونحوه ومن
زال عقله بلا تقصير على المؤلف وهل هذا الا تحكم اللهم الا ان يقال ورد ذلك عليه على طريقة ايراده على المحرر
وان كان الاسنوي لا يرى صحة ذلك (قوله مصلحا لدينه) لم يبين ضابطه والظاهر ان المرجع العرف ثم قضية
تعمير الشارح أن من بلغ سقيما ثم رُشد لا يصح بيعه وليس مرادنا ما رأيت في تفسير البغوي الصلاح في الدين
أن يكون محتسبا للفراش والمعايش المستقلة للعدة (قوله فلا يصح عقد العتيق) ولو أذن له الولي في ذلك
والليل على ذلك حديث رفع القلم عن ثلاث (قوله وماله) الواو بمعنى أو

مكسرة فقال قبلت بألف
صحبة لم يصح) وكذا
عكسه ولو قال بعثك هذا
بألف فقال قبلت نصفه
بخمسائة لم يصح ولو قال
ونصفه بخمسائة قال
المتولى يصح ونظر فيه
الرافعي بأنه عدد الصفقة
قال في شرح المهذب لكن
الظاهر الصحة قال فيه
والظاهر فساد العقد فيما
اذا قبل بألف وخمسائة
خلاف قول القفال يصح
اه ونبه الامام على انه
لا يلزم عنده الا ألف
(واشارة الاخرى بالعقد)
كالبيع والنكاح (كالنطق)
به من غيره فيصح بها
وسبأني في كتاب الطلاق
الاكتفاء باشارته في الحل
أيضا كالطلاق والعتيق
وانه ان فهمها الفطن وغيره
فصرحة أو الفطن فقط
فكناية (وشرط العاقد)
البائع أو غيره (الرشد)
وهو أن يبلغ مصلحا لدينه
وماله فلا يصح عقد العتيق
والمجنون ومن بالغ غير
مصلح لدينه وماله

حق) أى فلا يصح عقد
المكره فى ماله بغير حق
ويصح بحق قال فى الروضة
الزبد فيها هذا الشرط
بل توجه عليه بيع ماله لو فاء
دين أو شراء ماله أسلم اليه
فيه فأكرهه عليه الحاكم
أه ولو باع مال غيره
بأكرهه عليه صح قاله
القاضى حسين كالمصحيح
فيمن طلق زوجة غيره
بأكرهه عليه أنه يقع
الطلاق لأنه أبلغ فى الاذن
(ولا يصح شراء الكافر
المصحف) وكتب الحديث
(والمسلم فى الاظهر) لما فى
ملكه للأولين من الائمة
والثالث من الأذلال وقد
قال تعالى وإن يجعل الله
للكافرين على المؤمنين
سبيلا والثانى يصح ويؤمر
بإزالة الملك عن كل من
الثلاثة وفى الروضة كأصلها
تصحيح طريقة القطع
بالاول فى الاولين والفرق
ان العبد يمكنه الاستغانة
ودفع القل عن نفسه (الا
أن يعتق عليه) كأبيه
أوابنه (فيصح) بالرفع
شراؤه (فى الاصح)
لا تغناه اذ لا به عدم استقرار
ملكه والثانى لا يصح لأنه
لا يجوز عن الأذلال (ولا
شراء الحربى سلاحا والله
أعلم) كإكرهه الرافى فى
النسج فى المناهى لانه

الرفيق (قوله نعم) هذا الاستثناء فحين يذرى المال بعد صلاحه حال باوغه وخرج به من فسق بعده فكالرشيد
ولا يحجر عليه وفى كلامه إشارة الى أن المراد بالرشد فى كلام المصنف ولو فيما سوى وقيل انه إشارة الى أن فى
مفهوم كلام المصنف تفصيلا فتأمل (قوله المكره) ان لم يظهر منه قرينة اختيار ولم ينو صحة العقد (قوله فى
ماله) أى فى مال معين له فيه ولاية التصرف ولو بوكالة فخرج المصادر فان عقده صحيح وان علم أنه لا يخلص
بغير البيع وبقيت عقود المكره مباحة كبيعته (قاعدة) قول المكره لاغ الا فى بطلان صلاته فتبطل به وفعله
أيضاً لاغ الا فى عدم الاستقبال فى الصلاة والفعل الكثير فيها وعدم القيام فى الفريضة فتبطل صلاته فى ذلك
والا فى وجود الرضاع منه فيترتب عليه التحريم والا فى وجود القتل فيقتل هو ومن أكرهه (قوله والحاكم)
أى من له ولاية ولو بالتغلب (قوله بأكرهه) أى الغير (فرع) من الأكره بحق أكرهه الحاكم من عنده
طعام على بيعه عند حاجة الناس اليه ان بقي له قوت سنة قال شيخنا وهذا خاص بالطعام فرأجه (قوله ولا يصح
شراء الكافر المصحف) أى لا يصح تملكه له ولو بغير الشراء ولو بوكالة مسلم عنه لأن الملك يقع له وبذلك علم
صحة العقد بوكالته عن المسلم فى شراؤه وفارق عدم صحة وكالته عن المسلم فى قبول نكاح مسلمة بالاحتياط
للايضاع وقول بعضهم ولانه لا يتصور نكاح كافر مسلمة بخلاف ملكه مسلم مردود بأسلام زوجته والمراد
بالمصحف هنا ما فيه قرآن مقصود ولو قليلا كروح أو تميمة أو رسالة وأجاز ابن عبدالحق القيمة والرسالة اقتداء
بفعله صلى الله عليه وسلم وخرج بالمقصود ما على جدار أو سقف أو ثوباً ونحوها (فرع) يمنع الكافر
من تجليده مصحف وتذهيبه لانه من شراء جلد هو ان لم تنقطع نسبته (قوله وكتب الحديث) وكتب فيها حديث
ولو ضعيفاً لا وضوءاً قال شيخنا وكالحديث علم شرعى وأثاره الحالى لا علم خلا عن جميع ذلك فيصح
(قوله والمسلم) ولو فيما مضى كالرند (قوله لما فى ملكه الخ) خرج بذلك المذكورات من المصحف وما بعده
أجارتها أو أعارتها ورهنها فصحيحة له لكن مع الكراهة فى العقد على العين وعلى كل لا تسلم العين اليه بل
يقبضها عنه الحاكم ثم يأمره وجوباً بالزلة لملكه عنها فى نحو اجارة العين ومنعه من استخدام المسلم فهلوفى
غيرها (قوله تصحيح طريقة القطع) فلانما سب التعبير بالذهب (قوله بالرفع) جواباً لما فى الاستثناء ولا يصح
نصبه عطفاً على يعتق المفتضى لكونه من مدخول الاستثناء أو لكونه الصحة مرتبة على العتق مع انها
انما ترتبت على استحقاقه لا عليه أو لكونه استثناء الشئ من نقيضه اذ يصير المعنى لا يصح الآن يصح وكل غير
صحيح فتأمل (تنبيه) هذه من صور دخول المسلم فى ملك الكافر وقد أوصاه بعضهم الى نحو أربعين صورة
وكما إذا خلع تحت ثلاثة أمور إما قهره عليه كالارث أو بفسخ أو باستحقاق عتق (قوله الحربى) ولو فى دارنا
كل مؤمن والمعاهد (قوله سلاحا) أى آلة حرب كسيوف وترس ورمح وفرس وسفينة سواء تملك جميع ذلك أو
كل واحد من ذلك أو بعضه وخرج نحو سكين صغير قومقشط وعبد ولو كبيراً الا ان علم مقاتلتنا به (قوله لانه
يستعين) أى مع مخالفتنا فى الدين بخلاف المسلم وان حرم بأن علم منه ما ذكر (قوله بخلاف الذى) أى الذى
بدارنا ولم يعلم انه يدهس الى دارهم والا فلا يصح قاله شيخنا م ر وخالفه شيخنا كابن حجر فى صورة الدس (فرع)

(قول المتن ولا يصح شراء الكافر المصحف الخ) ولا خلاف فى التحريم والشراء بالبدن والقصر وجعه أثرية
(قوله المصحف) ولو بعضاً (قوله والثانى يصح) أى قياساً على الارث بجامع أن كلا سبب للملك (قوله
والفرق الخ) أى ولان العبد يرجى عتقه والمصحف أكثر حرمة بدليل منع المحدث من مسه وحينئذ
فلا يرد منع بيع العبد الصغير (قوله فيصح بالرفع) أى لانه بالنصب يصير التقدير الا ان يصح وهو كلام لا معنى له
اذ نصبه يصير من المستثنى ولا معنى له (قوله بخلاف الذى) خرج أيضاً الحربى المؤمن قال الاسودى والمسئلة
محتملة على القول بالجواز لانه فى قبضتنا يحتمل المنع وهو الوجه لان الاصل اسما كاله الى عوده ولان الحربية

يستعين به على قتالنا بخلاف الذى فانه فى قبضتنا بخلاف غير السلاح مما يتأتى منه كالحديد فانه

يبيعها وشراؤه فلا يصح لعدم

رؤيته وفي شرح المذهب

ان يبيع المسلم المصحف

وشراءه مكروه وقيل يكره

البيع دون الشراء (والبيع

شروط) خمسة أحدها

(طهارة عينه فلا يصح بيع

الكب والتخمر) وغيرهما

من نجس العين لانه صلى

الله عليه وسلم نهى عن ثمن

الكب وقال ان الله حرم

بيع الخمر والميتة والتخمر

رواهما الشيخان والمعنى في

الذكورات نجاسة عينها

فألقى بها باقى نجس العين

(والتنجس الذى لا يمكن

تطهيره) لانه فى معنى

نجس العين (كاخل

والدبن وكذا الدهن)

كالزيت والسمن لا يمكن

تطهيره (فى الاصح) والثانى

يمكن بغسله بان يصب عليه

فى اناء ماء يغلبه ويحرك

بخشبة حتى يصل الى جميع

أجزائه كما تقدم فى باب

النجاسة مع رده بماء

حديث الفارة تموت فى

السمن ان كان جامدا

فألقوها وما حو لها وان

كان مائعا فلا تقر به وفى

رواية فاريقوه فلا يمكن

تطهيره شرعا لم يقل فيه

ذلك وعلى امكان تطهيره قيل

يصح بيعه قياما على الثوب

المتنجس والاصح المنع

لحديثه ويجرى الخلاف

لا يصح شراء الكافر دار فى الحرم لانه منه كما قال ابن حجر وخالفه شيخنا مر قال شيخنا ويجرى مثل ذلك فى الاجارة ومع الصحة يؤمر بازاء المالك عنه كما مر (قوله وسائى) هو جواب عن سكوت المصنف عن اشتراط البصر فى العاقد (قوله أو شراؤه) أى لال نفسه أو لمن يعق عليه فيصح (قوله وقيل يكره البيع) أى بيع المصحف دون شراؤه وهذا هو المعتمد قال الخطيب والمراد هنا ما يسمى مصحفا عرافا لا نحو تفسير وقال شيخنا ان حرمه فكل المصحف والا فلا (قوله ولبيع شروط خمسة) لوعبر بالعوض لشملة الثمن لانه مثله وذكرا خمسة يوضح وبعضهم اكنفى بالملك والعلم وبعضهم بذلك مع النفع وهذه الخمسة عامة ويزاد عليها فى نحو الروى وفى نحو الزرع ما يأتى فيها (قوله طهارة عينه) ومنه الماء المستعمل ومظنون الطهارة بالاجتهاد ولا يضر اشتغال العقد على نجس تابع كطين بناء مخلوط بسرجين ورش فصل من نحو حداق وروشم عبود ودميت فى نحو خل وفاكهة فهو مبيع تبعاعنده شيخنا وقال العلامة العبادى الوجه أن المبيع هو الطاهر وحده ودخول غيره من باب نقل اليد كالالاختصاص وأما ما نقل عن شيخنا الرمى من صحة بيع بناء نجس كله ولو على أرض محتكرة لم يصح عنه فراجع (قوله فلا يصح بيع الكب) ولا يجوز اقتناؤه الا الحاجة بقدرها كحراسة ماشية وزرع وصيد ويجب زوال اليد عنه بفراغها ولا يجوز اقتناء التخمر مطلقا ويجوز اقتناء باقى الحيوانات ونحو السرجين (قوله والتنجس) منه الآجر والخزف المجهون بالنجس كالسرجين والرماد فلا يصح بيعه لكن تقدم أن شيخنا أفتى بصحة بيعه ويجوز نحو الصلاة عليه وعدم تنجيس ما يوضع فيه من المائعات وغير ذلك ثم رأيت عن الامام الشافعى رخرجه بما فيه مية لا يسيل دمه لانه طاهر لكن لشتره الخيار ان جهله (قوله على الثوب المتنجس) فالمراد كل ما يظهر بالغسل (قوله الجزم بالمنع) نظر الانجاسة الآن وهو المعتمد ان كان دون قلتين والا فيصح بيعه كذا قاله شيخنا وهو صريح فى ان المتنجس الكثير بالتغير يصح بيعه وفيه نظر (قوله لا يمكن الخ) أشار الى أن الخلاف فى عدم امكان التطهير المترب عليه عدم صحة البيع بخلاف الذى هو مفاد كلام المصنف ولوقال المصنف على الاصح لكان أقرب الى المراد فتأمل وراجع (قوله النفع) أى الشرعى ولو ما لا كجش صغير فرج به ما لا نفع فيه كحمار زمن وما فيه نفع محرم كما يأتى ولا يخفى ان نفع كل شئ بحسبه فنفع العلق بامتصاص الدم ونفع الطاووس بالاستمتاع برؤيته ونفع العندليب بالاستماع صوته ونفع العبد الزمن بعقده ونفع الهرة بصيد الفأر متأصلة والامان عارض (قوله وفى شرح المذهب ان يبيع المسلم المصحف الخ) كأن وجه هذا صونه عن ان يكون فى معنى السلع المتبدلة بالبيع والشراء (قول المتن طهارة عينه) هذا يفتى عنه المالك وما عدا النفع يرجع الى العاقد فانحصرت الشروط فى الملك والنفع نعم يحتاج ان يضم اليهما امكان الطهر بالغسل (قول المتن فلا يصح بيع الكب) وان كان بصيد (فائدة) لو اراد أن يقتنى الكب ليجزى له اذا احتاج لزراع مثلا لم يجز (قول المتن والتخمر) وان كانت محترمة وقيل ان المحترمة طاهرة تجوز بيعها (قوله والمعنى فى المذكورات) وجه ذلك أن هذه الاشياء لها منافع فالتخمر يطأ بها النار ويحجن بها الطين والميتة تطعم للجوارح ويطلق بشحمها السفن ويسرج به والكب يصيد فعملنا ان منشأ النهى بنجاسة العين (قول المتن والتنجس الخ) حكى فى شرح المذهب الاجماع على ذلك ثم قضية هذا ان الآجر ونحوه مما يمين بالزبل يتمتع بيعه ويلزم من ذلك امتناع بيع الدار المبنية به (قوله والثانى يمكن) قال الرافعى يمكن أن يطردها الوجه فى الدبس والخل وسائر المائعات لان اصال الماء الى أجزائها يمكن بالتحريك والغسل طاهرة فلا يضر بقاؤها واعلم ان الشارح انما يرجع الخلاف الى امكان التطهير وعدمه لانه لا نحيث قلنا بعدم امكان التطهير بطل البيع قطعاً (قوله للحديث) أى لان الامر بعدم قربانه أو برافته مانع من جواز بيعه كذا استدلل به الرافعى ونظر

فى بيع الماء المتنجس لان تطهيره ممكن بالكارة وأشار بعضهم الى الجزم بالمنع وقال انه ليس بتطهير بل يستحيل ببلوغه قلتين من صفة النجاسة الى الطهارة كالتخمر تنخل (الثانى) من شروط المبيع (النفع)

فلا نفع فيه ليس بما لا يقابل به (فلا يصح بيع الحشرات) بفنح الشين كالحبات والعقارب والافئران والخنفاص والفئس ونحوها
اذلا نفع فيها يقابل بالمال وان (١٥٨) ذكر لها منافع في الخواص (وكل سبع لا ينفع) كالاسد والذئب والنمر وما في

اقتناء الملوك لها من
الهيئة والسياسة ليس من
للمنافع المتغيرة والسبع
النافع كالصبيح للكل
والفهد للصيد والفيل للقتال
(ولا) بيع (حبي الخنطة
ونحوها) لان ذلك لا يمد
مالا وان عذبضه الى غيره
(وآلة اللهو) كالطنبور
وللزمارة اذلا نفع بها شرعا
(وقيل تصح الآلة) أى
بيعها (ان عذر رضاها)
بضم الراء أى مكسرها
(مالا) لان فيها نفع متوقفا
كالجيش الصغير ورد بانها
على هيئتها لا يقصد منها غير
المعصية (ويصح بيع الماء
على الشط) أى جانب النهر
(والتراب بالصحراء) ممن
حازهما (فى الاصح) لظهور
المنفعة فيهما ولا يقصد فى
ذلك مما قاله الثانى من امكان
تحصيل مثلها بلا تعب ولا
مؤنة (الثالث) من شروط
المبيع (امكان تسليمه)
بان يقدر عليه ليوثق بمحصل
العوض (فلا يصح بيع
الضال والآبى والمغصوب)
للهجز عن تسليمها فى الحال
(فان باعه) أى المغصوب
(لقادر على انتزاعه) دونه
(صح على الصحيح)
نظر الى وصول المشتري

والقرد بالتعليم ونحو ذلك (فرع) لا يصح بيع دار بلا عمران أو مكن أحداث عمر لها من نحو شارع أو معلوك
للمشتري لعدم النفع الشرعى بها حال البيع نعم ان كانت محفوفة بملك البائع صح وللمشتري المرور من أى
جهة شاء أو من جهة عينها البائع فان منعه من المرور أو ذكر له جهة ولم يعينها لم يصح كاسر (قوله ولا يصح
بيع الحشرات) أى غير المأكولة ونحوها كاسر وأصلها صغار دواب الارض والمراد هنا الاعم (قوله والنمل)
بالميم بخلاف النحل بالحاء المهمة فيبعضه صحيح بشرطه الآتى (قوله والنمر) أى الكبير غير المعلم وانما لم
يصح بيعه لانه حينئذ لا يقبل التعليم (قوله والسياسة) هى حسن السيرة فى الرعية (قوله والفهد) أى يصح
بيعها ولو كبير غير معلم لانه يقبل التعليم بخلاف النمر كما تقدم (قوله وآلة اللهو) أى المحرمة لان نحو الشطرنج
ومثلها فى عدم الصحة الصور والصلبان ولو من ذهب أو فضة أو حوى لكن قال شيخنا م ر بصحة بيع
صور الخلاوة لان المقصود منها الزواج وقيل بصحة بيع المذكورات هنا من النقد كالاناء منه كيانى و فرقا بأن
الاناء من جنس ما يجوز استعماله وقد يجوز استعماله أيضا عند الحاجة ولا يصح بيع كتب العلم المحرم (قوله
تحصيل مثلها) يقيد بأنه لو برد الماء أو غر بل التراب مثلا صح بيعه قطعاً (قوله بأن يقدر الخ) أشار الى أن
المراد بامكان القدرة وجودها بالفعل حسا وشرعا لا حقيقة (قوله والآبى) وان عرف محله أو أراد عتقه
نظر الى حيولة المنفعة فيه نعم يصح بيعه لمن يقدر على رده بلا مشقة لا تحتل عادة ولا مؤنة لها و رفع ومثلها الضال
والمغصوب وكذا يصح نحو سمك فى بركة وطير فى برج بشرطهما ونحو ذلك فى كوارته ان رآه قبل دخولها والا فلا
ولا يصح بيع الطير فى الهواء وان اعتاد العود ولا نحل خارج الكوارة وان كانت أمه فيها واعتاد الرجوع اليها
وفى شرح شيخنا الصحة فيه فى هذه الحالة لانه لا يقصد للحوارج بخلاف غيره من الطيور وذ كرا الخطيب
مثله (قوله لقادر) وان جهل الغصب وله الخيار حينئذ وكذا لو طرأ الجزو ويصدق يمينه فى عدم قدرته وفى
فيه السبكي وصوب القياس على منع بيع جلد الميتة مع امكان طهره بالدبغ (قوله فلا نفع فيه الخ) علله
الرافعى بان أخذ المال فى مقابلته قريب من أن كل المال بالباطل وقد قال تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم
بالباطل ثم فوات النفع قد يكون حسا وقد يكون شرعا (قول المتن فلا يصح بيع الحشرات) أى التى لا نفع
بها (قول المتن وكل سبع لا ينفع) السبع هو الحيوان المفترس وقوله لا ينفع أى مثل ان لا يؤكل ولا يصل
ولا يقاتل عليه ولا يتعلم ولا يصلح للحمل (قوله وما فى اقتناء الملوك الخ) قال السبكي بل يحرم اقتنائها (قوله
والفهد للصيد) مثله الهرة لصيد الفأر (قوله ونحوها) الضمير فيه يرجع للخنطة (قول المتن وآلة اللهو)
قال الرافعى الوجهان فيهما يجريان فى الاصنام والصور اه ثم الحكم ثابت ولو كانت من جواهر نفيسة ثم
لا يخفى ان من الصور ما يجعل من الحوى بمصر على صور الحيوان وقد عمت البسوى ببيع ذلك وهو باطل
قال فى شرح المذهب وكتب الكفر والسحر والفلسفة يحرم بيعها ويجب اتلافها (قوله والزمار) ولو
من ذهب (قوله ولا يقصد فى ذلك الخ) بحث بعضهم تخصيص الخلاف بما اذا لم يميز للبيع بوصف زائد
كبرودة الماء ونعومة التراب والا فيصح بلا خلاف قلت والنظر فى توجيه الثانى يعلم أن هذا خروج عن
المسئلة (قوله من امكان الخ) أى فيكون بطل المال والحال ما ذكر سقها (قول المتن والآبى) لا يشكل
بصحة بيع العبد الزمن لان هناك منفعة حبل بين المشتري وبينها بخلاف الزمن (قاعدة) يقال بى بى على
وزن ضرب يضرب وعلم يعلم (قوله فى الحال) هذا يفيدك ان المضر الجزى فى الحال ولو أمكن الوصول اليه بعد
ذلك وسواء عرف مكان الآبى والضال أم لا والحاصل أن يكون عاجزا بحيث لو شرع لم يتيسر له ذلك (قوله
والثانى بنظر الى عجز البائع) لان التسليم واجب عليه

نظر الى وصول المشتري
الى المبيع والثانى بنظر الى عجز البائع بنفسه ولو قدر على انتزاعه صح بيعه قطعاً ولو باعه
من الغاصب صح قطعاً ولو باع الآبى

(قول)

من يسهل عليه رده فقيمة الوجهان في المنصوب وكذا يقال في الضال قال الأزهرى وغيره ولا يقع الاعلى الحيوان انسانا كان أو غيره (ولا يصح بيع نصف) مثلا (معين من الاناء والسيف ونحوهما) كثوب نفيس تنقص بقطعه قيمته للجزم من تسليم ذلك شرعا لان التسليم فيه لا يمكن الا بالكسر أو القطع وفيه نقص وتضييع لمال (ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه) كخطيط الكرياس (في الاصح) والثاني قال قطعه لا يخلو عن تغيير لعين المبيع وقيل يصح في النفيس (١٥٩) لرضا البائع بالضرر قال الرافعي والقياس

طرو مجزؤه (قوله من يسهل الخ) فان كان عنده صح قطعا ولم يجعل الشارح هذا خلافا في كلام المصنف نظرا للزراع والخلاف (قوله ولا يقع) أى الضال الاعلى الحيوان وكذا لا يقع الآتى الاعلى الأدنى وقيل ان كان من خوف أو تعب يقال له هارب (تنبيه) عتق الله كورين جميع من المالك ولوعن الكفارة أو ببيع ضمنى أو بنفس العقد كمن يعتق عليه اذ لا يعتبر التسليم في ذلك (قوله من الاناء) نعم ان كان من النقص صح البيع لانه ما مور بزال هيئته مع امكان الانتفاع به كاسر (قوله كثوب نفيس) ونقص من خاتم وجذع في بناء (قوله وفيه نقص) أى لا يمكن تداركه بخلاف نحو فردة خف (قوله فيصح بلا خلاف) لغرض الرجوع والقطع غير ملجئ اليه وان جاز للطالب الاعراض عن الشراء بعد القطع قال الزركشى والاولى شراؤه شائعا ثم قطعه لانه يصير شرى كما ويجبر على القطع عند طلبه لعدم التعت (قوله لعين المبيع) لاحاجة الى هذا وهو بالعين المهمة والنون آخره أو بالعين المجمة والراء آخره (قوله ولك أن تقول الخ) تقدم ما يعلم منه جوابه بإمكان تدارك النقص في الارض (قوله والمرهون) ولو شرعا كاجرة نحو قصار بعد شروعه في قصارته ولو قبل فراغها وماء طهارة بعد دخول الوقت (قوله بغير اذن مرتهنه) فيصح باذنه وان يشتره (قوله في المومر) فالمعسر على خبره قطعا (قوله ففسخ) ان لم يسقط الفسخ حقه كما قاله الماوردى كوارث البائع لانه يعود الى ملكه فيسقط الارش والفاسخ الحاكم وله أن يبيع من مال المومر بقدر الارش (قوله ولو باعه) أى المومر كفى العباب (قوله صح جزما) فان تعذر الفداء ولو بافلاس أو صبر على حبس أو غيبة ففسخ أيضا (قوله بذمته) أى أو كسبه (قوله ولا يضرب في تعلق القصاص بعضوه) وان نعلم كقطع طريق (قوله بالعفو) أى مجانعا من كله أو بعضه والاثني بطلان البيع كفى شرح شيخنا كالرافعي قال شيخنا والوجه

(قول المتن ونحوهما) مما أُلحق بذلك بيع الفسخ في الخاتم والجذع في البناء نعم استشكل الرافعي على ذلك صحة بيع بعض الجدار والاستطوأة اذا كان من أجر أولين وجعل محل القطع نهاية صف لا بعض سمك اللبن أو الآجر (قوله وقيل يصح) قال الأذرى هذا هو المختار دليله وعليه العمل في الاعصار والامصار والحاجة ماسة اليه وهو نوع استرباح وفيه أغراض صحيحة (قوله والقياس الخ) اعترضه الاسنوى بان الثوب ينسج ليقطع بخلاف الاناء والسيف (قوله وما يصدق الخ) برده هذا ايضا قول النورى الآتى حيث قلنا لا يصح وانه مبنى على الرجوع (قوله وطريق من أراد الخ) فيه اشعار بجواز القطع لهذا الغرض واستشكل بانه العلة في امتناع البيع موجودة فيه والاشكال قوى جدا (قول المتن ولا يبيع المرهون الخ) قال الدميرى مثله الاشجار المساق عليها قبل انقضاء المدة اه قلت والظاهر بطلان المساقاة اذا أذن العامل وبيع (قول المتن ولا الجاني المتعلق الخ) قضية اطلاقه ان الحكم كذلك ولو قل المال وزادت القيمة عليه (قوله قيل والمعسر) أى ويتخير الجاني عليه مختارا للفداء لكان لو تعذر تحصيل الفداء أو تأخر فلا فلاح له أو غيبته أو صبره على الحبس ففسخ البيع ومثل ذلك يجري فيما لو اختار الفداء ثم باعه (قوله لانه ترجى سلامته الخ) أى فكان كالريض اسكن لو باعه ثم حصل العفو على مال

والثاني يصح في المومر قبل والمعسر والفرق ان حق الجاني عليه ثبت من غير اختيار المالك بخلاف حق المرتهن وعلى هذا يكون السيد المومر يبيعه مع علمه بالجناية مختارا للفداء وقيل لا بل هو على خبره ان فدى أمضى البيع والافسخ ولو باعه بعد اختيار الفداء صح جزما والفداء باقل الامر من من قيمته وأرض الجناية كما سيأتى في باب موجبات الدية وصور تعلق المال برقبته أن يكون جنى خطأ أو شبه عمد أو عمدا وعفى على مال أو تلف مالا (ولا يضرب تعلقه بذمته) بأن اشترى شيئا بغير اذن سيده أو تلفه لان البيع انما يرد على الرقبة ولا تعلق لرب الدين بها (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضرب (في الاظهر) لانه ترجى سلامته بالعفو والثاني يضرب لان مستحق القصاص قد عفو على مال

فيتعلق برقبته وتعلقه بها
 صار كأنه قد تقدم ولا يضر تعلق
 الفصص بعضوه جزما كما
 ذكر في باب الخيار فيثبت
 به الرد كما سيأتي فيه (الرابع)
 من شروط المبيع (الملك)
 فيه (لمن له العقد) الواقع
 وهو العاقد أو موكله أو
 موليه أي أن يكون مملوكا
 لاحد الثلاثة (فبيع
 الفضولي باطل) لانه ليس
 بمالك ولا وكيل ولا ولي
 (وفي القديم) هو
 (موقوف) أن أجاز مالكة
 أو وليه (نفذ) بالمعجمة
 (والافلا) بنفذ ويجرى
 القولان فيما لو اشترى لغيره
 بلاذن بعين ماله أو في ذمته
 وفيما لو تزوج أمة غيره أو بنته
 أو طلاق منكوته أو أعتق
 عبده أو أجرد ابنته بغير إذنه
 (ولو باع مال مورثه ظانا
 حياته وكان ميتا) يسكون
 الباء (صح في الاظهر)
 تبين انه ملكه والثاني
 لا يصح لظنه انه ليس
 ملكه ويجرى الخلاف
 فيمن زوج أمة مورثه
 على ظن انه حي فبان ميتا
 هل يصح النكاح قال
 في شرح المهذب والاصح

الفسخ بناء على الاصح من وجوب الفصص ابتداء نم لو أعتقه السيد ثم عفى عنه على مال لم يبطال العتق
 ولا يفسخ وينتظر يسار السيد بالفسخ (قوله الرابع الملك) أي ملك التصرف التام فدخل الوكيل
 وخرج ما قبل القبض (قوله الواقع) أي الموجود أي أن يصدر العقد الموجود من له ولاية ايجاده فخرج
 الفضولي وهذا أولى من تفسير الواقع بالناجز بل لا يستقيم لمن تأمله (قوله فبيع الفضولي) وكذا سائر
 تصرفاته ولو حلا كعتق كما سيأتي به (قوله مالكة) أي الأهل عند العقد لا خصوصي وإن بلغ وقت
 الإجازة (فرع) يصح أن يبيع الحر في أخاه ومستولده وولد غيره لملكه له بالاستقلاء لا ولد نفسه
 لعتقه عليه بملكه (قوله بالمعجمة) من باب نصر وبالمهمة من باب علم ومعناه فرغ (قوله بنته) أي
 الغير وكذا ما بعده لقوله بغير إذنه أو بنت نفسه بأن أدنت له وهي خالية ولم يعلم وزوجة نفسه بأن زوجها له وكيله
 ولم يعلم (قوله مورثه) أي مثله لغيره كذلك ويصح عكسه قطعا كأن ظن في ماله أنه لغيره (قوله ظانا
 حياته) أي مترددا فيها فان ظن موته صح قطعا ولا يضر التعلق مع العلم بالموت كما مر كأن يقول إن كان مورثي
 مات أو إن كان ملكي (قوله يسكون الباء) أي على الافصح (قوله والاصح محتمة) هو المعتمد عند شيخنا وغيره
 قالوا فارق عدم الصحة فيما لو تزوج بغيره فبان أنفي أو بمن شك في حكمه فبان شك حلالا بان الشك في الولاية
 أخف منه في المعقود عليه (تنبيه) قال شيخنا يحرم الأقدام على العقد المذكور وإن كان صحيحا وهو صغيرة
 فهل يتبين بطلان البيع أم لا حكى الرافعي فيما لو رهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه اشعار برجحان
 البطلان قال ابن الرفعة فليجبر ذلك هنا (تمة) مما يندرج في هذا الشرط بيع الثوب المحتاج اليه في الستر
 والماء الذي يحتاج الى الطهارة به ولم يجد غيرهما (قول المتن لمن له العقد) فمن العاقد ليدخل نحو الوكيل
 والولي والقاضي فورد عليه الفضولي وغرضه اخراجه بدليل ترتيب حكمه بالفاء ثم الدليل على هذا قوله صلى
 الله عليه وسلم لا طلاق الا فيما تملك ولا عتق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك ولا ذم الا فيما تملك (قوله
 الواقع) هذه اللفظة لم أفهم معناها ولو قال المتن لمن يقع له العقد كان واضحاً (قوله أو موليه) ومثل ذلك الظاهر
 بغير جنس حقه والمثلقت (قول المتن فبيع الفضولي الخ) كلامه يورثه ان الشراء لا يجري فيه قول الوقف
 وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف مذهبننا كما نبه عليه الشارح وقوله موقوف يعني الملك وأما
 الصحة فتناجزه نقله الرافعي عن الامام (قول المتن وفي القديم الخ) احتج لذلك بما روى شبيب بن غرقدة
 التابعي عن عروة البارقي حديثه نوكله في شراء شاة فاشترى شاتين ثم باع احدهما بدينار وأحضر الاخرى
 مع الدينار فذاعه النبي صلى الله عليه وسلم والحديث رواه شبيب قال حدثني الحنفي عن عروة قد كره قبل
 لجهالة الحنفي لم يحتج به الشافعي في هذا ولكنه احتج به في أن من وكل في شراء شاة بدينار له أن يشتري به
 شاتين لأن المرسل يحتج به اذا وافق القياس وبيع الفضولي مخالف القياس وكان ينبغي لاصنف التعبير
 بالاظهر لان القول الثاني منصوص عليه في الجديد قال في الروضة وهو قوي قال في شرح المهذب وقد علق
 الشافعي في البويطي القول به على صحة الحديث قال الرافعي والمعتبر اجازة من ملك التصرف عند العقد
 حتى لو بلغ المالك بعد البيع ثم أجاز لا ينفذ (قوله أو وليه) الضمير فيه يرجع لقول المتن مالكة (قول
 المتن نفذ) منه تنفيذ القاضي ومضارعه مضموم بخلاف نفس الماهل ومضارعه مفتوح ومعناه الفراغ
 (قوله بعين ماله وقوله أو في ذمته) الضمير في كل منهما يرجع لقوله أو لغيره (قوله وأعتق عبده) ضبط الامام
 ذلك بان يكون العقد يقبل النيابة (قول المتن صح في الاظهر) لصدره من المالك كذا عاب الرافعي ثم
 الملك للشترى يتبين على ثبوته من حين العقد بخلاف بيع الفضولي (قوله ويجرى الخلاف) هو جار أيضا
 فيما لو باع العبد على ظن بقاء الاباق والكتابة ثم تبين الرجوع والفسخ ولو ظن شيئا لغيره فتبين انه له صح جزما

صحته (الخامس) من شروط المبيع (العلم به) عينا وقدرا وصفة على ما سيأتي بيانه خذرامن (١٦١) الفرر لما روى مسلم عن أبي هريرة

أنه صلى الله عليه وسلم نهى
عن بيع الفرر (فبيع أحد
الثوبين) أو العبدین مثلا
(باطل) وأن نسأت
قيمتهما للجهل بعين المبيع
(ويصح بيع صاع من صبرة
نعم صيعانها) للتعاقدين
وينزل على الاشاعة فإذا
علم أنها عشرة أصع
فالمبيع عشرة فلو تلف
بعضها تلف بقدره من
المبيع وقيل المبيع صاع
منها أي صاع كان فيبقى
المبيع ما بقي صاع (وكذا
ان جهلت) صيعانها
للتعاقدين يصح البيع (في
الاصح) المنصوص
والمبيع صاع منها أي صاع
كان للبايع تسليمه من
أسفلها وان لم يكن مربيا
لان رؤية ظاهر الصبرة
كروية كلها والثاني لا يصح
كالفرق صيعانها وقال
بعثك صاعا منها ولو باعه
ذراعا من أرض أودار
أو ثوب وهما يعلدان ذرعان
ذلك كعشرة صح و كأنه
باعه العشر وان جهل
أحدهما الذرعان لم يصح
البيع خلاف ما تقدم في
الصبرة المجهولة لان
أجزاها لا تتفاوت بخلاف
أجزاء ما ذكر (ولو باع
بعل ذي البيت حنطة أو بزة
هذه الحصة ذهباً أو بماء
به فلان فرسه) أي بمثل ذلك

لا يفسق به خلافا لبعضهم وفيه نظر مع ما مر عنه في بيع المعاطاة انه كبيرة وقد يفرق بصحته هنا (قوله الخامس
العلم) بالمعنى الشامل للظن (قوله عينا) أي في المشاهد الذي لم يختلط بغيره وقدرا وصفة في غيره نعم لا يصح بيع
المختلط كالتمسح بالشعر ولو بالفرهم وسيأتي في الر بأن اللحم مع عظمه والطحينة والقشطة والزبد والمجونة
المجونة بنواها والعسل بشمعه كذلك (قوله باطل) أي وان نويوا احدا منهما واتفقت بينهما وجوب ذكر
المعقود عليه هنا وبذلك فارق الاكتفاء بنية المنكوحه نعم قد يفتقر الجهل في صور ضرورة أو ما حقه كبيع
حصته من غلة الوفا ورزق من الجيش قبل قبضه وكبيع داره فيها حصه لا يعلم قدرها فيصح في حصته منها
ولا يصح بيع بعض الدار مطلقا نعم ان تبين أن ذلك البعض قدر حصته منها في الواقع فينتجه الصحة أخذنا مما
مر (قوله من الفرر) هو ما انطوت عنا عاقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما (قوله من صبرة) أي
مشاهدة مما تساوى أجزاؤه وبدل بعضه على بعض وهذه من افراد ما سيأتي في الاكتفاء برؤية بعض المبيع
وذكرها هنا لافادة أن الاشاعة لا تنافي العلم أقيد من ذكرها بعده خلافا لبعضهم وخرج بما ذكر صبرة نحو
الليمون والرومان والبطيخ كرمائة منها بكذا فلا يصح وخرج غير الصبرة كشاة بكذا من الاغنام وذراع بكذا
من الثوب مثلا فلا يصح أيضا (قوله وينزل على الاشاعة) فان قصدا معينهما ففسد العقد وكذا لو قال
بعثك صاعا من أسفلها أو بعثكها الا صاعا منها أو بعثك نصفها الا صاعا منه فيفسد العقد في ذلك بخلاف بعثك
نصفها وصاعا من نصفها الآخر أو بعثك نصفها كل صاع بدرهم ونصفها الآخر كل صاع بدرهمين فالعقد صحيح
(قوله تلف بقدره) أي بقدر ما يخصه من التالف وهو عشر الصاع في هذه الصورة (قوله المنصوص) فيه
اعتراض على التعبير بالأصح (قوله أي صاع كان) فالاشاعة بعد العقد لا معه كما مر (قوله وللبايع تسليمه
من أسفلها) ظاهر كلامه أن ذلك في المجهول ومثلها المعاومة ويمكن شمول كلامه لها وان خصت المجهولة
بقوله لو لم يبق منها غير صاع معين وكذا لو صب عليها غير ها ولو لم يبق غيره قاله شيخنا ويظهر أن محله فيما اذا لم
يعلم أن الصاع من المصبوبة (قوله كالفرق الخ) وردبانه بعد التفريق صار من بيع المجهول (قوله بخلاف
أجزاء ما ذكر) فان شأنها التفاوت مع عدم الاشاعة فيها أيضا (تنبيه) علم من لفظ من أن الصبرة أكثر من
الصاع فان لم ترد عليه لم يصح العقد قال بعض مشايخنا الا ان قصد من الابتداء وفيه نظر فراجع (قوله حنطة)
أي غير مشار إليها الا كهذه الحنطة فيصح لقلة الفرر مع امكان الاستيفاء حالا ومثله من ذا الذهب (قوله بمثل
ذلك) أي ينزل على المثلية وان لم يقصد نعم ان انتقل ذلك للشترى تعين عينه فان صرحا بالمثلية بعد علمهما أو

والفرق ان ما سلف قوي المانع بالنظر للأصل (قوله أو العبدین) زاد الشارح هذا وفاء بما في الحرر وإشارة
الى ان في مسألة العبد قولاً قديما موافقا لمذهب أبي حنيفة من انه لو زاد فيها على ان تختار ما شئت في ثلاثة
أيام فادونها صح العقد (قوله وان نسأت قيمتهما) وان جعل الخيرة للشترى (قوله للجهل بعين المبيع)
لا يقال أي غرر في هذا عند استواء القيمة لانا نقول لا بد للعقد من مورد يتأثر به على انه لا يخلو من الفرر
لتفاوت الأغراض في مثل ذلك للتعاقدين فلا يكفي علم أحدهما (قوله والمبيع صاع الخ) اذ لو حل على
الاشاعة فسد البيع (قوله والثاني الخ) هذا اختاره القفال وكان يفتى بالاول ويقول انما يستغنى عن مذهب
الشافعي لا عما عدى (قوله كالفرق الخ) اعتذر القاضي الحسين عن هذا القياس بأن الصيعان المفرق ربما
تفاوت بالكيل فيختلف القرض واعلم ان بيع أحد الثوبين ونحوهما باطل كاسلف وعلل بأمرين: جود الفرر
وكون العقد لا بدله من محل يتأثر به قال الرافعي رحمه الله خلافا في مسألة الصبرة المجهولة مبني على التعليلين
فان قلنا بالاول اغتفرنا الا بهام هنا التساوى الاجزاء والثاني لم يصح البيع (فرع) لو قال بعثك صاعا من باطن
الصبرة فهو كبيع الغائب (قوله للجهل الخ) ايضاح ذلك ان الثلاثة الاول فيها جهل أصل المقدار والرابعة فيها

أحدهما بنقله فسد العقد (قوله وهو صحيح) لأنه مبيع وله حكم الثمن (قوله بنقد) أي بما يتعامل به في بلد البيع ولو مغشوشاً أو عروضا مثلية فقوله أو فلوس معطوف على دراهم لأنها من النقد بالمعنى المذكور فلا اعتراض بل هو متعين لا فائدة ذلك فافهم (قوله تعين الغالب) وإن أبطله السلطان أو كان ناقصاً وأراد خلافه فإن فقد تعين مثله إن بقي له قيمة والا فقيمته نعم في صحة العقد مع إرادته خلافه نظر فراجع (قوله أو نقدان من واحد مما ذكر) أفاد أنهم ما من الدراهم فقط أو من الدراهم فقط وهكذا في ما مر وأشار بذلك إلى دفع التكرار في كلام المصنف لأن ما قبله في تقديم أياضاً لكن من دراهم و فلوس معاً مثلاً وأحدهما غالب فلأسقط المصنف لفظ غالب لسلم من ذلك فتأمل وفيه نظر والحاصل أنه متى انقرد نقد فهو المتعين ومتى تعدد من جنسين أو من جنس تعين الأغلب إن كان والا اشترط التعيين (قوله اشترط التعيين) أي لفظ التعيين ذكر العوض هنا مع كون المعاوضة محضاً بذلك فارق الاكتفاء بالنية في المنكوحه كما مر (قوله فإن استوت) أي قيمتهما صح العقد بلا تعيين وهو المعتمد ظاهر ذلك الصحة وإن لم يعلم بالاستواء فراجع ولو اختلفا في الغلبة أو غيرهما قدم مدعى الصحة (فرع) لو باع بعشرين درهماً من التي قيمة كل عشرة منها دينار مثلاً لم يصح فإن قال من دراهم البلد التي قيمة الخ صح ولو باع بدرهم أو بالدرهم لم يصح إلا أن علم قدرها بعداً وقرينة (قوله ويصح بيع الصبرة المجهولة) أي بيع جميعها بذكر جملتها وتفصيلها كبعثتها كل صاع بدرهم والا كبعثتك كل صاع منها بدرهم أو بعتك منها كل صاع بدرهم لم يصح قال ابن حجر نعم إن أربد بن البيان صح وفيه نظر فراجع ولو قال بعتك صاعاً منها مثلاً بدرهم وما زاد بحسبه بطل في الزائد فإن قال على أن ما زاد بحسبه بطل في الكل (قوله بنصب كل) أي في عبارة المصنف دفع به رفعه بالا ابتداء الجملة مستأنفة فيوهم أن العاقل لم يجمع بين الجلتين وهو

وفي الروضة كأصلها ملء منصوباً وهو صحيح أيضاً (ولو باع بنقد) دراهم أو دراهم أو فلوس (وفي البلد نقد غالب) من ذلك ونقد غير غالب منه (تعين) الغالب لظهور أن المتعاقدين أراداه (أو نقدان) من واحد مما ذكر (لم يوجب أحدهما اشترط التعيين) لأحدهما في العقد ليعلم وهذا كما قال في البيان إذا تفاوتت قيمتهما فإن استوت صح البيع بدون التعيين وسلم المشتري ما شاء منهما (ويصح بيع الصبرة المجهولة المبيعان) للمتعاقدين (كل صاع بدرهم) بنصب كل كان يقول بعتك هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يضر الجهل بجملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعتك هذه الأرض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم أو هذه الاغنام كل شاة بدرهم

الجهل بمقدار الذهب ومقدار الفضة وإنما كان الجهل بالمقدار مضراً لأن العوض في الذمة ثم أشار في المتن بقوله حنطة وذبحاً إلى أن كلاماً من الثمن والمثمن إذا كان في الذمة لا بد من معرفة قدره يقيناً أعني كيلاً أو وزناً أو ذراعاً أو كان الثمن معينا كأن قال بعتك هذا البيت من هذه الحنطة صح لا مكان الاخذ قبل تلف البيت ذكره الرافعي في جانب المبيع والثمن مثله بالاولى بدليل جواز الاستبدال في الثمن دون المثمن ولو كانا يعلمان مقدار ما يحويه البيت صح ومثله الباقي (قوله وفي الروضة كأصلها ملء منصوباً الخ) قيل لو عبر به هنالك كان أولى لأن كلامه في أحكام أقسام علم المبيع لم يفرغ منها وإن كان الثمن كذلك ومعنى هذا الكلام أن غرض المؤلف أن يبيع أحد الثوبين باطل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة بطل فيها لعدم العلم بالقدر فإذا كان المصنف في أقسام علم المبيع (قوله دراهم الخ) يريد أن تعين الجنس لا بد منه ثم إذا اختلف النوع حل على الغالب (قوله أو فلوس) مثل ذلك ما لو باع بصاع حنطة مثلاً فإنه ينزل على الغالب ولذا قيل لو عبر بدل النقد بالثمن كان أشمل (قوله في العقد) أي باللفظ ولا تنكفي النية بخلاف نظيره من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الرافعي في باب الخلع واعتراض الاستنوي بما لو قال زوجتك بنتي ونوي واحدة من بذاته فإنه يصح على الأصح قال هذا شيء يحوج إلى الفرق (قوله فإن استوت صح الخ) ولو في صحاح ومكسرة (قول المتن ويصح بيع الصبرة الخ) أي لأنه لما عرف مقدار الجملة تخميناً أو قبل كل فرد منها شيء معين اتفق الغرر والغبن وخرج عن عبارة المصنف صورتان الأولى قال بعتك كل صاع منها بدرهم تقل الامام عن الأصحاب عدم الصحة ثم خالفهم تبعاً لشيخه الثانية أن يقول بعتك كل صاع بدرهم لا يصح أيضاً ولعله في المسائلين لكونه لم يبيع جميع الصبرة ولا بين المبيع منها ولو قال بعتك صاعاً منها بدرهم وما زاد بحسبه صح أي في صاع فقط كما في شرح الروض بخلاف على أن ما زاد بحسبه فإنه شرط عقد في عقد (قوله ويصح بيع الصبرة الخ) اعلم أن المصنف لما ذكر البطالان في المسائل الأربع السابقة لعدم العلم بقدر الثمن ثم استطرأ أحوال الذي يحمل عليه عند الغفلة وعدمها

لا يصح كاسر ونصبه اما على الحالية من البيع أو الصبرة أو على البدلية من محلها كما أشار إليه الشارح وقدم
النصب على الجرم مع محنته بدلا من لفظها لأدوليته لكون البديل على نية تكرار العامل ولا يتعين في صيغة
البائع شيء من ذلك (فرع) يصح بيع الأرض أو الثوب أو الدار المجهولة للدرعان وكذا الأغنام مثلا المجهولة
العدد كل ذراع أو شاة بدرهم والتقييد بالمجهولة محل الخلاف فمع العلم يصح جزما كما ذكره وفي ذكر هذا
اعتراض على تقييد المصنف بالحكم بالصبرة الآن يقال لما كانت الصبرة يصح بيع بعضها وكلها مناسب للاقتصار
عليها وفي ذكر الخلاف بقوله وقيل لا يصح في الجميع الشامل للصبرة باعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف فيها
(قوله منه) أي من المجزوم به مسألة الدار وغيره أمثلها فهو دليل لما ذكره (قوله صح ان خرجت مائة) ولا
عبارة بما جوت به العادة من حظ قدر من الثمن أو المبيع بل لو شرط ذلك لفسد العقد (قوله والا فلا يصح) وفارق
ما لو باع صبرة بر صبرة شعير مكيلة أو صبرة ذهب بفضة موازنة حيث يصح وعلى هذا لو عين كمية إحدى
الصبرتين فكما هنا فيصح ان خرجت مائة أو الا فلا ويحذف الحكم واحد فلا فرق بتعين كمية الثمن هنا فتأمل
بخلاف ما مر ثم ان زادت احداهما ثم ان سمح صاحب الزيادة بها أو رضی صاحب الناقصة بقدر هادام العقد
والافسخ ولو قال بعثتها بمائة على أنها مائة صاع صح العقد ويتخير المشتري في النقص والبائع في الزيادة
فان قال فان نقصت فعلى وان زادت فلك تخير المشتري في النقص ولا شيء له في مقابله كما لا شيء له من الزيادة قاله
شيخنا الرمي (قوله وجهان) أي على الوجه المرجوح أو رجحهما الثاني (قوله وكذا الكلام الخ) أي لوجع
في الأرض أو الثوب أو الأغنام بين جلة الثمن وتفصيله كبعتك هذه الأرض أو هذا الثوب أو هذه الأغنام
بمائة درهم كل ذراع أو كل شاة بدرهم صح العقدان خرجت المائة والأفلا وفي ذكر ذلك اعتراض على المصنف
كاسر (فرع) لو باع ذراعا من أرض على أن يحفره أو يأخذ ترابا لم يصح لانه لا يمكن الا بأكثر منه
(تفصيله) لو قال بعثتك هذا السمن وظرفه والمسك وفارنه كل رطل أو كل قيراط بدرهم صح ان علم وزن كل
واحد من الطرفين والمظروف فيهما وكان للطرف قيمة والأفلا ولو قال بعثتك كل رطل بدرهم على أن يوزن
معه الطرف ثم يسقط وزنه صح أو على أن يسقط للطرف أرطال معلومة من غير وزنه لم يصح ولو قال بعثتك
بمشرة على أن يوزن بطرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الطرف صح ان علم مقدار وزن الطرف
والمحطوط والأفلا (قوله كفت معاينته) نعم لا تسكني الرؤية من وراء زجاج ولا ماء صاف الا رؤية سمك
فيه أو أرض تحته (قوله عن العلم بقدره) وكذا عن العلم بحفسه أو نوعه ولا يحتاج مع المعاينة الى نحو شم
أو ذوق ولا الى معرفة استواء محل الصبرة أو عدمه فان ظهر ارتفاع أو انخفاض ثبت الخيار لمن لحقه الضرر فان
رأياه قبل البيع صح ولا خيار نعم ان كان الانخفاض حفرة أعلاها ماسا ولوجه الأرض فالبيع مافوق وجهها
المساوي لوجه الأرض دون ما فيها ولا خيار أو كان الارتفاع دكة فوق وجه الأرض فالوجه أنها كالارتفاع
المدكور فراجع وفي كلام الخطيب ما فيه مخالفة لبعض ذلك وليس على وجهه فتأمل (فرع) لو شك في

ذ كره هذه المسئلة لينبه فيها على الصحة وان كان قدرا الثمن فيها فرييا من المجهول وكذا صنع نظيره في
صغر الشرط فتأمل (قوله وقيل لا يصح البيع) أي نظرا الى أنه لم يعلم مبلغ الثمن حال العقد (قوله ولو علم الخ)
هو يفيدك ان الوجه الضعيف السالف جار في مسألة المثلن أيضا وأيضا فافهم من المثلن بالاولى (قول المثلن صح
الخ) أي لحصول الفرضين أي وهما بيع الجلة بالمائة ومقابلة كل واحد بواحد (قوله لتعذر الجمع الخ) هي عبارة
حسنة وعبارة الرافعي رحمه الله لانه باع جلة الصبرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع بدرهم والجمع بين هذين
الامرين عند الزيادة والنقصان محال وقول الشارح والثاني يصح أي تغليباً للإشارة الى الصبرة (قوله
وجهان) الأصح في شرح المذهب بالقسط (قول المثلن كفت معاينته) أي اعتمادا على التخمين وفي الثمن وجه
والقياس جريانه في المبيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو السمن ونحوه في ظرف مختلف

هذه الدرامه أو هذه الصبرة ولا يعلمان قدرها صح البيع لكن بكرة لأنه قد يوقع في الندم وفي التهمة ان شراء مجهول القدر لا بكرة
(والأظهر انه لا يصح بيع الغائب) (١٦٤) وهو ما لم يره المتقاعدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتمادا على الوصف بذكر جنسه

جنسه مثلا شعير أم أرز صرح العقود لا خيار ان لم يصرح باسمه كما يأتي في الجوهره (قوله هذه الدرامه) فان
خرجت نحاسا بطل العقدان صرح بلفظ الدرامه والا فهو صحيح ولا خيار كالأشترى زجاجة يظنها جوهره
فالعقد صحيح ولا خيار ان لم يصرح بلفظ الجوهره والا فالعقد باطل وقال شيخنا بصحة العقد وثبوت الخيار
وفيه نظر بما قبله (قوله وفي التهمة ان شراء مجهول القدر لا بكرة) وهو كذلك والبيع كالشراء والمعد
كالنزع (قوله ولا يصح بيع الغائب) خلافا للأئمة الثلاثة وغير البيع مثله كما سيذكره الا في نحو الوقف (قوله
ولا يقتصر الخ) بل يتعين عدم ذكر الصفات لانه مع ذكرها فيه وجهان كما سيأتي (قوله كما وصف) أو أكثر
(قوله ضعيف) بل قال ابن حجر انه باطل (قوله فيما لا يتغير) أي من وقت الرؤية الى وقت العقد والمراد
بالتغير ما يأتي (قوله نظرا للغالب فيهما) فغالب في الأول راجع للثاني للتغير وظاهره الصحة في الأول
وان تغير في الواقع وعدمها في الثاني وان لم يتغير في الواقع فيرجع الى تبين الحال (قوله كالحیوان) وفي نسخة
والحيوان وهو من عطف الخاص (قوله أمحهما صحة البيع) هو المعتمد وفيه ما مر (قوله فان وجدته
متغيرا) أي بحاله لو علمها المشتري لم يشتره وان لم يكن وصفا يقصد وضمير وجده راجع لما لا يتغير غالبا
والمستوى وانما أفرد الشارح بالذکر مع امكان شمول كلام المصنف له لمكان الخلاف (قوله والأصح
قول المشتري بيمينه) هو المعتمد

الأجزاء رقة وغلظا فان علم المشتري أو البائع بذلك بطل البيع لمنعه التخمين فيلتحق بغير المرئي وان ظن
الاستواء صح وثبت الخيار ولو كان تحتها حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع ولو باع الصبرة الا لصاعا فان كانت
معاملة الصيغان صح والا فلا وهذه قد تشكل بمال باع صبرة جزا فاقوى بحجابه بأن التخمين مع الاستثناء لا يوثق
به (قوله وهو ما لم يره الخ) ولو حاضر (قول المتن والثاني يصح) لا حديث الآتي (قوله ونوعه) فلا يكفي ما في كفي
مثلا وقيل يكفي ثم هذا القول ذهب اليه الأئمة الثلاثة وجهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم
ونقله الماوردي عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطلان في ستة أيضا لكن
نصوص البطلان متأخرة (قوله ذكر صفات آخر) كأن يذكر المظالم كالدعوى أو يصفه بصفات
السلم وهما وجهان محكيان (قول المتن وثبت الخيار) هذا يستفاد منه ان شراء الأعمى لا يصح وان
جوزنا بيع الغائب لثبوت ثبوت الخيار له وقيل يصح ويقام وصف غيره له مقام رؤيته (قوله ولا خيار
للبيع) ولو وجدته زائدا ثبت له الخيار قطعا (قوله وقيل له الخيار) رجحه الاستوى ونسبه للرافعي
عند الكلام على شراء الأعمى (قوله في رهن الغائب) كذا يجريان في اجارته وعفوه عن القصاص عليه
وكذلك الخلع عليه والصلح وغير ذلك بل وفي الوقف أيضا (قول المتن ونسب في الرؤية قبل العقد الخ) لأن
العلم بالمعقود حاصل وقوله فيما لا يتغير غالبا شامل لما اذا كان مع ذلك محتمل التلف كالفواكه (قوله وفيما
يحتمل الخ) كأن الشارح رحمه الله لم يدخل هذه في المتن لأجل الخلاف فيها (قوله كالحیوان) في نسخة
والحيوان وعليها فاضمير منها السابق للأطعمة وعلى الكاف يكون فيما بمعنى الأشياء (قوله متغيرا فله
الخيار) لأن الرؤية السابقة كالشرط في الصفات المرئية قال الامام رحمه الله ليس المراد أن يتغير بالعين
فان ذلك لا يختص بهذه الصورة ولكن الظاهر عندي أن يقال هو كل متغير لو فرض مخالفا في صفة مشروطة
تعلق به الخيار وذلك لأن الرؤية كالشرط في الصفات الموجودة وقتها ومنه يؤخذ ان الخيار فوري
قال ويمكن أن يقال هذا التغير الذي يخرج به الرؤية عن كونها تقبل المعرفة والاحاطة (قوله والأصح
قول المشتري) أي لما سيأتي ولأن الأصل عدم وجود هذه الصفة عند الرؤية كما صدقوا البائع نظرا

ونوعه كان يقول بفساد
عبدى التركي وفسى
العرب ولا يفتقر بعد ذلك
لهذا كصفات آخرهم لو كان
له صيدان من نوع فلا بد
من زيادة يقع بها التميز
كالعرض للسن أو غيره
(ويثبت الخيار) للمشتري
(عند الرؤية) وان وجدته
كما وصف لأن الخبر ليس
كالمعينة وفيه حديث من
اشترى ما لم يره فهو بالخيار
اذا رآه لكن قال الدارقطني
والبيهقي انه ضعيف وينفذ
قبل الرؤية الفسخ دون
الاجازة ولا خيار للبائع وقيل
لهما خيار ان لم يكن رأى المبيع
وحيث ثبت فقيل هو على
الفور والأصح بمقتضى امتداد
مجلس الرؤية ويجرى
القولان في رهن الغائب
وهبته وعلى محضهما لا خيار
عند الرؤية اذا لا حاجة اليه
(و) على الاظهر في اشتراط
الرؤية (نسب في الرؤية قبل
العقد فيما لا يتغير غالبا الى
وقت العقد) كالأراضى
والأواني والحديد والنحاس
(دور ما يتغير غالبا)
كالأطعمة التي يسرع فسادها
نظرا للغالب فيهما وفيما
يحتمل منها التغير وعدمه
سواء كالحیوان وجهان
أمحهما صحة البيع لان الأصل

بقائه المرئي فيها بحاله فان وجدته متغيرا فلها خيار فان تازعه البائع في تغيره فقيل للقول قوله لأن الأصل عدم التغير والأصح
قول المشتري بيمينه لأن البائع مدعى عليه علمه بهذه الصفة وهو ينسكه وفي شرح المذهب عن الماوردي ان صورة المسئلة في الاكتفله

وهذا غريب لم يتعرض له الجمهور (وتكفي رؤية بعض المبيع أن دل على باقية كظاهر الصبرة) من الحنطة والشعير والجوز واللوز وغيرها مما الغالب أن لا تختلف أجزاؤه ولا خيار له إذا رأى الباطن إلا إذا خالف الظاهر بخلاف صبرة البطيخ والمان والسفرجل لأنها تختلف اختلافا ينافي وتباع عدد فلا بد فيها من رؤية واحد واحد (و) مثل (أتمودج التماثل) أي المساوي الأجزاء كالحبوب فان رؤيته تكفي عن رؤية باقي المبيع فلا بد من ادخاله في البيع وهو بضم الهجزة والميم وفتح الفال المجهمة (أو كان صوانا) بكسر الصاد (للباق خلقه كقشر الرمان والبيض والقشرة السفلى للجوز واللوز) أي تكفي رؤية القشر المذكور لأن صلاح باطنه في إبقائه فيه وإن لم يدل هو عليه فقوله أو كان إلى آخره قسم قوله أن دل إلى آخره وقوله كالمهر خلقه مراد على الروضة وأصلها وهو صفة لبيان الواقع في الأمثلة المذكورة ونحوها وقد يحترز به عن جلد الكتاب ونحوه واحترزوا بوصف القشرة بالسفلى لما ذكر

(قوله أن يكون) أي كل من العاقدين منذ كرا حالة العقد الأوصاف التي رآها وقت الرؤية (قوله وهذا) أي اشتراط تذكر الأوصاف غريب أي من حيث النقل كما قاله شيخنا مر ويدل به ما بعده وقال ابن حجر ومن حيث المدرك أيضا (قوله وغيرها) أي المذكورات في الاكتفاء برؤية بعضهما مثلا كالمائعات في ظروفها كالسمن ولوبامد أو الزيت والعسل الأسود أو من النحل وخلاص الشمع ونحوه وكالقطن في عدله أو في جوزه بعد تفتحه وجعل شيخنا مر هذا من رؤية الصوان بمعنى عدم وجوب نزعه منه لرؤية باقية فتأمل وكالادقة والعنب أو الزبيب في سلتته والرطب أو الخمر في قوصرتيه والكيسس والجوذة غير المجهونة مع نواها والسكر في قدره كذا عن شيخنا مر وخالفه شيخنا في الادقة والعنب والسكر والجوذة وهو الوجه (فرع) لا بد في المسك من نزعه من قارته ورؤيتهما معا قبل البيع (قوله أن دل على باقية) خرج به بعض لبن ويا فيه في الضرع ونسج بعض ثوب بدون باقية ونحو ذلك فهو باطل (قوله ومثل) هو في موضع الكاف فأتمودج عطف على ظاهر فهم من أفراد ما دل على باقية (قوله فلا بد من ادخاله في البيع) أي في صيغته كبعثك كذا وهذا منه ولا يضرب عدم خطبه به ولا تلفه ولو قبل القبض (قوله بضم الهجزة والميم) أي وضم الميم مخففة فيه رد على القاموس بحمل هذا من اللحن وأن الصواب كونه بفتح الهجزة والنون وتشديد الميم أو بلا هجزة (قوله بكسر الصاد) ويجوز ضمها (قوله كقشر الرمان) وكذا كوز الطلع وقشر القصب الأعلى الذي لا يمس معه وجوز القطن بعد تفتحه كما مر لأنه قبله لم يبد صلاحه فلا يكفي رؤية قشره وعلى هذا يحمل ما في المنهج (قوله وإن لم يدل الخ) صفة كاشفة توطئة لما بعده (قوله قسم الخ) فهو بعض المبيع أي خلافا للزركشي في جعله عطف على بعض المبيع فليس منه (قوله واخشسكنان) فهم من الصوان غير المتخلى قال ابن حجر كل ما توقف بقاء ما فيه عليه كالجوز واخشسكنان المحشوا ولم يقد ما فيه كالمحشون الحبة والطاقيّة والمجوزة يصح مطلقا ولا فلا بد من رؤية بعضه كقطن الفرش والالحقة (فروع)

إلى هذا المعنى عند اختلافه مع المشتري في حدوث العيب فافرق به الأسنوي من قوله لأنها قد اتفقا على وجود العيب في يد المشتري والأصل عدم وجوده في يد البائع لأن الأصل في كل حادث عدم وجوده قبل الزمان الذي عدم وجوده فيه لا يتخلو عن نظر قال نعم قد يشكل على ما تقرر قوطم في الغاصب إذا ادعى بعد تلف المصنوع عيبا خلقيا كأن قال خلق أعمى أو أعرج ونحو ذلك فإنه يصدق قال ابن ازرقعة والظاهر محي ذلك هنا ولو تجدد في المبيع صفة حسن زعمها البائع وادعى المشتري علمها فالظاهر تصديق البائع (قوله وغيرها مما الغالب الخ) كالمائعات في أعبتها وكذا القطن في عدله وكذا صبرة التمر انقردت حباته أو التصفت كقوصرة الجوزة (قوله بخلاف صبرة البطيخ الخ) مثل ذلك صبرة الخوخ والعنب ونحوهما فشرء سلة العنب اكتفاء برؤية ظاهرها غير صحيح (قوله فلا بد فيها من رؤية واحد الخ) لو رأى أحدا جانب البطيخ لم يكف بل هي كبيع الغائب (قوله ومثل) يريد أنه معطوف على ظاهر الصبرة فيفيد اشتراط ادخاله في البيع وليس معطوفا على بعض المبيع (قوله أي المساوي الأجزاء) يعني ليس المراد به المتلى وأعلم أنه إذا أحضر النموذج وقال بعثك من هذا النوع كذا فهو باطل لأن لم يعين مالا ليكون يباع ولم يراع شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم لأن الوصف باللفظ يرجع إليه عند النزاع قال السبكي وغيره فصورة المسئلة أن يقول بعثك الحنطة التي في هذا البيت وهذا النموذج فان أدخله في البيع صح والأفلا قال الأسنوي وشرط الإدخال أن يرد إلى الصبرة قبل البيع فلو أدخله في البيع من غير رد كان كبيع عينين رأى أحدهما ونقل ذلك عن البغوي راكتني الزركشي بالإدخال في البيع وحمل عليه كلام البغوي (قول المتن صوانا) هو الوعاء الذي

وهي التي تنكسر حالة إلا كل عن العلب فلا تكفي رؤيتها فلا يصح بيعه فيها كاسياني في باب بيع الأصول والثمار لا استناره بمالبس من مصلحته واخشسكنان تكفي رؤيته ظاهرة كذا في شرح المهلب

مع أمثلة الصوان المذكورة والفقاع قال العبادي يفتح رأس الكوز فينظر منه بقدر الامكان واطلق الغزالي في الاحياء المساعدة به قال في الروضة وغيرها الاصح قول الغزالي لان بقاءه في الكوز من مصلحته (وتعتبر رؤية كل شيء) غير ما ذكر (على ما يليق به) فيعتبر في العاورة رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحج والبالوعة وفي البستان رؤية الاشجار والجدران ومسابل الماء وفي العبرة رؤية الوجه والاطراف وكذا (١٦٦) باقى البدن غير العورة في الاصح والامة كالعبد وقيل يكنى فيها رؤية

ما يظهر عند الخسة وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهورها وفي الثوب الديباج المنقش رؤية وجهه وكذا البساط وفي الكر باس رؤية أحد وجهه وقيل رؤيتهما وفي الكتب والورق البياض والمصحف رؤية جميع الاوراق (والاصح ان وصفه) أى الشئ الذى يراد بيعه (بصفة السلم لا يكتفى) عن رؤيته والثانى يكتفى ولا خيار لشترى عند الرؤية لانه يفيد المعرفة كالرؤية ودفع بان الرؤية تفيد العبرة (ويصح سلم الاعمى) أى ان يسلم أو يسلم اليه بعوض فى القيمة يعين فى المجلس ويؤكد من يقبض عنه أو يقبض له رأس مال السلم والمسلم فيه لان السلم يعتمد الوصف لا الرؤية (وقيل ان عمى قبل تمييزه) بين الاشياء أو خلق أعمى (فلا) يصح سلمه لا تتفاء معرفته بالاشياء ودفع بانه

لا يصح بيع لب نحو الجوز في قشره ولا بيع الرأس والا كارع ونحوها قبل ابائها ولا مذبح أو جلد أو لجه قبل سلخه ولا مسوخ قبل تنقية جوفه الا نحو سمك لقله ما فيه ولا بيع صوف قبل جزه أو ذكبة حيوانه لا اختلاطه بالحداد ثم ان قبض على قدر معين وابعه صح ولا يصح بيع حصته من الماء الجارى وحده أو مع قراره ويصح بيع حصته من القرار ويقتبضها منها الماء فيها (قوله والفقاع) أى يصح بيعه مع كوزه ولا يشترط رؤية شئ منه على كلام الغزالي المذكور المعتمد (قوله على ما يليق به) وهو ما يخل بعدم رؤيته بمعظم المالية (قوله غير العورة) ولومن أحد الزوجين (قوله وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهورها) وكذا باطنها وشعرها لسانها وأسنانها وحوافها ومشبهاتها الرقيق ويعتبر في السفينة رؤية جميعها حتى ما فى الماء منها (قوله والاصح ان وصفه الخ) تقدم أن هذه ليست من بيع الغائب (قوله يعين فى المجلس) أى يعينه بصره بقبضه (قوله كالبيع) ومثله الاقالة (قوله وان فلنا الخ) أى لعدم وجود رؤية هنا (قوله يشترى نفسه) وكذا من يعتق عليه قال العبادي ولو بالبيع الضمنى ونصح اقلته ولو فى المعين فراجع (قوله عمالا تتغير) أى من وقت رؤيته قبل العمى الى وقت العقد عليه بعده (قوله كالصبر) يقيد اعتبار تذكار الاوصاف حالة العقد (قوله ويصح نكاحه) أى عقده النكاح وفى قبض المهر واقباضه ما مر فى عوض السلم

(باب الربا)

بكسر الراء مع القصور وفتحها مع المد ويرمى بالالف والواو والياء ويقال فيه الرماء بكسر الراء مع الميم والمد والرية بضم الراء وتخفيف التحتية وهو حيث حرم من الكبار كالسرقعة علامة على سوء الخاتمة كايذاء أولياء الله تعالى قالوا لان القلم يأذن بالمحاربة الا فيه ما حرمته تعبدية وما ذكر فيه حكم لا علل ولم يحل فى شريعة قط وآ كاه فى الحديث بما لم يرد أخذ الزيادة فهو موكلة دافعها قال بعضهم والملعون بسببه عشرة كفاى الجور وهو لغة الزيادة ولو فى الزمن كرى باليد وشرا ما ذكره القاضى الرويانى بقوله عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى البدلين أو أحدهما والمراد بالعوض المخصوص أنواع الربويات ويقيد غير المعلوم بمحدد الجنس فلو زاد فى التعريف لفظى معاوم الجنس بعد لفظ التماثل لأغنى عن

بصان فيه الشئ ويقال الصبان أيضا بالياء كما قاله النورى فى الفتاوى (قوله مع أمثلة الصوان الخ) جعله من مسائل الصوان ظاهر لان ظاهره لا يدل على باطنه (قول المتن وتعتبر الخ) يريدانه يشترط ان يرى كل ضبة وسلسلة على باب قاله الغزالي لان ذلك صار وصفا (قوله والجدران) أى داخلا وخارجا (قوله كالعبد) يشترط فى الامترة رؤية الشعر أيضا (قول المتن بصفة السلم) أى ولو تواتروا واشتهر (قوله عند الرؤية الخ) يصح أيضا ان يكتب عبده نظر المعتق قال الزركشى وقياسه شراؤه من يعتق عليه (قوله بعوض فى الذمة) عبارة الرضى ويصح ان يسلم ويسلم اليه اذا كان رأس المال فى الذمة اذا المعين لا يصح منه كالبيع به

(باب الربا)

(قول)

يعرفها بالسلم ويتجمل فرق بينهما أما غير السلم عما يعتمد الرؤية كالبيع والاجارة والرهن فلا يصح منه وان قلنا يصح بيع الغائب وسيله ان يؤكل فيه أو أنه أن يشترى نفسه ويؤجره لانه لا يحلها ولو كان رأى قبل العمى شيئا مما لا يتغير صح بيعه وشراؤه اياه كالصبر ويصح نكاحه (باب الربا) بالقصر وألفه بدل من واو القصد بهذا للباب بيع الربويات وما يعتبر فيه زيادة على ما تقدم

ذلك القيد أو مع تأخير الخ عطف على غير معلوم فيشمل مختلف الجنس وأقسامه هنا ثلاثا ثوبا الفضل وهو زيادة أحد العوضين في متحد الجنس ور باليد وهو تأخير قبض العوضين أو أحدهما مطلقا من غير ذكر أجل ور بالنساء بالفتح والمذكور ذلك وهو ذكر الأجل في العقد ولو قصيرا فغني وقع على وجه من هذه كان حراما ولا فلا وحرمة من حيث فساد العقد مطلقا ومع أخذ المال ان أخذت الزيادة وكلام المنهج في الحالة الثانية بل فيه تدافع وقصور كما يعلم بالوقوف عليه (قوله اذا بيع الطعام) هذا أحد قسمي الربويات وثانيها النقد وسيأتي فلا رباني غيرهما (قوله ان كانا) وفي نسخة ان كان بغير ألف أي كل منهما أي مجموعهما (قوله جنسا) بان شملهما اسم خاص واشتركا فيه اشترا كامعنوا يا غرج بالاسم الخاص الاسم العام كالحب والدقيق وبما بعده نحو البطيخ الأخضر والأصفر لأن اشتراكهما في الاسم لفظي وحقيقتهما مختلفة وكذلك نحو اللحوم والألبان (قوله اشترط في صحة البيع) أي ابتداء ودواما لأن اشتراط القبض لدوامها (قوله الحول) بان لا يذ كر في العقد أجل مطلقا كامر (قوله والمماثلة) أي في متحد الجنس يقينا (قوله والتقابض) أي القبض الحقيقي للعوضين مطلقا من له ولاية القبض عن نفسه أو عن غيره ولو مع حق الحبس فلا يكتفي بالإبراء ولا الحوالة ولا الضمان وان أقبض الضامن في المجلس كما قاله شيخنا فراجعه ويكتفي قبض سيد العاقدا وموكله أو عبدا أو وكيله باذن العاقد أو بعد موته أو جنونه ان بقي العاقدان في المجلس في الجميع خلافا لابن قاسم في الميت ويكتفي قبض وارث العاقد لنفسه ان كان حاضرا وبقي العاقدان في المجلس فان كان غائبا لم يعتبر بقاء الميت في المجلس بل المعتبر مجلس الوارث عند بلوغه الخبر فان تعدد اعتبر مجلس الأخير قاله شيخنا ولعل محله ما لم يحصل قبض من قبله والا اعتبر مجلس من حصل منه القبض ان لم يتوقف القبض على من بعده وفيه نظر فاذا تعدد قبض الوارث في مجلسه تعين التوكيل منه لمن يقبض عنه وقال الخطيب وابن عبد الحق يقتضيه حضور مجلس العقد كالمكره ويعتبر بقاء العاقد الحلي في المجلس عند الجميع حتى يحصل القبض من الوارث ولو تعدد طوال الزمن فان فارقه ولو قبل بلوغ الخبر للوارث بطل العقد كذلك اقل والوجه خلافه كما في الكاتب بالبيع للغائب وان أمكن الفرق بأنه وجد للعاقدين مجلس فاعتبر دوامه فتأمل (فرع) لو اشترى دينار بعشرة دراهم من الفضة وأقبض للبائع منها خمسة واستقرض منه خمسة غير ها أو أعادها له في المجلس جاز بخلاف ما لو استقرض منه تلك الخمسة فاعادها له فان العقد يبطل فيها على المعتمد في الروضة لأن تصرف أحد العاقدين مع الآخر اجازة وقد يقال انما حصلت الاجازة فيما قبل الخمسة المقبوضة بوقوع التصرف فيها دون ما قبل الخمسة الأخرى لبقاء المجلس فيها فاذا دفعها المشتري للبائع دام العقد فيها أيضا فيتوزع العقد في الاجازة بالتصرف كما يتوزع في التفرق اذ لو تفرقا بعد قبض الخمسة فقط لم يبطل فيما قبلها ويبطل في باقي المبيع فتأمل الا أن يقال ان الاجازة لا تنبعض كالفسخ كما

(اذا بيع الطعام بالطعام ان كانا أي الطعام من الطرفين (جنسا) واحدا كخطة وخطة (اشترط) في صحة البيع ثلاثة أمور (الحول والمماثلة والتقابض)

(قول المتن اشترط) أي وحرم تعاطي ما خلا عن واحد منها وان كانت العبارة قاصرة عن افادة ذلك وطريقهما اذا أراد التفرق من غير قبض أن يتفاسخا والائتماء وان كان التفرق بعذر قاله في شرح المهذب (تنبيه) عبارة الروض تبعا لأصله الحيلة في بيع ذهب بذهب متفاضلا أن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشتري بها الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفرقا ويتخاير التضمن البيع الثاني اجازة الأول بخلافه مع الأجنبي أي لما فيه من اسقاط خيار العقد أو يقرض كل صاحبه أو يتواهب أو يهب الفاضل لصاحبه وهذا جائز وان كره قصده اه قال شارحه والتحقيق أن كلاما من العقد والقصد مكرره اه قلت ولو حلف انسان أن لا يبيع سلعته الا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس صح العقد وكانت الهبة اجازة للعقد الأول على قياس هذا وأما لو أبرأه من نصفين في المجلس قبل التخاير فحل نظر (قول المتن

قبل التفرق أو جنسين كحنطة وشعير جزأ الفضل واشترط الحلول والتقاضى) قبل التفرق قال صلى الله عليه وسلم عماروا مسلم ذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والنمر بالنمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه الأجناس فبيعهوا
كيف شئتم اذا كان يدايد أى (١٦٨) مقابضة يؤخذ من ذلك الحلول فاذا بيع الطعام بغيره كنفق أو ثوب أو غير الطعام

بغير الطعام وليس نقد
كحيوان بحیوان لم يشترط
شئ من الثلاثة والتقدان
كالطعامين كما سياتى
(والطعام ما قصد للطعم)
بضم الطاء مصدر طعم
بكسر العين أى أكل
(اقتياتاً أو تفكها أو
تداوياً) وهذه الأقسام
مأخوذة من الحديث
السابق فإنه نص فيه
على البر والشعير والمقصود
منهما التقوت فألحق بهما
ما يشاركهما في ذلك كالأرز
والقرفة وعلى النمر والمقصود
منه التأدم والتفكه فألحق
به ما يشاركه في ذلك
كالزبيب والتين وعلى الملح
والمقصود منه الإصلاح
فألحق به ما يشاركه في ذلك
كالمصطكى وغيرهما من
الأدوية يخرج بقوله قصد
ملا يقصد تناوله مما يؤكل
كالجلود فلاز بابيه بخلاف
ما يؤكل نادراً كالبلوط
وقوله للطعم إلى آخره ظاهر
في إرادة مطعموم الآدميين
وان شاركهم فيه البهائم
قليلاً أو على السواء فخرج
ما يختص به الجن كالعظم
أو البهائم كالخشب والتين
أو غلب تناول البهائم فلاز
في شئ من ذلك وقوله تفكها يشمل التأدم والتحلى وقد ذكرهما
في الأيمان فقال والطعام يتناول قوتاً وكه وأدماً وحلوى ولم يذكر الدواء لأن الطعام لا يتناول عرفاً والإيمان مبنية على العرف وقوله
تداوياً يشمل التداوى

يدل عليه كلامهم في باب الخيار وفيه نظر (قوله قبل التفرق) والتخاير كالنظر على المعتمد خلافاً لما في
المنهج فيبطل العقد بتخايرهما أو تخايراً أحدهما كالألفارق ويعتبر كون التفرق طوعاً ولو سهواً على المعتمد فان
فارق أحدهما مكرهما لم يبطل خيارهما وان لم يبقعه الآخر مادام في مجلس العقد فان فارق بطل خياره وحده قاله
شيخنا والوجه بطلان خيارهما لأنه من مفارقة أحدهما طوعاً فتمل ومجلس المكره محل زوال الإكراه فان
فارقه ولو إلى جهة الآخر بطل خيارهما (قوله مثلاً بمثل) هما بكسر الميم وسكون المثناة بمعنى سواء بسواء ففهما
حالان والثاني تأكيد وقيل الثاني لدفع المثلية التقريبية وقيل الأول للكيل والثاني للوزن وقيل عكسه
(قوله فاذا اختلفت) أى مع اتحاد العلة (قوله مقابضة) أى استحقاقاً وفعلاً كما مر وقول بعضهم غالباً مضر
لا حاجة إليه (قوله والتقدان الخ) غرضه من هذا التمام الدليل على ما سياتى (قوله ما قصد) أى ما جرت عادة
الناس بتحصيله لا كل الآدميين بشرأ أو زراعة أو ادخاراً أو غير ذلك (قوله بضم الطاء) لأنه بفتحها بمعنى
التفوق وليس مراداً (قوله أكل) هو بفتح الهمزة والكاف فعل ماض بصيغة المبني للفاعل (قوله والتفكه)
من عطف العام (قوله وغيرها) أى من الأطعمة التي بوية كحبوب الترمس والفاسول والحلبة والخردل
والخلة والكمثرى والطين الأرمني واللبن والصمغ والكزبرة والبلوط والطرثوث والطين المختوم ولا عبرة
بمن قال بنجاسته ولا ربا في بقية الأطيان كالخبازى وأطراف أعواد الكرم وسائر البقول وكدهن الخروع
ودهن الورد وسائر الأدهان نعم ليس من البروى شجر الخروع وحبه والعود والمسك والورد وماؤه والكتان
وبزره ودهنه ودهن القرطم وكسبه ودهن السمك (قوله كالجلود) أى الخشنة والأفربوية (قوله قليلاً)
أولم يتناولوه أصلاً لأن الاعتبار القصد كما مر وهذا في التناول (قوله ما يختص به الجن) أى من حيث القصد في
تحصيله منهم أو من غيرهم لم وان لم يتناولوه (قوله أو غلب) أى من حيث القصد مطلقاً أو من حيث التناول
مع الاستواء في القصد فلا اعتراض فان استويا فيه قصداً وتناولاً فربوى على المعتمد وكلام المنهج هنا
متدافع لا يعول عليه والحاصل أن ما قصد به الآدميون فقط أو غالباً ربوى مطلقاً وما قصد به غيرهم فقط
أو غالباً ليس ربوى مطلقاً وما قصد به معاسواً يعتبر فيه غلبة التناول فان استويا فربوى على المعتمد (قوله)

كحنطة وشعير) مثل هذين لأن مال الكارى أنهما جنس واحد (قول المتن والتقاضى) فلو كان ديناً أو برأه
منه لم يكف في ذلك (قوله عماروا مسلم) في بعض الروايات لا تبيعه والذهب بالذهب وعدما هنا إلى أن قال
الاسواء بسواء عيناً بعين يدايد رواها الشافعى رضي الله عنه وفي أخرى فن زاد أو استزاد فقد أربى وفي
رواية نهي عن بيع الطعام بالطعام الامتلا بمثل علق النهى بالطعام وهو امم مشتق فيفيد أن العلة مأخذ
الاشتقاق وهو الطعم كتمليق القطع بالسرقة والجلد بالزنا في آيتيهما وجعل في القديم مع الطعم التقدير
بالكيل أو الوزن فلا يجزى فيما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل والزمان والبيض والآنرج ونحو ذلك وضابط
نحو هذه الأمور على الجديد الوزن كما سياتى لكونها أكبر جرماً من النمر (قوله ويؤخذ من ذلك الحلول)
قال بعضهم أى بحسب العادة وقال الاسنوى لأن الأجل يناق استحقاق القبض (قول المتن ما قصد)
اعترض بأنه ينبغي تقييد ذلك بالقلبة كما في الروضة وأصلها أى يكون القصد منه غالباً الطعم وان كان تناوله
نادراً كالبلوط وقوله للطعم قيل يغنى عنه ما بعده (قوله كالجلود) وكذا أطراف قضبان العنب (قوله)

كاصولها

أو غلب تناول البهائم فلاز في شئ من ذلك وقوله تفكها يشمل التأدم والتحلى وقد ذكرهما
في الأيمان فقال والطعام يتناول قوتاً وكه وأدماً وحلوى ولم يذكر الدواء لأن الطعام لا يتناول عرفاً والإيمان مبنية على العرف وقوله

تداوياً يشمل التداوى

بالماء العنب وهو روى مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه فانه مني (وأدقة الاصول المختلفة الجنس وخلوها وأدهانها أجناس) كأصولها في يجوز بيع دقيق الخنطة بدقيق الشعير متفاضلا واخل التمر بخل العنب كذلك ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك واحتراز بالاختلاف عن التسعة كادقة أنواع الخنطة فهي جنس (واللحوم والالبان) أي كل منهما (١٦٩) (كذلك) أي أجناس (في الاظهر)

كأصولها في يجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن متفاضلا وابن البقر بلحم الضأن متفاضلا والثاني هي جنس فلا يجوز التفصيل فيأذكر وعلى الاول لحوم البقر والجواميس جنس ولحوم الضأن والعز جنس والبان البقر والجواميس جنس والبان الضأن والعز جنس (والمماثلة تعتبر في المسكيل كيلا والموزون وزنا) فالمسكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزنا ولا بضر مع الاستواء في السكيل التفاوت وزنا والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ولا بضر مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلا (والمعتبر) أي كون النتن مكيبلا أو موزونا (غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور انه اطلع على ذلك وأقره فلما حدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار باحدائهم (وما جهل) أي لم يعلم هل كان بكمال أو يوزن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو علم

بالماء العنب) أي عرفا كما في شرح شيخنا وابن حجر أو المراد غير المالح (قوله وأدقة الاصول) وكذا أي بوضها وصغار البيض وبياضه جنس واحد (قوله ودهن البنفسج الخ) صريح كلامه وغيره من المصنفين كابن حجر والخطيب وغيرهم ان اختلاف جنس الدهن تابع لاختلاف جنس الاوراق وان اتحد الدهن فوروق البنفسج وورق الورد في الشيرج جنسان وما نقل عن شيخنا الرمي من اعتبار اختلاف الدهن كالزيت والشيرج لا معنى له لانه يلقى اعتبار الاوراق ويصرح برده ما نقل عنه من أنه اذا ربي ورق البنفسج وورق الورد بالسهم جاز بيع دهنه من أحدهما بدهنه من الآخر ولو متفاضلا فتأمل وراجع وحرر (قوله فهي جنس) ولا يصح بيع بعضها ببعض كإسباني (قوله لحوم البقر) ومنها الجاموس والمعز من الغنم والمراد منها الاهلية لان كل أهلي ووحشي جنسان والمتولد بين جنسين جنس ثالث وقال شيخنا الرمي انه مع كل من أصله كالجنس الواحد (تنبيه) الجراد جنس قال شيخنا والسموك المعروفة جنس وقال شيخنا الرمي أجناس وأما بقية حيوان البحر فاجناس انفاقا والطيور والعصافير أجناس والرأس والاكارع والسكبد والطحال والقلب والكروش والرتة والمخ وشحم الظهر والالية والسنام أجناس ولوم من حيوان واحد (فروع) الزبيب والعنب والحصرم جنس فلا يصح بيع أحدهما بالآخر ولو متفاضلا وطلع الاناث من النخل والبلح والبسر والربط والقر جنس كذلك وكل منها مع خله وعصيره أجناس وطلع الاناث والذكور جنسان والسمن والمخيض جنسان والسكر والقانيد أصله وهو العسل جنسان وكل حب مع دهنه وكسبه أجناس وان لم يصح بيع الاول بأحد الاخيرين والبطيخ الاخضر والاصفر والقشاة والخيار أجناس وكذا البقول وستأتي الخلول (قوله لم يعلم الخ) منه ما لم يعلم هل كان في زمنه صلى الله عليه وسلم أم لا وهل كان في الحجاز أولا أو علم شيء من ذلك ثم نسي (قوله ولم يغلب أحدهما) أي لم تعلم غلبته (قوله تراعى فيه الخ) وان خالف عادة الحجاز فان اختلفت العادة في البلد روى الاغلب فالأكثر شبهة لجواز السكيل والوزن معا (قوله أو الوزن فيه) أي في كأصولها) عبارة الاسنوي تبعاً للرافعي رحمه الله لانه افروغ لأصول وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها (قوله ودهن البنفسج بدهن الورد) يتعين أن يكون محل ذلك اذا لم يكن أصلهما واحدا كالشيرج مثلاً وهو كذلك لقوله المختلفة الجنس (قوله والثاني هي جنس) أي لا اشتراك في الاسم الذي لا يقع التمييز بعده الا بالاضافة فكانت كأنواع الثمار ولان أصولها غير بوية وتمسك الاصحاب للاول بان أصولها مختلفة بدليل ان الابل في الزكاة تنضم الى الغنم مثلاً فثبت لفروعها الاختلاف كأصولها (فروع) اذا قلنا انها جنس استوى الوحشي والاهلي والبري والبحري على الاصح في الروضة (قول المتن وزنا) لحديث مسلم لا يبيعوا الذهب بالذهب الا وزن بوزن ولا الورق بالورق الا وزن بوزن وعن أنس بن مالك رضى الله عنه يرفع ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعاً واحداً وما كيل مثل ذلك رواه الدارقطني (قوله فيه) الضمير فيه يرجع لقوله أصله (قوله فعلى هذا الخ) زاد الاسنوي رحمه الله فان لم يكن كذلك كالصنل فهو على الاوجه الباقية قال وهذا كله اذا لم يكن أكبر جرم من النهر (قوله يضاف على هذا الخ) في شرح الكمال المقدسي عند ما ثبت في زمنه صلى الله عليه وسلم قال فلا دهان والالبان مكيلة والعسل والسمن موزونان وظاهر عبارة الشارح رحمه الله كغيره كاتري بخلافه

(٢٢) - (قليوبى وعميرة) - (ثاني)

ولم يغلب أحدهما أولم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (براعى فيه عادة بلد البيع وقيل السكيل) لان أكثر المطعومات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيل (وقيل الوزن) لانه أخصر وأقل تفاوتاً (وقيل يتخير) بين السكيل والوزن لتعادل وجهيهما (وقيل ان كان له أصل اعتبر) أصله في السكيل والوزن فيه فعلى هذا دهن السهم مكيل

ودهن اللوز موزون واختلف فيها اذ لم يكن أكبر جرم من القرفان كان كالبيض فلا اعتبار فيه بالوزن جزا وسواء المكيل المتعاد في عصره
 صلى الله عليه وسلم والمكيل المحدثه (١٧٠) بعده ويجوز الكيل بقصعة مثلاً في الاصح والوزن بالقبان (والنقد) أي الذهب

الاصل (قوله ودهن اللوز موزون) كذا قاله الشارح وتبعه شيخ الاسلام في المنهج وابن حجر وشرح شيخنا
 وغيرهم وهو كافي بعض نسخ شرح شيخنا مبنى على مرجوح لان الصحيح أن اللوز مكيل (قوله والوزن
 بالقبان) أي لا بالماء وفارق الزكاة والسلم بتعين عادة الرسول هنا (قوله الرائحة) قيد للخلاف فلا راي غيرها
 قطعاً (قوله بكسر الجيم) أي على الافصح وفيها الفتح والضم (قوله خزا) بفتح المهملة وسكون الزاي المجهمة
 هو تفسير التخمين وخرج به علم التساوي ولو باخباراً أحدهما للآخر فيصح ولا حاجة في قبضهما الى كيل
 وكذا ما يأتي (قوله ولو باع الخ) هذا في متحد الجنس فقوله صحيح مطلقاً سواء أخر جاسواء أو لا لكن ثبت
 اختيار لمن لحقه الضرر فان سمح صاحب الزيادة بها أو رضى الآخر بتركها بقي العقد وان نشأ ففسخ كما مر
 (قوله وتعتبر المائنة) أي يقد وجودها أو لا بد منها أو توجد وتتحقق أو تتوقف صحة البيع عليها (قوله في
 الثمار) وفي المنهج الثمر بالثلثة (قوله الذي يحصل به الكمال) لانه المعتبر وهو وصول الشيء الى حالة يطلب فيها
 غالباً (قوله وقد يعتبر) أي يفرض ويقدّر قبل وجوده أو بوجوده بالفعل كافي اللين وعصير نحو العنب واختار
 الشارح الاول لعلم غيره من كلام المصنف الآتي (قوله فلا يباع رطب برطب) خلافاً للأئمة الثلاثة وضبطه
 بضم الراء لثلاثية تكرار مع ذكر العنب وغيره المذكور بعده ولذلك ضبطه في المنهج بفتح الراء واستغنى عما
 بعده فهو أخصر وأعم ولعل المصنف هنا راعى لفظ الدليل (قوله ولا يجر) ولا يبلع ولا يسر ولا يطلع اناء ولا
 يبع بعضها ببعض لانهما جنس كما مر (قوله للجهل الآن بالمائنة) لو زاداً وتحقق المفاضلة ليشمل بيع تمر
 بقدره من الرطب كان أولى الا أن يقال انها تعلم بالاولى فهو اقتصار على أقل درجات البطلان (قوله والاصل
 في ذلك) أي في اعتبار الكمال الذي تتحق به المائنة أو في اعتبار المائنة وقت الجفاف ولا ترده مسئلة العرايا
 الآتية لانها مستثناة من حيث عدم اعتبار الكمال فيها بالفعل والافال كمال معتبر فيها تقديراً (قوله أن ينقص
 الرطب اذا يبس) أي هل يحصل فيه نقص في ذاته بجفافه فشملي يبعه بمثله من التمر أو بدونه منه أو بمثله
 (قوله فيه اشارة) أي في السؤال عن هذا المعلوم وجوده اشارة الى ما ذكر (قوله وألحق بالرطب فيما ذكر

والقصبة مضروباً كان أو
 غير مضروب (بالنقد كطعام
 بطعام) فان بيع يجنسه
 كذهب بذهب أو فضة بفضة
 اشترط المائنة والحلول
 والتفاضل قبل التفرق وان
 بيع بغير جنسه كذهب
 بفضة جاز التفاضل واشترط
 الحلول والتفاضل قبل
 التفرق للحديث السابق
 ولا راي بالقول الرائحة في
 الاصح فيجوز بيع بعضها
 ببعض متفاضلاً الى أجل
 (ولو باع) طعماً أو نقماً
 مجنسه (جذا) بكسر الجيم
 (تخمينا) أي خزا للتساوي
 (لم يصح) البيع (وان خرجا
 سواء) للجهل بالمائنة حال
 البيع وبيعه بغير جنسه
 جذا يصح وان لم يتساويا
 ولو باعه هذه الصبرة بتلك
 مكايلاً أي كيلاً بكيل أو هذه
 التمرات بتلك موازنة فان
 كلاً أو وزناً وخرجتا سواء
 صح البيع والالم يصح على
 الاظهر وعلى الثاني يصح
 في الكبيرة بقدر ما يقابل
 الصغيرة ولشترى الكبيرة
 اختيار (وتعتبر المائنة)
 في الثمار والحبوب (وقت
 الجفاف) أي الذي يحصل به
 الكمال (وقد يعتبر الكمال)

في دهن السمسم واللوز وقد يوفق بينهما بانها من المجهول حاله ولم يكونا في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله ودهن
 اللوز) اقتضى هذا ان اللوز موزون وضعفه الاسنوي رحمه الله (قوله فلا اعتبار فيه بالوزن جزا) ألحق
 الاسنوي بذلك الرمان والبطيخ والسفرجل ونحوها قال هذه لا تتقدر بكيل ولا وزن فالقديم منع بيع بعضها
 ببعض والجديد يجوز وزن بشرط الجفاف (قوله بالقبان) أصله عجمي بالباء المشوبة فاء ثم عرب بباء خالصة
 (قوله وان يبع بغير جنسه الخ) (فرع) قال به تلك هذا الدينار المشرق بكذا فاذا هو مغربي صح وثبت اختيار
 ومثله العبداء الحبشي فاذا هو تركي (قوله بكسر الجيم) وضمها وفتحها قاله في الدقائق (قول المتن تخميناً) قال ابن
 النقيب كأنه احتزرها اذا علمتا مثل الصبرتين ثم نبأ بعا جزا فانه يصح ولا يحتاج في القبض الى كيل بل لما حكم
 البيع جذا (قوله للجهل بالمائنة) أي والجهل بها كحقيقة المفاضلة قال الاصحاب والدليل على هذا ما روى مسلم
 من أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكايلاًها بالكيل المسمى من التمر (قوله في الثمار
 والحبوب) وكذا اللحم (قوله وذلك في مسئلة العرايا الخ) قيل ويجوز أن يراد بالمائنة قد تعتبر أو لا ويكتفى
 بذلك كافي العصور ولا تشترط الحالة الأخيرة كاخل قاله السبكي واقتصر عليه (قول المتن فلا يباع رطب برطب)
 وذهب الأئمة الثلاثة الى جواز بيع الرطب بالرطب (قوله فيه اشارة) وجه الاشارة ان نقصان الرطب بالجفاف
 أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع بيع الرطب

بالجفاف

بالجفاف (أولاً) وذلك في مسئلة العرايا الآتية في باب الاصول والثمار (فلا يباع رطب) بضم الراء (رطب)

ولا يجر ولا عنب بعنب ولا بزبيب (للهل الآن بالمائنة وقت الجفاف والاصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال
 أن ينقص الرطب اذا يبس فقالوا نعم فهي عن ذلك رواه الترمذي وغيره ومحمده فيه اشارة الى أن المائنة تعتبر عند الجفاف وألحق بالرطب فيها

ذكر طري اللحم فلا يباع

بطريه ولا بقديه ممن جنسه
وبباع قديه بقديه بلا
عظم ولا ملح يظهر في الوزن
(ومالا جفاف له كالقشاة)
بكسر القاف وبالثلاثة والمه
(والعنب الذي لا يرب
لا يباع) بعضه ببعض (أصلا)
كالرطب بالرطب (وفي قول
تكني بمائله رطبا) بفتح
الراء كاللبن باللبن فيباع
وزنادان أمكن كيله وقيل
ما يمكن كيله كالنفاخ والتبن
يباع كيلا ولا بأس على
الوجهين بتفاوت العدو وما
لا جفاف فيه الزيتون وقد
نقل الامام عن صاحب
التقريب وارتضاء جواز
بيع بعضه ببعض وجزمه
في الوسيط (ولا تكني بمائة
الدقيق والسويق) أي
دقيق الشعير (والخبز)
فلا يجوز بيع بعض كل منها
بعضه للجهل بالمائة المعبرة
بتفاوت الدقيق في النعومة
والخبز في تأثير النار (بل تعتبر
المائة في الحبوب حبا)
لتحققها فيها وقت الجفاف
(و) تعتبر (في حبوب الدهن
كالسمسم) بكسر السينين
(حبا أو دهن وفي العنب
زبيبا أو خل عنب وكذا
العصير) أي عصير العنب
(في الأصح) لان ما ذكر
حالات كال فيجوز بيع
بعض السمسم أو دهنه
بعضه وبيع بعض الزبيب
أو خل العنب ببعضه وبيع

طري اللحم) وكذا طري الفمار كالعنب والحبوب كالبر المبالول والفريك وسكت عن ذلك لظهوره وان كان
الوجه ذكره لعموم القياس في كل رطب ولو عارضنا ينقص بجفافه نعم لا يعتبر تناهي جفافها بل وصولها الى حد
لوجفت بعده لم تنقص قسرا يظهر في المسكبال ومنه يبيع الفريك والمصرح به في الروض اذا تم جفافه (قوله من
جنسه) قيد في الطري والقديد (قوله بلا عظم) أي لم تجر العادة ببقائه فيه (قوله ولا ملح) أي لغير الاصلاح فيه
وهذا القيد لا حاجة له مع العلم بالمائة اذا السكال يحصل بالجفاف (قوله يظهر في الوزن) راجع للعظم والملح وفي
ظهوره ما قيد لوجود المائة لصحة البيع في متحد الجنس الذي في كلامه وكذا هو قيد لصحة البيع مع اختلافه
ولو متفاضلا فان ظهر شيء من ذلك لم يصح البيع مطلقا ولو بالدرهم كما علم عامر للجهل بالمقصود (فرع)
لا يصح بيع نحو بر مبالول بجنسه ولو بعد جفافه أو بغير مبالول ومثله ما يطل كاله بغير ذلك كالقلقي والمشوي
ومنزوع النوى من نحو الفرم بخلاف مقلق البطيخ والكشمري والمشمش ونحوها نعم ينتج صحة بيع الحبة
المفسولة لمعروكها وخلوها مما يمنع المائة فيها كما علم عامر (قوله كالقشاة) وان عرض الجفاف لبعض
أنواعها خلا فلا ذرعى وان وافقه ظاهر شرح شيخنا (قوله بكسر القاف) أو ضمها (قوله ما يمكن كيله)
فالمعتبر على هذا الوجه امكان السكيل وان لم يكن معيارا فلا ينافي ما سر من اعتبار الوزن فيها هو أكبر جزم من
الفر (قوله وما لا جفاف له الزيتون) لكن رطوبته دهنية لا مائية فلذلك كان المعتمد صحة بيع بعضه
ببعض ولا حاجة لاستثنائه كما فعله بعضهم وقد يقال ان عدم الجفاف أهم من الرطب بفتح الراء لانه ما فيه مائة
فهو مستثنى باعتبار الاول دون الثاني وعلى ذلك يحمل كل من القولين وكلام الشارح يشير اليه بل صرح فيه
فتأمله (قوله صاحب التقريب) وهو ابن القفال (قوله ولا تكني بمائة الدقيق) أي ما يتخذ من الحبوب
وان لم يسم دقيقا كجربش الفول والعدس والكنافة والشعيرة وعطف السويق عليه خاص لا قاعدة المنع فيها
دخلته النار وتفسيره بما يعمل من الشعير نظرا لعناء الغوى والمراد الاعم (تنبيه) لا يجوز بيع شيء بمافيه
الدقيق بمافيه شيء منه كالحلوى بالقشاة والاقط (فرع) النخالة والحب المسوس الخالي من اللب ليسا
ربو بين كالشمع وفي شرح شيخنا صحة بيع النخالة والمسوس المذكور بالحب السليم وفيه نظر مع القاعدة
المذكورة فالوجه خلافه (قوله في حبوب الدهن) أي من الربوي بخلاف البرز والقرطم ودهنهما وكسبهما
لانهما غير ربوية كما مر (قوله حبا أو دهن) وكذا الكسب الخالي من دهن يقصد فصله وغير حب السمسم
كالجوز مثله وخرج بما ذكر الطحينة وهي من الدقيق كما مر فلا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بالشرج ولا
بالكسب ولا بالسمسم قال شيخنا ولا بالدرهم كما مر (قوله أو دهنه) أي يجوز بيع بعض دهن السمسم
ببعضه متا لا وكذا بعض كسبه ببعض وكذا يبيع دهنه بكسبه ولو متفاضلا لانهما جنسان كما مر نعم قد تقدم
انه اذا وضعت في دهنه أو ربوي بحبه أوراق كالورد والبنفسج فهو أجناس فيجوز بيع دهن واحد منها بدهن
الأخر ولو متفاضلا ويجوز بيع بعض كل منها ببعض متا لا في الربوي وفي غيره ان خلا عن يسير ورق فيهما وفي

بالجفاف لتحقيق النقصان وامتناع بيع الرطب بالرطب لجهل المائة كذا قاله الاسنوي والشارح فيما سلف
اقتصر في السكال على جهل المائة وهو صحيح أيضا (قوله بكسر القاف) وبالضم أيضا (قول المتن أصلا) بوجه
هدم الصحة ولو عرض له جفاف على تدور الظاهر خلافه (قوله وقيل ما يمكن كيله الخ) انظر هذا هل يشكل
بما سلف من أن الذي يكون أكبر جزم من الفرم معياره الوزن قطعاً (قول المتن والخبز) مثله الهجين والنشا
(قول المتن بل تعتبر المائة في الحبوب) أي التي لا دهن لها (قول المتن حبا) أي متناهي الجفاف غير مقل ولا
فريك ولا مقشور ولا مبالول وان جف لتفاوت انكماشه عند الجفاف ثم كلامه يفيدك انه لا يصح بيع الحب
بشيء مما يتخذ منه كالدقيق والنشا والخبز ولا بمافيه شيء مما يتخذ منه كالحلوى المعمولة بالنشا والمصل فان فيه
الدقيق قال الرافعي وكذا لا يجوز بيع هذه الاشياء بعضها ببعض خروجا عن حالة السكال (قول المتن

بعض عصير العنب ببعض
ومقابل الاصح فيه يمنع كاله
ومثله عصير الرطب والرمان
وقصب السكر ويجوز بيع
بعض خل الرطب ببعض
بمخلاف خل الزبيب أو
التمر لان فيه ماء فيمتنع العلم
بالمائنة والميعار في الدهن
والخل والعصير الكيل (و)
تعتبر المائنة (في اللبن لبننا)
بها (أوسمنا أو مخفينا
صافيا) أي خالصا من الماء
فيجوز بيع بعض اللبن
ببعض كيلا سواء فيه الحليب
والحامض والرائب والخنار
مالم يكن مغلى بالنار ولا مبالاة
بكون ما يحويه المكيل
من الخنار أكثر وزنا ويجوز
بيع بعض السمن ببعض
وزنا على النص وقيل كيلا
وقيل وزنا ان كان جامدا
وكيلا ان كان مائعا ويجوز
بيع بعض الخفيض الصافي
ببعض أما المشوب بالماء
فلا يجوز بيعه بمثله ولا
بخالص للجهل بالمائنة
(ولا تنكفي المائنة في سائر
أحواله) أي بأقبحها كالخبث
والاقط والمصل والزبد
لانها لا تخلو عن مخالطة شيء
فالخبث يخالطه الانفحة
والاقط يخالطه الملح والمصل
بخالطه الدقيق والزبد لا يخالط
من قليل مخيض فلا تتحقق
فيها للمائنة المعتبرة فلا يجوز
بيع بعض كل منها ببعضه

أحدهما (قوله ومثله) أي ومثل عصير العنب في الحكم والخلاف عصير الرطب والرمان وقصب السكر وكذا
غيرها (قوله ويجوز بيع بعض خل العنب الخ) حاصل صور الخلول المذكورة هناس عشرة صورة من
ضرب أربعة في مثلها لانها من عنب وزبيب ورطب وتمر وكل منها امام نفسه أو مع واحد منها فيسقط منها
سنة مكررة ويبقى عشرة منها خمسة صحيحة وخسة باطلة لانه ان لم يكن في الخليلين ماء أو كان الماء في احدهما
واختلف الجنس فهو صحيح والافطال سواء كان الماء عذبا أو غير عذب خلافا لابن شبة في اعتياده الصحة
في غير العنب اذ قاعدة مدحجوة والتعليل بالجهل بالمقصود يردان عليه بل مقتضى هذا التعليل البطلان في
مختلف الجنس فتأمل (قوله والميعار في الدهن والخل والعصير الكيل) نعم الميعار في السمن الجامد الوزن
على المعتمد كاسر ومنه يعلم انه لا يصح بيع جامده بمائته لا ختلاف معيارهما ويجرى ذلك في كل دهن جامد
مع مائته (تنبيه) علم بما ذكر ومن قاعدة عدم صحة بيع شيء بمائته شيء مما اتخذ منه كاسر انه
لا يصح بيع عصير العنب به ولا خل به ولا يصح بيع خل به بعصيره ولو متفاضلا لانها جنسان خلافا للرواية كاسر
وكذا يقال في الرطب مع خل وعصيره لا يقال العصير أصل للخل لاننا نقول هو غير مشتمل عليه مع كثرة
التفاوت بينهما في الاسم والصفة وأما بيع الزبيب بخل العنب أو عصيره فقال السبكي بطلانه وهو وجيه وقال
الشيخان بصحته واليه مال شيخنا مر وفيه نظر واضح وقد نقل العلامة العبادي عن شيخنا مر في
حاشية العباب البطلان ويقاس به خل الرطب وعصيره مع التمر وعكسهما هو اعلم أن قول المنهجي ولاحبه به
أي لا يصح بيع حب بما اتخذ منه مسألة مستقلة ليست من أفراد ما قبلها لعدم صحة دخولها فيه أو فيما عداها
ولفساده شمول الاستثناء بعدها لها فراجع وتأمله (قوله لبنا بحاله) أي غير مستقل الى حاله مما بعده (قوله
فالمخيض قسم منه) لا قسم له خلافا لمن زعمه ولا يضر خلطه بيسر ماء لا صلاحه (قوله خالصا) راجع للخفيض كما
هو ظاهر كلام الشارح لأن خلوص غيره معلوم ويجوز رجوعه لجميع ما قبله ليخرج خلط اللبن بنحو ما لا يفتر
(قوله من الماء) أي أو من فتات سمن أو ملح (قوله الخنار) بالحاء المعجمة والمثلثة هو ما بين الحليب والرائب
وما ضيه مثل العين (قوله مالم يكن) أي اللبن بأنواعه مغلى بالنار فلا يضر تسخينه وفارق الماء المغلى لان
الذهب منه ماء من جنسه (قوله وقيل وزنا الخ) أي الميعار في السمن الوزن في الجامد والكيل في المائع
وهو المعتمد كما تقدم ذكره أو الجامد يعتبر بما صر في النجاسة (قوله أما المشوب بالماء) أي الذي لغير ضرورة
وكذا ما فيه فتات سمن أو ملح يظهر في الوزن فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص للجهل بالمائنة وصرح هذه العلة
جواز بيعه بالبراهم وبقية أنواعه الآتية وسيأتي ما فيه (قوله لانها) أي الخبث والاقط والمصل والزبد
(قوله فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه) ولا يبيع واحد منها باللبن ولا بما فيه شيء منه اما بيع واحد منها
بواحد من البقية فان قلنا هي أجناس كما صرح به الخطيب فصحيح مالم يكن المخالط يمنع العلم بالمقصود
أو مخفيا) اعترض الاسنوي بأنه قسم من اللبن فكيف جعله قسما له (قوله أي خالصا من الماء) كذا يشترط
كونه خالصا من الزبد والافيمتنع بيعه بزبد أو سمن لسكونه حينئذ من قاعدة مدحجوة لالعدم كاله كما يروى
كلام المنهاج قاله السبكي رحمه الله (قوله ويجوز بيع بعض السمن الخ) مثله غسل النخل (قوله ويجوز بيع بعض
الخفيض الصافي ببعضه) يجوز أيضا بيعه بالسمن وبالزبد متفاضلا ويمتنع باللبن مطلقا (قوله أما المشوب بالماء)
فيه اشعار بان الماء اليسير لا يضر وقد صرح به السبكي قال في كلام الشافعي وطائفة ان زبده لا يخرج منه الا
الماء (قوله فلا يجوز بيعه الخ) قال السبكي بل شوب اللبن بالماء يمنع بيعه مطلقا للجهل باللبن المقصود (قوله
والاقط الخ) وأيضا الاقط والمصل يدخلهما النار (قوله فلا يجوز بيع الخ) قال السبكي لو كان الزبدان جنسين
جاز لان ما فيهما من اللبن غير مقصود ويجوز بيع الخفيض المزروع الزبد بالسمن متفاضلا اتفاقا وبالزبد
كذلك (تنبيه) ذكر السبكي الخبث والاقط والمصل ثم قال وكما يمتنع بيع بعض هذه الاشياء بمثلها كذلك

كلا زيت وان قلنا انها جنس واحد لم يصح مطلقا (قوله ولا يجوز بيع الزبد بالسمن) أى ولا بفيره ولو لم يكن
 الهراهم لاشتماله على الخيض المانع من العلم بالمقصود قال شيخنا فان خلا عنه صرح وعليه يحمل قول السبكي
 بالصحة فيه (قوله وفيما أثرت الخ) أوردته على كلام المصنف لكان الخلاف فيه ويرجع فيه عدم الصحة وهو
 المعتمد ومنه الفانيد واللبأ (قوله كالعسل) ما لم يصل الى العقد (قوله ولا يجوز قبله) أى لا يجوز بيع العسل في
 شمعته ببعضه قبل تمييزه عنه أى ولا يصح بيعه مع شمعته أيضا ولا بعسله الخالص ولا بشمعه الخالص ولا بالهراهم
 كما مر في الزبد وقال شيخنا بالصحة هنا في الثلاثة لان الشمع غير روى وفيه نظر ظاهر لان المانع عدم العلم
 بقدر المقصود كما في اللحم بعظمه لانه من قاعدة مدحجوة مع أن العسل غير مرقى داخل الشمع ولا يكتفى برؤية
 بعضه لا اختلافه ولا رؤية شمعته لانه ليس من الصوان فتأمل ثم رجع شيخنا الى الاول (قوله أى عقد البيع)
 شامل للمعين ولما في القيمة وقيدته ابن حجر بالاول ليخرج منه ما لو كان له عليه ألف درهم وخمسون دينار افضاله
 على ألف دينار عنهم ما فانه جائز سواء بلفظ الصلح أو بالتعريض ووافقه شيخنا الرملى في لفظ الصلح فقط وعليه
 فلا حاجة للتقييد وصورة الصلح مستثناة نظر الاسامحة فيه (قوله روى) أى مبيعا روى بالكن يقيده بالحداد
 العلة كما قيد بكونه مقصودا ليخرج ما لو باع دارا فيها جر ماء عذب بمثلها فانه يصح لان الماء تابع بالاضافة الى
 الدار وان كان لا بد من النص عليه في العقد لدخوله في البيع وما لو باع بناء دار بموه يذهب لا يحصل منه شيء
 بالعرض على النار يذهب فانه صحيح فان حصل فباطل وما لو باع دارا يذهب فظهر بهامعدن ذهب ولم يعلم به
 حال البيع فانه صحيح فان علم به فباطل واغتفر هنا الجهل لانه في تابع (قوله من الجانبين) والروى بارز في
 الجانبين كما مثل أوفى أحدهما كسسم بشيرج أو كالبارز فيهما أوفى أحدهما كشاتين واللبن فيهما وكشاة
 فيها لبن بلبن من جنسها فانه غير صحيح لان اللبن فيهما مقصود وقد تنهيا للخروج فخرج الضمى من الجانبين
 كسسم بسسم فصحيح ويصح بيع ذات لبن بمثلها من الأدميات وكذا من غيرهن ان اختلف الجنس
 كشاة وبقرة وكذا غير ذات لبن بلبن من جنسها والبعض كاللبن وفي الثانية بحث لانها من قاعدة مدحجوة
 ولان اللبن مقصود محمول فالوجه البطلان سواء كان اللبن فيهما أوفى أحدهما سواء اتحد الجنس أو لا فتأمل
 (قوله أى جنس الروى) لو قال جنس المبيع لكان أولى ليدخل درهم ونوب بدرهم (قوله جنسين) ظاهره
 روى بين وترد عليه الصورة المذكورة وان استوت قيمتهما وكذا النوعان لانها مظنة الاختلاف نعم يغتفر
 في الجنس الحيات اليسيرة من جنس آخر بحيث لا تظهر في المكيال وفي النوع وان كثرت أى ما لم يتساو
 مقدار النوعين والا كبيع صاعين معقلى وصباحين مختطين بصاعين معقلى أو صباحين مختطين بصاعين مختطين
 الرافى وغيره كذا قاله شيخنا الزبائدي واعة مدحجونا الرملى الصحة تبع العلم ذكر وفيه نظر ظاهر (قوله
 عجوة) هو اسم لنوع من أنواع تمر المدينة النبوية يقال لشجرته اللينة بكسر اللام وسكون التحتية وقد

يتمتع بالآخر واللبن وكذلك بالزبد والسمن والخيض قاله المحلى (قوله ولا يبيع اللبن بما يتخذ منه) أى لانه من
 قاعدة مدحجوة كما في الشيرج بالسسم (قول المتن بالطبخ الخ) خرج به تأثير التمييز الآتى وكذا تأثير الحرارة
 كالمياه وشمل كلامه قوى النار وضعيفها (قوله حبا كان أو غيره) أى لان تأثير النار فيه غير منضبط (قول المتن
 كالعسل) وكذا الذهب والفضة (قوله للجهل بالمائة) فيكون من قاعدة مدحجوة (قول المتن روى) أى جنسا
 وحدا كما قيده في المحرر لثلايرد ما لو باع ذهباً وفضة بمحنة مثلا (قول المتن واختلف الجنس) أى جنس
 المبيع لا الجنس المتقدم فان المراد به واحد ويستحيل انقسامه الى شئيين لا يصدقان عليه قاله الاسنوى ثم
 لا فرق في المضموم اليه بين الروى وغيره وان كانت عبارة الكتاب لا تنفي بذلك الابتأويل ولو قال واختلف
 المبيع جنسا لكان بينا (قوله جميعها الخ) دفع لما يقال عبارته لا تشمل الاموال وحصل الاختلاف من أحدهما فقط

باختلاف الصفة مثلاً من الجانبين جميعهما أو مجموعهما بل اشتمل أحدهما من المراهم والذناير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كصاح ومكسرة بهما) أى بصاح ومكسرة (أو بأحدهما) أى بصاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصاح في الجميع (فباطلة) لان قضية اشتمال أحد طرفي العقد على المالن مختلفين أن يوزع مافي الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة مثاله بلع شقصان داروسيفاً بالنو قيمة الشقص (١٧٤) مائة والسيف خسون يأخذ الشفيع الشقص بثلاث الانص والتوزيع

أصل بعضهم أنواع تمرها إلى مائة ونيف وثلاثين نوعاً (قوله باختلاف الصفة) لو قال ولو باختلاف الصفة لشمّل اختلاف النوع وحده قيل وعنده تمثيل المصنف (قوله في الجميع) أي جميع صور الصفة دون قيمة الصحيح بخلاف الجنس والنوع فإنه باطل وإن استوت القيمة فهما كما مر فإن استوت القيمة في الصحاح والمكسرة في الواقع لم يبطل البيع أو بالتقويم فباطل أيضاً على هذا يحمل كلام المنهج لأن ظاهره رجوع اختلاف القيمة للنوع أيضاً لكن تقدم عن شيخنا أن قبول البيع بالصحاح عن المكسرة وعكسه باطل وإن استوت القيمة على المعقد فليراجع فإنه هنا أولى بالبطالان (قوله في الأولى) وهي يمدن والثانية وهي بدرهمين (قوله إن استوت) أي بالتقويم كما مر (قوله لم يتحقق الماتلة) لم يقل تحقق الفاضلة كالذي قبله وبعده ولعله لبعده تحقيقها في النقود قال بعضهم والمراد بالمكسرة قطع صغار تقرض من نحو الدنانير لشراء الحوائج الصغيرة كما مر في البيع وهو الوجه لاخراج نحو أرباع القروش فقول شيخنا ولا يتقيد ما هنا بذلك فيه نظر (قوله فلو تساوت) أي في الواقع كما مر (قوله ولو فصل في العقد) أي باللفظ لا بالنية كما اعتمد شيخنا ومخالفوا له ولا عبرة بتعدد البائع ولا المشتري هنا فهو كالإتحاد وهذا محترز لفظ عقد فيما مر (قوله ولو لم يشتمل) هذا محترز جمع (قوله ويحرم) أي ولا يصح (قوله بيع اللحم) ومثله السمك والكبد والطحال والقلب والألبنة وجلد صغير يؤكل وسمك وجرد لاروح فهما (قوله بالحیوان) ومنه جرد وسمك لم يموتاً وإن جاز البيع خلافاً

مع أكثر الأمثلة الآتية (قوله باختلاف الصفة) يريدان مراده هنا بالنوع ما ليس بحسب فيشكل اختلاف الصفة واختلاف النوع حقيقة كالمعقلى والبرقى (قول المتن ومكسرة) المراد بها القراضة التى تقرر من الدينار لتستعمل فى شراء الحاجة اللطيفة مثلا (قوله وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح) الظاهر الاكتفاء بنقص قيمة مكسور واحد فلي تأمل وان الصحة والتكسیر فى غير الدراهم كالدرهم فى اعتبار الشرط المذكور (قوله فتتصدق المفاضلة فى مقابلة ثلث درهم بنصف درهم) ظاهر منيعه ان المذكور قبيله اعنى مقابلة المد بثلثي مدو ثلثي درهم لا محذور فيه وهو ممنوع لان فيه أيضا المفاضلة محققة من جهة مقابلة ثلثي مد بنصف مد فلي تأمل (قوله فى الصورة الاولى) يعنى بيع مدود درهم بمدين وقيمة المد مع الدرهم درهمان أو نصف درهم ويعنى بالثانية بيع مدود درهم بدرهمين وقيمة المد درهمان أو نصف درهم (قوله ان استوت الخ) هذا الاينافى ما سلف من اشتراط أن تكون قيمتهما نقص من الصصحبة (قوله أو مكسرة فقط) مثاله باع درهما بمكسرا بمكسرا بدرهمين مكسرين ان قلت قضية عبارته ان المفاضلة ثابتة فى هذا المثال ولو كانت قيمة المكسر مستوية وقد سلف فيما لو باع الصحاح والمكسر بهما واستوت قيمة المكسر ان الثابت الجهل بالمعائلة قلت اذا كان الشرط فى سائر الصور أن يكون قيمة المكسر دون الصحيح لزم فى مثالنا حقيقة المفاضلة قطعنا نظر الى الصحاح الذى فيه فانه يوجب اختلاف العوضين فى القيمة ولا كذلك المثال الثانى (قوله فلا بطلان) أى فى سائر الصور (قوله ولو فصل) هو محترز قوله الصفة ولا أثر هنا لعدد دها بتعدد البائع أو المشتري فان كل صفقة قد وجد فيها ذلك فلم يخرج من كلامه (قوله أو معقلى جاز) (تتمه) لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو بخالصة ان كان الفضة

فما نحن فيه يؤدي الى
المفاضلة وعدم تحقق المائنة
ففي بيع مدو درهم بمدو درهم
ان اختلفت قيمة المدمن
الطرفين كسرمين ودرهم
مد درهمين ثلثا طرفه
فيقابلة ثلثا مدو ثلثا درهم
من الطرف الآخر يبقى منه
ثلث مدو ثلث درهم في مقابلة
الدرهم من ذلك الطرف
بالسوية فتتحقق المفاضلة
في مقابلة ثلث درهم نصف
درهم وان استوت قيمة
المدمن الطرفين فالمائنة
غير محققة لانها تعتمد
التقوم وهو تخمين قد
يخطئ وفي بيع مدو درهم
بمدن أو درهمين ان كانت
قيمة المدنى مع الدرهم
درهما فالمائنة غير محققة
لما ذكر وان كانت قيمته
أكثر من درهم كسرمين
أو أقل منه كنصف درهم
تحقق المفاضلة ففي الصورة
الاولى مقابلة مد بمدو ثلث
أو ثلثي مدو في الثانية مقابلة
مدو بمدو ثلثي درهم أو بدرهم
وثلث درهم وفي بيع
الدرهم أو الدرهمين الصالح
أو المكسرة بهما ان

استوت قيمة المكسرة من الطرفين لم تحقق المائلة لما تقدم وان اختلفت تحققت المفاضلة على وزن ما تقدم قدرا
كأهي متحققة في البيع بصاح فقط أو مكسرة فقط لما تقدم في فرض المسئلة ان قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فلو تساوت قيمتهما فلا
بطان ولو فصل في العقد جعل الحنفى مقابلة المساء والهرم والهرم في مقابلة الدراهم والمصحح ولو لم يشتمل أحد الجانبين العقد على شيء مما اشتمل
عليه الآخر كبيع دينار ودرهم صاع حنطة وصاع شعير أو صاع حنطة أو شعير ببيع دينار صحيح وأخو مكسر بصاع ثم رنى وصاع مغطى
أو صاعين رنى أو مغطى جدر (وهرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه) كبيع لحم البقر بالبقر (وكذا بغير جنس من مأ كول

وغيره) كبيع لحم البقر بالشاة وبيع الجمار (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع الشاة باللحم رواه الحارثي والبيهقي وقال اسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود عن سعيد بن المسيب مرسل (١٧٥) وأسند الترمذي عن زيد بن سلمة

الساعدي ومقابل الاظهر الجواز أما في المأكول وهو مبنى على أن اللحوم أجناس فبالقياس على بيع اللحم باللحم وأما في غيره فوجهه بأن سبب المنع بيع مال الربا بصله المشتمل عليه ولم يوجد ذلك هنا (باب) فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك (نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل) رواه البخاري من رواية ابن عمر وعصب بفتح العين وسكون السين المهملةين (وهو ضرابه) أي طريقه للاتقي (ويقال ماؤه ويقال أجرة ضرابه) وعلى الأولين يقدر في الحديث مضاف ليصح النهي أي نهى عن بطل عصب الفحل من أجرة ضرابه وأن مائه أي بطل ذلك وأخذه (فيحرم من مائه وكذا أجرته) للضراب (في الاصح) عملا بالأصل في النهي من التحريم والمعنى فيه أن ماء الفحل ليس بمقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضراجه لتعلقه باختياره غير مقدور عليه للمالك ومقابل

لتنول (قوله وغيره) شمل الآدمي

(باب فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك)

(قوله عن عصب الفحل) وفي مسلم عن بيع عصب الفحل ولعلها لم تثبت عند الفقهاء فلم يحرموا غيرها عليها والنهي يقتضي التحريم والفساد ان رجوع لذات الشيء بفقد ركن أو بخارج لازم له بفقد شرط والافعال تحريم فقط كما سيأتي كذا قالوا ويرد عليه وجود الشرط الفاسد كالجمل بالأجل لأن يؤول فتأمله والام على العائد العالم والجاهل المقصر نعم ان لم يقصد المعنى الشرعي كسلاعبة أو تعليم أو اضطراب أو نحو ذلك فلا حرمة (قوله وهو ضرابه) قدمه لأنه الأشهر (قوله) ويقال أجرة ضرابه) أي استئجاره للضراب بدليل ما بعده (قوله مضاف) هو للجنس إذ المقدر مضافان (قوله ليصح النهي) لأنه لا يتعلق إلا بفعل المكلف (قوله نعم مائه) أي دفعه وأخذه كاعلم (قوله لتعلقه باختياره الخ) والائتاء كالضراب وهو عينه وما قيل من صحة استئجاره للائتاء محمول على ما إذا استأجره مدة فله حينئذ ائزؤه وهذه الطريقة واجبة على مالكة حيث اضطر إليه أهل ناحية وعليها حل قول بعضهم إن منعه كبيرة (قوله ومقابل الأصح إلى آخره) وأجيب بأن فعل الأجير في التلقيح من المقدور عليه وليس فيه عين حتى لو شرطت عليه فسد العقد (قوله ويجوز) أي يستحب (قوله محبوبة) أي مندوبة خلافا للإمام أحمد ومنعها مكره وقد يجب إذا تعينت في محل ومنعها حرام حينئذ وتقدم (قوله بفتح المهملة والموحدة) أي في اللفظين وغلط من سكنها فيهما وفي أحدهما وكلام الشارح يدل على أن الحيلة مفردة فهاؤه للبالغة والدلالة على التأنيث وقيل جمع مفردة حابل كنقطة وناقل وفيما ذكر إطلاق المصدر على اسم المفعول وإطلاق الحبل على غير الآدمي وكل منهما مجاز (قوله بأن يبيع الخ) هذا تفسير أبي عبيد وأبي عبيدة وبه قال الإمام أحمد رضي الله عنه (قوله أو بمن الخ) هذا تفسير ابن عمر راوي الحديث وبه قال

فصرا يظهر في الوزن امتنع والاجاز (قوله بأن سبب المنع الخ) من هذا المعنى استنبط منع بيع السمسم بدهنه أو كسبه ونحو ذلك (تتمه) بيع التمر بطلع الذكور جازدون طلع الاناث (قوله أيضا بأن سبب المنع الخ) أي فيكون هذا المعنى مخصوصا لعدم الحديث والأول تمسك بمعوم اللفظ لكن عموم في لفظ الراوي ومثله لا يحتاج به (باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قول المتن وهو ضرابه ويقال ماؤه) استدلل لما بقوله

ولولا عصبه لرددتموه وشر منيحة غل يعار

(قول المتن ويقال أجرة ضرابه) هذا التفسير اقتصر عليه الجوهري (قوله أو بمن مائه) قد ورد التصريح بالنهي عن منعه في رواية الشافعي في المختصر (قوله كالا استئجار لتلقيح النخل) رد بأن الأجير قادر على التلقيح ولا عين عليه إذ لو شرطت عليه فسد العقد (قوله ويجوز الخ) أي خلافا للإمام أحمد رضي الله عنه (قول المتن وعن حبل) هو مصدر بمعنى المفعول وإطلاقه مختص بالآدميات ففيه تجوز من وجهين والحيلة جمع حابل كفاسق وفسقة وقيل مفرد (قوله بلفظ نهى عن بيع حبل الحيلة) قال الأسنوي عبارة الكتاب توهم أنه لم يرد في النهي التصريح بالبيع في حبل الحيلة والملاقيح والمضامين والملاسة والمنابذة كالم يرد التصريح في العصب قال وليس كذلك بل ورد في الكل النهي وسينشر الشارح رحمه الله في الجميع اه وفي القوت رواية عن مسلم نهى عن بيع ضراب الفحل (قول المتن بأن يبيع نتاج النجاج) صورته أن يقول بعثك ولد مائله هذه (قول المتن فمن الخ) هذا تفسير ابن عمر وأخذ به الشافعي والأول تفسير أهل اللغة (قوله

الاصح جواز استئجاره للضراب كالا استئجار لتلقيح النخل ويجوز أن يعطى صاحب الاتقي صاحب الفحل شيئا هدية والاعارة للضراب محبوبة (وعن حبل الحيلة) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان عن ابن عمر بلفظ عن بيع حبل الحيلة (وهو نتاج النجاج بأن يبيع نتاج النجاج أو بمن الخ) أي إلى أن تله هذه الدابة ويلد ولها فولد ولها

تتاج التاج وهو بكسر النون بضبط المصنف كالجوهري من تسمية المقبول بالمصدر يقال تحت الناقبة البناء للمفعول تتاجا بكسر النون أي ولتتو بطلان البيع المستفاد من (١٧٦) انتهى على التفسير الأول لأنه بيع مالم يس بمالك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثاني لأنه

إلى أجل مجهول (وهو الملاقيح) وهي مافي البطون) من الاجنسة (والمضامين وهي مافي أصلاب الفحول) من الماء روى النهي عن بيعهما مالك في الموطن عن سعيد بن المسيب مرسلًا والبخاري عن سعيد عن أبي هريرة مسندًا وبطلان البيع فيهما لماعلم بما ذكر (والملازمة) روى الشيخان عن أبي هريرة وقال والمنازمة وعن أبي سعيد بلفظ نهى عن بيعتين للمنازمة والملازمة (بان يمس) بضم الميم وكسرها (نوبا مطويا) أوفى ظلة (ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه) اكتفاء بلمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسته فقد بعته) اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو يبيعه شيئاً على أنه متى لمسلم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (والمنازمة) بالمجهمة (بان يجعل النبد بيعاً) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ اليك ثوبي بعشرة فيأخذه الآخر أو يقول بعتهك هذا بكذا على أني إذا نسفته اليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطلان

مالك والشافعي رضي الله عنهما (قوله تتاج) هو مصدر تتج بضم النون ولا يقال الا كذلك (قوله بضبط المصنف) أي بالقلم وفيه أنه تبرأ منه لأن المشهور في اللغة أنه بالفتح فاعلم ذلك عرف الفقهاء وأنه لغة أخرى (قوله وعن الملاقيح) ويقال لها حجر بفتح الميم وسكون الجيم وآخره راء مهملة وهي جمع ملقوحة أي ملقوح بهامن قولهم لفتح الناقبة بضم اللام أي حلت فهي لافح أي حامل وتفسيره بأنه جنين الناقبة يفيد شموله للذكر فهاؤه فيأمر للوحدة (قوله مافي البطون) أي بطون الابل كما قاله الجوهري وقال غيره مطلقاً وهو المراد شرعاً (قوله والمضامين) جمع مضمان كفتحاح أو مضمون كجنون قال الأزهري سميت بذلك لأن الله تعالى أودعها ظهورها فكأنها ضمنها (قوله من الماء) فأعادتها مع علمها من عصب الفعل لا فائدة أنها تسمى بذلك وأن النهي ورد باللفظين أو للتقابل بينها وبين ما قبلها إذا تاح ومحل أذهي لماء في ظهوره كور وما قبلها الماء في بطون الاناث وقال الاسنوي ان هذا المايباع عاماً وأعمين (قوله عن رؤيته) فيبطل هنا قطعاً وان قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط الفاسد واللس لا يقوم مقام النظر شرعاً ولاعادة (قوله عن الصيغة) أي عن القبول فيها أو عن الإيجاب وحده ان قيل أو عنهما معاً وكلام المصنف يحتمل للاخيرين وأشار الشارح إلى أن يجعلاً بمعنى يقول وان هذا القول ليس قبولاً ولا إيجاباً لتقدمه على وقته وأنه فاسد لتعليقه فهو كالعدم (قوله بأن يمس) بضم الميم وكسرها قال شيخنا الرملي في شرحه وما اشتهر على الألسنة من الفتح فلا وجه له لأنها في الماضي مفتوحة وليست حرف حلق اه ونقل الاسنوي في باب الاحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح فتأمل (قوله أو يبيعه) أي بإيجاب وقبول والفساد في هذه للشرط الفاسد كأي أني (قوله أو يقول) هو عطف على يجعلاً اذ هما صيغة (قوله فيهما) أي الملازمة والمنازمة (قوله لعدم الرؤية) أي في الملازمة اذ لم يذكرها في المنازمة وقد صورها ابن حجر فيها بقوله أن يقول بعتهك بشرط قيام نبد مقام رؤيتك (قوله للشرط الفاسد) اعترض فساداً بأنه ليس فيه نفي خيار المجلس بل قطعه معلقاً على شيء وهو غير مضر إلا أن يقال ان خيار المجلس لا يقطع بالالتفريق أو اللفظ بنحو اخترنا لزومه وهذا ليس واحداً منهما ففسد لعدم افادته أو لقطعه خيار العيب المشار اليه بقوله وغيره وهو لا ينقطع لان الرد به عند الاطلاع عليه أو لقطعه خيار الشرط المشار اليه بقوله ولك الخيار الى كذا أو لقطعه مطلق الخيار الشامل لجميعها فتأمل ذلك وحرره ولعل الوارد في غيره بمعنى أولان أحدهما كاف في البطلان اما للتعليل ان جعل اللس شرطاً والا فلا عدول عن الصيغة الشرطية (قوله فيقول الخ) هو تفسير لقوله يجعلاً فهو عطف على

بضبط المصنف) أي بالقلم قال غيره بفتح النون قال ولعله بالكسر لغة أخرى (قول المتن وهي مافي البطون الخ) هو مختص بالابل (قول المتن والمضامين) فسر الاسنوي بمأخذه من ضرب الفعل من عام أو عامين مثلاً ونحوه في القوت (قول المتن أو يقول الخ) علل الامام بطلانه بالتعليل والعدول عن الصيغة الشرعية وبينه الاسنوي بأنه ان جعل اللس شرطاً فبطلانه بالتعليل وان جعل ذلك بيعاً فلفظه الصيغة (قوله اكتفاء بلمسه الخ) أي فيكونان قد جعل اللس بيعاً (قول المتن بان يجعل النبد) هو الطرح والاقاء قال الرافعي اختلاف المعاطاة يجري هنا واعترضه السبكي بان الفعل هنا خال عن قرينة البيع ولم تعلم قرينة البيع الا من قوله السابق أنبذ اليك ثوبي بخلاف الفعل في المعاطاة فانه كالموضوع عرفاً لذلك (قوله لعدم الرؤية) قال الاسنوي ولو صح هنا بيع الغائب لا نقول به هنا في الملازمة لانها مشروطاً أن يقوم اللس مقام النظر ثم قال بعد ذلك انه لا يتخرج البطلان على خلاف الصحة عند نفي خيار الرؤية في بيع الغائب وان كان الاصح فيه البطلان لورود النهي هنا أقول بولي هذا المعنى أشار الشارح فيما مضى بقوله اكتفاء بلمسه عن رؤيته (قوله اذاميت الخ) يصح قرأه

فيهما لعدم الرؤية بقاء وعدم الصيغة وللشرط الفاسد (و بيع الحصة) رواه مسلم عن أبي هريرة (بان يقول له بعتهك من بضم هذه الاثواب ما تقع هذه الحصة عليه أو يجعل الرمي لها) (بيعا) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما اذاميت هذه الحصة

فهذا الثوب مبيع منك بعشرة (أو) يقول (بعثك ذلك الخيار الموعود) والبطلان في ذلك الجهل بالمبيع أو بزم من الخيار أو لعدم الصيغة (وعن بيعتين في بيعة) رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة وقال حسن صحيح (١٧٧) (إن يقول بعثك) هذا (بأنف نقدا

أو ألفين إلى سنة) فذهبنا بها
شئت أو شئت أنا (أو بعثك
هذا العبد بألف على أن
تبيعني دارك بكذا) أو
تشتري مني داري بكذا
والبطلان في ذلك الجهل
بالعوض في الأول وللشرط
الفاقد في الثاني كإسباني
في قوله (وعن بيع وشرط)
رواه عبد الحق في الأحكام
عن عمرو بن شعيب عن
أبيه عن حماد بن رزيق
داود وغيره بهذا الطريق
لا يحل سلف وبيع ولا شرط
وبيع (كبيع بشرط بيع)
كأن قدم (أو فرض) كان
بيعه عبده بألف بشرط أن
يقرضه مائة والمعنى في ذلك
أنه جعل الألف ورفق العقد
الثاني ثمنا واشتراط العقد
الثاني فاسد فبطل بعض
الثنى وليس له قيمة معلومة
حتى يفرض التوزع عليه
وعلى الباقي فبطل العقد
(ولو اشتري زرعاً بشرط
أن يحمده البائع) بضم
الصاد وكسرها (أو ثوبا
ويخطه) البائع أو بشرط
أن يخطه (فلا يصح
بطلانه) أي الشراء
لاستماله على شرط جهل
فإنه يملكه بعد ذلك فاسد
والثاني يصح ويلزم الشرط

بعثك أذمعناه أن يقول الخ فضمير الثانية صحيح أن وقع اللفظ منهما أو من حيث اتفاقهما إن لم يقبل لفظا
ولا يعتد به الصيغة للتعلق أو عدم القبول (قوله فهذا الثوب الخ) استفيد من الفاء أنه جواب الشرط فهو
مرتب عليه فلو جعله ابتداء صيغة وقبل الآخر فلا تبعه الصحة (قوله أو بية قول بعثك) أشار إلى أن بعثك
عطف على بعثك الأول ووجهه لا يحل الخ فاصلة بينهما وهو فصل جائز قاله شيخنا الرمي وفيه نظر لما علمت قبله
قالوجه أن يكون سجعا عطفا على يقول وأن يكون بعثك عطفا على الرمي فتأمل (قوله للجهل بالمبيع) أي في
الأول أو بزم من الخيار في الثالثة وفي تقديمها على الثانية إشارة إلى أنه كان المناسب للمنفذ ذلك أولا جمل
الاختصار باسقاط لفظة الجهل (قوله وعن بيعتين) أي على البدلية فلا تجوز (قوله أو بالفين) والفاء وهم مثل
أو بخلاف الواو فإنه يصح ويكون الثمن ثلاثة آلاف منها ألفان مؤجلة (قوله وللشرط الفساد الخ) فيه إشارة
إلى أنه ليس من أفراد البيعتين فلو أخره عما بعده لكان أولى وإذا وقع البيع الثاني ففيه ما يأتي (قوله سلف
وبيع) أي فرض وبيع فإن كان المراد من القرض عقده فهو جمع بين عقدين جائز ولازم وهو باطل أو المراد
شرط القرض في البيع فهو من أفراد بيع وشرط المذكور بعده (قوله فرض) ومثله الإجارة والتزويج
(قوله بشرط أن يقرضه) فلو قال في جوابه قبلت البيع وأقرضتك المائة فباطل أيضا ولو وقع عقد قرض
بعد ذلك فإن علمه بطلان الشرط صح والأفلا كذا اعتمده شيخنا الرمي وقال بعضهم ينبغي الصحة مطلقا
نظر الواقع مع تمام الصيغة ولا يضر اعتقاد ترتبه على الشرط السابق من غير تعليق لان اعتقاد الفساد غير
مضر كافي ببيع مال مورثه اه وهو ظاهر وعليه يحمل كلام الامام (قوله بشرط أن يحمده) أو يحمده
أو يحمده بغير واو وعلى أن يحمده ويقال مثل ذلك في ويخطه وخروج بذلك صيغة الامر كاحصده وخطه
فلا يضر قال شيخنا الرمي كابن حجر إلا أن أراد الشرطية ومثل ذلك شراء نحو حطب بشرط حمله منزله وإن
عرف أو بطخه كذلك (قوله البائع) ومثله الاجنبي فإن شرط الحصاد على المشتري لم يضر وإن كان الشارط
البائع خلافا لظاهر ما في العباب (قوله فيما يملكه بعد) أي الآن لان المشتري لا يحصل له الملك الا بعد تمام الصيغة
والضمير في يملكه عائدا للمشتري ويحتمل أن يقال ان المشتري شرط على البائع عملا فيما يملكه البائع بعد تمام
الصيغة وكذلك لو شرط عليه المشتري عملا فيما يملكه البائع غير المبيع بطل العقد قطعا لا تبعية (قوله بيع
واجارة) ورد بأنه ليس فيه ذكر مدة ولا عمل معلوم (قوله الطرق الثلاثة) فيه اعتراض على المنصف حيث لم
يعبر بالذهب وقول بعضهم ان المنصف أشار إلى ترجيح طريق اختلاف مردود بان ذلك ليس من اصطلاحه

بضم التاء وبفتحها وكذا كل صورها لافرق بين رضى البائع والمشتري (قوله أو يقول) قيل كان الصواب
التصريح بيقول ارشادا إلى عطفه على الاول أو كان يقدمه على الثاني (قوله أو لعدم الصيغة) به تعلم ان قوله في
صورتها السابقة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة الغرض منه الاخبار لا الانشاء (قول المتن أو بعثك الخ) هذا
التفسير وما قبله ذكرهما الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله وللشرط الفساد الخ) أي فهو منهى عنه بكل من
الحديثين (قول المتن بشرط أن يحمده البائع) من هذا القبيل اشترت هذا الحطب بشرط ان تحمله إلى
البيت سواء كان البيت معروفا أم لا وكذا الوشرط عليه حمل البطيخة المشتراة وما أشبه ذلك ومسئلة البطيخة تقع
كثيرا فليحتمل تزعمها (قوله أو بشرط) هو بالاولى (قول المتن فلا يصح بطلانه) قال الاسنوي لانه شرط
بخالف مقتضى العقد (قوله أمهما الخ) من ثم اعتراض الاسنوي على تغيير المنصف بالاصح من وجهين
الاول المسئلة ذات طرق الثاني ان التعبير بالاصح يقتضي قوة الخلاف مع أنه ضعيف لان الرجوع طريق

(٢٣ - (قليوبى وعيمره) - ثاني) وهو في المعنى بيع واجارة بوزع المسمى عليهما باعتبار القيمة والثالث يبطل
الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى وهذا حاصل الطرق الثلاثة في المسئلة أمهما بطلان البيع والشرط والثانية فيها ما القولان
في الجمع بين بيع واجارة والثالثة يبطل الشرط وفي البيع قولان في الصفة

بشرط قطع الثمن) وسيأتي الكلام على ذلك في محله (والاجل والرهن والكفيل المعينات الثمن في الذمة) أما الاجل فله قوله تعالى اذا قد اقيم يدين الى اجل مسمى أى معين فاكتبوه وأما الرهن والكفيل فهما في معاملة من لا يرضى الا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاشتماله على شرط رهن مالم يملكه بعد والتعيين في الرهن بالمشاهدة أو الوصف بمصفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم والنسب ولا يكفي الوصف كموسر ثقة قال الرافعي هذا هو النقص ولو قال قاتل الا كتفاء بالوصف أولى من الاكتفاء بمشاهدة من لا يعرف حاله لم يكن مبعدا وسكت عليه في الروضة وتقييد الثمن بكونه في الذمة للاحتراز من المعين كالقول بعتك بهذه الدراهم على أن تسلمها لي في وقت كذا أو رهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فان الشرط باطل ذكره في الروضة كاصلها في الاجل لانه رفق أثبت لتحصيل الحق في المدة والمعين حاصل

وبان الراجح طريق القطع كما ذكره الشارح (قوله ويستثنى من النهي) لعل المراد من الاستثناء فيه تخصيصه بغير ما ذكرنا (قوله والاجل) أى في غير الربوى كما مر فيصيح في غيره وأن بعد بقاء العاقد بين اليه لان وارثه يقوم مقامه نعم أن بعد بقاء الدين اليه كألف سنة لم يصح (قوله والكفيل) أى بالمشتري ثمن في ذمته أو بالبايع لم يبيع في ذمته بأن شرط البايع على المشتري أن يكفله في الثمن الذي عليه شخص آخر حاضر أو غائب نحو هذا الشخص أو فلان بن فلان وكذا المشتري واقتصر المصنف على الاول لانه الاغلب وخرج بذلك شرط كفالة أحدهما لاجنبى فباطل ومنه قول الوسيط لو باع عينا من اثنين بشرط أن يتضامنا بطل العقد لما فيه من شرط ضمان العاقد أحدهما لان كلا منهما أجنبي عن الآخر قال في الروض بخلاف عكسه فيصيح وهو المذكور في كلام المصنف وليتأمل حاجة لقول شيخنا بان يبيع اثنان عينا لشخص ثمن في ذمته ويشترط كل منهما عليه أن يأتي بمن يضمنه له لان عكس ضمان المشتري لغیره ضمان غيره له وبذلك صرح في الخادم وتصوير بعضهم بان يبيع اثنان عينا لشخص ويشترط المشتري على كل منهما أن يضمن صاحبه أو أن يضمنه كل منهما صاحبه فيه نظر بل هو فاسد أخذنا مما تقدم فتأمل وراجع (فرع) في شرح شيخنا الرملى لو قال اشترى بته بألف على أن يضمنه زيدا بالي شهر صرح واذا ضمنه زيد مؤجلا ثبت الاجل في حقه وحق المشتري اه فانظره وتأمل معناه (قوله على شرط رهن مالم يملكه بعد) أى الآن فلو رهنه المشتري عند البايع بعد تمام البيع وبعد قبضه ولو في الجاس لم يكن مضرا (قوله في الرهن بالمشاهدة) أى في المعين أو الوصف بما في الذمة واكتفى في الكفيل بالمشاهدة لاداءها غالبا الى معرفة حال الشخص صعوبة وسهولة وبهنا فارق عدم الاكتفاء بمشاهدة القرآن في الصادق الذي اعترض به الاسنوى وقد يجاب أيضا بان القرآن هناك معقود عليه وهو يحتاج له وجواب بعضهم بان الشارط هنا مقصر بعدم البحث فيه نظرا فتأمل (قوله قال الرافعي الخ) أجيب بان الاحرار لا تثبت في الذم ولا يعترض بالرفيق لانه لم يدخل قوله موسر ثقة أو يقال الضامن لا يدخل تحت اليد من حيث الضمان وان دخل من حيث الرق (قوله أو يضمنك الخ) قال الاسنوى لم لا يصح ضمان الثمن المعين كافي الا عيان المضمونة بغصب ونحوه ويجاب بانه ان أراد ضمان الدرك فهو هذا صحيح وليس الكلام فيه وان أراد غيره فممنوع وضمان الاعيان المذكورة انما هو الرد لها فتأمل (قوله فان الشرط باطل) ومثله العقد (قوله لانه رفق) أى لان الاجل المشروط رفق الخ ونظر فيه بعضهم بانه لتأخير الحق لا لتحصيله فتأمل نعم ان تألف كاه أو بعضه بعد قبضه فلا خيار لفوات رد ما تلف فتأمل ويصدق الراهن في حدوث العيب بعد القبض ان أمكن (تنبيه) الاجل لا يسقط باسقاطه بخلاف الرهن والكفيل لانهما مستقلان وينبغي ان الاشهاد كذلك راجعه (قوله والاشهاد) أى على جريان العقد مثلا (قوله للامر به) وصرفه عن الوجوب الاجماع وهو أمر ارشادي لا ثواب فيه الامن قصده الامتناع كذا قيل فليراجع

القطع (قول المتن ويستثنى) هذه الامور في المعاملات كالرخس في العبادات فيجب فيها توقيف الشارع ولا تعتمد على كل ما فيه مصلحة (قول المتن والكفيل) قال الاسنوى سئل النووي رحمه الله عن موافقته على الاكتفاء بالمشاهدة وتصويبه عدم الاكتفاء فيها لوصدقها تعلم مقدمات من القرآن وعين مكانه من المصحف بالمشاهدة مع عدم معرفة السهولة والصعوبة (قول المتن الثمن في الذمة) لو باع من رجلين سلمة بألف وشرط أن يتضامنا في الثمن ففي كتاب الضمان من تعليقات القاضي والوسيط وغيرهما عدم صحة البيع لانه شرط على المشتري أن يكون ضامنا لغيره وهذه مسألة جلية تقع بين الناس كثيرا فليتقطن لها (قوله أو الوصف الخ) قيل هذا لا يلائم قولهم ان رهن الغائب كبيعته فلا يكفي وصفه قلت قد يجاب بان صورته هنا مع الذمة (قوله أو يضمنك بها فلان) اعترض الاسنوى بان ضمان الاعيان المعينة

المضمونة

ممن ذكر الرافعي في التكامل على ألفاظ الوجيز الرهن والكفيل ويقال في كل منهما انه رفق شرعا لتحصيل الحق

وللمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه في غير ما شرع له (والاشهاد) لا امر به في الآية قال تعالى واشهدوا اذا تابعتم (ولا بشرط تعيين الشهود

كالرهن والكفيل وفرق
الاول بتفاوت الاغراض
فيهما بخلاف الشهود فان
الحق ثبت باى عدول كانوا
وقطع الامام بالاول ورد
الخلافا الى أنه لو عينهم هل
يتعينون (فان لم يرهن)
المشتري أولم يشهد كافي
أصل الرخصة (أولم يتكفل
المعين فلبائع الخيار)
لفوات مباشرة ولو عين
شاهدين فامتنع من
التحمل ثبت الخيار ان
اشترط التعيين والا فلا (ولو
باع عبدا بشرط اعتاقه
فالمشهور صحة البيع
والشرط) لتشوف الشارع
الى العتق والثاني بطلانها
كالمشترط بعه أو هبته
والثالث صحة البيع وبطلان
الشرط كما في النكاح
(والاصح) على الاول
(أن للبائع مطالبة المشتري
بالاعتاق) وان قلنا الحق
فيه لله تعالى وهو الاصح
كالمليزم بالنسبة لانه لازم
باشترطه والثاني ليس له
مطالبته لانه لا ولاية في حق
الله تعالى فان قلنا الحق له
فله مطالبته ويسقط باسقاطه
فان امتنع من الاعتاق
أجبر عليه بناء على أن الحق
فيه لله تعالى وان قلنا الحق
للبيع فله الخيار في فسخ
البيع واذا أعتقه المشتري

(قوله هل يتعينون) والاصح عدم تعينهم خلافا لما يوجهه ظاهر كلام الروض ولا اثر لتفاوت الاغراض بنحو
وجاهة (قوله فان لم يرهن) بان امتنع منه لانه لا يجبر عليه لزوال الضرر بالنسخ وكذا لو اراد ابداله بغيره لتفاوت
الاغراض في الاعيان أو تغير حاله الى نقص أو تلف كله أو بعضه أو أعتقه كذلك أو دبره أو علق عتقه أو وزوجه
أو ظهر به عيب أو امتنع من اقباضه بعد العقد (قوله أولم يشهد) بان امتنع منه وكذا الوات المشروط اشهاد
كافي شرح الروض (قوله أولم يتكفل المعين) وكذا الوات وأظهر أنه معسر (قوله فلبائع الخيار) أى على
الفور قاله شيخنا وهو في شرح الروض (قوله ان اشترط التعيين) أى على الوجه المرجوح (قوله ولو باع
عبدا) أى رقيقا ولو أنى وليس عن يمتق عليه بالشراء كأصله والام يصح العقد مع ذلك الشرط ولا بد من
كون العتق عن المشتري كما يأتي ومن كون الشرط من المبتدى سواء المشتري أو البائع وموافقة الآخر عليه
ولو بالسكوت فان وقع من الثاني وهو المشتري فهو وعد لا يلزم أو وهو البائع بطل العقد ان كان قبل تمام الصيغة
والا فلا وصح العقد (قوله بشرط اعتاقه) أى العبد كاه أو بعضه المعين ولو اشترى بعضه بشرط اعتاق ما اشتراه
أو بعض ما اشتراه معينا صح وان لم يكن باقية حرا على الرجح أو ميهما لم يصح أو شرط عتق كله كذلك وله
بيع مالم بشرط عتقه منه قبل عتق ما شرطه (قوله كالوشرط ببعه أو هبته) وفرق بتشوف الشارع للعتق
ولو وهبه بشرط عتقه فهو كالأول باعه بذلك (قوله كافي النكاح) فيما لو قال تزوجت أمتك بشرط أن
تعتقها فانه يصح النكاح ويطل الشرط وأجيب بان النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة (قوله للبائع
مطالبته) ومثله وارثه والحاكم لا غيرهم من الأحاد خلافا لما يوجهه كلام المنهج وبالطلب يلزمه العتق فورا
ويحرم تأخير بعده وله قبل الاعتاق ولو بعد الطلب استخدام ولو بالوطء وأغارته لارهنه ولا يبعه ولا وقفه
ولا اجازته ويلزمه فداؤه لو جنى كأم الولد ولو قتل فله قيمته ولا يلزمه شراء غيره بها ولا يجزئه عتقه عن كفارته
فيعتق لاعنها (قوله أجبر عليه) أى أجبره الحاكم عليه فان امتنع ناب الحاكم عنه فيه كالمولى ويتبعها أهلها
ان عتقت حاملا لاولدها وان اشترها حاملا به بشرط العتق كافي المجموع لا تقطاع التبعية لا يلزمه عتقه كذا
قالوا وفيه نظر لان الحمل من سيدها اذا فرض أنها مستولدة فالولد حر مطلقا ولعل كلامهم مصور بكونه من
غير سيدها بنحو تزويج ان قلنا بصحته فليراجع (قوله واذا أعتقه المشتري فالولاية له) وكذا الوات وأعتقه
وارثه نعم ان عتقت بمرته كأن استولدها أجزأ عن الاعتاق وسقطت مطالبة الوارث به فعلم أنه لا يكفي
المشتري استيلاؤه عن الاعتاق ولا يمنع من مطالبته به (قوله وان قلنا) قيل الاولى حذف الواو وهو خطأ
لان مفاد الغاية كون ما وراءها أولى بالحكم وهو هنا كذلك لان ما دراءها لا خلاف فيه ولان مطالبة
البائع مع كون الحق لله بعيدة وتخصيص الثاني بكون الحق لله لا يضري تعميم الاول نعم فيه إيهام جريان
الخلافا اذا كان الحق لغير الله وليس كذلك فتأمل (قوله أى للبائع) وكذا الاجنبى وكذا الوشرط عتقه

المضمونة صحيح والتمن المعين بمثابة المبيع فيصح ضمانه (قوله شرعه) نائب الفاعل ضمير يعود على كل
(قول المتن فان لم يرهن) مثله لو رهن ولم يقبض أو ظهر به عيب أو هلك قبل القبض (قوله فلبائع الخيار)
أى ولا يجبر المشتري على القيام بذلك لان للبائع مندوحة (قول المتن أولم يتكفل الخ) أو مات الكفيل قبل
الكفالة أو أعسر على ما قال الاسنوى انه القياس (قوله لتشوف الشارع الخ) أيضا لقصة بريرة وهى في
الصحيحين بألفاظ مختلفة ووجه الاستدلال منها أنها اشتملت على شرط العتق والولاية لهم ولم ينكر النبي صلى
الله عليه وسلم الاشرط الولاء واما الجواب عن اشتراط الولاء المذكور في القصة فسيأتى هذا وقد اعترض
البلقيني بأن بريرة كانت مكاتبه وظاهر الحديث صحة بيعها بشرط العتق بغير رضاها وحديثا قريب من
العام الوارد على سبب وصورة السبب لا يخرج كافي الولد لا لقرائنه فانه كان في أمة (قوله وان قلنا الحق الخ)
الاحسن ترك الواو بدليل حكاية الخلاف الآتى (قوله كالنذر) تنظير لقوله وهو الاصح (قول المتن مع العتق)

فالولاية وان قلنا الحق فيه للبائع (و) الاصح (انه لو شرط مع العتق الولاء) أى للبائع

عن البائع أو أجنبي لم يصح العقد (قوله أو شرط تدييره) وكذا تعليق عتقه بصفة أو وقفه لم يصح (قوله وهو في مسألة الولاء الخ) فتعير المصنف عن مقابلة بالاصح صحيح سالم من الاعتراض (قوله ولو شرط مقتضى العقد الخ) حاصله ان للشرط في العقد خمسة أحوال لانه اما لصحته كشرط قطع الثمرة أو من مقتضياته كالقبض والرد بالعيب أو من مصالحه كالكتابة والخيطة أو بما لا غرض فيه كأكل الهريسة أو بخلاف مقتضاه كعدم القبض فهذا الأخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو معمول به في الاول وتنا كيد في الثاني ومثبت للخيار في الثالث ولاغ في الرابع وقال الاسنوي وينبغي أن يصح اذا كان الشرط لعدم القبض هو المشتري كالوشرط للرفع في النكاح أنه لا يبطأ كالمواشيتى طعاما وشرط على نفسه أن يطعمه للغير فإنه يصح لان شرطه البائع فإنه يبطل كما قاله الماوردي وقد يجاب بأن ذلك الشرط يؤدي الى استمرار رضمان البائع هنا وعدم وثوقه بملك الثمن وفي ذلك ضرر عليه وبان القدرة على التسليم في البيع شرط وهي القبض فنشرط عدمه مفسد وليس الوطء في النكاح كذلك ومثله كل المبيع لحصول القبض به لانه اباحة كإتاني فيه غرره (قوله لا غرض فيه) أي عرفا ولا نظر لفرض العاقدين (قوله وأخذ من كلام الخ) قد نازع ابن عبد السلام وابن الرفعة في عدم الغرض في هذا بأن فيه نفعا للعبد فينبغي فيه الصحة ورد بان نص الام بخلافها ويصرح بالفساد لفظه كما نقله الاسنوي بقوله قال محمد بن ادريس اذا باع الرجل الرجل العبد على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يستخذه أو على أن ينفق عليه كذا فالبيع كله فيه فاسد اه ومن هذا يعلم أن ما قاله الشارح عن النص صحيح وأن ما اعتمدته الشيخان من الصحة بخلاف النص المذكور وان ما جمع به شيخنا من بين كلام الشيخين ونص الام غير صحيح حيث قال ان ما في الام فيما لوجع بين شيئين كأن قال اطعمه كذا وكذا وذلك مما لا يلزم السيد دائما كشرط أن يصلي الفرائض والنوافل أول وقتها فهو مفسد وما في غير الام فيما اذا لم يجمع كشرط أن يطعمه كذا كالهريسة لانه مما يلزم السيد دائما إذ لا يمكن أقل من شيء واحد من المطعوم وان لم يكن عين المذكور بل بما يشترط اذالم يكن غيره فهو غير مفسد اه فتأمل (قوله يقصد) أي عرفا وان لم يقصد العاقدان أو عكسه كما في الثبوت فانها لا تقصد عرفا وخرج بيقصد نحو الزنا والسرقة فلا خيار بفوتهما (فرع) لو شرطها ثيبا فبانت بكرا أو شرطه مسلما فبان كافرا أو شرطه غلاما فبان مسوحا فلا خيار في الجميع بخلاف عكسها لعالموا بالبكر والمسوح ورغبة الفريقين في الكافر (قوله كاتبا) ويكتفي بما يقع عليه اسم الكتابة عرفا فان شرط حسناتها اعتبر ولا يحتاج الى وصف الكتابة بكونها بالحرية أو الجمية مثلا ان لم يتعلق به غرض والاوجب ذكره ولو قال يكتب كل يوم كذا بطل العقد وان تحقق منه ذلك ولو اختلفا في الكتابة فسكاحا فيصدق المشتري بعد موته والبائع في حياته كذا قالوه وفيه بحث بإمكان اختياره في حياته لسهولة الكتابة بخلاف الحمل فتأمل (قوله حاملا) ويرجع في حملها لاهل الخبرة ولو نسوة ولو اختلفا في الحمل قبل موتها خرج ما قال فان اعتقه فولاؤه لي فان البيع باطل جزمنا (قوله من العتق الناجز) وأيضا فعقد البيع قد يقتضي العتق كما في شراء القريب بخلاف هذه الامور (قوله وهو في مسألة الولاء قول منصوص) فيه نقد على المؤلف في تعبيره بالاصح بالنسبة لهذا ثم حجة هذا ما ثبت من قوله صلى الله عليه وسلم واشترط لي لم الولاء وأجاب الشافعي رضي الله عنه بان لم معنى عليهم كما في قوله تعالى وان أسأتم فلها قال ويدل على انكاره طلبهم لهذا الشرط وأجيب أيضا بان ذلك أمر خاص صدر لمصلحة قطع عادتهم كفسخ الحج الى العمرة وأجاب الاكثر بان الشرط كان خارجا عن العقد وأما وجه الصحة في غير الولاء فحصول المفضل ثم الوقف كالتدبير (قول المتن لا يأتى كل الا كذا) أما فيما يقتضيه فلانه تنا كيد وتنبيه على ما أوجب الشارع عليه وأما لا غرض فيه فلان ذكره لا يورث نزاعا واختلفوا في الاول هل الشرط لاغ كالثاني أم هو صحيح مؤكده وعرض بعضهم الاول بان الشرط ما أوجب زيادة على مقتضى العقد (قول المتن يقصد) من جملة ما خرج بهذا الشرط ان يشترط الثبوت فتظهر

(أو شرط تدييره أو كتابته أو اعتاقه بعد شهر) مثلا (لم يصح البيع) أما في شرط الولاء فلما خلفته لما تقر في الشرع من أن الولاء لمن أعتق وأما في الباقي فلانه لم يحصل في واحد منه ما تشوف اليه الشارع من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويبطل الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو مخرج (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بالعيب أو بما لا غرض فيه كشرط أن لا يأكل الا كذا اصح) العقد فيهما ولغا الشرط في الثاني وأخذ من كلام التتمة ونص في الام فساد العقد في الثاني (ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كاتبا أو الدابة حاملا

أولبونا مع الشرط مع

العقد (وله الخياران

أخلف) الشرط (وفي قول

يبطل العقد في الدابة)

بصورتهما للجهل بمشروط

فيها بخلاف شرط الكتابة

لامكان العلم بها بالاختيار

في الحال وأجاب الاول بأن

العلم بمشروط في الدابة في

ثاني الحال كاف ويجري

الخلاف في بيع الجارية

بشرط انها حامل وقطع

بعضهم فيها بالصحة لان الحل

فيها عيب فاشترطه اعلام

بالعيب كالموابعها بآفة أو

سارقة (ولو قال بعثكها)

أي الدابة (وحلها بطل)

البيع (في الاصح) لجعله

الحل المجهول مبيعا بخلاف

بيعهما بشرط كونها حاملا

ففيه جعل الحاملية وصفا

تابعا والثاني يقول لو سكت

عن الحل دخل في البيع فلا

يفسر التخصيص عليه (ولا

يصح بيع الحل وحده)

لانه غير معلوم ولا مقدور

عليه (ولا الحامل دونه) لانه

لا يجوز افراذه بالعقد فلا

يجوز استثناءه كاعضاء

الحيوان (ولا الحامل بحره)

لانه لا يدخل في البيع

فكانه استثنى وقيل يصح

البيع ويكون الحل مستثنى

شرعا (ولو باع حاملا مطلقا)

عن ذكر الحل معها وهي

(دخل الحل في البيع)

صدق البائع أو بعده صدق المشتري ولو عين في الحل كونه ذكر أو أنثى بطل العقد (قوله أولبونا) أي ذات ابن
كما عبر به شيخ الاسلام وتعتبر بامثالها فان شرطا خلافا بطل العقد (قوله ان أخلف) أي لا الاعلى كما مر
(قوله بعثكها وحلها بطل) وكذا بحملها أو مع حملها لان الحل ليس من مسمى الدابة وبهذا فارق صحة بيع
الجدار واسه أو بأسه أو مع أسه أو الجبة وحشوها أو به أو معه (قوله وصفا تابعا) أخذ منه بعضهم عدم الصحة
لو قال بعثكها ان كانت حاملا فراجع (قوله ولا يصح بيع الحل وحده) هنا تقدم في الملاقيح وذكره هنا
لفرض التقسيم (قوله كاعضاء الحيوان) وقد يفرق بأن الحل آيل الى الانفصال فالاولى أن يقال هو استثناء
مجهول من معلوم وبهذا فارق صحة استثناء منفعة الدار المؤجرة قبل البيع اذا باعها مسلوقة بالمنفعة وعمرة
الشجرة ولو غير مؤجرة نعم يرد ما لو استثنى المنفعة في بيعها مؤجرة فإنه لا يصح إلا أن يقال يصح اذا قدر مدة
فراجع (قوله ويقال ان هذا مخالف لمقتضى العقد في بطلانه مطلقا فراجع) (قوله بحر) ومنه المملوك لغير
البائع ولو للمشتري قال شيخنا زى كإن حجر ومنه الحل النجس نحو كلب وخالفهما شيخنا م ر ولوتين
الحل بذلك بعد البيع تبين بطلانه ان علم وجوده حال البيع بان ولدته لسته أشهر فأقل والا فلا وهو للمشتري في
غير نحو الحر (قوله مستثنى شرعا) ورد بان الاستثناء الشرعي كالحصى وقدر عدم صحته لانه مجهول
(قوله ولو باع حاملا) ولو مرهونة بغير إذن مالكيها (قوله دخل الحل) أي وان تعدد ولو انفصل أحد
توأمين قبل البيع والثاني بعده فالثاني للمشتري والعقد صحيح على المعتمد وقيل للبائع كالاول والعقد باطل
ونقل عن النص (تنبيه) حذف المفسد في مدة الخيار لا يصح البيع الفاسد لان ما وقع فاسدا لا ينقلب
صحيحا والحق المفسد به فيه نفسه لان الواقع في مدة الخيار كالأوقع في العقد واعلم أن المصنف أسقط هنا
فصلا في حكم البيع الفاسد وحاصله أنه يجب رده ولا يجوز حبسه لرد الثمن ولا رجوع له بالمنفعة وان جهل
الفساد ولا يجذبوطها ان جهل وعليه حينئذ مهر بكر وأرش بكارة والولد حريسيب وعليه قيمته يوم الولادة
ان انفصل حيا لم يباع الجاهل بخلاف العالم لانه يرجع عليه لانه غره ولو خرجت مستحقة غرم قيمة الولد
لما لكها ورجع بها على البائع واذا تاف المبيع ضمنه ضمان المفضوب بدلا وزيادة ومنفعة

(فصل في المنهيات التي لا تفسد العقود معها سواء سبقها أو قارنتها أو في العقود المنهية عنها ولا تفسد بها
ذكر (قوله بضم الياء) أي مع كسر الطاء بدليل ما بعده وهو ضمير عائدا لما معنى شيء ومفعوله محذوف أي العقد
وهو يشمل ما يقع بمقارن البيع وما يقع بالبيع بعده كالسوم فهو أعم من فتح الياء المذكور بعده لقصره

بكر اخلافا للحاوي الصغير وقوله أخلف قال الجوهرى أخلفه أي وجد معه خلفا قالوا خلاف في المستقبل
كالكتب في الماضي (قوله صح الشرط) لانه يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف
بها الغرض وعليه الغرض الى بانه التزام أمر موجود عند العقد غير متوقف على انشاء شيء فلا يدخل في النهي
عن الشرط وان سمياء شرطوا بين الاسنوى ذلك بان الشرط لا يكون الامستقبلا فلم يتناول هنا وفيه
نظر (قول المتن وفي قول) قال الرافعي الخلاف مبنى على أن الحل يعلم وهو الصحيح بدليل إيجاب الحوامل
في الديات أولا لاحتمال أن يكون نفخا (قوله للجهل) أي فكان كالمو قال وحلها (قوله لجعله الحل الخ) وكما
لو باعه وحده (قوله والثاني يقول لو سكت الخ) أي فكان كالمو قال بعثك الجداسه وأجيب بان اسم
الجدار شامل للاس بخلاف اسم الدابة لا يشمل الحل (قول المتن ولا يصح الخ) هذه مسئلة الملاقيح السابقة
الا ان يقال الملاقيح تختص بالابل

(فصل ومن المنهية عنه) قال الاسنوى في أسنائه الغرض منه بيان العقود التي نهى عنها ويحرم تعاطيها
ومع ذلك نصح (قوله بضم الياء) أي يوسوغ عود الضمير الى النهي بتقسم ذكر المنهية عنه واعلم ان هذا

تعالها (فصل ومن المنهية عنه ما يبطل) بضم الياء بضم المصنف

فما تقدم وبقيها أيضا
(رجوعه) أى انتهى في
ذلك (المعنى يقتضيه)
لا إلى ذاته (كبيع حاضر
لبادىان يقدم غريب بمتاع
ثم الحاجة إليه ليبيعه بسعر
يومه فيقول) له (بلدى أركه
عندى لا يبيعه) لك (على
التدريج) أى شيئا فشيئا
(بأعلى) فيوافقه على ذلك
قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع
حاضر لبادى رواد الشيخان
من رواية أبى هريرة وغيره
وإذا مسلم يدعو الناس برزق
الله بعضهم من بعض والمعنى
فى النهى عن ذلك ما يؤدى
إليه من التضييق على
الناس بأن يكون الشرطين
المشتمل عليهما التفسير
أحدهما أن يكون المتاع
مما تم الحاجة إليه كالطعمة
فما يحتاج إليه الأندال
يدخل فى النهى ثانيهما قصد
القادم للبيع بسعر يومه
فلوقصد البيع على التدريج
فسأله البادى تفويض
ذلك إليه فلا بأس لأنه لم يضر
بالناس ولا سبيل إلى منعه
المالك منه والنهى للتصريح
فيأثم بارتكابه العالم به
ويصح البيع قال فى الروضة
قال القفال الأثم على البادى
دون البادى ولا خيار
للتدريج اه والبادى
ساكن البادية والحاضر

على الاول قاله شيخنا وفيه نظر والوجه على هذا انه واقع على نفس المقدأى من النهى عنه عدمه لا بطلان
يقارنه أو يسبقه فساوى الضبط الاول وهذا صريح كلام المصنف أولا والاول ظاهره آخره إلا أن يؤول
أحدهما بما يرجع إلى الآخر ولعل المصنف راعى الأحكام بقطع النظر عن موافق المعطوفات أو عدمه وأما
فتح الطاء مع ضم الياء فلا قائل به وإن ذكره بعض الشراح فراجعه وقول الدبى لا يصح كسر الطاء الا لوقال
من التامى ممدود بما قاله الشارح ويقول ابن حجر انه بعيد وهذه المنهيات صفائر وقال ابن حجر ان التفريق
من الكسائر (قوله وبقيها) أى الياء مع ضم الطاء بضبط المصنف أيضا وقدم الاول لما مر (قوله لا إلى ذاته) بان
لم يقدر كسرها ولا إلى لازمه بان لم يقدر تطايل لامر خارج غير لازم كالتمزيق والابداء (قوله نعم الحاجة إليه)
أى وإن لم يظهر بمسعة لنحو كبر البلد (قوله ليبيعه) ومثله يشتري به (قوله لا يبيعه لك) قال شيخنا الرملى
ولا يحرم البيع الصادر من الماد بعد ذلك قال بعضهم لأنه يقتضى به الحرمة وهو يفيد دوام الحرمة على
الصادق البيع وفيه بعد كبير فراجعه وعلى هذا فى التثليل بالبيع النهى عنه تجوز على كل من الضبطين
السابقين على ما مر عن شيخنا فتأمل (قوله فيوافقه) ليس قيدان الحرمة فالقول حرام وإن لم يوافقه عليه
بل وإن خالفه بعدم امتثاله بالبيع حالا (قوله دعوا الناس) زاد ابن شعبة فى رواية عن مسلم فى غفلاتهم قال ابن
حجر وقد سبرت أحاديث مسلم فلم أجدها (قوله برزق) هو بالرفع استئنافا إذا نزل على الجزم تخصيص
الرزق بالمد كورالان براد الرزق المرتب على ذلك كذا قيل وفيه بحث واضح فتأمل (قوله من التضييق)
أى شأنه ذلك (قوله بالشرطين) وهما عموم الحاجة والبيع حالا وسكت عن الثالث الذى هو القول لأنه
ليس منشأ للتضييق وماعدا هذه الثلاثة مما اشتمل عليه التفسير المذكور ليس قيدان كالحاضر والبادى
والتدريج (قوله فسأله الخ) ولو أراد صاحب المتاع التأخير إلى شهر مثلا فقال له الآخر أخوه إلى شهرين
لم يحرم ولو استشاره صاحب المتاع فى التأخير وجب عليه الإشارة بالنصيحة ولو بما فيه التضييق تقديمها
على المتمد (قوله منه) أى من البيع على التدريج الذى هو مراده وأمن ضرر الناس دفعا لضرره إذ
لا يزال الضرر بالضرر (قوله العالم) ومثله الجاهل المقصر ولو فيما يخفى غالبا قال شيخنا ولا حاكم أن يهزرى
ارتكاب ما لا يخفى غايبا وإن ادعى جهله والحاصل أن الحرمة مقيدة بالعلم والتقصير وإن التعزير مقيد
بعدم الخفاء (قوله دون البدوى) أى ولا نظر لموافقته فيما مر من عادة تعرضه بوجود الربح فى ماله
قالوا وفارق حرمة تمكين المرأة زوجها المحرم من الوطاء وهى غير محرمة لأنه لا غرض لها فى عدم تمكينه
فراجع (قوله وهو) أى الرزق أرض فيه أى عادة ولا عبرة بنحو بيوت نحو أعراب من نحو شعر (قوله

الوجه الاول الذى سلكه الشارح رحمه الله أحسن من الثانى ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث شمول
العبارة عليه ما لا يتصف بالبطلان ولا بعدمه وإنما يتصف بعدمه الا بطلان ككتاتى الركبان وغيره مما يأتى فى
الفصل (قوله أى انتهى فيه) لم يقل أى النهى إياه لأنه يريد أن يدخل فى العبارة ما لا يتصف بالبطلان ولا
بعدمه ككتاتى الركبان وغيره (قول المتن بأن يقدم غريب) هو أعم من البادى وإنما عبر بالبادى أولا موافقة
لحديث ثم التعبير بالغريب وبالترك عند لا مفهوم لهما فإظهار نظر المعنى ثم هل يحرم الارشاد والبيع
أو الارشاد فقط قال الاسنوى المتجه الثانى لأنه الذى يحصل به التضييق وأما البيع فى الحقيقة توسيع على
الناس (قوله أى شيئا فشيئا) أى فهو كالصاعد فى درج (قوله أحدهما أن يكون الخ) قال السبكي هذا الشرط
لم يشترطه إلا البغوى والشائى والرافى وهو يحتاج إلى دليل والذى ذكره غيرهم احتياج الناس إليه
(قوله ثانيهما الخ) لو استشار الحضرى فى ذلك فقال أبو الطيب وأبو اسحق يجب ارشاده وقال ابن الوكيل
لا يرشده توسيعا على الناس اه ومراده أن يسكت (قوله ساكن البادية) قال تعالى يودوا لو أنهم يادون

وذلك خلاف البلدية والنسبة إليها بدوى وإلى الحضرة حضرى (وتلقى الركبان بأن يتلقى طائفة يحملون متاعا إلى البلد فيشتريه) منهم (قبل قدومهم ومعرفةهم بالسعر ولهم الخيار إذا عرفوا الثمن) قال صلى الله عليه وسلم (١٨٣) لا تتلقوا الركبان بالبيع رواه الشيخان

عن أبي هريرة وفي رواية لمسلم فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار والمعنى في النهي غنيمتهم وهو نهى تحريم فيأثم مرتكبه العالم به ويصحب شراؤه ولو لم يتصد التاتى بل خرج لاصطياد أو غيره فراءهم فاشترى منهم فلاصح عصيانه لشمول المعنى وعلى مقابله لا خيار لهم وإن كانوا مغبونين ولو كان الشراء بسعر البلد أو بدون سعره وهم عالمون به فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الرافي أنه لا يأتى على الصورتين وحيث ثبت لهم الخيار فهو على الفور ولولا تاتى الركبان وباعهم ما قصدون شراءه من البلد فهل هو كالتاتى للشراء فيه وجهان المعتمد منهما أنه كالتاتى والركبان جمع راسك (والسوم على سوم غيره) قال صلى الله عليه وسلم لا يسوم الرجل على سوم أخيه رواه الشيخان عن أبي هريرة وهو خبر بمعنى النهي فيأثم مرتكبه العالم به والمعنى فيه الإيذاء (وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) وصورته أن يقول إن أخذ شيئا ليشتر به بكذا رده حتى أبيعك خبرا منه

وتلقى الركبان) عطف على بيع بناء على الضبط الاول والمراد البيع الواقع فيه على الضبط الثاني فهو عطف على حاضر فتأمل (قوله طائفة) نطلق على ما يشمل الواحد والجماعة وقد كرتوث (قوله متاعا) وإن لم يتم الحاجة اليه (قوله إلى البلد) ولو غير بلد المتلقى (قوله فيشتريه منهم) أى بغير طلبهم والا فلا حرمة ولا خيار وإن جهلوا السعر وغبنوا (قوله غبنهم) أى بالفعل في ثبوت الخيار والحرمة على المعتمد فقول المنهج احتمال غبنهم يراد به هذا ولغة احتمالا معجمة (قوله العالم) سواء أخبرهم بالسعر كذا أو لا فإن صدقوه في الاخبار به أو كان صادقا فيه واشترى منهم بالغبن فلا حرمة ولا خيار (قوله ولو لم يقصد التاتى) بل ولو اتنى التاتى فإن قسموا عليه في محله أو اشترى بعضهم من بعض (قوله وهم عالمون) أى ولو باخبارهم كسر وءـ كنهم من العلم كالعالم إن كان بعد دخولهم البلد والا فلا على المعتمد ولا يكفي في التمكن اجتماعهم بالمتلقى أو غيره (قوله أنه لا يأتى في صورتين) هو الذى اعمده شيخنا الرملى ولو عاد السعر بالرخص إلى ما اشترى به فلا خيار على المعتمد خلافا لما منى عليه في المنهج (قوله فهو على الفور) ويصدق مدعى الجهل به أو بغور يتدان خفى عليه (قوله وباعهم) أى بغير طلبهم كاسر ومن هذا ما هو واقع الآن من سبق البغالة للملاقيين الحجاج بنحو العقبة لشراء البضائع منهم (قوله وجهان) أرجمهما التحريم (قوله جمع راسك) وأصله لغة للابل والمراد هنا الاعام (قوله والسوم) بالرفع عطفا على كبيع الذى هو بدل من ما بدليل ما بعده وبالجر عطفا على بيع ولا بد من التأويل فى أحدهما على ما مر وأما عبارة المنهج فيصح فيها رفعه عطفا على ما وجوه عطفا على حاضر ولا يصح فيه عطفه على بيع ولا على كبيع فتأمل (قوله لا يسوم الرجل على سوم أخيه) ذكر الرجل والاخ للبالغ وخصوصا لاختوة للعطف وهى اما فى النسب أو الاسلام أو العصمة ولو كافرا كالمعاهد فخرج الحر بنى قال بعض مشايخنا ومثله لزانى المحسن والمرند وقاطع الطريق وهو يقتضى ان إيذاء هؤلاء جائز والوجه خلافه الا فبالأذن الشارع باذنتهم فيه فراجع (قوله وانما يحرم الخ) وكذا نحل الحرمة إن كان السوم الاول جائزا والا كسوم الغنم من عاصر الخمر فلا حرمة بل قال بعضهم يندب الشراء بعده (قوله أن يقول) ومثل القول أن يخرج له من جنس ما يراد شراؤه وهو أرخص منه أو من غير جنسه مما يغنى عنه وقامت قرينة على ارادة الرد والتقييد بالاقل لا مفهوما له (قوله حتى أبيعك الخ) فإن سكت عن هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا الرملى فلا حرمة لانه قد يكون لغرض أو عيب واعلامه به جائز وإن لم يزد عليه الرد كما فى ذكر المساوى فى النكاح وقيد بعضهم بما إذا كان من البائع ندليس والا فلا يجوز الاعلام اذ لا يزال الضرر بالضرر (قوله صح) ظاهره ولا حرمة كاسر فى بيع الحاضر فراجع (قوله وغير الصريح) ومنه حتى أشار عليه (قوله والبيع على بيع غيره) هو بالرفع عطفا على كبيع أو بالجر عطفا على بيع وفيه التأويل السابق (قوله قبل لزومه) وكذا بعده فى زمن خيار عيب على المعتمد

فى الاعراب أى نازلون (قول المتن وتلقى الركبان) قيل المعنى فى النهي غبن الركبان وهو ما صححه فى شرح مسلم واعتمده الشارح رحمه الله وقيل نظر الضرر أهل البلد وهو ما حكاه الماوردى عن الجمهور والركبان قال النووي فى التهذيب همرا كىوالابل خاصة قال وأما الطائفة فالشهور إطلاقها على الواحد فصاعدا وقيل هى كالجمل ويجوز تذكيرها وتأنيتها (قول المتن ولهم الخيار الخ) هو بطلاقة فيبعد ان ثبوته لا يتوقف بعد الغبن على دخول البلد (قوله لانه لا يأتى) محصل ما فى الاسنوى محاولة الاثم فى صورتين وواقفه فى شرح المنهج على الاولى فثبت فيها التحريم دون الخيار (قوله وجهان) قال فى القوت الاصح لا يحرم (قول المتن والسوم على سوم غيره) ولو كافرا وغير الصريح منه أشار عليك على ما فى الكفاية والمطلب (قول المتن

بهذا الثمن أو مثله باقل أو يقول لما لك استردده لا شتر به منك باكثر ولو باع أو اشترى صح واستقرار الثمن بالتراضى به صريحا فى السكوت وغير الصريح لا يحرم السوم وقيل يحرم وما يطاق به على من يزبد لغير من طلبه الدخول عليه والزيادة فى الثمن (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) بانقضاء خيار الجاهل أو الشرط

(بأن يأمر المشتري بالفسخ ليبع منه) أي المبيع بأقل من ثمنه (والشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر البائع بالفسخ ليشتره) بأكثر قال صلى الله عليه وسلم لا بيع بعضكم (١٨٤) على بيع بعض رواه الشيخان عن ابن عمر زاد النسائي حتى يتناع أو يذروا في معناه

الشراء على الشراء وروى مسلم من حديث عقبة بن عامر المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتناع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذروا المعنى في تحريم ذلك الإبداء وهو العالم بالنهي عنه ولو أذن البائع في البيع على بيعه لرفع التحريم وكذا المشتري في الشراء ولو باع أو اشتري دون إذن صاحبه (والنهي بأن يزبد في الثمن) للسلعة المعروضة للبيع (لا لرغبة) في شرائها (بل ليخضع غيره) فيشترها روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن النجس والمعنى في تحريمه الإبداء وهو العالم بالنهي عنه كما نقله البيهقي عن الشافعي وإن سككت عنه في المختصر (والاصح أنه لا خيار) للمشتري لتفريطه والثاني له الخيار إن كان النجس بمواطأة من البائع لتدليس أي لا خيار له في غير المطاوعة جزأ ولا فيباع على الاصح ويؤخذ من قوله ليخضع غيره ما ذكره في الكفاية أن يزبد عما سواه العين (وبيع الرطب والعنب لعاصرا الخمر) والنبيذ أي ما يؤخذ بهما فان توهم

(قوله بأن يأمر المشتري) قال شيخنا الرملي ولو مغبوا في صفقته أو لم يوافق المشتري على الفسخ ومثل الأمر في الحرمة أن يشتري السلعة من المشتري بزيادة مع حضور البائع وكذا يقال فيما بعده ومحل الحرمة إذا لم يعلم الرضا باطنا (قوله - حتى يتناع أو يذروا) لعل المراد حتى ينظر ما يؤهل إليه الأمر بان يتناع أي يلزم البيع فيتركه أو يذروا أي يفسخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية لمدة منع البيع الأول وأن لفظ يتناع مقحم بدليل الرواية بعده ومثل البيع على البيع أن يبيع المشتري في زمن اختيار سلعة مثل التي اشتراها خشية أن يرد الأولى كإتصاف عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله على بيع أخيه) أي على البيع الواقع لأخيه لأنه دليل الشراء على الشراء وفي ذكر المؤمن والاخ ما تقدم (قوله ولو أذن) أي عن رضا لا تنحوه وجر ولا يعتبر اذن وكيل أو ولي (قوله صح) أي ولا حرمة أن كان بعد وقوع فسخ والاغرام وعليه يحمل التناقض (قوله والنجس) هو لغة الانارة بالثلثة لما فيه من انارة الرغبة يقال نجش الطائر أناره من مكانه (قوله بأن يزبد) أو يمدح السلعة كما قاله شيخنا الرملي (قوله بل ليخضع غيره) لا حاجة إليه بل هو ضرر وما ذكره عن الكفاية المبني على ذلك ضعيف وإن كانت السلعة لهو ينجم ولا خيار للمشتري لو وقع البيع وكذا لا خيار لمن اشترى اعتمادا على قول غيره أعطيت فيه كذا كاذبا وأنه جوهر فإن زجا جالتفريطه (قوله الاصح التحريم) هو المعتمد (قوله ويصح البيع الخ) وأعمال يقولوا هنا بالطلاق ويعلموا بالهجز عن التسليم شرعا كبيع المسلم للكافر والسلاح للحربي لأن النزع هنا ليس ناشئا عن الوصف المقصود من البيع كالقتال في الحربي لأنه لا يقصد من السلاح الا القتال ولا من بيع المسلم الاتسليط الكافر عليه كذا أجاب به بعضهم فراجع (قوله لأنه سبب المعصية الخ) ومنه بيع سلاح النحوق قطع طريقه ويترك لمن يهاش به ويكسب لمن يناطح به ويملك لمن عرف بالفجور وجارية لمن يكرهها على الزنا ودابة لمن يحملها فوق طاقتها وللحائك يبيع هذين على ما لكهما مقهر اعليه وخشب لمتخذة آلة له ومنه النزول عن وظيفة لغير أهل ان علم أن الحائك يقرر فيه اقل شيخنا ولا يصح تقريره لو وجد ومنه النزول عن نظر لمن يستقبل الوقف أو يأكله بغير وجه جائز عند من رآه قال شيخنا الرملي ومنه بيع المطعوم للكافر في نهار رمضان فخره (قوله متحقق) ولو بالظن أو متوهمة ولو بالشك كما ذكره قبل ذلك

بأن يأمر) قال الاستوى لعل ذلك مجرد تمثيل فقد ذكر المادري أنه يحرم طلب السلعة من المشتري مثلاً بزيادة ربح والبائع حاضر وفي كلام الشافعي إذا اشترى رجل من رجل سلعة ولم يتفرقا ينهي أن يتناع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشتراها لانها بما يحمله على رد الأولى (قول المتن بأن يزبد) قد يكون الفاعل لذلك البائع من حيث لا يعرف أو أجنبي بمواطأة وغيرها (قول المتن بل ليخضع غيره) يرد عليه ما لو قصد بذلك ضرر المشتري (قوله وهو العالم بالنهي) إشارة إلى رد قول بعضهم لا يشترط ذلك هنا بخلاف البيع على البيع لأنه خدعة وتحريم الخدعة معلوم من العمومات وقال السبكي النزاع انما هو في نهى خاص أما العلم بالتحريم فلا بد منه في التأنيم قطعاً أي عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للقضاء فاشتهر بتحريمه لا يحتاج فيه إلى الاعتراف بالعلم بخلاف الخفي (قوله والثاني له الخيار) أي كافي التصريفة ورفق الأولى بأن التدليس فيها في نفس المبيع وبأن المشتري فيها لا تفريط منه (قوله فان توهم الخ) هذا التفصيل يتجه طرده في بيع السلاح لقاطع الطريق (قوله وحرمة) استدلال البيهقي بحديث لعن الله الخمر وشاربها وساقها وابتاعها وابتاعها لعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها ووجه الاستدلال أنه يدل على تحريم التسبب إلى الحرام أقول وبالجملة فليس مضافا خاصا ببيع العنب ونحوه المذكور والفصل معقود لما فيه نهى خاص

أخذها بما هو من المبيع فالبيع له مكره وأما مكره وجهان قال في الروضة الاصح التحريم والمراد بالتحقيق الظن القوي بالتوهم الحصول في الوهم أي الظن ويصح البيع على التدبيرين وحرمة أو كراهته لأنه سبب لمعصية متحققة (قول)

(قوله الام الرقيقة) وان رضيت وانما قيد بالرق في الام والولد ليناسب كلام المصنف والا فتفرق بين البهيمة وولدها حرام الا ان استغنى عنها أو بذبحه هو لا بذبحها ولا يبيعه للذبح وخرج بالرق في التفرق بين الرقيق والحرك كياناً وكذا بين الحرين فلا يحرم خلافاً للفرق الى (قوله الصغير) ومثله المجنون ولو كبيراً وله نوع تمييز ويمكن أن يشمله كلام المصنف ولا ينافيه ذكر التمييز وحمل الشارح له على الزمن لأنه الظاهر ودخل في الام المستولدة وغيرها والآفة والمجنونة ان كان لها نوع تمييز والاجاز فان باعها ثم بطل البيع وكذا الولد ويجوز التفرق بين الكافر والمسلم منها ويجب ازالة ملك كافر عن أمة مثلاً أسلمت وولدها لانه يتبعها في الدوام قال بعضهم ويتعين بيعها مشتر واحد وفيه نظر فراجع (قوله لسبع سنين) اعتمد شيخنا الرولى في شرحه كابن حجر وشيخنا في حاشيته وابن عبدالحق كذلك ان التمييز المعتبر هنا بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وان لم يبلغ سبع سنين وفارق الصلاة حيث اعتبر فيها السبع مع ذلك بأن فيها نوع تكليف واعتمد الخطيب اعتبار السبع هنا كالصلاة واكتفى بعضهم هنا بفهم الخطاب ورد الجواب ولو قبل السبع أيضاً (قوله يوم القيامة) قال في الزاوج المراد به عند دخول الجنة وقبل في المحشر وقيل عند الاحتياج اليه وقيل غير ذلك (قوله بالبيع) نعم ان باع بعض كل منهما ما تساوى بالمشتر واحد صح قال بعض مشايخنا وعليه يجب التسوية في المهايأة اذا وقعت وكالبيع سفر فيه وحشة ولو مع زوجه فبحرم التفرق به أيضاً (قوله ونحوها) أى الهبة كالاقالة والرد بالعيب بعد الشراء وفيها رجوع مقرض أدنى لقطة ونحوها كالفلس نعم يجوز الرجوع في أحد هاتين هبة الفرع لان في المنع ضياعه لا بدل لعدم تعلق حقه بالدمه وبهذا فارق المقرض ونحوه (قوله في العتق) ولو ضمنيا والوقف كالعتق على المحدث وخرج بالعتق يبيعه بشرط العتق فلا يصح كما علم (قوله فلعن الموت الخ) فان مات الموصى قبل زمن التمييز بطلت الوصية خلافاً للخطيب (قوله ولو كانت الام رقيقة والولد حر أو بالعكس) أو كانا حرين فلا يمنع من التفرق بالبيع وغيره كما مر وكذا لا يحرم اذا كان أحدهما مملوكاً غير مالك الآخر (تنبيه) الاب وان علا ولومن جهة الام كلام عند عدمها والجدة كذلك وتقدم الجد من الام عليها من الاب اذا اجتمعا فبحرم التفرق بينهما وبين الاولى دون الثانية واذا اجتمع الاب وان علا والجدة ولومن الام وان علت فهما سواء في باع مع أيها ولا يقدم أب من الام عليه من الاب وخالف بعض مشايخنا فيه ولا يحرم التفرق في بقية المحارم (قوله موافق لما في الروضة) قال الاسنوى وهو الصواب

(قول المتن ويحرم التفرق) ولورضيت الام (فرع) لو كانت أم ولد لها ولرفيق سابق على الابلاد وركبت الهديون السيد فهل يحل بيع الولد ويقتصر التفرق أم يمتنع هو محل نظر (قوله الرقيق الصغير) مثله المجنون البالغ (قول المتن حتى يميز) لانه حينئذ يستغنى عن التعهد (قول المتن وفي قول حتى يبلغ) الحديث ورد فيه وضعف وأيضاً فن أدلتهم ضعف الولد قبله بدليل جواز الالتقاط وأيضاً عموم الحديث الذي ذكره الشارح (قوله ونحوها) كالقرض والاجرة (قوله ولا يحرم التفرق الخ) لو كان التفرق برجوع المقرض أو الواهب أو صاحب اللقطة ففيه نظر قال الاسنوى والمتجه المنع في القرض واللقطة لان الحق فيها ثابت في الدمة فاذا نعتذر الرجوع في العين رجع في غيرها بخلاف الهبة (قول المتن بطلا) الاحسن بطل لان العطف بأو (قوله والثاني الخ) ان قلنا بهذا فلا نقرهما على دوام التفرق بل ان تراصيا على ضم أحدهما الى الآخر استمر البيع والافسخ قاله الرافى والمراد الضم ولو تغير بيع هكذا اظهره في الخلاف محلّه بعد سقي الولد للبا (قوله لكن يكره) خالفنا جدرضى الله عنه فقال بالبحر ثم لنا قصة السبي الذي كان فيه امرأة لها بنت جميلة أصابها سلة بن الا كوع رضى الله تعالى عنه ثم أخذها النبي صلى الله عليه وسلم وبعثها الى مكة فقضى بها ناسا من المسلمين ونظر فيه السبكي من حيث انها واقعة حال يتطرق لها الاحتمال من جهة انها أن تكون ماتت أو غير

أو متوهمة (ويحرم التفرق بين الام) الرقيقة (والولد) الرقيق الصغير (حتى يميز) لسبع سنين أو ثمان سنين تقريرا (وفي قول حتى يبلغ) قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والده وولده فارق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة حسنه للترمذى ومحمده الحاكم على شرط مسلم وسواء التفرق بالبيع والهبة والقسمة ونحوها ولا يحرم التفرق في العتق ولا في الوصية فلعن الموت يكون بعد انقضاء زمان التحريم ولو كانت الام رقيقة والولد حر أو بالعكس فلا يمنع من بيع الرقيق منهما (واذا فرق يبيع أو هبة بطلا في الاظهر) للجزع عن التسليم شرعا بالمنع من التفرق والثاني يقول المنع من التفرق لما فيه من الاضرار لا لخلل في البيع ولو فرق بعد البلوغ يبيع أو هبة صح قطعاً لكن يكره وقوله وفي قول موافق لما في الروضة كأصلها وفي المحرر في أحد الوجهين (ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء

(قوله وبضم العين الخ) وأما الفتح مع الاسكان فلحن لم تتكلم به العرب (قوله بالنصب) خصه لكونه أظهر في جمع العاقدين الجملتين الذي هو المراد في جواز الرفع ولذلك قال الاسنوي لو خلت الصيغة عن ذلك لم يضروا اتفاقا عليه قبل (قوله لغة ثالثة) وتبدل العين همزة في الالفات الثلاث (قوله على شرط الرد والهبة) قال ابن حجر وهما مفسدان ولذلك سكت في الروض عن شرط الرد وما قيل ان سكوته عنه لكونه من مقتضياته مردولانه هنامذ كور للنشهي على ان شيخنا الرمي صرح بأن ان رضى بقاء المتكلم من الكلام الاجنبى المفسد للعقد فلا حاجة لقوله لاشتماله الخ فتأمل (قوله فكان ينبغي تقديمه) وأجاب عنه شيخنا الرمي بأنه لما كان مختلفا في البطلان بالتفريق ولم يثبت في العربون نهى كانوا عاقلنا وآخرهما عن النوعين قبلهما لذلك اه أو يقال لما كان يعتبرهما المصحة نارة والفساد أخرى كانوا عاقلنا وهذا أظهر فراجع (تنبيه) اعلم أن البيع تعتبره الاحكام الخمسة فيجب في نحو اضطرار ومال مفلس ومحبور عليه ويندب في نحو زمن الغلاء وفي المحاباة للعالم بها والام يثب ويكره في نحو بيع مصحف ودور مكة وفي سوق اختلط فيه الحرام بغيره ومن أكثر ماله حرام خلافا للزالي وفي خروج من حرام بحيلة كمنحور باو يحرم في بيع نحو العنب لعاصر الخمر كما مرو يجوز فيما عد ذلك وما يجب بيع ما زاد على قوته سنة اذا احتاج الناس اليه ويجبره الحاكم عليه ولا يكره ما سكه مع عدم الحاجة وما يحرم التسعير على الحاكم ولو في غير المطعومات ولا يحرم البيع بخلافه لكن لاحكام كم أن يعز من خالف اذا بلغه لشق العاص فهو من التعزير على الجائر وقيل يحرم وما يحرم الاحتكار وهو أن يشتري قولا لا غيره في زمن الغلاء بقصد أن يبيعه بأعلى فخرج بالشراء ما لو أمسك غلة ضيعته ليبيعه في زمن الغلاء بالقصد ما لو اشتراه لنفسه أو مطلقا ثم طرأ له امساكه لذلك وزمن الغلاء زمن الرخص ومكان الغلاء كان اشتراه من مصر لينقله الى مكة ليبيعه بأعلى أو من أحد طرفي البلد الى طرفها الآخر لذلك فلا حرة في شيء من ذلك على العتمد عند شيخنا الرمي خلافا لابن حجر في بعض ذلك

(فصل في تفريق الصفقة وتعددها) وتفرقها لثلاثة أقسام لانه اما في الابتداء وضابطه أن يجمع بين عينين يصح البيع في احدهما دون الاخرى واليه أشار بقوله خلافا لآخره واما في الدوام وضابطه ان يجمع بين عينين يفرد كل منهما بالعقد وتلف احدهما قبل القبض واليه الاشارة بقوله ولو باع عبد بن الخ واما في اختلاف الاحكام وضابطه ان يجمع بين عقدين لازميين أو جائزين واليه أشار بقوله ولو جمع في صفقة الخ وفي ادخال هذا في تفريق الصفقة تجوز لانه اما صحيح فيهما أو باطل فيهما الا أن يقال نظر الجريبان قولي تفريق الصفقة فيهما وتعددها لثلاثة أقسام أيضا لانه اما بتفصيل الثمن أو بتعدد البائع أو بتعدد المشتري ويدخل فيه تعددهما معا يجعل أو مانعة خلافا ويقال بتعدد العاقدين أو أحدهما (قوله باع) خصه لكونه موضوع البحث والا فلا جارة والتزويج وغيرهما كذلك (قوله خلافا لآخر) سواء قال في صيغته بعثك الخل والخمر أو عكسه أو الخلين أو الخمرين أو غير ذلك خلافا لبعضهم في ذلك وكذا ما بعده وبؤ خذ من ذكر هذه الامثلة أنه لا بد أن يكون الحرام معلوما مقصودا والابطال العقد في الاول فهم ما معا كهذا العبد وعبد آخر والفجول رؤسه وورقه وصح بجميع الثمن في الثاني ولا خيار كالدم والخشرات مع الجهل أو العمد نعم ان ذكر جملتين وقدم الحرام فلا خلاف أنه يبطل فيهما نحو هذا الخمر مبيع منك وهذا الخل مبيع قاله شيخنا وقال شيخنا مر كالحطيب يثبت الخيار ولا بد من دوام الولاية حالة العقد وكون أحد الشقيين أولى بالصحة من الآخر فيخرج بالاول اجارة الراهن المرهون مدة تزيد على محل الدين والنظر الموقوف زيادة على ما شرط الواقف من مدة واجرة ولو جاهد بالشرط لغیر ضرورة والزيادة في الربوى وفي خيار الشرط على المدة

وبضم العين واسكان الراء (بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن ان رضى السلعة والافهبة) بالنصب روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان أى بضم العين وسكون الراء لغة ثالثة وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة ان لم يرض السلعة وقد ذكره الرافعي في الشرح هنا ونبه على انه من قسم المناهي الاول وقدمه في الروضة الى محله فكان ينبغي تقديمه هنا أيضا وتقديم مسألة التفريق للبطلان فيها

(فصل باع) في صفقة واحدة (خلافا لآخره) وعبد (وحر أو) عبده (وعبد غيره أو مشتركا بغير اذن الآخر)

ذلك (قوله بالنصب) أى فهو من جملة الذى شرط في البيع
(فصل باع خلافا)

أى الشريك (صح) البيع (في ملكه) من الحمل والعبد وحصة من المشترك وبطل في غيره (في الاظهر) اعطاء لكل منهما حكمه والثاني يبطل في الجميع تغليباً للحرام على الحلال قال الربيع واليه يرجع الشافعي آخر (١٨٧) والقولان بالاصالة في بيع عبده وعبده

غيره وطرد في بقية الصور والصحة في الاولى دونها في الثانية وفي الثانية دونها في الثالثة وفي الثالثة دونها في الرابعة لما سياتي من التقدير في الاولين مع فرض تغير الخلقة في الاولى ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ولو أذن له الشريك في البيع صح بيعة جزاً بخلاف ما لو أذن له مالك العبد فإنه لا يصح بين العبدين في الاظهر في شرح المهذب للجهل بما يخص كلا منهما عند العقد والثاني يكتفي بالعلم به بعد توزيع الثمن عليهما على قدر قيمتهما وسكت في الروضة كاصلاها عن الترجيح في ذلك (فيتخير المشتري) بناء على الصحة (ان جهل) كون بعض المبيع خراً أو غيره مما ذكر بين الفسخ والاجازة لتبعض الصفقة عليه وخياره على الفور كما قاله في المطلب فان علم ذلك فلا خيار له كما لو اشترى معيباً يعلم عيبه وفيما يلزمه اختلاف الآتي من الحصة أو جميع الثمن وقيل يلزمه الجميع

وفي المرايا على الخمسة أرسى فإنه لا يصح العقد في الجميع لخروج العاقد بذلك عن الولاية ويخرج بالثاني الجمع بين اثنين مثلاً (قوله أى الشريك) قيده لان القولين جاريان في عبد الغير وان أذن كما يأتي قد كره بوجه القطع فيه مع الاذن كما في الشريك وليس كذلك فتأمل (قوله تغليباً للحرام) أى واللغة الواحدة لا تنجز صحة وفساد أو غلب الحرام لانه لا يمكن محتمة بخلاف بطلان الحلال ولانه مانع وقيل العلة الجهل بالثمن فيرد عليها ما لا يتأثر بفساد العوض كجمع مسلبة ومجوسية في عقد (قوله واليه يرجع الشافعي آخر) قال ابن المنذر وهو مذهب الشافعي وحينئذ فينظر لماذا خالف الاصحاب امامهم في هذه وقد يجاب بان الربيع قال ذلك بحسب ما بلغه ولعل الاصحاب اطعموا على خلافه وان عبارة الربيع أحادقولي الشافعي فتصحفت على الناقل بأخر قوله فعبر بما قاله وقول ابن المنذر مبني على صحة الرجوع المذكور وقد علمت بطلانه وقول بعضهم ان الامام الشافعي رجع في ذلك كرا في الافتاء لا يعتبر فتأمل (قوله والصحة الخ) حاصل ما في المسئلة خمسة أقوال أصلها طرق أحدها الصحة في الاخيرة فقط ويبطل غير هاتفتا نائهما صحته في الاخيرة تبطل بطلانها صحته في غير الاولى ويبطل فيها قطعاً رابعاً صحته في ملكه في الجميع وهو الاظهر خامساً البطلان في الجميع فتأمل وسبب قوة الصحة وضعفها ان في الاولى تغيير ذات وفي الثانية تغيير وصف وفي الثالثة تنازع كما سيذكره (قوله للجهل بما يخص كلا الخ) أى مع التنازع في قدر القيمة الموزع عليها الثمن من المالكين لا الى غاية وقد يشكك فيه بان الرجوع في القيم لاهل الخبرة (قوله لتبعض الصفقة عليه) أى مع عذره (قوله فلا خيار له) هو المعتمد (قوله وفيما يلزمه) أى حالة له (قوله من الحصة) هو المعقد (قوله قطعاً) تغليباً عليه (قوله باعتبار قيمتهما) نعم ان كانا مثليين متفقين في القيمة أو مشتركين ولو لم يتقوما في التوزيع بالجزء على المعتمد عند شيخنا (قوله خلا) لانها نزل اليه عادة (قوله رفيقا) لانه قد ينصف به كمن التحق بدار الحرب وأسر ورق وتقدر الميعة

(قوله أى الشريك) سيظهر لك حكمة التقييد بالشريك وهي البطلان في عبده وعبده غيره مع الاذن لكن لك أن تقول سلمنا ولكنها خرجت وان كان الحكم البطلان (قوله دونها في الثانية) أى لانها على الخلاف في الثانية وأولى بالبطلان وكذا يقال في الثانية مع الثالثة وأما الثالثة والرابعة فوجه ما قاله ان في الرابعة خلاف الثالثة وأولى بالصحة ولذا اقل الأئمة ينصل من جملة الطرق خمسة أقوال الصحة فيما علم له مطلقاً مطلقاً يصح في المشترك فقط يصح فيه وفي مسألة عبده وعبده غيره يصح فيها وفي المضموم الى الحر فقط (قوله بخلاف الخ) أى فان التوزيع باعتبار الاجزاء وفي تلك باعتبار القيمة (قوله للجهل) انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو اتفق اذن صاحب العبد حيث يصح في عبد نفسه مع وجود العلة ثم رأيت السبكي وجه البطلان في مثل بعناك عبدنا بألف فان الصفقة تعدد بتعدد البائع وقد جهل كل مقدار الثمن وفيما لو باع وكيل عنهما الصفقة واحدة ولكن الاتحاد والتعدد انما هو بالنسبة لما يترتب عليهما من الاحكام كالردايعباً أما الشروط فلان الوكيل قائم مقام الموكل فيما يشرط عليه كما يقوم مقدمه في الرؤية فكأنهما اذا اتصفا بحال الوكيل من عدم العلم لا تصح مباشرتهما كذلك وكليهما لا يقال الجهل به في وجوده في عدم الاذن لا نقول تلك صفقة واحدة وهي موضع التفرق بخلاف الآتي (قوله فان علم) متعلق بقوله وفيما يلزمه (قول الممن في حصته الخ) منه اسقطت الاسنوى تخصيص الحكم بما اذا كان الذي لا يصح فيه له قيمة بان يقصد والا فيصح العقد بكل الثمن (قول الممن في قول بجميعة) ان كان المبيع مما ينسقط الثمن على أجزائه كالشترك وجب القسط وان نقصت قيمته

قطعا لانه لزمه عالماً بان بعض ملكه كور لا يقبل العقد (فان أجز) البيع (في حصته) أى المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) ويقدر الخمر خلا وقيل عصيراً والحر رفيقا فاذا كانت قيمتهما ثلثائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته من المسمى خمسون (وفي قول بجميعة) وكأنه بالاجز مسمى بجميعة الثمن في مقابلة المملوك للبائع (ولا خيار للبائع) وان لم يحبه الا الحصة

و (لم ينفسخ في الآخر على المذهب) وان لم يقبضه والطريق الثاني ينفسخ فيه في أحد القولين المخرجين من القولين السابقين في بيع عبده وعبده غيره معا (بل يتخير) المشتري بين الفسخ والاجازة (فان أجاز فبالخصه) من المسمى باعتبار قيمتهما (قطعا) وطرده أبو اسحق المروزي فيه القولين أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء (ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كالاجارة وبيع أو) اجارة (وسلم) كقوله بعثك عبدي وأجرتك داري سنة بكذا وكقوله أجرتك داري شهر أو بعثك صاع قمح في ذمتي سلمنا بكذا (محا في الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما) أي قيمة المؤجر من حيث الاجارة وقيمة المبيع أو المسلم فيه والثاني يبطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ وغير ذلك ما يقتضي فسخ أحدهما فيحتاج الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلاهما من العوض وذلك محذور وأجيب بأنه لا محذور في ذلك ألا ترى انه يجوز بيع ثوب وشقص فبا

منه كاقواله الخنزير عزرا مثله وان كبرا (قوله لتعديده) أي ولو حكما كتنفريط الجاهل ولو عبر بالتنفريط كما عبر غيره لشملهما (قوله فتلأ أحدهما) خرج بالتلف ما لو تعيب فله الخيار فان أجاز لزمه جميع الثمن وبتلف أحدهما ما لو تلفاه معا بعد قبض أحدهما فلا خيار على الراجع في المجموع ويلزمه حصه المقبوض من الثمن (قوله بل يتخير المشتري) أي لا البائع (قوله باعتبار قيمتهما) فيه ما تقدم (قوله قطعا) عبارة المحرر بلا خلاف وعلى طرد أبي اسحق فالتعدي بالذهب أولى (تنبيه) لو كان التالف أحد فرد في خف فهل تقوم الاخرى منفردة او مجموعة مع التالفه مال شيخنا الطبري الى الاول وفيه نظر لانه خف من غير تعدد فرد (قوله مختلفي الحكم) أي عقدين مختلفي الحكم وما قيل انه أسقطه من المحرر ليشمل غير العقدين فيه نظر وقد صرح به في المنهج مقيدا له بكون العقدين لازمين أو جائزين ويبطل في غيرهما مطلقا واعتمد شيخنا الصحة في الجمع بين الجمالة والبيع المعين وانما قيد الصحة بالمختلفي الحكم لاجل محل الخلاف فيصح في المتفقين جزما كالشركة والقراض كان يخطأ الفقيه له بأن لا يخرو يقول شاركك على أحدهما وقارضتك على الآخر لا تنفاهما في القبض والتصرف وغيرهما لان اختلاف الاحكام اما بوجوب التأقيت كالا جارة ووجوب عدمه كالبيع أو بوجوب قبض رأس المال في المجلس كالسلم وعدم وجوبه كالبيع وان جاز أو غير ذلك (قوله بعثك عبدي الخ) أفاد أنه لا بد أن يكونا في عينين بعوض واحد فان كانا في عين واحدة بطل جزما وبعوضين صح جزما كما قاله العراقي (قوله سنة) عائد الى آجرت وانظر ما لو قصدر جوعه الى بعث أيضا هل يبطل حره ويتجه البطلان (قوله ما يعرض) أي يوجد أو يطرأ على العقد (قوله غير ذلك) أي ما يقتضي البطلان كالتوقيت في البيع وعدمه في الاجارة (قوله فسخ أحدهما) أي أو انفساخه كما مر (قوله ألا ترى الخ) أي فهذا عقد واحد فيه جهل بالتوزيع حال وجوده ولم يبطل فأولى أن لا يضر مثله في العقدين وفارق عدم الصحة في عبده وعبده غيره كما مر لما تقدم من التنازع (قوله أو بيع ونكاح) ومثله بيع وخلع فيصح الخلع وفي البيع والمسمى القولان (قوله عبدها) خرج عبده كالعبدين وجب المسمى لان التقسيم يوجب جهالة عند العقد (قول المتن لم ينفسخ في الآخر على المذهب) لانتفاء علتي البطلان فيهما الجمع بين الحلال والحرام والجهل حال العقد والطريق الثاني سوى بين الفساد الطاري قبل القبض وبين المقارن كما سوين بينهما في الرد بالعيب (قوله وان لم يقبضه) فان قبضه ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الانفساخ وان تلف بعد قبضه ففيه خلاف المقبوض غير التالف وأولى بعدم لکن هذه الأخيرة لا خيار فيها لتأكيد العقد بتلف البعض بعد القبض (قول المتن في صفقة) عبر المحرر بعقدين مختلفي الحكم فورد عليه ما لو باع صاع خنطة وثوباً بصاع شعير ونحوه فانه يتخرج على القولين وكذا لو باع عبدين في صفقة وشرط الخيار أو زبده في أحدهما دون الآخر وقد سلم المؤلف من ذلك لكن رد عليه بيع شقص مشفوع وسيف فانه لا يتخرج على القولين كما رد عليهما ما لو خلط ألفين بألف لغيره وقال شاركك على أحدهما وقارضتك على الآخر فانه يصح ولا يتخرج على هذا الخلاف قال الاسنوي عقب هذا واذك أن تبعت فتقول هل تذكر الاختلاف بعد ذكر العقدين معنى أم هو تكرار اه أقول وهذا القدي قاله أخيرا يصدك عن الاعتراض عليه في ايراد مسألة القراض والشركة على المحرر فتأمل وفي شرح الروض وانما قيدوا العقدين باختلاف حكمهما لبيان محل الخلاف فان المتفقين كقراض وشركة يصح فيهما جزما (قول المتن محا) كالمال باع شقصا وسيفا (قوله باختلاف أسباب الفسخ الخ) كاشتراط قبض رأس المال في السلم والتوقيت في الاجارة وغير ذلك قال الاسنوي لما كان في الحكم بالبطلان لاجل هذا التفريق قولان عبر عنهما بقولي نفرق في الصفقة (قوله عبدها) خرج ما لو قال زوجتك بنتي وبعثك عبدي بكذا فانه ينبنى على القولين

العقد بما يخص كلاهما من العوض وذلك محذور وأجيب بأنه لا محذور في ذلك ألا ترى انه يجوز بيع ثوب وشقص فبا من دار في صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتيج الى التوزيع اللازم لانه ما ذكر (أو بيع ونكاح) كقوله زوجتك بنتي وبعثك عبدا هو

في حرم (صح النكاح وفي البيع والصدق القولان) السابقان أظهرهما محتمل ما بوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل والثاني بطلانها ويجب مهر المثل وأعاد المصنف المسئلة في كتاب الصداق بإسقاط ما ذكره هنا وتعدد (١٨٩) الصفة بتفصيل الثمن كبعتك

ذا بكذا وذا بكذا) فيقبل فيها ولو ردا أحدهما بالعيب (و بتعدد البائع نحو بعتك هذا بكذا فيقبل منهما وله رد نصيب أحدهما بالعيب (وكذا بتعدد المشتري) نحو بعتك هذا بكذا فيقبلان (في الاظهر) كالبائع والثاني لا لأن المشتري بان على الإيجاب السابق فالنظر إلى من صدر منه الإيجاب ولو في أحد المشتريين نصيبه من الثمن فعلى الأول يجب على البائع أن يسلمه قسطه من المبيع كما يسلم المشاغل وعلى الثاني لا يجب حتى يوفى الآخر نصيبه كما لو اشترى المشتري لثبوت حق الحبس (ولو كلاما أو وكلهما) في البيع أو الشراء (فالأصح اعتبار الوكيل) في اتحاد الصفة وتعدد لها لتعلق أحكام العقد به كروية المبيع وثبوت خيار المجلس وغير ذلك والثاني اعتبار الموكل لأن الملاك له ومعه في الحرر في أكثر نسخها كما قاله في الهقايق تبعاً لتصحيح الوجيز ونقل في الشرحين نصحيح الأول عن الأكثرين ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين أو من وكيلين عن واحد معيباً فعلى الأول

غيرها ولو هو الولي فيبطل البيع والصدق وعبد هامثال فتوبها ونحوه كذلك (قوله في حجره) أو رشيدة وأذنت في البيع (قوله ومهر المثل) وتلك ما قاله إن كان قدر مهر المثل فأكثر ولا يبطل فيه ورجع إلى مهر المثل إلا أن كانت رشيدة وأذنت فيه و بوزع في هذه على ما أذنت لا على مهر المثل تأمل (قوله بتفصيل الثمن) أي مع تفصيل المبيع وكون ذلك من المبتدى سواء فصل الثاني أيضاً أولاً كما يأتي فإن فصل الثاني فقط فقد مر في الصيغة أنه إن قصد تعدد العقد لم يصح والأصح (قوله كبعتك ذا بكذا الخ) فلا بد من تفصيل المبيع ومن ذكر ثمن الأول عقبه سواء اتحد جنس المبيع والثمن أولاً فليس من التعدد بعتك ذا وذا بعشرة من الدراهم أو اللدنانير أو منها ولا بعتك ذا بعشرة من الدراهم وعشرة من اللدنانير (تنبيه) لو قال بعتك ذا وذا الأول بكذا والثاني بكذا أو قدم الثاني على الأول فهل الصيغة في ذلك صحيحة وهي من التعدد أولاً كل محتمل ويتجه فساد الصيغة فراجع (قوله فيقبل فيهما) وإن لم يفصل فإن قبل أحدهما لم يصح على المعتمد لعدم المطابقة وقد يكون للبائع غرض في بيعهما معاً دون أحدهما (قوله بعتك) سواء قاله معاً أو صرّ بتابع الفور من الثاني كما يأتي ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما بعتك نصفه بكذا وقال الآخر كذلك حرره (قوله فيقبل منهما) فيه مثل ما قبله (قوله فيقبلان) أي معاً أو صرّ بتابع كما مر ولم يبطل الفصل ولا يبطل فيهما معاً فيتوقف صحته قبول الأول على قبول الثاني فوراً (قوله ولو فوراً) أي وفي كافي بعض النسخ أي دفع (قوله في البيع أو الشراء) وكذا سائر العقود إلا في الرهن والشفعة فالعبرة فيهما بالموكل نظراً لاتحاد الدين والمالك وألحق بهما العرايا (قوله اعتبار الوكيل) ومثله الولي والوصي والقيم والحام في مال محاجرهم (قوله تصحيح الأول) هو المعتمد

(باب الخيار)

هو امم من الاختيار أي طلب خبر الأمرين وهو عارض على العقد ثم ثبت في بعض أفرادها عن خيار المجلس فمراحتي لو نفي فساد العقد وكون الأصل في العقد اللزوم بمعنى أن الغالب أو اللائق بوصفه ذلك وهو نوعان خيار تزوله سببان المجلس والشرط وخيار نقيضة وهو المتعلق بالعيب ويلحق به الخلف والفلس والتحالف واختلاط الفهار وتلقى الركبان فقول بعضهم يتطرق الفسخ إلى البيع بعد صحته بأحد أسباب سبعة خيار المجلس والشرط والعيب والخلف والتحالف والاقالة وتلف المبيع قبل قبضه غير موقوف بالمراد فتأمل وفي شمول فيما لو كان لكل شخص عبد فباع عبيدهم رجل ثمن واحد باذنه ثم كان أبطلنا البيع وهو الأصح صح النكاح هنا بمهر المثل وإن صح حناه كان في مسئلتنا القولان المذكوران هنا (قول المتن صح النكاح) وذلك لأنه لا يفسد بفساد الصداق فرجع القولان للصدق والبيع (قول المتن وتعدد الصفة الخ) لما كان الاختلاف السابق في الفصل عند اتحاد الصفة دون التعدد شرع في بيان ما به الاتحاد والتعدد لأجل ذلك ولما يترتب عليه من الرد بالعيب وغيره (قوله فيقبل فيهما) أي ولو من غير تفصيل لأن القبول ينحط على الإيجاب وقوله الآتي فيقبلان لو قبل أحدهما فقط لم يصح كذا في الروضة وشرح المذهب هنا وقد خالف ذلك الأذرع وغيره ونقل عن جمع كثير من الأصحاب الصحة وأنه في شرح المذهب صححها في غير هذا الباب والمسئلة مبسطة في شرح الروض والقوت وغيرهما وكذا القول في مسألة تعدد البائع إذا قبل المشتري من أحدهما فقط بما يخص نصيبه (قوله فيقبلان) لو قبل أحدهما نصفه لم يصح واختار ابن الرفعة تبعاً للطائفة الصحة إذ لو توقفت صحة قبول أحدهما على قبول الآخر لم يصح العقد وفي شرح الروض لو قبل ما صرّ بتابع لم يبطل الفصل صح اه

(باب الخيار)

لقد رخصه في الصورة الثانية دون الأولى وعلى الثاني ينعكس الحكم ولو خرج ما اشتراه وكيل عن اثنين أو وكيلان عن واحد معيباً فعلى الأول للموكل الواحد رد نصفه وليس لأحد الموكلين رد نصفه وعلى الثاني ينعكس الحكم هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وستأتي الثلاثة

(باب الخيار)

خيار الترقى للمجلس وللشروط لا ما قبلهما انظر لانه ان ارى بالتروى الشامل في ثبوت الخيار وهو - فهو
خاص بخيار الشرط أو الشامل في الفسخ والاجازة فهو عام في الاقسام الثلاثة فتأمل (قوله ثبت خيار المجلس)
خلافا للامام مالك رضي الله عنه ولو حكم بنفيه حاكم نقض حكمه لانه وان كان رخصة فقد نزل منزلة العزيمة
ولذلك يبطل العقد بنفيه كما مر (قوله في أنواع البيع) أي في أفراد ما يقع العقد فيه يباعا شرعا ولو بغير لفظ
البيع وفي مفهوم ذلك التخصيص بنحو الاقالة لثبوت الخيار فيها وفي منطوقه التخصيص بنحو بيع العبد
من نفسه والبيع الضمني اذا لخيار فيهما كالشفعة ولذلك كان الاولى في تعريفه أن يقال ثبت خيار المجلس
في كل عقد معاوضة محضة واقعة على العين لازمة من الجانبين ليس فيها ملك قهري ولا جارية مجرى الرخص
فخرج نحو الهبة والنكاح والاجارة والشركة والرهن والكتابة والشفعة والحوالة نعم يقال حق الممران وقع
بلفظ البيع ثبت فيه الخيار أو بلفظ الاجارة فلا يثبت بلفظ الاقالة وان كان الأرجح انها فسخ وسياق ما فيه
زيادة على هذا (قوله واصلح المعاوضة) أي المحضة على عين فاما الصلح على الدية في غير دم العمد فباطل وفيه
غير محضة وعلى منفعة اجارة فلا خيار فيهما (قوله ولو كان معطوفاً) فيه تسليم صحة العطف وليس كذلك
ولهذا عزا الشارح لغائله ليرأى منه فانه قد لاقتضاه خلاف المطلوب لان المقصود في الخيار بوجود أحدهما
والعطف يقتضي ثبوته معه وقول بعضهم ان العطف بأو بعد النفي يتوجه الى نفيهما معا هو استعمال عرفي
ولا يصح هنا أيضا أصل اللغة واستعمالها الاول فتأمل (قوله ريباً) أي من أمثلته (قوله بنى الخيار)
هو هنا وفيما يأتي بمعنى الاختيار الذي هو الاجازة والفسخ والمراد بنى أثره الذي هو ما ذكر والا فاختيار ثابت
لهما فخر بمجرد العقد بخلاف (قوله في زمن الخيار) أي خيار الشرط فاختيار هنا مبنى على الملك المبني على
الخيار في الشرط لهما (قوله أظهرها الثاني) وهو الوقف فالممكن هنا أقوال ثلاثة لان الخيار هنا لا يتصور
ثبوته لاحد العاقدين ابتداء نعم يتصور ثبوته للبائع ابتداء في بيع من أقر المشتري بحريته لانه من جهة
المشتري اقتداء فيمتصور هنا ستة أقوال لكن قول الشارح من أصله وقرعته لا يشمل لانه لا يناسب ما سيأتي
بقوله أظهرها الثاني فتأمل (قوله ولا يحكم بعقده الخ) وان كان الثمن حالاً وتسلمه المشتري (قوله من حين
الشراء) شامل لما اذا قلنا الملك للبائع وبه صرح الاسنوي ولا منافاة فيه لان ملكه من زل لعدم انقراضه بالخيار
فتأمل (قوله النفي) أي نفي الخيار للعبد وليس به ومثله البيع الضمني ولا خيار فيه للبائع ولا للمشتري الذي وقع
(قول المتن في أنواع البيع) دخل فيه الاقالة وبيع الاب لطفه وعكسه وكذا اقسمة الرد نعم لا خيار في الحوالة
ولا في غير قسمة الردوان جعلناهما بيعا ولا في بيع العبد من نفسه (قول المتن كالصرف) هو النقد بالنقد (قوله
مالم يتفرقا) أي من مكانهما بدليل قصة ابن عمر وادى الخبر (قوله ولو كان معطوفاً) المعنى على العطف أن
الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما لا لا سوا خبر فيقتضي ثبوته في الاولى وان
انتفت الحالة الثانية بان قال أحدهما لا سوا خبر وثبوته في الثانية وان انتفت الاولى بان تفرقا والتخلص
منهما بما قال النووي رحمه الله هكذا ظهر لي في فهم هذا المحل فليتأمل (قوله واحترز الخ) هو مسلم لكن
عبارة شاملة للصالح على المنفعة والصالح عن الهم ولا خيار فيهما ما يجاب عن الاولى بانه اجارة والمؤلف قال في
أنواع البيع (قوله فليس يبيع) بل هو ابراء ان كان في دين ودية ان كان في عين وكل منهما لا خيار فيه (قول
المتن فلهما الخيار) عبارة الاسنوي لوجود مقتضى له بلا مانع (قول المتن وان قلنا للمشتري الخ) لو كان
الخيار لهما ثم أزمه البائع فينتفى أن ينقطع خيار المشتري لان الملك صار له (قوله لا يمكن الخ) عبارة غيره
لأن مقتضى ملكه له أن لا يمكن من ازالته وان ترتب عليه العتق فلما عتق الثاني بقي الأول (قوله من حين
الشراء) هو مشكل اذا جعلنا الملك للبائع وحده (قوله لأنها ليست بيعا) أي ولأنه لا معنى للخيار في الهبة
والابراء لأن دفع الثمن الذي هو حكمة ثبوت الخيار مفقود فيهما وكذا النكاح لأنه لا يصدر في الغالب الا بعد

البيع (كالصرف و) بيع
(الطعام بطعام والسلم
والتولية والتشريك و صلح
المعاوضة) قال صلى الله عليه
وسلم البيعان بالخيار ما لم
يتفرقا أو يقول أحدهما
للاخر احتروا الشيطان
ويقول قال في شرح المهذب
منصوب بأو بتقدير الآن
أوال أن ولو كان معطوفاً
الكان محزوماً وقال أو يقل
وسياق السلم وما بعده
وتقدم ما قبله واحتزب ذكر
المعاوضة عن صلح الخطيئة
فليس يبيع ولا خيار في غير
البيع كما سيأتي (ولو اشترى
من يعتق عليه) من أصوله
أو فروعه بنى الخيار فيه على
خلاف الملك (فان قلنا الملك
في زمن الخيار للبائع أو
موقوف فلهما الخيار) كما
هو الأصل (وان قلنا للمشتري
تخبر البائع دونه) لثلاث يمكن
من ازالة الملك وهذه أقوال
سيأتي توجيها في خيار
الشرط أظهرها الثاني
فيكون الأظهر في شراء
من يعتق عليه ثبوت الخيار
لهما ولا يحكم بعقده على كل
قول حتى يلزم العقد فيقبح
أنه عتق من حين الشراء
ولو باع العبد من نفسه ففي
ثبوت الخيار وجهان يرجح
في الشرح الصغير وشرح
المهذب النفي (ولا خيار في
الابراء والنكاح والهبة
بلا ثواب) لأنها ليست بيعا

والحديث ورد في البيع (وكذا ذات الثواب والشفعة والابارة والمساقاة والصدق في الاصح) في المسائل الخمس لانها لا تسمى ببيع ولا الثاني
ثبت فيها لان الهبة بثواب في المعنى بيع والشفيع في معنى المشتري له الرد بالعيب (١٩١) والابارة بيع للنافع والمساقاة

قريب منها والصدق عقد
عوض فان فسخ وجب
مهر المثل ومثله عوض
الخلع فلا خيار فيه ولا في
الحوالة على الاصح قال
الفقهاء وطائفة الخلاف في
الابارة في ابارة العين وأما
ابارة النمة فيثبت فيها
الخيار قطعا كالسلم (وينقطع
الخيار بالتخاير بأن
بختار الزومه) أي العقد
بهذا اللفظ أو نحوه
كأضيائه أو الزمناه أو أجزناه
(فلو اختارا أحدهما) لزومه
(سقط حقه) من الخيار
(وبقي الحق) فيه (للاخر)
ولو قال أحدهما للاخر
اختر سقط خياره لتضمنه
الرضا بالزوم و يدل عليه
الحديث السابق وبقي خيار
الآخر ولو اختار أحدهما
لزوم العقد والآخر فسخه
قدم الفسخ (و) ينقطع
الخيار أيضا (بالتفرق
بينهما) للحديث السابق
ويحصل المراد منه بمفارقة
أحدهما الآخر وكان ابن
عمر راوي الحديث اذا باع
فارق صاحبه رواه البخاري
وروي مسلم قام عشي هنية
ثم رجع (فلو مال مكنهما
أوقاما وتماشيا منازل دام
خيارهما) وان زادت المدة
على ثلاثة أيام وقيل ينقطع

العقود عنه لان مقصود العاقدين بهذا العقد العتاق وبهذا فارق شراء بعضه (قوله لا تسمى بيعا) أي عرفا
(قوله في المعنى بيع) وهذا هو المعتمد (قوله والشفيع) أي في عقد الاختيار بالشفعة في معنى المشتري أي في
عقد البيع الاول أو المراد بالمشتري من حيث هو ويدل لهذا تعليقه بقوله أي للشفيع الرد بالعيب ولا خيار
للمشتري في عقد الاختيار لا قبل الاختيار ولا بعده وهو ظاهر ان لم يكن في مجلس عقد شرائه والا فالوجه
بقاء الخيار له حتى لو فسخ بطل أخذ الشفيع فراجع ولا خيار في قسمة غير الرد وان وقعت بالتراضي (قوله
والصدق عقد عوض) فعليه ثبت الخيار لكل من الزوجين (قوله ومثله عوض الخلع) اسكن عليه
يثبت الخيار للزوج فقط لان البضع حقه (قوله فيثبت فيها الخيار قطعا) هو غير معتمد وتنفارق السلم بان شان
الابارة ان تلف المنفعة فيهاز من الخيار دونه مع أنهم لا تنعقد بلفظ البيع (قوله أو نحوه) منه التقايل بعد
القبض فيبطل الخيار في العقد الاول (قوله وبقي الحق فيه للاخر) نعم ان كان يعتق عليه سقط خياره أيضا
فقول المنهج ولو مشتريا لا حاجة لهذه الغاية الآن يقال هي توطئة لما بعدها للايضاح (قوله ويدل عليه)
أي على السقوط المفهوم من سقط (قوله قدم الفسخ) وان تأخر أو كان في البعض فيفسخ في الكل فمرا
عليه وكذا في خيار الشرط والعيب وسياق فعله أنه يسرى فسخه على صاحبه دون اجازته ولو قال فسخت
أجزت أو عكسه عمل بآل كلامه (قوله بالتفرق) منهما أو من أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا أو هاربا وان منع
الآخر من لحوقه وان لحقه بقي خيارهما ما لم يقبعا ومبني أحدهما للاخر لو تابعا من بعد كالتفرق ولو
فارق مكرها بحق بطل خيارهما أيضا كأن وقع التبائع في ملك شخص بغير إذنه فأخرج أحدهما أو
أخرجهما مكرها أو بغير حق لم يبطل خياره وان لم يسدقه ومجلس زوال الاكراه هو مجلس خياره وأما
الآخر فان تبع المكره أو منع من لحوقه بقي خياره والابطال كذا قاله شيخنا لکن تقدم في الرأى أنه بقي خيار
الآخر مادام في المجلس مطلقا كالذكره فان فارق مجلسه بطل خياره وحده وهذا هو الذي يتجه هذا أيضا واليه
مال شيخنا ثانيا وسياق هنا في الخي مثله وفارق ما مر في الهارب بوجود الاختيار من المفارق ثم والنائم كالذكره
فبقي خياره قاله ابن حجر (قوله بينهما) ولو تقدرا كولي باع ماله لطفله أو عكسه فينقطع خيارهما بمفارقة
مجلسه وقياسه في الملتصقين كذلك ونقل عن شيخنا الخطيب بقاء الخيار لهما مادام خرج بذلك بناء حائل
بينهما ولو باذنهما أو فعلهما فلا يبطل الخيار به (قوله منه) أي التفرق (قوله دار صغيرة) ومثلها السفينة

تأمل واحتياط وكذا الاختيار في كل عقد جائز من الطرفين أو أحدهما لان جواز مدغم عن الخيار (قول المتن
وكذا ذات الثواب) قال السبكي أي مع الحكم بأنها هبة وانما يكون ذلك على القول الضعيف اه أي ويكون
من القبض بخلاف ما ذاقنا انها بيع فانه يكون من العقد (قوله لانها لا تسمى بيعا) وأيضا ثبوته في الشفعة
يكون من أحد الطرفين فيعدها الابارة عقد غرر والخيار غرر فلا يضم اليه والمساقاة كالابارة والصدق تابع
للكساح (قوله والثاني ثبت الخ) اعلم أن الشفيع لا بد في ملككم بعد الاخذ من اعطاء الثمن أو رضا المشتري
بذمته أو حكم الحاكم قال الاستوى يجب ان يكون فرض الخلاف بعد واحد منها والا فله الرد قطعا (قوله
والشفيع) أي أما المشتري فلا خيار له قطعا ولذا اتجه منع الخيار فيها لانه بعد ثبوت خيار المجلس في أحد
الطرفين دون الآخر (قوله والصدق عقد عوض) أي فهو مستقل لا تابع (قوله على الاصح) مقابله في الخلع
يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعا وسقط العوض (قوله كالسلم) الفرق بينهما عسر
(قول المتن بان يختار الزومه) من صيغ ذلك أبطنا الخيار أو أفسدناه (قوله وبقي الحق الخ) أي كافي خيار
الشرط (قول المتن بينهما) خرج التفرق بالروح وهو الموت كإسبائتي (قول المتن العرف) أي لانه نص

بالزيادة عليها لانها نهاية الخيار المشروط شرعا (ويعتبر في التفرق العرف) فما بعده الناس تفرقا يلزم به العقد فان كان في دار صغيرة فالتفرق
بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فبان ينتقل أحدهما من محنتها الى صفتها أو بيت من بيوتها أو في صحراء أو سوق

وبعنى قليلا (ولومات) أحدهما (في المجلس أو جن فلاصح انتقاله) أى اختيار (الى الوارث والولى) ويتولى الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجازة فان كانا في المجلس فواضح أو غائبين عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر وقيل لا يمتد بل يكون على الفور ومقابل الاصح سقوط الخيار لان مفارقة الحياة أولى به من مفارقة المكان وفي معناها مفارقة العقل لسقوط التكليف بهما وصبر في الرضعة في مسألة الموت بالظاهر وهو منصوص ومقابله مخرج فيصح التعبير فيهما بالاصح تغليباً للمقابل كما يصح بالظاهر تغليباً للنصوص والسكوت من المتبايعين فسخ البيع قبل لزومه (ولو تنازعا في التفرق أو الفسخ قبله) أى قبل التفرق بأن جاأما وادعى أحدهما التفرق قبل المحي وأنكره الآخر لفسخ أو اتفاقا على التفرق وادعى أحدهما الفسخ قبله وأنكره الآخر (صدق النافي) يمينه لموافقة للاصل (فصل) (لما) أى لكل من المتبايعين (ولاحدهما شرط الخيار) على الآخر

المدة الآتية

الصغيرة بان تنجر بحجره ولومع غيره عادة في براو بحر والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة (قوله فبان بولي ظهري) ليس قيداً (قوله وبعنى قليلا) أى زيادة على ثلاثة أذرع على الراجح (قوله ولومات) هو ما بعده مفهوم بينهما (قوله أو جن) وكذا لو أغشى عليه وأيس من افاقته أو طالت مدته والانتظر وقال شيخنا لا ينتظر مطلقاً وكذا يحجز مكاتب وخرس لمن لم تفهم اشارته وليس كاتباً والولى في المغمى عليه والاخرس المذكور هو الخا كم فينصب من يتصرف عنهما كالطفل الذي لاولى له نعم لو عقد المجنون فأفاق وأوصى فبلغ رشيداً لم ينتقل لهما الخيار بل يبقى للولى على المعتمد (قوله الى الوارث والولى) هذا اذا كان الميت أو المجنون متصرفاً عن نفسه والانتقل لمن هو نائب عنه كالأولاد المجنون ولا الوارث الميت فان لم يكن من نائب عنه أهلاً كطفل نصب الخا كم من يتصرف عنه (قوله امتداد مجلس بلوغ الخبر) والعبرة بالآخر منهم لو تعدوا فلا يعتبر لمن قبله مجلس وينقطع خيارهم بمفارقته ولو فسخ بعضهم ولو قبل علمه بالموت انفسخ العقد في الكل وهذا بخلاف الفسخ بالعيب لو تعدد المشتري فانه فيه يفسخ في حصة الفاسخ منهم فقط لوجود الجابر فيه لا هنالان العقد هنا واحد تعدد مستحقه وأما الخي فالعبرة في حقه بمجلسه ففى فارقته انقطع خياره ولا يضر نقل الميت عن المجلس لا انتقال الخيار عنه وكذا من ألحق به (تنبيه) لو كان البيع بالمكاتب والمعتبر مجلس كل منهما بعد قبول المكتوب اليه فمن فارقته منهما بطل خيارهما كذا قاله شيخنا من فراجع مع ما صرفى البيع الذي اعتبر فيه مجلس المكتوب اليه وحده بعد قبوله وهو الوجه هنا أيضاً (قوله وفي معناها مفارقة العقل) فينتقل الخيار لوليه فان أفاق في زمن الخيار عادله (قوله فيهما) أى في النص ومقابله (قوله صدق النافي) وليس لمضى الفرقة الفسخ ولو اتفاقا على الفسخ والتفرق واختلفا في السابق منهما فكافي الرجعة (فرع) لو اختلفا في الربوى فادعاه أحدهما بعد القبض وانكر الآخر صدق الأول لبقاء الصحة والآخر لعدم اللزوم قال شيخنا الرمى وفيه نظر فراجع

(فصل في خيار الشرط) أى التروى الناشئ عن الشرط فهو مضاف الى سببه (قوله لهما ولا أحدهما الخ) هو بيان لمن يقع منه الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبي لهما ولا لأحدهما ومعنى وقوعه منهما أن يتلفظا به كأن يقول المبتدئ منهما بعثك إذا بكذا بشرط الخيارى ثلاثة أيام فيقول اشتريته بذلك بشرط الخيار لك ثلاثة أيام ومعنى وقوعه من أحدهما ان يتلفظ به المبتدئ منهما ولا بد من موافقة الآخر عليه ولو بالسكوت كان يقول بعثك كذا بكذا بشرط الخيارى مثلاً فيقول اشتريته على ذلك فلا اعتراض ولا اشكال وأما المشروط له فيجوز أن يكون هما أو أحدهما عينا أو أجنبي كذا لك (قوله على الآخر) لو قال لهما أو لأحدهما أو لأجنبي لا كان أولى كما علمت لكن راعى تعيين المشروط له ليخرج ما لو قال بشرط الخيار لأحدا مثلاً فلا يكفي ويفسد العقد كما لو سكت عنه الأول أو نفاه الثاني ولو قال بشرط الخيار يوماً ولم يقل لنا ولا لى للشارع ولا هل اللغة (قول المتن فلاصح انتقاله) أى قياساً على خيار الشرط والعيب (قوله فيهما) الضمير فيه يرجع للنصوص ومقابله (قوله ولكل من المتبايعين) توطئة لما بعده (فرع) لو اتفقا على التفرق والفسخ واختلفا في السابق قال بعض الشارحين من سبق بدعوى الفسخ قبل قوله وان سبق بدعوى التفرق أو تساوى بدعوى الفسخ والتفرق صدق النافي للفسخ (قوله لموافقة للاصل) ولم يخرجوا الأولى عند طول الزمن على تعارض الأصل والظاهر خلافاً لمبحث الرافى رحمه الله ولا نظراً في الثانية الى كون بدعى الفسخ أدري بتصرفه خلافاً لوجه مرجوح صححه الماوردى

(فصل في خيار الشرط)

(قوله على الآخر الخ) دفع لما قيل عبارته لاتفيه من بشرط الخيار له (قوله كرى بوى

(في أنواع البيع) (الأن يشترط) (في بعضها) (القبض في المجلس كروي وسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه والأدنى إلى بقاء صلته فيه بعد التفريق والقصد منه أن يتفرقا ولا علاقة بينهما (وأنما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثين أيام) فكانت مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد والاصل في ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى (١٩٣) الله عليه وسلم أنه يتخذه في البيوع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من بايعت فقل

له لا خلافة ورواه البيهقي وابن ماجه باسناد حسن كقوله في شرح المهذب بلفظ اذا بايعت فقل لا خلافة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية الدارقطني عن عمر بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدت ثلاثاً أيام وسمى الرجل في هذه الرواية حبان ابن منقذ بفتح المهملة وبالموحدة وفي الرواية التي قبلها أن منقذاً والده بالمجعة وخلافة يكسر الحاء بالمجعة وبالموحدة قال في شرح المهذب وهي الذبن والخديعة وفي الروضة كأصلها اشترى في الشرع ان قول لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام والواقعة في الحديث الاشتراط من المشتري وقيس عليه الاشتراط من البائع ويصدق ذلك باشتراطهما معاً (وتحسب) المدة المشروطة من الثلاثة فدادونها (من العقد) الواقع فيه الشرط (وقيل من التفريق) شرط في العقد أو بعده لان الظاهر أن الشارط يقصد بالشرط زيادة

مثلاً فهو لما قاله شيخ الاسلام وقيل لقائل فقط (قوله في أنواع البيع) أي في كل فرد منها سواء في جميع المبيع أو في بعضه وان تفرقت به الصفة (قوله في بعضها) أي الأنواع فيمتنع شرط الخيار فيه وهو خمسة افراد الر بوي والسلم واقتصاره عليها لا امتناع شرط الخيار فيه مامن الجانبين مطلقاً ومن يعتق عليه ان شرط الخيار له وحده كاسيد كره والمصرأة ان شرط الخيار للبائع أو لهما وما يسرع فسادها ان شرط الخيار مدة يفسد فيها الكاف فيمنع غيرهما تخيلية وأما البيع الضمني وبيع العبد من نفسه فهم ما عقد عتاقه فليس فيهما خيار بحسب ولا شرط (قوله فيه) أي البعض (قوله الى بقاء الصفة) أي شأن الشرط ذلك (قوله مدة) خرج ما لو قال بشرط الخيار أو بشرط ان أشار فلا يصح العقد وهذا أحد شروط خمسة وبقي منها كون المدة معلومة متممة بالشرط متوالية لا تزيد على ثلاثة أيام (قوله ثلاثة أيام) فان زاد عليها بطل العقد (قوله مجهولة) هو مختار معلومة ولم يحمل المدة على الثلاثة المعبودة شرعاً لان الخيار طاري فاحتيط له فلا يصح بطول الشمس ويصح بوقت طلوعها وقال شيخنا بصحة الاولى أيضاً حمل على وقت طلوعها والملاحظة أقل زمن فيحمل عليه والساعة كذلك فان قصد الساعة الفلكية أو الزمانية وعرفا مقدار درجتها حال العقد صح والاصل يصح كالأول اختلف قصد هما (قوله ساعة) قال ابن حجر هي بكسر السين اسم لخروج في البدن ابتداءً وهما من الحصة الى البطيخة والفتح اسم لما يباع الذي هو المراد هنا (قوله بالمجعة) أي مع ضم الميم وسكون النون وكسر القاف وأصله المنجى من الشدة (قوله عهدة ثلاثة) بالاضافة وتثنون عهدة وثلاثة بدل منها (قوله الذبن والخديعة) أي لغة (قوله اشترى في الشرع) أي فهو معناه اشترى عاقلاً لم يعرفه بطل العقد (قوله من المشتري) كقوله ابتعتها (قوله يصدق ذلك) فهو من افرادها أيضاً (قوله الواقع فيه الشرط) هو اشارة الى ان المعتبر الشرط ولو ذكره المصنف كان أولى (قوله يورث جهالة الخ) فيه نظر لان المدة معلومة وجهالة الوقت التفريق لا يضرب في علمها فتأمل (قوله صح الشرط) وأول المدة من العقد (قوله ولو شرط الخيار بعد العقد الخ) هو مفهوم قول الشارح الواقع الخ لا فائدة ان المعتبر في المدة الشرط لا العقد كما مر (قوله حسب المدة على الاول من وقت الشرط) هو المعقد سواء مضى قبل الشرط ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر لان خيار المجلس لا يضابط له ولو مضى ما شرطاه وهما بالمجلس وان كان المشروط ثلاثة أيام امتنع شرط مدة أخرى قبلها وكثيرة وكان دون

(وسلم) الاول يشترط فيه القبض من الطرفين والثاني من أحدهما واعلم انه لا يجوز شرطه في الشفعة والحوالة وعوض الخلع بلا خلاف ولا في الطب بشواب والاجارة وان ثبت فيها خيار المجلس سبكي (قول المتن لا تزيد الخ) أي لان الاصل امتناعه لكونه مخالفاً لوضع البيع فانه يمنع نقل الملك أو لزومه والثلاث قد وردت في ما عداها على الاصل واعلم أن الاصل في كون الثلاث مدة قربة مغتفرة قوله تعالى ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب فعقروها فقل تمتعوا في داركم ثلاثة أيام قال الاسنوي وانما يخرج الزيادة على تفريق الصفة لان الجمع هنا بين ما يجوز وما لا يجوز في الشرط والشروط الفاسدة مبطلة للعقد (قوله منقذ) هو بالذال بالمجعة المنجى من الشيء والمخلص منه (قول المتن من العقد) أي لان مدة الخيار ملحقة بالعقد فكانت من حينه كالاجل (تنبيه) لو انقضت الثلاث المشروطة وهما جالسان انقضى خيار الشرط وبقي خيار المجلس (قوله لان الظاهر الخ) علل أيضاً بان الخيار بين متاهلين لا يجتمعان وهذه العلة ضعيفة (قوله وعورض الخ) وأيضاً فثبت الخيار انما حصل بالشرط والشرط وجد في العقد (قوله على الاول) أي أما على الثاني فلا اشكال في كونها من

(٢٥ - قليوبى وعيمره) - (ثاني) على ما يفيد المجلس وعورض بأن اعتبار التفريق يورث جهالة للجهل بوقته ولو شرطت المدة على الاول من وقت التفريق بطل العقد وعلى الثاني من وقت العقد صح الشرط للتصريح بالمقصود ولو شرط الخيار بعد العقد وقبل التفريق حسب المدة على الاول من وقت الشرط ومثل التفريق فيما ذكر فيه

الثلاث جز شرط ما بقي منها فقط فان شرط امد في الاولى أو أكثر ما بقي في الثانية بطل العقد فيها وهو
وارث كل منهما مقامه فيما يجوز له فعله (نفيه) لو شرط ما يوماً ثم تفرق عقب الشرط ثم قبل فراغ اليوم شرطاً
يوماً آخر مثلاً جز وهكذا الى تمام الثلاث ولو أسقط أحد هاتين من خياره سقطت وما بعده حالاً ما قبلها
(فرع) يجوز في زمن الخيار الحاق الاجل لما في التميز زيادة أحد العوضين ونقصه الا في بوي بيع بحسنه
فيبطل فيه ولو حط فيه جميع الثمن بطل العقد مطلقاً وبعده بطل العقد في البوي المذكور لا في غيره مطلقاً
(نفيه) قال في العباب لومات أحد العاقدين في زمن خياره انتقل ما بقي منه لو ارته فان كان غائباً حسب له من
وقت بلوغ خبره ولا يحسب منه ما قبله وان زاد على ثلاثة أيام اه وعلى هذا فيجب له لو كان الوارث جماعة لم يحسب
ما بقي الا من بلوغ آخرهم وانه لو فسخ من قبله نفذ فسخته لان المقصود عدم حساب ذلك الزمن من المدة
لان في الخيار فيه عنهم قيل وفي هذا اقتضت المدة على ثلاثة أيام فيكون مستثنى فتأمل وراجع (قوله التخابر)
فتحسب المدة منه على الثاني ولو شرطت منه على الاول بطل العقد لا تقدم (قوله من الضال) هو محترم متصلة
المشار اليه بقول المصنف من العقد بقول الشارع من الشرط (قوله الى جواز بعد زومه) أي من حيث المدة
المشروطة فلا ينافي دوام جواز من حيث المجلس لو دام فيه وقول بعضهم يحمل على ما اذا حصل تخاير أو تفرق
عقب الشرط غير مستقيم فتأمل وهو يؤخذ من هذا شرط توالي المدة كما مر فلا ينعقد بهذا المثال فتبطل فيها
لو شرط امد متفرقة وان اتصل وطالب الشرط فتأمل (قوله ولو شرط لاحد العاقدين يوم وللا آخر يومان أو
ثلاثة جاز) لان المعنى أن اليوم الاول مشترك بينهما بقوت الخيار فيه لهما لانه منى خياره عن شرط له
اليومان والثلاثة لان ذلك يبطل للعقد كما تقدم وان اليوم الثاني يختص بمن شرط له اليومان وان اليوم الثاني
والثالث يختص بمن شرط له الثلاثة فليس في المدة المشروطة زيادة على ثلاثة أيام خلافاً لمن توههم ذلك من ضعفه
الطلبه وغيرهم (قوله للضرورة) هو حيث كانت الليالي داخلية في المدة والا فلا ولو شرط وقت الفجر الخيار
يوماً لم تدخل الليلة التي تليه أو يومين لم تدخل الليلة الثانية أو ثلاثاً لم تدخل الليلة الثالثة فان شرط دخول واحدة
منها بطل العقد وفارق دخوله في مسح الخلف بالنص على الليالي فيه (قوله المتصل بذلك الليل) ويدخل بقية
تلك الليلة وان لم ينص عليها للضرورة (قوله ولو شرط الخيار لاجنبي جاز) بشرط كونه بالغاً ولو سقها وغيره
كما يأتي ولو هو العبد المبيع والمراد من شرط الخيار ايقاع أثر من الفسخ والاجازة بدليل صحة شرطه لحرمة في
شراء صيد ولكافر في شراء عبد مسلم وأما نفس الخيار فهو للشارط منهما ومن أحدهما ولا يضر فقد ثمرته
المذكورة لانه منع نفسه منها بجعلها لغيره ويدل لذلك صريحاً ما مور منها قول الروضة شرط الخيار لاجنبي
يبطل للعقد على الاظهر ومنها قول البغوي لو كان بائع الصبي محرماً أو بائع العبد المسلم كافر لم يجز شرط
الخيار لنفسه ومنها عدم ارث الخيار عن الاجنبي لومات ونقله لولي له وجن مثلاً ومنها ذلك المبيع في زمن الخيار
اذ لا قائل بأنه لاجنبي وهذا هو الذي يتجه المصير اليه ولا يجوز العدول عنه وقوله ليس لشارطه للاجنبي
خياراً في ايقاع أثر كما علم وبهذا يعلم أنه لا حاجة لقولهم أنه عليك أو توكيل المبنى عليه مسألة الصيد والعبد
المذكورين الا من حيث ايقاع الاثر المذكور لاجل ما يأتي عن الفزالي (قوله لواحد) أو أكثر عنهما
أو عن أحدهما وليس للاجنبي رد ذلك ولا ينزل بعزل نفسه ولا بقول الشارط له كما قاله الفزالي ولا يلزم
الاجنبي مراعاة الاصلح للشارط بناء على أنه عليك وهو العقد (قوله الا أن يموت الاجنبي) أي في زمن الخيار

التخابر ولو شرط في العقد
الخيار من العقد بطل العقد
والا أدى الى جوازه بعد
لزومه ولو شرط لاحد
العاقدين يوم وللا آخر يومان
أو ثلاثة جاز في اليوم قال في
شرح المهذب ان كان العقد
نصف النهار يثبت الخيار الى
أن ينتصف النهار من اليوم
الثاني وتدخل الليلة في حكم
الخيار للضرورة وان كان
العقد في الليل يثبت الخيار
الى غروب الشمس من
اليوم المتصل بذلك الليل
قوله المتولى وغيره ولو شرط
الخيار لاجنبي جاز في الاظهر
لان الحاجة قد تدعو الى
ذلك لكون الاجنبي
أعرف بالمبيع وسواء
شرطه لواحد أم شرطه
أحدهما لواحد أو آخر آخر
وليس للشارط خيار في
الاظهر الا أن يموت الاجنبي
في زمن الخيار فيثبت له
الآن في الاصح وليس
لوكيل في البيع شرط
الخيار

وقت التفرق (قوله وتدخل الليلة الخ) قيل قضية هذه العلة انه لو كان العقد وقت الفجر وشرط ثلاثة أيام
لا تدخل الليلة الاخيرة (قوله الى غروب الشمس الخ) قضية هذا انه لو شرط في هذا الوقت ثلاثة أيام لا تدخل
الليلة الاخيرة اذ لا ضرورة لها وقد تعرض لذلك في المهمات وقال بخلاف نظيره في مسح الخلف (قوله الاجنبي)

للمشتري ولا لو كبل في الشرع شرط الخيار للبائع فان خالف بطل العقد ولو كبل بالبيع أو الشراء شرط الخيار للوكيل وقيل لا وطردا في شرطه الخيار لنفسه فان جوزناه وأذن له فيه صريحاً ثبت له الخيار وقول المصنف في أنواع البيع مخرج لما تقدم في خيار المجلس فيه جزماً وأعلى الأصح فلا يجوز شرط الخيار في غير الشفعة منه ولا يتصور فيها ولا يجوز في شراء من يعتق عليه (١٩٥) شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه

للبائع أو لوكيله ما على وزان ما تقدم في خيار المجلس وعلى وزانه أيضاً بيع العبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه وقضية عدم الجواز فيها ذكر أنه لو شرط بطل العقد (تمت) على وزان ما تقدم في خيار المجلس ينقطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما أو من أحدهما لزوم العقد وباقتضاء المدة المشروطة ولو مات أحدهما أو جن قبل انقضائها اتقل الخيار إلى الوارث أو الولى ولن شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تنازعا في انقضائها أو في الفسخ قبل صدق الثاني جمينه (والظاهر أنه ان كان الخيار المشروط (للبائع فملك المبيع) فزمن الخيار (له وان كان للمشتري فله) أي الملك (وان كان لها فموقوف) أي الملك (فان تم البيع بان أنه) أي الملك (للمشتري من حين العقد والا فلبائع) وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني الملك للمشتري مطلقاً تمام البيع له بالإيجاب والقبول والثالث للبائع مطلقاً لنفوذ تصرفاته فيه واختلف جاري

في عود الأمر لشرطه أو لوارثه أو لوكيله بزوال الأهلية باغما أو سكر أو جنون وإذا انتقلت لا تعود بمعدود الأهلية وقال بعض مشايخنا لا ينتقل إلا إذا أيس من عود الأهلية مدة زمن الخيار والا فلا نقل وعليه فالتصرف عنه الحام أو وليه (قوله للمشتري) ولا لاجنبي بالأولى (قوله للبائع) ولا لاجنبي كذلك (قوله للوكيل) وان كان الموكل وكيلاً (قوله فان جوزناه) أي على الأصح في المستثنين (قوله فيه) أي الخيار لنفسه أو لوكيله (قوله ثبت له) ولا بجواز (قوله فلا يجوز شرط الخيار فيه) أي لا للعبد ولا للسيد (قوله بطل العقد) وهو كذلك (قوله من شرطه) لو قال من شرطه لكان أولى (قوله وباقتضاء المدة) هذا نظير التفريق كما قيل (قوله أو جن) والاعفاء والخمس منه كالمير (قوله وأولى) فان كان الولي هو العاقد اتقل للحاكم ان لم يكن هناك ولي آخر وفي الوارث الغالب ما مر عن العباب (قوله ولو تنازعا إلخ) ولو فسخ أحدهما وفي البعض أو بعد اجازة الآخر انفسخ في الكل كما مر في خيار المجلس نعم قد مر أنه يجوز شرط الخيار في بعض العقود عليه وحينئذ فيخص الفسخ به (قوله والا يظهر إلخ) هذا بيان أحكام خيار الشرط اذا انفرد أو من حيث ذاته لانه اذا اجتمع مع خيار المجلس اعتبر خيار المجلس لثبوته فمرأى فملك موقوف وان كان خيار الشرط لا أحدهما وإذا أسقط أحدهما سقط وحده فان أطلق أسقطاً معاً (قوله للبائع) أي من يقع له البيع فلا يراد ما لو كان العاقد وكلاً وشرط الخيار لنفسه وكذا يقال في المشتري (قوله فملك المبيع له) وان شرط إيقاع الأمر من أجنبي كالمير والشفقة على من له الخيار وعليها في حالة الوقف يرجع من لم يتم له العقد على الآخرين أنفق باذنه أو باذن الحاكم عند فقده أو امتناعه أو بشهاد عند فقده الحام أو امتناعه والا فلا يرجع على المعتد عند شيئا وقال بعض مشايخنا يرجع ان نوى الرجوع عند فقده الحام أو الامتناع وهو غير بعيد (قوله لنفوذ تصرفاته) أي في الجملة فلا يردكون الخيار للمشتري وحده ولو عبر بالاستصحاب لما كان كما عبر غيره كان أولى (قوله وحيث حكم إلخ) أي على الراجح والمرجوح من الأقوال (قوله فان تم إلخ) أي ان الزوائد للبائع ان كان الخيار له وحده وان تم البيع للمشتري وانها للمشتري ان كان الخيار له وحده وان فسخ البيع وعاد المبيع للبائع وانها تابعة للبيع ان كان الخيار لهما وهي أمانة في يد الآخر ويقال مثل ذلك في الثمن وزواجده وسيا في حكم تلفهما (قوله اللين) وكذا الصوف والوبر والشعر والبيض وحل الوطء ونفوذ العتق وسيا في ولا يجب تسليم عوض في زمن الخيار لهما وله استرداده ان تبرع به مالم يلزم العقد وليس لاحد منهما بعد الفسخ حبس ما في يده لصاحبه بعد طلبه وكذا ما سائر الفسوخ على المعتد عند شيئا واستثنى شيئا الرمي الاقالة والرد بالميب وسيا في (قوله ويحصل الفسخ) أي بالقول وسيا في بالفعل

يستثنى الوكيل ليس له أن يشرط الخيار لغير نفسه وموكله (قول المتن والظاهر إلخ) وجه هذا القول أن الخيار اذا كان لاحد هما فهو المتصرف في المبيع ونفوذ التصرف علامة على الملك فان كان لها فقد استوى في التصرف فتوقفنا بالحكم بالملك (قوله لتمام البيع) أي ونبوت الخيار فيه لا يمنع الملك خيار العيب وعلى هذا يحصل الملك مع آخر اللفظ أو عقبه مترتباً عليه وفي نظائر خلاف حكاها الرافعي رحمه الله في باب الظاهر (قوله لنفوذ تصرفاته) عليه غير ما يستصحب ما كان (قوله وكونه) الضمير فيه يرجع إلى قوله خيار (قوله ويبنى على الخلاف) من جهة ما بنى على ذلك أيضاً النفقة لكن ان قلنا موقوف قال ابن الجوزي فعليه ما نازعه ابن الرفعة وقال يبنى الوقف كافي نفقة الموصى به بعد الموت وقبل القبول (قول المتن ويحصل الفسخ إلخ) لو قال البائع

خيار المجلس كأنه موقوف لا أحدهما بأن يختار الآخر لزوم العقد حيث حكم بملك المبيع لاحدهما حكم بملك الثمن لا يخرج حيث توقف فيه توقف في الثمن ويبنى على الخلاف كسب المبيع العمد والأمانة فزمن الخيار فان تم البيع فهو للمشتري ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للبائع فهو له وقيل للمشتري وان فسخ البيع فهو للبائع ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للمشتري فهو له وقيل للبائع وفي معنى الكسب اللين والبيض والفرق ومهر الجارية المحظورة بشبهة (ويحصل الفسخ والا جازة) أي كل منهما فزمن الخيار (بلفظ هل عليهما) في الفسخ

و جميع ما ذكر من صرائح الفسخ والاجارة قال شيخنا ولعل من كنا يتهمنا بخولا بيع أو لا اشتري الا بكذا
 أو لا أراجع في بيعي أو في شرائي فراجع (فرع) لوقال فسخت اجزأ وعكسه عمل بأول كلامه (قوله
 ووطء البائع) أي الذي ذكره فينا للمبيع الا انني بقينا في بيعه مع علمه بأنها المبيعة ولم يقصد الزاوي محله وان لم
 نجعل أو حرم عليه الوطء يكون الخيار لها فلا فسخ في غير ذلك نعم لو اوضح البائع الخلفي بعد الوطء بالذكورة
 أو المبيع الخلفي بالانثوية بعده تبين انفساخه ويجري مثل ما ذكر في ووطء المشتري للثمن (قوله واعتاقه) أي
 اعتاق البائع الرقيق المبيع أو اعتاق بعضه ولو معلقا ففسخه بغيري لباقه وشمل ما ذكر ما لو اعتق الحامل
 دون جملها وهو ظاهر وكذا لو اعتق جملها دونها وهو كذلك ان علم وجود الحمل حاله لعتق بان ولدت له ون ستة
 أشهر منه والافلاعتق والافسخ (تنبيه) الاحبال باستدخال المني والوقف كالتعق من البائع أو المشتري
 في الفسخ والاجارة والصحة (قوله الخيار المشروط له أو لها) وكذا للمشتري وحده لكنه أذن للبائع في
 الاعتاق ونحوه كما هو صريح كلام المنهج وصرح به ابن عبد الحنفى وابن قاسم وغيرهم فراجع (قوله وبيعه)
 أي بيع البائع المبيع لمشتريه الاول والخيار له أو لها أو للمشتري وأذن كما مر فسخ لا لوليان انقطع خيار
 المجلس ولم يكن خيار شرط أو كان خيار شرط للمشتري الثاني وحده والالم يفسخ البيع الاول وحيدان يقدر
 فسخ أحدهما في الآخر أو لم أحدهما أو لا يفسخ الآخران لزاما كان كانت المدة المشروطة في الثاني
 ما بقى من مدة الاول فالوجه فسخهما اذا لم يرجع فراجع ذلك وحده (قوله واجارته) أي اجارة البائع للمبيع
 عينا أو دمة وان قصرت المدة والخيار كما سبق فسخ للمبيع وكذا تزويجه ذكرنا أو أنقذ وكذا هبته ورهنه مع
 قبض فيهما (قوله وفي وجه أن الوطء) أي الذي لم نجعل منه كاعلم (قوله وهو) أي العتق نافذ بأنواعه السابقة
 ومثله الوقف كما مر (قوله من أقوال الملك) هو شامل للقول بأن الملك للمشتري وحده وهو كذلك لتزلز ملكه
 بعدم انفراده بالخيار كما مر الإشارة اليه (قوله ان قلنا الملك له) شامل لما لو كان الخيار له أو للمشتري وحده
 وليس كذلك كما مر (قوله والافلام) شامل لما لو كان الخيار له وحده وليس كذلك كما مر (قوله وهما الخ)
 المعقودان جميع المسائل من المشتري اجازة وصحة ان كان الخيار له أو لها أو للبائع وأذن له على قياس ما تقدم
 وقد علم أنه لا عبرة بالأذن في هذه التصرفات قبل وجودها خلافا لمقتضى كلام الاسنوى وغيره (قوله أقوال
 الملك) الشاملة لما لو كان الملك للبائع وحده وهو كذلك كما مر (قوله غير نافذ) أي ان لم ياذن البائع كما مر (قوله
 وتم البيع نفذ) يقيد أن العتق موقوف كالملك (قوله حرام قطعا) أي وان أذن له البائع فيه وكانت زوجته
 قبل ذلك لان الحرمة والحل هنا من حيث الخيار وحده وان كان حراما مطلقا قبل الاستبراء أو حلالا مطلقا

لا يبيع حتى تزبد في الثمن أو تبجل فيها لو كان مؤجلا فامتنع المشتري أو قال المشتري لا اشتري حتى تقبض الثمن
 أو تؤجله فيما لو كان حالا فامتنع البائع كان ذلك فسخا حكاه الرافعي عن الصيمري وأقره (قول المتن ووطء
 البائع بخلاف الرجعة لا تحصل به لان الملك يحصل بالفعل كالسبي والاحتطاب والهدية (قوله والثاني ما يكتفى
 في الفسخ بذلك) ويقول لا بد من الصريح أو ما في معناه كالوطء والاعتاق (قوله وهو نافذ الخ) أي
 والفرض ما سلف من أن الخيار لها أو للبائع (قوله فهو حلال ان قلنا الملك للبائع) عبارة السبكي ان كان
 الخيار لها أو للبائع حل الوطء للبائع في الاصح وقيل لا وقيل ينبغي على الملك اه والذي في الرافعي بوافق
 كلام الشارح وكذا الذي في الروضة (قوله صحيحة) ظاهر صنيعة أنها صحيحة وان قلنا الملك للمشتري (قوله
 وهما الخ) اقتضى هذا أن البيع اذا كان الخيار له لا يصح وكنا عبارة السبكي بصح البيع اذا باع باذن البائع
 واذا باع له والا فلا في شرح لارشاد شرح المنهج خلاف هذا فراجع الروضة وأصلها فرأيت الذي فيها

ذلك (ووطء البائع) المبيع
 (واعتاقه) اياه في زمن
 الخيار المشروط له أو لها
 (فسخ) المبيع (وكذا بيعة
 واجارته وتزويجه) للمبيع في
 زمن الخيار المذكور فسخ
 للمبيع (في الاصح) لاشعارها
 بعدم البقاء عليه والثاني
 ما يكتفى في الفسخ بذلك
 وفي وجه أن الوطء ليس
 بفسخ ولا خلاف في الاعتاق
 وهو نافذ على كل قول من
 أقوال الملك بخلاف الوطء
 فهو حلال للبائع ان قلنا
 الملك له والافلام
 البيع وما عطف عليه بناء
 على انها فسخ صحيحة وقيل
 لا بعد أن يحصل بالشئ
 الواحد الفسخ والعقد
 جميعا (والاصح أن هذه
 التصرفات) الوطء وما بعده
 (من المشتري) في زمن
 الخيار المشروط له أو لها
 (اجارة) للشراء لاشعارها
 بالبقاء عليه والثاني ما يكتفى
 في الاجارة بذلك ومثلتنا
 الاجارة والتزوج ذكرهما
 الوجه وخلاصهما الروضة
 كأصلها وهما مسألة البيع
 غير صحيحة قطعا والاعتاق
 فيها اذا كان الخيار للمشتري
 نافذ على جميع أقوال الملك
 وفيها اذا كان الخيار لها غير
 نافذ ان قلنا الملك للبائع

من حيث الزوجية (قوله والاغرام) فيه ما تقدم (قوله العرض للبيع على البيع) وكذا الرهن والهبة بلا قبض كما علم عامر (تنبيه) الولد الحاصل من الوطء من كل منهما حريسيب في جميع الاحوال ولا حد عليهما الشبهة ويحكم كلاهما المهر وقيمة الولدان ووطئ في مدة خيار الآخرو حده ولم يأذن له على طاهر سواء تم البيع أو لا فان كان الخيار لهما فهما على البائع ان تم البيع أو لم يأذن له المشتري وعلى المشتري ان فسخ البيع ولم يأذن له البائع كما هو ثبت الاستيلاء حيث لا مهر والا فلا تراجع ذلك وحده

(فصل في خيار العيب) ويقال له خيل النقيصة كما هو والمتعلق بفوات مقصود مقلنون نشأ الظن فيه من الترام شرطى أو قضاء عرفى أو تقرير فلى وتقدم الأول والكلام هنا فى الثانى وسبأ فى الثالث وكاميب زوال وصف كان حالة العقد وظن العيب لا يسقط الرد به الا ان كان راجحاً (قاعدة) العيوب فى عرف الفقهاء ثمانية أقسام فى عشرة أبواب القسم الأول عيب المبيع وهو المراد هنا وسبأ فى ضابطه وبعض افراده القسم الثانى عيب الغرة وهو كالعيب المذكور هنا القسم الثالث عيب الاحمية والهدى والعقبة وهو ما نقص القسم الرابع عيب الاجارة وهو ما أثروا فى المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت فى الاجرة القسم الخامس عيب النكاح وهو ما يحل بمقصوده الاصل كالتنغير عن الوطء وكسر الشهوة القسم السادس عيب الصداق وهو قبل الطلاق كعيب المبيع هنا وبعده وقبل الدخول ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب فى جنسه عدمه أو لا القسم السابع عيب الكفارة وهو ما يضر بالعمل اضراراً يينا القسم الثامن عيب المهر ون وهو ما ينقص القيمة فقط (قوله الى القبض) أى تمامه فيشمل المقارن له نعم ان زال قبل الفسخ سقط الرد غالباً (قوله كخصاء رقيق) لو أسقط لفظ الرقيق كان أولى وأخصر وأعم كاستيثاره باليه الشارح وهو حرام الا فى ما كقول صغير لطيب لحم (قوله والخصاء) بكسر الخاء المعجمة والمدان رسم بالالف وفتح الخاء وسكون الصاد وتخفيف الياء ان رسم بها يصح كل منهما فى كلام الشارح والخصى بفتح الخاء وكسر الصاد وتشديد الياء لغة حيوان قطع خصيتاه والمراد هنا فقد هما خلقه أو بقطع أو سل لها أو جلدتهما أو طمأماً ومع ذلك المعلوم بالمسوح (قوله فى البيمة عيب) وان جاز كما مر ما لم يغلب فى جنسها وجود مولا كالثيران فلا خيار به والغلبة قال شيخنا معتبرة بالاقليم كله لا ببلده منه وقال شيخنا الرملى بجميع الاقليم وفيه نظر ظاهر والغلبة معتبرة كالصريح فيما قاله الشارح وهو ظاهر لضعف ملكه (قوله والاصح الخ) الخلاف جارى فى الهبة والرهن غير المقبوضين

(فصل فى خيار العيب) (قول المتن للمشتري الخيار الخ) (تنبيه) قال فى شرح الروض يجب عليه اعلام المشتري بالعيب وان لم يكن العيب مثبتاً للخيار قال الاذرى وقضية كلامهم أنه لا بد من التعيين ولا يكتفى فيه جميع العيوب ثم رأيت فى القوت قال الامام الضابط فيما يحرم كتمانان من علم شيئاً ثبت الخيار فأخفاها وسعى فى تدليس فيه فقد فعل محرماً وان لم يكن الشئ مثبتاً للخيار فترك التعرض له لا يكون من التدليس المحرم اه ثم لو باع ولم يعلمه ثم علمه هل يخرج بذلك من ظلامة المشتري هو محتمل (فرع) قال الشيخ عز الدين لو كان الغزل كتماناً ومشافاً فان باع ممن يخفى عليه ذلك رجب اعلامه والا فلا فلت ويدل لما سلف عن شرح الروض قولهم يجب الاعلام بالغبين فى المراجعة مع أن الغبن لا خيار به وأيضاً تطبيع ثوب العبد بالمداة والعلف وارسال الزنبر على الضرع كلها لا خيار بها وبجواز اخفاها مشكل فان ضرر غير هار ترفع بالخيار بخلاف ضررها (قوله كاسيأتى) أى فاقضى يأتى قرينة على كشف مراده هنا دليل هذا فى العيب المقارن الاجماع وماروت عائشة رضى الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ثم وجد به عيباً فخلصه بأئمة المرسول الله صلى الله عليه وسلم فردده عليه ورواه الامام أحمد وأبو لؤى والترمذى وابن ماجه ولان المشتري لم يبدل المال الا فى مقابلة الصحيح (قول المتن كخصاء رقيق) لو قال كخصاء كان أولى (قول المتن زنا الخ)

والاغرام (و) الاصح (أن العرض) للبيع (على البيع والتوكيل فيه) فى زمن الخيار للشروط (ليس فسخاً من البائع ولا اجازة من المشتري) ولشأنى أن ذلك فسخ واجازة منهما لا شعار من البائع بعدم البقاء على البيع ومن المشتري بالبقاء عليه والاول يمنع أشعاره بذلك ويقول بمحتمل معه التردد فى الفسخ والاجازة (فصل فى المشتري الخيار) فى رد المبيع (يظهر عيب قديم) بالنسبة الى القبض فيصدق بالحادث قبله بعد العقد كاسيأتى (كخصاء رقيق) بالمسوح ذكره لنقصه المقوت للغرض من الفحل فانه يصلح لما لا يصلح له الخصى والمجبوب وان زادت قيمتهما باعتبار آخر والخصاء فى البيمة عيب أيضاً قاله الجرجاني فى شافيه

في مارة نحو القناه والخياري في نحو حوضه الرمان ونحو ذلك بلوليا كورته ويعتبر البيا كورة في كل بطن لافي
 البطن الاول وحده وهكذا كل مبيع (قوله وزناه) والحق به اللواط وايمان البهائم وتمكن من منيه نفسه
 والمساخقة (قوله وسرقته) والحق بها جنابة العمدنم لا يضر سرقته من دار الحرب لان غنيمته ولا صرفه مال
 سيده المنصوب لرد اليه (قوله واباقه) والحق به رده ولا يرد الا بنى حتى يعود (قوله بكل منها) اى الثلاثة وما
 الحق بها فهي تسعة عيوبه الرد بكل منها وان تاب منه او وجد عند المشتري وما عداها لا رد بما تاب عنه
 (قوله واستثنى المروى الخ) مر جوح والمعتد خلافه (قوله وبوله الخ) ان وجد عند المشتري بعد وجوده
 عند البائع والافلا فقول بعضهم له الرد به وان لم يعلم به الا بعد كبره غير مستقيم لان ما في الصغر لا رد به مطلقا وما في
 الكبر لا رد به اذ لم يوجد عند المشتري قبل فعله لمعبرة من يقول بالرد بما في الصغر جرت على لسان غيره
 فراجع قال بعض مشايخنا واعتبار وجود العيب عند المشتري لا بد منه في جميع العيوب حتى في الزنا ونحوه
 وفيه نظر (قوله مع اعتياده) وهو باكثر من مرتين عند البائع (قوله اما في الصغر فلا) هو المعتد (قوله
 سبع سنين) هو المعتد (قوله من تغير المدة) سواء خرج من الفم والفرج وهو المستحكم وعلم انه منها ومثله
 وسخ الاسنان المتراكم اذا تغير زواله (قوله اما تغير الفم الخ) لم يسه بحرا في القاموس خلافه ولعله حاول
 حجة اطلاق المصنف (قوله على خلاف العادة) اى عرفا (تنبيه) من عيوب الرقيق كونه ذا صمم أو خرس
 أو سن زائدة أو أذن أو قاذفا أو غاما أو أعور أو أعرج أو أقرع أو أخشم أو أجندم أو أبرص أو أبله
 أو أعشى لا يبصر ليلا وأجهر لا يبصر نهارا أو أخفش لا يبصر في الضوء أو صغير العين أو أعشى يسيل دمه
 دائم مع ضعف بصره أو أعلم بشق شفته العليا أو أفتق يبروز ثناياه السفلى أو أرت لا يفهم كلامه أو مقبلوع
 بعض الاسنان في غيرا وأنه أو أبيض الشعر في غيرا وأنه أو عمله يسارما أكثر أو به نفخة طحال أو ذا خيلان
 بكسر الخاء المجهمة شملت يبيض في بدنه أو مقامر أو تار كالصلاة في جنس لا يظف فيه تركها أو شار بالسكر
 كذلك أو به مرض مما يعثر به تارك الجمعة أو كونا الامة كبيرة الثدي أو حاملا ولا تحيض في وأنه أو تطول
 مدة طهرها فوق العادة أو معتدة أو نحو محجوسية أو محرمة بنسك أو بغير ختان وان غلب في جنسها كما يأتي
 وليس من العيوب كونه غليظ الصوت أو رقيقا أو سبي الادب أو مغنيا أو كولا أو قليل الاكل أو له زنا
 أو يعتق عليه أو كونا الامة اخته من نسب أو رضاع أو موطوءة لايه أو ابنة ونحو ذلك (فرع) لوطن
 مرضا عارضا قبلان أصليا أو بياضها قبلان برصا فله الخيار كذا قالوا فراجع مع قولهم لا خيار فيها لوطن
 الزجاجة جوهرية (قوله وجاح الدابة) قال بعض مشايخنا وهو ما يرجع الى الطباع فهو كالباقي في الرقيق
 ومقتضاه ثبوت الخيار به وان برئت منه فراجع (قوله ورعها) اى رفسها أو كونها ترهب من كل شيء تراه
 أو قبله الا كل أو تشرب لبن نفسها أو خشنه المشي بحيث يخاف منها السقوط لاحمالها أو كولا (فرع)
 من العيب قرب المكان من نحو قمار يزعم بالحق الحيطان أو غيرها وظهور مكتوب وقف عليه خطوط
 المتقدمين وان لم يكن في الحال من يشهد به وليس منه ابطال السلطان المعاملة ولو قبل القبض ولا ظهور خراج
 معتاد للارض ولا يضر في حجة بيعها كما قاله الرافعي (قوله بالجر) اى عطف على ظهور أو عطف على خصاء ويلزم
 على الاول ان مادخل تحت هذا الضابط يثبت به الخيار وليس من العيب على الثاني ان الخصاء وما بعده ليس
 مما ينقص العين الخ وكل غير صحيح ولو جعله الشارح مبتدأ لخبر عن خوف معلوم مما قبله أو عكسه لكان أولى
 أى وان تاب من كل وأقيم عليه الحد (قوله اما تغير الفم الخ) لم يقل اما الناشئ من تغير الفم اشارة الى ما قاله
 صاحب المختار انه لا يسمى بغيرا (قول المتن وجاح الدابة) هو مصدر رجعت الدابة بالفتح جاحا وجوحا
 فهي جوح (قوله بالجر) الظاهر انه عطف على خصاء فان قيل لم يبق في غير هذا فكيف يكون مدخول

(وزناه وسرقته واباقه)
 أى بكل منها وان لم يتكرر
 لنقص القيمة بذلك ذكرنا
 كان أو أتى واستثنى المروى
 في الاشراف الصغير (وبوله
 بالفراش) في غيرا وأنه مع
 اعتياده ذلك لنقص القيمة
 بهذا كرا كان أو أتى أما في
 الصغير فلا وقدر في التهذيب
 بمادون سبع سنين وقيل
 لا يعتبر الا اعتياد (وبصره)
 وهو الناشئ من تغير المدة
 لنقص القيمة بهذا كرا
 كان أو أتى أما تغير الفم
 لقلح الاسنان فلا لزواله
 بالتنظيف (ومثله) على
 خلاف العادة بأن يكون
 مستحكما لنقص القيمة
 بهذا كرا كان أو أتى أما
 الصنان لعارض عرق أو
 حركة عنيفة أو اجتماع
 وسخ فلا (وجاح الدابة)
 بالكسر أى امتناعها على
 راكبها (وعضها) ورعها
 لنقص القيمة بذلك (وكل
 ما بالجر) ينقص العين

بضم الفاء مع فتح الباء بضبط المصنف (أو القيمة تقم بالغوث به فرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه) عطف هذا الخاطا على العيب على ما ذكره من أمثله للإشارة إلى أنه لا مطلق في استبعادها واحترز بقوله يغوث به فرض صحيح ١٠٦ بان قطع فلقه صغيرة من نخله وأرساقه لا تورث شيئا ولا تغوث فرضا فإنه لا رد بذلك وبقوله إذا غلب إلى آخره عن الثبوتية في الامة (١٩٩) فانها تنقص القيمة فلا رد بها لانه ليس

الغالب في الاماء عطفها (سواء) في ثبوت اختيار (قارن) العيب (العقد) بان كان موجودا قبله وذلك ظاهر (أم حدث) بعده (قبل القبض) للمبيع لان المبيع حينئذ من ضمان البائع (ولو حدث) العيب (بعده) أي بعد القبض (فلا خيار) في الرد به (الا أن يستند إلى سبب متقدم) على القبض (كقطعه) أي المبيع العبد والامة (بجناية) أو سرقة (سابقة) على القبض جهلها المشتري (فيثبت) له (الرد) بذلك (في الاصح) لانه لتقدم سببه كالتقدم والثاني لا يثبت الرد به لكونه من ضمان المشتري لكن يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري علما بالحال فلا رده به جزا ولا أرش (بخلاف مونه) أي المبيع (بمرض سابق) على القبض جهلها المشتري فلا يثبت به لازم الرد المتعسر من استرجاع الثمن (في الاصح) للقطوع به لان المرض يزداد شيئا فشيئا إلى الموت فلم يحصل بالساق

أذ التقدير حينئذ وكل ما ينقص الخ عيباً وهو أي المبيع كلما ينقص الخ واختصا وما بعده أمثله فقول بعضهم وليس مبتدأ لانه لا خبر له ولا عكسه غير مستقيم فتأمل (قوله بضم الخ) أي على الافصح ولقوله بعده اقتصا وأسند لضبط المصنف أي بالقلم ليبرأ منه ويجوز ضم الياء وكسر القاف قال بعضهم وهو المناسب لكون العين والقيمة منصوبين ويجوز ضم الياء وفتح النون وتشديد القاف المكسورة لكنها لغة قريشية (قوله غرض صحيح) وهل المعتبر في ذلك الغرض العرف العام أو غالب الناس أو الراغب في السلعة أو المشتري راجعه (قوله وغلب) أي عرفاً وقدر ما فيه (قوله عطف الخ) وقدمه بعضهم لانه قاعدة وما ذكره من جزئياته وهو الانسب (قوله لا يورث) أي القطع المذكور وكذا لا يغوث الغرض ويجوز فيها التأنيث بالتأويل وهذا في نقص العين وسكت عن نقص القيمة فقتضاء أنه يغوث الغرض بما مطلقا والمحمّد انها كالعين قال شيخنا ويمكن أن يكون أشار إليه بقوله ولا يغوث غرضاً (قوله الثبوتية في الامة) وعدم ختان العبد الصغير ليس عيباً بخلاف العبد الكبير أما عدم ختان الامة فعيب وإن غلب وجوده فيها كما مر (قوله قبله) أي قبل تمامه فيشمل المقارن لكل العقد وألبعضه (قوله قبل القبض) وكذا بعده واختيار البائع وحده لانه باق على ضمانه (قوله بجناية) ومثلاً زوال بكاره بزواج سابق جهلها المشتري واستلحاق البائع المبيع لا يبطل البيع وإن ثبت النسب لا يتصدق المشتري أو بينة (قوله المتعسر) صفة للرد ومن استرجاع الثمن ييلن للارز (قوله إلى الموت) قضية العلة امتناع الرد وإن لم يمت ورجع بالارش وإن نحو الجرح الساري والبرص المتزايد والحمل كالمريض وفي الحمل نظر يعلم مما سيأتي ولقد كان فرقة شيخنا الرمي بين المرض والحمل بل يزيد المرض مرض وليس زيادة الحمل حلا وبدر عليه نحو الجرح إذا يقال زيادة الجرح جرح الآن يقال إن ما زاد في الجرح لو انفرد كان جرحاً فراجع (قوله ومريضاً) أي وقت القبض لان ما بعده من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع (قوله ردة) مثلاً كل قتل غير مضمون كصيال وترك صلاة بعد الأمر وزنا محض كأن التحق بدار الحرب بعد زناه واسترق ثم بيع وحرابة (فرع) لا يضمن غاصب المرتد بخلاف غاصب من

الكاف قلت بالنظر إلى ما في ذهن السامع من الافراد المتوهمه وان لم نصح في الخارج (قول المتن يغوث به) رجع إلى قوله ينقص العين وقوله ينقص العين أي وان لم ينقص القيمة كاختصاء وأما عكسه فكثير كالزنا والسرقة وما أشبه ذلك (قوله واحترز الخ) قضية ضمنية ان قول المتن يغوث به فرض راجع للارز وان ما بعده راجع للقيمة فارجع فوات الغرض إلى العين خاصة فواضح وأما الذي بعده فالظاهر رجوعه إلى كل منهما فثاله في القيمة ما ذكره الشارح رحمه الله وفي العين قلع الاسنان في الكسيرة وأما بياض شعر الرأس فيه فهو من القسم الاول وقد يقال مسألة الثبوتية من زوال العين أيضاً (قول المتن فلا خيار) أي لانه من ضمانه فكذلك اجزؤه وصفته نعم لو كان في زمن الخيار للبائع فالجذب ثبوت الخيار به للمشتري لانه لو تلف الآن انفسخ العقد (قول المتن بجناية سابقة) مثل ذلك اقتضاء البكر بالعقد السابق وجعله المؤثر فيه لمصلحة سابقة (قوله لكونه) أي المبيع (قوله من الثمن) لعله حال (قوله لقطع به) يريد أن في المسئلة طريقين حاكيتين لوجهي الردة الآتين وقاطعة بأنهم من ضمان المشتري وهي الاشهر (قوله لأفضى إليه) الضمير فيه يرجع إلى الموت (قول المتن في الاصح) هو نظير الخلاف المتقدم في مسألة القطع بالجناية الآن الحكم لكونه من ضمان البائع بوجب هناك

والثاني يقول السابق أفضى إليه فكأنه سبق فينفسخ البيع قبيل الموت وعلى الاول للمشتري أرش المرض وهو ما بين قيمة المبيع صحيحاً ومن ضمان الثمن فان كان المشتري علماً بالمرض فلا شيء له جزاً (ولو قتل) المبيع (بردة سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع في الاصح) بجميع الثمن لان قتله لتقدم ضميمه كالتقدم فينفسخ البيع فيه قبيل القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن تعلق القتل به عيب يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القتل وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري علماً بالحال فلا شيء له جزاً وينبغي على الخلاف في المستثنين

مؤنة العيب وهو العيب في الشيء في الأصل على المشتري في الأولى وعلى البائع في الثانية قولوا آخر المصنف عبارة الأولى عن الثانية لاستثنى من التأويل
السابق (قولوا) حيواناً أو بهيمة بشرط براءة من العيوب (فالمبيع) فلا يظهر أنه يبرأ من كل عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره (أي دون
غير العيب) كقولهم من العيوب (٢٠٠) فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان كالعقار والثياب مطلقاً ولا عن عيب ظاهر بالحيوان

علمه أولاً ولا عن عيب
باطن بالحيوان علمه والثاني
يبرأ من كل عيب عملاً
بالبشرط والثالث لا يبرأ من
عيب ما لا يعلم بالبصيرة منه
وهو القياس وإنما خرج
عنه على الأول صورة من
الحيوان لما روي مالك في
الوطأ وصححه البيهقي أن
ابن عمر رآه عليه جماعة
درهم بالسجدة فقال له
للمشتري بقاء لم تسمه
فاختصم إلى عثمان فقضى
على ابن عمر أن يحلف لقد
باعه العبد وما به يعلمه
فإن أن يحلف وأرجع
العبد فباعه بالف وخمس
وفي الحاشي والشامل أن
المشتري زيد بن ثابت كما
أورد ما رافقه وإن ابن عمر
كان يقول تركت البيه من الله
فمضى الله عنها خبر ابل
فباعه عثمان رضي الله عنه
على البراءة في صورة
الحيوان المذكورة وقد
وافق اجتهاده فيها اجتهاد
الشافعي رضي الله عنه وقال
الحيوان يقتضى في الصحة
والسقم ونحوه طبايعه
فقلنا ينفك عن عيب
خفي أو ظاهر أي فيحتاج
البائع فيه إلى شرط البراءة
ليبقى بلزوم البيع فيما لا يعلمه
من الخفي دون ما يعلمه

أورد بعد فصبه (قوله مؤنة التجيز) في الأولى والدفن في الثانية ومثل الدفن والحمل ونحوهما يحتاج إليه
فيه والأولى مسألة الموت والثانية مسألة الرد (قوله التأويل السابق) بقوله لازم الرد (قوله براءة) أي البائع
على ما سلكه الشارح وبصره رجوعه للمبيع كان يقول بشرط أن يرى من كل عيب فيما وان البيع يرى
أي سالم من كل عيب ومثله لو قال به كل عيب أو كل شجرة تحتها عيب أو لا يرد على بعيب أو هو لحمل في قفة أو
بمتكك فرنلوحبلا أو يبيع قمرية أو نحو ذلك (قوله باطن) ومنه الزنا والمرقة والكفر والمراد به ما يفسد
الإطلاع عليه والظاهر بخلافه ومنه أن علم الجلالة لا يسهل فيه ذلك وهذا ما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا
الزيادي وشيخنا الرملي وقيل الباطن ما يوجد في محل لا تجبر رؤيته في المبيع لأجل البيع والظاهر بخلافه
وجرى عليه العلامة ابن قاسم ولا يصدق المشتري في عدم رؤية عيب ظاهر (قوله وقد وافق الخ) هو جواب
 عما يقال إن الشافعي مجتهد بالصحة والمجتهد لا يقلد مثله أي فهو من باب التوافق في الاجتهاد لا من التقليد
لكنه غيره مناسب لقوله دل الخ اذ مع الدليل لا يحتاج إلى الاجتهاد وقد يقال إن الدليل المرتب على الاجتهاد
لا يمنع منه لعدم استقلاله ما لم يكن مجعاً عليه ولذلك قال بعضهم الأولى قول الماوردي أن القضية انشئت
بين الصحابة فصار اجماعاً سكوتياً وسيأتي في كلامه ما يصرح به (قوله يتغذى) بالذال المجهمة أي يأكل
(قوله ونحوه) هو بفتح التاء المشناة وضم الواو المشددة مجرور وعطف تفسير على ما قبله أو بضم التاء وفتح
الواو مضارع مجهول وطبايعه نائب فاعله أي تتغير أحواله فهو عطف عام (قوله على بطلان الشرط) أي الفائه
(قوله موجود عند العقد) ويصدق البائع في وجوده حينه (قوله لم يصح الشرط) وأما العقد فصحيح على
المتعمد وكذا في التي ذكرها الشارح ولو أدخلها في كلام المصنف لجاز واستغنى عن ذكرها لايجاد الحكم
والخلاف فيها ما لعل عن وجود التعليل في الثانية دون الأولى كإسقاطي قيل وسكت عن مقابل الأصح فيها
القائل بالصحة لأنه ليس له علة في الأولى وعلة في الثانية بالتبعية للموجود مردودة بان التبعية لا تجعل الباطل
صحيحاً بخلاف عكسه ولذلك بطل الشرط في الموجود لا نضمامه للحادث قال شيخنا الرملي ومن هنا يؤخذ أنه
لو دفع لبايع ثمنا وقال إن فيه زيوفاً فأنقذه فقال رضيته ثم نقذه فوجد فيه زيوفاً فله رد هالاً لم يشاهد زيوفاً
الرد بالعيب وهذا الفسخ والرجوع بالثمن ولكونه من ضمان المشتري بوجوب الرجوع بالارشين في الموضعين
(قوله مطلقاً) أي ظاهراً أو باطناً علمه أو جهله (قوله عملاً بالشرط) به قال أبو حنيفة رحمه الله وجهه أصحابنا
أن خيار العيب إنما ثبت لاقتضاء مطلق العقد السلامة فإذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الإطلاق (قوله وقال الخ)
يريد أن هذا قياس معارض للقياس السابق تمسك به الشافعي رضي الله عنه لأنه اهتضد؛ وافقة اجتهاد
عثمان رضي الله عنه خرج الشافعي رضي الله عنه من النهي عن بيع وشرط لما ذكره (قائمة) لو قل
بشرط أن لا ترد جري فيه الخلاف المذكور ولو قال أعلمك أن به جميع العيوب فهو كشرط البراءة أيضاً لأن
ما لا يمكن معانيته منها لا يمكن ذكره مجعلاً وما يمكن لا نفى تسميته (قوله يقتضى في الصحة الخ) يعني أنه يأكل في
حال صحته وفي حال مرضه فلا يهتدى إلى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الأكل حال المرض لكان الحال
بيننا (قوله باشتهار القضية) أي بانه مؤكداً لما يقتضيه الحال من السلامة غالباً (قوله بين الصحابة) قيل إن ابن
عمر خالف في ذلك فلا ينضج الاجماع (قول المتن الرد بعيب) أي لا يمنع على القول الأول الرد بما حدث ولو
باطناً ولا على القول الثاني (قوله لم يصح في الأصح) والثاني يصح بطريق التبع وإن أفراداً لحادث فهو

لتلبيسه فيه وما لا يعلمه من الظاهر لنسرة خفائه عليه والمبيع صحيح على الأقوال وقيل على بطلان الشرط بالحل ورد باشتهار القضية
للكورة بين الصحابة وعدم انكارهم (وله) أي للمشتري (مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض) لا نصرف الشرط إلى ما كان موجوداً
عند العقد (ولو شرط البراءة عمداً حدث) من العيب قبل القبض (لم يصح) الشرط (في الأصح) وكذا لو شرط البراءة من الموجود وما حدث لم يصح

في الاصح ولو شرط البراءة من عيب عينة فان كان مما لا يعاب كالأشياء والسرقة أو الأبقار بري منه قطعان ذكرها اعلامها وان كان مما يعاب كالبرص فان أراد قدره وموضعه يرى منه قطعا والافهوك شرط البراءة مطلقا فلا يبرأ منه على الاظهر لتفاوت الأغراض باختلاف قدره وموضعه (ولو هلك المبيع عند المشتري) كأن مات العبد أو تلف الثوب أو أكل الطعام (أو أعتقه) (٢٠١) أو وقفه أو استولى الجارية (ثم علم العيب) به (رجع بالارش) لتعذر الرد بقوات المبيع حسا أو شرعا ولو اشترى بشرط الاعتاق وأعتق أو اشترى من يعتق عليه ثم علم العيب في رجوعه بالارش وجهان (وهو) أي الارش (جزء من ثمنه) أي المبيع (نسبته اليه) أي نسبة الجزء الى الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (ما) نقص العيب من القيمة لو كان (المبيع سليما) اليها وترك هذه اللفظة للعلم بها فاذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص اليها عشرة اقل الارش عشر الثمن فان كان مائتين رجع بعشرين من مائة أو خمسين فبخمسة وانما كان الرجوع بجزء من الثمن لان المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزؤه مضمونا عليه بجزء من الثمن فان كان قبضه رد جزؤه والاسقط عن المشتري بطلبه وقيل بلا طلب (والاصح اعتبارا اقل قيمه) أي المبيع (من يوم البيع الى القبض) عبارة المحرر كالشرح وتبعه في الروضة اقل القيمتين من يوم البيع

كل درهم فيها (قوله ولو شرط الخ) هذه محترزات لطلاق العيب فيما قبلها (قوله أراه) أي بالمشاهدة فلا يكفي اعلامه به على المعتمد ولا يجوز لقاض الحكم بدم الردي كما يقع لبعض المؤرخين في شرط البراءة المذكور اذا كان باخبار البائع ومثله قول البائع للمشتري في طيخة هي قرعة مثلا ثم وجدها كذلك فله ردها حيث كان في زمن لا يغلب وجوده فيها وقال شيخنا في هذه لارده فراجع (قوله أو أعتقه) ولو كان المعتق والعتيق كافرين أو علقه بصفة ووجدت ولا نظر لقول الاسنوي في الكافرانه قد يلحق به دار الحرب ثم يرد فلم يحصل اليأس من رده (قوله أو وقفه) أو جعل الشاة أمحية (قوله أو استولى الجارية) أو زوجها الغير البائع لكن في هذه اذا زال النكاح فله الرد والارش ان كان أخذه وفي رد صيد على محرم نظروا ان صرحوا به فتأمل (قوله رجع) أي ثبت له الرجوع فيشمل ما لو حدث عيب يمنع الرد القهري (قوله بالارش) قال في المنهج الا في ربوي بيع بجنسه فتعين الفسخ لثلاث ايام الرافى بمقابلة الجنس بأكثر منه وهذا محصل مقاله وفيه نظر لانه ان ظهر العيب بنقص كيل في المكمل مثلا فالعقد باطل أو بنقص قيمة فان ضمت اليه وجعل كأن العقد وقع عليهما فغير الجنس بل غير الربوي كذلك لانه من قاعدة مدحوة وهو الذي في كلامهم كإياي والافلاوجه للبطالان لاستواء الكيل حالة العقد قال بعضهم ولعل المراد الثاني وانما ضرب بتوزيع الثمن فراجع وحرة والفاسخ في الربوي المذكور هو المشتري دون البائع والحاكم كما قاله شيخنا مر (تنبيه) قال شيخنا مر وغيره محل الرجوع بالارش ان نقصت قيمته والافلا كما في الخصاء وفيه نظر فراجع وسمى المأخوذ أرشا لتعلقه بالخصومة المسماة به قال ابن قتيبة وغيره يقال أرشت بينهما تأريشا أو وقعت الخصومة بينهما (قوله وجهان) المعتمد منهما الرجوع لزوال ملكه بالعق فيهما مع اليأس من عود ملكه ولو كان أعتقه عن كفارة أجزأه ان لم يكن العيب مانعا من الاجزاء عنها ولو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيبا قبله كان قد حدث عند المشتري رجع بما نقص من القيمة مطلقا لا بنسبة نقص القيمة من الثمن على المعتمد قاله شيخنا في شرحه خلافا لقول الذخيرة بالرجوع بالنقص من الثمن كعكسه قال بعضهم وفي بقاء الفسخ ونظر والوجه بطلانه اثبتين سقوط الرد القهري برجع المشتري على البائع بارش القديم ويجري مثل ذلك في قولهم فيما يأتي ان للبائع فسخ الفسخ في هذه فتأمل (قوله للعلم بها) أي في حد ذاتها أو من ذكر المنسوب اليه في الثمن أو من ذكر النسبة لانها تقتضي منسوبا اليه (قوله بطله) هو المعتمد والطلب على التراخي لانه قد يرضى بالمبيع بجميع الثمن (قوله وله) أي للقائين باقل القيمتين سواء كان قولاً أو وجهاً أو طريقة فلا يخالفه ما سياتي (قوله لا اعتبار به الوسط) أي فيكون الاصح اعتبارا اقل قيمه معيبا في الاوقات الثلاثة وأقل قيمه سليما فيها فالعيب مستمر الى

أولى بالبطالان (قوله أو تلف الثوب) أي بأفق أو بانلاف البائع أو المشتري أو غيرهما (قول المتن أو أعتقه) قيل هو هلاك شرعي فلا يمثل به لاستقام (فرع) لو أكرم بائع الصيد في الرد عليه بالعيب نظر لانه انلاف (قوله أو اشترى من يعتق عليه) عبارة المصنف لان شمل هذه ثم الذي رجع السبكي في المسئلتين الرجوع (قول المتن من القيمة) رجع لقوله ما نقص (قوله للعلم بها) أي من ذكرها في الثمن (قول المتن قيمه) يجوز أن يقرأ مفردا رجعا وهو الذي اعقده الشارح (قوله انه أصوب) اعترضه الاسنوي بأن النقصان الحاصل قبل القبض اذا زال قبل القبض أيضا لا يثبت للمشتري به خيار فكيف يكون من ضمان البائع اه وعبارة

(٢٦ - قليوبى وعمره - ثاني) والقبض وله مقابلان أحدهما اعتبار قيمه يوم البيع لانه يوم مقابلة الثمن بالمبيع والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه اقل القيمتين ان القيمة ان كانت يوم البيع اقل فجاز احدث في ملك المشتري وان كانت يوم القبض اقل فانقص من ضمان البائع وهذا قول محكمة في طريقة والطريقة الراجحة القطع باعتبار اقل القيمتين وحمل قول يوم البيع على ما اذا كانت القيمة فيها اقل وكذا قول يوم القبض وقول المصنف اقل قيمه قال في الدقائق انه أصوب من قول المحرر لا اعتبار الوسط أي بين قيمتي اليومين

وهو بالأصح دون الأظهر ليوافق الطريقة الراجحة وان لم يشعر بها ولو عبر بالذهب كما في الروضة كان أولى (ولتلف الثمن) المقبوض أو خرج من الملك (دون المبيع) المقبوض وأرى بد (٢٠٢) رده بالعيب (رده أو خد مثل الثمن) ان كان مثلياً (أو قيمته) ان كان

متقوما قال الرافعي أقل ما كانت من يوم البيع الى يوم القبض لانها ان كانت يوم البيع أقل فالزيادة حدثت في ملك البائع وان كانت يوم القبض أقل فالنقصان من ضمان المشتري قال ويشبه أن يجري فيه الخلاف المذكور في اعتبار الأرض انتهى وأسقط هذا الأخير من الروضة مع التعليل وفيه إشارة الى أن أقل القيمة هنا لا ينافي أقل قيمة اليومين هناك ويكون المراد هناك ما إذا لم تنقص القيمة بين اليومين عن قيمتهما بأن ساوت قيمة أحدهما أو زادت على قيمتهما فان قصت عن القيمتين فالعبرة بما كما تقدم عن المصنف (ولو علم العيب) بالمبيع (بعد زوال ملكه) عنه (الى غيره) بعوض أو بلا عوض (فلا أرض) له (في الأصح) المنصوص لانه قد يعود اليه فيرده كما قال (فان عاد الملك) اليه (فله الرد) سواء عاد اليه بالرد بالعيب أم بغيره كالأقالة والهبه والكسراه (وقيل) فيها زال ملكه بعوض (ان عاد) اليه (بغير الرد) بعيب فلا رد له لانه بالاعتياض

وقت القبض لانه زال ثم عاد كما توهم ولولم تنقص القيمة فلا أرض كما مر والكلام هنا في الرد بالعيب المعلوم منه انه ليس بخيار مجلس ولا شرط (قوله وعبر الخ) أي فالمراد بالأصح الراجح من الطرق وهو طريق القطع وكلامه غير مشعر بها لانه لم يعبر بالذهب جر ياعلى اصطلاحه (قوله ولو تلف الثمن الخ) ولو لم يتلف رجوع في عينه وان كان دفعه عما في القيمة بز يادته المتصلة ويرجع بلش نقص عين وكذا صفة مضمونة كجناية أجنبي ضامن وشمل التلف الحسي كالمت وشرعي كالعتق ومثله تعلق حق لازم به كرهن فقوله وأخرج عن الملك لا حاجة اليه دخوله في كلام المصنف ولو أبده بتعلق الحق المذكور لكان أولى وقد يقال هو من عطف الخاص لا فائدة أنه كالتلف في الرجوع بالبدل حالا ولا يكف الصبر الى عوده ملك البائع لتضرره بذلك مع تلف المبيع وليس كالرجوع بالأرض الآتي فتأمل (قوله وأخذ الخ) والمأخوذ ملك للمشتري ان كان من ماله أو من مال أبيه أو جده وهو في حجرهما كما في الصداق فان كان من مال أجنبي رجوع اليه ولو أبرأه البائع من الثمن قبل لزوم بطل العقد أو بعده ورد المبيع لم يرجع بشئ كما في الصداق أيضاً وفيه بحث ولو كان اعتاض عنه شيئاً كثوب رجوع به لا بالثوب على المعتمد وسياً (قوله ويشبه الخ) أي فعدم ذكر الخلاف في لزوم أقل القيم هنا الموهوم للقطع فيه ليس مراداً وأسقط هذا من الروضة لموهوماً أنه غير قائل به مع ذكره التعليل فيها بقوله لانها ان كانت الخ الشامل لاعتبار الوسط لعدمه بلام التعريف والأضافة رفع ذلك التوهم بل فيه إشارة الى اعتباره لان ذكر أقل قيمه هنا الشامل لذلك لا ينافي اعتبار أقل القيمتين في الأرض لا مكان حل ما هناك على ما إذا لم تنقص بينهما المؤدى الى أنها لو نقصت عنهما اعتبرت فهو يقول باعتبار الوسط فيه أيضاً فلا مخالفة بين الموضوعين فتأمل ذلك وحوره مع ما ذكره أصحاب الحواشي هنا مما فيه تدافع لا يلاقي بعضه بعضاً (قوله زوال ملكه عنه) أي كلاً أو بعضاً ومثل زوال ملكه تعلق حق به فلا رجوع عليه بالأولى كرهنه المقبوض وكتابته الصحيحة وغصبه وابقوا جازته مالم يرض به مسلوب المنفعة ولا جرحه بقية المدة لرضاه مع كونه له مندوحة عنه فلا يخالف ما في التحالف وقد يراد بملكه سلطنته فيم جيع ما ذكرتم قال شيخنا ان كان العيب في الآبق المذكور غير الآبق فله الأرض لتعذره فراجع فانه خلاف صريح كلامهم (تنبيه) لو علم البائع عيباً بالثمن بعد زوال ملكه عنه حكمه كعكسه (قوله فله الرد) وحيداً ندرج مع ما وقع العقد عليه ولو في الذمة أو اعتاض عنه غيره كما مر نعم ان اعتاض عنه من جنسه كصحاح عن مكسرة رجوع بالصحاح فقط لأنه يجب قبضها والزيادة صفة لا تميز وعلم ما ذكر أنه ليس للمشتري الثاني رده على البائع الاول لانه لم يملك منه ولو حدث عند المشتري الثاني عيب بمنع الرد أو بقي العقد فان أخذ أرض القديم من بائعه رجوع به على البائع الاول والا فلا لا مكان العود خلافاً لاسنوي (قوله بالاعتياض) أي باخذه العوض الذي هو الثمن من المشتري الثاني

السبكي أوضح منه فانه قال عبارة المنهاج تقتضي انه لو نقص بين العقد والقبض وكان فيها سواء يعتبر النقص فيه وفيه نظر لان النقص الحادث قبل القبض اذا زال قبل القبض لم يضمن لانه لا خيار به اه (قوله ليوافق الطريقة الراجحة) كأنه والله أعلم من حيث ان القاطعة لأقوال فيها بخلاف ما لو عبر بالأظهر فانه يكون المعنى الاظهر من الأقوال وذلك طريقة الخلاف (قوله هذا الأخير) يرجع الى قوله ويشبه (قوله وفيه إشارة) أي في التعليل وذلك لانه اقتصر في التعليل على ذكر الطريقتين والمعلل شامل للوسط فدل على ان اقتصره فيما مضى على ذكر الطريقتين لا ينافي اعتبار الوسط (قول المتن بعد زوال ملكه) مثله لو رهنه أو آجره أو حصل غصب أو باق وأما تلفه حساً أو شرعاً فقد سلف (قوله ومقابل الأصح الخ) زاد اسنوي والثالث ان زال بعوض لم يرجع لاستدراك الظلامة أو غبن غيره كما غبن وان زال بخاننا رجوع ثم تكلم على قول المنهاج فان

وهو من تخرج (قوله) فلو أخذ (قوله) فلو
 له الأرض لتعذر الرد فلو
 أخذه فمرد عليه بالعيب
 فهل له رده مع الأرض
 واسترداد الثمن وجهان
 وعلى الأصح لو تعذر العود
 لتفادى واعتقد رجوع الأرض
 للمشتري الثاني على الأول
 والأول على بانه بلا خلاف
 وله الرجوع عليه قبل
 للفرع الثاني مع إقراره منه
 وقبل لا فيهما بناء على
 التعليل باستدراك الظلامة
 (والرد) بالعيب (على
 الفور) فيبطل بالتأخير من
 غير عذر (فليبادر) مريده
 إليه (على العادة) فلو علمه
 وهو يصلي أو يأكل
 أو يقضي حاجته (فله) تأخيره
 حتى يفرغ (ولو علمه) وقد
 دخل وقت هذه الأمور
 فاشتغل بها فلا بأس حتى
 يفرغ منها (أو) علمه (ليلا حتى
 يصبح) ولا بأس بلبس ثوبه
 واغلاق بابه ولا يكلف العدو
 في المشي والركض في
 الركوب لبرده (فان كان
 البائع بالبلد رده عليه بنفسه
 أو وكيله وعلى وكيله) بالبلد
 كذلك لقيام الوكيل مقام
 موكله في ذلك (ولو تركه)
 أي ترك البائع أو الوكيل
 (ورفع الأمر)

(قوله) وهو من تخرج (الخ) فمقابل نص كما أشار إليه ولا فقيه اعترض على المصنف (قوله) فلو أخذ (قوله) فلو
 الأرض على القول المخرج المذكور (قوله) وجهان) أحدهما أن له الرد بناء على القول المذكور (قوله) وعلى
 الأصح (قوله) هو النص المتقدم لا (قوله) والرد بالعيب على الفور) أي ان كان في مبيع معين في العقد
 أو في مجلسه عمدا في الذمة والافعل التراخي لانه لا يملك الا بالرضا بجميع عيوبه فلو علم عيبا فرفضه ثم علم عيبا
 آخر فهو على التراخي لتبين انه ملكه في الظاهر والمراد انه على الفور من حيث العيب وان كان في زمن خيار
 مجلس أو شرط أو قبل القبض ولا بد فيه من التلفظ بالفسخ فلا يكفي إرادته وانما كان الرد فور بالان وضع
 العقود الزم فبالتارك تنبى على أصلها كافي نية القاصر في الصلاة (قوله) من غير عذر) فلا يضر التأخير
 للعذر كجمله بالخيار ان خفي عليه بأن يكون غير مخالف لنا ولو ذميا أو بفور يته مطلقا ويصدق في مبيته في ذلك
 وكتعلق الزكاة بالمبيع حتى يخرجها من غيره وكانتظار شفيع حاضر لا غائب هل يأخذ أولا وكقول البائع
 له أزيل عنك العيب وأمكن في مدة لا تقابل بأجرة وكانتظار خلاص مغصوب أو رجوع آتق وان أجاز فله
 الفسخ ولو قبل عوده وكأجارتان لم يرض البائع به مسلوب المنفعة (قوله) على العادة) أي عادة مريده كما يدل
 له ما قبله اذ المعتبر كل شخص بحاله كما قاله القفال وهو المعتمد (قوله) فلو علمه) أو ظنه ظنا قويا ولو باخبار
 عدل أو من صدقه (قوله) وهو يصلي) أي فرضا أو نفلا موقتا أو مطلقا لكن لا يز بدفيه على ركعتين وان
 نوى عددا ان علم قبل فراغها والآنم الركعة التي هو فيها فان زاد على ذلك أزداد في الفرض أو غيره على
 ما يطلب لا امام غير المحصورين من نحو قصر المفصل مثلا أو شرع في النفل المطلق بعد علمه بطل رده هكذا
 قال الخطيب وقال شيخنا له الزيادة والشروع والتطويل مالم يعد مقصرا عرفا وقال شيخنا الرمي انه يعذر هنا
 بما رخص في ترك الجماعة قال شيخنا وحيث عذر فيجب عليه الاشارة كالأية وفيه نظر وعلى ما ذكره
 لو أشهد سقط لانها إلى البائع والحاكم فراجع (قوله) وقد دخل وقت هذه الأمور) خرج النفل المطلق
 وليست إرادته وقتا وفيه ما تقدم يشمل الاكل ولو تفكها ما لم يعد مقصرا أيضا (قوله) فاشتغل) أي شرع
 بالفعل ولا تنكح الإرادة (قوله) ليلا) أي عمالم بحر العادة بالمشي فيه والا فلا يعذر (قوله) بلبس ثوبه) ولو
 لتجمل (قوله) واغلاق بابه) ولو مع الامن (قوله) أو وكيله) فتوكيله عذر في عدم اشهاد الوكيل لو كان عدلا
 (قوله) على وكيله) أي البائع ومثل وكيله، موكله ووليّه ووارثه وكذا يقال في المشتري وينتظم من ذلك خمسة
 وعشرون صورة بقطع النظر عن الحاكم (قوله) كذلك) أي بنفسه أو وكيله (قوله) ولو تركه) أي لو ترك
 المشتري الرد على البائع أو وكيله أو نحوه ابتداء أو بعد ملاقاه على المعتمد عند شيخنا الرمي لم يضر اذ حاصل
 ما اعتمده أنه لا يبطل حقه بعدوله عن نحو البائع الى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة فيهما الا ان مرجع مجلس
 عاد الملك فله الرد وقبل ان عاد الخ فقال أما الأول وهو القائل بالرد مطلقا فهو الذي ذهب الى عدم الأرض عند
 زوال الملك مطلقا وعلى عدم اليأس فيقول هنا قد أمكنه وأما المفصل وهو الذي ذهب الى عدم الوجوب عند
 زواله بموضع وعلى حصول استدراك الظلامة بالمبيع فيقول هنا ذلك الاستدراك قد زال فيما اذا عاد بالرد
 ولم يزل اذا عاد بغيره اه وقوله أيضا ومقابل الأصح أخره الى هنا ليفيدك ان قول المتن فان عاد الخ تفرع
 على الأصح (قوله) لتعذر الرد) أي فأشبه الموت (قوله) فلو أخذ) مفرع على قوله ومقابل الأصح (قول المتن
 على الفور) أي لان وضع العقد على الزم فاذا ترك الرد مع امكانه لزمه حكم العقد (فرع) لا بد للناس من
 اللفظ كفسخ البيع ونحوه (فرع) لو اطلع على العيب قبل القبض انجبه الفور أيضا (قول المتن
 وهو يصلي) فرضا أو نفلا ولا يلزمه التخفيف (قوله) وقد دخل وقت الخ) أي وكذا لو كان في الحمام ولا يضر
 ابتداء بالسلام فان أخذ في محادثته بطل (قوله) واغلاق بابه الخ) والظاهر العذر بالوجل والمطر ونحوهما
 وانه لو سهل التوجه لبلا لم يعذر (قوله) كذلك) يرجع الى كل من قول المتن بنفسه أو وكيله (قوله)

وكيل بالبلد (رفع) الامر
 (الحاكم) قال القاضي
 حسين فidem شراء ذلك
 الثمن من فلان الغائب بمن
 ما يحوم قبضه ثم ظهر العيب
 وانه فسخ البيع ويقبض البيعة
 على ذلك في وجهه مستخر
 ينصبه الحاكم ويحلف ما
 ان الامر جرى كذلك ويحكم
 بالرد على الغائب ويبقى الثمن
 ويأخذ المبيع
 ويضعه عند عدل يقضى
 الدين من مال الغائب فان
 لم يجد له سوى المبيع باعه
 فيه انتهى وأقره الشيخان
 ولا ينافي ذلك ما ذكره في
 باب المبيع قبل القبض
 عن صاحب التتمة وأقره
 ان له المشتري بعد الفسخ
 بالعيب حبس المبيع الى
 استرجاع الثمن من البائع
 فان القاضي ليس كالبايع كما
 هو ظاهر وسكونهما على
 نصب مستخر لهما معهما
 في محله انه لا يلزم الحاكم نصبه في
 مباع الدعوى على الغائب
 كالمشتري (والاصح أنه يلزمه
 الاشهاد على الفسخ ان أمكنه
 حتى ينهيه الى البائع أو
 الحاكم) والثاني لا يمكن
 يفسخ عنده أحدهما (فان
 عجز عن الاشهاد لم يلزمه التلفظ
 بالفسخ في الاصح) فيؤخره
 اليه ان ياتي به عن البائع
 أو الحاكم والثاني تلزمه

الحكم وعدل عنه الى غير حاكم كافي الا انوار نعم يفتي عدم سقوط حقه في مروره به اذ لزم على رفعه له غرامة
 لما وقع فتأمل ولوعدل عن وكيل البائع اليه أو عكسه قبل الملاقاة لم يضر والاضرو به ان يلحق بذلك عدوله
 عن أحدورته أو أحدولييه أو أحدوكلييه الى الآخر فراجع (قوله الحاكم) أي الحاضر بالبلد (قوله
 ليستحضره) ويشترط أن يبدأ بالفسخ عنده قبل طلب حضور البائع منه (قوله غائبا عن البلد) سواء طالت
 المسافة أو قصرت لكن لا يحكم عليه الحاكم الا ان كان في مسافة يقضى فيها على الغائب أو كان متعذرا
 أو متواريا وعلى هذه يحمل كلام القاضي حسين المذكور (قوله وانه فسخ) هو انشاء للفسخ لا اخبار عنه
 فتقديم الدعوى عليه هنا لا يضر فان كان قد وقع فسخ قبل ذلك عند شهود مثلا أو قبل طلب حضور خصمه
 كما مر فهو اخبار به (قوله ينصبه) أي ندبا (قوله ويحكم بالرد) أي ان كان الغائب في مسافة يصح فيها القضاء
 على الغائب كما مر (قوله فان لم يجد الخ) صريح في أنه يجب عليه أن يقدم غير المبيع عليه ولو في البيع فيحافظ
 على ابقائه لا حتمال أن للغائب حجة يظهرها اذا حضر (قوله ان له المشتري الخ) اعقد شيخنا تبايعا لشيخنا الرمي
 ما هنا من أن له الحبس تبعاً للشيخين ومثله الاقالة فيفيد عدم الحبس في الفسوخ وبغير ذلك وفي شرحه هنا
 ما يفيد عدم الحبس هنا واذا حبسه فهو مضمون عليه ضمان يد قل شيخنا ومنه يعلم أن وثنا لرد عليه لا على
 البائع وان دلس وهو المعتمد به صرح شيخنا في شرحه والمراد بمحل القبض في عبارته محل المردود وعليه كما
 هو ظاهر فتأمل (قوله والاصح انه يلزمه الاشهاد الخ) حاصل ما في كلام المصنف والشارح انه اذا ذهب المشتري
 الى من يرد عليه من البائع أو وكيله أو الى الحاكم وجب عليه الاشهاد في طريقه اذا اتى من يشهده ولو عدل لا مستورا
 ليحلف معه وليس عليه تحري طلب الشهود فان عجز بان لم يجد في طريقه ذلك لم يلزمه التلفظ به وغاية وجوب
 الاشهاد وصوله الى المردود عليه أو الحاكم ومتى أشهد سقط عنه الانتهاء في ذلك الوقت فله الرجوع قل شيخنا
 ولو ظهر من أشهده غير عدل لم يبطل حقه من الرد وقياس ما يأتي انه يجب الاشهاد على الموكل الذي بعث وكيله
 الى الرد اذا تمكن منه بحضور الشهود عنده وانه اذا أشهد سقط الاشهاد والانتهاء عنه وعن وكيله فله الرجوع
 وأما حال عنده بجزءه عن المضي الى المردود عليه أو الحاكم لم يرض أو خوف من نحو عدو أو غيبة من يرد عليه
 وعدم الحاكم قد كره في المنهج وقال هي من زيادته والذي يتجه فيها أنه يلزمه الاشهاد ان حضر الشهود
 ولا يلزمه احضارهم وأنه يلزمه التوكيل ان قدر عليه بأن حضره الوكيل وبعد التوكيل لا يسقط عنهما طلب
 الاشهاد فتى حضره الشهود أو لقبهم الوكيل في طريقه وجب على القادر منهما الاشهاد ومتى أشهد أحدهما
 سقط الاشهاد عن الآخر وسقط الانتهاء عنهما وعلى هذا ينزل كلام شيخ الاسلام وأما ما ذكره شيخنا كغيره
 من تحري الاشهاد تارة وعدمه أخرى فليس في محله ولا ينبغي المصير اليه ولا التعويل عليه فافهم وتأمل واقفه ولى
 التوفيق وعليه المعول (تنبيه) قولهم لم يلزمه التلفظ يفيد انه لو تلفظ به صح لكن لو أنكره البائع مثلاً
 احتاج في اثباته الى بيعة كذا قاله شيخنا وفيه نظر لان البائع لمن جلة الشهود فيما مر فهو من الاشهاد
 السابق فتأمل (قوله ويشترط ترك الاستعمال) أي بعد العلم بالعيب وهو شامل لتركة من المشتري
 وموكله ووكيله وولييه وموكله ووارثه فانظر هل هو كذلك وهل بتقيد الترك بالعلم دون غير ما راجعه (قوله

عن البلد) طالت المسافة أم قصرت كذا قيل ولك أن تقول قولهم الآتي ان هذا افضل على غائب يعرفك تنبيه
 الغيبة بما يصح فيه ذلك فلهذا هذا الكلام (قوله ليس كالبايع) أي لانه يحفظه ويراعى مصلحة كل منهما
 ولا يتصرف فيه كالبايع (قوله والثاني لا) لانه اذا كان طالباً لا أحدهما لا يقدمه (قول المتن فان عجز) أي
 لفقد الشاهد أو لمرض ونحوه (قول المتن لم يلزمه) أي لان الكلام الذي يقصده اعلام الغير يبعد ايجابه من
 غير ما ع ولا نهر بما نعتير بثبوته في حضر المشتري بالسلمة (قول المتن ويشترط ترك الاستعمال) أي طلب العمل

كقوله استقى أو ناولني الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على الدابة سرجه أو أكلها) أي البرذعة (بطل حقه) من الرد لشعار ذلك بل رخص العيب وإضافة السرج أو الكاف إلى الدابة للاستعانة بها وعبارة الروضة كأصلها لو كان عليها سرج أو كاف فتركه عليها بطل حقه لأنه انتفاع (ويعتبر في ركوب جوح بعسر سوقها أو قودها) أي يعتد في ركوبها حين توجهه لبردها ولو (٢٠٥) ركب غير الجوح لردّها بطل حقه

منه وقبل لا يبطل لأن السرج للرد (وإذا سقط رده بتقصير) منه (فلا أرض) له كالأرد (ولو حدث عنده عيب) بأفق أو غيرها ثم اطلع على عيب قديم (سقط الرد فهرا) أي الرد القهري لاضراره بالبيع (ثم إن رضى به) أي بالمبيع (البائع) معيبا (رده المشتري) بلا أرض عن الحادث (أو وقع به) بلا أرض عن القديم (والا) أي وإن لم يرض البائع به معيبا (فليضم المشتري أرض الحادث إلى المبيع ويرد أو يفرم البائع أرض القديم ولا يرد) المشتري رعاية للجاني (فإن اتفقا على أحدهما فذاك) ظاهر (والا) بأن طلب أحدهما الرد مع أرض الحادث والآخر الامساك مع أرض القديم (فلاصح اجابة من طلب الامساك) مع أرض القديم سواء كان الطالب المشتري أم البائع لتقريره العقد والثاني يجاب المشتري مطلقا لتدليس البائع عليه والثالث يجاب البائع مطلقا لأنه إما غارم أو أخذ ما لم يرد العقد عليه بخلاف المشتري

كقوله) والاشارة ولو من ناطق كالقول وسواء أجا به للخدمة أم لا ولو خدمه من غير سؤال لم يضر وإن لم ينه فلو جاء العبد بنحو كوز مثلا للشرب فإن تناوله منه بيده بطل حقه مطلقا سواء شرب منه أم لا وإن وضعه العبد على الأرض أو على يده مبسوطة فأخذه ولم يرده إليه فيهما لم يبطل حقه مطلقا فإن رده إليه بطل حقه مطلقا (قوله أو ترك على الدابة سرجه) ولو حال الرد الا تخوف عليها أو كونها لا يليق به حملها ولم يحسن بحملها وله الركوب عليه إن لم يلق به المشي ولم يجد ما يركبه (قوله للاستعانة بها) أي في شمل ما ليس له وما اشتراه منها وغير ذلك وعبارة الروضة صادقة بذلك وخرج عما ذكره اللجام والعدا والمقود ونحو القيد سواء ترك ذلك فيها أو ألبسه لها فلا يضر لأنه لحفظها ولو حلبها أو جز صوفها أو علفها أو سقاها أو رعاها في الطريق واقفة مخ إمكان ذلك وهي سائرة بطل حقه لأنه لغير عذر وفعلا كذلك بخلاف خلع نعلها إن لم يعيها خلعها ويكتف خلع ثوب يلبس بمثله خلعها أو عليه ما يقوم مقامه (قوله أكلها) هو بكسر الهمزة أشهر من ضمها اسم لما تحت البرذعة وقيل لما فوقها وهو المعروف الآن وقيل هو اسم للبرذعة وأصل اختيار الشارح لهذا لا انضمامه إلى السرج (قوله يفسر الخ) صفة كاشفة لجوح فهو لبيان الواقع (قوله فلا أرض) نعم إن صح بغير خيار العيب فلا الأرض (قوله ولو حدث عنده عيب) وهو كل ما يثبت الرد ابتداء نعم التوبة في أو أنها لا تثبت الرد وحدوثها بغيره وكذا عدم معرفة العبد بصدقة لا يثبت الرد ونسيانها ينعفه (تنبيه) لو فسح المشتري قبل علمه بالحادث ثم علمه البائع فله فسح الفسخ فقل إن الحادث يسقط الرد وإن لم يعلم المشتري بالقديم (قوله ثم إن رضى به) أي وهو ممن يعتبر رضاه لا نحو وكيل وولي (قوله أو وقع به) عطف على رده (قوله فليضم) أي في غير الربوي كالمس (قوله أرض الحادث) وهي ما بين قيمته سلبا من العيب الحادث ومعيبا به فقط لا بمقابلته من الثمن كالمس بخلاف أرض العيب القديم ولو تلف المبيع أو باعه المشتري أو أجره كإقاله البلقيني ثم تقايلا فللبائع طلب الأرض والمشتري في الاجارة المسمى وعليه للبائع أجره المثل (قوله فإن اتفقا الخ) نعم يتعين الأخذ منهما في نحو ولي محجور (قوله اجابه من طلب الامساك) نعم لو صبغه المشتري بصبغ لا يمكن فصله وطلب البائع رده وغرم قيمة الصبغ أجيب لأن ما يفرمه في مقابلة الصبغ فكانه لم يفرم شيئا بخلاف غير هذه ولو كان غز لا يفسد به ثم علم عيبا فإن شاء البائع تركه وغرم أرض القديم أو أخذه وغرم أجره التسيج (قوله على الفور) ويعتد في دعوى جهله مطلقا (قوله ولا أرض) وإن تراضيا بالرد لأنه لم يثبت له حق أصلا فلا يرد ما تقدم (قوله قريب الزوال) أي شأنه ذلك وغاية القرب إلى ثلاثة أيام فإن لم يزل فيها رده بعدها فورا والاسقط حقه ولو اختلفا بعد

فيفيد أنه لو خدمه وهو ساكت لم يضر وأنه لو طلب منه ضرر وإن لم يفعل وفي الأخير نظر (قول المتن أو أكلها) ويقال أيضا وكاف (قول المتن بطل حقه) ولو حلبها وهي سائرة لم يضر فإن أوقفها لذلك ضرر وعبارة الاسنوي رحمه الله ولو سقى الدواب وعلفها وحلبها إذا لم يوقفها لذلك (قوله سرج أو كاف) أي فهو شامل للمأكول له ولو بالشراء معها فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في يده بعبارة ونحوها (قول المتن فلا أرض) أي لأن الرد هو حقه الأصلي والأرض إنما تعدل إليه للضرورة فلا يثبت للقصر (قول المتن ولو حدث عنده عيب) لو صبغه فزادت قيمته ثم علم عيبه فطلب الرد من غيره طالبة به عوض الزائد لزم البائع القبول (قول المتن من طلب الامساك) وهو الذي طلب بطل الأرض القديم (قوله لتقرر العقد) وأيضا فالرجوع بأرض القديم يستند إلى أصل

(ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه وإعطاء الأرض (فإن أخواه لهما) بذلك عن فور الاطلاع على القديم (بلا عذر فلا رد) له به (ولا أرض) عنه لأشعار التأخير بالرضاه ولو كان الحادث قريب الزوال غالبا كالرمد والحمى فيعتبر

على أحد القولين في انتظار زواله ليرد المبيع سالما من الحادث ولو زال الحادث بعد أن أخذ المشتري أرضا قديم أو قضى به القاضي ولم يأخذ فليس له الفسخ ورد الأرض في الأصح ولو تراخى من غير قضاء فله الفسخ في الأصح ولو علم القديم بعد زوال الحادث رده على الصحيح ولو زال القديم قبل أخذ أرضه لم يأخذ (٣٠٦) أو بعد أخذه رده وقيل فيه وجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر يعض)

وجوز (وراج) بكسر النون وهو الجوز الهندي ظهر عيبها (وتقوير بطيخ) بكسر الباء (مدود) بكسر الواو في بعض أطرافه (رد) ما ذكره بالقديم قهرا (ولا أرض عليه) للحادث (في الظاهر) لأنه معذوره فيه والثاني يرد وعليه الأرض رعاية للجانبين وهو ما بين قيمته محصيا معيبا ومكسورا معيبا ولا نظر إلى الثمن والثالث لا يرد أصلا كافي سائر العيوب الحادثة فيرجع المشتري بأرض القديم أو يفرم أرض الحادث إلى آخر ما تقدم أما مالا قيمة له كالبيض القبر والبطيخ المدود كله أو المعفن فينبين فيه فساد البيع لو رده على غير متقوم ويلزم البائع تنظيف المكان منه (فإن أمكن معرفة القديم بأقل مما أحده) المشتري كتقوير البطيخ الحامض إن أمكن معرفة حوضته بفرز شئ فيه وكالتقوير الكبير المستغنى عنه بالصغير وكشقي الرمان للشروط خلافه لا مكان معرفة حوضته بالفرز (فكسائر العيوب الحادثة)

زواله في أنه القديم أو الحادث حلف كل قان حلفا أو نكلا سقط الرد وجب أرض القديم ولو اختلفا في قدر الأرض صدق مدعى الأقل لأنه المتيقن (قوله على أحد القولين) هو المعتمد (قوله ورد الأرض) هو مصدر عطف على الفسخ أي وليس له رد الأرض أي عوده للبائع في الأولى وعدم أخذه في الثانية (قوله ولو علم القديم بعد زوال الحادث فله الرد) وهل مثله قبل زواله وقبل التمسك من الرد راجعه وشمل زوال الحادث ثم ما لو كان بمعالجة (قوله رده) هو المعتمد (قوله ككسر يعض) أي تقبه كما سجد كره والمراد بكونه يعرف في العرف لا عند المشتري (قوله بكسر النون) على الإفصح (قوله بكسر الباء) على الإفصح وفيه لغات ومثله نشر قرب ينقص بنشره وكان رآه قبل طيه (قوله تنظيف المكان منه) قال الزركشي إن لم ينقله المشتري والالزمه (فرع) لو اشترى نحو بطيخ كثير فوجد في واحدة ولو غير الأولى مثلا عيبا لم يتجاوزها لثبوت مقتضى الرد بها فإن تجاوزها سقط الرد والأرض ولو علم عيب دابة بعد نعلها فإن لم يعجزه فله تزعها وله ردها به لكن لا يلزم البائع قبوله بخلاف الصوف لأنه يشبه السمن وإن عجزها تزعها ردها به ولزم البائع قبولها ولا يلزم ردها للمشتري وإن طلبه إلا أن سقط فإن تزعها فلا رد ولا أرض (قوله فأن أمكن) أي في نفسه كما مر فلو غرز ابرة في بطيخة فصادفت حلادة فكسرها فوجد بها حوضه في الجانب الآخر مثلا فلا رد ولا أرض (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام على ما قبله وهو في تفريق الصفقة بالرد وتقدم تفريقها بالعقد وسيد كرمية ترتب عليه (قوله عيدين) هما من المتقوم وهو مثال فالتلي كذلك (قوله معيين) أي في الواقع كما أشار إليه الشارح بقوله ولم يعلم عيبهما وأشار بقوله ويجري الخ إلى دفع ما يورثه كلام المصنف من اختصاص رد أحدهما بالسليم مع المعيب مع أن رد أحد المعيين كذلك (قوله دون الآخر) بأن استمر الآخر سليما فضمير أحدهما راجع إلى العيدين لا بقيد كونهما معيين (قوله ردهما) إن لم يقصر في الرد إلا فلا رد فلو ظهر عيب الآخر ردهما معا ولا يضر رضاه بعيب الأول كبيع ظهر به عيب ورضى به ثم ظهر به عيب آخر فله رده (قوله لا المعيب وحده) وإن رضى به الآخر أو انتقل إليه السليم ولا أرض عليه لأن العلة تفرق الصفقة لا الضرر حتى لو فسخ فيه وحده لفا الفسخ كذا قال شيخنا وقياس ما مر أنه يفسخ في السكك إلا أن يفرق لخرده (قوله ولو تلف) أي تلفا لا يصح العقد عليه كما تقدم في تفرق الصفقة (قوله أو بيع) أي كله أو بعضه ولو من البائع (قوله فرد المعيب أولى بالجواز) أي على القول الثاني أما على الظاهر فله التلف أخذ الأرض حالا وقى

العقد لأن فضيته أن لا يستقر الثمن بكماله إلا في مقابلة السليم وأرض الحادث ادخال شئ جديد (قول المتن وراج) يجوز فتح نونه أيضا والبطيخ يقال فيه أيضا البطيخ (قوله بكسر الواو) مثله المدوس كذا ضبطهما الجوهري (قوله رعاية للجانبين) وأيضا للقياس على المصراة (قوله تنظيف المكان) وتكون القشور وقيل إن المشتري يرجع فيه بالثمن على وجه استدراك الظلامة والعقد باق بالقشور للمشتري (قوله وقيل فيه القولان) أحدهما هذا والثاني يرد وعليه أرض الحادث رعاية للجانبين (فرع) اشترى عيدين الخ (قوله قبل ظهور العيب الخ) ظاهر إطلاقهم ولو كان بيع أحدهما من البائع ثم رأيت في القوت ولو باع بعض العين الواحدة من البائع ثم وجد العيب قال القاضي له الرد وخالفه المتولي والبغوي وعبارة البغوي الصحيح من المذهب عدم الرد اهـ وهل يرجع في مسئلة الشارح بالأرض للباقي في ملكه إذا باع الآخر القدي في

فيما تقدم فيها ولا رد قهرا وقيل فيه القولان وفي الروضة كأصلها أن ترضي يعض النعام وكسر الراجح من هذا القسم وتقبه أصل من الأول (فرع) إذا اشترى عيدين معيين صفقة) ولم يعلم عيبهما (ردهما) بعد ظهوره ويجري في رد أحدهما الخلاف الآتي في قوله (ولو ظهر عيب أحدهما دون الآخر) ردهما لا المعيب وحده في الظاهر لا لضرورة إلى تفرق الصفقة والثاني له رده وأخذ قسطه من الثمن ولو تلف السليم أو بيع قبل ظهور العيب فرد المعيب أولى بالجواز لتعذر ردهما والقولان يجريان فيما ينفصل أحدهما عن الآخر

كالتوئين بخلاف ما لا ينفصل كزوجي الخلف فلا يرد المبيع منهما واحد قطعا وقيل فيه القولان ولو رضى البائع بافرا دأ حيا لم يمين بل رد جزئي
الاصح وسبيل التوزيع تقديرهما سلبا وتقريرهما ونقيض الثمن المسمى على (٢٠٧) القيمتين (ولو اشترى بغير جدين معيبا

فظهر ان مبيع أحدهما) متعدد
الصفة بتعدد البائع (ولو
اشترى به) أي اشترى اثنتان
عبد واحد كافي المحرر
(قلا حدهما الرد) نصيبه
(في الاظهر) المبني على
الاظهر في تعدد الصفة
بتعدد المشتري وقد تقدم
(ولو اختلفا في قدم العيب)
الممكن حدونه بان ادعاه
المشتري وأنكر ما للبائع
(صدق البائع) لموافقته
للاصل من استمرار العقد
(بيمينه) لاحتمال صدق
المشتري (على حسب جوابه)
بفتح السين أي مثله فان
قال في جوابه ليس له الرد
على بالعيب الذي ذكره أو
لا يلزمي قبوله حلف على
ذلك ولا يكلف التعرض
لعدم العيب وقت القبض
لجواز أن يكون المشتري
علم العيب ورضى به ولو نطق
البائع بذلك كاف البيينة
عليه وان قال في جوابه
ما قبضته وبه هذا العيب
أوما أقبضته الاسليا من
العيب حلف كذلك وقيل
يكفيه الاقتصار على أنه
لا يستحق الرد به ولا يلزمي
قبوله ولا يكفي في الجواب
والخلف ما علمت به هذا
العيب عندي ويجوز له

البيع عند اليأس (قوله ما لا ينفصل) أي وليس مثلها والافكالعبد في الاصح (قوله جازي الاصح)
اعقده شيخنا الزايد كشيخنا الرمي وان كان مخالفا للعادة السابقة وعذرهما اعتماد شيخ الاسلام في المنهج
مع أنه يمكن حمل ما هنا كالتج على أنه مبني على القول الثاني المبني على التعليل بالضرر وهو واضح بل هو
المتعين في عبارتهما المن تأملها فان ذكرهما لما اشارة الى أن رد أحدهما على الثاني لا يتقيد بكون أحدهما سلبا
بل يجري في أحد المعيبين أيضا وكيف يجوز اعتماد رد أحد المعيبين بالرضا دون المعيب مع السليم فتأمل وافهم
على ان هذا مخالف لما مر من أنه اذا فسخ في بعض المبيع انفسخ في كله قهر ا على العاقدة فلا يمتد وررأ أحدهما
به وان لم يكن فسخ في نظر ما معناه لا ليس هناقالة ولا عقد جديد فراجع (قوله تقديرهما) أي تقدير كل
منهما سلبا على انفراده (قوله كافي المحرر) فهو عذر له في التقيد وان كان الحكم لا يتقيد به وعدم
الاختلاف في تعدد العقد بتعدد البائع وتعدد بتفصيل الثمن أيضا (قوله في قدم العيب) بكونه قبل تمام
القبض وحدونه بعده (قوله بان ادعاه المشتري الخ) وعكس ذلك كذلك كافي شرط البراءة من العيوب
واقتصار الشارح على الاول لانه الاغلب (قوله صدق البائع) نعم لو اختلفا في قدم عيبين واعترف البائع
بأحد هما صدق المشتري وكذا لو اختلفا بعد التقابل فانه يصدق المشتري أيضا كما يصدق في عدم رؤيته للعيب
وفي عدم علمه أنه عيب وفي عدم تقصيره في الرد ان خفي عليه شيء من ذلك ولو اختلفا في كونه عيبا أو في وصفه
لم يثبت الا بعدلين عارفين ثم يحلف البائع على عدم قدمه وهذه المسائل الاربع المحتاج فيها الى البيينة واليمين كما
في التحرير وقد أشرنا اليه فيما كتبناه عليه فليراجع ثم تصديق البائع انما هو من حيث منع الرد لا لتفريم
المشتري ارضا بل للمشتري بعد هود المبيع للبائع أن يدعي عدمه وان يحلف أنه قديم ولو نكل المشتري فيما
طلب فيه منه اليمين سقط رده ولا يحلف البائع لان يمينه لا تفيد حقا بخلاف عكسه ولو زال العيب المتفق على
قدمه صدق البائع في حدوث الآخر أو اختلف فيسرجع الى ما مر بقوله ثم ان رضى الخ (قوله وقيل يكفيه)
قال شيخنا الرمي وفي عكس ذلك يكفيه ما ذكره بخلاف (قوله من غير يمين) راجع لسكل من المشتري
والبائع معا وهذا ان المحترز عنهما بقوله الممكن حدونه وقدمه فيما مر (قوله وتعلم الصنعة) أي هو من الزيادة
المتصلة ولو لم يعلم والقاصرة والصبيح كالمتصلة من حيث انه لا شيء له في نظيرها على البائع في الرد وكما انفصلت من
حيث انه لا يجبر معها على الردفه الامساك وطلب الارش كذا قاله شيخنا فتأمل (قوله كالولد) أي الذي حلت
به بعد العقد ومثله الحمل بعده بان لم ينفصل واذا ردها بعيب آخر فله حبسها حتى تضع ومؤنها على البائع لانها

أصل الروضة تبعاً للفقوى نعم والذي صححه السبكي والأذرعى وابن المقرئ تبعاً لظاهر النص وقول الأكثرين
لا نظر الى إمكان العود ومنه يظهر لك انه عند تلف أحدهما يتعين ما في أصل الروضة (قوله تقديرهما) أي تقدير
كل منهما سلبا وتقديره على انفراده وضبط النسبة بين القيمتين وتوزيع الثمن عليهما (قول المتن اشترى به)
الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع في حكم أربعة عقود يكون كل واحد منهما شرا للربيع من هذا
والربيع من ذلك ولكن الشارح حمل المسئلة على ما في المحرر (قوله لموافقته للاصل) وعلى أن أيضا بان الاصل
عدم العيب في بد البائع ويبنى على العلةين ما لو باع بشرط البراءة ثم زعم المشتري حدونه بعد العقد حتى
لا يقناله الشرط وعكس البائع ففضية الاولى تصديق البائع وفضية الثانية تصديق المشتري والظاهر تصديق
البائع فان الشيخين اقتصر على العلة الاولى في مسئلة الكتاب (قوله صدق البائع) لو تقابلا ثم اختلفا في قدم
العيب وحدونه صدق المشتري (قول المتن تنقيح الاصل) أي لان الملك قد تجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة

الحلف على البت اعتمادا على ظاهر السلامة اذ لم يعلم أو يظن خلافه ولو لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشيخين الشجرة المندمة والبيع أمس
صدق المشتري ولو لم يمكن نفسه كجرح طري والبيع والقبض من سنة صدق البائع من غير يمين (والزيادة المتصلة كالسمن) ونعم الصنعة
والقرآن وكبر الشجرة (تنقيح الاصل) في الرد ولا شيء على البائع بسببها (والمتفصلة كالولد)

والثمرة (والاجرة) الحاصلة
 من المبيع (لا تمنع الرد)
 بالعيب (وهي للمشتري ان
 رد) المبيع (بعد القبض)
 سواء أحدث بعد القبض
 أم قبله (وكذا) ان رده (قبله
 في الاصح) بناء على الاصح
 ان الفسخ يرفع العقد من
 حينه ومقابله مبنى على الرفع
 من أصله (ولو باعها) أى
 الجارية أو البهيمة (حامل)
 وهي معينة (فان فصل) الحمل
 (رد معها) حيث كان له
 ردها بان لم تنقص بالولادة
 (في الاظهر) بناء على
 الاظهر ان الحمل يعلم ويقابل
 بقسط من الثمن ومقابله
 مبنى على عدم ذلك فيفوز
 المشتري بالولد ولو نقصت
 بالولادة فليس له ردها ويرجع
 بالارش ولو لم ينفصل الحمل
 ردها كذلك (ولا يمنع الرد
 الاستخدام ووطء الثيب)
 الواقفان من المشتري بعد
 القبض أو قبله ولا مهر في
 الوطء (واقضاض البكر)
 بالقاف من المشتري أو غيره
 (بعد القبض نقص حدث)
 فيمنع الرد (وقبله جنابة على
 المبيع قبل قبضه) فان كان
 من المشتري فلا رده بالعيب
 أو من غيره أجاز هو البيع
 فله الرد بالعيب ولا ثبوت له
 في اقتضاض البائع وله في
 اقتضاض الاجنبى بذكره
 مهر مثلها بكرة

ملكه واذا لم يحبسها وولدت وجب على البائع ردها اليه ولو في ولد الامه قبل التمييز لا خلاف المالك فان لم يقع
 الرد قبل الولادة امتنع وله الارش حالا والتمثيل بالولد فيه رد على الامام أى حنيقة القائل بأنه يتمتع الرد على
 الامام مالك القائل بأنه يرد مع الام (قوله والثمره) أى التي حدثت بعد العقد سواء أبرت أم لا فان كانت
 موجودة حال العقد وهي مؤبرة فهي للبائع والاف كالحمل فهي له أيضا كالثمره الصوف والوبر والبويض
 واللبن فما كان منه موجودا حال العقد فهو للبائع كالحمل وما حدث بعده فهو للمشتري سواء انفصل أو لا واذ
 اختلط الحادث من نحو الصوف بما كان فهو كاختلاط الثمره وسيأتى (قوله بان لم تنقص) وكذا لو نقصت
 وكان جاهلا به واستمر جهله الى ما بعد الوضع لانه حينئذ مستند لسبب متقدم وزيادة الحمل لا تمنع الرد فليست
 كالمرض لان زيادة المرض مرض بخلاف الحمل كما قاله شيخنا الرملى وتقدم ما فيه (قوله ولو نقصت) أى الحامل
 عند البيع من الامه والبهيمة بالولادة لان هذا النقص عيب حادث يمنع الرد القهرى (قوله ولو لم ينفصل الحمل)
 أى فيها لو اشتراها حاملا كما هو الغرض سواء الامه والبهيمة ردها كذلك أى حاملا لان ذلك الحمل للبائع
 حيث ردت بخلاف الحمل الحادث بعد العقد فانه لا يشتري مطا قواله ردها حاملا فحرام كسرها لكن في البهيمة
 دون الامه لان الحمل الحادث فيها عيب مطلقا فلا ترد الا بالتراضى (قوله ووطء الثيب لا يمنع الرد) ومثلها الغوراء
 نعم ان وقع الوطء بصورة الزنا كان ظنته أجنبيا امتنع الرد لانه عيب حادث ان كان بعد القبض وقبله لا يمنع
 لانه عيب قديم كاسر (قوله ولا مهر في الوطء) المذكور سواء وقع قبل القبض أو بعده (قوله واقضاض) أى
 زوال البكارة من الامه البكر ولو بغير ذكر وفي الصحاح اقضض الجارية اقترعها والواؤة نقبها اه وهو
 مبتدأ خبره نقص (قوله فلا رده بالعيب) الذى اطلع عليه بعد الاقتضاض فهو غيره كما هو ظاهر كلام الشارح
 وبه قال ابن عبد الحق وهو واضح ولا نظر لقول شيخنا ان العيب المراد هنا هو نفس الاقتضاض لانه استوفى
 به ما يقابل البكارة فيلزم تفريق الصفقة لورد (قوله وأجاز هو البيع) أى قبل علمه بالعيب القديم (قوله
 بالعيب) الذى هو الاقتضاض على ما مر (قوله ولا ثبوت له في اقتضاض البائع) ومثله الآفة وفعل من لا يضمن
 وزواج سابق فلا رده للمشتري بشئ من ذلك لو أجاز العقد وان ثبت له الخيار (قوله وله) أى للمشتري
 على الاجنبى (قوله بذكره) أى الاجنبى لا يزنا منها (قوله مهر مثلها بكرة) أى بلا افراد ارش بكارة اضعف
 فيه تابعة للعقد ثم لا فرق في الزيادة بين أن تكون في الثمن أو المثلن ولا في الفسخ بين أن يكون من البائع أو
 المشتري (قول المتن لا تمنع الرد) أى خلافا لما في حنيقة رحمه الله في الولد ونحوه كالثمره لانما روت عائشة رضي
 الله عنها ان رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ما شاء الله ثم وجده عيبا فخاصمه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فردّه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان رواه أبو داود
 ومعنى الخراج ما يخرج من المبيع من فوائده وغلته فهو للمشتري في مقابلة انه لو تلف كان من ضمانه قاله
 الرافعى رحمه الله (قول المتن وهي للمشتري) خالف مالك رضى الله عنه فيها هو من جنس الاصل كالاصل فقال
 يرد مع الاصل وبذلك تعلم ان تمثيل المصنف بالولد اشارة الى الرد عليه (قول المتن بعد القبض) ولم يكن الخيار
 للبائع أو لها (قوله من حينه) لانه لا يسقط الشفعة ولا يبطل العتق فيها لو اشترى جارية بثمن معين ثم اعتقها قبل
 رد البائع الثمن عليه والوجه الثانى يرفعه من أصله وعل بأن الملك قبل القبض ضعيف قال في المطلب واذ قلنا
 به وكان الفسخ بعيب حدث قبل القبض فينبغى أن يستند الفسخ الى وقت حدوثه لا الى العقد وقيل ان الفسخ
 يرفع العقد من أصله مطلقا أى قبل القبض وبعده ثم في التمثيل بالولد رد على مالك وأبى حنيقة رضى الله عنهما
 في قول الاول بأنه يرد مع الاصل وقول الثانى انه مانع من الرد (قول المتن ولا يمنع الرد الاستخدام) أى بالاجماع
 (قول المتن ووطء الثيب) أى قياسا على الاستخدام (قوله من المشتري) خرج به الوطء الواقع من الاجنبى
 بعد القبض لان الرد يرفع العقد من حينه (قول المتن واقضاض البكر) هو ازالة القضية بكسر القاف

وغيره كمر ما نقص من قيمتها فان ردها بالعيب فللبائع من ذلك قدر أرش البكر أو ان تلفت بعد اقتضاها المشتري فعليه البائع من الثمن ما استقر باقتضائه وهو قدر ما نقص من قيمتها (فصل التصرية حرام) وهي ان تر بطأ خلاف النافعة أو غيرها ولا تحلب يومين أو أكثر فيجتمع اللبن في ضرعها ويظن الجاهل بحالها كثر ما تحلبه كل يوم فيرغب في شرائها بزيادة أو الأخلاف جمع خلفه بكسر المجمة وسكون اللام وبالفاء حلة الضرع والاصل في التحريم والمعنى فيه التلبس حديث الشيخين لا نصروا (٢٠٩) الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك

فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضيا مسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وقوله نصروا بوزن تزكوا من صرى الماء في الحوض جمعه وقوله بعد ذلك أي بعد النهي (ثبت اختيار على الفور) من الاطلاع عليها اختيار العيب (وقيل يمتد ثلاثة أيام) لحديث مسلم من اشترى شاة مصراة فهو باختيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها صاع تمر لا سمراء أي حنطة وأجيب عنه بأنه محمول على الغالب وهو ان التصرية لا تظهر الا بعد ثلاثة أيام لاحتالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العطف أو المأوى أو تبديل الأيدي أو غير ذلك وابتداء الثلاثة من العقد وقيل من التفرق ولو عرفت التصرية قبل تمام الثلاثة باقرار البائع أو بينة امتد الخيار الى تمامها أو بعد التمام فلا خيار لامتناع مجاوزة الثلاثة وعلى الاول له الخيار ولو اشترى وهو عالم بالتصرية فله الخيار الثلاثة للحديث ولا خيار له على الاول كسائر

الملك ومثله النكاح الفاسد على المتمد وما في قوله المنهج اما ضعيف أو مؤول وتقدم في البيع الفاسد وجوب مهر بكر وأرش بكارة وأما في الغصب والديات فالواجب مهر نيب وأرش بكارة اه (قوله وغير ذكره) وبه يزن أمها (قوله ما نقص من قيمتها) أي من غير نسبة الى الثمن (قوله فللبائع من ذلك) أي الذي أخذ المشتري من الاجنبي وهو مهر المثل أو ما نقص من القيمة (قوله قدر أرش البكر) أي قدر نسبته الى القيمة من الثمن كما أشار اليه بقوله وهو قدر ما نقص أي بنسبة ما نقص من القيمة من الثمن واعلم أن قدر أرش البكره تابع للبيع فهو للبائع ان فسخ العقد وللمشتري ان لم يفسخ وما عاده للمشتري مطلقا

(فصل في التفرير الفعلي) (قوله التصرية) ويقال للمصراة محفلة بتشديد الفاء من الحفل وهو الجمع (قوله حرام) أي على العالم هو الا فلا حرمه وان ثبت اختيارها (قوله وهي) أي لفظة وأما شرطها فهي أهم كما سيأتي (قوله التلبس) أي عند ارادة البيع والضرر مطلقا (قوله بوزن تزكوا) فهو بضم التاء وفتح الصاد وقيل بالعكس (قوله ثبت الخيار) أي ان لم يدر على ما اشترت به التصرية على الوجه وسواء كان المبيع بعضها أو كلها وسواء كانت التصرية بقصد كامرا أو نحو نسيان أو شغل أو تحفلة بنفسها (قوله وابتداء الثلاثة الخ) اعتبر البلقيني ان الثلاثة من ظهور التصرية وهو مرجوح كالذي قبله (قوله ولو اشترى) هو مفهوم قيد الاطلاع المتقدم (قوله فان رد المصراة) أي ولو بعيب غير التصرية وغير المصراة مثلها في رد الصاع (قوله بعد تلف اللبن) أي حسا وسيأتي مقابله ويضمنه متلفه الا هل ولو بالعا (قوله صاع تمر) وان كان اشتراها قبل من صاع أو اشتراها بعينه اذ لار باهناو يتعدد الصاع بتعدد العاقد بائعا ومشتريا لا بتفصيل الثمن (قوله للحديث) أي مع ما فيه من ضرب من التعبد (قوله من طعام) يمكن حمله على التمر لانه مطلق (قوله أحكمما الثاني) أي على الوجه الثاني (قوله أو غيره) ولو على الرد بلا شيء على العقد (قوله ولو فقد التمر) أي في بلد اللبن لانه المعتبر وحواله الى مسافة القصير بأن لم يوجد ثمن مثله (قوله فجهته) أي يوم الرد بالبلدية الشريفة كارجحه الماردي وهو العقد وقول شيخ الاسلام ان الماردي لم يرجح شيئا مردود (قوله معه) أي وهي البكره (قوله وهو قدر ما نقص) أي فتنظر نسبته للقيمة ثم توجب مثل تلك النسبة من الثمن هذا مراده بلاريب

(فصل التصرية حرام) هي من صرى الماء في الحوض اذا جمعه ويقال لها محفلة من الحفل وهو الجمع ومنه المحفل بفتح الفاء للجماعة المجتمعين ثم اطلاق المصنف يقتضي انها حرام وان لم يقصدا للبيع وله وجه من حيث انها تنصر بالهداية (قوله بوزن تزكوا) أي فنصب الابل كنصب أنفسكم من قوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم (قول المتن ثبت الخيار الخ) أما الخيار فلا حديث وأما الفور فكالمعيب واعلم أن اللبن يقابله قسط من الثمن وان تلف بعض المعقود عليه يمنع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المصراة قال الرافعي لكن جوزناه اتباعا للخبر ولو رضى بالتصرية ولكن ردها بعيب آخر بعينها لم يلزم رد الصاع أيضا قال الاسنوي ولو حلب غير المصراة ثم ردها بعيب فالمنصوص جواز الرد بمجانا وقيل مع الصاع اه (قوله وعلى الاول له الخيار) يرجع الى قوله في المتن على الفور (قوله أحكمما الثاني) لكنه نبه الامام على ان الطعام هنا لا يتعدى الى الاقط (قوله لما راد المصراة الخ) هذا

(٢٧- قلوبى وعميره - نانى) العيوب (فان رد) المصراة (بعد تلف اللبن ردها صاع تمر) للحديث (وقيل يكفي صاع قوت) لما في رواية أبي هانوفه والترمذى للحديث الثاني صاعا من طعام وهل يتخير بين الاقوات ويتعين غالب قوت البلد وجهان أحكمهما الثاني وقيل يكفي رد مثل اللبن أو قيمته عند اعواز المثل كسائر المتلفات وعلى تعيين التمر لوزن اضيا على غيره من قوت وغيره مجاز وقيل لا يجوز على البر ولو فقد التمر رد قوته بالبلدية ذكره الماردي وأقره الشيخان أما رد المصراة قبل تلف اللبن فلا يتعين رد الصاع معه لجواز أن يرد المشتري اللبن ويأخذ البائع فلا شيء له غيره فان

لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبذهب طراوة اللبن أو حوضته من جهة البائع وجبرد الصاع ولو علم التصرية قبل الحلب ودل على عليه (٢١٠) (والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن) وقلته اظاها الحديث والثاني يختلف فيتقدر

التمز أو غيره بقدر اللبن فقد يزبد على الصاع وقد ينقص عنه (و) (الاصح ان خيارها) أي المصرة (لا يختص بالنعم) وهي الابل والبقر والغنم (بل يعم كل ما كول) من الحيوان (والجارية والانثان) بالثناة وهي الاتي من الحر الاهلية لرؤية مسلم من اشترى مصرة واللبخاري من اشترى محفلة وهي بالتشديد من الحفل أي الجمع (ولا يرد معها شيأ) بدل اللبن لان لبن آدميات لا يعتاض عنه غالبا ولبن الانثان نجس لا عوض له (وفي الجارية وجه) أنه يرد معها بدل اللبن لطهارته ومقابل الاصح ان الخيار يختص بالنعم فلا خيار في غيره من الحيوان المأ كول لعدم وروده والمراد في الحديث المصرة والمحفلة من النعم ولا في الجارية لان لبنها لا يقصد الانادرا ولا في الانثان اذ لا مبالاة بلبنها ودفع بأنه مقصود لترية الجحش ولبن الجارية الغزير مطلوب في الحضنة مؤثر في القيمة وما ذكر أنه المراد في الحديث خلاف الظاهر منه (وحبس ماء القناة والرحا المرسل عند البيع ونحيم

مع وجوده (قوله ذلك) أي الرد الاخذ (قوله بما حدث) أي بالحادث من اللبن بعد البيع الذي هو للمشتري بما كان قبله الذي هو للبائع وهو في الضرع (قوله وبذهب) (قوله طراوته) أي بمجرد حلبه على المعتمد (قوله وقلته) أي ولو غير متمول على المعتمد عند شيخنا زي ونقل عن شيخنا مراه اعتبار التمول وما يخص كل عاقد عند التعدد فيه هذا الخلاف (قوله مأ كول) ومنه بنات عرس وارنب (قوله لا يعتاض عنه) أي لم تجر العادة بذلك أي شأنه ذلك بخلاف غيره (قوله خلاف الظاهر منه) لان النكرة في جبر الشرط نعم ولم يستقبط من النص معنى يخصه لم يفهم من التعبد كما مر (قوله وحبس ماء القناة) ولو بنفسه وجهه البائع ومثله تحميم الوجه وتسويد الشعر وتوريم البدن لا يهمل السمن كما في التصرية في جميع ذلك ومثل ذلك تجعيد الشعر عند الشيخ الخطيب وغيره وقال شيخنا لا خيار فيها لتجعيد نفسه فقط (قوله بجامع التلبس) أي الضرر وان اتنى التلبس كما في المصرة (قوله ثبت الخيار) ان لم ينسب المشتري الى تصدير بأن كان ظاهرا لا بجهله أحد (قوله والثاني الخ) أفهم انه لو لم يكن تلبس فلا خيار قطعاه وهو محتمل فراجع ومثل الكتابة كل صنعة ألبس ثيابا أهلها ليومهم انه يعرفها وكله حرام للتلبس وان لم يثبت به الخيار (نبيه) لا أثر لتوهم العيب كما مر (فرع) تندب اقالة التادم وتصح ولو قبل القبض ومن الوارث وبعد تلف المعقود عليه ولو بعد القبض ولا يدها من صيغة ويقع فسخا للعقد من حينه على الاصح

(باب في حكم البيع قبل قبضه)

من فسخ أو خيار أو تصرف وخص المبيع لمراعاة الحديث ومثله الفسخ وكل ما يضمن بعقد كالمصدق ولو عير بهذا كان أولى (قوله بالتنوين) دفع به نومه الاضافة اللازم لما عدا حركي الاسناد ويجوز عدم التنوين بنية اضافة الجملة (قوله المبيع) خرج زوائده فهي امانة ولا أجرة لها وان استعملها ولو بعد طلبها كالبيع (قوله قبل قبضه) أي عن جهة البيع ولو حكما وان كان له حق الحبس فخرج قبضه عن نحو ود بقاء أو بلاذن حيث اعتبر ودخل احوال اصل لامة اشترافا فرعه ووضع المبيع بقرب المشتري بلا مانع ونهجهز مكاتب بعد الكلام اذا تأملت مجده يقتضي أن تراضيها على الردم من غير شيء ممتنع ثم رأيت السبكي تعرض للمسئلة وقال فيها يحتمل الجواز ويحتمل المنع بناء على منع نفريق الصفقة شرعا (قوله لظاهر الحديث) المعنى في هذا ان اللبن الموجود عند البيع مختلط بالحادث بتعريضه فعين الشارع له بدلا قطعيا للخصومة كالفرقة وأرض الموضحة (قوله والثاني الخ) صححه من رواية أبي داود فان ردها ردم معها مثل لبنها فحما (قول المتن والانثان) جمعها في اللغة آتن على وزن افلس وفي الكثرة أن يضم الحمزة والتاء واسكانها أيضا (قول المتن ولا يرد معها) اقتضى كلامه كغيره أنه يرد مع كل ما كول قال السبكي وهو المشهور (قوله ومقابل الاصح) جعله في الروضة وجه اشاد في التعبير بالاصح نظر (قوله لعدم وروده) عبارة الاسنوي لان لبن غير النعم لا يقصد الاعلى تدور بخلاف النعم (قوله والمراد في الحديث) يرجع الى قوله سابقا لرواية مسلم واللبخاري (قول المتن يثبت الخيار) لو حمل ذلك من غير أمر البائع ولا علمه كان الخيار فيه على الخلاف في التي تحفلت بنفسها وقد صحح فيها البغوي والقاضي الثبوت خلافا للفرز الى والحراري الصغير نعم لو اشترى اها من غير رؤيته بذلك بأن كانت رؤيته غير معتبرة فلا خيار وان كان بفعل البائع (قول المتن في الاصح) هما يلريان فيما لو أكثر علقها حتى اتفقت بطنها فيتحيل حبلها وفيها وأسبب الزنبور على الضرع حتى انتفخ فظنها البونا

(باب المبيع الخ)

الوجه وتسويد الشعر ونجمه) الفال على قوت البدن (ثبت الخيار) للمشتري عند علمه به كالتصرية بجامع التلبس (لا يطع نوبه) أي العبد بالمداد (تخيلا لكتابتها) فيان غير كاتب فانه لا يثبت الخيار بذلك (في الاصح) لا تلبس فيه كبير غرر والثاني ينظر الى مطلق التلبس (باب بالتنوين) المبيع قبل قبضه

بيعه شيئاً من مال سـ يده وموت مورثه بعد بيعه شيئاً من وارثه قال شيخنا وفائدة في هذين أنه لو كان على
المكاتب والمورث دين تعلق بالثمن لا بالمبيع (تنبيه) حكم ما بعد القبض والخيار للبائع وحده كحكمه قبل
القبض كما صرح به في الررض وغيره (قوله من ضمان البائع) وإن أودعه له المشتري (قوله فان تلف الخ)
هذا وما بعده معنى الضمان هنا وشمل التلف الحسي والحكمي كوقوع درة في بحر لم يرج أخرجها وانفلات
طير لم يرج عوده وصيد متوحش كذلك فإن رجى ذلك ثبت الخيار واتقلاب عَصِير خرا إن لم يعد خلا والائت
الخيار واختلاط متقوم بمثله إن لم يميز والائت الخيار إن حصل فوات غرض والا فلا واختلاط المثلي يصيره
مشتركا ويثبت الخيار ظاهره ولو باجود فراجعته وغرق الأرض ووقوع صخرة عليها لا يمكن رفعها إعادة
مثبت للخيار لبقاء المعقود عليه ولذلك يصح قبضها مع ذلك وبذلك فارق مثل ذلك في الإجارة حيث تنفسخ
وأما غصب المبيع وإيقافه وحسد البائع له ولو بالألف مثبت للخيار مادام ذلك لتجدد المثلث كل وقت وإن أجاز
قبله فقول بعضهم إن الخيار في هذه على التراخي مضر وألا حاجة إليه فتأمل (قوله بأفة) هو بيان لمعنى التلف
المساوي لقولهم بنفسه لعدم التلف وألحق بذلك اتلاف من لا يضمن كصول عليه وغيره وعجمي بالأمر
من غيرهما وكذا ثبت حرية العبد ولو بعد قبضه على المتمد (قوله انفسخ البيع) فيقدر عود ملكه للبائع
فبيل التلف فعليه تجهيزه ونحوه (قوله ولم يتغير الحكم) تفسير الشارح الحكم بالانفساخ وعدمه المتعلقين
بالتلف المرتبين على الإبراء فيه رد على من فسر بالضمان وعدمه اللازم عليه أنه مستدرك في كلام المصنف
وبه يعلم أن ما ذكره شيخنا في شرحه غير مناسب فراجع (قوله سبب الضمان) وهو العقد (قوله واتلاف
المشتري) أي من وقع له العقد ولو باذن البائع أو مكرهاً أو بأمره لغيره عجمي أو عجمي أو كان المبيع في يده لكنه
قبضه تعدياً مثلاً (قوله قبض له) أي لا تلفه إن كان أهلاً ولم يكن اتلافه بوجه جائز ولا كاتلافه وهو غير ميمز
أو عجمي لا بأمر غيره فبها فكالأفة كما مر وإن لزمهما البذل كاتلافه القصاص أو لصبال أو لترك صلاة بعد
أمر الإمام أو لزنا أو لمروره بين يدي مصل إلى ستره معتبراً أو مع بغاة وإن علم أنه المبيع وكذا الوقت له الإمام لردة
أو حراية وكان هو المشتري فبها ولا فهو قبض (قوله وقد أضافه) هو قيد لتمام التنبيه والافه قبض وإن
أكله بنفسه أو بتقديم غيره له (قوله رجها) ورجحه الدميري (قوله كأكل المالك الخ) نعم أكل غير المميز
هنا لا يحصل به القبض كما مر ويبرأ به للقاص لتعق الملك السابق فيه (قوله إن اتلاف البائع) أي من يقع له
العقد وإن لم يكن ضامناً لحوصلي العاصر أو كان غير ميمز أو بدعوا ما لتلف أو ياذنه لاجنبي في اتلافه أو بعث
ولو بعبه لأنه يسري أو كان في يد المشتري والخيار له وحده وأخذ المشتري تعدياً مثلاً (قوله وقطع بعضهم الخ)

(قول المتن انفسخ) أي لا يه قبض مستحق بالعقد فإذا انفسخ البيع كالتفرق في عقد الصرف قبل
التقباض (تنبيه) لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انفسخ أيضاً (قول المتن ولم يتغير الحكم)
قال الاسنوي مستدرك (قوله والثاني يبرأ) بحث الأذرع اختصاصه بغير الربوي (قول المتن قبض) كاتلاف
المالك للمعصوب (قوله وقد أضافه به البائع) كأن الحامل له على هذا القيد قرينة التشبيه وقد أدخل فيه
الاسنوي ما لو صدر تقديمه من أجنبي غير البائع قال ففيه القولان وأما إذا أكله بنفسه من غير تقديم أحد
فالعبرة تشمله أيضاً فيحتمل تخريجه على القولين أي فيكون قابضاً على قول وكالأفة على آخر قال الاسنوي
ولكن المتجه الحزم فيها بحصول القبض (قوله كاتلاف البائع) زاد في القوت أن قدمه البائع فإن قدمه أجنبي
بغير إذنه قبل ينبغي أن يكون كاتلاف الأجنبي قال الأذرع وفيه نظر للمباشرة قال وإن لم يقدمه أحد فهل هو
كالأفة أو يصير قابضاً الأقرب الثاني بل هو الظاهر والمنقول أنما هو في تقديم البائع الطعم إلى المشتري وعليه
يحمل كلام الكتاب والشارح رحمه الله فرض المسئلة في تقديم البائع كاسلف (قول المتن كتلفه بأفة) وجه
ذلك أنه لا يمكن الرجوع عليه بالثمن فإذا تلفه سقط الثمن ووجه مقابله جريان الاتلاف على ملك الغير (قول

من ضمان البائع فان تلف)
بأفة (انفسخ البيع
وسقط الثمن) عن المشتري
(ولو أبرأ المشتري عن
الضمان لم يبرأ في الظاهر
ولم يتغير الحكم) المذكور
للتلف لأنه إبراء عما يجب
والثاني يبرأ لوجود سبب
الضمان ويتغير الحكم
المذكور للتلف فلا ينفسخ
به البيع ولا يستط الثمن
(واتلاف المشتري) للبيع
كأن أكله (قبض) له (إن
علم) أنه المبيع حالة اتلافه
(والا) أي وإن جهل ذلك
وقد أضافه به البائع
(فقولان) وفي الررضة
كاصلها وجهان (كأكل
المالك طعمه المعصوب
ضيفاً) للقاصب جاهلاً بأنه
طعمه هل يبرأ القاصب
بذلك فيه قولان أرجحهما
نعم فعلى هذا اتلاف
المشتري قبض وعلى مقابله
يكون كاتلاف البائع وقد
ذكره بقوله (والذهب إن
اتلاف البائع) للبيع (كتلفه)
بأفة فينفسخ البيع فيه
ويستط الثمن عن المشتري
وقطع بعضهم بهذا ومقابله
قول أنه لا ينفسخ البيع

بل يتخير المشتري فان فسخ سقط الثمن وان أجزأ غرم البائع القيمة وأدى له الثمن وقد يتقاصن (والاظهر ان اتلاف الاجنبى لا يفسخ) البيع
(بل يتخير المشتري) به (ين أن يجزأ ويغرم (٢١٣) الاجنبى) القيمة (أو يفسخ فيغرم البائع الاجنبى) القيمة وقطع بعضهم بهذا

ومقابلته ان البيع يفسخ
كالتلف بأقّة (ولو تعيب)
المبيع بأقّة (قبل القبض
فرضيه) المشتري بأن أجاز
البيع (أخذه بكل الثمن)
ولا أرض له لغرضه على الفسخ
(ولو عيبه المشتري فلا خيار)
له بهذا العيب (أو الاجنبى
فلا خيار) بتعيينه للمشتري
(فان أجاز) البيع (غرم
الاجنبى الأرض) بعد
قبض المبيع أما قبل قبضه
فلا لجواز تلفه وانفساخ
البيع قاله الماوردى
وأقره فى الروضة كأصلها
ولو كان المبيع عبداً وعيبه
الاجنبى بقطع يده فأرشه
نصف قيمته وفى قول ما نقص
من قيمته (ولو عيبه البائع
فالمذهب ثبوت اختيار
لا التفريم) ومقابلته ثبوت
التفريم مع اختيار بناء
على أن فعل البائع كفعل
الاجنبى والاول مبنى على
أنه كالتلف الذى هو كالتلف
بأقّة على الرجوع المقطوع
به كما تقدم فصح التعبير
هنا بالمذهب كما هناك ولو
قال ثبت الخيار لا التفريم
فى المذهب كان أوضح
(ولا يصح بيع المبيع قبل
قبضه) منقولاً كان أو عقلاً
وان أذن البائع وقبض

فيه اعتراض على المصنف فى تعبيره بالاظهر (قوله بل يتخير المشتري) فورا على المعتمد نعم يفسخ فى الربوى
ولو بغرضه من جنسه ولو عبر بالبدل بدل القيمة لكان أولى (قوله ان اتلاف الاجنبى) أى ان كان بغرضه حق
وهو أهل للضمان فالتلافى له لخصوصيات كالأقّة كإسار وكذا اتلاف الحر بنى وغير المميز كإسار (قوله فلا خيار له)
وهو قابض لما أتلفه فيستقر عليه قسط ما أتلفه من الثمن باعتبار القيمة ولو فباله أرض مقدر كاليد وفارق
ثبوت الخيار لمستأجر خرب الدار ولا مرأة جبت ذكر زوجها لانه ليس فيه مما ينجيل أنه على ملك الملتف (قوله
أو الاجنبى) ومنه للمشتري فان مات أبوه قبل الاختيار انتقل الخيار له على المعتمد فان فسخ فكالاجنبى
وان أجزأ فلامتنى له لانه استحقه على نفسه (قوله فاختياره) أى فوراً فى هذا وما بعده على للعقد كإسار (قوله أما
قبل قبضه فلا غرم) لاحتمال تلفه فيفسخ العقد وهو المعقد وان نظره فيه الزركشى بان فيه ترك حق ثابت لاسر
متوهم وباقتضائه عدم المطالبة لواحد منهما وباقتضائه أنه لو غصب المبيع لم يكن لاحد منهما المطالبة فراجع (قوله
لا التفريم) لان فعل البائع كالأقّة ومثله ما لحق به إسار (قوله كان أوضح) لان ثبوت الخيار لا خلاف فيه
(تنبيه) من الاجنبى وكيل البائع أو المشتري ولو فى العقد ومنه عبد هو عبد الاجنبى نعم اتلاف عبد المشتري
بأذنه قبض كفعله ودابة كل منهم كفعله ان ضمن متلفها والا فكلاً وفى شرح شيخنا مخالفة فى بعض ذلك
فلراجع (قوله ولا يصح بيع المبيع) وغير المبيع مثله كما يأتى وخرج به زوائد فيصح التصرف فيها مطلقاً
(قوله قبل قبضه) وكذا بعده ان كان الخيار للبائع وحده أو لهما ولم يأذن له البائع فيه والا فيصح قاله شيخنا م
فراجع أما بعد القبض ولو حكماً فيصح التصرف ومنه مسئلة العبد والوارث السابقتين نعم يصح بيع العبد
من نفسه قبل قبضه من بانه كما بحثه الزركشى (قوله حرام) بمهمة مكسورة فزاي مجمعة (قوله لا تبين شيئاً)
أى اشترته كفى الحديث بعده (قوله حيث تباع) أى تشتري حيث مجردة عن الزمان والمكان لان المراد
بحوز التجارة وجود القبض كفى الحديث قبله فكل من الحديثين مبين لما ليس فى الآخر (قوله ان يبيعه البائع)

المثل لا يفسخ) أى لقيام القيمة مقام المبيع ووجه التخيير قوا العين المقصودة (قوله وقطع بعضهم بهذا) به
نعم ان المؤلف لو حنف الاظهر وقال بدله وان اتلاف الاجنبى الخ لكان موقفاً بقاعدته مع الاختصار غاية
الامر أن المقطوع به هنا غير المقطوع به فى مسئلة البائع (قوله ومقابلته ان البيع يفسخ الخ) أى لتعذر التسليم
(قول المتن أخذه بكل الثمن) أى بخلاف ما لو عرض تلف شيئاً بفرد بالعقد كأحد العبد بن فانه يجزأ بالحصّة من
الثمن كما سلف (قوله فلا خيار) أى بل يمنع الرد بفرد ذلك من العيوب وبعد قاضى الملتف بتعيينه حتى يستقر
عليه ما يقابل ذلك من الثمن فلو قطع يده فمات بعد الاندمال فلا يضمن نصف القيمة ولا بما نقص منها بل يجزأ
من الثمن (تنبيه) اذا عيب المستأجر العين المؤجرة ثبت له الخيار وكذا الوجبت ذكر زوجها والفرق ان تعيب
المشتري ينزل منزلة القبض بخلاف هذين لا يتخيل فيها ذلك (قوله قاله الماوردى) قال الزركشى يلزم هذا عدم
تمسك البائع من المطالبة أيضاً وان لو غصب المبيع قبل القبض لا يمكن واحداً منهما من المطالبة (قوله فأرشه
نصف قيمته) بخلاف نظيره ذلك من فعل المشتري اذا مات العبد بعد الاندمال فانه يضمن بجزء من الثمن ويقوم
العبد صحبها ومقطوع اليد ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (قول المتن ولا يصح بيع المبيع قبل
قبضه) ذكر الاصحاب فى ذلك معنيين أحدهما ضعف الملك والثانى توالى الضمانين على شيئ واحد بمعنى اجتماعها
عليه ويلزم ذلك انه لو تلف قبل القبض بقدر انتقاله قبيل التلف من ملك المشتري الثانى الى المشتري
الاول ومن الاول الى البائع وبيعه من البائع فيه المعنى الاول خاصة ولذى جرى وجهه فيه بالصحة مراعاة

الثمن قال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن خزام لا تبين شيئاً حتى قبضته رواه البيهقي وقال اسناده حسن متصل
وروى أبو داود عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع سلعة حتى تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم قال فى شرح
المهذب وفى الصحيحين أحاديث بمعنى ذلك (والاصح ان يبيعه البائع كغيره)

والثاني يصح كبيع
المقصوب من الغائب
والخلاف في بيعه بغير جنس
التمن أو بزيادة أو نقص
أو تفاوت صفة والا فهو اقالة
بلفظ البيع قاله في التتمه
وأقره في الروضة كأصلها
(و) الاصح (ان الاجارة
والرهن والهبة كالبيع)
فلا يصح لوجود المعنى المعلن
به النهي فيها وهو ضف
الملك (وان الاعتاق بخلافه)
فيصح لتشوف الشارع
اليه ويكون به قابضاً ومقابل
الاصح فيه يلحقه بالبيع
لأنه از الملك ومقابل الاصح
فيما قبله لا يلحق بالبيع
غيره (والتمن المعين) درهم
كان أو دنانير أو غيرها
(كالبيع فلا يبيعه البائع
قبل قبضه) لعموم النهي
له غير في الروضة كأصلها
والحرر بالتصرف وهو أعم
ولو تلف انفسخ البيع ولو
أبدله المشتري بمثله أو بغير
جنسه برضا البائع فهو
كبيع المبيع للبائع (وله
يبيع ماله في بدغيره بأمانة
كوديعة ومشارك وقراض
ومرهون بعد اتمكا كه
وموروث وبق في جهوليه
بعد رشده وكذا عارية
وما خوضه بسوم) لقام
الملك في المتكورات وفصل
الاخير بن بطلانها

أي تصرفه كتصرفه مع غيره (قوله والا) بان كان تعين الثمن الاول ان كان باقياً أو بمثله ان تلفاً وكان
في التتمه فهو اقالة بلفظ البيع ويقع فسخاً كما مر (قوله والاصح أن الاجارة كالبيع) فهي باطلة ولو مع
البائع وفارق محبة اجارة المؤجر من المؤجر لا من غيره قبل قبض محلها لعدم القبض الحقيقي فيها قاله ابن حج
وغيره (قوله والرهن) أي كالبيع فهو باطل ولو مع البائع وان لم يكن له حق الحبس على المعتمد وما في المنهج
ضعيف وليس المراد بالنصوص فيه قول الشافعي بل هو بحث لا ذريعاً والسبب في كفاؤه شيخنا فراجع (قوله
والهبة) أي كالبيع فهي باطلة ولو مع البائع ومنها الصدقة والهبة ومثل ذلك عوض الخلع وصلاح نحو دم وقرض
وقراض وشركة وغيرها (قوله وان الاعتاق نافذ) أي صحيح وان كان للبائع حق الحبس ان كان عن نفسه
ولو عن كفارته لا عن غيره ولو بلا عوض لانه هبة أو بيع وكل منهما باطل كما مر واعتمد شيخنا كشيخنا
الرملي أن الوقف صحيح كالعتق ولو على معدين وكذا الاستيلاء يحصل بكل منهما القبض (تنبيه) تصح
الوصية والتدبير والتزويج وقسمة غير الرذوا باحة الطعام للفقراء ولا يحصل القبض بشئ منها وفي المنهج
حصول القبض بأخذ الفقراء وقيد بعضهم الطعام بما اشترى جزأه لان المقدر يتوقف قبضه على التقدير
وعلى كل فهو يشكل على ما صرف في الصدقة فيما تقدم وحيث لم يحصل القبض بما ذكر فيتوقف على القبض
بالفعل من العاقد أو وارثه فليراجع ذلك وليحرر (قوله ولو باعه بمثله) أي وهو باق عنده أو بغير صفته
أو جنسه مطلقاً ولو برضا البائع (قوله فهو كبيع المبيع للبائع) أي فهو باطل فان كان بعين المبيع أو بمثله بعد
تلفه أو كونه في التتمه فهو اقالة كما تقدم في المبيع ولو باع الثمن بعد قبضه ثم تلف المبيع قبل قبضه انفسخ
العقد فيه دون الثمن وان لم يقبضه مشتريه ويضمن البائع بدله للمشتري ويظهر من ذلك في عكسه
الأن يقال القبض هنا في الاباحة ضمنى وفيه بحث قال شيخنا الرملي ومثل الثمن المذكور في البطان كل
عين مضمونة في عقد معاوضة كاجرة وبدل خلع وصداق وعوض صلح عن مال أو دم كما مر (قوله وله بيع
ماله) بالاضافة أولى من جعل مأمولة لشموله غير الاموال ونقل عن خط المصنف ضبطها بالفتح والكسر
(قوله كوديعة) ومثله غلة وقف وغنيمة فلا حد المستحقين أو الغائبين يبيع حصته قبل افرازها قاله شيخنا
بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل افرازها ردونها أو كسفي بعض مشايخنا بالافراز فقط ولو مع
غيره (قوله ومشارك) أي يصح تصرفه في حصته منه قبل قسمته فان قسم قسمة غير رد جائز تصرفه
في حصته أيضاً قبل قبضه وان قلنا انها بيع اذ ليست على قوانين البيع لعدم اعتبار الرضا فيها بخلاف قسمة
الرذ لا يصح تصرفه في حصته قبل قبضها لانها بيع (قوله وقراض) فيصح التصرف فيه لكامله سواء ربح
أولاً وقت قسمة أو لا على المعتمد (قوله ومرهون بعد اتمكا كه) أما قبله فلا يصح التصرف فيه ومنه
الرهن الشرعي نحو ثوب عند خياط شرع في خياطته أو عند قصار شرع في قصارته أو عند صباغ كذلك وان
لم يتم عمله اما اذا وفاه أجرته أو كان قبل شروعه فيصح تصرفه وان سلمه له بناء على جواز ابدال المستوفى به
الآتي ومنه يعلم جواز بيع غنم استأجره له عاشر امثلاً وان مضى بعض الشهر لما ذكر واذا أسلم الاجير
نفسه بقية الشهر استحق أجرته وفارق نحو القسامة بعد الشروع لانها عين فتأمل (قوله ومعار) أي
يصح التصرف فيه وان لم يمكن رده على المعتمد خلافاً لما روي حيث قال ان أمكن رده كدار ودابة
صنع والا كارض بنيت أو غرس فلا يصح لجهل المدة ولان استرجاعها لا يمكن الا بغير قيمة البناء أو الفراس
أو ارض النقص وذلك لا يجب على واحد من المتعاقدين اهـ (قوله لانها مضمونة) وهذه احكامه
فصل المعار والمستمك بكذا وهو يفيد أن ما قبلهما معطوف على وديعة فهو من الامانة على هذا فلا حاجة لاستثناء

للعنى الثاني قال في شرح المهذب لان من يشتري ما في بد نفسه يصير قابضاً في الحال فلا يتوالى ضمانان (قوله فلا
يصح) ولو كان للبائع حق الحبس (قوله فهو اقالة) أي تغليباً للمعنى العقد على لفظه (قوله لا يلحق بالبيع)
أي لعدم توالى الضمانين فيما ذكر أي فلا يلزم للبائع أن يسلمه قبل القبض (قوله ويستثنى) لانه ان يقول

يبيع كالمورث (ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتياض عنه) لعموم النهي لذلك (والجد يد جواز الاستبدال عن الثمن) الذي في
الذمة لحديث ابن عمر كنت أبيع الابل (٣١٤) بالدينار وأخذتموها بالدينار وأبيع بالدينار وأخذتموها بالدينار فأنيت رسول الله صلى

الله عليه وسلم فسألت عن ذلك فقال لا بأس إذا انفردت وليس بينكما شيء رواد أصحاب السنن الأربعة وابن حبان وصححه الحاكم على شرط مسلم والقديم المنع لعموم النهي السابق لذلك والثمن النقد والثمن مقايله فإن لم يكن نقداً وكانا نقدين فالثمن مادخلته الباء والثمن مقايله (فإن استبدل موافقاً في علة الربا كدراهم عن دنانير) أو عكسه (اشتراط قبض البديل في المجلس) كإدول عليه الحديث المذكور حنرا من الربا (والاصح أنه لا يشترط التعيين) للبديل أي تشخيصه (في العقد) كما لو صار في الذمة والثاني يشترط ليخرج عن بيع الدين بالدين (وكذا) لا يشترط في الاصح (القبض) للبديل (في المجلس) أن استبدل ما لا يوافق في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) كما لو باع ثوباً بدراهم في الذمة لا يشترط في قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لأن أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراش مال السلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبديل في المجلس للعلم به من شروط المبيع ولا يشترط

المورث الذي ذكره لأنه في يد البائع مضمون ولو عطف المشترك وما بعده على ماله ليشمل ما فيه ضمان بعقد غيره لكان أولى وعليه يكون الاستثناء لا بد منه كذا قاله شيخنا فانظر مع ماسر (تنبيه) من هذا القسم المملوك يفسخ بعيب وإقالة وهو كذلك إن لم يكن له حبسه على المرجوح عند شيخنا الرمي فيهما كما تقدم فربما على الراجح في غيرهما وما فيه حق المجلس مبيع بمن في الذمة لم يسلم فيه الثمن مثلاً فلا يصح وهذا ما اعتمدته شيخنا الرمي وهو ما ذكره التولي في باقي المنهج من التقييد معتمد (تنبيه آخر) للأخذ بالسوم مضمون كله أن أخذه لشراء كله والا فقدر ما يريد شراءه فلو أخذ خرقه عشرة أذرع لشراء خمسة منها لم يضمن الخمسة الثانية لأنها في يد أمانة فلو كانا قطعيتين ليشترى خمسة من واحدة منها مضمن خمسة من كل منهما أو ليشترى واحدة منهما مضمن كلاهما هنا ما اعتمدته شيخنا (قوله ولا يصح بيع المسلم فيه) ولو نقداً والمراد به كل من ضمن في الذمة ولو غير مسلم فيه فيشمل المبيع في الذمة بغير لفظ السلم وقول المنهج وتعبيرى بالثمن أهم من تعبيرة بالسلم فيه لا يناسب طريقته من كون المبيع في الذمة من المسلم فيه وخرج بالثمن غيره من نحو أجرة وصدائق وعوض خلع ودين ضمان ولو لمسلم فيه ومن ذلك الثمن وسيد كره المصنف (قوله ولا الاعتياض عنه) هو أهم مما قبله (قوله لعموم النهي) المذكور فيما مر بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعن شيئاً الخ (قوله والجد يد جواز الاستبدال عن الثمن) أي الذي لا يشترط قبضه في المجلس والاكراش مال سلم ورأى بوى وأجرة في أجرة ذمة فلا يصح (قوله وهذا يبيع الدين عن هو عليه) هذه الجملة ساقطة من بعض النسخ (قوله وليس بينكما شيء) أي علقه (قوله أصحاب السنن الأربعة) هم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله والقديم المنع) وحمل على ما سبأني (قوله والثمن النقد) سواء كان هو العين أو ما في الذمة وتقدم أنه لا يصح الاعتياض عنه إذا وجب قبضه في المجلس (قوله فإن لم يكن نقد) أي لم يوجد في كل من العوضين (قوله فالثمن مادخلته الباء) وفي الاعتياض عنه ماسر وأما المضمن مطلقاً فلا يصح الاعتياض عنه فلم أن السلم لا يصح الاعتياض عن أحد العوضين فيه (قوله والثاني يشترط) أي التعيين في العقد ليخرج الخ وأجيب بأنه بالقبض في المجلس خرج عن ذلك مع أن هذا دين نشأ الآن والممنوع ما كان بدين سابق (قوله للعلم به الخ) أي لأن هذا إن كان من السلم فيه فسيأتي تعيين رأس المال في المجلس أو من المبيع المعين ولا يكون منه إلا بعد التعيين فليراجع (قوله ولو استبدل عن القرض وقيمة المثل فجاز) قال شيخنا مر عن نفس القرض

هذه مخرج بقول المهاج أمانة (قول المتن ولا يصح بيع المسلم فيه) مثله المبيع الموصوف في الذمة إذا عقد عليه بلفظ البيع وفرق بينه وبين الثمن بأن عين المبيع تقصد فكان كالسلم فيه وأما الثمن فالقرض منه ماله (قول المتن والجديد) اختلاف ثابت سواء قبض المبيع أو لم يقبض (تنبيه) المضمونات ضمان عقد كالأجرة والصدائق وعوض الخلع والدم حكمها كالثمن فيفصل فيها بين المعين وما في الذمة (قوله وسكت المصنف الخ) عبارة الاسنوي فإن قلنا لا يشترط القبض فلا بد من التعيين في المجلس واشتراط التعيين في العقد فيه الوجهان السابقان انتهى وأما قول الشارح رحمه الله للعلم به فلم يتبين لي وجهه (قوله ولا يشترط الخ) قال الاسنوي فتصّل أن هذا القسم يعني قسم غير المتفق لا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الاصح بل تعيينه فيه قال وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتمين إلا بالقبض محمول على ما بعد اللزوم ما قبله فيتمين برضاها وينزل ذلك منزلة الزيادة والخط هكذا قاله في الطلب وهو جيد يقتضي الحاق من خيار الشرط بخيار المجلس اه (قوله لاستقرار ذلك) أي بخلاف دين السلم (قوله والمحرر) عبارة هو أن ثبت لا تختار لا مقلنا كدين القرض

تعيينه في العقد على الاصح السابق فيصفه فيه ثم يعينه (فرع) لا يجوز استبدال المؤجل من الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المؤجل محله (ولو استبدل عن القرض وقيمة المثل فجاز) لاستقرار ذلك وعبر في الروضة كالمحرر بدين القرض والاختلاف

يشترط في الاصح وفي تعيينه ماسبق (وبيع الدين لغير من عليه باطل في الاظهر بأن يشتري عبد زيد بمائة على عسر) لعدم قدرته على تسليمه والثاني يصح لاستقراره كبيع من عليه وهو الاستبدال المتقدم وصححه في الروضة مخالف للرافعي ويشترط عليه قبض العوضين في المجلس فلو تفرقا قبل قبض أحدهما بطل البيع كذا في الروضة وأصلها كالتهديب وفي المطلب ان مقتضى كلام الاكثرين بخالفه (ولو كان يزيد وعمروديان على شخص فباع زيد عسرا دينه بدينه بطل قطعا) اتفق الجنس أو اختلف لنبيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالء بالكالء رواه الحاكم وقال انه على شرط مسلم وفسر ببيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية للبيهقي وقوله قطعا كقول الحرر بلا خلاف من يد على الروضة كاصلها (وقبض العقار تخلية للمشتري وتمكينه من التصرف) فيه (بشرط فراغه من أمتعة البائع) نظرا للعرف في ذلك لعدم ما يضبطه

أودينه وان أومت عبارة الحرر المذكورة تخصيصه بالثاني اه وفيه نظر واضح اذا الاستبدال انما هو عمافي القيمة وليس فيها الا مقابل الشيء المقرض لاجنه سواء كان نالفاً وفاقياً ولا ينتقل الاستبدال عن عينه سواء مع بقائه أو عدمه ومن منع مع بقائه انما هو لممكنه من الرجوع فيه لاسكونه عن عينه فتأمل (قوله وهو شامل لمثل التلف) فعبارة الحرر أولى لذلك بل وتشمل الحكومات والدين الموصى به والواجب في المتعة وغيرها وزكاة الفطر عند حصر الفقراء والدين الثابت بالحوالة وغير ذلك ويكفي هنا العلم بقدر ما يعتاض عنه ولو باختيار أحدهما ولا يشترط كيل ولا وزن ومحل الجواز ما يمكن رباؤا فلا يصح كان اعتاض عن دين القرض الذهب ذهباً أو فضة نعم ان كان بلفظ الصلح صح (قوله وبيع الدين لغير من عليه) أي بغير دين سابق كما مر (قوله والثاني يصح) وصححه في أصل الروضة وهو المعتمد (قوله بان يشتري الخ) لا يخفى أن الدين في مثاله ممن لا مبيع فيخالف ما قبله الا ان يقال ان الثمن يقال له مبيع أو يراد بالمبيع مطلق المقابل فتأمل (قوله قبض العوضين) وهما العبد والمائة في المثال المذكور وعلى هذا فلا حاجة لاشتراط كون من عليه ملياً مقراً كما قاله شيخنا مر وعلم أنه لا فرق بين ما تنفق على علة الر باوعده على المعتمد الذي اقتضاه كلام الشيخين وما في المنهج من الحل ضعيف (قوله شخص) إشارة الى دفع أن يراد بالتعيين نحو الجنس أو القدر (قوله ولو كان) المناسب التفرغ بالفاء (قوله الكالء) هو بالالف قبل اللام وهزمة مكسورة بعدها (قوله وفسر) أي عند الفقهاء وفي اللغة أنه بيع النسبة بالنسبة (قوله وقبض العقار الخ) حاصل أطراف هذه المسئلة أن المبيع اما منقول أو غير موكل اما حاضر في مجلس العقد أو غائب عنه وكل اما يبدل المشتري أو غيره وكل اما غير مشغول أو مشغول والمشغول اما بامتنعة المشتري أو البائع أو أجني أو مشتركة والمشاركة اما بين اثنين منهم أو بين ثلاثة والمراد بامتنعة المشتري ماله يد عليها وحده ولو بوديعة وان كانت للبائع أو لأجني وكذا البقية وحاصل الحكم في قبضه أنه يشترط في المنقول نقله ولو حكما في الغائب مطلقا مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه عادة ثم ان كان كل منهما غير مشغول بامتنعة اشترط تمكن المشتري منه بتسليم مفتاحه مثلاً والاذن له في فعله واشترط اذن البائع له في قبضه ان كان له حق الحبس وان كان مشغولاً بامتنعة المشتري وحده اشترط مضي زمن التفرغ لافعله أو بامتنعة غيره اشترط التفرغ بالفعل هذا هو الوجه الذي لا يتجه غيره وما في المنهج وغيره من الاضطراب الذي منشؤه تفسير الاقباض ثارة باللفظ وثارة بالتمكين وغير ذلك وتفسير التخلية كذلك يجب رجوعه الى ما يوافق ما ذكرناه والله التوفيق والهداية الى سواء الطريق (قوله تخليته للمشتري وتمكينه منه) عطف التمكين على التخلية تفسير كما في المنهج فان اراد بالتخلية اللفظ بها بالتمكين تسليم نحو المفتاح أو عدمها منع فغير (قوله أمتعة البائع) ومثلها أمتعة الاجني والمشاركة ولو مع المشتري وتقدم المراد بها (قوله كان أقوم) بل كان قوياً لان القبض غيرها وانما يحصل بها على ماصر (قوله وغيرهما) ومنه زرع في الارض أو غمر على الشجر وان شرط قطعه أو بدالاحه أو بلغ أو ان جذاذه على المعتمد فيصبح قبض ذلك الزرع بلا نقل وقبض والاتلاف فيجوز الاستبدال عنه بلا خلاف اه فيؤخذ منه الجواز في السراهم الماخوذة في الحكومات والدين الموصى به والواجب بتقريب الحالك في المتعة أو بسبب الضمان وكذا زكاة الفطر اذا انحصر الفقراء في البلد وغير ذلك وفي الدين الثابت بالحوالة نظر يحتمل تخريجه على الخلاف في كونها بيعاً واستيفاء ويحتمل النظر الى أصله وهو الحال به هل هو ممن أو ممن أو غيرهما (قول المتن بان يشتري الخ) يراد به ليس من صورة ذلك نحو مسئلة زيد وعمر والآتية (قوله وفسر الخ) هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذاً من الرواية الاخرى والذي في الصحاح وغيره ان الكالء بالكالء هو النسبة بالنسبة أي المؤجل بالمؤجل (قول المتن تخليته) أي فلا يشترط دخوله المكان ولا حقيقة التصرف وقوله وتمكينه عطف تفسير على التخلية (قول المتن بشرط فراغه الخ)

شرعاً ولفتوا الى المصنف بالباء في التخلية كما في الروضة وأصلها الحرر كان أقوم لان القبض فعل المشتري والتخلية فعل البائع فلو لا التأويل المذكور لما صح الحل الا ان يفسر القبض بالاقباض والعقار يشمل الارض والبناء وغيرهما

ولو كان في البئر المبيعة
أمتعة للبائع توقف القبض
على ثمرتها ولو جعت في
بيت منها توقف القبض
على ثمرتها (فان لم يحضر
العاقدان المبيع اعتبر) في
حصول قبضه (مضى زمن
يمكن فيه المضي اليه في
الاصح) اعتبار الزمن
امكان الحضور عند عدمه
بنه على عدم اشتراطه في
القبض وهو المرجح وقيل
يشترط حضور العاقدين في
القبض وقيل حضور
المشتري وحده ليتأتى
اثبات يده على المبيع
ودفع الوجهان بالمشقة في
الحضور ومقابل الاصح
لا يعتبر ما ذكر (وقبض
المنقول تحويلة) روى
الشيخان عن ابن عمر انهم
كانوا يتاعون النعام
جزافا على السوق فنهاهم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يبيعهوه حتى
يحولوه دل على انه لا يحصل
القبض فيه الا بتحويله كما
هو العادة فيه (فان جرى
المبيع) والمبيع (بموضع
لا يختص بالبائع) كشارع
أودار للمشتري (كفي في)
قبضه (نقله) من حيزه الى
حيز آخر من ذلك الموضع

الارض المشغولة ومثلها الارض المشغولة بالحجارة المدفونة كما سيأتي ومنه ماء بئر وصهر يج فلا يشترط في قبضه
أو قبض محله نقله ولا يشترط في صحة البيع النص على ماء الصهر يج بخلاف ماء البئر ومنه السفينة التي لا تنجر
بجر عادية وان كانت في البحر كما في شرح شيخنا وفي حاشية شيخنا أنها في البحر كالمنقول مطلقا (قوله ولو كان
الخ) ذكره توطئة لقوله ولو جعت الخ والا فهو مكررم كلام المصنف لا كور (قوله فان لم يحضر الخ) يان لم
يكن في مجلس العقد (قوله اعتبر الخ) وان كان غير مشغول وبه المشتري كما تقدم (قوله مضى زمن) من
العقد أو من الاذن ان كان له حق الحبس (قوله وقبض المنقول) أي غير التابع في صفقة البيع عند الاطلاق
وان نص عليه كما البئر ونحو الزند لا ماعج في صفقته مما لم يدخل (قوله نحو يله) وان اشترى محله معه أو بعده
أو كان متولى الطرفين كالاب ومحل اعتبار التحويل في غير ما يبد المشتري قبل بيعه بنحو غصب أو ودعة أو لا
فلا حاجة لتحويله بالفعل ولا الى اذن البائع في قبضه الا ان كان له حق الحبس كما مر قال شيخنا الرمي ولا بد مع
التحويل من وضعه في مكان آخر ولا يكفي نقله من غير وضع ولا عوده في مكانه ولم يرضه شيخنا وسبأ في ما يله
له ووضع البائع المبيع بقرب المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلامانع قبضه وان نهله عنه لكن لا يضمنه
خرج مستحقا (تنبيه) قبض الجزء النافع قبض الكل وان لم يأخذ شريكه كما في شرح شيخنا وأما يعتبر
الاذن لعدم الضمان فقط وتقدم أن المنقول شرطه ثمره اذا كان طرفا كصندوق فيه أمتعة وان اشترىها معه
أو بعده على ما مر (قوله روى الشيخان الى آخر الحديث) فبعض كذا الطعام وهو منقول ويقاس عليه كل منقول
وكونه جزافا ليس قيد ابل هو بيان للواقع وهو قيد لا كفتاه قبضه من غير ثمره ويجلس على متاع يبيعهم
له بقية التصرفات وكان حق الشارح ذكر ذلك وأشر بقوله دل الخ الى بيان ما هو المقصود من التمسك بقوله
كما هو العادة فيه الى تقوية ذلك المعقود بالمهم فتأمل (قوله بموضع لا يختص بالبائع) أي ليس للبائع فيه
حصه وان قلت وليس تحت يده باعارة ونحو ودعة لا مقصوب مع البائع فيمكن النقل اليه وادخال البائع على
المقصود عليه صحيح وان كان خلاف الاكثر ولو قال يختص به غير البائع أو ليس للبائع فيه حق لكان أولى
تقسم (قوله أودار للمشتري) ومثل داره طرف معه وان كان موضوعا في ملك البائع وكذا دار أجنبي
وان لم ياذن فيه وان حرم (قوله الى حيز) ولورأسه أو رأس ولده أو ظهر دابة (قوله آخر) ليس
ظاهر هذا كغيره انه لا يشترط في الدواب ثمره يغنيها من أمتعة البائع وفيه نظر وأما السفينة فصرح في الكفاية
بانه لا بد من التفريغ وقوله وغيرهما أي كالشجر (قول المتن فان لم يحضر العاقدان الخ) أي ولا يفتى عن ذلك
كونه في يد المشتري ولا بد من مضي زمن النقل ان كان في يد المشتري والا فلا بد من النقل شرح الروض (قول
المتن اعتبر في حصوله الخ) المعنى في هذا انه لما سقط الحضور لمحتي وهو المشقة اعتبرنا زمانه الذي لا مشقة في
اعتباره (قوله حضور العاقدين) أي لانه أقرب الى حقيقة الاقباض (قوله لا يعتبر ما ذكر) أي لانه لا معنى
لاشترط مضي الزمن من غير حضور (قول المتن تحويلة) ولو في حق متولى الطرفين ولو كان تابعا للمقار في
صفقة واحدة (قوله كما هو العادة) يريد ان الحديث دل والعادة قاضية بذلك (قول المتن لا يختص بالبائع) من
جمله ما يصدق عليه هذا المقصوب والمشارك بين البائع وغيره وفيه نظر (قوله أودار للمشتري) قال السبكي قد
جزموا هنا بذلك فيما قالوا الوابع شيئا في يده ودعة أو غصبا لا يشترط النقل ولا اذن البائع ولا ثبت حق الحبس
لانهم رضي بدوام يده هكذا قاله المتولى فعلى هذا تصور المسئلة مسألة دار المشتري بما اذا لم ينفرد باليد بل كان البائع
معه قال ونحو بر القول فيما اذا باعه شيئا في يده انه ان كان الثمن حالا ولم يوفوه احتاج الى اذن البائع في القبض
على ما جزم به الرافعي وان خالف ما في التهمة وان كان مؤجلا ووفوه لم يحتج الى اذن ثم في اشتراط مضي الزمن
واشترط السبر معه ونقله الخلاف الذي في الرهن والصحيح هنا كالصحيح هناك هو الراجح هناك اعتبار مضي
الزمن دون النقل بالفعل (قوله من ذلك للموضع) يريد انه لو نقله الى موضع يتعلق بالبائع لا يفيد (قول المتن

(وان جرى) البيع والمبيع (في دار البائع لم يكف) في قبضه (ذلك) النقل (الا باذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض به (معبرا للبيعة) التي اذن في النقل اليها للقبض ثم لو نقله المشتري من غير اذن دخل في ضمانه لاستيلائه (٢١٧) عليه ومن المنقول العبد في امره

بالانتقال من موضعه والدابة فيسوقها أو يقودها والثوب فيتناوله باليد (فرع) زاد الترجمة (للمشتري قبض المبيع) من غير اذن البائع (ان كان الثمن مؤجلا أو سلمه ان) كان حالا مستحقه (والا) أي وان لم يسلمه (فلا يستقل به) أي بالقبض وعليه ان استقل به الرد لان البائع يستحق الحبس لاستيفاء الثمن ولا ينفذ تصرفه فيه لكن يدخل في ضمانه ولو كان الثمن مؤجلا وحل قبل القبض استقل به أخذا مما في الروضة كأصلها في مسألة الترجمة بالفرع الآتي انه لا حبس للبائع في هذه الحالة وسيأتي فيه نص بخلاف ذلك (ولو بيع الشيء تقديرا كثوب وأرض ذرعا) بأعجام الدال (وحنطة كيل أو وزنا اشتراط) في قبضه (مع النقل) في المنقول (ذرعه) ان بيع ذرعان كان بذرع (أو كيله) ان بيع كيل (أو وزنه) ان بيع وزنا (أو عدده) ان بيع عدا والاصل في ذلك حديث مسلم من اتباع طبعها فلا يبعه حتى يكتبه دل على أنه لا يحصل القبض فيه الا بالكيل وقيس عليه الباقي (مثاله) في المكيل (بعتكها) أي

قيدها فيمكن لو أعاده إلى موضعه كما علم (قوله دار البائع) أي ماله يد عليها أو على جزء منها ولو باعارة كما تقدم وصحت اعارته لما يعود دفعها اليه بخبر وجه من الضمان (قوله من غير اذن) أي من البائع للقبض فلا يكفي اذنه في النقل لغير القبض أو مطلقا وان لم يكن له حق الحبس (قوله دخل في ضمانه) أي ضمان بدلو خرج مستحقا وينفسخ العقد بتلفه ومنه الخيار بتعيبه نعم ان أتلفه هو أو عيبه فقباض له كما مر (قوله في امره) بالانتقال وان لم يقصده القبض بل وان قصد غيره وكذا سوق الدابة وتناول الثوب بنحو اليد وفارق اعتبار القصد في اذن البائع كما مر لان الفعل أقوى من القول ولا عبرة بالقصد معه غالبا ولهذا أوجب البائع بالفعل لم يعتبر فيه قصد (قوله والدابة) ومثلها وله ها ولا يشترط تغيره فان حمل عليها ولا يكفي ركوبها بالتحويل ولا استخدام العبد كذلك (تنبيه) يشترط في القبض الرؤية كافي البيع فيكون الرؤية قبل القبض فيما لا يتغير إلى وقت القبض ويكفي رؤية الوكيل في القبض وان لم يره الموكل ولو أتلفه بعد قبضه بلا رؤية كان قبضا كما يدل له عموم كلامهم وفيه بحث ولا يشترط في القسمة تحويل ولا قبض وان جعلت بيعة (قوله والثوب) ومثله كل خفيف (قوله فيتناوله باليد) وان لم يضعه في مكان آخر كما مر (فرع) أجرة النقل المفتقر اليه القبض على البائع في الثمن وعلى المشتري في المبيع كما سيأتي في التقدير (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام قبله (قوله أو سلمه) أي برئ منه ولو باستبدال أو بحواله أو صلح أو سلم الحال منه كذلك (قوله فلا يستقل به) أي القبض في حرم عليه فعله (قوله لكن يدخل في ضمانه) أي ضمان عقد كما يصرح به قول المنهج فيستقر عليه الثمن وبذلك قال حنيفة والخطيب وغيرهما واعتمد شيخنا الرمي في شرحه انه ضمان يد فينفسخ العقد اذا أتلفه البائع أو تلف باق كاسيأتي أو يتخير المشتري ان أتلفه أجنبي كما مر ويدل له وجوب رده (قوله ان استقل به) هو العتد ولا عبرة بتسليم بعضه الا ان تعددت الصفقة ومحل الاستقلال المذكور في غير المنقول الى حيز البائع والا فلا بد من الاذن للقبض كما مر (قوله من ابتاع طعاما) أي غير جزأف أخذا من المعنى وقد قام الاجماع على عدم اعتبار الكيل فيما بيع جزأفا (قوله الا بالكيل) ثم ان اتفاقا على كمال غيرهما فواضح والاصب الحاكم كالا أمينا فان تولاه المقبض منه ما للقباض فواضح أيضا وان تولاه القابض لم يصح كما يصرح به قول شيخنا الرمي في شرحه بأنه لا بد من قباض الاول أو راتبه اه أي لانه يصير قباضا مقبضا من نفسه وهو لا يصح كما يأتي وقال بعض مشايخنا الوجه الصعته ان لم يكن له حق حبس أو كان له واذن لا لا سؤلا بكونه نائباً عنه كما هو ظاهر كلامهم بل صريحه وقول شيخنا الرمي المذكور وانما ذكره لاجراء جعله نائباً عنه لا مطلقا كما مر شد اليه تعليله المذكور ويدل له قولهم فلو قبض مذكور جزأفا دون ان يقولوا لا تقدير مقبض فتأمل (قوله لكن يدخل المقبوض في ضمانه) قال شيخنا الرمي ضمان عقد واعتراض بما تقدم عنه آتقا وأجاب بان القبض هنا

وان جرى في دار البائع الخ قال الاذرى هذا فيما اعتيد نقله وأما الدرهم الخفيفة ونحوها اذا أخذها يده أو لبس الثوب فعلى ما سبق من كونه قبضا وان كان بموضع يختص بالبائع اه ثم عدم الحصول ثابت وان لم يكن للبائع حق الحبس لانه في مكان البائع لم يخرج عن يده (قوله في قبضه) لو نقله الى مكان لا يختص بالبائع كفي (قوله لم يكف ذلك) أي وان لم يكن له حق الحبس (قوله للقبض) هذا يفيدك ان الاذن في النقل من غير أن يقول للقبض لا يكفي قال الاذرى وهو ظاهر اذا كان له حق الحبس (قوله دخل في ضمانه) أي فاذا تلف لا ينفسخ البيع وفي السبكي خلاف هذا فليراجع (قوله ومن المنقول الخ) نبه على هذه المسائل لانه ليس فيها تحويل حقيقي من المشتري (فرع) للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا أي ابتداء (قول المتن فلا يستقل) أي ولو كان في يده خلافا لما تولى (قوله لكن يدخل في ضمانه) أي ضمان اليد ضمان العقد (قول المتن

(٢٨ - (قيلوبى وعيمره) - ثاني) الصبرة (كل صاع بدرهم أو) بعتكها بعشرة مثلاً (على انهاء عشرة أصع) ولو قبض ما ذكر جزأفا لم يصح القبض لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كان له) أي شخص (طعام مقدر على زبد) كعشرة أصع سلمها (ولعمرو

زيد مالى عايه لنفسك) عني (فقبل فاقبض فاسد) له وهو بالنسبة الى القاتل صحيح تبرأ به ذمة ز يدي الاصح لاذنه في القبض منه ووجه فساد لعمره وكونه قابضاً لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه ويلزمه رده للدفع على مقابل الاصح وعلى الاصح بكيه المقبوض له لاقباض وكدين السلم دين القرض والانلاف والعبارة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة اذا (قال البائع) بمن في الذمة حال (لا سلم المبيع حتى اقبض منه وقال المشتري في الثمن مثله) أى لا سلمه حتى اقبض المبيع وترافعا الى الحاكم (أجبر البائع) لرضاه بتعلق حقه بالذمة (وفي قول المشتري) لان حقه لتعلقه بالعين لا يفوت (وفي قول لا اجبار) أولا ويمنعهما الحاكم من التعاضص (فن سلم أجبر صاحبه) على التسليم (وفي قول يجبران) فيلزم الحاكم كل واحد منهما باحضارهما عليه فاذا احضراه سلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري يبدأ بهما شاء (قلت فان كان الثمن معيناً سقط القولان الاولان وأجبراني الاظهر والله أعلم)

مأذون فيه وانما الغائت وصف قائم بالعمود عليه كذا قاله والوجه خلافه اذا بيس هنا عقد بالكلية فلا تمن وأيضاً المقابل هنا واحد سواء قلنا ضماناً بد أو عقد فراجع وحرر وتأمل (قوله عليه) أى الشخص مثله أى الطعام فليكتل أى الشخص بان يأمرز بدا أن يكبل له لا بنفسه ثم يكبل أى الشخص ويكتفى الاستدامة الى المكبل الى دفعه لعمره (قوله فيكون الخ) فلوزاد أو نقص بقدر تفاوت السكيلين لم يضر والارجع الشخص بالنقص ورد لز يادة لتبين الغلط في السكيل الاول (قوله ولو قال لعمره) مثل عمره وريقه ولو ما ذونا ووكيله بخلاف مكانه وأبيه وابنه وليس لواحد تولى الطرفين ولو بوكالة عنهم ولو لى المحجور ذلك كافي البيع (قوله عني) بيان للواقع فلا يحتاج الى ذكره اذ لو قال أحضره لى لا قبضه لك أرى لم يصح أيضاً (قوله له) أى لعمره (قوله صحيح) فلا يرد له دفعه (قوله مضمون عليه) أى على عمره وفي ضمانه ما تقدم (قوله على مقابل الاصح) لان قبضه للمقابل فاسد أيضاً (قوله تشمل الثلاثة) وانما قيد هاب قوله سلماً لانه الذى فى كلام الاصحاب (نفيه) أجرة التقدير واحضار الغائب على الموفى باتعاً ومشترياً وأجرة التحويل والنقد على الآخر المستوفى فعلم ان أجرة الدلال في المبيع على البائع فان شرطت على المشتري فسد العقد ومنه بعثك كذا بكذا السلم ولا يضمن النقاد ولو بأجرة لانه مجتهد ولا يستحق أجرة لو أخطأ خلافاً لابن عبد الحق بخلاف نحو الوزن وناقش القبان والسكائب قدر العوض فعليه الضمان ولا أجرة لهم أيضاً كافي غلط النسخ ولو قال لغريمه وكل من قبض لى منك صح ومثله وكل من يشتري لى منك ولو قال لغريمه اشتري بهذه الدراهم لى ما تستحقه على واقبض لى ثم لك صح الشراء والقبض الاول دون الثاني (قوله فرع زاد الترجمة به) أى لما مر (قوله قال البائع) أى المتصرف عن نفسه نحو وكيل وولى وناظر وقف وعامل قراض فيتمتع عليهم القبض قبل التسليم فيجبر المشتري وحده ان لم يكن نائباً أيضاً والا جبراً معاً (قوله بمن في الذمة) أى وبعد لزوم العقد فلا اجبار في زمن الخيار ولو خرج الثمن زبوا فكالولم يقبض فلوناف المبيع انفسخ العقد فلم يرد جرمه ان هذا الخلاف في السلم بخلاف الاجارة (قوله معيناً) أى كالمبيع فلو كان الثمن معيناً والمبيع في الذمة انعكس الحكم في القولين الاولين من الخلاف في تخيير المشتري على الاظهر ولا يتصور كونهما في الذمة (قوله سقط القولان الاولان) وهما اجبار البائع وحده أو المشتري وحده والثالث هو مقابل الاظهر وهو عدم اجبارهما وما في شرح شيخنا مما يخالف ذلك غير عليه) الضمير فيه يرجع الى قوله ولو كان له (قول المتن فليكتل لنفسه الخ) أى لحديث الحسن أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصالحان صاع البائع وصاع المشتري وهو مرسل لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من رواية جابر مر فوعا والمرسل يعتضد بوروده مر فوعا وان كان ضعيفاً ولان الاقباض هنا متعدد ومن شرط صحة السكيل يلزمه تعدده ثم لو دام في المكبل كفى (قول المتن اقبض من زيد الخ) ولو قال اقبض لى ثم اقبضه لنفسك فالحكم كذلك ولو قال احضره لى لا كتاله لك منه فكذلك أيضاً (قوله عني) يرجع الى قول المتن اقبض (قوله على مقابل الاصح) يرجع الى قوله ويلزمه فرع قال البائع (قوله لرضاه بتعلق حقه بالذمة) ولانه يتصرف في الثمن بالحالة والاعتياض فاجبره يتصرف المشتري ولان المشتري يتوقع الفسخ بتناف المبيع والبائع آمن فاجبره بآمن المشتري ولان البائع يجبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ملك نفسه (قوله لان حقه الخ) عبارة غيره لان حقه متعين في المبيع وحق البائع غير متعين في الثمن فامر بالتعيين (قول المتن وفي قول لا اجبار) أى لان كلا منهما ثابت له الاستيفاء وعليه الايفاء فلا يكاف الايفاء قبل الاستيفاء (قوله فاذا احضراه) لو تلف في مجلس الحاكم كان من ضمان دفعه (قول المتن وأجبراني الاظهر) أى فيكون القول الثالث جارياً وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر لى وهو المراد ان شاء الله تعالى (قوله في غيره)

(واذا سلم البائع) باجبار أو دونه (أجبر المشتري أن حضر الثمن) على تسليمه (والا) أي وإن لم يحضر (فان كان) المشتري (معسرا) أي فممن فهو مفلس (فلبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيع بشرطه لما سيأتي في (٢١٩) بابه (أو موصرا وماله بالبد أو بمسافة

قريبة) أي دون مسافة
القصر (حجر عليه في
أمواله) كلها (حتى يسلم)
الثمن لتلا يتصرف فيها بما
يطلب حق البائع (فان كان
بمسافة القصر لم يكف البائع
الصبر إلى احضاره) لنضرو
بذلك (والاصح أن له
الفسخ) وأخذ المبيع لتعذر
تحصيل الثمن كالأفلاس به
والثاني لا يفسخ ولكن
يباع المبيع ويؤدي حقه
من ثمنه (فان صبر) البائع
إلى احضار المال (فالحجر كما
ذكرنا) أي بحجر على
المشتري في أمواله كلها
إلى أن يسلم الثمن لما تقدم
(وللبائع حبس مبيعه حتى
يقض ثمنه) الحال بالإصالة
(أن خاف فوته بلا خلاف)
وكذلك المشتري له حبس
الثمن المذكور أن خاف
فوت المبيع به كاذ كره في
الروضة كاصلها أي بلا
خلاف (وأما الأقوال)
السابقة (إذا لم يخف فوته)
أي البائع فوت الثمن وكذلك
المشتري فوت المبيع
(وتنازع على مجرد الابتداء)
بالتسليم أما الثمن المؤجل
فليس للبائع حبس المبيع
به لرضاء بالتأخير ولو حصل
قبل التسليم فلا حبس له
أيضا كذا في الروضة كاصلها

محول عليه فراجع (قوله وإذا سلم البائع) أي عن جهة المبيع لانه ووديعه اذله الاسترداد حينئذ (قوله
باجبار) أي على الاظهر أو بدونه على مقابلة قد كرا المبيع لعدم الاجبار ليس في محله اذ لا يصح معه الفسخ
والحجر وغيره مما سيأتي ثم هو صحيح بالنسبة لا جبار المشتري (قوله أجبر المشتري) على التسليم وليس للبائع
بامتناعه الفسخ كعكسه وحينئذ يصير المشتري محجورا عليه في أمواله الحاضرة وان جاز له الوفاء من غيرها
فيجب له الحاحا على الوفاء منها ان لم يوف من غيرها (قوله ان حضر الثمن) أي حضر نوعه لانه في القدمة
(قوله معسر الثمن) بان لم يكن له مال غير المبيع وان كثرت قيمته فقوله فهو مفلس انما ذكره توطئة لكلام
المصنف وليس المراد به حجر الفليس (قوله بشرطه) وهو حجر الحاحا على تسليمه فقط من غير نظر إلى زيادة دينه
على ماله ولا إلى طلب وغير ذلك مما يأتي ولو كان محجورا عليه سابقا لمحتج إلى حجر وحيث كان الحجر شرطا
في الفسخ فلا يفسخ البائع قبله ولا يتوقف فسخه على اذن الحاحا على تسليمه (قوله وماله بالبد) أي البلد
الذي فيه البائع وان لم تكن بلد العقد كما قاله شيخنا الرملي (قوله حجر عليه) أي حجر عليه الحاحا على تسليمه
أمواله كلها الحاضرة منها والغائب ويسمى هذا الحجر التبريد لانه لا يتوقف على سؤال ولا ضيق مال ولا
يتعدى لمال حادث بعده ولا يفسخ به بائع ولا يباع فيه مسكن ولا خادم ولا يتوقف زواله بعد الوفاء على
فك حاكم وبنفق على عونه نفقة المومنين (قوله بمسافة القصر) أي من البلد المذكور أنفا (قوله
والاصح أن له الفسخ) ولا يحتاج في الفسخ هنا إلى حجر حاكم ويأتي هنا في القرض من جواز أخذ
القيمة لا في صولة ان كان في غير بلد العقد وكان له مؤنة ولم يتحملها وحمل الفسخ ان لم يف المبيع بالثمن
والا فلا فسخ ان سلم متبرعا كما قاله لقاضي أبو الطيب وكلام الامام والرافعي يخالفه فراجع (قوله فالحجر كما
ذكرنا) أي يدام عليه الحجر وان كان وجد قبل ذلك والاضرب الآن وعلى هذا يحمل كلام الشارح والمنهج
(قوله به) الضمير عائدا إلى عدم الخلاف كما فسر الشارح للتسليم كاتوهمه بعضهم ولو خافا معا اجبرا بلا
خلاف أيضا (قوله أي البائع فوت الثمن) لو قدم لفظ البائع بعد يخف لانه فاعله لكان أولى ولو قال الشارح
لم يخف أحد منهما فوت عوضه لكان أنسب ما بعده لكان أنسب وكان يستغنى عما زاده بقوله وكذلك المشتري
الحق فنأمل (قوله فليس للبائع حبس المبيع) ولا يطالب المشتري برهن ولا كفيلا وان كان غريبا ضعيف
هربه وله الاستقلال بقبض الثمن كما تقدم

﴿ باب التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة ﴾

الضمير فيه يرجع إلى قوله في بيع عرض بعرض (قول المتن أجبر المشتري) أي فلا يثبت للبائع بذلك فسخ
(قول المتن الثمن) أي نوعه لان صورته المستحقة الثمن في القدمة (قوله بشرطه) أي وهو حجر الحاحا على تسليمه قبل
الفسخ وقيل لا فسخ بل تباع السلعة ويوفى من ثمنها حكاه الرافعي وهو يدل على ان السلعة لا تخرج
عن الاعسار ولو زادت على مقدار الثمن (قول المتن حجر عليه) أي ولو زادت على الثمن أضاه فاولها يقال له
الحجر التبريد ولا يتوقف الحجر على سؤال التبريد هنا ولا ينفك الا بقاء القاضى (قوله ويؤدي حقه من ثمنه)
كسائر الديون (قول المتن فان صبر فالحجر) في البسيط عن العراقيين انه لا يحجر حيث ثبت الفسخ وهو
ظاهر اذ كيف يسوغ الحجر مع تمكن من الفسخ ولكن المنقول لا يحص عنه (قوله كاذ كره) يرجع إلى
قوله وكذلك (قوله أما الثمن المؤجل) مفهوم قوله اول الفرع ثمن في القدمة حال

﴿ باب التولية الخ ﴾

وهي نقل جميع المبيع إلى المولى بثلث الثمن المثل أو عين المتقوم بافظ وليتك والاشراك نقل بعضه بنسبته من

وفي الكفاية في كتاب الصدق ان القاضي أبو الطيب نقل عن نص الشافعي رحمه الله تعالى في المثل وان له الحبس وسيأتي في الصدق انه لو
حل قبل التسليم فلا حبس للمراة في الاصح ﴿ باب التولية ﴾

والاشراك والمراجعة)
 وفيه المحاطة اذا (اشترى)
 شخص (شيئا) بمثل (ثم)
 قال (بعد قبضه) (اعلم)
 بالتمن) باعلام المشتري
 أو غيره (وليتلك هذا العقد
 فقبيل) كقوله قبله أو
 توليته (لزومه مثل التمن)
 جسا وقدر اوصفة (وهو)
 أي عقد التولية (بيع في
 شرطه) كالقدرة على
 التسليم والتقباض في
 الربوى (وتربأ حكمه)
 منها تجد الشفعة اذا كان
 المبيع شققا مشفوعا وعفا
 الشفع في العقد الاول
 (لكن لا يحتاج) عقد
 التولية (الى ذكر التمن
 ولو حط عن المولى) بكسر
 اللام (بعض التمن) بعد
 التولية (انحط عن المولى)
 بفتحها لان خاصة التولية
 التزيل على التمن الاول
 ولو حط جميعه انحط عن
 المولى أيضا ولو كان الحط
 قبل التولية للبعض لم تصح
 التولية الا بالباقي أولا بكل
 لم تصح التولية أصلا

وقدم هذا الباب من الالفاظ المطلقة على ما بعده منها لان هذا المدلول شرعي سابق ينزل عليه ومعاني هذه
 الالفاظ مختلفة لغة متحدة شرعا كما قاله وفيه بحث فالتولية لغة تقليد العمل للغير (قوله والاشراك) جعل
 الغير شرىكا والمراجعة لزادة والمحاطة النقص ومعانيه اشترى ناقلا كل المبيع أو بعضه الى الغير بمثل التمن الاول
 أو بزادة عليه أو نقص عنه كاسيأتي (قوله وفيه المحاطة) وسكونه عنها اما اكتفاء بالمراجعة لانها مراجعة
 في المعنى للشري أو اختصارا أو لعدم ذكر أصلها والزادة على الترجة غير معينة فتأمل (قوله اشترى)
 مثلا اذ مثله السلم بعد قبض المسلم فيه وعوض الخلع والصداق والشفعة وصلح دم العمد والجارعة ويلزمه فيها
 جميع الاجرة فان ولده قبل مضي زمن مثله اجرة والا فيقسط ما بقي وان قال من أولها قاله شيخنا الرملي وظاهره
 عدم بطلان العقد بذلك الشرط والذي يشبهه فيه بطلانه به ويلزمه اجرة مثل مدة انتفاعه ويلزمه في الخلع
 والصداق مهر المثل وفي الشفعة ما دفعه للمشتري وفي الصلح الدية والتولية في جميع ذلك بما قام على (قوله
 بمثل) فيده لقول المصنف لزومه مثل التمن ويقابله العرض الآتي فهو المتقوم (قوله بعد قبضه) أي المقيّد
 للتصرف (قوله لا علم بالتمن) ولو قبل القبول يدخل فيه العلم بكيله ووزنه ونحو ذلك فلا بد من العلم بها وقال
 شيخنا الرملي يكفي في المرفق رويته ولو تخمينيا في التولية وفي الاشراك لافي المراجعة والمحاطة وفيه بحث فتأمل
 ومثل التمن ما قام به فيما مر وسيأتي وقد يشمله التمن تجوزا قاله شيخنا وهو يقتضي أنه يشترط العلم بمهر المثل
 في نحو الخلع وقيمة الدية في صلح الدم فراجع (قوله هذا العقد) هذا صريح بنفسه ونحوه بت بما اشتريت
 صريح بغيره ولو سككت عن ذكر العقد فهو كناية على المعتمد ومن الكناية جعلته لك بما اشتريت مثلا (قوله
 لزومه مثل التمن) أي ان لم ينتقل للمتولى والواقع العقد على عينه سواء علم بانتقاله أولا بل لعلم بانتقاله وقال
 بمثله أولا بعينه بطل العقد فيه ما يجري ذلك في عوض الخلع ونحوه مما مر وسيأتي أنه لو انتقل التمن ونحوه
 بعد العقد لا يتولى تعينت عينه أيضا ولا يصرف لفظ التولية في العقد ولو بلغ (قوله ووصفة) ومنها الاجل فيعتبر
 جميعه في حق المتولى وان وقعت التولية في آخره ولا يلزم رهن وكفيل كاتاني الاول على المعتمد (قوله منها
 تجد الشفعة) ومنها أنه لو اطاع المتولى على عيب قدّم مقدم على التولية رده على المولى لا على البائع الاول
 خلافا لابن الرفعة ومنها ان للمولى مطالبة المتولى وان لم يطالبه البائع الاول أيضا خلافا لاللام (قوله لكن الخ)
 هذا محل مخالفة التولية لغيرها (قوله ولو حط) أي بعض التمن عن المتولى لا بلفظ نحوه سواء كان بلفظ حط
 أو اسقاط أو عقوأ أو بولث أو ابراء من البائع أو وكيله أو موكله أو سيد مكانه بعد عجزه لامن موصى له بالتمن
 ومخاتل به لانها أجنبيان ويوجد الحط في غير التولية مما يأتي في المراجعة ان كان بعد لزومها أو وقعت بغير
 لفظ تولية أو اشراك كاسيأتي (قوله بعد التولية) ذكره مراعاة لكلام المصنف وسند كرمفهومه وكلامه
 شامل لما قبل لزومه لقيد بعضهم هذا الحط بغير الربوى بحسنه لانه يبطل اذا لا يتصور بقاء العقد معه لا قبل
 التقباض ولا بعده فراجع (قوله ولو حط جميعه) أي بعد لزوم التولية والابطال (قوله انحط عن المولى)
 وحينئذ لو تقابل المولى على المولى بشئ قاله شيخنا الرملي قال ولا يصح أخذ الشفع بعد حط الكل
 ولا يلحقه الحط بعد الاخذ فراجع (قوله الا بالباقي) بان يصرح به أو يطلق فان صرح بالكل بطل العقد (قوله
 التمن بلفظ غير كتمك والمراجعة بيع بمثل التمن أو ما قام عليه به مع رجح موزع على الاجزاء والمحاطة بيع كذلك
 مع حط منه موزع على الاجزاء (قول المتن اعلم) اشترط العلم بالتمن فيه خلاف المراجعة الآتي وان اقتضى
 صنيعة خلافة ثم لا فرق في ذلك بين المولى والمولى (فرع) لو حط عنه البعض ثم ولده بجميع التمن هل
 يصح ويلحقه الحط أم يبطل ولا يصح الا بالباقي بعد أن يعلمه المولى الظاهر الثاني (قول المتن وهو بيع الخ)
 وقيل ليس يبيعا جديدا بل يكون المولى نائبا عن المولى فتنتقل الزيادة اليه ولا تجد الشفعة (قول المتن
 لكن لا يحتاج الخ) أي لان لفظ التولية مشعر به (قوله الا بالباقي) هل يشترط محل نظر (قوله

عرضاً) أي مئة وما كاسر (قوله لم تصح التولية أصلاً) ويبتل العقد الاول ان كان الخط في زمن الخيار لانه يصير مباعاً بلا ثمن ومن هذا علم صحة ما أتى به بعضهم في بولي باع لوليه داراً أو برأه من ثمنها في مجلس العقد من بطلان البيع وبقاء الدار على ملك الولي (قوله الا اذا انتقل) أي قبلها سواء علم بانتقاله أو لا لكنه عالم به وبقيته فلا ينافي ما سار قال شيخنا ويقوم مقام انتقاله ذكره جميع قيمته كافي المنهج وسيصرح به كلامه الآتي في القلف ولا بد من ذكر جنسه ان اختلف به غرض كقطن أو ككتان قال شيخنا الرمي وذكر العوض لدفع الائم للصحة العقد فيكفي ذكر القيمة وفيه نظر وسيأتي ما فيه قال شيخنا ولو انتقل العرض أو المثل بعد التولية نصبت عينه لعدم نفيه كاسر (قوله أي المشتري) هو بفتح الراء أي المبيع ولم يذكره بهذا اللفظ لعدم ما يدل عليه من لفظه فيما سبق (قوله في الاحكام السابقة) منها الخط ولولا بهض وأنه لو كان خط البعض قبل الاشتراك لم يصح الا بقدر ما يخصه من الباقي وأنه لو خط الثمن كله قبل لزوم عقد الاشتراك لم يصح أو بعده انحط عن الثاني وأنه لو كان عرضاً لم يصح الاشتراك الا ان انتقل أو ذكر مع قيمته كاسر وأنه متى انتقل تعين عينه وأنه اذا لم يذ كر لفظ العقد كان كناية على المعتمد كاسر وعلى ذلك يحمل كلام المنهج ويصح رجوع كلامه للتولية أيضاً وغير ذلك من الاحكام (قوله من مثل الثمن) ان لم ينتقل ومن عينه ان انتقل وكذا نصف قيمة العرض أو نصف عينه قال شيخنا وهو يقتضي أن نصف العرض الذي انتقل يخص به المولى وليس مشتركاً بينهما فراجع (قوله كان له الربع) ان لم يقل بنصف الثمن والا فلا النصف قاله النووي ولو قال بالنصف ربع الثمن فقال شيخنا لم يصح العقد الا ان أراد بالباء الاولى الظرفية (قوله فلو أطلق) أي لم يذ كر جزاً من المبيع ولا غناً بان قال أثمر كنتك في هذا العقد والمبيع فان قال أثمر كنتك في بعض لم يصح لعدم تعين البعض كاسر (قوله وكان المشتري) هو بفتح الراء كاسر (قوله مناصفة) أي بين القائل والقابل وهذا شامل لما لو تعدد كل منهما فيبقى لكل من الاول ان تعدد نصف حصته سواء تساوت حصته غيره أو لا والنصف الآخر للثاني سوية ان تعدد ويلزم كلامهم لكل من الاولين بقدر ما يخصه من حصته من مثل ثمن حصته لأن ما أخذ من حصته كل واحد من الاولين موزع سوية على الآخذين وهذا واضح جلي واليه ترشد عباراتهم لأن كل واحد منهم لو انفرد كان له نصف حصته فضم غيره اليه لا يخرج به عن ذلك وقول شيخنا الرمي فيما اذا تعدد الاول فقط ان للثاني مثل أحدهم بعد انضمام اليهم وان كانوا اثنين كان له الثلث أو ثلاثة كان له الربع وهكذا غير صواب بل يلزمه البطلان اذا اختلفت الحصص وسكت عن تعدد الثاني فقط أو تعدد ههما معا فينظر ما يقوله فيهما ويحرم (قوله للجهل بقدر المبيع) وهو الجزء المأخوذ بعقد الاشتراك وقد علم رده بتزيله على المناصفة (قوله ويصح بيع المراجعة) قال شيخنا ويلحق فيها الخط ان وقعت بلفظ تولية أو اشتراك وله فيها الزيادة على الثمن الاصل والنقص عنه كان يقول فيما اشتراه بخمسة عشر بعثته بعشرين ورجع درهم لكل عشرة أو بعشرة الخ ولو لم يذ كر لفظ المراجعة وما في معناه مع لفظ بعثته بكذا امثاله يمكن العقد منها ولا خيار ولا خط وان كان كاذباً كافي الانوار وهو يشمل ما لو كان العقد بلفظ تولية أو اشتراك وبه قال شيخنا الرمي لكن

ولو كان الثمن عرضاً الخ) لو أراد في هذا ان يولي بلفظ القيام فوجهان أحدهما يجوز كالمرابحة والثاني لان العقد الثاني في المراجعة مخالف للاول في قدر الثمن فاحتمل مخالفته في جنسه بخلاف التولية نعم المأخوذ بالشفعة يجوز التولية فيه بلفظ القيام لان الشفع لا يأخذ الا بماله مثل ان كان مثلياً وان كان متقوماً فبالنقد الغالب سبكي (قول المتن كالتولية الخ) هو يفيدك ان الثمن اذا كان عرضاً يشترط الاشتراك بعينه وقد ياتزم (قول المتن مناصفة) كالأوفر بشئ لزيد وعمر (قوله للجهل) أي فـ كان كالأول بعثتك بالف ذهباً وفضة (قول المتن ثم يقول الخ) مثل ذلك أن يضم الى رأس المال شيئاً آخر كأن يقول بعثتك بمائتين ورجع درهم لكل عشرة أي عنه قال الرافعي ويجري في المسئلة خلاف ما أوصى له بنصيب ابنه ورده النووي لان المفهوم هنالمعنى المثلية

ولو كان الثمن عرضاً لم
تصح التولية الا اذا انتقل
العرض الى من يتولى
العقد (والاشتراك في بعضه)
أي المشتري (كالتولية
في كله) في الاحكام السابقة
(ان بين البعض) كقوله
أثمر كنتك فيه بالنصف
فيلزمه النصف من مثل
الثمن فان قال أثمر كنتك
في النصف كان له الربع
ذكره في الروضة وهو مبني
على الراجح في قوله (فلو
أطلق) الاشتراك (صح)
العقد (وكان) المشتري
(مناصفة وقبل لا) يصح
للجهل بقدر المبيع وغمته
(ويصح بيع المراجعة بأن
يشتره بمائة ثم يقول)

لعل ذلك (بعتك بما اشتريت) أي بمثله (أورج درهم لكل عشرة) أي وفي كل عشرة (ورج درهم يارده) فسر الرافعي بما قبله فكانه قال بمائة
وعشرة فيقبله الخاطب (و) يصح بيع (المحاطة كبت) لك (بما اشتريت وحط ديارده) فيقبل (ويحط من كل أحد عشر واحد) كأن الرج
في المراجعة واحد من أحد عشر (وقيل) (٢٢٢) يحط (من كل عشرة واحد) كما يذ في المراجعة على كل عشرة واحد فإذا كان

اشترى بمائة وعشرة فالحطوط
منه على الأول عشرة وعلى
الثاني أحد عشر (وإذا قال
بعت بما اشتريت لم يدخل
فيه سوى الثمن) وهو
ما استقر عليه العقد عند
ثروته وذلك صادق بما فيه
حط مما عقده العقد أو زيادة
عليه في زمن خيار المجلس
أو الشرط (ولو قال بما قام
على دخل مع ثمنه أجره
الكيال) للثمن المكيل
(والدلال) للثمن المنادي
عليه إلى أن اشترى به
المبيع كما أفصح به
ابن الرفعة في الكفاية
والطلب (والحارس والقصار
والرقاء) بالمد من رفات
الثوب بالهمز ور بما قيل
بالواو (والصباغ) كل من
الأربعة للمبيع (وقيمة
الصبغ) له (وسائر المؤن
المرادة للاسترباح) أي
لطلب الرج فيه كأجرة الحال
والكان واختان وتطين
الدار ولا يدخل ما يقصد
به استبقاء الملك دون
الاسترباح كنفقة العبد
وكسونه وعلف الدابة ويقع
ذلك في مقابلة الفوائد
للمستوفاة من المبيع فم
العنف الزائد على المعتاد

ينبت الخيار لثمنه كاتفقه عنه العلامة ابن قاسم قال وقولهم خاصة التولية التزبل على الثمن الأول يحمل على
ما إذا لم يذ كغيره فراجع ذلك وحوره (قوله لعالم بذلك) قال شيخنا بقدر الثمن وصفته ولا يكفي رؤيته
عن قدره وفيه ماسر (قوله بمثله) أي أن لم ينتقل كما سر والاعتين وإن ضم إليه زيادة عليه ودرهم الرج من
جنس الثمن أن صرح به إلا أن نقد البلدة (قوله أدنى كل) وكذا على كل وكذا من كل عشرة أن لم يرد من
معناها على المعتمد عند شيخنا الرمي كوالده وتكون من معنى على أدنى أو اللام سواء أراد ذلك أو أطلق فإن
أراد من معناها بطل العقد وفي شرح الرضحة العقد واعتمده شيخنا ويكون الرج عليه واحد على كل
تسعة لأنه جعله واحد من العشرة على قياس الخط فراجع هذا والذي يتجه أنه متى قال من عشرة كان الرج
واحد منها كما في الخط (قوله فسر الرافعي الخ) لأن دهم اسم للعشرة وبارام للواحد بشرط إضافته إلى ده وأما
دوازده فهو ثمانية عشر (قوله كبت لك) أي وهو عالم كما قسم في المراجعة (قوله رحت ده الخ) ومثله حط درهما
على كل عشرة أو في كل عشرة أول كل عشرة وكذا من كل عشرة لكن في هذه يحط العاشر (قوله فالحطوط
منه على الأول) أي من الوجهين عشرة فلو كان الثمن مائة فالحطوط عليه تسعة وجزء من أحد عشر جزء من
واحد وعلى الثاني عشرة (قوله وإذا قال بعت الخ) هذه وما بعدها من صور المراجعة كما سيذكره الشارح
وذ كرها لا جل معرفة ما يدخل في الصيغة في كل منها (قوله بما اشتريت) ومثله برأس المال كما يأتي (قوله وهو
ما استقر الخ) أي المراد بالثمن هنا ما لم يشتري دفعه للبائع الأول وقت لزوم عقده فإن كان الخط قبل عقد
المراجعة صحت بلفظ الشراء دون القيام أو بعده لم يتعد الخط لثمن الثاني (قوله أو الشرط) أي خياره طما
(قوله بما قام) ومثله بما نبت أو حصل أو وزنته أو بما هو على قال شيخنا الرمي ومعنى الدخول المذكور للعقد
على الثمن أنه يضمه إلى الثمن وبذ كرجلته لأنه يدخل عند الإطلاق وفائدته أنه لو ذ كشيأ وضمه وتبين أنه في
مقابله لا يدخل سقط هو ورجه وفيه نظر بل الوجه أن يقال إن الأمور المذكورة إذا علم ما يقابلها من أجره
وغيرها ثم قال المولى للتولى وليتك هذا العقد بمقام على ورجه كذا أنها تدخل مع الثمن الأول ويكون جلتهما
هي الثمن في عقد التولية ويكون الرج بقدرهما فافهم وراجع وتأمل (قوله أجره الخ) محل دخول ذلك
الأجرة أن لزم المولى وأداها كما قاله شيخنا مر نعم في مؤقت دخوله على أدائها نظر ظاهر فراجع
(قوله للثمن الخ) دفع به اعتراض دخول ما ذكر لأنه لازم للبائع وليس من الثمن فكيف يدخل فيه واستدل
على كلامه بما ذكره ابن الرفعة (قوله وسائر المؤن) ومنها المكس المعروف وإن لم يجز خلافا للخطيب
ومنها ما غرمه في خلاص موصوب أو رد أبق أو أجره طبيب أو غن دراء لريض أو فداء الجاني وقد اشتراه
كذلك في الجميع بخلاف الحادث بعد الشراء (قوله نعم الخ) لا حاجة لاستثنائه لأنه ليس من مؤن الاستبقاء
ولذلك أسقطه في المنهج إلا أن يقال أنه لدفع توهم شمول العاقلة (قوله بنفسه) ومثله عمل من يستحق
منفعته بأجرة أو غيرها (قوله وليعلمه) أي رجوا بواظا هر كلامهم أن هذا خاص بالمراجعة والمحاطة وقال شيخنا
لأمانع من شموله للتولية والاشتراك ولا ينافيه ماسر وكلام الشارح الآتي يدل له نعم قد مر أن التخمين
(قوله فإذا كان اشترى بمائة وعشرة الخ) لو كان الشراء بمائة فقط فالحطوط على الصحيح تسعة وجزء من أحد
عشر جزء من درهم ولو قال وحط درهم من كل عشرة حط واحد من كل عشرة ولو قال وحط درهم لكل عشرة
حط درهم من كل أحد عشر (قول المتن بما اشتريت) أي بمثله (قوله كأجرة الحال) من ذلك المكس الذي

ياخذ

لثمنين يدخل (ولو قصر بنفسه أو كالا وحل) أو طين (أو تطوع به شخص لم تدخل أجره)
مع الثمن في قوله بمقام على لأن عمله ما تطوع به غيره لم يبق عليه وإنما قام عليه بما بذله وطريقه أن يقول وعملت فيه ما أجرته كذا أو عملت
متطوع (وليحط) أي التبايعان (منه) أي المبيع في صورة بعت بما اشتريت (أو ما قام به) فصورته بعت بمقام على

في الصورة الثانية ويرى كذا
كانت من صور الربح كما
ذكره المصنف في الأولى
ولما صورته ثالثة وهي
بعتك برأس المال ورج
كذا وهو كقوله بما اشترت
وقيل بمقام على (وليصق
البائع في قدر الثمن) الذي
استقر عليه العقد أو قام به
المبيع عليه عند الاختيار به
أي يجب عليه المصدق في
ذلك (والاجل والشراء
بالعرض وبيان العيب
الحادث عنده) لأن
المشتري يعتمد أمانته فيما
يخبره بذلك الثمن فيذكر
انه اشتراه بكذا لاجل
معلوم لانه يقابله فسط من
الثمن وانه اشتراه بعرض
قيمه كذا ولا يقتصر على
ذكر القيمة لانه يشهد
في البيع بالعرض فوق
ما يشهد في البيع بالتقد وان
حدث عنده هذا العيب
لنقص المبيع به عما كان
حين شراءه (فلو قال) اشترته
(بمائة) وباعه مائة أي
بما اشتراه ورج درهم لكل
عشرة كاتقدم (فبان) انه
اشتراه (بتسعين) بيينة
أو اقرار (فالظاهر انه يحط
الزيادة ورجحها) لكذبه
والثاني لا يحط شيء لعدم
البيع بما ذكر (و) الاظهر
بناء على الخط (انه لا خير

بالرؤية كاف فيهما عند شيخنا مرفلا يلا ثم ذكره طمها هنا فتأمل (قوله فلوجهله أحدهما) قدرا أو جنسا
أو صفقا لم يصح (قوله وجهان) أي على الوجه الثاني أمهما الاشتراط (قوله ولو قيل الخ) ولم يقل ذلك فهي
من صور التولية لصحتها بغير لفظ التولية كاتقدم (قوله كاذ كره المصنف) أي فيما تقدم (تنبيه) لا يجوز
ان يقول بما اشترت ولا بمقام على ولا غيرهما مما تقدم فيما أخذه به بشرط ثواب معلوم وأراد بيعه مائة
لانه كذب ولا يجوز بما اشترت ولا برأس المال في عبده أو جرة أو عوض خلع أو نكاح أو صلح عن دم عمد
وأراد بيعه مائة لانه كذب أيضا بل يذ كقيمة العبد كانه مثلا فيقول قام على مائة أو بذهب أو جرة مثل
كذا أو مهر مثل كذا أو صلح عن دية كذا (قوله قدر الثمن) أي وان لم يخالف العادة خلافا للسبكي
(قوله الذي استقر عليه العقد) فان تعدد العقد أخبر بالاخير ولو هو الاكثر فان تبين ان كثرته بمواطأة وهي
مكروهة على المعتمد فلا خيار ان باع مائة والا فلا كما مر ولا يلزمه بيان رخص السلعة مثلا (قوله أو قام
به) هو عطف على استقر فيكون من الثمن كما تقدمت الاشارة اليه لكن قد تقدم انه قابله فله تجوز فيه
(قوله أي يجب عليه المصدق) أي لدفع الاثم عنه والا فالعقد صحيح مطلقا وقاعدة الوجوب سقوط الزيادة
ورجحها اذا كذب فيها وثبوت الخيار له في غيرها ولا حط خلافا للامام والغزالي (قوله وبيان العيب الحادث)
وكذا عيب قديم أخذارته لكن ان باع بمقام على حط الارض بخلاف بما اشترت فتأمل (قوله يعتمد
امانته) أفهم انه لو كان عالما لم يحتج الى اخباره وهو كذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به (قوله بعرض الخ)
المراد بالعرض المتقوم كاتقدم والمثلي يصح البيع به مائة وان لم يذ كقيمه خلافا للسبكي وعليه هل ينزل
الرجح على قيمته أو على وزنه أو كذا قال شيخنا وفيه بحث (قوله قيمته كذا) والمعتبر قيمة يوم
العقد ولا عبرة بما بعده من رخص أو غلاو ويكفي تقويمه بنفسه ان كان أهلا ولا فعدل فان تنازع في فضل لان
(قوله ولا يقتصر الخ) تقدم ان ذكر القيمة شرط للصحة بخلاف ذكر العرض ويذكر أيضا انه اشتراه
من مولى أو من مدينه المعسر أو المماطل (تنبيه) قول شيخنا الرمي انه لا يشترط ذكر العرض يشمل
ما لو كانت عشرة دراهم مثلا وقال بعتك هذا بعشرة دراهم والوجه ان مثل هذا ليس من التولية ولا يلحق
فيه حط ولو حط عن الاول فتأمل وراجع (قوله انه يحط) عبارة الروضة سقطت وهي أولى لافادة ان
العقد لم يقع عليها فتأمل قال العلامة ابن قاسم وحينئذ يلزم الجهل بقدر الثمن في الواقع وهو مبطل الآن

ياخذه السلطان (قول المتن بطل) أي كالمقال بعتك بما اشترت ولم يقل مائة (قوله لسهولة الخ) عبارة
القاضي لانه اذا قل مائة كان مبني على الثمن الاول بخلاف ما اذا لم يقله بدليل انه اذا خان فيه لاحط ولا خيار
(قوله وفي اشتراطها) يرجع الى قوله والثاني يصح (قوله ولو قيل في الصورة الثانية) هي قوله في المتن ولو قال
بمقام على الخ (قوله أي يجب عليه) أي لان هذا الباب مبني على الامانة فان المشتري يعتمد فيه على نظر
البائع وراض لنفسه بمعارضه به مع زيادة أو حط (قوله وبيان العيب الحادث) معناه انه يبين حدوثه ولا
يكفي باعلامه بالعيب كما سنبه عليه الشارح وبه تعلم ان هذا زيادة على ما تقرر من أن كل بائع يجب عليه
لاعلام بالعيوب وكذا يجب اعلامه انه اطلع على القديم ورضى به ولا يكفي اعلامه بالعيب (قول المتن به يحط
الزيادة) أي ولا يتوقف ذلك على طلب بل يفتي ان البيع انعقد بذلك كافي الشفعة وبذلك تعلم ان هذا الخط
ليس كأرض العيب القديم ثم وجه الخط التنزيل على الثمن الاول (قوله لانه قد يكون له غرض الخ) لانه ان
بان كذبه بالاقرار لم يؤمن كذبه ثانيا وان بان بالبينة فقد تكون كاذبه ويكون الباطن بخلاف الظاهر (قوله
للمشتري الخيار) الا أن يكون عالما بكذب البائع أو يكون المبيع نالفا وفي هذه الثانية يرجع بقدر التفاوت

للمشتري) لانه قد رضى بالاكثر فأولى أن يرضى بالاقول والثاني له الخيار لانه قد يكون له غرض في الشراء بذلك المبلغ لابرار قسم أو انفاذ وصية
وعلى قول عدم الخط للمشتري الخيار جزما لان البائع غره وعلى قول الخط

لا خيار للبائع وفي وجهه وقيل قول له الخيار لانه لم يسلّم له ماسماه (ولو زعم أنه) أي الفمن الذي اشترى به (مائة وعشرة) وأنه غلط في قوله ولا جماعة (وصدقه المشتري) في ذلك (لم) (٢٢٤) يصح البيع (الواقع بينهما مرة واحدة) لتعدد امضائه من يدافيه العشرة المتبوعة

بربها (قلت الاصح محنة وافقه أعلم) ولا تثبت العشرة المذكورة وللبائع الخيار وقيل تثبت العشرة بربها والمشتري الخيار (وان كذبه) المشتري (ولم يبين) هو (لفظه وجهها محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا بينته) ان أقامها عليه لتكذيب قوله الاول لها (وله تحليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح) لانه قد يقر عند عرض اليمين عليه والثاني لا كالاتمع بينته وعلى الاول ان حلف أمضى العقد على ما حلف عليه وان نكل عن اليمين ردت على البائع بقاء على ان اليمين المردودة كالقرار وهو الاظهر وقيل لانه بناء على انها كالبينة وعلى الرد تحليف ان ثمنه مائة وعشرة وللمشتري حينئذ الخيار بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه قال في الروضة كاصلها كذا اطلقوه ومقتضى قولنا ان اليمين المردودة مع نكول المدعي عليه كالقرار ان يعود فيه ماذ كرنا في حالة التصديق (وان بين) لفظه وجهها محتملا كان قال كنت راجعت جويدي فغلطت من ثمن متاع الى غيره (فهو التحليف) كما سبق

يقال صح هنا نظر المسمى ويجري مثل هذا في التولية بعد الخط وقبل علمه به فراجع (قوله لا خيار للبائع) كالمشتري وهو المعتمد (قوله ولو زعم) أي بعد عقد المراجعة انه اشتراه الخ وصدقته المشتري في ذلك الزعم فالاصح بقاء صحة البيع (قوله وللبائع الخيار) بناء على الصحة الذي هو المعتمد أي لقوات العشرة التي هو زعمها عليه مع تصديق المشتري له قال شيخنا وخياره على الفور كالعيب (قوله لم يقبل قوله ولا بينته) والبيع صحيح ولا خيار له (قوله أمضى العقد على ما حلف عليه) ولا خيار للبائع (قوله بفتح الميم) أي قريبا وبكسرهما النفس الواقعة كما يقال الامر محتمل لكذا قال في شرح الروض اقتصر وافي النقص على الغلط وقياس ما صرف الزيادة ذكر التعمد وكأنهم تركوه لعدم جريان التفريع فيه اه فتأمل (تنبيه) لو أقر بالرق لشخص فبيع ثم ادعى الحرية لم يقبل دعواه الا ان بين له وجهها محتملا وقال ابن حجر يقبل مطلقا لاجل حق الله ولو باع دارا مثلا ثم ادعى وقفها قبل البيع أو أنها لم تكن ملكه فان كان صرح حال البيع بالملك لم يقبل دعواه والا قبلت قال شيخنا وغيره العتق والوقف لا يسمع مطلقا كالأودعي انه باعها قبل هذا البيع مثلا (قوله وللمشتري حينئذ الخيار) هو مرجوح مبنى على مرجوح وسياقي الصحيح عن الروضة بقوله ان يعود الخ (قوله ماذ كرنا في حالة التصديق) وهو سقوط الزيادة وربها وثبوت الخيار للبائع للمشتري (قوله جويدي) هي بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفترا المكتوب فيه ثمن أمتعة ونحوها (قوله سماع بينته) وحينئذ يأتي ماذ كر في التصديق (قوله وهذا هو المشهور) مرجوح والمعتمد ما قبله (فرع) الخيار فيما تقدم على الفور كإسار (باب بيع الاصول والثمار)

أي بيان ما يدخل في لفظ المعقود عليه منها وما لا يدخل وفي جعل المذكورات أصولا وتجوزأ وهو حقيقة عرفية وحصة من الربع (قوله لا خيار للبائع) أي لانه يبعد أن يكون غلطه أو تلبسه سببا لثبوت الخيار له (قوله لتعدد امضائه الخ) أي لان الزيادة لا تختمل في العقد بخلاف النقص فانه معه وبدليل الارض ولا كذلك الزيادة وايضا فان ياد لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فانه رضى به في ضمن رضاه بالا كثر (قول المتن قلت الاصح محنة) أي كالأغلط بالزيادة (قوله ولا تثبت الخ) قال السبكي هو مشكل حيث اعتبر المسمى هنا واعتبر في الغلط بالزيادة التزويل على العقد الاول ثم يرتفع الاشكال على مقابله الآتي ثم وجه عدم الثبوت كون الزيادة مجهولة ولم يرض بها المشتري بخلاف التسعين السالفة فانه رضى بها في ضمن رضاه بالمائة (قوله بفتح الميم) أي وأما بالكسر فهو الواقعة نفسها (قوله لانه قد يقر الخ) للخلاف أيضا عند الاصحاب مدرك آخر وهو ان قلنا اليمين المردودة كالقرار حلف وان قلنا كالبينة فليس له طلب التحليف لاحتمال أن يعتمد النكول لعلمه عدم الرد (قول المتن في التحليف) لورد اليمين انجه تحليف البائع سواء قلنا اليمين المردودة كالبينة أو كالقرار لان البينة هنا تسمع ولا يمنع فيما يأتي نعم لو كان سماعها مبني على جواز رد اليمين لم يصح ما قلناه ثم اذا حلف اليمين الرد فان قلنا كالبينة فهو كالوصدقة وان قلنا كالقرار فيحتمل أن يكون كما سلف في حالة عدم ابداء العذر ويأتي فيه اشكال الشيخين (قول المتن والاصح سماعها) قال السبكي فيكون كالوصدقة فعلى رأى الرافعي يفسد العقد وعلى رأى المصنف يصح ثم يجري الخلاف في ثبوت الزيادة (باب بيع الاصول والثمار)

قال في التصرير عبارة السبكي رحمه الله الاصول الشجر وكل ما يثمر مرة بعد أخرى وقيل الشجر والارض لان ما يثمر بحرك ظن صدقه وقيل فيه الخلاف (والاصح) على التحليف (سماع بينته) التي يقيمها بان الثمن مائة والبناء وعشرة والثاني لا يسمع لتكذيب قوله الاول لها قال في المطالب وهذا هو المشهور في المذهب والمنصوص عليه (باب) بيع

(الأصول والثمار) كذا ترجم الشيخ في التنبيه وترجم في المحرر بفصل قال في التحرير الأصول الشجر والارض والثمار جمع ثم وهو جمع ثم قوسياً في الباب غير ذلك اذا (قال بعتك هذه الارض أو الساحة (٢٢٥) أو البقعة) أو العرصة (وفيها بناء وشجر

فالمذهب انه يدخل) للبناء والشجر (في البيع دون الرهن) أي اذا قال رهنك هذه الارض الى آخر ما تقدم وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيها قولان بالنقل والتخريج وجه الدخول أنها للثبات والدوام في الارض فتتبع ووجه المنع ان اسم الارض ونحوه لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيهما وحل نصه في البيع على ما اذا قال بحقوقها وكذا الحكم في الرهن لو قال بحقوقها والفرق على الطريق الاول أن البيع قوي ينقل الملك فيستتبع بخلاف الرهن ولو قال بعتكها بما فيها دخلت قطعاً أو دون ما فيها لم تدخل قطعاً ويقال مثل ذلك في الرهن وفي قوله بحقوقها وجه انها لا تدخل في البيع ويأتي مثله في الرهن ووجهه ان حقوق الارض انما تقع على الممر وجري الماء اليها ونحو ذلك وسياً في انه يدخل في بيع الشجرة أغصانها الا اليابس لان العادة فيه القطع فيقال هنا في الشجر اليابس كذلك (وأصول البقل التي تنبت في الارض ستين) أو أكثر ويجز

قتاً مل (قوله الأصول) جمع أصل والمراد به ما يتبعه غيره في دخوله في العقد والثمار ما مفر دل ثم بضم أوليه الذي هو مفرداً ثماراً وما جمع لثمر بفتح أوليه الذي هو جمع ثمرة واختاره المصنف لثقلته ولانه وسط قتل (قوله وترجم في المحرر بفصل) نظر الى أنه من الالفاظ المطلقة كالذي قبله لانها قسيمان ماله مدلول شرعي يحمل عليه وهو الاول وفيه أربعة ألفاظ كما هو وما يستتبع غير مسماه وهو ما هنا وفيه سبعة ألفاظ بحسب النوع الارض والدار والبستان والقرية والهاية والشجرة والثمرة وما فعله المصنف أنسب (قوله قال) أي البائع ولو بوكالة أو لاية (قوله وفيها) خرج ما ليس فيها كمنصبيها من نهر خارج عنها وقناة ومسيل ماء فان قال بحقوقها دخل ذلك والا فلا ولا يدخل مكتوب دار مثلاً مطلقاً (قوله بناء) ولولبتر وأنهر أو قناة فيدخل أرض ذلك وبنائه ولا يدخل الماء فيها الا بالنص عليه فان لم ينص عليه لم يصح عقد البيع وان عقد عليها وحدها وكالماء المعدن الظاهر كالمالح والكبريت والنورة أما الباطن كذهب والفضة فيدخل بلا شرط عند عدم العلم به (قوله وشجر) ولو شجر موز أو نيلة وما يؤخذ أغصانه مراراً كالحور بمثلتين على المعتمد كما يأتي (قوله وحل الخ) فحل الخلاف عند الاطلاق في البيع والرهن فان قال بحقوقها فيهما دخل ما ذكر من أرض البئر والقناة والنهر وبناء وما فيها كما هو وقال ابن قاسم الداخل هنا استحقاق المنفعة فقط وحله بعضهم على ما جرت العادة به وليس ملكه وان قال بدون حقوقها لم يدخل فيها ما ذكر وسيد كمال وقال بما فيها أو دون ما فيها (قوله ينقل الملك) فيلحق به كما هو كذلك كالوقف والهبة والصدقة والهبة والوصية وعوض الخلع والصدوق وصالح الدم والاجرة (قوله بخلاف الرهن) ومثله العارية والاجارة والاقرار فالمراد بما لا ينقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الارض لان الاقرار اخبار بملك سابق وعدم دخول غير الارض فيه لاحتمال حدوثه (قوله ونحو ذلك) مما مر ثم يدخل في الاجارة ما يتوقف النفع عليه (قوله فيقال الخ) أي فلا يدخل الشجر اليابس الا ان احتيج اليه لجهله دعامة ونحوها ما يأتي وفارق دخول الوتد بانه للدوام وما جرت العادة بنقله من الشجر الرطب كاليابس (تنبيه) لو لم يكن البناء والشجر ملكاً لم يدخل شيء منه وان كان مشتركاً بينه وبين غيره دخل ما يخصه فان كان الارض وما فيها مشتركاً دخل منه ما سواي حصته من الارض فأقل فان زاد عليها لم يدخل الزائد قاله ابن حجر وقال شيخنا يدخل جميع ما يخصه وان زاد على قدر حصته من الارض وهو ظاهر فراجع (قوله البقل) خرج الشجر فيدخل جميعه كما تقدم (قوله أو أكثر) أي وأقل لأن الحكم دائر مع كونه يجز مرة بعد أخرى كما أشار اليه الشارح تقيماً للضابط (قوله والغضب بالمجعة) أي الساكنة بعد القاف وفي ابن حجر انه اسم الفت فقطعه عليه تفسيره برادفة القرط والرطب والقصبة وهو علف الهائم المعروف بالبرسيم ونحوه (والهندبا بالمد والقصر) أي مع كسر الدال المهمة قبل الموحدة وهو المشهور في العرف بالبقل (قوله أو تؤخذ ثمرة) أو أغصانه وليس شجراً كما مر (قوله كالنرجس) والعطن الحجازي والبناء وهو بعيد قال وهذه الترجمة جمعت بين ترجعتي بابين متجاورين للشافعي رضي الله عنه أحدهما باب ثمر الحائط يباع باصه والآخر باب الوقت الذي يحل فيه بيع الشمار (قوله للثبات والدوام) أي فكأناني معنى الارض كما جعلها بعناها في ثبوت الشفعة فيهما واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع الآن يشترط المبتاع مفهومه أنها اذا لم تؤبر لم تشتري مع ان اسم النخلة لا يشملها لاسكن لاتصالها بالبناء والفراس كذلك (قوله ووجه المنع) اذا قلنا بهذا بقيت دائماً بلا أجر ولا المشتري الخيار عند الجهل (قوله فيقال الخ) أي بحكم الاول بدليل ان الغصن الرطب يدخل في اسم الشجر بلا خلاف بخلاف الشجرة الرطبة مع الارض فان فيها خلافاً كما تقرر (قول المتن والهندبا) أي البقل (قوله

(٢٩ - (قليوبي وعميرة) - ثاني) هو مراراً (كالقت) بالثناة والغضب بالمجعة (والهندبا) بالمد والقصر والنعناع والكرفس أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالنرجس والبنفسج (كالشجر) ففي دخوله في بيع الارض ورهنها الطرق السابقة هذا مقتضى التشبيه

والمقتصر في الروضة كاصلها على ان في دخولها في البيع الخلاف السابق وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الجزء الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لانها تزدو يشته المبيع بغيره سواء بلغ مظهرها وان الجزأ لا قال في التتمه الا القصب فانه لا يكلف قطعه الا ان يكون مظهره فمرا ينتفع به وسكت (٢٢٦) عليه في الروضة كاصلها (ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كافي المحرر والروضة وأصلها

والباذبحان (قوله فليشترط عليه قطعها) أي الثمرة وكذا الجزء والمراد بالظاهرة هنا ما لا تدخل في بيع الشجرة كإياي (قوله الا القصب) هو مستثنى من لزوم القطع المفهوم من شرطه قال بعض مشايخنا ولا أجر له مدة بقاءه والمراد بالقصب القارمي وهو البوص المعروف فهو بالمهلة المفتوحة وقول الاسنوي هو بالمجمعة سهو مر ولعل القصب الماء كونه وهو الحلو مثله وألحق به بعضهم شجر الخلاف أيضا (قوله فانه لا يكلف قطعه) ثم الحادث للمشتري ان يميز لا نحو غلظ قصبته واذا تنازع فيه فسخ العقد وعلم من كون الاستثناء من تكليف القطع انه لا بد في بيعه من شرط قطعه وان البيع صحيح وان لم يكن قدرا ينتفع به هنا (قوله في مطلق بيع الارض) ان قال بمحقوقها وخرج بالمطلق يبيعها مع ما فيها وسيأتي في كلام المصنف (قوله وسائر الزروع) ومنها القطن الخراساني (قوله هذا الزرع الخ) قيد لمحل الخلاف ولثبوت الخيار الآتي فلا يدخل يصح معه المبيع قطعها ولا خيار وان لم يكن معلوما ولا مرئيا كالحل فتقييد المنهج بهذا القيد لا يحتاج اليه في الاول (قوله وفرق الاول) أي من حيث القطع (قوله وللمشتري الخيار) أي فورا (قوله بان سبقت الخ) أو أراها من خلال الزرع وظنه للمالك فبان لغيره (قوله لتأخر انتفاعه) أي فيتضرر بذلك فلا حاجة لقول المنهج وتضرر الا ان يقال هو عطف تفسير فلا يمكن تعريضها في زمن لا يقابل باجرة قال شيخنا الرمي كيوم أو بعضه فلا خيار فراجع (قوله دخول الارض) أما ما فيها من الزرع فلا يدخل تحت يده ولا يضمنه وان تلف بتقصيره لانه لم يضع يده عليه (قوله وضمانه) قال الاسنوي هذا للفظه من زيادات المنهاج ولا حاجة اليها أو اجاب عنها شيخنا الرمي بأنه لا يلزم من اليد الضمان كالوديعة وفيه نظر اذا الدخول هنا هو كون المشتري قابض الارض ويلزمه كونها في ضمانه ولعل شيخنا المذكور فهم ان الضمان هنا ضمان اليد فراجع (قوله متأت في الحال) أي شأنه ذلك فلا يرد مالو كان الزرع قليلا والامتنعة كثيرة (قوله فان تركه) أي المذكور من البذر والزرع (قوله وعليه القبول) بمعنى سقوط خياره لان تركه اعراض لا تمليك الا ان وقع بصيغة تمليك أو مكن واذا عاذه عاد الخيار (قوله حكم الشجر) أي فيدخل عند الاطلاق ويصح البيع مع استثنائه نعم ان كان مما جرت العادة بنقله من الارض لتحويله بموضع آخر فهو كالزرع الذي لا يدوم قاله شيخ شيخنا عميرة وقدر (قوله انه لا أجر له المشتري مدة بقاء الزرع) أي ولو بعد القبض وكذا مدة تفرغه وان طالت نعم ان جرت العادة

واقتصر الخ) أي فلم يذ كر مسألة الرهن (قوله وعلى الدخول الخ) هذا مفهوما من تعبير المنهاج بالاصول (قوله الجزء) هي بكسر الجيم (قوله الا القصب) أي القارمي (قوله فانه لا يكلف) أي فيكون بيع الارض مع شرط قطعه في حالة عدم النفع باطلا (قوله في مطلق الخ) الذي في الروض انه لا يدخل وان قال بمحقوقها (قوله كالجزر الخ) يريد أنه لا فرق في ذلك بين ما يحمى كمثل المتن أو يقلع كهذه الامثلة كما شملها قول المصنف يؤخذ (قوله بان يد المستأجر الخ) وبانه لو كان في معنى ذلك لوجب القطع بالفساد لجهة المدة كدار المعتدة بالاقراء والحل ثم محل الخلاف في الزرع الذي يؤخذ دفعة والا فيصح بخلاف لانه ينتقل للمشتري كما أشار اليه الشارح قبيل هذا بقوله هذا الزرع الذي لا يدخل (قوله ومثله) أي الحصاد (قوله ولو قال الخ) هو جارا يضاف نفس الزرع عند ثبوت الخيار كما سلف (قوله والبذر الذي يدوم) لو كان عادتهم في هذا أن يقلع بعد بروزه ويحول لمكان آخر

بيع الارض ويبقى الى أوان الحصاد ومثله القلع فيما يقلع وللمشتري الخيار ان جهله فان تركه البائع له سقط خياره وعليه فالظاهر القبول ولو قال آخذه كأفرغ الارض سقط خياره أيضا ان أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم كنوى النخل وبذر الكراث ونحوه من البقول حكمه في الدخول في بيع الارض حكم الشجر (والاصح أنه لا أجر للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز كالأرض في الاجازة في العيب والثاني ومحمده في الوجيزه الاجرة قال في الميسر لان المتنافع متميزة عن العقود عليه أي فليست كالعيب

(ما يؤخذ دفعة) واحدة (كالخطة والشعير وسائر الزروع) كالجزر والفجل والبصل والثوم لانه ليس للدوام والثبات فهو كالمفقولات في الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل (على المذهب) كما لو باع دارا مشحونة بامتنعة والطريق الثاني يخرج على القولين في بيع الدار المستأجرة لغير المالك ترى أحدهما البطلان وفرق الاول بان يد المستأجر حائلة (وللمشتري الخيار ان جهله) أي الزرع بان سبقت رؤيته للارض قبل البيع وحدث الزرع بينهما لتأخر انتفاعه فان كان عالما بالزرع فلا خياره (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض في يد المشتري وضمانه اذا حصلت التخلية في الاصح) والثاني يمنع كما تمنع الامتنعة المشحون بها الدار من قبضها وفرق الاول بأن تفريغ الدار متأت في الحال (والبذر) بالذال المجمعة (كالزرع) فالبذر الذي لا ثبات لنباته ويؤخذ دفعة واحدة لا يدخل في

وفي أصل الروضة قطع الجمهور

بأن لأجرة وقيل وجهان
الاصح لأجرة وظاهر أن
الزعر يبقى الى وأن الحصاد
أو القلع (ولو باع أرضا مع
بذرا وزرع) بها (لا يفرد
بالبيع) عنها أى لا يجوز
بيعه وحده كالخطة فى سبيلها
وسياتى فى مستورة
كالبنر (بطل) البيع (فى
الجميع) قطعا للجهل بأحد
المقصودين وتقدر التوزيع
(وقيل فى الأرض قولان)
أحد هما الصحة فيها بجميع
التمن وذ كرى المحرر البنر
بعد صفة الزرع وقدمه فى
التمهاج قيل لتعود الصفة
اليه أيضا فيخرج بها ما روى
قبل المقدول بتغير وقدر على
أخذه فانه يفرد بالبيع ولم
ينبه فى الدقائق على ذلك وقد
أطلق البنر فى الروضة
كاصلها (ويدخل فى بيع
الأرض الحجرة المخوفة فيها)
والمبنية (دون المدفونة)
كالمكنوز (ولا خيار
للمشتري ان علم) الحال
(ويلزم البائع النقل)
المسبوق بالقلع وتسوية
الأرض ولا أجرة عليه لمدة
ذلك وان طالت (وكذا ان
جهل) الحال (ولم يضر قلعهما)
لا خيار له ضرر تركها أولا
ويلزم البائع النقل وتسوية
الأرض ولا أجرة عليه لمدة
ذلك (وان ضرر) قلعهما
(قله الخيار)

بقطعه قبل أن الحصاد لزمه ولا يمكن من دياسته فى عمله الا بالرضا واذا وقع شرط قطع وجبت الاجرة ولو بلا
طلب وفارق توقف وجوب الاجرة على الطلب فى الثمرة لان التأخير هنا فى غير المبيع ويصح قبض الأرض
مشغولة كما يؤخذ من التشبيه المتقدم وأشار بقوله الذى جهله الى تقييد محل الخلاف فلا أجرة للعالم قطعا
(قوله وفى أصل الروضة الخ) هو اعتراض على المصنف فى تعبيره بالاصح (قوله وظاهر الخ) فقدم ذكره لانه
معلوم ومثله ما تقدم فى البنر وكان حقه ان يؤخره الى هنا يلزم فى القلع تسوية الأرض وازالة العروق تضرها
(قوله للجهل الخ) فان أمكن علمه بعد كان من طريق الصفقة (قوله أحدهما الخ) سكت عن مقابله
لموافقة لطريق القطع وعلى الصحة يبقى الزرع والبنر للبائع وهل يلزم المشتري بقاؤه الى وأن الحصاد أو القلع
راجع (قوله قيل لتعود الصفة) حكاه بقيل للإشارة الى عدم الاعتناء به وبدل لضعفه عدم ذكره فى
الروضة والشرح وسكوته عنه فى الدقائق ولا نظر لصورة تادرة يتعذر وجودها وخرج بالصفة التى هى لا يفرد
بالبيع ما يدخل فى بيع الأرض عند الاطلاق فالبيع صحيح قطعاً وكذا كيدلانه محقق الوجود وبذلك
فارق بيع الدابة وحملها تأمل (قوله ويدخل فى بيع الأرض الحجرة الخ) فهى ليست عيبا الا فى أرض تقصد
للزراعة أو نحوها مما تضره الحجرة (قوله والمبنية) بموحدة فنون فتحتية أو بثلاثة فوحدة فتشاة والان نسب
الاول تقديم للتأسيس (قوله ان علم الحال) نعم ان كان لقلعهما من لثملة أجرة ثبت الخيار وكذا ان جهل
ضرر قلعهما دون تركها لا عكسه قاله شيخنا الرملى وقال شيخنا الزيدى ثبت الخيار فى صورة العكس أيضا
فان المنهج عن المتولى معتمده عند يصدق المشتري فى جهله ويصدق البائع بعد قطع المشتري الحجرة فى أنها
مثبتة لا مدفونة على الاصح (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك) أى النقل والتسوية وكذا القلع اللازم للبائع
أيضا كما أشار اليه الشارح على ما تقدم (قوله وان طالت) وان كانت بعد القبض (قوله ولم يضر قلعهما)
بان لم يحصل به فى الأرض عيب ولا زمنه أجرة ولا فله الخيار وان قال له أعزم لك الاجرة نعم ان تركها له
ولم يضر تركها فلا خيار ويلزمه القبول كما فى البنر والزعر الذى لا يدخل كالمسكول ولا نظر للمنة هنا لانها
تجزء من المبيع وتركها اعراض لا تمليك الا ان جرى بلفظ تمليك كعبية بشرطها واذا رجع عاد الخيار
(قوله ويلزم البائع النقل) وان لم يرض المشتري وله ان يجبر البائع عليه تفريفا للملكة بخلاف
ما صرى الزرع لان له أمدا ينتظر (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك) أى القلع وما يقبضه وان طالب كالمسكول
فالظاهر الحاقه بما لا يدوم ثم اعلم ان معنى دخول البنر الذى يدوم فى البيع جعله تابعاً للأرض كالحل فلا تشتط
رؤيته قبل ذلك بل ولو جهل جنسه ونوعه (قوله وظاهر أن الزعر يبقى الخ) عبارة الاسنوى كلام المصنف
يفهم استحقاق البائع لبقاء الزعر وعمله اذا شرط الابقاء أو أطلق فان شرط القطع فى وجوب الوفاء به تردد
للاصحاب حكاه الامام فى كتاب الصلح ولم يتعرض الرافى لهذه المسئلة غير انه جزم فى بيع الثمرة المؤثرة قبل بدو
الصلاح بوجوب القطع اذا شرطه وهو نظير هذا اه (قول المتن مع بذر) لو كان البنر دائم النبات صح وان
لم يره وكان تأكيداً ذكره المتولى (قول المتن أوزرع) الزرع الذى لا يفرد هو المستور ما بالارض كالفجل
ونحوه أو بما ليس من صلاحه كالخطة فى سبيلها والبنر الذى لا يفرد هو ما لم يره أو تفريفاً وامتنع أخذه (قول
المتن وقيل فى الأرض قولان) هما مبنيان على ان الاجارة فى طريق الصفقة بجميع الثمن لا بالقسط (قوله قيل
الخ) قاله الاسنوى رحمه الله قال ولم يقل لا يفرد ان لان المعروف فى مثل هذا التركيب وجوب افراد الضمير
(قول المتن المخوفة فيها والمبنية) أى لثباتهما ثم ان كانتا يضران بالفراش والبناء والأرض مما قصص لذلك ثبت
الخيار (قول المتن ان علم) كسائر العيوب (قول المتن ويلزم البائع النقل) بخلاف الزرع فان له أمدا
ينتظر ثم انه يلزمه ذلك وان كان تركها ما يضر (قول المتن ولم يضر) أى بان كان القلع لا ينقص الأرض وليس
لزمه أجرة هذا محصل ما فى الاسنوى قلاعن الرافى وهو عند التأمل يشكل على قول الشرح الآتى ولا

ضررهما أولاً (فإن أجاز لزوم البائع النقل وتسوية الأرض) بأن يعيد التراب المزال بالقطع مكانه قاله في المطلب (وفي وجوب أجرة المثل مدة النقل أوجه أحدهما يجب أن نقل بعد القبض لاقبله) لأن النقل المقوت للمنفعة مدته جنباً من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لاقبله في المرجع والثاني يجب مطلقاً بناءً (٢٢٨) على أنه يضمن جنباً قبل القبض والثالث لا يجب مطلقاً لأن أجازة المشتري رضا بلف

للمنفعة مدة النقل ويجرى الخلاف في وجوب الأرض فيها ببق في الأرض بعد التسوية عيب (و يدخل في بيع البستان) بقوله بعثك هذا البستان (الأرض والشجر والحيطان) لأنه لا يسمى بستاناً بدون ذلك (وكذا البناء الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل لا يدخل وقيل في دخوله قولان وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الأرض (و) يدخل (في بيع القرية) بقوله بعثك هذه القرية (الابنية وساحات يحيط بها السور) وفي الأشجار وسطها الخلاف السابق الصحيح دخولها (لا المزراع) أي لا تدخل (على الصحيح) كالأحلاف لا يدخل القرية فإنه لا يحث بدخوله من أراضها وفي النهاية أنها تدخل وقال ابن كعب إن قال بحقها دخلت والا فلا قال الرافعي وهما غريبان وعبر في الحرر بالصحيح (و) يدخل (في بيع الدار) بقوله بعثك هذه الدار (الأرض وكل بناء بها) حتى حاطها (لأنه من مرافقها

(قوله فإن أجاز) تقدم أنه لا يتقيد اللزوم بهذه (قوله بأن يعيد الخ) أي فلا يلزمه تحصيل تراب غيره فإن تلف لزمه مثله (قوله وفي وجوب الخ) أي حيث خبر لا في حالة العلم كامر وانما لم يجعل أجازته كالعلم لأنه مع العلم موطن نفسه على الفوات من الابتداء وفارق عدم لزوم الاجرة في الزرع مطلقاً لما مر فهو كأمنعة الدار (قوله أحدهما يجب الخ) فيه تصريح بصحة قبض الأرض المشغولة بالحجارة كامر فلو باعها الأجنبية وجبت الاجرة مطلقاً (قوله مدته) ظرف للبقعة الفائتة (قوله ويجرى الخلاف) أي مع تصحيحه المذكور فيجب أرش النقص إن كان بعد القبض لاقبله (قوله في بيع البستان) والجهة مثله كامر وكذا الرهن هنا على المعتمد الا في الابنية فيه فلا تدخل عند شيخنا الزبدي وشيخنا مري يدخلها ولفظ البستان فارسي معرب ومثله الباغ بموحدة فجمعة بينهما ألف في لغة فارس أيضاً وكذا الحائط في لغة العرب وكذا الجنينة والحديقة والكرم كما قاله الخطيب (قوله والشجر) أي الرطب على ما مر (قوله والحيطان) وإن هدمت وتدخل عريشة نحو عنب وفي ماء البئر ما مر (قوله في بيع القرية) بالمعنى الشامل للمدينة والبلد بأي لفظ منها (قوله يحيط بها السور) وكذا السور أيضاً لما مره من الابنية وإن التصق به خلافاً للسنوي وما لا سور لها يدخل ما لا يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر منها نعم يدخل حر بها وما فيه من شجر وبناء وإن جاز فيه القصر (قوله وهما غريبان) فالمتقدم خلافهما وأشارنا إلى ذلك في الاعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالشهور واعتذر عنه بأنه تابع لاصله بقوله وعبر في الحرر بالصحيح فالمتقدم تابع له غافل عن اصطلاحه السابق في التعبير بالمشهور (تنبيه) لا يدخل ما تسمد به الأرض إلا أن بسط واستعمل ومثل القرية العسكرية وقيل إنها أمم لقصر حوله بيوتاً وللقرية وللأرض المستوية وللصومعة وألبيت الأعمام المتخذة لنحو شراب أو آلة طهو (قوله في بيع الدار) ومثلها الختان والحوش والوكالة والزريرة ونحوه الخاق الربع بذلك فراجع (قوله لأنه من مرافقها) أي لأن الحمام من مرافق الدار لنفعه فيها أو لكونه من البناء فيها أو لثبوته فيها فهو كالجزء منها فصح كون حتى عطفه ولا حاجة لجعل الحمام من خشب ولا كون حتى ابتدائية (قوله الخلاف السابق) والاصح منه دخول تلك الأشجار وإن كثرت خلافاً للإمام (قوله بسكون الكاف) ويجوز فتحها (قوله والحمام الخشب) أي غير المثبت (قوله وتدخل الابواب المنصوبة) ليس النصب قيد بل كل ما يتوقف عليه نفع كباب مخالوع لا مقالوع ودراريب نحو دكان وروشن وساباط جندوعه على طرف حائطها لا على

أجرة عليه لمدة ذلك (قوله ضررهما أولاً) يستثنى من الشق الثاني ما لو تركها البائع للمشتري فإن خياره يسقط ويكون ذلك اعراضاً لا تملك كالفه الرجوع ومتى رجع عاد الخيل فان وجد اعطاه أو باصيفة تملك فلا رجوع وكذا الحكم في الزام البائع بالنقل شرطه عدم تركها للمشتري أعني عند انتفاء ضرر الترك (قول المتن وفي وجوب أجرة الخ) أي في حالة الجهول (قول المتن أحدهما يجب الخ) هذا يشكك بما سلف من عدم وجوب الاجرة في الزرع مطلقاً قال السبكي فإن فرق بأن الزرع يجب ابقاؤه بخلاف الحجارة قلنا مدة نفريغ الحجارة كمدة الزرع (قوله بقوله بعثك الخ) بخلاف ما لو اتفق في البيع لفظ البستان (قول المتن يحيط بها) وصف للساحات بدليل تنكيرها وتعرف الابنية ويستفاد من ذلك دخول السور وما يستفاد منه أيضاً دخول الابنية الخارجة عنه المتصلة به لأنه عرف الابنية فعمت وتكرر الساحات ووصفها (قول المتن المنصوبة) أي

ولو كان في وسطها أشجار ففي دخولها الخلاف السابق وحكي الإمام أوجه ثالثها إن كثرت بحيث يجوز تسمية المركبة الدار بستاناً تدخل والادخل (لا المنقول كالنمل والبكرة) بسكون الكاف (والسرير) والحمام الخشب (وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها) بفتح الحاء واغلاقها (والاجانات) المثبتة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ما يغسل فيها (والرف والسلم) بفتح اللام (للسمران وكذا الاسفل من جري الرجا) يدخل (على الصحيح) لثباتها والثاني لا يدخل لأنه منقول وانما ثبت لسهولة الارتفاق به كي لا يترفع عند الاستعمال

(والاعلى) من الحجر بن (ومفتاح غلق) بفتح اللام ما يعلق به الباب (مثبت) بدخلان (٢٢٩) (في الاصح) لانهما تابعا لشيء مثبت

والثاني لا بدخلان نظرا
الى انهما منفوران واختلاف
في الاعلى مبنى على دخول
الاسفل صرح به في الشرح
والحرر واسقطه من الروضة
كالمنهاج قيل واسقط منه
تقييد الاجابات بالثبته
وحكاية وجه فيها وفي
المستلثين بعدها ولفظ
الحرر وكذا الاجابات
والرغوف المثبته والسلام
المسرة والتحتاني من
حجري الراس على اصح
الوجهين وفهم المصنف ان
التقييد وحكاية الخلاف
لما ولياه فقط (و) يدخل
(في بيع الدابة نعلها) لاتصاله
بها (وكذا ثياب العبد) التي
عليه تدخل (في بيعه في
الاصح) للعرف كما صححه
الغزالي (قلت الاصح
لا تدخل ثياب العبد) في
بيعه (والله اعلم) كما قال
الرافعي ان صاحب التهذيب
وغیره رجحوه مستدركا به
تصحيح الغزالي بقوله
لكن الخ وقيل يدخل سائر
العورة دون غير موالاة
كالعبد قاله في شرح مسلم
(فرع) اذا (باع شجرة)
وطية (دخل عروقها وورقها
وفي ورق التوت) المبيع
شجرته في البيع وقد خرج
(وجه) أنه لا يدخل لانه
كثيرة سائر الاشجار اذا

أحدهما على المعتمد وبلاط مفروش وسقف ودرج مثبت ومرفق كذلك وفي ماء في البئر ماسر وان لم يمنع منها
أحد نحو مطوى حياكة ومنارتها فلا يدخل قاله شيخنا وقياس دخول آلات السفينة أنها تدخل وهو
الوجه فراجعه ويدخل وتر قوس في بيعه ومال شيخنا لعدم دخوله وأشار بعضهم الى الجمع بانه ان بيع وهو
موتور يدخل وتر موالاة فراجعه (قوله والاعلى) ومثله كل ما توقف عليه نفع مثبت نحو غطاء بئر أو تنور
أو صندوق طاحون وآلات سفينة (قوله واسقطه من الروضة كالمنهاج) هو اعتراض على المصنف في مخالفته
لاصله فيهما (قوله قيل) حكاية بقيل لما سبذ كره من فهم المصنف وفيه اشارة الى صحة فهمه في ذلك وان لم يكن
واقيا بالمقصود (قوله لما ولياه فقط) هما الرغوف والحجر مع أنه يصح جعل التقييد بالثبته في الحرر راجعا
للاجابات للرغوف وان الخلاف عائد للسلام كالحجر (نبيه) لو كانت الارض فيها ممر محترقة لم تدخل
ولا يسقط في مقابلتها شيء من الثمن قاله شيخنا الرمي قال ولو باع علوا على سقف فالسقف كفر من الشجرة الآتي
ولو كان شيء مما مر من نقد لم يدخل كافي نعل الدابة نعم ان لم يقصد كثرة وبق سقف وصفاً أبواب دخلت
ولا تصرف في صحة البيع وان كان الثمن من نوعها ومثلها من الرقبي وأغلته وأصبغته وأنفه ونحو ذلك (قوله في
بيع الدابة) سواء بهذا اللفظ أو بلفظ فارس وكذا يقال في العبد (قوله نعلها) الا ان كان من نقد فلا يدخل
ومثله برة البعير وخزام البغلة ولا يدخل اللجام ولا المقود ولا السرج ولا البرذعة ولا الخزام (قوله ولا تدخل
ثياب العبد) ولو سائر عورتها ومثلها قرط في اذنه وخاتم في أصبعه ومدا في رجله (فرع) اشترى سمكة فوجد
في جوفها جوهرة فهي للبائع ان لم يكن عليها أثر ملك والا فللقطة (قوله فرع) زاد الترجمة به طول الكلام
قبله وفيه لفظان من السبعة المطلقة هما الشجر والتمر (قوله باع شجرة) أي منفردة أو مع عملها تصر بها
أو تبعها والمراد بها ما يعم النجم فيشمل شجر نحو الحناء اذا بيع وحده أو مع الارض تصر بها لانه لا يدخل تبعها
كما مر فليس مبيعا حينئذ فقول المنهج أو تبعها هو فيما يمكن فيه التبعية كما هو معلوم فلا حاجة لما أطال به بعضهم
عليه مما لا طائل تحته ولا مصير اليه فتأمل (قوله دخل عروقها) أي ان لم يشترط القطع ولم تسكن من نوع جرت
العادة بترك ساقه قاله شيخنا الرمي (قوله وورقها) ولومن نيلة أو حناء على المعتمد وقسم ان الجزء الظاهرة
لا تدخل في الاطلاق فلا تغفل (قوله التوت) آخره مشناة أو مثلية (قوله واغصانها) ولومن الخلاف (قوله
الا لياس) عائد للاغصان والعروق والورق على المعتمد خلافا لما في شرح المنهج من تخصيصه بالاغصان بناء
على ما فهمه من كون استثناء المنهاج لما وليه فقط وسيأتي دخول العروق اليابسة في شرط القلع وسيأتي ما فيه

المركبة خرج المقلوعة (قول المتن ومفتاح غلق) لو باع سفينة في دخول آلاتها المنفصلة هذان الوجهان قال
الاسنوي وهل تشترط رؤية المفتاح وثياب العبد على القول بدخولها محل نظر (قوله والخلاف في الاعلى
مبنى) قيل أشار المتن الى ذلك بتعبيره هنا بالاصح وفيما سلف بالصحيح (قول المتن قلت الاصح لا تدخل ثياب
العبد) أي كسرج الدابة (فرع) الحلقة في أذن العبد وكذا الخاتم في أصبعه والنعل في رجله والحلي باذن
الجارية لا يدخل قطعاً وقيل على الخلاف (فرع) باع شجرة دخل عروقها وورقها أي لانهما معدودان من
أجزائها فبدخلان ولو يابسين الا اذا شرط القطع فلا تدخل العروق (قول المتن وفي ورق التوت الخ) أما ورق
الحناء والنيلة فالوجه فيهما عدم الدخول صرح بالاول لما وردى والروباقي والثاني القمولي (قول المتن أو
القطع) مؤنة القطع والقلع على المشتري (قول المتن الا بقاء) لكن لو فرغت بجانبها شجرة أخرى هل يستحق
الابقاء لها الحاقاً بالغصن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين ما جرت العادة باستخلافه وعدمه أو تبقى مدة
الاصل فقط احتمالات لبعض المتأخرين قال ابن الرفعة والذي يعلم استخلافه كشجر الموز لا شك في وجوب

ير في به دود القز وهو ورق الابيض الا نقي قاله ابن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق النبق وجه من طريق انه لا يدخل لانه يفسل به الرأس
(وأغصانها الا لياس) فلا يدخل لان العادة فيه القطع فهو كالشجرة (ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع وبشرط الابقاء) وينبغي التبرط

(والإطلاق يقتضي الإبقاء) للعادة (والأصح أنه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء أى موضع غرسها حيث أبقيت لان اسمها لا يتنوله (لكن يستحق) المشتري (٢٣٠) (منفعته ما بقيت الشجرة) والثاني بدخل لاستحقاقه منفعته لا الى غاية وله حل

هذا اذا انقلعت أو قلعتها
ان يغرس بدلها وأن يبيع
المغرس (ولو كانت)
الشجرة المبيعة (ياستهزم
المشتري القلع) للعادة فلو
شرط إبقاءها بطل البيع
بخلاف شرط القلع
أو القطع وتدخل العروق
هند شرط القلع دون شرط
القطع فتقطع فيه عن وجه
الارض قال ذلك جميعه
المتولى وسكت عليه في
الروضة كاصلها (ومرة
النخل المبيع) أى طلعها
(ان شرطت للبائع أو
المشتري همل به) تأبرت
أولا (والا) أى وان لم تنشط
لواحد منهما بأن سكت عنها
(فان لم يتأبر منها شئ) فهي
للمشتري (والا) أى وان
تأبر منها شئ (فللبائع) أى
فهي جميعها والاصل
في ذلك ما روى الشيخان
عن ابن عمر أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من باع
مخلاقاً تأبرت فثمرتها للبائع
الا ان يشترط المبتاع مفهومه
أنها اذا لم تؤبر تكون
الثمرة للمشتري الا ان
يشترطها البائع وكونها في
الاول للبائع صادق بأن
تنشط له أو يسكت عن
ذلك وكونها في الثاني

والعرجون وأوعية الطلع وان كان الثمر مؤبراً كالعروق على المعقد (قوله) والإطلاق يقتضي الإبقاء للعادة
ولا أجر لمدة الإبقاء وان كانت الارض غير مملوكة للبائع ولكنه يستحق منفعتها ولو بوضعية أو وقف ثم تازمه
الاجرة في شرط القطع ان طلبت واذا كانت الارض مستأجرة مع البائع فله مطالبة المشتري بالاجرة بقية مدته
قاله شيخنا الرمي خلافاً للطليلادوي وبعد فراغ المدة يجري هنا في اعادة الارض للبناء وأجرة القطع والقلع على
المشتري (قوله) (المغرس) بفتح الميم وكسر الراء وهو ما امتدت اليه عروقها وقال الخطيب والطليلادوي هو ما
سامت أصلها فقط وما زاد حريمه (قوله) حيث أبقيت) قيد محل الخلاف ولقول المصنف ما بقيت (قوله)
لكن يستحق المشتري منفعته) لا بمعنى أن له اجارته أو وضع متاع فيه أو اعارته بل بمعنى ان له منع البائع أن
يفعل فيه ما يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها فله فعله ولو بنحور زرع (قوله) ما بقيت الشجرة) وخلفها مثلها
وان أزيلت وكذا ما ثبت من محل قطعها وله عودها بعد قلعها ان كانت حية تنبت والا فلا وليس له غرس
بدلها مكانها ولا إبقاؤها ان جفت وله وصل غصن بها في حياتها ولا يطالب المشتري بقطعها الا ان زاد على
ما تقتضيه عادة أغصانها (قوله) بطل البيع) ان لم يكن غرض والا كنعو دامة لم يبطل (قوله) وتدخل
العروق) أى الرطبة واليابسة هنا لوجود شرط القلع فيها قاله شيخنا وفيه نظر بل الوجه خلافه لانها لم تدخل
في البيع كأمير (قوله) قال ذلك) الاشارة لقوله فلو شرط الخ (تنبيه) يبعد أن تكون الشجرة يابسة
وأغصانها مثل الرطبة فقول النهج مطلقاً امر اده به بشرط القطع أو القلع أو الإطلاق بدليل ما بعده (فرع)
لو استثنى لنفسه شجرة من بستان باعه لم يدخل المغرس في الاستثناء وله الاتفاغ به كأمير ومحل الميت
كمغرس الشجرة (فرع) لو قطع شجرة فوقعت على شئ واتلفته ضمنه ان علم به والا فلا قاله شيخنا
الرمي وقال ابن حجر وغيره بالضمان مطلقاً لانه من باب الاتلاف ولادخل لشرط العلم فيه فراجع (قوله) أى
طلعه) الاولى ولو طلع الا ان غير الطلع مثله ولعله راعى قول المصنف الآتي مطلعةً ولان التأبير وعدمه ظاهر
في حالة كونه طلعاً فقط (قوله) ان شرطت) كلاً أو بعضاً معيناً كالنصف (قوله) أولاً) وشرطها قبل التأبير
للمشتري تأكيدياً ولا يبطل العقد كالحل بل أولى لتحققها فلم انها موجودة خلافاً لبعضهم (قوله) يتأبر) هو
من باب كأمير يتكلم ويصح من كل (قوله) فللبائع) ومثلها الشجار يخ بخلاف العرجون والسكام فلامشتري
كأمير وأشار بقوله أى جميعها الى دفع توهم أن الذي للبائع هو ما تأبر فقط (قوله) صادق الخ) أى لانه
استثنى من جعلها للبائع ما اذا شرطت للمشتري فكأنه قال فهي للبائع سواء شرطت له أولاً وهذا واضح
نعم يلزم على الصادق في الجانبين استثناء شرطها للبائع من شرطها للمشتري وعكسه وهو لا يستقيم
فتأمل (قوله) وألحق تأبير بعضها) ولو بفعل فاعل في غير أوانه (قوله) ويشقق الكل) لو سكت عن
إبقائه (قول المتن والأصح الخ) هذا الخلاف جارياً لو باع أرضاً فيها ميت مدفون هل يبني له مكان القبر أم لا كما
قاله الرافعي في أول الدفن أو استثنى لنفسه شجرة فيها (قوله) حيث أبقيت) بالشرط أو الإطلاق (قوله) والثاني
يدخل الخ) انظر مكان العروق ما حكمه على هذا (قوله) بطل) قال الاذرعى بحثاً الا أن يكون له فيه غرض
(قول المتن فان لم يتأبر) يقال أبرت النخل أبرماً برا كالت آكل أكلأ والتشديد أيضاً ككأمير يكلم تكلمها
ثم المعنى في الحكم المذكور ان عند عدم التأبير تكون مستترة كالحل وعنده وجوده تكون كالولد المنفصل
لظهورها قال في الروضة وحيث حكمنا بأن الثمرة للبائع فالحكم نفسه للمشتري قال في شرح الروض وكذا
العرجون فيها يظهر (قوله في ذلك) يرجع الى قول المتن للبائع وما بعده من المتن (قوله) (تنشيق) أى في وقته

(قوله)

للمشتري صادق بمثل ذلك وألحق تأبير بعضها بتأبير كلها بتبعية غير المؤبر لاؤبر لما في تنبيه ذلك
من الصبر والتأبير تنشيق طلع الاناث وذو طلع الله كور فيه ليحجى مرطها أجود عام تؤبر والعادة الا كتفاء بتأبير البعض والباقي يشقق
بفسه وتبخر مع الله كور البعوق لاؤبر شئ وتنشيق الكل والحكم كالتؤبر اعتباراً بظهور المقصود

ولذلك جعل المصنف من

قول المهر لم تكن مؤبرة

الى ما قلناه وشمل طلع المهر

قانه يشق بنفسه ولا يشق

غالباً وفيه ما يشق منه وجه

انه للبائع أيضاً لانه لا يملكه

حتى يعتبر ظهورها بخلاف

طلع الاثا (وما يخرج ثمره

بلا نور) بفتح النون أى

زهر (كتين وعنب ان

يرزعه) أى ظهر (فالبائع

والا فللمشتري) اعتباراً

لبروزه بتشقق الطلع وفي

التهذيب فيها اذا ظهر بعض

التين والعنب دون بعض

ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر

فالمشتري قال الرافعي وهو

محل التوقف وعبرة الروضة

وفيه نظر ثم ما في التهذيب

في المذهب والتممة والبحر

(وما يخرج في نوره ثم سقط)

أى نوره (كشمش)

بكسر الميمين (وتفاح

فالمشتري ان لم تنفد

الثمرة وكذا ان انقضت

ولم يتناثر النور في الاصح)

الحاقها بالطلع قبل تشققه

والثاني يلحقها به بعد تشققه

لاستتاره بالقشر الابيض

فتكون للبائع (وبعد

التناثر للبائع) جز ما ظهرها

وعدل عن قول المحرر

يخرج المناسب للتقسيم

بعده كانه لا يشق بما

قيه (ولو باع نخلات بستان

مطلعة) بكسر اللام أى

خرج طلعه (و بعضها) من حيث الطلع (مؤبر) يكون بعض

لفظ الكل كان أولى (قوله الى ما قلناه) اشموله ما لو تأبرت بنفسها (قوله وشمل) أى ما قلناه المصنف (فرع) لو
اختلاف في وقت البيع والتأبير فكافي الرجعة (قوله وفي التهذيب الخ) اعتمد شيخنا الرملي وقال في شرحه
ان التين والعنب والجوز والقشع والخيار والبطيخ ونحوها لا تتبعه فيها بل ما ظهر منها للبائع وما لا فللمشتري
وقال شيخنا الزبائدي ان كان ما لم يظهر من بقية الخ الذي ظهر فهو للبائع والا فهو للمشتري (قوله وما خرج في
نوره الخ) أى ما شأنه ذلك وجواب الشارح غير مستقيم فتأمل (قوله ثم سقط) أى بلغ أو ان سقوطه وان لم
يسقط بالفعل ولا نظر الى سقوطه قبل أو انه وفارق تأبير الطلع كما مر بأن تشقيقه قبل أو انه لا يفسده بخلاف
هذا (قوله بكسر الميمين) ربحى فحسبها (قوله ولم يتناثر النور) أى شئ منه (قوله الحاقها بالطلع الخ) حاصله أن
الوجه الاصح يجعل الثمرة المنفردة كالطلع ويجعل نورها ككوزها وعدم تناثر النور كعدم تشقق الكوز
ومقابل يجعل انفراد الثمرة كشقق الكوز ويجعل استتارها بالنور كاستتار الطلع في الكوز بالقشر الابيض
الذي عليه فافهم وتأمل (قوله وبعد التناثر) أى بنفسه في أو انه وتقدم الفرق بينه وبين الطلع فراجع (قوله
وعدل الخ) هو جواب عن سؤال هو كيف يحكم المصنف بسقوطه ثم يقسمه لما يسقط وما لا يسقط وحاصل
الجواب أن المضارع هو المراد وانما عدل عنه الى الماضي لأجل خوف الاشياء على الكاتب أو القارئ أو
نحوها وقال شيخنا الرملي ان الشارح أشار الى أن حكمة عدوله خشية اتحاد هذا مع ما قبله في أن لكل نورا
قد يوجد وقد لا يوجد وليس كذلك اذ نفى النور عن ذلك نفى له من أصله اه وفيه نظر فراجع (تنبيه) بقي
ما مرته مشمومة وهو ما له كجم كالورد فيعتبر تفتحها ولا يكامله كالياسمين فيعتبر خروجه وهما كالتين في أن
ما ظهر للبائع وما لا فللمشتري وأما القطن الذي تبقى أصوله سنتين مثلاً فشجره كالنخل وجوزة كالطلع
وتشققه كالتأبير وما لا تبقى أصوله فهو كالنخلة (قوله ولو باع الخ) أشار المصنف بذكر الفروع الآتية الى أنه
يشترط في كون الثمرة للبائع فيما ذكر أن يتحد الخ والجنس والبستان والعقد وزاد بعضهم اتحاد ملك المالك
ليخرج ما لو باع أرضاً فيها نخل فزرع المشتري نخلاً أيضاً ثم أفلس فرجع البائع في ملكه ثم أطلعت وتأبر بعض
نخل البائع دون نخل المشتري ثم باع الكل فلا تتبعه فتأمل وحروقه ان اتحاد العقد يفي عنه كما تقدم مع أن في
صححة البيع هنا نظراً لأنه كبيع عبيد بمن فراجع (قوله خرج طلعه) أى كاه أو بعضه لان ما لم يخرج تابع
لما خرج وعدم التأبير لا يستلزم الوجود فافهم (قوله من حيث الطلع) أى لامن حيث ذاتها أو جريدها

(قوله ولذلك عدل المصنف الخ) أى لان مؤبرة تستدعي فعل فاعل (قول المتن ثمره) المراد به ما يقصد من تلك
الاصول مطعوماً كان أو مشموماً من هذا الذي يخرج بلا نور الجوز والفسق قاله الرافعي رحمه الله (قوله أى
زهر) على أى لون كان (قوله وفي التهذيب) أى حينئذ لا يكون حكم البروز فيهما كالتأبير في تبعية ما لم يبرز
لما برز (قول المتن وما خرج في نوره الخ) من هذا القسم الرمان واللوز قال الاستوى وكذا الورد لانه يخرج
في كماله يفتح عنه أقول هو كذلك ولكن هل يلحق غير المنفتح منه بالمنفتح أم لكل حكمه الذي في
التهذيب الثاني كالتين والذي في التنبيه الاول كالتأبير (قول المتن ان لم تنفد الثمرة) لانها كالعدومة (قول
المتن ولم يتناثر) اعتبار التناثر وقع في الوجيز والروضة والذي في التنبيه وغيره اعتبار ظهوره من نوره وهو
أقرب (تنبيه) حكم التناثر كالتأبير في أن غير المتناثر يقع المتناثر صريح به في الارشاد نعم الورد أحقه في
التهذيب بالتين فلعل حكمه وفي التنبيه بالتأبير فيقع غير المنفتح المنفتح (قوله لاستتاره بالقشر الابيض) أى
فكان استتارها بعد الانقضاء بالنور شبهها باستتار ثمر النخل بعد التأبير بالقشر الابيض (قوله المناسب للتقسيم)
أى لان الذي خرج وسقط نوره لا يناسبه قوله ان لم تنفد الثمرة الخ (قول المتن ولو باع نخلات) أما النخلة
الواحدة فكذلك بالاولى (قول المتن مؤبر) الأحسن أن يقول تأبر كما سلفه التعبير بهذه المادة (قول المتن

خرج طلعه (و بعضها) من حيث الطلع (مؤبر) يكون بعض

(قوله) أي فاعله الذي هو الثمرة كما تقدم المحل النوع أو اختلف وقيل في المختلف أن غير المؤثر للمشتري لأن لا اختلاف النوع تأثر في اختلاف وقت التأخير (فان أفرد (٢٣٢) مالم يؤخر) بالبيع (فلمشتري) طلع (في الأصح) لما تقدم والثاني هو للبائع اكتفاء بدخول

وقت التأخير عنه وهذا الفرع فيما إذا اختلف النوع كما في الروضة كاصليها (ولو كانت الثغرات المذكورة (في بستانين) أي المؤثرة في بستان وغير المؤثرة في بستان (فلاصح أفراد كل بستان بحكمه) لأن لا اختلاف البقاع تأخير في وقت التأخير والثاني هما كالبستان الواحد وسواء تباعدا أم تلاصقا ولو باع نخلة بعض طلعها مؤبّر فالكل له وظاهرهما تقدم أن التأخير بنفسه كالمؤبّر فيما ذكر (وإذا بقيت الثمرة للبائع بالشرط أو غيره كما ذكر (فان شرط القطع لزمه والا) بان شرط الإبقاء أو أطلق (فله تركها (إلى) زمن (الجداد) للعادة وهو بفتح الجيم وكسرهما وإعمال الدالين في الصحاح القطع ومسئلة شرط الإبقاء الصادق بها اللفظ مزبذبة على الحرر والروضة وأصلها وإذا جاء وقت الجداد لم يمكن من أخذ الثمرة على التدرج ولا من تأخيرها إلى نهاية النضج ولو كانت من نوع يعتاد قطعه قبل النضج كلف القطع على العادة (ولكل منهما) أي المتبايعين في الإبقاء (السقي) إن انتفع به الشجر والثمر ولا منع للآخر

أو نحو ذلك وما فعله الخطيب هنا بركة كلام الشارح (قوله) كما تقدم (فيه إشارة إلى أن هذه مكررة وانما ذكرها توطئة لما بعدها (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم التعميم قبله ولو خصصه بما لا خلاف فيه لكان أولى كالذي بعده (قوله فان أفرد الخ) هو شامل لما إذا بيع المؤبّر أيضا فهو من تعدد الصفقة بالتفصيل أولا (قوله لما تقدم) أي في مفهوم الحديث (قوله وهذا الفرع) الذي هو الأفراد مفروض فيما إذا اختلف النوع فهو محل الخلاف ومقتضاه أنه إذا اختلف كان للمشتري قطعا وحينئذ فاما أن يحمل كلام المنهاج على ما في الروضة لذكره اختلاف أو يراد الأعم ولا ينظر لتخصيص الروضة بدليل الفرع قبله (قوله سواء تباعدا) ولوفي اقليمين خلافا لابن الرفعة (قوله ولو باع نخلة) أشار إلى أن الجمع في كلام المصنف ليس قيدا وأن المراد به ما فوق الواحدة وأن التأخير بالفعل المأخوذ من لفظ مؤبّر كما تقدم في كلام الرافعي ليس مرادا والنخلة بين البستانين تلحق بأقربهما والأفلا تلحق بواحد منهما وعلم من كلامهما أنه لا بد من اتحاد الجنس فلو باع بستانا في عقد وفيه نخل وعنب وتأخر النخل وحده فهو للبائع ولا يتبعه العنب بل هو للمشتري وأنه لا بد من اتحاد الجمل فلا يتبع أحد الجملين الآخر كما في التين وغيره نعم لو باع نخلة وبقي له ثمرها ثم أثمرت بحمل آخر فهو للبائع لأنه من ثمرة العام والحاق النادر بالأعم الأغلب قال شيخنا ومثله كل شجرة جرت العادة بأنه لا يعمل في العام الأمرة كما قيل في بعض أنواع العنب (قوله لزمه) أي البائع القطع عملا بالشرط وإن لم يكن الثمر منتفعا به لأنه ليس معيبا بل هو استدامة ملك فلا يخالف ما مر من أن شرط المعقود عليه الانتفاع فثما مل في شرح شيخنا بطلان العقد إذا لم يكن الثمر منتفعا به ولم يرتضه شيخنا وحمل كلامه على تكليف القطع كما مر في الغصب فراجع (قوله للعادة) لتعليل للزمن لا للترك كما توهمه عبارة بعضهم لأنه قد يكون بالشرط كاعلم (قوله بفتح الجيم الخ) أي على الإفصح (قوله وإعمال الدالين) زاد الاسنوي أعجابهما أيضا وهو في الصحاح وفيها أيضا جواز إعمال أحدهما وإعمال الآخر خلافا لما زعمه بعضهم وسيأتي في المساقاة (قوله مزبذبة الخ) أي من حيث شمول اللفظ لها إذ حكمهما معلوم من الإطلاق بالأولى ولعل هذا وجه سكوت الحرر والروضة وأصلها عنها (قوله لم يمكن الخ) فان أخر لزمه الأجرة لما بعد العادة ولو بلا طلب (قوله على التدرج) ظاهر كلامه أنه لا يمكن منه وإن جرت العادة به لأنه لا نهاية له ولم يرتضه بعض مشايخنا حيث كانت عادة وقد يجعل قول الشارح على العادة راجعاً إليه أيضا ولا أجرة لمدة بقائه بقدر العادة كاعلم (قوله على العادة) يفيد أنها من أفراد كلام المصنف ومثلهما في لزوم القطع ما لو تعذر السقي وتضرر الشجر أو أصاب الثمرة آفة ولا نفع ببقائها (قوله ان انتفع به الشجر والثمر) أو أحدهما ولم يضر الآخر ويجوز الآخر على موافقته ولو قال ان لم يضرهما كان أولى (قوله وان ضرهما) قد يراد به عدم نفعهما بدليل ما قبله فيشمل ما لو انتفى النفع والضرر عن كل منهما كما قال شيخنا الرمي أنه المعتمد خلافا لما في شرح الارشاد (قوله الا برضاهما) أي بالنظر لحقهما وإن حرم من حيث حق الله تعالى فعني عدم الجواز المنع وهذا في الرشيد المتصرف عن نفسه (قوله وان ضرا أحدهما)

(فالبائع) كذلك له ما طلع بعد ذلك ثم هذه المسئلة علمت مما تقدم ولكن الغرض تفصيل ذلك الحكم (قوله والثاني الخ) قال في المطلب يشترط في هذا أن يكون في إقليم واحد في مكان متحد الطبع ولو اختلف المالك كأن باعه نخلة ونخل غيره وأحدهما ووردون الآخر فكل حكمه وإن اختلف البستان كذا نقله الاذري ثم قال وفيه نظر من وجوه لعل منها أنه كبيع عبيد جمع فمن فلا يصح (قوله للعادة) لم يقل ووفاء بالشرط كما قال غيره إشارة إلى أن الشرط انما احتمل هنا نظرا للعادة ثم نظيره هذا اعتبار النقد الغالب والمنازل المعتادة في الاجارة للركوب (قوله وإعمال الدالين) زاد الاسنوي أعجابهما أيضا

منه وان ضرهما لم يجز الا برضاهما (أي المتبايعين) وان ضرا أحدهما أي ضر الشجر ونفع الثمر والعكس (ونظرا أي فصل المتبايعان في السقي) فسح العقد لتعذر إرضائه الا بالاضرار يا أحدهما (الا أن يساع المتضرر) فلا فسح حينئذ (وقيل لطالب السقي) وهو البائع

في الصورة الاولى والمشتري في الثانية (أن يسق) ولا يبالي بضرر الآخر لانه قد رضى به حين أقدم على هذا العقد فلا يسق على هذا أمضوا على الفسخ الفاسخ البائع أو الحاكم وجهان في المطلب (ولو كان الثمر بمنصه رطوبة (٢٣٣) الشجر لزم البائع أن يقطع) الثمر (أو يسق) الشجر وهذا لضرر المشتري

(فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه)

وسبأني تفسيره (مطلقا)

أي من غير شرط (وبشرط قطعه وبشرط ابقائه)

روى الشيخان عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واللفظ للبخاري لا يتابعوا الثمر حتى يبدو صلاحها وفي لفظ لمسلم لا يتابعوا وفي رواية له صلاحه وفي أخرى له يتبعوا صلاحه أي فيجوز بعده بدوه وهو صادق بكل من الاحوال الثلاثة وفي الاطلاق وشرط الابقاء يبقى الى أن أو ان الجسد ادل للعرف (وقبل الصلاح ان بيع منفردا عن الشجر لا يجوز)

البيع للحديث المذكور (الابشرط القطع) فيجوز اجماعا (وان يكون المقطوع منتفعا به كحصرم)

(لا ككثري) بفتح الميم المشددة وبالثلثة الواحدة كمثارة ذكره

الجوهري في باب الراء زاد الصغاني كثرة وكثريات

وكيمثرة أي بكسر الراء فيها وذكر هذا الشرط المعلوم من شروط المبيع

للتنبية عليه (وقيل ان كان الشجر للمشتري) كان اشتراؤه ولا بعد ظهور الثمر

(جاء) بيع الثمرة (بلا شرط) لانهما يجتمعان في ملكه فيشبه ما لو اشتراه معا (قلت) كما قال الرافي في الشرح (فان كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع) كالمواضع (لم يجب الوفاء بالله أهل) اذ لا معنى لتسليمه قطع ثمره من شجره وفي الروضة

أي ونفع الآخر كما علم عامر (قوله وجهان) أحدهما الحاكم قاله حجج والذي اعتمده شيخنا الرمي والزيادة ان الفاسخ المتضرر منهما وقال بعض مشايخنا والحاكم والمتضرر (تنبيه) يمكن البائع من دخول البستان والسقي مما اعتيد السقي منه ولومن يتردد في البيع وليس ذلك من شرط النفع لنفسه لانه تابع فلا يطل عقد البيع ولولم يأمن أحدهما الآخر نصب الحاكم أمينا وموته على من لم يأمن ولومن يسق البائع وطلب أن يأخذ لنفسه الماء الذي كان يسقى به لم يمكن من أخذه

(فصل في بيان كيفية بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما) (قوله يجوز بيع الثمر) أي كله لغير شريكه وسبأني بيع بعضه لشريكه (قوله وبشرط قطعه) نعم ان بيع مع أصله امتنع شرط القطع وكذلك أصله عند شيخنا الزايد وفي شرح شيخنا الرمي كابن حجج خلافه وهو نظير ما يأتي (قوله وبشرط ابقائه) ومثله شرط عدم قطعه وقال شيخنا بمتنع في هذه مطلقا نعم ان قال فيهما ما دام لم يصح انفاقا (قوله لا يتابعوا) وهو سبي للبائع والمشتري والحديثان بعده مصرحان بذلك واقتصر في المنهج على الرواية الثالثة لافادتها المقصود (قوله يبقى الخ) أي على مامر في بيع الشجرة وعليها الثمرة وقال أبو حنيفة في الاطلاق لا يبقى أيضا ومنع من شرط الابقاء (قوله ان بيع) أي لان وهب ورهن لان رهن ما يسرع فساده جائز بشرطه قبل وفي التحرير عدم صحة رهن الزرع بمؤجل وقد أوضحنا ما فيه فيما كتبناه عليه فليراجع (قوله عن الشجر) بالمعنى الشامل للنجم كالبطيخ والباذنجان ونحوهما (قوله لا يجوز) أي ولا يصح (قوله الابشرط القطع) أي حالا ولا يفتى عنه العادة ويلزم المشتري القطع فورولا أجرة ولو تأخر ولو بغير رضا البائع قال شيخنا مر الان طالبه البائع بها وقد مر خلافه عنه والشجر في يد المشتري أمانة لعدم إمكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق كون ظرف المبيع عارية ولو استثنى بائع الشجر الثمرة قبل بدو الصلاح لنفسه لم يجب شرط القطع بل يجوز بشرط الابقاء لانه استدامة ملكه (قوله اجماعا) فهو مخصص لعموم المنع في مفهوم الحديث السابق وفارق ما بعد بدو الصلاح لامن العادة فيه غالب بخلاف ما قبله وبهذا الفارق يشعر الحديث بوضع الجوائح الآتي (قوله فيها) أي الثلاثة التي في كلام الصغاني (قوله وذ كر هذا الشرط الخ) وقول بعضهم ان النفع فيما مر شامل للمستقبل بخلافه هنا فلا يفتى عنه ممنوع لان المستقبل هنا ممنوع منه شرط القطع فافهم (قوله بلا شرط) الصواب لا بشرط القطع بدليل التشبيه (قوله قلت الخ) لوجه أنه افادة حكم راد وقيل استدراك على وجوب القطع المفهوم من شرطه (قوله وشرطنا القطع) أي شرطنا في صحة البيع ذكر شرط القطع (قوله لم يجب الوفاء) هذا موضع

(فصل يجوز بيع الثمر الخ) (قول المتن وبشرط قطعه) أي بالاجماع لانه اذا جاز هذا الشرط قبل بدو الصلاح فبعد أولى (قوله وفي الاطلاق) خالفه أبو حنيفة في حالة الاطلاق فقال انه يقتضي القطع حالا ومنع أيضا من شرط الابقاء قال لانه ينافي التسليم ورد بأن التسليم بالتخيلية (قول المتن الابشرط القطع) لو شرط ثم رضى البائع بالابقاء جاز واذا مضت مدة قبل قطعه فان طال به فيها أو أخر لزمته الاجرة والا فلا (فرع) لو جرت العادة بقطعه حصر ما تلاه قول يفتى ذلك عن الشرط محل نظر (قوله كحصرم) وبلغ أخضر قال الاذرى بشكل على هذا قولهم بصحة بيع البطيخ قبل بدو صلاحه بشرط القطع فان البطيخ قبل بدو صلاحه لا نفع فيه (قول المتن لا ككثري) وجوز (قوله بعد ظهور الثمر) أي بعد تأثره في النخل مثلا وقبل بدو الصلاح (قوله لما فيه من الحجر) نظر بعضهم فيه بأنه شرط لا غرض فيه فيذهب ان يلفوا ولا يضر العقد كشرط ان لا يأكل الا كذا (تنبيه) لو بيع البطيخ أو الباذنجان ونحوهما قبل بدو الصلاح مع

(٣٠ - (ظيوي وجهه) - ثاني) للتنبيه عليه (وقيل ان كان الشجر للمشتري) كان اشتراؤه ولا بعد ظهور الثمر

(جاء) بيع الثمرة (بلا شرط) لانهما يجتمعان في ملكه فيشبه ما لو اشتراه معا (قلت) كما قال الرافي في الشرح (فان كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع) كالمواضع (لم يجب الوفاء بالله أهل) اذ لا معنى لتسليمه قطع ثمره من شجره وفي الروضة

لوقطع شجرة عليها ثمره
 باع الثمرة وهي عليها جاز
 من غير شرط القطع لان
 الثمرة لا تبقى عليها فيصير
 كشرط القطع (وان بيع
 الثمر مع الشجر) فمن
 واحد جاز بلا شرط ولا
 يجوز بشرط قطعه (لما فيه
 من الحجر عليه في ملكه
 والفارق بين الجواز هنا
 والمنع في بيع الثمر من
 مالك الشجر تبعية الثمر
 هذا للشجر ولو قال بعثك
 الشجر بعشرة والثمر
 بد ينال مجز الا بشرط القطع
 لانه فصل فانتفت التبعية
 ذكره الرافعي في باب المساقاة
 استشهاده وأسقطه من
 الروضة) ويجرم بيع الزرع
 الاخضر في الارض الا بشرط
 قطعه (كالتمر قبل بدو
 صلاحه وفي المجرر القطع أو
 القلع (فان بيع معها أو
 وحده) بعد اشتداد الحب
 جاز بلا شرط (كافي الثمر
 مع الشجر أو الثمر بعد
 بدو صلاحه (ويشترط
 لبيعه) الجائر بعد الاشتداد
 (وبيع الثمر بعد بدو
 الصلاح ظهور المقصود)
 ليكون مرثيا (كتين
 وعنب) لانهما مالا كامله
 (وشعير) لظهوره في سنبله
 (ومالا يرى حبه كالحنطة
 والعدس) بفتح الدال (في
 السنبل لا يصح بيعه دون
 سنبله) لاستتاره (ولامعه
 في الجديد)

الزيادة والاستدراك المفهوم لزومه من شرط القلط كما مر وفائدة شرط القطع فيه الخروج من النهي وصحة
 البيع (قوله لوقطع شجرة) وكذا الوجفت (قوله لان الثمرة الخ) فعدم الشرط لفساد الثمرة لو بقيت لا للعادة
 ولذا لا يكاف القطع وان أعيدت الشجرة و بقيت لتوجه المطالبة عليه ويؤخذ من هذا أنه لو أعيد الشجر
 في المسئلة السابقة للبائع بنحو اقاله لم يطالب المشتري بالقطع لعدم توجه المطالبة عليه واليه مال شعبنا (قوله
 وان بيع الثمر مع الشجر) بالمعنى الشامل لثمر النجم كالبطيخ والقثاء كما تقدم امتنع شرط القطع (فرع)
 يصح بيع بعض المعين من الثمر على الشجر بشرط القطع ولو من غير مالك أصله لان قسمته لو وقعت افراز مع
 محتام مع بقائه فيما يخص بالخرص ولو باع لشريك حصته من الثمر بخصته من الشجر جاز بشرط القطع كغير
 الشريك ويلزمه قطع جميع الثمر وفاء بالشرط وتفرغ للبائع فان باعه له بغير حصته من الشجر لم يصح وان
 شرط القطع لتسكين المشتري قطع ملكه عن ملكه السابق ويصح بيع بعض الثمرة مع كل الشجر أو بعضه
 ولو بشرط القطع اذ ليس الثمر كالمشتري فلا يخالف ما مر وفي بعض ذلك توقف للعلامة ابن قاسم ويعلم
 الجواب عنه بما رجحه (قوله جاز بلا شرط) أي على أي حالة من الاطلاق وشرط الابقاء وشرط القطع لكن
 لما كان شرط القطع مبطلا استدراك باخواجه بقوله ولا يجوز بشرط قطعه والتعميم واجب لصحة الاستدراك
 فقول بعضهم صوابه لا بشرط غير صواب لما ذكر ولما يلزم عليه من عدم الصحة مع شرط الابقاء وليس
 كذلك فتأمل (قوله ولو قال الخ) فادبهذا أن المراد بالمعية فيما قبله اتحاد الصفقة ومثلها تعدد ما بغير تفصيل
 الثمن فقول حج ولو بتفصيل الثمن غير صحيح (قوله لانه فصل فانتفت التبعية) هذا ساقط من بعض
 النسخ (قوله وأسقطه من الروضة) أي في الباب المذكور لانه في محله لاعداد اعتباره (قوله ويجرم بيع
 الزرع الاخضر) ومنه البطيخ والبادنجان ونحوهما قبل اثمارها ومنه البقول فلا يصح بيع شيء منها الا بشرط
 القطع ومثل القطع القلع ولم يذكر المصنف مساواته في الجملة (قوله فان بيع) أي جيعه معها ولا يصح بيع
 بعضها معها لان قسمته بيع بخلاف الثمر مع الشجر كما مر (قوله جاز بلا شرط) أي جاز على أي حالة من شرط
 ابقائه أو قطعه أو قلعه أو الاطلاق نعم يمنع بيعه معها بشرط القطع أو القلع كما يؤخذ من التنبيه (قوله بعد
 الاشتداد) انما قيد به لتناسبة ما بعده والا فظهور المقصود بشرط مطلقا (قوله وشعير) ومثله الدرّة في أحد
 نوعيها والقطن في أحد نوعيه وسيأتي صحة بيع شعير الارز والعلس لانهما مالا كام لبقائه (قوله وما لا يرى
 حبه) ليس الحب قيد بل المراد ما لا يرى المقصود منه كانه أو بعضه فيدخل البصل والجوز والقلقاس والفجل
 والخس والكرنب نعم ان باع الظاهر منها بشرط قطعه جاز والوجه الذي ينبغي في نحو الخس والكرنب
 الصحة مطلقا لان المستور منها غير مقصود لانه يقطع ويرى عند ارادة استعماله (قوله كالحنطة الخ)
 ومثلها السكتان والبرسيم بعد انعقاد بزرها (قوله لا يصح بيعه) أي الحب بدليل ما بعده ففي كلامه استخدام
 أي لا يصح بيع حب في سنبله وكذا لا يصح بيعه مع سنبله وأما العود من ذلك فان بيع مع السنابل أو الحب
 أوهما باطل أيضا ولو في الاطلاق وان بيع قبل انعقاد سنبله بشرط القطع ولم يبد صلاحه أو بعد نقص سنبله
 كالسكتان أو بيع بدون سنبله فصحيح لان المقصود من السكتان مرثي ولا يكفي عن شرط القطع في نحو
 البرسيم شرط أن ترعا الهائم لما مر فيجب شرط قطعه ثم يساع باقائه بشرط بقائه مدة الرعي (تنبيه)
 ما زاد في الشجر أو الزرع المبيع ان لم يجز كلفظ العود فلم يشتري مطلقا وكذا ان يجز وكان من شجر ثم نحو
 بطيخ وقثاء وان اشتراه قبل اثماره و بشرط القطع أو كان من زرع كبرسيم وسنابل حنطة وكان الشراء بغير
 أصوله فالاصح على ما دل عليه كلام الرافعي انه كبيع الثمر مع الشجر وقيل لابد من شرط القطع لضعف
 أصوله (قول المتن ويجرم بيع الزرع الخ) روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل حتى
 ترعى والسنبل والزرع حتى يبيض ويأمن العاهة ثم المراد بالزرع ما ليس بشجر فيدخل البقول (قول
 المتن بعد) جملة الاسنوى طرفا لثمر والزرع (قول المتن المقصود) عبر بهذا لشمول الثمر والحب (قوله

لان المقصود مستقر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز لما روى مسلم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبلة حتى يبيضها
يشته فيجوز بعد الاشتداد ويجاب بأنه في سنبلة الشعير جما بين الدليلين (ولا بأس بكلام) (٢٣٥) بكسر الكاف وحاء الطلم وغیره

(لا يزال الاعتدال كل)

كافي الرمان فيصح بيعه في

قشره لان بقاءه فيه من

مصلحته وفي الروضة يصح

بيع طلع النخل مع قشره في

الاصح (وماله كمان كالجوز

والوز والباقي) بتشديد

اللام مقصورا أي القول

(يناع في قشره الاسفل ولا

يصح في الاعلى) لاستتاره

بالبس من صلاحه بخلافه

في الاسفل (وفي قول يصح

ان كان رطباً) لتعلق الصلاح

به من حيث انه يصون

الاسفل ويحفظ رطوبة

الب في الروضة كاصلها

يجوز في بيع الوز في القشر

الاعلى قبل انعقاد الاسفل

لانه ما كوله كالتفاح

ونقله في شرح المنهبة عن

الاصحاب ثم المنع في الصور

الذ كورة ونحوها قيل مبني

على منع بيع الغالب وقيل

ليس مبني عليه لان المبيع

في بيع الغالب يمكن رده

بعد الرؤية بصفته وهنالا

يمكن ذلك قال في الروضة

هذا اصح (وبدو صلاح الثمر

ظهور مبادئ النضج

والخلاوة فيها لا يتلون) منه

بأن يقوم ويلين كافي الحرر

وغیره وكان المصنف رأى

فهرط القلع فان كان الشراء في هذا بشرط القطع بالطاء فهي للبائع وفارق الثمرة بأنها المقصودة هكذا قاله شيخنا
الرملي فراجع (قوله الدليلين) أحدهما الحديث المذكور والثاني التعليل المذكور وأدليله الآتي في
الحقارة (قوله بكلام) هو جمع وكذا أكمة وكام وأكاميم ولو احدثكم وكامة بكسر الكاف فيهما فقوله
الآتي كمان سواه كان أو كمانتان (قوله الأكل) بفتح الهمزة لانه يضمها المأ كول (قوله كافي الرمان)
ومثله أرز الشعير والعلس وان امتنع السلم فيهما ويصح بيع القصب بالهملة في قشره الذي لا يمس معه ولو
من روعا على المعتمد حيث بلغ قدره ينتفع به ولا يكف قطعه الا عند كاله على العادة كامر (قوله يصح بيع
طلع النخل) مع قشره في الاصح فكلام المصنف لم يشمله لاجل الخلاف ومثله جوز القطن قبل تكامل قطنه
وبيع بشرط القطع فان كان بعد تكامل قطنه صح ان تشقق الجوز لظهوره ويدخل القطن في البيع على
المعتمد لانه المقصود كامر في الثمرة فان لم يشقق بطل العقد لانه مستور بما ليس من صلاحه (قوله وفي
قول يصح) قال به الأئمة الثلاثة وما قيل ان الشافعي أمر بالبيع في بغداد بشرط قول أخضر بكسرة أي قطعة
درهم فيا بطل لان البيع انما صحبه بمصر مع أنه ان صح كان من القديم المرجوع عنه (قوله وفي الروضة
كاصلها يجوز بيع الوز الخ) هو المعتمد ومثله القول وان نقل عن شيخنا الرمي خلافه والمراد بالا انعقاد عدم
فساده في الاسفل بعد زوال الاعلى (قوله ثم المنع في الصور المذكورة) وهي ماله كان ونحوها بماله كم لا يزال
لا كل وقيل كجمل الكتاب وقيل كالزرع في سنبله (قوله هذا اصح) أي بناء على الوجه المرجوح (قوله وفي
نكلمة الصباح) دليل للاسقاط (قوله الخ) وهو جملة لا يتلون فقط كما يصرح به الشارح بعد قوله بدو
الصلاح فيه وقيل جملة لا يتلون وفي غيره وفي عبارة الحرر ما يقتضي الثاني وهي بدو صلاح الثمر
ظهور مبادئ النضج والخلاوة وذلك فيما لا يتلون تجوه ويلين وفي غيره بأن يأخذ الخ (قوله وغير الثمر الخ)
حاصل ما ذكره المصنف والشارح أربعة أنواع من ثمانية ذكرها المازدي كغيره بقوله أحدها لا لون كالبلح
والعنب ثانياً بالطم كخلاوة القصب وجوذة الرمان ثالثاً بالنضج واللين كالتين والبطيخ رابعاً بالقوة
والاشتداد كالقمح والشعير خامساً بالطول والامتلاء كالعلف والبقول سادساً بالكبر كالقضاء سابغاً بانشقاق
كامة كالقطن والجوز ثامناً بانفتاحه كالورد أي يبقى منها لا كامة كالبايسمين فظهوره ويمكن دخوله في
الاخبار الصائبة لذلك كله أن يقال هو بلوغ الشيء الى حالة يطاب فيها غالباً (قوله كالبلح الخ) هو على اللب

وبجواب بأنه الخ) أقول قد بدؤ بهذا ان الغالب على قوت الحجاز في ذلك الزمن الشعير (قول المتن بكلام)
هو جمع وكذا أكمة وكام وأكاميم والواحد كم بكسر الكاف وكامة وبهذا اعترض على المنهاج في قوله
الآتي كمان بان الصواب كان أو كمانتان (قول كافي الرمان) منه أيضاً الباذنجان هذا في الثمار ونشاله في
الزرع العلس (قول المتن ولا يصح في الاعلى) أي سواء كان على وجه الشجر أو الارض هذا ولكن
قد حكى الربيع ان الشافعي أمره ببغداد فأعطاه كسرة يعني قطعة من درهم فاشترى بها قولاً أخضر
واعترض بان هذا ان صح فهو قديم وبن الربيع انما صحبه بمصر (قول المتن وبدو صلاح الثمر الخ)
التي في الحرر وغيره ان بدو الصلاح يحصل بظهور مبادئ النضج والخلاوة غير ان تلك المبادئ تكون
فيها لا يتلون بان تجوه ويلين وفيها يتلون بان يأخذ في الحرة أو السواد مثلاً وصنيع المنهاج مخالف لذلك
فانه جعل ظهور مبادئ النضج والخلاوة فيها للتلون (قول المتن النضج) هو بالضم والفتح مصدر
نضج بالكسر (قوله انه لا حاجة اليه الخ) ما نقله عقبه من نكلمة الصباح كدليل لذلك (قول المتن وبني

في اسقاطه انه لا حاجة اليه مع ما قبله وفي نكلمة الصباح لا يخفى تجوه ثمر النخل والعنب اذا استلأ ماء ونهيا للنضج فقوله فيما لا يتلون متعلق
بظهوره بدو (وفي غيره) وهو ما يتلون أي بدو الصلاح فيه (بأن يأخذ في الحرة أو السواد) أو الصفرة كالبلح والعنب والاباح بكسر الهمزة
وتشديد الجيم والنمش

وطبر الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده والقضاء بكبر بحيث يؤكل (و يكتفى بدو صلاح بعضه وان قل) البعض لبيع كله من شجرة أو أشجار متحدة الجنس فان اختلف كطبعه وبدا صلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع نمرستان أو بستانين بدو صلاح بعضه) (أو اتحاد الجنس) (فعل ماسبق) (٢٣٦) في التأخير) فيتبع ما لم يبد صلاحه ما بدا صلاحه في البستان أو كل من البستانين فان

بدا صلاح بعض نمر أحدهما دون الآخر فقبل بالتبعية أيضا لاجتماعهما في صفة والاصح لا فلا بد من شرط القطع في نمر الآخر (ومن باع ما بدا صلاحه) من الفركا في الحرر وغيره موثله الزرع وأبقى (لزمه سقيه قبل التخلية وبصفا) فمر ما ينمو به ويسلم من التلف والفساد لان السقي من تمام التسليم الواجب فلا شرط على المشتري بطل البيع لانه خلاف قضيته ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذا من تعليل يأتي (و يتصرف مشتريه بعدها) أي التخلية من كل وجه (ولو عرض ماله بعد ما كبرد) أوح (فالجديد أنه) أي المبيع (من ضمان المشتري) لقبضه بالتخلية والتقديم من ضمان البائع الماروي مسلم من جابر أنه صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح وأجيب بحمله على الاستحباب قال في أصل الروضة ولا فرق على القولين بين ان يشترط القطع أم لا وقيل ان شرطه كان من ضمان المشتري قطعا

بشرطه بترك القطع ولانه لا علاقة بينهما اذا لجب السقي على البائع في هذه الحال فويل هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعا لان ما شرط قطعه فقبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرافى ذكر هذا الطريق في البيع قبل بدو صلاحه وبشرطه بطل ماله الشرع

بشرطه بترك القطع ولانه لا علاقة بينهما اذا لجب السقي على البائع في هذه الحال فويل هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعا لان ما شرط قطعه فقبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرافى ذكر هذا الطريق في البيع قبل بدو صلاحه وبشرطه بطل ماله الشرع

كان من ضمانه بخلاف لا نقطاع الملائق ولو تعيب بالجائحة فلا خيار له على الجدي ولو عرض المالك قبل التخلية فالتام من ضمان البائع فان تلف الجميع انفسخ البيع أو البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولان في الصفقة (فلو تعيب بترك البائع السقي فله) أي المشتري (الخيار) وان قلنا بالجائحة من ضمانه لان الشرع ألزم البائع التنمية بالسقي فالتعيب بتركه (٢٣٧) كالتعيب قبيل القبض ولو تلف بتركه

السقي انفسخ البيع قطعا وقيل لا ينفسخ في التقديم فيضمنه البائع بالقيمة أو المثل (ولو يبيع قبل) بدو (صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى ذلك) بالجائحة (قارنى بكونه من ضمان المشتري) عمالم بشرط قطعه بعد بدو الصلاح لتفريطه بترك القطع المشروط وهذه المسئلة مزيدة على الروضة مذكورة في أصلها (ولو يبيع ثم) أوزع بعد بدو الصلاح (يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بالوجود كتيين وقتئذ) ويطبخ (لم يصح) البيع (الا ان يشترط على المشتري قطع ثمرة) أوزعه عند خوف الاختلاط فيصح البيع حينئذ و يصح فيها ينذر تلاحقه البيع مطلقا وبشرط القطع والتبعية فان لم يتفق القطع في الاول حتى اختلط فهو كالاختلاط في الثاني وقد ذكره بقوله (ولو حصل الاختلاط فيها ينصرفه) أي قبل التخلية (فلا يظهر انه لا ينفسخ البيع بل يتخير المشتري) بين الفسخ والاجازة

ذكره لانه ليس في كلامه هنا طرف وفي ذكر التتميم مع العدول منافاة فتأمل (قوله كان من ضمانه) أي ولا يلزم البائع السقي ايضا بعد التخلية (قوله بترك البائع السقي) أي المقصود له فان انقطع ماء النهر مثلا فلا خيار (قوله الخيار) أي فورا (قوله انفسخ) أي ان لم يقصر المشتري بان علم بالعيب المؤدى الى التلف ولم ينفسخ والا فلا يفرم له البائع شيأ على الاصح المعتمد (قوله حتى ذلك بالجائحة) أي بعد التخلية (قوله وهذه المسئلة) المشار اليها بقوله ولو يبيع قبل الخ مزيدة في المنهاج على الروضة مذكورة في أصلها التي هو الشرح الكبير كما تقدم بقوله والرافعي الى آخره وكان صواب العبارة أن يقول وهذه المسئلة مزيدة ٣ على أصل الروضة مذكورة في الشرح الا أن يراد بالروضة جعلتها لا ما اختصره النووي من كلام الرافعي فتأمل (قوله ولو يبيع) أي استقلا لا لامع أصلها (قوله بعد بدو الخ) هو أولى من قول المنهج ولو بعد الخ لان ما قبل البدو لا يحتاج شرط القطع فيه الى عليه التلاحق (قوله يغلب تلاحقه) يقيناً وظناً (قوله عند خوف) متعاقب بقطع فليس من الصيغة ولو سكنت عنه الشارح لكان أولى لانه يجب فيه القطع من وقت العقد محملاً بالشرط (قوله فيما ينذر) الاولى فيما لا يغلب ليدخل المساوي والمشكوك فيه والمجهول حاله أخذاً مما مر لكن راعى كلام المصنف بعد (قوله بل يتخير المشتري) أي فورا ابتداء على المعتمد فيه ما ولا يتوقف على مراجعة البائع ولا على حاكم لانه خيار عيب لنقص القيمة بالاختلاط حتى لو بادر بالفسخ نفذ فان أجز فكما بعد التخلية لكن اليد هنا للبائع (قوله فان سمح) أي مبادر اقبل فسخ المشتري ولو بغير لفظ هبة وهو عليك لا عرض لتعذر التمييز وهذا فرق نعل الله اية والجارية كما مر واغتفر الجمل للضرورة ولو تقارن الفسخ والسماح قال شيخنا يقدم السماح نظرا لبقاء العقد وقال غيره يقدم الفسخ لان السماح كالاجارة (قوله وأصحهما فيه القولان) وأصح القولين عدم الانفساخ (قوله وهو المشتري) هو المعتمد كضمان الجوائح (قوله وفي ثالث اليد لهما) وعليه قال في شرح الروض يقسم المتنازع فيه بينهما وقال الغزالي لكل تخليف الآخر (تنبيه) لو اشترى شجرة عليها ثمرة للبائع اشترط لصحة البيع شرط القطع ان غلب تلاحقها والا فلا وعلى كل اذا حصل اختلاط فكما مر فن سمح أجبر صاحبه فان تشاح ففسخ العقد (فرع)

(قول المتن فلو تعيب) أي بعد التخلية لكن يجب تقييده بما اذا لم يشترط القطع والا فلا خيار ولا فسخ بالتلف (قوله لان الشرع الخ) يؤخذ من هذه العلة ان محل ثبوت الخيار اذا لم يشترط القطع وكذا يقال في الانفساخ بترك السقي الآتي (قول المتن قارنى) أي فيكون الخلاف هنا من تبعاع على ذلك الخلاف وهذه المسئلة حكى فيها الرافعي ثلاث طرق أظهرها أنها على القولين والثانية القطع بان من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع وقد نبه عليها الشارح في قوله والرافعي ذكر الخ ثم لا يخفى ان كلام المصنف لا يفيد الطريقة الثالثة هنا بل ينافيها (قول المتن لم يصح) أي لا تنفاد القعدة على التسليم (قول المتن ثمرة) الضمير يرجع للمشتري (قول المتن بل يتخير المشتري) أي لان الاختلاط أعظم ضرراً من ابقاء العيب كذا همل الرافعي وقضيته التحاقه بالعيوب فتتمين الفور به (قوله والثاني ينفسخ الخ) صححه الشيخ أبو اسحق والقاضي أبو الطيب والغزالي والشافعي وابن أبي عسرون وغيرهم وكذا المصنف في نكت الوسيط قال الاسنوي ولم ينقل الرافعي ترجيح الاول سوى عن الوجيز ثم صرح برجحانه في كتبه فتبعية النووي رحمه الله (قوله فان توافق الخ) يريد انه لا خيار للمشتري هنا

والثاني ينفسخ لتعذر تسليم المبيع وعلى الاول وهو تخير المشتري قال (فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره في الاصح) والثاني لا يسقط لما في قبول المسموح به من المنه ولو حصل الاختلاط بعد التخلية فاحدا الطرفين القطع بعدم الانفساخ وأصحهما فيه القولان فان قلنا لا انفساخ فان توافقا على شيء قداك والا فالقول قول صاحب اليد في قدر حتى الآخر وهو المشتري أو البائع وجهان مبنيان على ان الجوائح من ضمان المشتري أو البائع وفي ثالث اليد لهما (ولا يصح بيع الخطئة في سبيلها)

بصافية) من التبن (وهو المحفلة ولا) بيع (الربط على النخل بشمرو هو الزابنة) روى الشيخان عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحفلة والزابنة وفسرهما (٢٣٨) ذكر والمعنى في البطان فيهما عدم العلم بالمائة وتزيد المحفلة ان المقصود من

المبيع فيها مستور بما ليس من صلاحه (ويرخص في العرايا وهو بيع الربط على النخل بشمرو في الارض أو العنب في الشجر بزبيب) روى الشيخان عن سهل ابن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر ويرخص في العرايا أن يباع بخرصها يأكلها أهلها وطبا وقيس العنب على الربط بجماع ان كلا منهما زكوى يمكن خرصه يدخر بابه (فيادون خمسة أوسق) بتقدير الجفاف بمثله فيباع مثلاً ربط تخلات عليها يحي منه جافاً أربعة أوسق خرصاً بأربعة أوسق تمر اروي الشيخان حسن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها فيها دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود بن الحصين أحذروا نه فأخذ الشافعي بالاقل في أظهر قولييه وتقدم في زيادة النبات ان الخمسة ألف وستمائة رطل بغدادية وهي ثمانية أضع (ولو زاد) على مادونها (في صفتين) كل منهما دونها (جاز)

الاختلاط في المثليات قبل القبض يقتضي الشبوع فلا انفساخ والمشتري الخيار ان لم يسمح له البائع والاختلاط في المتقومات يقتضي الانفساخ لمنعه المدة ابتداء واليد للبائع قبل القبض كما مر (قوله بصافية) ولا يغيرها كما مر لكن لا يسمى محفلة وهي مأخوذة من الحقل بفتح الحاء وسكون القاف جمع حفلة وهي الساحة التي تزرع سميت بذلك لتعلقها بزرع في حفلة (قوله ولا يبيع الربط) ولو خرصاً ومثله العنب (قوله الزابنة) بجمع مضمومة فزاي فوحدة بينهما ألف فنون من الزين بسكون الواو وهو الدفع لتدافع العاقدين فيها بسبب الفين (قوله وفسرا) أي شرعاً وقسماً مما مر وذكر اهتلا لاجل التسمية (قوله العرايا) جمع عربية فعيلة بمعنى فاعلة أي عارية عن حكم بقية البستان بأعرام مالكمها لها بفرادها لا كل فلامها ياء على هذا أو بمعنى مفعولة من عراه إذا ناله لان مالكمها ياءها لا أخذها على هذا فلامها واو وأصلها عراو وبواو ين كما جازت قبل أولاهما همزة للاجتماع والثانية ياء لتطرفها ثم فتحت الهمزة فقلت الياء الفاعل فقلت الهمزة ياء فوقعوا بين ألفين قسمية العقد بها جاز على القولين (قوله وهو) أي اصطلاحاً والتذكير باعتبار الخبر (قوله يبيع الربط) أي الذي لم يتعلق بخرصه كانه خرص على مالكمه أو لم يبلغ نصاباً ولا يبطل في الجميع لتحقق المقاضاة قاله شيخنا والوجه محتم في غير قدر الزكاة بقدره من الاجزاء كما صرحوا بمثله في الزكاة فراجعه والبسر كالربط وليس الحصرم كالعنب لعدم بدو صلاحه (قوله بخر في الارض) اعتمد شيخنا الرمي أن الارض قيد خلافاً لشيخ الاسلام في المنهج وغيره وفيه نظر ظاهر لانه ان أراد يذكونه على الارض حالة التسليم فهو لا يتخلف شيخ الاسلام لا اعتباره كيه فلا حاجة للاعتداد ولا تضعيف أو كونه عليها حالة العقد فلا معنى له لانه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيما عدا ما على أن المراد بالارض ما ليس على الشجر لا حقيقة الارض فالوجه كلام شيخ الاسلام وأما كون الربط والعنب على الشجر فلا بد منه لانه يسمى العرايا والافهون الر بالجرم فتأمل وافهم (قوله حشمة) بضم حاء مفتوحة فثلاثة ساكنة (قوله التمر بالتمر) بالثلاثة في الاول والفقوية في الثاني كما في شرح مسلم وقيل عكسه وهو صحيح (قوله بجماع الخ) أشار الى صحة القياس في الرخصة اذا وجد فيها معنى يخصها وليس وجود المعنى فيها موجباً للقياس كما فهمه بعضهم فلا يرد نحو الاراد بالظهر (قوله فيادون خمسة أوسق) بقدر يز يد على تفاوت الكيلين فالخمس تقريب وقيل محمد يذقان زاد بطل في الكل ولا تفرق الصفقة (قوله في صفتين الخ) أشار الى أن الصفقة هنا تعدد بتعدد البائع أو المشتري وكذا بتفصيل الثمن فبيع اثنين لاثنين يصح فيادون عشرين وسقا وفي الروضة عشرة أوسق ونسب الى سبق القلم (قوله والتعليق في النخل والعنب) ولو غابا عن المجلس وقبضه بمضى الزمن (قوله بخلاف ما قبل التخلية كما سبق (قول المتن بصافية) أي خاصة من التبن فيكون من قاعدة مد مجموع الاستتار في الاولى أيضاً ولو باع الشعر في سنبله بمحنة صافية جازو يقبض الحنطة بالنقل والشعر بالتخلية ولو باع الزرع قبل ظهور الحب بالحب جاز لانه حشيش غير مطعوم (قوله وفسر بما ذكر) قال الرافي فان كان التفسير من النبي صلى الله عليه وسلم فذاك وان كان من الراوي فهو أعرف من غيره (قوله عدم العلم بالمائة الخ) أما عدم العلم في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلان المائة انما تعتبر حال الجفاف (قوله نهى عن بيع الثمر بالتمر) الاولى بالثاء والثالثة بالثاء وبخرصها يجوز فيه الفتح والكسر والفتح أشهر وعلى كل فالمراد به المخروص قال ذلك كله في شرح مسلم (قوله في أظهر قولييه) والقول الثاني يجوز في خمسة أيضاً وأما أكثر منها فلا يجوز قطعاً بل هو من الزابنة (قوله وقيل كبيع لرجل) ليعلم أن الذي سلف ان الصفقة تعدد بتعدد البائع قطعاً وتعدد المشتري على الاصح وهذا عكس ذلك ووجهه ان الربط هنا هو المقصود

وعمل

وكفلاو باع في صفقة رجلين يخص كلا منهما دونها ولو باع رجلان لرجل فهو كبيع رجل لرجلين وقيل كبيع لرجل (ويشترط التقاض) في المجلس (بتسليم التمر كلاً والتخلية في النخل) وسكت عن شرط المائة للعلم به

فإن أكل الرطب قد اك وان جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر فإن كان قد رمى بين السكبين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل
(والأظهر أنه لا يجوز) أي بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجوز واللوز (٢٣٩)

والشمش ونحوهما مما يضر
لأنها متفرقة مستورة
بالأوراق فلا يتأتى الخرص
فيها والثاني يمنع ذلك
ويقبسها على الرطب كما
قبس عليه العنب (و)
الأظهر ((أنما يبيع العرايا
للاختصاص بالفقراء)) لا مطلق
الأحاديث فيه والثاني
يختص بهم لما روى عن
زيد بن ثابت أن رجلاً
محتاجين من الأنصار
شكوا إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن الرطب
يأتي ولا نقد بأيديهم
يتناعون به رطباً ياكلونه
مع الناس وعندهم فضل
قوتهم من التمر فرخص
لهم أن يتبايعوا العرايا
بحرصها من التمر ذكره
الشافعي في الام بغير استناد
ورواه البيهقي في المعرفة
باسناد منقطع وأجيب بأن
هذا حكمته الشرعية
ثم قدیم الحكم كافي الرمل
والاضطباع في الطواف

(باب اختلاف المتبايعين)

(إذا اتفقا على حصة البيع
ثم اختلفا في كيفية تقدر
التمن) كأنه أو تسعين (أو
صفته) كصاح أو مكسرة
(أو الاجل) بأن أثبت
المشتري وقاه البائع (أو
قدره) كشر أو شهرين

(أو قدر المبيع) كهذا العبد وقال المشتري والثوب (ولا يئنه) لا أحدهما (تخالفاً في حلف كل) منهما (على نفي قول صاحبه وأثبت قوله ويبدأ
بالبائع وفي قول المشتري وفي قول ينساو يان) وعلى هذا (فيتخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته
والتخلف جميعه في الاستحباب دون الاشتراط

فإن أكل الخ) وله تركه لينتصر خلافاً للإمام أحمد رحمه الله تعالى (قوله يمنع ذلك) ورد بأن يمنع الخرص لا قائل
به يبيعه بالخرص لا قائل به فراجعه وزاد الشارح لفظ مثل لأنه لا يسمى عرايا (قوله ولا نقد بأيديهم)
فالفقير هنا من لا نقديده (قوله حكمته الشرعية) وفي نسخة حكمته المشروعية والمراد أنها لا تخص الخرص
كافي الرمل وما ورد مما يوجبهم التخصيص يحمل على ما ذكرناه وهو ضعيف

(باب كيفية اختلاف المتبايعين في كيفية العقد)

(قوله إذا اتفقا) وكذلك اختلفا في حصة العقد وثبتت باليمين كما يأتي وأمكن فيه خلاف وكالبيع بقية العقود
ولو جازة أي غير محضة (قوله كقدر التمن) أو المبيع بنفسه أو فيما دخل تبعاً من أن لم يفرد التابع بعقد كولد
أو تأخير اختلاف في زمن وجوده قبل العقد أو بعده صدق البائع (قوله أو تسعين) أو بمعنى الواو ذكره هادون
الواو دفع توهم أن التمن المجموع وكذلك ما بعده (قوله أو صفته) مما يصح شرطه كرهن ولو بنحو من وج وكفيل
وكتابة (قوله أو مكسرة) بأن قطعت بالمقراض أجزاء معاملة لأجل شراء الحاجات والأشياء الصغيرة أما نحو
أرباع القروش فهي نقد وصحيحة وأما نحو المقاصيص والذهب المشعور أو المكسر فالعقد بها باطل للجهل
بقيمتها (قوله والاجل) فهو من عطف الخاص كاعلم (قوله أو قدر المبيع) هي مانعة جمع فيخرج ما واختلفا
في قدر المبيع والتمن معاً فلا تخالف فيه بل يحلف كل منهما على نفي دعوى الآخر ويطلب العقد قاله شيخنا (قوله
ولا يئنه) أي يعمل بها فيخرج ما لو أرتبنا بخي فيعمل به ما وسلم مدعى المشتري له يئنه ويترك مدعى
المبيع في يده لأن المشتري ينكره أن لم يكن قبضه والأفله التصرف فيه لا بوطء للضرورة (قوله تخالفاً) أي
عند الحاكم ثم إن اختلفا في شيء مما ذكر بعد الأقالة أو بعد فسخ قبل القبض كما قاله العلامة ابن عبد الحق لا بعد
القبض خلافاً للعبادى وعلى الأول يحمل ما في المنهج بدليل قرنه بالأقالة فلا تخالف بل يحلف كل لأنه مدعى
عليه في النفي والأثبتات معاً فسط ما للسبكي هنا فان نكل أحدهما قضى للآخر وان نكل تركا (قوله على نفي
الخ) ولا يكفيه الخصر نحو ما بعث إلا بذلك لأنه لا يكتفى بالوازم في الأيمان (قوله ويبدأ بالبائع) كما قطع به
بعضهم لأن المبيع معين وفي عكسه يبدأ بالمشتري لقوة جانب كل منهما ببقاء عوضه له بعد الفسخ فان كانا معنيين
أوفى الذمة تساوياً فيتخير الحاكم (قوله وفي قول بالمشتري) هو مخرج من النص بالبداة بالمسلم اليه في السلم
و بالزوج في المهر والسيد في الكتابة (قوله وفي قول ينساو يان) هو مخرج من النص بالتخير في الدعوى وما
ومحل الخرص وهو تخمين وقد دخل في ملكه (قول المتن بالفقراء) المراد بهم من لا نقد بأيديهم وإن كانوا
أغنياء بغيره

(باب اختلاف المتبايعين)

(قول المتن على حصة البيع) اقتصر عليه لأجل الترجمة والأفلا يختص ذلك بالبيع بل سائر عقود المعاوضات
كذلك ثم عبارته بردها عليها ما واختلفا في عين المبيع والتمن معاً فانه لا تخالف والعبارة صادقة به (قول المتن
كيفية) خرج ما واختلفا فيه نفسه كأن قال بعث فقال بل وهبت كما سيأتي في آخر الباب (قول المتن أو صفته)
أي أو جنسه (قول المتن أو قدر المبيع) أي أو جنسه أو صفته (قول المتن وفي قول بالمشتري) لأنه نص في الصداق
على البداءة بالزوج وهو كالمشتري وقوة جانبه يكون المبيع في ملكه (قول المتن وفي قول ينساو يان) لأن
كلاهما مدعى ومدعى عليه فلا ترجيح (قوله فيتخير الحاكم) أي كالمؤدع اعيا عينا في يدهما فان الحاكم يبدأ
بمن شاء منهما (قوله وقيل يقرع) أي كالمؤدع أفعالاً إلى مجلسه وقوله وقيل يقرع عطف على قوله فيتخير (قول

(أو قدر المبيع) كهذا العبد وقال المشتري والثوب (ولا يئنه) لا أحدهما (تخالفاً في حلف كل) منهما (على نفي قول صاحبه وأثبت قوله ويبدأ
بالبائع وفي قول بالمشتري وفي قول ينساو يان) وعلى هذا (فيتخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته
والتخلف جميعه في الاستحباب دون الاشتراط

(والصحيح انه يكفي كل واحد منهما) (بين نجمع نفيا واثباتا ويقدم النفي فيقول) (البائع في قدر الثمن مثلا واقعة) (ما ثبت بكذا ولقد ثبت بكذا) ويقول المشتري واقعة ما اشترت بكذا (٢٤٠) بكذا ولقد اشترت بكذا هذه عبارة التنبيه وعمل البهاغن قول المهرر كالشرح وانما

بعت بكذا لأنه لا حاجة الى الحصر بعد النفي ومقابل الصحيح انه لا بد من بين للنفي وبين للاثبات فصنف البائع على النفي ثم المشتري عليه ثم البائع على الاثبات ثم المشتري عليه كاذ كره في الوجيز والوسيط (واذا تخالفا فالصحيح ان العقد لا يفسخ بل ان تراضيا) بما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد بذلك (والا يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم) أي لكل منهم الفسخ (وقيل انما يفسخه الحاكم) ومقابل الصحيح انه يفسخ بالتخالف (ثم) بعد الفسخ أو الانفساخ (على المشتري رد المبيع) ان كان باقيا ملكه (فان كان وقفه أو أعتقه أو باعه أو مات لزمه قيمته وهي قيمته يوم التلف) وما في معناه من المبيع أو غيره (في أظهر الاقوال) والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل القيمتين يوم العقد ويوم القبض لحدوث الزيادة في ملك المشتري على الاول ولما تقدم في الثاني والرابع أقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف وقوله الاقوال تبع فيه

ذكر علم انه كان الاولى للصنف التعبير بالنص أو بالذهب (قوله انه يكفي الخ) فيندب بيمينان على الكيفية الآتية ويجوز تواليهما هنا (قوله وتقدم) عطف على يكفي ففيه الوجهان (قوله فلا حاجة الخ) أي من حيث الزوم والا فهو تأكيد فلا بد من ذكره (قوله ومقابل الصحيح) في الاكتفاء باليمين وسكت عن مقابلته التقديم كافي الروضة لعدم ذكره هنا ولا يخفى أن الحلف هنا على البت في النفي والاثبات الا في نحو الوارث (قوله فيحلف البائع الخ) ظاهره انه لا يكتفي بالتوالي هنا فليراجع (قوله ان تراضيا) أو رضى أحدهما يدفع ما دعاه الآخر ويجبر على القبول وليس له ما بعد التراضي العود للفسخ (قوله أي لكل منهم الفسخ) وان لم ترض البقية كالكتابة على المعتمد ولكل قبل الفسخ لانه على التراضي أن يتصرف فيما في يده ولو بالوطء والفسخ ينفذ ظاهرا وباطنا ان فسخه الحاكم أوهما أو الصادق منهما أو الاظهار فقط ولا خراشاء فسخ بعده (قوله ثم بعد الفسخ) أو الانفساخ على القولين (قوله على المشتري الرد) ومقتضيه عليه نعم ان قالوا قررنا العقد فلا رد (قوله باقيا في ملكه) أي بلا مانع والأقله الصبر لزاله وله بعد الفسخ في الباقي أخذ القيمة للحيلولة وفي المهرن والمكاتب كتابة صحيحة أخذ القيمة للفصل وفي المؤجر أجرة المثل بعد الفسخ ولا ينزعه من المستأجر ولا يطالب بالمسمى (قوله لزمه قيمته) ان تلف كله وكان متقوما ومثله ان كان مثليا وفي تلف بعضه يرد بدل ما تلف مع الثاني بالرضا (قوله أوجه) هو الرجوع (قوله رده مع أرشه) ومعز يادته المتصلة مطلقا والمتصلة ان حدثت بعد الفسخ وعليه مؤنه رده كما مر قال السبكي واغتفر الحكم هنا للظالم لعدم تعيينه (قوله وهو مانع من قيمته) قال شيخنا الرمي ان لم يكن له مقدر ولا اقله مقدره كيد العبد كافي الجاني والمعتبر في النقص عن قيمة يوم العيب بخلاف ما مر في البيع من اعتبار أقل القيم لان اعتبار القيمة هناك لمعرفة قدر النقص والسبب مفرومه بخلافه هنا واعتمد شيخنا الرمي ان ما هنا كالبيع وفيه نظر واضح فراجع (قوله المشهور وجوب المثل) هو العقد (قوله واختلاف وارثها كهما) وكذلك اختلاف موكلهما ووكيلهما ووليها من أب

المتن والصحيح انه يكفي الخ) أي لان منفي أحدهما في ضمن مثبتته فجاز التعرض في اليمين الواحدة للنفي والاثبات ولأنه أقرب الى فصل الخصومة ثم قضية العبارة جواز العود الى اليمينين (قول المتن ويقدم النفي) لأن الاصل يمين المدعى عليه (قوله ومقابل الصحيح الخ) وجهه أن كلا منهما مدع ومدعى عليه (قوله ثم البائع عليه) قال الاسنوي لا حاجة اليه بعد حلفه ما على النفي بل يكفي بذلك وعبارته يحلف أحدهما على النفي ثم تعرض اليمين على الآخر فان حلف على النفي اكتفينا بذلك وان نكل حلف الاول بين الاثبات وقضى له وان نكل الاول عن النفي حلف الآخر على النفي والاثبات وان نكلا جميعا توققنا اه بمعناه (قول المتن فالصحيح الخ) لان غاية اليمينين أن يكونا كاليمينتين المتعارضتين (قول المتن وقبل انما يفسخه الحاكم) لانه فسخ مجتهد فيه كالعنة ولا نالنا لظالم منها نفو يض الفسخ الى الظالم بعيد (قوله ومقابل الصحيح الخ) أي كما يفسخ النكاح بعد اللعان (قول المتن ثم على المشتري رد المبيع) والمؤنة (قول المتن فان كان وقفه الخ) فيه إشارة الى جواز الفسخ بعد التلف والى انه لا فرق بين التلف الحسي والشرعي (قول المتن قيمته يوم التلف) قال السبكي لان الفسخ يرفع العقد من حينه وقبل التلف لم يتعاق للبايع حق (قوله لحدوث الزيادة الخ) كأن مراده من هذا ما قال غيره لانها ان كانت يوم القبض أقل فالزيادة حدثت في ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فهو يوم دخوله في ضمانه (قوله على الاول) يرجع الى قوله يوم العقد (قوله والرابع) وجهه ذلك بان يده ضامنة كالاستتمام والقبوض بعقد فاسد (قول المتن كهما) لانها يمين في المال فكانت كاليمين في دعوى المال

المهرر وفي الروضة كاصنها في القيمة المعتبرة أوجه وقال الامام أقوال (وان تعيب رده مع أرشه) وهو مانع من قيمته كما يضمن كله بقيمته ولو كان مثليا فوجهان أحدهما في الحادى وجوب القيمة أيضا وفي المطلب المشهور وجوب المثل (واختلاف وارثها كهما) أي كاختلافهما فيما تقدم

للورث (ولو قل منكم
بكذا فقال بل وجهني فقل
مخالف) اذ لم يتفقا على عقد
(بل يحلف كل على نفي
دعوى الآخر فاذا حلفا فله
مدعى الهبة بزوائده) أي
لزمه ذلك (ولو ادعى صحة
البيع والآخر فسادا) كان
ادعى اشتتاله على شرط
مفسد (فلاصح تصديق
مدعى الصحة بيمينه) لان
الظاهر معه والثاني تصديق
مدعى الفساد بيمينه لان
الاصل عدم العقد الصحيح
(ولو اشترى عبدا) وقبضه
(بجاء بعدد معيب ليعده
فقال البائع ليس هذا المبيع
صدق البائع بيمينه) لان
الاصل مضي العقد على
السلامة (وفي مثله في السلم)
وهو ان يقبض المسلم
المؤدى عن المسلم فيه ثم يأتي
بمعيب فيقول المسلم اليه
ليس هذا المقبوض (يصدق)
السلم (في الاصح) بيمينه ان
هذا هو المقبوض لان
الاصل بقاء شغل ذمة المسلم
اليه والثاني يصدق المسلم
اليه بيمينه كالبائع ويجرى
الوجهان في الثمن في
الذمة اذا قبض البائع
المؤدى عنه ثم جاء بمعيب هل
يصدق هو والمشتري باليمين
(باب في معاملة العبد
ومثله الامة) (العبدان لم
يؤذن لهما في التجارة

أوجد أودى أو قيم أو حاكم أو سيد الرقيق وكذا اختلاف واحد من المذكورين مع واحد منهم وينتظم من ذلك صور كثيرة تزيد على المائة فتأمل (قوله على عقد) أي معين بخلاف البيع كإمساك (قوله بزوائده) منفصلة أو ممن غير عين المبيع نحو كسب العبد فان تلفت لزمه بدلها كالمبيع ولا أجرتها لو استعملها بالاتفاقها على عدمها وقياسه أنه لا يرجع عما أنفق عليه قالوا وانما وجب رد هاهنا مع اتفاقهما انها المدعى الهبة بدعواها لانه لما سقطت دعواها رجع الى أصل استصحاب الملك (فرع) قال شيخنا الرمي كابن حجج لو اشترى شجرة واستغله سنين ثم طالبه البائع بالثمن فأنكر الشراء حلقه عليه ثم رد المبيع ولا يفرمه البائع ما استغله لا عتاقه بالملك وانما يدعى الثمن وقد تعذر بحلقه وللبائع حينئذ فسخ البيع الذي اعترف به وفارق ما في المتن بانه هنا انتقل ملكه من غير أن يوجد رافع بزعمه اه فانظره وسحره (قوله فسادا) كعدم الرؤية أو لصبا أو جنون أو ما كان صدق مدعى الصحة ومنه دعوى الزوج أن العقد بولي وشهود مع انكارها ذلك وكذا دعوى المرتهن أنه انما اذن بشرط وهن الثمن وانكار الزمان ذلك وكذا دعوى المكاتب تعدد النجوم في العقد وانكار السيد ذلك فيصدق مدعى الصحة في جميع ذلك (قوله لان الاصل عدم العقد الصحيح) ورجح الاول باعتضاده بأن الاصل عدم المفسد (تنبيه) فليصدق مدعى الفساد في مسائل كالأختلاف في وقوع الصلح على انكار أو اقرار لان الانكار أقوى باوفاقته لاصل عدمه وكذا الاختلاف في بيع ذراع من أرض فادعى البائع نعيته ليبطل البيع فيصدق لانه أعلم بأرادته وكذا الوادعى السيد صبا أو جنونه حال الكتابة أو ما كان وانكر العبد فيصدق السيد (قوله عبدا) أي مينا في العقد أو في المجلس أو في زمن خيار الشرط لانه كالتوابع في العقد (قوله صدق البائع) وكذا كل معين في ملكه (قوله ويجرى الوجهان في الثمن) كافي الذمة وكالثن كل ما في الذمة (فرع) اشترى مقدار او ادعى نقصه كيلا أو غيره فان كان بقدر التفاوت بين السكيلين مثلا لصدق والا فلا من كان بعد تلقه صدق البائع مطلقا ولو صب البائع المبيع في ظرف المشتري فوجد فيه فأرغمته وادعى البائع أنها كانت في ظرف المشتري وخالفه المشتري فالصدق للبائع ولو اختلفا في ذكر البذل فالصدق الآخذ في دفع الدين ولو فبا زاد على قدر دينه على ما قاله شيخنا الرمي

(باب في معاملة العبد)

ولو قال الرقيق لكان أولى ولما احتاج لقوله ومثله الامة ولعله موافقة المصنف مع أن ابن حزم ادعى شمول لفظ العبد لهما وتأخير هذا الباب عما قبله لعدم تأني التحائف فيه في نوارث للعبد والولي والوكيل أنسب من تقديمه نظر الوجودات مخالف في العبد وأنسب من ذكره عقب القراض نظر المبرج فيه وغير ذلك فتأمل (قوله العبد) أي الذي يصح تصرفه لو كان حرا وتصرفات الرقيق مطلقا على ثلاثة أقسام ما لا ينقد وان أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينقد وان منعه السيد كالعبادات والطلاق والخلع وقبول الهبة والوصية ويدخل في ملك السيد فهر اعليه وما يتوقف على اذنه غالبا وهذا ثلاثة أنواع من حيث يتعلق فواجب بغير رضا مستحقه يتعلق برقبته سواء أذن فيه السيد ولا كجناية وانلاف مال ومنه ما لو تبايع رقيقان بمال سيدهما بلا اذن ومنه معاملته بغير كامل كعبي لان رضاهما كعدمه وما وجب برضا مستحقه الكامل يتعلق بذمته فقط

ثم الحكم كذلك ولو لم يسبق للورثين اختلاف (قوله فيصالح الوارث) في الاثبات على البت وفي النفي على نفي العلم (قول المتن بزوائده) أي المتصلة والمنفصلة (قول المتن صحة البيع) مثله غير من عقود المعاوضات (قول المتن تصديق مدعى الصحة) من صور ذلك أن يقول بعثك بألف فيقول بل بربق خرو ونحو ذلك قال القاضي اذا صدقنا البائع لا يمكننا قبول قوله في الثمن بل يحبس المشتري حتى يبين ما يكون فمنا فان وافق البائع فيما بينه والاتحافا

(باب العبدان لم يؤذن لهما)

لا يصح شراؤه بغير إذن سيده
 في الاصح) لانه محجور
 عليه لحق السيد والثاني
 يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا
 حجر للسيد فيها وقطع بعضهم
 بالاول (وبسترده) أى
 المبيع على الاول (البائع
 سواء كان في يد العبد أو)
 يد (سيده) لانه لم يخرج عن
 ملكه (فان تلف في يده)
 أى في يد العبد (تعلق الضمان
 بذمته) فيطالب به بعد
 العتق (أوفى يد السيد فلا يباع
 تضمينه) لوضع يده (وله
 مطالبة العبد) أيضا لذلك
 لكن (بعد العتق واقتراضه
 كشرائه) في جميع ما تقدم
 (وان أذن له في التجارة
 نصرف بحسب الاذن فان
 أذن له (في نوع لم يتجاوز)
 فيبيع فيه ويشترى
 ويستفيد بالاذن فيما هو
 من لوازمها وتوابعها كالنشر
 والطى وحمل المتاع الى
 الحانوت والرد بالعيب
 والمخاصمة في العهدة (وليس
 له بالاذن فيها (النكاح)
 لانها لا تنقله (ولا يؤجر
 نفسه) وله أن يؤجر مال
 التجارة كعبيدها وثيابها
 ودوابها (ولا يأذن لعبد
 في التجارة) فان أذن له
 السيد فيه جاز واصله عبد
 التجارة اليه لتصرفه فيه

ان لم يأذن فيه السيد والا تعلق بها وبكسبه وتجارتها (قوله لا يصح شراؤه) وكذا غيره من التصرفات ولو في
 غير المال كالاختصاص ومن قيد بالمالية نظر للاغاب أو مراده العقود التي توجد في المال والمراد شراء معين
 ولو لغير التجارة فاحتاج الى التقييد بغير الاذن نعم بحث الاذرى محبة شرائه ما تمس حاجته اليه كنفقته عند
 امتناع سيده عنها وتضمن مراجعة حاكم أولغية سيده أو غيبته عن سيده مع تعدد ما ذكر أو أذنه في حج
 أو غزو مع سكوتة عنها قال شيخنا وعلى هذا هل يصح ولو بعين مال سيده أو في ذمته فقط وهل يتعلق بكسبه
 أيضا حرره (قوله بغير إذن) مستدرك أولانه لا يلزم من نفي عموم الاقل في التجارة نفي خصوصه في فرد
 تأمل (قوله سيده) أى الكامل أولويه وان تعدد فلا بد في المشترك من إذن جميع الشركاء وان كان
 التصرف لواحد منهم وفي المهاياة يعتبر إذن صاحب النوبة والمبعض في نوبته كالحرف في غيرها كالرفيق
 ان تصرف لغيره فان تصرف لنفسه بماله صح ولو في نوبة السيد بغير إذن ورقيق المبعض مثله كما قاله العلامة
 الطبرلاوى (قوله وقطع الخ) فكان الاولى التعبير بالذهب جريا على اصطلاحه (قوله ويستترده الخ)
 أى يجب رده على مالكه وان لم يطلب رده فثبته الرد على من العين في يده وتتعلق بذمة العبد على القاعدة
 (قوله بذمته) أى ان كان التصرف مع رشيد والا فبرقبته ولا يضمن السيد باقراره العين في يد العبد لرضا
 المالك وهذا فرقت اللقطة (قوله بعد العتق) أى لجميعه على المعتمد وما في المنهج من رجوع وان تبعه ابن
 حجر عليه (قوله وله مطالبة العبد بعد العتق) واذا غرم لا يرجع على سيده ولو ردها العبد برئ السيد (قوله
 وان أذن) بالبناء للفاعل والاقرب الى كلامه السابق بناؤه للفاعل والفاعل معلوم (قوله بحسب) بفتح
 السين أى بقدر الاذن ولا يحتاج العبد الى قبول لانه استخدام (قوله في نوع) أو زمن أو محل أو قدر فلا بد دفع
 له مالا وقال اجعله رأس مالك وتصرف جازله الشراء ولو بأكثر منه معيناً او الذمة وان قال له اتجر فيه لم يزد
 عليه وله الشراء بعينه وفي الذمة بقدره فلو تلف قبل دفعه للبائع انفسخ العقد في المعين وثبت للبائع الخيار
 فيما في الذمة ان لم يوف له السيد (قوله وتوابعها) مراد لما قبله (قوله في العهدة) أى الناشئة عن المعاملة
 لا عن نحو غصب وسرقه (قوله وليس له النكاح) فلا يزوج عبده التجارة ولا يتزوج فهي أولى من عبارة
 الحرر ولا يؤجر نفسه ولا يبرها بالاولى الا باذن فيها صريح أو ضمن كان لزمه مؤن نكاح باذن وضمان به
 فله ايجار نفسه لذلك ولولم يكن مأذونا يؤجر وما بعده من الافعال مرفوعة استثنافاً ومنصوبة من عطف
 مصدره قول على صريح ولا يוכל أجنبيا الا في معين كعبد التجارة والا فبما عجز عنه (قوله ولا يأذن العبد
 في التجارة) خرج بها شراء معين ولولا التجارة فيصح (قوله وان أذن له السيد فيه جاز) أى اذا أذن
 (قوله لانه محجور عليه الخ) علل أيضا بأنه لو صح لم يثبت الملك له لانه ليس أهلا ولا لسيد به عوض في ذمته
 لعدم رضاه ولا في ذمة العبد لما فيه من حصول أحد العوضين لغيره من يلزمه الآخر (قوله والثاني يصح) اختاره
 السبكي قياسا على المفلس قال لاننا نقول ان تعلق المال بذمته عيب بخلاف أبى حنيفة فانه قال بذلك والحجب
 انه مع ذلك صحح شراءه قال ومن قال بصحة قبول الهبة والوصية يلزم أن يقول هنا بالصحة ثم هذا الوجه نسب
 للجمهور والظاهر على هذا الوجه ان شراءه يقع للسيد (قوله ولا يحجر للسيد الخ) ولذا قال الامام لا احتكام
 لاسادات على ذمم عبيدهم ولا يملكون الزام ذممهم مالا حتى لو أجبره على الضمان لم يصح وان كان محل الديون
 التي تلزم بالاذن الكسب وهو ملك السيد لانه لا استقلال مالم يتحقق التعلق بالذمم (قول المتن بعد العتق)
 لا قبله لانه معسر (قول المتن كشرائه) أى لانه معاوضة مالية بخلاف النكاح فانه لا يصح جزما (قول المتن
 تصرف) بالاجماع (قول المتن فان أذن الخ) يستفاد من التعبير بأن أن تعيين النوع ليس بشرط لانها لا تعمل
 فيما قد يقع وقد لا يقع بخلاف اذا (قول المتن النكاح) عبارة الحرر أن ينكح عدل عنها ليدفع عدم انكاحه لعبيد
 التجارة بخلاف ينكح فانه قاصر على عموم هذا سواء كانت الياء مضمومة أو مفتوحة (قول المتن ولا يؤجر)

(ولا يتصدق) ولا ينفق على نفسه من مال التجارة لانه ملك السيد (ولا يعامل سيده) ببيع واشترائه لان تصرفه لسيدته بخلاف المكاتب (ولا ينزل باباقه) فله التصرف في البلد الذي ابقى اليه الا اذا خص السيد الاذن بهذا البلد (٢٤٣) (ولا يصير) العبد (مأذونه

بسكوت سيده على تصرفه) وانما يصير مأذونا باللفظ الدال على ذلك (ويقبل اقراره) أي المأذون (بدون المعاملة) ويؤدي بماسياتي ذكره وأعاد المصنف المسئلة في باب الاقرار في تقسيم (ومن عرف رق عبدا يعامله) أي لم يحجز له أن يعامله (حتى يعلم الاذن) له (سماح سيده أو بينة أو شيوخ بين الناس) حفظ الماله (وفي الشيوخ وجه) انه لا يكفي في جواز معاملته لانه قد ينشأ عن غير أصل (ولا يكفي قول العبد) أنا مأذون لانه مهم في ذلك (فان باع مأذون له) سلعة مما في يده (وقبض الثمن فتلف في يده فخرجت السلعة مستحقة) للغير (رجع المشتري ببطلها) أي بدل ثمنها وفي الروضة كاصلها والمحرم ربه له أي الثمن (على العبد) لانه المباشر للعقد (وله مطالبة السيد أيضا) لان العقد له فكانه البائع والقابض للثمن (وقيل لا) يطالبه لانه بالأذن للعبد أعطاه استقلالاً (وقيل ان كان في يد العبد وفاء فلا) يطالب السيد لحصول الفرض بما في يده والا يطالب (ولو اشترى) المأذون

السيد لعبد التجارة أن يأذن في التجارة لعبد اشتراه العبد من مال التجارة جازاً فاضمير في فيه راجع للأذن خلافاً لمن زعم غير ذلك فتأمل (قوله ولا يتصدق) ولو ببلقة من نفقته الا فيما يعلم رضا السيد به (قوله ولا ينفق على نفسه من مال التجارة) ولو من كسبه أيضاً لا ضرورة ولا يقتض على السيد لنفقته الا ان تعذر مال التجارة وخرج بنفسه عبداً للتجارة فينفق عليهم لانهم من ثوابها (قوله ولا يعامل سيده) وان كان السيد وكلاء عن الغير بمال الغير أخذ بالعادة الآتية بقوله فكانه البائع والعهلة الاخرى للغالب ولا يسام ولا وكيل سيده بمال سيده ولا مأذوناً آخر لسيدته كذلك ولا يتجرى في كسبه بنحو احتطاب أو قبول وصية أو هبة ولا يبيع نسبة بخلاف الشراء بها ولا يبيع بدون ثمن المثل وان لم يدفع له مالا وله البيع بالعرض كعامل القراض ولا يسافر ولا يسلم مبيعاً قبل قبض ثمنه ولا يشتري من يعتق على سيده فان أذن له فيه صح وعتق ان لم يكن على العبد دين أو كان السيد موصراً (قوله ولا ينزل باباقه) وله التصرف في البلد الذي ابقى اليه وهل يتقيد بنقد البلد المأذون فيه وبثمن المثل فيه راجعه ولا ينزل باستيلاء السيد له لو كان أمة ولا يجنون منه أو من سيده أو غمائه كذلك ولا يعزل نفسه لانه استخدام وينزل باجارة سيده له وبكاتبته ولو فاسدة وبزوال ملك سيده عنه (قوله ولا يصير العبد) أي غير المأذون له وكان حق الشارح ذلك (قوله بسكوت سيده) ولا بقوله لا تمتنع من التصرف وان اشتراه مع مال التجارة (قوله وأعاد الخ) جواب عن أن يكون سكران (قوله ومن عرف) أي ظن ولو بقول العبد والمراد بالعبد الشخص دفعاً لتحصيل الحاصل والمراد بالعبد في الواقع وخرج بذلك مجهول الرق ومثله مجهول السفه لان الأصل السكال (قوله حتى يعلم) ولو بالظن أخذاً بما بعده ومنه ان يسمع سيده يقول أذن لك أو فلان أو لعبد في التجارة والمراد بالبينة عدلان وكذا عدل ولورواية وأفاسقا اعتقد صدقه (قوله حفظ الماله) فله بعد المعاملة ان لا يسلمه الثمن حتى يثبت الاذن له وان صدقه (قوله ولا يكفي قول العبد الخ) وان اعتقد صدقه ويعتمد قول العبد انما يجوز على أو غير مأذون له وان كذبه سيده وليس للعبد أن يدعى على سيده أنه أذن له الا ان اشترى شيئاً وطالبه البائع بثمنه وأنكر السيد وللعبد تحليفه أيضاً وله بعد حلفه أن يدعى عليه مرة أخرى رجاء ان يقر فيغيره البائع الثمن (قوله في يده) ليس قيده (قوله وفي الروضة) اعترض على المصنف نعم ان أراد البديل المقابل لم يحتج حينئذ لا عتراض ولا الى تأويل فتأمل (قوله من مال التجارة) فيمتنع على السيد التصرف فيه بغير اذن العبد أو الغرماء فان تألفه غرم الأقل من قدره والدين ولو أذن العبد صح وتعلق الدين بذمة العبد (قوله وله مطالبة السيد) ومن غرم منه مالا يرجع على الآخر كما مر بخلاف الوكيل وعامل القراض اذا غرم ما بعد العزل نعم لا يطالب السيد في العقد الفاسد لان الاذن لا يتناوله فيتعلق بذمة العبد فقط وعلم من الخلاف أنه لو أخذ السيد المال من العبد وطالب جزماً (قوله ولا ذمة سيده) وان باع العبد وأعتقه نعم لو سام العبد سلعة بأذن سيده فتلفت تعلقت بذمة سيده معاً على المعتمد خلافاً للإمام وليس من كسب العبد مهر المأذونة بخلاف مهر اماء التجارة ولا يلزم العبد الكسب

بافتح والضم (قول المتن ويقبل اقراره) أي ولو لا بعضه (قول المتن ومن عرف رق عبدا) خرج مجهول الرق والحرية فتجوز معاملته (قول المتن حتى يعلم) أراد به ما يشمل الظن بقرينة المعطوف على السماع من السيد ففيه جمع بين الحقيقة والحجاز (قوله لانه قد ينشأ الخ) أجيب بان تكايف السماع من السيد أو شهادة البينة فيه خرج (قول المتن هنا الخلاف) أي والتعليل ماسلف ولو ذلك الشارح لم الاوجه كلها كما فعل الاسنوي وله أفرد لكونه تعليل الاصح ولغايرته ما تنافى في اللفظ بخلاف تعليل الوجهين الاخيرين فانه أت هنا بلفظه ومعناه (قول المتن ولا ذمة سيده) كالتنفق في النكاح (قول المتن من مال التجارة)

(سلعة في مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف) وجهه مطالبة ان العقد له فكانه المشتري (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أي المأذون (ولا ذمة سيده بل يؤدي من مال التجارة) أصلاً بما

(وكفان من كسبه بالاضطهاد ونحوه) كالا حنطاب (في الاصح) والثاني لا يؤدي منه كسائر أموال السيد ثم ان بقي بعد الاداء شيء من الدين يكون في ذمة العبد الى ان يفتق فيطالب به ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر في الاصح في أصل الروضة وعزاه في الشرح للتهذيب ومقابله ينفي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطلب (٢٤٤) الجع بين عدم التعلق بذمة السيد وبين مطالبة بما تقدم بما لا يمكن في يد العبد

وفاء أي فن أين يؤدي
ويجاب بأنه يؤدي بما
يكسبه العبد بعد أداء ما في
يده كما صححه الامام وعلى
ما صححه في التهذيب من ان
الباقى يكون في ذمة العبد
لا يتأتى مطالبة السيد به
(ولا يملك العبد بملك
سيده في الاظهر) الجديد
لانه ليس بأهل للملك والقديم
يملك بملك السيد الحديث
الشيخين من باع عبدا وله
مال فله للبايع الا أن
يشترطه المتابع دل اضافة
المال اليه على أنه يملك
وأجيب بان الاضافة فيه
للإختصاص بالملك وعلى
القديم هو ملك ضعيف لا
يتصرف العبد فيه الا باذن
السيد وله الرجوع فيه
متى شاء وهل يقبل للعبد أو
يحتاج الى قبوله وجهان
في كتاب البيع من التهمة
مبينان على القولين في
اجباره على النكاح بان
يقبله السيد بغير رضاه
فعلى المنع الرجوع يحتاج
الى قبول العبد بملك ولا
يملك بملك الاجنبي قال
الرافعي في باب الوقف والظهار
بلا خلاف وفي المطلب ان
جماعة أجروا فيه القولين

تعلق به كالفلس (قوله وكذا من كسبه) أي قبل الحجر لا بعده كما يأتي (قوله ومقابله الخ) هو صريح في أن
في تعلق الباقي بذمة العبد خلافا لما في أصل الروضة كالشرح والتهذيب وهو يرد ما قاله العلامة البرلسي من أنه
لا خلاف فيه في أصل الروضة لان نظر الشارح المحقق في تحرير الخلاف لا يقاوم بتظير غيره وبفرض صحته
فيمكن أن يحمل المقابل على معنى أنه ينفي تعلقه بذمة العبد وحدها بل بها وبكسبه بعد الحجر فلا مخالفة
اعتراض ويسقط ما للعلامة المذكور أيضا فتأمل (قوله اذالم يكن الخ) لا حاجة اليه في الاشكال الا أن يقال
انه محل التوهم (قوله مما يكسبه العبد) أي ولو بعد الحجر وكذا من مال السيد لان هذا من حيث الوفاء
لا من حيث التعلق ولا منافاة بين المطالبة وعدم التعلق كما نفق للقرين (قوله وعلى ما في التهذيب الخ)
كلام غير مستقيم والصواب اسقاطه فتأمل (قوله ولا يملك العبد) أي غير المكاتب والمبعوض ما ما يفعل كان
اكن بمنع عليه ما وطء أمة ما كانا ولو باذن (قوله بملك الخ) هو قيد لمحل الخلاف لانه بغير ملك لا يملك
بلا خلاف وقيد بالسيد لان في الاجنبي طريقين كما يأتي (قوله لا لملك) والا لتنافاه كونه للبايع (قوله للتصريح
بالترجيح) أي فغنى الاظهر الرجوع وما قيل من أنه ليس في ذكر الجديد ترجيح غير مستقيم

﴿ كتاب السلم ﴾

ويقال فيه السلف وسمى سلمنا لتسليم رأس المال فيه وسلفا لتقدمه على تسليم المبيع فهو لغة التجهيل أو
التأخير وضرعا ماسيا في واختار لفظ السلم وان كرهه ابن عمر كان نقل عنه لا طلاق للسلف على القرض وذكر
الشارح السلف لانه الذي في الحديث (قوله هو بيع) فلا يصح لكافر ولا من كافر في مسلم ولا مصحف ولا
من حربي في آله حرب ونحو ذلك (قوله بالجر) للاضافة لا بالرفع نعم لان الذي يوصف المبيع لا البيع (قوله
هذه خاصته) أي حقيقة فلفظ السلم من حقيقة على الاصح لانه جزء من الصيغة فذكر كونه دينافيا يأتي
توطئة لما بعده (قوله مع شروط البيع) أي الذي في الذمة بغير لفظ السلم فلا حاجة لاستثناء الرؤية كما فعله
المنهج الا ان أراد بالبيع المعين وهو غير صحيح (قوله المتوقف صحته عليها) فالمراد بالشروط ما يعم الاركان

ولو تصرف فيه السيد بالبيع أو الهبة أو الاعتاق نظر ان أذن العبد والغرماء جاز والا فلا (قول المتن من
كسبه) كالمهر وموئن النكاح (قوله في الاصح) يرجع الى قوله يكون في ذمة العبد (قوله مما يكسبه
العبد) ان كان المراد قبل الحجر فظاهر وان كان المراد بعد الحجر لزمه أن تكون المطالبة مفرعة على ضعف
أو تضعيف ما في أصل الروضة المعزوف في الشرح للتهذيب وهذا الاحتمال الثاني يرشد الى أن مراده قوله وعلى
ما في التهذيب الخ (قوله لانه ليس بأهل للملك) عبارة غيره لانه مملوك فأشبهه بهيمة (قوله وله الرجوع) قال
الاسنوي حتى لو كانا عبدين فلك كلامهم ما لا لا سخر كان التملك الثاني ويكون رجوعا ولو تلف المعين
المملكة متلف فهل تكون القيمة للسيد وينقطع حق العبد أو تنتقل القيمة الى العبد أفقهها ما لا لاقطاع
قاله الرافعي رحمه الله

﴿ كتاب السلم ﴾

(قوله هذه خاصته الخ) اعتذار عن اسقاط قول غيره بلفظ السلم المانع من إيراد بيع الموصوف في الذمة بلفظ
البيع (قول المتن مع شروط البيع الخ) لما سلف قريبا في التعريف من أن السلم بيع (قول المتن

منهم الماوردي والقاضي الحسين وقول المصنف الاظهر عدل اليه عن قول المحرر كالشرح الجديد للتصريح
بالترجيح وفي أصل الروضة الاظهر الجديد ﴿ كتاب السلم ﴾ ويقال فيه السلف (هو بيع موصوف) بالجر (في الذمة) هذه خاصته المتفق
عليها لو يختص أيضا بلفظ السلم في الاصح كما سيأتي (يشترط له مع شروط البيع) المتوقف صحته عليها يصح هو أيضا

(أمر أو أحدها تسليم رأس المال) وهو الثمن (في المجلس فلا يطلق) في العقد كان قال أسلمت إليك ديناراً في ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) ذلك وصح العقد لوجود الشرط ولو تفرقا قبل التسليم بطل العقد (ولو أحال) المسلم (به وقبضه المحال) وهو المسلم إليه (في المجلس فلا يجوز ذلك لما سيأتي فلا يصح العقد ولو قبضه) المسلم إليه في المجلس (وأودعه المسلم) في المجلس (جاز) ذلك وصح العقد ولورد ما يليه عن دين قال أبو العباس الروياني لا يصح أي العقد لأنه تصرف فيه قبل انبرام ملكه عليه وأقره الشبخان قالوا لو أحال المسلم إليه برأس المال على المسلم عن دين ففقر قائل التسليم بطل العقد وإن جعلنا الحوالة قبضاً لأن المعتبر في السلم القبض الحقيقي انتهى ويؤخذ من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف ما تقدم في حالة المسلم والفرق ما وجهها به المتقدم من أن القبض فيه قبض عن غير جهة المسلم أي بخلاف هنا (وجوز كونه)

كأني (قوله أمور) أي سبعة لم يذكروا المصنف وطاوهي حلول رأس المال وتسليمه في المجلس وبيان محل التسليم والقدرة على تسليمه والعلم بقدره والعلم بأوصافه وذكره في العقد وزاد بعضهم العلم بقدر رأس المال وكونه ديناً ولا حاجة إليهما لأنهما من شروط البيع في الذمة كما مر (قوله تسليم) المراد به ما يعم التسليم كما في الرابض مع النهي عنه كما لا يكتفي الوضع بين يديه وقال شبخان مر لا بد هنا من التسليم بالفعل وقال بعضهم يكفي القبض هنا ولو مع النهي عنه حذراً من بطلان العقد وهو ظاهر وخروج بهما ما لو قال لمدينه اجعل ما في ذمتك رأس مال سلم على كذا في ذمتك أو ذمة غيرك فلا يصح لأنه إما قبض مقبض من نفسه أو وكيل في إزالة ملك نفسه وكل باطل ومن لازم التسليم غالباً كونه حالاً فلا يصح فيه الاجل وإن قل وحل وقبض في المجلس (قوله في المجلس) وإن قبض فيه المسلم فيه (قوله ولو تفرقا) ومثله التخيير (قوله بطل العقد) أي في الجميع فإن قبض بعضه صح فيما يقابله تقريباً للصفة والباقي اختيار وليس من التسليم عتق العبد المجمول رأس مال لعدم القبض الحقيقي بخلافه في البيع فإن قبض قبل التفرق صح للعقد ونفذ العتق على المعتمد (قوله فلا يجوز) فلا يأخذ المسلم بأذن المسلم إليه من المحيل ورده وأذن المسلم إليه للمحتال في دفعه جاز وصح العقد (قوله وهو إلخ) ساقط من بعض النسخ والحوالة باطلة هنا وفيما يأتي والأذن فيها لاغ وإن وقع القبض بعده في المجلس (قوله المسلم) أظهر التضمير لدفع توهم عوده للثمن (قوله لا يصح) المعتمد الصحة لأن تصرف العاقد في زمن الخيار إجازة كما تقدم (قوله أي العقد) أي لعدم صحة القبض عنده ففقر قائل بعده تفرق قبل القبض وهو مبطل لعقد السلم كما مر بقوله أودعه أي وتفرقاً بعده الإيداع (قوله ويؤخذ إلخ) المعتمد خلافه وليس بين ما هنا وما تقدم فرق لأن المسلم هنا يؤدي عن دين الحوالة وهو غير جهة السلم وما ذكره بقوله بخلافه هنا غير مستقيم فتأمله وقول بعضهم يحمل ما هنا على ما إذا جدد المسلم إليه السلم أذنان في القبض من المحتمل صحيح من حيث الحكم باطل من حيث الحل لا بطلان الفرق المذكور

(أمر) قال السبكي سبعة تسليم رأس المال وكون المسلم فيه ديناً مقدور على تسليمه معلوم المقدار معروف الأوصاف والعلم بقدر رأس المال وبيان موضع التسليم قال وينبغي أن يحذف كون المسلم فيه ديناً لأنه ركن مذكور في الحد وكونه مقدور على تسليمه معروف الأوصاف ومعلوم المقدار لأن ذلك يرجع إلى القدرة على التسليم والعلم المشترطين في أصل المبيع نعم فيها تفاصيل هنا فيحسن ذكرها أما الذي لا بد منه فتسليم رأس المال ومعرفة المقدار إذا كان معيناً على قول وبيان موضع التسليم انتهى (قول المتن رأس المال) فلا تخياراً أو تفرقاً قبل القبض بطل أو بعد قبض البعض صح بقسطه ولو قبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يفتن عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمته دراهم فجعلها رأس مال سلم وقبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يفتن ذلك الصحة (قول المتن جاز) أي كخطبره من الصرف وبيع الطعام بالطعام ثم إذا كان الثمن في الذمة فحكمه في اشتراط الوصف حكم الثمن (قول المتن ولو قبضه وأودعه إلخ) قياساً على سائر أمواله وقياساً بالسلم على غيره (قوله لا يصح) نازع في ذلك الأذرع وغيره وقالوا العلة مفرقة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في المبيع زمن الخيار والأصح خلافه قال الأذرع في هذا الباب وقد سلف أن أحد المتصرفين إذا اقترض من الآخر ما قبضه ورده إليه عما سبق عليه إن الأصح والمنصوص الصحة فهذا أولى ونقل عن فتاوى القاضى البطلان في مسألة الشارح لأن البغوى قال عقب ذلك قلت الأصح الصحة لأنه تصرف من المشتري بأذن البائع في زمن الخيار (قوله من أن المقبض إلخ) بل لو قال له سلمه له عن جهة السلم لم يكف لأن ذلك يكون بطريق التوكيل من المحيل والشخص لا يكون وكيلاً في إزالة ملكه وهو المال المدفوع فإن قبضه يزول ملك المقبض عنه ثم على كل تقدير الحوالة باطلة لكونها مانعة من قبض رأس المال (قول المتن ويجوز إلخ) أي

أمر رأس المال (منفعة) كان يقول أسلمت إليك منفعة هذه الدار شهراني كذا (وتقبض بقبض العين) في المجلس لانه المكن في قبضها فيه فلا يعكر على هذا ما تقدم ان المعتبر في السلم القبض الحقيقي وهذه المسئلة مذكورة في الشرح ساقطة من الروضة (واذا فسخ السلم) بسبب يقتضيه كاتقطاع المسلم فيه (٢٤٦) عند حلوله (ورأس المال باق استرده بعينه) سواء عين في العقد أم في المجلس

(وقبل السلم اليه رد بدله ان عين في المجلس درن العقد) لانه لم يتناوله وعورض بأن العين في المجلس كالمعين في العقد ولو كان نالفا رجوع الي بدله وهو المثل في المثل والقيمة في المتقوم (ورؤيته رأس المال) المثل (تسكني عن معرفة قدره في الاظهر) كالمثل وقد تقدم في البيع والثاني لا تسكني بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في المكيل والوزن في الموزون والدرع في الدرع لانه قد يتلف وينسخ السلم فلا يدري بم يرجع واعترض باتيان مثل ذلك في الثمن والمبيع أما رأس المال المتقوم فتسكني رؤيته عن معرفة قيمته قطعاً وقيل فيه القولان ومحلها اذا تفرقا قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق عليهما بين السلم الحال والمؤجل (الثاني) من الامور المشترطة (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق (فلو قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد) فقبل (فليس بسلم) قطعاً (ولا ينعقد بيعاً في الاظهر) لاختلال اللفظ

وخروج المسئلة عن موضوعها (قوله أي رأس المال) تفسير على الظاهر المراد بدليل ما بعده وان كان يصح كون المسلم فيه منفعة أيضاً (قوله هذه الدار) أو عبدى أو غيرهما صفت كذا أو منفعة نفسى كذا أو حتى قبض نفسه امتنع عليه اخرجها (قوله ساقطة من الروضة) لعدم القبض الحقيقي المعتبر هنا كما قاله السبكي والاسنوى والولى العراقى وقد اشار الشارح الى الجواب فتأمل (قوله في المجلس) المراد قبل التفرق ولو في غير المجلس والقبض هنا معتبر بما مر في البيع قبل قبضه فلا بد في الغائب من مضي زمن الوصول ومن التفرق والتفرق قبل تفرقها (قوله باق) المراد كذلك في ملكه وان زاد وعاد (قوله استرده) ولو ناقصاً ولا أرض له في نقص وصف كشلل بخلاف نقص جزء كيد فبرجع بارش (قوله نالفا أى حلاً أو شرعاً وتعاق به حق على ما مر في اختلاف المتبايعين (قوله والدرع في الدرع) الصواب اسقاط هذه لان الكلام في المثل الا أن يقال ان ذلك بيان لما في البيع لا بقيد وجود مثله هنا (قوله فلا يدري بم يرجع) وردت به يدق صاحب البدلانه غارم (قوله ومحلها) أى القولين في المثل والمتقوم (قوله كما فهم) فذكره هنا للتصريح بأن نوطته لما بعده كما مر (قوله أسلمت إليك) ومثله بعثك كذا في ذمتي سلماً ولا بد من ذلك كلفظ السلم من المبتدى قبل قبول الآخر ولا عبرة به فيما بعده قال البلقينى وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه الا السلم والنكاح والكتابة (قوله هذا الثوب) أو ديناراً في ذمتي لان هذا رأس المال (قوله في هذا العبد) ومثله تسكني هذه الدار لان منفعة العقار لا تكون الامعينة (قوله ولا ينعقد بيعاً) وان نواه على المعتمد (قوله ان يعقد بيعاً) هو المعتمد اعتباراً باللفظ والاحكام فيه أيضاً نابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه في المجلس ويصح الاعتياض عنه وتسكني الحوالة عليه ويقبض بعينه لو كان رقيقاً وبالوضع بين يديه وغير ذلك من الاحكام نعم لا بد من تعيينه أو تعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين وتقدم أنه لا يصح الاعتياض عن المبيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في النهج هنا من الاضطراب والترجيح مما يخالف ما ذكره غير معتمد (قوله ما تضمنه) قدر ذلك ليصح

كما لجعلها مئناً وصادقاً وأجوة وغير ذلك (قوله ولا يعكر) فبرجع على قوله لانه الممكن (قول المتن ورؤية رأس المال الخ) لسكني بكرة (قوله والدرع في الدرع الخ) هذا مع قوله السابق المثل يقتضى ان الدرع يكون مثلياً أى وليس كذلك كما سيأتى في الغصب أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (قوله لانه قد يتلف الخ) فان قلت فاذا فرغنا على الاول وعرض مثل هذا كيف الحال قلت القول قول الغارم وهو المسلم اليه ثم محل القولين اذا تفرقا قبل العلم بالقدر والأصح جزماً كما سيأتى في كلام الشارح (قوله بالقدر) يرجع الى قول المتن قدره في الاظهر وقوله والقيمة يرجع الى قوله عن معرفة قيمته (قول المتن كون المسلم فيه ديناً) أى لان لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لان كونه ديناً دخل في الحقيقة فليس خارجاً كما يسمى شرطاً (قول المتن ولا ينعقد بيعاً في الاظهر) لو قال بعثك هذا بلائى في انعقاده هبة هذا القولان (قول المتن بهذه الدراهم) مثله لو كانت في الذمة ثم ان جعلناه سلماً اشترط التعيين والتسليم وان جعلناه بيعاً لم يجب التسليم واشترط التعيين لا لا يؤدي الى بيع الدين بالدين (قول المتن ان يعقد بيعاً) لو زاد المشتري مع هذا الذي صدر منه لفظ سلماً انعقد سلماً قاله الرافى رحمه الله كذا نقل عنه الاسنوى ونازعه الاذرى وقال انه لم يرد ذلك في الرافى (قوله اعتباراً بالمعنى) أى وأما اللفظ فلا يعارضه لان كل سلم بيع فعلى هذا لا يثبت فيه خيار الشرط ولا يجوز الاعتياض عنه ويجب تسليم رأس

المال

فان لفظ السلم يقتضى الدينية والثاني ينعقد نظراً الى المعنى (ولو قال اشتريت

منك نواصفتك كذا بهذه الدراهم فقال بعثك ان يعقد بيعاً) لا سلماً اعتباراً باللفظ (وقيل سلماً) اعتباراً بالمعنى (الثالث) من الامور المشترطة فانضمنه قوله (المذهب انه اذا سلم بموضع لا يصلح للتسليم أو يصلح

ولعله أي المسلم فيه (مؤنة اشترط بيان محل التسليم) لتفاوت الاغراض فيما يراد (٢٤٧) من الامكنة في ذلك (والا) بان

لم يكن لعله مؤنة (فلا) بشرط
ما ذكر ويتعين موضع
العقد للتسليم وان عين
غيره تعين والمسئلة فيها
نصان بالاشتراط وعدمه
ف قيل هما مطلقا وقيل هما
في حالين قيل في غير الصالح
ومقابله وقيل فيما لعله مؤنة
ومقابله وقيل هما في الصالح
ويشترط في غيره وقيل هما
فيما لعله مؤنة ولا يشترط في
مقابله وقيل هما فيما ليس لعله
مؤنة ويشترط في مقابله والمفتي
بما تقدم والكل في السلم
المؤجل أما الحال في تعين
فيه موضع العقد للتسليم ولو
عينا غيره جاز وتعين
والمراد بموضع العقد تلك
الحالة لان ذلك الموضع يعينه
(ويصح) السلم (حالا)
ومؤجلا) بأن يصرح بهما
ويصدق بهما تعريفا
السابق (فان أطلق) عن
الحلول والتأجيل (انعقد
حالا) كالمثلن في البيع
(وقيل لا ينعقد) لان المعتاد
في السلم التأجيل فيحمل
المطلق عليه ويكون كالمثل
ذكر أجال مجهولا
(ويشترط) في المؤجل
(العلم بالاجل فان عين شهور
العرب أو الفرس أو الروم
جاز) لانها معلومة مضبوطة
(وان أطلق) الشهر (حمل
على الهلالي) لانه عرف

الحمل (قوله ولعله) أي من الحمل الذي يطلب تحصيله منه الى محل العقد (قوله) ويتعين موضع العقد (ان
كان صالحا والا فلا بد من البيان (قوله تعين) أي الغير وان كان محل العقد صالحا (قوله) وقيل هما في
الصالح) وسكت عن عكس هذه الطريق لانها المذكورة في كلام المصنف أولا فجملة الطرق حينئذيه هذه
سبعة وبقي طريقة ثامنة هي المذكورة في كلام المصنف ثانيا لانها ملققة من طريقين من هذه الطرق
المذكورة ولعل ذلك جعلها لذكر شي ثلاثة أوجه فتأمل (قوله موضع العقد) أي حيث صالح وان كان لعله
مؤنة فان لم يصالح تعين البيان ومتى عينوا غير صالح بطل العقد ومتى خرج محل التسليم عن الصلاحية تعين
أقرب محل اليه ولو ابعد من الأول ولا أجرة ولا خيار بل لو طلب المسلم التسليم في الذي خرج عنها لم يجب اليه
لتعين الاقرب شرعا كالنص عليه (قوله تلك الحالة) فيسكن أي موضع منها وان لم يرض به المسلم ولا يلزمه
انتقاله الى منزله ولو قال في أي مكان من المحلة أو البلد لم يضر ان لم يتسع البلد والافسد كما لو قال في أي البلاد
ثبت أو في بلد كذا أو ببلد كذا (قوله حالا) خلافا للثلاثة ولا ترد الكتابة ليجز الرقيق فيها (قوله العلم
بالاجل) أي للعاقدين ويكفي عنهما أن يكون في مسافة عدوى عن يعرفه عدلان أو عددتا في الخبر أو
الخبر عنه ولومن كفار ولا يكفي عدل واحد (قوله شهور العرب) وأولها المحرم ويحمل أوله وغرته وهلاله
على أول جزء منه وآخره وسيلخه وفراغه على آخر جزء منه وكذا البقية فان قال فيه لم يصح العقد والاجل
بالنبر وز صحيح وهو نزول الشمس أول برج الميزان وهو نصف شهر توت القبطي والمشهور الآن أنه أوله وكذا
بالصليب وهو سابع عشر شهر توت والمهرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس أول برج الحمل وهو نصف
شهر برمها القبطي ولا يجوز بفصح النصارى بكسر الفاء ولا بفطر اليهود ومعايدان لهما م كائن
عليه الشافعي رضي الله عنه لا اختلاف وفيهما قال بعضهم ولعل ذلك كان في زمنه والافهما الآن في زمن
معين عندهم ورد بان وقتهما قد يتقدم وقد يتأخر كما يعرفه من له المام بحساب القبط فراجع (قوله وان
أطلق الشهر) فلم يقيد به برب ولا غيره كذا كره حمل على الهلالي وان خالف عرف العاقدين (قوله
لانه عرف الشرع) ولا يحمل على الفارسي ولا الرومي ولا القبطي وأول شهور الفرس فروردين ماه وأول
المال في المجلس وعلى الاول يجوز الاعتياض عن التوب على الاظهر ويجوز الاولان (قوله ف قيل هما مطلقا
الخ) يريد أن في المسئلة ست طرق غير الطريق الذي في المتن فقد ذكر السبكي انها طريقة سابعة حيث قال
بعد حكاية الست والسابع ان لم يصالح وجب بيانه وان لم يصالح فتلاثة أوجه ثانيا ان كان لعله مؤنة وجب والا
فلا (قوله وتعين) بخلاف البيع لان السلم يقبل التأجيل فقبل شرطية ضمن التأخير بخلاف البيع (قول
المتن حالا ومؤجلا) أما المؤجل فبالا اتفاق وقوله تعالى الى أجل مسمى وأما الحال فخالف فيه الاثمة الثلاثة لما
انه اذا جاز مؤجلا في الحال أجوز لانه عن الفرار بعد (قول المتن العلم بالاجل) أي فلا يصح بالميسرة خلافا
لابن خوينة ولا بالحداد والدراس وقدم الحاج خلافا لما لك لنا الآية وحديث الى أجل معلوم والقياس على
مجيء المطر وقدوم زيد (قول المتن فان عين الخ) شهور العرب واحد ثلاثون وواحد تسع وعشرون الا اذا
الحجة فانه تسع وعشرون وخمس وسدس فالسنة العربية ثمانية وأربعون وخمسون وسدس يوم وشهور
الفرس كل واحد ثلاثون الا الاخير خمسة وثلاثون وأما شهور الروم فالثاني والسابع والتاسع والثاني عشر
ثلاثون ثلاثون والخامس ثمانية وعشرون بع يوم والسبعة الباقية أحد وثلاثون فتكون سنتهم ثمانية
وخمسة وستين وبع يوم فاذا صار الربع أكثر من نصف زيد في الخامس فتصير أيام الخامس تسعة وعشرين
وأيام السنة ثمانية وستة وستين يوما والسر يانية كالرومية الا في القسمية ويجوز التوقيت بالنبر وز والمهرجان
والاول وقت نزول الشمس برج الميزان والثاني وقت نزولها برج الحمل ويجوز أيضا بفصح النصارى وفطر
اليهود ومعايدان هما اذا لم يختص بعرفتهما الكفار ونص الشافعي على المنع وأخذ باطلاقه بعضهم يحرم من

الشرع وذلك بان يقع العقد أوله (فان انكسر شهر) بان وقع العقد في ثمانية والتأجيل بأشهر (حسب

الباقى) بعد الاول المنكسر (بالاهلة يوم الاول ثلاثين) مما بعد هاولا يلقى المنكسر كى لا يتأخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو وقع العقد فى اليوم
الاخير من الشهر اكتفى بالاشهر (٢٤٨) بعده بالاهلة ولا يتم اليوم مما بعدها (والاصح صحة تأجيله بالعيد وجمادى)

ور بيع (ويحمل على الاول) من العيدين والجماديين والربيعين لتحقق الاسم به والثاني لا يصح لمرده بين الاول والثاني
(فصل يشترط كون المسلم فيه مقدور على تسليمه عند وجوب التسليم) وذلك فى السلم الحال بالعقد وفى المؤجل بحلول الاجل فان أسلم فى منقطع عند الحلول كالرطب فى الشتاء لم يصح وهذا الشرط من شروط البيع المذكورة قبل وذ كر توطئة لقوله (فان كان يوجد ببلد آخر صح) السلم فيه (ان اعتمد نقله للبيع) للقدرة عليه (والا) أى وان لم يعتمد نقله لتبيع بأن تقل له على ندور أول ينقل أصلاً واعتمد نقله لغير البيع كالحديد (فلا) يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التفصيل ذكره الامام وقال لا تعتبر مسافة القصر هنا ونازع الرافعى فى الاعراض عنها بما سياتى قريباً (ولو أسلم فجاءهم فانقطع فى محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله (لم يفسخ فى الاظهر) والثاني يفسخ كالوتلف المبيع قبل القبض وأجاب الاول بان المسلم فيه يتعاق بالذمة (فيتخير المسلم بين فسخه والصرحتى يوجد) عن التتمة وأشار الى تصحيح الثاني من قوله فيها كاصلها فان أجاز ثم بداله ان يفسخ مكن من الفسخ وفيه ما لو أسقط حقه من الفسخ

شهور الروم ندر بن الاول وأول شهر القبط توت وأما باقيا فقد كور فى محله (قوله فى اليوم الاخير) قال شيخنا الرملى أوليته وفيه نظر فراجع (قوله ولا يتم اليوم مما بعدها) وان نقص آخرها يكمل من آخرها ان كمل (قوله ويحمل على الاول) ان وقع العقد قبله والا فعلى الثاني وقد يراد بالاول ما يلى العقد منهما (فصل) فى بقية شروط السلم (قوله مقدور على تسليمه) أى تسلمه كاسر بلا مشقة لا تحتل عادة (قوله بحلول الاجل) أى ان يعلم حالة العقد قدرته عليه عند حلول الاجل وقال الامام مالك وعند العقد وقال الامام أبو حنيفة وفيما بينهما (قوله وذ كر توطئة الخ) قد ذكره مستدرك ولم يقل كغيره ان القدرة هنا غير هال انها تارة تعتبر حالة العقد كفى السلم الحال وتارة تتأخر كفى المؤجل بخلاف بيع المعين اه لانه مردود فانه ان اريد وصفه بالقدرة فهو حالة العقد مطلقا كما مر أو اراد القدرة على التسليم بالفعل فهى عند وجوده مطلقا وتأخرها فى المؤجل لعدم وجوده الا ان يقال ان القدرة على الثاني لما اختلف وقتها احتيج لذ كر هذا الشرط للتنبيه عليها فتأمل (قوله اعتمد نقله) أى الى محل التسليم وعلم من الاعتماد عدم الصحة فيما لا يغلب نقله للبيع (قوله كالحديد) أى ولم تجر عادة المهدى اليه بالبيع ولم يكن هو المسلم اليه والا فيصح فيه ما قاله شيخنا ونوزع فى الثانية (قوله لا تعتبر مسافة القصر) هو المعتمد (قوله ونازع الرافعى) الامام نقله عن الائمة كفى شرح الروض (قوله بما سياتى قريباً) من أن المسلم اليه لا يكفى تحصيل المسلم فيه من مسافة القصر وأجيب بأنه لا صرر على المسلم اليه هنا لان أرباب البضائع يشعرونها للبيع الى محل التسليم بخلاف ما يأتى (قوله فانقطع كه) أو بعضه ومثله تعذر تحصيله بغيبة المسلم اليه (قوله بين فسخه) أى العقد فى جميعه ولا يصح فى بعضه وان قبض بعضه الآخر حتى لو فسخ فى بعضه انفسخ فى جميعه كذا قالوا هنا وقد مر أنه اذا تفرق بعد قبض بعض رأس المال صح فيه بقدره من مقابله فقياسه هنا كذلك الا ان يفرق فراجع (قوله الى تصحيح الثاني) وهو كون الخيار على التراخى وهو المعتمد (قوله وفيها) أى الروضة كاصلها فهو عطف على فيها مواقيتهم (قوله ولا يتم اليوم الخ) أى خلافاً للامام حيث قال لو عقد وقد بقي من صفر لحظة وأجل بثلاثة أشهر فنقص الربيعان وجمادى حسب الربيعان بالاهلة ويضم جمادى الى اللحظة من صفر ويكمل من جمادى الآخر بيوم اللحظة قال الامام عقب هذا وكنت أود لو اكتفى بهذه الاشهر فانه اعرب كوامل قال الرافعى والذى غناه نقله المتولى وغيره وقطعوا بالحلول بانسلاخ جمادى انتهى وقوله بانسلاخ جمادى أى اذا كان ناقصاً كما هو صورة المسئلة فلو تم وكان العقد وقت الزوال مثلاً من اليوم الاخير من صفر حل بزوال اليوم الاخير من جمادى واعلم انا اذا اكتفينا بالثلاثة الاشهر النواقص تكون تلك اللحظة التى من صفر معتبرة أيضاً على الاشهر ولا تنقصها من الشهر الاخير
(فصل يشترط كون المسلم فيه الخ) (قوله وفى المؤجل الخ) خالف فى ذلك أبو حنيفة رضى الله عنه فاشتراط القدرة فيه من العقد الى المحل لنا أنه صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجدهم يسلفون فى الفمار السنتين والثلاث ومن البين انقطاعها فى هذه المدة وذهب مالك الى الاشتراط عند العقد والمحل فقط ولو غلب على الظن حصوله بمشقة كالقدر الكثير من الباكورة فهو مجوز عنه شرعاً (قوله بما سياتى) يرجع الى قوله ونازع الرافعى (قول المتن فى الاظهر) هذا الخلاف جار ولو كان سبب الانقطاع بتقصير المسلم اليه فى الاعطاء وقت المحل أو موته قبل الحلول أو غيبة أحد العاقدين وقت الحلول ثم حضر فوجده انقطع فى حل الغيبة بعد المحل (قوله يتعاق بالذمة) أى وكان كافلاس المشتري بالتمن

(قوله) فيطالب به وخياره على الفور والتراخى وجهان فى الروضة
عن التتمة وأشار الى تصحيح الثاني من قوله فيها كاصلها فان أجاز ثم بداله ان يفسخ مكن من الفسخ وفيه ما لو أسقط حقه من الفسخ

لم يسقط في الأصح (ولو علم قبل المحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار قبله في الأصح) لأنه لم يبحى وقت وجوب التسليم والثاني له الخيار لتحقيق الجزئى الحالو يأتي مع الخيار القول بالانقضاء ثم الانقطاع الحقيقي للسلم فيه الناشئ بتلك البلدة ان نصيبه جائحة تستأصله ولو وجد في غير ذلك البلد لكن يفسد بذهابها ولم يوجد الا عند قوم امتنعوا من بيعه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا يبيعونه فمن غال فيجب تحصيله ويجب نقل الممكن نقله عما دون مسافة القصر أو من مسافة لو خرج اليها بكرة أو مكنه (٢٤٩) الرجوع الى أهله ليلا وجهان نقلهما

صاحب التهذيب في آخرين
أصحهما الاول وقال الامام
لا اعتبار بمسافة القصر ولا
ينفسخ السلم قطعا وقيل
فيه القولان انتهى (و)
يشترط (كونه) أى السلم
فيه (معلوم القدر كيلا) فيها
يكال (أو وزنا) فيها يوزن
(أو عدا) فيها يعد (أو ذراعا)
فيما يذرع (ويصح المكيل)
أى سله (وزنا وعكسه) أى
الموزون الذى يتأني كيلا
كيلا وهذا بخلاف ما تقدم
في الرويات لان المقصود
هنا معرفة القدر وهناك
المماثلة بعبارة عهد صلى
الله عليه وسلم كما تقدم
وحمل الامام اطلاق الاصحاب
جواز كيل الموزون على
ما يعد الكيل في مثله
ضابطا حتى لو أسلم في فتات
المسك والعنبر ونحوهما
كيلا لم يصح لان القدر
اليسير منه مائة كثيرة
والكيل لا يعد ضابطا فيه
وسكت الرافى على ذلك ثم
ذكر انه يجوز السلم في
اللاآتى الصغار اذا هم
وجودها كيلا أو وزنا قال

يقطع النظر عن المقابل (قوله لم يسقط في الأصح) هو المعتمد (قوله ويأتى الخ) مراده حكاية قول ثالث بناء
على القول بثبوت الخيار والمعنى انه اذا قلنا لا خيار فلا انفساخ قطعا وان قلنا بالخيار فلا انفساخ على الأصح
وقيل ينفسخ فتأمل (قوله الناشئ بتلك البلدة) صفة للانقطاع الذى لا يندأ بالبلد الواجب فيها التسليم
(قوله يستأصله) أى في جميع البلاد أخذ ما بعده (قوله بمن غال) أى وهو بمن مثله والام يجب تحصيله على
المعتمد ومثله ارتفاع الاسعار (قوله أو من مسافة لو خرج الخ) وهى مسافة العدى وهى تنقص عما قبلها بما
بين المسافتين (قوله أصحهما الاول) وهو دون مسافة القصر أى مسافة العدى وهو المعتمد (قوله وقال
الامام من جوح) والمعتمد خلافه هنا (قوله ويشترط الخ) هذا الشرط معلوم من البيع أيضا لان السلم من
البيع فى الزمة وذكره توطئة لما بعده ولعل سكوت الشارح عن التنبيه عليه اعتمادا على ما ذكره أولا (قوله
وعكسه) وكذا يصح في الموزون عدا اذا علم قدره بالاستفاضة كالنقد في خلاف الجرجاني لكن لابد من
الوزن عند التسليم (قوله الذى يتأني كيلا) وهو ما جرمه كالجوز فأقل (قوله على ما بعد الخ) أى فهو بما يتأني
كيله فليس مفهوما ما قبله (قوله لم يصح لتعذر الجمع) بين الكيل والوزن وهو المعتمد (قوله اللاآتى
الصغار) وهى ما تطلب للتداوى للآلزينة وقدرها بعضهم بمائة الواحدة سدس دينار وردده شيخنا الرملى
(قوله كيلا ووزنا) هو المعتمد فيهما (قوله بخالف الخ) المعتمد ما ذكره الرافى وليس فيه مخالفة لان اللاآتى
كالجوز لا تنكس في المكيل بثقل اليد مثلا بخلاف نحو المسك (قوله صاع) هو اسم للوزن أصالة لانه
أربعة أمداد والمد والدرمل وثلاث بالبغدادى ثم صار اسما للكيل عرفا وهو المراد هنا فكلام المصنف صحيح (قوله
لان ذلك) أى الجمع بين الكيل والوزن معتذر كما مر (قوله في البطيخ بكسر الباء) ويجوز فتحها وتاخيرها
عن الطامع كسر الطاء كما مر (قوله والجمع فيها) أى المذكورات سواء الواحدة والجملة بين العد والوزن مفسد
وهو المعتمد عند شيخنا الزيدى واعتمد شيخ الاسلام الصحة فى الجملة دون الواحدة وفى شرح شيخنا اعتماد
الصحة مطلقا ولو فى الواحدة اذا أراد بالوزن التقريب وكلام ابن حجر يوافقه وعليه يحمل كلام الشارح
ومثله البيض وذرع الثياب (قوله لم يصح في الجوز كيلا ووزنا) ومثله كل ما كان مثله أو دونه في الجرم كالبنديق

(قوله ويأتى الخ) من ثم قيل لو قال المؤلف لم يتغير حكم الانقطاع فى الأصح كما فى الروضة كان أولى (قوله الناشئ
بتلك البلدة) قيد به توطئة لقوله الآتى ولو وجد في غير ذلك البلد (قوله بمن غال) بحث الاسنوى ان المراد
ارتفاع الاسعار وهو مع ذلك بمن مثله والا فلا يجب كالا يجب على الغاصب (قوله ولا ينفسخ السلم قطعا) قال
الأذرى مراده لا ينفسخ قطعا بل يثبت الخيار وان كان يمنع ايراد العقد عليه كما صرح هو به انتهى (قوله
وهناك المماثلة) عبارة غيره بخلاف الرويات فان الغالب عليها التعبد (قوله لان ذلك يعز وجوده)
وكذا الثياب اذا اشترط وزنها كذا يعز مع الذى يعتبر فيها من الصفات العرض والطول وغير ذلك
بخلاف الخشب لا مكان نخته ثم الثياب يعتبر فيها العدم مع الذرع كاللبن (قول المتن والرماني) وكذا البيض
والزجاج والبقول (قوله مفسد لما تقدم) نقل فى شرح الروض عن السبكي وغيره ان محل ذلك اذا شرط

(٣٢ - قلوبى وعميره - نانى)

فى الروضة هذا بخلاف ما تقدم عن الامام فكانه اختاره هنا ما تقدم من اطلاق الاصحاب
انتهى (ولو أسلم فى مائة صاع حنطة على ان وزنها كذا لم يصح) لان ذلك يعز وجوده (ويشترط الوزن فى البطيخ) بكسر الباء (والبادنجان)
بفتح الميم وكسر هاء والقهاء بالثلثة وبالمد (والسفرجل) بفتح الجيم (والرمان) فلا يكتفى فيها الكيل لانها تتجافى فى المكيل ولا العد
نسكثرة التفوت فيها والجمع فيها بين العد والوزن مفسد لما تقدم بل لا يجوز السلم فى البطيخة والسفرجلة لانه يحتاج الى ذكر حجمهما مع وزنها
فيورث عزة الوجود (ويصح) السلم (فى الجوز والوزن بالوزن فى نوع نقل اختلافه) بلفظ فشوره ووزنها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح

السلم فيلا خلافا لاغراض في ذلك وهذا المستدرك الامام على اطلاق الاصحاب قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور في الذهب هو الذي أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كيلا في الاصح) والثاني لا تجا فيه في المكيل ولا يجوز بالعدد (ويجوز في اللبن) بكسر الباء (بين) (٢٥٠) العدول وزن) فيقول مثلاً ألف لبنة وزن كل واحدة كذا لانه يضرب عن

والفسق والمنمش (قوله والمشهور الخ) هو المعتمد (قوله اللبن بكسر الباء) وهو الطوب غير المحرق ومثله بعد حرقه ان لم يكن رخوا وكذا الخرف ان انضبط ومعياره العدد وسبأني وكذا الخشب لغير الوقوق أخدامن العلة والا اعتبر فيه الوزن فقط (قوله على التقريب) أي عند الاطلاق فان أريد التحديد اعتبر (قوله مستحب) هو المعتمد (قوله لكن بشرط) أي على القولين (قوله ولو عين كيلا) أو وزنا أو نحوه فسد العقد (قوله ان لم يكن ذلك الكيل معتادا) بان لم يعلم مقداره فان علم للعاقدين وعدلين صح ويجب تعيين المكيل ان تعدت المكييل ولا غالب وتعيين ذراع اليد مقصد ان لم يعلم قدره كما لا احتمال الموت (قوله وقطع الشيخ أبو حامد الخ) هو المعتمد لعدم تعيين النوع فيه (قوله قريبة صغيرة) أي من حيث فقه نمرها وعكسها الكبيرة واعتبار القرية للأقاليم ولا جلهاد كرت هذه المسئلة هنا مع أنها من القصرة على التسليم (قوله في قسم معلوم منه) فيبطل في كله بالأولى وان اعتيدت قتل مثله وأجود منه إليها صح ويتمن نمرها ولا يجب قبول غيره الأاجود منه (قوله والثاني) هو مقابل الأصح في المكيل المعتاد قبله وهذا معني ما في الروضة أنه ان أفادت ترويعا صح قطعاً والافعل الأصح (قوله معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدلى شهادة ولو رجلا وامرأتين بأن يوجد في دون مسافة القصر وقال شيخنا دون مسافة العدوى كما مر وفي شرح شيخنا في محل التسليم (قوله وذ كرها في العقد) بلفظ يعرفها من تقدم فلا يكفي ذكرها قبل العقد ولا بعد مولو في مجلسه ولا ينتها مطلقا وما قيل عن شيخنا الرمي من الاكتفاء بنيتها في العقد

الوزن لكل واحدة بخلاف ما اذا قال مائة بطيخة وزن جلتها كذا فإنه يصح اتفاقا (قول المتن وكذا كيلا) أي قياسا على الحبوب (قوله لكن بشرط الخ) الظاهر اننا قلنا بالأول اشترطنا هذا أيضا (قول المتن ان لم يكن معتادا) زاد الاسنوي ولم يعلم قهر الذي يحويه (قوله ويلغو شرط ذلك الكيل) قال الاسنوي المراد بالتعيين تعيين الفرد من المكييل أما تعيين نوع المكيل بالغالبة أو التنصيص فلا بد منه (قوله لانه ينقطع) وكذا لا يجوز السلم في لبن غنم بأغنامها أو وصفها أو ورها أو سمنها أو جنبها نص عليه وهو الأصل في ذلك ما روى عبد الله بن سلام رضي الله عنه ان زيد بن سحنة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد هل لك أن تبيعني تمرا معلوما الى أجل معلوم من حائط بني فلان فقال لا يا يهودي لأبيعك من حائط مسمى الى أجل مسمى ولكن أبيعك وسوقا مسماة الى أجل مسمى وزيد بن سحنة سلم وشهد المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من علامات النبوة شيء الا وقد عرفته في وجه محمد صلى الله عليه وسلم (قوله تلوه عن الفائدة كتعيين المكيل) أي فيفسد العقد في وجهه ويصح في آخر ويلغو الشرط وهو الأصح (قول المتن معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدلين كما سيحجي ثم هو معطوف على المسئلة أول الفصل (قول المتن التي يختلف بها الغرض) لان القيمة يختلف بسببها وقول الشارح وينضبط بها المسلم فيه هو بمعنى قول السبكي من هذا الشرط يؤخذ ان شرط المسلم فيه أن يكون مما ينضبط بالصفات المذكورة ونسباً يضال أنه لا بد من أن يزاد في الضابط من الاوصاف التي لا بدل الأصل على عدمها ليخرج نحو القوة والكتابة والضعف والامية في العبد وأنه يخرج بالتي يختلف بها الغرض نحو التكاثر والكحل والسمن في الرقيق (قوله وينضبط) صرح به لانه مستفاد من المذكور قبله وليلا ثم قول المتن الآتي فلا يصح الخ الذي هو نتيجة الشرط المذكور (قول المتن وذ كرها) الضمير فيه يرجع الى قوله ومعرفة الاوصاف (قول المتن على وجه الخ) لان السلم غرر فلا يجوز الا فيما يوثق

اختيار خلا يعز والامر في وزنه على التقريب قال في الروضة ان الجمع فيه بين العدد والوزن اشترطه الحرانيون ولم يضبر الصراقيون أو معظمهم الوزن ونص الشافعي في الام على انه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن يشترط أن يذكر طوله وعرضه ونخاته وانه من طين معروف (ولو عين كيلا فسد) السلم (ان لم يكن) ذلك الكيل (معتادا) كالكوز لانه قد يتلف قبل الحمل ففيه غرر بخلاف ما لو قال بعثتك مل هذا الكوز من هذه البصرة فإنه يصح في الاصح لعدم الغرر والسلم الحال كالموئل أو كالبيع وجهان وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كالموئل (والا) بان كان الكيل معتادا (فلا) يفسد السلم (في الاصح) ويلغو شرط ذلك الكيل لانه لا غرض فيه ويقوم مثله مقامه والثاني يفسد لتعرض الكيل للتلف والوجهان جار يان في البيع (ولو أسلم في عمر قريبة صغيرة) أي في قدر معلوم منه (لم يصح) لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء

(أر عظمة صح في الاصح) لان نمرها لا ينقطع غالباً والثاني يقول ان لم يقد تنوع ما فسد تلوه عن الفائدة كتعيين المكيل بخلاف بقليمه ما اذا أفاده كعقلى البصرة فانه مع عقلى يفسد مصنف واحد وكل منهما يمتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) يشترط لصحة السلم (معرفة الاوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا) وينضبط بها المسلم فيه (وذ كرها في العقد على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود فلا يصح) السلم

(فبا لا ينضبط مقصوده

كالمختلط المقصود الاركان)

التي لا تنضبط (كهرسة

ومجئون وغالية) هي مركبة

من مسك وعنبر وعود

وكافور كذا في الروضة

كاصلها وفي التعرير ذكر

الدهن مع الاولين فقط

(وخف) عبارة الرافعي وكذا

الخفاف والنمال لاشتغالها

على الطهارة والبطانة والحشو

والعبارة تضيق عن الوفاء

بذكر أطرافها وانعطافاتها

(وتر ياق مخلوط) فان كان

نباتا واحدا أو حجر اجاز السلم

فيه (والاصح محته في المختلط

المنضبط كعتابي وخز) من

التياب الاول مركب من

القطن والحرير والثاني

من الابريسم والوبر أو

الصوف وهما مقصود

أركانها (وجين واقط) كل

منهما فيه مع اللبن المقصود

الملح والانفحة من مصالحه

(وشهد) بفتح الشين وضمها

هو غسل النحل بشمعه

خلقة (وخل غمر أوزيب)

وهو يحصل من اختلاطها

بالماء ومقابل الاصح في

السبعة ينبي الانضباط فيها

قائلا كل من الماء والشمع

والمالح والحرير وغيره يقل

ويكثر (لا الخبز) أي لا يصح

السلم فيه (في الاصح عند

الاكثرين) لان ملحها يقل

ويكثر وتأثير النار فيه غير

منضبط والاصح عند الامام

ومن تبعه الصنفان الملح

من مصالحه ومنه لك فيه

كالمقصود عليه في النكاح لم ير فيه شيئا قال ويفرق بينها باختلاف اللغات هنا (قوله فبا لا ينضبط مقصوده)
 بان لم يعلم مقدار كل جزء منه والمنضبط خلافه وهذا هو المعتمد (قوله وفي التعرير) للنور ذي كره من مع
 الاولين وهما المسك والعنبر وسكت عن العود والكافور وهو ما في شرح شيخنا والدهن المذكور كل دهن
 وقيل دهن البان (قوله وخف) أي لا يصح السلم فيه الا مفردا جديدا من غير جلد (قوله در باق) بدال مهمة
 أوله أو طاه مهمة بدلا أو مثناة كذلك ويجوز اسقاط التحنية في الاولين مع تشديد الراء وكل منهما بضم أوله
 أو كسره ففيه عشر لغات وقال الجلال لغات الطاهر دينة (قوله نباتا) هو بنون فوحدة فتناء فوقية أخرى على
 الاولى ليناسب ما بعده بقوله واحدا أو حجر اخلافا لمن ضبطه بموحدين نائنه ما مشددة وأخره نون لانه بمعنى
 شئ واحد قد ذكر واحد بعده مستدرك (قوله وهما) أي العتابي والخز مقصودا ركانهما برقع ركانهما على
 النبابة عن الفاعل ولا يصح اضافتهما فتأمل (قوله رجين) بضم فسكون أو بضمين مع تخفيف النون
 وتشديد هاء نون ان تهري أو كان عتيقا لم يصح السلم فيه لعدم ضبطه والسلك المملح مثله (قوله من مصالحه) أي
 مصالح كل منهما ويريد الاقط يسير دقيق (فرع) تقدم عن شيخنا انه لا يصح بيع القشطة ولا بيع العسل
 بشمعه ولا بيع الزبد ولو بالبراهم فيها فقوله هنا كغيره انه يصح السلم في الزبدان خلا عن غير مخيض وفي
 القشطة ولا يصح ما فيها من بعض نظرون أو دقيق ارزوف العسل بشمعه مخالف لذلك مع أن السلم أضييق من
 البيع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع في العسل كالنوى في القمح لان الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه
 فيه من مصالحه كما هو ظاهر جلي لانه ان عجن معه فهو كالبحوة المجبونة المختلطة بالنوى فلا يصح والا فالشمع
 مانع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجهل باخذ المقصودين على انهما مانع من رؤية العسل فيه أيضا لانه ظرف
 له والشهد في كلام المصنف براديه من حيث الصحة العسل الخالص من شمعه فقط لانه كما بصرح به ماسياتي
 في ذكر وصفه عند العقد وتفسير الشارح له بيان لعناء اللغوي في ذاته أو لضرورة كونه من المختلط الذي
 في كلام المصنف على أنه غير مختلط فتأمل وافهم والحق أحق من المراءى يصح السلم في المخيض ان خلا عن
 الماء وكذا يصح في اللبن بسائر أنواعه الا الحامض لا اختلاف حوضته (قوله بفتح الشين وضمها) أي مع
 سكون الهاء وبكسر هاء معا (قوله ومقابل الاصح الخ) يفيد أن الخز وما بعده معطوفة على العتابي فهي من
 أمثلة المضبوط وما في شرح شيخنا تبعا لابن حجر غير مستقيم فراجع (قوله قائل الخ) وأجابوا بأن الماء
 ضروري في الخل والشمع في العسل كالنوى في القمح والملح للاصلاح والحرير وغيره مضبوط كما مر كذا قالوا
 وقد علمت ما في الشمع والعسل والحق فيه ما قاله الوجه الثاني (قوله لا الخبز) أي بخبز فنه الكفاية والقطائف
 وكذا ما يقتضيه ومنه الزلاية أو ما يشوي ومنه البيض (فرع) يصح السلم في السموط لعدم تأثير النار فيه قال
 شيخنا الزبدي ويصح السلم في النيلة باللام والنيدة بالذال وخالفه شيخنا الرملي في الاولى وعدها كالخبز
 بتسليمه (قوله كالمختلط) لو قال من المختلط الخ كان صوابا لماسيجي من ان العتابي والخز يجوز السلم فيهما
 (قوله عبارة الرافعي) يريد انها أولى من عطف المتن الخلف على الهرسة فان قدر العطف على المختلط سهل
 الامر (قول المتن وتر ياق) وكذا النشا والحولى (قوله والوبر) أي ذلك هو النوع الرفيع منه (قوله وهما
 مقصود) بالتزوين لا بالاضافة (قول المتن وجين الخ) هذا ليس من نوع العتابي لان المقصود فيها واحد والباقي
 من مصالحها وهما واحد ما خلقة قال الرافعي المختلطات أربع ما قصد أركانها ولا ينضبط كالهرسة الثاني
 هذا الا أنه ينضبط كالعتابي الثالث ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحه كالجين الرابع الخلق
 كالشهد ومن ثم قال الاسنوي ينبغي ان تكون هذه الخمسة معطوفة على المختلط دون العتابي وكان
 ينبغي ان يقدم الشهد على الاربعة أو يؤخره (فرع) قال الماوردي لا يجوز السلم في الكشك
 (قوله كل منهما) قضية هذا ان الاقط فيه منفحة (قوله بشمعه خلقة) فكان كالنوى في القمح (قول المتن

وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده كالحصاة موضع العزة) أي بالموضع الذي يعز وجوده فيه لا تنفاه الوثوق بتسليمه (ولا فيما لو استقصى وصفه) الذي (٢٥٢) لا بد منه في السلم (عز وجوده) لما ذكر (كاللؤلؤ الكبار واليواقيت) لانه

لا بد فيها من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء واجتماع ما يذكر فيها من هذه الاوصاف نادر واحترز بالكبار عن الصغار وقد تقدمت وهي ما تطلب للتداوى والكبار ما تطلب للترين (وجارية وأختها أو ولدها) لان اجتماعها بالصفات المشروطة فيهما نادر (فرع يصح) السلم (في الحيوان) لانه ثبت في القصة فرضا في حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم افترض بكر افيق عليه السلم في الابل وغيرهما من الحيوان (فيشترط في الرقيق ذكر نوعه كتركى) وروى فان اختلف صنف النوع وجب ذكره في الاظهر (و) ذكر (لونه كايض) واسود (ويصف بياضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاء أو كدرة فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره (و) ذكر (ذكوره أو أنوثته وسنه) كابين ست أو سبع أو محتم (وقده طولاً وقصراً) ربعة (وكله على التقريب) وفي الروضة كاصلها والحرر والامر في السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلاً بلاز يادقولا نقصان لم يحز لنسوره ويعتمد قول العبد في الاحتلام وكذا في

وهذا التشبيه يفيد البطان في الثانية بالاولى فتأمل (قوله وتأثير النار فيه منضبط) مردود (قوله ولا يصح فيما ندر الخ) ومحمده شيخنا الرملي فيمن هو عنده وفيه نظر (قوله كاللؤلؤ الكبار) وهو ما يطلب للزينة كاذ كره الشارح (قوله وهي) أي الصغار ما تطلب للتداوى فيصحب فيها كيلا ووزن ولا نظر لاصغر أو كبر فيها كاذ كره الشارح أيضا (قوله وجارية أو ولدها) ومثلها نحو دجاجة وافرأها (تنبيه) علم عما ذكر أنه يصح السلم في الادعاء غير المتزجة بالاراق قال شيخنا وكذا ما في المتزجة بها ان عصرت بعد المزج وفيه نظر وأنه يصح السلم في الوبور والشعر والصوف والريش ما لم يعين حيوانها في الحرير والقز بعد نزح دوده وفي القطن والغزل والكتان بعد نقض ساسه أو رؤسه وفي الحديد والنحاس ونحوها في أنواع المياه كماء الورد وفي أنواع العطر كالسك والزعفران وفي أنواع البقول كالسلي والبصل وفي نحو الجزر بعد إزالة ورقه وفي النشاوالفحم والحرير والتبن والنخلة والخط ولوشعشعاً وفي قصب السكر بعد نزح قشره الاعلى وقطع طرفه وفي الجبس والجير والزجاج ونحوها من بقية المعادن والجواهر نعم قال الماوردي لا يصح في العقيق لاختلاف أحجاره ويصح في الصابون ومعيار جميع ذلك الوزن ويذكر في كل واحد منها ما يليق به من جنسه ونوعه وصفته وبلده وكبره وغير ذلك مما يمكن فيه وأنه يصح في الارز والعسل بعد نزح قشرهما وفي الحقيق ومعيارهما الكيل ويذكر فيهما ما في الحبوب ويصح في الورق البياض بالعدويذكر فيه جنسه ونوعه وطوله وعرضه وغلظه ورقته وصنعتة وزمنه صيفا وخريفاً وغيرهما يصح في المجوهرات كالبخس والمجوهرة بدون نواها دون المجوهرة معه ولا يصح في الكسك المعروف والله أعلم (قوله فرع) زاد الترجمة به طول الكلام فيه (قوله في الحيوان) غير الحامل كالأوبعضا خلافاً للحنفية ولا يضر وصفه بنحو كاتب أو ماشطة بخلاف نحو حامل أو مغمض أو قواد (قوله بكرا) ويسمى الثني وهو ما دخل في السنة السادسة والرابعى ما دخل في السابعة (قوله فقيس عليه السلم في الابل) فيه قياس الشيء على نفسه وهو فاسد ولعل الأصل وقيس غير الابل (قوله وروى) هذا صنف لأنواع خلافاً للشارح (قوله فان لم يختلف الخ) كالزنج (قوله وذ كورته الخ) فلا يصح في الخنثى (قوله أو محتم) أي دخل في سن الاحتلام وهو توسع سنين ولا يصح ارادة المحتلم بالفعل (قوله وقده) ولو بنحو الاشبار لا بمطلق طول وقصر (قوله وكله) أي المذكور مما يمكن فيه التقريب فلا يتقيد بالسن على المعقول ولا يصح دخول الذكور والنوع فيه لان التقريب فيهما معلوم لا تنفاه (قوله ويعتمد قول العبد في الاحتلام) ولو كافراً (قوله ان كان بالغاً) أي عدلاً (قوله سيده) أي البالغ العاقل العدل (قوله ان ولد) أي العبد في الاسلام أي ان كان حين ولادته مسلماً وسيده كذلك والمراد المسلم العدل في كل ما ذكره فيه كاعلم (قوله

ولا فيما الخ) مترتب على قوله في الضابط السابق على وجه لا يؤدي الى عزلة الوجود (قوله واجتماع الخ) تبع في ذلك الرافعي رحمه الله والعراقيون جعلوا ذلك مما لا يمكن ضبطه بالصفة لان الصفات تختلف ولا تنضبط (قول المتن وجارية أو أختها) وكذا الجارية وعمتها والشاة وسخلتها والجارية الحامل وفي الشاة اللبن قولان والاظهر المنع (فرع يصح في الحيوان) (قوله في حديث مسلم) وكذا يكون أجرة في الزمة وصداق وكفاي ابل العبد ومنع ذلك أصحاب الرأي (قوله ذكره) الضمير فيه يرجع الى قوله كون الخ (قوله أو محتم) قال الاذري في النفس من هذا شيء لان الاحتلام مظنته من العاشرة الى الخامسة عشر والغرض يختلف بذلك (قول المتن وقدره) لو قدره بالاشبار والأذرع قضية كلام الرافعي الصحة (قوله حتى لو شرط كونه الخ) الظاهر أن مثل ذلك ما لو شرط أن طوله كذا بلا زيادة ولا نقص واعلم ان الاذري قال الظاهر ان المراد بالباوغ أول وأنه والا فابن عشرين سنة يقال له محتم أيضا (قوله ويعتمد قول العبد) ظاهر اطلاقه قبول قول العبد والسيد وان كانا كافرين (قوله

النخاسين بظنونهم (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتح الكاف والخاء وهو أن يعالجفون العينين سواد كالكحل من غير اكتهال (والسمن) في الجارية (ونحوهما) كالدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكاثم الوجه أي استدارته (في الاصح) لتساع الناس باهما لها وان قال الثاني انها مقصودة لا بورث ذكرها العزة ولا يشترط ذكر الملاحه في الاصح ويجب ذكر الثبوتة والبكارة في الاصح (و) يشترط (في الابل) والبقرة والغنم (والخيل والبغال والحمير) كورة والانوته والسن واللون والنوع) أي ذكر هذه الامور فيقول في النوع من تاج بني نيم مثلا فان اختلف تاجهم اشترط التعيين في الاظهر وبين النوع أيضا بالاضافة الى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير) النوع والصغر وكبر الجنة) أي أحدهما في الوسيط وغيره واللون أي ذكر هذه الامور وان عرف السن ذكره (٢٥٣) أيضا (و) يشترط (في اللحم) أن

يقول (لحم بقر) عراب أو جواميس (أو ضأن أو مضر) ذكر خصي رضيع معلوف أو ضدها) أي أنتى خل فطيم راع والرضيع والفطيم من الصغير أما الكبير فنه الجذع والتي فيذكر أحدهما ولا يكفي في المعلوف العلف مرة أو مرات بل لابد ان ينتهي الى مبلغ يؤثر في اللحم قاله الامام (من خذ) بأعجام الدال (أو كتف أو جنب) أو غيرها وفي كتب العراقيين من سمين أو هزيل (ويقبل عظمه على العادة) فان شرط نزعها جاز الشرط ولم يجب قبول العظم ولا فرق في جواز السلم في اللحم بين الطري والتعديد والمملح وغيره (و) يشترط (في الثياب الجنس) أي ذكره كقطن أو كتان وفي الروضة كاصليها والنوع والبلد الذي ينسج فيه ان اختلف به الغرض وقد ينفي ذكر النوع عنه وعن الجنس أيضا (والطول

النخاسين) ولو واحد اسمى بذلك لانه ينحس الدواب عند بيعها (قوله ونحوهما) ومنه رقة الخصر ونقل الردف ويندب مفلج الاسنان جعد الشعر (قوله الملاحه) وهي تناسب أعضاء جمع البدن وأوردها على كلام المصنف لاسها في الذات وما قبلها في صفتها (قوله وفي الابل الخ) ولا يصح في الابل قال شيخنا الرمي الا في بلد غلب وجوده فيها وفي القاموس الباقى محرقة سواد وبياض الى ان قال و بليق كزير ماء و فرس سباق ومع ذلك كان يعاب وهو مثل للحسن يذمه ويصح في الاعفر وهولون بين البياض والسواد (قوله والسن) والقدر كبروع (قوله واللون) لا وصفه كأغرو ومجحل (قوله والنوع) كبخاني وعراب وصفه كاربعية ومهرية والنوع في الخيل كالحجين والمقرف واللون كالأحمر والأسود والنوع في الجير (قوله في الطير) غير النحل لعدم صحة السلم فيه (قوله واللون) ان اختلف به عرض والا فلا وكذا كورة والانوته وفي السمك والجراد هي أو ميت بحري أو نهري طري أو مالح ونوع ما صيده ومعايير مته الوزن وحبه العدد قاله شيخنا (قوله أن يقول) اعلم أن الشارح يقدر يقول فيما هو من لفظ المسلم بعينه بخلاف غيره فافهم هذا فان غيره سفساف (قوله ويقبل عظمه) وجوبا كجذير كل لأرأس ورجل من طير وذنب من سمك (قوله وقد ينفي الخ) كعلبكي ويجب ذكر اللون والخطوط في نحو البرود (قوله بالنسبة الى الغزل) وقد يطلقان بالنسبة للنسج وعكسه (قوله صفة زائدة) فيجب قبوله عن الخاتم (قوله في المقصور) ان خلا عن دواء نار (قوله ما صيغ) أي ويجب ذكر لونه (قوله المراد الخ) أشار الى أنه ليس في المسئلة طرق وأن معنى الاقيس

النخاسين) هم بائعوا الرقيق والدواب والدالون على ذلك من النخس وهو الضرب باليد على الكفل (قوله مع صفتها) قال في الخادم شدة سواد العين مع شدة بياضها (قوله وفي الابل) اشترط الماوردى في الابل والخيل ذكر القدر في قول مربوع أو مشرف (قوله من تاج بني فلان الخ) قال الاذري والصنف كالاربعية والمهرية والنوع كالبخاني والعراب انتهى والمهرية نسبة الى المهرة قبيلة من العرب والاربعية نسبة الى أرحب قبيلة من همدان (قوله وفي الطير الخ) لو أسلم في السمك وصفه بالسمن والأزال وما صيده والطري والمملح (قول المتن وكبر الجنة) كان يقول كبير الجنة أو صغيرها (قوله من سمين وهزيل) ويذكر في لحم الصيد ما يذكره في غيره الا كونه خصيا ومعلوفا أو ضدهما نعم يبين انه صيد بماذا (قوله والبلد) لو عين نسج رجل معين بطل الا أن يكون للتعريف (قول المتن والصفاقة) من الصفاق وهو الضرب (قول المتن والرقعة) هو يوافق ما نقل عن الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والرقيق خلاف الغليظ (قوله المراد الخ) غرضه من هذا ان طائفة قالوه لانه مجرد بحث من المؤلف وأصله (قوله و فرق المانعون الخ) هذا يفيدك ان المقصور اذا كان فيه دواء يمتنع أقول

والعرض والغلف والدقة) هما بالنسبة الى الغزل (والصفاقة والرقعة) هما بالنسبة الى النسج (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحد كل متقابلين بعد الاولين معهما (ومطلقة) أي الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على الخاتم) دون المقصور لان القصر صفة زائدة (ويجوز) السلم (في المقصور) وما صيغ غزله قبل النسج كالبرود والاقيس يحتمل في المصبوغ بعده قلت الاصح منه وهو قطع الجمهور والله أعلم (المراد بذلك صافي الروضة كاطلها ان طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمعروف المنع قال الرافعي ووجهه بشيئين أحدهما أن الصبغ عين برأسه وهو مجهول القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره والثاني أنه يمنع معرفة النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب وقال بعد ذلك ان الجواز القيلس ولو صح التوجيهان لما جاز السلم في المصبوغ قبل النسج أيضا وفي الغزل المصبوغ انتهى و فرق المانعون بان الصبغ بعد النسج يسهل الفرج فلا تظهر معه الصفاقة بخلاف ما قبله

(فرع) قال الصيمري يجوز السلم في القمص والسراويلات اذا ضبطت طولاً وعرضاً وسعة وضيقاً (و) بشرط أي (في النمر) أن يذكر (لونه ونوعه) كمعقلى برني أو (وبلده) كبغدادى أو بصرى (وصغر الحيات وكبرها) أى أحدهما (وعتقه وحباثته) أحدهما ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه (٢٥٤) وفي الرطب يشترط ما ذكر غير الأخيرين (والحنطة) هو الشعير (وسائر الحبوب كالتمر)

المناسب للفروع الفقية وأن المراد بالصبيح ماله جرم لا ما هو نمويه لانه يصح مطلقاً (قوله الصيمري) بفتح الميم أو ضمها (قوله في القمص) أى غير الملبوسة لعدم محتمتها فيها (قوله وسعة وضيقاً) في القمص والسراويلات (قوله في النمر) ومثله الزبيب (قوله وعتقه) يضم العين وكسرها ويكون جفافه على الشجر أولاً ويحمل العتق على العرف ويندب ذكر عتيق عام وأما عين مثلاً (قوله وفي الرطب) ومثله الصب (قوله وفي العسل) من النحل لانه المراد عنه الاطلاق (قوله بلدى) ويكون بلده حجازاً أو مصر ومصر عام ان اختلف به غرض لارفته وضدها ويقبل رقيق حر لا عيب (قوله أبيض) وسكتوا عن وصف لونه كالأبيض الشديد والاحمر القاني وهذه الاوصاف تفيد أنه خالص من شحمه كما مرّت الاشارة اليه فراجع (قوله في اللحم) لو أسقطه لكان أولى لما مر (قوله وجهان) الاصح منهما الصحة ومعياره كالسمن الآتى (قوله لطيفة) أى مضبوطة وان كانت قوية (قوله السمن) ومعيار مانعه الكيل وجامده الوزن (قوله منعه في رؤس الحيوان) ولومن سمك وجراد أو كارع ولونيثة (قوله ولا يصح في مختلف) ومنه الخنزير المعروف ومال شخنألى محتمته فيه كما مر بالعدان انضبط كما مر و يذكر جنسه ونوعه وبلده ورقته وغلظه (قوله طس) بفتح أوله وكسره (قوله ومنارة) من النور وجعها مناور (قوله وطنجير) بكسر أوله وهو عجمى مدرج قال الحريرى وقصها من لحن الناس ورده شيخنا الرملى تبعاً للإمام النووي (قوله كالحب) يضم الحاء المهملة وهو مشترك بين ميل النفس وغيره المراد به هنا ير الماء كالحابية وجعه حباب بكسر الحاء (قوله واختلاف الجلد) أى شأنه ذلك خلافاً لما في التصحيح نعم يصح في قصاصات صغيرة تساوأت أجزاؤها سواء دبغت كلها أو خوذ منها القراء بالفاء وغير مدبوغة كلها أو خوذ منها القراء بالعين المتجمعة (قوله من البرام) بكسر الباء الموحدة حجارة يعمل منها القدور لصو الطبخ (قوله ونحوه) أى نحو الحفر كالصناعة في غيرها من المذكورات (قوله المربعة)

خصوصاً اذا كان يفل على النار كما هو موجود ببلاد نابل وفي البعلبكي فيما يلقى فان تأثير النار وأخذها من قواها غير منضبط بل ولو خلا عن الدراء في هذه الحالة ثم المصقول بالشاملى ذلك فيما يظهر (قوله في القمص الخ) في البهجة بمنع في الملبوس قال شارحها شيخنا رحمه الله مغسولاً كان أو جديداً لانه لا ينضبط فأشبهه الجباب واختفى الطبقة والقانس والشياب المنقوشة صرح بذلك الصيمري انتهى وقوله الجباب يؤخذ منه ان السلم في الكبيرة المضربة لا يصح (قول المتن وعتقه) قال الاسنوى بكسر العين مصدر عتق بالضم انتهى وفي شرح المنهج يضم العين (قول المتن والحنطه وسائر الحبوب الخ) قال السبكي عادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الحيات وهي عادة قاسدة مخالفة لنص الشافعى والاحماد فلينبه لهما (قول المتن والحدانة) قال الاسنوى ولا بد من بيان مراعاة قوته ورقته (قوله سكك عن الصحيح الخ) قال الاسنوى قضية أصلها المنع ويجوز السلم في الجص والزجاج والاوانى وكذا الآجر فى الاصح (قول المتن والاظهر الخ) هو جار فى الاكارع أو يشترط فيها على قول الجواز بيان كونها من الايدى أو الارجل (قول المتن فى رؤس الحيوان) مثلها الاكارع (قول المتن معموله) وكذا غيرها الآتى لا بد فى البطالان أن يكون معمولاً ولكنه استغنى عن شرطه بالمثال وأشار الى ذلك بقوله الآتى وفيما صاب منها فى قالب (قوله ويقال فيه طست) أى بإبدال السين الثانية ناء (قوله والطنجير) عجمى معرب (قوله لتعفن الضبط) أى ولتسرى اجتماع الوزن مع صفاتها المعتبرة (قوله من البرام) عبارة الاسنوى والجمع برام قاله الجوهري (قول المتن المربعة) أى لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرؤس وقوله

فى شروطه المذكورة (و) يشترط (فى العسل) أن يقول (جبلى أو بلدى صيفى أو خريفى أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والحدانة) لانه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله (ولا يصح) السلم (فى) اللحم (المطبوخ والمشوى) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعفن الضبط (ولا يضر تأثير الشمس) فيجوز السلم فى العسل المصقى بها وفى جواز فى المصقى بالنار وفى السكر والغافيس واللبس واللبأ بالهزم من غير مد وجهان سكك عن الصحيح منها فى الروضة وصحح فى تصحيح التنبيه الجواز فى كل مادخلته نار لطيفة ومثل ما ذكر غير العسل وهو أولى ومثله السمن (والاظهر منعه) أى السلم (فى رؤس الحيوان) والثانى الجواز بشرط أن تكون منقاة من الشعر والصوف موزونة قياساً على اللحم بعظمه وفرق الأول بان عظمها أكثر من لحمها عكس سائر الاعضاء (ولا يصح) السلم (فى مختلف كبرمة معموله) وهى القدر

(وجلد وكوز وطس) بفتح الطاء ويقال فيه طست (وققم ومنارة) بفتح الميم (وطنجير) بكسر الطاء (قوله فى البرمة من البرام حفرها ونحوه) (ويصح) السلم (فى الاسطال المربعة) وفيما

أى الله كورات أى من أصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام وعبارة الروضة وأصلها عقب ذكر الممتنع من البرمة وما بعده وهو يجوز السلم فيما يصيب منها في القالب لانه لا يختلف وفي الاسطال المربعة (فروع) يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الاصح بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز اسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه سلهام وجاهلأ وحالاً وقيل (٢٥٥) يصح في الحال بشرط قبضهما في المجلس ويجوز السلم في الدقيق على

الصحيح (ولا يشترط ذكر الجودق والرداءة) فيما يسلم فيه (في الاصح) ويحمل مطلقه (عنهما) على الجيد للعرف والثاني يشترط ذكر احد هما لان القيمة والاغراض تختلف بهما فيفضى تركهما الى النزاع وهذا مندفع بالجل المذكور وينزل الجيده أو بالشرط على أقل درجاته وان شرط رداء العين لم يصح العقد لعدم انضباطه أو رداءة النوع صح لانضباطه وهي المراد بالرداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من الروضة وان شرط الاجود لم يصح العقد لان أقصاه غير معلوم وان شرط الاردا صح العقد ويقبل ما يأتى به منه (ويشترط معرفة العاقدين الصفات) للسلم فيه المذكورة في العقدان جهلاهما أو أحدهما لم يصح العقد (وكذا غيرهما) أى معرفته (في الاصح) يرجع اليه عند تنازعهما وهو عدلان وقيل يعتبر عدد الاستفاضة ومقابل الاصح لا يشترط معرفة غيرهما

وكذا المدورة غير الضيقة الرأس (قوله المذكور) أى مما يتأتى فيه الصب لان أصل البرمة حجر الأمان يربدها الاصح (قوله وعبارة الروضة الخ) ذكرها ليستدل بها على عود الضمير المذكور لالاسطال كما نوهه عبارة المصنف (قوله بفتح اللام) ويجوز كسرها وهو آلة يعمل بها الاواني بصب المعادن المذابة فيها من غير طرق ولا دق (قوله أو حالاً) وان نوي فيه الصرف لان وضع السلم التأجيل قاله شيخنا مر (قوله في الدقيق) وبذلك فيه ما يذكرك في حبه مما يأتى هنا ومعاره السكيل كما مر ويصح في النخالة كالتين ومعيها الوزن على المعتمد كما مر ولا يصح في المدشوش والمسوس (قوله لعدم انضباطه) فان انضبط صح قاله شيخنا تبعالين حجر كالعمر وفيه نظر لانه من النادر وعلى الصحة يقبل بدله البصير لانه أجود منه (قوله وان شرط الاردا) أى من النوع لامن العيب على المعتمد خلافاً لبعضهم (قوله عدلان) قال شيخنا مر في محل التسليم وشيخنا زى في دون مسافة القصر وقدمي ذلك (قوله لان المراد هناك الخ) أى والمراد هنا معرفتها للعاقدين ليدكرها في العقد كما أشار اليه بقوله المذكور في العقد ولعل دليل دفع التخالف بهما كما أشار اليه بقوله ليرجع الخ فاندفع التكرار باختلاف الغرض (تنبيه) كل ما لا يجب ذكره في العقد من الاوصاف اذا ذكر تعيين وجوده لالتزامه بالشرط فتأمل

(فصل في الاستبدال عن المسلم فيه وزمانه ومكانه) (قوله عن المسلم فيه) خرج دين ضمانه فيصح الاستبدال عنه فلا يصح بمن ضمن المسلم اليه وكالمسلم فيه كل مضمن كما مر (قوله كالتمر البرنى عن المعقلى) وكذا

وفيما صاب الخ أى لانه يمكن أن يزن مقداراً ويذيه ويصبه في قالب معروف مريع أو غيره وحينئذ فالضبط ممكن (قوله الدراهم والدنانير) لو كانت مفشوشة فالظاهر الصحة لان الغش غير مقصود لكن يشكك عليه الزجاج المغشوش فانه لا يصح فيه ثم هل يشترط وصفه أم يكفي اطلاق الدراهم ويحمل على الغالب كالتين في ذلك خلافاً لراجع من الخادم (قوله أو حالاً الخ) لم يتعرض لنظير ذلك من غير التفتين كصاع برقي صاع شعير على حكم الحول والظاهر عدم الفرق ثم علة البطلان تضاداً لحكام السلم والصرف هذا يقتضى التقابض وهذا لا يقتضى ذلك نعم لو نوي بذلك الصرف جاز (قوله في الدقيق) وبذلك فيه ما يذكرك في الحب زاد الماوردى والنعمية والخشونة والجديد والقديم (قوله الجيده) الضمير فيه راجع الى قوله بالجل (قوله فان جهلاهما الخ) قال الاسنوى اما خلفاء الصفات أو لغرابية الالفاظ المستعملة فيها (قمة) ينزل الوصف في كل شئ على أقل درجاته وقال مالك رضى الله عنه يجب الوسط (قوله وهو عدلان) حاصل ما في شرح الروض نفلان أبى على السنجى على ان المراد بذلك أن يوجد أبادى الغالب بمن يعرف ذلك عدلان فأكثر وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لانهما قد يموتان (قوله ان تعرف في نفسها الخ) يعنى أن تكون في نفسها معروفة ليمكن الضبط بها فيخرج صفات ما لا ينضبط كالعاجين

(فصل لا يصح) أى لحديث من أسلف فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله ولانه يبيع للبيع قبل قبضه (قوله كالتمر البرنى الخ) والزيب الابيض عن الاسود والمسقى بماء السماء عن المسقى بغيره والعبد التركي عن الهندى والعكس (قول المتن ويجوز ارداً) من رداً الشئ بالضم برداً بالضم أيضاً رداءة فهو ردىء وأردأ كاه

ولا تكرر في المشترط هنا مع ما تقدم من اشتراط معرفة الاوصاف لان المراد بمعرفة انها ان تعرف في نفسها ليضبط بها كما تقدم

(فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير نفسه) كالتشيعر عن القمح (و) غير (نوعه) كالتمر البرنى عن المعقلى لان الاول احتياض عن المسلم فيه وقد تقدم امتناعه بدله والثاني يشبه الاحتياض عنه (وقيل يجوز في نوعه ولا يجب) قبوله كإختلاف الصفة المراد في قوله (ويجوز ارداً من المشروط) أى دفعه (ولا يجب) قبوله (ويجوز أجاد) من المشروط

فان كان فيها قليل من ذلك
وقد أسلم كيلا جاز أو وزنا
لم يجوز ما أسلم فيه كيلا
لا يجوز قبضه وزنا والعكس
ويجب تسليم التمر جافا
والرطب محببا (ولو أضره)
أي المسلم فيه المؤجل (قبل
محله) بكسر الحاء أي وقت
حلوله (فامتنع المسلم من
قبوله لغرض صحيح بأن
كان حيوانا) فيحتاج الى
علف (أو) كان الوقت
(وقت غارة) أي نهب
فيضئ ضياعه (للمجير) على
قبوله لما ذكره وكذا لو كان
ثمرة أو لحا يريد أكلهما
عند المحل طريا (والا) أي
وان لم يكن له غرض صحيح
في الامتناع (فان كان
لغرض صحيح) في
التجمل (كفك رهن)
أو ضمان (أجر) المسلم على
المقبول (وكذا) يجبر عليه
(لمجرد فرض البراءة) أي
براءة ذمة المسلم اليه (في
الظاهر) والثاني لا يجبر
في التجمل من المنه
ولو تقابل غرضا هما قسم
جانب المستحق كما يؤخذ
من صدر الكلام هنا ولو
أضر في السلم الحال المسلم
فيه لغرض سوى البراءة
أجبر المسلم على قبوله
أو لفرض البراءة أجبر على
القبول أو الأبراء وحيث

نمر عن رطب ومسقى بماء من مسقى بمطر وعكس ذلك (قوله ويجب قبوله) أي ان لم يكن عليه ضرر في قبوله
كفسخ نكاح في زوجته أو عتق في أصله أو فرعه أو من أقرب بحريته وكذا حواشيه كأنه أو عم على المعتمد
لا احتمال لرفعه لحنفي بحكم عليه بعتقه ولو قبض شيئا من ذلك جاهلا به صح القبض ولزمه ما ترتب عليه من فسخ
أو عتق قاله شيخنا الرمي وخالفه ابن حجر وخرج بالاجودالا أكثر خشبة عشرة أذرع عن خشبة تسعة أذرع
فيجوز ولا يجب (قوله ويجب تسليم الخ) بمعنى عدم وجوب القبول (قوله الزوان) يضم الزاى المجهمة أوله
وبعدها وأومهموزة حب يشبه الخنطة وليس هو الدحرج كما قيل والمسرطين مستحجر (قوله جاز) أي وجب
ان لم يكن لا تراجعه مؤثمة ولا فلا (قوله لم يجز) أي لم يجب قبوله فيجوز بالتراضى (قوله وما أسلم فيه الخ) فان
خالف لم يصح القبض ودخل في ضمانه ولا ينفذ قصره فيه ويلزمه بدله ان تلف ومثل ذلك ما لو قبض عدد
ما أسلم فيه ذرعا وعكسه أو قبض بأحدهما ما أسلم فيه بغيرهما أو قبض بمكيال أو ذراع غير ما عينه كأن قبض
بقدر ما أسلم فيه ربع أو عكسه فراجع (قوله جافا) أي غير مستحشف (قوله والرطب محببا) أي غير مشدخ
ومثله المذهب بكسر النون وهو بسر طرفه مرطب والمشدخ يضم الميم وفتح الشين المجهمة وتشديد الدال
المهملة وآخره ماء مجهزة بلع أخضر يغمر في نحو خل ليصير طباو يقال له يصير المعمول فان اختلفا في أنه
معمول صدق المسلم كالأول اختلفا في لحم أنه ميتة أو مذكي نعم ان قال المسلم اليه ذبحته بنفسه صدق هو والتصديق
فيما ذكره باليمين (تنبيه) جعلوا اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الربا كالصفة ولعله للاحتياط في
الموضعين فراجع (قوله ولو أضره) سواء في محل التسليم أو غيره (قوله الى علف) أي له وقع أو يحتاج الى
مكان حفظ أو كان يترقب به زيادة سعر (قوله غارة) الإفصح اغارة وان وقع العقد فيه وكان هو أمنا
(قوله لو كان ثمرة) أي بالثلثة أو الجاريد أكلهما طريا الأولى افراد أكله لانه بعد العطف بأولئك أفرد
طريا بذلك علم رد قول بعضهم لم يقل طريين لانه فعيل يخبر به عن الواحد وغيره (قوله أي وان لم يكن
الخ) اشار الى أن الامتناع مقسم وان لم تقده عبارته (قوله أجبر المسلم على القبول) أي من المسلم اليه
أو وارثه وكذا من أجنبي ان كان عن ميت لا تركة له ولا فلا يجبر قال في العباب ويكفي الوضع بين يديه كالبيع
واعتمده شيخنا مر وحله شيخنا على حالة عدم الامتناع والا فلا كيدل له ما يأتي من أنه اذا أصر على
الامتناع أخذه الحاكم فتأمل (قوله وكذا) لمجرد فرض البراءة) يجبر المسلم وكذا يجبر ان لم يكن له
غرض أصلا قاله شيخنا مر تقلا عن الشرحين والروضة اه لكن في وجوبه نظر (قوله ولو تقابل
غرضا هما) روى المسلم فلا يجب عليه القبول بخلاف ما اذا لم يكن له ما غرض أصلا أخذ ايماء ذكره لان
عدم قبوله نعت وليس في ذلك اسقاط للاجل لانه لا يسقط بالاسقاط (قوله والحال) أي أصالة أو بعد
حلول أجله وكان في مكان التسليم (قوله أجبر على قبوله) أي عيننا (قوله أجبر على القبول أو الأبراء)
وانما لم يجبر على أحدهما في الشئ الاول لعدم تمحض غرض البراءة فيه (قوله أخذه الحاكم) أي عيننا
في الصورة الاولى وفعل الاصلح في الصورة الثانية وحيث أخذه الحاكم فهو أمانة عنده كأموال الغائبين
(تنبيه) مثل دين السلم فيما ذكر دين غيره ويجب وفاء الدين بالطلب ويعذر فيما لا يسقط الشفعة ومن هذا
المذكور ما يقع كثيرا من أنه يعلق الزوج أنه متى تزوج على زوجته وأرأته من كذا من صداقها فهي
طالق منه فاذا امتنعت من أخذ صداقها بعد احضار الزوج لم تجبر على القبول لان لها غرضا في عدمه
مهموز (قول المتن ويجب قبوله في الاصح) أي لان اعطاء الاجود يدل على أنه لم يتيسر له غيره فيهنون أمر المنه
(قول المتن بأن) الاحسن كان وقوله غارة في الإفصح اغارة (قول المتن أجبر) لان امتناعه من قبوله نعت
ومن الاغراض خوف انقطاع الجنس عند الحلول (قول المتن ان كان لنقله مؤثمة) مثله لو كانت القيمة في

على الصحيح (لان
الاعتياض عنه ممنوع كما
تقدم والثاني يطالبه للحيلولة
بينه وبين حقه وعلى الاول
للمسلم القسح واسترداد
رأس المال كالألقاع المسلم
فيه وان لم يكن لنقله مؤنة
لزمه أدائه (واذا امتنع)
المسلم (من قبوله هناك)
أى فى غير مكان التسليم
وقد أحضر فيه (لم يجبر)
على قبوله (ان كان لنقله)
الى مكان التسليم (مؤنة
أو كان الموضع) المحضر
فيه (مخوفاً ولا) أى وان لم
يكن لنقله مؤنة ولا كان
الموضع مخوفاً (فالأصح
اجباره) على قبوله لتحصل
براءة القمة والخلاف مبنى
على الخلاف السابق فى
التجديد قبل الحلول لفرض
البراءة ولو اتفق كون رأس
مال المسلم على صفة المسلم فيه
فأحضره وجب قبوله فى
الأصح

(قوله من موضع التسليم) أى الى موضع الظفر وهذا غير ما مر أول الباب (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها
المسلم والا لزمه الاداء وارتفاع الاسعار فى محل الظفر كالمؤنة المذكورة قاله شيخنا الرملى (قوله للمسلم
القسح) وله الدعوى على المسلم اليه والزامه بالسفر معه أو التوكيل لاجبسه (قوله رأس المال) أو مؤنته
ان تلف ولا نظير لمؤنة حله (قوله لنقله) أى من محل الظفر فلا ينافى ما مر أيضاً (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها
المسلم اليه الا بالدفع للمسلم لانه يشبه الاعتياض (قوله أو كان الموضع مخوفاً) مثال والمراد وجود غرض
المسلم (قوله فلا يصح اجباره) أى المسلم (قوله على قبوله) أى عينا وان كان غرضه البراءة لانه كالمحضر قبل
الحل كما مر وسواء كان للمؤدى غرض أو لا ففى المنهج من التقييد بالفرض ليس فى محله لان هذه من أفراد
ما تقدم (قوله ولو اتفق الخ) كأن أسلمه جارية صغيرة فى كبيرة فكبرت وفيها الصفة المشروطة

(فصل فى القرض) هو بفتح القاف على الافصح لغة القطع و يطلق بمعنى ما يقرض وبمعنى الاقتراض وهو
المراد هنا فذلك عبر المصنف به ويسمى سلفاً أيضاً كالمسلم ولذلك ذكره عقبه وعرفه الشارح بمعناه الشرعى
بقوله هو غمليك الشئ الخ لكن ذكر الغمليك لا يناسب قول الاباحة (قوله بدله) شمل المتقوم والمنافع (قوله
مستحب) فهو من التضمن أو الخذف والايصال فرار من أن المنسوب هو نفس الفاعل وقد يجب كإفى المضطر
وقد يكره كمن توهم أنه يصرفه فى معصية وقد يحرم كمن ظن منه ذلك وكغير مضطر لم يرج وفاء اذا لم يعلم
المقرض بحاله وكن أظهر صفة لو علم المقرض بحاله لم يقرضه كإفى صدقة التطوع ولا تدخله الاباحة لان أصله
النسب وقال شيخنا بها فيما اذا لم يرج وفاء كما مر وعلم المالك بحاله فراجع (قوله لان فيه اعانة الخ) فهو أفضل
من درهم الصدقة الذى قد لا يكون فيه ذلك ولما ورد أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة المعراج على باب الجنة
مكتوباً ان درهم الصدقة بعشرة ودرهم القرض بثمانية عشر ويزاد الثواب دليل على الفضل ولذلك علله
جبريل لمساأله النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادة ثوابه بأنه لا يقع الا فى بد محتاج واعتمد شيخنا الرملى أن
درهم الصدقة أفضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه بثمانية عشر ان فيه درهين بدلا ومبدلا فهم اعشرون
يرجع المقرض فى الاصل وهو اثنان فتبقى المضاعفة وهى ثمانية عشر (قوله ويتحقق) أى تتوقف حقيقته
فهى أركان كالبيع (قوله دون الباب) الاولى دون الكتاب لان الباب مندرج تحت الكتاب كالفصل (قوله
أؤخذه بمثله) أو ببده فهم اصريحان خلافاً لما فى المنهج وهو خذ هذا الدرهم بغير درهم كناية لانه يشمل البيع
والقرض فان نوى به البيع فبيع والا فقرض وأما خذ فقط فكناية لانه يشمل القرض والصدقة وشبهه البديل
أو المثل كذكره وصدق فى ارادتهما وكذا ملكتك ولو فى مضطر دفعاً لمنع من هذه المكرمة وفى ابن حجر أن
لفظ العارية كناية فى قرض المنفعة المعينة فراجع (قوله ملكتك الخ) هو صريح أيضاً حيث ذكر البديل والا فلا

موضع الطلب أغلى وكذا يقال فى الذى لا مؤنة له الآتى فى كلام الشارح (قوله والثانى الخ) أى لان ذلك
ليس تعويضا حقيقيا حتى لو اجتمعا فى محل التسليم وجب رد القيمة وأخذ المسلم فيه (قول المتن لم يجبر ان
كان لنقله مؤنة) قال السبكي رحمه الله ولو بديل للمؤنة لم يجبر أيضاً لانه كالاقتياض انتهى وفى شرح المنهج
ما قد يخالفه فليحذر

(فصل فى اقراض الخ) الاقراض مصدر أقرض فهو أولى من القرض لان المعنى على الاعطاء والقرض مصدر
القطع وامم للشئ المقرض ومنه من ذا الذى يقرض الله قرضا والا لقال اقراضهم سعى هذا الباب اقراضا
لان المقرض قطع قطعة من ماله ثم دليل النذب حديث من نفس عن مؤمن كربة الى آخره وقال ابن عمر الصدقة
يكتب أجرها حين تصدق بها والقرض يكتب أجر مادام عند المقرض (قول المتن وأؤخذه بمثله) أى اذا قلنا
بضمن القرض بالمثل والا فحل نظر (قول المتن على أن ترد بده) لو اختلفا فى ذكر البديل فى هذا كان القول

(فصل فى الاقتراض)
وهو غمليك الشئ على أن
يرد بده (مستحب) أى
مستحب لان فيه اعانة على
كشف كربة بقو يتحقق بعاقده
ومعقود عليه وصيغة كغيره
ونرجه كاصله بالفصل دون
الباب لشبه المقرض بالمسلم
فيه فى الثبوت فى القمة
(وصيغته أقرضتك أو أسلفتك) هذا (أؤخذه بمثله) وأملكته

(قوله وكان اسقاطه) أى خذه واصرفه الخ (قوله للاستغناء الخ) فاستغنى المصنف عنه بقوله خذه بمثله المساوى لبذله كما مر (قوله بكذا) المراد من كذا ما صدقه كعشرة أو خمسة لالفظه فلا حاجة لما طول به بعضهم هنامن الاشكال والاعتراض وغرض الشارح افاد أن القرض كنيات كالبيع وضعها هنامن يقول له خذ هذه العشرة بعشرة كما مر فتأمل (قوله ويشترط قبوله) أى الاقراض غير الحكمى أما الحكمى فلا يحتاج اليه ولا الى ايجاب فيه كاطعام جائع وكسوة عاروا اتفاق على لقيط مع اذن حاكم أو اشهاد ولا تكفى نية رجوع ومنه قوط الافراح وان لم يقبضه صاحب الفرح ومنه كسوة نحو حاج من جرت العادة بانه يرد ومنه أمر غيره بصرف ماله غرض فيه كظالم أو شاعر أو بناء دار أو شراء متاع ومنه اقبض ودعنى قرض عليك بخلاف اقبض دنى قرض عليك وان يرى به الدافع لان الانسان لا يكون وكيل فى ازالة ملك نفسه ولو قال اقترض لى مائة ولك عشرة لزمته العشرة لانها جعالة كذا قالوه ولعله ان كان فى الاقراض كلفة تقابل مال فراجع فان كان المائة من مال المأمر لم يستحق شيأ وصور بعض مشايخنا اطعام المضطر ونحوه بما ذكر بما اذا كان المطعم ممن لا يلزمه ذلك كالفقير وعجز المضطر عن المعاقدة معه حتى لا ينافى ما ذكره فى السبر من وجوب ذلك فتأمل (فرع) الجمعة المشهورة بين النساء بان تأخذ امرأ من كل واحد من جماعة منهن قدر اميناً فى كل جمعة أو شهر وتدفعه لواحدة بعد واحدة الى آخرهن جائزة كما قاله الولي العراقى (قوله كالبيع) ومنه توافق الايجاب والقبول فلو اقترضه ألفا قبل خمسين ثم أصبح ومنه صحة تقديم الاستيجاب وتقديم قبلت (قوله الرشد) أى والاختيار أيضاً فلا حاجة لذكره هنا فشرط المقرض أهلية المعاملة (قوله أهلية التبرع) أى بما يقرضه بان لا يكون محجوراً عليه فيه بسائر وجوه التصرفات فلا يرد صحة تدبير السفيه ووصيته (قوله لان فى الاقراض تبرعاً) ولذلك امتنع تأجيله ولم يجب فيه التقابض فى الربوى (قوله فلا يصح اقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة) نعم للحاكم اقراض مال الصبي كالمفلس برضا الغرماء لغير ضرورة فيهما ولا يقرض الولي مال محجوره حيث جاز الامن أمين ثقة مع أخذ وثيقة واشهاد على المعقد قال شيخنا ومن الضرورة الاضطرار فيجب على الولي أن يطعم المضطرو ويكسوه من مال محجوره قرضاً في غير الموسر وبلا بدل من مال محجوره الموسر لانه من أغنياء المسلمين (قوله ما يسل فيه) أى لصحة ثبوته فى الذمة ومن هذا يعلم أنه لا يصح قرض النقة كلقاصيص للجهل بمقدار ما نقص منها خلافاً لما عليه المقتضون فى هذا الزمن الذين هم كقربى العهد للإسلام (قوله من حيوان وغيره) معنياً وموصوفاً فى الذمة ولا يشترط فى المعين كذا اقبضه فى المجلس ولا بعده وان طال الزمن ويشترط فيما فى الذمة قبضه فى المجلس أو بعده على الفور قاله شيخنا الرملى وشمل ما ذكر المغشوش وهو كذلك وان جهل قدر غشه حيث اعتيد بصيرة الدراهم ان أمكن علمها به ذلك وشمل المنفعة لمعين أو لمافى الذمة وبما تقرر علم انه لا حاجة لمقاله شيخنا الرملى فى شرحه وتبعه شيخنا الزياى فى حاشيته على المنهج (قوله الجارية) ولور تقام أو قرناء أو غير مشتبهة لصغر أو كبر على المعتمد (قوله التى تحل) أى فى نفسها فدخل فى المنع من تحته نحو أخنها وخرج الجوسية والونسية وكذا المطلقة ثلاثاً على المعتمد لان طرد الرجل مستبعد مع كونه ليس اليه ولا يضر اسلام نحو الجواسية لانه دوام قاله شيخنا وظاهره بقاء العقد وقال بعضهم الوجه انفساخه باسلامها فراجع (قوله للمقرض)

وكان اسقاطه هنا للاستغناء
عن واصرفه فى حوائجك
وتقدم فى البيع أن خذه
بكذا كناية فيه فى أى مثله
هنا فيحتاج الى النية
(ويشترط قبوله) أى
الاقراض (فى الاصح)
كالبيع والثانى قال هو اباحة
اتلاف على شرط الضمان
فلا يستدعى القبول (د)
يشترط (فى المقرض) بكسر
الراء زيادة على ما تقدم فى
البيع أن شرط العاقد
الرشد الشامل للقرض
والمقرض (أهلية التبرع)
لان فى الاقراض تبرعاً فلا
يصح اقراض الولي مال
المحجور عليه من غير
ضرورة (ويجوز اقراض
ما يسل فيه) من حيوان
وغيره (الا جارية التى تحل
للمقرض)

قول المخاطب وهو الآخذ (قوله وكان اسقاطه هنا الخ) لو اقتصر على قوله خذه واصرفه فى حوائجك ففضية كلام الرافى الله كورانه لا يكفى وحكى فى ذلك وجهين فى المطلب (قوله فى أى فى قول المتن السابق خذه بمثله) (قوله والثانى قال الخ) أى ليس سبيله سبيل المعاوضات بدليل صحة الرجوع فيه عند بقائه وعدم اشتراط قبض الربوى فى المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول المتن لا الجارية الخ) قال الاسنوى يؤخذ منه حل قرض الخنثى للرجل لان المانع لم يتحقق ثم أن خبر بانوته بعد ذلك اتجه بقاء العقد وان انقضت انوته بغير اخباره اتجه فساد ما قول هو غفلة عن كون الخنثى لا يصح السلم فيه (قول المتن للمقرض) أى ولو كان صغيراً

فلا يجوز اقراضه (في الاظهر) بناء على الاظهر الآتي ان المقرض يملك القبض لانه بما يلوهاهم يستردها المقرض فيكون في معنى اطره الجوارى للوطء والثاني يجوز بناء على ان المقرض لا يملك القبض فيمتنع الوطء (وما لا يسلّم فيه لا يجوز اقراضه في الاصح) بناء على الاصح الآتي ان الواجب في المتقوم رد مثله صورة والثاني يجوز بناء على ان الواجب فيه رد القيمة وفي (٢٥٩) قرض الخبز وجهان كالسلم

فيه أحسهما في التهذيب المنع واختار ابن الصباغ وغيره الجواز وهو المختار في الشرح الصغير للمعاجة وأطابق الناس عليه وعلى الجواز رد مثله وزنا ان أوجبنا في المتقوم رد المثل وان أوجبنا القيمة وجبت هنا (ويرد المثل في المثل) وسبأني في الفصب أنها حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (وفي المتقوم) رد (المثل صورة) وفي حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرة ورد رباعيا وقال ان خياركم أحسنكم قضاء (وقيل) رد (القيمة) كالأول تلف متقوما ونعتبر قيمة يوم القبض ان قلنا يملك المقرض به وان قلنا يملك بالتصرف فيعتبر قيمة أكثر ما كانت من يوم القبض الى يوم التصرف وقيل قيمته يوم القبض واذا اختلفا في قدر القيمة أو في صفة المثل فالقول قول المستقرض (فرع) أداء القرض في الصفة والزمان والمكان كالسلم فيه (ولو ظفر المقرض به) أي بالمقرض (في غير محل الاقراض

ولو عسوحا أو صغيرا لا يمكن وطؤه لان التمتع كالوطء وكذا لو كان متقطعا في أمة التقطها نعم للحنثي اقترض أمة تحمل له واذا اتضح بالذ كورة بغير اختياره تبين البطلان أو باختياره لم تبطل لتعلق الغير به قاله شيخنا الرملي وفيه نظر (قوله فلا يجوز اقراضها) أي الأمانة كلها ويجوز في بعضها لا تنفاه الملة (قوله ر بما يلوهاهم) أو يستمتع بها ولو عبر به لكان أولى ليدخل للمسوح كإمس (قوله ثم يستردها المقرض) أو يرددها المقرض لجواز العقد من الجانبين فلا يرد هبة الأصل وردد العيب (قوله وما لا يسلّم فيه لا يجوز اقراضه) ومنه الحنثي والجواهر والخطة المختلطة بشعر ونحو الجارية وأختها والحامل والعقار ومنفعة ولو معينانهم يصح في نصف العقار فدا دونه شائعنا ومنفعة لشبوة في الفضة (قوله الجواز) أي جواز اقراض الخبز (قوله وهو المختار) هو المعتمد ومثل الخبز الجبين ولو حاضرا وخبرته كذلك ولا يصح قرض الروبة وهي خيرة اللبن كما لا يصح سلعها خلافا لما يرويه كلام المنهج وعليها بقلة الحاجة اليها وفيه نظر فان الاقط وهو لبن يحفف مثلها والحاجة اليه قليلة فالوجه صحة سلعها وقرضها ما ليس اختلاف المحضة مانعا كما علمت فتأمل (قوله يرد مثله) أي الخبز وزنا واعتمده شيخنا زبي وشيخنا ر واعتمده الطبرلاوي ما في الكافي من رد مثله عدد وهو ما جرى عليه الناس في الامصار والاعصار فالوجه اعتباره والعمل به (قوله ويرد المثل) وان أبطه السلطان ان بقي له قيمة والارد قيمة أقرب وقت الى الابطال ومعيار المثل هنا كالسلم كيلا في المكيل ووزنا في الموزون (قوله اقترض بكرة ودرباعيا) والبكرة ما دخل في السنة السادسة والرباعي ما دخل في السابعة ويقال له اثني (قوله أو في صفة المثل) علم أنه من جملة الصورة كحرفة العبد (قوله في الصفة) فيجب القبول في الوجود دون الازد اما النوع والجنس فليس كالسلم فيهما لجوازهما هنا لجواز الاعتياض في القرض (قوله والزمان) تابع فيه الروضة ولم يذكروه في المنهج وهو الصواب اذ لا يدخل القرض أجل وقال بعضهم أشار به الى وجوب قبوله اذا أحضره في زمن نهب كالسلم الحال واعتمده شيخنا عدم وجوب قبوله في ذلك هنا لانه محسن بخلاف السلم وقال الامام مالك رحمه الله ثبت في القرض الاجل ابتداء وكذا انتهاء كسائر الديون الحائلة عنده (قوله والمكان) هو المذكور في قول المصنف ولو ظفر الخ وأما مكان وجوب التسليم فلم يذكروه وهو كافي السلم المتقدم (قوله الى غيره) وهو محل الظفر (قوله مؤنة) ولم يتحملها المقرض وكالمؤنة ارتفاع الاسعار كإمس (قوله يوم المطالبة) أي وقت وجودها بالفعل كيوم الظفر هنا ان لم يكن طالبا قبله (قوله وليس له مطالبة بالمثل) ان لم يتحمل المقرض تلك المؤنة كإمس وكان تقدم في السلم (قوله أحسهما) أي ليس للمقرض رد القيمة وطلب المثل ولا للمقرض طلب القيمة ودفع المثل فالقيمة المأخوذة للفصل وهو المعتمد ولو كان مادفعه دون القيمة لكذب مثلا رجع بما يقى (قوله كإمس) أخبر الشارح عن نفسه انه رأى على هامش نسخة الروض بخط المؤلف قلت أحسهما لا والله أعلم مكتوب بامعه لفظ صح للإشارة الى انه من الأصل (قوله ولولم يكن لنقله مؤنة) أو تحمّلها

لا يمكن وطؤه كما هو قضية اطلاقهم (قوله فيمتنع الوطء) وذلك لان المراد التصرف المزبل للام كإسبأني (قول المتن وما لا يسلّم فيه الخ) قال في التفسير من أمثلة ذلك الجواهر والخطة المختلطة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجارية وأختها والشاة ولدها فيمتنع وكذا العقار ويقيده لا بد من العلم بالقدر ولو كان معيناً في هذا الباب هو كذلك (قوله بكرة) هو الثني من الابل كالغلام في الآدمي والرباعي ما دخل في السابعة (قوله والزمان) المراد الزمن الحال والا فالقرض لا تأجيل فيه فلا يتصور احضاره قبل المحل (قول المتن

ولنقل) من محله الى غيره (مؤنة طالبة بقيمة بلد الاقراض) يوم المطالبة وليس له مطالبة بالمثل واذا أخذ القيمة وعاد الى بلد الاقراض فهل له ردها ومطالبة بالمثل وهل للمقرض المطالبة برد القيمة وجهان قال في الروضة أحسهما لا كإمس في خطه مصححا عليه وهو الموافق لجواز الاعتياض عن القرض وقد تقدم ولولم يكن لنقله مؤنة كالتفقد فله مطالبة به كما فهم هنا على وفق ما ذكره في المسألة فيه

ويفسد بذلك العقد (فلو رد هكذا بلا شرط غسن) لما في حديث مسلم السابق ان خياركم أحسنكم قضاء وفي الروضة قال المحامي وغيره من أصحابنا يستحب المستقرض ان يرد أجدد مما أخذ للحديث الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض أخذه ذلك (ولو بشرط مكسرا من صحيح أو ان يقرضه غيره) أي شيا آخر (لما الشرط) أي لا يعتبر (والاصح انه لا يفسد العقد) وقيل يفسد لان ما شرط فيه على خلاف قضيته (ولو شرطا جلا فهو كشرط مكسر من صحيح ان لم يكن للمقرض غرض) فلا يعتبر الاجل ويصح العقد (وان كان) للمقرض غرض (كزمن نهب فكشروط صحيح عن مكسر في الاصح) فيفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للمقرض (شرط رهن وكفيل) واشهاد لانها توثيقات لا منافعة زائدة فله اذا لم يوف المقترض بها الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان كان له الرجوع من غير شرط كإسباني (ويملك القرض) أي الشيء المقرض (بالقبض) كاللوهوب (وفي

المقرض كاسر ولو ألحضره لزمه قبوله ان لم يكن لعله مؤنة أو نفع لها الدافع ولو ببذله الجواز الاعتياض هنا (قوله ولا يجوز بشرط الخ) أي لا يجوز التلفظ بذلك وهو حرام بالاجماع ويطلب به وأما نية ذلك فمكرهة ولولن عرف برد الزيادة وقال كثير من العلماء بالحرمة (قوله رد صحيح الخ) ومثله كل ما جر نفعا للمقرض ولو مع المقرض فاقراضه شيا بشرط ان يستأجر ملكه بأكثر من قيمته (قوله هكذا) أي زائدا صفة أو قسرا ولو في الربوي ولو من غير جنسه (قوله بلا شرط غسن) نعم لا يجوز الزيادة لمن اقترض لمجوره أو لو قسم من مال المجور أو الوقف (قوله ولا يكره للمقرض أخذه ذلك) ويملكه بالاخذ ولا رجوع به لانه تابع فلا يحتاج الى صيغة نعم لو ادعى انه جاهل بدفع الزيادة أو انه ظن أن مادفعه هو الذي عليه حلف ورجع بها (قوله أي لا يعتبر) اشارة الى أن هذا هو المراد باللفظ لوجود اختلاف بعده فجمع اللفظ لا يتصور اختلاف فتأمل (قوله وقيل يفسد) أي كافي الرهن وفرق بقوة دعاية القرض بكونه مندوبا (قوله فيفسد العقد) أي ان كان المستقرض مليا ولا فلا يفسد لانه زيادة ارفاق (قوله فله اذا لم الخ) قال ابن العماد ويمتنع عليه التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بما شرطه كما يمتنع على المشتري التصرف في المبيع قبل وفاة الثمن كذا ذكره شيخنا الرمي (قوله فله) أي من وقت القبض فعمل أنه لا يملكه بالعقد قطعا ولا يجوز التصرف فيه قبل القبض (قوله وله الرجوع) أي يباح له بل يندب ان كان مكروها ويجب ان كان حراما كاسر (قوله مادام باقيا) أي مدة بقائه في ملك المقرض وان عاد بعد زواله لان عينه أولى من بدله حيث لم يتلف حسا وشرعا ومن التلف جنع بني عليه وخيف من اخراجه تلف شي قاله شيخنا الرمي ولو أسقط المصنف لفظ دام لكان أولى (قوله بحاله) بأن لم يتعلق به حق ولم يتغير بنقص أو زيادة أو يرد بزائدته المتصلة دون المنفصلة ويرجع بأرض نفسه أو يأخذ بدله سليما فان وجدته مريضا أو مكاتبا ومتعلقا به أرض حنابة فله الرجوع في بدله والصبر الى زوال المانع وان وجدته مريضا أو مكاتبا بصفة فله أخذ البديل حالا وله الرجوع حالا أيضا (سكن لا يترعه من المستأجر ولا أجره لما بقي وله الصبر الى فراغ المدعى علم من عدم ترعه أنه لا تصح الدعوى ولا يجوز الخ) دليلها صح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف أي بيع بشرط قرض أو قرض بشرط بيع وأما حديث كل قرض جر منفعة فهو ربا فهو موقوف على رايه من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (قول المتن) وأن يقرضه غيره) فاعله ضمير المقرض (قول المتن ولو شرطا جلا الخ) خالف في ذلك الامام مالك رحمه الله فقال ثبت الاجل ابتداء وانتهاء بان يقرضه حالا ثم يؤجله بعد ذلك وقال أيضا بتأجيل الحال في جميع الديون وعندنا لا يلزم في الحال بحال الا بالابصاء والتندر ذكره في القوت عن الاصحاب (فرع) لو أسقط الاجل لم يستقطا السبكي لكنه معروف يستحب الوفاء به قال وما قاله الاصحاب من عدم صحة التأجيل ظاهر لكن قولهم الوعد لا يجب الوفاء به مشكل لمخالفته ظاهر الآية والسنة ولان خلفه كذب وهو من خصال المنافقين وكذا اختلف (قوله ويلغو الشرط) كخالف عدم القرض (قوله كاللوهوب) زاد الاسنوي وأولى نظر الاموس ووجه القول الآتي بان القرض ليس بتبرع محض لكان العوض ولا هو جريا على حقيقة المعاوضات بدليل الرجوع فيه مادام باقيا وصم اشتراط القبض في الربوي (قوله بمعنى الخ) لو تصرف نصرقا لا يزال الملك كالا جارة لم يصح ذلك على هذا القول (قول المتن في الاصح) علل ذلك بان له الرجوع الى بدله لو تلف فالرجوع الى عينه عند البقاء أولى ثم قضية كلامه انه ليس له المطالبة بالبديل الا عند الفوات وهو ظاهر لان الدعوى بالبديل غير ملزمة لممكن المدعى عليه من دفع العين المقرضة ولو زال عن ملكه ثم عاد فهل له الرجوع في عينه أو بدله وجهان والمتجه الاول وبه جزم العمراني (قوله بناء على القول الاول) يريد ان الوجهين مفرعان على القول الاول

(قوله)

قولك (بالتصرف) أي المزيل لملك بمعنى انه يتبين به الملك قبله (وله) أي للمقرض (الرجوع في عينه ما علم ما بحاله في الاصح) بناء على القول الاول ويجوز ما بناء على القول الثاني (واقعا على)

به لانها غير ملازمة وانه لا يلزم من الرجوع دخوله في ملك الراعي كذا قاله شيخنا الرملي (قوله بعينه) أي وان زاد لان نقص كاسرو يصدق المقرض في أنه قبضه بذلك النقص ان اختلافه

(كتاب الرهن)

هو امانة الثبوت والحبس ونحوهما ومنه حديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عن مقامها الكريم ومحلها في غير الانبياء وغيرهم مات معسر اعاز ما على الوفاء وخلف وقامع أنه لم يمت فبي وعليه دين كاسيأتي وشرا يطلق على العين المرهونة ومنه آية فمن مقبوضة قاله البيضاوي وقول القاضي انه مصدر بمعنى ارهنوا واقبضوا بعد محتاج الى تأويل ويلو يطلق على العقود يعرف بانه جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر وفائه وعلم من ذلك أنه لا يلزم كون المرهون على قدر الدين الا في رهن ولى على مال محجور ومنعه صلى الله عليه وسلم درعه بالمال المهمة عند يهودي يقال له أبو الشحم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله والصحيح انه افشكه قبل موته كرايته مصرح به عن الماوردي وغيره من الاثمة وكون الفرع لم يؤخذ من اليهودي الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة بأخذه بعد فكه وما في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز أن يقال ان اليهودي أبرأ من الدين لان الأبراء من الصدقة كما ذكره في باب الايمان وهي محرمة عليه بذلك يعظم رد القول بانه لو اقترض من أصحابه كانوا يبرؤنه فتأمل وانما آثار اليهودي بالرهن والقرض منه على أصحابه لبيان جواز معاملة أهل الكتاب وجواز الاكل من أموالهم وأولان أصحابه لا يسترهنونه أو غير ذلك هو اللواتي بالخقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالاول تخوف الجحد والآخرون تخوف الافلاس (قوله يتحقق) فيه ما مر في الفصل السابق فأركانها أربعة عاقد ومهرهون ومهرهون به وصيغة وهي في الحقيقة ستة (قوله وبدأ بها) أي للاهتمام بالاختلاف فيها كما مر في البيع أولانه لا يسمى العاقد رهننا الا بعد وجودها (قوله أي بشرطهما الخ) ومنه خطاب من وقع معه العقد على المعتمد (قوله كالا شهادة) أي بالعقد ويلزمهون (قوله الا كذا) وقياس ما مر في البيع بطلان العقدان جمع بين شيئين قال شيخنا وهو كذلك (قوله ولغا الشرط الاخير) قال ابن حجر وهو شرط فاسد غير مفسد والشرط الاول تأكيدي والثاني غير معتبر (قوله كان لا يباع) أي أصلاً والأب كثر من نمن مثله أو الا بصدقة من الخلول (قوله وان يقع الشرط) أعاد الضمير للشرط المتقضى للاضرار في بطل لعدم صحة عوده الى مالان ما يضر المرتهن لا ينفعه ولان التصرف بالقبول والفساد هو الشرط (قوله كشرط منفعة الخ) نعم ان قدرت المنفعة بمدة معاملة كسنة فهو جمع بين بيع ورهن واجارة ان كان الرهن مزموجا بعقد البيع والا فهو جمع بين بيع واجارة وشرط رهن وكل صحيح وعبرة شيخنا مر في شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلاً وكان الرهن مشروطاً ببيع فهو جمع بين بيع واجارة فيصحان اه قال شيخنا وسكت عن اشتائه على عقد الرهن لان الرهن المشروط في البيع محتاج الى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزموج به بدليل قولهم ان المشروط عليه قد لا يبي بالشرط وحينئذ فيقال ان استحق المنفعة بالعقد كما هو قضية الجمع المذكور فليس من اجارة مهرهون والا فلا جمع لتوقف الاجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي بالطله لعدم اتصال المنفعة بالعقد وفي شرح الرهن ان الشرط من جملة المزج حيث قال مانعه ولو قال بعتك وأزوجتك أو أجزتك بكذا على أن ترهنني كذا فقال الآخر اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهنتم صح وان لم يقل الآخر بعده قبلت أو أرهنتم لتضمن هذا الشرط الاستيجاب اه وعلى هذا فلينظر ما صورة الشرط المحتاج الى عقده رهن بعده المشار اليه بقولهم السابق فتأمل وسيأتي لهذا مزيد بيان (قوله أو زوائده) هو

(قوله ومقابل الاصح الخ) أي كسائر الهديون (كتاب الرهن)

(قوله كان لا يباع) مثله ان يشرط بيعها كثر من نمن المثل أو بصدقة من الخلول (قوله)

ومقابل الاصح ان المقرض

ان يرد بده ولورده بعينه

لزم المقرض قبوله قطعاً

(كتاب الرهن)

يتحقق بمقتضى مقرره عليه

وصيغة وبدأ بها فقال

(لا يصح الا باليجاب وقبول)

أي بشرطهما المعترف في البيع

وفي المعاطاة والاستيجاب

مع الايجاب كقوله ارهن

عندي فقال رهنتم عندك

الاحتمال في البيع (فان

شرط فيه مقتضاه كتقضى

المرتهن به) أي بالمرهن

عند نزاحم الغرماء (أو

مصلحة للعقد كالا شهادة)

به (أو ما لا غرض فيه)

كان لا ياب كل العبد المرهون

الا كذا (صح العقد) ولغا

الشرط الاخير (وان شرط

ما يضر المرتهن) وينفع

الراهن كان لا يباع عند

الحل (بطل الرهن) لا خلا

الشرط بالقرض منه (وان

نفع) الشرط (المرتهن

وضر الراهن كشرط

منفعته) أي المرهون أو

زوائده (المرتهن بطل

الشرط وكذا الرهن في

الظاهر)

والثاني يقول الرهن تبرع فلا يتأثر بفساد الشرط (ولو شرط ان نحصد زوائده) كثمار الشجر وتنتاج الشياه (مرهونة) فالأظهر فساد الشرط لانها مجبولة معدومة والثاني ينسحب في ذلك (و) الاظهر (أنه متى فسد الشرط المذكور فسد العقد) يعني انه يفسد بفساد الشرط لما تقدم فيه (وشرط العاقد) من رهن أو مرتهن (كونه مطلق التصرف فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون ولا يرتهن لهما الا لضرورة أو غبطة ظاهرة) فيجوز له الرهن والارتهان في هاتين الحالتين دون غيرهما سواء كان أباً أم جداً أم وصياً أم حاماً أم أمينة مثلهما للضرورة أن يرهن على ما يقتض الحاجة النفقة أو الكسوة ليو في ما ينتظر من حلول دين أو نفاق متاع كاسد وان يرتهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلاً لضرورة نهب ومثلهما للغبطة أن يرهن ما يساوي مائة على من اشتراه بمائة نسبية وهو يساوي مائتين وان يرهن على من يبيعه نسبية بقبضة كما سبأني في باب

عطف على منفعتي (قوله لما فيه من تفسير قضية العقد) قال شيخنا أي لما في الشرط من تغيير قضية العقد التي هي التوثيق وفيه نظر فان التوثيق باق بقبض المرهون وليست المنفعة والزوائد مما يتوثق به لانها غير مرهونة والمنفعة يستوفها المالك وتنفوت بمضي الزمن فالوجه أن يراد بقضية العقد عدم تبعية المنفعة والزوائد لصلهما تأمل (قوله ان تحدث زوائده مرهونة) أي أن تكون زوائده مرهونة حال حدوثها لانها تحدث موصوفة بالرهن ولا يصح شرط رهن الا كساب والمنافع قطعاً ماسياً (قوله المذكور) أي حدوث الزوائد مرهونة وذكرها مع أنها من أفراد ما ينفع المرتهن للخلاف في فساد الشرط فيها ويجوز على ما جعل المذكور راجعاً لما يخالف قضية العقد لتكون قاعدة عامة وهو ما سلكه ابن حجر وغيره وهو أفيد ولو اسقط لفظ المذكور لكان أولى (قوله فسد العقد) قال ابن عبدالحق أي عقد الرهن وكذا عقد البيع المشروط فيه بخلاف عقد القرض المشروط فيه ذلك لانه مندوب فاعتقر انتهى فراجع (قوله يعني الخ) أشار إلى أن المراد أن الشرط سبب لفساد الجواب لا ما تنفيده الجملة الشرطية من ترتيب الجواب على الشرط في الزمان فتأمل (تنبيه) بقي ما لوضرهما معاً أو تنفهما كذلك وكلام المصنف شامل للبطلان فيه ما وتقييد الشارح لاجل التمثيل المذكور في كلامه فانظره (قوله لما تقدم فيه) أي في الشرط وهو كون الزوائد مجبولة معدومة على ما سلكه الشارح (قوله مطلق التصرف) أي غير مقيد بتصرف دون آخر ولا بحال دون آخر فهو مساو لقولهم أهل تبرع وقولهم الولي مطلق التصرف في مال محجوره معناه جواز كل عقد فيه مصلحة فتأمل (قوله مال الصبي والمجنون) وكذا السفينة (قوله فيجوز) هو جواز بعدم منع فيصدق بالواجب وهو المراد (قوله أم حاماً) كذا في شرح شيخنا الرملي واعتمد شيخنا الزايدى جواز الرهن والارتهان له بلا ضرورة ولا غبطة كما مر في القرض (قوله أن يرهن) أي من أمين آمن موصوع اشهاد وأجل قصير عر فالأصل يصح الرهن (قوله وان يرتهن) نعم لا يرتهن ان خيف تلف المرهون للأب رفعه إلى حام كما يرى سقوط الدين بتلفه (قوله عما ينتظر) فان لم يوجد ما ينتظره باع ما رهنه كافي العباب (قوله يساوي مائتين) شمل حالة ومؤجلة بمثل ذلك الاجل وتمثيلهم بالحال لعله ليس قيداً (تنبيه) المكاتب والمأذون كالولي فيما ذكر بلاذن السيد وفي غير ذلك يحتاج إلى اذنه وعليه يحمل ما في الكتابة نعم لو قال السيد لمأذونه انجر بجاهك لم يتوقف رهنه ولا ارتهانه على ما ذكر ولا على اذنه قاله شيخنا وكذا لو كان رهن المكاتب وارتهانه مع سيده أو على ما يؤدي به التجم الا خيراً لانه يؤدي إلى العتق (قوله عينا) ولو موصوفة في القدم أو مشغولة بنحو زرع والقول بعدم صحة رهن المشغولة بحول على غير المربية وسياً في ما يعلم منه شرط كون العين عما يصح بيعها (قوله فلا يصح رهن الدين) ولولم هو عليه لانه لا يلزم الا بالقبض الذي ليس من مقتضيات العقد بذلك فارق بيعه لمن هو عليه ومحل منعه في الدين ان كان في الابتداء فلا يرد ما لو كان تركه أو بدل مرهون أو تلف

يقول الخ) أي فكان كنظيره من القرض والعتق (قوله والثاني قسم الخ) علل بأن الرهن انما يسرى إلى الزوائد لضعفه فجاز تقويمه بالشرط ليسرى إليها وخرج بالزوائد الا كساب فهي باطلة قطعاً (قول المتن فلا يرهن) وجه منه من الرهن في غير هذه الحالة كون الراهن يمنع من التصرف ووجه عدم ارتهانه أيضاً انه لا يقرض ولا يبيع الا بحال مقبوض قبل التسليم فلا ارتهان أقول قد سلف ان القاضي يقرض فينبغي أن يجوز له الارتهان بل يجب من غير اشتراط توقف على الحالة المذكورة في المنهاج فليتأمل (قوله وهو يساوي مائتين) أي قد اهتدنا بنبأ أن يفهم فليتأمل (قوله لانه غير مقدور عليه) ايضاحه قول غيره لان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقبض المرتهن له هنا لا يصادف ما يقتضاه العقد لانه فرع عن أخذ المالك له وإذا أخذه خرج عن أن يكون ديناً وقوله ولا يصح رهن المنفعة أخره عن حكاية الثاني لانه لا خلاف فيه فهو وارد على الكتاب

تسليمه والثاني يصح رهنه تزيلا منزلة العين ولا يصح رهن المنفعة كان رهن حكتي داره أو مدة لان المنفعة تتلف فلا يحصل بها استيفاء (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله قال في الروضة فان كان عمال النقل خلى الراهن بين المرتين وبينه وان كان عمال النقل لم يحصل قبضه الا بالنقل ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك فان اذن قبض وان (٢٦٣) امتنع فان رضى المرتين

بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض وان تنازعا نصب الحاكم عدلا يكون في يده لهما (و) يصح رهن (الام) من الاماء (دون ولدها) الصغير (وعكسه) أي رهنه دونها (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المهر (بياعان) معا خبرا من التفريق بينهما للنهي عنه (وبوزع الثمن) عليه ما على ماسيأتي في قوله (والاصح) أي في صورة رهن الام (ان تقوم الام وحدها ثم مع الولد فالزائد) على قيمتها (قيمتها) والثاني يقوم الولد وحده أيضا وتجمع القيمتان ثم على الوجهين تنسب قيمة الام الى المجموع وبوزع الثمن على تلك النسبة فاذا قيل قيمة الام مائة درهم وقيمتها مع الولد مائة وخمسون أو قيمة الولد خمسون فالنسبة بالثلاث فيتعلق حق المرتين بثلثي الثمن واذا قيل قيمتهما مائة وهشرون أو قيمة الولد عشرون فالنسبة بالاسداس فيتعلق حق المرتين بخمسة أسداس الثمن ويقاس على ذلك جميع صور رهن الولد فيقال يقوم وحده ثم مع الام

(قوله ولا يصح رهن المنفعة) ولو في القدمة ابتداء أيضا فلا يرد مالو كانت تركه (قوله ولا يصح رهن المشاع) فلو رهن حصته من بيت معين في دار مشتركة فقسمت افرزا فوقع البيع في نصيب الشريك لزمه قيمتها رهنها مكانها لانه بعد اتلافها (قوله خلى الراهن الخ) ولا بد من التفريغ ويأتي هنا جميع ما مر في قبض المبيع والمرتهن هنا يقوم مقام المشتري هناك (قوله الا بالنقل) أي مع التفريغ ان كان كامرا (قوله ولا يجوز) أي فيحرم ويحصل القبض به ويدخل في ضمانه (قوله فان رضى المرتين) ولو لأجنبيا بكونه في يد الشريك ولو مائة جاز وناب عنه في القبض قال شيخنا وحيث لا يحتاج في المنقول الى نقل واعتمده (قوله من الاماء) فبده لاعتبارهم الحضانة في التقوم وهو لا يأتي في غير الاماء وان كان الحكم لا يختلف ويؤخذ من العلة الآتية عدم التقييد بالام أيضا بل المدار على ما يحرم التفريق فيه (قوله يباعان) ان تعين البيع أو اراده فلا يرد جواز ذبح الولد المأكول ووفاء الدين من غير بيع (قوله أي في صورة رهن الام) صريح في أنه لا يصح تقوم غير المهر وحده ابتداء ولادوا ما فرجعه (قوله ثم مع الولد) وعكس هذا التقوم صحيح فلم يستل الترتيب ولا بد من وصف الام بكونها حاضنة والولد بكونه محضو ولا يصح عكس هذا التصور كما مر بان يقوم الولد وحده ثم مع الام لان حق الملك أقوى ولان المرتين مراد ايراجع اليه غير الرهن (قوله فيهما) أي في تعلق المال والقصاص وسكت عن الرهن للعلم به من التشبيه وقبل سكوته عنه لما في الروضة من بناء اختلاف في الرهن عليه في البيع أي اذا قيل بعدم صحة البيع لم يصح الرهن قطعا وبصحته في الرهن قولان فراجع (قوله وعلى الصحة في الجاني الاول) أي على مقابل الاظهر القائل بصحة رهن المتعلق برقبته مال لا يكون السيد مختارا للقاء برهنه على الاصح واذا قلنا بصحة بيعه على ذلك القول بكون السيد مختارا للقاء على الاصح والفرق ما ذكره وعلى هذا التفريق ينزل ما في النهج ومقابل بخلاف ذلك فاسد لمن تأمله فراجع (قوله لان محل ذلك) استشكله بعضهم بعدم صحة بيع الزوجة الحانية

وأما الحكم على بدل المهر بالرهنية في حالة ثبوته في ذمة الجاني فلا ينبغي ان يرد على المؤلف (قوله والثاني يصح) أي بشرط ان يكون الدين على ملى (قوله بتسليم كله) كافي البيع (قوله وناب عنه) يحتمل حيث عدم اشتراط نحويله ويحتمل خلافه لان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقد قالوا في رهن الدين عن هو عليه اذا قلنا بصحته لا بد من قبض حقيقي نظر الدالك وقد يؤيد الاول بأن العين اذا كانت في يد شخص ثم ارهنها كفي مضى الزمن كاسيأتي (قوله ولا يصح الخ) أي لان الملك لم يزل بالرهن (قوله يباعان) أي لان التفريق منهي عنه وقد التزم بالرهن بيع الام فجعل ملتزم الما هو من لوازمه وهو بيع الولد معها (قول المتن وحدها) أي بصفة كونها حاضنة أعني مصاحبة للولد اذ لو كان كبيرا فليس هناك سوى مجرد المصاحبة وانما قومت بصفة الحضانة لانها رهن كذلك فلو حدث الولد بعد الرهن قومت بصفة الحضانة (قوله والثاني يقوم الولد وحده) انظر هل يعتبر ان يكون بصفة كونه محضو نأى ترى قيمته الظاهر نعم لو كان هو المهر (قوله فيتعلق الخ) أي سواء كان ثمنها مثل القهتين أو زائدا أو ناقصا قاله الاسوي ونسبه لمعنى كلام الشرحين والروضة (قوله يقوم وحده) أي بصفة كونه محضو نأى (قول المتن كبيعهما) قضية التشبيه جزيان الطرق الثلاث التي في بيع الجاني هنا الذي في الشرحين والروضة ترتيب الخلاف ان لم يصح البيع فالرهن أولى وان صح فقولان والفرق ان الجناية العارضة تقدم على حق المرتين فالولى أن تمنعه في ابتداء (قوله بخلاف المتعلق الخ) بحث السبكي أن يكون كمتعلق العتق بصفة

أو تقوم الام وحدها أيضا وتجمع القيمتان ثم تنسب قيمة الولد الى المجموع وبوزع الثمن على تلك النسبة ففي المثال المذكور يتعلق حق المرتين بثلث الثمن أو سدسه (ورهن الجاني والمرتهن كبيعهما) وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق برقبته قصاص في الاظهر فيهما وبيع المرتد يصح على الصحيح وتقدم ما هو مفرع عليه في الرد بالعيب وعلى الصحة في الجاني الاول لا يكون بالرهن مختارا للقاء عند الاكثرين على خلاف الاصح في البيع المتقدم لأن محل الجناية باق في الرهن بخلاف البيع (ورهن المدبر) أي المطلق من رهنه

بموت السيد (ومعلق العتق بصفة (٢٦٤) يمكن سبها حلول الدين باطل على المذهب) لما فيه من الفرر والقول الثاني هو صحيح

(قوله بموت السيد) وكذا بموت غيره وان لم يسم تدبيراً (قوله ومعلق العتق) لسكاه أو بعضه المملوك له فقط أو حيث يسرى (قوله يمكن سبها) فيدخل الخلاف أخذاً بما سجد كره الشارح وشمل امكان سبها اجتهال وجودها مع حلول الدين أو بعده أيضاً حلولاً ومعهما وكذا احتمال المصلحة والتأخير وتأويل شيخنا من كلام المصنف لا يدخل هذه بقوله لم يعلم حلول الدين قبلها صحيح من حيث الحكم لا من حيث الخلاف لشموله علم تأخرها ولا خلاف فيه تأمل (قوله باطل على المذهب) وما في الروضة من الصحة في المبردون المعلق هو من حيث الدليل والمذهب خلافه وما ذكره في المنهج من الفرق على ما في الروضة بان العتق في المبرر أكد لا خلافهم في جواز بيعه يقتضي العكس بل هو خلاف الصواب بدليل الفرق الآتي فيما يسرع فسادة فتأمل (قوله الاول) هي المبر (قوله نيقن حلولة) أي بمن يمكن فيه البيع (قوله قبل الحلول) وكذا معه (قوله بطل) جزماً نعم لو شرط في هذه وما مر في صور المنع في المعلق أن يباع قبل وجود الصفة صح الرهن ثم اذا وجدت الصفة قبل البيع نفذ العتق على المعتمد وخرج بما ذكر المكاتب والموقوف وأم الولد فلا يصح رهنهم جزماً (قوله ما يسرع فسادة) ولو مع غيره كالزروع الأخضر ومنه قصب السكر وكثيرة لا تحجب ولم يبدل صلاحها ولو مع أصلها أو لم يشترط قطعها وما قيل عن التحرير ان رهن الزرع الأخضر بالمؤجل لا يصح وان شرط قطعها مردود كما بيناه فيما كتبناه عليه فليراجع منه (قوله فعل) أي ان لم يعمل الدين قبل فسادة والبيع روى منه الدين (قوله يجب مؤتته) كفعله على مالكه ويجبره الخا كم ان امتنع أو يبيع من ماله ما يحجب به ولا يتولاه الا باذن الخا كم والمرتهن (قوله محل) أي يقيناً قبل فسادة ولو احتمالاً لا بمن يمكن فيه بيعه وصح الرهن مع الاحتمال هنا بخلاف ما مر في المعلق لمقارنة المفسد هناك للعقد (قوله في هذه الصورة) ولا يحتاج ما قبلها الى شرط (قوله عند الاشراف) متعلق بالبيع فلو شرط بيعه قبله لم يصح الرهن لانه خلاف فضيته من البيع وقت الحلول أصالة (قوله وجعل) فلا بد من الشرطين معاً فلو سكت عن أحدهما لم يصح الرهن ولو قال لوكون بدل جعل لكان أولى وما في شرح شيخنا من الجواب غير واضح (قوله وبيع) أي يبيعه المرتهن أو غيره عن إذن له قال شيخنا ولا يحتاج الى اذن في البيع اكتفاء بالشرط السابق حتى لو لم يبيعه حتى فسد ضمنه (قوله وجوبا) على المرتهن والراهن ومن امتنع أجبره الخا كم (قوله ويكون) فلا يحتاج الى انشاء عقد رهن خلافاً لبعضهم وهذا المقتضى لتقييد الشارح بهذه الصورة (قوله ويجعل) أي بانشاء عقد خلافاً لبعضهم ولا يصح نصرف الراهن في شيء من الثمن قبل انشاء العقد على المعتمد عند شيخنا بقائه حكم الرهن والبيع في هذين أيضاً عند خوف الفساد كالاولى وبحسب الحاجة المرتهن في البيع الى اذن الراهن وأجيب بأن الغالب العفو (قوله صح الرهن جزماً) نقل الروايات عن والده تقييد ذلك بما اذا كان الزمن بعد حلوله يسع البيع قبل وجودها والا فلا يصح (قوله وفاعله المالك يجب عليه الخ) محل الوجوب اذا خيف فسادة قبل الحلول والافايص رطباً (قول المتن أو شرط الخ) ربما يقال على هذا هو شرط بخالفه مقتضى العقد بدليل الحكم ببطالان العقد عند الاطلاق كما سيأتي (قوله عند الاشراف) فضيته انه لو شرط في هذه الصورة بيعه الآن فسد وهو ظاهر (قوله كما شرط) أي فلا يتوقف على انشاء رهن (قوله وبيع) أي يضاف (الصورتين الاولتين الخ) عبارة الرافعي ثم ان بيع في الدين أو قضى من موضع آخر والبيع وجعل الثمن رهننا انتهى البيع الاول لوفاء حق المرتهن والثاني لهما فلو تركه المرتهن حتى فسد قال في التهذيب ان كان الراهن اذن له في البيع ضمن والا فلا قال الرافعي ويجوز أن يقال عليه رفع الامر الى القاضي لبيعه قال النووي هذا الاحتمال قوى أو متعين قال السبكي الذي فهمته أن هذا الاحتمال على قول البغوي والا فلا يضمن فان كان كذلك فيجب فرضه عند تقدير مراجعة الراهن (قوله والثاني يصح) قال السبكي لم يصح القاضي

لان الاصل استمرار الرق والطريق الثانية القطع بالبطلان في كل من المستثنين ولا تنقيد الاولى بكون الدين مؤجلاً كما أطلقوها فانها لا تسلم مع كونه حالاً من الفرر بموت السيد فاقولوا كان في الثانية الدين حالاً أو يقيناً حلولة قبل وجود الصفة صح الرهن جزماً ولو نيقن وجود الصفة قبل الحلول بطل الرهن جزماً (ولو رهن ما يسرع فسادة فان أمكن تحجيفه كرتب) وعنب (فعل) وصح الرهن وفاعله المالك يجب عليه مؤتته قال ابن الرفعة (والا) أي وان لم يمكن تحجيفه (فان رهنه بدين حال أو مؤجل محل قبل فسادة أو) بعد فسادة لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) عند الاشراف على الفساد (وجعل الثمن رهننا) صح الرهن في الصور الثلاث (وبياع) المرهون في الصورة الاخيرة وجوبا (عند خوف فسادة ويكون ثمنه رهننا) كما شرط وبيع أيضاً في صورتين الاولتين ويجعل ثمنه رهننا كافي الروضة وأصلها (وان شرط منع بيعه) قبل الحلول (لم يصح) الرهن لما ناقشناه شرط مقصود

الطيب

التوثيق (وان أطلق) فلم يشترط البيع ولا عدمه (فسد) الرهن (في الاظهر) لانه لا يمكن استيفاء الحق

من المرهون عند الحل والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح وبيع عند تعرضه للفساد لان الظاهر

انه لا يقصد افساده وفي الشرح الكبير ان الاول اصح عند المراقبين وميل من سواهم الى الثاني وفي الشرح الصغير انه الاظهر عند
الاكثرين وفي الروضة ان الرافعي رجح في المحرر الاول (وان لم يعلم هل يفسد) (٣٦٥) المرهون (قبل) حلول (الاجل صرح)

الرهن المطلق (في الاظهر)

لان الاصل عدم فسادة الى

الحلول والثاني يجعل جهل

الفساد كعلمه (وان رهن

مالا يسرع فسادة فطرا

عرضه للفساد) قبل حلول

الاجل (كنهية ابتلت)

وتعذر نجفيتها (لم يفسخ

الرهن بحال) ولو طرأ ذلك

قبل قبض المرهون في

انفساخ الرهن وجهان

أرجحهما في الروضة أنه

لا يفسخ واذ لم يفسخ في

الصورتين يباع ويجعل

نمونه مكانه وفي الروضة

يجبر الرهن على بيعه حفظا

للوثيقة (ويجوز أن يستعير

شيئا لبرهنه) بدينه (وهو)

أي عقد الاستعارة بعد

الرهن (في قول عاربه) أي

باق عليها لم يخرج عنها من

جهة المعير الى ضمان الدين

في ذلك الشيء وان كان يباع

فيه كاستياني (والاظهر انه

ضمان دين في رقبة ذلك

الشيء فيشترط) على هذا

(ذ كرجس الدين وقدره

وصفته) ومنها الحلول

والتأجيل (وكذا المرهون

عنده في الاصح) لا اختلاف

الاغراض بذلك ولا يشترط

واحد مما ذكر على قول

العارية واذ عين شيئا من

عنده في الروضة

فانه لا يمكنه فكه الا بقضاء جميع الدين (فلو تلف في يد المرتهن

أو مر اجعة الحالك فان قصر في ذلك وباعه ضمن كإمر (قوله انه) أي الثاني كإلى الاسنوى والدميري وقيل
عن نص الام والمختصر وعلى كل فهو مرجوح والمعتمد الاول وفي كلام الشارح اعتراض على المصنف (قوله
المطلق) تقييد للحل الخلاف فعند شرط البيع يصح قطعا وعنده منعه يبطل قطعا نعم بحث سم أن منع البيع في
المؤجل قبل حواله لا يضر لجواز ان يوفي الرهن من غيره انتهى وفيه نظر ولو اتفق المرتهن مع الرهن على
نقل الوثيقة من عين الى عين من غير رفع العقد الاول لم يصح فان أراد افساخ الاول وانشاء الثاني صح وكلام
المصنف شامل لجميع صور الاحتمال بان احتمل حلول الدين قبل الفساد ومعه أو بعده أو معهما أو معده بعده
وفارق ما هنا عدم الصحة فيما مر في نحو المدبر يتشوف الشارع الى العتق ولان الموت يقع بقتة بخلاف ما هنا
(قوله كنهية ابتلت) الاولى كابتنال حنطة ومثلها مرض العبد مخوفا ولو طلب الرهن بذلك فية ذلك رهنا
مكانه وعدم البيع أجيب (قوله أرجحهما) هو المعتمد (قوله يجبر الرهن) هو المعتمد (قوله ويجوز ان يستعير)
أي يجوز أن يكون المرهون مستعارا ولو ضمنا ويجوز ان يرهن الشخص مال نفسه عن غيره ولو بلاذنه
كقضاء دينه وأن يقول لغيره ارهن عبدك عن فلان بدينه على وان يقول غيره ضمنت مالك على زيد في رقبة
عبدي هذا مثلا ودخل في يده كإعارة الدرهم وهو كذلك كما تصح اعارة للترتين أو الضرب على صورتها
ولا تصح اعارة في غير ذلك (قوله بعد الرهن) أي بعد قبضه كإتاني وقيد به لأنه لا خلاف في أنه عاربه قبل
الرهن (قوله فيشترط على هذا إلخ) نعم ان قال ارهن عبدي بما شئت فله رهنه بأكثر من قيمته كما قاله القمولى
واعقده شيئا الرمي قال بعض مشايخنا ولا يشترط شيء مما ذكر (قوله وكذا المرهون عنده) من كونه يدا
أو عمر أو وكلا أو كلا واحدا أو متعديا (قوله في الاصح) ومقابلها لا يشترط ما ذكر ولو لم يسكن الشارع عنه
لأنه معلوم كقبول العاربه (قوله لم تجز مخالفته) ولومن وكيل لموكله وعكسه أو من صفة لدونها ومتى خالف
بطل الرهن في جميعه ولا تفرق الصفقة (قوله قدرا) أي من المال قال شيخنا أو من الاجل وعزاه لشيخنا م
وخالفه ابن قاسم (قوله لا يرهنه بأكثر من قيمته) ينبغي ان لم يقل ارهنه بما شئت على نظير ما مر من القمولى
على الوجه الاول (قوله فلو تلف في يد المرتهن) خرج به ايد الرهن فيضمنه سواء قبل الرهن وبعده انفا كما
الطيب شيئا من الوجهين ولرباه أسوة لان ما أخذها متجاوزا (قوله والثاني يجعل جهل الفساد كعلمه) أي لان
جهل الفساد يوجب جهل امكان البيع عند الحل (قول المتن بحال) أي سواء شرط فعل ذلك على تقدير
عروض مثل هذا أم لا (قوله للوثيقة) (تنبيه) لو توافق المراهنان فيما لا يتسارع اليه الفساد على نقل
الوثيقة من عين الى عين من غير رفع للعقد فوجهان أحدهما يلفو ولو أراد بذلك فسخ الاول وانشاء الثاني
قال الارغيناني يصح قاله السبكي (قول المتن ويجوز أن يستعير شيئا إلخ) قال الاسنوى ولو كان ذلك دراهم
ودنانير فالمستعير الجواز وان منعنا عايرتهم الغير هذا الغرض ونحوه انتهى ولو قال المديون ارهن عبدك بديني
من فلان ففعل صح ويصح أيضا أن يرهنه بدني الغير بلاذن (قول المتن وهو في قول عاربه) لانه قبض مال
الغير لينتفع به نوع انتفاع ووجه الاظهر الآتي أن العاربه ينتفع بهام بقاء عينها والانتفاع هنا بالبيع في الدين
نم انا قد رأينا الرهن لزوم القبض مع براءة ذمة المالك فلا يحمل له غير الضمان في رقبة ما أعطاه كالأذن لعبده
في ضمان دين غيره فانه يصبح وتكون ذمة المالك فارغة فكذلك أن يلزم دين الغير في ذمة ماله كوجوب أن
يملك التزام ذلك في رقبة لان كلا محل تصرفه أي ويقدر في هذا كونه لا يقدر على اجبار عبده على الضمان
في ذمته قال الامام وليس القولان في التخص عاربه أو ضمنا بل في الغلب متهمسا (قول المتن في الاصح)

(٣٤ - قليوبى وعميره - ثاني)

واذا قلنا عاربه فله أن يرهن عند الاطلاق بأي جنس شاء وبالحال والمؤجل قال في التتمة لكن لا يرهنه بأكثر من قيمته لان فيه ضررا
فانه لا يمكنه فكه الا بقضاء جميع الدين (فلو تلف في يد المرتهن

فلا ضمان) على الراهن
لم يسقط الحق من ذمته
وعلى قول العاربية عليه
الضمان ولا شيء على المرتهن
بمال (ولارجوع للمالك
بعد قبض المرتهن) وعلى
قول العاربية له الرجوع في
وجهه والاصح لارجوع والا
لم يكن لهذا الرهن معنى وله
قبل قبض المرتهن الرجوع
على القولين (فاذا حل الدين
أو كان حال الرجوع للمالك
لبيع ويباع ان لم يقض
الدين) من جهة الراهن أو
المالك أى على القولين
وان لم يأذن المالك وعلى
الوجه المرجوح يجوز
الرجوع على قول العاربية
يتوقف البيع على الاذن
(ثم يرجع المالك) على
الراهن (بما بيع به) على
قول الضمان سواء بيع
بقيته أم بأكثر أم بأقل
بقدر يتغابن الناس بمثله
وعلى قول العاربية يرجع
بقيته ان يبيع بها أو بأقل
وكذا باكثر عند الاكثرين
لان العاربية بها تضمن وقال
القاضي أبو الطيب وجاعة
يرجع بما بيع به لانه بمن ملكه
قال الرافي وهذا حسن زاد
في الروضة هذا هو الصواب
(فصل شرط المرهون به)
ليصح الرهن (كونه ديناً
تأبى لازماً فلا يصح) الرهن
(بالمعين المنصوبه)

ضمان العوارى ولو أتلغه أجنبي قبل قبض المرتهن قام بدله مقامه قال شيخنا وفيه بحث لان العاربية عقد جائز
وهو يبطل بالتلف فراجع ولو اعتقه مال كنفذ قبل الرهن مطلقاً ولا غرمه بعد الرهن من الموصرو يغم
قيمتهم هناء كانه كافي الراهن ولو استعار من يعتق عليه فرهته ثم ورثه لم يعتق عليه لتعلق حق الغير به (قوله
فلا ضمان) قال شيخنا وان فسد الرهن بمخالفته بما تقدم ومنها ما لو عدل عن زيد الى عمرو ونزع في هذه
لانها من الغصب (قوله بحال) وان فسدت العاربية (قوله بعد قبض المرتهن) أى الشروع في قبضه فيشمل
مامعه (قوله رجع المالك) أى بعد مراجعة الراهن وامتناعه ولو مات المير والدين مؤجل لم يجب وفاؤه من
العين حتى يحل الاجل (قوله من جهة الراهن) أو المالك أو غيرهما أو براءة المرتهن والبايع له الحاكم أى
والراهن ثم راؤ مولو بغير اذن المرتهن أى مع بقائه على الرهنية وبها يلغز فيقال مرهون يباع بغير اذن المرتهن
قاله المصبري ويقال أيضاً يباع مرهون يباع مع بقائه على الرهن (قوله ثم يرجع المالك) أى ان كان قدره من باذن
الراهن والا فلا يرجع كافي الضمان وكذا الوادى الدين من غير المرهون بلا اذن الراهن ويصدق الراهن في
عدم الاذن ونصح شهادة المرتهن به عليه للغير (قوله بما بيع به) هو المعتمد ولو على قول العاربية كما ذكره
عن القاضي وغيره موصوبه في الروضة (قوله بقدر يتغابن الناس بمثله) فان أذن المالك بأكثر منه جاز قال
بعض مشايخنا وينبئ عدم الجواز اذا لم يضمن فيه بالدين مراعاة لحق المرتهن فراجع ومن هنا يعلم أن
القدر المتغابن به يقتصر في العقود لاقى الانلاقات (قاعدة) حكم المخالف ينقض ان خرج مخرج الافتاء
والا فلا ثم ان كان الحكم بالموجب بفتح الجيم امتنع النقص فيما حكم به وفيما يترتب عليه أو بالصحة نقض فيما
يترتب عليه ودونه فلو حكم شافى بصحة الرهن ثم استعاده الراهن ثم أفلس أو مات ثم رفع لمخالف يرى بطلان
الرهن بالاستعادة ويرى قسمة المرهون بين الغرماء فنقد حكم المخالف لان هذه قضية طرأت بعد اتفاقهم على
الصحة وان كان الشافى قد حكم بالموجب لم ينفذ حكم المخالف يبطلان الرهن بالاستعادة ولا بالقسمة لان
الموجب يشبه الآثار الموجودة والطارئة ويتخرج على ذلك مسائل من الهبة والاجارة وتعليق الطلاق قبل
العصمة وغير ذلك قال ذلك شيخنا الرملى عن والده واعتمده قال بعضهم ومحل النفوذ في الطارئة فيما اذا حكم
بالموجب أن يصح توجه الحكم البهاوت الحكم فلو عان شخص طلاقاً أجنبية على نكاحه لما وحكم مالمكى
بموجبه فله بعد عقده عليها رفع الامر لشافى ليحكم له بعدم وقوع الطلاق لان السبب الذي علق عليه
الطلاق لم يكن موجوداً وقت الحكم فهو كقول الحاكم حكمت على فلان بصحة رهنه اذا رهن أو يبيع عبده
اذا جنى قال وهذا واضح جلى لا غبار عليه وليس في كلامهم ما يخالفه لمن أنصف وان كان في كلام شيخنا
الرملى خلافه وسيأتى لذلك مزيد بيان في القضاء ان شاء الله تعالى
(فصل في بقية أركان الرهن) وهو المرهون به الذى هو الدين وما يجوز فيه للراهن والمرتهن وما عتق
عليهما وما يتبع ذلك (قوله شرط المرهون به) هو مفرد مضاف أى شروطه وهى خمسة كاسيأتى (قوله
كونه ديناً) ولو منفعة في القصة كما يأتى نابتاً أى موجوداً لازماً أى في نفسه على ماسيأتى ومعلومنا معينا كما
وجه مقابله ضعف اختلاف الغرض في المرهون عنده (قوله لانه لم يسقط الحق) أى فلا يمكن رجوع الضامن
والحق باقى في ذمة الاصيل (قوله ولا شيء على المرتهن) أى لانه أمسكه رهناً لا عاربية (قوله وله قبل قبض الخ)
أى لان الرجوع في مثل ذلك ثابت للديون ولا لزوم في حقه فأولى أن لا يلزم في حق غيره (قول المتن رجع
المالك) وذلك لان المالك لو رهن على دين نفسه لرجع فهذا أولى (قوله من جهة الراهن) أى ولو كان
موصراً وامتنع من الاعطاء كالا يمنع يسار الاصيل مطالبة الضامن (قوله أو بأقل) لو كان النقص هذا قدراً
يتسامح الناس به يرجع تمام القيمة خلاف ما سلف على قول الضمان

والمستعارة) والمأخوذة بالسوم (في الاصح) لانها لا تستوفى من ثمن الموهون وذلك مخالف لفرض الرهن عند البيع والثاني لا يلزم هذا
الفرض وقاس الرهن بها على ضمانها التردد بجماع التوثيق وفرق الاول بان ضمانها لا يجزى لم تنلف الى ضرر بخلاف الرهن بها فيجوز الى ضرر ودوام
الطهر في الموهون وهذه المسائل خرجت عن الصحة بقوله دينا (ولا) يصح الرهن (٢٦٧) (بما سيقضه) ولا يضمن ما يشتر به

لانه وثيقة حتى فلا يضمن
على الحق كالشهادة وعن
ذلك الساخر في الدين
يجوز احتراز بقوله ثابنا
(ولو قال أقرضتك هذه
الرهام وارهننت بها عبدك
فقال اقرضت ورهننت
أوقال بعثتك بكذا وارهننت
الثوب به فقال اشترت
ورهننت صح في الاصح)
والثاني لا يصح الرهن لتقدم
أحد شقيه على ثبوت الدين
والاول باعتقار ذلك لحاجة
الوثيقة (ولا يصح) الرهن
(بنيوم الكتابة) لان الرهن
للتوثيق والكتابة بسبيل من
اسقاط النجوم متى شاء فلا
معنى لتوثيقها (ولا يجعل
الجملة قبل الفراغ) من
العمل وان شرع فيه لان
لها فسخا فيسقط به الجمل
وان لزم الجاعل بفسخه
وحده أجرة مثل العمل وعن
المستثنين احتراز بقوله لازما
(وقيل يجوز بعد الشروع)
في العمل لانه لا يفسخ
الى اللزوم ويصح بعد الفراغ
من العمل قطعاً للزوم
الجعل به (وجوز) الرهن
(بالثمن في مدة الخيار) لانه
آيل الى اللزوم والاصل في

بأنى (قوله والمستعارة) ومثلها كل ما يجبر رده فوراً كالامانة الشرعية لا نحو الوديعة (قوله لانها لا تستوفى
الخ) لان المستحق العين المخصوصة وهي لا تستوفى من الثمن الموهون بها ولو قلنا به ومنه يعلم عدم صحة الرهن في
الموقوف فلو شرطه الواقف بلغا الشرط ان أراد الرهن الشرعى وللتناظر الاخراج بلارهن فان أراد الرهن
القضوي بمعنى التوثيق أو أطلق صح الشرط ولا يجوز الاخراج الا برهن واف به ليكون باعثاً على رده ولا يستوفى
منه الموقوف لو تلف ولو شرط أن لا يخرج من محله اتبع فان تعمس الا تتفاد به فيه بل اذا خواجه لم يسمع أمين
رده بعد الاتفاد به (قوله ولم تنلف) فيدخل الفرق اذ بعد التلف يبطل الرهن كالضمان (قوله وعن ذلك
الخ) حاصله أن الدين توصف في ذاتها من غير نظر لدين معين بالثبوت واللزوم فيقال دين القرض ثابت لازم
وعن المبيع كذلك وهكذا وتوصف بالنظر لدين معين يبعد تلك الاوصاف فير يدان بقرضه بد لعمرز
لا يوصف بشئ قبل وقوع عقد القرض حقيقة ويوصف بالثبوت بحسب المال مجازاً وبعده وقبل القبض
يوصف بالثبوت أي الوجود حقيقة وباللزوم في المال مجازاً وبعده وقبل القبض يوصف بالثبوت وباللزوم حقيقة
وكذا ثمن ما يبيع به بد لعمرز وقبل وقوع العقد لا يوصف بشئ كما مر وبعده مع الخيار يوصف بالثبوت حقيقة
وباللزوم بحسب المال مجازاً وبلا خيار يوصف بالثبوت واللزوم حقيقة فتأمل ذلك وافهمه فهو مما بهم
بمعرفته وحفظه (قوله اقرضت ورهننت) فان لم يقل ورهننت بطل القرض والرهن وكذا في صورة البيع بعده
وخرج بقوله ارهننت ما لو قال بشرط أن ترهنني به الثوب أو على أن ترهنني به الثوب فان قال القابل في جوابه
اقرضت ورهننت أو اشترت ورهننت كان من المزج أيضاً لقيام الشرط مقام الاجاب كما مر وان أبدل لفظ
رهننت بقوله على ذلك مثلاً كان من شرط الرهن فالقرض أو البيع صحيح ويحتاج الى انشاء عقد للرهن بعد
ذلك وعلى هذا ينزل ما مر عن شرح شيخنا وعن شرح الروض فراجع (قوله صح في الاصح) سواء شرط في
البيع خيار البائع أو المشتري أو لهما أو لم يكن خيار على المعتد (قوله لتقدم أحد شقيه على ثبوت الدين)
وثبوت بتمام عقد القرض والبيع كما مر آتفاً فسقط بالمعظم هنا من الاعتراض وقول القاضى في البيع
بقدر وجوب الثمن أي ثبوت وجوبه ومثله القرض فتأمل به بشرط تقدم شق القرض والشراء على شق
الرهن في كل من الاجاب والقبول وأن يكون الاول من شق الرهن من المبتدى والابطل العقدان كما مر
(فرع) لو جمع بين بيع وكتابة صح في الكتابة بطل في البيع لان العبد ليس من أهل مباحة سيده (قوله
وان لزم الجاعل الخ) أي حيث لم يعلم العامل بالفسخ قبل العمل ووقع العمل مسلماً كما سيأتى (قوله لانه
الامر فيه الى اللزوم) فهو كمن للبيع ورد بان وضع الثمن للزوم كما سيأتى (قوله ملك المشتري المبيع) بان كان
الخيار له وحده (قوله بين المستقر) وهو ما لا يتطرق اليه سقوط وغير المستقر عكسه (قوله كدين القرض)
أي بعد قبضه ولا يصح الرهن به قبله في غير المزج المتقدم قاله شيخنا أخذ من التقييد المذكور في ثمن المبيع
(قوله والاجر) أي في اجارة العين لانها في اجارة القيمة يلزم قبضها في المجلس وكل ما هو كذلك لا يصح الرهن به

(فصل شرط الموهون به) (قوله احتراز بقوله ثابنا) كذا خرج به أيضاً ما جرى سبب وجوبه ولم يجب
كنفقة الزوجة في الغد (قوله لانه لا يفسخ قبل العمل) أي فكل كان الثمن في زمن الخيار (قول المتن وبالدين) هو
متعلق بالمصدر بعد موقوف ذلك كونه ظرفاً على ما اختاره المولى سعد الدين لكن منع من ذلك جماعة من

وضع اللزوم بخلاف جعل الجملة لظاهر ان الكلام حيث قلنا ملك المشتري المبيع لانه لا يفسخ قبل العمل ولا يفسخ
الموهون في الثمن ما لم تنقض مدة الخيار ودخلت المسئلة في قوله لازماً يجوز ولا فرق في اللزوم بين المستقر كدين القرض وثنى المبيع المقبوض
وغير المستقر كثنى المبيع قبل قبضه والاجر قبل استيفاء المنفعة ويصح الرهن بالمنفعة المستحقة باجارة القيمة وبيع الموهون عند الحاجة
ولحصل المنفعة من ثمنه

اشترط كون المضمون معلوما في الجنب كإسائي وهما متقاربان وفي الكفاية يشترط أن يكون معلوما لما قولهم يعلمه أحدهما يصح كما صرح به في الاستصفاء قال الاسنوي وفي شرائط الاحكام لابن عبدان وفي العين لابن خلف الطبري (و) يجوز (بالدين رهن بصره) وهو كالورهنهما بهما (ولا يجوز أن يرهن المرهون عنده بدين آخر في الجديد) ويجوز في القديم بزيادة الرهن وقرق الاول بأن الزيادة في الرهن شغل فارغ وفي الدين شغل مشغول وقوله المرهون بالنصب مفعول ثان (ولا يلزم) الرهن (الابقضه) أي المرهون كائنا (من) يصح عقده (أي من) يصح منه عقد الرهن يصح منه القبض (وتجوز فيه النيابة) كالمقد (لكن لا يستنب رهنه) لان الواحد لا يتولى طرفي القبض (ولا عبده) لان يده كيده ويصدق للأذن له والمدير ومثله أم الولد (وفي المأذون له وجه) انه يصح استنابته لا انفراذه باليد والتصرف ودفع بان السيد متمكن من الحجر عليه (ويستنب مكاتبه) لاستقلاله باليد والتصرف كالأجنبي وصفة القبض هنا في العقار والمنقول كما سبق في باب المبيع قبل القبض (ولورهن ودية متعلقا

لانه حاصل (قوله) ولا يصح الرهن بالمنفعة في اجارة العين) لانها ليست ديناً ومثلها الزكاة المتعلقة بالعين فان تعلقت بالذمة كان تلف النصاب بعد الوجوب صح الرهن عليها ان انحصر المستحقون والا فلا وقال العلامة السنباطي يصح الرهن بهما مطلقا نظر الكون متعلقها الذمة بدليل جواز اخراجها من غير المال الذي وجبت فيه (قوله) وغيرهما أي من تبعهما فلا ينافي ما بعده (قوله) أن يكون معلوما أي جنسا وقدره وصفة قال بعضهم وعينا فلا حاجة لزيادة شرط كونهما معا ومن المعلوم ماله مبدأ وغاية نحو من درهم الى عشرة كافي الضمان ولو ظن دينافرهن به أو أداه فبان خلافه لنا كل منهما أو ظن صحة شرط فاسد ففرن صح لوجوده مقتضيه (قوله) كما صرح به في الاستصفاء وهو لابن الفحال الشافعي وسمى بذلك لانه استقصى فيه نصوص الشافعي رضي الله عنه القديمة والجديدة (قوله بالدين) هو متعلق بالمصدر بعده وسوغ ذلك كونه مجرورا على ما اختاره السيد ومنعه غيره لان معمول المصدر لا يتقدم عليه فراجع (قوله) ولا يجوز (الح) أي لا يصح أن يرهن الرهن العين المرهونة ولو قبل قبضها وكان الرهن شرعا كالتركة رهننا نانيا عند المرهونة عنده في الجديد كما لا يجوز عند غيره بلا خلاف ولا جل الخلاف ضبطه الشارح وسيأتي لذلك تقييد عند قول المصنف وله باذن المرتهن ما منضم (قوله بدين آخر) نعم ان فداء المرتهن باذن الرهن من جنابة بأرش معلوم أو أنفق عليه نفقة معلومة باذن الرهن مطلقا أو باذن حاكم عند غيبة الرهن أو منعه أو بإشهاد عند فقد الحاكم ليسكون رهنه بالارش أو المنفعة مع الدين صح ولو أقر الرهن أنه رهنه بعشرين ثم ادعى انه رهنه أو لبعشرة ثم بعشرة صدق المرتهن لانه مدعى الصحة سواء قال فسختنا الاول أو لا ولو شهدا ثلثان أنه رهنه بألف ثم بألفين قبلت بالألفين وحكم بها سواء قال ما ذكر أو لا (قوله مفعول ثان) أي ليرهن فليس فاعلا به بل فاعله مستتر يعود على الرهن كاعلم من التقرير السابق دفع بذلك شمول كلامه لغير المرتهن ولا خلاف فيه كما تقدم (قوله) ولا يلزم (الح) وقد يخرج عن اللزوم لمعارض كفسخ بيع فيه رهن بمنزلة أو مشروط (قوله كائنا) أشار الى أن متعلق الجارح حال من القبض والموصول واقع على القابض دفع به قول الاسنوي ان الموصول واقع على المقبض والمراد اذنه وانه أقرب الى كلام المصنف اه لانه لا يصح مع ما بعده فتأمل (قوله أي من) يصح (الح) دفع به ما بوجهه كلام المصنف من صحة قبض نحو السفيه وان كان لا يلزم الرهن به ومن كون كلامه في اللزوم لافي الصحة فتأمل وأفاد به أنه لا بد من بقاء الاهلية الى تمام القبض نعم يصح قبض السفيه فيما رهنه الولي باذنه وحضرته قاله شيخنا مر (قوله) ولا يستنب رهنه) نعم ان كان وكلا في العقد فقط جازت استنابته وخروج بالرهن المرتهن فللرهن توكيله في الاقباض لنفسه لانه اذن له في القبض وهو صحيح كما يأتي قاله شيخنا مر وخالفه شيخنا زي (قوله) لان يده كيده) نعم يصح أن يوكل أجنبي عبد في شراء نفسه من سيده لقشوف الشارع لاعتق (قوله) ويستنب مكاتبه (أي كتابة محببة) وقالا بن حجر في شرح الكتاب خلافا له في غيره والسنباطي ومثله ببعض ورفع القبض في نوبته وان استنابته في نوبته سيده ولم يشترط قبضه فيها (قوله) ولورهن ودية (الح) ومثله الورهن مستأجرا

الخاصة لكون المصدر مقدرا بأن والفعل والموصول الحرف لا يتقدم معمول صلته عليه (قول المتن) ولا يجوز (الح) ظاهره ولو كان ذلك قبل القبض وانه لا فرق بين المشروط في بيع وغيره والمستعار وغيره وان أذن المبيع بعد قبض المرتهن فليتأمل (فرع) لورهن الوارث التركة عند صاحب الدين على دين آخر على الوارث فالظاهر المنع نظر الحق الميت في الوفاء (قول المتن) ولا يلزم (الابقضه) أي ولو كان مشروطا في بيع ودليله قوله تعالى ففرن مقبوضة دل على اعتبار صفة القبض في التوقف فلا يحصل الا بها (قوله كائنا (الح) قال الاسنوي اذا فسرنا الامم الموصول المجرور بمن بالقابض فسرنا كائنا يتعلق به الجارح وان فسرنا بالمقبض كان الجارح

(المريض من إمكان قبضه) أي المرهون (والاظهر اشتراط اذنه) أي الراهن (في قبضه) لان البدكانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض القبض عنه والثاني يقول العقد مع ذي اليد يتضمن الاذن في القبض (ولا يبرئه ارتهانه (٢٦٩) عن النصب) وان لزم (ويبرئه

الايداع في الاصح) لانه ائتمان ينافي الضمان والارتهان توثيق لا ينافي الضمان فانه لو تعدي في المرهون صار ضمانا مع بقاء الرهن بحاله ولو تعدي في الوديعة ارتفع كونها وديعة ومقابل الاصح قاس الايداع على الارتهان (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبه مقبوضة) واعتاق وبيع (وبرهن مقبوض وكتابة وكذا تديره في الاظهر) بناء على الاظهر ان التدبير تعليق عتق بصفة وعلى مقابله انه وصية لا يحصل الرجوع به (وباحبالها لا الوطء) من غير احبال (والتزويج) اذ لا تعلق له بمورد الرهن بل رهن المزوجة ابتداء جائز (ولو مات العاقد) الراهن أو المرتهن (قبل القبض) وجن أو تخمر العصير أو أباقي العبد) أي قبل القبض في الثلاث أيضا (لم يبطل الرهن في الاصح) أما بطلانه بالموت والجنون فلا تعلق بجائز فبرفع بهما كالوكالة وأجاب الآخر بأن مصيره الى الزوم فلا يرتفع بهما كالبيع في زمن الخيار وعلى هذا تقوم ورثة الراهن

منه مستأجره أو معاراة عند مستعيره أو مساماة عند سائمه أو مبيعاً فاسداً عند مشتريه (قوله) مالم يقبض من إمكانه) أي بعد الاذن فلا بد من مضي زمن الوصول في الغائب مطلقاً ومن زمن التفرغ ان كان قبلاً أمتعة للرهن عليها بدو وحده والافلا بد من التفرغ بالفعل والنقل كالتفرغ كما مر في المبيع قبل القبض (قوله) اشتراط اذنه) أي في القبض عن الرهن فلو كان مؤجراً مرهوناً وأذن في القبض عن الاجارة فقط لم يحصل القبض عن الرهن أو عن الرهن وحده أو مع الاجارة حصل القبض عنهما لان قبض الاجارة لا يتوقف على اذن وكالات قد الولي كونه قابضاً أو مقبضاً في رهن مال موليه عنده وعكسه وان رشد قبل القبض ولو اختلف في الاذن أو مضي زمن القبض صدق الراهن (قوله) ولا يبرئه ارتهانه) ولا اعارته ولا تزويجه خلافاً للآلة الثلاثة ولا اقراضه ولا اجارته ولا توكيله في نحو بيع أو هبة نعم يبرأ بالتصرف في القراض ونحوه وللمستعير أن ينتفع بالمعار التي ارتهنه حتى يرجع المعير والمرهن الضامن فيما ذكر أن يجبر الراهن على قبضه ثم عوده اليه لاجل براءته فان أبي أجبره الحاكم أو نائب عنه أو قال للمرهن إرأئك أو استأمنتك أو ودعتك عنه وليس للراهن اجبار المرهن على رده وعوده اليه اذ لا غرض للراهن في براءة ذمة المرهن (قوله) عن النصب) ومثله كل عين مضمونة ويستمر ضمان النصب عليه بأقصى القيم كما قاله سم عن شيخنا الرملي وقال الطبلاوي بقيمة يوم التلف (قوله) بتصرف الخ) اذ القاعدة ههنا ان كل تصرف يمنع الرهن ابتداء اذا طرأ قبل القبض أبطله وما لا فلا الا الرهن والهبة بلا قبض (قوله) كهبه مقبوضة) قبل القبض فيها وفي الرهن لا مفهوم له فهم الرجوع ولو بلا قبض وتقييد الشيخين في القبض لكونهما مثاليين لما يزيل الملك حقيقة أو حكماً وشمل الرهن ماله كان على المرتهن وهو كذلك فيكون فسخاً للرهن الاول (قوله) وبرهن) هو عطف على بتصرف فهو نوع آخر (قوله) وكتابة) ولو فاسدة على الاظهر (قوله) بناء الخ) أفاد أن تعليق العتق بالصفة مبطل قطعاً ومحل في تعليق يمنع ابتداء كاعلم من الضابط السابق (قوله) وباحبالها) من الراهن أو ابنه أو أبيه (قوله) والتزويج) لعبداً وأمة ليس رجوعاً ومثله الاجارة وان نقصت بها القيمة خلافاً للفارقي (قوله) قبل القبض) أي قبل تمامه فيدخل ما لو حصل الموت ونحوه في أثناء القبض فانه لا يبطل في الاصح ومقتضى قيام الوارث مقام المورث جواز اقباضه للمرهن وأن كان على الميت دين ويقدم به على الغرماء وخالف البلقيني في ذلك (قوله) اما بطلانه) هو مقابل الاصح وقدمه لقصر الكلام عليه كالذي بعده ولم يذكر كونه قولاً أو غير ملأسياتي وعلى هذا لو قبض حال تخمره لم يعتد به فلا بد من قبضه بعد التخلل وفي شرح شيخنا كابن حجر ان ذلك جار على القول الصحيح أيضاً وفيه نظر فراجع (قوله) رعاية المصلحة) أي من الفسخ والاجارة فان لم يكن رهن تبرعاً والافلا بد من ضرورتاً وغبطة ظاهرة كما مر (قوله) يعود الرهن)

متعلقاً بالقبض ويكون المراد بالقبض أن يقع باذنه (قول المتن) مالم يقبض الخ) وجه ذلك انه لو كان خارجاً عن يده توقف الزوم على الذهاب اليه وعلى القبض لكن سقط الذهاب والقبض نظراً الى المشقة وكونه في يده فلا أقل من اعتبار الزمن الذي كان يقع فيه ذلك (قول المتن) ولا يبرئه الخ) وذلك لأن الدوام أقوى من الابتداء ودوام الرهن لا يمنع من ابتداء الضمان كما لو تعدي المرتهن في المرهون فانه يصير ضماناً مع بقاء الرهن فأولى ان لا يدفع ابتداء الرهن دوام الضمان (قول المتن في الاصح) يرجع الى قوله ويبرئه (قوله) تعليق عتق الخ) قال السبكي وغيره هنا وتعليق العتق كالتدبير انتهى والظاهر ان التعليق لو كان مع حلول الدين أو على صفة تتأخر عن حلوله لم يضر كالأشعحة الرهن في الابتداء (قوله) والثاني للبطلان الخ) استند أيضاً الى أن الدوام يفتقر فيه مالا يفتقر في الابتداء وقول الشارح بقول ارتفع الخ) بر بده الثاني لا يقول بالصحة حال التخمر بل لو والمرتهن مقامهما في الاقباض والقبض ويعملهما من ينظر في مال المجنون برعاية المصلحة وأما بطلان الرهن بالتخمر فلم خروج المرهون عن المالية والثاني للبطلان بقول ارتفع حكم الرهن بالتخمر وبانقلاب النحر خلا يعود الرهن وابق العبد

الى حالة تقع ابتداء الرهن
ومسئلة الموت نص فيها في
المختصر على عدم البطلان
بموت المرتهن ونقل نص
أشواؤه يبطل بموت الراهن
وخرج من كل من المسئلتين
فصول الى الاخرى وقرر
بعضهم النصين فيهما وقطع
بعضهم بعدم البطلان فيها
والتخريج أصح فان قلنا
لا يبطل بالموت فالجنون
أولى أو يبطل به ففي الجنون
وجهاً والاغناء كالجنون
ولو تخمير العسير بعد القبض
بطل الرهن بمعنى ارتفاع
حكمه فان عاد خلا عاد
الرهن ولا بطلان قطعاً في
الموت أو الجنون أو الألباق
بعد القبض (وليس للراهن
القبض تصرف يزيل
الملك) كالبيع فلا يصح
(لكن في اعتاقه أقوال
أظهرها ينفذ) بالمجعة
(من الموصر ويغرم قيمته
يوم عتقه) وتكون (رهناً)
مكانه من غير عقد قاله
الامام ولا ينفذ من المعسر
والثاني ينفذ مطلقاً ويغرم
المعسر إذا أيسر القيمة
وتكون رهناً والثالث
لا ينفذ مطلقاً (وان لم ينفذ
فانفك) الرهن بإرأماً وغيره
(لم ينفذه في الاصح) والثاني
ينفذ لزوال المانع (ولو
علقه) أي علق عتق
للمرهون (بصفة فوجئت
وهو رهن

أي حكمه وقارق الجلاء إذا دبر لأن ماله حلت بالمعاجة فلا يعود رهناً ويملكه دابفه ان أعرض عنه
مالكه (قوله لانه الخ) تعليل للأحق وسكت عن تعليل الوجهين لعلهم من الأحاق (قوله ومسئلة الموت الخ)
هو شروع في الاعتراض على المصنف في تعبيره بالاصح (قوله والتخريج أصح) أي طريق التخريج أصح
فصح تعبير المصنف بالاصح دون المذهب كذا قاله شيخنا وفيه نظر الآن يقال من حيث ان المخرج يصح
التعبير عنه بالوجه وغلبه على النص فتأمله (قوله فان قلنا الخ) أشار الى أن الخلاف الثاني مرئى على الخلاف
الأول فليس فيه تخريج فهو طريق محضة ومثله الاغناء كما يؤخذ من التشبيه (قوله والاغناء كالجنون) لكن
لاولى له بل ينتظر زواله فان أيس منه فويله الى الجنون والخرس بعد الاذن لا يبطله وقبله تعتبر اشارته ان
وجبت والابطال الرهن قاله شيخنا الرمي (قوله وبطل الرهن) لعله قطعاً كالذي بعده (قوله وليس للراهن
القبض تصرف الخ) فلا يصح وقفه على المعتمد نعم له قتله قوداً أو دفعاً أو عن ردة وهو امام (قوله ولكن في
اعتاقه) أي الراهن للمرهون عن نفسه ولو عن كفارته لاعتق غيره لانه بيع أو هبة وكل منهما باطل واعتاق
وارثه عنه كاعتاقه وملكه أو ارثه لبعضه كأييه أو ابنه كاعتاقه واعتاق بعض المرهون كاعتاق كله يسرى
الى باقيه بشرطه ولو كان المرهون بعض عبداً واعتق بعضه غير المرهون عتق ذلك البعض مطلقاً وفي سريته
للمرهون ماصراً واعتاق وارثه يدون عنه عبداً من تركته كاعتاقه ولو رهن سيدهم بعض بعضه عنده على دين
له عليه ثم أعتقه فان أذن المبيع أو أيسر السيد نفذ ولا فلا (قوله ينفذ من الموصر) وهو جائز له على المعتمد
والمراد به من يملك قسراً ما يغرمه زيادة على ما يترك للفلس (قوله ويغرم قيمته) ان لم ترد من الدين لان المعتمد
أقل الأمرين من القيمة والدين ولو مؤجلاً فان أيسر بيعها نفذ فيما أيسر به (قوله وتكون رهناً) وارش
الجنابة عليه كالقيمة وان زاد عليها كأن قطع ذكره أو أنشأه على المعتمد ومحل كونها رهناً ان قصد هاء عن الغرم
عند الدفع فان قصد ابد الحاصدق وبعد حاول الدين تخير بين جعلها عن الدين وإبقائها هنا كذا قاله شيخنا
الرمي ولا يتقدم الحكم على القيمة بكونها رهناً على الغرم بل يحكم عليها به قبله وان كان المرتهن هو الجاني
و يتعلق بتركته لومات فتصير مرهونة بها وكذا لو كان الجاني هو الراهن ويقدم المرتهن بقدر البطل من
تركته قال بعض مشايخنا ويمتنع على الجاني التصرف في ماله اذا لم يزد عليها ويستقل المرتهن بتركته كذلك
فيقدم بها على الغرماء فراجع وحوره مع ما مر بقوله أن يقصد الخ (قوله ولا ينفذ من المعسر) وقت
الاعتاق وان أيسر بعده فيما يظهر ويحرم عليه اتفاقاً (قوله أو غيره) كالبيع بأن عاداليه بعده ولو سرياً كما
قاله الاسنوي وحكي فيه طريقين (قوله ولو علقه) أي بعد قبضه أو قبله بصفة لا تختمل السبق كما مر (قوله
فرض التخمين بعد القبض ارتفاع حكم الرهن ولكنه يعود بالتخلل في المسئلتين) (قوله وقرر بعضهم الخ) والفرق
ان بموت الراهن محل الدين فان لم يكن على المبتدين تعلق دينه بكل التركة وان كان متعلقاً بعين الرهن لكونه
قبل القبض فلا يحصل تسليم الوارث الغرض فلا حاجة الى بقاء الرهن وفي موت المرتهن الدين باق بماله
والوثيقة حق للمرتهن وورثته محتاجون اليها فان نقلت اليهم كسائر الحقوق (قول المتن وليس للراهن) أي لثلاث
يبطل معنى التوثيق (قول المتن لكن في اعتاقه الخ) خرج مراهية العتق اليها فان ثبت سواء نفذنا اعتاقه أم لا
على الاصح لكن يشترط اليسار على الاصح (قول المتن أظهرها) وجهه هذا أنه عتق في ملكه يبطل به حق غيره
فوجب التفصيل بين الموصر وغيره كعتق الشريك ووجه الثاني القياس على عتق العبد المستأجر والامة
المزوجة ووجه الثالث كونه محجراً على نفسه بالرهن (قول المتن ينفذ) أي بمجرد اللفظ من غير توقف على دفع
القيمة (قول المتن لم ينفذ في الاصح) أي كالأعتاق المحجور عليه بالسفاهة ثم زال الحجر (قوله عتق المرهون)
خرج ماله وان التعلق سابقاً على الرهن فان الرهن باطل كما سبق

فكلاهما (فينفذ العتق من الموصر الى آخر ما قسم) (أو) وجبت (بعده) أي بعد فكك الرهن (نفذ العتق) (على الصحيح) والثاني يقول التعليق باطل كالتنجيز في قول (ولا رهنه لغيره) أي غير المرهون عنده (ولا التزويج) فانه ينقص المرهون ويقل الرغبة فيه قال في الروضة فلو خالف فزوج العبد والأمة المرهونين فالنكاح باطل صرح به القاضي أبو الطيب (ولا الاجارة ان كان الدين حالا أو يحل قبلها) أي قبل مدتها فانها تقلل الرغبة فتبطل بخلاف ما اذا كان الدين يحل بعد مدتها أو مع فراغها (٢٧١) فتجوز الاجارة وتجوز للمرتهن مطلقا

ولا يبطل الرهن (ولا الوطء) تخوف الحبل فيمن تحبل وحسب الباب في غيرها (فان وطئ) فأحبل (فالولد حر) نسب ولا قيمة عليه ولا حد ولا مهر وعليه أرش البكارة ان افتضا فان شاء جعله رهنا وان شاء قضاه من الدين (وفي نفوذ الاستيلاء أقوال الاعتاق) أظهرها نفوذ من الموصر فيلزمه قيمتها وتكون رهنا مكانها فان لم ينفذ فالرهن بحاله ولا تباع حاملا لحرية حلها (فان لم ينفذه فانفك) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاء (في الاصح) والفرق بينهما بين الاعتاق ان الاعتاق قول يقتضي العتق في الحال فاذا رد لها والاستيلاء فعل لا يمكن رده وانما يمنع حكمه في الحال لحق الغير فاذا زال حق الغير ثبت حكمه (فلومات بالولادة) والتفريع على عدم التنفيذ (غرم قيمتها) وتكون (رهنا) مكانها (في الاصح) لانه نسب في هلاكها بالاحبال من غير

نفذ العتق) كالجعل بفسكه وانفك (قوله ولا التزويج) بخلاف الرجعة لا نهادوام (قوله ولا الاجارة) وكذا الاجارة ان كان الدين يحل قبلها أي قبضا (قوله وتجوز للمرتهن) وكذا غيرها كما يأتي (قوله نفوذه من الموصر) وقت الاحبال أو بعده أي البيع فيما يظهر ويحرم عليه هنا بخلاف الاعتاق كما مر لان الوطء ممنوع لقائه بدليل من لم تحبل ويعزر العالم والاستمتاع كلوطه ان أدى الى الحبل والاجاز وسواء فيما ذكر الزوج كان استعار زوجته ورهنها وغيره وبهذا يلغى ويقل لنزوح يتوقف حل وطئه وزوجه واستمتاعه بها على اذن أجنبي نعم ان خاف الزوج الزنا جازله ويمتنع الاتراء على دابة مرهونة لان ظن انها ظله قبل حلول الدين (قوله فيمنها) أي أقل الامرين كما مر (قوله ولا تباع حاملا) وان وضعته وأرضعته للبأ واستغنى عنها بيع منها ولو للمرتهن بقدر الدين وان نقصت القيمة بالتشقيص رعاية للايلاد فان استغرقها الدين أو لم يرجع من يشترى البعض يبعث كلها للضرورة ولو مات الراهن قبل بيعها فان برى من الدين ببراء المرتهن أو تبرع أجنبي مثلا عتقت وكسبها لها ولا ميراث لها وان بيعت ثبت لها الميراث وكسبها للوارث (قوله نفذ الاستيلاء) وكذا لو ملكها بعد البيع ولو ملك بعضها مري كمن ملك بعض من يعتق عليه (قوله وانما يمنع حكمه) أي في الحال لحق الغير فاذا زال حق الغير ثبت حكمه كذا في بعض النسخ (قوله غرم قيمتها) على مامر ولو نقصت بالولادة غرم الارش هنا (فرع) في حكم وطء غير المرهونة اذا وطئ بمملوكة غيره بشبهة وماتت بالولادة غرم قيمتها بخلاف الزنا ولو باكره ولادة للحررة مطلقا (قوله كالركوب والسكنى) وله الاستخدام ولو لأمة مالم يظن أنه يوطئها نعم يمتنع عليه الركوب لسفر وان قصر للضرورة تخوف نهب رقبته رد ولو على نحو حاكم (قوله لا البناء والغراس) الا ان التزم قلعهما قبل حلول الاجل ولم تنقص الارض به وله بناء وغرس وزرع لا تنقص بها القيمة كبناء على وجه الارض وزرع بزوال حاله فان اتفق انه تأخر ادرا كدعارض ترك الى الادراك (قوله ان لم تفالح) فان وقت فلاقع وان زادت به (قوله وزادت به) أي لحاجة الدين فان أذن الراهن في بيعها مع الارض أو حجر عليه ببيعها معا وحسب النقص عليهما (قوله ثم ان أمكن الاتقاع) أي الذي يبرده الراهن وان أحسن غيره وله الرجوع عما أراد ولو بعد الشروع فيه لغيره ولو تلف المرهون حينئذ لم يضمنه (قوله ويردها) فلودام الاتقاع منع منه وكذا من أمة يمكن الاستمتاع بها الا ان أمن بنحو حليلة أو محرمة (قوله ليلا) المراد منه وقت عدم الخدمة (قوله ويشهد) أي قهر بمعنى ان له

(قول المتن فكلاهما) أي لان التعليق مع وجود الصفة كالتنجيز ولو علقه بفسكك الرهن نفذ قطعا بخلاف العبد اذا هلكت الثلاث على عتقه فانه ينفذ في الاصح وقرق الامام بان محل العتق هنا مملوك له بخلاف الطلقة الثالثة (قول المتن وفي نفوذ الاستيلاء) قال الرافي في الشرح الكبير الامكثرون على ان اختلاف مرتب لان الاستيلاء أقوى بدليل نفوذ ايلاد المحجور عليهم لسفه أو جنون دون اعتاقهم (قوله والاستيلاء فعل) أي بدليل نفوذه من السفه والجنون فهو أقوى (قول المتن لم يقطع) أي لاحتمال وفاء الدين من غير الارض (قوله ويسترد للخدمة) يريد ان لا نعين عليه الاستعمال في تلك الحرقة (قول المتن)

استحقاق والثاني لا يغرر واصافة الهلاك الى علل تقتضي شدة الطلق أقرب من اضافته الى الوطء (وله كل ارتفاع لا ينقصه) أي المرهون (كالركوب والسكنى) وفي ذلك حديث البخاري الظاهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا (لا البناء والغراس) فانها ينقصان قيمة الارض (فان فعل ذلك) لم يقطع قبل (الاجل) وبعده يقطع ان لم تف الارض أي بالقطع (ثم ان أمكن الاتقاع) بل المرهون (بغير استرداد لم يسترد) كان يكون عبدا له حرفة يعملها في يد المرتهن فلا يسترد له مملها ويسترد للخدمة (والا) أي وان لم يمكن الاتقاع به بغير استرداد (فيسترد) كان تكون دارا فسكن أو دابة فتركب ويردها وعبدا للخدمة الى المرتهن ليلا (ويشهد) المرتهن على الرهن بالاسترداد

فيحل الوطء فان لم يحبل
فالمرتهن بحاله وان احبل
او اعتق او باع فنفقت وبطل
الرهن (وله) أي للمرتهن
(الرجوع) عن الاذن
(قبل نصرف الراهن فان
نصرف جاهلا برجوعه
فكنصرف وكيل جهل
عزله) من موكله فلا ينفذ
نصرفه في الاصح (ولو اذن
في بيعه ليحل المؤجل من
ثمنه) أي لهذا الغرض بأن
شرطه كافي المحرر وغيره (لم
يصح البيع) لفساد الاذن
بفساد الشرط (وكذا لو
شرط) في الاذن في بيعه
(رهن الثمن) مكانه لم يصح
البيع (في الاظهر) لما
ذكر وفساد الشرط بجهالة
الثمن عند الاذن والثاني
يصح البيع ويلزم الراهن
الوفاء بالشرط ولا ينصرف
الجهالة في البذل فكما انتقل
الرهن اليه في الاتلاف
شرعا لجزأ أن ينتقل اليه
شرطا وسواء كان الدين
حالا أم مؤجلا

فصل اذا لزم الرهن
فالبديهي أي الموهون
(للمرتهن ولا تزال الا
للاقتناع كما سبق) ثم يرد
اليه لئلا يكره وان كان
العبد ممن يعمل لئلا
كالخمس رد اليه نهرا وقد

الامتناع من رده حتى يشهد على الراهن ويكتفي الاشهاد مرة واحدة وقيل في كل استرداد وحمل على
مالا اذا شهد عليه عند كل اخذ (قوله شاهدين) أو شاهدا أو امرأتين ليحلف معهما (قوله فان
وثق الخ) فلو كان ظاهر العدل لم يحتج لاشهاد أصلا بل يندب كقوله الشارح (قوله ان اتهمه) نعم ان كان
مشهورا باثباته لم يلزم رده له وان أشهد لانه بما تحيل في اتلافه بل يرد لعدل قاله شيخنا (وله
باذن المرتهن) وان رده الراهن لانه ليس عقد او التصرف معه كاذنه ان كان المبتدئ بالصيغة هو الراهن
نعم ان رهنه عنده فانيا يدين آخر فلا بد من التصريح بفسخ الرهن الاول بخلافه مع غيره لتوهم بقاء الرهن
الاول معه دون غيره وبخلاف نحو البيع لزوال الملك فيه فلا يتوهم بقاء الرهن الاول (قوله فيحل الوطء)
أي مرة فقط فيمن تحبل ان لم تحبل والا فله التكرار ومثل الوطء كل ما يتكرر مع بقاء الملك كالاغارة (قوله أو
باع) وليس للمرتهن الرجوع بعد البيع ولو قبل لزومه بخلاف الهبة قبل القبض ومثلها الرهن (قوله وبطل
الرهن) أي بالولادة لا بالحل لاحتمال عدمه (قوله فلا ينفذ) ويصدق المرتهن في عدم اذنه فيما تصرف فيه
الراهن فان نكل حلف الراهن الا في العتيق والمستولدة فيصالحان لانهما يشقان الحق لانفسهما ولو اختلفا
في تقديم الرجوع على التصرف أو عكسه فكالرجعة (قوله من ثمنه) ليس قبدا (قوله بان شرطه) قال
شيخنا الرمي باللفظ أو بالنية أو بحمل الاطلاق عليه فراجع (قوله وكذا الوشرط) أي بما قبله قاله شيخنا
المذكور (قوله ولو شرط رهن الثمن مكانه لم يصح) أي سواء كان بانشاء عقدا ولا خلافا لابن حجر (قوله بجهالة
الثمن) أي شأنه ذلك وان علم فلا حاجة لتبري المنهج منه وشمل ما لو كان الدين حالا أو عرضا فسد كيال البر
فلا يصح مطلقا ان اربط بالشرط انشاء عقدا رهن فان اربط باستمرار الرهنية في الثمن لم ينصرف الا سنوي
والسبكي (قوله فكما انتقل الخ) دفع بان الجهل في الاتلاف ضروري ليس اليهما (قوله حالا) خلافا
للاسنوي بقوله ان شرط ما ذكر فيه نصريح بما يقتضيه الحال (تنبية) لو اذن الراهن للمرتهن في ضرب
الموهون فضر به فوات فلا ضمان أو في تأديبه فوات ضمنه لان التأديب مشروط بسلامة العاقبة

فصل في بيان من يقبض الموهون وفيما يترتب على لزوم الرهن بعد قبضه عنه (قوله اذا لزم الرهن)
أي من جهة الراهن لانه من جهة المرتهن جائزا بذا (قوله الحسناء) أي المشتبهة (قوله بالصفة الآتية) وهي
أن تكون زوجته الخ (قوله ويجعل العبد في يد عدل) ويتولى العبد قبضه أيضا وجوب باومثله المصحف
من كافر والسلاح من حر بي والصيد من محرم على المعتمد في الجميع قاله شيخنا (قوله والجارية عند امرأة)

وله باذن المرتهن) منه أن يكون التصرف مع المرتهن لكن لو صدر الايجاب من الراهن أو لافحل نظر من
حيث انه صدر قبل الاذن وقد تردد في ذلك الامام وحكي الغزالي فيها وجهين ونظرها بمسئلة المرجح فيها
الصحة (قوله قبل نصرف الراهن) بخلافه بعد التصرف ولو في زمن الخيار ولو رهن أو وهب ولم يقبض
فله الرجوع (قوله أي لهذا الغرض الخ) يريد بهذا انه لا يكفي في الفساد أن يقول أذنت لك في بيعه لتجهل كما
نطق به المصنف لانه ليس شرطا لكن قال الاسنوي فيها ان نوى بذلك الشرط ضررا فلا قاله بحثنا (قوله
بفساد الشرط) ايضاح هذا انه جعل التجهيل في مقابلة الاذن وشرط التجهيل فاسد باتفاق ففسد الاذن
وقال المزني يبطل الشرط ويصح البيع كالوقال لرجل بيع هذه الساعة ولك عشر ثمنها وقرق الاصحاب بأن
مسئلة الوكيل لم يجعل العوض فيها مقابلا للاذن بل في مقابلة البيع وهو جعل مجهول فيفسد ويستحق
الوكيل أجره المثل (قول المتن وكذا الوشرط الخ) بحث الاذرعى استثناء ما لو شرط ذلك بعد عروض
موجب البيع كابتلال الخنطة ونحو ذلك (قوله اليه) الضمير فيه يرجع الى البذل

فصل اذا لزم الرهن فالبديهي للمرتهن وجه ذلك ان الثقة بالتوثق لا تحصل الا بذلك (قول المتن)

أي بعد قبض المرنين لها (قوله زوجته أو جبرته) ولو فسقته (قوله أو نسوة) قلقت نكتان فأكثر وكذا واحدة على المتمد والممسوح كالمرأة الخنثى كلاتي ولا يوضع عندهما إلا حلال ذكوره وقيل شيخنا لا يوضع الخنثى الا عند محرم أو مسوح (قوله ولو شرطوا وضه) أي دائماً وفي وقت دون وقت كان بشرطاً كونه عند العدل يوماً وعند المرنين يوماً وعند الراهن يوماً ولو شرطوا كونه عند الراهن دائماً جازاً أيضاً على المتمد (قوله عند العدل) ولو رواية ولها اثباته في القبض كالحفظ (قوله بغير عدل) لكن محله فيمن يتصرف من نفسه والا كوكيل وولي وقيم وما أذن وعامل قراض ومكاتب فلا بد من العدالة (قوله ونصاعلي اجتماعهما) كان يقول لهما الحفاظ معاً أو اجتماعاً على حفظه أو اجتماعاً بديكاً أو نحو ذلك (قوله الانفراد) بوسايتي معناه ومنه أن المال كما لو لكل منكافي حفظه أو من يشاء منكافي حفظه أو فليجعله تحت يده أو نحو ذلك وكيفية الحفاظ فيه ما ذكره الشارح على مقابل الاصح الآتي وأما الاجتماع فليس فيه الا ما ذكره الشارح بقوله فيجعلانه في حوز لهما اليد عليه ملك أو اجارة أو اطرة سواء اتفقا في ذلك أو اختلفا فيه كملك لا أحدهما اجارة أو اطرة لا آخر أو ملك به لا أحدهما وباقيه لا آخر مثلاً ولا بد أن يكون لكل منهما عليه مفتاح وأنه متى طلبه أحدهما مكن منه وما عدا هذا انفراد ومتى انفرد أحدهما بحفظه في حال شرط الاجتماع سواء سلمه الآخر أو لا يطوب كل منهما بديل نصفه والقرار على من تلف تحت يده وعلى هذا يحمل عبارة المنهج بقوله ضمنا مع النصف ومثله عبارة ابن حنبل نعم ان انفرد بها أحدهما فمهرها على الآخر فكفنا صبي من أمين وللا ميين سواء انفرد أو تعددوا لهما أو لوكيلهما أو لأحدهما باذن الآخر والاطلوب ببدلهما مكانهما والقرار على من تلف عنده (قوله أو فسق) أو زاد فسقه عما كان عند الوضع أو عجز عن الحفاظ وحدث عداوة منه لأحدهما وأراد نقله بلا سبب (قوله أي عند عدل) ليس قيداً كما مر (قوله وان تشاح فيه) أي في العدل أي في بقاء المهر من عنده مع اتفاقهما على تغيير حاله فعلم أنه لا ينزل بالفسق كما قاله ابن الرضا إلا ان كان من جهة الحالك اما لو اختلفا في تغيير حاله فالمدق الناقية بلا عين وقال الا نزعى باليمين على نفي العلم واذا لم يتغير وأراد أحدهما نقله لا يجاب لكن لرفع الامر للحاكم ليفعل الاصلح وتغيير حال المرنين لو كان عنده كالثالث (فتفيه) محل ما ذكر اذا كان بعد القبض واخبره قبله للراهن لجوازه الآن من جهته (قوله وضعه الحالك عند عدل) أي عدل شهادة كافي العباب سواء شرط الرهن في بيع أو لأهل المتمد وتقدم أنه ينزل بنفسه (قوله وفي الروضة الخ) هو استدراك على تقييده بالعدل فيما مر وتقدم التنبيه عليه (قوله ولم يوف منه) يعلم أن للراهن الوفاء من غير المهر من ولا يجبر عليه منه وان تأخر ولا حرمة في التأخير وليس مطالبة البطل فيه نعم ان امتنع من الوفاء من غيره أجبر عليه منه وعليه يحمل كلام الامام السبكي وتقدم أنه يستحق بيع المهر من في نحو اشرافه على الفساد أيضاً ولو دوماً (قوله ويقدم المرنين ثمنه) وان مات الراهن قبل القبض وأقبضه وارثه خلافاً للقبني (قوله على سائر الغرماء) أي باقهم لأنهم منهم وان تعدد ونصالح) هذا التفصيل واختلف جاري الوصية والوكالة (قوله بحفظه) ينبغي جريان مثله في النص على الانفراد (قول المتن ولومات العدل الخ) قال الاسنوي وغيره موكتف بحال العدل بتغيير حال المرنين (قول المتن ويقدم) أي لان ذلك هو فائدة الرهن قال الامام ولا يجب الوفاء من غير الثمن ولو تبسر واستشكك ابن عبد السلام لها في اجابة المال الى ذلك من تأخير الحق الواجب على الفور قال السبكي وهو معذور في استشكائه أقول خصوصاً اذا عارض حل بعد الرهن واستمر الحل وقت الحلول فانه يتعذر بيعها حتى تضع كاسياتي هذا ولكن يمكن الجواب عن الاشكال بأنه ليس من اللائق ان يستمر الراهن محجوراً عليه في الدين للرهن مع مطالبته من مال آخر حال الجبر فيها فان كان المرنين حرموا على ذلك فليترك الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن أن يوجه

للرهونة (ولو شرطاً) أي
الراهن والمرتهن (وضه)
أي المهر من (عند عدل)
جزء في الرهن كاصلها
في يد ثالث وهو صادق بغير
عدل وسياقي عنهما على
على جواز الوضع عند
عند اثنين ونصاعلي اجتماعهما
على حفظه أو الانفراد به
أي ان لكل منهما الانفراد
بحفظه (فذلك) ظاهره
ينبع الشرط فيه (وان)
أطلقاً فليس لأحدهما
الانفراد) بحفظه (في)
الاصح) فيجعلانه في حوز
لهما كما في النص على
اجتماعهما والثاني يجوز
الانفراد لشقة الاجتماع وعلى
هذا ان اتفاقاً على كونه عند
أحدهما فذلك وان تنازعا
وهو ما ينقسم قسم وحفظ
كل واحد منهما نصفه وان
لم ينقسم حفظه هذا مدة
وهذا مدة (ولومات العدل)
الموضوع عنده (أو فسق)
جعله حيث يتفقان) أي
عند عدل يتفقان عليه (وان)
تشاح فيه (وضعه الحالك
عند عدل) يراه في الروضة
كأصلها لو كان الموضوع
عنده فاسقاً في الابتداء فزاد
فسقه قبل أن يتفقان
عليه (ويستحق بيع
المهر من عند الحاجة) بان
حل الدين ولم يوف (ويقتد
للمرنين ثمنه) على
الغرماء

وبيع الرهن أو وكيله بالمرتهن فان لم يأت بثلثي قيمته الحاكم فأنقذ أو بغيره (هو معنى الأصحاب) فمن في يده أو أقره كافي الرهن وأصلها (ولو طلب المرتهن بيعه فأبى الراهن الزمه القاضي قضاء الدين أو يبعه من أمره الحاكم) وقضى الدين من نفسه (ولو باعه المرتهن بالمرتهن فلا يصح أنه ان باع بحضرة صبح) البيع (ولا فلا) يصح بيعه لأنه يبيع لفرض

(٢٧٤)

بأن الراهن فلا يصح أنه ان باع

(قوله بأذن المرتهن) ولو بنائبه (قوله قاله الحاكم الخ) فان امتنع سأله الحاكم عن امتناعه فان ذكر عنرا سائفا فظاهر والا باع الحاكم أو أذن الراهن في بيعه بمنعه من التصرف في عنه ثم يبيع المرتهن فان سأل حقه وقامه والأعلم بأنه بأذن الراهن في التصرف فيه فان استمر أذن له في التصرف ولو سأل الراهن المرتهن قبض حقه ولو ديناً مؤجلاً فأبى أمره الحاكم قبضه وأبرأه الراهن فان أبى قبضه الحاكم أماته عند موبرى الراهن وكذا لو كان المرتهن قائماً ولو في دون مسافة التصرف وسأل الراهن الحاكم قبض دين المرتهن عنده ولو عجز الراهن عن مراجعة المرتهن والحاكم باعه وحفظ عنه (قوله فان أمر) أي الراهن أو كان قائلاً (قوله باعه الحاكم) أي ان رأى مصلحه والا باع غيره من مال الراهن ان لم يجدها في به من غير بيع وهذه مسئلة اختلاف المفتين (قوله بأذن الراهن) فان تصرف بأذن الحاكم فان تصرف لغيره ولا خصاله وقع فباشهاد فان تعذر فكالظاهر (قوله بحضرة) أي الراهن ولو بنائبه فان تعذر فعضرة الحاكم فان تعذر فعضرة شاهدان فان تعذر فكالظاهر كاهي (قوله فلا يصح) أي ان لم تنقص قيمة المرهون عن الدين والأصح لا تنقصا التهمة أو ضعفها بحرمه على الزيادة فإدائه قاله شيخنا تبعوا المشيخنا الرمي (قوله صبح البيع جزماً) أي ان لم يقل واستوف حقه منه والابطال قاله ابن حجر (قوله ولو شرط بضم أوله) لا فدان الشرط في بيع العدل واقع من الراهن والمرتهن جميعاً سواء حاله وضعه عند ما بعده أو سواه قبل القبض أو بعده على المعتمد وسواء وقع الشرط منهما معاً أو مرتباً ويجوز فتح أوله ويرجع الضمير لكل منهما (قوله ولا يشترط مراجعة الراهن في الأصح) هو المعتمد (قوله أما المرتهن) فقال العراقيون يشترط مراجعته (وهو المعتمد سواء وجد أو لم يبق قبل القبض أو بعده فتقييد المنهج بما قبل القبض ليس في محل لان التهمة لا يملك إلا بإبراء (قوله انزل) أي عن الراهن والمرتهن معاً ولا يجوز إلا بأذن بيده منها (قوله لم ينزل) لأنه ليس وكيلاً عنه وأما أن بشرط جواز البيع ولكن يبطل بعزله فإنه (قوله وقيل ينزل) أي عنهما كافي عزل الراهن (قوله من ضمان الراهن) خلافاً لما لا يوجب حنيفة فأنها جعلها من ضمان المرتهن وأنه يسقط تلفه فبعضه من الدين عن الراهن ولو زاد فلا مطالبة بالزيادة وسيأتي (قوله قبل قوله يمينه) فان ذكر سبباً فبعضه مافي الوديعة (قوله قاله قول) أي المرتهن يمينه (قوله وان كان أذن له في التسليم) وكذا الوصفه في التسليم أي لتفصيله بترك الاشهاد فان قل

نفسه فيهم في الاستجبال ووجه النظر في التبيين من الحضور والثاني صبح مطلقاً كما أذن له في بيع مال آخر والثالث لا يصح مطلقاً لان الأذن له فيه توكيل فيما يتعلق بحقه ولو قال به بكنا اتفقت التهمة فيصح البيع على غير الثالث ولو قل به واستوف حقه من عنه جاءت التهمة فلا يصح البيع على غير الثاني ولو كان الدين مؤجلاً وقال بدم صبح البيع جزماً (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه العدل) عند المحل (إجاز) هذا الشرط (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصح) لان الأصل دوام الأذن والثاني يشترط لأنه قد يرد قضاء الدين من غيره أما المرتهن فقال العراقيون يشترط مراجعته قطعاً غير بما يملك أو أبرأ وقال الامام لا خلاف انه لا يراجع لان غرضه توفية الحق ولو عزل الراهن العدل قبل البيع انزل ولو عزله المرتهن لم ينزل وقيل ينزل لأنه يتصرف لهما ولا خلاف انه لو منع من البيع لم يبيع (فإذا باع) العدل

به كلام الأصحاب (قول المتن بأذن المرتهن) لانه صاحب حق وذلك مالك (قول المتن أزمه القاضي الخ) لو كان الراهن غائباً ولا قاضي بالبلد باعه المرتهن بنفسه كالظاهر وكذا لو كان هناك حاكم ولكن عجز المرتهن عن البيعة (قول المتن قاله الحاكم الخ) هذا جار في بيع المني عليه العبد وبيع الغرماء للتركة (قول المتن ان باع الخ) لو غاب الراهن فأذن الحاكم للمرتهن هل يكون كذلك أم لا الظاهر الاول (قوله والثاني يصح) هو ذهب الأئمة الثلاثة (قوله على غير الثالث) وذلك لا تنفاهة المنع على الاول ووجوده المنع على الثالث (قوله فلا يصح البيع على غير الثاني) أي لان علة المنع على الاول والثالث موجودة (قوله عند المحل) قل الأذرى بان ينجز التوكيل ويجعل التصرف عند المحل والاعتدال في الوكالة غير صحيح (قوله انزل) لانه وكيله (قوله وقيل ينزل) قال السبكي فضينه ان ترفع وكالة الراهن حتى اذا عدل المرتهن وأذن احتج الى توكيل من الراهن (قول المتن من ضمان الراهن) خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة فقالا بل هو من ضمان المرتهن (قول المتن يرجع على العدل) أي لو وضع يده وقوله وان شاء على الراهن وجه ذلك انه بالتوكيل الجأ المشتري شرعاً الى تسليم الثمن للعدل

وقبض الثمن (فالفن عنده من ضمان الراهن حتى قبضه المرتهن) وهو أمين فيه

فان ادعى تلفه قبل قوله يمينه أو تسليمه الى المرتهن فافكر فالقول قوله يمينه فإذا حلفاً فحقه من الراهن ويرجع الراهن على العدل وان كان أذن له في التسليم (ولو تلفت عنه في العدل لم استحق المرهون للبيع

أشهدت وما تروا أو غابوا فان صدقه الراهن لم يرجع عليه والارجع فان كان شرط عليه عدم الا الشهاد لم يضمن
 فلما (قوله فان شاء المشتري يرجع الخ) نعم ان تلف بتقصير من العدل في هذه والتي بعده في الشرح اختص
 الضمان والقرم به فلا رجوع له على الراهن ولا بطلان المشتري ولو خرج الرهن المستعار مستحقا طوبى الراهن
 والعدل والمعبر والقرار عليه لانه غاصب (قوله وان شاء على الراهن) لانه باذنه للعدل في البيع كانه الجأ
 المشتري يدفع الثمن له فساغت مطالبة (قوله فبرج العدل) والمرتهن اذا باع كالعدل فبإذ كوفيه (قوله
 ولا يبيع العدل) ومثله المرتهن وكذا الراهن ان لم يفت منه بالدين والاجاز له ولها باذنه البيع بدون ثمن المثل
 (قوله من نقد بلده) وان لم يكن من جنس الدين ويبيده للمحاكم بحسبه فان رأى الحاكم أَرْضَى الراهن
 ببيع المرهون بجنس الدين جاز (قوله كالوكيل) منه يرضى عنه لا يشترط الخيار بغير الاذن وانه لا ين
 المبيع قبل قبض عنه والاضمن (قوله لم يصح) ويضمن البديل بالتسليم وله اذا رده بعه بالاذن السابق بقيد
 الآتي نقلا اذا باعه فتمت امانة فاذا تلف المبيع عند المشتري فالقرار عليه والعدل طريق في الضمان (قوله
 لا يضر) أي سلم بوجده راغب بلا نقص أو بزيادة كأي (قوله الخيار) أي الذي ليس للمشتري وحده
 (قوله فان لم يفعل انفسخ) بنفسه وان لم يعلم بالزيادة قال الاذرى وغير العدل من الوكلاء والاوصياء والاولياء
 منه في أمر البيع والنسخ والا حوط ان يبيعه من غير فسخ و يكون يبيعه فسحا ولا يحتاج في بيعه الى اذن
 الراهن لعدم خروج المبيع عن ملكه فلا ينافى في خيار العيب من أن المبيع اذا رده بسبب بيعه الوكيل لا باذن
 جدي لانه خباخج عن ملك الموكل بان لم يكن له خيار أو كان للمشتري وحده (قوله فلا أثر لزيادة) لكن
 يتنب استغاثه ببيع الراغب وارفع الامواق في زمن الخيار كالراغب هنا بخلاف بقية الامناء كالوكيل
 والوصى (فرج) قال الاذرى وغيره موزادة الراغب حرام عليه لانه من الشراء على الشراء كالمير ولا يهرم
 البيع لمن الوكيل لانه يتصرف عن غيره بالصلحة (قوله التي هي باقية) خرج نحو أجر طبيب وعن دواء
 فهي واجبة ولو لم ير مرهون ونحو مؤتمن فلا يجبر عليها ولو تضررت المؤنة من الراهن لقيته أو اضراره
 مانه الحاكم منه ان رأى له مالا والا فبقرض عليه أو بيع جزء منه ولو مانه المرتهن رجع ان كان باذن
 الحاكم أو باشهدا عند فقده والا فلا (قوله دسقي الاشجار) ومثله ما تهم من الدار ونحو ذلك كقوة الحيوان
 وأورد هذه على كلام المصنف نظرا الى أن الظاهر من المؤنة ما يتعلق بالحيوان (قوله لحق المرتهن) فله أن
 يطالب الراهن به ولو لمه الحاكم به لا خلق الله تعالى لانه خاص بذى الروح ولا خلق نفسه ومنه ترك سقيه ومنه
 ترك عمارة لانه مستلزم مؤجرة (قوله كفصد وحجامة) وكذا اختان ولو اكبير مع غلبة السلامة وقطع
 سلمه كذلك (قوله لا يلزم ضمانه) وعنه الامام مالك يضمنه ان تلف بسبب خفي (قوله الا اذا تعدى فيه)
 هذا غلبة ما قيل فيه والافالمطالبة له مشكلة لانه لا بد ولا عقد ولا يضمن بالتفريط ولو تلف بتفريط فهل يختص
 الضمان بالعدل أم الحكم على حاله قال السبكي الاقرب الاول (قوله بما يتفانون به) أي يبتلون بالغبن فيه
 كثير او ذلك انما يكون بالشئ اليسير فلا يضر لتساعهم فيه (قول المتن وليبيعه) هذا انما يتجه في منصوصهما
 اذا صرح له بالاذن في البيع الثاني والا فقد صرحوا بان الوكيل اذا رده عليه المبيع بالعيب أوفسح البيع المشروط
 فيه الخيار للمشتري امتنع أن يبيع ثانيا الا بالاذن اللهم الا أن يقال فرض المسئلة هنا اذا كان الخيار غير
 مختص بالمشتري (قول المتن على الراهن) أي لقوله عليه الصلاة والسلام الظاهر مركوب بنفقته اذا كان
 مرهونا (قول المتن ويجبر) ترك هذه الواو اولى (قول المتن لحق المرتهن) يفيدان له المطالبة (قوله ولكن
 يبيع القاضي) قال الامام فعلى هذا لو استقرت المؤنة الرهن قبل الحلول بيع الجميع وجعل ثمنه رهننا (قول المتن
 وهو امانة) خلف فيه أبو حنيفة فقال يضمنه باقل الامر من قيمته والحق الذي به وقال مالك ان كان تلفه
 من مصلحة المرهون كفصد وحجامة) ومما الجدة بالادوية والمرام ولا يجبر عليها (وهو امانة في يد المرتهن) لا يلزم ضمانه الا اذا تعدى فيه

الحاكم العدل يبيعه فباع
 وتلف الثمن ثم استحق
 المبيع رجع المشتري في مال
 الراهن ولا يكون العدل
 طريقا في الضمان لانه نائب
 الحاكم وهو لا يضمن وقيل
 يكون طريقا كالوكيل
 (ولا يبيع العدل) المرهون
 (الا غن مثله حال من قد
 بلده) كالوكيل فان أدخل
 بشئ من هذه الشروط لم
 يصح البيع والمراذل نقص
 عن ثمن المثل النقص بها
 لا يتفان به الناس فالتقص
 بما يتفانون به لا يضر
 لتساعهم فيه (فان زاد
 راغب قبل انقضاء الخيار
 فليفسخ وليبيعه) فان لم يفعل
 انفسخ في الاصح وعلى
 عن قول المحرر كالشرح
 قبل التفرق الى ما ذكره
 ليم خيارى المجلس والشروط
 كاذ كره في الروضة ذل فيها
 ولو زاد الراغب بعد انقضاء
 الخيار فلا أثر لزيادة (وهو مؤنة
 المرهون) التي بها يسقى
 كنفقة العبد وكونه وعطف
 الهدية وفي معانها سقى
 الاشجار وجداد الثمار
 وتخفيفها ورد الا بقر وأجرة
 مكان الحفظ (على الراهن
 ويجبر عليها لحق المرتهن
 على الصحيح) والثاني لا يجبر
 عند الامتناع ولكن يبيع
 القاضي جزأ منه فيها بحسب
 الحاجة (ولا يمنع الراهن
 لا يلزم ضمانه الا اذا تعدى فيه

أو امتنع من رده بعد البراءة
من الدين (ولا يسقط بثلثه
ثمن من دينه) كوت
الكفيل بمجامع التوق
(وحكم فاسد العقود حكم
صحيحها في الضمان) وعدمه
فالقبوض ببيع فاسد
مضمون وبهية فاسدة غير
مضمون (ولو شرط كون
المرهون مبيعاً عند
الحلول فساداً) أي الرهن
والبيع لتأقبت الرهن
وتطبق البيع (وهو) أي
المرهون في هذه المسئلة
(قبل المحل) بكسر الحاء
أي وقت الحلول (أمانة)
وبعد مضمون (ويصدق
المرتهن في دعوى التلف
بینه) أي من غير أن يذكر
سبب التلف فإن ذكره فيه
التفصيل الآتي في الوديعة
كما شار إليه الراعي واسقطه
من الروضة (ولا يصدق في)
دعوى (الرد) إلى الراهن
(عند الاكثرتين) وقال
غيرهم يصدق بینه
(ولو وطئ المرتهن المرهونة)
من غير إذن الراهن (بلا
شبهة فزان) فعليه الحد
ويجب المهران أكرها
بخلاف المطاوعة (ولا يقبل
قوله جهلت تحريره) أي
الوطء (الأن يقرب أسلامه
أو ينشأ بولاية بعيدة عن
العلاء) فيقبل قوله لدفع
الحد ويجب المهر وقوله بلا
شبهة احتريزه عما إذا ظننا زوجته وأمنه فلا حد عليه ويجب المهر

فيضمنه يده وكذا لو استعلمه أو سامه (قوله أو امتنع) أي بعد طلبه كما يفهم من الامتناع فقبل طلبه أمانة
والمراد برده بخلته (قوله ولا يسقط بثلثه من الدين) وعند أبي حنيفة سقط أقل الأمرين من قيمته
والدين وعند مالك كذلك أن تلف بسبب خفي والافلا كما مر من الاشارة إليه (قوله وحكم فاسد الخ) هو
قاعدة أغلبية أن كانت عامة لا براد ماسياً أي عليها أو كلية أن كانت مفروضة في العقود الصادرة من رشيد على
الاحيان بل انتم فيها خرج بالفاسد الباطل بقدر كمن أو عدم اعتباره كالشم فليس كصحيحه والافلا يترتب
عليه حكم ويجري ذلك في سائر العقود كما تقدم في الصلاة والعقود العبادات قال الفاسد فيها والباطل سواء الا في
نحو الحج من حيث وجوب قضاء الفاسد فيه دون الباطل وبالرشيد غيره لحكمه الضمان مطلقاً والاحيان
المنافع فلا يرد على طرد القاعدة القراض على أن الرجح كماله أو المساقاة على أن الثمرة كلها
أو على غرض ودي أو تعهد ممد لا يفر فيها أو عرض العين المستأجرة على المستأجر من غير قبضها أو
عقد الدفعة من غير الامام حيث لا ضمان من أجرة ولا جرة في ذلك في الفاسد بخلاف الصحيح ولا على عكسها
الشركة حيث لازمتها أجرة عمل الشريك في الفاسد تدون الصحيحة وخرج بلا نظر من التصوب واجارته
فإن العين مضمونة فيهما دون الصحيح منها ولا يرد الفضولي وسيأتي أن قرار الضمان على الاول ان جهل
الثاني الغصب والافلية (قوله في الضمان) وإن اختلف الضامن كاستئجار الولي لطفه فالأجرة في الصحيحة
على الطفل وفي الفاسدة على الولي أو اختلف المضمون به كالبيع فإنه في الفاسد مضمون بالبدل وفي الصحيح
بالثمن والقرض فإن المتقوم فيه مضمون بالقيمة في الفاسد وبالمثل صورة في الصحيح والقراض والمساقاة
والاجارة فانها مضمونة في الفاسد بأجرة المثل وفي الصحيحة بالمسمى (تنبيه) فعدم عاذ كإن اراد هذه
الاحكام على القاعدة السابقة قبل تخصيصها بالاحيان صحيح وبارادها عليها بعد تقييدها بذلك غير مناسب
فالاولى لمن يريد الاراد ابقاءها على عمومها وجعلها أغلبية كغالب القواعد الفقهية فتأمل (قوله لتأقبت
الرهن) صريحاً كان قال رهنك كذا إلى الحلول وإذا لم أقض فهو مبيع منك وأضمننا كان قال رهنك هذا
وإذا الخ خلافاً للسبكي في هذه الآية انه لو قال رهنك هذا إلى أن أوفي الدين كان باطلاً مع أنه تصريح
المقتضى لوجود التأقبت فيه وقول بعضهم بالصحة في هذه ضعيف ومع القول به يمكن الفرق بأن هذا من
المقتضى كما تقدم نعم قال شيخنا حرر بالصحة فيما تقدم جانب المرتهن كان قال ارهن مني فقال رهنك
وإذا الخ ولم يرضه شيخنا (قوله قبل المحل) وكذا بعده إلى مضى زمن يمكن فيه قبضه ابتداء
(قوله أمانة) لانه مقبوض بالرهن الفاسد (قوله وبعد مضمون) أي باقضى القيم لانه مقبوض
بالبيع الفاسد (قوله ويصدق المرتهن في دعوى التلف) أي من حيث انه لا يضمن والافلا تعدى يصدق
في ذلك ليغرم (قوله وأسقطه) أي للعلم به (قوله ولا يصدق) أي المرتهن في دعوى الرد ومثله المستأجر
فهما مستثنيان من قاعدة أن كل من ادعى الرد على من أتمنه يصدق وقاراً غيرهما بأنهما قبضا لغرض
أنفسهما وبذلك بردهما قاله غير الاكثرتين (قوله ولو وطئ المرتهن) أي الذي كرا الواضح المرهونة لا تقي
الواضحة من غير إذن الراهن أي المالك فدخل المعبر وخرج المستعبر (قوله فعليه الحد) والمهر
والودع رقيق غير نسب (قوله أي الوطء) دفع به توهم رجوع الضمير لزانوا هو غير مقبول (قوله
الان يقرب الخ) أي ولو غلطاً لنا على المعتمد ومثل ذلك وطء جارية أصله أو فرعه قال بعضهم
وهذا استثناء من عدم قبوله إلى قبوله فهو مستثنى من بلا شبهة فهو منها وقال بعضهم وهو الوجه ان هذا
ظاهر الرض من وان كان باطناً ضمن بقيته (قول المتن ولا يسقط) الفاه هنا حسن من الوار (قول
المتن وحكم الخ) هذا توطئة للمسئلة بعده (قول المتن ولا يصدق) أي لانه قبضه لغرض نفسه ونظر مقابله
إلى كونه أميناً (قوله فعليه الحد) أي خلافاً لابي حنيفة فخرجنا القياس على المستأجر بالاولى (قوله

ليس منهل ولكن حكمها وكلام الشارح بوافقه (قوله فهو زان) فصره لان جواب الشرط بنفي الفعل لا يكون الاجابة (قوله بمعنى ان الخ) جواب سؤال هو ان لو عدل على الزمان والامتناع ولا يجاب الاجابة فعلية ماضوية لفظا او معنى مجردة عن الفاء فاجاب بان المراد منها مجرد التعليل (قوله وان وطئ باذن الراهن) أى المالك كاسر ولا عبرة باذن المستعير قاله بعض مشايخنا وله فيها اذا علم أنه مستعير (قوله لانه قد يخفى) يفيد قبوله وان لم يخف عليه وهو مفاد كلام الشارح بذلك الاطلاق والذى اعتمدت عليه شيخنا الرمل والزيادة تقيده بمن يخفى عليه (قوله والثاني الخ) يفيد ان يجوز قرب العهد مقبول قطعا (قوله وعلى القبول فلا حمله) وسكت عن مقابله لانه معلوم مما مر قبله (قوله ويجب المهران كرها) وكذا لو كانت اجمعية كجهل الحرمة قال شيخنا والمهر الواجب هنا مهر بكر وأرض بكرة في البكر ونوزع فيه بان ما هنا من النصب والواجب فيه مهر نيب وأرض بكرة فقط (قوله وفي قول الخ) هو اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف مع انه قد كور في أصله ولا اعتراض على المحرر في حكايته وجهال لانه لا اصطلاح له (قوله وعليه قيمته للراهن) المالك وان كان ممن يعتق على الراهن خلافا لذكر كشي وان تبعه الخطيب ولو لم يكن المرتهن بمعلم نصر أمولاه الا ان كان بالراهن ولو ادعى المرتهن الواطئ انه تزوجها من الراهن أو اشترها منه أو اتهمها منه وقبضها فانكر الراهن صدق يمينه والولد رقيق فان رد عليه اليقين وملكها بعد صارت أم ولد والولد حر (قوله وكذا احكمه في صورتي انتفاء الحد السابقين) وما قبله في دعوى الجهل مع عدم اذن الراهن ومع ادنه (قوله ولو أنقص المهر) أى كلاً أو بعضاً من اجنبى والمرتهن أو الراهن وقادته نعلق المرتهن بترك تلومات ان لم تزد على قيمته ويقدم بها على مؤنة التجيز (قوله وقبض به) سواء قبضه الراهن أو قابله والمرتهن أو العدل كذلك على المعتمد ولا يقبض الا من كان في يده ولو بعد انقضاء الآنية ويحكم على جميع البديل بالرهنية وان زاد على الدين على المعتمد عند شيخنا بلا انشاء عقد وقارق قيمة الموقوف والانهية اذا ائلفا حيث يحتاج مع شراء بدل الموقوف الى انشاء وقف وفي الانهية كذلك ان لم يشتتر بعين البديل بالاحتياط في الوقف لا احتياجه الى بيان مصرف وغيره ويتعلق بدل الانهية بذمة الضحى قاله شيخنا تبعاً لغيره وفيه بحث ظاهر (قوله وقبل قبضه الخ) هو مفهوم قبض في كلام المصنف الذى لا خلاف فيه والحكم عليه بالرهنية في القيمة (قوله الثاني أرجح) هو المعتمد وزاد على قدر الدين كاسر وفي قابضه ما تقدم (قوله الراهن) أى المالك نعم للمرتهن أن يخاصم اذا تعذرت خاصة الراهن وان يخاصم مطلقاً بحق التوق وان يخاصم الراهن اذا ائلفه أو باعه وللحاكم خاصة الغاصب بنصب

فهو الخ) اعتذار عن كون لولا يصح محي الفاء في جوابها وقد اعتدنا أيضاً بان الجواب محض أى حد فهو زان وتكون الجملة كورة كالتعليل لمحضوف (قوله مجردة عن زمان) أى فلا تكون لوفى مثل ذلك دالة على زمان ماض كما هو شأنها قال ابن مالك

لو حرف شرط في مضي ويقل • ايلاؤها مستقبلا لكن قبل

(قوله لانه قد يخفى) زاد غير مواد اخفى على عظام رحمة الله فعلى غيره أولى أقول قد يشكك في هذا القياس بأن الخلفه هنا استند الى مجرد الاذن وأما عطاه فانه ذهب الى ذلك لما قام عنده من الدليل فكيف يقال ان غيره في معناه (قوله ولو طوعت لم يجب مهر جزما) أى لا تضام اذنه الى مطاوعتها (قوله وجعل في بدا الخ) كذلك هو للتولى لقبضه كما قاله الماوردي أقول ولا ينافيه كون الخصم في البديل الراهن (قول اللان والخصم في البديل الراهن) لو نكل من اليمين في حلف المرتهن قولان كغرماء الفلاس وقوله لم يخاصم المرتهن أى لانه غير مالك والثاني نظر الى أنه حاتم مطلقاً بالقيمة فكان كالوجنى الراهن على المهر ونقضه كلامه مع

حضور خصومته لتعلق
حقه بالمأخوذ (فلو وجب
فخصص) في المرهون
التلف كالعبد (اقتص
الراهن) أي له ذلك (وفات
الرهن) لقوات محله من
غير بدل (فان وجب المال
بفضوه) من التخصيص على
مال (أو بجناية خطأ لم
يصح عفو عنه) خلق
المرهن (ولا) يصح (إبراء
المرهن الجاني) لأنه ليس
بمالك ولا يسقط بإبرائه
حق من الوثيقة في الاصح
(ولا يسرى الرهن إلى
زوجه) أي المرهون
(التفصيلة كثر رده)
ويصح بخلاف التفصيلة
كسمن العبد وكبر الشجرة
فيسرى الرهن إليها (فلو
رهن حاملا وحل الاجل وهي
حامل يبعث) كذلك لا نا
ان قلنا ان الحمل يعلم فكأنه
وهنهما والا فقدرهنما
والحمل محض صفة (وان
ولم يبع معها في الاظهر)
بناء على ان الحمل يعلم فهو
رهن والثاني لا يباع معها
بناء على أن الحمل لا يعلم
فهو كالحادث به المقصد
(فان كانت حاملا عند
البيع دون الرهن فالولد
ليس برهن في الاظهر)
بناء على ان الحمل يعلم

ويعتبر بيعها لان استثناء الحمل مشطري ولا سبيل إلى بيعها طعنا وتوزع الثمن على
الاجل والحمل لان الحمل لا تعرف قيمته والثاني يقول

منجز اذا غلب المرهن (قوله لم يخص المرهن) هو مقابل الاصح اذا المعنى انه ليس المرهن أن يخصم مطلقا
فقوله في الاصح عائد في الحقيقة لقوله والخصم الخ وهذه حكمة سكوت الشارح عنه فافهم (قوله وفي
مروض الخ) هو اعتراض على المصنف في نوع الخلاف (قوله اقتص الراهن) ولا يعبر عليه ولا على العفو
على الارش (قوله والمراد به المالك) فيشمل المبر وله العفو مجانا (قوله وفات الرهن) أي فيها اقتص
فيه من كله أو جزؤه وكلام المصنف ظاهر في السكوت وجري عليه الشارح بقوله التالف بفتح اللام والعفو مجانا
كالخصم (قوله على مال) ولومن غير جنس الدية لكن باذن المرتهن وشمل ذلك ما لو رثه السيد كان
كانت الجناية على أبيه أو مكاتبه ومات الجاني عليه أو هجر المكاتب فلا يسقط المال ويبيعه السيد في الجناية
(قوله أو بجناية خطأ) أو شبه عمد أو بصد وجوب الخصم ابتداء لمافع كاصلية أو سيادة (قوله لم يصح عفو
عنه) ولا التصرف فيه بغير اذن المرتهن (قوله ولا يسقط بإبرائه حقه من الوثيقة) الا ان قال أسقطت حتى
منها (قوله كثر) فلا يكون مرهونا وان كان موجودا حال الرهن ولم يؤثر في الباب ان الطلع غير المؤثر
من التمسك وفي الخطيب ان تعلم الصنعة كذلك لكن سيأتي أنها اذا كانت بعمل فهي من المنفصلة (قوله
ويصح) ولو لموجودا حال الرهن وصوف وان لم يبلغ أو ان الجزولين ولو في الضرع وقت الرهن ولو رهن بيضة
ففرخت ولو بلاذن أو مفرق فرعه كذلك فثبت فالفرخ والنبات رهن وقال الامام أبو حنيفة يسرى الرهن
إلى الزيادة المنفصلة كالتمسك وقال الامام مالك يسرى إليها ان كانت من جنس الاصل كونه جارية بخلاف
نمرة فمرة (قوله وكبر الشجرة) ظاهره ان المراد غلظها لا طولها بدليل عطفه على السمن ويصرح به تعليل
المسح بقوله لا لا يمكن انفصالها على هذا فلو طامن الزيادة المنفصلة فلا يسرى الرهن اليه ومثلها سنا بل الزرع
الحادثة بغير الرهن ولو قبل قبضه ولو يفسد كذا فراجع (قوله لا نا اذا قلنا الخ) يفيد أن الحمل داخل
مطلقا فهو كالزيادة المنفصلة حيث كان موجودا حال الرهن والافلا فاقلة المنهج من البناء على انه يعلم غير صحيح
(قوله بناء على أن الحمل يعلم) أي يعطى حكم المعلوم (قوله ويعتبر بيعها) أي من حيث الرهنبة المقتضى إلى
التوزيع مع الثمن كذا ذكره والا فيلزم الراهن بيعها لحملها أو توفية الدين وقول بعضهم يحمل كلام الشارح
على ما اذا تعلق بالحمل حتى ثالث يومية أو حجر ليس في محله فتأمل (قوله لان استثناء الحمل معتبر) خرج به
ما لو رهن نخلة فاطلمت فانه يصح بيعها واستثناء الفرة فتأمل (تنبيه) نص في الام واعتمده شيخنا أنه
لو سأل الراهن أن يعلم الحمل ويكون غمها كغيرها كان له ذلك كذا في المنهج ونظر فيه بعضهم بأنه يلزم
أن يكون ما زاد على قيمة الام مرهونا بغير عقد مع انه مجهول لا يقال يسرى إليه الرهن كذا زيادة المنفصلة للفرق
الواضح مع انه لا ضرورة هنا وقد يجاب بأن القدر الزائد ليس مرهونا وانما له حكم الرهن تبعاً من حيث ان
خاصية المرتهن جزماً اذا خصم الراهن ونظر فيه الاسنوي ولو غصبت العين المؤجرة فالحكم كما هنا (قول
المتن اقتص الراهن الخ) لو امتنع من الاقتصاص والعفو فلا يجبر خلافاً لابن أبي هريرة ومحمد بن أبي
عصرون والاول اختاره السبكي وبينه (قوله ولا يسقط بإبرائه حقه) أي كالأو وهبه لغيره بغير اذن فان حقه
بقي نعم لو قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط (قول المتن ولا يسرى) أي خلافاً لابي حنيفة مطلقاً والمالك في
الاولين لم يسلط من الحديث والقياس على الكسب والاجارة والعبد الجاني (قول المتن دون الرهن) هو
بغيره ان المبرة بحال الرهن دون حال القبض (قوله والثاني يقول الخ) كلامه بوجه انه على هذا الثاني
يكون الحمل رهنا حتى لو انفصل بيع معها وليس كذلك بل منناه أنه مادام حاملاً يباع لانه كالصفة فالو لم يمت فلا
يبيع بل يغوز به الراهن بذلك على ذلك النظر في مقابل الاظهر السابق

للمرهون منع نفسه من التصرف فيه وهو واضح على ظاهره

(فصل في الجنابة من المرهون وما يقبضه) (قوله جنى المرهون) ولو مضى بواو معار ابدعته (قوله على اجنبي) ومنه المرهون فيقدم حقه من حيث الجنابة على حقه من حيث الرهن (قوله بالقتل) هو قتل اذ كان المصنف غير القاتل بطل بقره منه وسيا في كلامه الاشارة اليه (قوله لان حقه الخ) نعم لو كان المرهون يعتقد وجوب الطاعة وجنى بأمر غيره نطق الضمان بذمة الامر فقط اجنبيا اوسيدا فيغرم قيمته رهنا ولا يقبل قول السيد في الامر ببيع او يقتص منه ثلاثا بطل حق الجنى عليه منه (قوله بطل الرهن) أي ان لم تزد قيمته على الارض ولم يكن مضويا والا فالأمر من بل لا يباع ما زاد الا ان يفر ببيع بعضه بقدر الجنابة ويكفر الغاصب قيمته رهنا سواء اقتص منه أو بيع (قوله لم يكن رهنا) نعم ان كان قد نسخ خيار بغير العيب بقي على الرهن (قوله بضم التاء) لعله الذي في كلام المصنف والا ففتحها صحيح خلافا لمن زعم فساد ما يرجع ضمير موارث السيد كافتل فباعه بغيره يستثنى عن لفظ منه (قوله وان عني على مال) أو كانت مستولاه حال اعساره لانه يلزمه فداؤها بخواتمها عليه كالمعلم (قوله أو كانت الجنابة خطأ) أشار الى ان العقول ليس قيدا وتلك قال في المنهج وتعيير بذلك وهو لا ان وجب سبب مال أهم من تعييره يعني على مال فقوله فيه والجنابة على غير اجنبي متعين خلافا لما في بعض النسخ من اسقاط لفظ غير لكن تقييده بوجود السبب بالاش غير مناسب اذ وجود سبب القصاص كذلك اذ لا يغوث الا ان اقتص بالفعل وقد يقال انما يقبل المال لانه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد وجب القوت في القصاص دون المال فتأمل (قوله لان السيد الخ) محل ذلك في الابتداء فلا يراد ما وجب عهدا وحصل عفو أو جنى غير عهد أو على طرف مورت السيد أو كتابته ثم انتقل المال للسيد بموت أو عجز لانه يفتقر في الاول (قوله وعبري الحر بالأصح) فالصنف مخالف لأصله ولما في الروضة وأصلها (قوله ومعلوم الخ) ولم يدخل ذلك في كلام المصنف مع شموله كافي المنهج لان الظاهر من بطلان الرهن أنه في جميعه وقال بعضهم لما دخله في الجنابة على السيد لانه ليس من محل الخلاف لم يدخله في الجنابة على الاجنبي للنسبة فتأمل (قوله لا تبطل الرهن) أي نظر الغالب والا فقد يسرى القصاص ويستغرق الارض القيمة (قوله بطل الرهنان) فان عفا السيد رجما أو بلامال بطل الرهن في القتل وفي رهن القاتل (قوله نعلق به الخ) فليس له العفو عنه بعد الصفو عليه (قوله وغنره رهن) بل انشاء عقد قاله شيخنا وظاهره خروجه عن رهنية مرتين القاتل وصيرورته رهنا لمرتهن القاتل بمجرد الجنابة أو بمجرد البيع وعلى ذلك لو سلم عنه مرتين القاتل رجوع لمرتهن الرهنان القاتل وفيه نظر والذي يتجه عدم خروجه عن رهنية مرتين القاتل بذلك فيبقى عنده بعد المسامحة المذكورة لأن عدم تعلقه به انما كان لأجل نعلق مرتين القاتل لتقديم حقه حيث زال تعلقه للمانع فليست على أصله فراجع وانظره (قوله وقيل يصير الخ) ظاهره من غير انشاء عقد وفيه لو سماع ما علمته وقال السبكي في هذه لا بد من انشاء عقد (قوله هذا) أي يبعه كذا وصيرورته رهنا كذا (قوله بيع من القاتل جزء) أي ان وجد من يشتري ذلك الجزء لم تنقص القيمة بالتشقيص والا يبيع كله ويكون الزائد

(فصل جنى المرهون) (قوله لأن حقه الخ) فلو قسم المرتهن عليه لضاع حقه وأيضا اذا قدم على حق المالك فعلى حق المرتهن أولى (قول المتن وان وجب مال) انه نعم ان كون المال يثبت للسيد على العبد هنا مفتر لا جل حق المرتهن ولو عني على غير مال صح بلا اشكال (قول المتن وغنره رهن) أي من غير توقف على انشاء رهن كالمالك (قول المتن وقيل يصير رهنا) أي لأنه لا فائدة في البيع (قوله وعنه) أي الخلاف في المستثنين (قوله وأبى الراهن) فعلى هذا اذا قلنا بالرجوع هل يصير رهنا من وقت الجنابة أم حين اباته

(فصل جنى المرهون) (قوله جنى المرهون) ولو مضى بواو معار ابدعته (قوله على اجنبي) ومنه المرهون فيقدم حقه من حيث الجنابة على حقه من حيث الرهن (قوله بالقتل) هو قتل اذ كان المصنف غير القاتل بطل بقره منه وسيا في كلامه الاشارة اليه (قوله لان حقه الخ) نعم لو كان المرهون يعتقد وجوب الطاعة وجنى بأمر غيره نطق الضمان بذمة الامر فقط اجنبيا اوسيدا فيغرم قيمته رهنا ولا يقبل قول السيد في الامر ببيع او يقتص منه ثلاثا بطل حق الجنى عليه منه (قوله بطل الرهن) أي ان لم تزد قيمته على الارض ولم يكن مضويا والا فالأمر من بل لا يباع ما زاد الا ان يفر ببيع بعضه بقدر الجنابة ويكفر الغاصب قيمته رهنا سواء اقتص منه أو بيع (قوله لم يكن رهنا) نعم ان كان قد نسخ خيار بغير العيب بقي على الرهن (قوله بضم التاء) لعله الذي في كلام المصنف والا ففتحها صحيح خلافا لمن زعم فساد ما يرجع ضمير موارث السيد كافتل فباعه بغيره يستثنى عن لفظ منه (قوله وان عني على مال) أو كانت مستولاه حال اعساره لانه يلزمه فداؤها بخواتمها عليه كالمعلم (قوله أو كانت الجنابة خطأ) أشار الى ان العقول ليس قيدا وتلك قال في المنهج وتعيير بذلك وهو لا ان وجب سبب مال أهم من تعييره يعني على مال فقوله فيه والجنابة على غير اجنبي متعين خلافا لما في بعض النسخ من اسقاط لفظ غير لكن تقييده بوجود السبب بالاش غير مناسب اذ وجود سبب القصاص كذلك اذ لا يغوث الا ان اقتص بالفعل وقد يقال انما يقبل المال لانه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد وجب القوت في القصاص دون المال فتأمل (قوله لان السيد الخ) محل ذلك في الابتداء فلا يراد ما وجب عهدا وحصل عفو أو جنى غير عهد أو على طرف مورت السيد أو كتابته ثم انتقل المال للسيد بموت أو عجز لانه يفتقر في الاول (قوله وعبري الحر بالأصح) فالصنف مخالف لأصله ولما في الروضة وأصلها (قوله ومعلوم الخ) ولم يدخل ذلك في كلام المصنف مع شموله كافي المنهج لان الظاهر من بطلان الرهن أنه في جميعه وقال بعضهم لما دخله في الجنابة على السيد لانه ليس من محل الخلاف لم يدخله في الجنابة على الاجنبي للنسبة فتأمل (قوله لا تبطل الرهن) أي نظر الغالب والا فقد يسرى القصاص ويستغرق الارض القيمة (قوله بطل الرهنان) فان عفا السيد رجما أو بلامال بطل الرهن في القتل وفي رهن القاتل (قوله نعلق به الخ) فليس له العفو عنه بعد الصفو عليه (قوله وغنره رهن) بل انشاء عقد قاله شيخنا وظاهره خروجه عن رهنية مرتين القاتل وصيرورته رهنا لمرتهن القاتل بمجرد الجنابة أو بمجرد البيع وعلى ذلك لو سلم عنه مرتين القاتل رجوع لمرتهن الرهنان القاتل وفيه نظر والذي يتجه عدم خروجه عن رهنية مرتين القاتل بذلك فيبقى عنده بعد المسامحة المذكورة لأن عدم تعلقه به انما كان لأجل نعلق مرتين القاتل لتقديم حقه حيث زال تعلقه للمانع فليست على أصله فراجع وانظره (قوله وقيل يصير الخ) ظاهره من غير انشاء عقد وفيه لو سماع ما علمته وقال السبكي في هذه لا بد من انشاء عقد (قوله هذا) أي يبعه كذا وصيرورته رهنا كذا (قوله بيع من القاتل جزء) أي ان وجد من يشتري ذلك الجزء لم تنقص القيمة بالتشقيص والا يبيع كله ويكون الزائد

حق المرتهن في ماله لا في عينه وعلى الثاني يقتل الى بعده هذا ان كان الواجب أكثر من قيمة القاتل أو مثله فان كان أقل منها يبيع من القاتل جزء بقدر الواجب ويكون ثمنه رهنا وأما الجزء رهنا على الخلاف

وهنا عند مرتين القتال (قوله ومعه) أي الخلاف (قوله ولو اتفقا) أي الراهن ومرتين القتل (قوله على عدم البيع) أي بل على النقل كما صرح به في المنهج وكذلك وافق الراهن والمترهنان على النقل والنقل قول الكل أو البعض من عين القتال لا قيمته على ما تقدم قال السبكي ولا يحتاج في هذا النقل إلى إنشاء عقد وخالفه شيخنا نعم لا يحتاج إلى فسخ لأنه كبيع الراغب في زمن الخيار والخبرة في النقل المرتين (قوله قال الامام) هو المتمدن كافي امساك الورثة عن التركة وقضاء الدين من ما لم ولا نظر لاحتمال وجود الراغب الذي أشار إليه الرافي لأن الأصل عدمه كما ذكره هناك نعم إن وجد الراغب بالفعل أجيب مرتين القتال وشيخنا الرمي بضع كلام الرافي وفرق بين ما هنا والتركة وفيه نظر انفع التضييف لا فرق ومع عدمه فالفرق الذي ذكره ينعكس مراده فراجع (قوله وسكت عليه) أي على كلام الرافي وظاهر هذا أنه ارتضاء (قوله عند شخص) أو أكثر (قوله نقص الوثيقة) فإن اقتضت السندات كلها (قوله أو بدنين) ولو عند شخص (قوله أي القتال) (قوله فائدة) أي المرتين (قوله بأن يباع) أي كله أو بعضه على ما تقدم ومثله يقام وليس من الغرض طلب بيعه خوف جنابة أخرى (قوله فإذا كان الخ) هو مثال لوجود الفائدة ولا نظر إلى يسار أو عسر في ذلك (قوله لم تنقل الخ) نعم لو كان قيمة القتال أكثر من دينه نقل منها ما زاد على قدر دين القتل قال العلامة البرلسي (قوله فقيمة القتل) أو أكثر منها ما زاد على دين القتال كما تقدم لأن كان دين القتل أكثر من قيمته والا فلا (قوله بأقساما) ومنها خلاف من لا يضمن ومنه الموت بضرب أذن له الراهن فيه كما مر (قوله وينفك بفسخ المرتين) قال شيخنا الرمي لا يفر من التركة لأنه لمصلحة الميت وسواء انفسخ في الكل أو البعض ولا يلزم المرتين بفسخ أو الفسخ والأذن يرد للمرهون ولا احتضاره للراهن بل عليه التحلية كطوديع فؤدة احتضاره ولو بيع على الراهن (قوله أو غيرهما) كارت واعتياض ولو تلف الموضع أو تقابل فيه أو تفرق قبل قبضه في الربوي بقي الرهن كما كان له ودسيه وهو الدين أما الأول أن قلنا الفسخ رفع المقدم من أصله وأما نظيره وأعلى حكمه أن قلنا برفعه من حينه وبذلك فارق عدم عود الضمان على غصب باع ما غصبه بالوكالة ونف قبضه لأن سبب الضمان الغصب وقيل زال (قوله لم ينفك شيء من الرهن) أي أن التمسك بالعقد المستحق ومن عليه الدين كما يعلم مما سبق فقام له (قوله أي المرهون) ولو التركة (قوله ولو رهن) أي المالك لأن المبيع كالرهن (قوله فبرئ من أحدهما) ولو بالرفع له سواء التمسك بالدين خلافا لخطيب واختلاف لان ما يأخذ مختص به وكذلك أسائر الشر كافي في الدين المشتركة إلا في مسائل ثلاث الارث والكتابة وربيع الوقت فإيا أخذ أحد الورثة من دين مورثهم لا يختص به نعم إن أحال به اختص

وامتناعه فيه نظر (قوله وفي العكس يباع جزماً) أي لانه لاحق للرتين في الدين (قوله وان اتفق المترهنان الخ) يقي ما لو اتفقا حلولا أو جبالا واختلافا فإما كان القتل بالكثير فمرهون نقل سواء كانت قيمته مثل قيمة القتال أو فوقها أو دونها لكنهما يباذنها لا ينقل ما زاد على قيمة القتل وإن كان مرهونا بالقليل وقيمه مثل قيمة القتال أو فوقها فلا تنقل فإن كانت قيمة القتال أكثر قال في شرح الارشاد بيع منه بقدر قيمة القتل لتصير رهنه مكان القتل ويستمر الباقي بدين القتال قال به يظهر أن قول الروضة إذا كانت قيمة القتل أقل وهو مرهون باقل الدين لا ينقل إذا فائدة فيه متعقب اه أقول وهذه المسائل التي قيل فيها بهم النقل لو فرض فيها أن قيمة القتال تزيد على الدين المرهون عليه بأضعاف فضية اطلاقهم الاعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضاً مجوز النقل الزائد على مقدار الدين فما وجه ذلك وينبغي أن يحمل كلامهم على ما ذكره كان القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب (قوله أو غيرهما) أي كارت واعتياض لكن لو تقابل في الاعتياض عاد الرهن كما عاد الدين

الرهن (بفتح المرتين) أو حاد ما ومع الراهن (والبراء من الدين) بقضاء أو إبراء أو حوالاً أو غيرها (فإن بقي شيء) (فصل) منه لم ينفك شيء من الرهن) أي المرهون لا بدوثيقة لجميع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه خرفي من أحدهما انك قسطة)

لتعدد العقد (ولو رهنه) بدين (فبرى أحدهما) بما عليه (أنك نصيبه) لتعدد من عليه الدين ولو رهنه عند اثنين فبرى من دين أحدهما
أنك قسطه لتعدد مستحق الدين (فصل) إذا (اختلفا في الرهن) أي أصله كان قال (٢٨١) رهنى كذا فانسكر (أو قدره)

أي الرهن بمعنى المهرن
كان قال رهنى الأرض
بشجارها فقال بل وحدها
أو تعيينه كذا العبد فقال
بل هذا الثوب أو قدر
المهرن به كباثنين فقال
بل باني (صدق الراهن
بجنيه) وإطلاقه على المنكر
بالنظر للمدعى وقوله (ان
كان رهن تبرع) فيدعى
التصدق (وان شرط)
الرهن المختلف فيه بوجه ما
ذكر (في بيع محالفا)
كسائر صور البيع اذا
اختلف فيها (ولو ادعى
انهم رهنه عبد مما يمتا)
وأقبضاه (وصدقه أحدهما
فنصيب المصدق رهن
بخمسين والقول في نصيب
الثاني قوله بجنيه وتقبل
شهادة المصدق عليه) فان
شهد به آخر أو حلف
المدعى ثبت رهن الجميع
(ولو اختلفا في قبضه) أي
المهرن (فان كان في يد
الراهن أو في يد المهرن
وقال الراهن غصبته صدق
بجنيه) لان الأصل عدم
لزوم الرهن وعدم اذنه في
القبض (وكذا ان قال
أقبضته عن جهة أخرى)
كلا علة والاجارة والابداع
يصدق بجنيه (في الأصح)
لان الأصل عدم اذنه في
القبض من الرهن والثاني

المحتال بما أخذه وهذه من حيل الاختصاص وما أخذ أحد السيدين مثلاً من دين الكتابة لا يختص به وما
أخذ أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف لا يختص به وان كان له النظر في حصته وأجرها بنفسه قاله شيخنا
مر واعتمده وصمم عليه وفيه نظر فتأمله وخرج بالموقوف عليهم أر باب الوظائف المشتركة فما يأخذه
أحدهم من الناظر أو غيره يختص به وان حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غير علمه برضا غيره منهم قاله
شيخنا الرمل والزيادى (قوله لتعدد العقد) فم ان المرتهن واحد وان المراد تعدد العقد بالصيغة أخذاً بما بعده
وعلم أيضاً براءة الراهن بالاداء من أحدهما ان قصده عند الدفع أو جعله عنه بعد الاطلاق ويصدق في ارادته
(فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به) (قوله أو قدره) أي المهرن وكذا المهرن به أو صفته كقدر
الاجل ومنه ما لو قال رهنى العبد بما قد قصده لكن قال كل نصف منه بخمسين مثلاً (قوله صدق الراهن)
ولو كان مستعيراً فالتعبير بأولى من التعبير بالمالك خلافاً لنزعه والاهـ تراص على التسمية في الاولى
أجاب عنه الشارح بقوله وإطلاقه الخ وسبأى وسواء وقع الاختلاف بعد القبض أو قبله وفائده في المسئلة
الاولى انه لو نكل الراهن حلف المرتهن وثبت الرهن وألزم الراهن باقباضه وفي غيرها انه لو نكل المرتهن
سقط اللوم على الراهن في عدم الاقباض (قوله وإطلاقه الخ) أي إطلاق اسم الراهن عليه في الاول مع
انكار ما صل الرهن فهو غير راهن صحيح بالنظر الى دعوى المرتهن بانه راهن (قوله ما ذكر) منه الاختلاف
في أصله بمعنى هل وقع بمز وجب بصيغة البيع أم لا فاستثناء بعضهم طهه ليس في محله وفي غيرها كان اختلافاً في انه
شرط أو في قدر ما شرط أو في صفة ما شرط نعم لو اتفقا على شرطه واختلاف في وقوعه بعد ذلك أو في عينه كان
رهن الجارية بوكيله وقال أمر تى بها فقال بل أذنت في رهن العبد وعكسه فالصدق الراهن فيهما ولا يثبت
رهن واحد من العبد ولا الجارية في الثانية وللشترى اختيار ان لم يرهن البائع في الاولى وهذه المرادة بقول
المنهج في غير الاولى (قوله انهم رهنه) ومثله عكسه كان ادعى انه رهنه ما عده الخ (قوله وأقبضاه الخ) ليس
فيدا على المعتمد اذا السكلام في ثبوت العقد لا في الزامه ببقائه عند المرتهن (قوله وصدقه أحدهما) أي ونكل
الأخرى في حصته ولم يتعرض لشريكه وكذا لو كذبه كل منهما فان قالنا لم أره ن وشريكى رهن ففى شهادة
على شريكه فتقبل كما سبقت ذكره ولا يضربى قبول الشهادة اعتراف المرتهن بكذبهما لعدم فسقهما بذلك على
العقد عند شيخنا ونقله عن شيخنا مر وما فى شرحه المخالف لذلك تبع فيه ابن حجر تبعه البلقيني ووافقهما
التعليق (قوله وعدم اذنه) فلو اتفقا على الاذن واختلاف في قبضه صدق من هو يده سواء المرتهن أو غيره
سواء ادعى الراهن الرجوع عن الاذن أو لا فتقييد المنهج بالاولى لا مفهوم له (قوله أقبضته عن جهة أخرى)
وكذا لم أقبضه عن جهة الرهن على المعتمد وجوب قصد الاقباض عنه وفارق البيع بان البيع لازم (قوله فله
تحليفه) أي فله رهن تحليف المرتهن انه قبضه من جهة الرهن وهو المعتمد سواء وقع الاقرار في مجلس الحكم
أو لا بعد الدعوى عليه أو لا حكم الحاكم عليه أو لا وقع الحكم بالصحة أو الموجب أو لا نعم ان أقر بعد اقامة البينة

(فصل اختلاف في الرهن الخ) (قول المتن صدق الراهن) أي لانه مدعى عليه (قول المتن وان شرط الرهن
اختلف فيه بوجه ما ذكر) اعلم ان مدلول هذه العبارة انها متى تحالفا ان اذا اتفقا على اشتراط الرهن في بيع
ولكن اختلفا في شيء مما تقسم كاصل الرهن أو قدره أو عينه أو غيره ذلك فاما اتفقا على الاشتراط فليس بشرط
بل لو اختلفا في اشتراط الرهن محالفا وكذا لو اتفقا على الاشتراط واكن اختلفا في القدر مثلاً وأما لو اتفقا
على الاشتراط واختلفا في إيجاد الرهن والوفاء به بان ادعاء المرتهن وانكره الراهن كي يأخذ الرهن ويحمل
المرتهن على فسخ البيع كما قاله السبكي فلا يخالف خلافاً لقتضى العبارة لانهما لم يختلفا في كيفية البيع قاله قول

(٣٦ - فليوبى وعبره - ثاني) يصدق المرتهن لاتفقا على قبض ما ذون فيه (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أي قبض المرتهن المهرن
(ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تحليفه) أي المرتهن انه قبض المهرن (وقيل لا يحلفه الا أن يذكر لاقراره ناو لا كقوله أشهدت

على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض لانه اذا لم يذكر نأ ولا يكون منافضاً بقوله لا قراره واجب باننا علم ان الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فاي حاجة الى تلفظه بذلك ولو كان اقراره في مجلس القضاء بمذبحه الدعوى فصيل لا يحلفه وان ذكر نأ ولا لانه لا يكاد يفر عند القاضي الا عن تحقيق وقيل لافرق (٢٨٢) لشمول الامكان (ولو قال أحدهما) أي الرهن والرهن (جنى الرهون وانكر

الاخر صدق المنكر جينه) لان الاصل عدم الجنابة وبقاء الرهن واذا بيع في الدين فلا شيء للمقر له على الرهن باقراره ولا يلزم تسليم الحق الى المرتهن المقر لاقراره (ولو قال الرهن جنى قبل القبض) وانكر المرتهن (فلا ظهر تصديق المرتهن جينه في انكاره) الجنابة صيانة لحقه ومخلف على نفي العلم بها والثاني يصدق الرهن لانه مالك (والاصح انه اذا حلف المرتهن (غرم الرهن للمجنى عليه) لانه حال بينه وبين حقه والثاني لا يفرم لانهم يقبل اقراره فكانه لم يقر (و) الاصح (انه يفرم الاقل من قيمة العبد وارث الجنابة) والثاني يفرم الارش بالغامط (و) الاصح (انه لو نكل المرتهن رد العين على المجنى عليه) لان الحق له (لا على الرهن) لانه لا يدعي لنفسه شيئاً والوجه الثاني يرد على الرهن لانه المالك والخصومة تجري بينه وبين المرتهن (فاذا حلف) الردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجنابة) ان استغرت

عليه وقبلها بانه اقر او رهن واقض سواء ذكر نأ ولا ولا ثم حكم الحاكم عليه فان علم استناد الحكم لاقراره فكذلك والا فليس له تحليفه قاله شيخنا هر واعتمده قال القاضي ابو اليبب وهذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء ولهذا قالوا الزوج وهو بمكة باسراً ممن مصر فوالت ولدت الستة أشهر من العقد لم يلحقه (قوله رسم القبالة) الرسم اسم للكتابة والقبالة بفتح أوله وثانيه اسم للورقة (قوله باننا علم الخ) يعلم من هذا أن ما ذكر لا يختص بما هنا بل يجري في سائر العقود وغيرها كالقرض وعن المبيع (قوله وقيل لافرق) وهو المعتمد كما تقدم فهو من هذا الوجه الاول ومقابلها قبله نعم ان حكم الحاكم بنحو قبضه أو ثبوت الحق في ذمته لم يكن له تحليفه بخلاف كذا نقل عن شيخنا الرمي (قوله ولو قال أحدهما الخ) صريح كلام المصنف والشارح في هذه والتي بعدها ان وقت الاقرار متأخر عن القبض بدليل البيع في هذه والحيالة في تلك وان وقت الجنابة مسكوت عنه في هذه ومقيد في الآتية بما قبل القبض ولو قبل العقد ما لو كان الاقرار فيه ما قبل القبض فلا يأتي ما ذكر اذا اقرار الرهن رجوع عن الرهن فلا فائدة لتصديق المرتهن في نفي الجنابة فلا يباع في الدين لبطان الرهن ويتعلق حق المجنى عليه برقبته لعدم المانع وفي اقرار المرتهن يبطل حقه من الرهن فليس له تعلق به ولا الرهن يبيع مولود الرهن وان لم يلزمه الجنابة شيء ولو أقبضه للمرتهن جاز وزم بقبضه (قوله صدق المنكر جينه) ويحلف المرتهن على نفي العلم والرهن على البت فان نكل من طلب تحليفه فيه ما يأتي في المسئلة بعدها (قوله واذا بيع) من جانب المرتهن أو الرهن ولا يتوقف على اذن المرتهن لاقراره بالجنابة وبيع المرتهن صحيح ظاهر مطلقاً وكذا باطنا من حيث الرهنية ان كان في الواقع جنابة والافاضل باطنا كذا قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي وفيه نظر اذ كيف يبيع المرتهن للدين مع اقراره بالجنابة فالوجه ان يقيد البيع بكونه من المنكر فتأمل ولم يبيع وانفك الرهن لزوم الرهن المقر ما قبله لزوال المانع على المعتمد (قوله في الدين) ينبغي أن لا يتقيد ببيع الرهن المنكر بكونه للدين بل له تزع الرهن من المرتهن فهر اعليه (قوله فلا شيء الخ) لان الرهن لا يفرم جنابة الرهون ولم تلف الرهن شيئاً للمقر له سبق الرهن على الجنابة وفارق لزوم غرم السيد ارش جنابة أم الولد باقراره بجنابته ولو قبل ايلاده بوجود فداها قاله الرافعي (قوله ولا يلزم تسليم الخ) أي من حيث كونه رهناً وان لم يفرم من حيث وفاء الدين (قوله لانه حال الخ) أي لانه منع المجنى عليه من وصوله الى حقه من رقبته المرهون باقباضه للمرتهن فهو كالوقته فليس المراد ان المفرم للحيالة كما فهمه بعض القاصرين فراجع (قوله اذا حلف المرتهن الخ) واذا نكل سقطت دعواه واثبتت الخصومة ولا يفرم له الرهن شيئاً لان الحيالة حصلت بشكوله (قوله ولا يكون الخ) فبأخذ الرهن (قوله بانه كان جانباً الخ) أي ينزل ذلك منزلة ما لو علم انه كان جانباً في الابتداء فتأمل (قوله وفي الروضة الخ)

قول الرهن والمرتهن الفسخ ان لم يرض ولو ترك المصنف هذه المسئلة استغناء عما سلف في التحالف كان أولى (قول المتن على رسم القبالة) الرسم الكتابة والقبالة الورقة أي شهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة لكي أخذ بعد ذلك (قوله توجه الدعوى) أي بحق من الحقوق ثم انه اقر به في مجلس القاضي ثم قال بعد ذلك لم يكن اقرارى به عن حقيقة هذا صورة المسئلة (قوله والثاني الخ) كان وجهه جري ان هذا هنادون ماسلف استناد الجنابة الى وقت خال عن حق المرتهن ثم محل الخلاف اذا عين المجنى عليه وصدة ودعوى زوال الملك كدعوى الجنابة لكن في العتيق لا يحتاج الى تصديق العبد وقول المتن قبل القبض أي سواء قال قبل الرهن أم لا (قوله قولين) هما في الاولى المعروفان بقولي الغرم للحيولة وفي الثانية المعروفان بما يضمنه السيد

قيمه والا يبيع منه بقدره ولا يكون الباقي رهناً لان العين المردودة كالبينة وألا قراره بانه كان جانباً في الابتداء في فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كاصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيفاً به وجهان في الثالثة وترجيح القطع بالاول في الثانية (ولو اذن) المرتهن (في بيع المرهون فبيع ورجع من الاذن وقدره حقه قبل البيع وقال الرهن بعده فلا يصح

تصديق المرهن) عيته

لان الاصل عدم رجوعه
في الوقت الذي يدعيه
والاصل عدم بيع الرهن
في الوقت الذي يدعيه
فيتعارضان ويبقى ان
الاصل استمرار الرهن
والثاني بصدق الزاين لانه
أعرف بوقت بيعه وقسط
له المرهن الاذن (ومن
عليه الثابت باحدهما رهن
فأدى الفاء وقال أدبته عن
الثابت الرهن صدق عيته)
على المستحق القائل انه أدى
عن الالف الآخر سواء
اختلفا في بية ذلك أم في لفظه
لان المؤدى أعرف بقصده
وكيفية أدائه (وان لم ينو شيئا
جعله عايشا) منهما أو منهما
(وقيل يقسط) عليهما
(فصل من مات وعليه دين
تعلق بتركته) قطعا المنتقلة
الى الوارث على الصحيح
الآتي (تعلقه بالمرهون وفي
قول كتعلق الارش بالجاني)
لانه ثبت من غير اختيار
المالك (فصل الاظهر)
الاول (يستوى الدين
المستغرق وغيره) في رهن
التركة به فلا ينفذ تصرف
الوارث في شيء منها (في
الاصح) على قياس الديون
والرهون والثاني قال ان
كل الدين أقل من التركة
فقد تصرف الوارث الى
أن لا يبقى الا قدر الدين
لان الجهر في ملك كبير

فيه اعتراض على المصنف في التعبير بالاصح (قوله تصديق المرهن) أي ان لم يتفق على وقت أحدهما والا
فكل رجة فقوله في الوقت الذي يدعيه أي في الواقع (قوله ويبقى الخ) قال شيخنا وهذا مخالف للرجعة من
اجتناب المعنى السابق فيها وفيه نظر فراجع وحيث صدق المرهن وحلف وأخذ المبيع من المشتري فهل يلزم
الراهن له بدله اذا بيع أو هل يلزم تسليمه اذا انفك بلا بيع حرره (قوله الفان الخ) وان اختلفا في الاجل أو
قصره أو الصحة أو غير ذلك (قوله فأدى الفاء) ولو من غير جنس الدين ووارثه مثله ولا عبرة بظن الآخذاته
هدية مثلا ومن ذلك ما تزوج امرأة وعلق عليها أنه متى تزوج عليها مثلا أو برأته من كذا من صداقها فهي
طالق فإذا دفع اليها المالا وقصده عن صداقها برى منه ولا يحنث بعد ذلك بزواجه وقيد شيخنا الرمي بما اذا
كان المدفوع من جنس الصداق ولم يوافق عليه شيخنا الزيادة (قوله صدق الخ) فان كان من غير الجنس ولم
يرض به رده وأخذ مثل دينه (قوله جعل الخ) واذا عين لاحدهما وكان به رهن مثلا انفك من وقت الدفع
أو اللفظ وقيل من التعيين فلم أن اخيرة للدفع انتهاء وكذا ابتداء الاف المسكوبة مع سيده بأن كان عليه
دين لسيده وأحله مال وقال خذه عن النجوم وقال السيد بل عن الدين فالمجاب السيد لان دين الكتابة
معرض للسقوط ولم يجب في الانتهاء لتقصيره (قوله وقيل يقسط) وحل على ما اذا انفك معرفة كونه عن
أحدهما وهل يقسط بالمناصفة أو بالتوزيع وذكر الشيخان فيها اذا جعله عنهما أو أطلق أنه يقسط عليهما
بالسوية فقياسه هنا كذلك لكن فيه نظر اذا اختلف فيه قبر الدين خصوصاً ان كان الأقل دون قدر
النصف فتأمل (تنبيه) ذكر بعضهم هنا مسائل مستتناة لم يقل بها شيخنا فأعرضت عن ذكرها
(فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله وعليه دين) أي غير لقطعة تملكها لانه لا غاية لتعلقه وقصره النوى
بأنه لا مطالبة بها في الآخرة لان الشارع جعلها من جهة كسبه أي بخلاف دين من انقطع خبره لا تعلق له لبيت
المال بعد مضي العمر الثالب بشرطه في دفع الامام عادل ففاض أمين ثقة ولو من الورثة بصرفه كل منهم في
مصارفه وشمل الدين ما به رهن أو كفيلا وشمل دين الله تعالى ومنه الحج فليس الوارث أن يتصرف في شيء
منها حتى يتم الحج ولا يكتفى الاستحجار ودفع الاجرة كذا قاله السباطي ولو كان الدين لو ارث سقط منه بقدرها
(قوله بتركته) أي غير المرهون لتعلق حتى المرهن به قبل الموت فان انفك تعلق الدين به بخلاف حق المرهن
فانه يتعلق ببقية التركة أيضا قاله شيخنا مر (قوله المنتقلة الخ) أفاد أن جميع ما يأتي من المسائل متفرع على هذا
وقد قال الاسنوي كان الصواب تقديمه (قوله فلا ينفذ الخ) وان أذن له الدائن مرعاة الحق الميت ثم ينفذ
العقود الا ببلادهم موثروا ولو في من الدين بقدر ما يخضعه نفذ تصرفه في حصته الا ان كانت من مرهون من
في جنابة الرقيق ورجح في المرهون طريقة القطع تشبيها بالولد لامتناع البيع فيهما (قول المتن عما شاء)
وقيل يقسط وجه الاول ان التعيين اليه ولم يوجد وجه الثاني عدم أولوية أحدهما على الآخر قال الاسنوي
والابراء كالاداء فيها تقدم اه وقضيته صحة البراء من أحد الدينين من غير تعيين وفيه نظر (فرع) اذا
قلنا بالتقسيط فهل هو بالسوية أو باعتبار قبر الدينين ذهب الامام الى الثاني وصاحب البيان الى الاول
(فرع) لو مات من غير تعيين قام ووارثه مقامه فيما يظهر وان كان باحد الدينين ضامن
(فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته) ظاهر هذا كغيره أنه يتعلق بها وان كان به رهن في الحياة والموت
في التركة (قوله المنتقلة الخ) حكمة ذكر هذا التنبيه على ان ما بعده متفرع على هذا الصحيح بل قال الاسنوي
سائر ما في الفصل متفرع على ذلك وان الصواب تقديم ذكر ذلك هنا لانه خير كما فعل المناهج (قول المتن تعلقه
بالمرهون) قال الاسنوي لانما حوط لبيت اذ عليه يتمتع تصرف الورثة فيه جز ما بخلاف الحاقه بالجنابة فانه
يأتي فيه اختلاف للذكر كور في البيع اه أقول بمرادهم ان القدر الذي به التعلق هذا شأنه فلا ينافي جريان
بشيء حقير بعيدا في الروضة في المسئلة وسواء أعلم الوارث بالدين أم لا لان ما تعلق بحقوق الأديين لا يختص به

وحكى في المطلب الخلاف على قول تعلق الارض بذكر واستله في تعلق الزكاة وقد تقدم مع ترجيح التعلق بقدرها في أي ترجيحها هنا فيخالف
المرجع على الارض المرجح على (٢٨٤) الرهن بقوله في الاظهر الخ صحيح (ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر فظهر دين بردميغ

الميت قبل موته لانه لا يفتش منه الابداء الجميع لان الرهن يجعل أقوى من الشرعى (قوله وحكى في
المطلب الخ) هو اعتراض على المصنف في تخصيص الوجهين بتعلق الرهن مع انهما جاريان على قول تعلق
الارض ايضا وأشار الى الجواب بان سكوت المصنف عنهما على قول تعلق الارض ليس لضعفهما بل لان الترجيح
مختلف فيهما وذلك أنهم ذكروا الوجهين على كل من القولين في تعلق الزكاة بالمال وقالوا فيهما ان الاصح
على قول تعلق الارض أن التعلق بقدرها في أي مثله هنا فيكون الاصح هنا على قول تعلق الارض ان التعلق
بقدر الدين وهو مخالف الاصح هنا من أن التعلق بالجميع على قول تعلق الرهن الذي هو الاظهر فتخصص
المصنف القول الاول بقوله في الاظهر الخ صحيح وهذا من حيث صحة الجواب عن المصنف والا فالمتد
ان التعلق هنا بالجميع مطلقا فلما رد بقوله الخلاف الاصح ومقابله بقوله هنا مثله أي الترجيح على قول
الارض وبقوله تقدم أي في باب الزكاة بقوله بقدرها أي الزكاة على قول تعلق الارض وبقوله هنا أي في تعلق
الدين على قول الارض فيخالف المرجح هنا على قول الارض المرجح هنا على قول الرهن فتأمل ذلك فانه
عما عرفت فيه الافهام ومخالفت فيه الاحكام واقوى التوفيق والالهام (قوله ظاهر) أي موجود لا باطنا
ولا ظاهرا (قوله فظهر) أي فطرا بديل ما بعده (قوله بردميغ) أو بتردي شي في بتر حفرها قبل موته
عدوا ولا عاقلة (قوله ظاهر) وكذا باطنا ايضا فالاولى اسقاطه (قوله لم يقض الدين) الاولى لم يسقط ليشمل
الابرار وغيره (قوله فسخ) أي فسخه الحاكم فقط على المعتمد نعم ان وقت قيمة المردود بالدين الطارى أو بقي
من التركة لا تصرف ما بقي به فلا فسخ لعدم الحاجة اليه (قوله ومقابل الاصح الخ) قيد شيخنا الرملى الخلاف
بما اذا كان البائع موسرا والام ينفذ جزما (قوله لظاهر) أي لما طرأ كالمس (قوله المقارن) أي لتصرف
الوارث وان لم يعلم به كما تقدم (قوله امساك عين التركة الخ) نعم ان رضى بوفاء الدين من ثمنها بعد بيعها ومن
عينها أو بدفعها بدلا عنها وكانت من جنسها أو تعلق بعينها لم يكن للوارث امساكها (قوله أوجب الوارث) نعم
ان وجد الزاغب بالفعل أوجب الغرماء كالمس (قوله كالسبب والتناج) يعني أن المراد الزاغب المنفصلة ومنها
سنا بل يزرع وزيادته في الطول وطول شجرة كالمس أو المتصلة كسمن وغاظ شجرة وطلع لم يؤر وحمل موجود
وقت الموت فهي من التركة فيتعلق بها الدين ونقل عن شيخنا الرملى أنه يقوم الزرع وهو وقت الموت وتعرف
قيمتها فزاد عليها للوارث وهو لا يناسب القواعد ولم يرضه شيخنا كالعلامة ابن قاسم ولما سؤا

بعب (أكل البائع ثمنه
(فلا يصح أنه لا يقين فساد
نصفه) لانه كان جائزا له
ظاهرا (لكن ان لم يقض
الدين فسخ) لا تصرف لاصل
المستحق الى حقه فويل
لا يفسخ بل يطالب الوارث
بالبين ويجعل كالمفسخ
ومقابل الاصح يبين فساد
التصرف الحاقا لما ظهر من
الدين بالدين المقارن لتقدم
سببه (ولا خلاف أن للوارث
امساك عين التركة وقضاء
الدين من ماله) نعم لو كان
الدين أكثر من التركة
فقلل الوارث أخذها بقيمتها
وأراد الغرماء بيعها لتوقع
زيادة رغباً جيب الوارث
في الاصح لان الظاهر انها
لا تزيد على القيمة (والصحيح
أن تعلق الدين بالتركة
لا يمنع الارث) لانه ليس في
الارث المفيد لذلك أكثر
من تعلق الدين بالمورث
فتعلق رهن أو ارض وذلك
لا يمنع الملك في الموهون
والعبد الجاني والثاني استند
الى قوله تعالى من بعد وصية
يوصي بها ودين فقدم الدين
على اللبث وأجيب بان
تقدمه عليه لقسمته لا يقتضى
أن يكون مانعاً منه وعلى
الثاني هل للمنع في قدر الدين
أولى بالجميع قال في الروضة

الوجهين الآتين على قول الرهن (قوله في تعلق الزكاة) أي بالمال الزكوى وقوله مع ترجيح التعلق بقدرها أي
على كل من تعلق الرهن والارض وقوله في أي ترجيحها هنا أي بالنسبة لتعلق الارض لان المرجح هنا على تعلق
الرهن التعلق بالجميع كالمس والارض من ذلك كله دفع ما قبل الصواب أن يقول المتنازع على القولين ولا
يقول على الاظهر أي الاولى هذا وان تقول لا يلزم من التعلق بقدر الزكاة في مسئلتها أن يقول بمثله هنا لان
الزكاة ماسة ورفق وفيها ضرب من العبادة لتوقفها على النية فلا يلزم الاتحاد في الترجيح فالحق لا اعتراض
(قول المتن ولا خلاف الخ) أي لان الوارث خليفة للمورث فله الذي له (قوله نعم لو كان الخ) هذا يشكل
على تعلق الرهن وذلك اختاره السبكي في هذه الصورة ان التعلق بقدر التركة من الدين (قوله أوجب الوارث)
أي فصدق عليه أنه امساك التركة ولم يوف الدين كله فحسن الاستدراك بقوله نعم الخ (قول المتن والصحيح أن
تعلق الدين الخ) وذلك لان التركة لو كانت باقية على ملك الميت لوجب أن يرثها من أصلها وأعتق من أقاله قبل
وفاء الدين دون من مات بعد الميت وقبل الوفاء وقال أبو حنيفة ان كان مستغرقا منع والا فلا يمنع مطلقا (قوله

كاملها في أواخر الشفعة في خلاف مذكور في موضعه وكأنه أشار الى مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف
في الجميع أو في قدر الدين للميت على أن تعلق الدين لا يمنع الارث ولم يذكر ذلك الخلاف هنا

في ملك الورث وعلى الثاني يتعلق بها تبعاً لاصلها (واقه أعلم)

(كتاب التفليس)

قال في الصحاح فلسه

القاضي تفليساً نادى عليه

أنه أفلس وقد أفلس

الرجل صار مفلساً اهـ

والمفلس في العرف من

لاماله وفي الشرع من لا

يفي ماله دينه كما قال ذا كرا

حكمه (من عليه ديون حالة

زائدة على ماله بحجر عليه)

في ماله (بسؤال الغرماء)

وفي الحرر والشرح يجوز

للمأكل الحجر عليه وفي أصل

الروضة يصح حجر عليه القاضي

وزاد انه يجب على الحاكم

الحجر صرح به القاضي أبو

الطيب وأصحاب الحاوي

والشامل والبسيط وآخرون

من أصحابنا وإن قول

كثيرين منهم ففقد الحجر

ليس مرادهم انه غير فيه

أي بل انه بائس بعد امتناعه

قبل الافلاس وهو صادق

بالواجب والاصل في ذلك

ماروي البارقيطي والحاكم

وقال صحيح الاسناد عن

كعب بن مالك انه صلى الله

عليه وسلم حجر على معاذ

في ماله وباعه في دين كان

عليه وفي النهاية انه كان

بسؤال الغرماء (ولا حجر

بالمؤجل) لانه لا مطالبة في

(كتاب التفليس)

أي ايقاع وصف الافلاس من الحاكم على الشخص واختار هذا التعبير على الافلاس الذي هو وصف الشخص لانه المقصود شرعاً كما اشار اليه الشارح بقوله يقال فلسه الحاكم نادى عليه بالفلس فهو لغة النداء على المفلس وبه يشتر بصفة الافلاس وشرعاً منع الحاكم لمن التصرفات المالية لتعلق الدين بها كافي الرهن واعلم أن هذا الحجر لا جل الغرماء ولعل أجر النداء عليه في ماله ان قلنا انه لمصلحة لانه لبراءة ذمته وسيأتي عن شيخنا خلافة وفيه نظر (قوله والمفلس في العرف من لاماله) وفي اللغة من صار ماله فلو سألناها أخيراً (قوله وفي الشرع إلخ) سواء حجر عليه الحاكم أو لا فهم اطلاقاً ولا حجر حكم عليه فلا يحمل قيداً فيه (قوله من عليه) أي من يطالب ولورقياً ما ذوقنا الحجر عليه بالفلس للقاضي لالسيد (قوله ديون) الجمع ليس قيداً والمراد ديون الآدمية العينية اللازمة للحالة كما يأتي فلا يصحجر بالنافع ولا بدين الله تعالى ولو فوراً كنندروا ان المحصر مستحقوه ولا بنجوم كناية ونحوها ولا يؤجل كما يأتي (قوله على ماله) أي عينا كان أو منفعة حيث تبسر الاداء منها كدين على موثر بأذلة ومنفعة نحو وقف عليه يسهل اجارته المستغلات والوظائف والمعنى انه يجمع ماله الحاصل عنده مودينه المتيسر وما يحصل من الاجرة بحسب الرغبة ومن ربح المستغلات وما يرغبه في الوظائف ثم يقابل ذلك كله بما عليه من الديون فلا يعتبر المنسوب والصال والمجود والدين على معسر أو غالباً ومنكر ولا بينة والمرهون وان تعدى الحجر الى الجميع ولو المرهون على المعتمد كما سيأتي فالمال المراد بقوله في ماله أهم من الاول (قوله بحجر عليه) ولورقياً كما مر أو محجور أو الحجر على وليه وانما يقع الحجر من الحاكم أو المحكم لا خبرهما بقوله حجرت عليه أو منعه من التصرف في الاموال أو نحو ذلك (قوله وزاد انه يجب إلخ) وهو المعتمد سواء كان الطلب من المفلس أو الغرماء أو بلا طلب في نحو المحجور كما يأتي (قوله وأصحاب الحاوي) وهو لما وردى والشامل وهو لابن الصباغ والبسيط وهو للفرزالي (قوله وهو صادق بالواجب) ليس في هذه العبارة افادة ما ادعاه من الوجوب بل صدقها بغيره فكان صواب النتيجة أن يقول فهو واجب فتأمل (قوله في دين كان عليه) وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لكم الا ذلك يعني الآن (قوله ولا حجر بالمؤجل) أي لا يجوز الحجر به مستقلاً ولا بحسب من الدين المقابل بالمال ولا يطالب صاحبه ولا يشارك عند القسمة فان حل قبلها شارك صاحبه الغرماء كما في شرح الروض (قوله كالموت) ومثله الردة أي المتصلة به وضرب الرق على الاسير بخلاف الجنون على المعتمدين تظهر فائدة الردة فيها لو قسم ماله بين رده وموته ثم مات فيتمتعين فساد القسمة (قوله بخراب القسمة بالموت) والقسمة وصف قائم بالانسان صالح للالزام والالتزام وهو يزول بالموت فلا يمكن التملك بعده

والثاني إلخ قضيته ان وجود الوصية وحدها مانع من الارث على هذا الوجه فان كان كذلك وجب فرضه في الابناء الساتع (قوله وعلى الثاني يتعلق إلخ) لانها باقية على ملك الميت

(كتاب التفليس)

هو كإبطال الماوردي والبندنجي والحاكم في الشرع حجر الحاكم على المدين بالشرط الآتية (قوله وفي الشرع من لا يبي إلخ) قال الاسنوي هو في الشرع المحجور عليه وفي اللغة من صار ماله فلو سأل كني به عن قلة المال ثم شبه به المحجور عليه لاجل نقصان ماله عن ديونه وقوله من لا يبي يخرج من لاماله ويجوز أن يقال هذا أهم من الاول (قوله واذا حجر) خرج به ماله وأفلس ولم يصحجر عليه فانها لا تحمل بلا خلاف (قول المتن لم يحمل بالمؤجل) في حلال المؤجل بالجنون قولان قال النووي والمشهور الحلال قال الاسنوي وفيه نظر قال وعليه

الحلال (واذا حجر لم يحمل المؤجل في الاظهر) والثاني يحمل بالحجر كالموت بجماع تعلق الدين بالمال ووفق الاول بخبر القسمة بالموت دون الحجر (ولو كانت الديون

بقدر المال فان كان كسره ينفق من كسبه فلا يجوز ان لم يكن كسره لو كانت نفقته من ماله فكذا (لا جرم في الاصح) والثاني بحجر عليه كي لا يضيع ماله في النفقة ودفع بالتفكر (٢٨٦) من مطالبته في الحال (ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء (فلو طلب بعضهم) الحجر

ولذلك ألحق به ضرب الرق كاسر (قوله بقدر المال) أفهم أنه لو لم يكن مال فلا يحجر بطريق الأولى ولا نظرياً
عساه أن يوجد بنحو كسب (قوله ودفع الخ) فيلزمه إلحاقه بالوقا فان امتنع أكرهه أو باع من ماله ما يوفى
به بما يرى فيه المصلحة وإن عين غيره خلافاً للسبكي ولو طلب المستحق الحجر عليه أجابه إلحاقه كمسألة دين
المعاملة والالتزام لا ينفك عن أمواله لكنه حجر غير ملام لا يحجر فلس فلا يرد على المصنف (فرع) قال شيخنا
مر للحاكم نفي المصنف من أداء دين عليه بعد طلب مستحقه بحبس أو ضرب وإن زاد على التعزير بل
وإن أدى إلى موته لأنه ينفق ولا ضمان عليه فيه (قوله ولا يحجر) أي لا يجوز (قوله لم يحجر عليهم) ومنظلم
المسجد والجهة العامة كالقراء (قوله وأسفه) قال بعضهم أو فلس بغير طلب من ولهم أو لم يكن لهم ولو أصلا
(قوله لدين الغائبين) إلا أن كان على غير ملء أو غير موقوف فللقاضي الامتناع حينئذ الحجر لأن له الاستيفاء
كما يؤخذ من العلة (قوله بطلب المفسد) ولو بوكيله لكن بعد دعوى الغرماء بالدين وثبوتها بينة أو إقراره ولا
يكفي علم القاضي (قوله أو بدونه) كافي المحجور السابق وما ألحق به (قوله قال الرافعي الخ) قال السبكي
وهو أصوب مما تقدم من النهاية (قوله حق الغرماء) أي لا حق الله تركه ونذروا كفارة وقيل تتعلق
نجوم الكتابة بمال المكاتب إذا حجر عليه بغير ما حرره (قوله بماله) عينا كان أو ديناً ومنفعة حالاً أو مؤجلاً
ولو لم يهره أو خلافاً لابن الرفعة فلا يجوز بيعه بدون ثمن المثل إذا رضى المرتهن ولا يبرأ من الغرماء مع المرتهن
وغير ذلك (قوله تصرفه) أي الواقع بعد الحجر فلو وقع الحجر فزمن خيار بيع لم يتعلق به الغرماء بل له الفسخ
والاجازة (قوله استجاباً) أي يندب للقاضي أن يشهد وأن ينادي عليه أخذاً من العلة والقياس أنه لا يجب
أجرة المنداد على المفسد لأنه حق الغرماء بل في مال المصالح أو نحوها قاله شيخنا والوجه خلافه كاسر (قوله
والأظهر بطلانه) أي تصرفه مطلقاً ويجرم عليه وطء الأمة مطلقاً ولو فيمن لا تحبل وإذا حبلت لم تصرف أمه
قاله شيخنا وظاهر ما أنه لو أنفق الحجر بغير بيعها أو ملكها بعده لا تعود أم ولد وهو بعيد ولم يرتفع بعض
مناخنا فراسمه (قوله ومن الجائر) أي مع نقص نظر المفسد عن نظر القاضي فلا يرد ما بعده (قوله والكلام
الخ) أي محل الخلاف ما ذكره والأفوه باطل قطعاً (قوله وبإذن القاضي يصح) البيع للغرماء بشرط
يمنع الشراء له بالمؤجل (قول المتن بغير طلب) أي لأنه لمصلحة الغرماء والمفسد وهم ناظرون لأنفسهم (قوله
والثاني يقول) أي وأيضاً لحرية والرشد يتأفان الحجر وإنما ارتكب عند سؤال الغرماء للضرورة (قول
المتن في قول يوقف) عليه لا يجوز الاقدام ولا ينفذ ظاهره إلا بخلاف المريض (قول المتن يوقف تصرفه)
أي كالمريض لكن المريض ينفذ لظاهره وأقوله لا ألتا لو كان هناك أنواع من التصرفات نقضنا الأضعف
فالأضعف قال في الروضة ينقض الرهن ثم الهبة ثم البيع ثم الكتابة ثم العتق واستشكل بأن تبرعات المريض بنقض
الأخوفاً آخره ورفق ابن الرفعة بفرق مذكور في شرح السبكي وقول الشارح أي بأن أنه الخ إيصاحه ما قاله في
المطلب أن هذا القول غير القول بوقف العقود المنسوب للقديم فان ذلك وقف محبة وهذا وقف تبيين وكان
ما خذه ان حجر المفسد إنما يتناول القدر المزاحم للدينون (قول المتن والأظهر بطلانه) أي كالمريض (قول المتن
فلو باع ماله الخ) أو شيئاً منه وقوله بدنيهم خرج به البيع ببعضه أو بعين فانه باطل قطعاً لعدم تضمنه ارتفاع الحجر ثم
صورة مسألة الكتاب أن يكون دينهم من نوع واحد وباعهم بلفظ واحد فان باع مرتباً بطلان واضح وإن
باع معاً ودينهم مختلف النوع كان كبيع عبيد جمع ثمن واحد فيبطل وإلى ذلك كله أشار الشارح بقوله الآتي
والكلام حيث يصح البيع ولو لم يكن حجر (قوله والثاني قال الأصل الخ) لو صدر الإيجاب منه قبل

(ودينه قدر يحجر به) بأن
زاد على ماله (حجره) أي
وإن لم يزد الدين على ماله
(فلا) حجر كما تقدم ثم لا يخص
أثر الحجر بالطالب بل بهم
فهم لو كانت الدينون لم يحجور
عليهم بصلاً وجنونا وأسفه
حجر القاضي عليه من غير
طلب أصلهم ولا يحجر
لدين الغائبين لأنه لا يستوفى
مالهم في القدر (ومحجر بطلب
المفسد في الاصح) لأنه
فيه مفسر ظاهره والثاني
يقول الحق لم في ذلك قال
الرافعي روى أن الحجر على
معاد كان بالتفاس منه (فاذا
حجر) عليه بطلب أو بدونه
(تعلق حق الغرماء بماله)
حتى لا ينفذ تصرفه فيه بما
يضرهم ولا تراجم فيه
الدينون الحادثة (واشهد)
الحاكم استجاباً على حجره
أي المفسد (ليحذر) أي
لصن الناس معاملته (ولو باع
أو وهب أو أعتق في قول
يوقف تصرفه) المذكور
(فان فضل ذلك عن الدين)
لا ارتفاع القبة أو إبرام (نفذ
والألفا) أي بأن أنه كان
نافذاً أو لاغياً (والأظهر
بطلانه) لتعلق حق الغرماء
بما تصرف فيه (فلو باع ماله
لغرمائه بدنيهم) من غير

أذن القاضي (بطل) البيع (في الاصح) لأن الحجر يثبت على العموم ومن الجائر أن
يكون له غير ثم آخر والثاني قال الأصل عدمه ومما فرعان على بطلان البيع لا جني السابق كأفادته الفاء والكلام حيث يصح البيع ولو لم يكن
حجره وبإذن القاضي يصح

مواطاتهم

(قوله باع سلمة لعمامه ورجله)

(أواشترى) شيا بمئ (د)

القيمة فالمصحيح محض

ويثبت (المبيع والمئ (ف)

ذمته) والثاني لا يصح

للمحجر عليه كالسفيه وفي

الروضة كأصلها حكمة الثاني

قولا شاذ (ويصح نكاحه

وطلاقه وخلعه) زوجته

(واقصاصة واسقاطه) أي

القصاص من إضافة المصدر

إلى المفعول (ولو أقر بين

أودين وجب قبل الحجر)

بعمالة أو اتلاف (فلا ظهر

قبوله في حق الغرماء) كما

يقبل في حقه جزما والثاني

لا يقبل في حقهم لا احتمال

للمواطأة ودفع بانها خلاف

الظاهر (وان أسند وجوبه

إلى ما بعد الحجر بعمالة أو

مطلقا) أي لم يقيد بعمالة

أو غيرها (لم يقبل في حقهم)

فلا يزاحمهم المقر (وان قال

عن جنابة قبل في الأصح)

في زاحمهم المئ عليه والثاني

لا يقبل كالمواظاة عن معاملة

وان أطلق وجوبه قال

الرافي فقياس المسحب

التنزيل على الأقل وجعله

كالوأسند إلى ما بعد الحجر

زاد في الروضة هذا ظاهر

ان تطورت مراجعة المقر

وان أمكنت فينبى أن

يراجع لانه يقبل اقراره

(وله أن رد بالعيب ما كان

اشتراما كان كانت الغبطة في

الرد) فان كانت الغبطة في

أن يقع العقد لجمعهم بلفظ واحد وأن يكون دينهم من نوع واحد كما قاله الاستاذ وسياى أنه لو رضى الغرماء بأخذ المال المفلس بدينهم من غير بيع جزو يفرق بأن العقد بمحتاط له (قوله فلو باع سلمة) خرج المشتري سلمة فلا يصح منه وضابط ما لا يصح منه كل تصرف مالى بالعين مفوت على الغرماء أنشاء في الحياة ابتداء فخرج بالمحال نحو الطلاق والعين القيمة كالمسلم وبالفوات ملكه من يعتق عليه بهيمة وأرث أو صدق لها أو وصية قال بعضهم وفي هذا نظر لانه بدخره في ملكه تعالى به حق الغرماء فكيف يتفلسف مع نفوته عليهم فتأمله وبالنشاء الاقرار وسياى وبالحياة التدبير والوصية نحو همار بالابتداء رده بالعيب ونحوه وقال الأذرى وله التصرف في نفقته وكسونه بأي وجه كان فراجع (قوله من إضافة الخ) دفع به شموله لاسقاط أرض أو دية أو دين لو رجع الضمير للمفلس وشمل ذلك اسقاطه القصاص مجازا وهو كذلك وقد يقال ان غير القصاص لا يسمى اسقاطا وانما يقال له ابراء فلا يرد على رجوع الضمير للمفلس المناسب للضائر قبيله فتأمل (قوله وجب الخ) أي ثبت وان لم يلزم كبيع مع خيار كما مر (قوله فلا ظهر قبوله) ولا يخلف هو ولا المقر على المعتمد لان رجوعه لا يقبل (قوله إلى ما بعد الحجر) أي بعد ابتداءه فهو في زمنه كوقت الاقرار (قوله قبل) ولا يخلف هو ولا المقر كما مر (قوله والثاني لا يقبل) ودفع بأنه ثبت بغير رضاستحققه (قوله على الأقل) وهو دين المعاملة وجعله بعد التنزيل المذكور فهو تنزيل آخر (قوله هذا) أي المذكور من التنزيل والجعل ومثله اطلاق الاسناد المتقدم في كلام المصنف وبعضهم جعل ما هنا شاملا له وفيه بعد (قوله فينبى) أي يجب أن يراجع وهو المعتمد هنا وفيما مر فعمل انه في هذه اراجع مرتين وفي الأولى مرة (قوله وله أن يرد الخ) فلا يجب مع الغبطة فيه لعدم وجوب رعاية المصلحة عليه وليس فيه تقويت حاصل وفارق لزوم الرد على الولي لرعاية المصلحة عليه وفارق جعل امساك المريض ما اشتراه في محضته والغبطة في الرد تقويتا فيه حسب ما ثبت لان حجر المريض أقوى (قوله بالعيب) ومثله الاقالة (قوله ما كان) لفظ كان زائدا فيدخل ما اشتراه حال الحجر فله رده بالشرط المذكور على المعتمد خلافا لابن شبة (قوله فان كانت الخ) وكذا الواسطوى الامران فلا يرد على المعتمد وقد تنازعوا في مفهومه في كلام الشارح مع أن كلام المصنف شامل لما افلورده الشارح على مقتضاه لكان مستقبلا (تنبيه) قال في المنهج أفتى ابن الصلاح بأنه لو أقر بين وجب به الحجر واعترف بقسوته على وفاته قبل بطل ثبوت اعساره أي لان قسوته على وفاته شرعا تستلزم قسوته على بقية الديون اه فقوله قبل بفتح القاف وسكون الموحدة يراد به وقت الحجر وهو واضح وفي بعض النسخ قبل وبطل أي قبل قوله بأنه قادر على الوفاء وهي المناسبة للتعليل المذكور لان قسوته على وقاهما أقرب به تقتضى

مواطأتهم ففيه ما سلف في نظيره من الرهن (قول المتن ويصح نكاحه) كذا يصح استلحاقه النسب (قوله زوجته) خرج به ما لو كان الخالع أجنبيا والزوجة وهما مفلسان فانه لا يصح منهما الا في الذمة (قول المتن وجب قبل الحجر) أي وان لم يكن لازما (قول المتن فلا ظهر الخ) قال الماوردي هما مبنيان على ان هذا الحجر حجر مرض أو سفه وفيه قولان أي أظهرهما الاول (قوله كما يقبل في حقه الخ) وكما يقبل اقرار المريض ولو طلب الغرماء تخفيفه لم يخلف لان رجوعه لا يفيد أقول ومن ثم تعلم انه لو كان على انسان اشهاد بدين أو مال شركة وهو حافق ما لك ذلك به لا خرم ادعى من عليه الحق انه لم يتناول ذلك مثلا بل كان لشهادة على رسم القبالة لا يخلف المقر لان رجوعه لا يقبل (قوله والثاني لا يقبل) على هذا اتباع العين في الدين فلو كانت دية فقبل تضمن والحال انه لم يقصر ولم يأذن في البيع محل نظر (قول المتن لم يقبل) وجهه في الاطلاق التنزيل على المعاملة لانه قل المراتب (قول المتن وله أن يرد بالعيب) يؤخضه عدم الاجبار على الرد وقوله بالعيب خرج به الرد بالخيار فانه جائز مطلقا ثم صرح الجواز كون الفسخ ليس ابتداء تصرف (قول المتن ما كان اشتراه) قضيته عدم رده اشتراه في التمهال الحجر والوجه التسوية بينهما ولو فرض عدم الغبطة في الرد والامساك معاني

ابغاه بان كانت قيمتها كثر من الثمن

لم يكن له الرد عليه من قنوت مال بغير عوض (والاصح نعتي الحجر الى ما حدث بعده بالاصطباذ والوصية والشراء) في القصة (ان صححناه)
وهو الراجح كما تقدم الثاني لا يتعدى (٢٨٨) الى ما ذكر (و) الاصح (انه ليس لبائعه) أي المفلس في القصة (أن يفسخ ويتعلق بعين

أنه لا حجر عليه في وفاته فيلزم أنه كان موسرا حال الحجر فالحجر عليه ليس في عمله فهو باطل وقول شيخنا الرمي
ان المراد بالقدر مملوك ما يوفي به الدين المقر به فهو الآن موسر بذاته والحجر باق عليه وقائدة اقراره حبسه
وملازمته يوفى فيه نظرا لما أتى من نعتي الحجر لما حدث وان زاد على دينه ولا حبس ولا ملازمة فتأمل ذلك
وراجع الفتاوى التي لابن الصلاح (قوله الى ما حدث) وان زاد على الدين خلاف الاسنوي وعلم بقوله
بالاصطباذ ان ذلك فيما يبقى على ملكه لا نحو وصية له بمن يعتق عليه كما مر بما فيه (قوله بان علم الحال)
مفهومه انه يزاحم اذا جهل الحال وأجاز وهو ما ذكره في المنهج والمعتمد خلافه كافي العباب

(فصل) فيما يفعل في مال المفلس من بيع وقسمة وإيجار ونفقة وما يتبع ذلك (قوله يبادر القاضي ندبا)
أي قاضي بلد المفلس وان كان ماله في غيره (قوله يبيع ماله) ويكتفي في بيعه منه أو من الخا كم بوضع اليد ولا
يحتاج الى بينة على المعتد كافي قسمة المشترك وخالف شيخنا في القسمة وبيع الخا كم ليس حكا على المعتد
والاولى أن يتولى البيع المالك أو وكيله باذن الخا كم ليقع الا شاهد عليه (قوله اثلا بطول زمن الحجر) أي عليه
اما في ماله وهو علة للبادرة أو في نفسه وهو علة للبيع والقسمة لا احتال الوفاء وقول المنهج بقدر الحاجة بمحتمل
رجوعه الى مال فيقتصر على قدر ما يوفي أو يلزم فلا يؤثر من الحاجة ولا يقدم عليه ولهما وهو أفيد
(قوله ولا يفرط) قال شيخنا نديا وقال غيره وجوب (قوله ولا يقدم في البيع الخ) أي وجوبا كما يؤخذ من مفهوم
كلام الشارح الآتي وقال شيخنا تبعنا شيخنا الرمي ان التقديم في هذه المذكورات منوط برأي القاضي فيما
يرام من المصلحة (قوله ما يخاف فساد) منه ما يسرع فساد فيقدمه على غيره منه (قوله ثم الحيوان) أي غير
المدر فيؤخره حتى عن العقار وجوبه بالحق بعضهم به المعلق بصفة لا احتال موت السيد وجوبه بالصفة فراجعه
ويقدم جان على مرهون وهو على غيره (قوله ثم المنقول) ويقدم منه المرهون ومال القراض على غيره
بل قال شيخنا حتى على الحيوان ويقدم غير النحاس عليه (قوله ثم العقار) ويقدم البناء على الارض
(قوله والا مرفى هذين) وهما حضرة المفلس والغرماء وكل شيء في سوقه للاستحباب فله الاستقلال بالبيع
وفي غير سوقه نعم ان وجدت مصلحة وجب (قوله الامر فيه) أي المذكور من اعتبار ثمن المثل والحلول
و بنقد البلد للوجوب فان خالف في شيء منه لم يصح البيع نعم ان رضى المفلس والغرماء بشئ من ذلك ولودون
ثمن المثل جاز (قوله غير جنس النقد) أي غير نوعه أو غير صفته (قوله وان رضى جاز) قال في العباب ولورضى
الغرماء المتصرفون لا تقسم بأخذ أعيان مال المفلس في ديونهم من غير بيع جاز واعتمد شيخنا ولولم يوجد
مشتري بما روى وجب المبروقيد ابن حجر بما اذا رضى مشتر بعد (قوله الا في السلم) ومثله كل ما لا يعتاض عنه

مسئلة الكتاب فحل نظر (قول المتن والاصح انه ليس لبائعه) هذه المسئلة كان محلها عند ذكر التصرف
في القصة ولكن آخرها ليسوق تصرفات المفلس على خط واحد وقوله وان جهل تقديره وانه ان جهل ك
بدخله اختلاف (قوله والثاني له ذلك) هلته عدم الوصول الى الثمن (قوله وهو مقصر) خصوصا والحجر يشتر
(قول المتن وأنه اذا لم يمكن التعلق) حذف له اختصارا (قوله بان علم الحال) ينبغي أن يكون مثله مالو جهل
وأجاز (قوله والثاني يزاحمهما) ظاهرة في جميع المال

(فصل يبادر القاضي ببيع ماله) لابد من ثبوت الملك في بيع القاضي خلافا للسبكي وغيره قلت فهذه بينة
واضح اليد نسمع قبل بينة الخارج ليوافق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القضاة ثم انظر هل يتوقف مباعها
على دعوى أو لا واهل ان السبكي قال قد فسخت عن هذه المسئلة فتوصلت على قولين أحدهما الاكتفاء باليد
(قول المتن وقسمة) لو كان مكاتباقسم دين للماملة ثم الارش ثم التجوم (قول المتن ثم الحيوان) استثنى بعضهم

متاعه ان علم الحال وان
جهل فله ذلك) والثاني له
ذلك مطلقا والثالث لا
مطلقا وهو مقصر في الجهل
بترك البحث (و) الاصح
(انه اذا لم يمكن التعلق بها)
بان علم الحال كما تقدم
(لا يزاحم الغرماء بالثمن)
لانه حدث برضاء والثاني
يزاحمهم به لانه في مقابلة
ملك جديد زاده المال

(فصل يبادر القاضي)
استحبابا (بعد الحجر) على
المفلس (ببيع ماله وقسمة)
أي قسم ثمنه (بين الغرماء)
لثلا بطول زمن الحجر ولا
يفرط في الاستحباب لثلا
يطمع فيه ثمن بخس
(ويقدم في البيع ما يخاف
فساده) لثلا يضيع (ثم
الحيوان) حاجته الى النفقة
وكونه عرضة للهلاك (ثم
المنقول ثم العقار) لان
الاول يخشى عليه السرقة
بخلاف الثاني (ولبيع
بحضرة المفلس) أو وكيله
(وغرمائه) لانه أطيب
للقلوب (كل شيء في سوقه)
لان طلبه فيه أكثر
ويشهر بيع العقار والامر
في هذين للاستحباب
(ثمن مثله حالا من نقد
البلد) الامر فيه للوجوب
(ثم ان كان الدين غير جنس

وقيد تقدم جواز السلم في

لنقد في كتابه (ولا يسلم ميبعا قبل قبض منه) احتياطا لمن يتصرف عن غيره (وما قبض) بفتح القاف (قسمه بين الغرماء الآن يمسر) قسمه (لقلته فيؤخر ليجمع) فان أبو التاجر في النهاية اطلاق القول بأنه يجيبهم قال الرافعي والظاهر خلافه وسكت عليه المصنف (ولا يكفون) عند القسمة (بينه بان لا غريم غيرهم) لان الحجر يشترط لو كان ثم غريم يظهر وطلب حقه (فلو قسم فظهر غريم شارك بالحصة) لحصول المقصود (وقيل تنقض القسمة) ويستأنف فعلى الاول لو قسم ماله وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرون والاخر عشرة فاخذ الاول عشرة والاخر خمسة فظهر غريم لثلاثون استرد من كل واحد نصف ما أخذه وعلى الثاني يسترد منه ما القاضى ما أخذه ويستأنف القسمة على الثلاثة (ولو خرج ثلثي باه قبل الحجر مستحقا والتمن) المقبوض (تالف فكدين) أى فشل التمن اللازم كدين (ظهر) من غير هذا الوجه وحكمه ما سبق فيشارك المشتري الغرماء من غير نقض القسمة أو مع نقضها (وان استحق ك) والتمن المقبوض تالف

كنجوم الكتابة والمبيع في القسمة وما في شرح شيخنا من جهة الاعتياض في هذه سبق فلم وكلها النفع في القسمة وما اشترط قبضه في المجلس (قوله وقد تقدم) دليل لاصدق (قوله ولا يسلم) أى القاضى أى لا يجوز فيه رم فان خالف من قال شيخنا الرمل بالقيمة للحياولة نعم ان سلم باجتهاد وتقليد صحيح لم يضمن وغير القاضى يضمن البذل بالنسليم ايضا ان تلف للمبيع والا فالقيمة مطلقا للحياولة كالقاضى ولو وقع تنازع في التسليم أجبر المشتري المتصرف لنفسه والا أجبر امعا ولو كان المشتري أحد الغرماء ولم يزد التمن على دينه فلا حوط بقاؤه في ذمته (قوله قسمه) أى يندبا بين الغرماء نعم يقدم مرتين على غير متعلقة بالعين ومستحق أجرة على عمل في عين كقسارة لأن له الجس ويقدم في مكاتب حجر عليه دين معاملة ثم أرض جناية ثم نجوم كتابة وأجرة التسليم في مال المصالح فان تعذر فعل المفسل والمديون غير المحجور عليه يقدم ماله الناقص بين غرمائه بالنسبة ليدونهم أيضا لعدم المرجح (قوله فيؤخر) بأن يبقى في ذمة المشتري ان كان مليا وموسرا ويسلم له المبيع أو يقرضه الخ كما بعد قبضه عدلا أميناً وموسرا برضاه الغرماء ولا يحتاج الى رهن فان لم يوجد أودعه نفسه كذلك ولا يضعه القاضى عنده للثمة فان اختلفوا فعند عدل يراه الحاكم واذا تلف عند العدل كان من ضمان المفسل (قوله في النهاية الخ) ويجمع بينهما بفعل ما فيه المصلحة (قوله ولا يكفون بينه بان لا غريم غيرهم) بخلاف الورثة فيكفون بينه ان لا وارث غيرهم لأن الورثة أضبط غالبا كذا قالوا وفيه نظر فراجع (قوله لأن الحجر يشترط) انظر هذا مع ما مر من عدم جهة بيعه لغرمائه (قوله وقيل تنقض الخ) قياسا على ما لو قسمت التركة ثم ظهر وارث فاتها تنقض وقرق الاول بأن حق الوارث في عين التركة وحق الغريم هنا في القيمة (قوله استرد من كل واحد نصف ما أخذه) الا ان حدث للمفسل مال فله أن يأخذ منه قسما مساويا نسبة دينه ثم يقسم الباقي بين الجميع وعلم مما تقدم ان زوايد ما أخذه كل واحد له ولو أعسر بعض الآخذين جعل ما أخذه كالعدم وشارك صاحب الدين الظاهر من بقى بالنسبة فان أيسر بعد ذلك أخذ منه ما كان يؤخذ لولم يعسر ويقسمه البقية بنسبة ديونهم فلأعسر صاحب الخمسة في المثال المذكور أخضا صاحب الثلاثين ثلاثة أخماس البشارة من أخذها وهو صاحب العشرين فاذا أيسر صاحب الخمسة بعد ذلك أخذ منه الحاكم نصفها واقسمه الآخرون أخماسا بنسبة ديونهم (فتبينه) لو فك الحجر عن المفسل وحدث له مال بعده فلا تملي لاحد به فيتصرف فيه كيف شاء فلو ظهر له مال كان قبيل الفك تبين بقاء الحجر فيه سواء حدث له بعد الفك مال وغرماء أولا والمال الذي ظهر أنه كان قبيل فك الحجر للغرماء الاولين وشاركون من حدث بعدهم فباحث بعد الفك ولا يشارك غريم حادث من قبله في مال حدث قبله أو معه فتأمل ذلك (قوله تالف) سواء تلف قبل الحجر أو بعده وهذا من التلف قسمه بين الغرماء راجعه (قوله من غير هذا الوجه) هو اصلاح الكلام المصنف المقتضى انه ليس من الدين مع انه منه حقيقة (قوله وان استحق) هو واضح على المعتمد من الاكتفاء بالبذل كالمس وأما على القول بأنه لا بد من بينة بآيات ملكه ففيه نظر وقد يجاب بأن البينة تعتمد ظاهر اليد استصحابا فلا اشكال (قوله باعه الحاكم) أى ولو بنائيه (قوله والتمن المقبوض تالف الخ) فان كان باقيا رده بعينه

المدر (قول المتن قسمه بين الخ) أى لتبرأ منه القسمة ويصل اليه المستحق ثم القسمة المذكورة على وجه الاولوية فلوحكس جاز قاله الرافعي (قوله يشترط) أى فهو بمنزلة الشاهد لم على عدم الغريم (قول المتن فظهر غريم) المراد به من يجب ادخاله في القسمة ولو بجناية حادثه أو سبب متقدم بل لو حدثت حادثه بعد القسمة ينبغي ان يشارك لان الحجر لا ينفك الا بفك القاضى (قوله ويستأنف) لانها حدثت على غير الوجه الجائز شرعا كذا علوه وهو يفيدك ان معنى النقض تبين فسادها من أصلها وانظر لو قسمت التركة وحدث بعد قسمتها زوايد هل يتعين القول بنقض القسمة أم كيف الحال (قول المتن فكدين ظهر) قيل الكاف

تعي باعه

كأن الروضة وأصلها (قدم
 المشتري بالخن) أي مثله
 (وفي قول بعض الفراء)
 به كسائر الذين ودفع بأنه
 يؤدى المصلحة للناس من
 فراء مال الفليس فكأن
 التقديم من مصالح الخمر
 (وينفق) الحاكم على
 الفليس (على من عليه
 نفقته) من الزوجات
 والاقارب (حق ينقسم له)
 منه لأنه موسر مالم يزل
 ملكه وكذلك يكسوه من
 المعروف معنى الزوجات
 أمهات الاولاد (الأن
 ينفق بكسب) فلا ينفق
 عليهم ولا يكسوه ويصرف
 كسبه إلى ذلك وظاهر أن
 لم يرض به كمال النفقة على
 الزوجات قال الإمام نفقة
 الميسرين والروايات نفقة
 الميسرين قال الرازي وهذا
 قياس الباب والآن أنفق
 على الاقارب قال في الروضة
 يرجح قول الإمام بقول
 الشافعي في المختصر أنفق
 عليه وعلى أهله كل يوم أقل
 ما يكفيهم من نفقة وكسوة
 ثم قال فيها عن البيان ونسلم
 إليه النفقة يومياً ويوم (ويباع
 مسكنه وخادمه في الأصح
 وإن احتاج إلى خادم لزماته
 ومنصبه) أي لواحد منهما
 والثاني يبقين له حاجته إذا
 كانا لا تقين به دون
 النغبين والثالث يبقى
 السكن فقط (ويتركه

(قوله أي مثله) الأولى ببعده وليس الحاكم كطريقا الضمان وشمل تقديم المشتري ما قبل القسمة وما بعدها
 وما قبل التلف وما بعده مظاهرها أنه لا تنقض القسمة فراجع (قوله وينفق) أي وجوباً (قوله وعلى من
 عليه نفقته) جعل الشارح هذا عطفاً على مقدم وهو الفليس ولعل مراده أن نفقة نفسه لا ينفك لزومها له
 ولا يحتاج إلى طلب وجعله شيخ الإسلام داخل فيمن عليه لأن نفقته واجبة على نفسه وهو أولى ما يأتي لكن
 يعتبر في وجوب نفقة غيره طلبها بنفسه إن كان أهلاً والأفولية فإن لم يكن ولي فلا حاجة للطلب (قوله من
 الزوجات) أي غير الخادمات في زمن الخمر لأن حلو من جائز باختياره وإن وجب العقد عليهن بعد طلاقهن
 بنحوه فمسم (قوله والاقارب) ولو الحادئين في زمن الخمر ولو بقبول هبة أو وصية بأهلها وقرعها وبشرائه في
 دمه لأنه يفتق عليه في ذلك لأن شأن الاقارب عدم الاختيار في تحصيلهم وإن كانوا من الزوجات الحادئات
 أو من المستولات أو استلحاق لوجوبه عليه وفارق عدم لزوم نفقة مستلحق السفينة في ماله بل على بيت
 المال والمسلمين لأنه ممنوع من التصرف في الأموال لأنه واقف بها بطل (قوله منه) أي من ماله إلا أن تعلق
 بعينه حتى كرهى وخروج به كسبه فينفق منه ولو على الزوجات الحادئات (قوله يكسوه) ومثل ذلك الإسكان
 والخدام والجهيز في الموت ولو بالمدوب مالم يمنع الفراء (قوله وفي معنى الخ) أي من حيث الوجوب والمراد
 غير الحادئات من الزوجات فلا ينفق ما من والمالك كأمهات الاولاد بل أولى لأنهم لم يصحوا الفراء (قوله لا
 أن يستغنى بكسب) منه يفهم أنه لا يكاف الكسب قال شيخنا وهو كذلك وإن لا ينفق وقدر عليه وإن كان قد
 عصى بسببه لكن من حيث الدين كما يأتي ونستمر النفقة ونحوها في ماله إلى قسمه وعلى هذا فمضمر يستغنى
 عائداً إلى الفليس وصريح كلام الشارح أنه عائداً إلى من عليه نفقته لا إلى الفليس لا بما جعله داخل فيه كأمه والحكم
 واحد (قوله قال الإمام نفقة الميسرين) هو المعتد والكسوة كالنفقة (قوله قياس الباب الخ) هو مبني على
 اعتماد سائر القريب مع سائر الزوجة وليس كذلك لأنه يكتفي في سائر القريب القدرة على الكسب الواسع
 وبذلك علم عدم الترجيح بقول الشافعي المذكور رضي الله عنه (قوله ويبيع مسكنه) وإن احتاج إليه
 كافي الخادم المذكور فلا بد لفظ خادم بضمير لكان أخصراً وعملاً المركوب نعم ينبغي أن يجب بقاء
 مسكن لا ينفق به عن السكنى في غيره (قوله أي لواحد منهما) لو أبى كلام المصنف على ظاهره لافهمته منه
 هذه بالأولى إلا أن يقال لا جل المقابل وانما بيعت المذكورات لا مكان تحصيلها باجرة فإن تعذر فعلي
 أغنياء المسلمين وقيد شيخنا في الخادم ونحوه بما فيه مصلحة عامة لأنه حينئذ ملحق بالضروري لأنه الذي
 يلزمهم فراجع وفارق عدم لزوم بيع المسكن والخدام والمركوب في الكفارة المرتبة لوجود البديل المنتقل
 إليه فيها وهو الصوم بخلافه هنا (قوله ويترك له) أي لمن ذكر من الفليس ومن عليه نفقته على ما تقدم
 فلا حاجة لقوله ويترك له بالخبر بل تركها أولى لشمولها لمن ليس عليه نفقته وليس مراداً فاقبل (قوله
 مستدركة وقد أشار الشارح إلى الجواب (قوله إلى رغبة الناس الخ) هذا التعليل يقتضي أن الفليس لو باع باذن
 الحاكم كان الحكم كذلك (قوله فكان التقديم من مصالح الخمر) أي كاجرة السكيا (قول المتن وينفق)
 دليله إطلاق قوله عليه الصلاة والسلام أبداً بنفسك ثم عن تعول (قوله على الفليس) لك أن تقول هو داخل
 في عبارة الكتاب لأنه يجب عليه نفقة نفسه (قوله بقول الشافعي الخ) قال السبكي لا دليل فيه لما قاله فإن
 أهل اليسار يتفانون اه واعلم أن اليسار المعتبر في نفقة القريب غير اليسار المعتبر في نفقة الزوجة فالأول
 أن يفضل عن قوته وقوت عياله والثاني من يكون دخله أكثر من خرجه فالقادر على الكسب الواسع معسر
 في الزوجة موسر في الأول والمسكن والخدام ببيعان في نفقة القريب ولا يباعان في نفقة الزوجة إلى غير ذلك
 (قول المتن ويبيع مسكنه الخ) قال الأسنوي لأن تحصيلها بالكره أسهل فإن تيسر والأفعلى كافة المسلمين

كأي ترك له ويساع بالبد
والخبر القليل القيمة ولو
كان يلبس قبل الإفلاس
فوق ما يلقي به رددناه إلى
اللائق ولو كان يلبس دون
اللائق فتشتر المزدحم عليه
وكل ما قلنا يترك له أن لم يوجد
في ماله اشترى له (ويترك له
قوت يوم القسمة) له (من
عليه نفقته) لأنه موسر في
أوله قال الغزالي وسكني
ذلك اليوم ولم يتعرض لذلك
غيره (وليس عليه بعد
القسمة أن يكتسب أو يؤجر
نفسه لبقية الدين) قال
نعال وان كان ذو عسرة
فنظرة إلى مبصرة حكم
بأنظاره ولم يأمره بالكسب
(والاصح وجوب جارة أم
ولده والارض الموقوفة
عليه) لبقية الدين لان
المنفعة كالعين فيصرف
بدلها الدين والثاني يقول
المنفعة لا تعد مالاً حاصل على
الاول يؤجر ما ذكر مرة
بعد أخرى إلى أن يقضى
الدين قال الرافعي وقضية
هذا ادامة الحجر إلى قضاء
الدين وهو كالسبع مدزاد في
الروضة ذكر الغزالي في
الفتاوى انه يجبر على اجارة
الوقف مالم يظهر تفاوت
بسبب تعجيل الاجرة إلى حد
لا يتعبان به الناس في غرض
قضاء الدين والتخلص من
المطالبة (واذا دعي المدين

دست الخ) هي لفظة أعجمية اشتهرت في الشرع ومعناها جلة أو جماعة توب ومنها المنديل والشكة وما تحت
العمامة والعلسان والخف وما يلبس فوق الثياب كالدرعة بمهمات مع تشديد الراء وهي الملوطة والمنفعة
للرأة ولو لم يخل ترك شيء من ذلك أو محاذ كره المصنف بمروأته لم يترك له نحو من لا يعتاد لبس السراويل
(قوله وزاد في الشتاء) وان وقعت القسمة في الصيف (قوله لعباله) أي من عليه نفقتهم كأم (قوله ويساع
بالبد الخ) أي لا بالفرش والبسط ونحوها (قوله تقبيرا) قال شيخنا بخلاف من كان يفعله زهدا وتواضعا
فيرد إلى اللائق به فراجعه ويترك لعالم كسبه ان لم يستغن بموقوف ولجندی مر ترق خيله وسلاحه المحتاج
اليها لا تطوع الا ان يعين ولا يترك مصحف الا بعمل لا يحافظ فيه وتباع آله محترف ورأس مال تجارة وان
توقف الكسب عليها على المصنف (قوله وكل ما قلنا الخ) ذكر في المنهج بعد كتب العالم وخيل الجندي وغير
ذلك فيقتضي انها تشتري له أيضا قال شيخنا وهو كذلك خلا لجامع قال بعضهم وشمل كتب العالم ما لو كانت
لطبيب فراجعه وشمل شراء الد كورات مالوا استغرت ماله فراجعه (قوله يوم القسمة) أي بيلته نعم ان
نعلق بعين ماله حق كرهن لم يترك له شيء ولا ينفق عليه منه كأم (قوله وليس عليه) أي من حيث الدين كأم
وان لزمه من حيث الخروج من المعصية لوعصيه به ومنه وجوب الزوج على المرأة وبهذا علم كذب ما قيل
عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أنه يبيع الحرف في دينه (قوله الموقوفة عليه) وكذا
الموصى له بمنفعتها حيث جاز له إيجارها لا نحو الموقوفة على السكني أو الموصى له بأن يسكنها (قوله فيصرف
بدلها) أي ما فضل منه عن مؤنة مؤنه كأم ولا يصرف القاضي للفرماء إلا أجره استقر ملكه عليها (قوله
ادامة الحجر إلى قضاء الدين) هو العتد بل ويستمر بعد قضائه إلى أن يفك القاضي لا الفرماء وقال بعض
مشايخنا لا يجوز للقاضي فك قبل وفاة الدين ولو في الموقوف عليه والموصى به وقيل يجوز له الفك فيهما
(قوله يجبر على اجارة الوقف) هو موم من الوجوب وسكت عن أم الولد والظاهر أنها كذلك وغير الارض
مثلها كاشه كلامه هنا (قوله وأنكر روا) وله تحليفهم أنهم لا يعلمون اعساره وان تكرر منه ذلك مالم يظهر
منه تعنت وكذا لم الدعوى عليه بحسب مال مرة بعد أخرى وتحليفه مالم يظهر منهم تعنت واذا ردت العين
من أحد الجانبين حلف الآخر وتب ما حلف عليه (قوله في معاملة مال) المراد منها أن يعرف له مال ولو يغيرها
فلا يقال المال الذي عرف بالمعاملة قد قسم فأى حاجة إلى يمينه عليه (قوله فعليه البيعة) فلا يحكم القاضي بعهده
أي بظنه اعساره وله الحكم بالبيعة في غيبة الفرماء حيث شاع والبيعة هنا جلان ولا يحتاج معها إلى يمين ان
شهدت بتلف المال والا فلا بد من الحلف معها بطلب الخصم العين المستقل الحاضر والاحلف بلا طلب ولو أبرأه
الفرم لظن اعساره فبان موسر اذ كان قيدا براءه بعدم المال لم يبرأ والابريء ولو أقر المفلس بالمال الذي معه
(قول المتن وعمامة) ذكر المحرر بدلها المنديل قيل فكان ينبغي أن يذكرها معها وأجيب بأن أهل بلاد
الرافعي يطلقون المنديل على العمامة فلهذا اقتصر المتأخر عليها (قوله مكعب) سمي به لأنه دون الكعبين
(قوله ويترك لعباله) قضيته أن عبارة المتن لا تنفي ذلك وقد يمنع بأن ضمير له عائدا على من في قوله السابق على
من عليه نفقته فيشمل نفسه وعياله (قول المتن قوت يوم القسمة) انما نص عليه لان بعده متأخرا فلم يسمه
مأم (قول المتن وليس عليه الخ) وقال الفراءى عليه ان عصى بسببه وعلاو ذلك بأن التوبة واجبة ولا تحصل
الابرد المظلمة وعورض بأن الجاني تصح توبته وان لم يسلم نفسه للخصاص لانها معصية متجددة قاله في الخادم
(قول المتن والاصح الخ) قال الاسنوي كلامهم في هذه المسئلة لا سيما نصريحهم بالإيجار إلى قضاء الدين صريح
في أن ملك المنفعة لا يمنع الحجر وان كان ماله معها زاد على ديونه (قوله ذكر الغزالي) هذا محاذ كره جوابا
سؤال هل تؤجر بأجرة مكيهة مع ان القدر ينقص بسبب التعجيل (قول المتن فعليه البيعة) أي فتشهد
في الاولى بالاعسار وفي الثانية بكفي شهادتها بتلف المال ثم فيها اشكال وهو ان المال قد وجد وقسم فينبغي
(انه مصر أو قسم ماله بين فرمائه وزعم انه لا يملك غيره وأنكر واظن لزمه الدين في معاملة كثر أمأ وقرض فعليه البيعة)

معاملة (فيصدق بيمينه في
الاصح) لان الاصل العدم
والثاني لا يصدق الا بيمينه
لان الظاهر من حال الحر
انه يملك شياً والثالث ان
لزمه الدين باختباره
كالصدق والضمان لم يصدق
الا بيمينه وان لزمه لا باختباره
كلوش الجناية وغرامة
المثقف صدق بيمينه والفرق
ان الظاهر انه لا يشغل
ذمته باختباره بما لا يقدر
عليه (وتقبل بينة الاعسار
في الحال) بالشرط في قوله
(وشرط شاهده) وهو
اثنان وقيل ثلاثة (خبرة
باطنه) أى المعسر بطول
الجوار وكثرة المجالسة
والمخالطة فان الاموال تخفى
فان عسرف القاضى أن
الشاهد بهذه المصفة فذاك
والافله اعتماد قوله انه بهذه
المصفة قاله في النهاية (وليقول
هو معسر ولا يعضض النفي
كقوله لا يملك شيئاً) بل
يقينه كقوله لا يملك الا
قوت يومه ونياب بدنه
(واذا ثبت اعساره) عند
القاضى (لم يحز حبسه ولا
ملازمته بل يهمل حتى
يؤمر) لا لانه نعم للغير
تحليفه ويجب بطله قبل
ومع سكوته أيضاً فيكون
من آداب القاضى (والغريب
العاجز عن بينة الاعسار
يؤكد القاضى به من يثبت
من حله فاذ اعطى على قنه اعساره شهد به) لتلايخ في الحبس وفي الروضة كاملها تصدبر الكلام بلفظ ينفى

لمجهول لم يقبل وللغرماء أخذها أو لعين غائب انتظر أو حاضراً فكل به أخذ الغرماء أو صدقه عمل بأقراره
فيأخذ المقر له ولا يخلف هو ولا المقر له على عدم المواطأة وان شهدت بينة بأن المال للفلس كاسر ولو تعارض
بينتان بيساره واعساره قدمت بينة اليسار حيث لم يعرف له مالو بيئت سبب يساره لانها نافلة والا قدمت
الاخرى وينفى عن بينة الاعسار بينة تلف المال وان كان أقر بأنه على (قوله وتقبل بينة الاعسار في الحال)
من غير مضى مدة يحبس فيها لغير حاله فيها خلافاً لابي حنيفة (قوله وشرط شاهده) أى ان يشهد بالاعسار
فان شهد بتلف المال لم يحتج الى خبره باطنه كاسر (قوله بطول الخ) أشار الى أن وجوه الاختبار ثلاثة اما
الجوار والمخالطة المشار اليها بالمخالطة أو المرافقة في السفر ونحوه المشار اليها بالمجالسة كإرفاع ذلك لامير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضى الله عنه حيث قال لمزكى الشاهد بن عماد ان عرفهما قال بالدين والصلاح فقال هل أنت
جار محترم عرف صاحبهما ونساءهما قال لا قال فهل علمتم ما في الصغراء والبيضاء أى الذهب والفضة قال لا
فقال هل رافقتهما في السفر الذى يصغر عن أخلاق الرجال قال لا قال فاذهب فانك لا تعرفهما له لك رأيتهما
في الجامع يمايان (قوله انه بهذه المصفة) أى خبرة الباطن فلا يحتاج الى أن يطلب من الشاهد من يشهد
انه يعلم بأن المعسر بهذه المصفة ولا بد من تحليف المعسر كاسر (قوله ولا يعضض النفي) أى لانه كذب
لكن غير مفسق فتقبل شهادته معه وكذا الوادعاها (قوله نعم للغير بم تحليفه) تقدم ما فيه (قوله والغريب)
المراد به من لا يعرف حاله (قوله يؤكد القاضى) قال شيخنا الزيدى وقال شيخنا الرملى وجوباً وذلك
بعدم حبه كما يؤخذ من العلة بعده (قوله من يثبت) أى اثنان من الرجال فأكثر ولا يكتفى واحداً
وأجرهما على الغريب في ذمته فان تعذر فعلى بيت المال كذا قاله شيخنا هنا والوجه كما قدمر عنه خلافه
في أجرة المتأدى عليه فراجع (قوله ينفى) أى يندب أو يجب على ما تقدم (تنبيه) لا يحبس والد وان
علا ولو أنشئ من جهة الام أو الاب لدين ولده وان سفل ولو من جهة النفقة وان كان صغيراً أو زماً ولا يحبس
مريض ولا مجذرة ولا ابن السبيل لكن يستوثق القاضى عليهم بما رواه وللمنعة من السفر ولا يحبس طفل
ولا مجنون ولا وصى ولا قيم ولا وكيل فيما لا يتعلق بمعاملتهم ولا عبد جان ولا سيده ولا موصى بمقتضيه ولا
مستأجر العين على عمل يتعلق بالحبس ولو في غير وقت العمل خلافاً لابن حجر ولا يكلف حضور مجلس
الحكم لو استعدي عليه وللقاضى أن يستوثق عليهم كاسر وحيث لا يحبس فيما ذكر فيلأزم وللقاضى منع
المحبوس مما يرى المصلحة في منعه كشم الرياحين ومحادثة الاصدقاء والاستمتاع بالحليلة وله ضربه ونحوه ان
لم يضر بالحبس ولا يقبل الحبس عليه الا ان رآه القاضى مصلحة ولا يخرج الا باذن من حبسه وان تعمد
وعليه أجرة السجن والسجان ثم على بيت المال ثم المسلمين المومنين ولو انقلبت من الحبس لم يلزم القاضى
طلبه واعادته الا بطلب خصمه ان قدر عليه ويسأله لم يهرب فان عاله باعساره لم يعزروه الا عزره ان رآه مصلحة
(فرع) مما عمت به البلوى لو حلف أنه بوفى فلا ناحقه في وقت كذا ثم ادعى الاعسار فيه ففيه التفصيل
ان تصور بما اذا كان حال المعاملة يزيد على ما وجد والا فلا يكلف البينة (فرع) البينة الشاهدة بتلف
المال لا يجب معها عين (قوله لان الظاهر) اعترض ابن الرفعة هذا التعليل بأن مقتضى الظاهر قد تحقق
وعمل به بعد الخبر وقسمه المال قال السبكي فينتجه هنا ان يقبل قوله بلا بينة الا ان عرف له مال غير الذى قسم
سابق عليه (قوله لائن في الحال الخ) أى خلافاً لابي حنيفة حيث قال لا يقبل ذلك من اختباره بالحبس
والظاهر انه لا يختص ذلك بمن عهله مال (قوله وقيل ثلاثة) أى الحديث في ذلك (قول الماتن واذا ثبت
اعسار الخ) له أن يخلف لغيره انه لا يعلم اعساره واذا ظلم الخروج من الحبس كل يوم لذلك أوجب الا أن
يظهر للقاضى نعتته وكذا صاحب الدين في حق من يقبل قوله في الاعسار له أن يحلفه كل يوم بشرطه المذكور
انه استفاد ما لا بعد الحلف ولا بد من تعيين سبب الذى استفاده

أبداء الامام تفقه لنفسه
 (فصل من باع ولم يقبض
 الثمن حتى حجر على المشتري
 بالفلس) أي بسبب افلاسه
 والمبيع باق عنده (فله) أي
 للبائع (فسخ البيع واسترداد
 المبيع) قال صلى الله عليه
 وسلم إذا أفلس الرجل
 ووجد البائع سلعته بعينها
 فهو أحق بها من الغرماء
 رواه مسلم والبخاري نحوه
 ولافسخ قبـل الحجر
 (والاصح ان خياره) أي
 الفسخ (على الفور)
 اختيار العيب بمجامع دفع
 الضرر والثاني على التراخي
 اختيار الرجوع في الهبة
 للولد وعن القاضي الحسين
 لا يمنع تأقيته بثلاثة أيام
 (و) (الاصح) (أنه لا يحصل
 الفسخ بالوطء) (للأمة
 والاعتاق والبيع) كما
 لا يحصل بها في الهبة للولد
 والثاني يحصل بواحد منها
 كما يحصل به في زمن الخيار
 من البائع وظاهره يحصل
 بفسخ البيع أو رفعته
 أو نقضته ولا يفتقر الى اذن
 الحاكم في الاصح (وله)
 أي للشخص (الرجوع)
 في عين ماله بالفسخ (في سائر
 المعاضات) التي (كالبيع)
 وهي المحضة منها القرض
 والسلم والاجارة فاذ اسلمه
 دراهم قرضاً أو رأس مال
 سلم حالاً أو مؤجلاً لخل ثم

السابق في المقتل فيصدق بيمينه ان لم يعرف له مال ويعذر بغيبه صاحب الدين قال شيخنا وبغيبته هو قبل الوقت ونوزع فيه قال بعض مشايخنا ولينظر المراد بالا عسار هنا هل هو كالمقتل فلا بحث بما يترك له أو المراد بحجزه عن جنس الدين واذا ظن أن اليسار لا يكون بالمعروض بل بالفضة أو بالذهب مثلاً هل يصدق ويعذر فيه راجع وحور وبتجه أنه يصدق في كل ما يشعر حاله بأنه يخفى عليه ولو حبست الزوجة فلا نفقة لها ولومن الزوج ظلمها وكذا عكسه الا ان حبسته بحق فلها النفقة

(فصل في الرجوع على المفسد في المعاملة معه وما يتبعه) (قوله بسبب افلاسه) خرج به حجر السفة وغير الحجر فلافسخ ولا رجوع (قوله فله) جواز في المتصرف عن نفسه وجوباً في المتصرف عن غيره وفيه غبطة نعم ان حكم حاكم بمنعه امتنع ولا ينقض وليس في ذلك معارضة للنص لاحتمال ان يراد بوله أحق بها أي بمنها ولا يلزم في ذلك التقديم للثمن لان المقع ودفع الاشكال (قوله فسخ البيع) وان مات المفسد خلافاً لما لك في الميت ولا في حنيفة في الحي والميت (قوله واسترداد المبيع) أي كانه وان كان قبض بعض الثمن وله الفسخ في بعضه وان لم يكن قبض شيئاً من الثمن كما سيأتي ولو ظهر له مال بقي بدينونه وكان أخفاه لم يمنع من الرجوع الذي وقع فلا يبطل قاله شيخنا وفيه نظر لانه تبين بذلك فساد الحجر عليه المرتب عليه الرجوع فتأمل (قوله على الفور) هو المعقد اخذ من التشبيه بعده (قوله اختيار العيب) فيعذر في جهله ولو صالح بعوض جاهلاً بوثقه لم يبطل على الاصح (قوله على التراخي) هو مرجوح وعليه قال في الحاوي يمتد الى أن يعزم القاضي على بيع مال المفسد فهو مقابل قول القاضي المذكور (قوله اختيار الرجوع) وفرق بعدم الضرر هناك (قوله كما يحصل الخ) وفرق بعدم استقرار الملك في زمن الخيار (قوله وظاهر) أي هو أمر لا يخفى فلذلك كتبت عنه المصنف أو هو معلوم من كلامه حيث جعل الخلاف في الفعل خاصة (قوله ولا يفتقر الخ) ظاهره رجوع الوجهين للقول وهو ما في الروضة ويحتمل رجوعه للفعل أيضاً وبه صرح شيخنا الرمي بقوله ومحل الخلاف في الوطء اذا نوى به الفسخ وقتلنا لا يحتاج الى اذن حاكم اهـ (قوله التي كالبيع) أشار الى أن الكاف للتظهير لا فائدة من تخصيص المعاضات بالمحضة كما ذكره لا للتتمثيل المفيد للعموم الذي لا تصح ارادته فتأمل (قوله وهي المحضة) أشار بذلك الى ضابط ما فيه الرجوع وهو أن يقال له الرجوع بالقول فوراً في كل معاوضة محضة لم تقع بعد حجر عليه والدعوى باق لم يتعلق به حق والثمن دين حال وتعدى حوله بالا فلاس (قوله منها القرض والسلم والاجارة) اختار ذكر هذه الثلاثة لئلا يكتفى في القرض افادة أن الرجوع فيه من حيث الافلاس فوري وفي السلم افادة أن ما في التمة كالعين وفي الاجارة افادة أن المنفعة كالعين كما ذكره ولو حجر على المؤجر فلا مستأجر الفسخ ان لم تسلم له العين وكانت الاجرة باقية (قوله ثم حجر عليه) أو حل بعد الحجر على الصحيح الآتي (قوله باقية) فان تلفت فلافسخ ويضارب في السلم بقدر قيمة المسلم فيه ثم يشتري له فان رخص السعر وفضل منها عنه شيء فلا غرماء (قوله بأجرة حالة) خرج المؤجلة ولو كان المؤجل بعضها فلافسخ فيما يقابله قال ابن الصلاح ولافسخ في أجرة تحمل آخر كل شهر لانها قبل فراغ الشهر مؤجلة وبعده قدفات المعوض وهو

(فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري) يفيد أن البيع في حال الحجر ايس كذلك وهو كذلك لكن يستثنى الجاهل وخرج بقيد الحجر مجرد الافلاس وخرج بقيد الفلاس الحجر بالسفة ونحوه كالجنون (قول المتن فسخ البيع) خالف ابن حريويه فقال لا يفسخ بل يقدم بثمنه كالمرهون ومنع أبو حنيفة من الفسخ ووافقنا مالك عليه لكنه خالف فيمن مات مفسداً من غير حجر (قوله والثاني على التراخي) قال الماوردي عليه يمتد الى أن يقدم القاضي على بيعه (قول المتن والاعتاق) ولو تلف البائع فاقبض كما قال الاذري أن يعرف البطل ويضارب بالثمن (قول المتن كالبيع) بما يفيد هذه التشبيه اشترط أن تكون سابقة على الحجر وغير ذلك بما يأتي (قوله بأجرة حالة) أما الاجرة المؤجلة في كل شهر فلا يتصور ذلك فيها اذا قبل مضى شهر الاجرة مؤجلة حجر عليه والدرهم باقية فله الرجوع فيها بانصاح ما إذا أجره دار بأجرة حاله فقبضها

حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تزيل المنفعة منزلة العين في البيع وفي قول لا اذا لوجود المنفعة ولا رجوع في معاوضة غير محنة
فاذا خالها أو صالحه عن دم العمد (٢٩٤) على عوض حال لم يقبض حتى وجد الحجر فليس له الرجوع الى البضع أو الهبم ودليل

الشيء الاول حديث الشيبين
من أمرك ماله بعينه عند
رجل قد أفلس فهو أحق
به من غيره (وله) أي
للرجوع في المبيع (شروط
منها كون الثمن حالا) في
الاصل أو حل قبل الحجر
وسكنا بعده على وجه
صححه في الشرح الصغير
وليس في الروضة والكبير
تصحیح (وأن يتعذر
حصوله) أي الثمن
(بالافلاس) أي بسببه
(فلو) انتفى الافلاس بأن
(امتنع من دفع الثمن مع
يساره أو هرب) عطف
على امتنع (فلافسخ في
الاصح) لا مكان الاستيفاء
بالسلطان فان فرض عجز
فنادر لا عبرة به والثاني له
الفسخ كما في المفلس بجامع
تعذر الوصول الى حقه حالا
مع توفعه ما آلا (ولو قال
الغرماء) لمن له حق الفسخ
(لا تفسخ وتقدمك بالثمن
فه الفسخ) لما في التقديم
من المنه وقد يظهر غريم
آخر فيزاحمه فيما أخذه
(و) من الشروط (كون
المبيع باقيا في ملك المشتري
فلوات) ملكه بثلث أو
بيع ونحوه أو اعتاق أو وقف
(أو كاتب العبد) أو استوله
الامة (فلا رجوع) ولو

ظاهر (قوله في الدار بالفسخ) ويضارب باجرة ماضى من المنفعة (قوله فاذا خالها) ومثله التسكاح كان
أمدفها عينافي ذمته ولم تقبضه حتى حجر عليه فليس لها الفسخ والرجوع الى بضعها وسواء فيه وفي الخلع قبل
الدخول و بعده والتعليل بقوات المقابل في النكاح لا لا غلب وفي الخلع واضح بالبينونة (قوله حديث الشيبين
الح) أي مع تخصيص ما هنا بالبيع حلالا لطلاقه على تقييد الحديث المتقدم أول الفصل بالبيع وغير البيع مقاس
عليه وسكت عنه الشارح اعتمادا على الاشارة اليه بقوله سابقا التي كالبيع كالمهر والقول بأن البيع في الحديث
السابق فرد من أفراد هذا العام فاستدل بموله للمعاوضات غير المحنة ولانه يبطل قول الشارح ودليل الشق
الاول وغير ذلك مما لا يخفى على ذي بصيرة فوالمراد بقوله قد أفلس حجر عليه وعبر بالافلاس لانه سببه فتأمل
(قوله في المبيع) قيد به لقول المصنف الثمن لا للحكم أخذ من القياس السابق (قوله على وجه صححه في
الشرح الصغير) وهو المعتمد فالمعتبر كون الدين حالا وقت ارادة الرجوع (قوله بالافلاس) نعم ان كان به
ضامن ملىء أو كان به رهن أو حدث له مال بنحو احتطاب وهو يفي بالدين مع المال القديم فلا رجوع في هذه
الاحوال فان نقصت قيمة الرهن عنه فله الرجوع بما زاد على قيمته (قوله فلا امتنع الح) هو مفهوم الشرط
قبله مع قطع النظر عن فرض الكلام في المفلس (قوله عطف على امتنع) فهو فعل وقيد اليسار معتبر فيه
بدليل التعليل ولا يستقيم عطفه على يساره وإنما هم ولا على يتعذر لما لا يخفى (قوله عجز) أي بالسلطان
وغيره (قوله وتقدمك بالثمن) وله الفسخ بل له الفسخ وان دفعوه له بالفعل بخلاف مثل ذلك في المرتين في غير
المفلس لان حقه ليس في عين المرهون وسواء قالوا من مالنا أو من مال المفلس والورثة كالغرماء ان قالوا من
مال المفلس فان قالوا من مالهم جيبوا لأن لهم امساك التركة كما مر واذا أجاب الغرماء سقط حقه من الفسخ
وان رجعوا بخلاف الاجنبي ولو ادعى البائع الرجوع وصدقه المفلس وأنكر الغرماء صدقوا (قوله في ملك
المشتري) أي سلطنته بدليل ما بعده (قوله أو كاتب العبد) أي كتابة صحیحة ومثلها الهبة للفرع والقرض
وان أمكنه الرجوع فيه ما وكذا البيع لا بشرط الخيار له أو لها وكذا الشفعة تمنع الرجوع فيه ما بعد الاخذ وما
يؤخذ من المال أي من الشفعين يكون بين الغرماء وما في المنهج ضعيف وفي شرح شيخنا ما يقتضى أنه يمتنع
الرجوع على البائع قبل أخذ الشفعين أيضا وفيه نظر ظاهر فليراجع (نبيه) علم بما ذكر أنه ليس للبائع نقض
نصف المفلس والرجوع في مبيعه وفارق نقض الشفعين ذلك لسبق استحقاقه على تلك التصرفات بخلاف
البائع هنا فتأمل (قوله ولو زال الح) هي من أفراد كلام المصنف وذكرها لاجل الخلاف (قوله قبل الحجر)
وكذا بعده (قوله أهما) وهو المعتمد لان الزائل العائد كالذي لم يعد وقد نظم السبكي رحمه الله تعالى ذلك
وضده في جميع أبواب الفقه فليراجع (قوله فيأخذه مسلوب المنفعة) ولا أجر له وان طال المدة لان له بدلا
وبعده فانت المنفعة (قوله حتى حجر عليه) أما لو حجر على المؤجر فيمنظر ان كانت اجارة عين فلافسخ للستاجر
أو ذمة وسلم عينافس كذلك والافله الفسخ اذا كانت الاجرة باقية (قوله وكذا بعده على وجه الح) واختاره
الحاوي الصغير وله وجه من حيث ان السبب قديم وعبارة السبكي رجع على الاصح (قول المتن وان يتعذر) لو
حدث مال باصطياد أو مكن الوفاء به مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ان الرفعة لظاهر النص (قول
المتن بالافلاس) خرج به ما لو تعذر بانقطاع جنس الثمن فلافسخ ان جوزنا الاستيفاء عن الثمن واستشكل لما
في الاعتياض من مخالفة المقصود (قول المتن وتقدمك) أي ولو قالوا من مالنا لوجود المنه وان تخلف التعليل
الثاني (قول المتن وكون المبيع باقيا) هذا القيد لو حذف كان الكلام منتظما فذكره لافادة ان الزائل العائد هنا
كالذي لم يعد وهو الاصح في الروضة لكن رجع الاسنوي خلافا له كالدب العيب والصدق (قول المتن التزويج)

أي
ول الملك ثم عاد قبل الحجر فوجها ان أهمها في الروضة لا رجوع استصحبها بالحكم الزوال
(ولا يمنع) الرجوع (التزويج) والتدبير ونطبق العتق والاجارة فيأخذه مسلوب المنفعة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق به حق

كجناية أو رهن وإن لا يحرم البائع والمبيع صيد (ولو تعيب بآفة) كسقوط عضو (أخذه ناقصاً وضارب بالثمن أو بجناية أجنبي أو البائع فله أخذه وضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري مثله قيمته ما لمائة ومعيانسون فيرجع بعشر الثمن (وجناية المشتري كآفة في الأصح) والثاني وقطع به بعضهم كجناية الأجنبي (ولو تلف أحد العبدین) أو الثوبین (ثم أفلس) وحجر عليه (أخذ الباقي وضارب بحصة التالف) بل لو بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في (٢٩٥) بعضه مكن منه (ولو كان قبض بعض

الثمن رجع في الجديد) على ما يأتي بيانه (فإن تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذه الباقي بباقي الثمن) ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وفي قول يأخذ نصفه) أي نصف الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي والقديم لا يرجع بل يضارب بباقي الثمن لحديث رواه الدارقطني وأجيب بأنه مرسل ولولم يتلف شيء من المبيع وكان قبض بعض الثمن رجع على الجديد في المبيع بقسط الباقي من الثمن فإن كان قبض نصفه رجع في النصف ويضارب على القديم (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وقلم صنعة فاز البائع بها) فيرجع فيها مع الأصل (والمنفصلة كالغرة والولد) الحادئين بعد البيع (للمشتري ويرجع البائع في الأصل فإن كان الولد صغيراً وبذل بالمجعة (البائع قيمته أخذه مع أمه

بالضاربة كالمصدق وبذلك فارق الرجوع ههنا في التحالف (قوله كجناية الخ) وإذا زال التعاقب من الجناية أو الرهن أو الأحرار فلا يراجع الرجوع وشملت الجناية ما لو أوجبت مالا أو قصاصاً ولا يمنع الرجوع إسلام العبد والبائع كافر لجواز ملك الكافر له في بعض الصور فيرجوعه يعود إلى ملكه وهذا فارق المحرم وهذا الشرط ليس زائداً على كلام المصنف كما عرفت فيما تقدم ولو قال البائع للعجاني أو لارهن أنا أدفع لك دينك وأرجع في عين مالي لم يلزمه قبوله كما يؤخذ مما مر (قوله أو البائع) أي بعد القبض لانه قبله كآفة (قوله بنسبة نقص القيمة) أي يضارب البائع من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة بالجناية وإن كانت عماله أرض مقدرو يضمنه الجاني بمقداره (قوله وجناية المشتري كآفة) وكذا المبيع على نفسه أيضاً (قوله ولو تلف الخ) وإن لم يقبض شيئاً من الثمن (قوله بل لو بقي الخ) فقول المصنف تلف لا مفهوم له (قوله أخذ الباقي بباقي الثمن) ولا نظير لتفريق الصفقة لأن مال المفلس مبيع كاه والمعتبر في التالف أقل قيمته من يوم العقد ويوم التلف والمعتبر في الباقي أكثرهما ولو كان المبيع عينين مختلفتين رجع في نصف كل منهما لا في أحدهما (قوله وفي قول الخ) أي قياها على الصدق وأجيب بانحصار حقه هنا لعدم تعلقه بالبدل فيلزم ضرر البائع (قوله ولو لم يتلف الخ) هذه مفرعة على ما مر بقوله بل لو بقي الخ أشار بها إلى تنجيم التفريق في المسئلة (قوله وصنعة) أي بلامعاجة من سيد أو غيره والافهم منفصلة (قوله فاز البائع بها) ومنها لم يؤثر ببيع فرخ وزرع نبات وكل ما يدخل في البيع عند الإطلاق (قوله والولد) ولو أخذت أميناً فالتوأم الثاني إذا لم ينفصل يتبع الأم فلا يتبع أحدهما الآخر (قوله صغيراً) أي غير مميز (قوله حرمة التفريق) كذا قالوا وإن خبير بأنه إذا اختلف المالك لم يحرم التفريق وحيث صححوا الرجوع هنا في الأم فقد اختلف المالك فلا حرمة وقد يقال نظراً لما قبل الرجوع وهو بعيد بل غير مستقيم فلا يرجع (قوله قيمته) أي المتفق عليها من المفلس وغرمائه أو بقول خير بن عدلين (قوله أخذه) أي بعقد خلافاً لابن حجر قال شيخنا ربح المفلس إن امتنع من البيع مع البدل وسيأتي في تلك الأرض ما يخالفه فراجع (قوله فيباعان) على الكيفية السابقة في الرهن (قوله إلى الولد) فيه تغليب الثانية على الأولى (قوله قال الجويني قبل الوضع) هو الصحيح على مقابل الأصح والمعتمد الأول وفارق نظيره في الرهن بصفه بعدم نقل الملك وفي الرد بالعيب وهبة الفرع بأن سبب الفسخ هنا ناشئ عن أخذه منه (قوله

أي لانه لا يمنع البيع ثم هذا من جملة العيوب فيغني عنه ما يأتي (قوله وإن لا يحرم الخ) استشكل بجواز استرداد العبد المملوك بالمفلس إذا كان بائعه كافراً (قول الماتن أخذه ناقصاً وضارب) أي كما أن ذلك حكم المشتري لو تعيب المبيع في يد البائع قبل القبض (قول الماتن رجع في الجديد) وجهه أن الإفلاس سبب يعود به للكل فيعود به البعض كالفرقة قبل الدخول (قوله حديث) مثله فإن كان قد قبض من ثمنه شيئاً فهو أسوة الغرماء (قوله ولو لم يتلف شيء الخ) لو كان المبيع عينين مثلاً وهما باقيان وقد قبض بعض الثمن فإنه يوزع عليهما وليس له أن يجعله في مقابلة أحدهما ويرجع في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما (قول الماتن فاز البائع بها) لأن الفسخ كالعقد ولو ثبت الحب أو فرخ البليض رجع أيضاً (قول الماتن أخذه مع أمه) وذلك لأن مال المفلس مبيع كله (قوله في هذه الحالة) راجع لقوله وإن لم يبدلها (قوله بعد الوضع) وحكمة التفريق ما مر

والا) أي وإن لم يبدلها (فيباعان ونصرف إليه حصه الأم) من الثمن (وقيل لا رجوع) في هذه الحالة ويضارب (ولو كانت حاملاً عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملاً عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فالأصح تعدى الرجوع إلى الولد) وجه في الأولى بأن الحمل تابع في البيع فكذلك في الرجوع ومقابله قال انما يرجع فيما كان عند البيع فيرجع في الأم فقط قال الجويني قبل الوضع والميدلاني وغيره بعد الوضع قال في الروضة الأول ظاهر كلام الأكثرين إلى آخره

وحي التحدى في الثانية على ان الحمل يعلم ومقابله على مقابله ولو كانت حاملا عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا ولو حدث الحمل بعد البيع وانفصل قبل الرجوع فهو للشري كاتقدم (واستتار الثمر بكاه) بكسر الكاف وهو أوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) أي تشقق الطلع (قريب من استتار الجنين وانفصاله) (٢٩٦) فإذا كانت الثمرة على النخيل المبيع عند البيع غير مؤثرة وعند الرجوع مؤثرة

فهو لا لحمل عند البيع
للفصل قبل الرجوع
فيحسد الرجوع اليها على
الراجع (و) هي (أولى
بتحدى الرجوع) اليها من
الحمل لانها مشاهدة مؤنوق
بها بخلافه ولذلك قطع
بعضهم بالرجوع فيها ولو
حدثت الثمرة بعد البيع
وهي غير مؤثرة عند
الرجوع رجع فيها على
الراجع لما تقدم في نظير
ذلك من الحمل وقيل
لا يرجع فيها قطعا وهذه
المسئلة لا تتناولها عبارة
المصنف ولو كانت الثمرة غير
مؤثرة عند البيع والرجوع
رجع فيها جوازا ولو حدثت
الثمرة بعد البيع وهي عند
الشري مؤثرة فهي
للشري (ولو غرس
الارض) المشتراة (أو بنى)
فيها ثم رجع عليه قبل أداء
الثمن وأراد ان يبيع الرجوع
فيها (فإن اتفق القرماء
والمفلس على تفريقها)
من القراس والبناء (فعلاوا
وأخذها البائع) برجوعه
وليس له أن يلزمهم أخذ
قيمة القراس والبناء
ليتملكها مع الارض

مبنى للمجهول عطف على وجه المبني لذلك أيضا (قوله كاتقدم) فيه إشارة الى ان هذه مكررة لانها في كلام المصنف أولا (قوله بالتأخير) لو أسقطه كان أولى ليدخل غير النخل مما صر في بيع الأصول والخمار من تناثر نور وروز وغير ذلك ولو في ثمرة من بستان كاتقدم (قوله ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها) فالأولى التعبير بالمذهب إلا أن يقال أشار بالأولية اليه وإن كان بعيدا فتمله (قوله لا تتناولها عبارة المصنف) أي لذكره الأولوية مع ان هنا طريقا قطعاً بعدم الرجوع ولو سكنت المصنف عن الأولوية لتشمل كلامه المسائل الأربع (قوله ولو كانت الثمرة الخ) ولو اختلف المفلس والبائع في وقوع التأخير قبل الرجوع أو بعده صدق المفلس ويحلف على نفي العلم بالسبق (قوله ولو غرس الخ) أشاروا الى أن الزيادة ثلاثة أقسام لانها إما متميزة كالولد وكالفراس أو غير متميزة كخطا الخنطة أو السمن أو صفة كالطعن والقسارة (قوله ثم حجر) هو ما مورف بعد الحجر كذلك (قوله فعلاوا) أي فعلوا بعد الرجوع كما يفهم من كلام الشارح لانه بما يوافقهم ثم لا يرجع فينضرون ومن ثم لو كانت لهم المصاحبة لم يشترط تقديم رجوعه (قوله وليس الخ) هذا يشكك على ما صرح عن شيخنا من الزام المفلس بأخذ قيمة الولد إلا أن يفرق بحرمة التفريق هناك وإن كان فيه نظر كما صرح (قوله نقص) أي بالقطع بعد الرجوع لانه قبله كالأفة (قوله يضارب به) أي بالذكور من أجرة التسوية والارض (قوله يقدم به) هو المعتمد (قوله وان امتنعوا) أي كلهم أوالاختلفوا فيه فيعمل بالمصلحة للمفلس (قوله ويملك) أي بعد الرجوع وإن لم يشترطه في الرجوع ولا بد من عقد ملك على المعتمد (قوله بقيته) أي وقت التملك أي قائما مستحق القلع بالارض لا بجنا (قوله مجموع الامرين) أي مما عا دافع به جواز الرجوع من غير تلك البناء والفراس المتناقض لقول المصنف الآتي وليس له الخ (قوله بدل تلك ما ذكر) فهو بعد الرجوع أيضا قال شيخنا الرمي فيجبر على أحد الامرين وله بعد اختيار أحدهما الرجوع الى الآخر ويقتصر ذلك في الفور لانه نوع ترو وقال شيخنا اذ لم يفعل واحدا منهما تبين بطلان الرجوع لغيره (قوله أرض نقصه) أي

(قوله وهذه المسئلة) لن أراد الطريقة القاطعة فهو حسن ظاهر وإن أراد قوله ولو حدثت الثمرة الخ كما هو ظاهر العبارة بل صريحها ففيه غموض وكان وجهه جعل التنبيه السابق في مجموع الاستتار والظهور ثم الحمل للشارح على هذا عدم صحة قوله وأولى بتحدى الرجوع بالنسبة لهذه المسئلة على أنه يجوز أن يكون مراد الشارح الاعتراض على المؤلف وللهذا الامام الغزالي حيث قال وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنين وأولى بالاستقلال انتهى فانها تقيد طريق القطع في الأولى وطريق القطع في الثانية ولهذا قال الرافعي رحمه الله هو تعبير حسن مطرد في المسئلتين (قوله وليس له الخ) لان الفرض الوصول الى المبيع وقد حصل له (قوله وجب ارشه) أي سواء كان القلع قبل الرجوع أو بعده (قوله يضارب البائع به) الضد يرفيه راجع لكل من قوله وجب تسوية الحفر وجب ارشه (قول المتن لم يجبروا) لانه وضع بحق (قول المتن بل له الخ) أي بخلاف الزرع فإنه يرجع ويبقى له إلى وأن الحصاد لان له أمداً ينتظر وليس له مع ذلك أجرة وقوله ويملك عبارة الشرحين والروضة على أن يملك وهي تقتضي الاشتراط لكن هل معنى ذلك الاتيان في صيغة الرجوع أم يكفي التوافق عليه أولا وعلى كل فهل يجبر عليه بعد ذلك اذ لم يقبل أو ينقض الرجوع أو يتبين بطلانه محل نظر (قوله لماسيأتي) أي له مجموع الامرين لماسيأتي (وله) بدل تلك ما ذكر (أن يقلعه) ويرغم ارش نقصه ما ظهر في فهمه وأما تعليق ثبوت التملك له فقد عالج بأن أموال المفلس غير مبقاة وكذا علوا القلع وغرامة

ارش

واذا قلعه وجب تسوية الحفر من مال المفلس وإن حدث في الارض نقص بالقطع وجب ارشه من ماله قال

الشيخ أبو حامد يضارب البائع به وفي المذهب والتهذيب أنه يقدم به لانه لتخليص ماله (وان امتنعوا) من القلع (لم يجبروا) عليه (بل له أن يرجع) في الارض (ويملك البناء والفراس بقيته) أي له مجموع الامرين لماسيأتي (وله) بدل تلك ما ذكر (أن يقلعه) ويرغم ارش نقصه

ولا يظهر أنه ليس له أن يرجع فيها ويبقى الغراس والبناء للمفلس) لنقص قيمتهما بالأرض فيحصل له الضرر والرجوع إنما يثبت له دفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر والثاني لذلك كالوصف المشتري الثوب ثم حجر عليه قبل أداء الثمن يرجع البائع في الثوب فقط ويكون المفلس شريكاً معه بالصبيغ وفرق الأول بأن الصبيغ كالصفة التابعة للثوب وعلى الأول يضارب البائع (٢٩٧) بالثمن أو يعود إلى بذل قيمتهما

أو قلعهما مع غرامة أرض
النقص (ولو كان المبيع له)
(خطة غلطها بمثلها أو
دونها) ثم حجر عليه (فله)
أي للبائع بعد الفسخ (أخذ
قدر المبيع من المخلوط)
ويكون في الدون مساحاً
بنقصه كنقص العيب (أو)
خلطها (باجود فلا رجوع
في المخلوط في الظاهر) حنرا
من ضرر المفلس ويضارب
البائع بالثمن والثاني له
الرجوع ويباعان ويوزع
الثمن على نسبة القيمة (ولو
طحنها) أي الحنطة المبيعة
له (أو قصر الثوب) المبيع
له ثم حجر عليه (فان لم تزد
القيمة) بالطحن أو القصاره
(رجع) البائع في ذلك (ولا
شي للمفلس) فيه وان
نقصت فلا شيء للبائع معه
(وان زادت فلا ظهر أنه
يباع والمفلس من ثمنه بنسبة
ما زاد) مثاله القيمة خمسة
و بلغت بمافعل ستة فللمفلس
سدس الثمن والثاني لا شركة
للمفلس في ذلك كافي سمن
الدابة بعلفه وفرق الأول بأن
الطحن أو القصاره مندوب
اليه بخلاف السمن فهو
محض صنع الله تعالى فان
العلف يوجد كثيراً ولا يحصل

نقص قيمته مقولاً عنها قائماً مستحق القلع لا الإبقاء (قوله ليس له أن يرجع فيها ويبقى الغراس والبناء للمفلس) وان لم يطلب أجرة (قوله ولا يزال الضرر بالضرر) أي لا يزال ضرر البائع بضرر المشتري (تنبيه)
لو وقف الغراس أو البناء قبل الحجر فهو على ما يأتي في العارية وأعلم أن مثل الغراس والبناء فيما تقدم زرع تبقى أصوله أو يجر مرة بعد أخرى وأما زرع ليس كذلك ونمرة على شجر فليس للبائع ما ذكر بل يجبر على إبقائها إلى وقت الجذاذ بالأجرة لأن لها مداً ينتظر فسهل احتمالهما ولو اتفق البائع والغرماء والمفلس على بيع الأرض بما فيها جاز ووزع الثمن بمصر في الرهن واغتفر هنات تعدد المالك لأن ما في الأرض تابع مع الاحتياج إلى بيع مال المفلس وبذلك فارق عدم صحة بيع نحو عبديهما ثمن واحد ولو بيع ما في الأرض وحده من الغراس والبناء بقي تخيير البائع بين الثقل من المشتري الثاني والقلع والمشتري الخياران جهل (قوله وعلى الأول) وهو الاظهر يضارب ان لم يرجع أو يعود بعد الرجوع كأمير واغتفر ذلك في الفور به المشروطة للمامر (قوله حنطة) أي مثلاً فالمراد كل مثلي وخص الحنطة بالذكر لما سبذكره (قوله غلطها) أي المشتري ولو باذنه أو اختلطت بنفسها أو خلطها بنحو بهيمة وخرج ما خلطها أجنبي فيرجع البائع بالأرض على المفلس ويضارب به ويرجع به المفلس على الأجنبي للثلازم الضرر على المفلس والغرماء (قوله بمثلها أو دونها) ولو لبائع آخر اذ لكل الرجوع في حقه فله أخذ قدر المبيع من المخلوط (قوله ثم حجر) ليس الترتيب معتبراً كما مر (قوله أي للبائع ذلك) وإنما لم يجعل كالتالف كافي الغصب للثلازم ضرر البائع لأن سبيله المضاربة وأموال المفلس لا تأتي بدونه نعم لو لم يميز واختلف الجنس كزيت بشيرج ضمن التالف وعلم من جواز الأخذ أن المفلس والغرماء لا يجبرون على بيع المخلوط وقسم ثمنه لوطلبه البائع (قوله مساحاً) فان لم يساح لم يرجع ويضارب (قوله أو باجود) أي بقدر يز يدعى تفاوت السكيلين منه وليس الاجود أكثر والاقطع بالرجوع في الأول ولو بعده في الثاني (قوله ولو طحنها) إشارة إلى أن ضابط ما هنا أن يكون مافعه صفة يصح الاستعجار عليها ويظهر أثرها في شمل خبر الحججين وذبح الشاة وشي اللحم وضرب اللبن ونحوه الرقيق قراءة وسرفة أو كتابة ونحو ذلك بعلم ولو متبرعاً على المفلس وخرج نحو حفظ الدابة وسقيها (قوله ثم حجر عليه) فيه مامر (قوله فلا شيء للبائع) في نقص الثوب اذ يرجع وله أن لا يرجع ويضارب (قوله من ثمنه) أي ان يبيع فان دفعه البائع أجيب ولا بد من عقد كافي الغراس قاله شيخنا وكلام ابن حجر يدل له ولا بد من كون البيع بعد رجوع البائع (قوله ولو صبغه) ولو غويها قاله شيخنا (قوله ثم حجر عليه) فيه ما تقدم (قوله فان زادت القيمة) أي بالصفة كما أشار اليه بقوله بمافعل فالز يادة للمفلس كالو زادت لا بسبب شيء أو بسبب الصبيغ بارتفاع سعره وخرج بذلك ما لو زادت بسبب ارتفاع سعر الثوب فهي اصاحبه ولا شيء للمفلس كالو زادت بسبب ارتفاع الاسواق مجردة عن سعر واحد منهما كما يأتي وان زادت بسببهما أو جهل سبب الزيادة فهي

أرض النقص (قول المتن وله أن يقلعه الخ) هو قسم يملك كما بينه الشارح رحمه الله (قوله والثاني له ذلك) قال الاسنوي لكن لا يجبر على البيع معهم بخلاف الصبيغ (قوله أو يعود) أي فلا امتناع أو لا يسقط العود لو أراد (قول المتن فلا رجوع في المخلوط) أي لو كان الخليلط فليلا جداً فان كان الكثير للبائع فالوجه القطع بممكنه من الرجوع وان كان للمشتري فالوجه القطع بعدمه نبيه عليه الامام (قوله وان نقصت فلا شيء الخ) بحث ابن الرفعة فخر يحجه على ان تعيب المشتري هل يلحق بالآفة أو بالفعل المضمون (قول المتن يباع) أي ان أرادوا

(٣٨ - (قلوبى وعمره) - ثاني) السمن (ولو صبغه) أي الثوب المشتري (صبغه) ثم حجر عليه (فان زادت القيمة قدر قيمة الصبيغ) كان تكون قيمة الثوب أربعة دراهم والصبيغ درهمين فصارت قيمة الثوب مصبوغاً ستة دراهم (رجع) البائع في الثوب (والمفلس شريك بالصبيغ) فيباع الثوب ويكون الثمن بينهما ثلاثاً وهل نقول كل الثوب للبائع وكل الصبيغ للمفلس أو نقول يشتركان فيهما بالانثلاث لتعذر التمييز

وجهان (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كان صارت خسة (فالنقص على الصبغ) لانه هالك في الثوب والثوب قائم بحاله فباع والبايع أربعة أخماس الثمن والمفلس خسة (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كان صارت ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فباع ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني انها للبايع كالسمن فيكون له ثلاثة أرباع الثمن والمفلس ربعه والثالث انها تنقص عليهم ما فيكون للبايع ثلثا الثمن والمفلس ثلثه وأن لم تزد القيمة بالصبغ شيأ رجع البايع في الثوب ولا شيء للمفلس فيه وان نقصت فلا شيء للبايع معه (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) وصبغه به ثم حجر (٢٩٨) عليه (رجع) أي البايع (فيهما) أي في الثوب بصبغه (الآن لا تزيد قيمتهما على

قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن صارت أو نقصت عنها (فيكون فاقدا للصبغ) فيضارب بثمنه مع الرجوع في الثوب من جهته بخلاف ما إذا زادت وهو الباقي بعد الاستثناء فهو محل الرجوع فيهما فان كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شريك بالزائد عليها وقيل لا شيء له وان كانت أقل لم يضارب بالباقي أخذا مما تقدم في القسارة (ولو اشتراهما من اثنين) الثوب من واحد والصبغ من آخر وصبغه به ثم حجر عليه وأراد البائعان الرجوع (فان لم تزد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبغ (فصاحب الصبغ فاقدا) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب واجدا له فيرجع فيه ولا شيء له ان نقصت قيمته أخذا مما تقدم في القسارة (وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا) في الرجوع والثوب وعبرة المحرر فلهما الرجوع ويشتركان فيه

لهما بالنسبة كما يأتي في الاجنبى (قوله وجهان) المعتمد منهما الاول فهي شركة مجاورة ويترتب عليها انه لو زادت القيمة بارتفاع سعر أحد هما فهي لصاحبه أو سعرهما فهي لهما بالنسبة وكذا الوجه ل سبب الارتفاع فيهما يأتي مثل ذلك في جميع ما يأتي وأما ما زاد لا بسبب شيء أو بسبب الصنعة فهو للمفلس كما مر فقول المنهج ويشهد لثاني صوابه الاول وفي بعض نسخهم يشهد له أي الاول وما ذكره عن الشافعي في الغصب سبق قلم وليس في محله كما صرح به غيره فتأمل (قوله فباع) أي بعد الرجوع والبايع أخذه كما تقدم (قوله ان الزيادة للمفلس) ان كانت بسبب الصنعة أو بارتفاع سعر الصبغ لانه أولا بسبب شيء كما مر وكذا ما بعده (قوله تنقص) هو بمثابة فوقية وفاء وضاد مجمعة مبنى للجحول أي تقسم (قوله ثم حجر) تقدم ما فيه (قوله مع الرجوع في الثوب) أي ان شاء (قوله للمفلس شريك) ان كانت الزيادة بسبب الصنعة كما مر (قوله وان زادت) أي بالصنعة كما مر (قوله أحكمهما) هو المعتمد (قوله ويؤخذ الخ) والحاصل ان صاحب الثوب اذا رجع فيه لا شيء له اذا نقصت قيمته وله ترك الرجوع بجميع ثمنه وان الصبغ كذلك والمضاربة (تنبيه) يجري هنا في الصبغ الممكن فصله ما تقدم في البناء فلو اتفق المفلس والغرماء على قلعه فعلاوا والا فللبائع بعد الرجوع قلعه وغرم ارش نفسه أو تملكه بالقيمة وللخياط والقصار والصبغ والطحان الحبس بوضع المستأجر عليه عند عدل حتى تقبض أجرته ان صحت الاجارة وزادت القيمة بما فعل والافلا حبس واذا تلف الثوب مثلا قبل قبض المستأجر فهو كتلف المبيع قبل قبضه فان أتلفه المستأجر أو أجنبي فان زاد والافلا بايع أيضا ان يأخذه أو يغرم الزائد (قول المتن فالأصح الخ) هو مبنى على ان عمله بمنزلة العين والوجهان بعده بناء على انه كالاثر وأرجحهما الثاني قاله الاسنوي (فرع) لو طلب صاحب الثوب قلع الصبغ فكطلب قلع الاشجار من الارض ولو طلب الغرماء والمفلس قلعه وغرامة أرش النقص قال ابن كنج لهم ذلك (قوله من جهته) الضمير فيه راجع لقوله في الثوب (قوله وقيل لا شيء له) انظر هل يجوز على قياس الوجه الثالث السالف أن يأتي لنا وجه بقسمة الزيادة بينهما اثلاثا فاما اذا كانت قيمة الثوب أربعة والصبغ درهمين قلت لا بل قياسه فوز البائع بالزيادة لان الغرض أن الثوب والصبغ غل نعم ان رجع في الثوب فقط وضارب ثمن الصبغ اتجه هنا جريان الوجه المذكور على ما هو عليه في المسئلة السابقة (قوله وان كانت أقل لم يضارب بالباقي) لكن يؤخذ مما سيأتي آخر الباب ان له أن يرجع في الثوب ويضارب ثمن الصبغ ويكون المفلس شريكا بالصبغ وكذا يؤخذ ان له الرجوع في الصبغ ويضارب بالباقي على وجه (قوله بقدر قيمة الصبغ) ترك ما لو زادت على قيمة الثوب ولكن أنقص من قيمة الصبغ وحكمه ظاهر مما سلف ولعل هذا القسم هو الذي أشار الى أخذه مما يأتي عن الروضة (قوله والزيادة لهما الخ) قياس ما تقدم ان يقول والزيادة لصاحب الثوب كالسمن أو لهما بنسبة ما لهما (قوله فيكون شريكا) أي بشرط ان لا يزيد القيمة على قيمتهما معا والا فالزيادة للمفلس

(وان زادت على قيمتهما فالأصح أن المفلس شريك لهما) أي للبائعين (بالزيادة) فإذا كانت قيمة الثوب أربعة دراهم (باب) والصبغ درهمين وصارت قيمته مصبوغا ثمانية فالمفلس شريك بالربع والثاني لا شيء له والزيادة لهما بنسبة ما لهما ولو اشترى صبغا وصبغ به فوالبه ثم حجر عليه فللبائع الرجوع ان زادت قيمة الثوب مصبوغا على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكا فيه قال في الروضة واذا اشرك ونقص حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أحكمهما انه ان شاء فنع به ولا شيء له غيره وان شاء ضارب بالجميع والثاني له أخذه والمضاربة بالباقي اهـ ويؤخذ منه حكم قسم في المسئلة السابقة وهو أن تكون الزيادة أقل من قيمة الصبغ فيتخير بائعه بين أخذ الزيادة والمضاربة بجميع الثمن على الأصح

ما يفرمه الاجنبي على قيمته قبل القسارة مثلاً وجبت الاجرة والافلا (فرع) حكم العين المذكورة أنها لا تسلم للبائع ولا للفلس ولا لغرماء بل توضع عند عدل حتى تباع كإمارة

(باب الحجر)

هو لغة المنع وشرعاً المنع من التصرفات المالية تخرج الاختصاص فالمنع من نقله لالغاء العبارة فيه وذلك قدر زاد على الحجر وخرج نحو الطلاق لصحته من السفه ونحوه (قوله منه) أشار به إلى أن أنواع الحجر كثيرة وقها أنها بعضهم إلى نحو سبعين نوعاً وهي إما المصلحة الغير أو لمصلحة الشخص نفسه أو لهما على ما يأتي منها الحجر لغريب والحجر على السباقي في مال حربي عليه دين وعلى المشتري في المبيع قبل القبض أو عليه فيما اشتراه بشرط الاعتاق أو عليه بعد الفسخ بالعيب حتى يدفع المبيع وعكسه وعلى السيد في نفقة الأمة المزوجة فلا يتصرف فيها حتى يعطها بدوها وعلى المعتدة بالاقراء والحمل وعلى السيد في أم الولد وغير ذلك (قوله في غير الثالث) وأما فيه فلا حجر عليه وإن كان عليه دين مستغرق (قوله والعبد) أي غير المكاتب وأما هو فالحجر فيه لنفسه وبقية تعالى كذا قاله الماوردي والوجه أن يقال إن الحجر فيه لنفسه ولسيده إذ يلزم على الأول أنه لو أذن له سيده لم يصح وليس كذلك (قوله فبالجنون) ومثله الخرس الأصلي بلا إشارة مفهمة لقوله ولي الجنون وأما الخرس الطاري والنوم فكالجنون سكن لا ولي له (قوله والإيلاء والائتام) هو من عطف الخاص لمفعولهم أن يراد بالإيلاء الوصية أو من عطف المقابر ويراد بالإيلاء أن يوصى إلى غيره وبالإيتمام أن يكون وصياً عليهم من غيره وقيل عكسه أو يراد بالإيلاء الوصية منه أو له وبالإيتمام الولاية عليهم منه أو له (قوله وغيرها) كالأسلام وتعبيره بالثالث أولى من التعبير بالامتناع إذ قد يقع الامتناع من غير ثلث كالحرم في النكاح (قوله فيعتبر الاتلاف منها) أي الأفعال منه الاستيلاء يثبت النسب بصورة زناه بأجنبية قاله شيخنا (قوله دون غيره) نعم يعتبر منه الاحتطاب والتحرير في الأرض وتقرير المهر بوطئه وعنده عمدان كان له نوع تمييز (قوله أي حجر الجنون) فيه إشارة إلى أن الانسلاخ لم يرتفع لعدم عود الولاية له إلا في الأب والجد والحاضنة والنظر بشرط الواقف وانظر هل إمامة نحو مسجد باذان وخطبة ونحو ذلك لا تنسب أو تعود بعد السلب أو لا تعود إلا بتولية جديدة حرة ويظهر الأول فراجعه والاعتماد كالجنون في ذلك غالباً (قوله بالافاقة) فينفك بلافك قاض بلا خلاف لأنه ثبت بغير قاض (قوله وحجر الصبي) بفتح الصاد وكسر الموحدة لأنه الانسب بالسياق وهو يشمل الصبية لغة أو جماعين الحقيقة والمجاز ويجوز عكسه والحجر فيه يسلب العبارات والولايات ولو عجزوا ولا يرد حجة إسلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قبل بلوغه لأن الأحكام رقت إسلامه كانت منوطة بالتمييز ثم نسخ أو هو خصوصية له وسيأتي نعم يعتبر من أفعال الصبي ما مر في الجنون مما يمكن فيه والمميز من كل منهما تصح منه العبادات وكذا إيصال الهدية والأذن في الدخول

(باب الحجر)

(قوله كولاية النكاح والإيلاء) الأولى شرعية والثانية جعلية ومنها القضاء (قوله وغيرها) أي كالأسلام وسواء كانت الأقوال له أم عليه ووجه سلب الولاية احتياجه إلى من يتولى عليه ووجه سلب الأقوال عدم حجة قصده ثم تعبيره بالسلب أحسن من التعبير بالامتناع إذ لا يلزم من الامتناع السلب بدليل الحرمان في النكاح (قوله أي حجر الجنون) دفع لما يورثه ظاهر المتن من أن القضاء مثلاً يعود بارتفاع الجنون (قول المانن وحجر الصبي الخ) قال بعض الأصحاب ببلوغه ولم يتعرض للرد قال الرافعي وهو أحسن لأن الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير وأحكامه متغايرة لأن بعض أقوال السفه معتبر وحاول السبكي اتحادهما من حيث أن الصبا مظنة التبذير قاله لا ينافيه اختصاص الصبي بالتأمة أقواله له وبالحجة فبإقرار المصنف أن قرئت بفتح الصاد

(باب الحجر)

(منه حجر المفلس لحق الغرماء) أي الحجر عليه في ماله (والراهن للرهن) في العين المرهونة (والمرضى للورثة) في غير الثلث (والعبد لسبيده والمرقد للمسلمين) أي لحقهم (ولها أبواب) تقدم بعضها ويأتي بعضها (ومقصود الباب حجر الجنون والصبي) والمبستر بالمجعة وسيأتي تفسيره (فبالجنون تنسب الولايات واعتبار الأقوال) كولاية النكاح والإيلاء والائتام وأقوال المعاملات وغيرها أما الأفعال فيعتبر إلا ثلاثاً منها دون غيره كالهبة (ويرتفع أي حجر الجنون بالافاقة) التامة من الجنون (وحجر الصبي

استكمال تسع سنين)
للاستقراء أوفى الاول
حديث ابن عمر عرضت
على النبي صلى الله عليه وسلم
يوم أحد وأنا ابن أربع
عشرة سنة فلم يجزني
وهرضت عليه يوم الخندق
وأنا ابن خمس عشرة سنة
فأجازني ورأى بلغت رواه
ابن حبان وأصـلفي
الصحيحين وفي الثاني
قوله تعالى وإذا بلغ الاطفال
منكم الحلم فليستأذنوا
والحلم والاحتلام وهو
بمخرج النبي (ونبات العانة
يقتضي الحكم ببلوغه وله
الكافر) أي أنه أمارته عليه
(لا المسلم في الاصح) والثاني
قاسه على الكافر وفيه
حديث عطية القرظي قال
كنت من سبي قريظة
فكانوا ينظرون من أنبت
الشعر قتل ومن لم ينبت
لم يقتل فكشفوا عاني
فوجدوه لم تنبت فجعلوني
في السبي رواه ابن حبان
وقال الحاكم أنه على شرط
الشيخين والترمذي حسن
صحيح والمعتبر شعر خشن
يحتاج في إزالته إلى حلق
ودفع قياس المسلم بأنه ربما
استجمل نبات العانة بالمعالجة
دفعاً للحجر وتشوفاً
للولايات بخلاف الكافر
فانه يفضي به إلى القتل
أو ضرب الجزية قال في
المروضة ويجوز النظر إلى منبت عانة من احتجنا إلى معرفة بلوغه بالضرورة (وتر بد المرأة)

ان كان مأموماً بأن لم يجرب عليه كذب ونحو ذلك (قوله يرتفع) أي من غير فك قاض كاسر (قوله ببلوغه)
ولو غير رشيد ويخالفه في غير الرشيد حجر السفة وتستمر الولاية عليه لوليه في الصغر وإذا رشداً تفك عنه الحجر
بلا قاض فقوله رشيداً معتبراً لا تفكك الحجر المطلق ولا يقبل دعواه الرشد بعد بلوغه إلا بينة نعم لو لم يعلم
ثبوت حجر عليه بعد البلوغ فهو كالرشيد لان الأصل الرشد (تنبيه) الرشد ضد الضلال والسفة لغة
الخفة والحركة ولو أقر الولي برشد الولد انعزل عن الولاية عليه ولا يعتبر الرشد به ولو أنكر رشداً الولد صدق
بلايين ولو بلغ وهو غالب لم ينزل الولي إلا أن علم برشده ولو تصرف الولي في شأن رشده فالقياس فساد تصرفه
ولو تعارضت بينتا الرشد والسفة قدمت الناقلة منهما (قوله استكمال خمس عشرة سنة) فبعد أنها تحديدية
وهو المعتمد (قوله قرية) أي معتبرة بالاهلة (قوله أو خروج النبي) أي من طريقه المعتاد أو مقام مقامه
والمراد تحقيق نزوله إلى قسبة الذكروا لم يبرز من الحشفة وفي الاثنى إلى مدخل الذكروا لم يخرج إلى الظاهر
ويصدق مدعيه بلايين إلا في مزاجه كطلب سهم غاز واثبات اسم في ديوان فلا بد من الجين ويشترط في
الخثنى خروجه من فرجه جميعاً (قوله ووقت مكانه استكمال تسع سنين) فهي تحديدية على المعتمد كافي
شرح شيخنا هنا وان خالفه في باب الحيض كشرح المنهج هنا (قوله للاستقراء) يحتمل رجوعه للنبي
فقط وهو الظاهر ويحتمل رجوعه للسنة أيضاً وذكر الحديث بعده تأكيده ليليه كأن ذكر الآية تأكيد
لثاني (قوله يوم أحد) أي في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقاً ومعنى لم يجزني أي لم يأذن لي في الخروج للقتال
وقيل لم يسهم لي (قوله يوم الخندق) وهو في السنة الرابعة قبيل آخرها على الأرجح ومعنى فأجازني أذن لي
في الخروج لماذا كرو قيل اسهم لي واعترض بأنه ليس في وقعة الخندق غنيمته إلا أن يقول بان يقال واني ممن
يستحق السهم (قوله ونبات العانة) ظاهره أن العانة اسم للبشرة والأصح انها اسم للشعر والاضافة بيانية
والمراد بالشعر حول الفرج وفي الخثنى حول الفرجين معاً (قوله يقتضي الحكم ببلوغه وله الكافر) شمل
الذكور والاثني والخثنى والعلة للأغلب ومثله من جهل اسلامه ومسلم تعذرت أقاربه (قوله أي أنه أماره) أي
علامة فليس يقينا فلو قامت بينة أن عمره دون الخمس عشرة سنة أو ادعى بقوله انه لم يحتمل لم يحكم ببلوغه قاله
شيخنا وعن شيخنا الرمي خلافه ولا تعتبر البينة وهذا يوافق ما اقتضاه الحديث المذكور (قوله عليه) أي
على البلوغ من حيث هو لا بقيد كونه بالاحتلام أو بالسن (قوله قتل) في ترتيب القتل على الاثبات تصریح
بان البلوغ به قطعي فيخالف ما مر من كونه علامة إلا أن يقال قد توجد مع العلامة قرائن تقتضي اليقين وهذا
منها فتأمل أو يقال ان مطلق العانة علامة وانها مع الخشونة قطعياً وان خالفه ظاهر كلام الشارح وخروج
بالعانة شعر الا بطول اللحية والشارب وثقل الصوت ونهود الثدي وانفراق الارنية وتناول الخلقوم ونحوها فليست
علامات لان بعضها يتأخر عن البلوغ بكثير وبعضها يتقدم عليها كذلك بخلاف نبت العانة فان وقتها
الاحتلام دائماً (قوله شعر خشن) هو شامل للرأفة على المعتمد خلافاً للسنباطي (قوله وتشوفاً) بالفاء نظراً
وبالقاف حمة (قوله بخلاف الكافر) فلو ادعى استجهاها بالمعالجة صدق لدفع القتل بالضرب الجزية (قوله
يقتضي الخ) أي غالباً كاسر (قوله وتر بد المرأة) أي الاثنى رقبنا (تنبيه) يعتبر في الخثنى نبات العانة على
فرجه جميعاً كاسر ولا بد في النبي من خروجه منهما أيضاً كاسر وكذا الوأمني وحاض من فرج النساء أو أمني
من فرج الرجال وحاض بالأخر فان وجد أحدهما بالحكم ببلوغه عند الجمهور وهو المعتمد عند شيخنا الرمي
فهو أولى ليس من بحث الرافعي (قول المتن ببلوغه رشيداً) لآية وابتلوا اليتامى (قوله وفي الاول حديث ابن
عمر الخ) هذا الحديث فيه دلالة على ان الخندق في الرابعة لان أحاد في الثالثة بلا نزاع (قول المتن في الاصح)
همام فرعان على ان انبات الكافر أماره أما اذا قلنا انه بلوغ فالامر هنا كذلك (قوله ويجوز النظر) وقيل
بمنع وسيله أن يحس من فوق حائل (قول المتن وتر بد المرأة) هو يفيدك أن ما سلف من الانبات وغيره

على ما ذكر من السن وخرج النى ونبات العانة الشامل لها (حيضا) بالاجاع (وحبلا) لانه مسبوق بالانزال لكن لا يتيقن الولد الا بالوضع
فاذا وضعت حكمنا بحصول البلوغ قبل الوضع بستة أشهر وشئ (والرشد صلاح (٣٠١) الدين والمال) كما فسر بذلك في قوله

تعالى فان آمنتم منهم رشدنا
(فلا يفعل محرما يبطل
العدالة) من كبيرة وأصرار
على صغيرة (ولا يندر بأن
يضيع المال باحتمال غير
فاحش في المعاملة) وهو
ملا لا يحتمل غالبا كإسبائي
في الوكالة والبسير كبيع
ما يساوي عشرة بنسعة (أو
رميه في بحر أو انفاقه في
محرم) وظاهر ان المراد
جنس المال (والاصح ان
صرفه في الصدقة ووجوه
الخبر والمطاعم والملابس التي
لا تليق بحاله ليس ببذير)
لان المال يتخذ ليتنفع به
ويستدل الثاني في المطاعم
 والملابس قال انه تبذير عادة
والثاني في وجوه الخبر قال
ان بلغ الصبي مفرط في
الانفاق فيها فهو مبذور وان
عرض له ذلك بعد البلوغ
مقتصد افلا (ويختبر برشد
الصبي) في المال (ويختلف
بالمراتب فيختبر به التاجر
بالباع والشراء) على
الخلافا الآتي فيهما
(والمما كسة فيهما) أي
النقص عما طلب البائع
والزيادة على ما أعطى
المشتري أي طلبها (وولد
الزراع بالزراعة والنفقة على
القوام بها والمحرّف) بالرفع
(بما يتعلق بمحرفته والمرأة

خلافا لقول الامام بالحكم ببلوغه وانه اذا ظهر خلافه كأن حاض من فرج النساء بعد الامضاء من فرج الرجال
غيرنا الحكم بان نحكم ببلوغه من الآن وان ما قبله ليس ببلوغا فيبين فساد تصرفاته فيه وعدم وجوب قضاء
صلاته فانت كذلك فتأمل (قوله لانه مسبوق الخ) أشار الى أن الحكم فيه بالبلوغ انما هو بالانزال لا بالجل
(قوله ستة أشهر وشئ) أي لحظة هذا ان ولدت قبل الطلاق أو بعده وقبل مضى ستة أشهر منه والاحكم
بالبلوغ قبل الطلاق بلحظة ان ولدت لاربعة سنين نعم ان لم يزل أول المدّة قبل تمام التسع لم يحكم ببلوغها منه
لعدم امكانه ولا يلحقه الولد كما قالوا في الوأنت زوجة صبي بولده ان أمكن لحوقه به ثبت النسب ولا يحكم
ببلوغه احتياطا للنسب وان لم يمكن لم يثبت النسب أيضا فراجع (قوله والرشد) أي ابتداء لماسيا في أنه
في الانشاء يعتبر صلاح المال فقط (قوله صلاح الدين) أي في المسلم والكافر باعتبار ما هو مشرعه واعتبر الاثمة
الثلاثة صلاح المال وحده (قوله محرما) أي على المكاف لانه الآن صبي عالم بتحريره (قوله لم يبطل العدالة)
بمخلاف ما يبطل المروءة كأكل في سوق (قوله بأن يضيع المال) بخلاف الاختصاص (قوله في المعاملة)
ولو في المطاعم والملابس مع جهل القيمة فالزيادة مع العلم بها محاباة وصدقة خفية (تنبيه) قال الماوردي
التبذير الجهل بموضع الحقوق والامراف الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي يقتضي ترادفهما والسرف
مالا يكسب حذافى العاجل ولا جرافى الآجل (قوله وانفاقه) لو قال اضاعته لم كان أولى لان الانفاق لما في
الطاعة (قوله جنس المال) أي في جميع ما تقدم ولو نحو حبة بر (قوله ليس ببذير) فلا يحرم الا بقرض ممن
لا يرجو جهة وفاء ظاهرة (قوله ويختبر) أي يختبره الولي ولو غير أصل (قوله الصبي) الذي كركبينا ويختبر
الختنى بما يختبر به الذي كركبنا في الآتي (قوله في المال) قيد به لاجل ما بعده وتقدم انه يختبر في الدين
أيضا ومنه معايشة أهل الخبر وملازمة الطاعة (قوله ولد التاجر) ومنه السوق (قوله الزراع) هو أولى من
قول أصله المزارع لانه الذي يدفع أرضه لغيره ليزرعها كذا قالوه فانظره مع الآية الشريفة (قوله القوام)
كالخافض والحصاد والحراث (قوله بالرفع) فهو عطف على ولد لانه قد انما المتبصر حرفته وان لم تكن حرفة أي به
أولم يكن لا يبه حرفة أصلا ومن لا حرفة ولا يبه يختبر بالنفقة على العيال ويختبر ولد الفقيه بنحو الكتب
ونفقة العيال وولد الأمير بالانفاق على نفسه والجند وغيرهم (قوله بالغزل) أي المغزول من عمل وحفظ وبيع
وشراء ونحو ذلك وهو أولى من بقاءه على المعنى المصدري وهذا في غير بنات المالك فهن يختبرن بما يناسبهن
(قوله عن المرأة) هي الآتي وجمعها هرر كقربة وقربة والذ كره ورجعه هررة كقرد وقردة ويقال له السنور

علم في الله كور والانات كما أشار إليه الشارح رحمه الله (قوله لكن لا يتيقن الولد الخ) هذا قد يشكك عليه
قولهم الحل يعلم والجواب عدم الاكتفاء به في هذا الشأن (قوله فاذا وضعت حكمنا بحصول الخ) من فوائد
هذا الامر بقضاء العبادات من تلك المدّة (قول المتن فلا يفعل محرما الخ) هذا تفسير الرشد في الدين (قول
المتن ولا يندر الخ) هذا تفسير الرشد في المال (قول المتن بان يضيع المال الخ) ومن يشع على نفسه جدا
مع اليسار لا يحجر عليه على الاصح وعلى مقابلة عقوده نافذة والحجر عليه في أمر الانفاق (قوله ووجوه الخبر)
من عطف العالم على بعض أفراد (قوله قال ان بلغ الى آخره) أي ما يوجب كلام المصنف من جريان الخلاف
في الطاري والمقارن ليس مرادا (قوله معتصدا) يرجع للبلوغ من قوله بعد بالبلوغ (قوله في المال)
كذلك يختبر في الدين من حيث معايشة أهل الخبر وملازمة الطاعات وانما تعرض لال فقط لانه يتوقف على
اعطائه شيئا من المال الذي في يد الولي ليختبر بخلاف أمر الدين (قوله على الخلاف الآتي الخ) انما قال على
الخلاف الآتي لان قضية العبارة صحيحة وشراؤه وفي ذلك خلاف يأتي (قوله بالرفع) لاجل قوله بمحرفته

بما يتعلق بالغزل والقطن وصون الاطعمة عن الحر ونحوها) كالقارة
كل ذلك على العادة في منته (ويشترط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر)

بحيث يفيد غلبة الظن برشده (ووقته) أى وقت الاختبار (قبل البلوغ وقبل بعده) ليصح تصرفه (فعلى الاول الاصح) بالرفع (أنه لا يصح عقده بل يخص فى المالك كسفة فاذا أراد (٣٠٢) العقد عقد الولي) والثاني يصح عقده للحاجة (فلو بلغ غير رشيد) لاختلال

والقط والقطعة (قوله بحيث يفيد الخ) وإذا ظن بحالة استمر حكمها حتى يعلم منه خلافها (قوله قبل البلوغ) لانه الوقت المتعبر ولو غبن فى وقت دون وقت لم يضر وان كثر خلافا لا ذرى (نفيه) يختبر السفيه بعد بلوغه ليسلم اليه المال اذ ارشد ولو قتر على نفسه مع يساره حجر عليه بمعنى انه ينفق عليه من ماله بالمعروف ولا يحجر عليه فى التصرف فيه الا ان خيف اخفاؤه (قوله بالرفع) هو مبتدأ لا وصف لما قبله المقضى لعدم صحة عقده قطعاً (قوله فى المالكسفة) أى فى البيع والشراء والاجرة والنفقة وغير ذلك فهو راجع لجميع ما تقدم والمالكسفة والنقصان يقال مكس يكس بالكسر مكسا من باب ضرب وما كسبه كسبه ولا يحتاج الى تسليم المال اليه (قوله عقد الولي) ثم يدفع الولي المال ان كان معه أو يأخذه الصبي ويدفعه قال بعض مشايخنا يصح دفع لصبي بأمر من الولي لانه ما بين (قوله دام الحجر) أى جنس الحجر لان هذا الحجر سفيه كما مر ويقال له السفيه الممهل فهو محجور عليه شرعاً (قوله بنفس البلوغ) الاول بالرشد ليشمل ما لو تأخر عن البلوغ كما مر (قوله حجر عليه) أى حجر القاضى خلافاً لابي حنيفة رحمه الله تعالى فى أنه لا يحجر عليه وقبل الحجر يصح تصرفه كالرشيد ويقال له السفيه الممهل أيضاً (قوله طراً) بخلاف المسقر فوليه وليه فى الصغر كما مر (قوله واخلاف الخ) فيه إشارة الى أن ما فى المنهاج مبنى على القول المرجوح ويبقى النظر على القول بحجر الاب والجد أو الوصى من وليه والقياس انه الذى يقع منه الحجر نعم يندب للقاضى فيمن حجر عليه أن يرده الى أبيه وأجده ثم بقية عصيته لانهم أشفق عليه كأنص عليه الامام الشافعى رضى الله عنه (قوله ولا يصح من المحجور عليه لسفه) ولو حساً كمن حجر عليه القاضى (قوله بيع ولا شراء) المراد تصرف مالى بدليل ما يأتى نعم يصح أن يؤجر نفسه وان تبرع بمنفعها اذا استغنى بماله لانها حينئذ غير مودة فقوهم ان للولي ان يكلفه الكسب ويجبره عليه بحمل على غيره هذه (قوله ولا اعتناق) ولو بكاتباً أو تعليقاً أو عن كفارته أو بعوض من غيره ويكفر بالصوم نعم لوليه أن يكفر عنه فى القتل بالإعتاق (قوله وهبة) أى منه لانه المقسم ونصح الهبة له ويقبلها بنفسه وان منعه الولي ويقبضها أيضاً كوجوب الفور فيها بخلاف الوصية ويجب على الولي قبولها وسياًنى (قوله قيد فى الجميع) أى لثلاث يلزم التكرار

(قول المتن ووقته قبل البلوغ) لقوله تعالى وابتلوا اليتامى واليتيم قبل البلوغ وقوله وقيل بعده الخ قضيته ان محل الخلاف اذا أريد الاختبار بالتجارة ثم اذا قلنا بالوجه الثانى قضيته صحة التصرف قبل ثبوت الرشد (قول المتن دام الحجر) أى لمفهوم قوله تعالى فان أنستم منهم رشداً والمراد جنس الحجر لا خصوص حجر الصبي الذى كان فانه انقطع بالبلوغ وخلفه حجر السفه (قول المتن وان باع رشيداً) مثله لو بلغ غير رشيد ثم رشد (قول المتن وأعطى ماله) أشار الى منه ماله كرجحه الله حيث قال ان المرأة اذا ارشدت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تمنع من التبرعات الا باذن زوجها ما لم تصر محجوراً (قول المتن فلو بذر بعد ذلك الخ) خلافاً لابي حنيفة لنا آية ولا تؤنوا السفهاء أموالكم أى أموالهم بدليل باقى الآية (فرع) تقبل شهادة الحسبة فى السفه (قوله من أحد) قياساً على الجنون ورد بأنه قد يصدر منه تصرفات يعسر نقضها (قوله والثاني يحجر عليه) أى اذا رأى الحاكم ذلك (قول المتن ولا يصح الخ) أى لان تصحيح ذلك يؤدى الى ابطال معنى الحجر (قول المتن ولا شراء) ولو بغبطة ولو فى الذمة ولو لزمه كفارة يمين أو ظهار صام كالمعسر بخلاف كفارة القتل فان وليه يعق من مال السفيه وانما منعوا صحة الشراء فى الذمة ليطالب به بعد الرشد بخلاف نظيره من العبد لان الحجر هنا لحق السفيه وهناك لحق السيد (قول المتن ولا اعتناق) أى ولو كتابة (قول المتن وهبة) أى منه (قوله هو قيد فى الجميع) يعنى ليس راجعاً للسكاح فقط قال السبكي لانه يلزم عليه أن يكون جرم ولا يمنع التصرف المالى

صلاح الدين أو المال (دام الحجر) عليه يتصرف فى ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (وان بلغ رشيداً انك) الحجر عنه (بنفس البلوغ) وأعطى ماله وقيل يشترط فك القاضى) لان الرشد يحتاج الى نظر واجتهاد ويترك على هذا أيضاً فك الاب والجد وفى الوصى والقيم وجهان (فلو بذر بعد ذلك حجر عليه) أى حجر القاضى فقط قيل والاب والجد أيضاً وفى للطلب والوصى (وقيل يعود الحجر بلاعادة) من أحد أى يعود بنفس التبذير (ولو فسق لم يحجر عليه فى الاصح) لان الاولين لم يحجروا على الفسقة والثاني يحجر عليه كالوذر وفرق الاول بأن التبذير يتحقق به تضييع المال بخلاف الفسق فقد بمان معه المال ولا يجيء على الثاني الوجه الذهاب الى هود الحجر بنفس التبذير قال الامام (ومن حجر عليه لسفه) أى سوء تصرف (طراً فوليه القاضى وقيل وليه فى الصغر) أى الاب والجد واخلاف والتصحيح فى الروضة وأصلها على الوجه الذهاب الى عود الحجر بنفس التبذير وفيه ما على انه لا بد من حجر القاضى الجزم بانه وليه (ولو طراً جنون فوليه وليه فى الصغر وقيل القاضى) ثم والفرق بين التصحيحين أن السفه مجتهد فيه فاحتاج الى نظر القاضى بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء ولا اعتناق وهبة ونسكاح بغير اذن وليه) هو قيد فى الجميع وسياًنى مقابله (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ فى يده أو تلفه

ثم والفرق بين التصحيحين أن السفه مجتهد فيه فاحتاج الى نظر القاضى بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء ولا اعتناق وهبة ونسكاح بغير اذن وليه) هو قيد فى الجميع وسياًنى مقابله (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ فى يده أو تلفه

بمعدك الحجر سواء علم حاله
من عامله أو جهل (لتقصيره
في البحث عن حاله) (ويصح
بأذن الولي نكاحه) على
مأسيا في بسطه في كتاب
النكاح (لا التصرف المالي
في الاصح) والثاني يصح
إذا قدر الولي العوض فما
لا عوض فيه كالاتفاق
والهبة لا يصح جزأ (ولا
يصح اقراره بدين) عن
معاملة أسنده إلى مال قبل
الحجر أو بعده وكذا بالتلاف
المال) أو جناية توجب
المال (في الاظهر) والثاني
استند إلى أنه لو أنشأ التلاف
ضمن فإذا أقر به يقبل ثم
مرد من اقراره لا يؤخذ
به بعد فك الحجر (ويصح)
اقراره (بالحد والقصاص)
في قطع في السرقة وفي المال
قولان كالعبد إذا أقر بها
وهما مبنيان على أنه لا يقبل
اقراره بالتلاف فإن قبل
فهنا أولى والراجح في العبد
أنه لا يثبت المال ولو عفا
مستحق القصاص على مال
ثبت المال على الصحيح
(و) يصح (طلاقه وخلعه)
ويجب دفع العوض إلى
وليّه (وظهاره) وإلاؤه
(ونفيه النسب) لما أوله
زوجته (بلعان) واستلحقه
النسب وينفق على الولد
المستلحق من بيت المال

ومفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله فلاضمان) أي ظاهر عند شيخ الاسلام ويضمن باطنا ويؤدي بعد
فك الحجر عنه أو لا يظهر أو لا باطنا ولو بعد فك الحجر عنه عند شيخنا الزايد وشيخنا الرمي لأن مال الكسالة
على اتلافه ومنه يعلم أن ذلك فيما قبضه من رشيد بغير أمانة ولا ضمنه وكذا يضمن ما تلف أو تلفه بعد رشده أو
قبله وبعد طلبه وتمكنه من رده وأنه إذا اختلف في كونه قبل الرشد أو قبل الطلب صدق هو لا المالك (قوله
ويصح نكاحه بأذن وليه) ولا يصح اقراره بالانثى لمن صدقها وإن كذبها الولي والشهود (لا التصرف
المالي) فلا يصح بأذن وليه كعدم الأذن السابق نعم له التصرف في المطاعم ونحوها عند تعسر الولي بحسبها
وله التدبير والوصية وفداء نفسه من الأمر بمال ورده أبقاها جعل ونذر المال في ذمته وعقده الجزية بدينار
لا أكثر خلافاً للمال في العباب وقبض دين له أذن له وليه في قبضه وصلحه عن قصاص له ولو باقل من الدية
أو محرراً كجائتي أو عن قصاص لزمه ولو بأكثر من الدية وينفذ إيلاده لأمته وسياق في صحة طلاقه وخلعه
ولعانه وظهاره ورجمته وإحرامه بالنسك وتقدم جواز تبرعه بمنفعة نفسه وإيجارها بشرطه ويصح كونه وكيلًا
في قبول النكاح لغيره (قوله والثاني استند إلخ) وأجيب بأنه لا تلازم بينهما فإن الصبي يضمن بالتلاف
ولا يصح اقراره (قوله لا يؤاخذ به إلخ) أي لا يظهر أو لا باطنا فيما لزمه بمعاملة حال الحجر والاضمنه باطنا كذا
قاله شيخنا الرمي وتبعه شيخنا الزايد فانظر مع ما مر عنهما آنفاً (قوله في قطع في السرقة) ولا يتوقف
على طلب المال لعدم لزومه وبذلك فارق توقف القطع على الطلب الآتي في بابها نعم لو أقر بالتلاف بعد السرقة
فالوجه لزومه (قوله والراجح في العبد أنه لا يثبت المال) فلا يثبت على السفية أيضاً وهو المعتمد فيها (قوله
على الصحيح) قال شيخ شيخنا عميرة ومقابلته لزوم المال لذمته على الظاهر انتهى ويتجه عليه لزوم غرامته
له الآن كالأول تلف شيئاً بالفعل فراجع (قوله ويصح طلاقه) ومثله مراجعته كالمير (قوله وخلعه) أي إن
كان ذكرًا كما يدل له كلام الشارح بخلاف الانثى (قوله زوجته) قيد به لقول المصنف بلعان فنفيه ولذا لا إمة
بالخلف صحيح (قوله بنفسه) فإن عين له الولي المدفوع والمدفوع إليه ودفع بحضرة الولي صح ومثل الولي
نائبه فإن لم يكن بحضرة لم يصح فإن عدم وصوله للمدفع له صح وخالف شيخنا فيه قال شيخنا الرمي
والكفارة كالزكاة وفيه نظر فقد تقدم عنه وسيأتي أيضاً أنه إنما يكفر بالصوم فراجع

ثم حكى فيه الخلاف وأن يكون ذكر التصرف المالي مرة بالمتطوق ومرة بالمفهوم أقول قد يقال ليس في ذلك
ضرر وقوله أنه يلزم ذكر التصرف المالي جوابه أن المرة الأولى خالية عن الأذن والثانية مع الأذن قلت إذا كان
قيد عدم الأذن خاصاً بالنكاح اقتضى أن مقابله لا فرق فيه بين الأذن وعدمه وكلام السبكي ظاهر (قول المتن
لا التصرف المالي إلخ) كافي الأذن للصبي والثاني قاس على النكاح ومحججه الاسم والغزالي وابن الرفعة
والولي إجبار الصبي والسفيه على الكسب (قوله في الاعوض فيه إلخ) هو وارد على الإطلاق حكاية الخلاف
ويجاب بأن مفهوم الاصح ليس عام بل منه ما فيه وجه ومنه ما ليس فيه وجه أشار إليه الشارح وأحسن منه
أن يقال الخلاف في المالية كالعتق والهبة ثابت إذا كان السفية وكيلًا فيها وهذا كاف في صحة دخوله في
كلام المتن (قول المتن ولا يصح اقراره إلخ) كذلك لا يصح اقراره بعين في يده (قول المتن وكذا بالتلاف المال
إلخ) أي قياساً على دين المعاملة (قوله على الصحيح) انظر ما يقابله هل هو عدم ثبوت المال بالكلية أم لزوم
القيمة الظاهر الثاني (قوله المتن بلعان) قيد مستدرك لأن النفي يجوز وإن لم يلا عنه كالسيد بنقي ولذا أمته
بالخلف وللعان في حقه (قول المتن في العباد) هو شامل للمالية ولكن لا بد في المالية من قيد الواجبة (قول
المتن وإذا أحرم) مهم ما لزمه فيه من الكفارات إن كان بخير أقبالصوم وإن كان مرتباً جاز المال لأن سببه فعل
(قوله قبل الحجر) أما بعد فكذلك إن ساكننا بالمنذور سالك واجب الشرع والأفكال تطوع ونبه السبكي
على أنه إذا صح في القيمة نذره للقرب المالية فلا يتجه إخراجها إلا بعد فك الحجر وقولنا المالية تخرج الحج فتأمل

(وحكمه في العباد كالرشيد) في فعلها (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) لأنه تصرف مالي (وإذا أحرم)

عليه كما تقدم في كتاب الحج وظاهر أن الحكم كذلك إذا أراد السفر للأحرام وأن العمرة كالْحج فيها ذكر (وان أحرم بتطوع) من حج أو عمرة (وزادت مؤنة سفره) لا تمام النفسك (على ثقته المعبودة فلولي منعه) من الانعام (والذهب أنه كمحصر فيتحلل) وثاني الوجهين من الطريق الثاني أنه كالفائدة للزاد والراحلة لا يتحلل الا بقاء البيت (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويتحلل بالصوم ان قلنا لهم الاحصار بدل لأنه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة لم يجز منعه والله اعلم) وتقدم ترجيح ان لهم الاحصار بدلا ونياقة الصوم بعد الحج عن الطعام وعلى القول بأنه لا بدل له يبقى في الذمة قال في المطلب ويظهر أن يبقى في ذمة السفية أيضا

(فصل ولي الصبي أبوه ثم جدّه) لا يبيّه (ثم وصيهما) أي وصي الاب ان لم يكن جدورصي الجد (ثم القاضي) أو من ينصبه وسيأتي في كتاب الوصايا ان من شرط الوصي العدالة وفي الروضة هنا وهل يحتاج الحاكم الى

(قوله بموجب فرض) ولو قضاء عن تطوع أفده ولو بعد الحجر فقوله قبل الحجر نبع فيه الروضة وليس قيد ابل بعده كذلك والمراد بعد وجود الحجر (قوله وظاهر الخ) أشار الى أن لفظ أحرم وبموجب كلام المصنف أيضا قيدا (قوله أو يخرج الخ) نعم ان تضرر منه ورأى الولي دفعه اليه جاز (قوله وان أحرم بتطوع) وكذا لو سافر للأحرام به فعلم محبة أحرامه به بقدر اذن وليه وان جازله منعه مثل سفره ومن انما له نعم لو حجر عليه بعد أحرامه فهو كالواجب فيما سر (قوله وزادت الخ) فان لم تزد له منعه وان تعطل كسبه في المحصر (قوله فلولي منعه) أي يجب عليه منعه لانه جواز بعد منعه (قوله ويتحلل بالصوم) أي مع الحلق والتبعية ومثل التحلل كل ما لزمه من الكفارة في الحج أو غيره ولو مرتبة على ما اعتمد شيخنا كشيخنا الرملي وعلى هذا فقوله هنا وفيما سر والكفارة كالزكاة في الدفع بيان لحكمها على القول به الذي اعتمد الخطيب وغيره تبعاً للسبكي وغيره فتأمل واذا لم يصم حتى انفك الحجر عنه لم يجز له الصوم ان كان موسراً (قوله في الذمة) أي ذمة المحصر الذي منه المذكور هنا (قوله وبيانه) بموحدة أوله وهاء آخره قبلها نون عطف على ترجيح وقال بعضهم بنون أوله ومثناة آخره فوقية قبلها موحدة منصوب عطفاً على بدلا أو مخفوض عطفاً على ان وما بعدها وفيهما نظر فراجع وحرة

(فصل فيمن يلى الصبي) وكيفية التصرف في ماله (قوله الصبي) هو شامل للذكور والاتي وهو من أسرار اللغة فلا حاجة لقول بعضهم لانه لا جنس لاجل ذلك بل لا تصح لان لام الجنس انما تدخل أفراداً دخلت عليه ومثل الصبي المذكور السفية ومجنون له نوع تمييز وكذا الجنين الا في التصرف في ماله فلا يصح لانه غير محقق الوجود (قوله أبوه) ولو كافراً اعلى كافراً ونقرهم لو ترفعوا اليه على المعتمد خلافاً لما في المنهج (قوله ثم القاضي) أي قاضي بلد المال نحو حفظه وقاضي بلد الصبي للتصرف في ماله ولو كان القاضي جازراً أو فقد فالولاية لصلحاء المسلمين في بلده (قوله ومن شرط الوصي العدالة) أي الباطنة ان أراد بتسجيلها عند القاضي والا اكتفى بالظاهرة (قوله وينبغي أن يكون الراجح) هو المعتمد عند شيخنا وهذا يقتضي الاكتفاء بالعدالة الظاهرة في الاب والجد ولومع التسجيل وهو يخالف الوصي المتقدم وقال بعضهم متى أراد التسجيل فلا بد من العدالة الباطنة مطلقاً والقيم كالوصي وشرط الولي مطلقاً عدم عداوة للولي عليه ولو ظاهرة (قوله ولا تلى الام) ومثلها بقية الاقارب كالاخ والعم لكن لم عند غيبة الولي أو اذنه لا اتفاق عليه من ماله في تاديبه وتعليقه للساحفة فيه ومثل الصبي المجنون الذي له نوع تمييز والسفيه كأمير (فرع) لو رأى أمين صبياً وماله وخاف عليه من جور قاض مثلاً فله التصرف فيه بالمصلحة ويثب على ذلك ولا ضمان عليه (قوله ويتصرف الولي) وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولأب محجز نصب غيره عنه ولو باجرة مثلاً من مال المحجور أو رفع الامر لحاكم يفعل ما فيه

(قول المتن لثقة) اللام مستدركة لان أعطى يتعدى بنفسه (قول المتن وان أحرم بتطوع) أي في حال الحجر بخلاف ما لو عرض وهو محرم به ومن ثم تعلم ان أحرامه ابتداء لا يتوقف على الاذن بخلاف الصبي (قول المتن فلولي منعه) قضيته المنع من السفر بنفسه (قول المتن ويتحلل بالصوم) لو كان الاحصار في حج فرض لتحلل بالمال (قوله يبقى في الذمة) أي في ذمة المحصر

(فصل ولي الصبي أبوه) أي بالاجماع (قوله ان لم يكن جد) لو وصى الاب في حياة الجد ثم مات الجد قبل موت الاب فالمجبة الصحة (قوله وهل يحتاج الخ) قال السبكي لو فسق في زمن خيار البيع فالظاهر عدم انفساخه ويقوم غيره من الاولياء مقامه (قول المتن ولا تلى الام) أي قياساً على النكاح ثم حكم المجنون ومن بلغ سفيهاً كالصبي في سائر ما تقدم ومن ثم تعلم ان الولد لا يلى أباه المجنون والسفيه (قوله والثاني تلى) بل أغرب القاضي فحكى عن الاصطخري تقدمها على الجد ثم اذا قلنا لولاية فهل تثبت لابويهما وجهان وهل يكتفى فيها بالعدالة

المصلحة ولولي غير الحالك أن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الامرين من أجره مثله وكفايته فان نقص عن
 كفاية الاب أو الجد الفقير فله تمام كفايته ولا يتوقف في أخذ ذلك على حاكم ويمنع على الحاكم الاخذ مطلقا
 (قوله بالمصلحة) ومنها بيع ما يهبط له أصله من مثله خشب جوعه فيه وبيع ما يخيف خرابه أو هلاكه أو
 غضبه ولو بدون من مثله ولو قبل فافصل ما يرضى في نكاحه وليتأوه بقائه ولو بنحو بيع على لبغ نيب
 وفراء جهاز معتاد ولو بغير اذن حاكم وتقبل دعواه فيه اذ لم يكن به ظاهر الحال (قوله وهو أولى) ان أمن
 فيه جوار وخراب وكفى ربه ولم يكن به نقل خراب ولا بعد عن بلد المحجور بحيث يحتاج في تحصيل غلته الى
 أجر من يتوجه اليه لاجلها ولنحو عمارته (قوله وبني دوره الخ) قال شيخنا المعتمد الرجوع الى عادة البلد
 وفي شرح شيخنا ما يخالفه وان المعتمد ما نصوا عليه وان خاف العادة وسواء في البناء ابتداء أو مودوامه فلو تركه
 أو ترك علف دابة أو سقيها ضمن وكذا ترك نخل بلا تلقيح كما قاله ابن قاسم واعتمد شيخنا خلافه قال القفال
 ويضمن ورق الفرس اذا تركه حتى مات (فرع) لا يشترط في العقار أن يساوي بعد بنائه ما صرف عليه على
 المعتمد لنسوره وان وقع لبعض العلماء كرامة له (تنبيه) حكم ناظر الوقف في ذلك كالولي (قوله والآجر)
 وأول من صنعه همامان عند بناء الصرح لفرعون (قوله ولا يبيع عقاره) ومثله آلة الفنية ومن الحاجة ما صر
 في الحرف فلا بد من كون الحاجة في هذين أ كيد تو يجوز بيع غيرهما ولو الحاجة يسير فو يبيع مال التجارة
 لمصلحة (قوله وله يبيع ماله) ولا يجوز اقراضه بلا ضرر ولا للقاضي فيجوز للحاجة أيضا ولا يبيع الولي الا
 لشقة ملى (قوله على النقد) أي الحال (قوله الاصح الصحة) مرجوح والمعتمد عدم الصحة (قوله واذا باع
 مال ولده لنفسه) ومثله عكسه وخرج الوصي والقيم فلا يصح مطلقا (قوله لا يحتاج الى رهن) وهو المعتمد ان
 كان مليئا قال شيخنا مر ويجب الاشهاد وخالفه الخطيب نعم لا يجب شيء من ذلك في البيع لظن توقف
 اقتاد روحه عليه وليس لولي سفر بمال محجور في البحر وان غلبت السلامة وله السفر بالمحجور فيه عند غلبتها
 وله السفر به وبماله في غير مع الأمن وله اركاب المحجور الدواب التي يضبطها ولو حاملا (فرع) لو فسق الولي
 في زمن الخيار لم يبطل البيع ويثبت الخيار لمن يلى مكانه (قوله في ذلك) أي الاخذ والترك فلا يأخذ الامع
 المصلحة أو يزادها ولو لم يأخذ فلامولى عليه بعد كاله أن يأخذ وللاب الشريك أن يأخذ بالشفعة لنفسه في
 بيع حصة المحجور لنفسه أو غيره أو شرائها ولغير الاب من الاولياء ذلك في غير الاولى وليس للولي مطلقا أن
 يقتص لموليه ولا يعفو عن قصاصه الا أبى حتى يحنون فقير ولا يكاتب رقيقه ولا يدبره ولا يعاقب عتقه ولا
 يطلق زوجته ولو بعوض ولا يشتري له الامن ثقة ولا يشتري له الجوارى ولا يصرف ماله في نحو مسابقة ويجب
 عليه قبول هدية للمحجور أو هبة أو وصية والافيا ثم كما مر قال بعضهم ينزل أيضا وتوقف شيخنا وشيخنا
 الرملى في القول بذلك (قوله ويرزى ماله) وكذا بدنه قال شيخنا الرملى وجوب باقور افيهما وقال شيخنا
 جواز اذ لم يعتقد وجوبها بان كانا خفيين وفيه نظر اذ لازكاة عندهما فهي عندهما سوام فيحمل
 كلام شيخنا الرملى المذكور على ما اذا كانا شافعيين فان كان أحدهما شافعيًا جاز للولي الاخراج وعليه
 يحمل كلام شيخنا وقال بعضهم يجب عليه فيهما قال شيخنا والاولى للولي مطلقا رفع الامر لما لم يلزمه
 بالاخراج أو عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كاله واذا لم يخرجها أخبره بها بعد كاله (قوله وينفق عليه
 الظاهرة كالأب (قوله أي الطوب الخ) قال في البيان والمجرأولى من اجر (قوله بدل) يشتر هذا الى أن
 المنع من اللبن والجص لا فرق فيه بين اجتماعهما وافتراقهما (قوله وهو يجب) ينبغي أن يكتب في أماكن الوجود
 عادة ولا يشترط الوجود الحالى (قول المتن واذا باع) لو أجر باجرة مؤجلة فهل يجب أخذ الرهن تراجع
 ذلك من الغنية للادعى (فرع) يجوز أن يدفعه قرضا ولا يذن في النسبة وحكم مال الوقف حكم مال
 الطفل (قوله لانه أمين في حق ولده) هذا مسلم ولكن ينبغي تقييده بان يكون مليئا وأن يشهد خوف الموت

بالمصلحة فيشتري له العفل
 وهو أولى من التجارة (ويبنى
 دوره بالطين والآجر) أي
 الطوب المحرق (لا اللبن)
 أي الطوب القوي لم يحرق
 بدل الآجر لقلة بقاءه
 (والجص) أي الجبس بدل
 الطين لكثره مؤنته (ولا يبيع
 عقاره الا الحاجة) كنفقة
 وكسوة بان لم تغلته بهما
 (أو غبطة ظاهرة) بأن
 يرغب فيه بأكثر من ثمن
 مثله وهو يحد مثله ببعض
 ذلك الثمن (وله يبيع ماله
 بعرض ونسيئة للمصلحة)
 التي رآها (واذا باع نسيئة)
 وظاهر أن يربز بأدلة في النقد
 (أشهد) عليه (وارتحن
 به) رهنًا وأفيا فان لم يفعل
 ضمن قال الجمهور وحكي
 الامام في حصة البيع اذ لم
 يرتحن والمشتري ملى
 وجبين وقال الاصح الصحة
 قال الرافعي ويشبه أن
 يذهب القائل بالصحة الى
 انه لا يضمن ويجوز اعتماده
 على ذمة الملى واذا باع مال
 ولده لنفسه نسيئة لا يحتاج
 الى رهن لانه أمين في حق
 ولده (ويأخذ به بالشفعة أو
 يترك بحسب المصلحة) التي
 رآها في ذلك (ويرز كماله
 وينفق عليه) ويكسوه
 بالمعروف) وينفق

شفقتما (وان ادعاء على الوصي والامين) أي منصوب القاضي (صدق هو يمينه) للثمة في حقهما وقيل في غير العقار هما المصدقان والفرق عصر الاشهاد في كل قبل وكثير بيع ومنهم من أطلق وجبهين من غير فرق بين ولي وولي ولا بين العقار وغيره ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي (باب الصلح)

(هو قسمان أحدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعان أحدهما صلح على اقرار فان جرى على عين غير المدعاة كان ادعى عليه دارا أو حصة منها فاقوله بها واصله منها على عيب أو ثوب معين (فهو بيع) للبيعة (بلفظ الصلح ثبت فيه أحكامه) أي البيع (كالشفعة والرد بالعيب ومنع تصرفه) في المصالح عليه (قبل قبضه واشتراط التقاض ان اتفقا) أي المصالح عنه والمصالح عليه (في علة الربا) واشتراط التساوي في معيار الشرع ان كانا من جنس واحد من أموال الربا وجريان التحالف عند الاختلاف (أو) جرى الصلح (على منفعة) في دار مثلا مدة معلومة (فاجارة) لحمل المنفعة بالعين المدعاة (نثبت

ويكسوه) وكذا على حيوانه ونحو زوجته ويجبره الولي على الكسب لذلك ان لم يكن غنيا كما مروى بخرج أرض جنائته و يوفى ديونه لكن بعد طلبها ولو بلا كما (قوله على قريبه) ومنه لا ب أو الجدل التولي كما تقدم وله خلط ماله بماله وموا كتمه مع المصلحة (قوله بالطلب) ولو بولي الا في معدور مركز من عاجز عن الارسال (قوله بعد باوغة) الاولى بعد كاله ليشمل السفه والجنون (قوله بيما) وأخذنا شفعة بان ادعى أن الولي ترك الاخذ مع المصلحة فيه صدق باليمين (قوله لو فور شفقتما) قال شيخنا الرمي ومنه لما الام وأصولها وان توقفت ولا يتها على جاك أخذ من العلة (قوله على الوصي والامين) أي من غير الام وأصولها كما مروى والقاضي ولو قبل عزله كالوصي على المعتمد وقال الخطيب يصدق في غير المال بلا يمين (قوله صدق هو) قال شيخنا الرمي في غير أموال التجارة وفيما لا يعسر الاشهاد عليه والا فهما المصدقان (قوله وقيل الخ) هو اعتراض على المصنف في عدم ذكر الخلاف وظاهر كلامه أن الخلاف أوجه ثلاثة فتأمل (قوله ودعواه على المشتري الخ) ظاهر كلامه شمول التشبيه للخلاف والحكم فراجع (تنبيه) لا يصح للحاكم أن يحكم بصحة بيع العقار ونحوه حتى يثبت عنده أن التصرف بالمصلحة قال شيخنا الرمي هذا في الوصي والامين بخلاف الاب والجد (باب الصلح)

هو لغة وعرفا عاما قطع النزاع وشرعا عقد يقتضي ذلك وهو رخصة من المحظور وقيل أصل مندوب اليه وقيل فرع عن غيره من العقود ولفظه يتعدى للتدرك بمن وعن ولأخذ بذلي والباء ولو اعتبارا أو غالبا كيان أي ودليل جواز الكتاب كقوله تعالى والصلح خير والسنة كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا رواه ابن حبان وصححه والاجاع والكفار كالمسلمين ونخصهم بالذكر لا تقبأدهم للأحكام غالبال الاسنوي ومعنى أحل حراما كأن يصلح على نحو خرا ومن حال على مؤجل أو من دراهم على أكثر منها ومعنى حرم حلالا كأن يصلح زوجته على أن لا يطلقها انتهى وفي ذلك كله نظر كما بينته في حاشية التحرير على أن بيان فراجع منها ومنه ما يأتي في الصلح مع الانكار (قوله هو قسمان) أي باعتبار المذكور هنا الذي هو في المعاملة والدين فلا يرد أن من أقسامه الصلح بين المسلمين والكفار كما في الهدنة والامان وبين الامام والبيعة كما في باهم وبين الزوجين كما في القسم والنشوز وغير ذلك (قوله على عين) أي حقيقتها كما سبذ كره لا ما قابل المنفعة كما سبذ كره (فرع) يصح الصلح عن منفعة نحو الكتاب وعن نحو السرجين لان أخذ المال في مقابلة اسقاط حقه لا في مقابلة المنفعة أو الاختصاص (قوله فافر) ومثل الاقرار الحجة واليمين المردودة (قوله في المصالح عليه) وكذا في المصالح عنه ولو ذكره لكان أولى (قوله لحمل المنفعة

(قوله لانهما الخ) قضية هذا الفرق قبول قول الام اذا كانت رخصية

(باب الصلح)

هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به قطع النزاع فيشمل هذا الباب وعقد الهدنة ونحوه والمعقود له ما سبق والاموال قال السبكي المزاج تارة تقع في الاملاك وتارة في الشركات وحيث تفيض تارة بالصلح وتارة بظهور حق أحدهما والباب معقود لذلك (قول المتن فان جرى على غير المدعاة) أي غير العين المدعاة فالمصالح عنه هنا أيضا عين وسبأ في قسمه في قوله ولو صلح من دين الخ قال السبكي وصواب عبارة الكتاب على غير العين المدعاة فيشمل ما صلح من عين على دين اه وسبذ كره الشارح (قول المتن فهو بيع) ذكر المصنف أربع أنواع البيع والاجارة والهبة والابراء فالاولان صلح المعاوضة والاخير ان صلح الخطيطة قال الاسنوي وزاد الرافعي في الشرح صلح العارية (قوله وجريان التحالف) والتوقف على شرط القطع في الزرع والابطال بالشروط الفاسدة ونحو ذلك (فرع) أئلف له ثوبا بقيمة عشرة لم يجز أن يصلحه على خمسة عشر لانه ربا (قول المتن فاجارة)

(الخ) فهي اجارة لغير العين المدعاة بهما من المدعى عليه للمدعى وقصره الشارح على هذه نظر الظاهر من لفظ على والا فمعكسها كذلك كأن يصالح بعد أو ثوب على سكنى الدار المدعى بهامدة معلومة وهي اجارة العين المدعاة بغيرها من المدعى للمدعى عليه (قوله فيصح العقد بلفظ الهبة) ونحوها كالتحكيم ولا بد مع ذلك من لفظ الصلح كما هو المقسم كان يقول وهبتك نصفها واصلحتك على الباقي فلو قال وهبتك نصفها على أن تعطيني باقيها فسد الصلح قال شيخنا وكذا يفسد لو سكت من لفظ واصلحتك واقتصر على وهبتك نصفها قال ولا يشترط القبول فيه كما يأتي في الدين وفيه نظر فإن كلام من لفظ الصلح والهبة قد يحتاج الى القبول بخلاف الإبراء فيما يأتي فتأمل (قوله ولا يصح بلفظ البيع) بأن يقول بعثتك نصفها واصلحتك على الباقي (قوله ولا يصح محنته) أي عقد الهبة المذكور ويسمى صلح الخطيئة (قوله بلفظ الصلح) ويشترط فيه القبول كما يأتي في الدين (قوله وهي الخصومة) وفي نسخة وهو سبق الخصومة وإن لم تكن عند قاض ونحوه (قوله فلا يصح بطلانه) أي بطلان كونه صلحا وهو كناية في البيع قاله شيخنا مر (قوله ويصح العقد) أي صلحا صرحا على المرجوح (قوله من عين) أي غير نقد (قوله فظاهر انه بيع) لأن الثمن النقدي هو هنا في الذمة وليس مسلما فيه لعدم لفظ السلم فلا ينافي صحة السلم في النقود كما مر (قوله موصوف) نعم لعدم وثوب وسكت عن مثله في النقد استغناء عنه لذكر كونه من الذهب أو الفضة وكون مثل هذا من البيع وما بعده من السلم غير مستقيم إذ كل منهما مع لفظ السلم ومع عدم لفظه بيع كما هو مذكور في محله (قوله فظاهر انه سلم) أي إن ذكر لفظ سلم وسكت عنه الشارح للعلم به وليس لفظ الصلح نائبا عنه وقال شيخنا الرمي إذا لم يذكر لفظ السلم فهو سلم حكما وسيأتي رده آنفا (قوله وسكت عنه الشيخان) أي سكتا عن التصريح بتصويره والا فكلامهما شامل له إذ قد يراد بالعين في كلامهما ما قابل المنفعة وما يبدل له اقتصارهم عليها في مقابلة العين وقد أشار الى ذلك الاسنوي وما قيل ان الشارح ذكر ذلك راداعلى الاسنوي غير ظاهر فتأمل (تنبيه) يقع الصلح جملة كصلحتك من كذا على رد عبدي وهو في الحقيقة صلح على منفعة فهو من أفراد ما تقدم ويقع خلافاً كأن يصلحه من كذا على أن يطلقها طليقة قال شيخنا ولا بد بعد عقد الصلح من إنشاء عقد خلع كأن يقول طلقتك على ذلك أو خالعتك عليه فتقبل قال بعضهم وعلى هذا فلم يقع الصلح خلافاً لوجه الاكتفاء بقوله طلقتك عليه مثلاً عقب لفظها بالصلح ويقع فسحا وسيأتي قال شيخنا الرمي ويقع وقفا وفيه نظر ويقع إعارة كان يصالح من الدار على أن يسكنها المدعى عليه سنة ولا يصح على أن يسكنها المدعى لأنه مقابلة ملكه بملكه لأن المنفعة من المقر به له تبعاً للعين وذلك باطل كما قاله الدميري واعتراض التصوير المذكور بأن من داخله على المأخوذ وعلى داخله على المتروك وهو عكس القاعدة السابقة وقد يجاب بأنه من غير الغالب أو بالنظر للمدعى عليه وبأن ذلك من الاقتصار على بعض المدعى به لا من الصلح عنه بغيره الذي هو المقسم في كلام المنهج وغيره وصورة بعضهم بأن يصلحه من الدار على سكنى حانوته مثلاً شهر أو اعترض بأنه وإن صح من حيث التصوير فهو باطل من حيث أن العارية ليس لها مقابل وفي قولهم مقابلة ملكه بملكه نظر لأنه بالصلح نصير العين بمنفعتها للمدعى عليه وكان المدعى استغنى لنفسه منها السكنى أو رجع فيها فالقياس الصحة فيه أيضاً فتأمل وجواب بعضهم عن عدم الصحة في هذه مع الصحة في الاقتصار على بعض العين فيما تقدم بأن المنفعة لما كانت جنساً آخر مع العين ظهرت فيها المقابلة في رد ديوان الكلام في الإعارة وتقدم أنه ليس فيها مقابلة فافهم

لصدق حدها عليه (قوله بلط الهبة) كان صورته أن يقول وهبتك نصفها واصلحتك على الباقي (قول المتن فلا يصح بطلانه) لو نوب إليه البيع صح ثم ما خلا خلاف النظر الى المعنى أو اللفظ (قوله يمنع ذلك) أي يقول هو بيع أو اجارة مثلاً فلا يتوقف على ذلك (قوله فظاهر انه سلم) أي سواء صرح فيه بلفظ السلم أو اقتصر على

فيصح العقد بلفظ الهبة
للبعض المتروك (ولا يصح
بلفظ البيع) له لعدم الثمن
(والاصح محنته بلفظ
الصلح) كصلحتك من
الدار على نصفها والثاني قال
الصلح يتضمن المعاوضة
ولا عوض هنا للمتروك
والاول قال وجدت خاصية
لفظ الصلح وهي سبق
الخصومة فيحمل على
الهبة للمتروك (ولو قال من
غير سبق خصومة صالحني
عن دارك بكذا) فاجابه
(فالاصح بطلانه) لأن لفظ
الصلح لا يطلق الا اذا سبقت
خصومة والثاني يمنع ذلك
ويصحح العقد (تمة)
ولو صالح من عين على دين
ذهب أو فضة فظاهر أنه بيع
أو عبء أو ثوب مثلاً
موصوف بصفة السلم فظاهر
أنه سلم وسكت الشيخان
عن ذلك لظهوره (ولو صالح
من دين)

فبعد من السلم (على عين صح فان توافقا على الـ با) كالمصالح من ذهب بضعة (اشترط قبض العوض في المجلس) حذر من الربا (والا) أي وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الزا كالمصالح من فضة بحنة أو ثوب (فان كان العوض عيناً لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح) كالمصالح من ثوب بدينارهم (٣٠٨) في الذمة ولا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لان أحد العوضين

(قوله غير دين السلم) لوقال غير المثلث لكان أولى ليشمل المبيع في الذمة نعم لو صالح عن السلم فيه برأس مال السلم صح وكان فسخا لعقده (قوله قبض العوض) أي المصالح عليه لا المصالح عنه لانه من بيع الدين لمن هو عليه وهو لا يشترط تعيينه ولا قبضه كإمر في بابه ويشترط تساوي العوضين ان اتحد المجلس (قوله والمصالح عليه) لم يقيد بالعين التي هي المقسم ليصح تقسيم المصنف بعده الى عين ودين فهو جواب عنه يجعل ضمير يتوافق راجعا للمصالح عنه بقيد كونه ديناً والمصالح عليه لا بقيد كونه عيناً والاولى ما أجاب به ابن حجر بانه يراد بالعين ما قابل المنفعة فيصح التقسيم أيضاً (قوله كالمصالح من ثوب بدينارهم في الذمة) هذا صريح في ان هذا ليس سلماً حقيقة ولا حكماً وهو بر دمار عن شيخنا م من انه سلم حكماً فليس لفظ الصلح نائباً عن لفظ السلم نعم موافقة المنهج على ما هنا لا يوافق ما مر عنه من أن المبيع في الذمة حكم السلم فتأمل (قوله أحصهما لا يشترط) تقدم أنه المعتمد (قوله فيشترط قبض الآخر) أي على الوجه الثاني الذي يشبهه بالسلم ورد التشبيه بأن الدينية هنا انقطعت بالصلح ولا كذلك في السلم فتأمل (قوله فان كانا بدينارين) أي متحدى علة الزا كإمر اشترط القبض أي قطعاً فشمول كلام المصنف لهذه المسئلة لا يصح من حيث الحكم ولا من حيث الخلاف وقيل انها ليست من أفراد ما مر قبلها وانما ذكرها لتتبع الاقسام لان ما تقدم في عين ودين وهذه في دينين (قوله ويشترط قبضه) أي على المنفعة (قوله يخرجها عليه) أي على اشتراط القبض في العين على الوجه المرجوح فيما سبق ولا يخفى أن ذكر هذه المسئلة تقيم لاقسام الصلح عن الدين ومحتها بالقياس على ما تقدم في كلام المصنف في الصلح عن العين على المنفعة والتخرج المذكور ليس في محله اذ لم تقدم في كلامه ولا في كلام المصنف فتأمل وافهم (قوله كالمصالح من ثوب بدينارهم في الذمة) ومثله الترك والاحلال والتحليل والعفو والوضع والمساحة (قوله وصالحك الخ) راجع لجميع ألفاظ الابرأوا احتيج الى لفظ الصلح مع الابرأوا ليسكون من أنواع عقد الصلح فيشترط فيه سبق الخصومة ولم يحتج لقبول نظر اللفظ الابرأوا كما ذكره وفيه ما مر وقياس ما مر في العين أنه لو قال أبرأوك من نصفه على أن تعطيني بآقيه فسد العقد وأنه لو سكت عن لفظ الصلح واقتصر على الابرأوا فسد كإمر عن شيخنا فراجع (قوله على خمسمائة) ولو معينة على المعتمد ولا يشترط قبضها وان كانت في الذمة ولا تعيينها في المجلس قاله شيخنا كشيوخنا الرمي فراجع (قوله ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع) ولا بلفظ الهبة ونقل عن شيخنا الرمي الصحة لان هبة الدين ابراء وسأيت ما يخالفه (قوله

لفظ الصلح) (قول المتن على عين) قال الاسنوي كأنها تصحفت عن غير فانه الصواب بدليل التقسيم الآتي الى عين ودين (قول المتن صح) أي سواء عقد بلفظ الصلح أو بلفظ البيع (قوله فان كانا بدينارين) كأنه زاده تمياً للاقسام والاقسام علم الربوبية وهو لا يشمله (قوله قبضه) الضمير فيه راجع لقوله محلها (قوله فيه) الضمير فيه راجع لقوله في المجلس (قوله فهو ابراء الخ) نظرك الى هذا مع الذي قبله يفيد أن الصلح عن الدين ينقسم أيضاً الى صلح معاوضة و صلح حطية (قوله ويصح بلفظ الابرأوا) قال الاسنوي كان يقول أبرأوك من كذا وأعطى الباقي وأبرأوك عن كذا وصالحك على الباقي فاذا قال ذلك برى من غير قبول (قول المتن في الاصح) مدرك النظر الى اللفظ والمعنى (فرغ) لوعقده هنا بلفظ الهبة فالظاهر الصحة وعدم التوقف على القبول لان هبة الدين ابراء (قوله على خمسمائة) أي في الذمة أما المعينة فكذلك عند الرافعي وعمله بأنه استيفاء وخالف الامام وعمله بأنه معاوضة فيكون ر (قول المتن فان عجل الخ) هي مسئلة مستقلة أعني ليس التحجيل

من فيشترط قبض الآخر في المجلس كإمر مال السلم (أو) كمن العوض (دينار) اشترط تعيينه في المجلس ليخرج عن بيع الدين بدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أحصهما لا يشترط فان كانا بدينارين اشترط ولو صالح من دين على منفعة صح أخذهاا تقدم وتقبض قبض عملها ويشترط قبضه في المجلس ان اشترط القبض فيه في العين يخرجها عليه (وان) صالح من دين على بعضه كنصفه (فهو ابراء عن باقيه ويصح بلفظ الابرأوا والخط ونحوهما) كالمصالح من ثوب بدينارين اشترط قبضه في المجلس (قوله ويشترط قبضه) أي على المنفعة (قوله يخرجها عليه) أي على اشتراط القبض في العين على الوجه المرجوح فيما سبق ولا يخفى أن ذكر هذه المسئلة تقيم لاقسام الصلح عن الدين ومحتها بالقياس على ما تقدم في كلام المصنف في الصلح عن العين على المنفعة والتخرج المذكور ليس في محله اذ لم تقدم في كلامه ولا في كلام المصنف فتأمل وافهم (قوله كالمصالح من ثوب بدينارهم في الذمة) ومثله الترك والاحلال والتحليل والعفو والوضع والمساحة (قوله وصالحك الخ) راجع لجميع ألفاظ الابرأوا احتيج الى لفظ الصلح مع الابرأوا ليسكون من أنواع عقد الصلح فيشترط فيه سبق الخصومة ولم يحتج لقبول نظر اللفظ الابرأوا كما ذكره وفيه ما مر وقياس ما مر في العين أنه لو قال أبرأوك من نصفه على أن تعطيني بآقيه فسد العقد وأنه لو سكت عن لفظ الصلح واقتصر على الابرأوا فسد كإمر عن شيخنا فراجع (قوله على خمسمائة) ولو معينة على المعتمد ولا يشترط قبضها وان كانت في الذمة ولا تعيينها في المجلس قاله شيخنا كشيوخنا الرمي فراجع (قوله ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع) ولا بلفظ الهبة ونقل عن شيخنا الرمي الصحة لان هبة الدين ابراء وسأيت ما يخالفه (قوله

صادرا

هذا الصلح بلفظ البيع كنظيره في الصلح عن العين (ولو صالح من حال على

مؤجل مثله) كأنه (أو عكس) أي من مؤجل على حال مثله (لما) الصلح فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانهما موطنان للثوب والدين (فان عجل) الدين (للمؤجل

صح الاداء) ووقع عن الدين وان ظن صحة الصلح لكن له في هذه الاستدلال انه أدى على اعتقاد امر باطل
فلولم يسترد وقع عن الدين خلافا لما نقل عن بعضهم وعلى هذا ينزل قول المنهج بعدم صحة التججيل فتأمل (فرع)
نعم به البلوى وهو لو صادق متعاملان على أنه لا يستحق أحدهما على الآخر شيئا على ظن صحة المعاملة ثم تبين
فسادها بطل التصديق فان قال ولا دعوى ولا نسيان ولا جهل ثم ادعى الجهل أو النسيان بعد ذلك لم يقبل والا
قبل (قوله لغا الصلح) نعم ان صرح مع ذلك بالابراء صرح على المعتد (قوله الانكار) مثله السكوت وصدق
مدعى الانكار ولو اختلفا فيه بعد الصلح (قوله فيبطل الخ) خلافا لآلئمة الثلاثة في غير الكتابة والوصية والخلع
ولو أقر بعد الصلح لم ينقلب صحيحا فان صلح حينئذ صرح ولو قال له بعد الصلح على الانكار برئت من الدين أو
أبرأتك منه أو ملكتك العين فهذه العود الى الدعوى بذلك ولا يؤخذ بهذا الاقرار لبثائه على فاسد ولو ادعى
عليه حينئذ اقال رد دعتها اليك ثم صالحه فان كانت العين مضمونة صح الصلح والا فلا ولو بذل للسكر ما لا يقدر
فاقر فصالحه فهو فاسد ولا يكون مقر بذلك (قوله وكان نسخة الخ) هذا لا يدفع الاعتراض عن الحرر
كالمناهج فالصواب ان يقال ونسخة الخ رغبة بالغين المحجمة والراء فاشبهت الراء بالنوى فتوهم المصنف أنها
عين بالغين المهمة والنون فغير عنها بالنفس فتأمل (قوله فهما) أى مسألة النفس ومسألة الغير بالغين المحجمة
والراء مسئلتان حكمهما واحد وهو البطلان فاندفع ما قيل ان الصواب في عبارة المناهج غير لياوفا في الروضة
وأصلها وغايتها أن البطلان في مسألة النفس لا مبرين الانكار وفساد الصيغة بالتحاد الصالح به وعنه وان أمكن
الجواب عن هذا بما مر وان البطلان في مسألة الغير لا انكار فقط للنهي عنه كما مر لانه ان كان المدعى صادقا
فقد لم يتحرر بمداهاه الحلال له فمر عليه أو كان كاذبا فقد حل له أخذ ما لا يستحقه ببيع ما لا يستحقه أيضا
كذلك والمدعى كالتظافر ان كان صادقا لا يقال الصلح الجائر بالاقرار مشتمل على التعرير والتعطيل لا ناقول
انه بالرضا حينئذ بالرضا كالبيع كما مر بالاشارة اليه وفيه نظر فتأمل (قوله وان كان المدعى دين الخ) هذه من
افراد قول المصنف وكذا الخ الشامل للعين والدين كما أن الصلح على نفس الدين داخل فيها قبلها الشمول لذلك
وانما فرده بالذكر لعدم الخلاف في بعضها المختلف لذكر الخلاف في كلام المصنف فافهم (قوله لم يصح جزما)
قال شيخنا مر كغيره سبب الجزم في هذه دون ما بعدها ان هبة الدين لمن عليه بالطله ارجع مع ما مروى يتجه

صادر عن مقتضى الصلح كي يعتز عموما لو دفع على ظن الزوم فانه لا يصح التججيل كما قاله ابن الرفعة (قول
المتن الصلح على الانكار) خالفنا فيه الاثمة الثلاثة ونمسك أثمتنا بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع ما لا
يملكه ويشتري المدعى عليه ما يملكه وبالقياس على ما لو صلح عن خلع أو وصية أو كتابة مع الانكار ولا نه ليس
بمعاوضة لعدم الملك ولا يجوز لكسف الاذى لانما كل مال بالباطل ولا للاعفاء من العيمين لما ذكر اذ الدعوى
واليمين لا يقابلان بالمال ولانه محرم للحلال ان كان المدعى صادقا ليعرهم المدعى به عليه بعد ذلك أو محلل
للعمران ان كان كاذبا بأخذه ما لا يستحقه (قوله حكمهما واحد) أى وهو البطلان ويكون صورة
مسئلة الكتاب انما أنكر ثم دفع النار على وجه الصلح فهو باطل لسبق الانكار وفساد الصيغة لكن على
هذا التصور ينبغي أن يجري فيه خلاف المسئلة الآتية وقوله فيها على استحقاق البعض يفيد البعض الذى
أخذه هنا والبعض الذى أخذه هنا فانهما بمقد الصلح فتدافعا على أن كلا يستحق ما أخذه غيره اذ جهة
الاستحقاق مختلفة هنا يزعمها صالة الاستحقاق والآخر يزعم طريق الهبة (قوله للتوافق الخ) عبارة
السبكي قل القفال يصح ويجعل المدعى واحدا للنصف ان كان صادقا وموهو باله ان كان كاذبا ولا يبالى
بالاختلاف في ذلك اهـ والجواب عن ذلك أن القول قول الدافع وهو أعنى الدافع يقول انما بذلت النصف
لدفع الاذى حتى لا يرفنى الى القاضى ولا يقيم على شهادة زور والبذل هكذا باطل (قوله لم يصح جزما) أى
لان ابراد الهبة على ما في القصة باطل ولك أن تقول المدعى مبرى ولا واهب

لم يصح في الأصح (وقوله صالحني عن الدار التي تدعيها ليس اقرارا في الأصح) والثاني اقرار لتضمنه الاعتراف بالملك كقول ملكني ودفع باحتمال أن ير بدبه قطع الخصومة لا غير (٣١٠) وعلى الاول يكون الصلح بعد هذا الالتباس صلح انكار (القسم الثاني) من الصلح

(يجري بين المدعي وأجنبي) في العين (فان قال وكنتي المدعي عليه في الصلح) من المدعي (وهو مقرر لك) به (صح) الصلح عن الموكل بما وكل به كمنصف المدعي أو هذا العبد من ماله أو عشرة في ذمته وصار المدعي ملكا للمدعي عليه (ولو صلح) الاجنبي (لنفسه) بعين ماله أو بدين في ذمته (والحالة هذه) أي ان المدعي عليه مقرر بالمدعي (صح) الصلح للاجنبي (وكانه اشتراه بلفظ الشراء (وان كان) المدعي عليه) منكر أو قال الاجنبي هو مبطل في انكاره) وصالح لنفسه بعينه أو عشرة في ذمته مثلا ليأخذ المدعي من المدعي عليه (فهو شراء منصوب فيفرق بين قدرته على انتزاعه) فيصح (وهيها) فلا يصح (وان لم يقل هو مبطل) مع قوله هو منكر وفي الروضة كاصلها وأنا لا أعلم صدقك وصالح لنفسه أو للمدعي عليه (لغا الصلح) لعدم الاعتراف للمدعي بالملك ولو كان المدعي ديناً أو قال الاجنبي للمدعي وكنتي المدعي

عليه بما خلكتك على نصف المدعي أو على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح للموكل ولو صلح الاجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الانكار بعين أو دين في ذمته فهو ابتاع دين في ذمة غيره فلا يصح على الاظهر السابق في بابه (فصل الطريق الناقد) بالمجته ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للمفعول وقوله

وقوله عليه بما خلكتك على نصف المدعي أو على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح للموكل ولو صلح الاجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الانكار بعين أو دين في ذمته فهو ابتاع دين في ذمة غيره فلا يصح على الاظهر السابق في بابه (فصل الطريق الناقد) بالمجته ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للمفعول

فيه لانه حتى لم (ولا يضرهم)
 أي يخرج (فيه جناح)
 أي روشن (ولاسباط) أي
 سقيفة على حائطين هو
 بينهما (يضرهم) أي كل
 من الجناح والسباط (بل
 يشترط ارتفاعه) أي كل
 منهما يجوز فعله للمسلم
 (بحيث يمر تحته) المار
 (منتصبا) قال الماوردي
 وعلى رأسه الجولة العالية
 وهو ظاهر ويشترط أن
 لا يظلم الموضع عندا كثر
 الاصحاب (وان كان عمر
 الفرسان والقوافل فليفره
 بحيث يمر تحته المحمل) بفتح
 الميم الاولى وكسر الثانية
 (على البعر مع أخشاب
 المظلة) بكسر الميم فوق
 المحمل لانه قد يتفق ذلك
 أما الذي فيمنع من اخراج
 الجناح في شارع المسلمين
 لانه كاعلاء بنائه على بناء
 المسلم أو بلغ ذكره في
 الروضة (ويحرم الصلح على
 اشراع الجناح) بشئ وان
 صالح عليه الامام ولم يضر
 المارة لان الهواء لا يبرد
 بالعقد وانما يقع القرار
 ومالا يضر في الطريق
 يستحق الانسان فعله من
 غير عوض كالمرور (ويحرم
 ان يبنى في الطريق دكة)
 بفتح الدال أي مسطبة
 (أو يفرس شجرة وقيل

فهي أعم مطلقا وتذكر وثبت فقول المتبحر وبينهما افتراق هو من الافتعال الكافي فيه مفارقة أحدهما
 لامن التفاعل المقترض لمفارقة كل منهما فافهم (قوله بما يضر المارة) أي ضررا دائما لا يحتمل عادة
 فيجوز نحو عجن طين ونقل سحارة ونحتها مدة العمارة اذا ترك من الطريق مقدار المرور ويجوز وقوف
 دابة بضر الحاجة قال شيخنا ومنه دواب المدرسين على أبواب المدارس ونحوها مدة التدريس ونوزع
 فيه وكل ذلك مشروط بسلامة العاقبة فيضمن ما تولد منه واما دواب نحو العلافين على حوائثهم أو نحوها
 فيمنعون منه ولو بولي الامور وجوبه عليه وما تولد منهم مضمون قطعاً (قوله جناح) مأخوذ من جناح الطائر
 أو من جناح اذمال (قوله ولا سباط) جمعه سوايط وسباطات ومثله سرداب تحت الارض بين داريه وهواء
 البحر كالشارع ويمنع مطلقا ما في هواء المسجد والرباط والمقبرة المسبلة ونحو ذلك (فرع) يجوز المرور
 في ملك الغير بما جرت به العادة ولم يضر وان منعه وأما أخذ التراب من أرض الشارع فيجوز ولولي بيعه
 وأما الموقوفة مثلاً فان لم يضر ورضى باخذه واقفه ومستحقوه جاز قال شيخنا وكذا أخذ ما جرت العادة به
 منه ونوزع فيه وكل ما يفعل في حريم البحر من الاختصاص يهدم وجوبه لانه ممنوع وتلزم أجرته ومثله كل
 ما منع فعله عماله قرار (فرع) يظهر انه يجري في فتح الباب هنا ما في الجناح ولا يصح الصلح على فتحه بمال
 لعدم تصور مستحق معين (تنبيه) لم يعتبر أبو حنيفة رضي الله عنه الضرر وعدمه بل قال ان منعه شخص
 امتنع والا فلا وقال الامام أحمد ان أذن له الامام جاز والا فلا (قوله الجولة) بضم الحاء والميم (قوله الغالبة)
 بمجمة وموحدة بعد اللام وقيل بدلها مهملة وتحته وهو بعيد لانه يؤدي الى الجهل بقدرها (قوله أن لا يظلم
 الموضع) اظلاما مخالفا للعادة (قوله المحمل) أي الغالب وان نذر مروره (قوله أما الذي فيمنع) وان لم يضر
 وأذن الامام له في اخراج الجناح ومثله السباط ونحوه مما تقدم في شارع المسلمين وأما شرعهم المختص بهم بان
 لا يساكنهم مسلم فلهم ذلك فيه (قوله أو بلغ) أي لكونه على رؤس المسلمين بمرورهم تحته أو لان شأنه
 الاشراف عليهم أو غير ذلك وخرج بذلك مروره بشارع المسلمين فائز بما يأتي في السبر (قوله دكة الخ)
 الدكة أصالة محل الجلوس والمراد هنا الاعم وحاصل المعتمد في الدكة والشجرة وحفر البئر عن شيخنا الرمي
 واليه يوصى كلام المصنف حيث أخر ذلك عن التفصيل في الجناح ان الدكة يمنع منها ولو بفناء داره أو دعامه
 لجداره سواء في المسجد والطريق وان اتسع واتنى الضرر وأذن الامام وكانت لعموم المسلمين وان الشجرة
 في الطريق كذلك وتجوز في المسجد ان لم تضر بالمصلين وكانت لعموم المسلمين كأكلهم من ثمارها أو
 صرفها في مصلحته وان حفر البئر جائز في المسجد والطريق بالشرطين المذكورين هذا ما في شرحه وما نقل
 عنه بخلاف ذلك لا يعول عليه قال وما ذكر من جواز اقطاع الامام للشوارع كافي الجنايات ضعيف أو محمول على
 قطعة زائدة على محل المرور لا يحتاج اليها فيه وشيخنا الزبدي قال بجواز الدكة والشجرة والحفرة في المسجد
 وغيره حيث اتنى الضرر وأذن الامام وكان لعموم المسلمين (تنبيه) علم من هذا منع وضع الخزائن في المسجد
 الا بقدر الحاجة أو لعموم المسلمين ولا ضرر وتلزم الواضحة الاجرة حيث امتنع عليه الوضع كما تقدم (تنبيه آخر)
 وقوله ولا يضر الخ داخل فيما قبله ذكره ليبنى عليه ما بعده وقال أبو حنيفة لا عبرة بالضرر وعدمه بل ان
 نازعه شخص منع والا فلا وقال أحمد لا يجوز الا باذن الامام (قول المتن بما يضر) يقال يضر يضر ضرا وأضر
 يضر اضرا (قوله أما الذي فيمنع) أفتى الغزالي بأنه يحرم عليه اشراعه للبحر أخذ من التعليل هنا (قوله
 وانما يتبع القرار) كالحل مع الام (قوله ومالا يضر) أي من جناح أو غيره أي وأما الذي يضر فلا يجوز بعوض
 ولا غيره (قوله كالمرور) نظير أو مثال (قوله ويحرم أن يبنى) يريد أن يبنى عطف على الصلح لا على معموله لانه
 حيث لا يفيد حرماً للبناء ويجوز الاتفاق بعجن الطين ونحوه مما جرت به العادة ولو جع الطين الذي يتحصل
 في الشارع وضره لبناء جاز بيعه (قوله أي مسطبة) قال الجوهري الدكة والكان ما يقعد عليه (قول المتن
 ان لم يضر) المارة (جز) كالجناح وفرق الاول بان شغل المكان بما ذكره من الطرق وقد تزدحم المارة فيمطكون به

(وغير النافذ بحرم
الاشراع) للجنح (اليه لغير
أهله) بلا خلاف (وكذا)
بحرم الاشراع (لبعض
أهله في الاصح الا برضا
الباقين) نضر رواه أم لا
لاختصاصهم بذلك والثاني
يجوز بغير رضاهم ان
لم ينضروا به لان كلا منهم
له الارتفاق بقراره فكذا
بهوائه كالشارع وعلى
الوجهين بحرم الصلح على
اشراعه بمال لما تقدم
(وأهله من نفذ باب داره
اليه لا من لاصقه جداره)
من غير نفوذ باب اليه (وهل
الاستحقاق في كلها) أي
الطريق المذكورة وهي
تؤنثون ذكر (لكلهم أم
تختص شركة كل واحد
بما بين رأس الحرب وباب
داره) لانه محل تردده
(وجهاً أحدهما الثاني)
والاول قال بما احتاجوا
اليه التردد والارتفاق في بقية
الحرب لطرح الانتقال عند
الادخال والاخراج (وليس
لغيرهم فتح باب اليه
للاستطراق) الا برضاهم
لتضردهم بمرور الفاتح أو
مرددهم عليه ولم يعد
الفتح برضاهم الرجوع
متى شاؤا (وله فتحه

لو أخرج جناحاً تحت جناح جاره أو فوقه أو مقابله جاز بشرطه السابقة وان لا يضرجله أو يمنع نفعه ولو
أنهدم جناحه فأخرج جاره جناحاً مقابله جاز وان منع من عود جناح الاول وان كان على عزم عوده نعم ان
كان جناح الاول أخرج حال الأحياء لم يكن للآخر منعه وله عوده وهدم ما يمنعه (فرع) بحرم على
كل أحد ان يدخل بعض الشارع في داره ولا يجوز لو كبل بيت المال ببيع شيء من النوارح وان اتسعت
وفضلت من الحاجات لا نالنا نعلم هل أصلها وقف أو موات أحبي وقد عمت البلوى بذلك ومن خالفه ولو بنحو
جناح قلعه الامام لا الأحاد عند خوف الفتنة والافلهم القلع (قوله وغير النافذ) أي التحلي عن نحو مسجد
أو بئر مسبوقة والافه من أوله الى محل ذلك كالشارع فيأمر وقيد شيخنا مر بما اذا كان ذلك غير
حادث والا اعتبر رضاهم استصحاباً للثبوت الحق لهم أو لا وفيه نظر ظاهر فراجع (قوله الا برضا الباقين)
راجع للسائلين وفيه تغليب والمراد بهم من يمر تحت الجناح وهو من باب مقابله أو أبعده من رأس الحرب
وما في التبع محمول على هذا والافه مروج والمعتبر رضا الساكن غير المستعبر ويعتبر رضا المعبر والمؤجر وان
لم يسكنوا لم يتضرروا ومثلهم ما نظر الوقت ومستحق المنفعة بنحو وصية ولو مؤقتة ويعتبر رضا غير الكامل
بنحو صبا بعد كاله ولورجوعه من الاذن قبل الاخراج امتنع الاخراج أو بعده لم يعتبر الرجوع في الشركة
فلا يخلع ولا أجره فيموجز في غيرهم مع غرم أرض النقص بقلعه ولا يقي باجرة كاسر والمراد بالارش ماصر في
الفلس (قوله داره) مثلاً كحانوته ويترد ولغيرهم مرور وجاوس فيه جرت به العادة وان كان فيهم محجور
عليه مثلاً نعم لم يمنع من الدخول الا لنحو ضعف لاحدهم (قوله الحرب) هو عمر بن وقيل معرب ومعناه
الاصلي الطريق الضيق في الجبل (قوله أحدهما الثاني) وهو الاختصاص وهو المعتمد فكل واحد يختص
بقدر ما يناسب داره ولم قسمته ان أمكن واجارته قال شيخنا ولم سده لالبعضهم بغير اذن من له حق في محل
السدم من استأجر داراً فله الانتفاع بقدر ما يخصها وليس له اجارته قال شيخنا ولا المؤجر أيضاً وعلم أن من باب
آخر الحرب يختص بما أمام باب اليه باب غيره فله حوزة وجعل باب عليه (قوله الا برضاهم) أي أهل الحرب
أي جميعهم فلا يكفي رضي بعضهم سواء من باباً أقرب الى رأس الحرب من المفتوح أو أبعده أخذاً من العلة
والمراد بهم هنالسا كنون ولو باعارة أو نحوها (قوله ولم) أي لكل منهم ولو واحد افهوا كجميع كما قاله الاذري
(قوله الرجوع متى شاؤا) واذ ارجعوا امتنع مرور الفاتح ولا غرم عليهم بالرجوع وفارق ماصر في الجناح
لغير أهله) هل ذلك بانه ملكهم ولا يشكل يجوز دخول الغير بغير اذن لانه من الاباحات المستفادة من قرآن
الاحوال كالمرور في أرض الغير اذا لم يتخذ طريقاً أو توقف فيه الاسنوى اذا كان هناك محجور عليه لان
الاباحة بمنعته منه ومن وليه (فرع) الظاهر أن لم يمنع الغير من الدخول ولو أضاف صاحب المنزل جماعة
فالوجه عدم المنع كاله أن يؤجرها لجماعة فان البغوى في فتواه صرح بجواز إيجارها لجماعة وصرحوا بجوازها
جماً ما اقتضى أن الداخل له لا يمنع وكذا الداخل لعامة أو نحوها ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم
الاملاك المشتركة ما يلزم على المنع من تعطيل انتفاعه بخالص ملكه على الوجه الذي يريده يهديك الى هذا
جواز جعلها مسجداً أو إيجاراً لجماعة فكذلك نقل حق المرور بالإيجار يملكه بنقله بالعارية فليشأمل (قوله
بحرم الصلح) هذا قد ذكره المصنف ولو عكس ما ذكره هنا تركه هناك كان أولى لان حكمه هنا يفيد حكمه
هناك من غير عكس (قوله وهي تؤنث) اعتذار عن جعل الضمير هنا مؤنثاً في غيرهم من الضمائر مذكرة (قول
المتن لكلهم) أي لكل منهم (قول المتن الحرب) هو عمر بن وقيل معرب ومعناه الاصلي الطريق الضيق في الجبل
(قول المتن وجهان الخ) قال الاذري يجب أن يكون محلها في سكة بحيث كذلك وتر كواها طريراً يقاماً
لو كانت ساحة كبيرة واقسموها بني كل من سهمه داراً وتر كواها طريراً أو بني مالك الساحة فيها دوراً وترك
له طريراً يقاماً انتقلت السكة ودورها عن ملكه فالوجه تعيين كونها للجميع قطعاً ويجب في التي جهل حالها أن

الفاسمه) بالتخفيف (في الاصح) لان لرفع جميع الجدار فبعضه أولى والثاني قال الباب يشعربقوت - حق الاستطراق فيستدل به عليه قال
في الروضة وهو أفقه (ومن له فيه باب فتح) أي أراد فتح (آخرأ بعد من رأس الحرب) (٣١٣) من الاول (فلشركائه منه) من

بابه بعد الاول جزا ومن بابه
قبيله على أحد الوجهين
السابقين في كيفية الشركة
في الجناح وسواء سد الاول
أم لا أخذ من الاطلاق مع
التفصيل في قوله (فان كان
أقرب الى رأسه ولم يسد
الباب القديم فكذلك) أي
لشركائه منه كاتقدم لان
زيادة الباب تورث زيادة
زجة الناس ووقوف الدواب
فيتضررون به (وان سده
فلا يمنع) لانه نقص حقه
(ومن له داران فتفتحان)
بفتح الفوقانية أوله (أي
داوين مسدودين أو) درب
(مسدود شارع ففتح بها)
أي أراد فتحه (بينهم لم يمنع
في الاصح) لانه تصرف
مصادف للثاني والثاني يقول
فتحته يثبت له من كل دواب
من الثلاثة مراً الى الدواب
التي ليست به ويريد فيها
استحقاقه من الارتفاع ومحل
الخلاص اذا فتح لغرض
الاستطراق قال الرافعي مع
سد باب احدي الدارين
زاد في الروضة وعدم سده
صرح به الاصحاب قالوا ولو
أراد رفع الحائط بينهما
وجعلهما داراً واحدة
ويترك بابهما على حالهما

واعارة الارض للبناء بانه هنا تصرف في ملكه وليس لاحد نقضه (قوله اذا سمره) المراد عدم استطراقه منه
(قوله بالتخفيف) على الاصح (قوله قال في الروضة) مرجوح (قوله من بابه بعد الاول) دخل فيه
مقبل المفتوح الجديد (قوله قبله) أي قبل الاول أي قبل آخره فيدخل مقابله (قوله الوجهين) الاصح منهما
عدم المنع (قوله كما تقدم) اقتضى كلامه أن من بين البابين ليس له المنع على الاصح وليس كذلك بل الاصح
هنا أن له المنع فلما رد بالشركاء هنا من ليس أقرب الى رأس الحرب من المفتوح (قوله لان زيادة الباب الخ)
أي مع تميزه عن شركائه بباب فلا يرد جواز جعل داره نحو حمام (قوله لم يمنع) هو المعتمد (قوله من الثلاثة)
أخرج الشارع (قوله صرح به الاصحاب) فيه نسبة قصور الرافعي بعدم اطلاعه عليه فتأمل (قوله قالوا) ليست
صفة تبرر بل تقوية للحكم لا فادتها اتفاق الاصحاب عليه المفهوم من شرط الاستطراق السابق فتأمل (قوله
أهل الحرب) أي المسدود الخالي من نحو مسجد والافلاج يجوز الصلح ولا يصح والمراد بآله هنا من يتوقف الفتح
على اذنهم من ملك الرقبة وان لم يملك المنفعة أيضا يخرج بفتح الباب الصلح على اخراج الجناح فلا يجوز ولا
يصح كما صرح الصلح على اخراج الميزاب يصح لانه ارتفاع بالقرار بشرط أن لا يزيد على نصف هواء الشارع
ليبقى لشريكه النصف الآخر لشدة الاحتياج اليه وبذلك فارق جواز اخراج الجناح وان استغرق أكثر
الشارع وان منع مقابله من الاخراج كما صرح فتأمل (قوله بمال صحت) وبوزع المال على الدواب بقدر مساحتها
وبما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك دار ويصرف ما يخصه
على مصالح الموقوف عليه كذا قاله شيخنا الرمي (قوله فهو اجارة) يوقدر بقدرها (قوله وسكت الشيخان
على ذلك) أي فهو صحيح معتمد قال الاذري ينبغي تقييد الجواز بما اذا لم يكن في الحرب نحو مسجد كدار
موقوفه ولو على معين والافلاج يجوز اذا لا يتصور البيع في الموقوف وحقوقه قال وأما الاجارة ففيها تفصيل لا ينبغي
على الفقيه قال في شرح الارشاد وكأنه يشير الى ان ما يخص الوقف من الاجرة ان كان قدر اجرة الثل وفيه
مصلحة صحت والافلاج شيخنا الرمي توقف في الاجارة ولو في الوقف الحادث وفي جواز الاذن في فتح الباب
محتمل أيضا اه وفي هذه الاشارة والتوقف بحث ظاهر لان كلام الاذري ان كان في القدر الذي من رأس
الحرب الى المسجد والدار الموقوفة فلا ينبغي ان له حكم الشارع النافذ فيما مر وليس فيه بيع ولا اجارة ولا
صلح على جناح ولا فتح باب وان كان في نفس المسجد فليس فيه ذلك أيضا وان كان في نفس دار موقوفة فلا

تكون كالاولى (قوله ومن بابه قبله) من جملتهم من بابه مقابل للباب القديم كما في الروضة عن الامام (فرع)
لو كان له في السكة قطعة أرض جاز أن يبنها دورا ويفتح لكل دار بابا (قوله كما تقدم) ينبغي أن يقال ان من بابه
بعد الحادث جزا ومن بابه قبله على أحد الوجهين (قوله لان زيادة الباب الخ) استشكل هذا التعليل بأن له
في السكة المذكورة أن يجعل داره حيا ما أو خا مع ما يترتب على ذلك من كثرة الزحام صرح بذلك الامام
والبقوي في الفتاوى ولو وقف داره مسجد اصرح السبكي نقلا عن الاصحاب بأن حق المرور ثبت للمسلمين
كما كان له قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فانه يتوقف على الرضا عند عدم الضرر ومنع عند الضرر وان
رضوا (قوله بفتح الفوقانية) لان الدار مؤنثة (قوله ويريد فيها استحقاقه الخ) معطوف على قوله يثبت له
(قوله أما اذا قصد اتساع ملكه الخ) هو محترز قوله لغرض الاستطراق (قوله وان أطلقوا الخ) هذا بخلاف
ما لو صلح على اجراء الماء من فوق سطحه مثلا لا يكون ذلك عمليا لان الحرب لا يراد الا الاستطراق

(٤٠) - (قليوبى وعميرة) - (ثاني)

جاز قطعاً انتهى وهو مراد الرافعي بقوله أما اذا قصد اتساع ملكه فلا يمنع أي
قطعا (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الحرب بمال صحت) قال في التتمة ثم ان قدر واردة فهو اجارة وان أطلقوا أو شرطوا التأيد فهو
يبع جزء شائع من الحرب وتزيله منزلة أحدهم وسكت الشيخان على ذلك (ويجوز) للمالك

للاستئناء بل يجوز له إزالة بعض الجدار وجعل شبك مكانه والكوة بفتح الكاف طاقه (والجدار بين المالكين) لبناء من (قد يختص) أى بنفرد (به) أحدهما ويكون سائرا للآخر (وقد يترك فيهما فالتخص) به أحدهما (ليس) للآخر وضع الجندوع بالمحكمة أى الخشب (عليه) بغير إذن في الجديد ولا يجبر المالك له أن امتنع من وضعها والقديم عكس ذلك لحديث الشيخين لا يمنع جار جاره أن يضع خشبه في جداره أى الاول وخشبه روى بالافراد متونا والأكثر بالجمع مضافا وعروض بحديث خطبة حجة الوداع لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس رواه الحاكم بإسناد هلى شرط الشيخين في معظمه وكل منهما منفرد في بعضه (فلورضى) المالك على الجديد بالوضع (بلا) عوض فهو إغارة له الرجوع قبل البناء عليه) أى على الموضوع (وكذا بعده في الاصح) كسائر العوارى (وقاعدة الرجوع تخيره بين أن يبقه) أى الموضوع المبني عليه (باجر أو يقطع) ذلك (ويغرم أرضه) نفسه

بغنى حكمهما من باب الوقف فتأمل وراجع (قوله فتح الكواث) بفتح الكاف وضمها وتشديد الواو جمع كوة وهو جمع قلة غائبة إلى تسعة وجمع تكسيره الكواء بكسر الكاف مع المقوعدة ولوعبر به كان أولى كذا قيل ورد بأن تعريفاً خرج به إلى جمع الكثرة وفتحها جائز وإن أشرفت على دار جاره وحريمه نعم يمنع من جعل أبوابها تفتح إلى خارج. لمالك إلا أن جازله الفتح للاستطراق (تنبيه) له قطعة أرض في سكة فأراد جعلها دورا لكل دار باليمنع ولو كان له فيها دار في وسطها ودار في آخرها فلمن بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة إلى آخر السكة لأن شركته بسببها انما هو اليها (قوله لبناء من الخ) دفع به توهم المالكية في نفس الجدار فينافي ما بعده وعبرة المحرر بين ملكين وهي أحصر وأولى فعند المصنف عنها لا وجه له فتأمل (قوله أى بنفرد به) فسر به الاختصاص لأنه أنسب بالاشتراك فتأمل (قوله ليس) للآخر وضع الجندوع تخصيصها بالذكر لكونها محل النص ومثلها غيرهما من سائر الارتفاعات كبنائه وفتح كوة وغرز وتد بكسر التاء أفصح من فتحها قال شيخنا ولو مما جرت به العادة لمخالفتها للشرع فراجع (قوله والقديم عكس ذلك) لكن بشروط ستة أو أكثر وهي أن لا يحتاج مال السكوة لوضع جندوع نفسه وأن لا يزيد الجار في ارتفاع الجدران وأن لا يبنى أجزاؤه أن لا يضع عليه ما يضره وأن تكون الأرض له وأن لا يملك شيئا من جدران البقعة التي يريد تنسيقها أو لا يملك إلا جدارا واحدا كذا ذكره فراجع (قوله أى الأول) فسر به الضمير ليصح أن يكون دليلا للقديم لأنه لو رجع الضمير للجدار الثاني الذي هو صاحب الجدار لسط استدل به ويكون فائدة النهى جوازه وإن منع الهواء عن جاره مثلا (قوله وهو عرض) اكتفى في رد القديم بالمعارضة وإن ثبتها استدلالا الجديد بأضواء نوزع في المعارضة بأن الأول خاص وهو لا يعارض العام في حكمه لأنه فرد منه وبأنه يحتمل تخصيص الحديث الثاني بالأعيان دون المنافع فالأولى محل الأول على التدب وصرفه عن الوجوب القياس على بقية الأملاك فتأمل (قوله من مال أخيه الخ) المراد بالمال ما يشمل المنفعة بل والاختصاص تفليسا وبالاعطاء ما يعم السباح وعلم الرضا ذكر الأخ للبالغ وهذا يشمل الجار الذي الكلام فيه فراجع (قوله وكل) مجرور عطف على الشيخين ومنفرد حال منه وفي بعضه عطف على في معظمه ولا يخفى ما في ذلك فان شرط البخارى أخص فتأمل (قوله ارش نفسه) وهو ما بين قيمته قائما مستحق القلع ومقلوعا وليس له التملك بالقيمة كافي إغارة الأرض للبناء لأن فكان إثباته فيه تملك باختلاف سطح الدار يراد لغير اجراء الماء (قول المتن الكواث) هو جمع قلة عند سيبويه فلو عبر بجمع التكسير كان أولى كالكواء بكسر الكاف مع لك وعدمه كما أنه لوعبر في مسئلة الجندوع الآتية بجمع القلة كان أولى (قوله والقديم عكس ذلك) حتى لو احتاج إلى نقب الجدار ليضع رؤس الخشب كان له ذلك على هذا القول ثم هذا القول جديد أيضا وقوله عكس ذلك يريد أن اختلاف جار في اجبارا أيضا خلاف ما توهمه عبارة الكتاب (فرع) وضع طرف الرف ليس كالجندوع (فرع) لو كان ذميا هل يجري القديم فيه ولو كان الجدار وقفا أو مسجدا فانظر ما حكمه (قوله في جداره) تتمته ثم يقول أبوهريرة قالى أراكم عنها معرضين والله لأرمين بهابن أكتافكم (قوله وهو عرض الخ) فيه نظر فانه خاص والخاص مقدم على العام وإن تأخر عنه العام ثم رأيت العراقي نقل عن البيهقي نحوه هذا وقد رأيت في شرح الروض في باب الحوالة لما ساق حديث وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع قال صرف الأمر عن الوجوب القياس اه فان صح أن القياس يصرف الأمر عن الوجوب جاز أن نقول به هنا صرف النهى عن التحريم القياس فليتنامل (قوله إلا ما أعطاه عن طيب نفس) أى غمّل الاول على الاستحباب لقوة الروايات المعارضة وكثرتها قاله الزاقي وفيه نظر (قول المتن فلورضى الخ) قال الاسنوى هو وما بعده تفرع على الجديد اه ويريد بما بعده ما يشمل قوله الآتى وإن قال بتمه الخ (قوله كالأغار أرضا) أى لكن هناك خاصة أخرى وهي التملك

لم تستمسك على الجدار الباقي

ومقابل الاصح لارجوع له
أصلا لا مثل هذه الاعارة
يراد بها التأيد كالا عارة
لدفن ميت (ولورضى بوضع
الجنود والبناء عليها
بعوض فان اجر رأس
الجدار للبناء فهو اجارة)
نصح من غير تقدير مدة
وتأيد للحاجة (وان قال
بعته للبناء عليه أو بعته
حق البناء عليه فالاصح أن
هذا العقد فيه شوب بيع
(وشوب اجارة) لانه عقد
على منفعة تتابد فشوب
البيع من حيث التأيد
(فاذا بنى فليس للمالك الجدار
نقسه بحال) أى لا يحاونا ولا
مع اعطاء ارض نقسه لانه
مستحق الدوام بعقد لازم
(ولو انهدم الجدار) بعد
بناء المشتري (فاعاد ماله
فلمشتري اعادة البناء)
بتلك الآلات وبمثلها والوجه
الثاني، أن هذا العقد بيع
يملك به مواضع رؤس
الجنود والثالث أنه اجارة
مؤبدة للحاجة (وسواء
كان الاذن) فى البناء
(بعوض أو بغيره) بشرط
بيان قدر الموضع المبني عليه
طولا وعرضا وسمك
الجدران) بفتح العين
أى ارتفاعها (وكيفيتها)
ككونها منضدة أو خالية
الاجواف (وكيفية السقف
المحمول عليها) ككونه
(ولو اذن فى البناء على أرضه

الارض أصل تستقيم فالتشبيه ليس على عموم (قوله أصلا) أى سواء طلب اجرة أو لا تخير بين التبقية والاجرة
أولا كفى الرضة (قوله يراد بها التأيد) أى مادام المبني عليه فلو انهدم بطلت به العارية وليس له الاعادة بعد الا
بأذن جديد اتفاقا أخذ من التشبيه (قوله نصح من غير تقدير مدة وتأيد بالحاجة) فان قدرت تقدرت ومحل
عدم التقدير فى غير الوقف فلا بد من تقدير المدة فيه بخلاف واذا انقضت جاءت الحاصل المتقدمة فى رجوع
المعبر (قوله بعته الخ) هما عبارتان الاولى منهما للشافعى رضى الله عنه والثانية للإمام وعلى كل فالعقد عليه
المنفعة ولو سكت عن ذكر البناء عليه ونفى البناء صح العقد وامتنع البناء فى الثاني وينتفع به بغير البناء كالجوارس
وغيره (قوله شوب) وفى المحرر شائبة واعتراض بأنه مؤث شائب ولا يصح هنا (قوله فليس للمالك الجدار نقسه)
نعم لو اشترى حق البناء من اشترا منه فله نقسه مع أرض تقصه وله ابقاؤه باجرة كفى العارية (قوله ولو انهدم
الجدار) أى بنفسه بعد بناء المشتري أى بعد وضع المستحق الشامل للبناء وغيره للمستأجر ولكن النارج
راعى كلام المصنف وكذا قبل الوضع واعاده المالك أو غيره ولا يجبر المالك على اعادته على الصحيح ولا غرم على
أحد فى هذا الهدم ولو هدمه المالك ولو تمعد بالانه يحرم عليه هدمه لم يجبر على اعادته أى سال كنهه بغير أرض نقص
الموضوع للفيض وقيمة حق البناء للحيلولة فاذا أعيد الجدار والوضع أعيدت له ولو هدمه أجنى لم يجبر هو
ولا المالك على اعادته لكنه بغير ما تقدم وبغير أرض نقص الجدار للمالك واذا أعيد الجدار فعلى ما تقدم
ولو أراد المستحق اعادة الجدار من ماله ليتمكن من الوضع لم يمنع ولا اجرة له مدة انهدام الجدار مطلقا كذا قال
بعض مشايخنا ولو كان الجدار أو البناء من لبنات وتفتت لزمه مثلها لانها مثلية (قوله فلمشتري قبل فراغ
المدة) وبذلك علم أن العقد لا يتفسخ ولو كان اجارة مؤقتة خلافا للاسنوى وفارق الفسخ بانهدام الجدار المؤجرة
لان العقد واقع على عينها (قوله والوجه الثاني) هو مقابل الاصح وعليه الاعادة بعد الهدم لتلف حقها وهو
الجزء الملاصق للجنود ولعل هذا حكمه تأخير من التفرغ على الاول وتأخير الثالث لمناسبته للثاني وعليه
يأتى ما تقدم فى الاجارة وانها لو قدرت المنفعة بمدة سقطت الاعادة بهدم الجدار لانفساخها (قوله بيان قدر
الموضع) الصواب اسقاط لفظ قدر لان فى ذكره مخالفة للمرامن بيان محل البناء والقدر معلوم من الطول
والعرض كما أشار الى ذلك فى شرح الروض (قوله ارتفاعها) فهو الأخفى أسفل الى أعلى وعكسه العمق

بالقيمة قال الرافى لا تنأى هنا لان الارض طاوقة الاستتباع بخلاف الجدار (قوله لم تستمسك) أى فقد تعدى
أثر الرجوع لغير العين المعارة فيمنع (قول المتن ولورضى بوضع الجنود الخ) هو من تقرير الجديد وعلى
القديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشكل بالاولى المرافعة المرافعة لا واحد افا صدقها فاعلمها
فانه يصح لا ناقل الوجوب لاقى المرافعة ولا بخلاف هذا فان الوجوب على الجار لصاحب الجنود (قوله نصح
من غير تقدير مدة الخ) أى فكان ذلك فى معنى النكاح (قول المتن فيه شوب بيع الخ) أى جوز ذلك الحاجة
التأيد فى الحقوق المذكورة (قول المتن بحال) لو اشترى ما باعه من حق البناء جاز ذلك وباقى خصال العارية
فى المسئلة السابقة قاله الاسنوى وعماد دخل فى الحال المنفية أن يربد البائع نقض جدار نفسه فلا يمكن (قول
المتن ولو انهدم الجدار الخ) منه علم ان العقد لا يتفسخ بالهدم المذكور لكن بحث الاسنوى اذا كان الجدار
ومؤقتا بلفظه مخبره على الخلاف فى الفسخ بانهدام الجدار قال السبكي فى الحالة الاولى وانما يتفسخ بالهدم
وان قلنا اجارة لان المقصود هنا ثبوت حق البناء وهو باق بخلاف الدار المنهدة مثلا فان اسم العين المؤجرة
فزال (قول المتن فلمشتري اعادة البناء) وكذا يبنى لو فرض الانهدام قبل البناء (قوله والوجه الثاني)
والثالث صيغة تفرع ماسلف على الاول خاصة وصرح السبكي بخلافه أى هذا العقد قال الرافى وهو مشكل
(قوله يملك به مواضع رؤس الجنود) بخلافه على الاول (قول المتن ولو اذن الخ) قال الاسنوى عبر
بالاين لان الصور السابقة من الاعارة والاجارة والبيع والاحكام القديمة تجري هنا فأتى بعبارة تشمل ذلك

خسبا وأزجا أى عقد الان الرض يختلف بذلك

(فليس لاحدهما وضع جنوهه عليه بنيران) من الآخر (في الجديد) والقديم لذلك كالقديم في الجبل لما تقدم وأولى (وليس) لأن يتد فيه وتدا) بكسر التاء فيهما (أو يفتح) فيه (كوة بلا اذن) كسائر الاملاك المشتركة لا يستقل أحد الشرى بكن بالانتفاع (ولأن يستند اليه ويسند) اليه (متاعا لا يضر) وهذا القيد زائد على المحرر (وله) كغيره (ذلك في جدار الاجنبى) ايضا لعدم المضايقة فيه فان منع أحد الشرى بكن الآخر منه في امتناعه وجهان أحدهما في الروضة لا يمتنع (وليس له اجبار شرى بكنه على العمارة في الجديد) لتضرره بتكليفها والقديم له ذلك صيانة للملك من التعطيل (فان أراد) للطلب (اعادة منهدم بالكلية) لنفسه لم يمنع ويكون المعاد ملكه يضع عليه ماشاء وينقضه اذا شاء) ولا يضر الاشتراك في الاس فان له حقا في الحل عليه قاله القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وسكت عن ذلك الشيخان لظهوره (ولو) قال الآخر لا تنقضه وأغرم ذلك حتى) أى نصف القيمة (لأنه يلزمه اجابته) كاستثناء العمارة وعلى القديم تلزمه اجابته (وان

والعرض أقصر الامتدادين) (قوله كفى) أى في الوجوب ويجب أيضا ذكر عمق الاساس ان كان بحفر (قوله) بغير اذن من الآخر) فان كان بأذنه ففيه ما صر من كونه عارية أو غيرها أو يأتي في هدمه ما تقدم (قوله) بكسر التاء فيهما) وهو اسم هين في الثانى وسكونها فيه مصدر ماضيه وقد كسرت (قوله بلا اذن) ومثله علم الرضا واذا فعل ذلك بلا اذن لم تجزاز التعلق الوتد وسد الكوة الاباذن أيضا ولا يجوز ترتيب كتاب منه الا بعلم الرضا (قوله أحصهما لا يمتنع) أى ما لم يكن غرض في المنع كاطلاع على حرمه والاجنبى في هذا كالشرى بك (تنبيه) السقف بين علو وسفل كالجدار المد كوروفى الروض يجوز لصاحب العلو وضع الاثقال المعتادة على السقف المملوك فلا خوار المشترك بينهما ولا آخر تطبيق المعتاد به كحطب ولو يرد يتد فيه اه وللمالك منها أن يفعل ما يريد في ملكه وليس للأعلى غرض وتد فيه اذالم يكن مملوكا وله وحده بخلاف الاسفل كما صر نظرا للعادة في الانتفاع (قوله) وليس له اجبار شرى بكنه على العمارة) نعم لو كانوا شرى بكنه في وقف وطلب أحدهم أجبر الباقون وكذا يجبر ناظر الوقف روى المحجور اذا طلب الشرى بكنه العمارة وفيها مصلحة بخلاف عكسه وخرج بالعمارة الاجرة فتلزم الشرى بكنه لمن يعمر ودخل في الشرى بكنه ما بين علو وسفل كالسقف والسترة بين سطحين والاشجار كالبناء فلا يجبر أحدهما على سقيها ولو انهدم السفل ولو بهدم مالكه تعديا لم يجبره صاحب العلو على اعادته لاجل بنيانه عليه ولو أراد صاحب العلو بناء السفل بماله لم يمنع منه وله هدمه بعد بنيانه متى شاء ولصاحب السفل السكنى في العرصه وليس له الانتفاع بالجدران ولو بنحو غرض وتد فيها وله هدمه ان كان قبل بناء الأعلى علوه ولم يكن امتنع قبل من البناء فان بنى الأعلى علوه امتنع على الاسفل الهدم وله تملكها بالقيمة فان كان امتنع فليس له الهدم ولا التملك بالقيمة لتقصيره (قوله) فان أراد اعادته منهم) أى في الجدار بخلاف الجدار المنهدم لانه لا يصل فيها الى استيفاء حقه وخالف الخطيب وجعلها كالجدار (قوله لم يمنع) أى لا يمتنع عليه ذلك قبل سؤال شرى بكنه أو امتناعه فظاهر كلامهم أنه لا يلزمه أجرة حصة شرى بكنه من الاس وبوجه بتقصيره كإسبائى نعم ان منعه شرى بكنه من الاعادة امتنع عليه وقال بعض مشايخنا ظاهر كلام المصنف أو صريحه فيها يأتي في المسئلة بعدها انه لا يمنع أيضا وهذه ليست في شرح شيخنا ولا ابن حجر ولا غيرهما لانهم ذكروا أن القى في كلام المصنف الامتناع لا يمنع فراجع وحرر (قوله يضع عليه ماشاء) نعم لو كان للأخر عليه جذوع قبل الهدم الزم المعيد بحكمتهم من اعادتها أو بهدمه ليعيدها معالوضعها (قوله) وينقضه اذا شاء) وليس للأخر نقضه ولا تملكه ولا أجرة له في حصته من الاس وفارق جواز نقض الاسفل لسفل بناء صاحب العلو وجواز تملكه بشرطه كما صر بان السفل خاص بالاسفل بخلاف الجدار ولغير المعيد الشرى بكنه من البئر والاستقاء من النهر لادابارة أو دولا ب أو نحو مولو جعل للمعيد جزأ من الاس في مقابلة عمله جاز وعادة مشتركا كإسبائى (قوله) وسكت عن ذلك) أى المذكور بقوله ولا يضر الخ وأشار بقوله لظهوره الى الاعتدال عن السكوت عنه (قوله) أى نصف القيمة) هو في المشترك مناصفة وليس قيد أو انما ذكره لانه هو الذى في الروضة (قوله) بنقضه) بكسر النون وضمها (قوله) فلا خرم منه) لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه واستفيد من التعليل انه ممنوع (فرع) باع شخص عوداره فان شرط عدم البناء صح أو البناء صح وأطلق صح وبحث السبكي عدم جواز البناء هناك لان الهواء حق لصاحب السفل والمسئلة فيها وجهان (قول المتن يتد) يقال وقد يتد وقد كوسم بسم وسما (قول المتن بلا اذن) أى بخلافه بلا اذن لكن لا يجوز أخذ عوض على فتح الكوة لانه يكون في نظير الضوء والهواء (قوله) لا يستقل أحد الشرى بكنه بالانتفاع) وفارق وضع الجنود على القديم بأن وضع أطرافها في ملك صاحبها فلا يتم الا بوضع الطرف الآخر على جدار جاره (قوله) أحد الشرى بكنه) ظاهره أن فى الاجنبى له المنع (قوله) والقديم له ذلك الخ) صححه فى الشامل والخائر وأفتى به الشافعى وابن الصلاح (قوله) والقديم) يريد القديم بازوم العمارة (قول المتن فلا خرم منه) قوة العبارة تعطى ان له الاقدام من غير استئذان قال فى

شرط زيادة لاحدهما لم
يصح لأنه شرط عوض عن
غير معوض (ولو انفرد
أحدهما) بأعادته بنقصه
(وشرطه الآخر) الآذن
في ذلك (زيادة جزو كانت
في مقابلة عمله في نصيب
الآخر) فإذا شرط له
السدس يكون له الثلثان
قال الامام هذا موصوفيا
اذا شرطه سدس النقص
في الحال فان شرط السدس
بعد البناء لم يصح فان
الأعيان لا تؤجل (ويجوز
أن يصاغ على إجراء الماء
والقاء الثلج في ملكه)
أي ملك المصالح معه (على
مال) كان يصالحه على أن
يجري ماء المطر من هذا
السطح على سطحه المجاور
له ليغزل الطريق وأن يجري
ماء النهر في أرضه ليصل إلى
أرض المصالح وأن يلقى
الثلج من هذا السطح إلى
أرضه وهذا الصلح في معنى
الاجارة يصح بلفظها ولا
باس بالجهل بقدر ماء المطر
لأنه لا يمكن معرفته ولا
يجوز الصلح على اجراء
ماء الفسالة على السطح
على مال لأن الحاجة لا تدعو
اليه بخلاف ما تقدم (ولو
تنازعا جدارا بين ملكيهما
فان انفصل بينهما أحدهما
بحيث يعلم انهما بينهما)
كان دخل نصف لبنات

من الاعادة بلاذن ولو قبل منعه وقال شيخنا لا يمنع قبل منعه وعلى كل اذا أعاده قبل المنع أو بعده فالظاهر
أنه يعود مشتركا وأنه لا يطالبه باجرة ولا شر أن يطالبه بهدمه وأنه يتمتع عليه الهدم قبل المطالبة به فتأمل ذلك
وحرمه (قوله عادمشتركا) لعل الاشتراك من حيث كونه بالنقص بحسب ما كان كما أشار إليه بقوله كما كان لا من
حيث المعاونة فتأمل (قوله وشرطه الآخر) أي بعقد بلفظ اجارة أو جملة وأشار بقوله الآذن في ذلك إلى
أنه لم يعاون المعيد إلى ما مضى قبله أنه لا يصح جعل زيادة معها فتأمل (قوله في الحال) أي وعلمت الآلة ووصف
الجدار والالم يصح (تنبيه) لكل من الشر يمكن قسمة الجدار طولاً في عرض وعكسه بالتراضي ولا يجبر
المتنوع ولا قرعة لانهار بما أخرجت لاحدهما ما يضر الآخر (قوله في ملكه) وكذا في موقوف فلناظر
ومستحق الوقف ما ذكر لكن مع تقدير المدة في ذلك ولهم الصلح بلا مال وهو عارية ولو انتقلت الأرض لآخر
باستحقاق أو غيره ثبت لثاني ما كان للاول من رجوع ومنع وغيره ما له خرق بناء منع به الاول اجراء الماء
مثلاً ولا يجوز الصلح في الموقوف والمؤجر ونحوه على حفر بثروته (قوله على سطحه) وعلى أرضه بالاول
نعم ان أسكن القاض من السطح الاول إلى الطريق لم يصح الصلح لأنه لا حاجة إليه (قوله في أرضه) لا على
سطحه (قوله إلى أرض المصالح) لا إلى سطحه (قوله إلى أرضه) لا إلى سطحه خلافاً للبلقيني وشمل الالقاء
الجائز ما كان من مزارب أو غيره (قوله وهذا الصلح الخ) حاصلة أنه في الموقوف والمؤجر لا بد من لفظ الاجارة
وتقدير المدة وأنه في غيرها يجري فيه ما تقدم في عقد حق البناء فيصح بلفظ البيع و بلفظ الاجارة ولو بتقدير
مدة و بلفظ العارية و بلفظ الصلح وينعقد فيما فيملك به محله وكذا الوقوع بلفظ البيع وفارق حق المرفق ما مر
بان العقد هنا متوجه إلى العين ولذلك يشترط هنا بيان موضع الاجراء طولاً وعرضاً وعمقاً ومعرفة السطح
قوة وضعفاً (قوله بقدر ماء المطر) ومثله الثلج (قوله ولا يجوز الصلح على اجراء ماء الفسالة) هو المعتمد وان
كانت الفسالة من نحو حمام (قوله على السطح) ولا على الأرض أيضاً (قوله على مال) ولا مطلقاً ويجوز
الصلح على قضاء الحاجة المخصوصة في حش غير مولى جمع القمامة ولو زبلا في ملك غيره ولو بمال وفي عقده
ما مر في حق البناء (فروع) لا يجوز الصلح على ابقاء أغصان شجرة أو عروقها في ملك غيره لأنه هو الذي كاسر
وله ازالتها بالتصويل ان تيسر والا فبالقطع ولو بغير اذن مال كماله لا تتفاد في ملكه ولو بما يضرها وان أدى
إلى تلفها ولا ضمان نعم ان حرقها بتقصير ضمنها ولو كان يجري ماء في ملك غيره فادعى المالك أنه كان بعارية
صدق قاله البغوي وليس للمستحق دخول الأرض أو السطح للتنقية المجرى ونحوه وعليه اخراج ما ينقيه
من أرضه أو سطحه تفرق بالملك (قوله كان دخل الخ) أي بأن دخل جميع أنصاف لبنات طرف جداراً أحدهما
المطلب وهو مفهوم كلامهم بلا شك (قول المتن وشرطه الآخر الخ) أي سواء كان ذلك بلفظ اجارة أو جملة
(قوله إلى أرضه) الضمير فيه راجع لقوله المصالح معه (قوله يصح بلفظها) عبارة السبكي ثم ان قدر المدة فاجارة
والافعلی الاوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وعبارة الاسنوي ان عقد بصيغة الاجارة فلا بد من تقدير
المدة قاله الرافعي وان عقد بصيغة البيع نظر ان وجه البيع إلى الحق كما ذكره المصنف فياني فيه ما سبق في بيع حق
البناء قاله الرافعي قال الاسنوي لك أن تقول اذا كان هذا النوع ملحقاً بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة
اذا عقد بلفظ الاجارة كما سبق في حق البناء قال وان قال بعتك سبيل الماء أو مجرى الماء فلا بد من بيان الطول
والعرض وفي العمق وجهان بناء على أن المشتري هل يملك موضع الجريان أم لا قال الرافعي وإيراد الناقلين
يحل إلى ترجيح الملك قال الاسنوي وان عقد بلفظ الصلح فهل ينعقد بيعاً واجارة لم يصرح به الشيخان وصرح
في الكفاية بأنه ينعقد بيعاً سواء وجه العقد إلى الحق أو العين اه أقول قد سلف في مسألة البناء أنه لا يملك عيناً
ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يفرق بان لفظ مسألة الماء مثلاً ينصرف إلى العين بخلاف قوله بعتك رأس الجدار
البناء (فروع) قال صاحبك من اجراء ماء المطر على سطح دارك كل سنة بكذا اقل المتولى يصح ويستقر الثمر

كل منهما في الآخر (فله البد) فيه حكم الجدار لأن تقوم به بخلافه

(والا) أي وان لم يتصل بينانه كذا ذكر بان اتصل بينهما أو انفصل عنهما (فلهما) أي اليد وعبارة المحرر والروضة كاصلها فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بينة) أنه (قضى له) به (والاحلفا) أي حلف كل منهما الآخر على النصف الذي يسلم له أو على الجميع لانه ادعاه وجهان أهمهما الأول (فان حلفا أو نكلا) (٣١٨) عن العيين (جعل) الجدار (بينهما) بظاهر اليد (وان حلف أحدهما قضى له)

وفي الروضة كاصلها والمحرف وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف بالجميع ويتضح ذلك بما زيد عليه في كتاب الدعوى والبيّنات انه ان حلف الذي بدأ القاضي بتحليفه ونكل الآخر بعده حلف الأول العيين المردودة أي ليقضى له بالجميع وان نكل الأول ورغب الثاني في العيين فقد اجتمع عليه بين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه وبين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفيه الآن بين واحد يجمع فيها النفي والاثبات أم لا بد من عيين للنفي وأخرى للاثبات وجهان أهمهما الأول فيحلف أن الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له في النصف الذي يدهبه والنصف الآخر له (لو كان لأحدهما عليه جنوع لم يرجع) بذلك لأنه لا بدل على الملك فاذا حلفا بقيت الجنوع محالما لا حمال انها وضعت بحق (والسقف بين علوه) أي شخص (وسفل غيره كجارين ملكين فينظر

في محاذاة جميع أنصاف لبنات طرف جدار الآخر من كل جهة ومثلهما لو كان على خشبة طرفها في بناء أحدهما أو كان على تربيع بناء أحدهما طولا وعرضا أو سمكا ولا يكفي بعض لبنات في طرف أو أكثر لا مكان حدوده (قوله) أو انفصل عنهما وكذا الواصل بينهما بناء أحدهما لا بحيث يعلم أنهما بتمامهما كما هو مفهوم ما قبله وكان المناسب للشارح ذكره (قوله أي اليد) دفع به توهم أنه ملك لهما وذكر عبارة المحرر والروضة دليلا لما قاله (قوله أهمهما الأول) هو المعتمد فيقول والله لا تستحق من النصف الذي في يدي شيئا (قوله وان نكل الأول) وله الرجوع ليحلف قبل حلف الثاني (قوله أهمهما الأول) هو المعتمد (قوله لاحتمال أنها وضعت بحق) كإعارة أو إيجار أو بيع أو قضاء قاض براءه والمنزل عليه منها الإعارة لأنها أضعف الأسباب فلها لك قلع الجنوع بالارش والابقاء بالاجرة بعد الرجوع ولا أجر له لما مضى هذا وقد قالوا وجدنا جندوعا على جدار ولم نعلم كيف وضعت فالظاهر انها وضعت بحق فلا تنقص ويقضى باستحقاقها دائما ولا أجر مطلقا ونعاده لو هدم الجدار وأعيد فلم يحملها على الإعارة كما تقدم وحاول شيخنا من الفرق بان الشركاء يتسامحون في المادة فيحمل حقهم على الأقل ولا كذلك الا جانب فيحمل استحقاقهم على الأقوى كالبيع واعتمد شيخنا زى أن الشركاء كالأجانب فيحمل على الأقوى فيهما على ما تقدم ويظهر ان يجب بان الحمل على الأقوى مالم يدع المالك الأضعف لانه يصدق في دعواه كإحدى عن البغوى وغيره وبذلك يجمع التناقض فتأمله وحيث لم يرجع بالجنوع فلا يرجع بالمواخل كالحار يرب في الطاقات ولا بالخوارج كالتجصيص والتزويق ولا بمقادير القمط أي يكون عقد هامن داخل أو خارج وهو بكسر القاف وسكون الميم وبالطاء المبهمة حبال صفار يشد بها نحو الجريد بعضه لبعض كالشبابيك وقطع (فلصاحب السفل) لو تنازعا في المرقى صدق صاحب العلوانه لانه المحتاج الى وضعه (باب الحوالة)

بفتح الحاء أفصح من كسر هاء التحويل والانتقال وتقال له باليه حول أي قولنا بين الحريكة والقوة من الملازمة وشرط عقد يقتضى انتقال دين من ذمة الى أخرى وتطلق على نفس الانتقال وتعبير بعضهم بنقل دين الخ لا يناسب المعنى اللغوي الآن يؤول بان النقل سببه فهمي بيع دين بدين جواز للحاجة فهي رخصة وذكر عقب الصلح لما فيها من قطع النزاع بين المحيل والمحتال وغير ذلك وتستحب على ملى ليس في ماله شبهة ولا بدفها من الاستناد الى جهة المخاطب فلا تصح مع الاضافة الى جزئه وان لم يعش بدونه وقصد به الجملة قاله شيخنا وهو في الاجرة كما اختفر في المقود وعليه يصير كخراج المضروب (قوله كأن دخل الخ) لا يكفي في هذا وجوده في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان حدوث ذلك (قوله على النصف الخ) أي فيقول والله لا تستحق من النصف الذي في يدي شيئا (قول المتن لم يرجع) وجهه أنها قد تكون بإعارة أو إيجار أو قضاء قاض يرى الاجبار على وضعها قال الاسنوي ويترد ذلك على الاعارة لأنها أضعف الأسباب فله قلعها وغرامة أرش النقص ولك أن تقول حلال على قضاء قاض أو شرأها من الجار فلا يقطع ولا يلزم أجره فقد صرح السبكي بأن العالي يبقى على السافل من غير أجره لاحتمال أنه اشتراه من صاحب السفل ثم في تغييره بالجنوع افادة أن الواحد ونحوه لا يؤثر بالأولى وكذا قال أبو حنيفة يرجع بالجميع منه بدون الواحد (باب الحوالة)

(قوله)

أمكن احداثه بعد العلو بان يكون السقف عاليا

فيثقب وسط الجدار وتوضع رؤس الجنوع في الثقب ويسقف (فيكون في يدهما) لا اشتراكهما في الارتفاع به (اولا) يمكن احداثه بعد العلو كالنزع الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداد في العلو (فلصاحب السفل) يكون لانصافه بيناته والعلو بضم العين وكسرها وسكون اللام ومثله السفلى (باب الحوالة)

بخلاف ما قاله في البيع مع أنها منه فليراجع ولا تصح بلفظ البيع وإن نواها ولا تدخلها الاقالة على المعتمد فيها كما
 في شرح شيخنا الرملي ولا بد دخلها خيار (قوله هي أن يحيل الخ) عدل عن التعريف الى التصوير ليلام كلام
 المصنف بعدم (قوله أحلتك) ومثله أتيتك أو ملكتك أو نقلت حقك أو جعلت حقك الى فلان أو حتى عليه
 لك ونحو ذلك وقول بعضهم يشترط في الصراحة أن يقول بحققك على الخ مراد صريح لا يقبل الصرف كما
 يأتي آخر الباب (قوله مطل) هو اطالة المدافعة وأقل ذلك ثلاث مرات فهو حينئذ كبيرة مفسق وهو المراد
 بالظلم في الحديث ودونها حرام غير مفسق (قوله ملى) هو بالهمز كما قاله الجوهري (قوله بسكونها) وجوز ابن
 حجر تشديد هاء وادعى بعضهم أنه خلاف الصواب ومقتضى الحديث وجوبها وبه قال الامام أحمد بن حنبل
 رضى الله عنه وقال الشافعي بنسبها أو جوازها قياساً على سائر المعاوزات واعترض بأن خروجها من
 المعاوزات يقتضى عدم قياسها ولذا قال الماوردي صرفها عن الوجوب ورودها بعد النهي عن بيع الدين
 بالدين فتأمل (قوله يشترط الخ) فالرأى ليس ركناً وإنما الركن الصيغة الدالة عليه ولذلك قال بعضهم لا حاجة
 لذكره مع اعتبار الصيغة ورد بان الدال غير المعلوم وان تلازما (قوله لانهما) أى المحيل والمحتال فهما ركنان
 وان الحداد في الخارج كحالة الولي نفسه على طفله وعكسه ويجوز أن يحيل الولي على دين محجور لمصلحة وإن
 يحتمل به على ملى ماذل فان تبين خلافه بطلت وعدم انه يجوز أن يحتال ولي بدين محجور من ولي على دين
 محجور مع المصلحة وناظر الوقف كآلوي فيأذكر ويجوز أن يحيل الولي أحد طفلين على الآخر وان كان أخاه
 (قوله فهمى بيع) ولا تصح بلفظه كما مر نظر القول الاستيفاء ومن هذا ما سرق التصوير يعلم ان أركانها ستة
 محيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة والمحتال أن يحيل على المحال عليه والمحال عليه أن يحيل المحتال على
 غيره وهكذا كما في شرح الروض (قوله جوزها الخ) ولذلك لم يعتبر فيه قبض أحد الدينين وان الحداد في علة
 الربا (قوله لا المحال عليه) ولذلك تصح الحوالة على ذمة الميت وتعلق بتركته ان كانت ولا تصح الحوالة على
 التركة وان كانت ديوناً تصح من الوارث على التركة ان كانت ديناً وتصح عليه ان تصرف في التركة لانها
 صارت ديناً عليه والدعوى على الميت كالحوالة عليه (قوله ويتعذر الخ) ويرد بطلانها في حالة البائع مع الرد
 كإسباني ولو كانت فرضاً لم تبطل (قوله ولا تصح على من لا دين عليه) أى بان علم ذلك والاصح قلوا أنكر
 المحتال عليه الدين لم يقبل كإسباني والمحيل أن يشهد على المحال عليه للمحتال اذا لم يتعرض لنفسه بان يشهد
 أن المحال يستحق على المحال عليه كذا بوجه شرعى أو بحوالة شرعية ولو أقام المحال عليه بينة براءته من
 الدين بطلت الحوالة ورجع المحتال على المحيل ولو أنكر المحال عليه الدين بعد موت المحيل فاقام المحتال شاهداً
 (قوله فتقول أحلتك) أى جعلتك محتملاً أى منتقلاً (قوله جوزها الشارع) يريد أنها مستثناة من النهي عن
 بيع الدين بالدين كالقرض ما كان الحاجة ولهذا لا يشترط التقابض وإنما امتنع الزيادة والنقصان لانه ليس
 مما كسبه ومعنى كونها بيع دين بدين أن المحيل باع ما في ذمة المحال عليه وقيل بيع عين بعين فرار من بيع الدين
 بالدين أى فنزل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة تتعاقب بعين الشخص (قوله فلصاحبه أن يستوفيه)
 كما أنه أن يוכל في ذلك (قوله استيفاء حق) استند من جعلها استيفاء الى عدم جواز الحوالة بالشئ على أكثر
 منه وأقل اذ لم يكن ربوياً وعدم وجوب التقابض في الربوياً ولو كانت بيعاً لوجب كل ذلك وليس فيها خيار
 المجلس واعترض تقدير القرض بأن البائع اذا احتال ثم رد عليه بعيب تبطل الحوالة ولو كانت قرضاً لم تبطل
 كالمقبض الثمن وأقرضه ثم رد عليه بعيب واختار انه استيفاء واستدل بقول الشافعي رضى الله عنه لو كان
 للمالك على رجل مائة ووجب عليه لسيد مائة فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي على الرجل لم يجز
 ولكن اذا أحاله على الرجل جاز وليس بيعاً وإنما هو حوالة والحوالة غير بيع اهـ قال ففيه رد على من يقول

هي أن يحيل من له عليك
 دين على من لك عليه مثله
 فتقول أحلتك بعشرك
 على فلان بعشرك
 عليه فيقول أحلتك والاصل
 فيها حديث الشيخين مطل
 الفنى ظلم واذا أتبع أحدكم
 على ملى فليتبسع وروى
 الامام أحمد والبيهقي واذا
 أحيل أحدكم على ملى
 فليحتل وأتبع بسكون
 التاء أحيل فليتبسع بسكونها
 فليحتل (يشترط لها)
 لتصح (رضا المحيل والمحتال)
 لانها عاقداها فهمى بيع
 دين بدين في الاصح
 جوزها الشارع للحاجة
 (لا المحال عليه في الاصح)
 لانه محل الحق فلصاحبه أن
 يستوفيه بغيره والثاني
 مبني على ان الحوالة
 استيفاء حق كان المحتال
 استوفى ما كان له على
 المحيل وأقرضه المحال عليه
 ويتعذر اقرضه من غير
 رضاه (ولا تصح على من
 لا دين عليه وقيل تصح
 برضاه)

بأنه يستحق عليه كذا بطريق الحواله من فلان وان دينه ثابت عليه وعطف معه على ذلك جاز واغتفر الحلف
على ثبوت دين الغير وهو الخيل لانه وسيلة الى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المحال عليه الحواله صدق وراجع
المدين فان صدق على عدم الحواله امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه وان أنكر المحتال الحواله
وأقر بها المحال عليه فهو مقر للمحتال بالدين وهو ينكره فيما في فيه ما في الاقرار (تنبيه) سكت المصنف
عن عدم صحة الحواله من لادين عليه قال في المنهج وهي تعلم عما ذكره المصنف بالاولى ووجه الاوليه انه اذا
شروط ثبوت الدين على المحال عليه مع صحة وفاته منه لانه من قضاء دين الغير فشروطه على من لا يصح منه ذلك
اولى وقيل غير ذلك مما فيه نظر وقال بعضهم في كلام المصنف الاشارة الى الجواز بذكر الخلاف وقول
شيخنا ولا يقع ما ذكر في كلام المصنف وكذا اعتبار باللفظ فيه تأمل اذا لادين على المحال عليه ليكون المحتال
وكيف لا قبضه منه (تنبيه آخر) علم بما ذكر ان من له مال في وقف لا تصح احواله به على مال الوقف بل على
في التركة ولا على الناظر لبراءة ذمته الا ان يتصدى بالمال الوقف لانه صار ديناً عليه وان تصوب الناظر
من له مال في الوقف على من عليه دين للوقف ليس حواله وله منعه من قبضه متى شاء قال شيخنا هر نعم
ان تعين مال الوقف في جهة شخص معين تحت الحواله عليه بل للمستحقين الحواله عليه بغیر ان الناظر
ويعتد بالقبض منه ويبرأ به ونوزع في ذلك فراجع (قوله بناء على انها الخ) أي اذا قلنا مع وجود الدينين
ان الحواله استيفاء الخ فمع عدم دين المحتال نكون ضمناً فتأمل (قوله والاجرة) أي في اجرة العين
لانها في القيمة كالمسلم فلا تصح بها ولا عليها وقد يراد بدين السلم كل ما يصح الاعتياض عنه كالبيع
في القيمة (فرع) لا تصح الحواله في الزكاة من المالك على غيره ولا من المستحقين عليه وان انحصروا
لما فيه من شائبة العبادات احتياجاً للنية والحق بها الكفارة ونحوها قال شيخنا ومقتضى العلة صحة الحواله
على المنذور فراجع وانظر (قوله في مدة الخيار) لهما أو لأحدهما وتصل بها الاجارة فلو فسخ المشتري
بالخيار بعد حواله البائع عليه ولم يرض بها بطلت على المتمد وبذلك علم أن المراد بالزوم وصف الدين به في
نفسه لا عدم التطرق الى ابطاله ولذلك جعلوا منه القرض كاسرافهم (قوله والاصح صحة حواله المكاتب
سيده بالنجوم على أجنبي) وان كان لا يصح الاعتياض عنها على المتمد خلافاً لما في شرح المنهج وفارقت
دين السلم بقشوف الشارع للعتق وخروج بالنجوم دين المعاملة على المكاتب للسيد فتصح الحواله به وعليه
وان سقط بالتجيز لانه تابع (قوله للجعل بصفها) فلو علمت تحت الحواله بها وعليها قاله شيخنا وسيأتي
في الهيات (قوله ويشترط تساويهما) أي في الواقع وعند العاقدین وان تعدد المحال عليه أو زاد دين
أحدهما على الآخر فيصح أن يجبل من عليه خمسة على من عليه عشرة بخمسة منها وعكسه ولو كان بالدين
ضامن أو أكثر تحت الحواله على كل منهم وعلى جميعهم ولو معاوي طالب المحتال كلامهم بجميع الدين

بأنها بيع من كل وجه (قوله فقبوله الخ) قال الرافعي فتكون حقيقة الحواله هنا الضمان وتأتي تفاريعه قال
الاسنوي فعلى هذا يكون قوله أخلصك اذا عاجرد في الضمان وقبول المحال عليه معناه ضمانه وقبول المحتال
معناه قبول الضمان فان لم يشترط رضا المضمون له وهو الاصح لم يشترط (قوله لانه آيل الى الزوم) هو صادق
بخيار المجلس لكن الرافعي لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه والجواز عارض فيه اه ولا يأتي ذلك في خيار
المجلس فكان الشارع رحمه الله أسقط ذلك لذلك (قوله محتمل) وجه ذلك في الحواله على المكاتب النظر الى
كونها استيفاء وقوله والثالث عدم محتمل ما رجه في الحواله من المكاتب التفرغ على أنها بيع وان الاعتياض
عن النجوم ممنوع (قول المتن ويشترط العلم الخ) لان المجهول لا يصح بيعه ولا استيفاءه (قول المتن وفي قول
نصح بابل الهية) هو مبنى على جواز الصلح عنها والاصح امتناعه (قول المتن ويشترط تساويهما) أي سواء
جعلت بيعاً أم استيفاء لانه لا يمكن أن يستوفى فضة ويقترضها ذهاباً أو ماعلى البيع فلانها ارفاق كالقرض

أو ببعضه ولو بشرط ذلك وإذا أحال على الاصيل يرى الضامن بخلاف عكسه قاله شيخنا الرملي وقال غيره ببراءة الاصيل أيضا لان الحوالة كالقبض وعلى الاول لو كان له ألف على شخص بها ضامن فأحال على الضامن بألف هل له أن يحيل على الاصيل بألف أخرى راجعه (فرع) يقع كثيرا أنه يصير ماله على زيد لعمرو ومثلا ويحكم بذلك حاكم وحكمه أنه أن يدا الحوالة صح ويحمل عند الاطلاق عليها فإن أريد خلافها أو علم خلافها لم يصح (قوله) وكذا أحلوا وأجلا نعم لو أوصى بعدم المطالبة بدينه مدة أو نذر أن لا يطالب مدينه بدينه مدة وقلنا بصحة النذر بان كان مرغو بافيه لم يمنع ذلك من صحة الحوالة بالمحال عليه وعكسه لان ذلك ليس أجلا وانما هو دين حال امتنعت المطالبة به لعارض فلو زاد في نذره وأنه لا يحيل به فنقل العلامة سم عن شيخنا الرملي أنه تصح الحوالة مع الائتم فراجع (قوله) وصحة وكسرا) وكذا كل صفة يختلف بها الغرض وهل منها اختلاف القروش بريال وكلاب أو أر باع وانصاف وكوامل ونحو ذلك أو الفضية ذات العدد والقروش والاثلاث فراجع وتوجه الصحة في نحو الانصاف والارباع والاثلاث بعضها على بعض وعلى السكوامل وعكسه حيث اتحد النوع دون غير ذلك وليس منها رهن وكفيل فلو كان باع الدينين ذلك لم يؤثر ولا تنتقل الوثيقة بل تنسب بخلاف الوارث لانه خليفة المورث ولو بطلت الحوالة كالاقالة فيها اذا قلنا بها على المرجوح لم يعد الرهن والضمان نعم لو أحال على الضامن كالاصيل لم يسقط الضمان كما مر وأما الرهن فإن كان للمحال عليه عند المحيل فشرط بقائه صحيح أو للمحيل عند المحتال فشرط بقائه مفسد كذا انحصر مع شيخنا ولو شرط عاقدا الحوالة رهنا أو ضامنا من المحيل للمحتال لم تصح الحوالة أو من المحال عليه للمحتال صححت ويلغو الشرط (قوله) أي يصير الخ) إشارة إلى أن المراد بالتحويل الصيرورة لان المتغير محل الدين لا نفسه فتأمل (قوله) بفلس) ومثله الرق بأن كان المحال عليه عبد غيره ويرجع عليه بعد العتق قاله شيخنا كغيره ولعل المراد ان المحيل دينافي ذمة العبد بنحو معاملة فأحاله صاحبه عليه به فإن بان أنه عبده لم تصح الحوالة وان كان له في ذمته دين بمعاملة لسقوطه عنه بملكه (قوله) أو يحدد) أي للحوالة على ما تقدم فانه المصدق في انكارها وألدين المحيل لان قبول المحتال متضمن لاستجماع شروط الصحة نعم له تخليف المحيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه فإن نكل أو قامت بينة بوفاة الدين بطلت الحوالة وتصح شهادة المحيل على المحال عليه كما مر (قوله) لم يرجع) خلافا لابي حنيفة بل لو شرط الرجوع في شيء من ذلك بطلت الحوالة (قوله) فلا رجوع) نعم لو احتال المحجور جاهلا بالا عسار تبين فسادها كما مر عن شيخنا الرملي (قوله) بعيب) أي مثلا فالصالح والاقالة كذلك (قوله) بطلت) أي بناء على انها استيفاء والالم تبطل كما قاله الاسنوي فعلم انهم لم يجعلوها استيفاء مطلقا ولا بيعا مطلقا (قوله) في الاظهر) هو المعتبر وصرح بهذا التعبير أنه من كلام الامام الشافعي رضي الله عنه وليس كذلك لان من هنا إلى آخر

(قول المتن وكسرا في الاصح) الحاقا للوصف بالقدر (فرع) لو أحال على الضامن والاصيل معا صح وطالب كلا منهما أو على الاصيل يرى الضامن ذلك كذلك مع غيره في قطعة السبكي فراجع (قوله) والثاني تصح بالمؤجل الخ) محله أن النفع ان عاد على المحتال صح والا فلا (قوله) سواء قلنا الخ) هو كذلك ولكن اعترض التعبير بالتحويل على قول البيع من حيث ان ذلك يقتضي ان حقه باق بحاله وانما تحول من ذمة إلى ذمة وقضية البيع خلاف ذلك (قوله) كموت) أي وامتناع تركة (قول المتن بطلت في الاظهر) أي بناء على أنها استيفاء لانها على هذا التقدير نوع ارتفاق ومساحة فاذا بطل الاصل بطل هيئة الارتفاع التابعة كالدفع عن الثمن المكسر جميعا ثم رد المبيع بعيب فانه يسترد الصحاح قال السبكي ومن ثم تعلم ان تقدير القرض في الاستيفاء غير صحيح والالم تبطل الحوالة تفريعا عليه ومقابل الاظهر مبنى على انها اعتياض كالأستبدال عن الثمن نوبا إلى آخر ما قاله الشارح ومن ثم تعلم انهم نارة يغلبون فيها جانب الاستيفاء ونارة يغلبون فيها جانب المعاوضة

وكذا أحلوا وأجلا وصحة وكسرا في الاصح) والثاني تصح بالمؤجل على الحال لان للمحيل أن يحيل ما عليه وبالمكسر على الجميع ويكون المحيل متبرعا بصفة الصحة بخلاف العكس فيهما لان تأجيل الحال لا يصح وترك صفة الصحة ليصير رشوة (ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه) أي يصير في ذمته سواء قلنا الحوالة بيع أم استيفاء (فان تعذر) أخذه (بفلس) أو يحدد وحلف ونحوهما) كموت (لم يرجع على المحيل) كما لو أخذ عوضا عن الدين وتلف في يده (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه المحتال فلا رجوع له) كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) لا خلاف الشرط والاول يقول هذا الشرط غير معتبر وهو مقصر بترك الفحص (ولو أحال المشتري) البائع (بالمثل فرد المبيع بعيب بطلت في الاظهر)

لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع والثاني لا تبطل كاستبدال عن الثمن ثوباً فإنه لا يبطل برد المبيع ورجوع الثمن وسواء في الخلاف كان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المحتال الثمن أم قبله وقيل إن كان الرد قبل قبض المبيع بطلت قطعاً وقيل إن كان بعد قبض المحتال لم تبطل قطعاً (أو) حال (البائع) على المشتري (٣٢٢) (بالثمن فوجد الرد) للمبيع بغير (لم تبطل على المذهب) والطريق الثاني طرد

القولين وفرق الأول بتعلق الحق هنا بثالث وسواء عليه قبض المحتال المال أم لا فإن كان قبضه رجع المشتري على البائع والا فهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع إلا بعد القبض وجهان أحدهما الثاني (ولو باع عبداً أو حال بثمنه) على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حريته أو ثبتت بينته) تشهد حسبه أو يقيمه العبد (بطلت الحوالة) لبطان البيع فيرد المحتال ما أخذه على المشتري ويبقى حقه كما كان (وإن كذبهما المحتال في الحرية ولا بينة) بها (حلفاه على نفي العلم) بها (ثم) بعد حلفه (بأخذ المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المحيل لأنه قضى دينه بأذنه أو لا يرجع لأنه يقول ظمني المحتال بما أخذه والمظالم لا يطالب غير ظالمه قال البغوي بالثاني والشيخ أبو حامد وابن كجب وأبو علي بالأول وهو الأظهر في الشرح الصغير وعلى هذا هل له الرجوع قبل الدفع إلى المحتال فيه الوجهان

الباب من تخريج المزني فالصواب التعبير بالأصح والمذهب إلا أن يقال صح نظراً للتخريج وفيه نظر مع أن التعبير بالمذهب متعين كما يؤخذ من كلام الشارح (قوله لا ارتفاع الثمن إلخ) فيرد البائع ما قبضه من المحال عليه للمشتري أو بدله إن تلف لأذنه في قبضه فإن لم يكن قبضه امتنع عليه قبضه (قوله والثاني لا تبطل) كما في الصداق لو أحالها به ثم انفسخ النكاح وأجيب بأن الصداق أثبت بدليل رجوعه في الزيادة المتصلة فيه (قوله لم تبطل) نعم إن فسخ المشتري بالخيار بطلت على المعتمد (قوله طرد القولين) لعلهم راعى كلام المصنف والأصواب العبارة الوجهين كما علم عامر (قوله وفرق إلخ) يفيد أن البائع في المسئلة الأولى لو أحال على من أحيل عليه لم تبطل أخذاً من العلة وهو كذلك (قوله أصحهما الثاني) هو المعتمد (قوله ثم اتفق إلخ) أشار بشئ إلى أنه لو كان اتفاهم قبل البيع لم تصح الإقامة من العبد ولا حسبه كما قاله ابن الرفعة (قوله أو يقيمه العبد) أو يقيمه أحد الثلاثة أيضاً نعم إن اعترف العبد قبلها بالرق أو صرح أحد الثلاثة قبلها بالملك لم تسمع بينتهم ولا دعواهم كما اعتمد شيخنا كشرح شيخنا الرمي ونقل عنه سمعاهما مطلقاً لأن الحرية حق الله تعالى ونقل عنه أيضاً أنه إن ذكر واحد منهم تأويله في إقراره سمعت والأفلا وهذا في بعض نسخ شيخنا المذكور ومحل قبول شهادة الحسبة أو بينة العبد إذا كذبه المحتال فيهما أو كذبه مع المحيل والأفلا حاجة لبينة لأنه محكوم بعقده بتصدق العاقدين فتأمل (قوله حلفاه) أي لكل من المتبايعين تخليف المحتال أنه لا يعلم الحرية ولا يتوقف طلب أحدهما الحلف على طلب الآخر وإذا حلفه أحدهما امتنع على الآخر أن يحلفه لاتحاد الخصومة (قوله بعد حلفه) فإن نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت الحوالة (تنبيه) لو قال المحتال لم تكن الحوالة بالثمن صدق ولم تبطل أو قال البائع كذلك بل يدين آخر فإن أنكره المشتري صدق وأصدق عليه وأنكر الحوالة لم يعتبر بقوله (قوله وهو) أي الأول القائل برجوع المشتري على البائع المحيل هو القول الأظهر رأي الراجح وهو المعتمد (قوله فيه الوجهان) والأصح منهما الرجوع له إلا بعد الدفع (قوله المستحق عليه) وهو المحيل المستحق وهو المحتال ولم يذكرهما بهذا اللفظ لأنكار الحوالة (قوله لأنه أعرف بقصده) ولأنه المصدق في أصل الأذن فكذلك في صفته (قوله والأصل بقاء الحقيقين) جواب عن سؤال هو كيف صح صرف الصريح المخالف لقاعدة ما كان صريحاً بآبائه لا يكون كناية في غيره إذ لفظ الحوالة صريح في بابها ولفظ الوكالة صريح (قوله والثاني لا تبطل) عليه إن كان البائع قد قبض فيطالبه المشتري وللبائع أمساك ما أخذه ودفع غيره وإن لم يكن قد قبض فلا يطالبه إلا بعد قبضه وأما المشتري فليس له أن يطالب المحال عليه بحال وهذه المسئلة وما بعدها من تخريج المزني على قواعد الشافعي رضي الله عنه (قوله تشهد حسبه) استشكل منع سمعاهما من المتبايعين بأنه ينبغي أن يثبت العتق حسبه وإن بطلت أقامتهما من جهتهما كما لو شهدت حسبه فإن حقهما يثبت تبعاً (قوله أو يقيمه العبد) إذا كان المشتري مقراً ولم يخرج العبد عن ملكه فلا وجه له ما عساهما من العبد لأنه لا يعتق بتوافق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحتال فلعل صورتهما أن يكون العبد قد خرج عن ملكه لثالث أو كان المشتري غير مصدق (قوله لبطان البيع) وهكذا أكل ما يمنع من صحة البيع أقول هذه المسئلة بما يؤخذ منها أن المحال عليه لو ادعى الدفع قبلها وأقام عليه بينة بطلت الحوالة وكذا لو أنكر الدين المحال عليه به كان لا محالة أن يحلف المحيل أنه ما يعلم ذلك ليرجع عليه ولو أقر بذلك ثم رأيت بعض أهل الثمن

السابقان (ولو قال المستحق عليه) للمستحق (وكانت لتقبض لي وقال المستحق أحلتني أو قال) الأول (أردت بقولي أحلتك الوكالة وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه) لأنه أعرف بقصده والأصل بقاء الحقيقين (وفي الصورة الثانية وجه) بتصدق المستحق بيمينه لشهادة لفظ الحوالة ومحل إذا الخلاف قال أحلتك بمائة مثلاً على عمرو

عليه في صورتين اندفعت الحوالة وبانكار الآخر الوكالة انزل فليس له قبض وان كان قبض المال قبل الحلف برئ الدافع له لانه وكيل أو محال ووجب تسليمه للحالف وحقه عليه باقي (وان قال) المستحق عليه (أحلتك فقال)

المستحق (وكتفى صدق الثاني بيمينه) لان الاصل بقاء حقه وكذا يصدق بيمينه اذا قال عن الآخر انه أراد بقوله أحلتك الوكالة وقيل المصدق الآخر لما تقدم ويظهر أثر النزاع في المستثنين عند افلاس المحال عليه واذا حلف المستحق فيهما اندفعت الحوالة وبأخذ حقه من الآخر ويرجع به الآخر على المحال عليه في أحد وجهين اختاره ابن كعب

باب الضمان

ويذكر معه الكفالة هو التزام مافي الغير من المال ويتحقق بالضامن والمضمون له وغيرهما سيأتي (شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) وهو كما تقدم في باب الحجر صلاح الدين والمال ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل وعبرة المهرران يكون

كذلك وحاصل الجواب انه لما كان الاصل بقاء الحقين احتجنا الى المسامحة هنا بصرف الصريح تأمل (قوله) فان قال بالمائة التي لك على فلان فالمصدق المستحق أي المحتمل قطعا قال شيخنا ومثله ما لو قال أحلتك بحقك على فلان أو نقلت حقك الى ذمة فلان الخ (قوله) ووجب تسليمه الخ نعم ان وجدت شروط التقاص أو الظفر لم يجب تسليمه ولو تلف المال بغير تفریط في يده سقط حقه لانه محال بزعمه وليس للدين أن يطالبه لانه وكيل بزعمه أو بتفريطه ضمن ولا يطالب لسقوط حقه بزعمه الحوالة (قوله) لما تقدم أي بقوله لانه أعرف الخ وأجيب بأنه لا نظر لذلك مع كون الاصل بقاء حقه (قوله في المستثنين) وهما الاخيرة في كلام المصنف والتي بعدها في الشرح (قوله عند افلاس الخ) وكذا عند دعوى المستحق أنه قبض وتلف عنده بلا تقصير (قوله ويرجع به) أي بعد أخذه منه كالمسر (قوله في أحد وجهين) هو المعتمد

باب الضمان

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعاقب الاحكام بالدين ومن تحول حق الى ذمة أخرى ومن مطالبة من لم يكن له مطالبة قبله وغير ذلك وسمى بذلك لان من التزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء جعلته في شيء فقد ضمنته اياه فهو من ضمن لا من ضم ذمة الى أخرى كما توهم لان أصله النون تمنع ذلك وهو لفظة الالتزام وشرع بالمعنى الشامل لا كالكفالة يقال على التزام دين أو احضار عين أو بدن ويقال على العقد المحصل لذلك وهو عقد تبرع ولومع قصد الرجوع خلافا للرافعي وهو مندوب لقادر واثق بنفسه أمن غائلته قال العلماء وأوله شهامة أي شدة جمافة وأوسطه ندامة وآخره غرامة ولذلك قيل نظما

ضاد الضمان بصاد الصك متصل فان ضمنت فداء الحبس في الوسط

(قوله هو) أي الضمان بالمعنى الخاص به شرعا للالتزام الخ وقد تقدم ثم ان الالتزام اما في الذمة فقط وهو الاغلب لا كثيرا وفي العين كضمنت مالك عليه في رقبة عبدي هذا أو في العين والذمة معا كضمنت مالك عليه في ذمتي وفي رقبة عبدي هذا (قوله وغيرهما) وهو المضمون والمضمون عنه والصيغة فأركانها خمسة (قوله شرط الضامن) ويقال له الضامين والزعيم والحيل والسكفيل والقبيل وقيل الاولان للمال مطلقا والزعيم للمال العظيم والحيل للدية والسكفيل للنفس أو العين والقبيل والصير للجميع (قوله) وهو ما تقدم الخ لو فسره بعدم الحجر لكان أولى ليخرج من باغ غير مصلح ويدخل السفية المهمل والسكران (قوله وعبرة المهرراخ) واكتفى المصنف بالرشد اللازم له صحة العبارة والمراد بصحتها ترتيب الاحكام عليها فيدخل السكران ويخرج نحو النائم (قوله فلا يصح ضمان العبي الخ) ولو باذن أوليائهم ولو ادعى واحد منهم ذلك بعد الضمان صدق ان أمكن الصبا وعهد نحو الجنون ومثله دعوى السكر ودعوى التعدي فيه وعدمه لان الاصل براءة الذمة (قوله أي بمن في الذمة) قيل لا حاجة اليه ان أريد ضمانه في ذمته أو مضران أريد ضمانه مطلقا فالاولى والأواب اسقاطه فتأمل وأما ضمان المريض فلا يصح ان كان عليه دين مستغرق وان ثبت باقراره بعد الضمان فيقتين بطلانه وقيد ابن حجر بما اذا قضى دينه بماله والا بأن حدث له مال أفتى في الاولى بالرجوع (قوله وحقه عليه باقي) لانه حال بينه وبين حقه بمجده الحوالة وحلفه

باب الضمان

(قول المتن شرط الضامن الرشد) يرد عليه المكروه والمكاتب والسكران المتعدي بسكره فان قيل هذا طرأ يزول لا ينافي الرشد أجيب بأنه يلزم حينئذ أن يقول برشد النائم والمغنى عليه ومن سكر بعذر فيلزم صحة ضمانهم ويرد عليه أيضا من سقه بعذر وشدة عبارة الغزالي يشترط صحة العبارة وأهلية التبرع وهي أحسن من عبارة المهرر والكتاب جميعا كما لا يخفى وان أورد بعضهم عليها الاخرس القى له اشارة (قول المتن)

صحيح العبارة رشيد افلا يصح ضمان العبي والجنون والمغنى عليه والمجور عليه بالسفه اه (وضمان مجبور عليه بخلس كشراته) أي بمن في الذمة والصحيح محنة كما تقدم في باب

(وضمان عبده بغير اذن سيده باطل في الاصح) وان كان مأذونا له في التجارة والثاني يصح اذ لا ضرر على السيد فيه ويقبح به بعد العتق (ويصح باذنه فان عين الاداء كسبه أو غيره) كالمال الذي في يد المأذون (قضى منه والا) أي وان لم عين بان لم يذكر الاداء كما قال في الروضة كاصلها وان اقتصر على الاذن في الضمان (فلا يصح أنه ان كان مأذونا له في التجارة تعلق) أي غرم الضمان (بما في يده) وقت الاذن فيه من رأس مال ورج (وما يكسبه بعد الاذن) فيه كاحتطابه (والا) أي وان لم يكن مأذونا له في التجارة (فبا) أي فيتعلق غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الاذن فقط والوجه الثاني يتعلق بذمته في القسمين يتبع به بعد العتق والثالث في الاول يتعلق بما يكسبه بعد الاذن فقط والرابع يتعلق بذلك وبالرجع الحاصل في يده فقط والثالث في الثاني يتعلق برقبته (والاصح اشتراط

أو برئ من الدين أو بعضه بغير الاداء أو بإداء غيره عنه تبرعا فتبين محتمه فراجعه ولا يصح ضمان المسكر ولو باكره سيده وفارق محتمه بيع مال الغير باكره لان الضمان يتعلق بذمته فيعود ضرره عليه (قوله وضمان عبده) ولو مكانا وموقوفا وموصى بمنفعته ولومدة باطل وفارق محتمه خلع الامة لحاجتها اليه نعم ان ضمن سيده لغيره لم يحتاج لاذنه قاله الخطيب وخالفه شيخنا الرملي والزياي واعتبرا اذن السيد لانه يتصرف في ماله فلا بد من اذنه وفيه نظر ان قلنا يتعلق بذمته فقط ولا يصح أن يضمن العبد أجنيا لسيدته ولو بالاذن ويصح أن يضمن السيد عبده لأجنبي مطلقا ولو مكانا وفي دين المعاملة ولا رجوع لمن أدى منها على الآخر الا ان أدى العبد بعد عتقه (قوله ويصح باذنه) أي السيد وان تعدد فان كانت مهايأة فقياس ما في المبيع اعتبار اذن صاحبها فراجع ولا يجب الضمان على العبد بالاذن ولو بصيغة الامر ويشترط أن يعرف السيد قدر الدين والمضمون له ويعتبر في الموقوف اذن الموقوف عليه ان انحصر والا تعذر الاذن فلا يصح الضمان ولا عبرة باذن ناظر الوقف ويعتبر في الموصى بمنفعته اذن الموصى له في الاكساب المعتادة واذن مالك الرقبة في النادرة واذن عتق صح ضمانه بلاذن بالنسبة لهذه على المعتمد والمبعض في نوبته لا يحتاج الى اذن وفي غيرها كالقن والمكاتب كالقن لكن يصح أن يضمن أجنيا لسيدته باذن السيد قال شيخنا وقال بعضهم لا حاجة لاذن سيده ان كان الضمان باذن الاجنبي قال شيخنا واذ اعجز بطل الضمان ونوزع فيه والوجه بقاؤه (قوله فان عين) أي حال الاذن لا بعده (قوله أو غيره) من الغير عبد آخر لسيدته اذن له أن يتعلق الضمان برقبته (قوله قضى منه) فان اعتقه انقطع تعلقه به وانتقل التعلق الى ذمة العبد وكذا لو لم يف ماعينه بالدين وليس له الاداء من غيره ولو من كسبه بلاذن نعم ان اذن له في الاداء من معين لم ينقطع التعلق منه بعتقه (قوله أي وان لم يدين) هو صادق بالاذن في الضمان فقط أو فيه وفي الاداء معا وقصر الشارح له على الاول لانه الذي في الروضة وأصلها ولو أبقاه على عمومه كان أولى ورجع بأن يكون العموم عن قصد من المصنف (قوله ورجع) ولو سابقا على وقت الاذن (قوله بعد الاذن فيه) ولو قبل الضمان لان المأذون فيه ثابت قبل الاذن وبذلك فارق ما يأتي في مؤن النكاح حيث لا تتعلق الا بالكسب بعد وجوبها ولو انتفى الكسب والتجارة تعلق بذمته فقط فان حدث

(وضمان عبد الخ) لانه اثبات مال في الذمة بعد فقد كان كالنكاح (قوله اذ لا ضرر) أي وكما لو أقر بالتلاف مال وكذبه السيد وبحث بعضهم تخصيص هذا الوجه بغير العبد الموقوف لانه لا يصح عتقه ثم نقول ان خلع الامة بغير اذن سيدها صحيح ويثبت المال في ذمته وفارق الضمان لحاجتها الى الخلع (قول المتن ويصح باذنه) قال الاسنوي ينبغي أن يقال ان علقنا ذلك بشئ من أموال السيد اشترط معرفة السيد لمقدار الدين وان قصرناه على ذمة العبد فلا نوبه على أن قوله يصح يفيد ان العبد لا يلزمه فعل الضمان وان أمره السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وقول المتن قضى منه أي وما فضل يبقى في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الاكساب لان التعيين يقصر الطمع على ما عين وخالف الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الاسنوي والمفهوم من اطلاقهم هو الاول ولم يتعرض الرافي للسئلة وقول المتن فان عين الاداء مشعر بأن صورة المسئلة أن يقول أضمن على أن تؤدى من كذا أمال أو اضمن كذا فلا يصح خلافا للقاضي الحسين وفي شرح الروض عن الاسنوي ظاهر كلام الروضة ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع متصلا بالاذن (قوله في يد المأذون) أو غيره من أموال السيد (قوله ورجع) أي ولو كسبه قبل الاذن في الضمان ثم اقتصره عليه ما يخرج ما شمله المتن من كسب البدن الحاصل قبل الاذن وهو في يده حال الاذن وبه صرح في المطلب (قول المتن وما يكسبه) ولو بالتجارة (قوله والوجه الثاني الخ) هذا الوجه صححه الشيخ أبو اسحق الشيرازي في التنبيه ووجهه انه انما اذن في الضمان ولم يتعرض للاداء وعلى الوجه كمالا لا يتعلق بذمة السيد ثم لو كان على المأذون ديون صرف

معرفة المضمون له) أي ان
معرفة الضامن وهو مستحق
الدين لتفاوت الناس في
استيفائه تشديدا وتسهيلا
والثاني بنظر إلى أن الضامن
يوفي فلا يبالي بذلك
(و) الأصح على الأول (أنه
لا يشترط قبوله ورضاه)
أي واحد منهما والثاني
يشترط أن أي الرضا ثم
القبول لفظا والثالث يشترط
الرضا دون القبول لفظا
وعلى اشتراطه يكون بينه
وبين الضامن ما بين
الاجاب والقبول في سائر
العقود (ولا يشترط رضا
المضمون عنه قطعاً) وهو
من عليه الدين (ولا معرفته
في الأصح) والثاني يشترط
ليعرف حاله وأنه هل
يستحق اصطناع المعروف
اليه (ويشترط في المضمون)
وهو الدين (كونه ثابتاً)
فلا يصح الضمان قبل ثبوته
لأنه وثيقة له فلا يسبقه
كالشهادة وهذا في الجديد
(وصحح القديم ضمان
ما سيجب) كأن يضمن
المائة التي ستجب بيع
أو قرض لأن الحاجة قد
تدعو اليه (والذهب محبة
ضمان الدرك بعد قبض
التمن وهو أن يضمن
للمشتري التمن ان خرج
المبيع مستحقاً أو معيباً)

له كسب مثلاً فينبغي التعاق به ومثله التجارة ولو اتفق العبد المأذون له عن استحقاق الآذن في الوقف أو عن
ملك سيده يبيع أو غيره بقي التعاق بكسبه وللمشتري الخيار ان جهل قاله شيخنا الرملي فراجع (فرع) لو
كان على العبد بيع من معاملته سابقة على الضمان لم يؤد ما يده للضمان شيئاً وان لم يحجر عليه إلا ما فضل عنها
(قوله معرفة المضمون له) أي بشرط معرفة عينه لا باسمه ونسبه ووكيله ولو عاماً مثله وعلاوه بأن الشخص
لا يוכל غالباً إلا من يشبهه وقضية ذلك الاكتفاء به ولو بعد عزله ولو في قضية واحدة ولو لو واحداً من وكلاءه فأنظره
(قوله أي الرضا ثم القبول) ولا يتصور عكسه لتضمن القبول له ولذلك سكت الشارح عن اشتراط القبول
دون الرضا وعلم بما ذكرناه لا يبطل برده لكن له ابرأؤه (قوله ولا يشترط رضا الخ) فعمل أنه لا يرتد برده أيضاً
وهو ما قاله حجج ووافقه شيخنا ونقل عن شيخنا مراً أنه يرتد برده وسيأتي اعتماده فراجع (قوله وهو الدين)
لو قال هو الحق لكان أولى ليشمل المنفعة كالعمل الملتزم في الدمة والعين كما قاله الاسنوي ولعل الشارح راعى
الوصف بالزوم الآتي لأنه لا يوصف به ظاهراً إلا الدين وقد يؤول بلزوم الاعطاء المستحقة فيم وهو هنا أولى
فتأمل قال شيخنا وشمل الدين الزكاة فيصح ضمان المستحق انحصار لكن لا بد من الآذن في الاداء لأجل
النية وكالزكاة الكفارة وفي شرح شيخنا ما يقتضي صحة ضمان الزكاة عن الميت وفيه نظر فراجع ويصح
ضمان عين الزكاة أيضاً كما قاله ابن حجر (قوله أو قرض) نحو أو قرض زيد الفأنا ضامن له فلا يصح خلافه
لا بن حجر وشمل ثبوته ما لو كان باعتراف الضامن وان لم يثبت على المضمون عنه فله مضمون له مطالبة الضامن
(فرع) لو قال اثنان ضمنا مالك على زيد فكل منهما ضامن لصفة كمالور هنا عبد هما على ألف لغيرهما قال
ذلك شيخنا الرملي واعتمده (قوله صحة ضمان الدرك) بفتح الداء وسكونها سمي بذلك لوجود الغريم فيه
عند ادراك المستحق عين ماله ويقال له ضمان العهدة والدرك لغة المطالبة والتبعة بكسر الباء الموحدة وتطلق
على ما ضيف ولم يحكم وعلى الرجعة والعهدة اسم لغة للوثيقة التي يكتب فيها الشيء فتسمية المكتوب فيها بذلك
من تسمية الحال باسم محله (قوله وهو أن يضمن الخ) قال العلامة البرلسي لو قال ضمنت لك خلاصك منه
صح أو قال ضمنت لك خلاص المبيع ان خرج مستحقاً لم يصح اه وهو ظاهر (قوله بعد قبض التمن) لا قبله
ولامعه ولا بد من العلم بقدره كما يأتي والمبيع كالتمن فلو عبر بالعوض لشمها قال شيخنا الرملي والاجرة
والمؤجر كالتمن والمبيع بخلاف نحو الرهن (قوله أن يضمن للمشتري التمن) أي جميعه ان خرج مقابله مستحقاً
جميعه أو معيباً أو رده جميعه أو بعضه ان خرج بعضه مستحقاً أو رده بعضه أو لم يرد ولكن نقص كما يأتي وذلك
للضمان ما فضل عنها ولا يزاحم سواء حجر عليه أم لا (قوله والثاني بنظر الخ) وأيضاً يذكر في حديث الميت
الذي صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بعد التوقف (قول المتن ورضاه) لعدم التعرض لذلك في حديث
الميت الذي ضمنه أبو قتادة ووجه الثاني القياس على الرهن بجامع التوقف (قوله والثالث يشترط الرضا) لأن
ثبوت السلطنة والولاية للشخص بغير رضاه بعيد وعلى هذا فيمكن رضا الوكيل ويجوز تقدم الرضا على الضمان
قال الماوردي ويجوز رجوع الضامن قبل رضا المضمون له ويعتبر وقوع الرضا قبل مفارقة المجلس والذي
في الرافعي جواز تقدمه على القبول وان تأخر عنه فهو اجازة ان جوزنا وقف العقود على القديم (قوله وعلى
اشتراطه) الظاهر ان الضمير راجع إلى القبول وقد صرح به السبكي (قوله ليعرف حاله) أي هل هو ممن يبادر
الحق فادينه أم لا وهل هو موسر أم معسر (قوله وهو الدين) خالفه الاسنوي وادعى ان العبارة أعم من ذلك
فقال قوله ثابتاً أي حقناً ثابتاً كما صرح به الشيخان في كتبهما وحينئذ فتدخل الاعيان المضمونة والديون
مالاً وأعمالاً ثابتاً في الدمة بعقد الاجارة بخلاف الرهن حيث قال فيه ديناً ثابتاً نعم يحتاج هنا إلى قيد كونه قابلاً
لأن يشترع به ليخرج القصاص وحد القذف ونحوهما (قول المتن وهو أن يضمن الخ) لو قال ضمنت
لك خلاصك منه صح ولو قال ضمنت لك خلاص المبيع ان خرج مستحقاً لم يصح أي في مسألة الكتاب

ورد (أو ناقصا لنقص الصنعة) التي وزن بها ورد وهي بفتح الصاد ووجه صنعة الحاجة اليه وفي قول هو باطل لانه ضمان مالم يجب وأجيب بأنه ان خرج المبيع كاذ كرتين (٣٣٦) وجوب رد الثمن وقطع بعضهم بالاول ولا يصح قبل قبض الثمن لانه انما يضمن

مادخل في ضمان البائع وقيل يصح قبل قبضه لانه قد تدعو الحاجة اليه بأن لا يسلم الثمن الا بعده (وكونه) أي المضمون (لازمالا كنجوم كتابه) اذ لم يكتب اسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها وسواء في اللازم المستقر وغيره كمن للمبيع بعد قبض المبيع وقيله (ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح) لانه آيل الى اللزوم والثاني ينظر الى أنه غير لازم الآن وأشار الامام الى أن تصحيح الضمان مفرغ على أن الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع أما اذا منعه فهو ضمان المالم يجب (وضمان الجعل) في الجعالة (كالرهن به) وتقدم أنه لا يصح الرهن به قبل الفراغ من العمل وقيل يجوز بعد الشروع فيه وأما بعد تمامه فيجوز قطعا (وكونه) أي المضمون (معلوما في الجديد) فلا يصح ضمان المجهول ومصححه القديم بشرط أن تأتي الاطاعة به كضمنت مالك على فلان وهو لا يعرفه لان معرفته متبصرة بخلاف ضمنيت شيئا مالك عليه فلا يصح قطعا (والابراء من المجهول باطل في الجديد)

بحسب صيغة ضمانه فان قال ضمنته ان خرج مستحقا لم يضمنه ان خرج معيبا وعكسه أوضحت نقصه لصنعة لم يضمنه لعيب وهكذا فان أطلق حمل على خروجه مستحقا ثم ان كان المضمون وقت ضمانه معينيا في العقد وكان باقيا ضمن عينه فقط ويسمى ضمان عين فان تلف لم يطالب بشئ وان كان وقت ضمانه تالفه لزمه بدله من مثل أو قيمة وان كان معينيا بعد العقد عمافي الذمة لزمه رده ان كان باقيا فان تعذر رده لزمه قيمته ولو مثليا للحيولة وان تلف لزمه بدله ويسمى في هذين ضمان ذمة والفرق بين العين في العقد والعين بعده بطلان البيع بخروج الاول مستحقا بخلاف الثاني (قوله ورد) ليس قيدا وانما ذكره للاخذ بظاهر كلام المصنف من ضمان جميع الثمن (قوله لنقص الصنعة) باللام وفي نسخة بالكاف فيشمل النوع والصفة (قوله وأجيب الخ) هذا الجواب لا يأتي في غير الخروج مستحقا الا على القول بان الفسخ يرفع العقد من أصله وهو ضعيف (قوله لا كنجوم كتابه) فلا يصح ضمانها ومثلها ديون المعاملة التي للسيد على العبد وتقدم صحة الحوالة بنجوم الكتابة لاعلمها ومثله ديون المعاملة عليه وعليها وقد يفرق بأن هنا شغل ذمة فارغة فاحتيط له (قوله آيل الى اللزوم) أي بنفسه وبذلك فارق جعل الجعالة (قوله وأشار الامام الخ) هو المعتمد وذلك بأن يكون الخيار للشترى وحده وما في الرخصة وغيره امان محته مطلقا مبني على مرجوح (قوله أما اذا منعه) أي الملك وهو ما اذا كان الخيار للبائع أو لماعلى الراجح (قوله معلوما) ولو للضامن فقط جنسا وقبرا وصفة ومنها الحول والاجل وقدره وعينا فلا يصح ضمان أحد الدينين زاد الغزالي كونه قابلا للتبرع به بخلاف قصاص وحد قذف وشفعة ولم يذكره الشيخان لما يرد على طرده كحق القسم فانه لا يصح ضمانه مع صحة التبرع به وعلى عكسه من دين الله تعالى على مريض أو ميت معسرين فانه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به نعم قد يدفع حق القسم بأنه لا دين فيه (قوله فيشترط علمهما) أي ان كان في ضمن معاوضة تخلع والافيكفي علم المبرئ فقط ويصح فيه التوكيل وان لم يعلم الوكيل بالمبرأته ويكفي العلم بعد ابراء حيث أمكن ووجوده في الواقع فلا وبرأ من حصته من التركة وهو يعلم قسرها أو علم بها بعد عند قسمتها وأبرأ من قدر معين أو من قدر لا يعلم نقصه عن دينه أو أبرأه ظاهرا حياة مورثه فبان ميتا ومن شئ يظن أنه ليس عليه فبان عليه صح ابراء في جميع ذلك ودعوى الجهل بالمبرأته بعد ابراء لا تقبل الا بقرينة ظاهرة كبكر زوجت بالاجبار أو نحو نسيان نعم لو أبرأه مدنيه بعد اداء دينه منه ثم وجدته زبوا مثلام يصح

(قوله تبين الخ) (فرع) لو حصل الرد بالعيب مثلا وكان المضمون باقيا هل يطالب الضامن أو لا ولو كان باقيا ولكن تعذر تخليصه هل يغرم الضامن القيمة للحيولة أولا كل ذلك محل نظر والظاهر اللزوم ثم رأيت ابن الرفعة قال ليس المضمون هنا رد العين والا لما وجبت قيمتها على الضامن عند التلف قال وانما المضمون المالية عند تعذر رد العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال ولم أر في ذلك نقلا (قول المتن لا كنجوم) هو يرشد الى أن مراده باللازم ما وضعه اللزوم ولو كان لسيد عليه دين معاملة لم يصح ضمانه كنجوم (قوله لانه آيل الى اللزوم) أي بنفسه من غير عمل بخلاف الجعل قبل تمام العمل (قوله فلا يصح) أي لانه اثباتا لمال في الذمة بعقد فكان كالبيع والاجارة ثم المراد العلم به جنسا وقدره وصفة حتى الحول والتأجيل ومقدار الاجل (قوله بناء على أنه عملي الخ) ولان ابراء يتوقف على الرضا والرضا بالمجهول غير معقول قلت لافرق في المجهول بين مجهول الجنس والقدر والصفة حتى الحول والتأجيل ومقدار الاجل بذلك على ذلك استثناء ابل الدية ولو وكل اشترط علم الموكل فقط على الاشبه في الرافعي (فرع) قال له قد اغتبتك فاعف عني ففعل في الصحة وجهان وأعلم أن السبكي اختار انه اسقاط ورجحه وعنده

بناء على أنه عملي المدين ما في ذمته فيشترط علمهما به وفي القديم يصح بناء على انه اسقاط

واطل

كالا عتاق وعلى التملك لا يحتاج الى القبول لان المضمون منه الاسقاط وقيل يحتاج اليه (الامن ابل الدية) فيصح ابراء منها على القولين

مع الجهل بصفتها لانه اغتفر ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فيفتقر في البراءة تبعاله (ويصح ضمانها في الاصح) على الجديد كالقديم لانها معلومة السن والعدد ورجع في صفتها الى غالب اهل البلد والثاني ينظر الى جهل صفتها (٣٢٧) ولو قال ضمنت ممالك على زيد من درهم الى عشرة فالاصح

محمته) والثاني بطلانه لما فيه من الجهالة ودفعته بذكر الغاية (و) الاصح على الاول (انه يكون ضامنا عشرة قلت الاصح لتسعة والله أعلم) كذا صححه في الروضة وقيل لثمانية اخرجنا للطرفين والاول ادخلهما والثاني ادخل الاول فقط وصححه في المحرر في نظير المسئلة من الاقرار ونقل في الشرح تصحيح الاول عن البغوي في المسئلتين (فسرع) يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمة كالاموال (فصل المذهب محبة كفالة البدن) في الجلالة للحاجة اليها في قول لا تصح وقطع بعضهم بالاول (فان كفل بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره) لعدم لزومه للكفيل (و) لكن (يشترط كونه مما يصح ضمانه) فلا تصح الكفالة ببدن المكاتب للنجوم التي عليه لا يصح ضمانها كما تقدم (والمذهب محبة بدن من عليه عقوبة لادى كقصاص وحقوق ومنعها في حدود الله تعالى) كحد الحر والزنا والسرقة لانها يسيى في دفعها مما يمكن وفي قول في المسئلة الاولى

البراءة قير جمع به ولو ابراه ما عليه بعدموته صح مع الجهل لانه وصية ولو ابراه من الدراهم التي عليه ولا يعلم قسرها برى من ثلاثة لانها اقل الجمع على المعتمد (فرع) يكنى في الغيبة الندم والاستغفار ان لم تبلغ المغتاب ولو بحضرة غيره أو تعذر استخلاصه بموت ونحوه والا فلا بد من تعيينها وتعيين حاضرها ان اختلف به الغرض ولو ابراه في الدين بدون الآخرة برى فبما لا عكسه (قوله الامن اهل الدية) ومثلها الارش والحكومة فيصح البراءة منهما ايضا وفي تقييده بقوله مع الجهل بصفتها نظر مما يأتي بعده فراجع (قوله ويصح ضمانها) عن الجاني مطلقا وعن العاقلة بعد حلولها لاقبله لسقوطها عنهم بنحو فقر ورجع ضامنهم بالاذن بمثلها لاقبيلها كالقرض ولا يصح ضمان الحكومة والارش ابعد وان آل الى اللزوم حوره (قوله ضمنت) أي مثلا فلا اقرار والعتق والنذر والوصية والعين كذلك وانما وقع الثلاث في طلقك من واحدة الى ثلاث لانه عدد محصور فالظاهر استيفاءه ولو قال بعنتك الاشجار من هذه الى هذه دخلت الغاية أو بعنتك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة لم تدخل الغاية لان الاولى صيغة عموم بخلاف الثانية (قوله يجوز ضمان المنافع الخ) قد مر ان كلام المصنف يشملها ويشمل العين ايضا وتأخير الشارح لها الى الكفالة للمناسبة لانها تشبه البدن

(فصل في الكفالة) التي هي ضمان الاعيان البدنية (قوله البدن) أي بدن من يستحق حضوره مجلس الحكم وقول شيخنا الرمي وشرح الروض وغيره انه تصح الكفالة ببدن من عنده مال لغيره ولو امانة انتهى فيه نظر في الامانة لان اللازم فيها الخلقة فهو مخالف للقاعدة الآتية ومثل البدن الجزء الشائع كبرعه وما لا يعيش بدونه كقلبه ومثل ذلك عينه ان لم يرد بها الجارحة بأن اراد بها النفس أو أطلق بخلاف نحو يده ورجله فلا يصح مطلقا وسواء الميت والحى وقال بعضهم لا يكنى في الميت الجزء ويشترط التعيين فلا يكنى كفلات أحد هذين وشترط الكافل كشرط الضامن (قوله في الجلالة) فلا يرد نحو المكاتب (قوله كفل) بفتح الفاء أفصح من كسرها وعده بنفسه لانه بمعنى ضمن وعدم استعمال أئمة اللغة له بغير الباء لعله لا أفصح وأما كفل بمعنى عال كما في الآية فيتمعدي بنفسه دائما (قوله مما يصح ضمانه) ومنه الزكاة والكفارة كما مر قال شيخنا وفيه نظر لمخالفتها للقاعدة المذكورة (قوله للنجوم) وكذا دين السيد غير النجوم كما مر (قوله ومنعها في حدود الله) وان تحتمت ومثلها عقوبة الله كالتعزير ولو عبر بالعقوبة كالذي قبله لشمولها وخرج بالعقوبة حقوقه المالية

وأطال في بيانه وقال لو كان تخليصا لصح البراءة من الاعيان (قوله مع الجهل بصفتها) أي ألوانها (قوله ويصح ضمانها) أي لما تقدم في البراءة وكان وجه ثبوت الخلاف هناك دون البراءة ان الضمان نقل دين وذلك اسقاط (قول المتن ممالك) مثله ممالك (قوله ادخل الاول) أي لانه مبدأ الالتزام (فائدة) فلا ضمانا لك على زيد طوب كل منهما باجمع على الاصح عند صاحب التهمة كالأورثان عبيدهما بالف فان حصه كل واحد رهن بالجميع وخالف المتولى غيره وصحح السبكي الاول (قوله تصحيح الاول) وافقه السبكي قال لان التقدير له على دراهم من درهم الى عشرة فتدخل الغاية لانها من جنس الغيا وبيان له كافي قرأت القرآن من أوله الى آخره قال ومثل ذلك بعنتك الاشجار من هذه الى هذه بخلاف بعنتك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة فان الغاية لم تجعل بيانا لما قبلها قال والفرق في مسئلة الدراهم قاض بما قلته وان لم يكن فيها صيغة عموم بخلاف مسئلة الاشجار فاما صيغة عموم

(فصل المذهب محبة كفالة البدن) اعلم ان الشافعي نص عليها وقال في موضع هي ضعيفة فقيل معناه ضعيفة في القياس ولانها لا توجب ضمان المال وتصح قطعها هي طريقة ابن مريج وقيل قولان (قوله وفي قول الخ) وجهه ان الحر لا يدخل تحت اليد (قول المتن كقصاص) لان الحضور لمجلس الحكم واجب عليه (قول المتن

انها لا تصح لان العقوبة مبنية على الدفع فتقطع القرائع المؤدية الى توسيعها وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني نظرا الى انه لا يجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسئلة الثانية طريقة حاكمية للقولين (وتصح) الكفالة (ببدن صبي ومجنون) باذن وليهما

كأن كاة وقد تقدم محنتها وقد علمت ما فيه (قوله لأنه قد يستحق الخ) أشار به إلى قاعدة هي أن كل دين لو ادعى به على شخص عند ما لم يلزمه الحضور له نصح الكفالة بدين من هو عليه لأن كل شخص يلزمه الحضور نصح كفالاته كانوا هم فتأمل (قوله على صورتها) يفيد أنه لو عرف الشاهد اسمهما ونسبهما لم يحتاج إلى احضارهما وهو كذلك ويعتبر في السفية اذنه لا اذن وليه ومثله العبد فيما لا يتوقف على السيد (قوله وبطلب الكفيل ولهما) أي ما لم ينزل أو يكمل (قوله ومحبوس) أي بحق لتعذر تسليم غيره (قوله وغائب) ولو فوق مسافة القصر وان لم يلزمه الحضور حينئذ (قوله ميت) أي حال الكفالة أو بعدها (قوله قبل دفنه) أي قبل وضعه في القبر فان وضع فيه وان لم يهل عليه التراب لم نصح الكفالة به (قوله يحضره) أي ان لم يلزم على حضوره تغبر أو نقل محرم (قوله بفتح الهاء) فضميره عائدة للشاهد (قوله ولم يعرفوا الخ) فان عرفوا ذلك لم يحتاج لاحضاره (قوله اذن الوارث) وان تعدد أو كان عاماً كالامام فان لم يكن الوارث أهلاً لا اذن له ولوليه ولو عاماً نعم لو كان لليت ولي خاص قبل موته اعتبر اذنه فقط ولو لم يكن وارث كذمي مات بلا وارث لم نصح الكفالة (قوله اذا اشترطنا اذن المكفول) وهو المعتمد في كفي اذن الغائب قبل غيبته واذن المحبوس ولو في الحبس وبشرط الاذن باللفظ أو إشارة الاخرس لا إشارة ناطق ولو مفهومة وبشرط معرفة المكفول له كافي المضمون له ولا بد مع الاذن في الكفالة من الاذن في محل التسليم فان سكنت عنه فسدت ولا يغني عنه مطلق الاذن قاله شيخنا الرمي (قوله ثم ان عين مكان التسليم) أي عينه الكافل والمكفول له أي مع اذن المكفول فيه كاتقدم (قوله تعين) أي ان صلح والابطال الكفالة (قوله والا فلا فكاهتا تعين) أي ان صلح ولم يكن مؤنة والافعل ماصر في مكان المسلم فيه من التفصيل ونظر بعضهم في اعتبار المؤنة هنالان مؤنة كل منهما في مال نفسه فتأمل (قوله ويرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم) أي وزمانه وفي غيرهما ماصر في حضور المسلم فيه في غيرهما فلا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع كاعانة أهله والأجبر عليه فان امتنع قبله الحائز لم يجده عليه وبرأ منه (قوله وبأن يحضر المكفول) أي بنفسه أو وليه أو وارثه وفي الامتناع ماصر ويكفي في التسليم مرة واحدة وان كان قال في صيغته أحضره كما طالب على المعتمد ويكفي تسليمه ولو محبوسا ان كان بحق والا فلا ولو سلمه أجنبي ورضى به الدائن برأ الكفيل وكذا الواسلعه الاجنبي باذن الكفيل ولو كفل به اثنان فسلمه أحدهما عن نفسه لم يرأ الآخر وعنه ما قبله الدائن أو باذن صاحبه برئنا معا وقال سم عن شيخنا الرمي لا يرأ الثاني مطلقا وفارق الاجنبي بأن التسليم هنا واجب ولو كفل واحد الاثنين فسلمه لا أحدهما لم يرأ من حق الآخر ويرأ بقول المكفول له أبرأتك من حق أو لاحق لي على الاصيل على الاصح كما لو قال لادعوى لي على زيد لم يرأ في ثوبه دون داره لم يقبل (قوله ان جهل مكانه) ويصدق في دعواه الجهل (قوله فيلزمه) ان قدر وأمن الطريق ولا حائل (قوله من مسافة القصر) أي مسافة يقصر فيها الصلاة ولو فوق مرحلتين بدليل ما بعده (قوله مدة ذهاب وإياب) أي واقامة وانتظار رفق وانقطاع نحو مطر ورحل (قوله حبس) ويدام حبسه إلى حضور المكفول أو تعذره كما يأتي أو دفعه الدين وإذا دفعه غير متبرع به ثم حضر المكفول أو تعذر حضوره بنحو موت فله استرداد ما دفعه أو بدله ان تلف لأنه خلاص نفسه فان تعذر استرداده لم يرجع ومنعها الخ) ووجه الصحة فيها القياس على حق الآدمي (قول المتن وغائب) بأن يكون اذن له فيها واختار السبكي ان شرطه أن يكون في مسافة العدوى ولا كما هناك والا فلا نصح لأنه لا يلزم الحضور وكذا لا يلزم في مسألة الاحضار الآتية (قوله في الحال) أي لأنه متوقع (قول المتن ولا يكفي الخ) أي لأنه حينئذ لم يسلمه الكفيل ولا أحد من جهته (قول المتن ان جهل مكانه) لأنه لجهز كالمعسر بالدين (قول المتن فيلزمه) أي ومهما احتاج له من الكفالة فهي في ماله لأنها ناشئة عن التزامه (قوله من مسافة القصر) هي شاملة لاولها وما فوق الاول وهو كذلك (قول المتن وقيل الخ) أي كافي غيبة الولي وشاهد الاصل (قول المتن

لاقامة الشهادة على صورتها في الاتلاف وغيره واذن ولهما قائم مقام رضا المكفول المشترك كإسياني ويطالب الكفيل ولهما باحضارهما عند الحاجة اليه (و) بدين (محبوس وغائب) وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (و) بدين (ميت) قبل دفنه (يحضره فيشهد) بفتح الهاء (على صورته) اذا تمحوا الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه ويظهر كما قال في المطلب اشتراط اذن الوارث اذا شرطنا اذن المكفول (ثم ان عين مكان التسليم في الكفالة) (تعين والا) أي وان لم يعين (فكاهتا) يتعين (و) يرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم المذكور (بلا حائل كمتغلب) يمنع المكفول له عنه فمع وجود الحائل لا يرأ الكفيل (وبأن يحضر المكفول ويقول) للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكفي مجرد حضوره) عن القول المذكور (فان غاب لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه والا) أي وان عرف مكانه (فيلزمه) احضاره من مسافة القصر فادونها (و) جهل مدة ذهاب وإياب قلن مضت ولم يحضره حبس وقيل ان غاب إلى

مسافة القصر لم يلزمه احضاره) ولو كان غالباً حين الكفالة برضاهما لحكم في احضاره كالوهاب بعد الكفالة ومسافة الاصلو تنقيد في صحة كفالاته كما قاله الامام والغزالي وقوله حبس قال في المطلب الى ان يتعذر احضار (٣٢٩) المكفول بموت أو عجزه والاصح

أنه اذا مات ودفن لا يطالب

الكفيل بالمال) لأنه لم يلزمه

والثاني بقول الكفالة وثيقة

فيستوفى الدين منها اذا

تعذر تحصيله من عليه

كالرهن وقبل الدفن يطالب

الكفيل باحضاره لا قامة

الشهادة على صورته (و)

الاصح (أنه لو شرط في

الكفالة أنه يقرم المال ان

فات التسليم بطلت) والثاني

يصح وهو مبنى على الثاني

في مسألة الموت أنه يطالب

بالمال (و) الاصح (انها

لا تصح بغير رضا المكفول)

والالفاظ مقصودها من

احضاره لأنه لا يلزمه الحضور

مع الكفيل حينئذ والثاني

نصح ويقرم الكيل المال

عند العجز عن احضاره وهو

مبنى على الثاني في مسألة

الموت أيضاً (تمت) في

ضمان الاعيان اذا ضمن

عين المال كها أن يردها من

هي في يده مضمونة عليه

كالقصور والمستعارة

والمستأجرة فيه الطريقان

في كفالة البدن وعلى الصحة

اذا ردها برئ من الضمان

وان تلفت فهل عليه قيمتها

وجهاً كالومات المكفول

وعلى وجوبها هل يجب في

المقصوبة أ كثر القيم

على المكفول عنه على المعتمد عنه شيخنا تبعوا والده شيخنا مراكب حجرو ونقل عن شيخنا الرمي انه يرجع عليه وفيه نظر (قوله مسافة الخ) فعلى الوجه المرجوح تنقيد صحة الكفالة بما دون مسافة القصر وعلى الاصح نصح في ذلك وما فوقه وان طال وهو المعبر عنه بمسافة القصر فتأمل (قوله ودفن) قيد لحمل الخلاف فقبله لا مطالبة قطعاً كما يأتي والمراد بالدفن وضعه في القبر كما تقدم (قوله باحضاره) مالم يلزم تغيراً ونقل عجز كامر (قوله لو شرط الخ) بان يقول تكفلت على اني أغرم أو بشرط الغرم فان قال تكفلت به واذا مات أغرم صححت الكفالة وانما الالتزام فان قال أردت به الشرطية بطلت ان وافقه المكفول له والالم تبطل تنقيداً على الصحة وفارق بطلانها هنا بالشرط عدم بطلان القرض بشرط رد مكسر عن صحح لانه هناك وصف تابع فقصر الالغاء عليه بخلافه هنا فتأمل وأيضاً الكفالة كمال الشافعي ضعيفة من حيث القياس لانها التزام أبدان الاحرار فتأثرت بالشرط الفاسدة (قوله لا تصح الخ) أي باللفظ ونحوه منه أو من وليه كامر (قوله لانه لا يلزمه الحضور) وان طلبه المكفول له نعم ان طلبه باستعداد وجب حضوره معه للقاضي من حيث كونه وكلا عن صاحب الحق لا من حيث الكفالة (قوله تمت) تقدم وجهز يادتها وتأخيرها (قوله من هي في يده) أي باذنه أو بقدرته على انقضاءها منه (قوله كالومات المكفول) يفيد أن الاصح عدم لزوم قيمتها بل لا تصح الكفالة على أن يقرم قيمتها وتلفت كامر في الكفيل لانه ضمان مالم يجب وبذلك فارق لزوم قيمتها في ضمان الدر ك كامر (قوله فلا يصح ضمانها قطعاً) أنظره مع ما مر من صحة كفالة بدن من هي عنده على كلام شيخنا الرمي (فصل في بقية أركان الضمان والكفالة) وهو الصيغة فالشرطية في كلامه متوجهة الى اشعار اللفظ بما ذكره لا اليه فتأمل (قوله لفظ) وفي معناه اشارة الى آخر المفهمة وهي صريحة ان فهمها كل واحد فان اخص بفهمها لفظن فكناية والافغوا والكتابة ولومن ناطق كناية وهذا الحكم يجري في سائر الابواب كما أشار اليه شيخ الاسلام (قوله يشعر) أولى من قول غيره بدل لان الكتابة مشعرة لادالة (قوله

ودفن) قال السبكي وقبل الدفن قيل تنقطع المطالبة بالاحضار وعليه قال صاحب التنبيه بطلت الكفالة به والاصح لا تنقطع المطالبة بالاحضار قال فان قلنا تبطل بالموت جاء الوجهان في المطالبة بالمال وان قلنا لا تبطل لم يطالب بالمال قبل الدفن جزاً لعدم التعذر فلهذا قيد المصنف بالدفن اهـ نراه في آخر كلام السبكي أنه ذالم يخلف تركه ينبغي جريان الوجهين في المطالبة بالمال قبل الدفن أيضاً ومع وجود التركة لا مطالبة بالمال مطلقاً فالوجه انتفاؤه قبل الدفن (قول المتن لا يطالب الكفيل بالمال) هو يفيد انه لا يطالب على المرجوح بأقل الامرين من المال ودية المكفول ويفيد أن العقوبة لا يطالب بها جزماً (قوله فيستوفى الدين منها) وقيل على هذا يستوفى أقل الامرين من الدين ودية المكفول ولو خلف المكفول ديناً فالظاهر أنه لا يطالب الكفيل جزماً (قوله وقبل الدفن الخ) قيل هذا القيد أعني قول المتن ودفن انما يحتاج اليه لاخراج ما قاله الشارح أي لو كان الكلام في بطلان الكفالة وكلامه انما هو في المطالبة بالمال ولا فرق في انتفاؤها بين قبل الدفن وبعده قاله الاسنوي

(فصل بشرط الخ) (قول المتن بشرط) لانه التزام أي فلا يصح بغير اللفظ (قول المتن لفظ) رد عليه الكتابة و اشارة الى آخرس وقوله يشعر قيل أحسن من يدل لان الكتابة فيها اشعار لادلالة واعلم ان الزعيم وقع في القرآن والضمان والحالفة في السنة والباقي في معناها ومن ألفاظه أيضاً التزم وعلى ما على فلان وأناقيل بفلان ونحو ذلك (قول المتن كضمنت) لو قال الذي لك عنده على فهو صريح بخلاف عندي فانه كناية (قول

(٤٢) - قلوبى وعيمره - ثانی)

أوقية يوم التلف وجهان أقواهما الثاني لان الكفيل غير متعده ما ذالم تكن

العين مضمونة على من هي في يده كالوديعة والمال في يد الشر يك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها قطعاً لان الواجب فيها التخلية دون الرد

(فصل بشرط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالالتزام كضمنت دينك عليه أي فلان) أو بمحلتها أو تقلدتها وتكفلت

بيدنه أو أتا بالمال) المهود (أو بأحضار الشخص) المهود (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حيل) وكلها صرائح (ولو قال أؤدى المال وأحضر الشخص فهو وعد) لا التزام (والاصح أنه (٣٣٠) لا يجوز تعليقهما بشرط) نحو إذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت أو وكفلت

(ولا توقيت الكفالة) نحو أنا كفيل بزبد الى شهر فإذا مضى برئت ولا يجوز توقيت الضمان قطعا لنحو أنا ضامن بلئال الى شهر فإذا مضى ولم أغرم فأنابرىء ومقابل الاصح في التعليق نظر الى عدم اشتراط القبول وفي توقيت الكفالة نظر الى أنها تبرع بعمل وبهذا يوجه الثالث المجوز لتعليق الكفالة دون الضمان (ولو نجزها وبشرط تأخير الاحضار شهر اجاز) للحاجة نحو أنا كفيل بزبد أحضره بعد شهر ولو بشرط التأخير بمجهول كالخصاد لم تصح الكفالة في الاصح (و) لاصح (أنه يصح ضمان الحال مؤجلا أو جلا معلوما) للحاجة ويثبت الاجل في حق الضامن وقيل لا يثبت والثاني لا يصح الضمان للخالفه وهو الاصح في بعض نسخ المحرر كما قاله في الدقائق قال وفي بعضها تصحيح الاول وهو الصواب أى الموافق لما في الشرح ولو ضمن المؤجل الى شهر مؤجلا الى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلا (و) الاصح (أنه يصح ضمان المؤجل حالا) والثاني

بيدنه أو يجزئه الشائع) أو بما لا يبقى بدونه كما مر (قوله المهود) ليس من لفظ الضامن بل مراده الاشارة الى أن اللام عهدية لما يصح ضمانه أو كفالته لا مطلق المال أو الشخص فلا بد أن يقول المال الذى على فلان أو الشخص الذى هو فلان وهكذا بدليل أنها كلها صرائح كما بأتى (قوله وكلها صرائح) ومنها الذى عند فلان على بخلاف عندى فهو كناية وكذا ضمنت فلانا وضمان فلان على أو دين فلان الى أو عندى فان نوى في ذلك المال لزم أو الدين لزم والالتفاق له شيخنا وفي الثالثة نظر (قوله فهو وعد) أى ما لم يرد به الالتزام فالمراد بالقرينة عند من عبر بها النية وعلم عما ذكر أنه لا يشترط قبول المستحق لكنه يرتد برده على المعتمد (قوله لا يجوز) أى ولا يصح تعليقهما ولا بشرط الخيار فيهما اللام المستحق وهل يتقيد فيه بزمن راجعه ولا يصح بشرط ابراء الا في نحو جعله كذا رددت عبدي فأت برىء من ديني فإذا رده برىء ونحو وصية كأبرأتك بعد موتى أو إذا مت فأت برىء من ديني ولو اختلفا في وجود مفسد صدق مدعى الصحة وتقييد المصنف عدم صحة التوقيت بالكفالة لأجل الخلاف لأنه لا يصح توقيت الضمان بخلاف كما أشار اليه الشارح (قوله نظر الخ) يفيد أن الخلاف هنا مبنى على عدم اشتراط القبول فعلى مقابله يمنع التعليق قطعا فراجع (قوله وبشرط تأخير الخ) قال السبكي فهذا تأجيل لا تعليق (قوله بعد شهر) فان أحضره قبله فقيه ما مر في السلم والمراد من الشهر كون الاجل معلوما كما أشار اليه الشارح بالاطلاق في المجهول (قوله وأنه يصح ضمان الحال مؤجلا) لم يقيد به بالمال فيشمل الكفالة (قوله ويثبت الاجل في حق الضامن) أى اصاله بمعنى انه لا يطالبه قبل فراغه وهذا هو الاصح من وجهين أشار الى ثانيهما بقوله وقيل لا يثبت وهذا الخلاف زائد على ما في كلام المصنف مبنى عليه فتأمل (قوله وهو الصواب) ضميره عائذ الى البعض أو الى التصحيح ولذلك جرى عليه المصنف (قوله فهو كضمان الخ) أى في الخلاف والحكم وفي الشهر الثاني ما مر (قوله يحل بموت الاصيل) أى على الضامن على قول التبعية الذى هو المعتمد من الوجهين (قوله فهو كضمان الخ) وفي الشهر الثاني ثبوت الاجل تبع فقيه ما تقدم (قوله أى المضمون له) وكذا وارثه والمحتمل (قوله مطالبة الضامن) وان تعدد عن الاصيل أو عن ضامن آخر وهكذا (قوله بالدين) أى يجميعه أو بعضه نعم ان قال ضمانا مالك على زيد فكل ضامن للنصف فقط على المعتمد كما مر وان صح ان الدين لا يتعدد بتعدد الضامن بل هو واحد تعدد محله كفرض الكفاية وقال الامام مالك لا يطالب الضامن الا ان يحجز الاصيل ولو طالب المستحق الضامن فقيل له اذهب الى الاصيل فطالبه فقال لاحق لى عنده فان جهل اسقاط حقه بذلك وخفى عليه ولم يرد الا قراره فحقيقه بالاقساط ولا مطالبة له على أحد

المتن بيدنه) مثله الجزء الذى لا يبقى بدونه وكذا الجزء الشائع (قول المتن لا يجوز تعليقهما بشرط) كالبيع بجماع انها عقود (قوله نظر الى أنها الخ) عال أيضا بأنها وسيلة والضمان التزام مقصود للمال ويقتضى في الوسائل ما لا يقتضى في المقاصد (قول المتن جاز) أى لانه التزام لعمل في الذمة فجاز تأجيله كالعمل في الاجارة وعبرة السبكي لان هذا تأجيل لا توقيت ولا تعليق (قوله ولو بشرط التأخير الخ) هذا أشار اليه المصنف بقوله شهرا (قوله ويثبت الاجل) أى ولا ضمير في ثبوته في حقه وان كان حالا على الاصيل كالموت الاصيل وكان الدين المضمون مؤجلا (قول المتن وأنه يصح الخ) وجه هذا انه زاد في التبوع تبرعا فلم يقدح كالموشرط في القرض رد المكسر عن الصحيح (قوله كالموشرط الخ) ولما ثبت للفرع مزبة على الاصل (قوله ومقابل الاصح) الخ) أى فصار ذلك كالموشرط عتق عبدا مسلم أو مؤمن ونحو ذلك (قول المتن والمستحق) هو شامل

للوارث

لا يصح للخالفه (و) الاصح على الاول (أنه لا يلزمه التحجيل) كالموشرط الاصيل وعلى هذا يثبت

الاجل في حقه مقصودا أو تبعا يحل بموت الاصيل وجهان ومقابل الاصح قال الضمان تبرع لزم فلتزم صفته ولو ضمن المؤجل الى شهرين مؤجلا الى شهر فهو كضمان المؤجل حالا (والمستحق) أى المضمون له (مطالبة الضامن والاصيل) بالدين

(والاصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الاصيل) تخالفه الشرط لمقتضى الضمان والثاني يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فان صححناهما برى الاصيل ورجع الضامن عليه في الحال ان ضمن باذنه لانه (٣٣١) حصل براءته كالأودى (ولو أبرأ)

المستحق (الاصيل) من الدين (برئ الضامن) منه (ولا عكس) أي لو أبرأ الضامن لم يبرأ الاصيل (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه دون الآخر) فان كان الميت الاصيل فللضامن أن يطالب المستحق باخذ الدين من تركته أو ابرائه هو لانه قد تملك التركة فلا يجزى مرجعا اذا غرم وان كان الميت الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الأذن في الضمان قبل حلول الأجل (واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه بالاداء ان ضمن باذنه والاصح أنه لا يطالبه قبل أن يطالب) والثاني (يطالبه) بتخليصه (والضامن) الغارم (الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء وان اتفق فيهما فلا رجوع) (وان أذن في الضمان فقط) أي ولم يأذن في الاداء (رجع في الاصح) لانه أذن في سبب الغرم والثاني يقول الغرم حصل بغير اذن (ولا عكس) أي لا رجوع في العكس وهو أن يكون أذن في الاداء فقط (في

منهما) (قوله لا يصح الضمان بشرط براءة الاصيل) ومثله الكفالة (قوله ولو أبرأ) أي أبرأ صاحب الدين الاصيل من الدين وكذا الأودى الاصيل اليه دينه وان أحال به أو اعتاض عنه أو نحو ذلك برئ الضامن وان تعدد عن الاصيل أو عن بعضهم لانهم كلهم فروع الاصيل وقد حصلت براءته (قوله أي لو أبرأ الضامن) أي لو أبرأ صاحب الدين الضامن من الدين على المعتمد كما هو صريح العكس بقول الشارح من الدين فبقاؤه ولا ينفيه تعليلهم بانه اسقاط للوثيقة لان براءة الضامن بذلك اسقاط لها فحمل كلام الشارح على البراءة من الضمان غير مستقيم نعم ان قصد صاحب الدين مع ابراء الضامن اسقاط الدين عن الاصيل سقط ومتى برئ ضامن ببراءة برئت فروعه فقط أو بآداء أو حواله ونحوها برئ الاصيل وجميع الضامنين ولو أقال المستحق الضامن برئ ولا يحتاج الى قبول ان قصد ابراءه أو الافان قبل برئ والافلاو يصدق المستحق في عدم قبول الضامن (قوله فله مطالبة الاصيل) أوليه ان كان محجورا وفائدة المطالبة احضاره مجلس الحكم وتفسيره لو امتنع وليس له حبسه ولا ملازمته (قوله لا يطالبه) أي ان الضامن لا يطالب الاصيل بتخليصه ولا يطالب المضمون له بان يطالب الاصيل او يرثه من الضمان نعم له أن يقول له امان ان تطالبني أو تبرئني فله شيئا ولو رهن الاصيل عند الضامن شيئا بما ضمنه أو أقام به كفيل لم يصح ولو دفع له الاصيل ما لا يملكه يلزمه رده ويضمنه ان تلف فان أمره بقضاء ما ضمنه عنه منه كان وكلا والمال في يده أمانة (قوله وللضامن الرجوع) أي ان لم يقصد غير جهة الضمان ولم يؤد من سهم الغارمين ولم يكن عبدا عن سيده وان عتق بعده أو سبدا أدى عن عبده ولو مكاتبا قبل تجيزه ولم يكن مأداه خرا الذي عن دين ضمنه له عن مسلم وقلنا بالرجوع من سقوط الدين فلا رجوع في شيء من ذلك كالأرجوع له لو لم يفرم المفهوم من تقييده بالغارم بان أبرأه المحتال خلافا للابلقين ولو نذر عدم الرجوع لم يرجع أيضا كذا قالوا وفي صحة النذر نظر وكذا الرجوع لو أنكر الضمان وقامت عليه يئنه به وغرم لانه مظاهر زعمه ولا يرجع على غير ظالمه (قوله رجوع) أي وان انتهاء عن الاداء بعد الضمان (قوله ولم يأذن فيه) شامل لما لو نهاه عنه أو عن الاداء بعد الاذن فيه وقيل في النهي لا يرجع قطعاً ولا عبرة بنية الرجوع الامن ولي أدى عن محجوره ولو أذن له في الاداء بعد الضمان بغير اذن بشرط الرجوع رجوع ان قصد الاداء عن الاذن كإسبائي (قوله أو صالح) بخلاف ما لو باع فبرجع بالاصل (قوله الابما غرم) وفي عكس هذه يرجع بالاصل ولو أدى مثل المضمون رجعه ولو متقوما كالقرض (قوله والمساحة جرت معه) أي عنه وعن الاصيل (فتبينه) حواله الضامن للمستحق وحواله المستحق على الضامن وارث الضامن للمضمون كالاداء الاقباس (قوله فلا رجوع) وان نواه الا في ولي عن محجوره كما مر

لوارث (قوله والثاني يصح الخ) لما في حديث أبي قتادة من أنه صلى الله عليه وسلم قال له قد وفى الله حق القريم و برئ الميت ووجه الثالث أنه تبرع بشرط فيه صدور علم فيبطل الشرط فقط كالأودى عتق عبدا بشرط أن يعطيه درهما (قول المتن ولا عكس) بحث الزركشي أن يكون محل ذلك اذا أبرأه عن الضمان قال فلو قال أبرأتك عن الدين برئنا لانعاده وفيه نظر (قوله فله الخ) أي قياسا على تفريره اذا غرم (قوله والثاني) أي كان المعبر للرهن يطالب بتخليصه و فرق بان الرهن محبوس بالدين وفيه ضرر ظاهر بخلاف هذا (قول المتن فلا) يدل عليه صلاته صلى الله عليه وسلم على الميت لما ضمنه أبو قتادة اذ لو كان له الرجوع فالدين باق (قوله والثاني يقول الخ) وأيضا فالضامن قد يؤدى وقد لا يؤدى فلم يقع الاذن في شيء بوجوب الغرم (قول المتن ولو أدى الخ) لو قال بعثك التوب بما ضمنته لك يرجع بالدين لا بأقل الامرين على المختار في الروضة (قول المتن فلا رجوع)

الاصح) لان الغرم بالضمان ولم يأذن فيه والثاني يقول أسقط الدين عنه باذنه (ولو أدى مكسرا عن صحاح أو صالح عن مائة بثوب قيمته خمسون فلا يصح أنه لا يرجع الابما غرم) والثاني يرجع بالصحاح والمائة لانه حصل البراءة منهما بما فعل والمساحة جرت معه (ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع) له عليه (وان أذن) له في الاداء (بشرط الرجوع

رجع عليه (وكذا ان أذن مطلقا) عن شرط الرجوع يرجع (في الاصح) للعرف والثاني قال ليس من ضرورة الاداء الرجوع (والاصح ان مصالحته) أي المأذون (على غير (٣٣٣) جنس الدين لا يمنع الرجوع) لان مقصود الأذن أن يبرئ ذمته وقد فعل والثاني تمنع

فانه انما أذن في الاداء دون المصلحة وعلى الرجوع يرجع بما غرم كالضامن (ثم انما يرجع الضامن والمؤدى اذا أشهد بالاداء رجلين أو رجلا وامرأتين وكذا ارجل) أشهده كل منهما (بالحلف معه) فيكفي (في الاصح) لان ذلك حجة والثاني يقول فثبت افعان الى حنفي لا يقضى بشاهد وبمين (فان لم يشهد) أي الضامن بالاداء أو أنكره رب الدين (فلا رجوع) له (ان أدى في غيبة الاصيل وكذبه وكذا ان صدقه في الاصح) لانه لم ينتفع بادائه والثاني ينظر الى تصديقه (فان صدقه المضمون له) مع تكذيب الاصيل (أو أدى بحضرة الاصيل) مع تكذيب المضمون له (رجع على المذهب) أي الراجح من الوجهين في المسئلتين لسقوط الطلب في الاولى وعلم الاصيل بالاداء في الثانية والثاني في الاولى يقول تصديق رب الدين ليس حجة على الاصيل وفي الثانية يقول لم ينتفع الاصيل بالاداء لترك الشاهد أو جيب بانه المقصر بترك الاشهاد ويقاس بما ذكر في الضامن المؤدى في الاحوال المذكورة

(قوله وكذا ان أذن مطلقا) فيرجع ان لم يقع من المؤدى ضمان بعد الاذن والافلا رجوع قال شيخنا الرملي الان قصد الاداء عن الاذن السابق كما هو ومثل الاذن المطلق في الرجوع ما لو قال له عمردارى أو نفق على زوجتى أو عبدى أو اعلف دابتي وكذا أدين فلان على ان ترجع على بخلاف أطعمنى رغيفا أو اغسل ثيابي لجران العادة بالمساعة في مثل ذلك وكذا جع لهذا لربوا تأدفع لك فلا يلزمه الالف (قوله يرجع بما غرم) ان كان أقل من الدين والارجع بالدين لان الرجوع بالاقل منهما كما أشار اليه بقوله كالضامن وفي الحوالة ما مر أنفا من انها كاداء نعم لو أحال المستحق على الضامن وأبرأه المحتال لم يرجع لانه لم يفرم شيأ يرجع به وتقدمت الإشارة اليه وتخرج بصلح ما يباعه به فيرجع بالاصل كما مر (قوله فان لم يشهد) أو كذبه بالشهود أو قالوا لا ندرى وكذا لو ادعى غيبة الشهود أو فسقهم أو موتهم وكذبه الاصيل وحلف فان صدقه رجع عليه ولو أدى مرة بلا شهاد ومرة بشهاد رجع بالاقل منهما (قوله وكذا ان صدقه في الاصح) نعم ان أمره بترك الاشهاد رجع قطعاً أو بشهاد لم يرجع قطعاً (قوله ويقاس الخ) هي من افراد كلام المصنف وعلمه في اخراجها نظره للظاهر من تغييره بالاصيل فقول المنهج انهم من زبانه فيه نظر (فرع) باع من اثنين شيئاً على أن يضمن أحدهما أو كل منهما الآخر أو يكون ضامناً لم يصح البيع ولا يصح البيع سالماً أو دلالة وتماوان كانت الدلالة معلومة قاله الاذرى ونقل العلامة سم عن شيخنا الرملي انه يصح البيع في المعلومة وكانه جعل الكل تخاف راجعه مما مر في البيع

(كتاب الشركة)

هي اسم مصدر لا شرك ومصدره الاشراك ويقال لمن أنشأ شرك وشريك لكن العرف خصص الاشراك والشرك بمن جعل لله شرك يكافئاً (قوله وكسر الراء) أي وسكونها (قوله هي الشركة الشرعية) لان اللغوية أعم من هذه الاربعة اذ معناها الخلطة مطلقاً كذا قالوا والوجه ان الشرعية أعم على خلاف الاصل أو أن بينهما عموم وامن وجه فتأمل ومعناها شرعاً ثبوت الحق في شئ لاثنين فأكثر فدخل نحو القصاص وحد القنف والشفعة فقولهم عقد يقتضى ثبوت ذلك قاصراً والمراد به خصوص الاموال غالباً وقولهم ثبوت الحق الخ امر ادهم حالاً أو ما لا بالفعل أو بالقول بدليل الانواع المذكورة فتأمل (قوله شركة الابدان) جوزها أبو أي كالأول نفق على دواب الغير بغير اذنه (قول المتن رجع) لحديث المؤمنون عند شروطهم (قول المتن في الاصح) بخلاف اغسل ثوبى اذا اقتصر عليه ونحو ذلك والفرق المساعة في المنافع أكثر منها في الاعيان (قول المتن والاصح ان مصالحته) لم يجر هذا الخلاف في مصلحة الضامن لانه صالح عن حق عليه بخلاف هذا (قول المتن في الاصح) محل هذا الخلاف اذا مات الشاهد أو غاب أو رفعت الخصومة لحنفى أما لو كان حاضراً وشهد وحلف معه فانه يرجع بخلاف نية عليه ابن الرفعة (قول المتن فان لم يشهد) انما جعل الشارح قاعده خاصاً بالضامن مع ان المؤدى بغير ضمان حكمه كذلك كما سيحى ولا جل قول المتن الآتى المضمون له (قول المتن ان صدقه) لو كان أمره بالاشهاد لم يرجع جزماً وهو ظاهر فصورة المسئلة عند السكوت

(كتاب الشركة)

هي لغة الاختلاط على الشيوع أو المجاورة وشرعاً ثبوت الحق في الشئ الواحد لشخصين فأكثر على وجه الشيوع وهذا شامل للثبوت القهرى وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التي تحدث بالاختيار لقصد التصرف والرجح (قول المتن هي أنواع) أي مطلق الشركة لا الشركة الصحيحة

(كتاب الشركة) بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح الشين وكسر

الراء (هي أنواع شركة الابدان كشركة الحالين وسائر المحترفة) كالدالين والتجارين والخطاطين (ليكون بينهما كسبهما) بحرهما (متساوياً ومتفاوتاً مع اتفاق الصنة) كذا ذكر (أو اختلافها) كالخطاط والرافع والتجار والخطاط (وشركة

حنيفة مطلقا ومالك وأحمد مع اتحاد الخرف قال بعضهم والوجه أنه ليس من الشركة وانما له حكمها وهو ظاهر
حيث انفرد كل واحد وكذا يقال فيما بعدهم على البطالان في انفراد أحدهما بكسبه فهو له وما اشتركا فيه
يوزع عليهما بنسبة أجرة المثل (قوله المفاوضة) جوزها أبو حنيفة (قوله بأموالهما) أي من غير خلطهما كما
يصرح به كلام الشارح الآتي وصرح به السبكي فتخرج بالخلط عن المفاوضة فاستدراك بعضهم بقوله نعم ان
نوي بتفاوضنا شركة العنان محت فيه نظر الا ان يقال انه استثناء منقطع لبيان حكم مستقل وهو ما لو خلط
مالين وقال تفاوضنا نوي بيه شركة العنان فانه صحيح قال شيخنا الرملي ولا بد من نية الاذن في التصرف أيضا
فان فقد ذلك فهي من أفراد شركة العنان الفاسدة بفقد شرط فتأمل ذلك (قوله وأبدانها) عبارة غريبة
أوأبدانها وهي تفيد انها تكون بالأبدان فقط أو الاموال فقط أو بهما معا يجعلها لانة خلو (قوله من
غرم) أي ولو بغير الشركة كغصب ونحوه وسيأتي أن هذا الشرط لا يضرب في شركة العنان الا ان صرح
بغرامة ما لا يتعلق بالشركة (قوله وشركة الوجوه) من الوجاهة أي العظمة والصدقة لا من الوجه (قوله
الوجهان الخ) هذا أشهر ما فسرت به وفسرت بان يشترك وجهيه وخامل اما بان الوجه يشترى واخامل يبيع
أو بان يعمل الوجهيه والمال للخلط في يده أو يدفعه الى الوجهيه ليبع به زيادة وعلى كل يكون الربح بينهما
(قوله ويكون) منصوب عطفا على يتناع لبيان متعلق لهما ليفيد أن كلامهما يشترى لنفسه وانما اتفاقا على
أن ذلك المشتري وبعد الشراء يكون لهما وفي المنهج أن لهما متعلق يشترى به وهو صحيح أيضا حيث لم يأذن
الآخر له فيه لانه من أقسام القسولي فان أذن كل منهما أو أحدهما لا آخر أن يشترى لكل منهما ويكون عن
ما يخصه قرضا عليه محت وكانت من شركة العنان (قوله بيده) راجع لشركة الابدان والمفاوضة (قوله
أوماله) راجع لشركة المفاوضة (قوله أو يشترى به) راجع لشركة الوجوه (قوله بكسر العين) وقيل بفتحها
والاصح في فتحها أنه من عنان السماء أي سحابها لانها عالت كالسحاب بصحبتها وشهرتها للاتفاق عليها (قوله
من عن الشيء ظهر) لانها أظهر الانواع وألأن مال كل ظهر للآخر وقال السبكي أو من عنان الدابة لاستواء
الشريكين في التصرف والفسخ والربح بقدر المالين كاستواء طرفي العنان أو لمنع كل من الشريكين الآخر
من التصرف كنع العنان للدابة أو لمنع الشريك نفسه من التصرف مع أنه لا حجر عليه كنع أخذ عنان الدابة
يده التي فيها العنان من التصرف كيف شاء دون الاخرى (قوله صحيحة) تخبر السائب بن أبي السائب
حبسي بن عائذ المخزومي أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ثم جاء اليه يوم فتح مكة فقال له
مرحبا بأخي وشريكي اه في ذكركه صلى الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازها لانه تقرر بربا وقع قبله
وفي ذكركها أيضا تعظيم للسائب المذكور خصوصا مع قرنها بالاخوة والترحيب وليس في ذلك افتخار منه صلى
الله عليه وسلم بالشريك كما توهم وان كان لا مانع منه وقيل ان قاتل ذلك السائب افتخار بشركته صلى الله
عليه وسلم وفيه دليل أيضا لاقراءه صلى الله عليه وسلم على ذكركها (قوله ويشترط فيها لفظ الخ) المراد بالشرط
مالا بد منه أو الشرطية متوجهة الى دلالة اللفظ لانه صيغة العقد وهي ركن كالعاقدين والمعقود عليه
فأركانها أربعة وأما العمل فامر خارج عنها يترتب عليها بعد وجودها فجعله من الاركان كافي المنهج فيه نظر
(قوله من كل منهما) أي مع عدم رد الآخر كأن يقول كل منهما لا آخر انجر أو بيع واشترأ وتصرف بيعا

(قوله بأموالهما) قال السبكي من غير خلط الاموال (قول المتن وشركة العنان صحيحة) أي بالاجماع (قوله
من عن الشيء ظهر) أي لان جوازا ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان الدابة
قال القاضي عياض فعلى الاولين تكون العين مفتوحة وعلى الاخير تكون مكسورة على المشهور (قول
المتن ويشترط فيها الخ) اعلم ان السنوي رحمه الله نقل عن الشيخين أنهما قال لا بد من لفظ يدل على التجارة

المفاوضة) بفتح الواو بان
يشتركا (ليكون بينهما
كسبهما) قال الشيخ في
التنبيه بأموالهما وأبدانها
(وعليهما ما يعرض) بكسر
الراء (من غرم) وسميت
مفاوضة من تفاوضا في
الحديث شرعا فيه جميعا
(وشركة الوجوه بأب
يشترك الوجهان ليعتاق
كل منهما بموئل) ويكون
المبتاع (لهما فاذا باعا كان
الفاضل عن الايمان)
المبتاع بها (بينهما وهذه
الانواع) الثلاثة (باطلة)
ويخص كل من الشريكين
عما يكسبه بيده أو ماله
أو يشترى به (وشركة العنان
صحيحة) وهي أن يشتركا
في مال لهما ليصرفه على
ما سياتي بيانه والعنان
بكسر العين من عن الشيء
ظهر قاله الجوهري (ويشترط
فيها لفظ يدل على الاذن
في التصرف) من كل منهما
لا آخر

ومعلوم ان التصرف بالبيع

والشراء وهو معنى قول
الروضة كأصلها في التجارة
والتصرف (فلو اقتصر
على اشتراكنا بكف) في
الاذن المذكور (في
الاصح) لقصور اللفظ عنه
والثاني يقول يفهم منه عرفاً
(و) يشترط (فيهما أهلية
التوكيل والتوكل) فان
كلامهما وكيل في ماله عن
الآخر (وتصح) الشركة
(في كل مثلي) نقد وغيره
كالحنطة (دون المتقوم)
بكسر الواو كالتياب (وقيل
تخص بالنقد المضروب)
من الدراهم والدنانير وفي
جوازها في الدراهم
المفشوشة وجهاً أصحهما
في الروضة الجوزان استمر
في البلر ووجهها ولا يجوز
في التبروفيه وجه في التمتة
(ويشترط خلط المالمين
بحيث لا يميزان) ويكون
الخلط قبل العقد فان وقع
بعده في مجلسه فوجهان في
التمتة أصحهما المنع أي
في عداد العقد (ولا يكفي
الخلط مع اختلاف جنس)
كدراهم ودنانير (أو وصفة
كصحاح ومكسرة) وحنطة
حراء وحنطة بيضاء فلا
تصح الشركة في ذلك
(هذا) أي اشتراط الخلط
(إذا أخرج المالمين وعقدوا
فان ملكاً مشتركاً) مما تصح
فيه الشركة (بلرث وشراء وغيرهما

وشراء لا تصرف فقط خلافاً لابن حجر الا ان حل على ما يأتي فان قال أحد هما لا لا تصرف القائل في
نصيبه فقط والآخر في الجميع قاله شيخنا وفيه بحث لان نصيبه غير مضمون قال وهذه الصورة ابضاع لا شركة
ولا قراض وهو غير مستقيم نعم ان قال أحدهما اشتركا على أن يتصرف كل منابعا وشراء ورضى الآخر كفي
وعلى هذا يحمل قول المنهج أو أحدهما (قوله ومعلوم الخ) أفاد أن لفظ التصرف في كلامه غير كاف وحده
بل لابد معه من ارادة التجارة أو البيع والشراء وان لفظ التصرف في عبارة الروضة عطف مرادف (قوله لم
يكف) أي فلا شركة نعم ان نوباه الاذن في التصرف كفي فيها كما قاله السبكي (قوله ويشترط فيهما) أي
الشريكين ومنهما ولي المحجور حكماً ويعلم منه أن شرطه في الوصي والقيم يحجزهما عن التصرف بخلاف الاب
والجد ثم ان كان الولي هو المتصرف فواضح أو الآخر فشرطه صحة الايداع عنده وشمل المكاتب وشرطه أن
يأذن له سيده والا فلا يصح لان عمله تبرع وشمل المبعوض فيا مل كبحر يته قال بعضهم وله مشاركة سيده
فراجمه وعلى كل فان كان المتصرف شريكه فقط فظاهر والا فلا بد من اذن سيده الا في نوبة نفسه ان كان
بينهما مائة فتأمل (قوله فان كلاً الخ) فان تصرف أحدهما فقط اشترط فيه أهلية التوكل وفي الآخر أهلية
التوكيل فيجوز أن يكون أعشى كافي المطلب وطريقه أن يوكل في الخلط ويأذن قاله شيخنا فانظر مع ما مر
عنه من أنه اذا كان المتصرف أحدهما يكون ابضاعاً لا شركة فتأمل (قوله وتصح الشركة) وان كرهت
كشركة ذمي وآكل الربو من أكثر ماله حرام (قوله دون المتقوم) أي لعدم وجود الخلط فيه كما يأتي عنه
نعم لو اشبهه بنحو ثوب بثوب تحت الشركة فيهما (قوله المضروب) المراد به الخالص من الغش والتراب ولومن
السباك أخذاً عما بعده (قوله في الدراهم المفشوشة) ولومن أحد الجانبين حيث لا يميز وجهان أصحهما
الجواز وهو المعتمد ومنه التبرال المذكور لا اختلاطه بالتراب فعلم أن ما في التمتة هو المعتمد الا ان حل على تراب يجعله
متقوماً مع أنه حينئذ يكون ليس من محل الخلاف (قوله خلط المالمين) لو عبر بالاختلاط لكان أولى (قوله
لا يميزان) أي عند العاقلين وان تميزا عند غيرهما على المعتمد (قوله فان وقع الخلط بعده) أي العقد أو
معه فوجهان أصحهما في التمتة المنع وهو المعتمد (قوله في عداد العقد) أي الاذن في التصرف (قوله كصحاح
ومكسرة) ومنه اختلاف نوع النقد ولا يضر اختلاف القيمة (قوله أي اشتراط الخلط) أفاد أن كلامه في
المثلي وهو المراد بقوله مما تصح فيه الشركة وانما قصره عليه لاجل الدلالة المذكورة ولذكركه المتقوم بعده
لالا احتراز عن المتقوم من حيث صحة الشركة فتأمل (قوله مشتركاً) أي ما حصل الاشتراك فيه حين الملك
فنصبه بملك كالجوزان جعل مفعولاً به على طريقة صاحب المعنى فهو مفعول مطلق عنده وعلى طريقة غيره

نحو انجر فيما شئت وكذا انجر على الاصح قال وأما لفظ التصرف المذكور في المنهاج كالمحرر فان قال تصرف فيها
وفي أعضائها فريب وان لم يذكر الاعراض فهو اذن فيها فقط وليس شركة الا أن تقوم قرينة اه فقول
الشارح ومعلوم الخ رد عليه ومنع لكلامه ثم عبارة المنهاج تفيدك أن الاذن بقيدته فلو كان في لفظ الاشتراك
فتكون الصيغة حاصلة به (قوله ويشترط الخ) دخل ولي الطفل وتوقف فيه بعضهم من حيث ان الخلط قبل العقد
يكون مضرًا منقضا للمال وفيه نظر (قوله بكسر الواو) أي لانه ليس متعدي بل مطاوع الفعل يتعدى الى واحد
فيكون لازماً فلا يبنى منه اسم المفعول (قوله كالتياب) أي لعدم إمكان الخلط فيها (قول المتن وقيل تختص الخ)
أي لانه عقد تصرف في مال الغير لا يرجع فلو كان كالقراض ثم عبارة الكتاب توهم ان النقد يطلق على غير
المضروب (قول المتن أو وصفة الخ) من ثم تعلم أنه لو كان أحد النقدين من ضرب والآخر من ضرب آخر لا يصح
عقد الشركة عليه والظاهر ان اختلاف القيمة في المثلي لا يلحق بذلك بل تصح الشركة فيه ثم رأيت الرافعي
نقل عن العراقيين أنه يكون الاشتراك بنسبة القيمة وقال ابن الرفعة يفسد كاصحاح والمكسرة (قول المتن

وأذن كل للآخر في التجارة فيه تمت الشركة) لان المقصود بالخلط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من المتقوم كالتياب (ان يبيع كل واحد) منهما (بعض عرضه بعض عرض الآخر بأذن له في التصرف) بعد (٣٣٥) التقابض والبعض كالنصف

بالنصف والثالث بالثلثين ولا يشترط علمهما بقيمة العرضين على الصحيح ذكره في الروضة وسواء تجانسا أم اختلفا وقوله كل محتاج اليه في الاذن ونسبة البيع اليه بالنظر الى المشتري بتأويل انه بائع للثمن (ولا يشترط) في الشركة (تساوي قدر المالين) أي تساويهما في القدر كما في المحرر وغيره وقيل يشترط للتساوي في العمل (والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد) أي بقدر كل من المالين أهو النصف أم غيره اذا أمكن معرفته من بعد وما أخذ الخلاف أنه اذا كان بين اثنين مال مشترك كل منهما جاهل بقدر حصته منه فأذن كل منهما للآخر في التصرف في نصيبه منه يصح الاذن في الاصح ويكون الثمن بينهما مبهما كالثمن (ويستلزم كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا يبيع نسيئة ولا بغير نقد البلد ولا بغير فاحش ولا يسافره ولا يبيعه) بضم التحنانية وسكون الموحدة أي يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا (بغير

صحيح وان جعل مفعولا به) (قوله وأذن كل) أي بعد القبض في غير الارث (قوله في العروض) أي وكذا التقود اذا اختلفت جنسا وصفة (قوله من المتقوم) بيان للمراد من العروض ليخرج العروض الثلثة كالم (قوله بعد التقابض) متعلق بالأذن فهو بعد العقد وهذا الاذن كاف عن عقد الشركة فلا يشترط الشركة حالة العقد يصح العقد (قوله بتأويل الخ) لاجابة للتأويل لانه اطلاق حقيق مع أن في التأويل لزوم الاحتياج الى لفظ كل فتأمل (قوله أي تساويهما الخ) أشار الى أن المراد من عبارة المصنف ما في أصله لانها مساوية لما كما قيل اذ لا تصح نسبة التفاعل للفرد فتأمل (قوله أي بقدر كل) أشار الى أن ذلك هو المراد لاما فتيده عبارة المصنف من اعتبار المجموع وأشار بقوله أهو النصف أم غيره الى أن المراد النسبة بالجزئية ولو بنحو ميزان ولو خالف الوزن أو العدد القيمة اعتبرت القيمة وبقوله اذا أمكن الخ الى أن ذلك محل الخلاف فان لم يمكن بعلم تصح الشركة قطعا ولو طرأ عدم العلم بعد التصرف لم يبطل العقد ويرجع لما اصطلاحا عليه بعد قوله شيخنا فراجع (قوله يصح الاذن) ولما التصرف قبل العلم لان الحق لا يبعد وهما (قوله مبهما كالثمن) فاذا عرفان نسبة الثمن بعد ذلك نزل الثمن عليها ويقوم غير نقد البلد به (قوله بلا ضرر) الاولى بمصلحة ليشمل بالوزاد راغب قبل البيع زيادة على ثمن المثل فانه يتعين البيع له بل لو كان في زمن الخيار تعين الفسخ بالبيع له فلو لم يفسخه انفسخ وان لم يعلم به الا ان يدعى ان في فوت هذه الزيادة ضررا فراجع (قوله ولا بغير نقد البلد) وان راج بخلاف عامل القراض لانه لا يضيق عليه في حصته من الربح والمراد بنقد البلد ما يتعامل به فيها ولو عروضا فيصح به البيع وان لم يرج (ولا يسافره) أي لغير ضرورة كتهب (قوله متبرعا) قيد لكونه يسمى ابضاعا لا للحكم (قوله بقدر اذن) هو راجع لجميع ما قبله فبالاذن في شئ منه يجوز ودخل في الاذن في السفر ما لو كان ضمينا كان وقع العقد في مغارة فله السفر به الى العمران أو في لجة البحر فله السفر به الى البرنم لا يجوز السفر في البحر الملح الا بالنص عليه (قوله في نصيب شريكه) ويضمنه بالتسليم وخرج ببيع ما واشترى بالغبين فان كان بعين المال لم يصح أو في ذمته صح ويقع الشراعه لا للشركة ويلزمه الثمن من ماله وحده (قوله ولكل الخ) هذا في التصرف لنفسه فعلى ولي ووارث بقاؤها

تمت الشركة) أي فيكون هذا الاذن التابع لما ذكر مغنيا عن لفظ الشركة بل وكذا يقال اذا وجد الاذن بعد الخلط وان لم يذكر اللفظ الاشتراك كما يؤخذ من كلام السبكي ومن قول المنهاج فيما مضى ويشترط فيها الخ (قوله من المتقوم) والا فالثليات من العروض والشركة تصح فيها بدون ذلك (قول المتن بعد عرضه) هو أحسن من قول المحرر ونصف (قول المتن ويأذن له) الاحسن ثم يأذن واعلم أن هذا الاذن قائم مقام عقد الشركة (قوله ولا يشترط علمهما الخ) ولا يشترط أيضا عقد شركة في الأمان بعد نفوضها خلافا للقاضي والمتولى وقوله كل الخ جواب عن اعتراض بأن لفظ كل غير محتاج اليه (قول المتن ولا يشترط) قيل يغني عن هذا قوله الآتي ان الربح والخسران على قدر المالين (قول المتن تساوي قدر المالين) المتساوي هو التماثل فيكون بين شيئين فأكثروا فدا صافه المصنف لقدر المالين وهو مفرد فلا بد أن يؤول قدر المالين بقدريهما أو يرتكب ما قاله الشارح رحمه الله (قول المتن بقدرهما الخ) أي بقدر نسبتيهما كما صرح به الشارح رحمه الله وقوله اذا أمكن الخ أشار اليه المصنف بقوله عند العقد ألو علما النسبة وجهالا القدر فانه يصح بلا خلاف (قوله وما أخذ الخلاف الخ) أي فالوجه الثاني يمنع لانه يؤدي الى الجهل بالقدر الذي يتصرف فيه والذي يأذن فيه ثم هذه الصورة التي جعلها مأخذ المايحتمل أن تكون شركة وحينئذ فينبغي اشتراط امكان المعرفة بعد ذلك كالصورة المنفية والوجه ان ذلك مجرد توكيل (قوله متبرعا) راجع لقوله يعمل (قوله أي عقد الشركة) قال الاسنوي الضمير

اذن) هو قيد في الجميع فان أفضعه أو سافر به ضمن وان باع بغير فاحش لم يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه قولنا تقرق الصقعة فان فرقناها انفسخت الشركة في البيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك كذا في الروضة كاصلها ويقاس بالغبين البيع نسيئة وبغير نقد البلد (ولكل) من الشريكين (فسخه) أي عقد الشركة (متى شاء) كالوكالة (وينعزلان عن التصرف) جميعا

(بفسخهما) أي بفسخ كل منهما (فان قال أحدهما) لا آخر (عزلك أولاً وتصرف في نصبي لم ينزل العازل) فيتصرف في نصيب العزول (وتنفسخ بموت أحدهما ويجزونه وانغمائه) كالوكالة (والرجع والخسران على قدر المالين تساوي) أي الشريكان (في العمل أو تفاوتا) فيه (فان شرط خلافه) أي التساوي (في الرجوع مع التفاوت في المال أو التفاوت في الرجوع مع التساوي في المال) فسد العقد (٣٣٦)

لمصلحة (قوله أي بفسخ كل منهما) ففسخ أحدهما كاف لكن فيه وجهان فكان حق الشارح التنبيه عليه وعدم إirاده على كلام المصنف (قوله بموت أحدهما) ويخرج من التركة دين أو وصية ثم للوارث الرشيد ابقاؤها ولو بلفظ التقرير وكذا الولي غير الرشيد لمصلحة (قوله ويجزونه) ويفعل وليه بالمصلحة من ابقائها ولو بلفظ التقرير وإذا أفاق فعل ما يراه (قوله وانغمائه) وان قل على المعتمد ولا يتصرف عنه غيره ولو شريكه لا يفسخ عقد الشركة فإذا أفاق فعل لنفسه ما يريده وطروا الرق وحجر السفه أو الفلاس عزل بالنسبة لما لا ينفذ منهم كذا في شرح الروض قال بعضهم وهذا القيد في الوكالة طرده هنا وفيه نظر لان ما هنا في انفساخ عقد الشركة ولا معنى لذلك القيد فيه ومن الانغماء التفرغ بالشهود وسواء كان في الحام أو لا كما سيأتي قال بعضهم وكالات انغماء السكر ولو متعددا في المتعدى نظر لانه معامل بأقواله وأفعاله (قوله على قدر المالين) بحسب القيمة بنقد البلد ولو في المثلي كما مر (قوله فيرجع) وقديع التقاص في القدر المتساوي من عملهما مثلا فتأمله وسواء علما بالفساد أو لانه ان قصدا أحدهما التبرع فلا شيء له (قوله ويد الشريك بدأمانة) أي قبل استعماله والا فان استعمله في مقابلة علقه أو مهاباة فلا ضمان لانه اجارة فاسدة والا فان أذن له في استعماله فعارية ولا فقص (فرع) استأجر من شخص جلا ومن آخر اراوية واستأجر شخصا ليسقي بهما فان استأجر كلا في عقد صح أو الكل في عقد فسد ولكل منهما أجر المثل والماء للاستأجر وان قصده المستقي لنفسه فان استأجر الاولين واستقي بنفسه وقصد نفسه أو أطلق فكذلك عليه لكل منهما ما ساء وأجره مثله والماء فان قصد الشركة فيه حالة الاستقاء كان مشتركا بينه وبينهما ان قصدهما وبوزع عليهم بقدر أجره أمثالهم وان قصد واحد منهما كان مشتركا بينه وبين المقصود وعليه للاخر ما ساء له أو أجره مثله (قوله فيقبل قوله في الرد) أي لحصة شريكه فلماذا عي أن حصته في الرد وباقية لم يقبل سواء رد الكل أو البعض (قوله للشركة) ولو خاسرا (قوله أولنفسى) ولوراجحا (تنبيه) الضمان الواقع في البهائم في بلاد الريف الآن لا تضمن فيه الهداية لو تلفت واللبن مضمون على أخذه والعلف مضمون على مال كتهالان ما يأخذ من العوض ومؤنه في مقابلة اللبن والانتفاع بها في أخذه منها فهي مقبوضة بالاجارة الفاسدة وكل من اللبن والمؤنة بالبيع الفاسدة ويضمن اللبن مثله والعلف ببذله

(كتاب الوكالة)

بفتح الواو وكسر هاء الفة التفويض بالرعاية والحفظ وشرعا تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله حال حياته والمراد ما يقبل النيابة شرعا فلا دور على أن هذا قيد في الأمر المذكور ولا يقال في مثله دور وقبولها مندوب وكذا يجابها ان لم يرد الموكل غرض نفسه كذا قاله شيخنا الرملي وقال بعضهم ينبغي نذبه مطلقا لانه احاطة على مندوب وفيه نظر بقوله لا ثواب في عبادة فيها شريك (قوله تحقق) أي توجد حقيقة بها بذلك عائد إلى الشركة باعتبار المعنى اه وهو مراد الشارح (قول المتن بفسخهما) لان العقد قد زال (قوله بفسخ كل إلخ) قال الاسنوي ينبغي أن ينهى على انفساخها لطريان الاسترقاق وحجر الفلاس والرهن وأما حجر السفه فقد صرح به ابن الرفعة (قوله أي التساوي) راجع لقول المتن خلافه (قول المتن في ماله) أي مال الآخر (قول المتن بالعكس) الحاصل ان صاحب البعدهم جميع المال في الاولى ونصفه في الثانية

(كتاب الوكالة)

فيرجع كل على الآخر باجرة عمله في ماله وتنفيذ التصرفات) منهما للاذن (والرجع) بينهما (على قدر المالين) رجوعا إلى الأصل (ويد الشريك بدأمانة) فيقبل قوله في الرد إلى شريكه (والخسران والتلف) ان ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كاسرقة (فان ادعاه بسبب ظاهر) كالخريق وجهل (طوبل بيينة بالسبب ثم) بعد اقامتها (يصدق في التلف به) وسيأتي في نظير هذه المسائل غير الخسران في المودع الجمين وانه ان عرف الخريق وعمومه صدق باليمين وان عرف دون عمومه صدق بيمينه فبأنى مثل ذلك هنا وكذا الجمين في الخسران (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هولى وقال الآخر) هو (مشترك أو) قال (بالعكس) أي قال من في يده المال هو مشترك وقال الآخر هولى (صدق صاحب اليد) عملا بها (ولو قال) صاحب اليد (اقسمنا وصار) مافى يدي (لى) وأنكر الآخر

فقال هو مشترك (صدق المنكر) لان الأصل عدم القسمة (ولو اشترى أحدهما شيئا) (قول) وقال اشترى به للشركة أولنفسى وكتبه الآخر) بان عكس مقاله (صدق المشتري) لانه أعلم بقصد موثني الجمين في هذه المسائل أيضا (كتاب الوكالة) تتمحق بموكل ووكيل وغيرهما ماسيا في (شرط الموكل محبة مباشرته ما وكل فيه)

بملك أو أوبه فلا يصح توكيل

صبي ولا مجنون) في شيء
(ولا) توكيل (المرأة
والمحرم) يضم الميم (في
النكاح) أي لا توكيل المرأة
في تزويجها ولا المحرم في
تزويج زوجته أو تزويج موليته
لأنهما لا يصح مباشرتهما
لذلك ولوقالت لوليها وكنتك
بتزويجي قال الرافعي فالنكاح
لغيرناهم من الأئمة لا يعدونه
إذا تجاوزوا أن يعقد به إذا
ونقل في الروضة عن صاحب
البيان نص الشافعي على
جواز الإذن بلفظ الوكالة
وصوبه ولو وكل المحرم من
يعقد النكاح بعد التحلل
صح كما ذكر في كتاب
النكاح (ويصح توكيل
الولي في حق الطفل) كالأب
والجد في التزويج والمال
والوصي والقيم في المال
(ويستثنى) من الضابط
(توكيل الأعمى في البيع
والشراء فيصح) مع عدم
محتاجه منه للضرورة (وشرط
الوكيل صحة مباشرته
التصرف لنفسه لا لصي
ومجنون) أي لا يصح
توكيله في شيء غير ما يأتي
(وكذا المرأة والمحرم في
في النكاح) إيجابا وقبولا
(لكن الصحيح اعتماد
قول صبي في الإذن في
دخول دار وإيصال هدية)
لا اعتماد السلف عليه في ذلك
والثاني لا كغيره

فهو أركان لها وهي أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة (قوله أو ولاية) خرج بهما توكيل الوكيل
وتوكيل عبدا وسفيه أذن له في نكاح وظافر بجنس حقه ومطلق في تبين أو تعيين لزمه ومن لزمه اختيار
أربع ومستحق زكاة في قبضها ومسلم كافرا في نكاح مسلمة إيجابا أو قبولا واستيفاء قود من مسلم فلا يصح
التوكيل في شيء من ذلك لعدم الولاية وتوكيل الوكيل في بعض أحواله ليس بالولاية وتوكيل المرأة وليها في
نكاحها إذن بلفظ الوكالة لا وكالة كإيا في وفارق ما هنا صحة توكيل مسلم كافرا في شراء نحو مصحف بالا احتياط
في الإضاع وقول بعضهم لأن العقد واقع للمسلم في البيع غير مستقيم لأن العقد هنا كذلك بل أولى لاشتراط
ذكر الموكل في العقد هنا فتأمل (قوله في تزوجه) أي حال الإحرام كما يأتي (قوله أو تزويج وليته) أي حال
الإحرام أيضا وقيناه عدم صحة إذن السيد المحرم لعبده الحلال في أنه يتزوج وإن صرح بما يفسد الإحرام لأنه
قول إذا رد لغيره وكذا الذي بعده ما قاله شيخنا الرمي فيها وفي تزويج المحجور وعدم صحة إذن المرأة المحرمة
لوليها في تزويج أمتهما الحلالين (قوله ولو قالت الخ) محل إيراد ذلك أن قلنا أنه توكيل والصحيح أنه إذن فهو
صحيح بلا خلاف (قوله بعد التحلل) وكذا لو أطلق لأنه يحمل على ما بعد التحلل كما لو صرح به فإن قيد المحرم
توكيله للحلال بعقده له حالة الإحرام لم يصح التوكيل ولا العقد (قوله ويصح توكيل الولي) أي ولو قاضيا
أو منصوبه العدل عن نفسه وعن الطفل وغنم ما روي مطلقا ينزل الوكيل بعزل الولي في الأولى فقط لأنه ووكيل
عنه فيها لا في غيرها لأنه ووكيل عن المولى عليه فقط (قوله والطفل) فيه إشارة إلى أنه المراد بالصبي فيما مر
الشامل للأنثى ولوقالت محجور لمكان أولى ليشمل نحو المجنون (قوله والوصي والقيم في المال) أي فيما عجزا
عنه أو لم تلق بهما مباشرة ولا يصح (قوله من الضابط) أي من عكسه أخذنا ما بعده وكالاعنى صور المحرم
السابقة وجعل الاعنى من المستثنى أولى من جعل ابن حجر له من القاعدة والمراد منها المباشرة في الجملة (قوله
لاصبي) بالمعنى الشامل للأنثى ومنه الغمى عليه والمعنوه والنائم (قوله وكذا المرأة) ولو احتمالا كالخنتى
وكنكاح الرجعة والاختيار لمسلم وأما غير هذه فيصح كون المرأة وكيلة فيه وإن فوت حق الزوج وإن
كان له المنع منه لأنه لا تعلق بالوكالة بالعين وبذلك فارق عدم صحة إجارتها لنفسها (قوله لسن الخ) هو
استثناء من عكس القاعدة (قوله صبي) ولورقيقا أنثى أخبرت بأهداء نفسها ويجوز وطؤها ومثل
الصبي الفاسق والكافر ويشترط أن يكون كل منهم مبرأ من آثاره وإن بطن صدقه وحيث اعتمد أخباره صح
النقل عنه وفي كلام شيخنا من عهده كذبه إذا قامت قرينة على صدقه عمل به وحيث صحته مباشرة
فلهم توكيل غيرهم فيما عجزوا عنه (قوله وإيصال هدية) ودعوة وليمة وذبح أنحية وتفرقة زكاة وكذا في احتطاب
واستقاء كإفعل عن شيخنا الرمي وسيا في ما فيه ولا يصح توكيل صبي أو سفيه ليتصرف بعد الكمال وفارق

(قول المتن بملك أو ولاية) خرج الوكيل فليس له أن يوكل لأنه ليس بملك ولا ولي لكن رد عليه أنه قد يوكل
عن نفسه في القدر المجوز عنه وقوله فلا يصح الخ قال الأسنوي كل ذلك شرح لما خرج بالقيد الأول ولم يتعرض
لما خرج بالقيد الثاني (قول المتن فلا يصح توكيل صبي الخ) وكذا النائم والمغمى عليه والفاسق (قوله المتن
ويصح توكيل الولي) أي سواء جعله عن نفسه أو عن الطفل وفي الشق الثاني نظر للنووي رحمه الله ولوقالت
بطل الطفل المولى عليه ليشمل المجنون والسفيه ونحو ذلك لكان أولى (قول المتن في البيع والشراء) مثلهما
سائر العقود المتوقفة على الرؤية (قول المتن في النكاح) كذلك الرجعة واختيار الزوجات لمن أسلم على أكثر
من أربع وكذا اختيار الفراق قاله السبكي وخصه بالمرأة والظاهر أن المحرم كذلك ثم صورة المسئلة أن يعين
من يختارها أو لا فلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه بالشهوة (فرع) لا يجوز للمرأة أن تتوكل في شيء بغير
إذن زوجها والظاهر أن محلها إذا أحوج إلى الخروج كما اقتضاه كلام الروياني رحمه الله (قول المتن قول صبي)

وعلى الاول هو وكيل عن الآذن والمهدى (والاصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الایجاب) والثاني صحته فيهما والثالث منعه فيهما وفي الشرح حكاية الوجهين في (٣٣٨) التوكيل في القبول بغير اذن السيد وفي الروضة حكاية وجهين في التوكيل فيه باذن

الحرم بوجود الاهلية فيه (قوله وعلى الاول الخ) فيه اشارة الى تصحيح الاستثناء (تنبيه) يصح توكيل السكران المتعدي وتوكله ولا يصح من المرتدان أن يوكل ولو فيما يقبل الوقف ولا يصح أن يتوكل عن غيره كذلك ولو ارتد الوكيل لم ينزل (قوله صحة توكيل عبد) لو حذف التعية كما فعل الشارح لكان أولى وهو كذلك في بعض النسخ لانه مصدر مضاف لمفعوله أى يصح أن يوكل شخص عبد في قبول نكاح (قوله ومنعه) أى منع أن يوكل العبد ولو بمعضا وكذا في ايجاب النكاح نعم يصح ذلك من المكاتب والمبعض في أمة لصحة مباشرتهما في أمتهم (قوله المطلق فيه الخلاف) أى في كلام المصنف ولكن الترجيح مختلف (تنبيه) شرط الوكيل أن يكون معينا فلا يصح وكانت كل مسلم أو أحدكم في بيع كذا الاتباعا كوكاتك في بيع كذا وكل مسلم على المعتد (قوله بطل في الاصح) ومنه توكيل الولي بتزويج موليته اذا طلقت أو انقضت عتقها أو يصح توكيله الوالي بما يغفل ذلك لانه اذن وهو أوسع وقضية كلام الدميرى وغيره أن صورة كلام المصنف باطلة قطعاً اذا قالوا محل الخلاف في نحو العبد والزوجة اذا عين ذلك بوصف أو عمه نحو كل عبد فان أتى بشكرة محضة بطل قطعاً فراجع محل البطالان في ذلك استقلاً لا ماتبعاً ولو لم يكن من الجنس كبيع عبده هذا وطلاق من سبناه كحجها فصحيح ومنه توكيله في بيع هذا وان يشترى له بثمنه كذا ومنه توكيله في بيع شجرة وما سيحدث من ثمرتها بخلاف توكيله في بيع الثمرة وحدها قبيل وجودها فلا يصح وعلى هذا التفصيل يحمل ما في المنهج عن ابن الصلاح والافهوضيف ولوقال في كل حقوق دخل الموجود والحادث أو في كل حق لم يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاخص بالوجود قاله شيخنا الرملي (قوله الا الحج) ويدخل فيه ركعتا الطواف تبعاً قال شيخنا الزبائدي ومثلهما الغسل المندوب له وتردد في نحو صوم لم يترك واجب وفيه نظر (قوله الحاقه باليمين) ولانه معصية ولا يصح التوكيل في المعاصي (قوله لعل لفظه الحج) ومثله جعلت موكلتي مظاهراً منك وقول بعضهم الاشبه أن يقول موكلتي يقول أنت عليه كظهر أمه مردود لأن ذلك اخبار لاظهار عنه ويجرى ذلك في الایلاء وغيره (قوله وصدقة التطوع) ومثلهما في الصحة الوقف العتق وكالاتخية في الصحة أيضاً العقيقة وشاة نحو الوليمة وكتعليق العتق في عدم صحة التدبير وكتعليق الطلاق في عدم الصحة أيضاً الوصاية وكذا الايصاح في عبادة كصلاة ولو على ميت وطهارة حدث بخلاف النجس ولا في غسل نحو جمعة أو عيداً وحج ولولا الجبر فيه وما مر عن شيخنا فيه نظر ولا في غسل ميت ولا بقية تجهيزه نعم يصح الاستئجار لتجهيز الميت غير الصلاة لان فعل الجبر واقع عن المستاجر وكذا يصح التوكيل في ذلك عن لم يخاطب به كما قاله الأذرمي ومحل المنع في الشهادة في غير الاستعراء الآتي في بابه (قوله وباليمين النذر) فلا يصح التوكيل فيه من حيث ايجابه وأما تفرقة المذنب فيصاح كال كفارة (قوله في طرفي بيع الحج) أى يصح التوكيل فيما له طرفان فيهما ما على أو في أحدهما وفيما له طرف واحد في ذلك الطرف (قوله وطلاق) أى فيصح تعيينه ولا يصح في طلاق إحدى زوجتيه (قوله والحوالة والضمان) فيصح فيها وصية شهما أحلتك بمالك على موكلتي من كذا ينظره من ماله على فلان وجعلت موكلتي ضامناً لك بكذا ومنه الوصية (قوله واقباضها) أى الديون والاراء منها وأسئلتها وأما الاعيان ولو غير مضمونة فيصح التوكيل في قبضها لا في اقباضها ولو لاهل خلافاً لجوري (قوله أم لم يرض) أى بشرط أن يكون مأموماً ولو قامت قرينة على صدقه قبل قطعاً (قول المتن والاصح صحة توكيل الحج) وجه الصحة في القبول عدم الضرر على السيد وفي الایجاب صحة عبارته في الجملة وانما منع في ابنته لانه لا يتفرغ للنظر ووجه المنع في القبول أنه انما جاز في حق نفسه للحاجة وفي الایجاب انه لا يزوج بنت نفسه فبنت غيره أولى وحكم السفية كالعبد (قوله فانه) الضمير فيه راجع لقوله التصرف (قول المتن

السفيدة أيضاً ويقاس به في الآذن وعدمه الایجاب المطلق فيه الخلاف) وشرط الموكل فيه ان يملك الموكل حين التوكيل (فلو وكل ببيع عبده سبيلك وطلاق من سبناه كحجها بطل في الاصح) لانه لا يمكن من مباشرة ذلك بنفسه فكيف يستتبع فيه غيره والثاني يصح ويكفي بحصول الملك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلاً للنيابة فلا يصح في عبادة الا الحج) ومثله العمرة (وتفرقة زكاة وذبح أنحية) لادلتها ولا في شهادة وایلاء ولعان وسائر الایمان) أى باقيا قالوا لا لعان يمينان (ولا في الظاهر في الاصح) الحاقاً له باليمين والثاني يلحقه بالطلاق وعليه قال في المطلب لعل لفظه أنت على موكلتي كظهر أمه ويلحق بالزكاة الكفارة وصدقة التطوع وبالأنحية الهدى وباليمين النذر وتعليق العتق والطلاق (ويصح) التوكيل في طرفي بيع رهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ) كالصلح والحوالة والضمان والنشر كمالا جارة الفسخ بخيار الجانس والشرط والاقالة والرد بالغيب (وقبض الديون واقباضها والدعوى والجواب رعى الخصم أم لم يرض في مال أو غيره

وفي الاعتاق والكتابة (وكذا في تلك المباحات كالأحياء والاصطبا والاحتطاب في الاظهر) فيحصل الملك فيها للوكيل اذا قصد الوكيله
والثاني لا يصح التوكيل فيها للملك فيها للوكيل بحيث هو الراعي في الشرح (٣٣٩) حكمي الخلاف وجهين قال في الروضة

تقليد البعض الحراسين
وهما قولان مشهوران
وأجيب بأنهما خرجان
(لا في الافرار) أي لا يصح
التوكيل فيه (في الاصح)
والثاني يصح وبين جنس
المقربه وقدره ولا يلزمه
قبيل اقرار الوكيل وقيل
يلزمه بنفس التوكيل وعلى
عدم الصحة يجعل مقرا
بنفس التوكيل على
الاصح في الروضة (و يصح)
التوكيل (في استيفاء
عقوبة آدمي كقصاص
وحدق وقيل لا يجوز)
استيفائها (الابحضره
الموكل) لاحتمال العفو
في الغيبة وهذا المحكي
بقيل قول من طريقة
والثانية القطع به والثالثة
القطع بمقابله ويجوز للإمام
التوكيل في استيفاء حدود
الله تعالى والسيد التوكيل
في حدهما (وليكن
الموكل فيه معلوما من بعض
الوجوه ولا يشترط علمه
من كل وجه) مسأحة فيه
(فالوقال وكاتك في كل قليل
وكثير أو في كل أموري
أو فوضت اليك كل شيء)
والمعنى في هذا الاول
لان الانسان انما يوكل فيها
يتعلق به (لم يصح) التوكيل

خلافاً لأبي حنيفة (قوله في الاعتاق والكتابة) ذكره المذاهب في عدم الصحة فيها ما فهم من شائبة
العبادة وأخرهما إلى هنا لما نسبتها لما ذكره (قوله اذا قصد الوكيل) أي المعتبر قصد فيخرج بذلك نحو
الصبي وتقدم عن ابن قاسم خلافه عن شيخنا الرمي وفيه نظر وسيأتي وعليه فيتعين كون القصد مقارناً لأول
الفعل فان طرأ بعده لم يعتبر كما يأتي في الصيد (قوله خرجان) أي من الدراية والروية فيصح التعبير عنهما
بالقولين وبالوجهين ولا يصح التوكيل في الالتقاط العام الاتبع فيصح في هذه اللفظة أو فيها وفي كل لفظة
(قوله وقيل يلزمه بنفس التوكيل) وعلى هذا يتساوى القولان بالصحة وعدمها فتأمل (قوله يجعل الخ) محل
الخلاف ان قال وكاتك لتقررني لفلان بأن فلان زادله على فهو اقرار قطعاً وان قال أقر على لفلان بأن فلان
لم يكن اقراراً قطعاً (قوله ويصح في استيفاء عقوبة آدمي) وفي اثباتها بل يتعين التوكيل في استيفاء حد
القذف وفي قود الطرف كما يأتي (قوله وهذا المحكي الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله)
ويجوز للإمام التوكيل في استيفاء حدود الله (أي لا في اثباتها فلا يصح التوكيل الاتبع كما لو ثبت عليه القذف
بيئته فله أن يوكل في اثبات زنا المقدوف لحره الخدعته فتسمع فيه الدعوى والبيئته تأمل ولو قال عقوبات
لشمل التعزير لله (قوله والسيد الخ) هو من افراد كلام المصنف ولعل افراده عدم الخلاف فيه فتأمل (قوله)
في كل أموري) وكذا في بعض أموري ولا يصح فيها وهذا في الاضافة للوكيل بخلاف ما قبله وما بعده وأشار
الشارح إلى اعتبارها فيها أيضاً (قوله لم يصح ولو تبعاً) على المعتمد وفارق ما مر في الوكيل ببقاء الغرر هنا
لشدة الابهام (قوله بيع أموال) خرج ما لو قال في بيع بعض أموال أو شيء منها فلا يصح نعم لو قال أبرئ فلانا
عن شيء من مالي صح وحل على أقل شيء منه فان أبرأ من أكثر من ذلك الاقل لم يصح فان قال أبرئ من ديني
تعين بقاء شيء منه أو عن دين جازي الجميع وكذا عما شئت وفي ذلك بحث ومما انه لو قال أبرئ نفسك عن دين
عليك تعين القبول فوراً لانه تملك ولو قال أبرئ غرمائي لم يدخل الوكيل اذا كان منهم ولو قال بيع أو هب من
أموالي ما شئت أو أعتق من عبيدي أو طلق من نسائي من شئت لم يستوف الجميع أو أعتق من شاء أو طلق من
شاء جازي للجميع ولو قال بيع أحد هذين أو طلق أحدي هاتين صح نقل هذا عن شيخنا وتقدم قرياً بخلافه
فراجع ولو قال وكات أحد هذين لم يصح لا مكان التنازع هنا ولو وكاه في طلاق زوجته فطلقها الموكل فالوكيل
أن يطلقها أيضاً اذا كان رجعي (قوله شرعاً عيبد) أي لغير التجارة فلا يشترط فيها ذكر جنس ولا نوع لان
الغرض فيها الرجح فيسكني اشتر من شئت (قوله وجب بيان نوعه) ويلزمه بيان الجنس فلا يكتفي اشتر عيبد كما
تشاء ولا يكتفي زوجي امرأه بل لابد من التعيين بخلاف زوجتي من شئت وفارق ما ذكر في العبد بأن الاموال

والاحتطاب الخ) كسائر أسباب الملك ووجه الثاني القياس على الاغتنام ولان سبب الملك وهو وضع اليد قد
وجد فلا ينصرف بالنية (قوله والثاني يصح) أي لانه يلزم به الحق فاشبه الشراء وسائر التصرفات ثم الصيغة
على هذا جعلت موكله مقراً بكذا وأقررت عنه بكذا (قوله وقيل يلزم) أو رديع السبي أبو الحسن الباجي
على ذلك أنه يلزم عزل الوكيل كمن وكل في بيع عين ثم باعها وافرقت السبي بأن ذاك مسلم في الانشاء بخلاف
الافرار لان المقر له والشهود قد لا يسمعون الاخبار الموكل وكل من اقرار الموكل والوكيل اخبار واراد على شيء
واحد فلا يضر (قول المتن في استيفاء عقوبة الخ) كسائر الحقوق (قوله لاحتمال العفو الخ) واذا وقع لا يمكن
تداركه بخلاف غير العفو ولا نه قد يرق اذا حضر فيعفو ثم الاستيفاء يقع الموقع ولو ابطالنا التوكيل (قوله ويجوز
للإمام التوكيل الخ) أي وان أوههم كلام الاصل خلافه نعم يمنع التوكيل في اثباتها (قوله كتركي) نقل الامام

لان فيه غرراً عظيماً لا ضرورة الى احتماله (وان قال في بيع أموال وعق أرقائي صح) وان لم تكن أمواله معلومة لان الغرر فيه قليل
(ولن يملكه في شراء عبيد وجب بيان نوعه) كتركي وهندي

والسكة) بكسر السين أى
الحارة والزقاق (لافسر
التمن) أى لا يجب بيان
قيد التمّن (فى الاصح)
فى المسئلتين والثانى يجب
بيان قدره كناية أو غايته
كلن يقول من ماله الى
ألف ومسئلة التمّن فى
الدار مزبدة فى الروضة
ومسئلة العبد ان اختلفت
أصناف النوع فيه اختلافا
ظاهر اقال الشيخ أبو محمد
لابد من التعرض للصنف
(ويشترط من الموكل لفظ
يقضى رضاه كوكتك فى
كذا أو فوضته اليك أو أنت
وكيل فيه فلو قال بع أو أعتق
حصل الاذن) والاول
ايجاب وهذا قائم مقامه
(ولا يشترط القبول لفظا)
الحاقا للتوكيل باباحة
الطعام (وقيل يشترط)
فيه كغيره (وقيل يشترط
فى صبغ العقود كوكتك
دون صبغ الامر كعب أو
أعتق) الحاقا لهذا باباحة
أما القبول معنى وهو الرضا
بالوكالة فلا بد منه قطعافلو
رد فقال لا أقبل أو لا أفعل
بطلت ولا يشترط فى هذا
القبول التحجيل قطعافلو فى
القبول لفظا اذا شرطناه
القبور ولا المجلس وقيل
يشترط المجلس وقيل القبور
(ولا يصح تعليقها بشرط
فى الاصح) نحو اذا قسم زيد
أو اذا جاء رأس الشهر فقدم كوكتك فى كذا

أضيق (قوله أودلر) أى لتغير التجارة كما تقدم ويصح التوكيل فى بيع منصوب من الغاصب وكذا من غيره
وان لم يقدّر الوكيل على اقتراعه لا مكان يبيعه لمن يقدّر عليه (قوله فلا بد من التعرض للصنف) وهو كذلك
وسكت عن ذكر التمّن فى العبد والدار فلا يشترط ذكره ويخل على ثمن المثل وكذا لو قال له اشتريه بما شئت
أو بما شئت من ثمن المثل أو أكثر فانه يتقيد بثن المثل فيهما أيضا فيلغى به ذلك فانه يقع كثيرا ولو اشترى
من يعتق على موكله صح وعتق عليه وفارق القراض لانه لا يرجع فيه (قوله ويشترط من الموكل لفظ الخ)
المتعمد انه يكتفى باللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر والشرطية فيما ذكر بمعنى فلا بد منه أو متوجهة
الى اقتضائه الرضا أو الى عدم الاكتفاء بالفعل من الجانبين فتأمل (قوله كوكتك) يفيد انه لا بد من
تعيين الوكيل بخطاب أو اسم صريح أو إشارة فلا يصح وكانت من أراد بيع دارى أو أراد تزويجى مثلا فلم
لزم يتعلق بتعيينه غرض نحو من أراد عتق عبدي هذا أو تزويج أمتى هذه أو تزويجى بفلانة صح وعليه
بحمل عمل القضاء لكن لا بد أن يقول الشهود وكل وكلاء القاضى فلا يكتفى وكل وكلاء فى ثبوته والحكم
به قاله شيخنا الرملى (قوله ولا يشترط القبول) ولا العلم بالوكالة فلا يصح قبل علمه بأنه وكيل ثم يبين أنه وكيل
صح وبذلك يعلم أن بطلانها بالرد بمعنى فسسخها فتأمل (قوله لفظا) أى ولا معنى بمعنى الرضا بها فلو أكرهه
على الفعل صح نعم يشترط اللفظ فى مسئلتين اذا كانت الوكالة تجعل لانها اجارة ولذلك اشترطوا كون
الموكل فيه مضبوطا وكذا اذا كانت العين الموكل فيها تحت يد الوكيل قبل الوكالة ولو بغصب أو ودعة (قوله
الحاقا الخ) نعم يفتقران فى أن الاباحة لا ترد بالرد (قوله وهو الرضا) أى عدم الردوان لم يرض باطننا وأنهم كاسر
(قوله فلورد) لعله فور البجامع ما مر أنه مع التراخي فسسخ ثم قول الشارح بطلت دون أن يقول لم تصح فيه
إشارة الى أن الرد فسسخ مطلقا لان البطلان ظاهر فى سبق انعقادها فتأمل (قوله التحجيل) لعل المراد تحجيل
التصرف الموكل فيه فراجع نعم يشترط القبول لفظا فورا قبل الوكيل في إراء نفسه كاسر ولو من الحاقا كالمسكن
هنا من حيث أنه تمليك لا تركيل فى الحقيقة لاستثناء فتأمل (قوله ولا يصح تعليقها الخ) لانها
ولاية قال البلقينى الا فى محل الضرورة كالوصاية والامارة ومنه يعلم فيمن شرط النظر لشخص ثم لا ولادة
بطلانه فى حق الاولاد واعتمده شيخنا كشيشنا الرملى وفى شرح الروض خلافة فراجع واذا بطلت
الوكالة فى التعليق جاز له التصرف بعموم الاذن وقاعدة بطلانها سقوط الجعل لو كان ولزم أجرة المثل نعم
لوفسد الاذن أيضا امتنع التصرف كاسر فى نحو وكنت من أراد بيع دارى مثلا (قوله فى الاصح)
سكت عن مقابله هنا ولعله لانه الله كور فيها مر قبله فلو وكل فى بيع عبد سيملكه أو طلاق من

الاتفاق على انه لا يشترط أو صاف السلم ولا ما يترتب منها (قوله أى لا يجب بيان الخ) (فرع) لو ترك ذكر التمّن
نزل على ثمن المثل قال السبكي وكذا لو قال بما شئت أو بما شئت من ثمن المثل أو أكثر قلته تفقهوا وينبى التنبية
عليه لانه يقع كثيرا قلت وهذه ستأتى فى الفرع آخر الصفحة (قول المتن ويشترط من الموكل لفظ) أى كسائر
العقود (قوله فلا بد منه) فنبهته انه لو تصرف قبل العلم بالتوكيل لا يصح وليس كذلك وأيضا فلو أكرهه على
البيع صح قال الاسنوى فتلخص ان القبول لفظا ومعنى بمعنى الرضا ليس بشرط على الصحيح وبمعنى عدم
الرد بشرط بلا خلاف (قول المتن ولا يصح تعليقها) فى فتاوى البلقينى فى باب الوقف مسألة هل يصح تعليق
الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية فى مذهب الشافعى الاعل الضرورة كالامارة والايضاء انه ومنه تستفيد
أن ما يعمل فى توافيق الاحباس من جعل النظر له ولا ولادة بعده لا يصح فى حق الاولاد (قول المتن بشرط
فى الاصح) كفى الشركة والقراض وغيرهما مقابل الاصح قاس على الامارة فى حديث غزوة مؤتة وفرق
بالحاجة وباحتمال أن الامارة كانت منجزة وانما علق على الموت التصرف واعلم ان واقعة مؤتة أخذ
منها الخصم جواز تعليق الولايات ومنه تعليق التقرير فى الوظائف وقد عرفت الجواب (قول المتن)

فقطما نحو وكنتك الآن في بيع هذا العبد ولكن لا تبعه حتى يجي مراءس الشهر فليس له بيعه قبل مجيئهم ونصح الوكالة المؤقتة كقوله وكنتك الى شهر رمضان (ولو قال وكنتك) في كذا (ومتي عزلتك فانت وكيلي) فيه (صحت (٣٤١) في الحال في الاصح) والثاني لا تصح

لاشتائها على شرط التأيد وهو الزام العقد الجائر وأجيب بمنع التأيد فيها ذكر لماسيأتي (و) على الاول (في عوده وكسلا بعد العزل الوجهان في تعليقها) أمهمما المنع وعلى الجواز تعود الوكالة مرة واحدة فان كان التعليق بكلمات تكرر العود بتكرر العزل (ويجربان في تعليق العزل) أمهمما عدم صحته أخذ من تصحيصه في تعليقها وفي الرخصة كاصلها ان العزل أولى بصحة التعليق من الوكالة لانه لا يشرط فيه قبول قطعا

فصل * الوكيل بالبيع مطلقا أي توكيلا لم يقيد (ليس له) نظرا للعرف (البيع بشير نقد البلسولا بنسيئة ولا بشين فاحش وهو مالا يحتمل غالبا) بخلاف البسيرو هو ما يحتمل غالبا فيفتقر فيه فيبيع ما يساوي عشرة بنسيئة محتمل وبثمانية غير محتمل (فلو باع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن) لتعديه بتسليمه ببيع باطل فيسترده ان بقي وله بيعه بالاذن السابق واذا باعه وأخذ الثمن لا يكون ضامنا

سينسكحها بطل في الاصح لانهم امن التعليق في المعين فتأمله وراجع (قوله نحو وكنتك الآن الخ) قيل ومنه لو قال قبل رمضان وكنتك في اخراج فطر في رمضان والمعتمد أن هذه من بطلان الوكالة وله الاخراج بعموم الاذن وكذا لو قالت وكنتك في تزويجي اذا اقتضت عدتي فان كان قائل ذلك الولي لو كيله بطل الاذن أيضا على المعتمد كما مر (قوله أمهمما المنع) وهو المعتمد وعليه فله التصرف بعموم الاذن كما مر (قوله مرة واحدة) فاذا عرله مرة ثانية لم يعد بعدها (قوله بكلمات تكرر العود الخ) أي فطر يقه أن يدبر العزل بكلمات أيضا (قوله أمهمما عدم صحته) هو المعتمد لكن سيأتي في الشهادات ان تعليق عزل القاضى صحيح كان يقول وليتك ومتي بلغك كتابي فأنت معزول قد يقال هذا من توقيت الوكالة فتأمل

فصل * فيما يجب على الوكيل وما يمنع عليه وما يجوز له فعلمه من حيث الوكالة المطلقة (قوله بالبيع) وكذا بالشراء (قوله أي توكيلا الخ) أشار الى أن مطلقا صفة لمصدر مخوف ويصح كونه حالا من البيع والمراد التنبيه على أن مطلقا بيان للواقع وليس من لفظ الموكل ولو تلفظ بها الموكل فالظاهر ان للوكيل التصرف على ما يريد وان خالف فرض الموكل فراجع (قوله بغير نقد البلد) أي بلد البيع لا بلد التوكيل والمراد بنقدها ما يتعامل به فيها ولو عرضا ثم ان كان الفرض التجار تجاز بغير نقدها ما يتوقع فيه ربح ومثله شراء المعيب ولو سافر به بلاذن تعين أن يبيع بنقد بلد كان حقه أن يبيع فيه ومع ذلك يكون ضامنا للثمن والمثمن كافي شرح الروض فيما لو عين له بلد اقباع في غيره فراجع (قوله ولا بعين الخ) ولا بشين مثله ونمراغب بأكثر بل تعين عليه البيع له ولو في زمن الخيار فان لم يفسخه انفسخ وان لم يعلم به كما مر (قوله غالبا) أي في عرف بلد البيع ولا نظر للثمن المذكور (قوله ضمن) أي صار ضامنا لماسيذكره بعد (قوله قيمته الخ) أي يوم التسليم وما ذكره الشارح في المتقوم على اطلاقه وأما المثلي فيغرم المشتري مثله لاقيمته لان ما يغرمه الوكيل للحيولة فهو القيمة ولو في المثلي وما يغرمه للمشتري للقبضولة وهو البذل الشرعي ولذلك لو لم يلف غرم كل منهما القيمة ولو مثليا لانها للحيولة فيهما فاذا درج من غرم منهما القيمة بها والمغرم في جميع ما ذكر قيمة واحدة اما من الوكيل أو المشتري لا قيمتان منهما كما توهم فافهم وعلى ما ذكر يحمل ما في المنهج نعم يجوز ان يغرم كل منهما نصف القيمة مثلا فراجع (قوله تخبر فيهما) وله البيع بهما أيضا ولو أبطل السلطان نقد البلد لم يبيع به الوكيل وان كان عينه له الموكل ولا يبيع بالحادث الا باذن جديد (قوله بما قال الخ) أفاد بزيادة الموحدة أن الثمن الذي باع به الى شهر هو المأذون فيه بالبيع الى شهرين ومقتضاه انه لو نقص عنه بطل

صحت في الحال في الاصح قال الاسنوي بشرط للخلاف أمران أن يأتي بالتعليق متصلا وان يكون بصيغة الشرط نحو بشرط أني أو على أني الخ قال في المطلب ويظهر أيضا ان عمله اذا اقتضت الصيغة التكرار أو قال بنفسى أو بغيري (قوله وعلى الجواز الخ) استشكل بان الشرط يقارن المشروط فكيف ثبت التوكيل مقارنا للعزل لو أجيب بان التوكيل يكون بوكالة أخرى غير التي وقع العزل فيها (قوله عدم صحته) استشكل بان الوكالة المعلقة اذا بطلت يبقى غرض المالك في التصرف بعموم الاذن والعزل اذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن والموكل غير ارض بذلك أقول هذا الاشكال فيه اعتراف بأنه اذا بطل العزل المعلق لا أثر لعموم المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الروض ما يخالفه

(فصل الوكيل)

له وان تلف المبيع غرم الموكل قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من لزوم البيع بنقد البلد لو كان في البلد قد كان لزمه البيع باغلبهما فان استويا في المعاملة باع بانفعهما للموكل فان استويا بتخبر فيهما وقابل المصنف التوكيل المطلق بقوله (فان وكله لبيع مؤجلا وفرض الاجل فذاك) أي التوكيل صحيح جزوا ببيع ما قدره فان نقص عنه كان باع الى شهر بما قال للموكل مع به الى شهرين

صح البيع في الاصح (وان أطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحل) الاجل (على المتعارف في مثله) أي المبيع بين الناس من لم يكن فيه عرف راعى الوكيل الانفع (٣٤٢) للوكل والثاني لا يصح التوكيل لاختلاف الغرض بتفاوت الآجل طولا وقصرا

(فرع) لو قال الموكل بعه بكم شئت فله البيع بالغبن الفاحش ولا يجوز بالنسيئة ولا بغير نقد البلد ولو قال بما شئت فله البيع بغير نقد البلد ولا يجوز بالغبن ولا بالنسيئة ولو قال كيف شئت فله البيع بالنسيئة ولا يجوز بالغبن ولا بغير نقد البلد (ولا يبيع) الوكيل بالبيع مطلقا (لنفسه وولده الصغير) لانه منهم في ذلك (والاصح انه يبيع لاييه وابنه البالغ) لا تنفاه التهمة فيهما والثاني يقول هو يبيع اليهما ولو أذن له الموكل في البيع لنفسه وابنه الصغير صح بيعه لهما في وجه (د) الاصح (ان الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع) لانهما من مقتضيات البيع والثاني لا لعدم الاذن فيهما (د) على الاول (لا يسلمه) أي المبيع (حتى يقبض الثمن فان خالف) بان سلمه قبل القبض (ضمن) قيمته وان كان الثمن أكثر منها فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الى الموكل واسترد المغمور والوكيل في الصرف له القبض والا قباض بخلاف لان

قطعا وان له لو باع بالبراهم ما أذن له في بيعه بالدينار لم يصح قطعا وهو واضح فراجع (قوله صح البيع) من يمكن نهاده عن النقص ولم يلزم عليه ضرر بنحوه وثمة حفظ أو خوف نهب ولم يعين له المشتري لظهور قصد المحاباة فيه (قوله على المتعارف) أي على الاصح كافي الروضة وقيل يؤجل بسنة فقط وقيل بما شاء وانظر لم سكت عنه الشارح (قوله راعى الانفع للوكل) ويشترط الاشهاد حيث باع نسيئة وكون المشتري مليا أمينا فان خالف لم يصح البيع (قوله بكم شئت الخ) وجه ذلك ان كم للاعداد وما للاجناس وكيف للاحوال وسواء كان العاقد نحويا أولا خلافا لابن حجر ولوجع بين الالفاظ الثلاثة جاز البيع بالا وورالثلاثة (قوله بالغبن الفاحش) ولو مع وجود رغب (قوله ولا يجوز بالغبن) ظاهره ولو بغير النقد بان باع بعرض لا يساوي قيمته بالنقد (قوله ولا يجوز بالغبن) ولا بغير نقد البلد فلو قال بما عزره وان جاز بغير النسيئة (قوله لانه منهم) أي ولا اتحاد الموجب والمقابل فلا يصح وان أذن له فيه وانتفت التهمة بتقدير الثمن فلو انتفيا معا كان وكل الولي عن طفله من قبل مع تقدير الثمن صح وقال بعضهم يصح هنا اذا قدر له الثمن ونهاده عن الزيادة لان اتحاد الطرفين حينئذ نتيجة الابوة قال شيخنا ولا يصح أن يوكل عن نفسه ويقبل هو لنفسه لان العقد له ولا أن يوكل وكيلين عن نفسه وطفله وفي الثانية نظر اذ لا وجه لمنع فيها فراجع (قوله صح بيعه لهما في وجه) هو صحيح والمعتد بخلافه فلا يصح أن يبيع الولي لنفسه مطلقا وفي البيع لطفله ماصر وكالبيع غيره من كل عقد فيه ايجاب وقبول لا نحو ابراء فيصح توكيله في ابراء نفسه أو طفله أو اعتاقهما ونحو ذلك ولو وكله في ابراء غرماؤه وهو منهم لم يدخل الا بالنص عليه كاصر (قوله قبض الثمن) أي ما لم ينه فان خالف ولو مكرها لا باجبار كما ضمن قيمته ولو مثليا وقت التسليم لا حيال له قوله التصرف فيها قبل ردها والوكيل حبس الثمن الى رد ما غرم من القيمة وليس له حبس مبيع غرم منه من ماله (قوله وله تسليم المبيع) ظاهره وان كان سله أو باعه بحال وصح حناه وفي شرح شيخنا ان ذلك محتمل نعم لو كان العاقدان وكيلين أجبر معا (قوله في شراء) أي بوصف أو معين وان جهل الموكل عينه على المعتقد (قوله لا ينبغي له الخ) أي فلا حرة عليه الا ان علم العيب واشتري بالعين لفساد العقد حينئذ كإسباتي نعم ان كان المراد التجارة فله شراء المعيب كالفراض كاصر وله شراءه من يعتق على الموكل ويعتق ولا يرد له الا ان ظهر معيبا فله رده ولا عتق (قوله فان اشتراه) أي المعيب ومثله ما طرأ عيبه قبل القبض قاله شيخنا وفيه نظرفنا مل (قوله في الذمة) فائدة ذكره عدم رد الوكيل في المعين كما سيذكره وحيث لم يقع للوكل في الذمة وقع للوكيل ولذلك كان له الرد والحاصل ان الشراء يقع للوكل مع الجهل سواء (قوله وولده الصغير) أي ومن في معناه (قوله لانه يتهم في ذلك) ولان تولى الطرفين خاص بالاب والجد على خلاف القياس نعم لو وكله في ابراء نفسه صح لعدم الحاجة الى القبول ولو وكله في ابراء غرماؤه لم يدخل هو الا بالنص عليه (قوله لا تنفاه التهمة الخ) قال الرافعي ولا يجوز للم أن يزوجه موليته الآذنة له في تزويجها اذا لم تعين الزوج وصح حناه من ابنه البالغ فكذلكها (قوله هو يبيع اليهما) وكذا الوفوض اليه الامام أن يولى القضاء من شاء فانه لا يولى أصله وفرعه وفرق بعضهم بان هنا مردا وهو ثمن المثل (فرع) لو نص له عليهما جاز قطعا واليه أشار بقوله الوكيل بالبيع مطلقا (قوله له القبض والا قباض الخ) وكذا يقال في رأس مال السلم قاله ابن الرفعة وكان بعض شيوخنا يحكي عن العلامة الورع طاهر خطيب مصر أنه كان يقول بمثل ذلك اذا وكله لبيع في غير بلد الموكل للعرف (قوله في شراء) ظاهر اطلاقه ولو في معين

ذلك شرط في صحة العقد والوكيل بالبيع الى أجل له تسليم المبيع في الاصح وليس له قبض الثمن اذا حل (قوله) الا باذن جديد (واذا وكله في شراء لا يشتري معيبا) أي لا ينبغي له شراءه لاقتضاء الاطلاق عرفا التسليم (فان اشتراه في الذمة وهو يساوي مع المعيب اشتراه هو وقع) الشراء (هن الموكل ان جهل) المشتري (العيب وان علمه)

فلا يقع عن الموكل (في الاصح) نظر للعرف والثاني ينظر الى اطلاق اللفظ (وان لم يساوم لم يقع عنه ان علمه) المشتري (وان جهل موقعه) عن الموكل (في الاصح) كالمواشراء بنفسه (واذا وقع للموكل) في صورتي الجهل (فليكن من الوكيل والموكل الرد) بالعيب وان رضى الموكل به فليس للوكيل الرد بخلاف العكس ويقع الشراء في صورتي العلم للوكيل وان اشترى (٣٤٣) بعين مال الموكل حيث قلنا هناك

لا يقع عنه لا يصح هنا
وحيث قلنا هناك يقع منه
فكفها هنا وليس للموكل
هذا الرد في الاصح (وليس
لوكيل أن يوكل بلا إذن
ان تأتي منه ما واكل فيه وان
لم تأت منه ذلك) (لكونه
لا يحسنه أولا يليق به فله
التوكيل) (فيه وقيل لا) (ولو
كثر) (الموكل فيه) (ومحجز)
الوكيل (عن الاتيان بكاه
فالذهب أنه يوكل فيما زاد
على الممكن) (له دون الممكن
وقيل يوكل في الممكن أيضا
وهذه طريقة والثانية
لا يوكل في الممكن وفي
الزائد عليه وجهان والثالثة
في الكل وجهان) (ولو
أذن في التوكيل وقال وكل
عن نفسك ففعل فالثاني
وكيل الوكيل والاصح أنه
ينعزل بعزله) (ايامه) (وانعزاله)
بعمونه أو جنونه أو عزل
موكله له والثاني لا ينعزل
بذلك بناء على أنه وكيل
عن الموكل وهو وجهه في
الروضة كاصلا والمعنى عليه
أقم غيرك مقام نفسك ولو
عزل الموكل الثاني انعزل كما
ينعزل بعمونه وجنونه وقيل
لأنه ليس وكيل من جهته

كان الشراء في الذمة ولكل منهما الرد أو بالعين والرد للموكل فقط ولا يقع للموكل مع العلم مطلقا ويقع للوكيل الشراء في الذمة ولا رد له ويطلق في الشراء بالعين (قوله فليكن الخ) لكن محل رد الموكل على البائع ان وافق على أن العقد له والا فبإذن على الوكيل قال شيخنا وليس له الرد على البائع وفيه نظر وفي شرح شيخنا خلافه فراجع (قوله ووقع للموكل) ولا خيار له (قوله في الاصح) لم يذكروا الشارح مقابله لدخول حكمه فيما قبله بالاولى وما في الخطيب وغيره عدم وقوعه للموكل فقط (قوله وليس لوكيل الخ) سواء قال وكنتك في أن تبعه أو في بيعه خلافا للسبكي في هذه (قوله فله التوكيل) أي عن الموكل فقط بشرط علم الموكل بمحجز محال التوكيل والا فلا بد من إذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بمحجز ولو قدر العاجز فله المباشرة بالاولى لزوال المحجز بل ليس له التوكيل حيث لا قدرته (قوله ومحجز) أي بمحصول مشقة لا محتمل عادة وان كان المحجز لعارض كسفر أو مرض وعلم بذلك الموكل والا فلا يصح (قوله وهذه طريقة الخ) انما صرح الشارح بذلك لان حكاية هذه ليس على نظام الطرق في غيرها اذ مفاد هذه الطريق القطع بجواز التوكيل في غير الممكن وحكاية وجهين في الممكن ومفاد الطريق الثاني عكسها وهو القطع بعدم جواز التوكيل في الممكن وحكاية وجهين في غير الممكن فتأمل (قوله وكل عن الخ) وكذا لو قال وكل عنا وعنك (قوله فالثاني وكيل الموكل) أي ان قصده الوكيل عن الموكل أو عنهما معا وأطلق فان قصده عن نفسه فقال شيخنا لم يصح (قوله وكذا لو أطلق) وفارق اطلاق السلطان أو القاضي تخليفته حيث يجوز له أن يوكل عن نفسه لان المقصود اعانة الخليفة بخلافه في الموكل وبأن القاضي ناظر في حق غير المولى له والوكيل ناظر في حق المولى له (قوله فيقصد التوكيل) ليس قيدا (قوله أمينا) أي وان عمم له الموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من الاستثناء بعده وكذا لو عين له الثمن والمشتري لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز التزويج بغير الكفاءة اذا قلت تزويجي من

(قوله فلا يقع عن الموكل) ظاهره ولو كان الغرض للتجارة (قوله كالمواشراء الخ) ومقابل الاصح يقول لو فرض ذلك بالعين وهو تسليم لم يقع فالعيب أولى وأجيب بان الخيار يثبت في العيب بخلاف العين (قوله في صورتي الجهل) قيد بذلك لانه على الوجه المرجوح القائل بوقوعه عن الموكل حالة العلم يختص الرد بالموكل (قوله فليس للموكل الخ) قال الاستوى حكمة بتقييد المصنف أولا بالذمة الاحتراز عن هذه المسئلة فقط فلو جعل القيد في المسئلة الاخيرة فقط كان أصوب لانه يفيد أن ما عداها لا فرق فيه بين الشراء في الذمة والشراء بالعين (قول المتن فالذهب الخ) هذه الطرق يرجع حاصلها الى الجواز مطلقا المنع مطلقا التفصيل ثم اذا واكل يوكل عن الموكل (قوله وقيل يوكل في الممكن أيضا) أي تبعا (قوله بعمونه أو جنونه أو عزل موكله) الضمير في هذا كاه وفي قول المتن بعزله وانعزاله راجع للموكل من قول المتن فالثاني وكيل الوكيل (قوله بناء على انه الخ) منه تعلم ان ما اقتضته عبارة الكتاب من كون الوجهين مفرعين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما ينبغي (قوله وقيل لا) أي لا ينعزل بالاعزل أما بالموت والجنون فلا كلام في انعزال الوكيل ووكيل الوكيل بذلك (قوله فيقصد التوكيل الخ) (فرع) هل للموكل أن يقيم وكيله عن الوكيل كمنظيره من الامام مع القاضي محل نظر (قوله وقيل وكيل الوكيل) أي نظر الى ان المقصود تسهيل الامر عليه (قوله في الصورتين السابقتين) ينبغي أن يزيد

(وان قال) وكل (عني) ففعل (فالثاني وكيل الموكل وكذا لو أطلق) أي قال وكل ففعل فالثاني وكيل الموكل (في الاصح) فيقصد التوكيل عنه وقيل وكيل الوكيل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وفي هاتين الصورتين) مع البناء على الاصح في الثانية (لا ينعزل أحدهما الآخر ولا ينعزل باعزله) وللموكل عزل أيهما شاء (وحيث جواز التوكيل التوكيل) فيما ذكر من المسائل (بشرط أن يوكل أمينا الآن بعين الموكل غيره) أي من ليس بأعين في ذاته في التوكيل

هذا التصحيح زائد على
الرافعي وعبر في الروضة
بالاقيس ووجهه في المطالب
العزل بأنه من توابع ما وكل
فيه

فصل قال بع اشخص
معين أو في زمن معين
(أو مكان معين) يعني
بتعيينه في الجميع نحو زيد
في يوم الجمعة في سوق كذا
(تعين) ذلك (وفي المكان

وجه إذا لم يتعلق به غرض)
أنه لا يتعين والغرض كان
يكون الراغبون فيه أكثر
أو النقد فيه أجد فإن قدر
الثلث كآلة فباع بها في غير
المكان المعين جازد كره في
الروضة (وان قال بع بمائة
لم يبيع بأقل) منها (وله أن
يزيد) عليها (الا أن
يصرح بالنهي) عن الزيادة
فلا يزيد ولو عين المشتري
فقال بع لزيد بمائة لم يجز
أن يبيعه بأكثر منها لأنه
ربما قصد إرفاقه ولو لم ينه
عن الزيادة وهناك راغب
بها لم يجز البيع بدونها في
الأصح في الروضة (ولو قال
اشتري بهذا الدينار شاة
وصفها) بصفة (فاشتري
به شاتين بالصفة فإن لم تساو
واحدة) منهما (دينارا لم
يصح الشراء للموكل) وإن
زادت قيمتهما على الدينار

شئت وشمل ما ذكره ما لو وكل أصله وأفرعه (قوله فيتبيع تعيينه) أي أن علم الموكل بفسقه والامتنع توكيله
ولو علم بفسقه فوكله فزاد فسقه امتنع توكيله أيضا قال بعضهم إلا أن كان لوعرض على الموكل رضيه (فرع)
هل للموكل أن يقيم وكيله عن الوكيل كمنظيره من الإمام مع القاضي راجعه

فصل في بعض ما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة بمكان أو زمان أو غيرهما (قوله يعني الخ) دفع به
توهم أن لفظ معين من صيغة الموكل (قوله لزيد) فلا يصح من وكيله ولا عبده وعكسه نعم أن قامت قرينة
على عدم تعيينه نحو بيع للسلطان لم يتعين ولومات المعين بطلت الوكالة وامتنع من الشراء لم يطل لأنه قد
يرغب (قوله في يوم الجمعة) ويتعين ما يلي التوكيد فإن كان فيه حل على بقيته إن وسع التصرف قال بعض
مشايخنا قال في يوم الجمعة جاز في أي يوم منها (قوله في سوق كذا تعين) نعم أن قامت قرينة على عدم
تعيينه كالزمان كأن كان غرضه الرجوع لم يتعين (تنبيه) لم يعطف الشارح المذكورات بأولها بتوهم أن
كل واحد منها كاف في تعيين الجميع ولا بالاولا بهام وجوب الجميع في الوكالة (قوله تعين) كافي الطلاق
والعتق على المعتمد وإن لم يظهر له غرض في هذا وما بعده فلو خالف في شيء من ذلك ضمن الثمن والمثل
(قوله جاز) أي ما لم ينه عن غيره ومثله الزمان والشخص كما تقدم (قوله بأقل منها) ولو بما يتغابن به
سواء كانت المائة قدر من المثل أو لا علم بذلك كل منهما ولا (قوله لم يجز أن يبيعه بأكثر منها) وفارق ما لو
عين له البائع كاشتري عبد فلان بكذا حيث يجوز له النقص عنه بأن البيع ممكن من غير المعين بخلاف الشراء
(قوله ربما قصد إرفاقه) فلو قامت قرينة على عدم إرفاق عمل بها كما نقل عن شرح شيخنا مر (قوله
لم يجز البيع بدونها) ويلزمه الفسخ بالبيع له في زمن خياره فإن لم يفعل انفسخ وإن لم يعلم بالراغب كما مر في
الرهن (قوله فاشترى) أي في صفقة واحدة والا وقعت المساوية فقط للموكل قال شيخنا ولو اشترى شاة
واحدة بالصفة في صفقتين لم تقع للموكل لأن المأذون فيه عقد واحد وفيه وقفه فراجع (قوله شاتين
بالصفة) قال شيخنا هما قيدان للخلاف فيصح في شاة بالصفة تساو دينارا ومعهما ثوب وفي شاة بالصفة
كذلك وأشترى بغيرها وسواء قدم في العقد ذات الصفة أو غيرها (قوله لم يصح الشراء للموكل) ولا
للوكيل أن يشتري بالمعين والأوقع للموكل (قوله فلا ظهر الصحة الخ) سواء اشتري بالمعين أو في الذمة أخذنا
بما بعده وليس له بيع أحدهما بدينار والانيان به مع الأخرى للموكل لعدم الإذن فيه (قوله والثاني يقول

وفرعنا على الأصح في الثانية لكنه علم بمقدمه ففسق الأمر (قوله من توابع الخ) قال الأسنوي ولو قيل
بأنه عزله كعزل الرهن لكان أوجه أي فإن الذهاب إلى أن الوكيل عزله لا وجه له كما قاله السبكي
(فصل قال بع الخ) (قول المتن قال الخ) قيل مدلول هذه العبارة أن معين من تمة لفظ الأمر بأن تكون
صيغة الموكل بع من شخص معين لا مبهم قول الشارح يعني بتعيينه إشارة إلى دفع ذلك (قول المتن تعين)
وجهه في الشخص أنه قد يكون له غرض في محاباته أو لا يكون ماله غير مشوب بالشبهة وغير ذلك بل وإن لم يكن
غرض وقوفه الذي نص عليه الموكل وأما الزمان فقد يكون فيه غرض كالقراء التي تلبس في زمن الشتاء
دون زمن الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل تتعين التي تلي الإذن أم لا الظاهر الأول وأما المكان فقد يكون النقد
فيه أجد والطالب فيه أكثر وإن لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي (قوله أنه لا يتعين) أي لأن المقصود
حينئذ انما هو البيع والتعين انما يقع على سبيل الاتفاق ولو نهاه عن غير المكان المعين لم يصح جزما (قول المتن وله
أن يزيد) قضيته عدم لزوم ذلك مع تسره وليس مراد (قوله لم يجز أن يبيعه بأكثر) بخلاف اشتري عبد فلان
بمائة فإنه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ما لو وكله في الخلع فإنه يجوز له الزيادة عليها لأن الخلع
غالبا يكون عن شقاق فيضعف قصد المحاباة ويبحث ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بعه من زيد بمائة

فللموكل واحدة بنصف دينار والاخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة باذن وشاة بلا اذن فيبطل في شاة ويصح في شاة بناء على تفريق الصفقة قال في الروضة ولو ساءت احداهما دينار او الاخرى بعض دينار فطر يقان أحدهما لا يصح في حق الموكل واحدة منهما وأصحهما انهما كالوساوت كل واحدة دينار فيملكهما (٣٤٥) الموكل في الاظهر وعلى مقابله

ان قلنا للوكيل احداهما فله التي لا تساوي دينار بحصنها (ولو أمره بالشراء بعين) أي بعين مال كافى المحرر (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لانه أمره بعقد ينفسخ بتلف المعين فأنى عمالا ينفسخ بتلفه يطالب بغيره (وكذا عكسه) أي لو أمره بالشراء في الذمة ودفع المعين عن الثمن فاشترى بعينه لم يقع الشراء للموكل (في الاصح) والثاني يقع له لانه زاده خير احيث عقد على وجهه ولو تلف المعين لم يلزمه غيره وعورض هذا بان قد يكون غرض الموكل تحصيل الموكل فيه وان تلف المعين ولو دفع اليه دينارا وقال اشترى كذا فقبل يتعين الشراء بعينه لقريضة الدفع والاصح يتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء هما ولو قال اشترى هذا بعين الشراء بعينه على الاول ويؤخذ عما تقدم في مسئلة الشاة في مقابل الاظهر انه يتخير (ومضى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله والشراء بعينه) كان أمره ببيع عبده فباع آخر

(الح) وعلى هنا قايهما للموكل في شراء الذمة وأصحهما تبطل في شراء العين وقد يقال يرجع في الاولى الى خيرة الموكل وكذا في الثانية وأولى خيرة الوكيل فيها فراجع (قوله فيبطل في شاة) وعلى هذا المرجوح فهل يلزمه دفعه للبائع أو يتسبى له والمراد بطلان كونها للموكل ويقع للوكيل كل محتمل والا قرب الاول لان الشراء بالعين فتأمل (قوله لا يصح في حق الموكل واحدة منهما) وعلى هذا المرجوح يقعان للموكل ان اشترى في الذمة والابطال فيهما (قوله وأصحهما) أي الطريقين وقوعهما للموكل وهو المعتمد (قوله ان قلنا للوكيل احداهما) بان اشترى في الذمة فان اشترى بالعين بطل في التي لا تساوي الدينار بحصنها (قوله بعين ماله كافى المحرر) أي قال له اشتر بعين هذا الدينار وهذا هو الصواب (قوله في الذمة) قال شيخنا ولم ينقد في المجلس والا فهو كالشراء بالعين فيقع للموكل وينفسخ العقد بتلفه وظواهر كلامهم بما لا توافق عليه فراجع (قوله لم يقع للموكل) وان سماه أو نواه ويقع للوكيل (قوله ودفع العين) قال شيخنا بعين المجلس وهو جري على ما مر عنه (قوله لم يقع الشراء للموكل) وللا لوكيل (قوله والاصح انه يتخير) هو المعتمد في هذه والتي بعدها (تنبيه) لو تلف مادفعه للموكل أو تصرف فيه الوكيل قبل العقد انزل عن الوكالة فلا يصح عقده للموكل ولو في الذمة فان لم يتلف أو عاد اليه دامت الوكالة فإذا اشترى في الذمة وقلنا يقع للموكل فان دفع في الثمن مادفعه للموكل فذاك وان دفع غيره من مال الموكل بطل العقدان دفعه في المجلس على ما تقدم أو بطل الدفع ان كان بعده وان دفع من مال نفسه صح مطلقا ولا يرجع به على الموكل ان كان أمره بنقد مادفعه في الثمن ويلزمه رده للموكل فان لم يأمره بذلك رجع على الموكل بما نقده في الثمن ورد على الموكل ما أخذه منه وقد يقع التقاوص ولو لم يدفع له شيأ رجع أيضا فتأمل (قوله انه يتخير) هو المعتمد كما مر (قوله فاشترى به آخر) هذه أنسب وأولى من قول المنهج فاشترى بآخر اذا المخالفة في الشراء بدليل مقابلته بالمخالفة في البيع لافي عين المدفوع وجعل في المنهج من افراد هذه ما لو أمره بالشراء في الذمة فاشترى بالعين بحمل العبارة على معنى ان شراءه بالعين وقع مخالفا فتأمل (قوله ولو اشترى الح) أي في حالة المخالفة فلو فرعه بالفاء لكان أنسب (قوله وان قال الح) ليست هذه مما هو مبني على المخالفة كما أشار اليه الشارح والبطلان في عدم الخطاب (قوله فقال البائع بعثك فقال اشترى لفلان)

وكان يساوي خمسين مثلاً (قوله للموكل واحدة) أنظر هل الخيرة له أو يقرع ومن ثم نعلم اشكال هذا القول وجري لنا قول ثالث بانهما معا يقعان للوكيل اذا كان الشراء في الذمة لان تعيين احداهما للموكل دون الاخرى ليس باولى من العكس (قوله ويرد على الموكل نصف دينار) أي دلا للموكل أن يتنزع الثانية منه ويقدر العقد فيهما لانه عقد العقدة قال السبكي وكان ذلك مخرج على وفق العقود وجعله ابن سريج كالأخذ بالشفعة وفيه نظر (قوله فيبطل في شاة الح) من ثم قال الرافي هذا القول الثاني مشكل لان تعيين واحدة للبطلان وأخرى للموكل ليس باولى من العكس اهـ (قوله ان قلنا الح) وذلك اذا كان الشراء في الذمة فان كان بالعين فينبغي أن يصح في التي تساوي دينار ابثاني دينار أي اذا كانت الاخرى تساوي نصف دينار (قوله أي بعين) غرض الشارح من هذا الكلام ان عبارة المتن توهم انه لو قال اشترى بهذا الدينار لا يصح الشراء في الذمة وليس كذلك لما سبق في مسئلة الشاة وسيد كره الشارح قريبا ويحتمل أن يقال غرضه دفع ما عساه يتوهم من أن المعين مقابل المجه (قوله بتلف المعين) راجع لقوله أي بعين مال (قوله على الاول) راجع لقوله فقبل يتعين

(٤٤) - (قلوبى وعجمه) - (ثاني) أو يشراء نوب بهذا الدينار فاشترى به آخر (فتصرفه باطل) لأن الموكل لم يأذن فيه (ولو اشترى) غير المأذون فيه (في الذمة ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للكيل) ولتفتيته للموكل (وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشترى لفلان) بعنى موكله (فكندا) يقع الشراء للوكيل (في الاصح)

لانه لم يجز بين المتبايعين
مخاطبة ولم يصح في الروضة
ولا أصلها بمقابل المذهب
ويؤخذ من التعليق أن
ذلك في موافق الاذن وفي
الكفاية حكاية وجهين
في المسئلة وفي المطلب اذا
قال بعثك لموكلك فلان
فقال قبل له صح جزما
(ويدل الوكيل بدأمانة وان
كان يجعل) فلا يضمن
ما تلف في يده بل انعد (فان
تعدى) كأن ركب النابة
أوليس الثوب (ضمن ولا
ينعزل) بالتعدى (في الاصح)
والثاني يقول ينعزل كالودع
وفرق الاول بان الابداع
محض ائتمان وعليه اذا باع
وسلم المبيع زال الضمان
عنه ولا يضمن الثمن ولورد
المبيع بعيب عليه عاد
الضمان (وأحكام العقد
تعلق بالوكيل دون الموكل
فيعتبر في الرؤية ولزوم
العقد بمفارقة المجلس
والقباض في المجلس حيث
يشترط الوكيل دون الموكل)
لانه العاقبة حقيقة وله القسوخ
بختيار المجلس وان أراد
الموكل الاجازة قاله في التمه
(واذا اشترى الوكيل طالبه
البائع بالثمن ان كان دفعه
اليه الموكل والا فلا) بطله
(ان كان الثمن معيناً) لانه

فكذلك يقع الشراء للوكيل في الاصح لوجود المخالفة أعاكس هذه بان قال البائع بعثك لموكلك فقال اشترت
له فيبطل العقد على الاقرب من احتمالين لبعض المتأخرين فراجعهم (قوله وتلغو التسمية) قال شيخنا ما لم
يصدق البائع عليها والابطل العقد أخذ من مسئلة الجارية الآتية (فرع) لو اشترى بمال نفسه لغیره
بأذنه وقع الشراء للغیر ان سماه في العقد والواقع لنفسه وتلغو نيته ان وجدت وكذا لو اشترى شيئاً بصفة ما وكل
فيه على الاقرب (قوله لانه لم يجز الخ) قال شيخنا الرمي كابن حجر ويجب تسمية الموكل قال شيخنا ونيته في
كل ما لا عوض فيه كاطبة والوقف والرهن والوصية والاعارة والوديعة فاذا نوى بيع الموكل أو وصحابه أو نواه
أحدهما وصرح به الآخر وقع له وان أطلق الواهب مثلاً وصرح الوكيل بالموكل أو نواه بطل العقد بخلاف
البيع في هذه والواقع للوكيل وفي شرح الروض بعض مخالفة لذلك لم يعرض بها شيخنا الرمي لمخالفتها المنقول
(تنبيه) علم مما مر أن تسمية الموكل ليست شرطاً في صحة العقد الا في صور منها التكاثر ومنها ما قال اشترى
عبد فلان بثوبك هذا ومالو وكل عبد يشترى له نفسه من سيده وان لم يأذن سيده ومالو وكل العبد شخصاً
ليشترى له نفسه فاذا لم يسم الموكل في ذلك وقع الشراء للمباشرة (قوله ولم يصرح الخ) اعتراض على المصنف
فكان حقه أن يسكت عن الخلاف أو يعبر بالأصح نظر المافي الكفاية (قوله ويؤخذ من التعليق الخ) اشارة
الى أن هذه مسئلة مستقلة ليست من أفراد ما قبلها الذي فيه المخالفة (قوله وفي المطلب الخ) هي مفهومة كلام
المصنف وهي توافق الاذن أخذ من التعليق أيضاً (قوله ويدل الوكيل بدأمانة) فيصدق بيمينه في دعواه التلف
والرد على الموكل وان كان ضامناً كأن وكل المضمون له الضامن في قبض ماعلى المضمون عنه فقبضه ثم ادعى
تلفه أو رده على الموكل فيصدق ولا نظر الى اتهامه ببراءته من الضمان (قوله وأوليس الثوب) أو وضع المال
في غير حوزة ما وفي مكانه ونسيه أو لم يعرف كيف ضاع (قوله ولا ينعزل بالتعدى) ولو وكيلاً عن ولي أو وصى في
مال محجوره لكن ينزع المال منه لعدل ويتصرف هو فيه وهو عند العدل وفارق عدم صحة توكيله ما فاسقاً
ابتداء لانه يغتفر في الدوام (قوله محض ائتمان) بخلاف الوكالة فانها اذن في التصرف والامانة حكم يقترب
عليها فلا يلزم من ارتفاعها ارتفاعاً ومثلها الرهن فانه توثق (قوله عاد الضمان) وان قلنا القسوخ برفع العقد من
حينه نظر الأصل وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مغصوب باعه الغاصب باذن مالكه بضعف بد الغاصب
(قوله الوكيل) هو نائب فاعل يعتبر (قوله بختيار المجلس) ومثله خيار الشرط وكذا خيار العيب الا ان رضى
الموكل كما تقدم (قوله طالبه) أى طالب البائع الوكيل وكذا الموكل (قوله ان كان دفعه اليه) أى ان كان
الموكل قد دفع الثمن للوكيل وهذا قيد لمطالبه الوكيل سواء اشترى بالعين أو في الذمة (قوله فلا يطلبه)
ولو بتخليصه (قوله ويكون الوكيل كضامن الخ) ومثله وكيل أرسله ليقترض له ففعل فلم يقرض مطالبته

(قوله ويؤخذ الخ) قال السبكي تغلق عن أبي علي السنجي ان قضيته الشراء بالعين (قوله في موافق الاذن)
أى في الشراء الذي صدر من الوكيل على وفق اذن الموكل (قوله صح جزماً) (فرع) قال له أبيعك لنفسك
وان كنت تشترى لغيرك فلا أبيعك فواقعه على ذلك ثم عقد أو نوى المشتري. وكله صح على الاصح بخلاف
مالود كرى صاب العقد (قول المتن ويدل الوكيل بدأمانة) قال البغوي في الفتاوى لو ضاع المبلغ من يد الدلال
فلم يدر أسرق أم سقط أم نسيه أم سلمه لصاحبه ضمن وكذا لو وضع في مكان وأنسى المكان وانما لم يضمن
اذا لم يأت الهلاك من جهته اه (قول المتن طالبه الخ) اقتضى هذا أن الوكيل بالشراء يسلم من غير خلاف
وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق ان العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كذا قال الاسنوي
واعلم انه ليس خالياً من الخلاف بل فيه طريقتان أحدهما الوجهان في وكيل البائع وأرجحهما القطع بالجواز
للعرف (تنبيه) كما يطالب الوكيل بطلب الموكل أيضاً ولا يمنع من ذلك دفعه الثمن الى الوكيل على الاصح

والموكل كاصيل) والثاني يطلب الموكل فقط لان العقدة وفي ثالث يطلب الوكيل فقط لان العقد معه والاول لاحظ الامرين (واذ لقيض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) (٣٤٧) بديل الثمن (وان اعترف بوكالته

في الاصح) لحصول التلف في يده (ثم يرجع الوكيل على الموكل) بما غرمه لانه غره ومقابل الاصح انه لا يرجع الا على الموكل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء) أيضا (في الاصح والله أعلم) لان الذي تلف في يده الثمن سفيره ويده يده والثاني لا يرجع الا على الوكيل وعلى الاصح من الرجوع على أيهما شاء قبل لا يرجع الوكيل بما غرمه على الموكل وقيل يرجع الموكل بما غرمه على الوكيل والاصح لا (فصل الوكالة جائزة من الجانبين) أي غير لازمة من جانب الموكل وجانب الوكيل (فاذا عزل الموكل في حضوره) بقوله عزلتك (أوقال) في حضوره (رفعت الوكالة أو بطلتها أو أخرجتك منها انعزل) منها (فان عزله وهو غائب انعزل في الحال وفي قول لا) ينعزل (حتى يبلغه الخبر) بالنعزل كالقاضي وعلى الاول ينبغي للموكل أن يشهد بالنعزل لان قوله بعد تصرف الوكيل كنت عزله لا يقبل وعلى الثاني المعتبر خبر من تقبل

ويرجع اذا غرم بخلاف ما أورسله الى بران مثلا لاني له بنوب يسومه فتلف في يده فالضامن المرسل لا الرسول لانه ليس بما قد ولا ساسم (قوله في يده) ليس قيد افيد الموكل كذلك على الاصح من وجهين أطلقهما (قوله رجع عليه) نعم ان كان منصوبا من جهة الحاكم لم يرجع عليه فليس طريقا في الضمان (قوله والاصح لا) هو المعتمد فالقرار على الموكل نعم لو تلف في يده ما اشتراه لموكله بعقد فاسد وغرمه لما سكه لم يرجع على موكله

(فصل في حكم الوكالة) من حيث الجواز وال لزوم ورفعها وارفعها (قوله جائزة) ولو جعل الم تقع بلفظ اجارة (قوله غير لازمة) فليس المراد الجواز الاباحة (قوله أوقال) هو من العزل لكن بغير لفظه كاذ كره الشارح لدفع التكرار وتوهم المغايرة (قوله انعزل في الحال) ولا ينفذ تصرفه وان جهل العزل ويضمن ما تلفه ولا يرجع بما غرمه (قوله كالقاضي) وقرق الاول بأن شأن القاضي التولية في الامور العامة بخلاف الوكيل والوديع والمستعير كالقاضي فلا ينعزلان الا بعد بلوغ الخبر كذا قاله شيخنا وغيره وانظر ما معنى عزل الوديع (قوله لا يقبل الا بينة) وهذا اذا لم يتفق على العزل فان اتفقا عليه واختلفا في وقته فكالرجعة ومحل قبولهما في حق أنفسهما لا في حق ثالث كما مر في الحوالة ولا تقبل بينة العزل الا ان يثبت ما عزل عنه لاحتمال عزله عن تصرف مخصوص ولو عزل أحد وكيليه ميهما لم يتصرف واحد منهما للشك فان تصرف ثم عين غيره للعزل فالوجه صحة تصرفه لموافقته للواقع (قوله انعزل) لانه ابطال لاذن الموكل وبذلك علم رد ما قبل لا يلزم من العزل عدم التصرف كما مر نعم ان لم من عزله ضياع المال أو نحوه لم ينعزل بعزل نفسه وقال ابن حجر له عزل نفسه وان لم ضياع المال وله ابداعه في محل في طريق سفره وان لم على الموكل مشقة في الوصول اليه لانه المورط لنفسه فراجع (قوله بموت) قيل هذا انتهاء لزمها لا عزل وعلم بقوله عن أهلية التصرف انه لا عزل برودة أحدهما وان كلامهما بمنعزل بحجر السفه وبطروالرق وبحجر القلم وهو في الموكل ظاهر

(قوله والموكل كاصيل) وذلك لان العقد وان وقع للموكل فالوكيل فرعه ونائبه والعقد صدر معه فلماذا جعلناه كالضامن في أحكام المطالبة والرجوع (فرع) ولي الطفل اذ لم يمه في العقد لا يكون ضامنا للثمن في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لان شراءه لازم للطفل بغير اذنه (قوله لان العقد له) والوكيل سفير كوكيل النكاح (قوله لان العقد معه) أي والاحكام تتعلق به (قول المتن واذا قبض الخ) هذا الى آخر زيادة المصنف يفيد ثلاثة أوجه أحدها تخيير المشتري في المطالبة من شاء منهما وهذه الوجة الثلاثة هي الوجة السالفة فربا في المسئلة قبلها وتعليقها ما سلف ثم هذه الوجة مع تفاريعها تجري أيضا في وكيل الشراء اذا تلف المبيع في يده ثم ظهر الثمن المعين مستحقا (قوله وعلى الاصح) أي الذي في الزيادة ما على مقابله وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر أن الوكيل لا يرجع جزوا ويحتمل جريان الخلاف وعلى الوجه القائل بانه لا يطلب الا الموكل يشجعه عدم رجوع الموكل جزوا

(فصل الوكالة جائزة الخ) (قوله بقوله الخ) أي هذا هو المراد من العزل في عبارته ليصح عطف ما بعده عليه والا فلفظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قيد بقوله بعد فان عزله وهو غائب (فرع) من الصيغ نقصها صرفتها أو زلتها وما شابه (قول المتن انعزل في الحال) لو تصرف ولم يعلم بالنعزل وسلم الى الغير كان ضامنا على ما نقله في البصر عن بعضهم واقتضاء كلامنا العزالي والشائعي وغيرها كما لو تصرف بعد التوكيل مع عدم علمه بالنعزل وبحث الروايات في الاول عدم الضمان (قوله كالقاضي) أي ولان عزله بدون ذلك

روايته دون الصيغ والفاضي (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسي أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسي منها (انعزل) ولا يشترط في انعزاله بذلك حصول علم الموكل (وينعزل) أيضا (مخرج أحدهما) أي الوكيل والموكل (عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وان زال عن قرب

(وكذا انغماء في الاصح)
 الحاقه بالخنون والثاني
 لا يلحقه به (وبخروج محل
 التصرف عن ملك الموكل)
 كان باع أو أعتق ما وكل في
 بيعه (وانكاره الوكيل
 الوكالة لنسيان) لها (أو
 افرض في الاخفاء) لها
 (ليس بعزل) لنفسه (فان
 نعمد) انكارها (ولا
 غرض) له فيه (انعزل)
 بذلك والموكل في انكارها
 كالوكيل في عزله به (أو
 واذا اختلفا في أصلها)
 كأن قال وكنتي في كذا
 فانكر (أو صفها بان قال
 وكنتي في البيع نسيت أو
 الشراء بعشرين فقال)
 الموكل (بل نقدا أو بعشرة
 صدق الموكل بيمينه) لان
 الأصل عدم الاذن فيما
 ذكره الوكيل (ولو اشترى
 جارية بعشرين ديناراً
 وزعم أن الموكل أمره)
 بذلك (فقال بل) أذنت
 (في عشرة وحلف) على
 ذلك (فان اشترى) الوكيل
 (بعين مال الموكل ومها في
 العقد أو) لم يسمه ولكن
 (قال بعده) أي بعد العقد
 (اشترته) أي المذكور
 (الفلان والماله وصدقه
 البائع) في هذا القول
 (فالباع باطل) في صورتين
 وعلى البائع رد ما أخذه
 (وان كذبه) فياقل

وفي الوكيل فيما لو كان وكيل الشراء بشئ من أعيان ماله كارجع اليه شيخنا آخر (قوله وكذا انغماء) الا
 في انغماء موكل في رمي الجمار (قوله الحاقه بالخ) شمل ما قصر زمنه والسكر بلا تعد كالانغماء ولا ينعزل به
 المتعدي ومن الانغماء النقر يف الواقع في نحو الحمام فليقتبسه فانه نعم به الباوي (قوله كان باع الخ) فهو عزل
 وان كان بشرط خيار للبائع أو لهما كالوصية ومن حيث كونه مثلاً لخروج محل التصرف بفيد بغير ذلك
 وخروج محل التصرف عن المنفعة عزل أيضاً كاجارة واعارة ووصية وتدير وتعليق عتق وتزويج لامة أو عبد
 وهبة ولو بلا قبض وبرهن مع قبض كقوله شيخنا وبكتابة ولو فاسدة وبطحن حنطة ولو من أجنبي ونحو ذلك
 لا يعرض على بيع ولا بتوكيل وكيل آخر ولا ببيع عبده ووكيل ولا بطلاق زوجة كذلك (قوله كالوكيل)
 هو المعتمد (قوله أولاً) يكون الواو حرف عطف مع لا النافية تأمل (قوله في أصلها) أي وكان ذلك بعد وقوع
 تصرف والا فانكارها قبله عزل كما تقدم فلا حاجة للخاصة وتسميته فيها موكل باعتبار رعم الوكيل (قوله
 بيمينه) واذا لم يحلف الموكل أو أقام الوكيل بينة بما قاله ثبت الشراء للموكل ولا تقبل بينة الموكل لو أقامها لانها
 شهادة على نفي (قوله جارية) تخصيص ذكرها لما يترتب من الوطاء وغيره الآتي (تنبيه) اعلم أن هذه
 المسئلة مشهورة بمسئلة الجارية ويقع فيها بين الطلبة امتحان واختلاف كبير في تعداد صورها وحاصلها أن
 يقال ان الشراء الواقع من الوكيل اما بعين مال الموكل أو في ذمة الوكيل وعلى كل اما أن يقع من الوكيل نية
 الموكل أو تسميته من غيره ذكره أو مع ذكره وكل منهما اما أن يقع في العقد أو بعده وعلى كل فاما أن يصدقه
 البائع على ما ادعاه أو يكذبه أو يسكت عن ذلك فهذه ست وثلاثون صورة والواقع للوكيل منها ثلاثون
 والباطل منها ستة وعلى قول شيخنا الآتي من أن التسمية من غيره ذكر المال مبطل مع التصديق بكون الباطل
 منها عشرة وعلى ما ذكره أيضا من أن التصديق على النية مبطل بكون الباطل أربع عشرة ويقع للوكيل
 اثنتان وعشرون والتصديق الجملة وبها تزد الصور على المذكورة وتزد أيضا مع عدم شئ مما ذكرنا
 وافهم واسمع ولا تنوهم والله أعلم (قوله ومها في العقد) بقوله اشترى بها الفلان والماله أو بقوله اشترى بها بمال
 فلان هذا أو بقوله هذا المال فلان واشترى بها له قال شيخنا وبقوله اشترى بها الفلان فقط لكن صدق البائع
 فلا يشك بتمامه من الغاء التسمية لانه عند عدم التصديق وتعليل مقابل الاصح الآتي بخالفه فعلم أن المراد
 بالتسمية هنا ذكر المال لانه الذي لا يحتاج معه إلى تصديق وهو المراد أيضا في التصديق الآتي في جميع الصور
 الآتية وصرح كلامهم هنا أن نيته في العقد لا تعتبر وان صدقه البائع عليها وأنه يقع العقد مع ذلك للوكيل وهو
 مشكل اذ كيف يقع له مع كونه بعين مال الغير فكان ينبغي البطلان وان لم ينو أو يصايل وان نوى نفسه وقد
 سرفاهه لا يقال ان الاختلاف في الاذن اقتضى انه لا يعمل الا بالصرح لاننا نقول لا خلاف في ان المال
 للموكل ولا في أن العقد وقع به قالو وكيل اما صادق فهي للوكيل أو كاذب فهي على ملك البائع فأى صراحة في
 وقوعها للوكيل لا يقال انكار البائع الوكالة اقتضى وقوعها للوكيل لاننا نقول ببطل ذلك الحكم بالبطلان فيما لو
 ساء في العقد والشراء بالعين وكذبه البائع (قوله بعد العقد) أي في زمن تؤثر فيه التسمية وهو في زمن خيار
 المجلس أو الشرط لانها بعد ذلك اخبار ولذلك جرى فيها التصديق وعدمه (قوله القول) وهو اشترى به فلان
 والماله قال شيخنا فان لم يقل والماله لم يبطل البيع ويقع للوكيل وان اتفقا على تسمية الموكل وتلفوا
 تسميته كما تقدم وصرح به الرافعي وفيه نظر يعلم مما سار (قوله رد ما أخذه) أي للموكل أو للوكيل وعليه رده
 يقتضى عدم التوقف بتصرفه وقرق الرافعي بينه وبين القاضي بان القاضي يتعلق به مصالح عامة وهو ملحق
 بالحاكم في جزئية خاصة (قوله لا يلحقه به) أي لانه لا يولى عليه بسبب الانغماء واختاره السبكي (قول المتن
 أو صفها) أي لان الموكل اعرف بحال الاذن الصادر منه وهذا معنى قولهم من كان القول قوله في شئ كان

المذكور (حلف على نفي العلم بالوكالة) الناشئة عن التوكيل (ووقع الشراء للوكيل) وسلم الثمن للمعين للبائع وغرم مثله للموكل (وكذا ان اشترى في التهمة ولم يسم الموكل) بأن نواه يقع الشراء للوكيل (وكذا ان سماه وكذبه البائع) بأن قال أنت مبطل في تسميته يقع الشراء للوكيل (في الاصح) وتلغو تسمية الموكل والثاني يبطل الشراء (وان صدقه) البائع في التسمية (بطل الشراء) لاتفاقهما على أنه للمسمى وقد ثبت بيمينه انه لم يأذن فيه بالثمن المذكور وان سكنت عن التكذيب والتعديق فيه وخمن قول المصنف قبل وان سماه فقال بعثك فقال اشتريت لفلان الخ ان الشراء يقع للوكيل في الاصح (وحيث حكم بالشراء للوكيل) مع قوله انه للموكل (يستحب للقاضي ان يرفق بالموكل) أي يتلطف به (ليقول للوكيل ان كنت أمرتك) بشراء جارية (بعشرين فقد بعثكها بها) أي بعشرين (ويقول هو اشتريت لتحلله) باطنا ويتغفر هذا التعليق في البيع على تقدير صدق الوكيل للضرورة وان لم يجب الموكل الى ما ذكر فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له ولطوها ولا التصرف فيها ببيع أو غيره

للموكل (قوله بأن قال) هذا ملزوم ما قال الوكيل فيلزم من تكذيبه فيه تكذيبه فيما قال فتأمل (قوله وحلف البائع) أي للموكل وللوكيل تخليفه فان ادعى معا كفته يمين واحدة والافلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل قاله في العباب وفي عدم حلف الوكيل نظر فراجع (قوله الناشئة عن التوكيل) أشار الى ان المحلوف على نفيه هو التوكيل والوكالة ناشئة عنه فصح الحلف على نفي العلم بها فاذا حلف أخذ المال وغرم الوكيل بدله للموكل وان أقر عند عرض اليمين عليه أو نكل وحلف الوكيل رد الجارية للبائع والمال للموكل وبرىء الوكيل من عهده (قوله ووقع الشراء للوكيل) قال شيخنا محله ان لم يعترف البائع بأن المال للموكل والابطال البيع لانه شراء للغير بعين ماله بغير اذنه وعلى هذا لو ادعى على البائع بانه يعلم أن المال للموكل سمعت الدعوى فان أنكره حلف فقول بعضهم يلزم من نفي الوكالة كون المال للموكل غير مستقيم لانه يلزم عليه بطلان البيع فلا يصح قول المصنف وقع الشراء للوكيل فتأمل (قوله بأن نواه) ليس قيد الذي عدم النية يقع للوكيل بالاولى ولم يذكره الشارح لما يأتي من الرفق (قوله يقع الشراء للوكيل) قال شيخنا ما لم يصدقه البائع في نيته والابطال كما مر في التسمية وهو في شرح الروض وابن حجر وفيه نظر لان تسمية الموكل مع عدم ذكر المال لا تؤثر فينته كذلك ونية المال غير معتبرة (قوله وكذا ان سماه) أي في العقد أو بعده في ما مر بان قال اشتريت لفلان والمال له (قوله في تسميته) المشتعلة على كون المال له لان تسميته مع عدم ذلك لا تؤثر وان صدقه عليها وقد علمت ما فيه وأشار بقوله مبطل الى أن التسمية وجدت فصح تعليل الاصح بقوله وتلغو تسمية الموكل ويعلم منه وقوعه للوكيل مع انكارها بالاولى (قوله وان سكنت الخ) مراده أن السكوت كالتكذيب وهو في الصور المحتاج فيها اليه ويصح ان يراد الاصح (قوله قبل) أي قبل هذا الفصل ووجه الاخذ أن التسمية لا تمنع من وقوعه للوكيل فع النية أولى وقد مر ما فيه (قوله ان الشراء يقع للوكيل في الاصح) ظاهره أنه لا يحتاج في هذه وما قبلها الى تخليف على نفي الوكالة كما مر ولعله لا بد منه وسكوتهم عنه هنا للعلم به من ذلك فراجعه وقد رأيت العلامة ميم استوجبه الحلف أيضا (قوله وحيث حكم الخ) وذلك في غير صورة الشراء بالعين مع التسمية في العقد مطلقا وفي غير صورة التصديق في غيرها فهو في صور التكذيب والسكوت والنية (قوله يستحب للقاضي) المراد به من تقع الخصومة عنده ولو محكما أو ذا أمر مطاع (قوله ان يرفق بالموكل) أي مطلقا وبالبائع في صور الشراء بالعين بأن يقول ان لم يكن موكلك أمرك بشراء جارية بعشرين فقد بعثكها بها (قوله ويتغفر) أي لا يضرب في محبة البيع فمع تركه يصح جزا فليس المراد بالضرورة عدم امكان غيرها وفي حالها باطنا بما ذكره نظر يعلم من الرفق بالبائع كما مر (قوله ولا التصرف فيها ببيع أو غيره) قال في الروضة نعم

القول قوله في صفة ذلك الشيء (قوله بأن قال المستوكيل) انما قدر الشارح هنا وطمشة لكلام المتن الآتي والافلا أنكر كون المال لغيره ولم تعرض للوكالة أو اعترف بها فانه يحلف على الذي أنكره فقط ويكون ذلك كلفيا في وقوع الشراء للوكيل قاله الاسنوي وقال السبكي انما قال المنهاج بحلف على نفي العلم بالوكالة لانه فرض المسئلة في الشراء بعين مال الموكل أقول اقتضى كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفا بأن المال للموكل وذلك يقتضي أن يبطل البيع في هذه الصورة وان كذبه في التوكيل كافي الاسنوي (قوله الناشئة عن التوكيل) يريد ان التوكيل فعل الغير فنفي الوكالة نفي له فاجبه كون الحلف على عدم العلم لان هذا شأن الحلف على نفي فعل الغير (قول المتن ووقع الشراء للوكيل) أي ظاهرا (قوله بأن قال أنت مبطل) هو معنى قول الاسنوي سميته ولم تكن وكذا عنه (قول المتن في الاصح) قال الاسنوي هما الوجهان السابقان في قول المتن وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان فكذا في الاصح أقول لا مخالفة لان الوكيل هناك معترف بالمخالفة وهما يدعي الموافقة (قول المتن بطل الشراء الخ) قال الاسنوي هو بخلاف ما سلف في قول المتن وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان أقول قد يفرق بان الوكيل هناك معترف بالمخالفة

وعليه للوكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل بفتر جنس حقه وهو الجارية فيجوز له بيعها وأخذ الثمن في الاصح (ولو قال) لو وكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من بيع أو غيره (وأنكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) لان الاصل عدم التصرف (وفي قول الوكيل) لان الموكل ائتمنه فعليه تصديقه ولو اختلف في ذلك بعد انزال الوكيل لم يصدق الا بيئته (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه وكذا في الرد) على الموكل لانه ائتمنه (وقيل ان كان وكيله) يجعل فلا يقبل قوله في الرد (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول) بيمينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل في ذلك) (على الصحيح) والثاني يلزمه لان يدرسه له يده فكانه ادعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل بعد البيع قبض الثمن وتلف وأنكر الموكل قبضه (صدق الموكل ان كان الاختلاف) (قبل تسليم المبيع والا) أي وان كان بعد تسليمه (فالوكيل المصدق) (على المذهب) حلا على انه أتى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وفي

له التصرف فيها من حيث الظفر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعد عوده عليه بحلفه وتعد عوده على البائع ليرد للموكل ماله فجاز التصرف في مال البائع لذلك (قوله حل ما ذكر) فيه نظر باحتمال كذب البائع في تكذيبه (قوله فيجوز له بيعها) قال ابن حجر عن البندنجي ان له أيضا أن يوزجها حتى يستوفي حقه ثم يرد هالمالكها وهو من الظفر أيضا ويأتي مثل ذلك فيما تقدم ونظر في ذلك بعضهم فليراجع باب الظفر ان كان يجوز فيه مثل ذلك انتهى (قوله صدق الموكل) أي بيمينه وسقط الجعل لو كان ثم يصدق الوكيل في قضاء دين صدقه به ويستحق الجعل (قوله لم يصدق) أي الوكيل الا بيئته ويصدق الموكل قطعاً فحل الخلاف فيا قبل العزل (قوله وقول الوكيل) ولو بعد العزل مقبول في التلف والرد ومثله جازي الاموال ومثل دعوى الرد والتلف أن يقول لاحق لك على ألا يلزمني تسليم شيء اليك ونحو ذلك نعم لو وجد الوكالة أو القبض فأقيمت عليه بيئته ثم ادعى الرد والتلف لم يقبل (قوله والثاني يلزمه) بمعنى أن الموكل يطالب الرسول ولا يغرم الوكيل (قوله قبل تسليم المبيع) وكذا بعده وكان تسليمه حتى بان أدن له الموكل فيه مثلاً وظاهر ما ذكر أن التسليم بعد قبض الثمن واجب فوراً ووجه بأنه من المصلحة ألا يتلف المبيع قبل قبضه فيفوت الثمن على الموكل فراجع (قوله فالوكيل المصدق) وفي براءة المشتري حينئذ من الثمن وجهان الراجح منهما عدم براءته ولو اعترف الموكل بان الوكيل قبض الثمن وطلبه منه فأنكر قبضه صدق بيمينه ويعتنع على الموكل مطالبة الوكيل بحلفه ومطالبة المشتري لاعترافه ببراءته ولو خرج المبيع حينئذ مستحقاً رجع المشتري على الوكيل لان يمينه لدفع الغرم عنه فقط لا على الموكل لانكاره القبض من الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل لذلك ولو خرج معياره على الموكل أو الوكيل ولا يرجع من غرم منهما على الآخر (مخرج) لو قال الموكل باع الوكيل بفن فاحش وقال المشتري بئس المثل صدق الموكل فان أقام بينتين قدمت بيئته المشتري قال شيخنا م وفي تقديم الموكل هنا تقديم قول مدعي الفساد فراجع وعلى نظير ما ذكر لو أجروا لولي مال الصبي أو الناظر الوقف وقامت بيئته بأنه أجروا المثل وأخرى بخلافها قدمت الشاهدة بأجرة المثل وفيه كلام آخر مذكور في محله فليراجع (قوله بقضاء دين) أمالوكاه بقبض حقه عين أو دين من زيد وادعى زيد دفعه له وصدقه الموكل وأنكر الوكيل صدق بيمينه وليس لموكله مطالبة ولا مطالبة زيد لاعترافه ببراءته ولا يطالب الوكيل زيداً أيضاً لذلك ولو وركل الدائن المدين أن يشتري له شيئاً بمائتين لم يصح لانه وهنا يدعى الموافقة (قوله لان الموكل الخ) علل أيضاً بانه مالك لانشاء التصرف في ملك الاقرار به كالولي المجهر اذا أقر بنكاح موليته قال الامام في باب الرجعة من خالف هذا القول كان هاجماً على خرق الاجماع اه (مخرج) اذا صدقنا الوكيل لم يستحق الجعل المشروط الا بيئته (مخرج) لو قال كنت عزلتك قبل التصرف وقال الوكيل بل بعده فهو كالرجعة (مخرج) قال الموكل باع الوكيل بفن فاحش وقال المشتري بل بئس المثل صدق الموكل فان أقام بينتين قدم المشتري لان مع بينته زيادة علم بانتقال الملك أقول قضية هذا القول بمثله في تصرف الولي والناظر اذا تعارضت بينتان في أجروا المثل ودونها وبئس المثل ودونه (قول المتن مقبول) كذلك الغاصب ولكن الفارق الضمان وعدمه (قول المتن وكذا في الرد) أي ولو كان بعد العزل بخلاف دعوى الرد في الامانات الشرعية فانه لا يقبل (قوله فلا يقبل) أي لانه أخذها لغرض نفسه ورددناه انما أخذها لمنفعة المالك وانتفاعه انما هو بالعمل فيها لا بعينها (قول المتن ولا يلزم) كذا الواعترف الوكيل بالقبض وادعى التلف لا يلزم الموكل الرجوع اليه (قوله فالوكيل المصدق) على هذا اهل يبرأ المشتري فيه وجهان أحدهما عند الامام والقاضي يبرأ وعند البغوي لا (قوله وفي وجهه إلى آخر كلامه) به تعلم أن المذهب في الكتاب أن يده القطع في الحال الاول وأحد الوجهين في الحال الثاني فتكون هذه الطريقة قاطعة في الحال الاول

صدق المستحق بيمينه) لان الاصل عدم القضاء (والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل) فبقاؤه (الايبينة) والثاني صدق بيمينه لان الموكل اتهمه (وقيم اليتيم) أو الوصي (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة) عند انكاره (على الصحيح) لان الاصل عدم الدفع والثاني يقبل قوله بيمينه لانه أمين (وليس لو وكيل ولا مودع أن يقول بمطلب المالك) ماله (٣٥١) (لأرد المال بالبشهاد في الاصح)

لانه يقبل قوله في الرد بيمينه والثاني له ذلك حتى لا يحتاج الى بين (واصله ومن لا يقبل قوله في الرد) كالمتعبر (ذلك) أي أن يقول لأرد الابشهاد ان كان عليه بينة بالاخذ وكذا ان لم تكن في الاصح عند البغوى وقطع العراقيون بمقايله (ولو قال رجل) لمن عنده مال المستحقه (وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه) من عنده المال في ذلك (فله دفعه اليه والمذهب أنه لا يلزمه) أي دفعه اليه (الا بينة على وكالته) لاحتمال انكار الموكل لها والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوارث الآتية يلزمه الدفع اليه بلا بينة لاعتراؤه باستحقاقه الاخذ (ولو قال) لمن عليه دين (أحالي) مستحقه (عليك وصدقه) في ذلك (وجب الدفع) اليه (في الاصح) لاعتراؤه بانتقال الدين اليه والثاني لا يجب الدفع اليه الا بينة لاحتمال انكار المستحق للحالة (قلت) كما قال الرافعي في

قايض مقبض ويصح أن يوكل الولي سفيها في قبض عين أو دين وإن بوكله أجنبي في قبض عين لا دين وفارق الولي بقوة الولاية (قوله الايبينة) فإن لم تكن رجوع الموكل على الوكيل وإن صدقه في الدفع للمستحق نعم إن كان بحضرة الموكل صدق الوكيل ولو ادعى الوكيل أنه شهيد بينة وأنكر الموكل صدق الموكل بيمينه على المعتمد كما لو ادعى الغيبة ويكفي في البينة واحد هنا وفيما يأتي قاله العلامة البرلسي فراجع (قوله والوصي) وكذا الاب والجد والحاكم على المعتمد وإنما اقتصر الشارح على الوصي لان اليتيم لا أب له (قوله ولا مودع) ومثله كل من يصدق بيمينه في الرد أخذ من العلة وإذا امتنع ليشهد صار ضامنا بقيمته يوم التلق (قوله وللغاصب الخ) ولا أنهم عليه في هذا التأخير لغرض براءة ذمته (قوله ومن لا يقبل) عطف عام (قوله كالمتعبر) ومثله الولي ولو أباوحا كما كاسر (قوله في الاصح عند البغوى) وهو المعتمد (قوله عندك) فيه تغليب العين لان الدين عليه ولا يقال عنده (قوله وصدقه) قال شيخنا بل وإن كذبه في الدين لانه تصرف في مال نفسه (قوله فله دفعه اليه) هو في الدين ولا يجوز دفع العين الايبينة بوكالته على المعتمد قال شيخنا مر ويكفي غلبة الظن مع قرينة وإذا دفع ثم أنكر المستحق الوكالة وحلف على نفقها أخذ منه من مدينه وهو يرجع على من دفعه له بان بقي أو يبدله ان تلف بتقصير والا فلا رجوع وفي دفع العين يرجع على من هي عنده منهما فإن تلفت طالب كلا منهما ولا يرجع الغارم على الآخر الا ان فرط القايض والقرار عليه (قوله الايبينة) فإن لم تكن لم يحلف لان اقراره لا يلزمه الدفع كما مر وليس له بعد اقامة البينة بالوكالة ان يلزمه بينة أخرى بأنه باق عليها وأنه لم يعزل (قوله لمن عليه دين) قيد به لاجل الحوالة (قوله وصدقه) فإن كذبه لم يجب وله تخليفه فإن أقر أو حلف الطالب بعد نكوله لزمه الدفع وإذا دفع ثم أنكر المستحق الحوالة وحلف على نفقها أخذ دينه من الدافع ولا يرجع الدافع على المدفوع له لاعتراؤه بان الملك له (قوله أنا وارثه) أو أنه وصي لي بما تحت يدك وكان يخرج من الثالث أو أنا ناظر وقف أو أنا وصي عنه وفارق الوكيل فيما مر لان الوصي له التصرف قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه لو كان الوكيل له التصرف وجب الدفع له أيضا راجعه ولو ظهر المستحق حيارج على الدافع وهو يرجع على المدفوع له لتبين كذبه وإنما قيد الوارث بالمستغرق لان غيره لا يختص بما يأخذه ومثل الوارث أحد سيدي المكاتب وأحد مستحق ريع الوقف كاتقدهم في الرهن

وحاكية لوجهين في الثاني وهو كذلك (قول المتن صدق المستحق) أي ثم بطالب بحقه الموكل لا الوكيل (قول المتن الايبينة) أي ولو شاهدوا أحدا مع يمينه كالمضامن (قول المتن وقيم اليتيم) كذلك الاب والجد قاله الاسنوي وقال السبكي يقبل قولهما (قول المتن ومن لا يقبل قوله) فيه اشارة الى العلة ولو قال في الدفع كان أحسن ليشمل المدبون (قوله وقطع العراقيون) أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندى شيء وقد يوجه الاول بأنه يحتمل أن يرفعه الى من يرى الاستفصال كما في السبكي (قول المتن أنا وارثه) مثله أنا وصيه أنا وصي له بتلك العين (تمت) ادعى على وكيل غائب وأقام البينة وحكم ثم جاء وأنكر الوكيل فلا أثر له لان الحكم على الغائب جائز كره في الروضة أقول انظر لو فرض الحكم على الوكيل من غير يمين استظهار كيف يكون الحال

(ثم الجزء الثاني من حاشيتي القليوبي وعمبره على شرح المحلى على المنهاج)

(وبليه الجزء الثالث أوله كتاب الاقرار)

النسرح (وان قال) لمن عنده مال عين أو دين مستحقه (أنا وارثه) المستغرق لتر كته (وصدقه) من عنده المال في ذلك (وجب الدفع) اليه (على المذهب وانتأ علم) لاعتراؤه بانتقال المال اليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوكيل السابقة لا يجب اليه الدفع الا بينة على ارثه لاحتمال ان لا يرثه الآن لحيانته ويكون ظن موته خطأ

(فهرست الجزء الثاني من حاشية القليوبي وعميرة)

صفحة	صفحة
١٨٩ باب الخيار	٢ (كتاب الزكاة)
١٩٢ فصل لهما أى لكل من المتبايعين ولا أحدهما	٩ فصل ان اتحد نوع الماشية
شرط الخيار الخ ١٩٧ فصل للمشتري الخيار الخ	١٥ باب زكاة النبات ٢٢ باب زكاة النقد
٢٠٩ فصل التصرية حرام الخ	٢٥ باب زكاة المعدن والرأز والتجارة
٢١٠ باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع	٢٧ فصل التجارة نقليب المال الخ
٢١٩ باب التولية والاشراك والمرابحة	٣٢ باب زكاة الفطر
٢٢٤ باب بيع الاصول والثمار	٣٨ باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه
٢٣٣ فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه	٤٢ فصل تجب الزكاة على الفور
٢٣٩ باب اختلاف المتبايعين	٤٤ فصل لا يصح تعجيل الزكاة ٤٨ (كتاب الصيام)
٢٤١ باب في معاملة العبد ٢٤٤ (كتاب السلم)	٥٢ فصل النية شرط للصوم
٢٤٨ فصل يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه	٥٥ فصل شرط الصوم الامساك الخ
٢٥٥ فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه	٥٩ فصل شرط الصوم الاسلام
٢٥٧ فصل الاقراض مندوب ٢٦١ (كتاب الرهن)	٦٣ فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ
٢٦٦ فصل شرط المرهون به كونه ديناً الخ	٦٦ فصل من فاته شيء من رمضان فوات
٢٧٢ فصل اذا لزم الرهن فالدينه للمرتهن	٦٩ فصل تجب الكفارة بافساد صوم يوم رمضان
٢٧٩ فصل اذا جنى المرهون قدم الجنى عليه	٧٢ باب صوم التطوع ٧٥ (كتاب الاعتكاف)
٢٨١ فصل اذا اختلفا في الرهن الخ	٨٠ فصل اذا نذر مدة متتابعة الخ
٢٨٣ فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته	٨٤ (كتاب الحج) ٩١ باب المواقيت للحج والعمرة
٢٨٥ (كتاب التفليس)	٩٥ باب الاحرام
٢٨٨ فصل يبادر القاضي استنجابا بعد الحجر ببيع ماله وقسمه الخ	٩٧ فصل المحرم بنوى أى الدخول في الحج أو العمرة
٢٩٣ فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى يحجر الخ	١٠١ باب دخوله مكة زادها الله شرفا
٢٩٩ (باب الحجر)	١٠٢ فصل للطواف بانواعه واجبات وسنن
٣٠٤ فصل ولي الصبي أبوه ثم جده الخ ٣٠٦ باب الصالح	١١٠ فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته
٣١٠ فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة	١١٢ فصل يستحب للامام أو منصوبه أن يخطب
٣١٨ باب الحوالة ٣٢٣ باب الضمان	١١٦ فصل ويبيتون بمزدلفة
٣٢٧ فصل المذهب حجة كفاية البدن	١٢٠ فصل اذا عاد بعد الطواف يوم النحر الخ
٣٢٩ فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ الخ	١٢٦ فصل أركان الحج خمسة الاحرام الخ
٣٣٢ (كتاب الشركة) ٣٣٦ (كتاب الوكالة)	١٣١ باب محرمات الاحرام
٣٣٧ فصل الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد الخ	١٤٦ باب الاحصار والقوات للحج
٣٤٠ فصل قال بيع لشخص معيناً وفي زمن معين الخ	١٥١ (كتاب البيع) ١٦٦ باب الربا
٣٤٧ فصل الوكالة جائزة من الجانبين	١٧٥ باب فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك
	١٨١ فصل ومن انتهى عنه مالا يطل الخ
	١٨٦ فصل باع في صفقة واحدة خلا وخرا